1418

حبى افندى

الفرق بين السهو والنسيان ٦٨

تحقيق التمييز ٦٧ — تفصيل الماسى ٦٧ — شبه الفعل ومعناه ٦٦

حاشيه مولانا مصنفك على المطول

عدم انحصار الحقيقية المنفصلة في الثلث ٥٩ ٧٦

اعراب قيلا فقيلا ١٠٥

اعراب حيث ابد ٧٧

قول بعضهم الاسمى الان انا اعرف المعارف في قوله وبالاضافة ٤٩

بجعل الشيء مثل البيع بائعا باقيا لم يوجد جازينه

في تعريف المسند اليه بالاشارة

تفصيل كلمة كل ١٠٠

كون المحذوف مبتدأ او خبرا ١٠١

قصة ابن الراوندى ١٠٢

[illegible]

الله وحده وكفى

هو المالك في حصه

من محض فضل الله المحسن القدير على عبده الفقير

اسعد [illegible]

[illegible]

بوسنوى [illegible]

٢٠٨

٢٠٨

٢٠٤٤

٢٧٦

٢٢٢ [illegible]

٢٠٠ [illegible]

٢٢٢

٣٠٠

بسم الله الرحمن الرحيم وبه نستعين

الحمد لله وحده والصلوة على من افتخر بانه لا نبي بعده وآله وصحبه الحائزين علمه ومجده وبعد فلما شغف بعض من تردد الي من الاخوان بان اتكلم بتلخيص المفتاح من بعض مباحث الزمان
بانه ليس في سعي التمسك معه في مهامه الشك العال وخطائح الخلاف والجدال فلم اجده وفق ما مضى في التحقيق بل ولا في التقرير الحقيق انتهزت فرصة عطفه عليه واستعد [illegible] ان شيطه في
فسودت هذه المقدمة لتكون عنده تذكرة فنقول وبالله التوفيق الموضوع الكلي لعلم المعاني التراكيب ومحموله المحلي افادة تلك التراكيب وتلك صلاحية افادتها المعاني الزايدة المنـ

قوله وكلا الوجهين يوجب [illegible] في المعنى [illegible]
ويتقاربه [illegible] وهذا التقييد [illegible] نقول ان يكون [illegible]
او بالعكس وهذا مندفع لا قتضائه وجود [illegible]
[illegible] هذا السبب [illegible] على عدم [illegible]
وقد يقال [illegible] ما ذكر من [illegible]
اما اذا [illegible] على معناه الظاهر اي ما هو [illegible]
مساويه [illegible] الاثبات الذي [illegible] الا استثناء غير صحيح
معه ان [illegible] او يتقارب [illegible] ولا يخفى فساده [illegible]
مماثل له [illegible] على معناه الظاهر اي هو قريب من [illegible] القرابة [illegible]
في [illegible] فيما بيع الناس رجلا [illegible] قرينه [illegible]
لا [illegible]

قوله وروايع حكمه الروايع جمع رايعة لا رايع لانه صفة لا تجمع على فواعل وكذا الكوايع جمع جامعة وقد شذ فوارس من الملك والروايع من الريع وهو النماء والزيادة
والريعان من كل شيء اوله ومنه ريعان الشباب وفرس رايع اي جواد والريع بالكسر المرتفع من الارض وقال عمارة هو الجبل الواحد ريعة والجمع رياع ومنه قوله تعالى
اتبنون بكل ريع والريع ايضا الطريق كذا في الصحاح والحكم جمع حكمة وهي علم الشرايع كما سيجيء والمراد بروايع الحكم الشرايع الرابعة اي شرايع سيدنا محمد عليه
اشير اليه في قوله تعالى ويعلمهم الكتاب والحكمة وبهذا الاعتبار وصفها بكونها رايعة والجمعية في الحكم اما بملاحظة ان كل مسئلة دينية فهي شريعته
او بملاحظة ان شريعته هذه المتضمنة بجميع الشرايع السابقة بمعنى كانها جميع الشرايع وجعل كل شريعة متفرعة بدلايل الاعجاز لان موبده
بها مبنية عليها لان صدق الرسول عليه السلام علم بمعجزته وبعد ما ثبت صدقه ثبت شريعته فالشريعة مبنية على صدقه وصدقه مبني على معجزته
فكانت شريعته مبنية على معجزته فصح القول بان روايع حكمه متفرع بالمعجزة التي هي الدلايل واما قوله بدلايل الاعجاز فيحتمل ان يكون الاضافة بيانية
اي بالاعجاز الذي هو الدليل بعينه بل بالمعجزات التي هي الدلايل على صدقه عليه السلام ويحتمل ان يكون الاضافة لامية اي شريعته مبنية على امور متكثرة
كل منها دليل من الاعجاز في التعدد والتكثر اما بملاحظة المعجزات باسرها او بملاحظة القرآن الذي هو متضمن لعدة معجزة واما قال ارسل وبعث
ولم يقل الى من ارسل قصدا الى التعميم كقوله تعالى والله يدعو الى دار السلام

منه سلمه

قوله الذين فرعوا اصول الفصاحة اراد هو الاصل ومنزلته العمدة في باب الفصاحة وهو القرآن الذي هو جوامع الكلم والاحاديث النبوية التي هي المرقاة
المنصوب في باب الفصاحة والبلاغة بعد كلام الله اذ ليس بعد كلام الله ما يبلغ مرتبة الاحاديث النبوية على قائلها افضل الصلوات والتحية
في الفصاحة والبلاغة على ما اشير اليه قوله عليه السلام انا افصح العرب فاذا كان افصح العرب كان كلامه اصلا في هذا الباب وكما كان هو الا
المورث للقرآن والحديث كان استقرارهما كان ببيانهم وتقريرهم وكل الناس بعدهم يقتفون في اثارهم ويتمسكون باثارهم كانوا
كانهم هم المؤسسين لبنيان الفصاحة اراد ما يبنى عليه الفصاحة اذ البنيان هو الحائط كذا في الصحاح فكانه شبه الفصاحة بالبيت له حائط كالبيت
والسقف مثلا والحيطان مداره على الحايط وكذا الكلام في تشييد عضد البلاغة وتشييد اركانها والعضد الساعد وهو المرفق الى الكتف
وفيه اربع لغات وعضدته اعضده بالضم اعنته والمعاضدة المعاونة واعتضدت بفلان استعنت به شبه البلاغة ببدن له عضد فاثبت له
العضد كناية وذكر التشييد ترشيح فليتامل

منه سلمه رحمه الله

قوله فتنفتح فتح الله اعلم ان الكلمة منذ للزمان نظيره من للمكان بمعنى ابتداء الغاية في الزمان كما ان من لابتداء الغاية في المكان فمنذ ههنا اسم
مبتداء بمعنى اول المدة ما بعده خبره اي اول المدة زمان فتح الله فالزمان ههنا مقدر وهذه الجملة بحسب المعنى معمول للفعل المذكور بعده
اعني قوله كنت اتصدى اي كنت اتصدى لخدمة ارباب الزمان الذي فتح الله على صدري ابواب العلوم والمعارف وقوله وانتظمنا في سلك اي انتظم
جاء متعديا كما جاء لازما او يتضمن معنى الجعل اي جعلني منتظما في سلك كما طالب المعارف

منه سلمه رحمه الله

بسم الله الرحمن الرحيم رب تمم بالخير

الحمد لله الذي وفقنا لتتبع الخواص لتراكيب البلغاء، وادونا لايراد المعاني في طرق مختلفة بالوضوح والخفاء، وعلمنا بنايع البيان لتخليص حقايق المعاني، وايدنا بلوامع التبيان في ايضاح دقايق المباني، والصلوة والسلام على محمد الذي ارسل بجوامع كلمه متحليا بنهاية الايجاز، وبعث بروايع حكمه متقويا بدلايل الاعجاز، وعلى آله الذين قرروا اصول الفصاحة واستسنوا مبانيها، واصحابه الذين شدوا اعضد البلاغة وشيدوا اركانها، اما بعد فمنذ فتح الله على صدري ابواب العلم والمعارف، وانتظمني في سلك كل طالب عارف، كنت اتصدى لكشف الحجب عن استاره، ونيل الاستفادة بسطوع انواره، ابذل الوسع في تحصيل ما وقفت له انواعه، والتقط روايع النكت من اهل الفضل وافواههم، كنت اجد في الاستفادة والاقتباس مستانسا بملاحظات لطيفة اي استيناس، مع جد مني على الامر كثير كثير، وكد على اقتباسه غزير غزير، مع توفيقات الهية، وتاييدات سبحانية، مع ذكاء طبيعة وقادة، وصفاء قريحة نقادة، في ضمن مراجعات كثيرة الى النقاة، ومجاهدات عجيبة وممارسات بديعة فيما اشبه الابيات، الى ان احلنا الله من العلم النافع اعلى المنازل، ووفقنا للعمل بالعالي من الحديث والنازل، الى ان وقفت لروايع المصنفات وعجايب المولفات في كل فن ما اضحى في جبين الدهر غرة، وفي اكليل الايام درة، وكيف لا وقد جعلت ايامي تواريخ الايام، واشتهرت بمزيد السعي والجد بين الخواص والعام، حتى طفرت بالارتقاء الى المراتب العلية، واشتهيت بمرتبة الماهرة سيما في فنون الادبية، خصوصا ما في تراكيب الفصحاء من المزايا التي بها يقع الاستباق والتفاضل، وما في عبارات البلغاء من المعاني الثواني التي بها عظم التفاوت والتفاضل، وكيف لا وقد ترى مدار الاعجاز على هذه الامور، وهلم جرا الى ان صارت مطامح الانظار ومواقع الالحاظ من الجمهور، فهل وفق للاهتداء اليها الا القليل من القليل، وهل نبه على الانتظار لديها الا الفصيح من الرعيل، وكيف لا وغاية الفوز بالسعادة العظمى من التصديق باعجاز كلام الله، ونهاية الوصول الى الدولة الكبرى من الاذعان بنبوة رسول الله، وان الشرح المشهور لتلخيص المفتاح لاحتوائه على قواعد اللطف واسباب النجاح كتاب وضعه حذاق الزمان على الاحداق، ومدوا عليه اعناق اجمام النجوم الاعناق، كتاب لو تامله ضرير لعاد بصيرا، ولو شاهده بلا ارتياب ولوحت خواطره بقطر ليصار لبيب جبابي التراب، صنعه استاذ استاذينا اساتذ العالمين، تحاسن اعمال العالمين، شرف الشرق والغرب، وحسن التاليف وصنو الاجتهاد، ذلك الذي لم يزل بحر الغفران العهود من ابعد العهاد، فالقديد على الآفاق بحسن التصنيف، واناف على التنجوه الموخدين بلطف الترصيف، وبالجملة فقد قصرت الافهام عن الاحاطة بوصفه وثنائه، وتشعشعت الابصار في نجوم علوه وسنائه، سعد الملة والشريعة والدين مسعود بن عمر القاضي التفتازاني، صب الله على مرقده المعطر شآبيب اللطف من سحايب رضوانه، وارسل اليه رياح الفضل من مهب رحمته وغفرانه، لما انه تضمن من الكتب فن كالبدر بين النجوم، ويستضيء من ناحية بانوار فوايده من المظنون والمعلوم، ما صنف الناس في علم وما جمعوا مثل المطول في ضبط وايجاز، اخرجت منه سمو لو ادعى قصبات السبق كفي به آية ودلت باعجاز، اعترف بمنزلته الخاصة دينه وتكلم بعلو مرتبته المعاند من والجاحد، وكيف لا وقد انطوى على ازبدة عقول العقلاء ونتايج افكار المتقدمين، وقد احتوى على خلاصة آراء افكار النظار المتاخرين، وقد كنت قد ما تشمر اذيال الهمة المتصدي لتحصيله كتابا على الاستطلاع عليه بجملته وتفصيله، فتعوقت صباي عن الغوص عن مضايقه، وقصرت قوى عن الانكشاف عن حقايقه ومضايقه، فمارسته اطوارا ممارسة ترقائر وداريته حرا مدارسه بتحقيق وايقان، وكان يلوح في ضمن مجاهدات الاسهار لجار الافكار، ونطلع في انوار المطالع انواع انوار الانظار، ونظر زيادات شريفة في خلال التحرير، وسنح ارادات عجيبة خطرت في خلال التقرير، حتى وصل الى الحد والتسر صيته في البر والبحر، وصار هذا الحديث في الورى سمر، وسار فيهم مسير الشمس والقمر، فطفق الطالبون من كل حدب

من اقطار البلاد، واخذوا يسرعون الي في طي الاغوار والانجاد، يراجعون الي في اسباط اسراره، ويواظبون على الاعتكاف بين يدي لاقتباس انواره، وبعد المراجعة الي والاستماع لما بين يدي، قد راوا ان الحذاق وان كتبوا حواشي عليه، وان الفضلاء وان كتبوا متوجهين اليه، الا ان دقايقه بعد مستورة في الحجاب، وسرايره واستاره لم تبرز لكم عن النقاب، وصح عندهم ووضح لديهم ان كلام اصحاب الحواشي وان كان نادرة فيه وبحوثه زمانه وغيرة، الا انه لم تبرز من القليل الا القليل، ولم تظهر الا العليل من الرعيل، فالتمسوا مني تعليق حواشي تزيل قبض القناع، وتزيد لطالبيه بعض الاطلاع على ما في عباراته من لطايف اعتبارات والايماء الى ما في الشروح من الاعتراضات، وقد كنت محفوفا بسوء التحصيل، وممنوعا عن ذلك لحوادث الزمان بالتغير والتبديل، وكنت انما يلي الزمان اشرحه بانه واحق واحرى، فاقدم رجلا واوخر اخرى، اذ نحن في زمان اضحى اعلام العلم فيه معلمة بالانتكاس، واطلال معانيه مبنية عن الاندراس، سطعت اعصار الجهل فيه زاهرة ناضرة، ورايات دولته مثلالية متعالية، شعر افاضل الناس اغراض لذا الزمن يخلو من الهم اخلاهم من الفطن، وهلم جرا الى ان، شعر قال السهى للشمس انت خفية وقال الدجى للصبح لونك حائل، وهكذا يذهب الزمان ويفنى العلم فيه ويدرس الاثر، الا انهم كانوا كلما ابيت ذلك ابوا، وكلما تعللت الاشتغال والتصدي لذلك تعوا فجردت سيف الهمة للاعتناء بشرح حقايقه ومعانيه، واحكمت النية على تشييد قواعده ومبانيه، واخذت في تبيين ما يفتقر اليه من بيان ما فيه وما له من ما فيه بعد ان تصفحت كتبا عز منه ما بقي الا منها في البين الا الاسماء، وشمرت ذيل الهمة لاستطلاع ما قصده الشيخ من البلغاء، كافلا بابراز لطايفه فيه عن حجب العبارة، حاكما باخراج لآليه المكنونة عن صدف الايماء والاشارة، حاويا ودرر فوايد في مدح القوائد، ناظما غرر فرايده في عقد الاعتقاد، متضرعا الى الله ان يجعله ذخرا لنا يوم الدين، ويحشرنا مع الشهداء والصالحين، وان يجعل عاقبة امورنا خير عاقبة، ونهاية اشغالنا خير نهاية، وهو حسبي ونعم الوكيل، قال الشيخ المحقق والنحرير المدقق تغمده الله بغفرانه واسكنه فراديس جنانه، الحمد لله الذي الهمنا، اقول وانا الفقير الى الله الغني شيخ علي بن مجد الدين الشاهرودي البسطامي وفقه الله لمراضيه وجعل حاله في المستقبل خيرا من ماضيه، اثر في تادية المقصود وافادة المرام اعني حصول هذا العلم لفظ الالهام تنبيها اولا على ان هذا العلم لاحتوائه على الدقة واللطافة واحتياج صاحبه الى مزيد الذكاء والفطانة لا يمكن حصوله الا بمحض فيض الهي والهام سبحاني، واشعارا ثانيا بان هذا العلم وان حصل على وجه كامل بل اكمل الا انه لا منة في هذا الامر الا لله، وهو لي بالطريق الخاص الذي استاثر عز سلطانه بذلك الطريق وهو الالهام الذي هو ضرب من الوحي، وايماء ثالثا الى التحلية بمزيد التنبه وعزيمة التيقظ على ما صرح المحققون من ان الالهام اسم لما يهجس في قلب العاقل فيتنبه له ويتفطن فيفهمه باسرع ما يمكن، ولهذا يقال فلان ملهم اذا كان يعرف بمزيد فطنته وزيادة ذكائه، بخلاف علمنا وما يجري مجراه من العبارات فانه عار عن الاشعار بمثل هذه الرموز والاشارات، وكان قد بعث عظيم زيارة من صفات الكمال ما لا يحول حوله الانتهاء، كذلك له سبحانه من عظائم النوال ما لا يحصره العد والاحصاء، ولما كان ان الصانع المختار بصفات اجلها وخصوص النعمة هذه شيا خفيا، وكان مقتضى الحكمة ازالة الخفاء، اقتصر على الثاني وسكت عن الاول لافادة لما خفي واعراضا عما ظهر واستبادة الى براعة الاستهلال، واختار المتكلم مع الغير على الغير لوجوه الاول الاشعار بان حمد الله لعلو مكانه وسمو شانه مما لا يستبد احد بادائه بل يحتاج الى الجمع وظهير ويحتاج الى المعاون والنصير، الثاني الاشعار بكونه داخلا في زمرة علماء هذا الفن، الثالث التنبيه على انه من الربة العالية لكمال قصد الى ان من حضه الله تعالى لمثل هذا البرهان جعله من علو شانه ورفعة مكانه لا يسعه ليس لغيره من نوع الانسان، قوله حقايق المعاني مفعول ثان للالهام في الاساس يقال الهمه الله معنى ومثله في الديوان، والحقيقة اما ان يراد بها ما اشتهر عندهم من ان حقيقة كل شي ما به الشي هو هو، او يراد بالحقيقة الخالص من الغش كما في قوله عليه السلام لا يبلغ المومن حقيقة الايمان الحديث اي خالصه ومحضه، او يراد بالحقيقة الثابتة

او المشبه والمراد بالثبوت انه لا يتطرق اليه خلل وشبهة وهو عبارة عن متانة المعنى وصلابته وتخصيص الحقايق بالمعاني والدقايق بالبيان اما على الوجه الاول فظاهر
لان الدقايق كانها زائدة على اصل المراد وكذلك البيان زائد على المعاني وجار منه مجرى المركب من المفرد واما على الثاني فلان الخصوص
وكذلك الثبوت تدبر قوله ببدايع الايادي اشارة الى الفن الثالث اعني البديع ولا يخفى ما في كلامه من براعة الاستهلال والاشارة
الى الفنون الثلثة على الترتيب والايادي جمع الايدي جمع اليد بمعنى الجارحة المخصوصة قال ابو عمرو العلاء الايدي هي الاعضاء والايادي
هي النعم فالجمع للحقيقة وجمع الجمع للمجاز ونظيره سوت وسوبات وقال ابو الخطاب الاخفش وقد يعكس فيراد بالاول النعم وبالثاني الاعضاء
وبدايع الايادي من قبيل عاصي العروق اي الايادي البدايع اي الغرايب العجايب والباء داخلة على المقصور لا المقصور عليه كما هو
الاستعمال العرفي الشايع يختص برحمته من يشاء وفي الكلام اشارة الى انه ليس مقصورا على مجرد الادراك لتلك الحقايق والدقايق
بل له نعم اخر بديعة لا على وجه الاشتراك بل على وجه الاختصاص اي كانها مقصورة عليه غير حاصلة لغيره بل هو مقصور عليها
من جبار الجبار وعيون العيون وروايع الاحسان معناه احسانات رايعة من الريع وهو النماء والزيادة كذا في المجمل ويريد بها انعاما
ظاهرة وانعاما باهرة تزيد وقتا فوقتا وتنمو ساعة فساعة قوله اتقن اي يريد انه اذا كان عالما بحقايق الاشياء كما هي صح اخباره
بهذا الاتقن اخبار صادر عن خبرة تامة وعن احاطة كاملة والاوجه ان يجعل هذه صلة بعد صلة على ما جوزه الشيخ المحقق جار الله في
طريق العطف لبلاغته بالتبعية فيحصل بالتسوية المقصودة التي جاهها التمجيد على كل من الاخرين بطريق الاستقلال ولما وقع هذا
الاشارة الظاهرة الى الفنين المعاني والبيان اولا على الوجه الذي يعرفه كل احد جاد الان ان يشير اليهما ثانيا بطريق خفية على طريق
الترقي ووجه الاشارة اما في القرينة الاولى فلان المعاني هو تطبيق الكلام على مقتضى الحال واما في الثاني فلان البيان هو ايراد المعنى
في طرق مختلفة وضوحا وخفاء وترك البديع ههنا اذ هو تابع محض وذكر الاصل يقوم مقام ذكر الفرع ايضا قوله نظام العالم اي ادبه
ما ينتظم اموره به اي ما يدبر به وقطع على وفق ما اقتضته الحال اي على وجه اقتضته حال العالم اي اتقن بحكمته تدبيره على وجه
او يراد انه على وفق ما اقتضته الحكمة الالهية والغرض من سوق هذه القرينة امور احدها الاشارة الى ان نعم الله جل وعلا جنسها لا يختص
بواحد دون واحد وان كان بعض انواعها مخصوصا بالبعض كالمخصص الالهي كالانبياء والاولياء والعلماء بل نعمه تعالى شاملة لكل ذرة من ذرات
الكائنات وان تعدوا نعمة الله لا تحصوها وثانيها الاشارة الى انتقال من ذكر الخاص الى العام وثالثها الاشارة الى انه مستحق لهذه المرتبة الجليلة
الى ... من العلوم التي رزقه الله اياها لان الحكيم كل افعاله على مقتضى الحكمة فحكمته لا تخص واحدا مثل هذه المرتبة الجليلة بدون ...
فله ان يفعل ما يشاء ويحكم ما يريد يرفع اقواما فيرزقهم العلوم والمعارف ويضع اخرين فيعطيهم ... وكل يوم هو في شان ...
ابناء الزمان ... رضينا قسمة الجبار فينا لنا علم وللاعداء مال وثالثها ان الله تعالى خصصه بافاضة العلوم والمعارف وقد جعل ...
وجل ربانه مدار العالم ونظامه على علم العلماء على ما ورد في الحديث فنعم المدار ونعم النظام ونعم المرزوق ونعم الالهام فيكون مداره محكما
متقنا مامونا من الافات محفوظا من المخافات ففي الكلام رمز الى ان علمه مدار العالم وانه من جملة العلماء الذين هم ...
علمه محكم متقن لا يزلزله شبهة المبطلين ولا يزحزحه شكوك المفسدين قوله رافة اي الرافة الرحمة كذا في المجمل والوفاق جمع فرقة كالحكم
جمع حكمة والانام اسم جمع وطرق الانعام والافضال من قبيل اضافة المشبه به الى المشبه كلجين الماء او الانعام والافضال
مكنية والاتيان بالطرق تخييلية والاورد ترشيح قوله نبع ... بالعين المهملة معناه خرج من قولهم نبع الماء ينبع نبوعا اي
خرج والينبوع عين الماء ومنه قوله تعالى حتى تفجر لنا من الارض ينبوعا والجمع الينابيع وبالغين المعجمة معناه ظهر من قولهم نبغ الشيء
ينبغ نبغا ونبوغا اي ظهر ويقال نبغ الرجل اذا لم يكن في ارث الشعر ثم قال واجاد ومنه سمي النوابغ من الشعراء كالنابغة ...

قوله اذا لم يكن في ارث الشعر هذه عبارة الصحاح في باب الغين المعجمة وفصل النون وذكر في فصل الالف من باب الثاء المثلثة
ان الارث معناه الميراث وان اصل الهمزة فيه واو ويقال هو في ارث صدق اي في اصل صدق فهو على ارث من كذا
اي على امر قديم توارثه الاخر عن الاول ... وبهذا ظهر معنى ارث الشعر

والجعدي

والجعدي ويقال اسمه زياد بن معاوية الذبياني نابغة واما النابغة لغة كذا ذكره الجوهري والضئضئ الاصل قال الكميت ... والعتق
من ضئضئ اهل الاكابر منه الصغار والدوحة الشجرة العظيمة من اي شجر كان والجمع دوح واللسن بالتحريك الفصاحة وقد لسن
بالكسر فهو لسن والسن وقوم لسن وفلان لسان القوم اذا كان المتكلم عنهم واللسن بكسر اللام اللغة يقال لكل قوم لسن اي
لغة يتكلمون بها واللسان جارحة الكلام وقد يكنى بها عن الكلمة فيؤنث حينئذ فمن ذكره قال في الجمع ثلاثة السنة مثل حمار واحمرة
ومن انثه قال ثلث السن مثل ذراع واذرع لان ذلك قياس ما جاء على فعال من المذكر والمؤنث كذا في الصحاح واختار الخروج
والظهور على الاخراج والاظهار مع انه انسب بالمقام واوفق بالواقع تنبيها على قوة الوصفين كانه خرج وظهر بنفسه فليتامل
فان احق الفضائل بالتقديم ما يشير اليه الكلام وذكره صاحب الكشاف حاصله ان الاصول وقواعد الفنون ادراكها وتحصيلها ليس كثير
زيادة فضيلة وانما الذي هو مناط الشرف ومدار تفاضل العلماء حتى وصل بعض العلماء بذلك الى اعلى العليين ورد بعضهم الى
اسفل السافلين هو ادراك دقايق العلوم والتفطن لحقايق المظنون والمعلوم فكانت هذه احق بالتقديم واجدر باستحقاق
صاحبها التبجيل والتعظيم وهاتان القرينتان بعينهما عبارة الامام في نهاية الايجاز ذكرها الشيخ المحقق بلا تغيير وتبديل وكانه من توارد
الخاطر والتحلي التزين والتصدي التعرض والصناعة تنبيه على الكد الذي هو مدار الفضيلة قوله لا سيما علم البيان اراد بعلم البيان
ما يعم العلوم الثلثة لما سيجيء من انه كثيرا ما يطلق علم البيان على الكل ولا سيما كلمة من شانها ان المذكور بعدها منبه على اولويته بالحكم السابق
ومن ههنا نشا توهم بعض النحاة فزعموا انها من كلمات الاستثناء وليس كذلك بل ما ذكر بعد كلمة لا اعني سي مثل مثل وزنا ومعنى
وعينه في الاصل واو والاسم المذكور بعد سيما مجرور على الاضافة وما زائدة كقوله تعالى ايما الاجلين او مرفوع خبر مبتدا محذوف والجملة
صلة ان جعلت ما موصولة وصفة ان جعلت موصوفة على نمط قوله تعالى تماما على الذي احسن فيمن رفع احسن والجار واللام الى رفع لفظة ...
في كلامهم اعني حذف صدر الجملة الواقعة صلة او صفة واما النصب فلا مساغ له الا فيما وقع المذكور بعد سيما نكرة كانه تمييز على ...
على الجملة فسي اسم لا والخبر محذوف فهو موجود ومن تصرفاتهم في هذه الكلمة انهم يقولون سيما بحذف لا كقوله تعالى تالله تفتؤ وقد يخفف
الياء وفيه قوله رايق اي معجب وهو اما خبر بعد خبر او صفة كشاف ومثله مفتاح وكذا فايق من فاق الرجل اذا علا في الشرف والكمال
قوله تبيان اي التبيان مصدر تبين اي اظهر وكشف كالتلقاء والمصادر تجيء على التفعال للتكرار ولم يجئ بالكسر الا تبيان وتلقاء والمصدر
ههنا بمعنى اسم الفاعل ههنا او من قبيل رجل عدل او المضاف محذوف والفرق بينه وبين البيان ان التبيان يحتوي على كد الخاطر
واعمال القلب من كيفية ترتيب الكلام في كشف ما يقصدونه من تفهيم المعاني وتادية المقاصد ولا كذلك البيان ولان التبيان يتعلق باللفظ
... تعليم منه على قول المحققين اما بالوحي او بطريق اخر من الطرق ولاجرم ما خصص الفاضل الحرز التعليم بالبيان والالهام بالتبيان فقال في مطلع
كتابه نحمدك اللهم على ما علمت من البيان والهمت من التبيان قوله تلخيص لغوامض مشكل من قبيل تتابع الاضافات وحق العبارة ان يقول تبيانا
لغوامض والكلام فيه انما الكلام في غوامض المشكل فالوجه فيه انه مبني على المبالغة في الاشكال او يراد لغوامض كتاب احمد المشكل على طريق
اضافة الصفة الى الموصوف وهذا اوجه لما في اضافة الجمع بعض نبوة عن الاولى فقوله تلخيص اي ملخص او ذو تلخيص ومثله تقريب وما يجري
مجراه وغامض على المدر صلة ... واستعلى عليه ولا يخفى ما في كلامه من رعاية اسامي الكتب المعتبرة في العربية مع تطبيق المراد على معانيها اللغوية والغوامض
جمع غامضة لا غامض لان فاعلا اذا كان صفة لا يجمع على فواعل وقد شذ فوارس وفي الصحاح الغامض من الكلام خلاف الواضح وقد غمض غموضة
وتغميض المعنى اغماضه وغمضت عن فلان اذا تساهلت عليه في بيع او شراء ويقال انغمض ... وتستر باخذه الالات تغمضوا فيه والمعضل من
... الامر اذا كان معضلا وامر عضال اي شديد كذا ذكره جار الله وفي الصحاح اعضل الامر اشتد واستغلق وامر معضل لا يهتدى لوجهه

وداء عضال اى شديد اعيى الاطباء واعضلني فلان اى اعياني امره قوله الى انوار التاويل متعلق بضوء المصباح لما فيه من معنى التادي والافضاء
ومثله الى اسرار التنزيل قال صدر الافاضل في ضرام السقط وقد يجري الاسم مجرى الصفة فيتعلق به الظرف قال اذا القيت في الارض وهي
مفازة الى الماء خلت الارض يجري معينها فانه جعل الى متعلقة بمفازة على معنى متعطشة ونظيره في كلامهم انا من هذا الامر فالج بن خلاوة
وهو اسم رجل بري من الجناية فاجرى الاسم مجرى الصفة وقد حققنا هذا المقام في شرح لباب الاعراب والاكباد جمع الكبد والكبد مثل
كذب وكذب ويقال ايضا كبد بالتخفيف كما قالوا للفخذ فخذ وكبد السماء وكبدها وسطها يقال كبد النجم السماء اى توسطها وتكبدت الشمس
اي صارت في كبد السماء كذا ذكره الجوهري قوله به ظهرا اى لا بغيره من العلوم على ان التقديم للحصر ضفي بالضاد المعجمة كثر وتم وفي الصحاح ضفى
الشيء يضفو اى كمل وثوب ضاف اى كامل وضفى المال كثر ورجل ضافي الراس اى كثير شعر الراس وبالصاد المهملة من الصفا
بالمد وهو خلاف الكدر يقال صفى الشراب يصفو صفاء وصفيته انا تصفية وصفوة الشيء خالصه ومحمد صفوة الله من خلقه وقد
يفتح الهاء يقال صفو المال بالفتح لا غير وعباب البحر بضم العين وسطه وفي الصحاح العباب بالضم معظم الماء وكثرته وارتفاعه وعذوبة
العباب كونه طيبا والعذب الماء الطيب وقد عذب عذوبة والمطري اسم فاعل من الاطراء وهو الغلو والمبالغة في المدح وفي الصحاح
وان يك سابقا ولا اخفاء فيه انما الخفاء على الرواية الاخرى اعني وان يك واصفا فكل ما وصفاه وجهه ان المراد وان يك واصفا
كاملا منتهيا الى حد الكمال في الوصف وما في ما وصفا مصدرية او موصولة والعائد محذوف اى وصف به قوله ثم انه قد وقع الخ
قيل عطف القصة على القصة واثار ثم تنبيه على ما بين القصتين من البعد والاستبعاد لان وقوع مثل هذا العلم مع فاتح الكنوز
والكمال في ايدي مثل هذه الجماعة مستبعد غاية الاستبعاد وكلمة ان تاكيد لهذا المعنى ولهذه النكتة اوردها على خطاب قولهم
احسنت اليهم ثم انت اسات الي ولنكتة قد ايضا توضيح لذلك وتنبيه على انه وان كان على عكس المقصود ونقيض المطلوب الا انه متوقع
لان اهل الزمان على هذا المنوال لا يحوز قبل الامانة جاء اهل الكمال استمر عادته على ترقية اهل النقصان واصر على ان يجعل اهل الفضل
في اودية الحرمان وذكر الايدي تنبيه على انه لم يصل الى قلبهم بل هو كشيء واقع في الايدي فليفهم وتنكير جماعة تنبيه على تحقير شانهم
وسفالة مكانهم وفي ذكر صفاتهم تصريح بهذا المعنى والاسارى جمع اسير نحو كرام جمع كريم والاسر قتبة بادية انه اشده بالاسار
وهو القد ومنه سمى الاسير اسيرا وكانوا يشدونه بالقد فسمى كل اخيذ اسيرا وان لم يشد به يقال اسرت الرجل اسرا واسارا
فهو اسير وماسور والجمع اسرى واسارى ويقال هذا الشيء لك باسره اى بقده يعني بجميعه كما يقول برمته كذا في الصحاح فسعير
التقليد كناية عن غلبته واستيلائه بحيث لا يقدر على تركه لو اراده وتنبيه في اثبات اسرا على اسرى على ان هذه الحالة ايضا خارجة
عن القياس للمفهم تدبر قوله فطفقوا الخ تفصيل لحديث اسير التقليد واشاعة لبعض شنايع تلك الجماعة والتعاطي الاخذ باليد وفي
الصحاح عطوت الشيء تناولته باليد والمعاطاة المناولة وفلان يتعاطى كذا اى يخوض فيه وفي ذكر التعاطي رمز الى ان تلك
الجماعة والتوثيق الاحكام من وثق الشيء احكمه كذا في الاقتباس وفي الصحاح وثقت الشيء توثيقا احكمته احكاما والتسديد التوفيق
للسداد وهو الصواب من القول والعمل ورجل مسدد اى يعمل بالسداد واستد الشيء استقام والسد وبالفتح الاستقامة
والصواب والسد مقصور منه وفي بعض كتب اللغة التسديد راست كردانيدن وتوفيق دادن فقوله من غير توثيق اى تعاطيا من
غير توثيق اى تعاطيا لم ينشا منه كقولهم غيري فعل كذا اى انا لم افعله وبالجملة فغيرها هنا كناية والتزم في ذكر من معه فافهم قوله تحريرها
خبر اخر لطفقوا او استيناف وتحرير المقاصد تشبيها على وجه السداد وفي الصحاح تحرير الكتاب تقويمه وفسره الشارح المحقق هاهنا بتهذيب الكلام
وفي شرح التلخيص الجامع بيان المعنى بالكتابة كالتقرير بالعبارة وسيجيء والقيل اسم بمعنى القول والقال اسم منه قال يقول كذا في الصحاح

وفي الصحاح ويقال كثر القيل والقال وفي الحديث نهى رسول الله عن قيل وقال وهما اسمان وفي حرف عبد الله ذلك عيسى بن مريم قال
الحق الذي فيه تمترون ونقل في الغرر انهما فعلان استعملا استعمال الاسماء وتركا على ما كانا عليه من البناء والجواب انه قيل وقال محكيان ومعنى
قوله عليه السلام نهى عن قيل وقال نهى عن قول قيل كذا وقال فلان كذا اى كثرة المقالات وقوله على ذكر المقام والحال اى على ذكر هذين
اللفظين مع قطع النظر عن ان يحوموا حول تحقيق معناهما وتفسير مؤداهما والاوجه ان يقال المراد انهم لا يعلمون من هذا العلم الا هذين
اللفظين المجردين عما هو معناهما في الواقع والربق بالكسر حبل فيه عدة عرى تشد به البهم الواحدة من العروة ربقة وفي الحديث
خلع ربقة الاسلام عن عنقه تسرح ترعى كذا في الغريبين والرياض جمع الروضة والقياس رواض لكن تقلب الواو ياء لكسرة ما قبلها فقولهم رياض
التحقيق اما من قبيل لجين الماء او مكنية وتخييلية واياما كان فذكر السرح ترشيح والاحداق جمع الحدقة وحدقة العين سوادها الاعظم وكذا الحدق
والتحديق شدة النظر والحديقة الروضة التي هي ذات الشجرة وقوله غشاوة التعصب اى التعصب كالغشاوة او غشاوة ناشية من التعصب
فاللفظ على الاول تشبيه وعلى الثاني استعارة تصريحية شبه ما نشا من التعصب حتى يصير سببا حائلا بين المتعصب وما هو حقيقة الحق
فيحصل بسببه الحرمان من الوصول الى الحق بالغشاوة والى هذا اشار من قال بالفارسية شعر چون غرض آمد هنر پوشيده شد
صد حجاب از دل بسوى ديده شد والبصاير جمع البصيرة وهي في القلب كالبصر في العين نيطبع تركها الضماير جمع ضمير وهو الخاطر
قوله والبضاعة طايفة من المال تبعث للتجارة وفي المثل كمستبضع تمر الى هجر فان هجر معدن التمر واللجاج التمادي
في الخصومة والعناد المكابرة وجل الشيء معظمه صناعتهم اى حرفتهم التي شبوا اليها والمنهج الطريق الواضح وكذلك المنهاج والرشاد خلاف
الغي قوله والتفطن اثر او على الواو قصدا الى عموم النفي لوقوعه في حيزه لان هيهات في معنى النفي كقوله تعالى ولا تطع منهم اثما او كفورا
ولو ذكر الواو لانعكس الامر وانقلب المراد وصار المعنى على نفي العموم وقد حققنا هذا الكلام في شرح لباب الاعراب وخفاء مكان اللمحة كناية
عن خفاء اللمحة نفسها لان مكان الشيء اذا خفي خفي نفس ذلك الشيء وهذا مبني على قاعدة نص عليها صاحب الكشاف حيث قال في قوله تعالى
اعرض وناى بجانبه ان مكان الشيء وجهته ينزل منزلة الشيء نفسه ومنه قوله جل طوله ولمن خاف مقام ربه ومنه قول الكتاب حضرة
فلان ومجلسه وكتبت الى جهته والى جانبه العزيز يريدون نفسه وذاته قوله والى بعد ما قضيت الخ انتقال من الحالات المتعلقة بالغير
الى الحالة المتعلقة بنفسه منتقلا منها الى المقصود الذي سيقت هذه المقدمات لاجله وعدل عن ثم الى الواو تنبيها على ان ليس المراد سوى
تشريك المعطوفين في كونهما قصة يريد ان هذه قصة وهذه قصة اخرى وصدر الجملة بكلمة ان تنبيها على كمال عنايته بمضمون هذه الجملة
واقبالا على مخاطبه قوله كانك لمن المرسلين وعلى كمال اصغاء السامع اليه ثانيا قوله وطرى اى حاجتي يقال قضى منه الوطر اى استوفى منه
حاجته واجلت من الاجالة وهي جعل الشيء ذا جولان والقداح جمع القدح بالكسر وهو السهم قبل ان يراش ويركب نصله كذا في الصحاح واراد
بقداح النظر الانظار الشبيهة بالقداح في الاصابة ونيل المرام او اراد الانتقالات الناشية من النظر اذ هي شبيهة بالقداح في الحدة و
السرعة وظاهر اللفظ ناظر الى الثاني واختيار القداح على السهام تنبيه على ان تمامها بهذا الفن فليتنبه له او مبني على التواضع والاول اجود
والتشبيه بالارتقاء او وقع بما هو بصدده من الادعاء قوله بعثني اى حركني وعبر عن التحريك والاثارة بالبعث تنبيها على اظهار الاعتناء
لان البعث يستعمل في الامور المهمة غالبا واسند البعث الى صدق الهمة دون الهمة نفسها تنبيها على انها لم تكن امنية كاذبة خالية
عن السعي المفضي اليه عاطلة عن التمهيد المؤدي الى الظفر عليه على ما اشير اليه في قوله تعالى ومنهم اميون لا يعلمون الكتاب الا اماني ولهذه
النكتة لم يقل علو الهمة ونبه بلفظ الصدق على ان ذلك كان امرا معتقدا بنسبته الى الواقع لا انه كان امرا ذهنيا مجردا كما هو شان الفطاء
عند انفسهم الجهلاء في الهمة بكسر الهاء واحدة الهمم يقال فلان بعيد الهمة والفتح لغة وهي ماخوذة في الاصل من هممت بالشيء اى هم به اذا قصدته

وارد به جعل اسماً لعقد القلب اذا وصل الى حد الجزم الارتقاء العروج والمدارج جمع المدرج وهو المذهب والمسلك والدرجة
المرقاة والجمع الدرج والدرجة واحدة الدرجات وهي الطبقات من المراتب والدرج الطريق الذي تدرج بالسلوك اي يطوى يقال هم درج السيل
اي ممر عبوره متباعدون قوله الجرجانية خوارزم الجرجانية نسبة الى جرجان وهو بلد معروف واليه ينسب الشيخ الامام عبد القاهر الجرجاني
ونسبت خوارزم الى هذا البلد لانها كانت في قديم الايام تابعة له لان جرجان كانت من السرير سلطان ذلك العصر والجرجانية عبارة
عن نفس البلدة التي يقال لها اركنج وهي التي اشتهرت الآن بخوارزم وما سواها من المداين والامصار الواقعة في تلك الديار ككات
وخيوق ونحوهما مع توابعها فهي تابعة لها وخوارزم في الاصل اسم لتلك المملكة واعم من اركنج مثل خراسان مثلاً فجرجانية خوارزم
مثل نيسابور خراسان وشاه رو وبسطام وتربة جام هكذا يجب ان يفهم هذا المقام ولا يلتفت الى خزعبلات الاوهام قوله حط رحالي
المحط هنا الالقاء والرحال جمع الرحل والرحل مسكن الرجل وما يستصحبه من الاثاث قال صدر الافاضل في ضرام السقط الرحلة بالكسر
الارتحال يقال دنت رحلتنا والرحلة بالضم الوجه الذي تريده يقال مكة رحلتي وانتم رحلتي اي الذي ارتحل اليه والمخيم موضع ضرب الخيمة
النوائب جمع نائبة وهي الافة والنكبة وفي الصحاح النائبة المصيبة واحدة نوائب الدهر والبوائق جمع بائقة والبائقة الداهية يقال باقتهم
الداهية تبوقهم بوقاً اذا اصابتهم وقوله وحرسها تخفيف الراء اي حفظها من الحراسة وهي الحفظ والحدثان بالتحريك مصدر كالحدث والحدثان
ومنهم من يجعله مثنى اي الحادثان اراد الليل والنهار والطوارق فلان طروقاً اذا جاء بليل وقد طرق يطرق طروقاً فهو طارق ورجل طرقة
مثل همزة كذا في الصحاح وبالجملة فالمراد بالطوارق البوائق الحادثة في الليل ومبنى التقييد على انه ادخل في الهول لانها اتية للقوم
من حيث لا يشعرون قوله فشمرت متفرع على محذوف اي نزلت هناك فشمرت في الصحاح يقال شمر ازاره تشميراً رفعه ويقال شمر
عن ساقه وشمر في امره اي خف فساق الجد تكنية وتخييلية والاوجه ان يراد بالجد نفسه اي شمرت عن ساق الامر معبراً عن ذاته بالجد ايماء الى
نحو قولهم رجل عدل او على نمط الشجر لحية والساق والتشمير تجريد فقوله لاقتناء حال من فاعل شمرت اي متوجهاً اليه والاقتناء الاقتباس
والاقتناء الاختلاس والاناسي بفتح الهمزة جمع انسان والاصل اناسين فقلبت النون ياء فادغم فقيل اناسي وانسان العين عبارة
عن خلاصة الخلاصة ونقاوة النقاوة قوله الذين حازوا اي جمعوا من الحوز وهو الضم وفي الصحاح وكل من ضم الى نفسه شيئاً فقد حازه
حوزاً وحيازة واحتازه ايضاً والحيز ما انضم الى الدار من مرافقها وكل ناحية حيز والجمع احياز والحوزة الناحية وحوزة الملك بيضته
والمضمار الموضع الذي يضمر فيه الخيل وقد يطلق المضمار على اربعين الفرس ايضاً صرح به في الصحاح فقال وتضمير الفرس ان تعلفه
حتى يسمن ثم ترده الى القوت وذلك في اربعين يوماً وهذه المدة ايضاً تسمى المضمار وبالجملة فكانت العادة في تسابق الفرسان
ان تغرز قصبة في الميدان فمن اعدى فرسه واخذ تلك القصبة عد سابقاً ثم استعمل فيمن سبق في فن من الفنون مجازاً او استعارة
ثم في الكلام اشارة الى ان كل شيخ من شيوخه فله السبق من وجوه كثيرة او من فنون كثيرة او مبناه على ملاحظة الجمعية في الشيوخ والاول
ابلغ ولفظ الشيوخ تنبيه على تبجيلهم واشارة الى كمالهم في فنونهم وفي الراجع والاباحث نوع اشعار بالافادة واظهار للاستفادة او تنبيه
بذلك على كون المكمل قوله وكثيراً ما ظرف ومصدر وما لتاكيد الكثرة واسم كان ضمير الشان والجملة بعده خبره وتخالج قلبي اي يدخل قلبي
بحيث لم يصل الى حد الجزم من قولهم تخالج في صدري منه شيء اذا شككت ففي الكلام رمز الى ان هناك موانع تعوقه عن القطع به كما يشعر به
شكايته عن زمانه او رمز الى التواضع بقلة بضاعته والاول اوجه او من خلجه يخلجه خلجاً اي اختلجه اذا جذبه وانتزعه ففي الكلام رمز
الى ان الاطلاع على حقايق المختصر صير في بحيث لا اقدر على امساك نفسي والى الاشارة بقوله فقد وجدته قوله بجامع دمشق جامع ابيها
ودمشق بكسر الدال وفتح الميم وسكون الشين صرح به في الصحاح وقال دمشق على زنة حضجر قصبة الشام وفي موضع اخر هو علم بلدة ...

دمشق

دمشق وتقال ناقة دمشق اي سريعة جداً والتركيب من قبيل قوله تعالى ولقد نصركم الله ببدر وانتم اذلة والشابيب جمع شؤبوب
وهي الدفعة من المطر الفراديس جمع الفردوس وهي المنازل العالية في الجنة يسكنها الامرون بالمعروف والناهون عن المنكر وفي
الصحاح الفردوس البستان والفردوس حديقة في الجنة وفردوس اسم روضة دون اليمامة والفراديس موضع بالشام وكرم مفردس
اي معرش والجنان بكسر الجيم جمع جنة بفتح الجيم وتخائل السحب علاماته والمنى جمع المنية وهي المتمني يعوقني بمعنى المشاهد والمعاهد
جمع مشهد ومعهد وهما موضع الحضور والادراك وتعطيلها كناية عن تفريقها من اهلها الطالبين للعلم وبيته معطلة قد باد اهلها
والمصادر جمع مصدر وهو موضع الصدور والموارد جمع مورد وهو محل الورود وقد سدت مصادره ومواردة اي شدت
طرقها وخلت عن اهلها وعفت اي اندرست يتعدى ولا يتعدى والاطلال جمع الطلل وهو ما شخص من اثار الدار والمعالم جمع المعلم
وهو الاثر الذي يستدل به عليه واشفت اي اشرفت والافول الزوال والغروب والخمول ضد الشهرة قوله يتلهفون يتحسرون
والمعنى انهم يتلهفون على العلوم من جهة الاندراس فحذف المتحسر عليه لظهوره فاندفع ما يقال من ان اللغة تلهف عليه لا تلهف منه وفي
الصحاح التلهف على الشيء التحسر عليه وقولهم يا لهف فلان كلمة يتحسر بها على ما فات قال الشاعر فلست بمدرك ما فات عني بلهف ولا بليت
ولا لواني قوله اهكذا مذهب الزمان البيت من ابيات الحماسة من قصيدة مطلعها ابعدت من يومك الفرار فما جاوزت حيث انتهى بك
القدر وما قبله يرحمك الله من اخي ثقة لم يك في صفوه قذى كدر فهكذا مذهب الزمان ويفنى العلم فيه ويدرس الاثر قال الامام المرزوقي
ابعدت يروى ابعطت والابعاط والابعاد متقاربان والابعاط الاسراع في السير يقال ابعطت من الاحواد اذا هرب منه ويروى اسرعت
من يومك الفرار والاول اشهر واجود ولا بد من يتعلق فيها بابعدت والمعنى فررت باجلك فراراً بعيداً ومعنى من يومك من اخوانك واذا
رويت اسرعت احتجت الى اضمار فعل يتعلق به ولا يجوز تعلقه باسرعت ولا بالفرار لانه يكون من صلته فقد تقدم عليه وقوله فما جاوزت يريد
ان الحذر لا يغني من القدر وانك وان تحرزت في تغير الاماكن بتباعدك من المحذور وتنقلت في المنازل حذراً من العذر المحتوم فما جاوزت فيه
واقعة لنفسك ولا جاوزت الوقت الموقت لحينك وجعل قوله حيث انتهى اسماً فهو في موضع المفعول لجاوزت ومثله الله اعلم حيث يجعل
رسالاته ومن يحكي كلامهم فصيحهما من حسن الناس حيث نظر ناظر يعني وجهها وقوله يرحمك الله استسلام والرحمة من الله الاحسان والعفو
الجميل ومن في من اخي ثقة دخل للتبيين اي من اخ يوثق به وبمودته ويؤمن غلّه وبال حسده واذا صفا في الوداد وافق باطنه ظاهره ولم
يك ذا وجهين يعطيك حضرته خلاف ما يعطيك غيبته وقوله فهكذا مذهب الزمان يريد ان ما رآه واصابه ليس بمستبدع من حدثان الدهر
ونوائبه بل استمراره قديماً وحديثاً على وجه واحد تتقوض اهله كما اتاه وتفنى فيه كل معلوم حواه وتندرس كل اثر استعد تقناه ودعاه والغرض
من هذا الكلام اظهار اليأس من المفقود وتضعيف الطمع في بقاء الموجود والله اعلم بما هو المراد والمقصود قوله لكن لما رايت استدراك
لما توهم من حديث الاختلاج المعلل بعدم موافقة الزمان وازالة لما يشوبه شكاية الدهر من تركه وعدم الاقدام عليه وحاصله ان مقتضاه
دائماً كان ترك الاقدام الى هذا الاوان الا ان رجحه بقوة الداعي وفي الكلام اشارة الى قوة رايه وثبات قلبه على ما هو داب اهل الكمال
قوله جوموا اي سعوا والخرايد جمع خريدة وهي اللؤلؤة التي لم تثقب والخريدة من النساء الحيية كذا في الصحاح وقوله ترى خبر بعد خبر
او استيناف ولفظ المضارع تنبيه على ان هذا امر شاهد يكفي فيه مجرد الابصار احلست جواب لما والانثناء جمع شتى والقرص جمع قرصة
كالبرق جمع برقة والغصص جمع غصة والاقتحام الدخول والسهر ضد النوم واللجج جمع لجة وهي وسط البحر وتناسبه الغوص والتصفح النظر في
الصفحات يقال تصفحت الكتاب اذا نظرت في صفحاته صفحة صفحة قوله من عين التحقيق اي من خياره وخلاصته ومن ينبوعه وهو خاطره
التحقيق لفظ عين ايهام والفقر جمع فقرة وهي واحدة فقار الظهر واجود بيت في القصيدة تسمى فقرة تشبيهاً لها بفقرة الظهر فالمراد

بالفقرة الموصوفة باللطافة فوائد اصلية من اصول الفوائد شبهها لها بفقرة الظهر او دقايق جيدة هي كبيت القصيدة في الجودة و
الاعتماد في الاخذ بغير الطريق قوله للفاضل العلامة اراد به العلامة الشيرازي الشارح للمفتاح وهذا هو المراد بهذا اللفظ اينما وقع في
هذا الكتاب بل في هذا الفن بل في العربية مطلقا فانه لوضوحه وتعينه استغنى عن التصريح باسمه وفي ذكر الشارح اشعار بتعظيمه
وفي التنبيه ايضا تاييد لذلك والاشارة والتنبيه والايماء ههنا لمعنى والنكتة التحقيق والتاسي الاقتداء وتنكير جماعة للتحقير حظر واعلم
لفظ المبني للمفعول متعوا من الحظر وهو المنع وفي بعض كتب اللغة الحجر كسى را باز داشتن از تصرف در مال خويش وحرام كردن ويتعدى
بعلى وبنفسه والحظر مثل الحجر وما قرصت على نفسي سنتهم اي حرمت على نفسي الاقتداء بهم في طريقتهم وهو المفهوم وانما لم يمنع
الجواز الا ان المراد بمثل هذا التركيب التحريم عرفا يقال فلان لا يحبه اي يبغضه قال الله تعالى ان الله لا يحب كل مختال فخور ويقال
ليس احد اعلم من فلان في هذه المملكة والمراد انه اعلم من الكل فافهم قوله رماني الدهر مجاز عقلي فالكلام شكاية صورة وبيان للحالة معنى
فافهم والارزاء جمع الرزء بتقديم الراء المهملة وتاخير الزاء المعجمة وهو المصيبة كذا في المغرب وعكسه غلط وفي بعض كتب اللغة
الرزء والرزء بضم الراء وفتحها مصيبة وزيان واندوه مند وماضي رزأ ورزي والنبال جمع النبل وهو السهم قبل ان يراش
ويركب نصله قوله حل الشباب فتح والتميمة التعويذة وحل التعويذة كناية عن اقامته في تلك الديار الى وقت الشباب فانه
او الكبر استغنى عن التميمة لانها للصبي من جهة الخوف ومس التراب جلده او لا كناية عن تولده هناك والعد واي الظلم كذا في الصحاح
وآباء واهلك قوله الا دمنة لم يتكلم من ام اوفى ماخوذ من قول زهير بن ابي سلمى من قصيدة مطلعها امن ام اوفى دمنة لم تكلم
بحومانة الدراج فالمتثلم ام اوفى كنية حبيبته والدمنة ما اسود من آثار الدار وحومانة والدراج والمتثلم مواضع بناحية الحجاز والمعنى
امن منازل الحبيبة المكنية بام اوفى دمنة لا تجيب سائلها بهذين الموضعين واخرج الكلام في معرض الشك تنبيها على انه لكثرة
لبعد عهده بالدمنة وفرط تغيرها لم يعرف تلك الدمنة على القطع واليقين وبلبدح بالحاء المهملة اسم موضع غير منصرف للعلمية
والتانيث ومن امثالهم في التحرز بالاقارب لكن على بلبدح قوم عجفى واول من تكلم به بيهس الملقب بنعامة لما راى قومه في خصب
واهله في شدة ويقال بلبدح الرجل اذا ضرب بنفسه الارض وابلندح المكان اتسع وابلندح الحوض انهدم كذا في الصحاح وعجفى
جمع عجيف مثل مرضى في جمع مريض وهو صفة قوم ومعناه اصحاب الهزال من العجف بالتحريك وهو الهزال والاعجف المهزول والعجفاء
بفتح الحاء المهملة وتاخير الجيم المعجمة جبل بمكة وكذا الصفا الساري الذي يحدث بالليل والكئيب وان كان ممنوعا في النحو الا ان
المعنى جوزه فافهم قوله اذا اساء اصر على اساءته وفي استعمال اذا في جانب الاساءة وان في جانب الاحسان ههنا اعتبار لطيف
هو التنبيه على ان اساءة الدهر امر مقطوع به واقع بلا شبهة بخلاف احسانه فانه امر مشكوك لا جزم بوقوعه اصلا والمشتكي مصدر
بمعنى الشكاية قوله ثم الجاني معطوف على رماني وفي الكلام دلالة على ان طرح الاوراق واقع عقيب الرمي بلا مهلة والالجاء
واقع بعد الرمي والطرح بمهلة وفي الكلام اشارة الى ان اساءة الدهر بحيث كان هذا النوع من الرفع ايضا منتهيا الى الخفض
وهذا القدر من الرفع ماله الخفض فهو في الجملة تاييد لحديث اساءة الدهر الذي هو الغرض المسوق له الكلام والاناخة ههنا
عبارة عن اقامته بها والاناخة في الاصل اناخة البعير في الصحاح انخت الجمل فاستناخ اي اركبته فبرك فقوله حتى انخت اي حتى
انخت الجمل والاوجه ان يجعل المحذوف متروكا لا محذوفا كما يشعر به ظاهر الكلام وقوله عشى على لفظ المفرد او المثنى والثاني ابلغ ونهتها
اي من جنبها او فيها وقوله على جنة النعيم استعارة او تشبيه وقوله بلدة طيبة بالجر عطف بيان لجنة النعيم ونيل الحلاق والمحاسن
جمع حسن كمطاعن جمع طعن على خلاف القياس وطلعت ظهرت من الطلوع وهو ارتفاع انوار الصبح شبه العلم والهداية به بشبه

الصبح

الصبح في الوضوح والانجلاء وتابت له سطوعا وهو ارتفاع انوار الصبح وخمدت النار خمودا اذا سكن لهبها ولم يطفأ جمرها وخمدت
خمدة والنيران جمع نار واصله نورا لان النار واوية بدليل تصغيرها على نويرة وجمعها نور وانوار ونيران قلبت الواو ياء لكسرة ما قبلها كميزان
واصله موزان ونيران الجهل تشبيه اما بملاحظة الاضاءة او بملاحظة الاساءة او بملاحظة الاهلاك وظل صار وعود الاسلام مكنية وتخييلية
شبه الاسلام بشجرة طيبة لها اغصان وعبر عن الغصن بالعود لانه انسب بعاد لفظا وابلغ معنى ارادو المبالغة في كلمتا الحال التي الحالة
السابقة اعني اساءة الدهر واللاحقة اعني مدح هراة والعود من الخشب واحد العيدان والاعواد والرواء بالضم حسن المنظر كذا في
الصحاح واض رجع وتطلم على لفظ المبني للمفعول وشمل الخلايق تفرقهم جمع الله شملهم اي ما تشتت من امرهم وفرق الله شملهم اي ما اجتمع
من امرهم كذا في الصحاح بعد الشتات اي بعد التفرق تاكيد لما سبق ووصل على لفظ المبني للمفعول من وصلت الشيء وصلا وصلة لا من قولهم
وصل اليه وصولا والبتات القطع يقال بت القول به اي قطع به والظلال جمع الظل والظل ضوء الشمس شعاع الشمس دون الشعاع فنفسه
فان لم يكن هناك ضوء فهو ظلمة لا ظل وقولهم ظل الليل لسواده مجاز يقال اتانا في ظل الليل كذا ذكره الجوهري قوله وارتعوا
يروى بالباء الموحدة بعد التاء وبالتاء المثقوطة بنقطتين فعلى الاول معناه اخذوا اربعهم اي منازلهم وديارهم في الصحاح الربع الدار
بعينها حيث كانت والجمع رباع وربوع واربع وارباع ويقال ارتبع البعير اي اكل الربيع وعلى الثاني معناه اكلوا ما شاؤوا من قولهم
رتعت الماشية ترتع رتوعا اي اكلت ما شاءت ونلعب ونرتع اي ننعم ونلهو كذا في الصحاح والطوية النية قوله خليفة من جنبه مبتدأ
محذوف اي هذا خليفة والتاء للنقل من الوصفية الى الاسمية لانها في الاصل لكل من خلف فلانا ثم جعل اسما لمن خلف فلانا في الملك
والسلطنة او للتانيث بتقدير الموصوف موشى اي منقش خليفة السطوة الباس الشديد مداه بفتح الميم غايته وغرضه اسم كان وخبره
الحق قدم للاهتمام ايه مسلكا الرأيه طريقة يسلك فيها والالف للاشباع ذراه بفتح الذال الكنف قال الاصمعي الذرى بالفتح
كل ما استترت به يقال انا في ظل فلان وفي ذراه اي في كنفه وستره وذرى الشيء بالضم اعاليه الواحد ذروة وذروة ايضا بالضم
ومن اعلى السنام والذرى اسم ما ذرته الريح معتركا مجتمعا نصب مفعول ثان لترى فان قيل فيجب ان تقول معتركة او معتركين لكونه
مسندا الى ضمير الجمع قلنا موصوفه مقدر اي قوما معتركا او اسم الفاعل من قبيل لابن وتامر وجعل الافراد باعتبار كل واحد غلط فهو
اما اسم فاعل من اعترك القوم ازدحموا او اسم مكان ومنه قولهم معترك السنين من العمر وهو معترك المنايا فعلى الاول مفعول ثان
ان جعل بمعنى رؤية القلب او حال ان جعل بمعنى رؤية البصر وعلى الثاني حال من سبب الله ويجوز ان يكون مصدرا اي يعتركون اعتراكا فح
المعارض تمسك على الانهماك في الشيء الاستغراق فيه صار قرير العين صارت عينه ذات قرة وهي البرودة وهو كناية عن الراحة عند العرب
لان بلادهم كانت حارة فالراحة عندهم في البرودة او صارت عينه مستقرة لا تضطرب بالاقبال متعلق بقوله متمسكا اي متشبثا على اي
الذين قوله فتحوا اعينا فيه ايهام لطيف من جهة انهم لما فتحوا اعينهم اي الحاسة المخصوصة صار ملكا او معناه لما فتحوا اعين ملك صار ملكا وعلى
التقديرين فالتعين مستفاد من المقام على ما صرح به الامام المرزوقي قوله ووسمت بنسيان الاحبة والوطن الخ من جهة طيب عيشي
ورفاهية حالي من جهة دولته فان قيل العيش وان طاب لا ينبغي ان ينسى الوطن والاحبة بسببه فان هذا غير لائق باهل الكمال قلنا
معناه ان طيب العيش ورفه الحال في ظل دولته صار الى حيث محي عن الخاطر جراحات الكائنة عليه من جهة ما سبق من تفاقم المصائب
وهجوم البلايا والفتن وتكثر الافزاع والمحن على الاهل والوطن والحاصل انه نشا من جهة الاخبار المشوشة من الخلان والاوطان هموم
عظيمة وبسبب دولته نسي ذلك من هذه الجهة وقد يجاب بوجهين اخرين احدهما انه من قبيل قوله تعالى لا يذوقون فيها الموت
الا الموتة الاولى وقوله عليه السلام من قرا اية الكرسي لا يمنعه من دخول الجنة الا الموت والمقصود انه لا يذوقون الموت اصلا ولا يمنعه

مانع قطعا والمعنى بهذا صار حالي في الحسن والجودة الى حيث اذهب عني جميع العيوب غير هذا العيب وهو نسيان الوطن ولا يخفى
انه غير موجود فليس له عيب اصلا وثانيهما ان معناه ان العادة ان الانسان اذا اصابه الهم في الغربة يتذكر الوطن واهله ليدفع عنه ذلك
والغربة لا يخرج عن الم فالتذكر لا يفارقه وطيب عيشه هنا الى حيث نسي الوطن من هذه الجهة ولا يخفى ما في الوجهين من التعسف **قوله** واهتز
من عطفي حرك بعض عطفي على ان من تبعيضية مفعول لاهتز اي حصل في بعض الارتياح وهو كناية عن المسرة لان الفرح يتحرك جانباه
ثم الظاهر ان التقييد بالبعض مبني على ان تمام الارتياح لشيء اخر وقد يجعل ذلك كناية عن ازالة الغفلة فان العاقل ينبه بتحريك جانبيه و
العطف بالكسر الجانب في الصحاح وعطفا الرجل جانباه من لدن راسه الى وركيه وكذلك عطفا كل شيء جانباه **قوله** واستنهضت همتي
الاستنهاض وهو طلب القيام في الصحاح نهض ينهض نهضا ونهوضا اي قام وانهضته انا فانتهض واستنهضته لامر كذا اي امرته بالنهوض
والرجل الراجل والخيل الراكب على الفرس وهو استعارة للضعيف والقوي من الكلام والمقصود التعميم **قوله** من العناء بيان لما في ما عانيت
والعناء المشقة وفلان عان من العناة اسير واحدة عانية من النساء العواني وفي الحديث اتقوا الله في النساء فانهن عندكم عوان
اي بمنزلة الاسرى وعانيت من المعاناة ومعناها بالفارسية رنج كشيدن فقول المعنى الى عانيت العناء وجهه انه من باب التشريح
تجريد المعنى لزيادة التاكيد كقولهم اصغيت اليه اذني وابصرته بعيني ونحو ذلك وان قرئ عاينت بتقديم الياء على النون من المعاينة فالمعنى
جيد الا ان الرواية هو الاول لا غير **قوله** موصوف عز المرام اي هذا الطالب موصوف عز المطلوب اي قليلة من العزة وهي خلاف
الذل والعزة يقتضي القلة وقلة المطلوب كناية عن قلة الطالب ضرورة انه لو كان الحق المبين بصفة المطلوبية كثيرا كان الطالب
ايضا كثيرا فنفي الملزوم اي كونه بوصف المطلوبية بنفي لازمه وهو الطالب كقوله تعالى ان الذين كفروا بعد ايمانهم ثم ازدادوا كفرا لن تقبل
توبتهم فنفي قبول التوبة لانتفاء لازمه وهو التوبة او يجعل هذا اشارة الى الحق المبين اي موصوف عز الطالب من ان يمنع غلبة بمعنى
ان المرام مصدر ميمي بمعنى اسم الفاعل فليتامل وبالجملة فعلى الوجهين المراد عزة نفسه بطريق الكناية فيكون من قبيل زيد كثير الاخوان
لا من قبيل زيد راحم الفرس ليتضح فافهم **قوله** ولئن خالني اه قد تقرر انه اذا اجتمع الشرط والقسم فان تصدر الكلام بالقسم فالجواب للقسم البتة
كقوله تعالى لئن اخرجوا لا يخرجون معهم ولئن قوتلوا لا ينصرونهم وان تصدر بالشرط جاز الامران وقد جعل الجواب هنا للشرط مع تقدم
القسم والجواب انه من قبيل قوله لئن كانت الدنيا علي كما ارى تباريح من ليلى فللموت اروح وقول الاخر لئن كان ما حدثته اليوم صادقا
اصم في نهار القيظ للشمس باديا فقد صرح النحاة بان اللام هنا زائدة وذهب الفراء الى ان الجواب للشرط وان تقدم القسم فلا يرد
عليه فلا اشكال **قوله** افتتح كتابه بعد التيمن بالتسمية اه نسبة الافتتاح الى الحمد لله ونسبة التيمن الى التسمية لوجوه الاول الاشارة
الى ان الباء في باسم الله في الحديث ليست صلة للابتداء بل للتيمن والالتباس المحذوف فمقتضى الحديث ليس الا انه ينبغي ان يكون المفتتح
بالحمد في حال التبرك والتيمن بالتسمية فوقوع الافتتاح بالحمد وانه يقتضي ان يكون المفتتح به جزءا من المفتتح لا يفوت العمل بالحديث انما يفوته اذا كان
الباء في الحديث صلة للابتداء حتى يلزم انه ينبغي ان يكون الافتتاح والابتداء بهما جميعا والحاصل ان اضافة الافتتاح والابتداء الى الحمد وان كان
يورث اشكالا وخفاء الا ان نسبة التيمن الى التسمية والابتداء بالتحميد يدفعه كما اشير اليه الثاني انه اشارة الى منع التعارض بين حديثي الابتداء
بالتسمية والابتداء بالتحميد ووجهه ان تاخر الحمد عن التسمية لا ينافي وقوع الافتتاح بالتحميد لان الافتتاح امر عرفي يجوز ان يعتبر ممتدا فيسع امرين واكثر
فليعتبر الثالث انه اشارة الى التوفيق بين الحديثين وتقريره ان الافتتاح كما يكون اضافيا وقد وقع الحمد موخرا لانه في كونه منتهيا به انما ينافيه لو
وقع الافتتاح الحقيقي به وهو ممنوع لجواز ان يكون افتتاحه اضافيا الرابع ان وقوع الافتتاح بالتسمية امر جلي وبالتحميد شيء خفي والاشتغال بالجادة
الخفي والاعراض عن ذكر الجلي من محض الحكمة وهذه القاعدة في البناء وذكره اولا بلفظ الكتاب تنبيها على ان له خطرا وشانا فاتجه عليه لزوم العمل في البيان

قوله الثالث انه اه قيل الوجه الثاني والثالث بالحقيقة واحد فلنا ممنوع فان حاصل الوجه الثاني ان الابتداء امر عرفي ممتد يعني يعتبر ممتدا من حين
الاخذ في التصنيف الى الشروع في البحث على ما قد صرح به الشارح المحقق في موضعه وحاصل الثالث ان الابتداء بالحمد اضافي وهذا [illegible] في العمل بالحديثين

بالحديثين وثانيا بلفظ المختصر جريا على ما جرى عليه المص بقوله الفت مختصرا اه وليلايم القول بانه اثر من اثار النعمة **قوله** اداء لحق تعليل للافتتاح
المذكور فان قيل الاداء لا يستلزم الافتتاح لحصوله بمجرد ذكره ولو في اخر الكتاب قلنا نعم الا ان العلة هي مجموع اداء حق الواجب وذلك
يقتضي تقديمه كما لا يخفى فتعليل نفس الافتتاح به ظاهر جدا ولو سلم فنقيم عليك في هذا الكتاب جار ان الاطراد والانعكاس غير لازم
في العلل والمقتضيات فتعليل الافتتاح به لا يقدح فيه حصول الاداء بغيره هذه الطريقة والتنوين في شيء للتحقير اي اداء لحق شيء في الجملة فيه
اشعار بان قوة الحامد غير وافية باداء حق الشكر الواجب كما هو طريقة لانك اذا تحققت فالتوفيق للحمد والاقدار عليه ايضا نعمة اخرى كما
يقتضي شكرا اخر فلا يفي بحقه قوة الحامد اصلا ولان مجرد ما ذكره من الحمد شكر لساني فان الاشتغال بمجرده غير مود لحق الشكر الواجب بانواعه الثلث
قوله مما يجب من هذه يحتمل البيانية اي شيء هو ما يجب عليه من شكر نعمائه على ان الشاني ايضا بيانية ويحتمل الابتدائية اي شيء كائن من جملة
الاشياء الواجبة وفي تبيين تلك الاشياء بشكر النعماء اشارة الى تعدد الشكر اما باعتبار النعماء او باعتبار اقسام الشكر فان قيل الشكر
مسبوق بالنعمة وذو القضي وصولها الى الشاكر ومن المعلوم ان النعمة هنا هو التاليف فيكون الوجوب بعد تمام التاليف والتاليف غير حاصل
الان فضلا عن تمامه قلنا لا نسلم انه جعل التاليف نفس النعمة بل صرح بجعله اثرا من اثار النعمة وتحقيق ذلك ان نفس التاليف ليس بنعمة بل النعمة
هو الاقدار والتمكين عليه بل الحالة الحاصلة للعبد الراسخة في نفسه من جهة الاقدار والتمكين وتلك الحالة حاصلة الان وان لم يكن التاليف حاصلا
ولو سلم فمبنى الكلام على تنزيل ما سيوجد منزلة الموجود الحاصل نظرا الى حصول اسبابه فان قيل كيف يصح جعله اثرا وانه ينافي التنزيل المذكور
قلنا جعله اثرا اشعار بان نعم الله لعظمها وكثرتها الى حيث صار هذا مع كونه نعمة جليلة كانه ليس بنعمة بالنسبة اليها بل هو اثر من اثار النعمة وعلامة من علامة
في الجملة واله على النعماء وبلايمه لفظ المختصر وقد يجاب بان مبنى الكلام على ان الخطبة بعد تمام تاليف الكتاب فيكون الشكر على النعمة الواصلة ويرد عليه ان الايم
التوشيح اللهم الا ان يراد بافتتاح الكتاب بالتحميد جعل الحمد في اوله صورة وذكره في صدره بحسب الظاهر في الجملة **قوله** هو الثناء باللسان التقييد باللسان
توطئة وتمهيد لما هو بصدده من بيان التوفيق بين الحمد والشكر من ان الحمد اعم باعتبار المتعلق واخص باعتبار المورد والشكر بالعكس واذا كان بصدد
الفرق على ذلك ناسب التصريح به وان لم يكن الثناء الا باللسان وذكر الشارح المحقق في توجيهه دفع توهم صرف الثناء الى ما يعم اللسان وغيره ولو مجازا
قوله على الجميل كان عليه ان يذكر قيدا اخر بان يقول على قصد التعظيم او ما يؤدي مؤداه ليكون التعريف مانعا عن دخول صورة الاستهزاء والسخرية فان
من اثنى شخصا على قصد السخرية والاستهزاء فانه لا يعد حامدا ولهذا زاد في المختصر هذا القيد بقوله الحمد هو الثناء على قصد التعظيم لكن هذا التعريف ايضا غير
مانع لصدقه على الوصف بالجميل على قصد التعظيم لا على الجميل وهو ليس بحمد اصلا والحاصل انه هنا امور ثلثة الجميل في المحمود به والجميل في المحمود عليه وقصد التعظيم
وهذه الامور الثلثة معتبرة في ماهية الحمد ماخوذة في تعريفه فتعريف المختصر غير مانع لفوات القيد الثاني وكذا المذكور هنا لفوات القيد الثالث
فان قيل بل هنا قيد اخر وهو كون المحمود عليه اختياريا اذ الحمد مخصوص بالاختياري وقد تركه قلنا امره سهل اذ الموصوف هنا مقدر اي على الفعل
الجميل وتحقيقه ان الجميل معناه ضد القبيح في الصحاح الجمال الحسن وقد جمل الرجل بالضم جمالا فهو جميل والمراة جميلة وفي مجمل اللغة الجمال ضد القبح
ورجل جميل اي حسن غير قبيح فمعنى الجميل في قوله على الجميل الفعل الحسن والظاهر المتبادر من الفعل ما يكون بطريق الاختيار على ما صرحوا به
فرجع الاختلال اليه باعتبار القيد الثالث فالتعريف الصحيح ان يقال الحمد هو الوصف بالجميل على الجميل على جهة التبجيل فالوصف وهو ذكر
ما يدل على الصفة جنس يتناول الامور المتباينة للحمد وبالجميل يخرج الوصف بالقبيح فانه ذم وعلى الجميل يخرج ما لا يكون المحمود عليه
جميلا وبالتبجيل التعظيم وبه يخرج الاستهزاء واراد بالجميل الثاني الاختياري لخصوص الحمد بالاختياري بخلاف المدح فانه يعمه وغيره
تقول مدحته على صباحة خده ورشاقة قده ولا تقول حمدته واما قولهم حمدته على حسبه وشجاعته فمبني على ان الشجاعة كما يطلق على
نفس الملكة التي هي غير اختيارية كذلك يطلق على اثارها من الامور الاختيارية كالخوض في المهالك والاقدام على المعارك وكذلك

الحسب مايعده المراح مفاخر نفسه واباته ومنه ما هو اختياري فانه قيل كلا التعريفين قاصر عن افادة الاحوال الاول من الامور الثلثة
المذكورة قلنا ممنوع فان الثناء هو الوصف بالجميل نص عليه صاحب مجمل اللغة فقال الثناء الكلام الجميل وفي الصحاح واثنى عليه خيرا والاسم
الثناء وبالجملة فلا نتبادر الى الفهم من ذلك الا الوصف بالجميل والظاهر المتبادر الى الفهم من ذلك ان يكون على قصد التعظيم اذ الكلام لقى الفؤاد
وانما جعل اللسان على الفؤاد دليلا وبهذا الاعتبار يمكن ان يدفع الاشكال المذكور ههنا فليتامل وههنا اشكال وهو انه كيف يجوز
حمد الله تعالى على صفاته الكاملة مع انهم لا يجعلونه فيها مختارا لما تقرر عندهم من ان الصدور بالاختيار يستلزم الحدوث على ما قرروه في موضعه
واجيب عنه تارة بالمنع اي لا نسلم ان الصدور بالاختيار يستلزم الحدوث واخرى بان ذاته تعالى لما كان كافيا في صفاته مستقلا فيها غير محتاج
الى غيره فيها نزل منزلة المختار فيها هذا والمفهوم من كلام الفائق ان الحمد والمدح مترادفان ولذا جعل في الكشاف نقيضه الذم وتستنزداد
لهذا وضوحا بعيد هذا ان وافقته المشية الالهية قوله سواء في موقع الخبر لقوله تعلق على نمط قوله تعالى سواء عليهم انذرتهم ام لم تنذرهم
على ما صرح به في الكشاف فالمعنى تعلقه بالفواضل وتعلقه بالفضائل سيان والجملة استئناف او حال بلا واو وصرح به الشيخ المحقق رحمه الله
في شرح المفتاح في الحالة المقتضية لتنكير المسند في قوله فان كون المسند اليه نكرة والمسند معرفة سواء قلنا لم يمنع عقلا او يصح عقلا ليس في كلام
العرب ويجوز ان يجعل سواء خبر مبتدأ محذوف اي هو سواء والفعل بعده بتأويل المصدر فاعل له اي استوى تعلقه بكذا وتعلقه بكذا
ولا فقار في ذلك الى ما ارتكبه من جمع ضمير تعلق الى الجميل ام الثناء فعلى الاول يحتاج الى ان يجعل من قبيل قولنا الحيوان جسم حساس سواء تعلق
بالسان اولا وعلى الثاني فقد وقع في غير محزه لان الثناء قد صادف متعلقه الفضائل جمع فضيلة وهي كل خصلة ذاتية كالشجاعة والفواضل جمع فاضلة
وهي العطية وهذا ما يقال الفضائل هي الكمالات الغير المتعدية كالعلم والشجاعة والفواضل هي المتعدية كالافضال والانعام قوله ام بالفواضل ام هذه
متصلة والهمزة قبلها محذوفة اي سواء العلق بالفضائل ام بالفواضل كما في قولهم سواء علي قمت ام قعدت على ما صرح به وذكر بعض المحققين
من النحاة ان حذف الهمزة قبل ام المتصلة يكون في الشعر لا غير وانما قال ام ولم يقل او كما وقع في عبارة المفتاح لان العطف باو بعد همزة التسوية
ممتنع على ما صرح به المحققون وهذه العبارة شايعة في السنة الفقهاء يقولون سواء كان كذا او كان كذا وهذا مثل قولهم يجب اقل الامرين من كذا
او كذا وحق العطف في الاول ان يكون بام وفي الثاني بالواو وهذا واضح لا خفاء فيه قوله فعل ينبئ ان اراد بالفعل ههنا مطلق الحدث سواء
كان فعلا او انفعالا على ما هو متعارف العربية فلا ينتقض بما هو من مقولة الانفعال كالمحبة ونحو ذلك واما حديث الانباء في الاعتقاد والمحبة
فمبني على ان الوقوف على الاعتقاد لا ينحصر في ان يكون من جانب المعتقد بلسانه او بفعل من اركانه بل يجوز ان يكون بالالهام وميلان قلبي من جانبه على ان
القلوب الى القلوب تميل وتشاهد وقوله بسبب الانعام اراد بسبب انعامه على نمط قولهم غض الطرف اي طرفك على ما اشار اليه في الكشاف
في قوله تعالى فان الجحيم هي المأوى اي مأواه لان اللام عوض عن الاضافة كما ذهب اليه الكوفيون قوله او اعتقادا قد نبهناك على ان حق
العطف في مثله ان يكون بالواو دون او لان المعنى على ايقاع التسوية بين امرين فما عدا الاستحالة جوابها في اقل من الامرين تدبر واراد بالاعتقاد
الفعل القلبي اعم من ان يكون تصورا فقط ومن ان يكون تصديقا اعني الجزم باتصاف المنعم بصفات الكمال فيتناول لما روي ان داود عليه السلام
قال في بعض مناجاته الهي كيف اشكرك والشكر نعمة اخرى منك يستدعي شكرا اخر فاوحى الله تعالى اليه اذا عرفت ان ما بك من نعمة مني
فقد شكرتني وروي ان موسى صلوات الله عليه لما قال الهي خلقت ادم بيدك وفعلت وفعلت فكيف شكرك اوحى الله اليه عرف ان
ذلك مني فقد جعل في هاتين الصورتين نفس المعرفة التي هي مجرد التصور شكرا فلو لم يكن مجرد المعرفة والتصور شكرا لما استقام ذلك
بل لو كان الجزم باتصاف المنعم بصفات الكمال فقط شكرا لم يحسن ذلك لعلمه تعالى بحصوله ههنا في حق داود وموسى عليهما السلام والجواب
انه لما كان مجرد المعرفة بدون الجزم شكرا كانت المعرفة المقرونة بالجزم شكرا بالطريق الاولى فالجزم بان الاول دون الثاني على ان القول

بانه

٧

بان المراد بالاعتقاد ما يعم التصور ايضا تعسف وصرف للفظ عن الظاهر للقطع بان المتبادر منه التصديق لا غير تشهد له مواقع الاستعمالات
على انه يجوز ان يراد في هاتين الصورتين بمعرفة ان النعمة منه الجزم بذلك والتصديق له وهذا اظهر بالنظر الى المرام وادخل في صحة الكلام
وان كان مجرد التصور اظهر بالنظر الى ظاهر الكلام هذا والحق الذي لا محيد عنه بلا شك ان يراد بالاعتقاد الجزم باتصاف المنعم بصفات
الكمال للقطع بان مجرد التصور بدون الاذعان والقبول لذلك ليس شكرا اصلا وقدم من الموارد الثلثة اللسان لانه اظهر في الانباء
ووسط الاعتقاد الذي هو اشرف الموارد تنبيها على ان خير الامور اوسطها قوله فمورد الحمد تفريع على ما تقدم من التعريفين وتصريح
بما هو المقصود من التفرقة بين الحمد والشكر وجرى على ما يذهب اليه المحققون من الفرق وتنبيه على الرد للقول باتحادهما وقوله فالحمد اعم
تفريع على هذا وتوضيح لحديث العموم والخصوص الذي هو بصدده فيكون توضيحا غب توضيح وتصريحا اثر تصريح قوله على الوصف بالعلم
والشجاعة فان الشكر منتف في هذه الصورة لانتفاء متعلقه وهو النعمة وهذا ما اشار اليه الامام المرزوقي حيث قال الحمد هو الثناء على الرجل
بما فيه من الخصال المرتضاة وبهذا المعنى فارق الشكر لان الشكر لا يكون الا على صنيعة وكان ينبغي ان يقول في صدق الحمد فقط على الحمد على العلم
والشجاعة ليطابق المقصود اذ المقصود ان كلا منهما محمود عليه لا محمود به فيحتمل ان يوصف زيد بالعلم والشجاعة باعتبار انعامه ووصول نعمته
الى الواصف فلا ينتفي الشكر حينئذ مع انه يصدق عليه في هذه الصورة ان الحمد على الوصف بالعلم والشجاعة والجواب ان الباء في قوله الوصف
بالعلم والشجاعة ليست صلة للوصف وان كان ظاهر اللفظ مشعرا به ليلزم كون كل منهما محمودا به بل الباء للسببية والمعنى الوصف بان العلم
والشجاعة فكل منهما محمود عليه والمحمود به معلوم محذوف اي الوصف بالجميل بازائهما وح اندفعت الشبهة راسا قوله في مقابلة الاحسان
الحمد ههنا منتف لانتفاء مورده وهو اللسان قوله للذات الواجب الوجود ان الصفتان اعني وجوب الوجود واستحقاق جميع المحامد
اصل بمعنى ان وجوب الوجود بالذات يستتبع سائر صفات الكمال وذكر الاستحقاق تنبيه على اتصافه تعالى بجميع صفات الكمال ونعوت الجلال
وما ثبت اي لغيره من نوال او كمال وهو بالحقيقة لجنابه المتعال على ما اشير اليه بقوله تعالى كل شيء هالك الا وجهه فلما كان المذكور اصلا متضمنا مستتبعا
لغيره خصه بالذكر وان كان اسم الله دالا على صفات الكمال ونعوت الجلال ومعنى كونه اسما انه علم للموجود الموصوف بهذه الصفة
الا انه اسم لهذا المفهوم كما توهمه بعض القاصرين فانه غلط وسيجيء لهذا زيادة تحقيق في احوال المسند اليه ان شاء الله تعالى والمحامد جمع محمدة بكسر الميم
او محمدة بفتحها فعلى الاول معناه انه مستحق لكل حمد اذ المحمدة مصدر في الصحاح حمدت الرجل احمده حمدا ومحمدة وعلى الثاني معناه انه مستحق
لجميع ما يحمد به في الصحاح المحمدة خلاف المذمة والبخل مذمة بالفتح اي مما يذم عليه وهو خلاف المحمدة قوله مما يوهم اختصاص استحقاقه فان
قيل قد تقرر فيما بينهم ان التعليق بالمشتق يفيد عليه ماخذ الاشتقاق فتعليق الحمد بلفظ الخالق مثلا يفيد عليه الخلق للاستحقاق فما معنى
الايهام قلت نعم الا ان التعليق يفيد العلية لا اختصاص العلية والايهام بالنسبة اليه فان قيل فحق العبارة ان يقول مما يوهم اختصاص
استحقاقه الحمد بالوصف لا بالذات وما يوهم اختصاص الاستحقاق بوصف دون وصف اذ المقصود انه لم يقل الحمد للخالق او الرازق
او نحوهما مما يوهم اختصاص استحقاقه لا بالذات وما يوهم اختصاص الاستحقاق بوصف دون وصف والحاصل ان العدول الى اسم الذات
عن اسم الصفة مبني على حرص التنبيه على دفع انحصار جهة الاستحقاق في الوصف والاشعار بنفي توهم الاختصاص بوصف دون وصف
قلنا نبه بذلك على رجوع الاستحقاق الذاتي بالاخرة الى الوصفي لما سيجيء في تحقيق الاستحقاقين قوله بل لما تعرض ان معطوف على قوله
لم يقل ان الاضراب عنه ومعنى الاضراب جعل المتبوع في حكم المسكوت عنه وفيه نظر لتصريح ائمة النحو بان بل اذا وقع بعدها جملة فمعنى الاضراب
اما الابطال كقوله تعالى وقالوا اتخذ الرحمن ولدا سبحانه بل عباد مكرمون اي بل هم عباد واما الانتقال من كلام الى اخر حتى ذهب ابن مالك
الى ان بل هذه لا يقع في التنزيل الا على هذا الوجه ومما يجب التنبيه له ان بل هذه حرف ابتداء لا حرف عطف على الصحيح وان وقع بعدها

سوق فهي عاطفة قوله بعد هذه حروف الدالة على استحقاق الذات حيث علق الحمد اولا بلفظ اسم الذات بقوله الحمد لله فان قيل لم يعهد
من قواعدهم ان تعليق الحكم باسم غير صفة تدل على منشائية مدلول ذلك الاسم لذلك الحكم مثلا قولك اكرم زيدا او انسانا لا يدل على
ان علة الاكرام هو الزيدية او الانسانية ولم يقل به احد ولم يدل عليه تصريحاتهم ولا يشعر به اطلاقاتهم ولو سلم فانما نفيده لو لم يوجد التعليق
بالوصف وقد وجد ههنا بقوله على ما انعم سيما اذا جعل ما مصدرية قلنا فرق بين ما ذكر وما نحن فيه والله يرشدك اليه فليتنبه له
ولو كان القصد الى الاشعار بعلية الانعام لاستحقاق الحمد كان مقتضى الظاهر ان يقول الحمد للمنعم او الحمد لمن انعم فلما عدل عنه فعلق
الحمد اولا باسم الذات وتعرض ثانيا لوصف الانعام اقتضى هذه النكتة وما ذكر يصلح نكتة بل هي نكتة مفهومة بمعونة المقام وشهادة
القرائن المرشدة الى المقصود والمرام يرشدك اليه الذوق السليم ولا يسئل عليم قوله تنبيها على تحقق الاستحقاقين الاستحقاق الذاتي
والاستحقاق الوصفي وههنا اشكال مشهور وهو انهم حصروا جهة استحقاق الحمد في الفضائل والفواضل وقد مرت الاشارة اليه
في تعريف الحمد فما معنى الاستحقاق الذاتي المقابل للاستحقاق الوصفي واجيب عنه بان استحقاقه تعالى لما لم يخص وصفا دون وصف بل
جميع اوصافه شرع في ذلك وذاته تعالى كاف في جميع صفاته من غير استعانة بغيره اصطلحوا فسموا الاستحقاق بملاحظة جميع الصفات على وجه
الاجمال استحقاقا ذاتيا وبوصف دون وصف استحقاقا وصفيا ولا مشاحة في الاصطلاح قوله لاقتضاء المقام مزيد اهتمام به فان قيل
تقديم الحمد عارضي والاهتمام باسم الله ذاتي والذاتي وان لم يكن راجحا فليس بمرجوح فتعارضا فتساقطا فلا بد ههنا من امر اخر يرجح تقديم
الحمد قلنا من شرط التعارض تساوي الامرين قوة وضعفا والاهتمام باسم الله وان كان ذاتيا لكنه لا يستطيع ان يعارض القوي
الذي هو الاهتمام بتقديم الحمد لان منشاءه تطبيق الكلام على مقتضى الحال وليست البلاغة الا هذا وفي قوله مزيد اهتمام تنبيه على ان ذلك الذاتي
على كونه اقوى ولو سلم فالاصل تقديم المبتداء على الخبر فترجح قوله اهم في نفسه الظرف متعلق بالنسبة التي تضمنها الجملة اي ثبوت الاهمية
لذكر الله واتصافه بها في نفس هذا اللفظ وفي ذاته اي مع قطع النظر عن ملاحظة امر خارج عنه عارض له ونظيره قوله تعالى ان الذين عند الله
الاسلام ومثله صرح الشارح المحقق رحمه الله في شرح المفتاح عند قول السكاكي المجاز عند السلف قسمان وفي الكلام اشارة الى ان كلا منهما
اهم من الاخر الا ان الحيثية مختلفة فاهمية احدهما لا يقدح في اهمية الاخر قوله على ان صاحب الكشاف جواب سؤال مقدر تقرير السؤال
ان ما ذكرتم من ان مزيد الاهتمام يقتضي تقديم الحمد معارض بفوات الحصر في صورة تاخيره لما في تقديم الخبر من الحصر الذي هو المطلوب ولا كذلك تقديم
الحمد وحاصل الجواب ان نكتة الحصر حاصلة في التقديم كما حصلت في التاخير فلا اشكال قطعا ان قوله ايضا بالنسبة الى تاخير الحمد ولا خفاء فيه وذهب بعض
الافاضل من اصحاب الحواشي الى ان ظاهر الكلام ان قوله على ان صاحب الكشاف دليل اخر لتقديم الحمد ثم اشتغل بتطويل وترديد كما هو عادته
فقال فقوله ايضا ان كان بالنسبة الى الاهتمام يعني ان في التقديم الاهتمام ايضا كان المناسب ح تاخيره عن حديث الاختصاص بان يقول
بان فيه دلالة على اختصاص الحمد به ايضا وان كان بالنسبة الى تاخر الحمد كما يشعر به ايراده عقيب قوله فيه متصلا بالضمير الراجع الى تقديم الحمد يكون
حاصل الكلام تعليل التقديم بان في التقديم والتاخير فائدة الاختصاص وهو ركيك جدا ثم اجاب عنه بالمنع اي بمنع ان حاصل الكلام ذلك
بل ان تعليل التقديم وافادة الاختصاص مع اشارة الى وجوده في التاخير ايضا وانه لا يضر بالتعليل اذ لا تزاحم في المقتضيات ثم قال
والانصاف ان تعليل التقديم والتاخير بفائدة تفيدها التاخير ايضا ليس بذلك الحسن سيما اذا اشير في العلة الى مشاركة التاخير للتقديم
في تلك الفائدة سيما اذا لم يترتب تلك الفائدة على نفس التقديم ولم يكن لنفسه فيها مدخل هذا كلام هذا الفاضل ولعمري لا اشتباه في شيء
من الجواب والله اعلم بالصواب ولا يخفى ان مبنى الكل على ان قوله على ان صاحب الكشاف تعليل التقديم وهو فاسد وانت خبير بان المبني على الفاسد
فاسد وبانه لا ركاكة على كلام الشارح المحقق رحمه الله بل الركاكة راجعة الى ما فهمه من كلامه وهو بمراحل عن مرامه كما قررناه سابقا وقوله

بمعنى قوله على اختصاص الحمد به الباء فيه داخلة على المقصور عليه على ما هو الشايع في الاستعمالات والوارد في اللغات وان كان الاستعمال
العرفي دخولها على المقصور قوله وبهذا يظهر اي بتصريح صاحب الكشاف بان في قوله تقديم الحمد حصرا وتخصيصا ظهر ان عدوله عن الاستغراق
الى الجنس ليس مبنيا على قاعدة الاعتزال اذ لو كان مبنيا عليها عاد على موضوعه بالنقض اذ الحكم بالاستغراق كما ينافي قاعدتهم كذلك
الحكم باختصاص الجنس وقصره عليه ينافي اياها اذ لو ثبت على ذلك التقدير فرد من الحمد لغيره تعالى لكان جنسه ثابتا في ضمنه ضرورة امتناع
تحقق الفرد بدون تحقق الجنس فلا يكون الجنس مختصا به والمفروض خلافه واعلم ان المعتزلة قد ذهبوا في قولنا الحمد لله الى ان
اللام للتعظيم صرح به الامام النسفي رحمه الله ومعناه اثبات حمد عظيم لله تعالى حملا للام على التنوين في افادة التعظيم لتناسبهما في
التناوب ومنهم من ذهب الى ان اللام للعهد اي حصة من الحمد لله ان اريد العهد الذهني او حصة معينة منه وهي ما عدا الراجعة
الى العباد وباء ادعاء كونه معهودا ومعلوما ان اريد العهد الخارجي وعلى التقادير فالمقصود اثبات بعض المحامد له تعالى دون الجميع وقد صرح
اهل السنة نصرهم الله نصرا عزيزا بان اللام للاستغراق والمراد اثبات جميع المحامد له تعالى ومبنى الخلاف على الاختلاف في خلق الافعال
فعندنا لما كان الافعال كلها مخلوقة لله تعالى كان جميع المحامد راجعة اليه بالاصالة وعندهم لما كان العبد خالق لفعله الاختياري استحق
بعض المحامد بصنيعه هذا فهذا الحمد له ثم المعتزلة وان زعموا ان العبد خالق لبعض افعاله لكنهم يعترفون بان التمكين والاقدار عليه من الله
وهذا القدر كاف في رجوع الحمد على تلك الافعال اليه تعالى فما ذهب اليه صاحب الكشاف من حديث الحصر والاختصاص لم يكن منافيا لتلك القاعدة
المشهورة الاعتزالية وقد وقع في الكشاف اشارة الى هذا في غير موضع فليتنبه قوله بل على ان الحمد اي بل كون اللام في الحمد للجنس دون الاستغراق
مبني على ان الحمد في الاصل مصدر نائب عن الفعل والاصل احمد الله عدل الى الرفع للدلالة على الدوام والثبات فلا يدل الا على الحقيقة كالفعل
كما اقتضته النيابة فان قيل ودلالة الرفع على الدوام والثبات في حيز المنع وكيف وقد نص الشيخ عبد القاهر على انه لا دلالة لزيد منطلق على اكثر
من ثبوت الانطلاق لزيد قلنا مبنى الكلام على اعتبار العدول والتحقيق ان الجملة الاسمية في مقام العدول عن الفعلية يدل على الدوام
والثبات ومع قطع النظر عن اعتبار العدول لا يدل عليه اصلا ومبنى كلام الشيخ على عدم اعتباره فلا منافاة قوله فكذا ما ينوب
منابه لا يدل على الاستغراق اذ لو دل عليه لزم مزية الفرع على ما هو النائب على الاصل وهو المنوب قوله انما هو المصدر النكرة هذا يرد عليه
ان الحصر ممنوع اذ المصدر المعرفة ايضا قد ينوب منابه على ما اشار اليه في الكشاف حيث قال ان قراءة الحمد لله بالنصب مبنية على اضمار
فعله واجاب عنه الشارح المحقق رحمه الله بان المراد ان ما سد مسد الفعل في تادية معناه هو مجرد المصدر فقط ولا دخل للام في ذلك
فيجوز استفادة الاستغراق منه وان لم يفده الفعل قوله ورح لا مانع من ان يدخل الظرف اعني من ان يدخل متعلق باسم لا والتركيب
من قبيل لا عاصم اليوم من امر الله وسيجي تحقيقه في موضعه ان شاء الله تعالى ان ساعده التوفيق الالهي قوله مبني على انه المتبادر الى الفهم
زيفه بعض المحققين من اصحاب الحواشي بان المتبادر الى الفهم من اسم الجنس المعرف باللام في المقامات الخطابية انما هو الاستغراق سواء
كان مصدرا او غيره وكيف والمقام الخطابي المقتضي للمبالغة اول دليل واعدل شاهد على الاستغراق واي معنى في مقام يكون اولى
بالاستغراق من الحمد في مقام تخصيصه بالله سبحانه فقرينة الاستغراق ههنا كالنار على علم وفيه بحث لان القرينة التي ادعاها وجعلها في
الظهور كالنار على علم اما ان يكون قرينة موجبة او مرجحة وكلاهما ممنوع اما الاولى فلان القرينة التي تدل على امتناع الجنس منتفية ههنا
فمن ادعى اثباتها فعليه البيان واما الثانية فلان القرينة المرجحة ههنا ليست الا ان المقام خطابي مقتضي للمبالغة مستلزم لتخصيص الحمد
عليه تعالى وهذا حاصل على تقدير الجنس ايضا والاستغراق امر زائد على ذلك وارتكاب امر زائد يقتضي فائدة زائدة خاصة بذلك الامر الزائد
غير حاصلة من الجنس وقد عرفت ان قصر الجنس يقتضي قصر كل فرد والا لزم خلاف المفروض على ان قصر الافراد على تقدير الجنس ثابت بتبعية ولا كذلك

فان قلت الفائدة الزائدة حاصلة ههنا لان في الاستغراق نص بحاصله جميع الافراد وفي الجنس ضمني قلت معارض بان في الجنس سلوكا
لنمط البرهان الذي هو من باب البلاغة والى هذا اشار بقوله على ان قصر الافراد على تقدير الجنس ثابت بتبعية وقد اعترف
بهذا المعترض هذا المعترض ايضا
منه

على تقدير الاستغراق وايضا فيه الجنس تحصيل العدول الى اقوى الدليلين وهو العقل بخلاف الاستغراق فانه ليس بهذه المثابة فمع
وجود هذه الجهات لا معنى للمصير الى الاستغراق وما ذكره هذا الفاضل من تلفيق العبارات وتنميق الاستعارات ورعاية الاوزان
والاسجاع لاصطياد القلوب والطباع فلعلها عند الشارح المحقق رحمه الله كصرير باب او كطنين ذباب فان قيل جميع ذلك حسن والتزييف
المذكور بالتوجيه المذكور مندفع الا انه يتوجه عليه انه كيف يكون الجنس هو المتبادر الى الفهم والشايع في الاستعمال وقد صرح المحققون بان
الاصل اي الراجح هو العهد الخارجي لانه حقيقة التعيين وكمال التمييز ثم الاستغراق اذ الحكم على نفس الحقيقة بدون اعتبار الافراد قليل جدا
والعهد الذهني موقوف على قرينة البعضية والاستغراق هو المفهوم من الاطلاق حيث لا عهد وبذلك صرح الشارح المحقق رحمه الله
في التلويح قلنا مبنى الكلام على مذهب صاحب الكشاف لانه حاول توجيه كلامه على مذهبه وكون الامر كذلك عنده في معرض المنع فليتامل
قوله لا يسامح المصادر التقييد به مبني على ان هذا مصدر جي به للتوكيد وقد صرح النحاة بانه لا يثنى ولا يجمع لانه للحقيقة من حيث هي هي ولا تعدد
فيها وتحمل بالاجل ما لم يقم قرينة على غيره قوله فاذن لا يكون ثمه استغراق اعترض عليه بعض المحققين من اصحاب الحواشي بانه ان اراد انه لا يكون
ثمه استغراق هو مدلول اللام او مدلول الاسم في نفسه فالكلام في صحة هذا المعنى لكنه لا يتم التقريب وان اراد انه لا استغراق هناك اصلا
فظاهر انه غير لازم مما ذكره وكيف ولو صح لزم منه لم يتصور الاستغراق مع المفرد المحلى بلام الجنس في موضع من موارد استعماله وبطلانه
مكشوف هذا وعندي ان يضرب عن امثال هذه التعليلات صفحا وتعلل قصر صاحب الكشاف على الجنس بان الاستغراق لم يثبت على مذهبه
لانه حصر في المفصل فائدة اللام في التعريف والتعريف في العهد والجنس والعهد ممتنع هنا فتعين الجنس قوله على ما انعم يحتمل ان يكون
الظرف الاول اعني لله ظرفا لغوا للحمد وعلى ما انعم خبرا ويحتمل ان يكون كل منهما خبرا بعد خبر ويحتمل ان يكون الاول خبرا والثاني ظرفا لغوا متعلقا
بالحمد ويحتمل ان يكون كل منهما لغوا والخبر محذوف فههنا وجوه اربعة ويرد على الاول انه يلزم منه انحصار ثبوت المحامد لله فيما انعم وجعله
انه يلزم منه قصر جهة الاستحقاق على ما انعم وكذلك الوجه الثاني واما الرابع فضعيف جدا بقي القسم الثالث وهو ان يكون الاول خبرا
والثاني لغوا متعلقا بالمبتدا فان قيل فيلزم الفصل بالخبر بين العامل والمعمول وهو اجنبي ومثله ممتنع على ما تقرر في موضعه قلنا نعم
الا ان الخبر كان في الاصل لغوا معمولا للحمد في موقع المفعول كما تقول حمدا له وكذا كل مصدر جعل متعلقه خبرا عنه مثل الضرب لزيد
شديدا والقيام في الدار قياما الى ساعة ومن هذا القبيل قولنا الحمد لله حمد الشاكرين ولما كان في هذا ضرب من الدقة ونوع من الخفاء استشكل
صاحب الكشاف بيان اعرابها فقال وارتفاع الحمد بالابتداء وخبره الظرف الذي هو لله واصله النصب تريد ان الظرف وان كان من جهة
المعنى مفعول المصدر واللام للتقوية كما في قولهم سقيا لك يعني الحمد لله الا انه صار مستقرا متعلقا بالمحذوف اي كاين له مستقر ولما كان
فيه من الانقلاب المورث لضرب من الاستبعاد اشتغل بتبيين الظرف وتعقيبه بقوله وخبره الظرف الذي هو لله ولم يكتف بمجرد
ذكر الظرف مع وضوحه وتعينه وفي تعقيبه بحديث النصب رمز خفي الى الانقلاب المذكور والله اعلم بحقايق الامور فليتدبر فانه موضع
قوله اما لفظا تفصيل المجمل مقدر مفهوم وتبادر الذهن اليه في امثال هذه المقامات لشيوعها وكثرة استعمالها صار كانه مذكور
قوله اي انعم به اريد ان العايد الى الموصول محذوف في الصلة فان قيل قد نص الامام المرزوقي في قوله شعر عسى الايام ان يرجعن قوما
كالذي كانوا على ان من حذف الجار والمجرور في الصلة اي كانوا عليه تصحيحا لامر العايد فقد اخطا الا ان مثل عليه لا يجوز حذفه من الصلة الا في قول
الذي مررت جالس وانت تريد به اي الذي مررت به جالس والذي دخلت منطلق وانت تريد دخلت عليه وكما لا يجوز مثل هذا
الحذف في الصلة لا يجوز في الصفة ايضا فتقدير انعم به ممتنع فامتنع جعل ما موصولة وتسوق كلام الشارح المحقق رحمه الله يدل على جوازه
الا ان الراجح من جهة المعنى جعلها مصدرية ثم وجهه قلنا لو سلم فتحقيق المسئلة انها مختلف فيها فان النحويين اختلفوا في ذلك على انحاء

شتى

شتى فذهب الكسائي وجمع من النحاة الى ان مثل هذا الحذف لا يجوز الا ان يعتبر التدريج في الحذف حتى صرحوا بانه يجوز حذف الجار اولا ثم
حذف العائد ثانيا وذهب بعضهم الى انه لا يجوز الا ان يكون الحذف دفعيا بان يعتبر حذف الجار والمجرور معا وذهب جمهورهم مثل
سيبويه والاخفش واتباعهما الى انه يجوز الامران فتصريح الامام المرزوقي يحتمل ان يكون مبنيا على مذهب القائلين بوجوب اعتبار
التدريج وكلام الشارح المحقق رحمه الله يحتمل ان يكون مبنيا على اعتبار الدفع فيجوز او يمتنع تدبر قوله مع تعذره في المعطوف عليه اي الذي
عطف عليه ولذا فسره بقوله اعني علم البلاغة ذهب الوهم الى غيره فان قيل فليكن متعذرا ولا ضير اذ قد تقرر عندهم ان احدى الجملتين اذا عطفت
على الاخرى في مقام الاحتياج الى الربط فاشتمال احديهما عليه كاف قلنا قد ذكرنا في شرح لباب الاعراب ان ذلك انما هو في غير الواو
لا تغتر به الا ابن هشام ومن حاول زيادة الاطلاع عليه فليراجع اليه قوله فقد تعسف اما الاول اي القول بالابدال فلما فيه من حذف
المبدل منه وحذفه وان جوزه بعضهم في قوله تعالى ولا تقولوا لما تصف السنتكم الكذب حيث قالوا ان الكذب بدل من الضمير المحذوف الواقع
مفعول تصف والتقدير تصفه الا ان الجمهور على امتناعه لما فيه من فوات ما هو فائدته وهي التوطئة والتمهيد حتى صرح ابن الحاجب بوجوب
ذكره حيث قال ان البدلية في ما ضربت الا زيدا غير مستقيم لان شرط المبدل منه ان يكون مذكورا واما الاضمار فلما فيه من ارتكاب مؤنة الحذف
بلا حاجة اليه قوله امكن اي اشد مكنة في القلب واقرب قبولا عنده من تمكن بضم الكاف مكانة اي اخذ مكانا ومبنى الامكنية على انه اوفق
بالقانون الممهد في الحمد واقرب الى الامر المقصود فيه ولهذا صرح المحققون بان الشاكر بالحقيقة من ينظر في النعمة الى المنعم لا العكس قوله
ولم يتعرض للمنعم به علل الشارح المحقق رحمه الله ترك التعرض له ههنا بقصور العبارة عن الاحاطة وفي مختصره بايهام قصور العبارة
عن الاحاطة ورد عليه انه ان اراد بالتعرض المنفي التعرض على وجه التفصيل فالتعليل بالايهام غير جيد اذ التعرض التفصيلي متعذر حقيقة والعبارة
عنه قاصرة وان تعدوا نعمة الله لا تحصوها وان اراد به التعرض الاجمالي فالتعليل بالايهام وان حسن الا ان التعليل ههنا بقصور العبارة
عن الاحاطة غير جيد اذ العبارة غير قاصرة عن التعرض الاجمالي والجواب ان المراد الاول والتعليل بالايهام جيد من جهة ان الترك ليس
يكون استناده على هذه العلة بخصوصها جزما فلعله لم يكن دلالته قطعية كان في الترك ايهام لها او المراد الثاني واراد بالاحاطة الاحاطة الكاملة
وهي متحققة في الاجمال او المراد الثاني حيث علل بالايهام او المراد الاول حيث علل بقصور العبارة عن الاحاطة فقوله ولئلا يتوهم تعليل
لترك التعرض التفصيلي المتعذر لقصور العبارة فهو تعليل له بملاحظة التعليل الاول لا يقال ان التعرض التفصيلي محال فلو اشتغل بالتعرض
التفصيلي لاشتغل بالتعرض للبعض لاستحالة الكل ففيه توهم الاختصاص ح او كل منهما تعليل بنفسه بملاحظة وصف المعلل اي لم يتعرض له كلا للتعذر
وبعضا للتوهم وهذا ادق وقد يقال مبناه على ان يراد التعرض الاجمالي مثل ان يقال بكل منعم به وتوهم الاختصاص فيه باعتبار احتمال خروج
البعض لشيوع التخصيص في العمومات الخطابية اذ ما من عام الا وقد خص منه البعض وفيه بعد قوله صرح ببعض النعم اراد ببعض النعم نعمة
البيان والابهام للتعظيم كما في قوله تعالى ورفع بعضهم فوق بعض درجات وباقي الامور من حديث الشارع والشرايع والمعجزة التي
هي القرآن ونحو ذلك بيان لوجه الايماء الى الاصول لحقيقة ان البيان لما كان مدارا في بقاء النوع الانساني اذ به يتم امر ما يحتاج اليه بقاء
نوع الانسان من التعاون والتشارك في تحصيل الغذاء واللباس والمسكن وغيرها انتقل الذهن منه الى ان ذلك انما يتم لتقويم قوانين
كلية تقررها الشارع على الوجه الذي بينه الشارح والاوجه ان يراد ببعض النعم جميع ما ذكره ههنا من الامور المذكورة والتعظيم بحاله على
ما مر ولفظة ثم تنبيه عليه ومعنى الايماء الى الاصول الايماء الى اصولية الاصول او الايماء الى الاصول بوصف الاصالة فلا تنافي بين التصريح
بها والايماء اليها قوله بيانه ان قد تصدى الشارح المحقق رحمه الله في البيان لبيان الاصول وبين فيه امورا اربعة الاول تعليم البيان واليه
الاشارة بقوله وعلمه البيان والثاني ايتاء علم الشرايع واليه الاشارة بقوله ادق الحكمة الثالث ارسال الرسول الذي هو الشارع

والیه الاشارة بقوله والصلوة على سيدنا الرابع اظهار المعجزة التي هي القران الفاصل بين الحق والباطل واليه الاشارة بقوله وفصل
الخطاب هذا وعبارة المصنف رحمه الله اشارة الى الخامس وهو نصب جم غفير لمعاونة الشارع في تنفيذ الاحكام وتبليغها الى العباد واليه
الاشارة بقوله وعلى آله الاطهار وصحابته الاخيار الا ان الشارح المحقق رحمه الله سكت عن ذلك ههنا او ما اليه فيما يجي
وكانه مبني على انه كانه من المتممات دون الاصول قوله الى التمدن تنبيه على ان قولهم مدني من التمدن وذكر ابو علي ابن مسكويه ان
قولهم مدني معناه محتاج الى مدينة فيها خلق كثير ليتم له السعادة الانسانية قوله متعاونون ومتشاركون استيناف كانه جواب
لسؤال قيل ما يفعلون في هذا الاجتماع فاجاب بانهم متعاونون اي يشتغلون بمعاونة كل احد صاحبه ويشتركون في تحصيل ما يحتاجون
اليه من الغذاء واللباس والمسكن والسلاح لدفع الجوع والحر والبرد والعدو والسبع ونحو ذلك مما لا يحصى كثرة وتحصيل اسباب
هذه الامور وان امكن لكل احد على صفة الوحدة والانفراد الا انه متعسر جدا وفيه مشقة كاملة فانعم الله عليهم بنعمة الاجتماع فان
الله يريد بهم اليسر ولا يريد بهم العسر قوله يتفق الجميع عليه الضمير راجع الى المعاملة والعدل بتاويل ما ذكر وما تقدم او على تشبيه
الضمير باسم الاشارة في التسوية بين الاحوال كلها كما نص عليه صاحب الكشاف في قوله تعالى فان طبن لكم منه شيئا قوله لان كل واحد
يشتهي اي يتمنى ويطلب ما يحتاج هو اليه لان ذلك خير لديه والخير مطلوب لذاته او للتوسل به الى خير اخر هو اقوى منه فيريد ان يكون
كل خير وسعادة مخصوصا به منتفيا عن غيره ولا يرضى بحصوله لغيره بل يزاحمه وينازعه فيه ويغضب على كل من يزاحم هو اياه
وذلك يفضي الى المنازعة ويؤدي الى الجور والظلم فيختل انتظام العالم ويقع الفساد والعناد ويبطل الالف بين العباد
قوله الغير المحصورة صفة الجزئيات ومع ذلك حق العبارة ان يقول غير المحصورة بدون اللام لانهم قد صرحوا بان غيرا لم
تصر معرفة بالاضافة الى المعرفة الا انه مع ذلك لا يجوز ادخال اللام عليه اصلا وقد اعترف به الشارح المحقق رحمه الله واستمر عادته على
مواخذته الا انه استعمله مع اللام ههنا لانه كثر في عبارات المصنفين قوله بل لا بد لها اي للمعاملة مع العدل في الافراد ملاحظة التقييد به
ولذا افرد ضمير يتناول ان يريد ان المعاملة وان كانت مقرونة بالعدل الا انه لا بد لها من قوانين كلية والظرف اعني من قوانين متعلق
باسم لا والتركيب من قبيل لا مانع من ان يدخل اللام وقد حررنا سيم عليك زيادة بيان له وتحرير الوقوف الاكبر فعليه بمراجعة كتابنا
شرح لباب الاعراب فان فيه ما يسمن ويغني من جوع قوله ثم الشارع اي توطئة وتمهيد للمعجزة التي هي القران وقوله لا بد ان يمتاز مبني
على انه لو لم يكن كذلك كانوا ينازعونه في وضع القوانين الشرعية ويريد كل واحد ان يكون هو المقنن والمخصوص بهذه الرتبة الرفيعة
والمنزلة وبهذه المرتبة الشريفة المنيفة فلا بد ان يختص الشارع بمعجزات ظاهرة ودلائل باهرة وبراهين قاطعة دالة على ان قوانينه
التي جاء بها انما هي من عند ربه فينقادون له لا من عند نفسه فيتوهمون عليه فقوله ان يمتاز باستحقاق الطاعة اي لا بد ان يكون ممتازا عن
غيره في التفرد باستحقاق الطاعة اي طاعة الخلق له وانقيادهم لاوامره ونواهيه اي يجب ان يكون هو المستحق للاطاعة والانقياد
والا فقوله ينزل الافضل قوله واعلى معجزات نبينا القران تعرض لبيان السبب في تخصيص القران بالذكر مع كثرة المعجزات يعني ان ذلك
الحضرة وان كانت مخصوصة بمعجزات باهرة وبينات ظاهرة قاهرة الا ان القران من بينها لكونه اعظمها شانا وارفعها مكانا واوضحها
تبيانا واجلاها برهانا صار مخصوصا بالذكر ههنا بقوله وفصل الخطاب والسر في كونه اعلاها كونه باقيا من بين المعجزات على وجه كل زمان دائرا
من بين الكتب على كل لسان بكل مكان ذا بلاغة فالوجه في ذلك غير واحد لكونه جامعا للكلم اي كائنا مع الفاظ قليلة على معان كثيرة
ولكونه مبينا للاحكام الشرعية مميزا بين الحلال والحرام مشتملا على الاقاصيص كلها كاشفا عن احوال المتقدمين الذين لا يحيط باحوالهم
الا علم الله محيطا بجمل الاشياء كما هي ولا رطب ولا يابس الا في كتاب مبين الى غير ذلك مما لا يحصى كثرة بخلاف سائر المعجزات فانها

ليست

ليست بهذه المثابة ويجوز ان يقال وجه التخصيص هو الوصف الذي دل عليه عبارة المصنف وهو كونه فاصلا بين الحق والباطل
وهذا وصف مطلوب في الشريعة بل فيما نحن فيه لان مدار الاجتماع على العدل ومدار العدل على الفرق والفصل والى هذا اشار الشارح
المحقق رحمه الله حيث قال واعلى معجزات نبينا القران الفارق بين الحق والباطل فنقح بالمعنى مفهوم فصل الخطاب واعتبر منه الى ذلك
اشعارا بالعلية على ما هو القانون في تعليق الحكم بالوصف ويجوز ان يعتبر وجه التخصيص شدة اتصال هذا العلم به وفرط التعلق به
لان بذلك يظهر ثمرة البلاغة المكتسبة فليتامل قوله وعلم المفعول الاول محذوف اي علمنا ما لم نعلم ومن زعم ان علم من افعال
القلوب فلا يجوز الاقتصار على احد مفعوليه فقد اخطا اما اولا فلان التعليم ليس بفعل قلبي واما ثانيا فلان افعال القلوب من دواخل
المبتدا والخبر وهو بمعزل عن ذلك فان قيل تعليم غير المعلوم من لغو الكلام ولهو الحديث اذ التعليم انما يكون لما لم نعلم فما فائدة قوله ما لم نعلم قلنا
فائدته دفع توهم المجاز اذ التعليم قد يطلق على تذكير ما تحقق نسيانه ونظيره قولهم اذا استيقظ المتوضي من نومه فقد قلنا في حواشي الهداية
ان نومه دفع لتوهم ارادة التنبه عن الغفلة او المراد انه تعالى نقلهم من حضيض الجهل الى ذروة العلم فتبين وجه كونه نعمة غاية التبيين
والى هذا اشار صاحب الكشاف في قوله تعالى علم الانسان ما لم يعلم فقال معناه نقلهم من ظلمة الجهل الى نور العلم والمنقول عن الشارح
المحقق رحمه الله ان المراد ما لم يكن نعلم اي ما لم يكن من شاننا ان نعلمه لحصول العلم ليس الا بمحض فضل الله وصرفه عنا الله رشدك الى هذا المعنى
قوله تعالى وعلمك ما لم تكن تعلم قوله رعاية لبراعة تعليل لعطف الخاص على العام وتحقيقه ان عطف الخاص على العام مشتمل على امرين احدهما الذكر
في الجملة وثانيهما الذكر بالطريق المخصوص فالعلة الاولى راجعة الى الامر الاول والثانية راجعة الى الثاني قوله خير من نطق اي لم يقل خير من قال
او تكلم لئلا يلزم تفضيله على الله تعالى وهو ظاهر وقدم عطف البيان على الصفة مع ان القانون عكسه اذ الوصف لعطف البيان لا المتبوع
قوله على ما فسر في الكشاف لما فسر الحكمة بمعنى الشريعة اثباتا للمقصود وكان هذا التفسير مخالفا للمشهور اذ المشهور ان الحكمة كل كلام
وافق الحق او الحكمة هي العلم بحقايق الاشياء كما هي حاول الا ان اثبته بالنقل عمن هو العمدة في هذا الفن وكلامه حجة في العربية كسرا
لسورة الاستبعاد الناشئ من مخالفة المشهور قوله تنبيه على انه من عند ربه علله مواخذة ظاهرة وهي ان لفظا وحي لا يدل الا على انه
ليس من عند نفسه واما على انه من عند ربه فلا يدل عليه اصلا والجواب ان لفظ وحي الحكمة يدل على الامرين جميعا اما دلالته على انه ليس من عند
نفسه فظاهرة واما دلالته على انه من عند ربه فلان اتيان الحكمة لا يتصور الا من الله فقوله وترك الفاعل اي ليس له موقع حسن تدبر
فوجهه ان يجعل في معرض القرينة لما ذكرنا قوله وفصل الخطاب اي ذهب الشارح المحقق رحمه الله الى ان الفصل مجاز عن المفصول او من
الفاصل والانسب ان يجعل من قبيل رجل عدل على ما نص عليه الشيخ عبد القاهر في قوله فانما هي اقبال وادبار ولو جعل الفصل بمعنى كونه
فاصلا او مفصولا على ان المصدر من المعلوم او المجهول كما سيجي في التعقيد لم يبعد قوله ينبه اي يعلمه ويفهمه اذ التنبيه قد يجي بمعنى العلم
والفهم قوله ثم دعا لمن عادته اي اشارة الى الاصل الخامس من الاصول على ما قررناه سابقا قوله بدليل اهيل اي قيل عليهم لا يجوز
ان يكون اهيل تصغير اهل كما صرح به كلام الكشاف قوله خص استعماله في الاشراف اي يعني انه جرت فيه تخصيصان احدهما من حيث انه لا يضاف
الى البلاد والحرف ونحو ذلك فلا يقال آل مصر وآل الاسلام وآل البيت وآل التجارة ونحو ذلك كما يقال اهلها وثانيهما من
حيث انه لا يضاف من العقلاء الا الى من له خطر في امر الدين والدنيا معا كآل النبي او في امر الدنيا فقط كآل فرعون وحاصل التخصيصين
تخصيصه بالعقلاء الموصوفين بالشرف والخطر فالتقييد بالعقلاء احتراز عن اهل مصر واهل الاسلام واهل البيت واهل التجارة
فلا يقال لها والتقييد بالشرف والخطر احتراز عن اهل الحجام واهل الحايك ونحو ذلك فلا يقال آل الحجام وآل الحايك وههنا
نكتة وهي انهم لما ارتكبوا في الآل التغيير اللفظي بتغيير الهاء ارتكبوا التغيير المعنوي بارتكاب التخصيص للاول توخيا للملائمة بين اللفظ والمعنى

ذروة الشيء بالكسر اعلاه وجاز الضم ايضا
وقد سبق تحقيقه منه

وفيه بحث لان الفصل اذا اتى على معناه المصدري [illegible] ... الفصل على حقيقته [illegible] منه

وزنه وصحاب مثل ... والصحابة بالفتح الاصحاب وهو في الاصل مصدر ...
شل فرخ وافراخ والصحابة بالفتح الاصحاب
والاصاحيب

داثر والتغيير الثاني وهو التخصيص الاخير لان الهاء اقصى الحلق وهو حرف ثقيل فلما غيّره وابدل الحرف الثقيل الى الحرف الخفيف وهو الالف وبذلك السبب تطرق الى لفظه نقص قوي ارتكبوا التخصيص الاخير ليكون جبرًا لهذا النقص تدبر وهذا هو الحكمة في ارتكابهم التخصيصين وايثارهم التغييرين وان كان التغيير اللفظي واحدًا هكذا يجب ان يفهم هذا المقام فهذه الفوائد مما خلت عنه كتب القوم **قوله** جمع طاهر ذهب الشارح المحقق رحمه الله في حواشي الكشاف الى ان الاطهار جمع طهر تسمية بالمصدر وذهب هنا الى انه جمع طاهر كصاحب واصحاب ومبنى الكلام هنا على ما يذهب اليه الظاهر يونس من انه يجوز ان يجمع فاعل على افعال ومبنى الاول على ما يذهب اليه المحققون من ان جمع فاعل على افعال لم يثبت حتى قيل ان اصحابا جمع صحب بالكسر تخفيف صاحب كنمر وانمار او صحب بالسكون اسم جمع كنهر وانهار واورد عليه النقض بالمثل المشهور احناؤها ابناؤها اي الذين جنوا على هذه الدار بالهدم هم الذين بنوها حكاه ابو عبيدة وهما جمعا جان وبان واجاب عنه الجوهري في الصحاح بالمنع قائلا انا اظن ان المثل جناتها بناتها لان فاعلا لا يجمع على افعال واما اشهاد واصحاب فجمع شهد وصحب الا ان يكون هذا من النوادر على ما يجيء في الامثال **قوله** جمع خير بالتشديد احتراز عن خير بالتخفيف اسم تفضيل فانه لا يثنى ولا يجمع على ما صرح به صاحب الكشاف وغيره وللقائل ان يقول لم لا يجوز ان يكون الاخيار جمع خير مخفف خير فقد ذهب صاحب الكشاف في قوله تعالى من المصطفين الاخيار الى انه جمع خير مخفف خير اللهم الا ان يقال اراده التشديد في الجملة سواء كان في الحال او في الاصل **قوله** اصله مهما يكن من شيء الاصالة هنا هي كون الشيء بحيث ناب عنه الغير ومهما يكن من شيء هكذا معناه ان يقع في الدنيا شيء هكذا فقضيته جزم بوقوع الجزاء الجعله لازما لوقوع شيء في الدنيا وما دامت الدنيا فانه يقع فيها شيء وتكن تامة بمعنى يوجد ويثبت ومن زائدة فان قيل فيلزم زيادة من في الاثبات قلنا قد زاد الشيخ ابو علي الفارسي ومن تبعه الشرط على الامور المشهورة كقوله ومهما يكن عند امرء من خليقة وان كانت الكتب المشهورة ساكتة عن ذكره وقد صادفت من هذه الشرطين الاخرين اللذين نطقت بهما كتب القوم احدهما تنكير مجروره وثانيهما كون مجرورها فاعلا او مفعولا به او مبتدأ ويجوز ان يكون ضمير يكن عائدًا الى مهما كما سيجيء بهما وكلمة من بيانية فائدته زيادة البيان والتعميم **قوله** بعد الحمد والثناء كان ينبغي ان يقول بعد الحمد والصلوة كما وقع في المختصر اللهم الا ان يقال المراد الثناء على النبي عليه السلام لانه اثنى عليه بانه سيد وانه خير من نطق الى غير ذلك من الصفات المجراة على ذلك الحضرة عليه افضل الصلوة والتحية **قوله** فوقعت كلمة اما موقع اسم هو المبتدأ اي تفسير للاصالة المذكورة في قوله اصله مهما يكن من شيء وتصريح بان اما اسم وتحقيق للتغيير المذكور اعني اسقاطه مهما واقامة اما مقامه ورد لما ذهب اليه بعض القاصرين من ان اما مغير مهما فقلبوا الهاء بهمزة ونقلوها الى الصدر بعد ان فتحوها وادغموا الميم في الميم فصارت اما وتحقيق الرد ان اما حرف قطعا ومهما اسم فكيف يكون اما مغير مهما ولم يعهد في العربية بعيد الاسم بالتغيير حرفا اما انه اسم فدليل عود الضمير اليه في قوله تعالى مهما تأتنا به وقال صاحب الكشاف وغيره يجوز التذكير والتأنيث في الضمير الراجع اليه حملا على اللفظ والمعنى فان قلت صرح صاحب الشيخ ابو علي الفارسي بانها تجيء حرفا ايضا قلت زيفه الجمهور واجمعوا على انه اسم فلا اعتداد به اعلم ان مهما بسيطة واليه ذهب الجمهور لا مركبة من مه وما الشرطية ولا من ما الشرطية وما الزائدة ثم ابدلت الهاء من الالف الاولى دفعا للتكرار كما ذهب اليه بعض الناظرين **قوله** لزمها لصوق الاسم اللازم اراد بلصوق الاسم وقوع الاسم بعدها بلا فصل فقوله اللازم تردد حرفوعا على انه صفة اللصوق ويرد عليه ان ما يلزم لصوق الاسم غير لازم للمبتدأ وهو ظاهر او مجرور اصفة للاسم ويرد عليه ان ما يلزم المبتدأ هو الاسمية لا الاسم وكذا قال في المختصر والاسمية لازمة للمبتدأ والجواب عن الاول انه من قبيل الاستخدام وتحقيقه ان لصوق الاسم له معنيان احدهما امر وثانيهما لصوق الاسمية اي كونها اسما فاراد به حين لفظه به معناه الاول واراد به حين رجع اليه ضمير اللازم المعنى الثاني فلا اشكال وعن الثاني بان اللزوم المذكور من قبيل لزوم العام للخاص كما يقال الحيوان لازم

للانسان

للانسان فان قلت قضية المناسبة قاضية بان يجعلوا اللازم المبتدأ لازما لكن اللازم اما لصوق الاسم ولازم المبتدأ هو الاسمية فما وجهه قلت نعم الا ان اما لما كان حرفا محضا وحرفيتها مانعة من ان يكون الاسمية التي هي لازمة للمبتدأ لازمة لها جعلوا لصوق الاسم اي وقوع الاسم بعدها بلا فصل لازما جريا على قضية ما لا يدرك كله لا يترك كله فتظهر ان اللصوق قائم مقام لازم المبتدأ وهذا جواب اخر عن اشكال اللازم على تقدير ان يقرأ مرفوعا فان قيل حديث اللصوق لا ما منقوض بقوله تعالى فاما ان كان من المقربين فروح وريحان وجنة نعيم قلنا اجاب الشارح المحقق رحمه الله عن ذلك بانه محمول على حذف المبتدأ والتقدير فاما المتوفى فروح فحق الفاء ان يدخل على الشرطية الا انها زحلقت تحرزا عن توالي الحرفين فان قيل قد صرح صاحب الكشاف بان التقدير فاما ان كان المتوفى من المقربين وهذا مشعر بان المقدر انما هو بعد كان لا بعد اما قلنا هذا في المعنى ابراز لضمير كان وتصريح بان المحذوف هو المبتدأ وضمير كان يرجع اليه والا لزم حذف الفاعل تدبر وانما ارتكبت هذه الوتيرة لانها ادل على المقصود واوفى بتادية المراد وهذا وان بعض المحققين من النحاة لم يلتزم اللصوق المذكور فذهب في الاية المذكورة الى انها من قبيل تقديم كلمة الشرط مع شرطها مع الفاء مع ان الفاء في جملة اجزاء الجزاء وان التقدير وان يكن شيء فان كان من المقربين فله روح **قوله** قضاء لحق ما كان اي اداء لما اقتضيت حقه اذ نية تعليل لقوله لزمها على انه مفعول له فان قلت فيجب ان يكون فعلا لفاعل الفعل المعلل على ما هو القاعدة في المفعول له وليس بذاك قلت لو سلم فاللزوم في معنى الالزام كالتمام في معنى الاتمام نص عليه صاحب الكشاف في قوله تعالى ولقد اتينا موسى الكتاب تماما على الذي احسن ومن اراد تمام تحقيق تمام المقام فعليه بكتابنا شرح لباب الاعراب فان فيه ما يشفي العليل ويروي الغليل **قوله** والقاء له بقدر الامكان كان ينبغي ان يقول ابقاء لما كان بقدر الامكان وذلك لان قضاء حق الشيء وابقاءه حقه ان يكون بابقاء شيء منه على الوجه الذي كان هو عليه فههنا ابقاء حق هذه الاربع اعني المبتدأ وفعل الشرط والاسمية والفاء ان يكون بابقاء شيء منها على الوجه الذي كان هو عليه ولم يقع الابقاء كذلك اذ الاسمية كانت قائمة بالمبتدأ فحقها ان يكون ههنا قائمة بما هو في مقام المبتدأ وهو اما ولم يقع كذلك اذ الاسمية ههنا قائمة بلصيق اما وكذا الكلام في الفاء فانها قد كانت في صدر الجزاء فزحلقت الى ما بعده في الجواب انه ليس الكلام في القضاء المطلق بل في القضاء المتعلق بحقه بشرط تقييده بالقدر الممكن ولا يخفى ان المقدور الممكن ليس ازيد من ذلك وان ابقاء حق ما كان من هذه المذكورات لم يقع الا على قدر الامكان وعلى وفق ما لا يدرك كله لا يترك كله حتى لو كانت الفاء والاسمية باقيتين على الوجه الذي كانتا عليه كان ذلك ايضا ابقاء لحق ما كان في الجملة لكن لا بقدر الامكان اذ ابقاء حق الشيء بقدر الامكان معناه انه قاصر عن الطريق الاصلي والسبيل الاولى في ابقاء الاشياء وكما ظهر ان المراد بما كان هذه المذكورات الاربع التي اثنان منها محذوفان واثنان ههنا مذكوران كذلك ظهر ان ضمير له راجع الى حق ما كان على ما هو المتبادر الى الفهم من ظاهر الكلام وان ما ابقي هو بعض ما قضي حقه فقضية قضاء الحق في الجملة ومنهم من يذهب الى ان ما قضي حقه هو المحذوف اعني المبتدأ والشرط وما ابقي هو المذكور وهو الاسمية والفاء وان ضمير له راجع الى ما كان باعتبار انه اعم من المحذوف فاريد بما كان البعض افراده وبضميره الراجع اليه البعض الاخر ولا يخفى على المتامل المتدرب ما في هذا التوجيه من التعسف وبشر النظم هذا والتحقيق الذي لا يحوم حوله شك ان حق هذه الاربع ان يبقى في الكلام بلا تغيير ولا تبديل ثم اذا غيرت لغرض من الاغراض فلا شك انه يجب رعايتها لكن ههنا من جهات الرعاية وجوه شتى الاول ان يحذف الكل ويقام مقام الكل شيء واحد الثاني ان يحذف الكل ويقام مقام كل واحد بخصوصه شيء واحد بخصوصه الثالث ان يحذف البعض ويعتبر فيه نيابة عن الكل الرابع انه اذا ذكر البعض ابقي على الوجه الذي كان هو عليه الخامس ان يبقى البعض في الجملة لكن لا على الوجه الذي كان هو عليه وتبقى الكل رعاية للمحذوف في الجملة واداء له الا ان ذلك يتفاوت قوة وضعفا كما ترى والوجه الخامس وان كان قاصرا عن الرابع الا انه اقوى من الوجوه الباقية كما لا يخفى فصح انه فيه قضاء لحق الكل حسب المقدور بالاضافة الى ما دونه لا بالاضافة الى ما فوقه فظهر من التحقيق

الذي قدمناه اليك ان المواخذة المذكورة على كلام الشارح المحقق رحمه الله مبنيا على قصور فهم المقصود واستخراج اصل المراد و
المطلوب فليتدبر قوله ويجيء لهذا زيادة تحقيق اشارة الى ما قال هناك من ان الشرط ملزوم وان ما بعد الفاء هنا يعمل فيما قبله خصوصا
ويمتنع ذلك في ساير المواضع ونحو ذلك من المباحث قوله فالوجه ما تقدم فهو انه ظرف يستعمل استعمال الشرط الا انه حرف شرط
قوله وعلم توابعها الظاهر انه حمل علم البلاغة على المعنى العلمي وجعل وتوابعها بالجر معطوفا على البلاغة فيلزم العطف على جزء
الكلمة ورد الضمير اليه واجاب عنه بعض الحذاق من اصحاب الحواشي بوجهين الاول ان البلاغة من قبيل رمضان كما ذهب اليه صاحب الكشاف
من ان العلم في الاصل شهر رمضان فاكتفي بالجزء الاخير لكثرته وشهرة امره واضافة العلم الى البلاغة من قبيل اضافة العام الى الخاص كعلم النحو
مثلا ونحوه فرجع الضمير اليه من باب الاستخدام الثاني ان المراد معناه العلمي وتوابعها مجرور على انه من قبيل وابعد يريد الاخرة فلا يلزم
العطف على جزء الكلمة ووجه رد الضمير ما مر من الاستخدام وعندي انه لا حاجة الى امثال هذه التوجيهات لانه يجوز في العلم ملاحظة
معناه الاصلي فيجوز اجراء بعض الاثار عليه باعتبار المعنى الاضافي فيستقيم العطف ويصح رد الضمير فان قيل علم توابع البلاغة ايضا علم
فلا معنى للتصريح بل الواجب اذن التصريح بالبلاغة لان المجموع علم هكذا قلنا ممنوع بل العلم علم التوابع يشهد له اطلاقاتهم ويدل عليه
استعمالاتهم ولو سلم فغير ملح بالاصل فهذا القدر من التصرف مبني عليه وبهذا اضمحلت الشبهة بان العلم كيف يصح اضافته فافهم قوله
من اجل العلوم انه في موقع الخبر لكان اي كان شاملا من اجل العلوم او على من قبيل طايفة وجميع اجل العلوم فالموصوف مقدر وهذا معنى ما قال اي
جعل طايفة من العلوم او على ما ذهب اليه غير الشارح من حديث التخصيص فالمقدر هو الصفة اي من اجل العلوم العربية فان قيل
نفي ما ذهب اليه رحمه الله حذف الموصوف وفيما ذهبوا اليه حذف الصفة والكل سديد واحدهما مثل الاخر وجهة الرجحان غير ظاهر فكل
منهما وجه صحيح يصح حمل الكلام عليه فما معنى قوله لا حاجة اليه قلنا نعم الا ان الكلام يدل على حذف الموصوف ويرشد اليه ويرشد كلمة ان من
هذه ابتدائية لا غير والتقدير ما ذكرنا وهذا لا يشير الا بتقدير الموصوف ولا كذلك تقدير الصفة فانه لا دليل يدل عليه فلا حاجة اليه
تدبر وارادو بجلية القدر كماله في الشرف وعلو الدرجة وبهذا يندفع ما يقال من ان القدر يستعمل في اللفظ والكسر في المعنى وظاهر انه غير
مستقيم اذ لا معنى لاجلية العلم من جهة قدر لفظه ولا حاجة الى ما يقال في دفعه من ان المراد اجلية قدره باعتبار اشتماله على جلالة المباحث
اللفظية ولا يخفى ما في هذا السوال والجواب والله اعلم بالصواب قوله واد فهما سرا اراد وبادقيه سره غموض دقايقه وخفاء حقايقه
ولطايف نكته ونقاوة خواصه وخباياه بحيث يحتاج الناظر في هذا العلم الى لطافة ذهن وقوة ذكاء وكمال فطانة ثم مع ذلك
تصرف كل منهم وكده او احاول فهم خواصه وخباياه والتنبه بلوامع الخاطر وخفاياه فان قيل السر الشي المكتوم الخفي وكذا
الدقيق فما معنى وقوعه تمييزا عنه قلنا معناه ان سر هذا العلم اخفى الاسرار واشد خفاء والحاصل ان اسرار جميع العلوم مشتركة في اصل الخفاء
الا ان اسرار هذا الفن يمتاز عن ساير الاغيار بمزيد الخفاء قوله لا حاجة الى التخصيص انما يعتبر بعد تقدير الموصوف ودلالة اللفظ على اعتباره
لم يقع الاحتياج الى اعتبار تقدير الموصوف ولو سلم فمبني الكلام على الادعاء وسكت على مجرد نفي الحاجة لانه ادفع للمناقشة قوله اجل ما سواها
فيه مناقشة ظاهرة وهي انه اضاف افعل التفضيل وليس من قبيل ما قصد به الزيادة على المضاف اليه لوجوب كون المفضل حينئذ داخلا في
المفضل عليه مع انه الاضافة الى اضافة ما سواها الى الضمير الطائفة يقتضي خروجها فيكون من قبيل يوسف احسن اخوته فيمتنع مثله ولا من
قبيل ما قصد فيه الزيادة المطلقة لوجوب المطابقة ح فيجب اذن ان يقول بل جعل طائفة من العلوم جلى ما سواها لان الجلى تانيث الاجل
كالكبرى تانيث الاكبر كذا ذكره الامام المرزوقي والجواب عنه ظاهر وهو ان الطائفة في تاويل الجمع فلا يفوت المطابقة ح وجواب اخر
وهو ان ما موصوفة وفي الكلام حذف والتقدير اجل من كل شي سواها فحذف من كل واضيف افعل الى ما اضيف اليه كل قال صاحب التسهيل

لان علم المعاني والبيان بمنزلة الجنس للبديع لبلاغة الكلام

اي بالتدبر لان الكلام بعد غير تام لان تقدير الصفة بهذا النوع غير جيد لا يخفى على المتدرب الماهر تمل

اذا

اذا قيل زيد افضل رجل فمعناه زيد افضل من كل رجل فيستقيم فضله بفضله فحذف من كل واضيف افعل الى ما كان مضافا اليه وبالجملة
فقد ظهر ان ما ذهب اليه بعض الحذاق من تلامذة الشارح المحقق رحمه الله من انه باطل في الحق اجل مما سواها بزيادة من باطل وعن درجة
الاعتبار ساقط قوله وجعله قد وقع في بعض النسخ وجعلها ولما كان الضمير راجعا الى علم البلاغة ولم يكن للتانيث كثير معنى غيره
الاستاذ واستاذنا واستاذ المحققين صاحب الذهن البهي جلال الملة والدين يوسف الاوبهي تغمده الله بغفرانه واسكنه
فراديس جنانه فانه هو الذي واظبت عنده على حواسم التحصيل محمود الجملة والتفصيل فلقد كان مع كبر سنه يضي بين الائمة والعلماء
كالبدر بين النجوم وستضي من باحثه بانوار فوائده من المظنون والمعلوم الى جعله اذ كان مجازا من قبل الشارح المحقق رحمه الله بتغيير
مصنفاته اسكنهما الله بحبوحة جنانه قوله لا بغيره من العلوم اشارة الى ان تقديم الظرف لاجل الحصر والتخصيص وتنبيه على ان الحصر اضافي
بالنسبة الى ساير العلوم فموقوفه الوجوب بحسب السليقة لا ينتقض نقضا فان قيل اذ هذه تعليلية متعلقة بكان علم البلاغة من اجل
العلوم والتعليل راجع الى الاجلية فحصر جهة الاجلية في هذا العلم دليل على انه اجل جميع العلوم فينافي قوله لانه لم يجعله اجل جميع العلوم
قلنا نعم الا ان الحصر انما يقتضي ذلك لو لم يكن فيما سوى هذا العلم ما يعادل تلك الجهة او يفوقها وهو ممنوع قوله ودقايق العربية اي
ودقايق اللغة العربية قوله فيكون من ادق العلوم الفاء تفريع على ما تقدم ونتيجة له كانه قيل اذا كانت معرفة دقايق العربية مقصورة
عليه كان هذا العلم ادق العلوم او من جملة علوم هي ادق وانت خبير بان دقة المعلوم لا يوجب الا دقة العلم ولا يدل على دقته اصلا فضلا
عن كونه ادق العلوم على الاطلاق وكذا اذا قصد المعنى الثاني لهذا الدليل بعينه لان دقة المعلومات لا توجب كون العلم من
العلوم التي هي ادق بل يوجب كونه من العلوم الدقيقة وهو ظاهر وهذا الاشكال مع كونه واضحا جليا قوي واجاب عنه بعض
الاذكياء من اصحاب الحواشي بان ههنا مقدمة مطوية والتقدير وبه يعرف دقايق العربية واسرارها ودقايق العربية ادق واكثر فيكون
هذا العلم ادق مطلقا او من جملة العلوم التي هي ادق او اكثر اشتمالا على الدقة والخفاء فاستقام المعنى وصح التفريع المذكور
ولا يخفى مثل هذا التركيب وان صح الطي والحذف لانا قاطعون بان الفاء هذه تفريع ونتيجة للمذكور قبلها فالتكلم بمقدمة لا دخل لها في التفريع
والاستلزام واسقاط المقدمة التي هي مناط التفريع من ظاهر الكلام خارج عن القانون موجب للملام فالوجه عندي ان ضمير اسرارها
راجع الى دقايق العربية لا الى العربية اما اولا فلقرب النظم فان ضمير اسرارها راجع الى الوجوه الاعجاز واما ثانيا فلان المقرر في النحو ان
الضمير الواقع بعد ذكر المضاف والمضاف اليه حقه ان ينصرف الى المضاف دون المضاف اليه نص عليه صدر الافاضل في ضرام السقط
وعلله بان المقصود بالذكر هو المضاف دون المضاف اليه لانه مذكور بطريق التبعية لا لكونه مناط النفي والاثبات كالاول فانه
هو مناط الاخرين جميعا فان قيل بل كلامهم في بعض المواضع يشعر بان مقتضى القياس رجوعه الى المضاف اليه دون المضاف فلقد صرح
في قوله تعالى ربنا الذي اعطى كل شي خلقه بانه قرئ خلقه على لفظ الفعل على انه صفة للمضاف اليه او صفة للمضاف على شذوذ كذا في
تفسير القاضي وكذا ذكروا في قوله وكل اخ مفارقه اخوه لعمر ابيك الا الفرقدان ان قوله الا الفرقدان صفة المضاف وهو كل
مع ان القياس فيه وصف المضاف اليه قلنا قد ذكرنا في شرح لباب الاعراب ان هذا ناش من خصوصية المادة فان لفظ كل اداة
استغراق وشمول واحاطة فالمقصود بالذكر ههنا هو المضاف اليه وكذا قال صدر الافاضل ان رجوع الضمير في قول ابي الطيب
افاضل الناس اغراض لذا الزمن يخلو من الهم اخلاهم من الفطن اعني ضمير اخلاهم الى المضاف اليه ههنا وهو الناس خارج عن القانون
وارد على خلاف القياس والاغراض جمع غرض وهو الهدف واخلا افعل تفضيل من خلا يخلو ومعنى البيت ان اشدهم خلوا من الهم
والحزن اكثرهم خلوا من الفطانة والفضائل والكمالات وهذا ما قال الاخر شعر نازکی خاطر ان همه در اوج حو مینند ای روشنی طبع تو بر من بلا شدی

اي ولاجل ان الاصل ما ذكرنا وهذا ناش من خصوصية المادة

وهكذا جرت عادة الزمان بجعل اهل الاستحقاق في حوزة الحرمان وبطرح الافاضل في زوايا الهجران وتنسج عليها عناكب النسيان تجر
عليهم ذيل التغافل والاغماض وتجعلهم في معرض الرد والاعتراض ولا اتمنى منها لارباب الدنيا دنياهم ولاهل الحق قرنهم ومولاهم
وانا انا لثا فلانه يستقيم ح امر التفريع والاستلزام الذي يدل عليه الفاء في قوله فيكون من ادق العلوم بيانه ان السر على ما عرفت
معناه الدقيق فاسرار الدقايق معناه دقايق الدقايق ودقايق الدقايق عبارة عما هو ادق كخبايا الخبايا وعيون العيون فيكون
تقدير الكلام اذ به يعرف المعلومات الدقيقة والمعلومات التي هي ادق فاذا كان معرفة هذين الفريقين مقصورة عليه كان هذا
العلم ادق او من جملة الادق وقد اشار الشارح المحقق رحمه الله الى هذا المعنى اشارة خفية بقوله فيكون من ادق العلوم سرا اذ بر
وههنا تحقيق نفيس لابد من التنبيه له وهو ان الدقة في اللغة خلاف الغلظة وفي الصحاح الدقيق خلاف الغليظ وكذلك الدقاق بالضم
والدق بالكسر مثله وقد دق الشيء يدق دقة اي صار دقيقا وكذلك استدق الشيء وفي مجمل اللغة دقت الشيء والدقيق خلاف
الجلي وبالجملة فالدقيق في الاجسام ما ليس بغليظ حسا وفي المعاني ما ليس بظاهر فدقة المسئلة كناية عن خفائها بلا خفاء وكانه خفي
ان خفاء المسئلة انما هو بخفاء طريق الوصول اليها اذ لو كان الطريق اليها ظاهرا كان نفسها ظاهرة البتة ولو تدبرت وجدت اكثر الامور
من هذا القبيل فان المطالب الصعبة صعوبتها انما هي من جهة صعوبة طريقها الموصل اليها وهذا مما لا يشك فيه احد فدقايق العربية اذ هي
الخفية واسرارها الغير الجلية وخفاؤها كما عرفت انما هو من جهة خفاء طريق الوصول اليها وهو علم البلاغة وتوابعها فيكون علم البلاغة
خفيا دقيقا فهنا امران احدهما ان دقة المعلوم يقتضي دقة ما هو طريق له من العلوم وثانيهما ان ادقيته يقتضي ادقيته وكل من هذين يحتاج
الى البيان والكل يتم بحرف واحد وهو انه اذا كان الشيء خفيا كان طريقه ايضا خفيا لما حققناه انفا الا ان احد الخفاءين برهان لمي
والاخر اني وكما ان دقته يستلزم دقته كذلك ادقيته يستلزم ادقيته ولا خفاء في جميع ذلك انما الخفاء في انه اذا كان جميع الطرق
الموصلة الى جميع دقايق العربية وجميع اسرارها منحصرا في طريق واحد وهو علم البلاغة فهل يقتضي ذلك كون هذا العلم من جملة
طايفة هي ادق ام لا والحق انه يوجبه ويقتضيه فان العادة لانه اذا كان طريق واحد متضمنا لطرايق شتى لا تعد ولا تحصى ينشعب
منه طرق مختلفة وسبل متفاوتة انقلب الخفي هناك الى اخفى وصار الدقيق ح ادق لان انشعاب الطرق الكثيرة واختلافها فيها وازدحامها
تورث التباسا يوجب شدة الخفاء فمن الاجل صح القول بكون هذا العلم ادق واخفى وانطبق الدليل على المدعى وهذا التحقيق
شريف وتدقيق رقيق لا ترى احدا فتق رتقه ولا تسمع رونقه **قوله** في نظم القران حال من الوجوه او الاعجاز فان قلت قد صرحوا
بان الحال من المضاف اليه لا يجوز الا اذا كان المضاف جزءا من المضاف اليه او فعلا له قلت هو من قبيل قوله تعالى واتبع ملة ابرهيم حنيفا
فقد جعلوا حنيفا حالا من المضاف اليه وهو ابرهيم لان الملة فعل له اي معنى قايم به كما اليه اشار صدر الافاضل في ضرام السقط فوجوه
الاعجاز منطبق على ذلك سواء اريد به الطرق او الاعضاء المخصوصة اما على الاول فلان الطريقة امر قايم بالاعجاز كالملة واما على
الثاني فلان الاول جزء من الثاني لان مدار الامر على تشبيهه بماله وجه على ما يأتي في تقرير الاستعارة وقد يجعل صفة للاعجاز على انه من قبيل
قوله تعالى كمثل الحمار يحمل اسفارا وقد يجعل ظرفا للكشف وقد يجعل حالا من الاستار **قوله** فيكون من اجل العلوم قدرا اشارة الى
ان الكلام من قبيل اللف والنشر غير المرتب فالفقرة الاولى راجعة الى ما ادعى من انه ادق سرا والثانية الى ما ادعى من انه اجل قدرا
وانما ترك المصنف طريقة الترتيب مع انه الاصل لامرين احدهما التنبيه على ان الكشف عن وجوه الاعجاز وان كان في رتبة اعلى من
معرفة دقايق العربية والاسرار الكائنة في تلك الدقايق الا انها متاخرة عنها موقوفة عليها وهذا ظاهر لا سترة به وثانيهما
وقوع العلة بجنب المعلول ولا كذلك في الترتيب **قوله** لان المراد بكشف الاستار وتريد انه من باب المجاز ذكر الكشف واراد ما هو

او وقوع احد العلتين بجنب معلولها في هذه الصورة
بخلاف صورة الترتيب فانه لا وقوع هناك اصلا الا لكل
ولا بعضا منه

مسبب عنه

مسبب عنه وهو المعرفة والادراك لان كشف الستر عن الشيء سبب لمعرفته وادراكه لا يقال فالسببية مستقيم اذا اريد بالوجه
العضو المخصوص فاما اذا اريد به الطريق فلا لانا نقول معرفة طريق الشيء قد يفضي الى الوصول الى ذلك الشيء وهذا القدر
كاف في السببية وقد يجاب بان معرفة طرق الاعجاز عبارة عن معرفة مراتب الدقايق والاسرار والخواص الخارجة عن طوق
البشر وهذا معنى معرفة الاعجاز وانه معجز ثم نبه في كلامه على ان علية الاول اعني معرفة الدقايق واسرارها لمدعاه وهو كونه ادق
سرا واثباته له ظاهر غير محتاج الى ارتكاب مقدمة وراء المقدمة المذكورة بخلاف كشف الاستار عن وجوه الاعجاز فانه يحتاج الى
الى انضمام شيء اخر كما اشار اليه بقوله لان المراد بكشف الاستار الخ وبقوله وهذه وسيلة الى اي معرفة الاعجاز الى اخر ما ذكره في تقرير هذا
الدليل وهذا يؤيد ما ذهبنا اليه هناك فقوله لان المراد تعليل لكون الثاني تعليلا للاول يعني لما كان محتاجا الى البيان وجب
تبيينه **قوله** لكونه في اعلى مراتب البلاغة مشكل من جهة ان الاعجاز لا يتوقف على كونه واقعا في الطرف الاعلى وكذا اذا جعل متعلقا بالمعرفة
لا بالاعجاز اذ هذه ايضا غير متوقفة على ذلك لما سيجيء من ان القران وان كان كله معجزا يمتنع على البشر معارضته الا ان بعض الايات
اعلى طبقة من البعض والجواب انه لو سلم ان العلية موقوفة على التوقف فهو متعلق بقوله معجزا وبالاعلى الاعلى النوعي وهو الاعجاز
وفي التعليل باشتماله على الامور الخارجة عن طوق البشر تنبيه على ذلك لا الحقيقي وهو الذي ينتهي اليه البلاغة وبهذا الاعتبار صح تعلقه
بقوله معرفة انه معجز وهذا اوجه لما فيه من التنبيه على ان المقصود على هذا العلم هو المعرفة المخصوصة المبتنية على هذه العلة لا مطلق
المعرفة لان معرفة ان القران معجز وان الاعجاز ثابت له في الجملة ليست محصورة على علم البلاغة بل قد يحصل بغيره كمباحث النبوات
في علم الكلام حيث تبين هناك ان القران معجزة وان الاعجاز ثابت له ولا يخفى ان المراد المعرفة على وجه التحقيق وهذا المعنى لا يخ
من كلامه لمن تامل في حواشيه ثم في الوجه الاول اعني ما اذا جعل الطرف متعلقا بالاعجاز تنبيه على ان اعجاز القران مبني على كمال بلاغته
وهو القول الفحل والمذهب الجزل واشارة الى الرد على من زعم ان اعجاز القران للصرفة او الاشتمال على الاخبار عن المغيبات او
لسلامته عن الاختلاف والتناقض او لمخالفة اساليبه اساليب الرسايل والخطب والاشعار سيما في المطالع والمقاطع **قوله**
ليقتفي اثره من قفوت اثره اتبعته والزمته فاثره نصب على الظرف ليقتفي وفاعله ضمير النبي عليه السلام اي ليقتفي النبي في طريقه
او رفع فاعل يقتفي اي ليقتفي طريقة النبي عليه السلام وقوله فيفاز يجوز نصبه على ليقتفي ويجوز رفعه اي فهو يفاز **قوله** وجلالة العلوم بجلالة المعلوم
وغايته يريد انه لا جلالة للعلوم الا بجلالة المعلوم وغايته لما سيصرح به الشارح المحقق رحمه الله من ان اضافة المصدر يفيد الحصر
فيرد عليه انه قد يكون جلالة العلوم بجلالة موضوعها وشرفه فلا يستقيم الحصر ويمكن دفعه بوجهين الاول ان الحصر اضافي بالنسبة الى الجزء
الاخر من العلوم اعني المبادي لا بالنسبة الى الموضوع الذي هو الجزء الاخر والحاصل ان اجزاء العلوم ثلثة المسايل والموضوعات والمبادي
والعلوم قد يكون شريفة باعتبار الاولين دون الثالث فالحصر بالقياس اليه لا غير الثاني ان اضافة المصدر انما يفيد الحصر اذا لم يكن هناك
قرينة الخصوص وتحقيقه ما اشار اليه بعض المحققين من النحاة في قولهم ضربي زيدا قايما من ان اسم الجنس اعني ما يقع على القليل والكثير بلفظ الواحد
اذا استعمل ولم يكن هناك قرينة تخصصه ببعض الجنس فهو في الظاهر لاستغراق الجنس اخذا من استقراء كلامهم فمعنى قولنا التراب يابس
والماء بارد وكل ما فيهما من الماهيتين فلو قلت في قولهم النوم ينقض الطهارة ان النوم مع الجلوس لا ينقضها لكان مخالفة لظاهر
اللفظ واذا قام قرينة الخصوص فهو للخصوص فكذا الكلام فيما نحن فيه قد قامت قرينة الخصوص على ما بينا فلا يكون للقصر **قوله** فانه يطلب
كيفية التوفيق ان قد فسر الشارح المحقق رحمه الله كشف الاستار بمعرفة الاعجاز ونقل من المفتاح كلامين احدهما ان مدرك الاعجاز هو
الذوق ليس الا وثانيهما ونفس وجه الاعجاز لا يمكن كشف القناع عنها ثم طلب التوفيق بين كلام المصنف وكلام المفتاح على وجه الاجمال

بريد ان المشار اليه بهذه هو معرفة الاعجاز
قوله الى اخر ما ذكر متعلق بما سبق اعني
قوله كما اشار اليه بقوله منه

اي المعرفة المخصوصة وهي المعرفة بطريق
التحقيق لا بطريق التقليد منه

ولا ندري ما ذا اراد بهذا المقال وقد تصدى لتقرير السؤال وتحقيقه بعض الحذاق من تلامذة الشارح المحقق رحمه الله من اصحاب الحواشي وقرر السؤال بان حاصله ان بينهما تنافيا من وجهين احدهما ان السكاكي حصر ادراك الاعجاز في الذوق والمص جعل هذا العلم كاشفا عن وجه الاعجاز بل حصر الكشف الثاني ان السكاكي نفى امكان كشف القناع عن وجه الاعجاز والمص اثبت الكشف لهذا العلم بل حصره فيه ثم جعل قوله معنى كلامه انه يدرك الى قوله ولو بالذوق اشارة الى دفع الاشكال الثاني يعني لا نسلم ان المص اثبت الكشف بل ما اراد بالكشف المعرفة وجعل قوله ولو بالذوق المكتسب منه اشارة الى دفع الاشكال الاول وحاصله ان حصر ادراك الاعجاز في الذوق صحيح في هذا العلم مستقيم نظرا الى ان الذوق مكتسب من هذا العلم فادراك الاعجاز حاصل من الذوق والذوق حاصل من هذا العلم فيكون ادراك الاعجاز في التحقيق منحصرا في هذا العلم فلا تنافي بين الحصرين هذا ما ذهب اليه هذا الفاضل ونحن نقول بعد ما جعل الشارح المحقق رحمه الله كشف الاستار عن وجوه الاعجاز مجازا عن ادراك الاعجاز لا توجيه للاشكال الثاني اصلا الا ان تقرر الاشكال ان [illegible] الكشف الواقع في كلام المص اما ان يجعل محمولا على المجاز عن المعرفة كما ذهبتم اليه فيتوجه عليه ان حصر الادراك على هذا العلم ينافي حصر الادراك في الذوق في كلام المفتاح فبين الحصرين تناف او يجعل محمولا على حقيقته كما هو ظاهر عبارة المص فيرد عليه انه كيف صح حصر الكشف في هذا العلم وصاحب المفتاح منع امكان الكشف من اصله فكيف صح اثباته لهذا العلم فضلا عن الحصر فيه وتقرير السؤال على هذين الوجهين صحيح ووجه تطبيق الجواب ح انا اخترنا ان الكشف هنا مجاز عن المعرفة ولا تنافي بينه وبين نفي امكان كشف القناع لان الكشف المنفي هناك مجاز عن التعريف اعني الكشف على نفسه وح لا يلزم المنافات لتغاير محلي النفي والاثبات ولما توجه عليه ان الكشف المجازي ينافي حصر الادراك في الذوق اشار الى دفعه بانه لا تنافي هنا ايضا لان مراده بالذوق هو الذوق الحاصل من هذا العلم فيصح الحصران واستقام الاعتراض نعم في لو هذه ضرب من الخفاء وسيجي بيانه واما القول بان قوله ولو بالذوق المكتسب منه جواب عن الاشكال الاول ففساده واضح لان الواجب في لو هذه ان يكون نقيض ما في حيزها اولى باللزوم للكلام السابق عليها نحو زيد بخيل ولو كان غنيا وعمرو لئيم ولو اعطى جاها فيصير تقدير الكلام هكذا لو لم يكن الذوق المكتسب منه لادرك بهذا العلم بالطريق الاولى وفساده اما بانتفاء الذوق مطلقا وهو فاسد او بانتفاء الاكتساب منه بطريق مع وجود الذوق الفطري وح لا يتم التقريب ولا يتم الجواب الذي هو بصدده ويمكن ان يقرر السؤال هكذا ما ذهبتم اليه من تفسير كشف الاستار عن وجوه الاعجاز بادراك الاعجاز غير سديد لان حصر الادراك على هذا العلم ينافي حصر الادراك في الذوق في المفتاح بقوله ومدرك الاعجاز هو الذوق ليس الا نعم صرف الكشف عن معناه الحقيقي جيد من جهة ان كلام المفتاح يدل على نفي امكان الكشف فقوله لا يمكن كشف القناع عنها منقول عن المفتاح لا لانه مدار السؤال او لانه يتوقف عليه الاشكال بل ذكره تكثيرا للفائدة وتحسينا لجانب الصرف وافادة التنافي بين الحصرين وحاصله الاصابة في جانب الصرف لافادة التنافي بين الحصرين كانه قيل جعل الكشف مجازا عن المعرفة جيد من جهة ان كلام المفتاح اعني قوله لا يمكن كشف القناع عنها يدل عليه وبلايمه الا ان في المجاز ايضا اشكالا لانه ينافي حصر ادراك الاعجاز في الذوق وحاصل الجواب ح ان الذوق الذي حصر صاحب المفتاح ادراك الاعجاز عليه هو الذوق الذي اكتسب من هذا العلم فيرجع حصر الادراك فيه الى هذا العلم فلا تنافي بين الحصرين فيكون الجواب بالحقيقة قوله ولو بالذوق المكتسب منه ويكون قوله معنى كلامه الى هنا تمهيدا وتوطئة لهذا الجواب وتذكيرا وتكرارا لكون الكشف بمعناه المجازي الذي هو الادراك واصرارا عليه فان قيل حمل الذوق في عبارة المفتاح على الذوق المكتسب منه هذا العلم وحصر الادراك عليه يدل على نفي الادراك عن الذوق الفطري وهو ايضا فاسد قلنا لعله اضافي بالنسبة الى اهل الاكتساب اي بالقياس الى الذين يريدون اكتساب هذا العلم واكتساب ادراك الاعجاز بهذا العلم المدرك هو الذوق المكتسب فقط اذا ارادوا تحصيل ادراك الاعجاز بطريق الاكتساب واما الذين

حصل

حصل لهم هذه المعرفة بحسب السليقة كالعرب العرباء فالمدرك ح هو الذوق الفطري وقد يقال الحصر اضافي بالنسبة الى سائر العلوم ولا يخفى بعده لانتقال اشكال حديث الاولوية في لو هذه في قوله ولو بالذوق المكتسب منه باق بحاله بهنا كما كان باقيا على ما ذهب اليه الاخرون لانا نقول اذا كان الذوق فطريا واريد اكتساب هذه المعرفة بهذا العلم كان ادراك وجه الاعجاز حاصلا من هذا العلم بالطريق الاولى في الجملة لانه لما امكن ادراكه بهذا العلم مع انتفاء الذوق الفطري فعند وجوده بالطريق الاولى لانه لما كان طريق واحد موصلا الى المط فعند اجتماع طريقين فحصول المط اقرب على ما لا يخفى فح اندفع الاشكال المتعلق بلو هذه عن اصله تدبر واعلم انه لو حمل الكشف في عبارة المص على معناه الحقيقي لكان كلام المص منافيا لكلام المفتاح حيث قال ونفس وجه الاعجاز لا يمكن كشف القناع عنها بل ناقض صاحب المفتاح نفسه حيث قال ولا اكشف للقناع عن وجه الاعجاز من هذين العلمين لانه جعل هذا العلم كاشفا ويمكن الجواب عن الاول بان معنى كلام المص انه يكشف القناع بهذا العلم اذا احيط به خبرا او وقع الاحاطة الكاملة به وهذا لا ينافي ان لا يمكننا كشف القناع لعدم تمكننا عن الاحاطة بهذا العلم وعن الثاني بان المنفي هو الكشف ليظهر على الغير والمثبت هو الكشف ليظهر لدى المدرك وعبارة المفتاح صريحة في هذا المعنى على من راجع اليها هكذا يجب ان يفهم هذا المقام فانه من مزال الاقدام ومعارك الاقوام ومزالق الافهام والعجب من الشارح المحقق كيف ضرب عليه خيام الاجمال والابهام واعتبر الالغاز وتعمية في المرام **قوله** وليس الحصر حقيقيا ان اراد الحصر الواقع في كلام المص بقوله وبه يكشف ما يريد ان الحصر بالقياس الى سائر العلوم لا الحصر الواقع في كلام المفتاح ايضا بقوله ليس الا لانه ركيك جدا وفي الكلام رمز خفي الى ان تقرير السؤال على الوجه الذي اخترناه جيد لان قوله وليس الحصر ناظر اليه اي الحصر الذي بحثنا عنه بانه مناف لحصر المفتاح تدبر **قوله** وقد اشير الى هذا اي الى ان بهذا العلم يدرك وجه الاعجاز لا بغيره من العلوم **قوله** لا طريق اليه الا طول خدمة هذين العلمين ان الظرف اعني اليه اما مستقر خبره والا طول بدل واما صفة والا طول خبر او بدل من الخبر المحذوف او ظرف لغو متعلق بطريق لما فيه من معنى الافضاء والتادي والا طول خبر او بدل من الخبر المحذوف لا يقال كيف يستقيم كون الا طول خبرا او بدلا من الخبر المحذوف وعمل ما ولا فيما بعد الا ممتنع على انه قد سبق حديث امتناع حذف المبدل منه لانا نقول قد نص بعض المدققين من النحاة على ان ارتفاع خبر لا انما هو بما كان قبل دخول لا فصح كونه خبرا وبدلا وكيف وقد ذهب جار الله وجماعة من المحققين الى ان الا الله في قولنا لا اله الا الله بدل من الخبر المحذوف واما حديث امتناع المبدل منه فمدفوع بان باب الاستثناء مستثنى الا ترى الى انهم ذهبوا في المستثنى المفرغ الى ان المبدل منه في قولهم ما جاءني الا زيد محذوف وان التقدير ما جاءني احد الا زيد واتفقوا عليه من غير نكير نعم فيه خفاء من جهة انهم ذكروا ان البدل تابع مقصود بالنسبة دونه وان الا الله معرفة محضة ونحو ذلك من المباحث لكن من اراد الوقوف الاكثر فعليه بكتابنا شرح لب الاعراب **قوله** لا علم بعد علم الاصول اه قال في المفتاح لا علم في باب التفسير بعد علم الاصول اقرا منهما على المرء لمراد الله من كلامه ولا اعون على تعاطي تاويل متشابهاته ولا انفع في درك لطائف نكته واسراره ولا اكشف للقناع عن وجه اعجازه هذه عبارته بلا تغيير وقد ظهر لك ان قوله بعد علم الاصول غير مذكور في المفتاح بالطريق الذي اورده الشارح وان قوله من هذين العلمين في قوله الكشف من هذين العلمين ليس في عبارته على هذا الوجه واتضح ان الكشف مجرد عن ذكر من صورة نعم من مذكور فيما عطف عليه الكشف واخواته اعني اعون وانفع عليه [illegible] وهو اقرا فيكون ما اورده الشارح بهنا نقلا بالمعنى وقوله اقرا وما عطف عليه اعني اعون وانفع والكشف يروى مرفوعا على انه خبر لا في قوله لا علم في باب التفسير او صفة اسمه ويروى منصوبا على انه صفة اسمه والخبر محذوف هكذا قرره الشارحون في شروح المفتاح واتفقوا عليه والشارح المحقق ايضا

[illegible]

من جملتهم اذا تقررت هذه المقدمات فاعلم ان هذا المقام مما خاض فيه الاكثرون فاطلع على شيء قوم وتحير اخرون كم حام حول التحقيق
علماء الملة وفضلاء الامة ولم يترتب عليه طائل بعد ما ذاق وفقنا للتحقيق ازمنا ان نشتغل به بعون الله وتوفيقه فنقول وبالله التوفيق
قوله لا علم الكشف للقناع عن وجه الاعجاز فيه اشكال من وجوه الاول انه يفيد ان علم الاصول الكشف من العلمين وهما الكشف من بواقي
العلوم بعده وهذا ينافي كلام المص حيث صرح بانحصار الكشف في هذا العلم ان جعل الكشف محمولا على حقيقته فيهما او على مجازه
كذلك وينافي كلام السكاكي حيث صرح بانحصار الكشف في هذا العلم بقوله لا طريق اليه فضلا عن ان يكون غيرهما الكشف وهذا مع انه
ينافي كلامه يخالف غرض الشارح ايضا كما لا يخفى على المتامل الثاني ان تقييد الكلام بحكم مفهوم الخطاب وفحوى المحاورات يدل على تشارك
علوم جمة في الكشف عن وجه الاعجاز فينافي كلام السكاكي حيث قال لا طريق اليه الا طول خدمة هذين العلمين الثالث ان ظاهره
ينافي كلام السكاكي حيث قال لا يمكن كشف القناع عنها واجاب الشارح المحقق عن الاشكال الاول بان قوله بعد علم الاصول متعلق
بما في الكشف من معنى الفعل وان افعل التفضيل قد جرد هنا عن معنى التفضيل بقرينة تصريح السكاكي بانحصار الكشف في العلمين فان
هذا الانحصار ينافي اعتبار معنى التفضيل فيه والمعنى ان هذين العلمين انما يكشفان بعد حصول علم الاصول والاحاطة به تريد ان كشفهما
مسبوق بتقديم علم الاصول وموقوف عليه واعترض عليه بعض الاذكياء من اصحاب الحواشي من تلامذة الشارح المحقق بان ما ذهب اليه
من تجريد الكشف عن معنى التفضيل غير صحيح لتصريح ائمة النحو بان تجريد اسم التفضيل عن معنى التفضيل انما يجوز اذا لم يكن معه شيء من الامور
الثلثة صورة من واللام والاضافة كقوله تعالى وهو اهون عليه فلا يجوز التجريد هنا لمكان الاقتران بمن وبان ما ذهب اليه انما يتم اذا جعل
التركيب من باب الميل مع المعنى بان يحمل قوله لا الكشف من العلمين على معنى حصر الكشف فيهما وان كان معناه الظاهر عرفا حصر الاكشفية فيهما
وفيه نظر لان قوله لا يجوز التجريد هنا لمكان الاقتران بمن ان اراد به انه في عبارة المفتاح مذكور مع من فقد عرفت ان لفظة من ليست مذكورة
مع الكشف في عبارة المفتاح كما تلونا عليك عبارته وان اراد انه مع من في عبارة الشارح هنا فليس بذاك لان ما ذهب اليه من حديث
التجريد انما هو متعلق بعبارة المفتاح فان قيل فالاشكال ههنا باق بحاله اولا شبهة في ان من في قوله من هذين العلمين متعلق بالكشف
فلنا له ان نمنع كون من هذه تفضيلية متعلقة باسم التفضيل فليتامل وبالجملة فالتحقيق ههنا ان عبارة المفتاح ذات وجهين لان
الاكشف ان جعل صفة على ما تقرر هو الرواية فلا يجوز حذف من اصلا لان افعل التفضيل اذا وقع صفة امتنع حذف من منه على ما تقرر
في النحو نص على هذه القاعدة الامام المرزوقي في قوله شعر سقيناهم كاسا سقونا بمثلها ولكنهم كانوا على الموت اصبرا فقال فقوله
اصبرا معناه اصبر منا لانه خبر وافعل التفضيل اذا وقع خبرا جاز حذف من منه واما اذا وقع صفة فلا وان جعل خبرا على ما هو الرواية
الاخرى فيجوز حذف من منه كما ذكرنا فكلام الشارح المحقق ههنا مبني على جعله خبرا فلا جرم استعمله بمن وان لم يكن مذكورا في عبارة
المفتاح لفظا نقلا بالمعنى فان قيل فعلى هذا اعتراف بان من هذه في عبارة الشارح المحقق تفضيلية متعلقة بالكشف وهذا لا يكاد
يصح لوجهين الاول انه يخالف ما مر انفا من ان من هذه ليست تفضيلية الثاني انه جاء الاشكال المذكور قلنا ما سبق مبناه على تقدير
المنع والمذكور ههنا مبني على تقدير التسليم فلا ينافي واما ورود الاشكال فجوابه ان هذا بالنظر الى الظاهر منع للاطلاق وفي التحقيق
تحقيق لحقيقة الحال فليتامل واما ما ذهب اليه من حديث التجريد فمبني على جعله صفة فيتم التجريد ويصح بلا اشتباه فان قيل فعلى هذا التقدير
الخبرية الاشكال المذكور اعني ما سبق من ان علم الاصول الكشف منهما وان هذين العلمين الكشف من غيرهما وارد على عبارة المفتاح
فما تقول الشارح على هذا التقدير قلنا له ان نقول ان الظرف اعني بعد علم الاصول متعلق بمعنى النفي المدلول عليه بلا علم كما صرح به في
شرح المفتاح وان انتفاء الاكشفية عن غيرهما باعتبار الكاشفية فلا اشكال على ان حديث التجريد غير مختص بصورة الوصفية بل

هو

بعد علم الاصول

[illegible]

هو جار في صورة الخبرية ايضا غاية انه اظهر على التقدير الاول ولما في الثاني من نوع خفاء صرحنا بالاسناد وهذا الجواب
بعينه جواب عن الاشكال الباقي اعني ما سبق من ان الكلام يدل على تشارك علوم جمة في الكشف والمفهوم بفحوى الخطاب انما
يعتبر اذا لم يصرح بخلافه وقد صرح بانحصار الكشف في العلمين والجواب عن الثالث انك قد عرفت ان المنفي هو الكشف على الغير
والمثبت هو الكشف لذي المدرك وذهب بعض الفضلاء في دفع اشكال كون علم الاصول الكشف من العلمين الى ان الظرف
اعني بعد علم الاصول متعلق باقرا فهو متاخر عنه تقديرا ويكون قوله ولا الكشف من غير تقييد بالظرف معطوفا على اقرا مقيدا به ويكون
تقدير الكلام هكذا لا علم اقرا بعد علم الاصول من العلمين ولا علم الكشف للقناع منهما فعلى هذا ليس في عبارته ما يشعر بكون علم الاصول
الكشف منهما فسقط السؤال بذلك راسا وفيه نظر لانه اذا عطف شيء على شيء ويكون المعطوف عليه مقيدا بقيد هو متقدم في الذكر
على المعطوف عليه فهذا القيد معتبر في كل من المعطوف والمعطوف عليه فانا قاطعون على ان المفهوم من قولنا يوم الجمعة صليت في
المسجد وضربت زيدا ان الضرب في يوم الجمعة كالصلوة والى هذه القاعدة اشار صاحب الكشاف في قوله تعالى وما على الذين يتقون
من حسابهم من شيء ولكن ذكرى لعلهم يتقون ولقد حقق الشارح المحقق رحمه الله هذه الضابطة هناك على وجه لا مزيد عليه ونص على
قطعيتها هناك وبالغ في ذلك اشد مبالغة وشدد النكير على من زعم ان الاستعمال يجوز خلافه فعلى هذا يكون الظرف المتقدم اعني
بعد علم الاصول معتبرا في كل من المعطوف والمعطوف عليه البتة وهذا هو السبب في ذكره ههنا نقلا بالمعنى واعلم ان علم الاصول قد يفسر باصول
الدين وهو الكلام وعلى هذا فالبعدية رتبية وشرفية وقد يفسر باللغة والصرف والنحو وعلى هذا فالبعدية وجودية وزمانية قوله نعم
تصديق للخبر السابق وهو ان لا علم الكشف من العلمين وقوله لا يمكن دفع لما يتوهم انه هل يمكن لواحد منا ان يدرك وجه الاعجاز
بحقيقته لمهارته في العلمين ومبنى الدفع اما على ان العلمين لا يكفيان في ذلك او على ما سبق من ان الاحاطة التامة ممتنعة قوله وذكر
الاستتار ترشيح الاستعارة ثلثة اقسام مطلقة وهي المجردة عن الترشيح والتجريد ومرشحة وهي ذكر ما يلائم المشبه به ومجردة وهي
ذكر ما يلائم المشبه وجعل الاستتار ترشيحية لان الستر ملايم المشبه به وهو الصور الحسنة وفيه اشكال لما سيجيء في باب الاستعارات
من انه ليس الفرق بين التخييلية والترشيحية الا بان التعبير عن المشبه في التخييلية يجب ان يكون بلفظه الموضوع له وفي الترشيحية يجب ان يكون
بغير لفظه الموضوع له كلفظ الاشتراء فانه مشبه به شبه الاستبدال به فعبر عنه بلفظ الاشتراء وهو ليس بلفظ موضوع للاستبدال وههنا
المشبه هو الاعجاز وقد وقع التعبير عنه بلفظه ~~الاشتراء وهو ليس بلفظ موضوع للاستبدال~~ الموضوع له فكيف يكون ذكر الاستتار ترشيحا والجواب
انا لا نسلم انه جعل الاستتار ترشيحا للمكنية بل المراد انه ترشيح للتخييلية فان اثبات الوجوه للاعجاز عنده من باب المجاز والترشيح عنده
من باب المجاز قد يكون للمجاز كما في قوله عليه السلام اسرعكن لحوقا بي اطولكن يدا فان اطولكن ترشيح لليد وهو مجاز عما ذكر ومبنى على
اعتبار التشبيه واما اذا لم يعتبر فلا كما اذا كان مجازا مرسلا ولو سلم فكلامهم في بحث الاستعارات مبني على انه مختص بما اذا كان
الاستعارة تصريحية فان قيل فليجعل ذكر الاستتار تخييليا اخر ويجوز تعدد التخييل على ما سيجيء قلنا اثبات الاستتار للوجوه الذي هو
التخييلية للاعجاز الذي هو المشبه يمنع ذلك فليتدبر قوله وقد جرينا في هذا على اصطلاح المص يريد ان لهم في الاستعارة بالكناية مذاهب
وسيجيء تفصيلها في باب الاستعارات ومبنى الوجوه المذكورة هنا على مذهب المص قوله جعل اسما للكلام المنزل تنبيه على ان القران
وان كان يطلق على الكلام الازلي وعلى المعنى اللغوي الا انه ههنا اسم للكلام اللفظي الحادث الذي هو الالفاظ لان هذا هو اللايق بغرض ارباب
البلاغة وهذا ظاهر لا تعريف لانه معلوم في العرف مشهور فاندفع ما يقال من انه غير مانع لصدقه على الاحاديث الالهية والقراءات الشاذة
غير المنقولة بالتواتر بل بطريق الاحاد او الشهرة وكذا منسوخ التلاوة قوله ونظمه تاليف كلماته اه اشارة الى ما ذهب اليه المحققون

في تفسير النظم من انه تاليف الكلمات وترتيب الالفاظ مع ترتيب المعاني وتناسق دلالاتها على وفق اقتضاء العقل اياه وتحصل ان المعتبر في مفهوم
مطلق النظم جانب اللفظ بان يقع كما ينبغي والمعنى كذلك معا وهذا ما قال الشارح المحقق رحمه الله في غير هذا الكتاب حتى لو قيل في قفا نبك
من ذكرى حبيب ومنزل نبك قفا من حبيب ذكرى لما كان لفظا لا نظما وانما عدل في تفسير النظم عما وقع في بعض العبارات حيث قال النظم
هو الالفاظ المترتبة المسوقة المعتبرة دلالاتها على ما يقتضيه العقل لانه اظهر وبالجملة فقد اشرنا في اثناء التقرير الى ان هذا توقيف مطلق النظم
سواء كان نظم القرآن او لم يكن الا انه خص ذلك بالقرآن لان الكلام فيه لا غير قوله على حسب بفتح السين اي على وفق اقتضاء
العقل اياه وقد تسكن في ضرورة الشعر كذا في الصحاح وذكروا ان كل موضع لا يكون معه حرف جر فهو مسكن السين والا فمفتوحة
قوله ولذا اختار النظم ان يريد ان ايثار النظم هنا على اللفظ حيث لم يقل في لفظ القرآن مبني على فائدتين احديهما فائدة خاصة متعلقة
بالمقام وهي الاشعار بان الملحوظ في اعجاز القرآن جانب الالفاظ والمعاني جميعا فلو اورد اللفظ على النظم لفات هذا المعنى بل ربما يشعر بان المعتبر
في هذا الوصف هو ملاحظة جانب الالفاظ فقط فليتدبر وثانيهما فائدة عامة موجودة اينما وقع لفظ النظم وهي الاشعار بتشبيه تلك الكلمات
بالدرر على ان الاستعارة بهذه تصريحية شبه الكلمات بالدرر فعبر بلفظ موضوع لجمع الدرر وهو النظم اذ هو جمع اللآلي في السلك ويجوز ان يكون
تخييلا شبه كلمات القرآن في النفس بالدرر فاثبت لها النظم تخييلا والاول اوجه لما فيه من الاشعار بان النظم موضوع لجمع الدرر واطلاقه على
الشعر بطريق المجاز لافتقاره الى حسن ترتيب لتحصيل الوزن يقال نظمت اللؤلؤ جمعته في السلك ومنه نظمت الشعر بخلاف اللفظ فان اطلاقه
على الرمي مطلقا او من الفم بطريق الحقيقة ومنه اللفظ بمعنى التكلم لان المتكلم يلفظه من فيه فالامر القادح هنا مستفاد من اللفظ بطريق
الحقيقة ومن النظم بطريق المجاز فيكون النظم ارجح سيما وقد دل على لطافة هي تشبيه الكلمات القرآنية بالدرر واللآلي فاحسن التدبر لينكشف
عليك ان ما ذهب اليه في ايثار النظم على اللفظ من الفائدة العامة غير منقوض بما فيه من سوء الادب لانه يطلق على الشعر ايضا فيقول ان ارادة
الى تشبيه كلماته بالدرر في معرض التفسير لطافتها ولا ينبغي ان يجعل اللطافة عبارة عن احتمال الوجهين التصريحية والمكنية فانه ليس
كبير حسن قوله وكان القسم الثالث معطوف على ما سبق اعني كان علم البلاغة وجعل الواو للحال بعيد لفظا ومعنى قوله من مفتاح العلوم
من هذه تبعيضية اي القسم الثالث الذي هو بعض مفتاح العلوم لا بيانية لانه ظاهر الفساد والاوجه ان يجعل من ابتدائية حالا من ضمير
الخبر اعني اعظم لا من اسم كان لانه يأباه علم النحو قوله منقحه قيل فيه تعريض للسكاكي واشارة الى ان كلماته ليست مألوفة وفيه تعسف
وسيجيء في الفن ما هو الحق قوله تغمده الله وقاله يطلب العفو عن سيآته باغماض الستر عليها بل جعليه مجللا بعفوه انه ستار الخطايا
عليه في جوانبه احاطة اللباس بالملبوس من التغمد وهو الستر اليه اشار الامام المرزوقي رحمه الله مصرحا بان قولهم غمدت السيف
واغمدته منه وان اصله الستر ومنه تغمده الله برحمته قوله اي في علم البلاغة وتوابعها تعيين لمرجع ضمير فيه وتنبيه على ان الضمير وان كان
مفردا لكنه صالح لان يرجع الى المثنى اما لان توابع علم البلاغة متممة له وفرع عليه وذكر الاصل ذكر له بمعنى انه مندرج فيه ويغني
عن ذكره فالمرجع مفرد لا غير واما باعتبار على قاعدة التأويل بما ذكر وما تقدم وسيجيء التحقيقه قوله من جهة الترتيب الجهة يستعمل في معنيين
احدهما العلة والسبب وهذا هو المتبادر الى الفهم وثانيهما الطريقة والطرز يقال عملت هذا العمل على جهة عملك اي على طرزه وطريقته
فان جعل المذكور من قبيل الاول كان بيانا للحاصل المعنى وتنبيها على انه لما كانت الاحسنية مبنية على الترتيب كانت راجعة اليه صفة له
فلا ينافي كونه تمييزا وان جعل من قبيل الثاني فالامر ظاهر قوله فلكل مسئلة مثلا مراتب ان التحقيق للاحسنية من جهة الترتيب وتوضيح
لها مع دفع الاشكال يرد عليها وحاصل الاشكال ان الترتيب على ما فسره وضع كل شيء في مرتبة فالكتب المشهورة ان كانت مشتملة
على الترتيب كالقسم الثالث فلا معنى لكونه احسنها ترتيبا والا فكذلك وحاصل الدفع انه يجوز ان يكون للشيء مثلا مراتب بعضها الترتب

واما كان اوجه لما فيه من الاشعار
واعظمية ان الامر في [illegible] انه
[illegible] الفاضل
[illegible]
[illegible] فافهم
منه رحمه الله

البق

قوله ولكونه الخ بالاصول جميعا هو متعلق بمحذوف بعينه قوله جعلا لان معمول المصدر لا يتقدم عليه لان معمول الصلة اذا كان مقدما على الموصول يلزم تقدم الصلة على الموصول لان العامل من حيث هو عامل
يقتضي التقدم على معموله فاذا قدم المعمول على الموصول يتقدم الصلة على الموصول من حيث ان المتقدم على المتقدم على الشيء متقدم على ذلك الشيء وهذا باطل لانه يتقدم جزء من الشيء المترتب
الاجزاء على ما قبله وفيه بطلان الترتيب المفروض اذا عرفت هذا عرفت ان في قوله لكونها تقدم جزء من الشيء المترتب الاجزاء عليه مسامحة لان الجزء لم يتقدم على الشيء المترتب الاجزاء بل انما تقدم
بعض الاجزاء المترتبة على البعض الاخر فالوجه ان يقال على ما قبله لا يقال الضمير في قوله عليه راجع الى الجزء لا الى الشيء حتى يلزم ذلك لانا نقول فحينئذ يكون توصيف الشيء بالمترتب الاجزاء عبثا لان
تقدم الشيء على نفسه محال مطلق
ملا خسرو رحمه الله تعالى

البق بذلك الشيء من البعض الاخر فوضع ذلك الشيء فيه هذا الاليق احسن مع انه يصدق على كل واحد من تلك المراتب وضع الشيء
في مرتبته على تقدير وضعه فيه فان قيل نعم لكن بقي فيه اشكال اخر وتقريره انه قد صرح المص بكون القسم الثالث مشتملا على الحشو والتطويل
فمع اشتماله على ذلك لا ترتيب له فضلا عن ان يكون احسن ترتيبا قلنا التنافي ممنوع لجواز ان يكون الحشو والتطويل واقعا في تقرير المسئلة
المتقدمة التي مرتبتها التقدم وذلك لا يخل بالترتيب فليتدبر ولو سلم فالترتيب معتبر بين المسائل فقط ولو سلم فيجوز ان يراد ان القسم الثالث
وان لم يشتمل على الترتيب او لم يحسن ترتيبه لكنه بالقياس الى الكتب المشهورة يستحق ان يقال في حقه هو مشتمل على الترتيب بل على احسن الترتيب ويرشدك
اليه قولهم كه بسيار بد باشد از بد بتر قوله صدق هذا المقال اشارة الى ان ما ذكر من ان الترتيب يتفاوت قوة وضعفا لكن في كون كتب
الشيخ مصداقا لهذا المرام نوع خفاء لتصريحه بانها بمنزلة العقد الجامع للآلي المنفصمة وبان حاصلها المشتملة عليها بمنزلة اللآلي المتناثرة
وهذا تصريح بان لا ترتيب فيها فكيف يكون مصداقا له والجواب ان هذا من باب تبيين الشيء بضده ويرشدك اليه قولهم وبضدها تتبين الاشياء
فاذا كان مصداقا لنفس الترتيب كان مصداقا للحسنه بل الاحسنية في الجملة على ما هو المدعى فليتأمل واما اذا جعل حاصلها بمنزلة اللآلي
المتناثرة بعد انفصام عقدها على ما هو معنى ان فيها ترتيبا لكن غير احسن فذلك جدا من ذهب اليه من علم المعاني والبيان عليه قوله فعليك بكتب
الشيخ اي الزم كتبه على ان عليك من اسماء الافعال والباء زائدة يقال عليك زيدا وعليك بزيد وهذا ما قال المحققون من ان اسماء الافعال
حكمها في التعدي واللزوم حكم الافعال التي هي بمعناها الا ان الباء تزاد في مفعولها كثيرا نحو عليك به لضعفها في العمل فاندفع ما يقال من ان
الوارد عليك زيدا واما عليك بزيد فمما لم يجئ قوله تحريرا المشهور في تقرير التحرير على ما اشار اليه الشارح المحقق رحمه الله في شرح التلخيص
الجامع ان التحرير بيان المعنى بالكتابة والتقرير بيانه بالعبارة الا انه فسره ههنا بتهذيب الكلام كما صرح به بعض ائمة اللغة لان هذا هو المعنى
الذي يناسبه المقام اذ ليس لقولنا القسم الثالث ام الكتب المشهورة من حيث بيان المعنى بالكتابة كثير معنى نعم الظاهر من تهذيب
الكلام تطهيره عن المعائب كالحشو والتطويل والتعقيد لكنه قد نص على اشتماله على ذلك فيصار الى ما اشرنا اليه من ان هذا بالقياس
الى سائر الكتب يستاهل بهذه الحيثية ان يكون كذلك وان لم يكن بهذه الصفة في نفس الامر قوله وهو موصول المذكور في كتب
القوم ان الموصول نوعان اسمي كالذي وسائر اخواته المذكورة في باب الموصولات وحرفي كأن وما وفسروه بما اول مع ما يليه
من الجمل بالمصدر واحترزوا بذلك عن نحو صه وصه عند من يأوله بالمصدر وعن الفعل الذي اضيف اليه الظرف وجعل في معنى المصدر
كقوله تعالى يوم ينفع الصادقين وحان ضرب لان ذلك ما اول بالمصدر لا مع ما يليه ثم هذا الموصول لا عائد له لانه حرف كما ذكرنا واما
ان صلته هل يلزم ان يكون جملة خبرية ففيه خلاف ثم الموصول مطلقا لا يتقدم عليه صلته لا كلا ولا بعضا ثم الترتيب معتبر بين الموصول
وصلته لا بين اجزاء الصلة فيصح تقديم بعض اجزاء الصلة على البعض لكن اذا لم يؤد هذا التقديم الى الفصل بين الموصول هذا وبين
الفعل الذي هو صلته فامتنع اعجبني ان زيدا ضربت وصح اعجبني ان اعطيت درهما زيدا وهذا القدر من الكلام كاف في هذا المقام ومن
اراد الوقوف التام فعليه بكتابنا شرح لباب الاعراب قوله هذا والاظهر هذا خبر مبتدأ محذوف اي الامر هذا او مبتدأ خبره محذوف
اي الامر كما ذكر وههنا زيادة تحقيق سيجيء في اواخر الكتاب ان شاء الله تعالى قوله ظرفا او شبهه اراد بالظرف ظرف المكان والزمان وبشبه الظرف
الجار والمجرور وهذا هو المعنى الحقيقي الاصلي لكنهم كثيرا ما يطلقون الظرف على الجار والمجرور حتى صار في هذا المعنى حقيقة لكنه اراد بالظرف
ثانيا ظرف الزمان والمكان كما اراد به اولا وسكت عن ذكر الشبه لما عرف من ان ذكر الاصل ذكر للفرع قال صدر الافاضل في قول الحريري
دقي المحل مقيلك فما قبلك المقيل مصدر وفي المحل صلته قدمت عليه وكم من شيء يأباه النحويون وهو جائز وفيه نظر لانه من قبيل سلام
عليك ولا قائل ان عليك معمول له والخبر محذوف اي سلام عليك موجود بل الظرف وان كان لغوا قبل ذلك الا انه انقلب مستقرا

اتينا في بين الترتيب والاشتمال على الحشو والتطويل
ممنوع مستقرا لكان ان الترتيب في المسائل او
تقرير فانه في التقرير ايضا ترتيبا تقديم
الصغرى مثلا على الكبرى قياسا هذا الوجه
على اعتبار الاطلاق في الترتيب فافهم
منه رحمه الله

فيه تنبيه على ان مبنى الوجه الاول على اعتبار الاطلاق
في الترتيب ومبنى هذا الوجه على اعتبار التخصيص فيه
كما ينبئ عنه لفظ فقط وقوله ولو سلم مبنيا على التسليم
ان لا بين في الترتيب المطلق والحشو والتطويل تنافيا وحاصل
ان بينهما تنافيا فتعين تخصيص الترتيب والتنافي
ممنوع ولو سلم هذا التنافي ايضا فيجوز ان يراد هنا
هذا المعنى ولو سلم الثالث فتنبه
منه رحمه الله

ما ذهب اليه سي

قوله لتقدم جزء من الشيء المترتب الاجزاء عليه
قيل فيه تسامح لان الجزء لم يتقدم على المفروض
على الشيء المترتب الاجزاء بل انما تقدم بعض الاجزاء
المترتبة على البعض الاخر فالوجه ان يقال على ما قبله
وانت خبير بانه اذا قدم في الكل جزء اللفظ الذي
خبره بعد طائفة من اجزائه على باقي الاجزاء لزم
تقدمه على ما تقدم قبله من تقدم ذلك الجزء بعينه
على اللفظ وايضا لو لم يتقدم على اللفظ
الا بالتقدم على جميع اجزائه وههنا كذلك كما
تحققت ونظيره الدور المستلزم لتقدم الشيء
على نفسه فتوصيف الشيء بالمترتب الاجزاء بيان
للواقع واشارة الى منشأ لزوم الخلف
وهذا التوجيه يتبع جواز رجوع الضمير الى الجزء ايضا
حسن چلبي الفناري

وقد سبقت الاشارة في الحمد لله الى هذا المعنى قوله فلما بلغ معه السعي استشهاد بالتنزيل على الدعوى واثبات للمدعى بشاهدين
عدلين من كلام رب العزة وتبنى الاول على ان المقصود انه بلغ مرتبة السعي مع ابراهيم في قضاء الحاجات وكفاية المهمات اي
صار ساعيا مع سعي ابراهيم وهذا المعنى انما يحصل اذا جعل الظرف وهو معه ظرفا لغوا للسعي واما ان جعل جوابا للسوال كانه قيل
مع من فقيل مع ابيه ورد عليه ان حقه تاخيره عن تمام ما هو منشا لهذا السوال وان جعل حالا من السعي ورد عليه انه لا معنى لمقارنة
السعي معه على ان قانون الحال من توسيط الحال بين الفاعل والمفعول يقتضي وجوب كونه حالا من المتقدم الا بقرينة وان جعل حالا
من فاعل بلغ ورد عليه انه لا معنى لهذه المقارنة ايضا ولا فائدة يعتد بها وان جعل لغوا متعلقا ببلغ لزم منه ان يكون بلوغ الولد
والوالد مرتبة السعي معا في زمان وليس بذلك وتبنى الثاني على النهي عن الرافة بالزاني والزانية فينبغي ان يجعل الظرف متعلقا بالرافة
قوله وليس كل ماول الخ جواب سوال مقدر حاصل السوال انه كيف صح القول بجواز التقديم وقد تقرر انه ماول بان مع الفعل وما في
حيز الصلة يمتنع تقدمه على الموصول سواء كان ظرفا او لم يكن اذ الظرف كسائر المعمولات فيما يجوز ويمتنع ولما قام الدليل على امتناعه
وجب صرف الانتهى عن الظاهر وحاصل الجواب منع ما بين المقدمتين الا انا لا نسلم ان كل ماول بشيء حكمه حكم ذلك الشيء في جميع الجهات والامار
ولا نسلم ان الظرف كسائر المعمولات فيما يجوز ويمتنع فان الظرف يكفيه رائحة من الفعل ولا كذلك سائر المعمولات فلم لا يجوز ... وبالجملة في
ذلك فاشار الى منع المقدمة الاولى بقوله وليس كل ماول الخ والى منع الثانية بقوله مع ان الظرف مما يكفيه رائحة الخ فليتامل
قوله لان له شانا تحقيق للمقدمة الثانية القائلة بان مجرد رائحة من الفعل كاف فيه وتضمينه للظرف اي لان للظرف حالا مع الفعل وقوله
لتنزيله تعليل لهذا وتثبيت له وتضمينه للظرف من الشيء اي الفعل وتضمنه ووقوعه للفعل وتضمنه فيه للظرف وتضمنه انفكاكه للفعل وتضمنه عنه للظرف
وتبنى عدم الانفكاك على ان الفعل لا ينفك عن شيء من الظرفين مطلقا وان انفك عن خصوص زمان ومكان فلا حاجة الى الجواب عنه
بانه مبني على ملاحظة حيثية الظرفية والمظروفية فان قيل هذا اعني وليس تنزله منزلة نفسه اعتبار يقتضي امتناع التقدم لامتناع
تقدم الشيء على نفسه قلنا اراد انه ليس اجنبيا عنه فكانه لم يذكر الا المظروف فلا ضير في ذكره مقدما او موخرا ثم قد نبهناك على انه اراد
بالظرف ههنا الزمان والمكان وهذا هو الاصل له قد ذكر الاصل ذكر للفرع ولا يخفى ان الحكم بعدم الانفكاك غير مستقيم ههنا اللهم الا ان يجعل من باب
الاستخدام قوله ولهذا اتسع الخ الظاهر ان ما لم يتسع مفعول اتسع ما يقام مقام الفاعل لكنه مشكل من جهة ان اتسع لازم اللهم الا على تضمينه معنى
الفعل المتعدي اي اعتبر ما لم يعتبر في غيرها انه بني على صيغة المجهول نظرا الى التعدية بفي ويجوز ان يجعل ما لم يتسع في المعنى مصدرا اي اتساعا
لم يعتبر في غيرها فليتدبر قوله وعن التطويل تنبيه بتقدير عن في كل من المعطوفات على ان العطف ليس انسحابيا والا لم يلزم اشتمال القسم
الثالث على كل منهما على حدة وكان الاولى ان يقول وعن ضعف التاليف ايضا قوله وسيجي الفرق الخ تشعر بان ما ذكر ههنا لا يوجب الفرق
والا فالمناسب ان يقول وسيجي فرق اخر اللهم الا ان يحمل الفرق على ما هو الكامل منه وهو الفرق الاصطلاحي الذي يجي ذكره هناك
وهو ان الزائد متعين في الحشو دون التطويل ومبنى الكمال على ان ما ذكر هناك انما يفيد الفرق ذاتا وانهما لا يجتمعان في ذات والمذكور
ههنا يفيد الفرق بحسب المفهوم فقط قوله سوعر تصعب في الصحاح وعر بالضم وعورة وكذلك توعر اي صار وعرا وتطلب وعر
بالتسكين ولا تقل وعر وهذا اعني اللفظ يشوعر ههنا اصاب محزه وطبق مفصله ثم في الكلام تنبيه على ان المصدر من المبني للمفعول قوله القسم
الثالث عدل عن مستفيد مع انه هو الشق المسلوك المنسوب الى السكاكي اشعارا بان كلماته مالوفة مانوسة دون كلمات
الثالث ففيه تعريض اخر للسكاكي وهذا المعنى انما يحصل بعد ملاحظة صنفه سابقا وملاحظة العدول واما صنفه سابقا
فلا يفيد هذا المعنى اصلا ما يرشدك اليه الطبع السليم وعدل عن اخصرية مع انه اخصر لا حرين احدهما ما ذكر وثانيهما الاشارة

لما انه ليس مطمح النظر الاختصار المجرد ولا هو داعي اليه بل تاليف مختصر يتضمن كذا وكذا قوله اي كان ما تقدم سببا لما ذكر ان لما تستعمل استعمال
الشرط والمشهور بين القوم انه لثبوت الثاني لثبوت الاول وكان هذان الكلامان صريحين في وجوب كون الاول اعني ما دخل عليه
لما سببا للثاني وهو جوابه اشتغل ههنا بحديث السببية ابرازا لكون هذا الاستعمال على وفق القانون قوله يتضمن ما فيه ان فسر الضمير بالقسم
الثالث فيلزم تضمنه كل ما فيه من القواعد والشواهد ونحو ذلك لكن القسم الثالث مشتمل على علم الحد والاستدلال وعلى
العروض والقوافي ودفع المطاعن عن القران وظاهر ان هذا المختصر لا يتضمنها والجواب انه عقد القسم الثالث لعلمي المعاني والبيان
والبواقي متعلقة بهما تعلق اللواحق وفي كلام المفتاح اشعار بذلك حيث قال بعد الفصلين الكلام في تكملة علم المعاني وهي تتبع خواص
تراكيب الكلام في الاستدلال الفن الاول من تتمة الغرض من علم المعاني وهو الكلام في الشعر الفن الثاني في الارشاد الى دفع المطاعن وشدة
اتصال الاستدلال بعلم المعاني جعله تكملة له وهذين تتمة للغرض منه اذ الغرض منه التوصل الى توفية مقامات الكلام حقها والعمدة في
ذلك هو القران المعجز وقد طعن فيه جماعة من الجهال مطاعن شتى تفاصيل ذلك على علم النظم فناسب ان يجعلا من تتمة الغرض وفي قوله تضمن
ونحو سهو او يذكر ونحو ذلك اشعار بان مختصره هذا وان كان مختصرا الا ان القواعد والشواهد والاشياء التي اشتمل عليها القسم الثالث
كانها حاصلة في ضمن هذه العبارات ومعان ضمنية لهذا الكتاب وان كانت معاني مطابقية للقسم الثالث قوله وهي حكم كلي ينطبق الخ
المذكور في كتب القوم ان القاعدة امر كلي او حكم كلي ينطبق على جزئياته ليتعرف احكامها منه وفسروا الامر الكلي والحكم الكلي بالقضية الكلية
وفسروا الانطباق بالصدق وفي كلام الشارح المحقق رح ههنا اشارة اليه حيث قال فانه ينطبق على ان زيدا قائم وعلى هند ورد الاشكال في
اضافة جزئياته الى ذلك الامر الكلي الذي هو مفسر بالقضية الكلية لانه يلزم منه ان يكون لهذه القضية جزئيات يصدق ذلك الامر الكلي
على تلك الجزئيات وهو محال للقطع بانه ليس للقضية جزئيات تصدق عليها تلك القضية فضلا عن ان يكون لها احكام يتعرف منها واجابوا
عن هذا الاشكال تارة بمنع ان الانطباق بمعنى الصدق بل الانطباق بمعنى الاشتمال وفي الكلام حذف مضاف قبل جزئياته اي على احكام
جزئياته وحذف مضاف اليه بعد جزئياته اي على احكام جزئيات موضوعه مثلا موضوع هذه القضية التي سموها تارة قاعدة وتارة ضابطة
وتارة اصلا وتارة قانونا كلي بمعنى ان نفس مفهوم تصوره لا يمنع الشركة كقولنا كل انسان حيوان ولهذا الكلي جزئيات مندرجة تحته كزيد
وعمرو ونحو ذلك ولهذه الجزئيات احوال واحكام يتعرف هذه الاحكام من هذه القضية الكلية لاشتمالها على تلك الاحوال مثلا زيد انسان
وكل انسان حيوان علم منه ان زيدا حيوان وكذا الكلام في سائر المواضع فهم يسمون النتائج الحاصلة فروعا واستخراجها تفريعا وطريق التفريع
ان يجعل موضوع هذه القضية محمولا على الجزئي ويجعل هذه القضية صغرى والاصل كبرى على ما بيناه واخرون بتسليم كون الانطباق بمعنى الصدق
وفي الكلام حذف مضاف اليه في ضمير ينطبق اي ينطبق مفهوم موضوعه وضمير جزئياته لهذا المحذوف هذا والمفهوم من بعض شروح
الاشارات انه لا حذف في الكلام اصلا بل اراد بالجزئيات الفروع التي هي النتائج كما ذكرنا وهذه الفروع من الاصول الكلية شبيهة بالجزئيات
الحقيقية للكليات الحقيقية ونسبتها اليها نسبة الجزئي الى الكلي ووجه الشبه ان هذه الفروع مندرجة تحت الاصول واخص منها كما اندرج
زيد وعمرو وغيرهما تحت الانسان واخصيتها منه والحاصل انه اراد بجزئيات هذا الامر الكلي ما هو بمنزلة الجزئي والا فلا جزئي له اصلا وبه يتم المرام
ولا حذف ولا تقدير في الكلام وذهب بعض فضلاء زماننا ومعاصرينا الى ان المراد بالامر الكلي هو الحكم الكلي الذي هو بمنزلة الجزء الصوري
للقضية بدليل اشتهاره فيما بينهم القاعدة هي حكم كلي ينطبق على جزئياته وكان المحكوم عليه يكون كليا وجزئيا كذلك الحكم المتعلق به يكون جزئيا مثل
زيد كاتب ويكون كليا مثل الانسان كاتب وكان لفظ المحكوم عليه في الثاني جزئي ومعناه كلي كذلك الحكم المتعلق به فانه جزئي يتعلق
بلفظ مخصوص ومعناه وهو الايقاع الذهني كلي وله جزئيات يصدق هو عليها مثلا قولهم الفاعل مرفوع حكم كلي وقولهم زيد مرفوع حكم جزئي

يصدق الاول عليه فان قيل الفاعل مرفوع قضية وكذا قولهم زيد مرفوع قضية اخرى فلا اتحاد فانه قلنا حقيقة القضية ليست الا الحكم
بمفهوم لمفهوم على ما تقرر في موضعه فعلى هذا ايقاع الرفع الجزئي بان يتعلق بجزئي جزئي لا ايقاع الرفع الكلي بان يتعلق بكلي مثلا حمل الرفع
على الفاعل وانت خبير بان هذا التوجيه مع بعده يلزم منه التزام ان يكون القانون وما رادفه هو نفس الحكم الذي هو الجزء الصوري للقضية
الملفوظة وهو خارج عن القانون للقطع بان القانون عندهم هو مجموع القضية الكلية وايضا قولهم ليستفاد احكامها منه لا ينطبق على هذا
التوجيه اللهم الا ان يحمل الاضافة بيانية هذا والاوضح في تفسير القاعدة والقانون وما رادفه ما ذهب اليه بعض المحققين واليه يشير في حاشية
الاشارات من ان القانون مقدمة كلية يصلح ان يكون كبرى لصغرى سهلة الحصول حتى يخرج الفرع من القوة الى الفعل مثلا
وكل انسان حيوان كبرى يحصل من انضمام المقدمتين زيد حيوان وتسمى هذه القضية اعني زيد انسان سهلة الحصول لانه حكم جزئي ومعرفة الحكم
الجزئي اسهل من الحكم الكلي وانما قال يصلح ان يكون كبرى مع ان هذه الصلاحية مفهومة من الكلية تنبيها على ان تسميتها بالقانون وما يشاكله انما هي
بملاحظة هذه الحيثية وكذا الكلام في قولهم حكم كلي ينطبق على كله اسوارا ريد بالانطباق الاشتمال او الصدق وانما بسطنا الكلام في هذا المقام لان معرفة
القاعدة اهم ومنفعتها اعم ومع ذلك فقد زلقت فيه الاقدام ودحضت فيه الافهام وكثرت فيه الاوهام **قوله** وهي الجزئيات فان قيل اذا
اريد توضيح قاعدة كل فاعل مرفوع فما الاشكال من كون القضية جزئيا للقضية اخرى قلنا لا منع من اطلاق الجزئي على القضية التي موضوعها
جزئي كما شاع اطلاق الكلي على القضية التي موضوعها كلي الا ان ذلك مما لا شبهة فيه انما الممنوع هو جعل القضية جزئيا للقضية اخرى وليس في كلامه
ما يدل على ذلك بخلاف ما سبق فانه جعل القضية جزئيا للقضية اخرى فان هذا من ذاك ولو سلم فالمراد ان موضوع المثال جزئي لموضوع
القاعدة على قاعدة القاعدة وضابطة الضابطة **قوله** في اثبات القواعد الظاهر من كلامه يشعر بان الذكر في الاول للايضاح فقط وفي الثاني للاثبات
فقط وح يكون بينهما تباين كلي وهو ط وهذا ما قال الشارح المحقق رح ههنا من ان حديث الاخصية انما هو بالنظر الى انه يلزم في الشواهد ان
يكون من كلام من يوثق بعربيته دون الامثلة واما بالنظر الى الايضاح والاثبات فربما يكونان متباينين فان اراد به التباين الكلي كما اشرنا اليه فربما
للتحقيق او التنبيه على احتمال غير التباين الكلي على هذا التقدير وان كان على وجه بعيد بان يراد الصلوح لا ان يذكر لكذا او لكذا وان اراد به التباين
الجزئي ليشمل العموم والخصوص مطلقا ومن وجه فمبني على ان يراد الذكر للايضاح في الجملة والذكر للاثبات كذلك فربما يكون للتحقيق فقط
فلا تامل ههنا ولو اعتبر الاخصية باعتبار ان الاثبات يستلزم الايضاح دون العكس كان وجها حسنا سالما من كل تكلف الا ان ظاهر كلامه يدل
على خلافه **قوله** فهي اخص ان تفريع على كونها من التنزيل وكلام العرب وتصريح بان الاخصية انما هي بملاحظة هذا القيد لا بملاحظة اخرى الايضاح
والاثبات كما صرح به فينبغي ان يعلم ان المراد بقولهم في هذا المقام الشواهد اخص ان كل ما يصلح شاهدا يصلح مثالا من غير عكس على انه من قبيل
قولهم قصر التعيين اعم على ما صرح به الشارح المحقق رح هناك لا من قبيل قولهم الانسان اخص من الحيوان فان قيل حديث الاخصية على وجه التفريع
مذكور في المختصر ههنا ولا ذكر لهذا اعني كونها من التنزيل او من كلام الثقات فما نفعل به قلنا معناه ان كل مذكور للاثبات يصلح ان يكون
مذكورا للايضاح من غير عكس لان الصلوح للاثبات يتوقف على كونه من التنزيل او من كلام الثقات دون الصلوح للايضاح فيرجع الى ما ذكرنا
قوله لانه غير مقصود تعليل لحذف المفعول تحقيق العبارة ان يقول وترك ههنا المفعول وسيجي في احوال متعلقات الفعل لهذا زيادة تحقيق
قوله اضافة المصدر الى ضبب على المصدر اي اضاف الترتيب الى ما ذكر اضافة او على الحال من الفاعل اي مضيفا او من المفعول اي مضافا والتقدير
اخترت ترتيبه باذكر حال كون المختار وترتيبه اضافة واي المغيرة يرشدك الى تقدير التفسير **قوله** ولو لم يأول المنفي بالمثبت ان قد كثر كلامهم
في هذا المقام ولم يسلطوا بعد مع ذلك الى المرام فاوردوا اشارة على هذه الملازمة مناقشة ظاهرة وهي انه لم يجعل الكلام من باب تقييد
النفي لتم المقصود وتقييد انتفاء المبالغة وتم لزم تحقق التقريب على ما هو المط لان باب نفي التقييد يلزم انتفاء القيد وثبوت المقيد فيصير

واجابوا

واجابوا تارة بان توجه النفي الى القيد لما كان احتمالا راجحا وعكسه مرجوحا اما اولا فلان العامل القوي وهو الفعل اولى بالعمل من العامل
الضعيف وهو حرف النفي واما ثانيا فلان المتبادر الى الفهم عند اجتماع النفي والقيد انصراف النفي الى القيد لا العكس جعل المرجوح
في مقابلة الراجح كالمعدوم في مقابلة الموجود واسقطه عن درجة الاعتبار وعبر عن الراجح بالطريق الجازم تنزيلا له منزلة المجزوم
المقطوع واخرى بان التاويل بالمثبت علامة ظاهرة لتوجه القيد الى النفي وكالازم له واوردوا تارة اخرى على كلام الشيخ مؤاخذة
بان ما ذهب اليه من هذه القاعدة منقوض بمثل قولهم لا تبطئ وانت راكب ولا تتكلم وانت مصل للقطع برجوع النفي في مثل هذه
الصور واجيب عنه بان مراد الشيخ ان هذه القاعدة اكثرية اغلبية لا كلية قطعية وان كان لفظه قاصرا عن افادة هذا المعنى
ولا مناقشة في العبارة بعد وضوح المقصود هذا كلامهم في هذا المقام سؤالا وجوابا على الشيخين شيخ الكل في الكل عبد القاهر الجرجاني
معلم البيان والمعاني وشيخ العربية وهو الشارح المحقق رح والكل مبني على جهلهم بحقيقة كلامهما ومبني على عدم الفهم لمقصودهما وحرمانهما
واذ خصصنا العناية الالهية بمزيد الاطلاع وحرية الوقوف والتتبع لفتنا هذا والتتبع لكلامهما والتصفح والتفحص لمرامهما رضينا ان نجود
ببيانه وان لا نضنن بشانه فنقول وبالله التوفيق اما خلاصة كلام الشارح المحقق رح ههنا فهو ان التاويل بالمثبت ههنا كما ذهب اليه حرلا بد منه
ولا يتم المقصود ههنا الا به لكن هذا التوقف ههنا ناش من خصوصية المقام وتحقيقه ان القيد ههنا وهو تقربا مفعول له والمفعول له شرطه
ان يكون تعليلا للفعل الذي فاعل هذا الفعل وفاعل المفعول له واحد وهذا ما يقال من انه يجب ان يكون فعلا لفاعل الفعل المعلل ومقارنا له
وكون هذا الكلام من باب تقييد النفي ههنا موقوف على ان يأول النفي بفعل مثبت اذ التقييد ههنا كما عرفت انما هو بطريق التعليل فكان الوجب
ان يأول قوله ولم ابالغ بنفيت المبالغة او تركت المبالغة او ما يؤدي مؤداه ويفيد مضمونه ومعناه تصحيحا لامر التقييد والتعليل ولا
فلو جعل النفي على حاله كان مضمون الكلام انتفاء المبالغة لاجل التقريب والقيد ههنا لا يصلح ان يكون راجعا الا الى الفعل الذي هو ترك المبالغة
لئلا يفوت شرط العلية للقطع بان الانتفاء ليس بفعل لفاعل التقريب فصح القول بانه لو لم يأول لكان الكلام من باب نفي التقييد لا تقييد النفي
فتدبر فمبني القصور على الغفلة عن هذه النكتة واما خلاصة كلام الشيخ اسكنه الله بحبوحة جنانه فهو انه اذا دخل النفي على كلام فيه معنى كونه
النفي لاحقا والتقييد سابقا وفي كلامه اشارة الى هذا المعنى بل تصريح به لانه قال اذا دخل النفي على كلام فيه تقييد الكلام كان فيه تقييد اي
مقرون بالتقييد ويكون التقييد سابقا على النفي وح فالقاعدة هذه قطعية كلية لا اغلبية اكثرية كما توهمه هذا المتوهم فانظر واعتبر يا معاشر
الاذكياء من يقول وما يقول وعلى من يقول واما الكلام في اللحوق والسبق باعتبارين فتحقيقه سيجي ان ساعدنا التوفيق الالهي والعون
التأييد السبحاني **قوله** وان يقع له خصوصا نصب خبر يقع لانه من الافعال الناقصة فهو مصدر بمعنى الفاعل اي يقع خاصا به والظرف اعني له حال
من ضميره اي من حكم النفي بعد دخوله على كلام فيه تقييد ان يقع النفي خاصا بالقيد ثابتا له فهذه اللام لتاكيد معنى الاختصاص ونظيره ما ذهب
اليه صاحب الكشاف في قوله تعالى اقترب للناس حسابهم ان اللام هذه تاكيد لاضافة الحساب اليهم ونحوه ما اورده سيبويه في باب
ما ثنى فيه المستقر توكيدا نحو عليك زيد حريص عليك وفيك زيد راغب فيك ولو عكس لاحد لكان جيدا وجعل خصوصا حالا او مصدرا
بعيد غير سديد **قوله** لقد افرط اي جاوز الحد من الافراط وهو مجاوزة الحد ويقابله التفريط وهو التقصير في الامر **قوله** وتكونا ثانيا
حيث قال فانه للاختصار مفتقر الى الايضاح والتجريد وثانيا ثالثا كما اشار اليه بقوله حيث وصف وثالثا رابعا حيث قال في
حق السكاكي صنفه وقد نبهناك عليه **قوله** ذلك المذكور من القواعد الظاهر من سياق كلامه انه اعتذار عن رجوع ذلك الى القواعد
والشواهد والامثلة مع افراده وتحقيق الاعتذار انه مبني على قاعدة التاويل بما ذكر وما تقدم كما سبقت الاشارة اليه ولا حاجة
فانه اشارة الى ما يتضمن **قوله** اي بان يكون من تفسيره للاشارة وتصريح بان المراد بها ما لا يكون بطريق التصريح وتنبيه على ان الواجب ان يكون

كذلك بدليل وقوعها في مقابلة التصريح واما اذا لم يقع في مقابلة التصريح فكثيرا ما يراد بها المعنى الاعم وقد سبقت الاشارة
الى ذلك قوله وان لم يقصد بهما معطوف على مقدر اي ان قصد بهما وان لم يقصد بهما وسيجي لهذا مزيد تحقيق في موضعه فان قيل
امكان التحصيل بطريق التبعية على تقدير قصدهم ايا هما ليس باولى وقد تقرر ان الواجب في امثال هذه ان يكون نقيض المذكور اولى
باللزوم للكلام السابق قلنا قد صوروا هذه الصورة خاصة من حال القصد في الكلام الى معنيين احدهما بالاصالة وثانيهما القصد بطريق
التبعية فعلى تقدير القصد امكان تحصيل المعنى التبعي اولى كذا قالوه قوله اي محسبي من احسبه اذا كفاه وقد يدل على انه بمعنى المحسب اشتمالها
يستفيد بالاضافة تعريفا في قولهم مررت برجل حسبك والحصر في لا اسال غيره ناش من المقام قوله عطف اما على جملة ان مبنى على
ان قوله ونعم الوكيل جملة انشائية والواو للعطف والمعطوف عليه قوله وهو حسبي وهو جملة اخبارية واجيب بالمنع اي لا نسلم
ان نعم الوكيل جملة انشائية لم لا يجوز ان يكون محمولا على حذف المبتدا او في الخبر ماول بالقول او هو مقول في حقه نعم الوكيل على ما هو قانون التاويل
بالقول في زيد اضربه ولو سلم فلا نسلم ان الواو للعطف لم لا يجوز ان يكون اعتراضية عند من يجوز الاعتراض في اخر الكلام والنكتة هي تفويض
الامور الى مالك الملوك وانت خبير بان مقصود الشارح المحقق رح ان اجراء الكلام على الاصل يؤدي الى هذا التقدير واما بعد صرفه عن الظاهر
فذلك بحث هناك شي وهو انا لا نسلم ان قوله وهو حسبي اخبارية بل انشائية اولى كما في قولنا اشهد ان لا اله الا الله واشهد ان محمدا رسول الله
قوله كما صرح به صاحب المفتاح حيث قال في قسم النحو ويجوز ان يتقدم المخصوص بالمدح نحو زيد نعم الرجل قوله وان صح باعتبار تضمنه قيل عليه
لا حاجة الى ذلك فان الجمل التي لها محل من الاعراب واقعة موقع المفردات ويجوز عطفها على المفردات وعكسه بل يحسن اذا روعي
في ذلك نكتة كما ذهب اليه صاحب الكشاف في قوله تعالى ان الله يبشرك بكلمة منه اسمه المسيح عيسى ابن مريم وجيها في الدنيا والاخرة ومن
المقربين ويكلم الناس في المهد فقد جعل كلا من وجيها ومن المقربين احوالا وقد عطف بعضها على البعض وعدل في التكلم الى صيغة الفعل
تنبيها على تجدده فهنا النكتة هي المبالغة في المدح حيث عدل الى الفعلية الدالة على المدح العام والجواب ان مراده ان نفس عطف الجملة على
المفرد وعكسه يقتضي تاويلا مصححا لهذا العطف الا ان التاويل قد يكون في جانب المعطوف بان يأول الجملة بالمفرد وقد يكون في جانب المعطوف
عليه على ما اشير اليه في قوله تعالى فالق الاصباح والا فلا صحة لهذا العطف اصلا واعتبر الشارح المحقق رح التاويل فيما نحن فيه في جانب المعطوف عليه
لان هذا كاف في مقصوده من صحة العطف والمقصود انه لا بد من تاويل ليصح العطف والصحة حاصلة بالتاويل في جانب المعطوف عليه ايضا مثلا
وما ذكر من انه لا حاجة اليه في الجمل التي لها محل من الاعراب فجوابه ان اريد انه لا حاجة الى التاويل اصلا فغلط وان اريد انه لا حاجة الى التاويل
في جانب المعطوف عليه لتحققه في جانب المعطوف فمدفوع بما سبق من ان المراد ان التاويل في هذا الجانب كاف في الصحة والمطلوب حصولها
واما ان هذا المطلوب حاصل من شي اخر فلا يقدح في ذلك اصلا وههنا بحث وهو ان التاويل في هذا الجانب ههنا غير جيد بل حقه ان يجعل
في جانب المعطوف لان الاول خبر المبتدا والجملة اذا وقعت خبر المبتدا فالواجب تاويلها بالمفرد لانها في موضعه ومحله وليت شعري
اذا اول المفرد الواقع خبر المبتدا فما يفعل بهذه الجملة هذا والتحقيق الذي به ينقطع عروق الاشكال وينقطع علالة الاختلال انه اختير التاويل
ههنا في جانب المعطوف عليه لان المعطوف عليه ههنا اعني حسبي بمعنى يحسبني ويكفيني البتة بشهادة الاستعمال ولا منع من ان يكون
بالنظر الى جانب الاعراب وبملاحظة وقوعه موقع المفرد ماولا بالمفرد وبالنظر الى جانب المعنى المراد وبمعنى الجملة وتشابه غرض فيما
بينهم ولهذه النكتة قال الشارح المحقق رح الاسم في مثله يؤول بالفعل اذ حسبي بمعنى يكفيني فليتأمل في ذلك ففيه دقة قوله لكنه في الحقيقة ان
واقع موقع الخبر لكنه ليس بخبر بل الخبر محذوف والتقدير وهذا العطف وان صح باعتبار التضمن خلاف الاصل وانما يكون على الاصل اذا لم يكن
في التحقيق من عطف الانشاء على الاخبار لكنه في التحقيق من عطف الانشاء على الاخبار ورد التحقيق انه قد شاع اخافة لكن والا الذي بمعناه

مقام

مقام الخبر نحو قولهم زيد وان كان مطيعا لي لكنه ليس بعبد لي وعمرو وان كان فقيرا لكنه ليس ببخيل والتقدير في الاول زيد وان كان
مطيعا لي لا يجب عليه اطاعتي وانما يجب عليه اطاعتي اذا كان عبدا لي لكنه ليس بعبد لي وفي الثاني عمرو وان كان فقيرا فلا عيب له وانما
يكون عيبا اذا كان بخيلا لكنه ليس ببخيل ولا يجوز ان يكون خبر الاصل لانها موضوعة للاستدراك وسياتيك في احوال المسند الفعلية بيانه
اذا علمت هذا فرعه واوانه وبهذا التحقيق المذكور خرج الجواب عن الاشكال بان ذلك جائز في الجمل التي لها محل من الاعراب كما نص
عليه جار الله في سورة نوح ومثله بقولك قال زيد يؤدي الصلوة وصلى في المسجد وعن الاشكال المورد على ان الوصلية في قوله وان صح
من ان هذا الكلام اعني كون هذا العطف في التحقيق من عطف الانشاء على تقدير عدم الصحة ليس اولى فليتامل على ان عدم الصحة مانع من العطف
قوله رتب المختصر اي مقصوده من المباحث العلمية واليه الاشارة بقوله اوان الشروع في المقصود فلا يرد النقض بالخطبة فان قيل
فيلزم كون المقدمة مقصودة وقد صرح بانها ليست من المقاصد حيث قال الثاني المقدمة بل قوله وهذا اوان الشروع في المقصود ينافي
هذا الكلام قلنا احد القصدين متعلق بالفن والاخر متعلق بالكتاب والحاصل ان المقدمة مقصودة من الكتاب وان لم يكن مقصودة
من الفن قوله الثاني المقدمة ثم قدم الثاني لانه لما كان احد شقي الترديد قسما واحدا والاخر مشتملا على التقسيم الى قسمين فصاعدا كان الاول لبساطته
اولى بالتقديم ولما كان الخاتمة داخلة في الفنون الثلثة عنده فلا جرم اكتفى بذكر الفنون عن ذكرها بخلاف المقدمة فانها غير مندرجة في الفنون فخصصها
بالذكر لذلك قوله عن الخطا في تادية المراد يريد تادية المراد على وفق مقتضى الحال تركه اعتمادا على ما اشتهر من ان الغرض من علم المعاني هو الاحتراز
عن الخطا في تطبيق الكلام على ما يقتضي الحال ذكره وقد يقال بل تركه اعتمادا على ذكر التعقيد في مقابلته وبالجملة فالمقصود اندفاع الاشكال
الذي اورد ههنا بانه كان عليه ان يذكر قيدا اخر يخرج الاحتراز عن التعقيد المعنوي لان هذا التعقيد كما سياتي يوجب خللا في الانتقال من اللفظ
الى المعنى وكفى به خللا كما لا يخفى قوله والا فهو ما يعرف به وجوه التحسين لم يقل والا فهو الفن الثالث كما في الفنين الاولين تنبيها على فوايد
الفنون الثلثة واشعارا بتعاريف الاقسام قوله وعليه منع ظاهر وهو انا لا نسلم ان ما لا يكون الغرض منه الاول ولا الثاني منحصر في الفن
الثالث الذي يعرف به وجوه التحسين لم لا يجوز ان يكون شيئا اخر وحاصل الدفع بالاستقراء ان يقال نحن استقرينا هذا الكتاب فلم نجد
بعد الفنين فنا اخر سوى الثالث والمراد بالاستقراء ههنا معناه اللغوي وهو مجرد التتبع والتصفح سواء كان متعلقا بالجزء او الجزئي
نقول استقريت البلاد اذا تتبعتها قرية قرية وخرجت من ارض الى ارض لا المعنى المصطلح اعني الحكم على الكلي بما لوجوده في اكثر جزئياته
قوله وقيل رتبه اشعار بضعف هذا التقرير ووجه الضعف ان هذا مبني على كون الخاتمة خارجة عن الفنون الثلثة على ما ينبئ عنه افرادها بالذكر
مع ذكر الفنون وليس كذلك لما سيجي في الفن الثالث في اخر المحسنات ان المصنف يقول بعد ذكر المحسنات هذا ما تيسر لي باذن الله جمعه
وتحريره من اصول الفن الثالث وبقيت اشياء يذكرها بعض المصنفين في علم البديع وهي قسمان احدهما ما يتعين اهماله والثاني ما لا باس
بذكره وهذا مثل القول في السرقات الشعرية وما يتصل بها مما ذكر في الخاتمة فقد صرح هناك بان الخاتمة داخلة في بعض الاشياء التي
كانت باقية من الفن الثالث وهذا ما قال كما سيجي هناك اي في الفن الثالث قوله معرفة تعريف العهد لكون اشارة الى ما سبق
والكلام في كيفية العهد والاشارة سيجي في مطلع الفن الاول ان اعاننا التوفيق الالهي قوله مقدمة بكسر الدال بمعنى متقدمة كما يقال المقدمة
وجه بمعنى توجه وتبه بمعنى تنبه ونكب بمعنى تنكب كذا ذكره الامام المرزوقي رح ثم قال وعلى هذا قولهم مقدمة الجيش ثم قال وفتح
الدال ايضا جائز قوله ماخوذة من مقدمة الجيش يحتمل وجوها احدها ان يراد بالاخذ النقل بل الاخذ بطريق النقل منها لمناسبة
فيكون لفظ المقدمة حقيقة عرفية في مقدمة الكتاب ومقدمة العلم وثانيها ان يراد به الاخذ بطريق الاستعارة من المقدمة التي
وضعت لمقدمة الجيش فيكون مجازا وثالثها ان يراد بالاخذ الاشتراك في النقل عن معنى اخر وتحقيقه ان المقدمة في الاصل صفة

موصوف مقدر اطلقت على الطايفة المتقدمة من الكلام فان اما المنقول من الوصفية الى الاسمية اولا قوله من قدم بمعنى تقدم كما ذكرناه وجعل
من قدم المتعدى كان المفعول مقدر او الاسناد الى السبب مجاز الكاف هذه الطايفة لاشتمالها على جهة الا ... بسببه تقدم نفسها او
العالم بها على من جهل بها قوله لما يتوقف عليه جائله اعترض عليه بانه صرح بهنا يتوقف المسائل على هذه الثلثة مع انه نفى التوقف فى شرح
الرسالة الشمسية وجوابه ظاهر لان القول بالتوقف انما هو كلام القوم والنفى مبنى على ... ولكن هذا رمز بقوله ويقال قوله ومقدمة
الكتاب لطائفة من تصريح بان مقدمة الكتاب من الالفاظ لا محالة ومقدمة العلم هى المعانى فبينهما تباين كلى فتوجه الاشكال على قوله فى شرح الرسالة
الشمسية وجوابه ومقدمة الكتاب ههنا امور ثلثة بان هذه الثلثة مقدمة العلم فكيف صح حملها على مقدمة الكتاب التى هى الالفاظ والعبارات
ونحن نقول المضاف مقدر واذ لابد من التقدير فتقليل الحذف مع اندفاع المحذور على قوله ومقدمة الكتاب ههنا امور ثلثة اولى من تكثيره
مع ورود المحذور عليه وتحقيق المقام ان الاشكال انما نشا من جعل مقدمة الكتاب عبارة عن الالفاظ ويلزم الحذف فى التعريف فى موضعين
فصاعدا احدهما قوله لارتباط له بها اى بمعانى تلك الطايفة اذ المقاصد والمسائل انما يرتبط بمعانى تلك الالفاظ لا بها انفسها اذ لا معنى له وثانيهما
قوله سواء توقف عليها المقصود ام لا اى على معانى تلك الطايفة والاخر قوله وانتفاع لها فيه ومعلوم ان ارتكاب الحذف فى موضع واحد اغنى
قوله لطائفة اعنى لمعانى طائفة اولى ومن قضية بها وعليها راجع اليها والتحقيق عندى ان مقدمة الكتاب هى المعانى المخصوصة التى ترتبط بها المعانى
الكتاب م المقصود ارتباطا نافعا ومقدمة العلم ايضا عبارة عن المعانى الا ان مقدمة العلم لابد انها غير مشروطة بالتوقف واليه الاشارة بقوله سواء
توقف عليها المقصود ام لا بخلاف مقدمة العلم فانه يتوقف عليها المسائل البتة ومن ظهر اندفاع الاشكال ههنا ظهورا جليا اى هذا الاعم
متحققة ههنا فى ضمن هذا الاخص كما يقال الانسان ههنا زيد فانه قيل بل الوجه ان يجعل مقدمة الكتاب الفاظا لانه رحمه الله بنى على ذلك دفع
الاشكال الثانى وهو اشكال الظرفية فى قولهم مقدمة فى حد العلم وغايته وغرضه وموضوعه وجعل العينية زعما منهم فلولا انها الفاظ وعبارات
لما صح ذلك والا لزم كون الشئ ظرفا لنفسه قلنا ممنوع اذ يجوز ان يكون الظرف هو الاخص والمظروف هو الاعم وكون الخاص ظرفا للعام الكلى
مما لا يخفى صحته لا يقال الظاهر من قولهم مقدمة الكتاب ان الاضافة لملابسة الجزئية والكتاب هو الالفاظ والعبارات فيكون المقدمة ايضا
الفاظا لا معانى لانا نقول مبنى الاضافة على اعتبار التوقف فى الشروع فى المقاصد ولو سلم فهذا من باب تسمية الدال باسم المدلول لان
المقدمة فى التحقيق هى المعانى ومحل الارتباط بالحقيقة هو مدلولات تلك الالفاظ والعبارات الا انهم لما سموها باسم المعانى اضافوها
الى الكتاب تنبيها على ان الملابسة من الجهة المذكورة فان قيل جميع ذلك حسن واضح الا ان مقدمة الكتاب بالمعنى المذكور اصطلاح جديد
لا نقل عليه فى كلامهم ولا هو مفهوم من اطلاقاتهم ولهذا قال بعض المحققين من اصحاب الحواشى بانه اختراع من عند نفسه لا يساعده نقل
ولا يؤيده عقل قلنا هذا توهم نشا من جانب هذا المحقق ومنشاؤه شغفه بالرد والاعتراض على الشارح المحقق رحمه الله ولعلنا نورد ههنا
مقدمة تضمحل بتلك المقدمة شبهته راسا وتظهر هنالك فساد توهمه عقلا ونقلا فنقول وبالله التوفيق قد جرت عادة اصحاب التصنيف
وارباب التاليف انهم يقدمون امام المقصود طائفة من المعانى فيعبرون عنها بالفاظ وعبارات مخصوصة ويقصدون به مقاصدهم
بنوع من المدلولات فيدل عليها بعبارات دالة على تلك المعانى ويسمون تلك المعانى مقدمة الكتاب كما يسمون جمعا من الالفاظ والمعانى
المخصوصة المدلولة بعبارات مخصوصة فاتحة الكتاب وقسما منه وفصلا وحدا ومقصدا وموقفا الى غير ذلك من العبارات على حسب
تفاوت المقامات فهذه امور جعلية متعلقة بجعل الجاعل ومرتبطة باعتبار المعتبر وفى اطلاق كل منها على ما يراد ويقصد لا حاجة الى
نقل واستماع سواء كان المطلق عليه الفاظا او معانى او الفاظا ومعانى على حسب قصد المتكلم وارادته الا لفظ فطلب النقل
والسماع فى مثله كطلب النقل والسماع فى افراد المفردات واطلاق ضارب زيد على غلام عمرو ونحو ذلك من احاد الالفاظ ولا يقول

عاقل

عاقل فضلا عن فاضل فضلا عن كامل فضلا عن اكمل هذا ما يتعلق بجانب الدراية فى ذلك واما ما يتعلق بجانب الرواية
فنقتضيه انه قد صرح بذلك ... المصدر الفايق فقال فى كتاب الهمزة مع الصاد المقدمة الجماعة التى تتقدم الجيش من قدم
بمعنى تقدم وقد استعير ... فقيل مقدمة الكتاب ومقدمة الكلام وفتح الدال خلف وفى المغرب قدم وتقدم
بمعنى ومنه مقدمة الجيش ... بالكسر وقد نص على ذلك الامام النواوى رحمه الله فى شرح الوجيز للامام حجة الاسلام
او غيرهما الله تعالى ما ... الاسلام وبالجملة فمن تتبع الكتب المعتبرة احاط به علما ان كل ما حصل به الارتباط لا يلزم ان يكون مقدمة الكتاب
بل ليس مضمون الحمد الا التوفيق الذى قدموه امام المقصود لاجل الارتباط والارتباط حاصل فيه مقدمة الكتاب والحاصل انه
والحاصل انه ليس مجرد حصول الارتباط مقتضيا لان يكون مقدمة الكتاب بل هى ما فيه الارتباط بشرط التقدم فيكون التعريف
مانعا قوله لارتباط له اى للمقصود بها اى بتلك الطايفة اى بمعانى تلك الطائفة وانتفاع بها اى بتلك الطايفة فيه اى فى المقصود
فما وقع فى بعض النسخ وانتفاع لها باللام مخالف للرواية والدراية وقد يجاب بان الانتفاع كما يجى لازما ومعناه بالفارسية سود
برداشتن كما فى قولهم انتفع فلان بعلمه يجى متعديا ايضا بمعنى النفع ومعناه سود رسانيدن يشهد له كتب اللغة فالمعنى ونفع حاصل
لها ثابت فى المقصود قوله اشكل عليهم الى آخره يريد انهم لما لم يميزوا بين المعنيين ولم يفرقوا بين المقدمتين فاعتقدوا ان احدهما
عين الاخر ووقعوا من هذه الجهة فى اشكالين وتحيروا فيهما تحير الغريق فلا جرم تشبثوا بكل حشيش وتقرير الاشكال الاول على طبق
ما فى الكتاب ان المصرح جعل ما فى هذه المقدمة مقدمة العلم ومقدمة العلم هى ما يتوقف عليه مسائل ذلك العلم وهذه الامور المذكورة
ليست بهذه المثابة بل وجد من السكاكى ما يدل على عدم التوقف قطعا حيث ذكره فى اول المعانى والبيان فوقع الاحتياج الى طلب التوجيه
بل طلب التوفيق وتقرير النقض على ما ذهب اليه هو لا ان هذه الامور موقوف عليها من حاول ان يقع شروعه على وجه البصيرة والاطلاع
فاندفع اشكال التوقف وظهر حل اشكال التوفيق وتقرير الاشكال الثانى ان هذه الثلاثة مقدمة العلم وقد اشتهر فيما بينهم ان المقدمة
فى بيان حد العلم والغرض منه وموضوعه فيلزم كون الشئ ظرفا لنفسه وتقرير النقض على ما صرح به المؤلف فى شرح المفتاح ان فى قولهم
فى حد العلم تجريدية والمعنى ان هذه مقدمة تجرد منها هذه الثلاثة وينتخب ويستنبط منها هذا تقرير الاشكالين وتحقيق الدفعين
وهو الذى سماه الشارح المحقق رحمه الله تكلفا واما تحقيق الجواب عن كل منهما على قانون تحقيقه رحمه الله فهو ان المصرح جعل الامور المذكورة ههنا مقدمة
الكتاب وقد عرفت انها لا يلزم ان يكون موقوفا عليها البتة فوقع الاستغناء عن ارتكاب مؤنة التكلف واما على قانون الذى جهد ناه
هناك فهو انه من قبيل ظرفية الاخص للاعم ولا يخفى صحته على ما فصلناه واما على قانون ما ذهب القوم فهو انه من قبيل ظرفية المعانى للالفاظ والحصر
الاحاطة قوله زعما منهم اشعار بان العينية منتفية قطعا لما عرفت من ان مقدمة الكتاب اما اعم او مباين فقوله زعما اما حال او مصدر او مفعول له
قوله لا فائدة فى ايرادها الا الاطناب من قبيل تعليق المحال بالمحال على طريقة قوله تعالى لا يذوقون فيها الموت الا الموتة الاولى يريد انه لا فائدة الا الاطناب
ان كان الاطناب فائدة لكن كونه فائدة محال فحصول الفائدة فيها ايضا محال قوله شئ عن الابانة والظهور لم يقل معناهما فى الاصل كذا
تنبيها على ان هذه الحروف الاصول اعنى الفاء والصاد واللام اذا اجتمعت يفيد بجوهرها ومادتها معنى الابانة والظهور اى التركيب دال
مع الابانة والظهور ونظيره ما ذهب اليه صاحب الكشاف فى قوله تعالى اولئك هم المفلحون المفلح الفائز بالبغية كانه الذى انفتحت له
وجوه الظفر ولم يستغلق عليه والمفلج بالجيم مثله والتركيب دال على معنى الشق والفتح وكذلك اخواته فى الفاء والعين نحو فلق وفلذ وفلى
فهذا مبنى على القانون الممهد فى كتب القوم من ان نظر اللغة على جواهر مفردات الكلم ومادتها من اراد الوقوف الاكبر على ذلك فعليه
بالمراجعة الى ما ذكرناه فى حواشى شرح المفتاح لسيد المتاخرين قدوة المحققين ابى الحسن على الشريف الجرجانى سقاه الله تعالى شآبيب رضوانه واسكنه

المراد بالتوقف ههنا التوقف الجعلى لا التوقف العقلى منه

اعلى فراديس جنانه فاقتد مهدنا هناك برباته وشيدنا فيه اركانه وفي الكلام تنبيه على ان الابانة قد جاءت لازمة كما جاءت متعدية يقال
ابان الكلام وابان الكلام قوله وخلصت لغته اللغة جمعها لغات كثبة وثبات واصلها لغي او لغو والهاء عوض واللغات
عبارة عن الالفاظ الموضوعة للمعنى قوله وافصح به اي صرح صرح الشئ اذ اكشف عنه واظهره وصرح هو اذا انكشف ومثله بين الشئ
وبين هو اي تبين وفي المثل قد بين الصبح لذي عينين وفعل بمعنى تفعل واسع يقال وجه بمعنى توجه وقدم بمعنى تقدم وتنبه بمعنى
تنبه وتكب بمعنى تنكب كذا ذكره الامام المرزوقي رحمه الله قوله يوصف بها المفرد والكلام الظاهر انه اراد بالمفرد والكلام معناهما الظاهر
الحقيقي وهذا مشكل من جهة انه يخرج منه بعض الالفاظ اعني المركب الناقص مع ان الفصاحة صفة عامة لا تخص ببعض الالفاظ
اعني المركب فوقع الاحتياج الى نوع تاويل بصرف اللفظ عن الظاهر ليشمل مثل هذه الصورة فذهب البعض الى التاويل في جانب الكلام
فقال اراد بالكلام ما ليس بكلمة ليعم المركب الاسنادي وغيره فانه قد يكون بيت من الشعر غير مشتمل على اسناد يصح السكوت
عليه مع انهم يعدون مثل ذلك كلاما فصيحا ومثاله قول الشاعر الا ان رأي الاشعري الى الحسن ومشبعيه في القبح و في
الحسن وان كان منسوبا الى الجهل عن قلى اي حقيق بالتامل فاعلمن فان المصراعات الثلث الاول لا يتم الا بالمصراع
الرابع الثالث وهو قوله اي حقيق وذهب الشارح المحقق رح الى التاويل في المفرد بان المراد به ما ليس بكلام بقرينة مقابلته
بالكلام وان كان مشتركا بينه وبين ما ليس بمركب وما ليس بمثنى ولا مجموع وزيف الاول بانا لا نم انهم يطلقون على مثل هذا
المركب الكلام الفصيح فانه لا يساعده نقل منهم ولا يدل عليه كتاب من كتبهم واتصافه هو بالفصاحة يجوز ان يكون باعتبار فصاحة المفردات
على ان الحق انه داخل في المفرد هذا كلامه وفيه بحث من وجوه الاول ان التاويل في جانب المفرد دون الكلام فاسد لامرين احدهما
انه يلزم ان لا يستقيم قول المصنف والبلاغة توصف بها الاخيرين فقط للقطع بجواز اشتمال مثل هذا المركب الناقص على المطابقة ومصداق
ذلك ما روي ان القاضي عبد الجبار الهمداني دخل على صاحب بن عباد وعنده الاستاذ ابو اسحق الاسفرايني رح فلما راى الاستاذ
قال سبحان من تنزه عن الفحشاء فقال الاستاد على الفور سبحان من لا يجري في ملكه الا ما يشاء ولا شك ان كلمة من في الموضعين
موصولة والموصول مع صلته مركب تقييدي وقد حصل فيه المطابقة لمقتضى الحال كما ترى وبالجملة فلا كلام في الجواز
ولا في الكثرة فيلزم ان يكون بليغا مع ان اللازم من كلام المصنف انه لا يوصف مثل هذا المركب بالبلاغة فان قيل اتصاف
مثل هذا المركب بالبلاغة ممنوع قلنا قد اعترف الشارح المحقق رح بذلك حيث قال وتعليل عدم وصف المفرد بالبلاغة
بان البلاغة باعتبار المطابقة وهي لا يتحقق في المفرد وهم لان ذلك انما هو في بلاغة الكلام والمتكلم ولعلنا نحقق هناك
هذا الكلام زيادة تحقيق ان ساعدنا التوفيق الالهي على انه يلزم بطلان التاويل في جانب الكلام ايضا مع ان القوم ذهبوا
اليه وهو الحق وثانيهما ان البيت غير المشتمل على الاسناد كالبيت المذكور مثلا قد يشتمل على اسباب الاخلال بفصاحة
الكلام كالتنافر والتعقيد وضعف التاليف مع ان تعريف فصاحة المفرد صادق عليه وفيه بحث اذ التعقيد كون الكلام بحيث
لا يظهر معناه بسهولة لما فيه من الخلل النظمي او الانتقال وضعف التاليف كون الكلام بحيث يكون تاليف اجزائه على خلاف القانون النحوي
المشهور فكيف يجري التعقيد وضعف التاليف في مثل هذا المركب اللهم الا ان يراد بالكلام ههنا ايضا المركب مطلقا على ما سبق فصح جوابهما
فيه التأمل انه قد ثبت منهم اطلاق الكلام على مثل هذا المركب الا ترى انهم عرفوا الشعر فقالوا هو كلام موزون مقفى وزاد
بعضهم على هذا فقالوا الشعر كلام موزون مقفى على سبيل القصد فهم قد اطبقوا على ان البيت الاول اعني الا ان رأي الاشعري
شعر فيكون كلاما فلا وجه لمنع اطلاق الكلام عليه وما وقع في عبارة بعضهم من ان الشعر لفظ دال على معنى موزون مقفى

فلا يقدح

فلا يقدح في ذلك هذا ومنهم من يفسر المفرد ههنا بما لا يدل جزء لفظه على جزء معناه فيتناول الاعلام مثل عبد الله وتابط شرا
وذري حبا فاعترض عليه بعض الافاضل بان هذا المفرد قد يشتمل على تنافر الكلمات كما اذا جعل ادحه امدحه مثلا علما لشخص فوجب
على المصنف اما ذكر قيد اخر وهو الخلوص من تنافر الكلمات في تعريف فصاحة المفرد او التزام فصاحة مثله ولا ريب في بطلانه ثم اجاب
عنه بوجهين الاول انه اراد بالمفرد والكلمة المفسرة باللفظة على ما ذكره في المفصل وبنا اللفظة يخرج الاعلام المركبة من حد الكلمة
الثاني ان المعتبر في باب الفصاحة هو الاصل وهذه الاعلام مركبة في الاصل بلا شبهة واقول لا الشبهة بشئ ولا الجواب واحد الموفق
للصواب اما الشبهة بما ذكر فليست بشئ لان مثل ذلك خرج بقيد تنافر الحروف للقطع بان كل كلمة منه بمنزلة حرف الكلمة لان اللفظ
علم مفرد مثلا امدحه الثاني بمنزلة السين في مستشزرات فلا ينتقض به التعريف واما الجواب الاول ففساده ظاهر للقطع
بان النحاة متفقون على ان مثل هذه الاعلام المركبة كلمة وفاقا واما الجواب الثاني ففساده اظهر لانه يلزم منه ان يوجد كلمة صحيحة
لغة وعند اهل العربية مع عدم كونها مفردا ولا كلاما في الحال فليتامل قوله يقال كلمة فصيحة ينبغي ان يراد بالكلمة ههنا ما اراد
بالمفرد وهو المعنى الاعم المتناول للمركب الناقص وغيره على ما ذهب اليه الشارح المحقق قوله وقصيدة فصيحة في الاساس اصله
من القصيد بمعنى المخ السمين فسموه به كما يستعار السمين للكلام الجزل الفصيح والغث للرديء منه ومنهم من يقول القصيدة فعيلة بمعنى
مفعول لان الشاعر قصده لتجويده وتنقيحه قوله يقال كاتب فصيح ان الكتابة يقال لانشاء النثر والشعر لانشاء النظم قوله ولم يسمع كلمة
بليغة قد مر انه اراد بالكلمة المعنى الاعم على ما ذهب اليه في المفرد فيطبق الدليل على الدعوى فلا اشكال ومنهم من يذهب الى ان ذلك
اعني عدم توصيف المفرد بالبلاغة مبني على ان البلاغة باعتبار المطابقة لمقتضى الحال وهي غير متحققة في المفرد وذهب الشارح المحقق الى ان هذا
التعليل فاسد لان ذلك انما هو في بلاغة الكلام والمتكلم يريد ان البلاغة وان كانت باعتبار المطابقة الا ان ذلك انما هو في بلاغة الكلام
والمتكلم فمن ههنا يعرف ان المفرد لو كان محلا لتحقق المطابقة كانت البلاغة ايضا حاصلة فيه لكنه ليس بمحل له فلا بلاغة فيه فليتامل فوجب
بان مراده ان البلاغة عند العرب ليست الا ذلك فصح التعليل بانتفائها عن المفرد فيرجع ما ذكره من التعليل الى عدم سماع وصف العرب
ومنهم من اجاب عن ذلك بان كون البلاغة بهذا الاعتبار انما عرف بما في الكتب المدونة في هذا الفن حيث اخذوا هذا الاعتبار في
تعريف بلاغة الكلام والمتكلم دون تعريف مطلق البلاغة ولم يثبت من العرب اخذ هذا الاعتبار في تعريف مطلق البلاغة قوله
جاريا على القوانين اراد القوانين النحوية والصرفية واللغوية لا قوانين علم البلاغة قوله كثير الاستعمال اشارة الى انه يكفي في الفصاحة
مجرد كثرة الاستعمال ولا حاجة الى كون اللفظ ادور واكثر على ما يشعر به ظاهر عبارة المفتاح والايضاح فان قيل اعتبر ههنا كون اللفظ
كثير الاستعمال واعتبر السكاكي كونه ادور على السنتهم وان يكون استعمالهم له اكثر واعتبر المصنف هذين الامرين كون استعمال هذا اللفظ
كثيرا او اكثر فما التوفيق قلنا لم يريدوا بالادور والاكثر ان يتحقق في مقابلة هذه الكلمة كلمة دائرة وهذه ادور ولها استعمال كثير وفي استعمال
هذه اكثر بل المراد كثرة دورانها فيما بينهم وجريانها على السنتهم واما المصنف فقد ذهب الى ان ما ليس له لفظ مرادف او لفظ كالمرادف
يشترط فيه كونه كثير الاستعمال وما له ذلك يشترط فيه كون استعماله اكثر منه وفيه نظر اذ المرادف لما وجد في الاستعمال المرادفة
فصيح بل المرادف الذي هو اقل استعمالا من المرادف الاخر فصيح اذا كان كثير الاستعمال في نفسه ومن ههنا يعرف ان التمثيل اعني تمثيل ماله
المرادف واستعماله اكثر منه بالسيف والحسام فاسد اذ لا مصير لتجريد اسم التفضيل ههنا لانه مستعمل بمن لانه قال او اكثر من استعمالهم بمعناه
ولانه محض التكرار فليتامل قوله مقدمة ان ارجح على ما بينه الشارح المحقق رح ان الخلوص لازم غير محمول لكون الفصاحة صفة وجودية
والخلوص عدميا فلا يصح ان الفصاحة هي الخلوص وان صح ان الفصيح هو الخالص واما ما استقام في الجملة لقصد المبالغة وادعاء كونها

نفس الخلوص ثم قال وتحقيق الكلام ان تصادق المشتقات كالناطق والضاحك لا يستلزم من تصادق ماخذها كالنطق والضحك الا ان
يكون احدهما بمنزلة الجنس للاخر كالمتحرك والماشي فانه يصح المشي حركة مخصوصة وما نحن فيه ليس من هذا القبيل هذا كلامه وقد تصدى بعض
الحذاق من اصحاب الحواشي لرده وتزييفه بوجهين الاول ان هذا التوجيه يقتضي عدم صحة تفسير الفصاحة بالخلوص لامتناع تعريف
الشيء بما ليس محمولا عليه على ما هو المشهور في السنة القوم ودعوى الادعاء وقصد المبالغة مما لا يلتفت اليه في التعاريف الثاني ان كون
الفصاحة صفة وجودية والخلوص عدميا لا يقتضي عدم صحة حمل الخلوص عليها لجواز صدق العدميات على الوجوديات كقولهم البياض
لا سواد على ان كون الفصاحة صفة وجودية ممنوع بل كونها عندهم عبارة عن الخلوص المذكور انسب بالمعنى اللغوي يقال فصح اللبن اذا
اخذ رغوته وذهب لباؤه وفصح الاعجمي وافصح اذا انطلق لسانه وخلصت لغته عن اللكنة والاستدلال بكون الفصاحة عندهم جريان
اللفظ على القوانين غير تام لان كونه حقيقة فيه عندهم ممنوع وكيف وان السكاكي جعل ذلك من علامات الفصاحة الراجعة الى اللفظ وقال
المصرح ثم علامة كون الكلمة فصيحة ان يكون استعمال العرب الموثوق بعربيتهم لها كثيرا او اكثر هذا كلامه وفيه نظر من وجوه الاول ان ما ذكره من
اقتضاء التوجيه المذكور عدم صحة التفسير المذكور كلام لا معنى له لانه بعد ما بين وجه الاستقامة في الجملة بطريق الادعاء والمبالغة ليس
لهذا الكلام كثير معنى فان قيل مبنى الاستقامة على دعوى الادعاء والمبالغة فبعد رده بانه مما لا يلتفت اليه في التعريفات توجه هذا الاعتراض
قلنا انتفاء طريق خاص في الحكم المطلق لا يوجب انتفاءه مطلقا لجواز ان يكون ثابتا بطريق اخر وتحقيقه ان المدعى ليس ان الاستقامة مبنية
على هذا السبب البتة وان وجهها منحصر فيه حتى يتفرع على غيره بل المقصود ان هذه جهة يصلح وجها للاستقامة في الجملة فان اريد ان هذا باطل
لبطلان مبناه بهذا الخصوص فهذا باطل لوجهين احدهما ان بطلان خصوصية هذا المبنى لا يوجب بطلان المدعى مطلقا لما عرفت وثانيهما
ان هذا ملتفت اليه في التعريفات عند الادباء وان لم يلتفت اليه ارباب المعقول فان الادباء كثيرا ما يتسامحون في الحدود والتعريفات
اكتفاء بمجرد افادة تصور المعرف في الجملة ولا يحافظون على الشروط المنطقية ولا التدقيقات الفلسفية وحديث دعوى الادعاء و
المبالغة في المعنى راجع الى هذا والحاصل انه ان اريد ان هذا باطل لبطلان مبناه فبطلان الثاني ممنوع لما عرفت ولو سلم فبطلان الاول
ممنوع لما مر الثاني ان ما ذكره من جواز حمل العدمي على الوجودي والتمسك بقولهم البياض لا سواد غير سديد لان من العدميات ما يجوز ومنها
ما لا يجوز وتحقيق ذلك موقوف على تفصيل ذكره القوم وهو ان العدمي ضربان الاول ان يكون مشتقا كالاعمى ولا كلام في صحة
حمله على الوجودي كزيد مثلا فيقال زيد اعمى والثاني ان يكون مبدا المشتق وهو ايضا قسمان احدهما ان يكون عدم عدمي اخر كعدم العمى
مثلا وهذا القسم ايضا يصح حمله على الوجودي سواء عبر عنه بمثل اللااعمى او عدم العمى بناء على المشهور عندهم من صدق عدم
العدم على الوجود وثانيهما ان يكون عدم وجودي كعدم السواد مثلا وهذا القسم ايضا يصح حمله على الوجودي لكن بشرطين احدهما
ان يعبر عنه بمثل اللاسواد وثانيهما ان يراد به انه شيء ليس بسواد واما اذا قيل البياض عدم السواد لا بهذين المعنيين فيمنع
صحته الا كلام وما نحن فيه من هذا القبيل اذ المعنى ان الفصاحة عدم هذه الاشياء المذكورة في الكلمة وانتفاؤها فيه نعم
لو اريد بها ان الفصاحة شيء اي وصف للكلمة يشتمل في الجملة على انتفاء هذه الاشياء لكان له صحة الا ان هذا لا يخرجه عن كونه
تسامحا وهذا وجه اخر لطيف يصلح وجها للاستقامة في الجملة الثالث ان نسبة الخلوص بالمعنى اللغوي غير ضار فيما نحن فيه
لان تحقق الخلوص في الجريان وكثرة الدوران كاف في اعتبار المعنى اللغوي في الاصطلاحي بقي ههنا امران الاول
منع المعترض كون الفصاحة صفة وجودية ومنع الاستدلال بانها جريان اللفظ بان كونها حقيقة فيه ممنوع الثاني تشنيع
المفتاح والايضاح بان الدوران والجريان علامة الفصاحة لا نفسها والجواب عن كلا الامرين حرف واحد وهو ان

مبنى

الرغوة فيها ثلث لغات رُغوة ورِغوة ورَغوة وحكى الكسر فيها اللحياني وغيره وهو زبد اللبن وجمعها رغى والمرغاة مثله ... الرغوة كذا في الصحاح منه

اللبأ على فِعَل اول اللبن في النتاج تقول لبأت لبأ بالتسكين اذا حلبت الشاة لبأ كذا في الصحاح منه

حاصل الوجه الاول منع الملازمة وحاصل الثاني منع بطلان المبنى لانا لا نسلم ان بطلان المبنى يستلزم بطلانه ولو سلم الاستلزام فبطلان المبنى ممنوع كما اشار منه

هو الى ما اشار اليه سابقا من ان انتفاء طريق خاص لا يوجب انتفاء ما هو المطلوب على الاطلاق منه

كما يقال البصر عدم العمى والبصر هو اللااعمى منه

مبنى الامر ههنا على اعتبار الظاهر اي ظاهر ما يشعر به اطلاقاتهم واعتباراتهم لا على القطع والجزم بذلك بحيث لا يبقى احتمال
الخلاف وح فلا معنى للمنع ههنا اصلا وظهر وجه جعل الجريان علامة لها على ما نطق به المفتاح والايضاح فان ذلك مبنى على انه
لما كان هذا غير مقطوع به كان ذلك اعني الدوران محتمل الوجهين فان نظر الى الظاهر فالامر ما ذكره الشارح المحقق وان
نظر الى الحقيقة فالامر ما نطق به المفتاح والايضاح فليتامل في هذا المقام فانه من مزالق الاقدام وربما ذهب اليه اضمحلت
شبهات الاوهام قوله لكونه لازما تعليل للتفسير وتسهيلا تعليل لقوله فسر والاوجه ان الاول تعليل للشارح والثاني
تعليل للمعلل بملاحظة التعليل الاول يعني ان الشارح المبني على التفسير باللازم سببه وجهة تسهيل الامر على الطالب وهذا
مبنى على ما تقرر عندهم من ان معرفة الشيء باللازم الواضح اللزوم اسهل من معرفته بكنه حقيقته سواء كانت حقيقية اعتبارية
او لم يكن قوله نظرا الى الظاهر اي ظاهر ما يشعر به اطلاقاتهم واعتباراتهم وفيه تنبيه على انه لا جزم بذلك لان هذا امر يشعر به
ظاهر الامر والا ففي التحقيق يحتمل ان يكون لها ماهية وراء ذلك بحيث يتناول القسمين ففي هذا رمز الى التعريض بالمصرح
حيث جزم به كما صرح بذلك فليتامل قوله وح لا يتوجه الاعتراض اي اشارة الى اعتراض اورده خطيب اليمن على المصرح
حال حيوته وحاصل الاعتراض ان هذا التفسير فاسد لانه اذا كان منقولا منهم فلم يصح قوله في الايضاح لم اجد في كلام الناس ما يلزم
تفسير الالفاظ ومعرفة اللغات بالراي ولا يخفى بطلانه اذ لا طريق لمعرفة اللغات الا الوضع والاستعمال والنقل عن اربابها حتى انهم
مع ذلك ربما يحتاجون الى اقامة الشاهد من كلام العرب واجاب المصرح عن ذلك وكتب اليه ان المراد بقولي في الايضاح لم اجد في
كلام الناس الناس المعهود وهم كالشيخين عبد القاهر والسكاكي وعدم الوجدان في كلامهما لا يستلزم عدم الوجدان مطلقا بقي ههنا اشكال
وهو ان عبارة الايضاح هكذا للناس في تفسير الفصاحة والبلاغة اقوال مختلفة لم اجد فيما بلغني منها ما يصلح لتعريفهما به ولا ما يشير الى الفرق
بين كون الموصوف بهما الكلام وكون الموصوف بهما المتكلم هذا كلامه ومقتضى هذه العبارة كما ترى ان تعريف اقسامها بهذا الوجه
لم يكن مفهوما من كلامهم بطريق الاشارة ايضا كما لم يكن مفهوما منه بطريق التصريح وح فقد قوى الاشكال على توجيه الشارح المحقق
لانه اذا كان ذلك ماخوذا من اطلاقاتهم واعتباراتهم كان مفهوما من كلامهم بطريق الاشارة فلم يصح نفي الاشارة لا يقال المراد
بالاشارة التصريح لما مر من انه اذا لم يقع في مقابلة التصريح فالمراد منها المعنى الاعم لانا نقول الاشارة ههنا في مقابل التصريح على
مقتضى توجيه الشارح لان المعنى لم اجد ما يصلح صريحا ولا ما يشير فعلى هذا يجب المصير الى توجيه المصرح بطريق الاضطرار من ان المراد بالناس
الناس المعهود دون عدم الوجدان بتقسيمه في كلامهم لا يوجب عدم الوجدان في كلام القوم فظهر بذلك اندفاع الاشكال وبعض من
تصدى لشرح الايضاح لم يتنبه لذلك فحاول الجمع بين الامرين اعني نفي الاشارة والاخذ من اطلاقاتهم واعتباراتهم ولا يخفى على المتامل
فساده وانه يمتنع صوابه وسداده قوله الكائنة في المفرد ظاهره يشعر بانه جعل الظرف صفة وقدر متعلقه معرفة فورد عليه ان
الظرف لا دلالة له على تعرف متعلقه فتقديره معرفا تقدير امر لا دليل عليه وكذا يلزم ح حذف الموصول مع بعض الصلة وهو ممتنع في
السعة فاجاب عنه الشارح المحقق بان الظرف حال عن المبتدا على ما جوزه بعض النحاة وقوله الكائنة تقرير لحاصل المعنى لا تقدير
للفظ وبيان للاعراب واشارة الى ان الظرف ليس لغوا وتنبيه على ان الحال عن المبتدا في حكم الصفة وذهب بعض المحققين من ارباب
الحواشي الى ان الظرف لغو متعلق بالفصاحة وان لم يقصد معناه المصدري ههنا لما ذكروا من ان نحو القصة والنبا والحديث والخبر
يجوز اعمالها في الظروف خاصة وان لم يقصد الى معناها المصدري وايضا فيها تضمن معانيها الحصول والكون ومنهم من يذهب الى انه متعلق
بالفصاحة لكن لا باعتبار الاصل اذ الفصاحة وان نقلت عن المعنى المصدري الا انها استعملت ههنا في معنى اخر مصدري وهو خلوص

اللفظ عن كذا او كونه جاريا على كذا ومنهم من يذهب الى انه متعلق بالفصاحة لشبهها بما يسمى فصاحة او بما يطلق عليه ذلك ويجوز
ان يكون متعلقا بالنسبة المستفادة من الجملة هذا ما ذكره جماعة من الفحول وتلقاه غيرهم بالقبول والكل ضعيف واما الذي يقتضيه
الراي الثاقب ويرتضيه الفكر الصائب ان يجعل الظرف وصفا للفصاحة لفظا ومعنى والقول بانه حال عن المبتدا لفظا ووصف
له معنى غير نافع جدا للقطع بان المقصود فصاحة المفرد وكذا ان الفصاحة حال كونها في المفرد وان كان ماله الى الوصف وتحقيق
ذلك ان اللام في الفصاحة اشارة الى ما سبق وذلك لانه لما ذكر ان الفصاحة يوصف بها المفرد ويوصف بها الكلام
ويوصف بها المتكلم خرج هناك اقسام ثلثة احدها فصاحة المفرد وثانيها فصاحة الكلام وثالثها فصاحة المتكلم فبعد الفراغ
من التقسيم اذا قال الفصاحة في المفرد لا يتبادر الذهن منه الا الى المعنى الذي دل عليه التقسيم بالطريق المفهوم منه ولفظ الفاء
ايضا قرينة مشعرة بهذا المعنى ولهذا المعنى لا يتيسر الا بجعل الظرف وصفا لفظا ايضا كما يجعل وصفا معنى فلهذه النكتة نذهب
نحن الى انه وصف لفظا ومعنى فطريق هذا ان يقدر متعلقه معرفا باللام في الدرجة الثانية يعني يقدر اولا متعلقه منكرا اذ لا دلالة
للظرف على ازيد منه ثم يعتبر تقدير اللام ثانيا فقوله الكائنة مبني على اعتبار التدريج ويجوز ان يجعل المنكر وصفا للمعرف بحذف
اللام وتبقيته كما يجوز ان يجعل المعرف حالا بطرح اللام بل لما جاز ذلك اعني جعل المنكر وصفا للمعرف بتبقية اللام في مثل قولهم
ما يحسن بالرجل خير منك وقولهم ما يحسن بالرجل مثلك مع وجود المانع من اظهاره على ما صرحوا به جاز ما نحن فيه بل جوازه
ولا مانع اولى على ما لا يخفى ولا يخفى ان الكائن من قبيل المؤمن والكافر فاللام فيه حرف تعريف قطعا لا اسم موصول وبحث
في احوال المسند ان من يذهب الى ان عامل الظرف اسم الفاعل يذهب الى ان اسم الفاعل بمعنى الثبوت دون التجدد والحدوث
فليس فيه حذف الموصول مع بعض الصلة فان قيل فاذا كان المراد ما ذكر فما وجه العدول الى المذكور قلنا فيه ارشاد
الى ان مبنى الاضافة في قولهم فصاحة المفرد على ان الثاني ظرف للاول كقولهم ضرب اليوم اذ الفصاحة امر متحقق ثابت
فيها واما وجه الضعف فيما ذهبوا اليه فقد لاح بعضه من التحقيق المذكور واما الاعتراض بما ذكر من انه لا دلالة للظرف على تعرف
متعلقه فتقديره معرفا تقدير امر لا دليل عليه فقد ظهر فساده اذ التعريف لم يجعله مدلول الظرف حتى يرد عليه انه لا دلالة له
عليه بل هو ناش من المقام بقرينة سياق الكلام وقد سبق ان الحذف تدريجي لا دفعي على ما سبق مثله في الصلة فالاصل
كائن ثم الكائن ولزوم حذف الموصول قد تبين فساده واما جعله حالا عن المبتدا مع انه مذهب ضعيف في النحو فقد
عرفت انه لا يساعده جانب المعنى وكذا جعله لغوا متعلقا بالفصاحة واما جعله ظرفا للنسبة ففيه خزازة لمكان تقييد الخلوص
بالمفرد واضافة البدع ان بعضهم منعوه في مثله فيحتاج الى نوع تمحل يتم به المقصود **قوله** حتى لو وجد ان اشارة الى ان
المعنى على عموم النفي وان كان ظاهر اللفظ مشعرا بنفي العموم لما تقرر من ان الواو اذا وقع في حيز النفي فهو لنفي العموم
لانها للجمع وانتفاء واحد كاف في نفي المجموع الا ان يدل هناك قرينة حالية او مقالية على انها لعموم النفي واو على
عكس ذلك وقد نبهناك عليه **قوله** ثقلها بتحريك القاف لا بتسكينها فالاول مصدر والثاني معناه الحاصل بالمصدر
وفي الصحاح الثقل واحد الاثقال مثل حمل واحمال ومنه قولهم اعطه ثقله اي وزنه وقوله تعالى واخرجت الارض
اثقالها اراد به اجساد بني ادم على ما قالوا والثقل ضد الخفة تقول ثقل الشيء ثقلا مثل صغر صغرا فهو ثقيل
والثقل بالتحريك متاع المسافر والثقلان الانس والجن **قوله** نحو الهعخع بكسر الهاء وفتح الخاء وكسر نبت اسود
قوله ومنه ما دون ذلك ان والمرجع قد اشار اليه بالتمثيل بنحو مستشزر ولم يلتفت الى الاول لان هذا القسم لما كان محلا

مشتمل على المجموع اعني حدوث الخزازة ومنع النقص فليفهم منه

قوله الى نوع تمحل فالتمحل الذي به يندفع المحذور الاول ان يجعل الاضافة موقوفة عن التقييد في الاعتبار بقولهم علامة الرجل لحسبه والذي يندفع به الثاني هو الاسماز والتشبيه منه رحمه الله

بالفصاحة

بالفصاحة كان الاول اولى بالاخلال على ما لا يخفى **قوله** والضمير عائد الى الفرع اي الفرع الواقع في الكلام السابق عليه وهو
قوله وفرع يزين المتن اسود فاحم اثيث كقنو النخلة المتعثكل وتروى غدائرها والضمير للحبيبة الفرع الشعر تزين
تحسن المتن الظهر اسود صفة فرع ومثله فاحم اي شديد السواد كالفحم اثيث كثير والقنو السنبلة والمتعثكل التي خرجت عثاكيلها
اي قنواتها **قوله** الى العلى اي الجهات العلى جمع العليا تانيث الاعلى يصف حبيبها بكثرة الشعر فيقول غدائرها او غدائر فرعها
مرفوعات او مرتفعات الى اعالي راسها اراد بذلك شدها على الراس بخيوط **قوله** تضل العقاص اي جمع العقاص مع افراد
المثنى والمرسل اشارة الى ان العقاص مع كثرتها كانها تغيب في مثنى واحد ومرسل واحد من جهة كثرتها فدل على ما
هو المطلوب من بيان كثرة الشعر **قوله** ينقسم الى عقاص ومثنى ومرسل فان قيل ما الغدائر التي معناها الذوائب وما العقاص
وما المثنى وما المرسل وما حاصل معنى البيت قلنا حاصل معنى الكلام ان الغدائر هي الذوائب والمراد ههنا الذوائب الصغار
وان المثنى هو المفتول الطويل الممتد ومعناه بالفارسية دو تا كرده شده والمرسل هو الذي لم يفتل بل ارسل وهذه الذوائب
الصغار اذا اجتمع بعضها مع بعض وشدت بالخيوط صارت عقاصا فكل فرقة من الذوائب المشدودة بالخيوط تسمى عقيصة
فليس ههنا وراء العقاص والمثنى والمرسل شيء فالذوائب هي العقاص بعد ان شدت والمثنى والمرسل هما روس الشعر الباقية
فحاصل الكلام ان العقاص لكثرة شعورها صارت بحيث خفيت في ضمن المثنى والمرسل وستر المثنى والمرسل اياها اي تلك العقاص
لغاية كثرتها وهذا غاية في المبالغة هكذا يجب ان يفهم هذا المقام فانه لم يحم حول تحقيقه احد من الانام فقوله تضل العقاص اي
منها والاوجه ان التنوين اللاحق عوض عن التعريف الاضافي نظم بيانا الى التقدير في قوله مثنى ومرسل اي منها في الغدائر
حذفه اعتمادا على وضوح امره **قوله** من المهموسة المجهورة ما ينحصر جري النفس مع تحركه والمهموسة بخلافها والشديدة ما ينحصر جري
صوته عند اسكانه في مخرجه فلا يجري والرخوة بخلافها **قوله** وهو سهو لان الراء المهملة ايضا من المجهورة اه والجواب ان مراد هذا القائل
ان الثقل ناش من اجتماع الشينين مع الثاء والراء المعجمي ان منشا الثقل هو اجتماع هذه الحروف المخصوصة فان قيل يجوز ان يكون
مراد هذا القائل ان العلة في الثقل هو المعجمية والمجهورية جميعا فعند انتفاء احدهما كما في مستشرف زال الثقل قلنا ان اريد ان
العلة هي المجهورية فقط فهو على ما بينه الشارح المحقق وان اريد ان العلة مجموع الامرين فباطل اذ الحق ان الثقل ناش من الاجتماع
والحاكم الفصيل في ذلك هو الذوق لا غير وان اريد ان العلة هو الاجتماع وهو الحق فهذا الاعتراض ذكرناه على الشارح المحقق من الجواب
المذكور الا ان الشارح المحقق رح بين البطلان على بعض الشقوق وترك بعضا اخر **قوله** ومن البعيدة بالهاء وهو من قبيل العطف
على معمولي عامل واحد لان قوله ومن البعيدة عطف على قوله من الثوب المخرج وقوله ما هو بخلافه اي بخلاف غير المتنافر معطوف على قوله
غير متنافر فقد عطف على معمولي شيء واحد معمولين اخرين له لكن لا على الطريقة السابقة كما تقول وجدت زيدا في المسجد وفي السوق
عمرا كذا ذكره الشارح المحقق وفي الكلام اشارة الى ان الثوب ليس سببا للتنافر **قوله** بان انتفاء وصف الجزء كفصاحة الكلمة مثلا لا
يوجب انتفاء الكل حمل الكلمة جزءا صريحا وجعل فصاحة الكلمة وصف الجزء وذكر لفظ الكل فالظاهر انه اراد بالكل كل هذا الجزء
وهو الكلام لا محالة فلو اجرى الكلام على هذا الظاهر صار مضمونه ان انتفاء فصاحة الجزء الذي هو الكلمة لا يوجب انتفاء الكل الذي
هو الكلام وظاهر ان هذا المعنى لا ارتباط ولا استقامة له اصلا لا يليق حمل الكلام عليه قطعا بل لا يليق الا بالمجانين فكيف
يحمل كلام هذا القائل عليه فلا بد من صرف الكلام عن ظاهره اما بان يراد بالكل الكل الذي وصف الجزء جزء له وهو فصاحة
الكلام لان فصاحة الكلمة وان كان وصفا للجزء لكنه بنفسه ايضا جزء من الكل الاخر الذي هو فصاحة الكلام كما اعترف به الشارح المحقق

القنوان جمع القنو والقنو العذق فالعذق بالفتح النخلة بحملها وبالكسر الكباسة كذا في الصحاح منه

والحاكم بذلك هو الذوق يرشد اليه قوله ولو قال مستشرف لزال ذلك الثقل لانتفاء هذه الحروف المخصوصة منه

بقوله وفصاحة الكلمات جزء من مفهوم فصاحة الكلام فههنا كلامان وهما الكلام وفصاحته وجزآن وهما الكلمة وفصاحتها الا ان
احد الجزئين كفصاحة الكلمة وقع وصفا للجزء الاخر كالكلمة نفسها فمن ههنا اشتبه الامر واختلط الكلام واما بان يحمل الكلام على
حذف مضاف اي لا يوجب انتفاء وصف الكل وهو الظاهر اللايق بحمل كلام هذا القايل عليه لان هذا المعنى ايضا وان كان حرفا
لكنه كلام ظاهر ويشبه ان يصدر عن فاضل فان لكل جواد كبوة ولكل عالم هفوة واما ما ذهب اليه الشارح المحقق من حمل كلامه
على انه جعل فصاحة الكلمة وصفا لجزء فصاحة الكلام ففاسد قطعا لان هذا امر لا يقبله عقل ولا يدل عليه كلام هذا القايل لا بظاهره
ولا بخلاف ظاهره على ما قررناه ولا ادري كيف فهم الشارح المحقق هذا المعنى من كلام هذا القايل مع كونه من اهل اللسان
وهذا اعني ما ذهبنا اليه من حمل كلامه على حذف مضاف بقرينة وصف الجزء جيد كاين على وفق القانون واقع على طبق المقصود
لان المدعى ان انتفاء وصف الجزء لا يوجب انتفاء وصف الكل يشهد له السوق والسياق فالعجب لا مجال لان يتوهم به غيره واما ما ذهب اليه البعض
الافاضل من تلامذة الشارح المحقق من انه يشبه ان يكون مقصود المريد ان انتفاء وصف الجزء لا يوجب انتفاء وصف الكل لكنه سقط
لفظ الوصف عن قلمه او عن قلم الناسخ ثم مع انه لا حاجة اليه مما لا يخفى على المؤيد وح فتقرير الرد على هذا القايل على قانون تقرير هذا
الفاضل ان يقال ان اراد بما ذكر من ان انتفاء وصف الجزء لا يوجب انتفاء وصف الكل ان ذلك لا يوجب هذا مطلقا في جميع المواقع
فهو ممنوع منعا ظاهر الجواز ان يكون وصف الجزء بحيث يتوقف عليه وصف الكل بان يكون جزءا منه او شرطا له وما نحن فيه من هذا القبيل
او وصف الجزء جزء من وصف الكل كما عرفت وان اراد ان انتفاءه قد لا يوجب انتفاءه فمسلم الا انه لا يتم التقريب وان اراد به
انه لا يوجبه من حيثية الوصفين فمسلم لكن لم لا يجوز ان يكون موجبا من حيثية اخرى وان اراد انه لا يوجبه من جميع الحيثيات ومن جميع الجهات
فظاهر المنع **قوله** وهذا غلط فاحش ان ما ذكر من انه لا يخرج الكلام المشتمل على كلمة غير فصيحة الخ من تاييد المويد غلط وابتداء في تقرير
الغلط بتبيين فساد الاول ولما كان ههنا مظنة ان يدفع هذا بما ذكره المويد بادر الى الاشتغال ببيان فساده ودفعه
لشدة اتصاله بما يليه ثم لما كان طريق فساد الاول شعبة داعاد اليه فافهم **قوله** لانه ممنوع لانا لا نسلم ان القرآن مشتمل
على لغة غير عربية والتمسك بوقوع الاستبرق وهو لغة فارسية وبوقوع القسطاس وهو لغة رومية وبوقوع
المشكاة وهو لغة هندية فاسد لانا لا نسلم ذلك بل هذه كلها لغات عربية لجواز توافق اللغات بل الاصل التوافق
ولما كان فيه ضعف ظاهر لانه روي عن ابن عباس وعكرمة وغيرهما رضي الله عنهم وقوع غير العربي في القرآن وقد ثبت انطباق النحاة
على وجود العجمة في ابرهيم ونوح بادر الى التنزل بقوله ولو سلم ان لو سلم اشتمال القرآن على لغة غير عربية فلا نسلم ان معنى كونه
عربيا ان جميع اللغات الواقعة فيه عربية بل معناه انه عربي النظم والاسلوب وكونه بهذا الطريق لا يمنع وقوع لغة غير عربية
فيه ولو سلم انه ليس عربي النظم والاسلوب نقول هو من باب التغليب ثم لما كان ههنا مظنة ان يقال واذ جوز ثم التغليب فيه
فليجوز في توصيف الكلام بالفصاحة سارع الى الجواب عنه بان التغليب لا يمكن اعتباره ههنا لاطباقهم على ان فصاحة الكلمة
جزء من مفهوم فصاحة الكلام فلا مساغ للتغليب بخلاف كونه عربيا فانه ليس بهذه المثابة ولما كان فيه ضعف ظاهر
ان يقال اشتراطهم فصاحة الكلمات انما هو في فصاحة الكلام بمعنى المركب التام او المركب مطلقا والكلام فيه انما الكلام
فيما اذا كان جملة من افراد الكلام مسماة باسم خاص كالسورة والقرآن فهل يشترط في اتصاف هذه الجملة بالفصاحة
فصاحة كل كلام او كل كلمة منه ام لا والحق ان اتصاف المجموع بوصف لا يتوقف الى اتصاف كل جزء منه وان اشتراطهم
عن هذا بمراحل وانه يصح ان تقول رايت البيت وانه لم تر الا بعضه فجعلت الكل مرئيا برؤية بعضه ولو تدبرت في المحاورات

والمقامات

والمقامات الخطابية وجدت الكثير منها من هذا القبيل تقول ضربت زيدا ورايت شيخا ونحو ذلك بادر الى التنزل بقوله وعلى تقدير
تسليم انه لا يخرج السورة **قوله** مما يقود الى نسبة الجهل او العجز لانه ان كان عالما بعدم فصاحة كلمة غير فصيحة واقعة فيه لكنه
لم يقدر على ايراد الفصيح بدلا عن غير الفصيح فهو العجز وان لم يكن عالما فهو الجهل تعالى الله عن ذلك علوا كبيرا فان قيل بل ههنا
قسم ثالث وهو انه عالم قادر لكنه لم يورد الفصيح لحكمة ومصلحة له في ذلك اجيب بان ذلك سفه ومنقصة يجب تنزيهه عنه
لكن السفه نتيجة الجهل فذكره اغنى عن ذكره وبان ذلك يفضي الى ان ينسب اليه احدهما اعني الجهل والعجز ورد بانه ان اراد انه
مستحق لهذا الانتساب على ذلك التقدير فممنوع وان اراد انه يفضي الى ان ينسب اليه العقول القاصرة فلا محذور وكيف وقد
خلق عيسى عليه السلام من غير اب وادى ذلك الى ان ينسب اليه انه ابنه وزيفه بعض الافاضل بان نسبة عيسى اليه بالبنوة
لم يلزم من خلقه تعالى اياه بلا اب بل انما صدرت تلك النسبة من الكفرة لمحض الجهالة وكمال الغواية وفيه نظر وبان نفس خلق
عيسى بلا اب لا منقصة فيه اصلا بل هو اية من ايات كمال قدرته واما ايراد غير الفصيح في الكلام مع ظهور ان شرف الكلام و
فضله بالبعد عن اسباب الاخلال بالفصاحة فلا خفاء انه منقصة تعالى الله عن ذلك علوا كبيرا **قوله** غير ظاهرة المعنى تفسير للوحشية
ثم فسر الوحشية بعدم ظهور المعنى وعدم كون الكلمة مانوسة الاستعمال فقوله ولا مانوسة الاستعمال من قبيل قوله تعالى ولا الضالين و
الفايدة هو التاكيد والتصريح بتعلق النفي بكل من المعطوف والمعطوف عليه بخلاف قولهم ما جاء زيد وعمرو ولهذا سموها مزيدة تارة و
وصلة اخرى **قوله** في قول عيسى بن عمر في الصحاح في باب الهمزة في فصل الكاف تكاكا اي تجمع ونكص مثل تكعكع والمتكاكئ القصير والتكاكؤ
التجمع وسقط عيسى بن عمر عن حمار له فاجتمع عليه الناس فقال ما لكم تكاكاتم على تكاكؤكم على ذي جنة افرنقعوا عني وفي باب العين وفصل
الفاء الفرقعة تنقيض الاصابع وقد فرقعها فتفرقعت وفي كلام عيسى بن عمر افرنقعوا عني اي انكشفوا عني وتنحوا **قوله** على ذي جنة بكسر الجيم
ومعناها الجنون في الصحاح الجنة الجنون ومنه قوله تعالى ام به جنة والاسم والمصدر على صورة واحدة والجنة الجن ومنه قوله تعالى
من الجنة والناس اجمعين والجنة بضم الجيم ما استترت به من سلاح والسترة ايضا وبفتح الجيم البستان ومنه الجنات والعرب تسمي النخيل
جنة وبالجملة فالمعنى انكم اجتمعتم علي كما تجتمعون على المجنون الذي اخذته الجنة ويروى بالحاء وهو المحفوظ في نسخ الصحاح تصحيحا اي
اجتمعتم علي كما تجتمعون على من لدغته الحية **قوله** وهاجت به مرة اي غلبت عليه وهيجان المرة تعبير عن المسبب بالسبب من هاج الشيء يهيج هيجا
وهياجا وهيجانا اي ثار وهاجه غيره يتعدى ولا يتعدى كذا في الصحاح فما نحن فيه ان جعل من قبيل الاول فالباء للتعدية اي هاجته
مرة او بمعنى في والظرف معمول لهاجت اي وقع فيه هيجان المرة او حال من الفاعل اي ملتبسة به او كائنة فيه وان جعل من قبيل
الثاني فالباء زايدة في المفعول على ما هو القياس اي هاجته مرة وعلى الجملة فهيجانها وتهييجها كناية عن كونه مغمى عليه لان هيجان
المرة وهي احدى الطبايع الاربع سبب له **قوله** فوثب عليه يقال وثب وثوبا ووثبا ووثبانا طفر كذا في الصحاح ثم قال وثب
في لغة حمير قعد قال الاصمعي دخل رجل من العرب على ملك من ملوك حمير فقال له الملك ثب فوثب الرجل فتكسر فقال الملك ليس
عندنا عربيت من دخل ظفار حمر فما نحن فيه ينبغي ان يجعل من هذا القبيل اذ لا معنى للاول ومع ذلك فلا بد في تعلق عليه به من
تضمين معنى الاجتماع اي قعد قوم مجتمعين عليه متكثرين حواليه **قوله** يعصرون بكسر الصاد والمعنى انهم يفعلون ذلك ليعلم انه
حي ام ميت وقوله فافلت اي تخلص من ايديهم في الصحاح افلت الشيء وتفلت وانفلت بمعنى وافلته غيره **قوله** مدققا مطولا اشارة
الى تفسير مزججا وحق العبارة ان يقول او مدققا مقوسا لان الزج دقة الحاجب واستقواسه وحاجب ازج وزججت حاجبها
كذا في الاساس ويؤيد ذلك ما قال حسان بن ثابت رضي الله عنه في مدح النبي صلى الله عليه وسلم **شعر** بعينين دعجاوين من تحت حاجب

الظاهر ان المراد بالكاتب هو الكاتب المشهور ويجوز ان يراد كاتب الازل اعني الحق تعالى وتقدس على مثال قوله نقاش ازل ولا يقدح ذلك لانه ليس بطريق التصريح ولا متفقا من ذلك
لا ما هو لازم ضمنا فانه ليس بمحذور يشهد لذلك الايات والاحاديث فليفهم — منه رحمه الله

قوله بالنون المشوقة تنبيه على ان يعلم كمشق النون من اضافة الصفة الى الموصوف والمعنى كما ذكر اذ لا معنى لتشبيه الحاجب بالمكتوبة بقيد مشق النون ... والمشق سرعة في الكتابة لغة في الصحاح المشق الضرب والطعن والاكل والكتابة ولما فسره بمجرد الكتابة اذ اخذ السرعة ههنا لا يناسب المقام الا ان يكتفى بمجرد الكمال في تحسين اعتباره فليعرف — منه

ازج بمشق النون من خط كاتب فان التشبيه بالنون المشوقة اي المكتوبة انما يحسن اذا اعتبر هناك معنى الاستقواس
والدعج شدة سواد العين مع سعتها كذا في الصحاح والدعجاء تانيث الادعج والازج الدقيق المقوس وزججته بالتشديد دققته
وقوسته وبالجملة فالمعتبر في تشبيه الحاجب بالنون انما هو معنى استقواسه والشايع في ذلك تشبيه الحاجب بالقوس
يرشدك الى ذلك قوله شعر خوش نويسان ز شايد در رقم هيچ نوني چون خم ابروي دوست وقول الاخر شعر نقاش ازل
كمان ابروي ترا از وسمه زه نهاد و تا گوش كشيد وبالجملة فالمعنى ان لهذه العشيقة مقلة سوداء وعينا دعجاء وحاجبا دقيقا
مقوسا فالاستقواس في الحاجب امر منظور لكن الشارح المدقق لم ينظر اليه الا ان الشارح المحقق رح فعل ذلك اقتداء بالجوهري
فانه قال الزجج دقة في الحاجبين وطول والرجل ازج وزججت المراة حاجبها دققته وطولته قال اذا ما الغانيات خرجن
يوما وزججن الحواجب والعيونا يعني وكحلن العيون على نمط قوله علفتها تبنا وماء باردا اي وسقيتها ماء باردا قوله اي كالسيف
السريجي او كالسراج اي اشارة الى التخريج البعيد لكن لا بد لهذا التخريج من وجه صحة لتوافق القانون فالوجه في ذلك ان فعل يجي
بمعنى النسبة الى اصله نحو فسقته اي نسبته الى الفسق فمعنى المسرج المنسوب الى السريجي او السراج بالمشابهة في الدقة والاستواء
والبريق واللمعان فقوله كالسيف السريجي وكالسراج بيان لحاصل المعنى واشارة الى مآل ما يعني وقد تبين وجه التخريج بوجوه اخر
الاول ان فعل بمعنى صيرورة فاعله كاصله كقولهم قوس الرجل صار كالقوس فاصل المسرج الماخوذ منه هو السريجي او السراج
بمعنى الصاير مثله ولا يقدح في ذلك احتواء الماخذ على حرف لم يوجد في الماخوذ فان المعتبر هو الحروف الاصول الثاني ان فعل بمعنى
صيرورة فاعله اصله نحو عجزت المراة صارت عجوزا وعونت صارت عوانا فالمسرج بمعنى الصاير سريجيا او سراجا على التشبيه الثالث ان
فعل بمعنى صيرورة فاعله ذا اصله كورق الشجر صار ذا ورق فالمسرج بمعنى الصاير ذا سراج لكن هذا الوجه مخصوص بالثاني على
ما لا يخفى وقال بعض الافاضل يرد على الكل انه ينبغي ان يكون مسرجا بكسر الراء اسم فاعل ضرورة انهم قالوا الصاير كذا او كذا وهو ظاهر
والجواب انهم ارادوا بالصاير ذات صيرورة الا ترى الى انهم صرحوا في قوله ان عذابك بالكفار ملحق بان ذلك من باب النسبة بمعنى
انه ملحق ومنه قوله تعالى في عيشة راضية اي ذات رضى بمعنى انها مرضية فليتامل قوله وهذا قريب مما زيد ان مجي مسرجا للافادة
كون الانف ذا بريق ولمعان قريب في المعنى من مجي سرج وجهه بمعنى حسن وسرجه بالتشديد بمعنى حسنه وبهجه لان مضمون كل منهما
الاتصاف بالحسن والبهجة قوله واما لم يجعل اسم مفعول ان حاصل السوال انهم لم يجعلوا مسرجا اسم مفعول من سرج الله وجهه ليخرج
من هذه الغرابة المخصوصة اعني القسم الثاني الذي اشار اليه بقوله ومنه ما يحتاج الى ان يخرج له وجه بعيد ووجه التخريج مكشوف لا سترة
به فان سرج يكون ماخوذا منه اخذا غير مفتقر الى التخريج وجه بعيد نحو مكرم في اسم المفعول من كرم ونحوه على ما هو القياس الشايع في ذلك
وحاصل الجواب انهم لم يعتبروا ذلك اعني سرج الله وجهه لان هذه لغة مولدة وهم لم يعتبروا المولدات بل يعتبرون اللغات
الاصلية يريد انها مولدة من السراج الدال على البريق واللمعان مستعملة في التحسين وليس لها مصدر وتصاريف حتى يجعل
مسرجا اسم مفعول وماخوذا منه وبهذا المعنى يشعر كلام جار الله في الاساس ولو سلم انهم اعتبروها وانه ليس بمولد بل انها لغة اصلية
فسرج الله وجهه ايضا من باب الغرابة فجعل مسرج اسم مفعول وماخوذا منه لا يفيد كثير نفع لان مسرجا وان كان خارجا عن
الغرابة بالمعنى الاخص لكن سرج لا يخرج بذلك عن مطلق الغرابة لان المقصود ان مسرجا مشتمل على غرابة مخلة بالفصاحة
وعند اعتبار هذا المعنى كذلك لانه يصدق انه غير ظاهر المعنى ولا مانوس الاستعمال والغرابة بهذا المعنى ايضا مخلة بالفصاحة
فلا يخرج من هذا كثير فائدة والى هذا الجواب اشار بقوله على انه لا يبعد ان يقال ان سرج الله وجهه ايضا من باب الغرابة فهذا

جواب

جواب اخر مبني على تقدير التسليم لاعتبارهم هذا الاستعمال وكون هذه اللغة اصلية بعد الجواب عنه بالمنع والحاصل انه اجاب
عن السوال المذكور بوجهين الاول مبني على المنع والثاني مبني على تقدير التسليم وان قوله لاحتمال انهم لم يعثروا من باب المجاز
او الكناية ارادوا لم يعتدوا كما اشرنا اليه لان عدم الاعتبار لازم لعدم الاطلاع وان قوله وان يكون مولدا في معرض التعليل لعدم
الاعتبار كما قررنا وان المجموع جواب واحد وهكذا يجب ان يفهم هذا المقام فقد وقع فيه للافاضل عثار الاقدام وبعض من حصل له
العثور على غموضه قد تحير ووقع في شبهات واوهام وتقرير كلامهم ان ذلك اعني قوله لاحتمال انهم لم يعثروا وقوله وان يكون مولدا
لا يخ من ان يكون كل منهما جوابا مستقلا او المجموع جوابا واحدا بيان الاول انه انما لم يجعل اسم مفعول من سرج لوجهين احدهما انه
يحتمل انهم لم يطلعوا على استعمال سرج بهذا المعنى فلم يحكموا بان مسرجا اسم مفعول منه وان كان هذا الاستعمال موجودا ويرد
على هذا انه يلزم ح ان لا يكون حكمهم عليه بالغرابة مبنيا على جهلهم بحقيقة الحال وثانيهما يمكن تقريره بثلثة اوجه الاول ان يكون سرج
مولدا استحدثوا لم يكن موجودا عند حكمهم عليه بالغرابة الثاني ان يكون مولدا فلم يجعل هذا اسم مفعول منه لانه لغة اصلية الثالث ان يكون
مولدا فجعله اسم مفعول منه لا يخرجه من الغرابة مع انه المقصود وذلك واما بيان الوجه الثاني فيمكن تقريره بوجهين احدهما انه لم يجعل اسم
مفعول منه لاحتمال ان يكون سرج مولدا حادثا بعد حكمهم عليه بالغرابة فلم يطلعوا على استعماله عند الحكم لعدمه ويرد على هذا انه يلزم ح نفي
اطلاعهم عن المعدوم وثانيهما انه لم يجعل اسم مفعول منه لاحتمال ان يكون مولدا فخفي عليهم لعدم اهتمامهم بالمولدات وتتبعها ويرد على
هذا ان يكون حكمهم ح بالغرابة مبنيا على خفاء الامر عليهم هذا كلام هذا الفاضل توجيها وتزييفا ولا يخفى ضعف هذا التزييف الاخير للقطع
بان الخفاء المبني على عدم الاعتبار غير قادح بل ضعف الكل ظاهر لفظا ومعنى وانت خبير بان مبنى الكل على الجهل بمضمون كلامه وعدم الاهتداء
الى مقصوده ومرامه وفيما ذهبنا اليه غنية عن هذه الكلمات وخلاص عن هذه المقدمات ثم ان هذا الفاضل لم يكتف بمجرد ذلك بل
زاد في الطنبور نغمات اخر فقال وعلى الكلام اشكالات الاول ان كلامه صريح في ان جعل مسرجا اسم مفعول من سرج يخرجه عن الغرابة و
ليس ذلك لجواز ان يكون اسم مفعول منه وغريبا وكيف وقد صرح الشارح المحقق رح في شرح المفتاح بانه مع كونه اسم مفعول منه
مشتمل على الغرابة المخلة بالفصاحة الثاني انه جعل كون سرج من باب الغرابة مقابلا لكونه ماخوذا من السراج وانت خبير بانه
يجوز ان يكون غريبا وماخوذا منه الثالث انه علل عدم جعله اسم مفعول من سرج بكون سرج من باب الغرابة ولا يخفى عليك انه يجوز
ان يكون اسم مفعول منه مع كونه غريبا هذه كلماته ولا يخفى على المتفطن اندفاع هذه الكلمات على الوجه الذي قررنا عليه كلامه اما
وجه اندفاع الاول فهو انه ان اريد بقوله يجوز ان يكون غريبا مع كونه اسم مفعول من سرج الغريب بالمعنى الاخص فهو ممنوع
لما ذكرنا من انه ليس غريبا بهذا المعنى اصلا وان اريد الغريب بالمعنى الاعم وهو ان تكون الكلمة غير ظاهرة المعنى ولا مانوسة الاستعمال
فمسلم لكنه لا يقدح لان مقصود السايل خروجه عن الغرابة بالمعنى الاخص فان قيل فما تفعل بما ذهب اليه رح في شرح المفتاح
حيث جزم باشتماله على الغرابة المخلة قلنا اراد به الغرابة بالمعنى الاعم وهو ايضا مخل وهذا ظاهر فلا تنافي بين الكلامين
واما وجه اندفاع الثالث فهو هذا التحقيق بعينه واما وجه اندفاع الثاني فقد انكشف بما ذكرنا من ان قوله على انه لا يبعد الى اخره
جواب ثان مبناه على التقدير ثم لهذا الفاضل كلمات اخر طيها ههنا احق واحرى اذ لا فائدة في ايرادها الا الاطناب والله اعلم
بالصواب قوله واما صاحب مجمل اللغة تنبيه ان يكون تاييدا للجواب الثاني المبني على تقدير التسليم يعني ان كلامه يدل على ان سرج
من باب الغرابة لانه ذكره في سلك ما هو غريب باتفاقهم اعني مسرجا وقد يجعل تاييدا لجانب السوال يعني ان كلامه مشعر بان
مسرجا اسم مفعول من سرج الله كما هو مقصود السايل بل قوله لا يقال الغرابة اما مبتدا وخبره كون الكلمة غير مشهورة الاستعمال او ما في

تنبيه على ان الاكثر عثر على الموضع لكن الكل لم يحصل له الاطلاع على حقيقة الحال ... الخروج من مضيقه — منه

اما معنى فلما مر واما لفظا فلان الكلام بسبب ... تقديم الكلام ... اعني قوله وان يكون هذا مولدا على الاول اعني قوله انهم لم يعتبروا — منه رحمه الله

قوله وقد يجعل ... تاييد الجانب ... كما لا يخفى

قوله كما يفهم كافة والكاف ح اما للتقييد للتشبيه والتقدير الغرابة كذا على الوجه الذي فهم من كتبهم وفي كلام الكشاف اشارة الى هذا
في قوله تع واذكروه كما هديكم او للتعليل كذلك على ما صرح به النحاة من ان الكافة احدثت في الكاف معنى التعليل ومثلوا ذلك بقوله
كما هديكم اي المعنى واذكروه لانه هديكم فالتقدير الغرابة كذا لانه مفهوم من كتبهم وبالجملة فليست الكاف هذه للتشبيه قطعا بل للتقييد
وقد صرحوا بان هذه الكاف لا عامل لها كما لا معمول لها لانها لم يبق حرف جر في هذه الحالة هذا وحاصل السؤال على ما اورده
الخلخالي على المص رح حيث فسر الغرابة بكون الكلمة وحشية ان الغرابة على الوجه الذي ذكره القوم وفهم من كتبهم كون الكلمة غير مشهورة
الاستعمال ومن الوحشية كذلك بل اشتمال الكلمة على تركيب ينفر الطبع عنه والاول اي كون الكلمة غير مشهورة الاستعمال اعم من الثاني
اعني كون الكلمة مشتملة على تركيب ينفر الطبع عنه لانه يجوز ان يكون غير مشهورة الاستعمال مشتملة على تركيب ينفر الطبع عنه ويجوز
ان يكون غير مشتملة فيكون عذبة وهي مقابلة للوحشية فيكون الغرابة اعم والوحشية اخص فتفسير الغرابة بالوحشية تفسير بالاخص بل ان
الوحشية امر آخر مباين للغرابة وللتنافر ولمخالفة القياس وقيد مستقل في نفسه لا بد منه في تعريف فصاحة المفرد وهذا معنى
قوله بل الوحشية قيد زايد على الامور الثلثة مباين لها يجب ذكره في التعريف وان اراد المص بالوحشية المأخوذة في تفسير الغرابة غير
ما اشتمل على تركيب ينفر الطبع عنه فاخلالها بالفصاحة في حيز المنع فان قيل كيف صح القول بوجوب ذكر هذا القيد اعني الوحشية في
التعريف وقد وقع الاعتراف بانه اخص والغرابة اعم ونفي العام يوجب نفي الخاص فلا يكون ذكره واجبا قلنا مبنى الكلام على الاعراض
عن الاول والاضراب الى الثاني بادعاء المباينة والزيادة كما اشرنا اليه في اثناء التقرير ولو سلم فالقول بالعموم لا يستلزم العموم مطلقا
بل يجوز ان يكون بينهما عموم وخصوص من وجه ولو سلم فوجوب الذكر انما يتم اذا التزم كونه حدا تاما وقصد التفهيم بطريق المطابقة وهو ممنوع
ولا يخفى ضعفه بل ضعف الكل فليتدبر وحاصل الجواب ان الوحشية مشتركة بين ما ذكرتم وهي المشتملة على تركيب ينفر الطبع عنه وبين
المعنى الاول وهو كون الكلمة غير مشهورة الاستعمال فعلى هذا تكون كالمرادف للغرابة الا انهم لما كانوا اطلقوها على هذا المعنى اطلقوها
على المعنى الاخص وهي المشتملة على تركيب ينفر الطبع عنه قسما بما يدفع المعنى الاخص بقوله غير ظاهرة المعنى ولا مانوسة الاستعمال ومن الاخفاء
ان هذا المعنى ايضا مخل بالفصاحة المتداولة المفسرة بكون اللفظ جاريا على القانون كثير الدور على السنتهم فالقول بانه ان اريد بالوحشية
غير المعنى الاخص اخلاله ممنوع ظاهر البطلان والى هذا اشار بقوله وقولنا غير ظاهرة المعنى تفسير فقوله فالغريب يجوز ان يكون عذبة
تحقيق لمعنى العموم في الغرابة والخصوص في الوحشية وقوله وان اريد بالوحشية معطوف على ما قبله من حيث المعنى كانه قيل ان اريد
بالوحشية هذا المعنى فهو تفسير بالاخص وان اريد غيره فالاخلال ممنوع او كانه قيل ارادة هذا المعنى غير مستقيمة لانه تفسير بالاخص وارادة
غيره فالاختلال ايضا غير صحيح لان الاخلال ح ممنوع وقوله هذا ايضا اصطلاح اي مجيء الوحشية بالمعنى الاعم اعني به كون
الكلمة غير مشهورة الاستعمال ولا مانوسة ايضا معهود بينهم مقرر عندهم وقوله حيث قالوا اه تحقيق لهذا المعنى واشارة الى نقل
كلامهم على وجه يفيد المط ويثبت الدعوى ويدل على اعتبارهم ذلك واصطلاحهم له قوله استعير للالفاظ التي لم يؤنس اشارة
الى ان الاطلاق مبني على ملاحظة هذه الحيثية اذ التعليق بالوصف يشعر العلية كما تقرر عندهم وبهذا اندفع الاشكال بان اطلاق
الوحشي على الالفاظ الغير المانوسة يجوز ان يكون باعتبار اشتمال تلك الالفاظ على تركيب ينفر الطبع عنه فلا يلزم تصادق الوحشية
وعدم الانس فلا يصح تفسيرها به وههنا بحث وهو ان كلامهم هذا على الوجه الذي نقله الشارح المحقق رح لا يدل الا على اعتبار عدم الانس
في الوحشية واما اعتبار عدم ظهور المعنى فلا يدل عليه مع ان الشارح اعتبره فيها حيث قال وقولنا غير ظاهرة المعنى ولا مانوسة
الاستعمال تفسير للوحشية فان قيل نعم الا ان عدم الانس ملزوم لعدم ظهور المعنى وفي كلامهم دليل عليه وفي كلام المص في الايضاح

تصريح

تصريح بهذا المعنى لانه قال والغرابة ان تكون الكلمة وحشية لا يظهر معناها فتحتاج في معرفتها الى ان ينقر عنها في كتب اللغة المبسوطة
فقد جعل عدم الدوران وكثرة علة لعدم ظهور المعنى فلولم يكن عدم الانس ملزوما لعدم ظهور المعنى لما صح ذلك قلنا
نعم الا ان اعتبار الملزوم في شيء لا يوجب اعتبار اللازم فيه الا ان يبنى الكلام على ان الشارح الذي بني المص تعريف فصاحة المفرد
عليه والاقرب ان يقال هذا ليس مأخوذا من كلامهم هذا بل من كلامهم في موضع آخر غايته انه لم يشتغل به لانه ما ذكره كاف
في مقصوده فليفهم قوله والوحشي قسمان اه عليه اشكال اذ الوحشي على ما يدل عليه تقسيمه ينحصر في القسمين ولا بد له من الاعتراف
بانه على ثلثة اقسام الاول ما ذكره المص واشار اليه الشارح حيث فسره بغير ظاهرة المعنى ولا مانوسة الاستعمال وهو مخل
بالفصاحة البتة على ما نص عليه الثاني ما ذكره الشارح رح بقوله وهو ان يكون مع كونه غريب الاستعمال ثقيلا على السمع كريها
على الذوق ينفر الطبع عنه وهو ايضا مخل بالفصاحة وهذا القسم هو الذي ذكره المعترض بقوله والوحشية هي المشتملة على تركيب
ينفر الطبع عنه الثالث الغريب الحسن وهو ما هو غريب القرآن والحديث وهو غير مخل بالفصاحة البتة وحاصل الاشكال ان مورد القسمة اما
الوحشي بالمعنى الاعم اعني ما يكون غير ظاهرة المعنى ولا مانوسة الاستعمال او هو بالمعنى الاخص وهو ما يكون مشتملا على تركيب ينفر الطبع عنه
او اعم لا سبيل الى الاول لانه يلزم على الشارح ان يكون المنع موجها اعني منع المعترض حيث قال ان اريد بالوحشية غير هذا القسم اعني
ما اشتمل على تركيب ينفر الطبع عنه فاخلاله على الاطلاق ممنوع لان هذا ح ينقسم الى قسمين احدهما مقبول غير مخل وثانيهما مردود مخل فصح
القول بان غير القسم الثاني غير مخل وبان اخلاله ممنوع ويلزم ايضا ان يكون انقسامه الى القسمين غير صحيح لان الغريب الحسن غير مخل فكيف
يكون قسما من الوحشي بمعنى غير ظاهرة المعنى ولا مانوسة الاستعمال وهو مخل البتة وهذا ظاهر ولا الى الثاني لانه لا ينقسم الى الغريب الحسن
وهو ظاهر ولا الى الثالث لانه ينحصر ح الوحشي بالمعنى الاعم في الغريب القبيح والغريب الحسن وهو غير صحيح والثاني غير مخل وقد نص على انه
مخل حيث قال فمنع كونه مخلا ظاهر الفساد وتدبر فان قيل اراد بهذا الشق الثالث الا ان مقصوده ان الوحشي بالمعنى الاعم واحد بالذات
قسمان بالاعتبار مخل باعتبار غير مخل باعتبار آخر لان ما لا يكون ظاهر المعنى ولا مانوسة الاستعمال يختلف باختلاف الاقوام والطوايف فرب
كلمة تكون ظاهرة المعنى ومانوسة الاستعمال بالنسبة الى قوم وهذه الكلمة بعينها ليست كذلك عند آخرين وقد وقعت الاشارة الى
هذا فيما سبق حيث قال وهي في مقابلة المعتادة وهي تحسب قوم دون قوم بل هي وفي كلامه رمز الى هذا حيث يقول لا تعاب
استعماله على العرب لانه لم يكن وحشيا عندهم فصح التقسيم الى القسمين واستقام الانحصار فيهما لان المراد ان احد القسمين يختلف
بالاعتبارين فتارة يخل واخرى لا يخل قلنا فح يلزم ان يكون غريب القرآن والحديث مخلا عند آخرين ويظهر توجيه منع المعترض حيث
قال ان اريد بالوحشية غير ما اشتمل على تركيب ينفر الطبع عنه فلا نم اخلاله يريد ان اخلاله على الاطلاق ممنوع مع ان تفسير المص يشعر بالاخلال
على الاطلاق مع ان كلام الشارح ينادي على اخلال الوحشي بالمعنى الاعم على الاطلاق على ان عبارة التقسيم قاصرة عن هذا المراد ومفتقرة
الى التمحل المفضي الى الركاكة والفساد بان يقال قوله والوحشي قسمان غريب حسن معناه قسمان قسم منه الغريب الحسن وبالجملة فعبارة
الشارح المحقق في هذا المقام تعمية والغاز في المرام وكلامه مخل بالمراد اخلال الغرابة بالكلام لا يدرى اي شيء مقصوده
ومعناه ويلوح آثار الحيرة على سياقه ونحوه فلا اصر منه يبدو وفي الياس راحة ولا اوضح مما يصفولنا فنكار منه ثم ادعي تنقيحه
وتخليصه وسلامته عن المحذور فعليه البيان قوله مثل شرنبث اي على لفظ الاسم هو المحفوظ في السماع والشرنبث غليظ الكفين والرجلين
ويركو به الاسد والنون فيه زايدة وفي الصحاح الشرنبث الغليظ الكفين والرجلين وربما وصف به الاسد قال سيبويه

النون والالف يتعاوران الاسم في معنى نحو شرنبث وشرابث وجرنفش وجرافش اشمخ على لفظ الفعل ترفع وتعظم ويقال للجبل
العالي المشمخر اتمطر اتمطرة تمرق واشتد وفر واجتمع قوله دهر في النظم احسن منها لان النظم يتحمل فيه ما لا يتحمل في غيره فاستعمال
ما يوهم وحشية ابعد من الذم من استعماله في غيره قال سيبويه في الكتاب ويجوز في الشعر ما لا يجوز في السعة من كذا وكذا ثم قال
وما يجوز في الشعر اكثر من ان اذكره قوله مثل جحيش وهو الفريد المتنحي عن القوم اطلخم الامر اشتد وصعب مخرجه واطلخم اسحنكك
والاسحنكاك صيرورة الليل شديد الاظلام اسود او صيرورة الشعر كذلك الى غير ذلك جحنفت تكبرت وفخرت فان قيل
قد اعتبر في هذا القسم اي في مفهوم غرابة القبيح الثقل على السمع والكراهة على الذوق وما جعله تفسيرا للوحشية خال عن هذا
المعنى بالمرة فلا يصح جعل الوحشية بالتفسير المذكور تفسيرا للغرابة ايضا قلنا قد عرفت ان الوحشي بالمعنى الاعم مفسر بذلك فصح التفسير ولا
اشكال قوله فيمنع كونه مخلا لظاهر الفساد اذ الفصاحة انما هي باعتبار كثرة الدوران والجريان وكثرة الدوران لا يجتمع مع عدم الشهرة
في الاستعمال فما يكون غير مشهور الاستعمال يكون غير فصيح البتة وليت شعري كيف لم يحكم على غرايب القران والحديث بالغرابة فانها ان كانت
مانوسة الاستعمال ظاهرة المعنى فلا غرابة والا فلا فصاحة اللهم الا ان يقال انها وان كانت كثيرة الدور ظاهرة المعنى مانوسة الاستعمال
الا انها بالاضافة الى سائر الالفاظ الفصيحة لكون هذه ادور على الالسنة واجرى واكثر كانها غريبة اي كانها غير ظاهرة المعنى ولا
مانوسة الاستعمال فالذي يخل بالفصاحة هو عدم الظهور الحقيقي وعدم الانس الواقعي لا الاضافي فلتحققهما صورة نظرا الى الاضافة
سماها القوم غرايب ولانتفائهما في الواقع حكموا بفصاحتها رعاية للشبهين وملاحظة للطرفين فليتامل وههنا بحث وهو ان مقتضى
كلامه ان مجرد عدم الظهور وعدم الانس مخل والتقسيم ايضا يدل على ان الاخلال مخصوص بالقسم الثاني فان كان المطلق مخلا فالتقسيم
بيانيه والا ففيه ما فيه اذ المنع موجه لا فاسد فضلا عن ان يكون فساده ظاهرا وقد سبق ذلك عشر وجها قوله او ما في حكمها
اي حكم المفردات وفائدته ادراج مثل ما لا يرجع الى نفس المفرد بل يكون حالا تطرا على الكلمة باعتبار انضمامها الى الاخر كما في قولهم
انما اضرب بعدك واضرب الرجل قوله كوجوب الاعلال ظاهر فانه تمثيل للقانون وهو مشكل من جهة انه قد سبق ان القانون
قضية كلية منطبقة على احكام جميع الجزئيات وليس وجوب الاعلال بهذه المثابة والجواب ان المضاف محذوف اي كقانون وجوب
الاعلال والاضافة من باب اضافة الدال الى المدلول او انما سماه قانونا لانه اخذ بالحاصل من القانون فان حاصل قولهم كل واو
او ياء تحرك وانفتح ما قبله تقلب الفا هو وجوب الاعلال فتسامح في العبارة اعتمادا على وضوح المقصود وهذا كما يقال مضمون
قولنا الشمس طالعة طلوع الشمس ومفهوم قولنا النهار موجود وجود النهار وقد يقال تقديره كالحكم بوجوب الاعلال قوله واستحوذ
الاستحواذ الظفر والاقتدار وفي الصحاح استحوذ عليه الشيطان اي غلب وقد جاء هذا بالواو على اصله كما جاء استروح واستصوب وقال
ابو زيد هذا الباب كله يجوز ان يتكلم به على الاصل تقول العرب استصاب واستصوب واستجاب واستجوب وهو قياس مطرد عندهم
وقوله تعالى الم نستحوذ عليكم اي الم نغلب على اموركم وقطط الشعر تقرق وصار شعثا من باب علم وفي الصحاح قطط شعره بالكسر وهو احد
ما جاء على الاصل باظهار التضعيف ورجل قط الشعر وقطط الشعر بمعنى وآل وماء في الاصل اهل وماه بدليل اهيل ومويه
قوله من الشواذ فان قيل الشاذ ما يكون مخالفا للقياس فمع جعلها من الشواذ كيف صح القول بانها ليست مخالفة للقانون الذي
هو القياس قلنا هذه وان كانت مخالفة للقانون الاصلي اي السابق في الاعتبار الا انها مندرجة تحت القانون الذي هو متاخر فليتامل
قوله بل المخالفة اضراب عن التفسير السابق للمخالفة يعني انا لا نعرف المخالفة كما سبق حتى يرد علينا الاشكال المذكور وما هذه في قوله

مالا

ما لا يكون مصدرية اي المخالفة عدم الكون على وفق ما ثبت عن الواضع وفي بعض النسخ بل المخالف وعلى هذا فكلمة ما موصولة وهذا
اوفق بالدراية بالنظر الى اللاحق وان كان الاول اوفق بالسابق قوله الحمد لله العلي الاجلل البيت للراجز ومصراعه الاخر الواحد الفرد
القديم الاول وقد يروى القادر الفرد الكريم الاعدل وقد يروى انت مليك الناس ربا فاقبل فقوله ربا على حذف حرف النداء
اي يا ربا فاقبل الحمد وقد يروى بالتنوين على انه تمييز يقال ربه يربه ربا كذا في الصحاح وبالجملة فالمقصود ان الاجلل وقع بفك الادغام
ان ثبت من الواضع فلا مخالفة والا فلا صحة قلنا مخالفة الواضع لا يقتضي عدم الصحة غايته انها لا تكون فصيحة وتحقيق ذلك ان مخالفة
القياس اما مبنية على دليل وعلة تكون باعثة على هذه المخالفة اولا فالاول نحو الطلل وقطط فان فك الادغام مبني على دفع الالتباس
بالطل وقط غير مخل اصلا والثاني ان كانت صادرة عن الواضع كما في ابى يابى فغير مخل ايضا والثالث وهو ما صدر عن المتكلم كالاجلل مخل بالفصاحة
قوله قيل فصاحة المفرد خلوصه مما ذكر ومن الكراهة في السمع هذه عبارة الايضاح ولا يخفى ان فيها تصريحا بان تفسير الفصاحة على هذا الوجه
مما وجده في كلام الناس فهذا ايضا يرد التوجيه الذي ذهب اليه الشارح المحقق في قوله لم اجد في كلام الناس ما يصلح لتعريفهما به كما ان هذه عبارة
الايضاح على ما تلونا عليك هناك ثم ان ههنا ايضا يعرف ضعف توجيه الشارح وقوة توجيه المصنف فتامل ولا تنس قوله مبارك الاسم اغر
اللقب البيت لابي الطيب من قصيدة قالها في مدح سيف الدولة الهمداني وانما جعل اسمه مباركا لان اسمه علي وهو اسم مبارك يتبرك به لانه
اسم علي بن ابي طالب رضي الله عنه او لانه مشتق من العلو وينبي عنه وقوله اغر اللقب اي مشهور اللقب بين الناس لان لقبه معلوم للكل
وهو سيف الدولة واللقب علم يشعر بمدح او ذم ويقابله الكنية وهو ما صدر باب او ام والاسم اعم قوله داخلة تحت الغرابة المفسرة الخ
تحقيقه انا قد فسرنا الغرابة بالوحشية وقد فسرنا الوحشية بعدم ظهور المعنى وعدم الانس في الاستعمال وقد عرفت ان هذا التفسير للوحشية
اعم لكنه منحصر في قسمين الاول ما يكون التوحش بسبب عدم ظهور المعنى وعدم الانس فقط كتكأكأتم وافرنقعوا والثاني ما يكون التوحش
بسبب كونه مشتملا على تركيب ينفر الطبع عنه ثقيلا على السمع كريها على الذوق نحو الجحيش واطلخم وانت خبير بان الجرشي كريه على الذوق
فيكون داخلا تحت الوحشية باعتبار القسم الثاني فذكر الغرابة المفسرة بالوحشية المفسرة بعدم ظهور المعنى وعدم الانس في الاستعمال
مغن عن ذكره هذا تقرير كلامه وتبيين مرامه ولا غبار عليه اصلا فاندفع ما يقال عليه من انه ان اراد به دخولها تحتها دخولها في مفهوم الغرابة
فممنوع وان اراد ان كل كريه على السمع فهو غريب فذكر الغرابة يفيد فائدة ذكر الكراهة في السمع لان الخلوص من الغرابة يوجب الخلوص من الكراهة
لان الخلوص من اللازم يوجب الخلوص من الملزوم فجوابه انه لو سلم فالظاهر ان الخلوص من الغرابة يستلزم الخلوص من التنافر لان كل متنافر غريب
لان الظاهر عدم استعماله وقلته لا اقل ولو منع ذلك منع ايضا ان كل كريه غريب قوله اما من قبيل تكأكأتم فان قيل قطع الشارح بوجود
الكراهة في السمع في الجرشي فلا يحسن الترديد قلنا مقصوده توكيد الدخول وافادة امتناع الخلوص وان كان من القسم الثاني جزما فتامل
قوله كما عرف في موضعه فانهم ذكروا في كتب الحكمة والكلام ان الحروف والالفاظ كيفيات تعرض للاصوات فيميز بعضها عن بعض اخر
يشاركه في الخفة والثقل اي الزيرية والبمية تمييزا في المسموع واحترزوا بالقيد الاخير عن نحو الطول والقصر فان كلا منهما يعرض للاصوات
ويميز بعضها عن بعض لكن ليس التمييز في المسموع لانهما اي الطول والقصر من الكميات وتمام تحقيق هذا الكلام وتمييز الراجح عن المرجوح في علم الكلام
قوله وضعف هذين الوجهين ظاهر اما ضعف الاول فلان القول بانه ان لم يكن ثقيلا فلا يخل بالفصاحة في حيز المنع لجواز ان يكون لامر اخر
على ان هذا الدليل يقتضي الغنية عن باقي القيود واما الثاني فلان التنافر لا يكون متوجها على المذكور في المتن بل يكون متوجها على ما لا اثر له
وهو خارج عن القانون ولو سلم فالقول بان اللفظ صوت معتمد على مخارج الحروف مشهور بين الادباء ولو سلم فقوله من قبيل الاصوات

والقياس الاجل فان قيل الاجلل بفك الادغام صح

اي منع ان كل متنافر غريب

اذا جعل حالا من ضمير خلوصه يلزم ان يكون مثل زيد اجلل وشعره مستشزر وانفه مسرج فصيحا لان كل من هذه الثلثة كلام له حالان
حال فصاحة للكلمات كما في زيد اجلل وشعره مرتفع وانفه لامع وحال عدم فصاحة لها كما اذا اقيم اجلل مقام اجل ومستشزر موضع
مرتفع ومسرج مقام لامع فيصدق على كل من هذه الثلثة عند عدم فصاحة كلماته انه خالص عن المذكورات حال فصاحة كلماته
وتحقيق ذلك انك اذا قلت الكريم من يسخو في حال مكنته فيصدق على الفقير وان لم يكن له مكنة فانه ح وان لم يكن له مكنة لكنه بحيث اذا
حصل له مكنة يسخو ويجود ثم اجاب عن هذا الاشكال بالمنع اى لا نسلم ان ما ذكر كلام له حالان بل كلامان حال احدهما يخالف حال الاخر
والحاصل ان ذات الكلام متعددة ولا كذلك ما ذكره من المثال فان الفقير في حالتي المكنة وعدم المكنة شخص واحد بلا اشتباه وقوله
ما ذهب اليه الشارح المحقق من حديث الحالية منقوض بمثل القسمة ضيزى وهذه دسر وكيف يبدئ الله الخلق ونحو ذلك لان كل واحد
من هذه الثلثة كلام له حالان حال فصاحة للكلمات كما اذا عرض هناك ما يمنع سببية الاخلال وحال عدم فصاحة لها كما اذا لم يكن
هناك عارض فان ذات الكلام ح واحدة لا تعدد فيها اصلا انما التعدد باعتبار الوصف اعنى الحالة المتعلقة بها فجعل مع فصاحتها
حالا من ضمير خلوصه يقتضي ان يكون كل من هذه الثلثة فصيحا على نمط قولهم الكريم من يسخو في حال مكنته وهذا الاشكال صعب جدا لا يندفع
بسهولة قطعا نعم الانتقاض بالامثلة التي ذكرها هذا الفاضل غير وارد قطعا لتعدد ذات الكلام ح وما قوله ولا يجوز ان يكون حالا من
الكلمات في تنافر الكلمات لانه ح يكون قيد التنافر الذي هو العامل في الكلمات وانتفاء المقيد يكون باحد الطرق الثلثة بانتفاء ذات المقيد
فقط او القيد فقط او كليهما معا فهذه اقسام ثلثة يشملها هذا الحد ويصدق عليها مع ان المقصود هو القسم الاول دون الاخيرين وانت
خبير بان التعريف فاسد اذا كان صادقا على غير المقصود بالحد سيما اذا تعدد سيما اذا كان راجحا سيما في مقام التعريف هذا ما ذكره بعض
الافاضل في تحقيق الكلام وتقرير المرام ولقائل ان يقول قد ذكر في التعريف الخلوص عن الامور المذكورة متعاطفة بكلمة الواو
والخلوص في معنى النفي ومن قواعدهم ان الواو اذا ذكرت في حيز النفي فالظاهر المستفاد نفي المجموع من حيث المجموع اللهم الا اذا دلت
هناك قرينة تدل على ان المراد عموم النفي ونفي المجموع من حيث هو يصدق على احد الوجوه وليس المقصود الا نفي المجموع بطريق انتفاء كل واحد واحد
على ما سبقت الاشارة اليه فالتعريف صادق على غير المقصود بل ظاهر فيه فان قيل المقصود متعين لقيام القرينة الدالة على
تعينه ومثله في التعريف غير قادح قلنا فليعتبر هذا الطريق بعينه عند من يجعل الظرف حالا من الكلمات تدبر والحق انه اذا اشتمل
التعريف على غير المقصود فان قامت هناك قرينة تدل على ان ما هو المقصود فلا ضير والا فيمتنع وان ما اختاره الشارح المحقق من توجيه الظرف
مثل التوجيه الاخر جوازا ووقوفا ومحلا فان جاز هذا جاز ذاك والا فلا بل التعريف يحتاج الى التمحل مع قطع النظر عن التوجيهين كما
نبهناك عليه وقد يدفع اصل الاشكال الوارد على من يجعل الظرف حالا من الكلمات بانه اذا علم من التعريف ان التنافر مع فصاحة الكلمات
مخل علم منه اخلال التنافر مع عدم فصاحتها بالطريق الاولى وكذا اخلال عدم الفصاحة مع عدم التنافر فاندفع الفساد واجاب الشارح
المحقق بمنع الاولوية في الثاني ولو سلم فالاولوية غير معتبرة في التعريفات قطعا فليتدبر فان قيل فاذا لم يكن كل من الوجهين المذكورين
في توجيه الظرف المذكور سالما عن المحذور فما وجهه الصحيح الخالص عن كل ما ذكر قلنا وجهه عندي انه صفة لمصدر يشعر به الخلوص اى
خلوصه خلوصا كائنا مع فصاحة الكلمات وح فقد اندفعت الاشكالات عن اخرها فان قيل لم لا يجوز ان يكون ظرفا لغوا للخلوص قلنا لان في
ذلك تعكيس المراد وتبديل المخل والفساد واما جعله حالا من المبتدا او من الخبر او ظرفا معمولا للانتساب فلعله لا يخفى عليك وجهه
بعد الاحاطة بجميع ما سبق والله اعلم **قوله** اجزاء الكلام اما ان يراد بالاجزاء ما فوق الواحد ويوجه في ضرب غلامه زيدا بان غلامه
وقع في غير محله ومحله ان يكون بعد زيد فيكون زيد ايضا واقعا في غير محله فيتحقق المخالفة بين الجزئين واما ان يراد الجمعية بالنظر الى

لا يستلزم ان يكون صوتا البتة فان قيل النظر على المذكور وهو اشتراط الخلوص عن الكراهة المذكورة في الفصاحة لكن باعتبار فساد
ما اشتهر ان ذلك مبنى عليه ومستند اليه وهذا كما يقال لو كان كذلك لزم بجاه العوض وهو ممتنع فيقال وفيه نظر بناء على ان ما اشتهر في بيان
اشاعته من المفسدات ممنوعة ثم القول بان قوله من الاصوات لا يستلزم ان يكون صوتا ان اراد انه لا يدل على جعل اللفظ صوتا فضعفه ظاهر
لظهور دلالته قولنا هذا الشيء من قبيل الاجسام على انه فرد من افراد الجسم وكذا نظايره وان اراد انه يحتمل ان يقصد به شيء مثل ان يراد انه من قبيل
صفات الاصوات او كيفياتها فخلاف الظاهر قلنا لو سلم فانما هو في اول يكون مشهورا مستقرا يعرفه كل احد او اكثرهم واما فيما لم يعرف الا
بتفحص شديد وطلب قوى فكيف يعتبره وكيف يفهم فانه لا وقوف على قائله فكيف توقف على مستنده ودليله ولو سلم فلا يخرج عن البعد
كونه خلاف الظاهر وهو عين الضعف الذي ادعاه الشارح ثم قولهم هذا من قبيل ذاك لا يقتضي ان يكون من افراده وان يكون مما يصدق
اى عليه هذا الشيء لانه يحتمل ان يكون من جبلته في بعض الاثار والاحوال احتمالا ظاهرا ابما شبهة فان قولهم الموصولات من قبيل الحروف يعني
في الاحتياج الى الغير مشهور يعرفه كل احد **قوله** راجعة الى النغم جمع نغمة كبدرة جمع بدرة وقوله فكم من لفظ فصيح هذه خبرية وتميزها
مجرور على نمط قوله تعالى وكم من قرية اهلكناها **قوله** للقطع باستكراه الجرشى يريد انه لو سلم ان للتنغم مدخلا في ذلك لكن لا نسلم انه المرجع بحسب الكون
نفس اللفظ مدخل اصلا **قوله** وفيه ايضا بحث ان هذا الاعتراض وارد على المطول بل على الشارح ايضا اما الاول فلانه عرف الفصاحة بالخلوص
عن اسباب الاخلال فيجوز ان يعرض لهذه الاسباب ما يمنع سببيتها فاللفظ المشتمل عليه يكون فصيحا فلا يكون التعريف جامعا فان قلت
فاذا امتنعت السببية كانت كانها ليست باسباب قلت فليعتبر ذلك فيما نحن فيه واما الثاني فهو انه قد ذكر ان قرب المخارج ليس سببا
للتنافر لوقوعه في التنزيل نحو الم اعهد وكذلك مجد والجمع بين الحاء والهاء لوقوعه في القران نحو فسبحه وان كثرة التكرار وتتابع الاضافات
لا يخلان لوقوعهما في التنزيل نحو ونفس وما سواها فالهمها فجورها وتقويها وذكر رحمة ربك عبده زكريا وعليه الوقوع في التنزيل
لا ينافي كونه من اسباب الاخلال لجواز عروض ما يمنع السببية نعم يرد على هذا القائل انه بصدد الفرار عن القول باشتمال القران
على غير الفصيح وانه واقع في القول باشتمال كلمات القران على الكراهة ولا يخفى ان القران كما يجب تنزيهه عن الاشتمال على غير الفصاحة
كذلك يجب تنزيهه عن اشتماله على الكراهة **قوله** فان مفردات الالفاظ تتفاوت اشارة الى ما ذكره الامام في نهاية الايجاز من انه
قد يجيء الكلمة فصيحة في موضع وتعد ان كانت ركيكة في غيره وذكر الشيخ ابن الحاجب ان اللفظ قد يكون غير فصيح فيجيء اليه ما يجعله
فصيحا كقوله تعالى الم تر والكيف يبدئ الله الخلق ثم يعيده فان الفصيح بدأ يبدأ بل لا يكاد يسمع ابدأ وقال الله تعالى كما بدأكم تعودون
لكن صار يبدئ هنا فصيحا لمكان يعيده لما بينهما من التناسب والتلاصق وذكر المعرب في الخاتمة ان لكل مقام مقالا لا يحسن فيه
غيره ولا يقوم مقامه وهذا استغنى قوله كما سيجيء في الخاتمة **قوله** ولفظ ضيزى من نظم التنزيل تلك اذا قسمة ضيزى اى قسمة جائرة
من ضازه يضيزه ضيزا ظلمه كما في الصحاح ضاز في الحكم اى جار يقال ضازه حقه يضيزه ضيزا عن الاخفش اى بخسه ونقصه وهو
فعلى مثل حبلى وطوبى وكسروا الضاد لتسلم الياء لانه ليس في الكلام فعلى صفة وانما هو من بناء الاسماء كالشعرى والدفلى وقرئ
ضئزى بالهمزة من ضازه يضأزه ضأزا وفي الكشاف والاصل ضوزى كطوبى لان فعلى بالكسر الفاء غير ثبت فكسرت الفاء وقلبت
الواو ياء **و** دسر قيل جمع دسار وهو خيط يشد به الواح السفينة وفي الصحاح الدسر جمع دسار وهي خيوط تشد بها الواح السفينة
ويقال هي المسامير قال الله تعالى وحملناه على ذات الواح ودسر والدسر الدفع او جمع دسير وهو المسمار من دسره اذا دفعه لانه
يدسر به منفذ السفينة **قوله** حال من الضمير في خلوصه اه قد اورد بعض الحذاق من تلامذة الشارح المحقق هنا اشكالا تقريره انه

الافراد والمواد الكثيرة قوله النحوي المشتهر بفتح الهاء وكسرها اي الاشتهار كما جاء لازما جاء متعديا ايضا كذا في الصحاح ولعلان
فضيلة اشتهرها الناس قوله وان كان مثل هذه الصورة اي ترك التقديم اعتمادا على وضوح المراد وتباعده عن الف دريد ما اتصل
ضمير الفاعل مع تقديم الفاعل على المفعول والا فيه ناخيره مما جوزه الجميع بلا شبهة ولولا تفسير هذه الصورة بقوله اعني ما اتصل المرفوع
الاحتياج الى زيادة هذا القيد قوله مما اجازه الاخفش اي ولقد نصر الشيخ عبد القاهر رح في المسايل المشكلة هذا القول لانه بعد ما نقل مذهب
ابي الحسن الاخفش في قوله تعالى فانها لا تعمى الابصار من ان الضمير للابصار لا للقصة وان الاضمار على شريطة التفسير قال ومثل هذا وان كان
قد يستوحش منه فاما اذا رجع الى الحقيقة كان خليقا بان يقل الاستنكار منه وذلك لان الشرط في الضمير ان يكون له ذكر في الكلام سواء كان
قبله او بعده وانما الممنوع هو اضمار شي من غير ان يكون له في الكلام ذكر مما يوضح هذا انه قد يضمر الشي من غير ذكر اسمه الظاهر بناء على ذكر ما يدل عليه
لاتصاله به معنى كقوله تعالى ما ترك على ظهرها من دابة يريد الارض واشباه ذلك كثيرة فاذا جاز هذا فلان يجوز الاضمار مع الذكر في
الجملة اولى فاذا مذهب ابي الحسن الاخفش في هذا قوي جدا انتهى كلامه قوله وتبعه ابن جني بتسكين الباء وتحريكها وتشديدها
غلط قال صاحب المقتبس في آخر بحث النسبة ان قولهم ابن جني باسكان الياء او ليست من ياء النسبة وحكي عن سيبويه ان اصله
كني فعرب وهو اسم الامام ابي الفتح عثمان بن جني رحمه الله والتشديد سهو فاحش قوله واستشهد اي استشهد الامام ابو الفتح عثمان بن جني
في جواز الاضمار قبل الذكر باربعة ابيات شعر التي اوردها الشارح المحقق ههنا والقوم اجابوا عن الاولين بان الضمير للمصدر الذي
دل عليه الفعل كما قرره والمحالم ثبات لهم هذا الاعتبار في الاخيرين على ما سيجي جعلوهما من الشواذ وفيه اشكال قوي سيجي ذكره قوله جزى ربه
يجوز ان يكون التفاتا اي جزى ربه كما في تطاول ليلك على ما جوزه بعضهم في تكوين قومه كما سيجي بيانه عند من يجعل الالتفات عبارة
عن التعبير عن معنى بطريق من الطرق الثلثة بعد ان يكون مقتضى الظاهر التعبير بطريق آخر على ما هو مذهب السكاكي وسيجي تفصيله في مباحث
الالتفات وقوله الكلاب العاويات اي الصايحات من عوى الكلب اذا صاح يحتمل ان يراد به المعنى المجازي اي شرار الناس ويعضده
الرواية الاخرى العاديات اسم فاعل من عدى والعادي العدو وكذا في الصحاح ويحتمل ان يراد به المعنى الحقيقي ويعضده الرواية
الاخرى النابحات بالباء المنقوطة بنقطة واحدة لا الياء المنقوطة بنقطتين تحتانيتين من نبح الكلب ينبح وينبح نبحا و
نبيحا ونباحا ونباحا بالكسر وربما قالوا نبح الظبي كذا في الصحاح وفي المغرب ابن النباح موذن علي رضي الله عنه فعال من نباح
الكلب وقوله وقد فعل على لفظ الماضي مبني على اظهار الرغبة في وقوعه وتنبيه على انه كانه قد اجيبت دعوته قوله ادى اليه
اي الى الاصحاب فرجوع ضمير المفرد الى الاصحاب مبني على ما نبهناك عليه غير مرة من قاعدة التأويل بما ذكر وما تقدم وشيد نارا كانه
قال شمس والاوجه ان يرجع الى ما يستفاد من اللفظ اعني كل واحد قوله صاعا بصاع من قبيل كلمته فوه الى في وبعت الشاء
شاة ودرهما اي مستويا ان جعل حالا من فاعل ادى اي فاعل كلام الاصحاب بما هو على قدر عصيانه مكافاة يريد ان صاعا من
العصيان مقابل لصاع من المكافاة او مجزيا بمثل ما فعله ان جعل حالا من المفعول ومن اراد ان يطلع على كيفية وقوع مثل ذلك
حالا وعلى ان ذلك جملة اسمية وعلى انه كيف نصب الجزء الاول ولم نصب فعليه ان يراجع ما ذكرناه في شرح لباب الاعراب فقد
ذكرنا هناك ما يتعلق بهذا الباب والله اعلم بالصواب قوله اي رب الجزاء فيه خفاء اذ الجزاء صفة له تعالى فيلزم كونه مربوبا
مملوكا والجواب ان الاضافة لادنى التلبس ووجه التلبس كونه صفة له اي رب له الجزاء وصف له وفيه نظر لانه لا حاجة
لهم في ذلك الى جعل الاخيرين من قبيل الشواذ لصحة بنو الجزاء وقوم اللوم بهذا الاعتبار هذا ولو جعل البيت الاول التفاتا
كما سبق لم يقع الاحتياج الى هذا الاعتذار وهو ظاهر والحق انه لا حاجة الى القول بالشذوذ ولا ان باب الاضافة لادنى

اللبس

اللبس مفتوح ومع امكان التوجيه لا معنى للشذوذ قوله ابا الغيلان بفتح الغين المعجمة اسم ذي الرمة كذا في الديوان قوله
عن كبر من قبيل قولهم فعلت هذا عن امرك وعن تقدمك على ما صرح به جماعة من ان عن في مثل هذه المواقع يدل على سببية ما بعدها لما
قبلها يعني جزاه بنوه من جهة كبره وحسن فعله الموجبين للاحسان اليه مثل ما جوزي سنمار فان سنمار كان رجلا روميا بنى الخورنق
الذي بظهر الكوفة للنعمان بن امرء القيس فلما اتمه القاه من اعلاه فخر ميتا وانما فعل به ذلك لئلا يبني مثله لغيره فضرب المثل به في
الاحسان بالاساءة وفي عجايب المخلوقات الخورنق قلعة بظهر الكوفة بناها النعمان بن امرء القيس حين كان ملكا وصنعها رجل رومي
اسمه سنمار كان يصنع سنتين على الولاء ثم اختفى مدة مديدة ثم كان يظهر سنتين او ثنتين فتمل فقال ليحصل البناء قرار فلما تفحصوا وجدوا
البناء قد انحط في هذه المدة خمسة عشر ذراعا وبالجملة فقد اتمها في مدة ثمانين سنة فلما علاها النعمان ونظر الى البحار والاودية وفي
البحر الحيتان وفي الاودية الضب فتعجب من ذلك فقال ما رايت مثل هذا البناء قط ولا ارى مثله احد فقال سنمار اني اعلم من هذه القلعة
حجرا واحدا منها حجر لسقطت القلعة بتمامها فقال له النعمان هل تدري غيرك فقال لا فالقاه من سطحها فخر ميتا فقيل في حقه جزاء سنمار
وما كان ذا ذنب كما قال شعر جزتنا بنو سعد بحسن فعالنا جزاء سنمار وما كان ذا ذنب ويجوز ان يكون عن بمعنى بعد كما في قوله
لتركبن طبقا عن طبق اي جزى بنوه بعد كبره وحسن فعله الموجبين الاحسان اليه جزاء سنمار وفي العدول الى المضارع في قوله كما يجزي
مع انه احد قد انقضى تنبيه على استحضار تلك الصورة البديعة الغريبة وقوله كما يجزي صفة لمحذوف اي جزاء مثل ذلك وما اما مصدرية
اي كجزاء سنمار على انه من قبيل اضافة المصدر الى المفعول او موصولة بحذف العايد اي كالذي يجزي به سنمار وقد سبق الكلام في تحقيق
مثل هذا الحذف وتصحيحه فلا نطول قوله الا ليت شعري هل يلومن المذكور في كتب النحو ان هذا الموضع مما التزم فيه حذف الخبر لكن
بشرط ان يكون هناك جملة استفهامية سدت مسد الخبر اي ليت شعري حاصل موجود كما في قولهم ليت شعري اتى الرجل عندك
او زيد عندك ام عمرو وقال الشاعر الا ليت شعري هل ارى الدهر بالحمى وان عطلت بالغانيات خواليا اي هل ارى الدور
حال كونها كائنة بالحمى متحلية بالغواني وان صارت معطلة خالية عنهن والغانيات جمع غانية وهي الجارية التي غنيت بزوجها او
بحسنها وجمالها كذا في الصحاح قال الامام المرزوقي في قوله الا ليت شعري هل يقولن فوارس وقد حان منهم يوم ذاك قفول شعري اسم
ليت وخبره مضمر استغني عنه بمفعول شعري الا ترى الى انهم لكانا لولا الحجي ابدا محذوف الخبر للمبتدا الذي بعد لولا وقد استغني عنه بجوابه
وذلك كقولك لولا عبد الله لفعلت وقوله هل يقولن فوارس سد مسد مفعولي شعري ومعنى الكلام ليت علمي واقع هل يقع هذا
القول من الفرسان في تلك الحالة ثم قال وتحقيق الكلام ليتني علمت ما يقتضيه هذا السوال من الجواب لان ذلك يهمه لا نفس السوال والعبارة
الواضحة ما وقع في بعض كتب النحو من ان التقدير في علمت ازيد قايم علمت جواب هذا السوال بقي ههنا اشكال اخر وهو ان هذا التقدير
لا يستقيم في قولهم شككت هل زيد قايم فدفعه القايلون بالتوجيه المذكور في قولهم علمت ازيد قايم بان الجملة ههنا منصوبة المحل على نزع الخافض
اي شككت في هذا الامر ثم ذكروا ان هذه الجملة يقع بدلا نحو شككت في زيد هل هو قايم اي شككت في قيامه فهي في محل الجر وتقول عرفت
الحال ازيد في الدار ام عمرو فالجملة في محل النصب بانها بدل من الحال والتحقيق الذي استقر عليه راي ان الجملة الاستفهامية في الصورة
الاولى مقدرة بالمنصوبين وتقدير الكلام علمت زيدا الذي استفهم عن قيامه قايما واليه ذهب صاحب اللباب ونص عليه في بعض
كتبه وجرى عليه كلام القوم في بعض المواضع وهذا اقوى مما ذهبوا اليه بدلا بل تطلع عليك لو امعنت النظر في مباحثهم منها كلامهم
في التعليق وتصريحهم بان علمت من باب التعليق وتفسيره بابطال العمل لفظا لا معنى ومنها انه يبقى متعديا الى مفعول واحد ونحو ذلك
مما سيظهر عليك في منتهى ما يعلمك في كلامهم فقوله هل تؤمن فيه تقدير والمعنى هل تؤمن او ما نص عليه الامام المرزوقي رح وعلله بانه يجاب

مثل هذا الكلام بنعم او لا ثم قال واما تقدير ام وهي عاطفة فلا يصح في مثل هذه المواقع كما لا يجوز ان يكون اللفظ بها من جهة
المعنى وله وقال ابو العباس لا يكون ام بعد شيء من حروف الاستفهام سوى الالف الا على كلامين واما تقدير ام المنقطعة
فبعيد لانه لو قصد لم يكن بد من ذكره وذكر المستفهم به عنه بعده فاعرفه قوله قومه قد نبهناك على انه يجوز ان يجعل الضمير
راجعا الى اللوم المدلول عليه بالطريق المذكور ومنهم من يذهب الى ان الضمير للشاعر على طريقة الالتفات واجيب بان
مقصوده قوم زهير والشاعر غيره قوله على ما جرى بالجيم المنقوطة بنقطة تحتانية والراء المهملة تصحيح النقض اي جنى من قولهم جر
فلان جريرة اي جنى جناية وفي الصحاح جر عليهم جريرة اي جنى عليهم جناية ومنهم من يصححه بالحاء المهملة والزاء المعجمة اي قطع من
الحز وهو القطع قوله وليس قرب ان نصب خبر ليس واسمه قبره وفيه اشكال اذ الاسم ح نكرة صرفة والخبر معرفة محضة لكونه
مضاف الى المعرفة وكون الخبر معرفة والاسم نكرة ممتنع على ما صرحوا به وسيجيء تفصيله في هذا الكتاب في مباحث تنكير المسند
والجواب ان قرب مصدر بمعنى الفاعل اي مقارب قبره فيكون نكرة او قرب ظرف خبر ليس قوله قرب قبر ان وضع الظاهر
موضع المضمر دلالة على لزوم التوجع والتحسر لان ظاهر البيت خبر ومعناه تاسف وتحسر على كون قبره كذلك لا ماء ولا كلاء هنالك
ذكر في عجائب المخلوقات انه صاح جني من النوع المسمى بالهاتف اي الذي يسمع صوته ولا يرى شخصه على حرب ابن امية فمات فقال هذا
الجني هذا البيت قوله وقوله اي قول ابي التمام من قصيدة يعتذر فيها الى ممدوحه وهو ابو المغيث موسى بن ابراهيم الرافعي اذ قد اتهمه
جماعة بانه هجا ممدوحه هذا فعاتبه بذلك وقصد تمهيد عذره هنالك وما قبله اعيذك بالرحمن ان تطرد الكرى بعتبك عن طرف
امرئ صادق الود اتلبس هجر القول من لو هجوته اذا لهجاني عنه معروفه عندي وما بعده ارد يدي عن عرض حر ومنطقي و
املأها من لبدة الاسد الورد فان يك جرم عن او تك هفوة على خطاء مني فعذري على عمدي الطرد الابعاد وكذلك الطرد
بالتحريك ولم يجئ منه انفعل ولا افتعل والكرى النعاس كري الرجل بالكسر يكرى كرى فهو كر وامرأة كرية على فعلة وقوله بعتبك
اي بسبب عتابك من عتب عليه اي وجد عليه يعتب ويعتب عتبا ومعتبا وقال الخليل العتاب مخاطبة الادلال ومذاكرة الموجدة
او لم اد ويعتبك في الصحاح العتبة اسكفة الباب التي توطأ والمعنى احفظك ان تكون عند احد موصوفا بهذه الصفة اعني طرد الكرى
وابعاد النوم عن عين رجل صادق في محبتك واخلاصك بسبب العتاب او في عتبتك على ان الباء على الاول للسببية وبمعنى
في على الثاني وطرد الكرى وابعاده عن طرفه اي عينه وهو في الاصل مصدر ولذا لا يثنى ولا يجمع كناية من سلب الراحة عنه وتنغيص
العيش عليه والمرء الرجل يقال هذا امرؤ صالح ويقال مرء صالحان ولم يجئ جمعه على لفظه فاذا جيء بهمزة الوصل ففيه فتح الراء على كل حال وضمها على كل
حال واعرابها وصدق في المودة موافقة جانبيها اعني الظاهر والباطن وفي الكلام تنبيه على كمال عناية الممدوح به وان رابطة غير
منقطعة بعد اذ ذاك مع وجود دليل القطع واشعار بانه مع ذلك سبب للراحة وتنغيص للعيش ففي ذلك دليل على كمال المحبة
من الجانبين وبرهان على قوة الرابطة من الطرفين او رد الى حضوره معه بصورته ايضا كحضوره معه ايضا بمعناه وهجر القول فحشه
وفي الصحاح الهجر بالضم الاسم من الاهجار وهو الافحاش في المنطق والخنى وبالفتح ضد الوصل والهجو ضد المدح فالهجو الاول قولي
والثاني فعلي تشبيها لدلالة الحال بنطق الناطق والمعروف العطاء والطرف صفة له وفي الكلام دلالة على ان صدور هجوه عنه محال
بل البس اياه فعلية تشبيه للقول الهجر بالالباس والمقول بالملبوس بجامع الاحاطة والشمول والاستفهام للانكار وفيه رمز
الى ان اللمة في العرض سبب للكمه وارد يدي اي امنع والمقصود نفي التعرض الفعلي والقولي واللبدة جمعها اللبد وهي الشعر
المتراكب بين كتفي الاسد فقوله واملأها عطف على ارد او حال كقولهم قمت واصك وجهه والمراد الاعتصام بحبل عنايته

نص فاذا جيء بهمزة الوصل ففيه ثلاث لغات في الصحاح فتح الراء على كل حال وضمها على كل حال واعرابها على كل حال وقد صرح بانه مسموع منهم [illegible] اعراب الراء فليفهم منه

والاستمساك بالعروة الوثقى من حمايته والورد الذي يشم الواحدة وردة وبلونه قيل للاسد ورد وكذا في الصحاح فالاسد
الورد من قبيل زيد اسد والهفوة الزلة وعن اي ظهر وقوله فعذري على عمدي اي لا خطاء لي في العذر بل ولا نسيان وان
كان في الجرم خطاء والعمد اقوى من الخطاء فمقتضى الكرم قبوله فافهم قوله الواو للحال لم يلتفت الى جعل الواو للعطف لوجهين
الاول ان قوله والورى معي في مقابلة قوله وحدي وهو حال البتة فكذا هذا الثاني ان العطف في مثل هذا التركيب يحتاج الى نوع
تمحل لتصحيحه نحو قوله تعالى اسكن انت وزوجك الجنة حتى حمله بعضهم على التغليب وبعضهم على الحذف بخلاف الحال فانه مستغن عن
امثال هذه التمحلات وقد علل بعض اصحاب الحواشي من تلامذة الشارح المحقق رح ذلك بوجوه الاول انه يلزم منه اتحاد الشرط
والجزاء لانه يلزم ان يكون مدحه سببا لمدحه الثاني انه على تقدير العطف لا يبقى لقوله معي فائدة الثالث انه يلزم ان يكون مدح الورى
سببا على مدحه وموقوفا عليه واما على تقدير الحالية فالجزاء مدح الشاعر مقيدا بهذه الحالة والشرط مدحه مطلقا وفيه نظر اما اولا
فلان ما لا يصح كونه مسببا عن شيء مثلا انما يستقيم لسببيته عنه مقيدا اذا كان قيده هذا صالحا لكونه مسببا حتى يرجع المسببية اليه
ويصح القول بان المقيد مسبب كما هو المفهوم من قولنا لا يبطئ وانت راكب فانهم يقولون ان المقيد بالركوب وهو الابطاء منفي باعتبار
قيده فان معناه رجوع النفي الى القيد ومصداق ذلك قوله جل طوله لا تقربوا الصلوة وانتم سكارى فان المنهي الصلوة المقيدة بقيد
السكر بمعنى ان النهي راجع الى القيد بمعنى انه لولاه لما صح النهي ومدح الشاعر لا يصلح سببا لمدح الورى اصلا على زعمه فكيف يصير سببا لمدحه
مقيدا بمدح الورى بمنزلة ان يقال ذهاب زيد سبب لذهاب زيد مقيدا بمجيء بكر وما هذا الا من لغو الكلام ولهو الحديث اذ السببية
المعتبرة في باب الشرط والجزاء هي السببية في الجملة عقلا او عرفا بوجه من الوجوه وما نحن فيه ليس كذلك ولو سلم كونه صالحا فلو كان
مراد اللزوم توقف مدح الورى على مدحه فيلزم الوقوع فيما هرب منه من التقييد والاخلال بمقام المدح واما ثانيا فلان السببية
في هذا البيت غير مستقيمة قطعا سواء جعل الواو للحال او للعطف اما الاول فلما ذكرنا انفا واما الثاني فلان مدحه ليس سببا للكل من
مدحه ومدح غيره واما ثالثا فلان مدحه لو صلح سببا لمدحه المقيد بمدح غيره صلح سببا للمجموع من مدحه ومدح غيره على ان الواو للعطف
ولا يلزم من سببية المجموع سببية لكل منهما والواو وان كانت موضوعة لمطلق الجمع وان كان يحتمل المعاني الثلاثة الا ان ان بين
منها الى الفهم الراجح منها في الاعتبار المعية والترتيب كثير وعكسه قليل نص على ذلك ابن مالك رح واما رابعا فلان فائدة معي
هي الاشعار بالمعية المرادة في هذا المقام والجواب عن اصل الاشكال ان السببية في هذا المقام ان المراد بالسبب المعتبر عند النحويين
في باب الشرط هو ما يفضي اليه في الجملة ومدح الشاعر قد يكون سببا لمدحه بان يشرع مثلا في المدح وعند بعض الاوصاف الجميلة ثم يوافقه
حضار المجلس ويروج من المادح هذا المدح عند الحضار فمدحه هذا سبب لان يكثر المدح ويبالغ فيه فبعض مدحه سبب لبعضه الاخر
واما سببية مدحه لمدح غيره فظاهر لان شخصا اذا شرع في مدح شخص وهناك حضار فمدحه قد يكون سببا لان يتكلموا باوصافه الجميلة
ويمدحوه ولا يلزم من هذا توقف مدح الورى على مدحه بحيث يلزم من انتفائه انتفاؤه البتة بل هو سبب مفض اليه في الجملة غاية انتفاء
مدح الورى في ذلك الوقت عند انتفائه ولا محذور فيه واما اذا استقام السببية في كل منهما استوى الطرفان في العطف والقيد
فلا جهة لترجيح القيد على العطف فوجه الرجحان ما ذهبنا اليه ونبهناك عليه ويمكن ان يقال استواؤهما من حيث المعنى مسلم الا ان في العطف
تصريحا بتوقف مدح الورى على مدحه ظاهرا وفي القيد ليس كذلك بل الموقوف ح هو مدحه مقيدا بمدحهم والقيد خارج عن المقيد فليس
فيه تصريح بتوقفه المشعر ظاهرا بالقصور في مقام المدح فصح القول برجحان الحالية على العطف من الجهة المذكورة وجواب اخر عن اصل
الاشكال السببية انا لو سلمنا ان مدحه لا يستقيم ان يكون سببا لمدحه ومدح غيره فالبيت من قبيل قوله تعالى وما بكم من نعمة فمن الله حيث

قصد فيه سببية الشرط للاعلام والاخبار بالجزاء لا النفس الجزاء وفعل شخص قد يكون سببا للاعلام بانه يفعل كذا وهذا ظاهر فيما
التنبيه له ههنا ان القوم لا يعنون بالسبب في باب الشرط والجزاء الموقوف عليه بحيث لو انتفى لم يوجد المسبب قطعا للقطع بانهم جعلوا
الاجبار يكون النعمة من احد سببا عن كونه يهم مع ان الاجبار لا ينحصر في ذلك لجواز ان يحصل باسباب اخر وكذا ان تاتني اكرمك يجوز
ان يحصل الاكرام بغير الاتيان الى غير ذلك من امثلة كثيرة غير متناهية بل يعنون به ما يفضي الى المسبب في الجملة بجهة من الجهات ولقد نص عليه
الشيخ ابن الحاجب رح حيث قال الشرط سبب والجزاء مسبب والسبب قد يكون اعم من المسبب لجواز ان يكون للمسبب اسباب كثيرة كالنار والشمس
للاحراق فانتفاء السبب لا يوجب انتفاء المسبب والحاصل ان مرادهم بالسبب والمسبب ما يكون بينهما اتصال ويتحقق في جانب الثبوت لا في
جانب الانتفاء فظهر لك من هذا التحقيق ان مدح الورى لو كان سببا لا يلزم انتفائه عند انتفاء مدحه فلم يكن فاسدا في مقام المدح واعلم
ان قوله متى امدحه امدحه والورى معي فيه وجوه الاول انه كريم اذا امدحته وافقني الناس على مدحه لاشتراك العلة بيني وبينهم وهي
احسانه الثاني انه لا امدحه بشيء الا صدقني الناس فيه الثالث انهم اتفقوا معي على ان ما يوجب المدح للناس من صفات الكمال ومعاني
المدح موجودة فيه فيمدحونه كما امدحه وفي قوله والورى مبالغة لا تخفى قوله واذا ما لمته في رواية صدر الافاضل في ضرام السقط
ما لمته بدل اذا ما لمته كالاول والوجه في اذا ما ذكره الشارح المحقق ههنا واما الوجه في مهما فهو للاشعار بتوحده بالملامة في جميع الاوقات
وعلى جميع التقادير وبالجملة فالمعنى انه اذا ما لمته لمته بصفة الانفراد اذ لا يوافقني في لومه احد ولا يصدقني فيما الومه عليه اذ ليس فيه ما يقتضي
لومه اولان معاملته معي منافية لهذه الحالة وبالجملة فالمقصود اراءة براءة ساحته عن اللوم للاثباته بصفة الوحدة والانفراد قوله
في استعمال اذا ان دفع لما يورد على البيت من القدح من ان استعمال اذا والفعل الماضي مع اللوم يدل على قطعية وقوعه وهو غير مناسب
لمقام المدح انما المناسب هو ان والفعل المضارع قوله مما عابه الصاحب اي اسماعيل بن عباد حيث انشد هذه القصيدة عند الاستاد
ابن العميد وبلغ هذا البيت فقال له الاستاد وهل ثوف فيه شيئا من الهجنة اي الركاكة فقال نعم مقابلة المدح باللوم وانما يقابل
باللوم او الهجاء فقال غير هذا اريد واليه الاشارة بقوله هذا التكرير في امدحه امدحه واجيب بان مقابلة المدح باللوم اشعار بان فيه لا ينبغي ان يخطر
ببال عاقل ولو على سبيل الشرطية والتعليق بل لو دعى داع فانما يوجب لومه دون غيره لدلالة الاول على البراءة دون الثاني فليتامل قوله
قال المصنف فان في امدحه ثقلا ان ظاهر كلام صدر الافاضل في ضرام السقط ان مجرد امدحه بدون التكرار غير فصيح لانه ذكر في قوله شو وغى لمح عينيك
شطر نجده ان قوله لمح عينيك مستثقل لاجتماع حرفي الحلق فيه ونحوه قول ابي تمام كريم متى امدحه امدحه والورى معي واذا ما لمته لمته وحدي
فان قيل فاذا دل الدليل على فساده وجب تاويله وصرفه عن الظاهر كما ذهب اليه الشارح المحقق رح في عبارة المصنف فليشعر بالشعر
ولما ضر قلنا الدليل ضعيف فانه قد سبق ان الوقوع في التنزيل لا يمنع الاشتمال على سبب الاخلال لجواز ظرايه بما يمنع السببية كما نبه على
ما قدمت يداه ولما كان لهذه المناقشة ههنا مجال اشار الشارح المحقق ههنا الى دفعه بنوع دفع فقال صرح بذلك ابن العميد يعني
ان ابن العميد ثقة وكلامه حجة وهو قد صرح بانه يمنع وقوع كلام غير فصيح في التنزيل فليس لاحد ههنا ان تقيس حال الكلام على حال الكلمة
لان الاول مما صرح بامتناعه نصا صادرا من هو ثقة وكلامه حجة ولا كذلك الكلمة فاين هذا من ذاك اللهم الا ان يضرب ويتحمل في
كلام ابن العميد فاحسن التدبر ههنا ففيه دقة ما قوله صرح بذلك اي بان الثاني في تكرير امدحه لا في مجرد امدحه مفردا ارشدك
اليه نقل كلامه ههنا لكن ينبغي ان يراد التصريح بذلك على وجه يصح بحديث الامتناع على الوجه المذكور ليتم المقصود والا فلا اشكال
وارد لا محيص عنه قوله نافر مل الشافر ابتهاج ومسرة باطلاعه على عيب في كلامه فهل عنه صاحبه مبالغة وادعاء فلا يتفحج
فيه كون المثال من قبيل ما دون المتنافر وقد توصيه بان معناه الشافر الكامل قوله فرق اخر مشعر بانه قد سبق فرق وحاصل الفرق

الاول

الاول ان المثال الاول من قبيل المتنافر والثاني من قبيل ما دونه قوله حروف منها فيه تسامح لانه استعمل الجمع فيما فوق الواحد اللهم
الا ان يراد بالحروف كلا الحرفين والهائين بالنظر الى مجموع الفعلين بعد التكرير وتغليب حيث جعل ها المفعول في امدحه مع
كونها اسما حرفا قوله وزعم بعضهم اشارة الى ما ذكره الخلخالي حيث قال من تنافر الكلمات ان يجمع كلمة مع اخرى غير مناسبة كجمع
سطل مع قنديل ومسجد بالنسبة الى الكامي وذهب الشارح المحقق رح في تزييفه ورده الى ان هذا من باب عدم تناسب المعاني
وهو انما يخل بالبلاغة المقتضية لمطابقته مقتضى الحال لا بالفصاحة واجيب بحمل كلامه على التنظير لعدم تناسب الالفاظ بعدم تناسب
المعاني ولا يخفى بعده قوله ان كون الكلام معقدا اشارة الى دفع ما اورد على المصنف من ان التعقيد معناه جعل الكلام ذا عقدة وهو
وهو صفة المتكلم وخفاء الدلالة على المراد صفة الكلام فكيف يصح ان يقول والتعقيد ان لا يكون الكلام ظاهر الدلالة فاجاب الشارح
المحقق رح بان المصدر كالضرب مثلا يعبر تارة من الفعل المبني للفاعل ثم يجعل بمعنى الفاعل واخرى يعبر من المبني للمفعول فيجعل بمعنى
المفعول وكل منهما شايع ومبنى الامر على الثاني فلا اشكال وبعض من تصدى لشرح الايضاح قد اورد ههنا منعا فقال لا نسلم تحول
معنى المصدر ببناء الفعل للمفعول ثم قال الشارح هذه كلمته ويا اسفى على زمان هو لا يكلمه نعم القول بتغاير الاطلاقين موجب لان
ان ما ذكره الشارح المحقق سقى الله ثراه اوجه اذ الاصل تطبيق الاستعمالين فليتامل وههنا وجه اخر وهو ان هذا من باب المبل الى
المعنى بعد تسليم كون التعقيد من المبني للفاعل لان المراد بالجعل جعل الكلام خفي الدلالة على مراده الا انه تسامح فيه تعويلا على الافهام من
الالتباس واعتمادا على وضوح القرينة المشعرة بالمراد او المراد من التعقيد كونه ذا عقدة كقولهم فصل الخطاب بمعنى كون الخطاب
فاصلا وقد سبقت الاشارة اليه فليتدبر قوله من المبني للمفعول من اما بيانية والموصوف مقدر اي المصدر الجنسي هو المصدر
المبني للمفعول او ابتدائية والموصوف بحاله اي هو من جنس المصادر التي بنيت للمفعول اي هو من قبيل المصدر المبني للمفعول واما
اذا قدر موصوفه الفعل فمن ابتدائية لا غير اي ماخوذ من الفعل المبني للمفعول ولا يراد بالاخذ الاشتقاق حتى يلزم اشتقاق
المصدر من الفعل بل المراد اعتبار ان المصدر مصدره لا غير قوله ان لا يكون الكلام ظاهر الدلالة قد تقرر ان النفي في باب كان
متوجه الى الخبر فمعنى ما كان زيد منطلقا كان زيد غير منطلق فتقديره ههنا كون الكلام على وجه لا يظهر دلالته فاداة النفي وان تقدمت ظاهرا
الا انها موخرة معنى منسحبة على الخبر حقيقة فلا يتوجه ما يقال من ان فيه حمل العدمي وهو عدم كونه ظاهرا على الوجودي وهو كونه معقدا
واعلم انه لما بلغ حديث تعريف التعقيد هذا الى الخطيب اليمني اعترض على المصنف بانه يلزم منه ان لا يكون شيء من اللغز والمعميات فصيحا مع ان كلا منهما
من المحسنات واستخراج المعنى كلما كان اصعب كان ذلك احسن وبالقبول اجدر فلما وصل الخبر الى المولى اجاب عنه بالتزام اخلالهما بالفصاحة
ومنع كونهما من المحسنات بدليل ان السكاكي سكت عن ذكرهما في مباحث البديع ولذا طرحهما المصنف بالكلية قوله بسبب تقديم او تاخير كلمة
او ههنا لمنع الخلو لا لمنع الجمع لجواز اجتماع الكل فاندفع ما يقال من ان الواجب هو الواو اذ التاخير من لوازم التقديم لا يغتفر قوله قط
كل منها شايع الاستعمال الظاهر من هذا الاطلاق الخلل على اجتماع هذه الامور مع شيوع الاستعمال وان قوله لخلل من تتمة التعريف داخل
فيه قوله ويجوز ان يكون التعقيد معطوف على ما قبله من حيث المعنى كانه قيل فان التعقيد يجوز ان يكون حاصلا من الاجتماع ويجوز ان يكون حاصلا
من البعض لا على يجوز ان يكون اجتماع امور ان على ما لا يخفى قوله فذكر ضعف التاليف لا يكون مغنيا ذهب الشارح المحقق رح الخلخالي رح الى ان
ان ذكر احد الامرين من ضعف التاليف والتعقيد اللفظي يغني عن الاخر ورده الشارح المحقق رح بان سبب التعقيد لا ينحصر في مخالفة القانون النحوي
والتحقيق في هذا المقام ان النسبة بين ضعف التاليف والتعقيد اللفظي هي العموم من وجه لوجود ضعف التاليف في جاءني احمد بالتنوين
دون التعقيد ووجود التعقيد في اجتماع الامور الجارية على القوانين دون ضعف التاليف ووجودهما معا في صورة مخالفة القوانين

فح لا يكون ذكر كل منهما مغنيا عن الاخر لكن كلام الشارح المحقق رح كما ترى لا يخلو عن قصور اذ لم يندفع منه الاشكال بحذافيره قوله
وهو ابراهيم بن هشام فابو الممدوح سمي ابن اخته وكان هو اعني الممدوح امير المدينة من قبل هشام ثم المذكور في الدواوين ان
هشاما ابن اسمعيل المخزومي كما ذكره الشارح المحقق رح وقد روى ابن ابراهيم بن هشام وان هشاما ابن المغيرة المخزومي وقد
روى ان هشاما ابن عبد الملك ابن مروان قوله وما مثله في الناس الا مملكا في البيت وجه ظاهر يمكن حمله عليه بحيث لا يكون تعقيد الا
وهو ان يكون مثله اسم ما وفي الناس خبره والا مملكا استثناء من الخبر ونصبه على الاستثناء وابو امه مبتدأ وحي خبره وابوه خبر بعد
خبر او بدل من حي وهذه الجملة صفة مملكا ويقاربه صفة اخرى بعد صفة ولا اختفاء في شيء من ذلك الا في انتصاب مملكا على تقدير جعله استثناء
متصلا من الخبر لتصريحهم بانه اذا كان المستثنى منه محذوفا اعني المفرغ فهناك لا يجوز اعراب المستثنى الا بحسب ما يقتضيه عامل المستثنى منه
ان كان المستثنى منه مرفوعا فرفع وان كان نصبا فنصب والحاصل ان المستثنى في المفرغ يجب ان يكون موافقا للمستثنى منه في الاعراب وههنا
خبر ما وان كان منصوبا بالا ان ما ولا لا يقدران عاملين بعد الا لانهما عملا للنفي وقد انتقض النفي بالا فلا يكون اعرابه بحسب عامل المستثنى منه
والجواب عن هذا الاشكال على وجهين احدهما ان المذهب في الظرف المستقر ان ضميره ينتقل الى الظرف فههنا المستثنى منه هو الضمير وهو
غير محذوف فلا يكون مفرغا كما صرح به في قولك لا اله الا الله ان الا الله بدل من ضمير الخبر المحذوف وثانيهما انهم صرحوا بان متعلق الظرف
المستقر لوجوب طيه وعدم التصريح به وسد الظرف مسده كانه مذكور لا محذوف وهذا الظرف لنيابته عنه وقيامه مقامه لا يعد محذوفا
حتى صرحوا بان جميع اوصافه من كونه خبرا او صفة او صلة قد انتقلت الى الظرف وصرح الشارح المحقق رح في شرح الكشاف بانه لا يقال
ان متعلقه محذوف ونظير ما ذهبنا اليه ما ذهب اليه جار الله في قوله تعالى والليل اذا يغشى والنهار اذا تجلى ان الواو للنيابة مناب فعل وامتناع
ذكره مع ذكره كان العامل كانه واحد نصبا وخفضا تدبر فان قيل الاشكال بعد باق على حاله لان غاية الجوابين ان المستثنى منه مذكور لا
محذوف لكن مذكور ولا نفع لان ما ولا لا يقدران عاملين بعد الا قلنا نعم الا انه قد يعمل ما فيما بعد الا لكن لا على وجه الاصالة بل بطريق
التشبيه والحمل على ليس والى هذه القاعدة اشار في شرح لباب الاعراب من انه قد يقال ليس الطيب الا المسك بالرفع ما الطيب الا المسك
بالنصب تشبيها بليس بما في الاهمال ولما بليس في الاعمال وتسمى هذه طريقة التعويض والاستواض ومن حاول زيادة الوقوف
على ذلك فليراجع هنالك هذا ان نصب مملكا على ما وان نصب على الاستثناء فلا حاجة الى ذلك والمقصود انه لو سلم ان الاستثناء
مفرغ فالاشكال مدفوع بالمنع بهذا الطريق فليتدبر واما جعل حي جزء من ابو امه فوجهه ان المراد بالحيوة القوة النامية الشبابية المشتعلة
الكاملة لان الشاب من الشيب بمنزلة الحيوة من الموت فهو ان كان في صغر سنه فلا اشكال وان كان في كبره كان وصفاله بانه القوة
ونضارته في اوان الشيخوخة كان له حيوة شبابية نامية قوله حلق الح اضطرابا في جانب المعنى وذلك لان الغرض نفي ان يماثله احد و
يقاربه وهذا يفيد نفي كون المماثل له حيا يقاربه او بالعكس وهذا في الظاهر متدافع لاقتضائه وجود المماثل والمقارب مع عدم حيوته وتحققه
الا ان يقال هذا السلب مبني على عدم المحكوم عليه وكون هذا مثلا كما ذكره الشارح المحقق رح وفيه بحث لان نفي ما هو صفة المحمول بنفي المثل
بطريق الكناية التي هي ابلغ فكيف يعد مثلا انما يعد مثلا لو لم يكن سلب وصف المحمول كالبينة على انتفاء الموضوع فليتامل والحاصل
ان المثلية اذا كانت منفية عن الاحد المقارب كان هذا في التحقيق نفيا للاحد المقارب لان الاحد المقارب يلزم لمعنى المثلية ضرورة
انه لو كان احد يقاربه كان له مثل هو الاحد المقارب فنفي اللازم دليل على نفي الملزوم قطعا وهو ابلغ مثل ما اشير اليه في قوله تعالى
ليس كمثله شيء فكيف يعد مثلا وانه باب من البلاغة فليفهم قوله الخلل في انتقال الذهن ما اعترض عليه بعض الافاضل من تلامذة الشيخ
بانه ان اريد به الخلل من جانب المتكلم في انتقال ذهنه فتعليل ذلك الخلل بايراد اللوازم غير صحيح بل الامر بالعكس وان اريد به الخلل

قوله لا يخلو عن قصور لان الذي يلوح من كلامه على ما يشهد به الثاني بل صرح اولا بان المعتمد الاقتصار اعم من ضعف التاليف وذكر خاص وان كان لا يغني عن ذكر العام الا ان الجملة من العام يغني عن ذكر الخاص فذكر العام كان مغنيا عن ذكر الخاص وليس على المحقق الا ان ذكر احدهما يغني عن ذكر الاخر كما يشهد به عبارته ان ذكر كل منهما يغني عن ذكر الاخر فافهم منه

من جانب السامع في انتقال ذهنه فتعليل عدم ظهور الدلالة بذلك غير صحيح بل الامر بالعكس والجواب ان المراد الخلل الواقع من جانب
المتكلم وحديث التعليل مدفوع بالمنع اي لا نسلم ان قوله بكون ايرادا واللوازم تعليل للخلل بل هو تفسير له وتحقيق لحقيقته وتحقيق المقام
ان عدم ظهور دلالة الكلام على المرام لخلل واقع في الكلام من جانب المتكلم وذلك الخلل يكون بالايراد والمذكور تعبير ذلك الخلل هو انه اعتبر
اللوازم البعيدة المفتقرة الى الوسائط الكثيرة مع خفاء القرائن المرشدة الى المقصود وتاليف الكلام على هذه الطريقة وبهذه الكيفية
هو عين الخلل ولما كان الخلل المذكور بالطريق المذكور واقعا في الكلام ناشيا عن المتكلم بالطريقة المذكورة وكان ضرره راجعا الى فهم الفاهم
في الانتقال اعتبر الخلل في انتقال الذهن قصدا الى انه فرع الخلل المذكور كانه قيل الخلل من جانب المتكلم في كلامه واقع ايضا في الانتقال الى
لوازمه تامل فذكر الانتقال لا لاجل انه علة لعدم ظهور دلالة الكلام على المرام بل نبه بذكره على انه مترتب على ما هو بالحقيقة علة لعدم ظهور
دلالة الكلام يعني عدم الظهور انما هو من جهة انه اعتبر اللوازم البعيدة المفتقرة الى الوسائط الكثيرة مع خفاء القرائن الدالة على
المقصود ويعني هو معلل بهذه الجهة المورثة للخلل في انتقال الذهن وفيه تصريح بوجه الضرر وبما هو بمنزلة الثمرة والنتيجة لذلك وبهذا
اي بما ذهبنا اليه من ان حديث الايراد تفسير للخلل وتحقيق له ظهر فساد القول بالتعليل وذلك لان اللازم منه ان يكون الخلل
في كلامه مبنيا على خلل في ذهنه وهذا ممنوع لجواز ان يكون تاليف الكلام على هذه الكيفية مع القدرة على التاليف على وجه لا تعقيد فيه ولا
خلل لاغراض له يتعلق بذلك كالتجربة وامتحان الافهام والالغاز في الكلام والتعمية في المرام ونحو ذلك من الاعتبارات المناسبة
للمقام بل هذا حال لا يقول به عاقل فضلا عن فاضل هكذا اجيب ان يفهم هذا المقام ولا يلتفت الى خرافات الاوهام هذا والاظهر ان المراد
بانتقال الذهن ذهن السامع والمضاف مقدر اي الخلل اما في اللفظ او في طريق الانتقال والخلل في الطريق انما هو باعتبار اللوازم
البعيدة المفتقرة الى الوسائط الكثيرة مع خفاء القرائن المشيرة بالمقصود وقبح التعليل لان يعني عدم الظهور انما هو بسبب الخلل في الطريق
والخلل في الطريق انما هو بسبب الاعتبار المذكور فالاعتبار المذكور في الصورة تعليل لخلل الطريق وفي التحقيق تفصيل له ولو تدبرت في ذلك
تحققت ان البلاغة لا يقتضي الا تجويد نفس الانتقال عن سائر الاحوال والطريق بحاله وبهذا ظهر فساد الشق الثاني ايضا من شقي المعترض
فليفهم قوله وذلك الخلل بكون ايرادا واللوازم الح اورد بعض الافاضل من اصحاب الحواشي ههنا مناقشة فاسدة في صيغة الجمع في اللوازم
والوسائط وهو انه ان اعتبر ذلك بالنظر الى كل مادة فظاهر انه غير مستقيم وان اعتبر بالنسبة الى المواد على الجمعية مبنية على انقسام الاحاد
الى الاحاد فيلزم منه توحد اللازم في كل مادة وتوحد الواسطة وكلاهما غير لازم بل اتصاف الواسطة الواحدة بالكثرة ثم اجاب بان — بالاحاد
ما ذكره واضح ان مقابلة الجمع بالجمع يقتضي انقسام الاحاد بالاحاد ولا يقتضي ان يكون ههنا انقسام الاحاد على الاحاد بطريق السواء بل نعمه
وطريق الاختلاف كما ذكروا في قوله تعالى فاغسلوا وجوهكم وايديكم ان يدي كل شخص ثابت بالكتاب على مقتضى مقابلة الجمع بالجمع وعلى انه — اي بطريق الاختلاف ٥
نقول ركب القوم دوابهم ولبسوا ثيابهم يجوز فيه ان يتعدد ثياب البعض هذه هي المناقشة الدائرة ههنا على السنة الاصحاب مع ما ذكر من
الدفع والجواب ولا يخفى ضعفها ووضعها من وجوه الاول ان هذا بالنسبة الى مادة واحدة وهو اخذ بالقول الكامل وظاهر العبارة
ربما يشعر بذلك كانه قيل وذلك الخلل بكون ايرادا واللوازم في صورة واحدة مثلا الثاني انه لو سلم حديث المقابلة يقتضي ان يكون
في كل مادة لازم واحد وواسطة واحدة فوجهه ان هذا اخذ بالاقل كما ذهبوا اليه في قولهم الكلام ما تضمن كلمتين الثالث ان الجمعية محمولة
على الجنسية بدليل اللام على ما ذهب اليه ائمة الاصول اذ لا عهد ولا استغراق فتعين الجنس قوله سأطلب بعد الدار عنكم الح ادخال السين
المشعر ظاهرا بالتسويف والتاخير واضافة البعد الى الدار واسناد القرب الى ذات المخاطبين لطيف حسن لما في ذلك من الاشعار بان
البعد وان كان وسيلة الى الوصول الى القرب الذي هو المطلب الاعلى والمقصد الاقصى للعاشق وقاطع البين والفراق الا انه من جهة

انه بعد في نفسه جدير بان يضاف الى الدار ومع ذلك فمحقة الناصحة في الاعتبار والجد بقدر الامكان في امر الهرب والفرار كالشراب المر للمريض
وان كان قاطعا بالصحة والشفاء وهذا اعني ما ذكرنا من النكتة في السين لا يتوقف على ان يكون السين للتأكيد لاستواء احتياج التأكيد الآن فيه
اشعر بذلك بالنظر الى سوار واستعماله في المضارع بالنظر الى الظاهر قليلا من قوله والنصب توهم لمخالفة الرواية الصحيحة التي عليها مدار
الكلام ولا بين الاعجاز وللتمحل في ادخال السكب تحت الطلب واو راجعه في حيزه قوله ابكاني الدهر البيت لحطان بن المعلى ويقال هو المعلى
ابن الجمال العبدي من قصيدته التي مطلعها انزلني الدهر على حكمه من شامخ عال الى خفض وغالني الدهر بوفر الغنى فليس لي
مال سوى عرضي ابكاني الدهر ويا ربما اضحكني الدهر بما يرضي قوله على حكمه تقول لله الدهر حكم معروف وطريق مألوف في رفع الوضيع
وحط الرفيع فاجرى احكامه علي وانزلني عن رتبة عالية الى رتبة منخفضة والخفض ضد الرفع وهو مصدر وضع موضع المفعول اي من العالي الى مكان مخفوض
قوله وغالني الدهر روي عالني بالعين المهملة ومعناه عيلني اي جعلني عائلا اي فقيرا او روي غالني بالغين المعجمة ومعناه اهلكني الدهر
بارتجاع ما اعطانيه من المال والغنى فمالي سوى نفسي وليس النفس من المال في شيء وموضع سوى نصب استثناء خارج وهذا الاستثناء شبيه به
انتفاء الغنى ومثله قوله شعر ولا عيب فيهم غير ان سيوفهم بهن فلول ويجوز ان يكون المعنى وليس لي غنى سوى غنى نفسي فحذف المضاف والمعنى
ان نفسي غنية فلا تطمع في المكاسب الوضيعة ولا تتدنس بالمآكل الخبيثة وقوله بوفر الغنى اي بسبب وفر الغنى فحذف المضاف والاظهر انه
لا حاجة اليه بل يكفي جعل الباء سببية وتعلق الباء منه بقوله غالني والوفر كثرة المال واضافه الى الغنى لان المراد المال الذي يحصل به الغنى
وهم يضيفون الشيء الى الشيء لادنى ملابسة ومناسبة بينهما سواء كان له او عليه او معه او فيه او من اجله او مما يليه ويجوز ان يكون موضع توفر الغنى
نصبا على الحال للدهر كما تقول فاتني فلان بكذا والمعنى مستصحبا له ومثله جاءني في انكاره اي لابسا لها ويجوز ان يكون حمل الكلام على المعنى فعدى
غالني تعديه فجعني لانه في معناه فكانه قال فجعني توفر الغنى واصابني قوله بما يرضي يدل على انه اضمر مع قوله ابكاني الدهر شيئا يكون في مقابله
حذفه اعتمادا على المعنى والمعنى ابكاني الدهر بما يسخط وقوله يا ربما المنادى فيه محذوف كانه قال يا قوم ربما وهذا النداء على وجه التحسر والتوجع
من معاملة الدهر وسوء تنقله تقلبه وقوله ربما بهذه كافة لرب عن العمل ومخرجة لها الى ان يصير مشتركة حتى جاز وقوع الفعل بعده ومثله قوله تعالى
ربما يود الذين كفروا ومعنى البيت ابكاني الدهر بما يسخط ويا قوم ربما اضحكني الدهر فيما مضى بما ارضاني وفي طريقته قول الآخر شعر فان يكن
الايام احسن مرة الي فقد عادت لهن ذنوب قوله ولكنه اخطأ اي وقد عليه انه يجيء انه من قبيل استعمال المقيد في المطلق فلا خطأ بل هو جار
على القانون كاستعمال المشفر في الشفة واجيب بانه اراد به ما هو في قوة الخطأ عند البلغاء وهو التعقيد المعنوي قوله قال الحماسي الحماسي
والحماسة في اللغة هي الشجاعة وكانت العرب تسمي قريشا حمسا لتشددهم في احوالهم دينا ودنيا وقال ابن دريد حمس الرجل اشتد والحمس
قريش وكنانة وخزاعة وبنو عامر قبيلة من العرب كذا ذكره الامام المرزوقي وكلام صاحب الصحاح الجوهري ايضا فالحماسي نسبة الى الحماسة وهو — وبالجملة
الكتاب المشهور المنسوب الى الامام الهمام ابي تمام حبيب بن اوس الطائي الموصوف بكتاب الحماسة فيقال لهذا البيت حماسي اي هو مذكور في
كتاب الحماسة واذا اطلق الحماسي فالمراد به احد الشعراء المذكورين وما نحن فيه من هذا القبيل هكذا يجب ان يفهم قوله الا ان عيني البيت لابي عطاء
السندي يرثي فيه ابن هبيرة وهو الذي اجبر الامام ابا حنيفة رح على ان يكون خاتمه في يده ولا ينفذ له كتاب ولا يخرج شيء من بيت المال الا من
تحت يده فامتنع ابو حنيفة رح وحلف ابن هبيرة على ان يضربه بسياط ان لم يفعل ما اراد وهو حتى تقبله فاخرجه وضربه فقال الامام رح
وعدني اشهد واخوانا لي ما تم تخليه سبيله فركب الامام رح مطيته وضرب الى مكة وذهب الى رحمة الله تعالى والمعنى ان عينا لم تسح عليك بدمعها
الجاري يا ابن هبيرة يوم قتلك ببلد واسط لجمود اي لمعدودة في زمرة البخلاء وقوله الجاري ومعها من قبيل جاءني الوصف واضافة
الندا الى الواسط وهو بلد للتوضيح وتحقيق التجنيس ادناه قوله في مطلق خلو العين اي مع قطع النظر عن قيده وهو حال ارادة البكاء وعدمه

حاله

بمعنى قول آن ... الكتائب

مسرة
قار حار اسعط في المقدم مسرورا
وسرور از شادكردانيدن او را
شادكردانيدن
شادماني
السرور شادماني
كردانيدن كذا في الديوان
منتخب

حالة الحزن على مفارقة الاحبة قوله عن المسرة عليه مناقشة ظاهرة وحقه ان يقول عن السرور لان المسرة مصدر ميمي بمعنى
يقال سره سرة ومسرة وسرورا بخلاف السرور ورفاهية جاء لازما ايضا فوقع الاحتياج الى نوع تمحل بانها مصدر المجهول او بان المعنى
ان جمود العين كناية عن مسرة شيء لمن قام به هذا الجمود والاوضح ان يراد بالمسرة اثرها وهو الفرح والسرور قوله ولا يخرج عن التعقيد
المعنوي وذلك لان الجمود معناه خلو العين من الدمع في حالة الحزن فاستعماله في خلو العين من الدمع حال السرور يوجب صعوبة
الفهم وعسر الانتقال مع خفاء القرينة الدالة على المقصود وقد ذهب بعض اولي التدقيق من اصحاب الحواشي الى انه يلزم من هذا ان
يكون اشتمال كل كناية تفرعت عن مجاز سببا للتعقيد واللازم باطل وفيه نظر اذ اللازم ممنوع غاية الامر انه يلزم منه ان يكون احتواء
الكناية المتفرعة على المجاز بحيث يوجب صعوبة الفهم وعسر الانتقال مع خفاء القرينة سببا للتعقيد ولا ضير واما ان كل كناية تفرعت
عن المجاز كذلك فلا فان قيل يلزم من ذلك اشتمال الابهام على التعقيد مع انه من المحسنات التابعة للبلاغة قلنا قد نبهناك انفا على انه ان
قامت قرينة على سهولة الانتقال فلا تعقيد والا فليشتمل ولا ضير بقي ههنا شيء وهو انه يلزم حينئذ اجتماع المجاز والكناية في لفظ واحد فالكناية
ان كانت حقيقة ففيه اجتماع الحقيقة والمجاز وان كان مجازا ففيه اجتماع المجازين الا ان هذا اسهل ولعلنا نذكر في الفن الثاني ما ينحل به الشبهة
هذه ان ساعدنا الارادة الالهية قوله كما ستعرفه في بلاغة الكلام حيث نقول هناك ان الكلام الذي يتحقق فيه التعقيد كذا وكذا
قوله فبعد هذا الآن اي بعد الزمان الذي نحن فيه ففيه اشارة الى ان السين في سأطلب للاستقبال وقد مر خفي الا ان البعد
كان وسيلة الوصول الى القرب الا انه من حيث انه بعد في نفسه ينبغي ان يؤخر طلبه ولا يعجل في طلبه وكذا الحزن والكآبة ان نصبت تسكب بتقدير ان
قوله واطلب الحزن والكآبة تصريح بادراج السكب تحت الطلب وتنبيه على ان تسكب منصوب معطوف على بعد الدار بتقدير ان قوله وان
رفعته فالمعنى ابكي والحزن الآن تنبيه على ان تسكب على تقدير كونه مرفوعا غير داخل في حيز الطلب وغير مندرج تحت الابتغاء بل هو مستعمل
بمعنى الحال كما صرح به بقوله الآن فان قيل على تقدير الرفع لا يقتضي كونه غير داخل في حيز الطلب لجواز ان يكون مرفوعا محمولا على حذف ان
كقوله احضر الوغى قلنا نعم الا انه تكلف مستغنى عنه قوله لكنه اكب عليه اي اقبل عليه غاية الاقبال والتحى حرصه عليه من اكب على وجهه سقط عليه
فان من اقبل على شيء اشد اقبال والتحى حرصه عليه فكانه اكب عليه وفي التنزيل افمن يمشي مكبا على وجهه اهدى وهذا اعني الاكباب والملازمة
عليه يستفاد من صيغة المضارع الدالة على الاستمرار المبني على المداومة والاصرار قوله ولا يخفى ما فيه من التكلف والتعسف هو قد بين اصحاب
الحواشي وجه التعسف بوجوه الاول ان طلب البعد اما حال الفراق او حال الوصال فالاول تحصيل الحاصل والثاني طلب قطع الوصال لتحصيل
الوصال ولا يخفى انه شنيع جدا الثاني ان المفهوم من البيت ليس الا ان الغرض من طلب البعد حصول القرب ومن سكب الدموع المسرة واما ان
عادة الزمان والاخوان الاتيان بنقيض المطلوب الى اخر ما ذكر فشيء لا يفهم من اللفظ ولا دلالة للكلام عليه اصلا الثالث ان عادة الزمان
والاخوان الاتيان بنقيض المطلوب في الواقع لا بنقيض المطلوب الذي يظهر انه مطلوبه الرابع ان ادراج السكب تحت الطلب موقوف على نصب
تسكب والصحيح رفعه الخامس ان عدم الادراج تحت الطلب بمعنى الاكباب عليه ليس ظاهر انه مطلوب فيلي بعنده بعيد مع الغيبة عن ذلك يحمل
الكلام على الوجه الصحيح والكل ضعيف اما الاول فلانه قد مرت الاشارة الى ان طلب البعد بعد زمان الحال في الاستقبال وزمان الاستقبال
بينهم عنده لا يدري انه زمان القرب او البعد فيطلب فيه ما هو خير ووسيلة النجح والفوز عنده وهو البعد وقد نبهناك على ان عبارة
صريحة في هذا المعنى لا مجال لهذا الاعتراض اصلا واما الثاني فلان القوم لا يعنون ان ما ذكروا من ان عادة الزمان والاخوان كذا اخر
مفهوم من لفظ البيت بل عنوان البيت مبني على هذه المقدمة ومدار الشعر على هذا العرف فلا غبار عليه اصلا واما الثالث فلان
من ظرافة الشعراء انهم يظهرون طلب شيء قصدا الى الحصول خلافه بناء على ما توهم ان عادة الزمان الاتيان بنقيض المطلوب

للخطابيات التي يستظرفون بها استظرافا وليس اجراؤها حتى يناقش عليه امثال هذه المناقشات الواهية واكثر هذه الوتيرة
جرى فيه قال ش ولكم تمنيت الفراق مغالطا • واحتلت في استثمار غرس ودادي • وطمعت منهم في الوصال لانهم • تبغي الامور
على خلاف مرادي • اللام في لكم للابتداء وتمييز كم محذوف اي مرة واحتلت من الاحتيال اي اعملت الحيلة في طلب الثمرة من شجرة تجتنى
واما الرابع فلان القول بان الصحيح رفع تسكب والنصب ضعيف على تقدير صحته رواية فلا دراية يدل عليه على ان التوقف ممنوع
لما نبهناك عليه من انه يجوز ان يكون من قبيل احضر الوغى واما الخامس فلان ما ذهبوا اليه من معنى الاكتئاب عليه قد ذكر بانه مستفاد
من صيغة المضارع فلا معنى لاستبعاده فالحق ان ما ذهب اليه القوم في معنى البيت جيد لا غبار عليه سوى انهم حملوا اطلب
على الاستقبال وتسكب على الحال وليس لكثير معنى بل فيه بتر النظم وان ما ذهب اليه الشارح المحقق في معنى البيت من ان المراد
بطلب الفراق طيب النفس وتوطينها عليه وان المعنى اطيب نفسي بالبعد والفراق واوطنها على مقاساة الاحزان والاشواق
امر بعيد كل البعد لا دلالة للفظ عليه ولا مناسبة يشير اليه والانصاف ان الشارح المحقق رح لما وجد هذا المعنى في دلائل الاعجاز اغتر
بذلك وجزم بجوده انه هو الصحيح وما ذهب اليه القوم من جهة انه لم يذكره الشيخ غريب لان الشيخ ثقة وكلامه حجة قطعا ومن انصف من نفسه
علم ان ما ذهبوا اليه اظهر وبالقبول اجدر ونحن نقول يحتمل ان يكون البيت مبنيا على ما جرى عليه دأب العشاق واستمرت عليه عاداتهم
من الجريان على مراد المعشوق والاجتناب عن مراد النفس وتقريره انه مركوز في ذهنك لا تجد له مقالا ولا لانكاره مجالا
ان العشاق يريدون القرب والوصال والمعشوقين يريدون بعادهم وهجرانهم فمن يحمل عشقه وترقى اوجه ترك مراد نفسه لاجل
مراد محبوبه وهذا هو الذي يسميه الصوفيون تارة عتبة مقام الفناء واخرى بداية مقام المحو والافناء ثم لما لاحظ المحبوب حاله ورأى
انه ترك مراده اراد بعد ذلك قربه والوصال معه لانه هو الذي افنى مراده في مراده ثم يشدك لصدق هذا المقال قول من قال
• اريد وصاله ويريد هجري • فاترك ما اريد لما يريد • وبهذا اظهر معنى قوله لتقربوا فليتامل قوله ومن كثرة التكرار ان اعترض الشارحون
بان التكرار هو ذكر الشيء مرتين فالتكرار هو مجموع الذكرين والبيت الذي اورده المصنف مشتمل على الذكر ثلث مرات ولا يتحقق بمجرد تثليث
الذكر تعدد التكرار فضلا عن كثرته ولما كان هذا مبنيا على ان الكثرة مقابلة للقلة على زعمهم اجاب الشارح المحقق رح عن ذلك بالمنع
اي يمنع ان التكرار هو مجموع الذكرين بل هو ذكر الشيء مسبوقا بذكر اخر فالتكرار هو الذكر الاخير ويمنع ان الكثرة هنا يقابل القلة
بل هي تقابل الوحدة فيحصل اصل التكرار بذكره ثانيا وحصل بذكره ثالثا الكثرة وتعدده اذ كثيرا ان يكون فوق الواحد فان قيل لا حاجة
في دفع الاشكال الى منع المقدمة الاولى وهي كون التكرار مجموع الذكرين بل يكفي فيه جعل الكثرة في مقابلة الوحدة اذ الثاني اذا
ضم الى الاول فهو تكرار واحد واذا ضم الى الثالث فهو تكرار اخر كما ذهب اليه الشارح المحقق رح في استغراق الجمع المحلى باللام قلنا
مبنى المنع على التنبيه على الحق لا على تصحيح المدعى وتحصيل المراد ولو سلم ففيه ضرب من التكرار وهو على غنية منه في الاعتبار وههنا جواب
اخر حسن وهو ان يجعل الاضافة في كثرة التكرار من باب اضافة المسبب الى السبب اي كثرة الذكر الحاصل من التكرار وانت خبير بان
كثرة الذكر حاصلة من تثليث الذكر وههنا وجه اخر وهو انه لو سلم ان التكرار مجموع الذكرين فاضافة الكثرة بيانية ومجموع الذكرين
متجاوز من الواحد فلا حاجة الى بواقي المقدمات فان قيل جميع ذلك حسن واضح الا ان جعل الكثرة في مقابلة الوحدة حتى
تكون الاثنان كثيرا لا يخلو عن ركاكة فما النكتة في ذلك قلنا النكتة هي التنبيه على ان ما فوق الواحد وان لم يكن كثيرا في ساير المواضع
الا انه كثير في باب الاخلال بالفصاحة مبالغة في وجوب الاحتياط هنا وتنبيها على ان القليل في ساير المواضع كثير ههنا
قوله والمراد الشدة اي غمرات الحروب وشدائد المعارك يريد انه مجاز من قبيل ذكر الملزوم وارادة اللازم او من قبيل استعمال

المقيد

المقيد في المطلق او استعارة تصريحية شبه صورة احاطة الشدة باحاطة الغمرة والجامع الهلاك او الوثوب او الخوف المارة
الى النفس قوله من السبح وهو شدة عدو الفرس • ظاهره ان سبوح مشتق من السبح والسبح معناه ذلك فاطلاقه على الفرس
يكون حقيقة وبه يشعر ظاهر كلام الصحاح ايضا حيث قال سبح الفرس جريه وهو فرس سابح لكن يرد عليه انه يخالف كلامه اللاحق
اعني قوله كانها يجري في الماء فان هذا مشعر بان اطلاقه على الفرس بطريق التجوز ويخالف ايضا كلام الاساس حيث قال ومن المجاز
فرس سابح وسبوح والحاصل ان اول كلامه يوافق كلام الصحاح ويخالف اخر كلامه كما يخالف كلام الاساس والجواب ان المراد
بيان مفهوم اللفظ وتفسيره بالنظر الى المراد لا بالنظر الى الحقيقة لغة فلا خلاف ولا خلاف قوله يستوي فيه المذكر والمونث اي
في سبوح انه قد صرح النحاة بان فعولا من الاشياء التي يستوي فيها المذكر والمونث مطلقا قوله فرسا حسن الجري حق العبارة ان يقول
حسنة الجري والجواب انه من قبيل حمل اللفظ على المعنى كما صرح به في المغرب في قولهم البئر معين قوله كانها يجري في الماء تصريح بالتجوز وتنبيه على ان اطلاق
السبوح على الفرس باعتبار معنى التشبيه لكن اعتبار معنى التشبيه فيه يحتوي على طرق منها ان يشبه سير الفرس في البر بسباحة
في البحر في حسن السرعة وعدم اتعاب راكبها فاطلاق السبوح على الفرس استعارة تصريحية تبعية ومنها ان يشبه سير الفرس بسباحة
سابح مطلقا فهو ايضا استعارة تبعية ومنها ان يشبه الفرس بشخص سابح ومنها ان يجعل تشبيها بليغا عند المحققين بتقدير موصوف
غير الفرس وعود ضميره اليه قوله عليها متعلق بشواهد بتضمين معنى الدلالة اي شواهد دالة عليها فلا يرد ما يقال من ان شهد عليه
لم يرد الا بمعنى في الضرر قوله وشواهد فاعل الظرف التركيب يحتمل وجوها اخر منها ان يكون شواهد مبتدا ولها خبره ومنها حالا من ضميره
الخبر او منها خبره ولها حال من ضميره ومنها ان يكون لها صفة سبوح ومنها صفة بعد صفة وشواهد فاعل لها بطريق التنازع ومنها
ان يكون منها صفة وشواهد فاعل له ولها حال منه او متعلق به قوله اي قول ابن بابك بتسكين الكاف وبنحوها مفتوحة و
بعض اللغة انه قول ابن لنكك قوله حمامة بالنصب لانه منادى مضاف قوله وهي ارض ذات حجارة خلط التفسير احد اللغتين
بالاخرى ومخالفة للغة وذلك لان المذكور في الصحاح ان الجندل بسكون النون وفتح الدال الحجارة والجندل بفتح النون وكسر الدال
الارض التي فيها الحجارة ففسر الشارح المحقق رح اللغة الاولى بالثانية واجيب بان المذكور ههنا بيان المراد واطلاق اسم الجزء على
موضعه باطلاق الحال على محله قوله قصرها للضرورة يريد ان تانيث الاجرع الجرعاء بالمد كالسوداء والبيضاء في تانيث الاسود و
والابيض اذ لم يرد جرعى في تانيث الاجرع الا انه قصرها لضرورة الشعر واستقامة الوزن قوله الى حومة وهي معظم الشيء استعارة
الى تقضية حومة وفي ديوان ابن بابك دومة الجندل بدل حومة وهذا اعني دومة يروى بضم الدال وهي موضع بين مكة والكوفة
والشام كذا افتتحها صدر الافاضل ناصر رح وقد يروى بالفتح وذكر ابن دريد انه خطا وفي بعض الاشعار شتى حدثنا اصحي ندومة
ثاويا من الدلو لجوازنا وراح اي سقى الله قبرا صار بهذا الموضع مقيما ثاويا من ثوى بالمكان اقام به وفي الشعر وما كنت ثاويا
قوله وبما لم يريد ان مصراعه الاخير هذا الا البيت الذي بعده واما هذا فهو قوله سقاك رذاذ من ندى الطل راشح • كما انحل خيط اللؤلؤ
المنقطع الرذاذ بكسر الذال المعجمة المطر الضعيف وهو فوق القطقط وهو اصغر المطر والندى المطر والبلل والطل اضعف المطر
ويقابله الوبل وراشح اي مفيد للترشح وهو العرق من رشح يرشح رشحا اي عرق والمقصود افادة التتابع والدوام لان ذلك في الامطار الضعيفة
اقوى على ما لا يخفى يدل عليه التشبيه بقوله كما انحل اي كتتابع اللؤلؤ الذي ينقطع خيطه فان المقصود تشبيه الهيئة بالهيئة فافهم تعلم انه
لا حاجة الى الحذف ولا تقدير قوله كذا في الصحاح رد لما ذهب اليه الشارحون من ان معنى هذا الكلام اتيك تزين سعاد وتسمعين
كلامها وذكر الشارح المحقق رح في المختصر ان في هذا الكلام ما يشهد به العقل والنقل اما النقل فما في الصحاح واما العقل فلانه

لا معنى للاحر بالتصويت بناء على سماع المصوت والحق ان الشاعر ان قصد بالاحر بالتصويت التحسر والتحزن على ما فاته من التصويت
بقرب حبيبته بحيث تسمع كلامه فالوجه ما ذكره الشارح المحقق رح وان قصد به الفرح والسرور اى اسجعي لان رؤية جمالها واستماع
صوتها سبب الطرب كالبلابل يفصح بلغاتها على الاشجار وترنم عند مشاهدة الورود والازهار وهذا المعنى احق بالقبول
واقرب بالاعتبار فالوجه ما ذهب اليه مولانا وحديث مخالفة كلامهم لكلام الصحاح مدفوع بان لقولنا فلان بمراى من فلان و
مسمع جهتين الاولى ان يجعل من باب الكناية لان جعل فلان مكانا لمحل رؤيته عبارة عن كونه رائيا وقد نص عليه صاحب الكشاف
فقال في قوله تعالى ولمن خاف مقام ربه معناه خاف ربه وقولهم نفيت عنه مقام الذئب يريدون نفيت عنه الذئب لان اذا
كان مكان الشي نابيا بالشخص كان ذلك الشي نابيا ايضا فنفيه نفيه ومثله الكشاف ان يجعل كما يقال هذا في موقع الصفة اى صفة وهذا
في موقع الحال اى حال وعلى هذا فمن في فلان ابتدائية فيه شائبة اتصال اى بمراى كاين منه متصل به والثانية ان يجعل من
هذه ابتدائية مجردة عن معنى الاتصال اى هو كاين بمكان رؤية فلان ولما كانت الجهة الاولى وظيفة بيانية والثانية وظيفة
لغوية تصدى صاحب الصحاح لبيان الثانية دون الاولى فلا مخالفة ولا اشكال قوله والا فلا يخل بالفصاحة عليه منع ظاهر
وهو انا لا نم انه ان لم يحصل بسببه ثقل لا يكون مخلا اصلا لجواز ان يحصل اخلاله بوجه اخر كما ذهب اليه الشارح المحقق رح في الكراهة
في السمع وقد تصدى جماعة لدفعه فمنهم من دفعه ببيان الفرق بينهما وبين الكراهة في السمع بانها في ذاتها تخل بالفصاحة بخلاف
كثرة التكرار وتتابع الاضافات فانها ليس في ذاتها ما يوجب الاخلال بها ومنهم من دفعه بانه وان جاز ان يحصل اخلالها بوجه
اخر الا ان الاصل عدم ذلك الوجه المخل بخلاف ما سبق فان الاصل فيه ايضا وان كان عدم ذلك الغير الا ان هناك دليلا يدل
على وجود ذلك الغير وتحققه وهو ما في ذات الكراهة من الثقل على السمع وفي كلا الوجهين نظر اما في الثاني فلظهور رجوع هذا
الدفع بعينه في الكراهة فيما ذهب اليه الشارح المحقق رح فيما سبق في الكراهة على السمع وسيجي ان التكرار بعينه مثل الكراهة
فالدليل هنا ايضا موجود واما في الاول فلان معنى قوله والا فلا يخل بالفصاحة انه لم يثقل فلا اخلال اصلا سواء كان جهة
الاخلال داخلة في ذاتها او خارجة عنها لا انه لا اخلال نظرا الى ذاتها لكن يمكن تمشيته بانهما لو اخلا بالفصاحة فجهة الاخلال
اما داخلة في ذاتها او خارجة عنها والاول باطل لظهور انه لا جهة فيهما والثاني فلانه لا يخلو من ان يكون هذه الجهة خارجة عن
الجهات المخلة بالفصاحتين فصاحة المفرد والكلام اولا فان كانت داخلة فقد حصل الاحتراز وان كانت خارجة فلا نسلم اخلالها
بالفصاحة لكن الكلام بعد محل اشكال لانه لا فرق بين نفس الكراهة في السمع ونفس التكرار وكما يجب على الفصيح الاحتراز عن
الاول فكذا يجب عليه الاحتراز عن الثاني ايضا صونا للكلام الفصيح عن اللغو والعبث فالتكرار ايضا من حيث انه تكرار وبالنظر
الى ذاته مخل البتة فان قلت قد يتعلق بالتكرار نكات يحسن ارتكابه فلا يخل قلت وكذلك الكراهة في السمع وكيف وقد صرح الشارح
المحقق رح بان صيغى فصيح باعتبار امر عارض قوله قال الصاحب هو اسمعيل ابن عباد ولقب بالصاحب لانه كان وزيرا
للخليفة اعني المعتصم بالله في زمن الدولة العباسية وتلقيب الوزير بالصاحب تنبيه على انه يصاحب السلطان في صحبته لها مزية على
صحبة الغير ويقال كان هو استاذ الشيخ عبد القاهر رح وكتب الشيخ مشحونة بالنقل والرواية عنه قوله انت واحد ثلجة في ما
نقل عن الصاحب في بعض حواشي دلايل الاعجاز ان المراد بالخيار ما هو المتعارف وهو الذي يوكل والمراد وصفه بالبرودة
لان الخيار بارد بالطبع فاذا جمع مع الثلج كان غاية في البرودة لانه اذا وضع الثلج وسط الخيار كان ابرد والاوجه ان يجعل
من قبيل القلب اى انت خيار في ثلج فيكون ابرد ووجه اخر وهو ان الخيار ارض لبيئة لا نبات فيها اى انت ثلج كاين في ارض

لبيئة

لبيئة لا نبات فيها ومع يكون الثلج اسرع في الاضمحلال وعلى هذا فالمراد وصفه بالضعف وعدم الطاقة وعلى الاول المراد وصفه
بالبرودة قوله كقوله فظلت اى قول ابن المعتز وقبله • ذهبنا الى الخمار والنجم غاير • غلالة ليل طرزت بصباح • مدير الادارة
ويروى مدير الراح وفاعل مديرا اى جاذر وكذا فاعل ظلت على انه من باب التنازع والجاذر جمع جوذر وهو ولد البقرة الوحشية
وظلت تامة اى دامت ايدى جاذر على هذه الصفة اعنى صفة الادارة ويجوز ان يكون ظلت ناقصة بمعنى صارت واسمه ضمير
القصة وقوله تدير الكاس الجملة مفسرة لهذه الصفة ولا حاجة في مثله الى الرابط العتاق جمع عتيق وهو النجيب الخيار كالملاح
جمع مليح في الصحاح العتق الكرم يقال ما ابين العتق في وجه فلان يعني الكرم والعتق الجمال وفي اساس البلاغة هو عتيق الوجه
اى كريمه وسمي الصديق رض عتيقا اما لجماله او لكرمه ودنانير الوجوه من قبيل لجين الماء اى وجوه كالدنانير ذكر تشبيه وجوههم
بالدنانير في الاشراق واللمعان فقوله ذهبنا الى الخمار اى الى بيت الخمار والنجم غاير اى غارب بعد الافول وغلالة ليل ظرف ذهبنا
والغلالة ثوب رقيق يلبس تحت الثوب وتحت الدرع ايضا استعيرت هنا لبقية من الليل والمعنى ذهبنا الى بيت الخمار والحال ان
النجوم بعد الذهاب والزوال وكان ذهابنا هذا في وقت بقي بقية من الليل رقيقة كالغلالة لاحت فيها تباشير الصبح وجعل الصباح
طرازا لها ثم بعد الذهاب في هذه الحالة دامت ايدى جاذر على صفة الادارة تديرون الكوس طول النهار او ثم صارت القصة ان ايدى
تديرون الكوس اى يديرون الكوس ايدى سقاة شبيهة بالجاذر جيدا ومقلة اى جاذر عتيقة نجيبة وجوههم كالدنانير في الاشراق
واللمعان مليحة لطيفة يدير بها المرء الذين هم واسعو العين كالجاذر فقوله جاذر استعارة من قبيل رايت اسدا يرمي وقد ظهر ان
عتاق صفة مشبهة فيكون الاضافة في عتاق ودنانير الوجوه لفظية فصح وقوع عتاق صفة جاذر مع كونه نكرة وصح وقوع ملاح
عتاق والحق ان يجعل ملاح صفة جاذر صفة بعد صفة احترازا عن وقوع الصفة المشبهة موصوفة على ما نص عليه صاحب المفتاح في قولهم شجاع
باسل وجواد فياض قوله ومنه الاطراد اى الاطراد المذكور في علم البديع هو ان تذكر اسم الممدوح مضافا الى ابائه واجداده على ترتيب
وجودهم وولادتهم قوله كقوله يعيبهم اوله ان يقتلوك فقد ثللت عروشهم اى ان قتلوا قومك وتوابعك ولواحقك فانت
ايضا قد خربت عروشهم بقتل عتيبة ابن الحارث بن شهاب قوله وانه اراد بتتابع الاضافات ما فوق الواحد لانه جعل قوله عتاق
دنانير الوجوه من قبيل تتابع الاضافات مع ان الاضافة فيه مثناة لا غير قوله لا يقال اراد بتتابع الاضافات حاصل السوال حمل ما اورده
الخلخالي رح معترضا به على المصنف ما ذهب اليه المصنف من ان كثرة التكرار وتتابع الاضافات في الحديث موجودان مع انهما لا يقدحان
في فصاحته ليس بشي لان القايل بشرطيتهما اراد بتتابع الاضافات بشرط ان يكون مشتركة لا يقع فصل بين المضافين وبكثرة
التكرار التكرار بالنسبة الى شي واحد وكل من الموصوف في الحديث بالكرم والابنية غير الاخر فلا يلزم من عدم اخلال ما ذكر عدم اخلالها
واجاب عنه الشارح المحقق رح بان نظم المصراع ههنا ايضا على تقدير اعتبار هذا التاويل ايضا في كلام القايلين بالاشتراط لا مدفع له
واليه اشار بقوله لانا نقول ان قوله وهي قسم من مقولة الكيف والكيف واحد من المقولات التسع لانهم قسموا الاعراض وحصروها في المقولات
التسع وحصروا الجواهر كلها في مقولة واحدة فصارت عدة المقولات التي هي اجناس عالية للموجودات الممكنة عشرا وعولهم
في هذا التقسيم والانحصار على الاستقراء الناقص لانهم لم يطلعوا على ما يصلح دائرا حاصرا بين النفي والاثبات ووجه تسميتهم اياها بالمقولات
ان هذه اجناس عالية للموجودات الممكنة فيكون هي مقولات اى محمولات على الموجودات واما اقسام الكيف فاربعة الكيفيات
المحسوسة والكيفيات النفسانية والكيفيات المختصة بالكميات والاستعدادات والنعمة ههنا ايضا الاستقراء والملكة من
القسم الثاني من هذه الاقسام الاربعة فالاضافة في قوله مقولة الكيف بيانية كما ظهر لك من الكلام السابق قوله ورسم القدماء

الكيف انما صرح بلفظ الرسم تنبيها على انه يمتنع تحديده لامتناع التحديد في الاجناس العالية اذ ليس لها جنس والا لم تكن العالي عاليا ولا فصل
لتصحيحهم بامتناع التركيب من امرين متساويين او امور متساوية كان كل منها فصلا ولهذا بعينه امتنع ان ترسم رسما تاما ولهذا قالوا
هذا التعريف رسم ناقص للكيف وهو الغاية في الاجناس العالية قوله قارة هذا القيد مع انه حشو مفسد لانه يخرج بعض الكيفيات غير
القارة كالاصوات والروايح قوله لا يقتضي قسمة القسمة عندهم يطلق على معنيين الاول القسمة الوهمية وهي فرض القسمة في شيء
والثانية القسمة الفعلية وهي الفصل والفك وهذا القيد احتراز عن الكم بقسميه المتصل كالمقادير والمنفصل كالاعداد قوله ولا نسبة
اي لا يقتضي ان يكون مفهومه معقولا بالقياس وبالنسبة الى الغير والحق ان قولهم لا يقتضي قسمة احتراز عن الكم وقولهم ولا نسبة احتراز
عن بواقي الاعراض النسبية وهي السبعة الباقية لان كل هذه نسبة مقتضية لان يكون مفهوماتها معقولات بالقياس الى الغير وفي
تحقيق ذلك هنا اطالة لا يليق بالمقام قوله والاحسن ما ذكره المتاخرين ان وجه الاحسنية على ما حققه الشارح المحقق وجوه الاول
ان لفظ الهيئة والقارة مشتمل على بعض الخفاء غير اللايق بالمقام الثاني ان النقطة والوحدة واردتان على ظاهر تعريف القدماء الثالث
ان الحركة ان جعلت من الكيفيات فلا وجه لاخراجها وان جعلت من الاين فقد خرجت بقولهم لا يقتضي نسبة الرابع ان ثمرة الخجل وصفرة الوجل من الكيفيات
مع انها غير قارة قوله عرض لا يتوقف تصوره اه بهذا القيد خرج جميع الاعراض النسبية اذ قد جرت الاشارة الى انها نسبيات بمعنى ان
تعقلها يتوقف على تعقل غيرها وبقوله لا يقتضي القسمة خرج الكم لانه يقتضي القسمة لذاته كما سبق وقد خرج بقوله اللاقسمة النقطة والوحدة
المقتضيتان لها عند القايلين بانهما موجودتان في الخارج واما القايلون بانهما من الامور الاعتبارية فلا يحتاجون الى هذا القيد لعدم دخولهما
في العرض وقد احترزوا بقولهم اقتضاء اوليا عن العلم بمعلوم هو بسيط حقيقي وعن العلم بمعلومين فان العلم الاول يقتضي اللاقسمة لكن
ليس اقتضاؤه اوليا بل بواسطة معلومه البسيط والعلم الثاني يقتضي القسمة كذلك فلولا تقييد الاقتضاء بالاولية لخرجا عن الحد مع انهما من مقولة
الكيف وذكر في المواقف بدل قولهم لا يتوقف تصوره على تصور غيره لا يكون معناه معقولا بالقياس الى الغير فان الاعراض النسبية كما عرفت
تصوراتها موقوفة على تصور امور اخر بخلاف الكيفيات فانها قد يستلزم تصورها تصور غيرها كالادراك والعلم والقدرة والشهوة
ونظايرها فانها لا تتصور بدون متعلقاتها اعني المدرك والمعلوم مثلا لكن ليس تصوراتها موقوفة على تصورات المتعلقات
معلولة لها كما في النسب بل تصوراتها موجبة لتصورات متعلقاتها فانا نعقل العلم اولا ثم نعقل متعلقه وكذا الحال في الكيفيات المخصوصة
بالكميات كالاستقامة والانحناء والتثليث والتربيع ونحو ذلك وبهذا ظهر ترجيح ما ذكره الشارح المحقق رح من التعريف على ما اشتهر
من قولهم لا يوجب تصوره تصور شيء خارج عنه بل على ما اختاره في المواقف ايضا الا ان هذا ايضا اعني ما اختاره الشارح المحقق رح
منقوض بالكيفيات المركبة بالحدود والرسوم قوله ان اختصت بذوات الانفس ان المذكور في كتب القوم ان المراد الانفس الحيوانية
واورد عليه بان بعض الكيفيات كالعلم والحيوة والقدرة والارادة ثابتة للواجب تعالى وتقدس وللمجردات فلا يستقيم القول
باختصاصها بذوات الانفس الحيوانية واجيب بمنع انها ثابتة للواجب والمجردات مندرجة في جنس الكيف ولا في الاعراض كيف
وانه تعالى منزه عن الكيفيات ولو سلم فمعنى الاختصاص بها انه لا يوجد في النباتات والجمادات وحاصله ان الحصر والاختصاص اضافي
لا حقيقي قوله ان كانت راسخة في موضوعها اي مستحكمة بحيث لا تزول عنه اصلا او يعسر زوالها قوله سميت حالا لقبولها التغير والزوال
ثم ان الحال بعينها تصير ملكة بالتدريج الا ترى ان الكيفية النفسانية الواحدة بالشخص كالكتابة مثلا تكون في ابتداء حصولها حالا
ثم اذا ثبتت زمانا واستحكمت صارت بعينها ملكة كما ان الشخص الواحد كان صبيا ثم صار رجلا واعلم ان الشارح المحقق رح كان ينبغي له
ان يقول الملكة كيفية راسخة في النفس ثم لما اورد هذه المباحث لغرض له يتعلق بذلك وجب علينا ان نشتغل هنا ببعض مباحث

الكلام

الكلام توضيحا للمرام وتبيينا وتحقيقا للكلام فلعلك تتعذر عن الملام وتقدر عذري في الافهام قوله اشعار بان الفصاحة
من الهيئات الراسخة اي اشعار بان الملكة لو لم تكن مذكورة في التعريف انتفى الاشعار اي لم يكن في التعريف ما يدل بصريحه على
ان الفصاحة من الهيئات الراسخة فلا يقدح فيه حصول هذا المعنى على تقدير عدم ذكرها بلزوم عقلي او دليل خارجي او امر آخر
فظهر فساد ما ذهب اليه بعض اصحاب الحواشي من انه يفهم من كلامه انه لو لم يذكر الملكة في التعريف يلزم ان يكون هذا المعبر اعني من
يعبر عن مقصوده بلفظ فصيح من غير رسوخ ذلك فيه فصيحا بمقتضى التعريف وليس بشيء لانه ان اراد التعبير عن المقصود في
الجملة كما هو ظاهر عبارته فظاهر ان ذلك غير لازم وان اراد التعبير عن كل ما يدخل تحت قصده على ما هو معنى الاستغراق فهنا
فتحققه بدون الرسوخ غير ظاهر بل الظاهر خلافه قوله حالتي النطق وعدمه ان هذه عبارة المص في الايضاح ولما كانت هذه مشتملة
على ضرب غموض ونوع خفاء حيث يفهم من ظاهرها انه لو قال يعبر لزم ان لا يسمى من له هذه الملكة فصيحا حالة السكوت اذ لا يعبر في
تلك الحال فيرد عليه انه لا دلالة لقوله يعبر الا على انه يوجد منه التعبير في الجملة فمعنى التعريف ملكة يوجد من صاحبها التعبير ولا شك
في صدقها على الملكة التي يعبر صاحبها عن مقاصده في حال سكوته حاول الشارح المحقق رح ازالة هذا الوهم بتفسير كلامه وتبيين
مرامه بقوله اي سواء كان ممن ينطق ان تحمل حالتي النطق على حال كون الشخص ممن ينطق بمقصوده في الجملة وعدمه على حال كون
الشخص ممن لا ينطق بمقصوده اصلا ازالة لما يشعر به ظاهر هذه العبارة من توارد الحالتين على شخص واحد قوله او لا ينطق به قط
قد تقرر في النحو ان قط للماضي المنفي فاستعماله في المضارع المنفي خارج عن القانون الا انه كثير في عبارات المصنفين واطلاقاتهم
قوله هكذا يجب ان يفهم هذا الكلام تنبيه على ما ذكرنا وتصريح بان الكلام ذات وجهين الاول ان يحمل على توارد الحالتين على شخص واحد
الثاني ان يحمل على تعدد الموصوفين لتقوم بهما الحالتان وان اشعار بان الواجب اللايق حمله على تعدد الحال وذوي الحال لا على
تعدد الحال فقط فان هذا فاسد قوله ليعم المفرد والمركب في موضع الخبر للمبتدا اعني قوله وقوله اي وقوله بلفظ فصيح كاين لاجل
العموم والشمول قوله للاستغراق لوجهين الاول انه متعلق بجانب المعنى البتة على ان التعبير عن بعض مقاصده غير كاف في كونه
متكلما فصيحا وهذا المعنى على تقدير تسليم استلزام ملكة الاقتدار اياه غير كاف لانا قد نبهناك على الفرق بين ان يكون الشيء لازما بوجه
من الوجوه وبين ان يكون في اللفظ ما يدل عليه ويرشدك اليه فان العبرة في التعاريف للثاني دون الاول الثاني ان العهد متعذر
ولا قرينة للبعض والمقام خطابي والباقي معلوم هكذا يجب ان يفهم هذا المقام ولا يلتفت الى زخرفات الاوهام قوله وهذا ممتنع اي
ممتنع امتناعا يليق بالمقام بل امتناعا كائنا في نفس الامر فان قيل في التمسك بما ذكر من دار غلام جارية انه غير تام اذ لا امتناع فيه
فانه يجوز ان يقال الاول دار الثاني غلام الى اخر ما قصد قلنا هذا ليس تمثيل بل تنظير والامتناع في بعض المقامات ثابت كما في الاعداد
من الاحاد الى العشرات قوله سهو ظاهر كونه سهوا ممنوع فضلا عن كونه ظاهرا فتقريره ان هذا كلام اورده بعض الشارحين
ههنا فقال انما قال المص بلفظ فصيح ولم يقل بلفظ بليغ او بكلام فصيح ليعم المفرد والمركب فذهب الشارح المحقق رح الى ان هذا سهو
وبين وجهه بان المفهوم المتعارف في مثل قولهم قال كذا ولم يقل كذا ليخرج كذا او ليدخل كذا ان مجرد الخروج او الدخول بسبب القول الاول
او عدمه فقد دل كلامه على ان سبب العدول عن لفظ بليغ هو مجرد ارادة شمول المفرد والمركب وليس كذلك لانه لو قطع
النظر عن حديث الشمول وعدمه فلا صحة لذلك والا لزم اشتراط البلاغة في الفصاحة مع ان الامر بالعكس هذا محصول
كلامه والجواب عنه في غاية الظهور لما سيجي من تصريحه رح بان المقتضي اعم من الموجب والمرجح فمقتضي العدول هنا امران احدهما
موجب وهو لزوم اشتراط البلاغة في الفصاحة وثانيهما مرجح وهو حديث الشمول على ما ذكره والعجب من الشارح المحقق رح

كيف ذهب الى هذا واغتر به مع انه قد نص في هذا الكتاب وفي سائر كتبه مواضع كثيرة على ان المقتضى اعم وتحقيق ذلك ان كلامه في ذلك
مضطرب اضطرابا شديدا فتارة يميل كلامه الى ان المقتضى حرج فقط وتارات كثيرة تميل الى ان المقتضى لا يلزم ان يكون حرجا بل هو اعم
ويجعل هذه المقدمة وسيلة الى التخطئة على الغير ولنا في هذا المقام كلام ستعلمه في مقامه ان شاء الله تعالى **قوله** هذا التعريف غير مانع
حاصل السؤال ان ههنا كثيرا من الملكات النفسانية التي هي غير الفصاحة كالادراك والحيوة ونحوهما مما له مدخل في الاقتدار مع
ان التعريف صادق عليها وهي ليست بفصاحة وتقرير الجواب مكشوف لا سترة فيه **قوله** المتبادر الى الفهم اه اشارة الى
ما تقرر عندهم من ان التبادر الى الفهم من امارات الحقيقة بل اقوى اماراتها فان قيل المستعمل فيه هو المعنى الذي هو السبب القريب كما
يعني قوله مما استعمل فيه الباء السببية قلنا ممنوع فان المستعمل فيه هو مطلق السبب الشامل للقريب وغيره والحاصل ان الباء
مستعملة في السببية والسببية وان كانت اعم الا ان المراد الاخص وهو السبب القريب بقرينة التبادر واجيب بوجوه اخر فاسدة
الاول ان ما استعمل فيه كناية عن الكلام واسناد التبادر اليه بالنظر الى جزئه فالكل ظرف للجزء الثاني ان ما كناية عن اللفظ
ومعنى الاستعمال فيه الادخال عليه تعبيرا ودرج دخول الباء السبب القريب الثالث ان الباء ههنا اسم للباء وفي بها والمراد
بما استعمل فيه المسمى اعني باء بها كما يقال استعمل زيد في زيد هذه هي الاجوبة المشهورة في هذا المقام ولا يخفى على المحصل فسادها
في بادي الرأي والله اعلم **قوله** والبلاغة في الكلام مطابقته لمقتضى الحال اه فان قلت هذا التعريف غير مانع لصدقه على الكلام المشتمل
على التأكيد الذي يقتضيه المقام مثلا ولا قصد لقائله اليه مع انه ليس ببليغ لتصريحهم بوجوب القصد في الكلام البليغ الى الخصوصية قلت انه
خارج بذكر الحال اذ الحال هو الامر الداعي الى تلك الخصوصية واذا انتفى القصد لم يصدق عليه انه داع اليه ولذا نص الشارح المحقق رح
على القصد والاعتبار بقوله ان الحال يعتبرها بعد ما فسر الحال ولم يقتصر بمجرد تفسير الحال بل اشتغل بالتصريح بالمقصود وفسر التكلم على
وجه مخصوص لا يقال لا اخفاء ان قوله ان الحال يعتبر مع تفسير التكلم على وجه مخصوص وتفسير التكلم الذي هو فعل اللسان بالاعتبار الذي هو فعل
القلب غير مستقيم لانا نقول الاعتبار والقصد في الظاهر تفسير للتكلم على وجه مخصوص وفي التحقيق تفسير للوجه المخصوص بملاحظة تعلق
الداعي اليه ووقوعه عليه بل القصد ذلك الوجه المخصوص نوع من التسامح في العبارة بايقاع التفسير على المجموع المركب مع قصد التفسير
الى بعض اجزائه اذ المعنى اي الى التكلم على قصد ذلك الوجه المخصوص والاوضح ان يقال التفسير المذكور تنبيه على ان مرادهم بالتكلم
في مفهوم الحال القصد المفضي الى التكلم على انه من ذكر المسبب وارادة السبب والذي حمل الشارح المحقق رح على هذا التسامح ما نبهناك عليه
من ان العمدة في باب البلاغة هو قصد الخصوصية لا مجرد وجودها معقولا عنها ولما اشتمل ظاهر عبارة القوم في تعريف الحال على ان مجرد
التكلم بالكلام المشتمل على الخصوصية كاف وان لم يوجد القصد اليه اشار رح بتفسير التكلم بالاعتبار الى ان القصد هنا هو الجزء الاعظم وليس
الاعتبار في امر البلاغة واليه يعود الفضيلة والشرف حتى كان المراد بالتكلم هو وحتى لو فات التكلم وتحقق هو فلا ضير فان قيل بل الاعتبار
تفسير للتكلم حقيقة اذ التكلم ليس شرطا في بلاغة الكلام للقطع بان في مقام انكار قيام زيد لو كتب على قرطاس ان زيدا القائم كان هذا
كلاما بليغا مطابقا لمقتضى الحال بلا اخفاء مع انه لا تكلم ههنا اصلا قلنا ان الكلام عند اهل العربية وان كان هو ما يشتمل على الاسناد والا
ان المعنى اللغوي اعني التكلم ليس بمهجور بالكلية اذ الكلام لغة ما يتكلم به والذي يدل قطعا على ان المعنى اللغوي غير مهجور امران احدهما
ان الكلام مركب من كلمتين والكلمة لفظ ملفوظ والمكتوب ليس بلفظ بل صورته الدالة عليه وتحقيقه يطلب من كتابنا شرح
لباب الاعراب وثانيهما ان الكلام مطلقا منحصر في نوعين اللفظي والنفسي والمكتوب خارج عن القسمين فلم يكن كلاما وامثال
هذه الاشتباهات ربما يخطر ببال المتعلمين في مبادي اشتغالهم بعلم النحو **قوله** خصوصية ما خصه بالشيء خصوصا وخصوصية

والفتح

والفتح افصح كذا في الصحاح ولا يخفى ان الضم يفضي الى نوع تمحل دفعا للتكرار بمعنى المصدرية اذ هي مستفادة من لفظ الخصوصية
لانه مصدر ومزيد المصدرية اخرى فيقع الاحتياج الى نوع تمحل كجعل المصدر بمعنى الصفة مثلا او جعل الياء للنسبة
مبالغة مثل احمري والتاء للمبالغة كعلامة وهذا وجه وكذا قولهم الوصفية لكن الوصف اسم محض للتابع فلا تكرار **قوله** وهو
مقتضى الحال الظاهر ان الضمير راجع الى الخصوصية بتاويل ما اعتبر او بالنظر الى الخبر لانه اسم رشدك اليه الى رجوع الضمير
الى الخصوصية قوله والتأكيد مقتضاها ويحتمل ان يرجع الى نفس الاعتبار ففي الكلام اذا اشعار وتنبيه على ان القصد والاعتبار
بحسب الحاجة اليه لهذه الحيثية حتى صار نفسه نفس مقتضى الحال مبالغة وادعاء فليتدبر فيه فانه لطيف المسلك **قوله**
مع فصاحته قد سبق الكلام فيه مرارا فلا نعيده وقوله فان البلاغة انما يتحقق اه تعليل لتقييد المص التعريف بالفصاحة وبيان
لجهة اخذها في حد البلاغة فان البلاغة عند المص لا يتحقق الا بعد تحقق الفصاحة واما على مذهب صاحب المفتاح فالبلاغة غير
متوقفة على الفصاحة على ما استوفيناه في حواشي شرح المفتاح **قوله** الحال والمقام متقاربا المفهوم اه نبه بذكر التقارب على
ان مفهوميهما ليسا متحدين بل لمفهوميهما جهتان جهة اشتراك وجهة اتحاد وتحقيق ذلك ان لفظ الحال في الاصطلاح موضوع لمفهوم
مخصوص هو امر داع باعتبار الزمانية ولفظ المقام موضوع لمفهوم هو امر داع باعتبار المحلية فمفهوم كل منهما مركب من جزئين
احدهما مشترك فيه والاخر مخصوص به يقع الامتياز به لاحدهما عن الاخر الا ان الجزء المشترك فيه هو الاصل والعمدة والجزء الذي
يقع الامتياز به تابع محض وحيثية صرفة فلا جرم جعل الفرق اعتباريا وبنى المغايرة بينهما على محض الاعتبار تنبيها على انه بجنب الجزء المشترك فيه
بمنزلة العدم والخارج من الشيء هكذا ينبغي ان يفهم هذا المقام لينطبق عليه ويندفع ما يقال من ان قوله متقاربا المفهوم يدل على انهما بالذات
ليسا متحدين وقوله والفرق اعتباري يدل على انهما بالذات واحد وبينهما منافاة ظاهرة **قوله** فان مقامات الكلام متفاوتة اه
عبر في الدليل عن المقتضي بالكسر بالمقام دون الحال اذ المقام مضاف الى شيء تفاوت ذلك الشيء عند تفاوت المقام عين تفاوت
المقتضي وهو المدعى ولا كذلك الحال فانه مضاف الى شيء تفاوت ذلك الشيء عند تفاوت الحال ليس عين تفاوت المقتضي الذي
هو المدعى بل يحتاج الى وسط بان يقال اذا تفاوت الحال تفاوت الانكار واذا تفاوت الانكار تفاوت التأكيد مثلا وورد
مقام التأكيد تفاوت المقتضي بالفتح عند تفاوت المقتضي بالكسر تدبر فانه لطيف دقيق وتأمل في قولهم مقام التأكيد والاطلاق
والحذف والاثبات وقولهم حال الانكار وحال خلو الذهن ليتسهل لك الوصول الى المطلوب ولما كان لهذا الفرق اعني الاضافة
في المقام الى المقتضي وفي الحال الى المقتضي دخل في ظهور المدعى وثبوته بسهولة على ما وقع التنبيه عليه في ضمن هذا البيان فرع
الشارح المحقق رح اختلاف المقتضى بالفتح عند تفاوت المقامات على ما ذكره من الفرق وجعل الفرق المذكور توطئة وتمهيدا لظهوره
بقوله فعند تفاوت المقامات تختلف مقتضيات المقام فافهم **قوله** وايضا المقام بمعنى اضافية اه يشكل من جهة ان المقام ايضا
يضاف الى المقتضي بالكسر على ما قال في قوله تعالى ولا تخاطبني في الذين ظلموا فصار المقام مقام ان يتردد المخاطب والتوجيه بان المراد
انه هو الغالب الكثير بعيد مع انه ممنوع وكيف والمفتاح مشحون بذلك كما قال في موضع اما الحالة المقتضية للاضمار فهي اذا كان
المقام مقام احضار له او تعظيم والاسم صالح او اهانة والاسم صالح او كناية او مقام ايهام انك تستلذ اسم العلم الى غير ذلك
فليطلب ذلك من راجع الى المفتاح وتصفح تفاصيل حالاته المقتضية قال في احوال المسند واما الحالة المقتضية لاضماره فاعلية فهي كون
المقام مقام حكاية او خطاب وقال واما الحالة المقتضية لكونه مضمرا فهي كون المقام غير ذلك فوجه التفصي عن هذا الاشكال ان ما يضاف
اليه المقام في امثال هذه العبارات فله جهتان فانه مقتض من وجه ومقتضى من وجه واضافة المقام اليه بملاحظة الحيثية الثانية دون

حكاية او مقام خطاب وقال واما الحالة
التي تقتضي كونه علما فهي اذا كان
المقام مقام

الاولى وتحقيق ذلك ان الحكاية والخطاب والاحضار والتعظيم الى اخر ما ذكروا ان جعلها صاحب المفتاح مقتضيات الا ان كلا منها شئ اقتضاه المقام وقد نص على ذلك في المفتاح قال واما الحالة التي تقتضي اثبات المسند اليه فهي اذا كان كذا او لان في ذكره تعظيما للمذكور او اهانة له كما في بعض الاسامي والمقام مقام ذلك انتهى اي التعظيم والاهانة فانه كما ترى جعل التعظيم مقتضيا للذكر ثم جعل التعظيم المقتضي مقتضى للمقام بقوله والمقام مقام ذلك وكذا ما ذكره هنا بقوله مقام التاكيد والاطلاق فانه يصح ان يقال واما الحالة المقتضية كذا ان اردت فهي اذا كان المقام مقام التاكيد او لترك التقييد فهي اذا كان المقام مقام الاطلاق وكذا الكلام في البواقي وهذا الوجه من التفصي انما يدفع الاشكال المورد على عبارات المفتاح واما الاشكال المورد على عبارة الشرح اعني قوله فصار المقام مقام ان يردد المخاطب فغير مندفع بهذا اذ التردد وصف المخاطب وهو ليس مقتضى للمقام الذي هو الامر الداعي والحاصل ان كل ما هو من اوصاف المتكلم بالكلام البليغ فله جهتان على ما ذكرنا واما ما هو من اوصاف المخاطب فهو المقتضي المحض الذي لا يمكن اعتبار الجهة الاولى فيه اعني كونه مقتضى بالفتح حتى يكون اضافة المقام اليه بملاحظة هذه الجهة الا ان هذا ايضا مندفع لما سيجيء من انه من قبيل تنزيل غير السائل منزلة السائل فلو كان الاضافة بملاحظة الحيثية المطلوبة لما كان لهذا التنزيل معنى ولكون الاولى اعتبار التردد مناسب للمقام لما كان الاعتبار ه وجه تدبر فان هذا الكلام فوه بفوه بدرر النظام قوله ضرورة ان الاعتبار ان تعليل مقتضيات المقام عند تفاوت المقامات فيلزم تعليل الشئ بنفسه اذ الاعتبار المناسب على ما سيجيء هو نفس مقتضى الحال فيصير حاصل الكلام ان مقتضى الحال مختلف لان مقتضى الحال اللائق بهذا المقام غير اللائق بذاك فيكون دورا والجواب ان الاعتبار المناسب هنا ليس اسما لمقتضى الحال بل المراد ههنا هو المعنى المصدري فيكون تعليلا لاختلاف المعتبر باختلاف الاعتبار فلا دور ويجوز ان يقال ان هذا في الحقيقة تعليل لاختلاف المقتضيات عند تفاوت المقامات وفي المعنى تفصيل لها بمعنى ان ذلك فقوله ولاختلافها اي اختلاف مقتضيات المقام لاختلاف المقامات على ما لا يخفى قوله ثم شرع اي معطوف على مقدر اي قال ما قال ثم شرع قوله مع اشارة اجمالية الى الضبط وجه الاشارة ان المقتضيات مع كثرتها تنحصر في ثلثة اقسام القسم الاول ما يختص باجزاء الجملة القسم الثاني ما يختص بالجملتين فصاعدا القسم الثالث ما لا يختص بشئ من ذلك والمصرح اشار الى القسم الاول بقوله فمقام كل من التنكير والاطلاق الخ والى الثاني بقوله ومقام الفصل يباين مقام الوصل والى الثالث بقوله ومقام الايجاز يباين مقام خلافه والمصرح مع التعرض لذكر الاقسام الثلثة نبه على ان كلا منها قسم وباب على حدة باعادة لفظ المقام في كل من الاخيرين فحصل له في كلامه ضابطة للمقتضيات وهي انها مع تعددها وتكثرها لا تخلو عن الاقسام الثلثة فان الضابطة هي القاعدة الكلية قوله مقصورا على المسند اليه الصفة ليست مسندة الى الظرف بعده بل فيه ضمير راجع اليه للمسند اليه اي مقصورا على الشئ الذي اسند ذلك الشئ الى المسند اليه ومثله قولهم المعطوف المعطوف عليه وهذا مما لا يحصى كثرة قوله الى غير ذلك اي غير المذكورات الراجعة الى المسند اليه فيعلم ان جميع اعتبارات المسند اليه مذكورة ههنا بعضها بالتصريح وبعضها بالتعميم قوله مع زيادة كونه مفردا فعلا او غير فعل فان قلت كونه مفردا غير فعل ليس مما يختص بالمسند بل هو مشترك فجعله زايدا على الاعتبارات الراجعة الى المسند اليه غير مستقيم قلت المعتبر في الزيادة ههنا الاختصاص هو كون اللفظ مفردا مع قسميه اعني الفعل وغير الفعل وهذا المجموع لا يوجد في المسند اليه وان وجد احد جزئيه والجواب بان هذا وان وجد في المسند اليه ايضا الا انه يصدق عليه انه زايد على ما ذكروا ت اليه لانه لم يذكر في المسند اليه بعيد جدا اما اولا فلان المفهوم من الكلام الاختصاص بقرينة السوق والسياق واما ثانيا فلما نبهناك عليه من ان جميع الاعتبارات الراجعة الى المسند اليه صار مذكورا هناك بعضها بالتصريح وبعضها بالتعميم ولا يخفى ان مبنى الكلام على رجوع ضمير كونه الى اللفظ المطلق

على

على ما اشرنا اليه والا فلو عاد الى المسند فلا خفاء في الاختصاص والزيادة الا ان هذا من باب لغو الحديث ولغو الكلام على ما لا يخفى على الناظر في المرام قوله مقيد المتعلق او غير مقيد يشكل بان هذا القسم اعني المقيد وغير المقيد ليس مما يختص بالمسند لتحققه في المسند اليه ايضا كما اشار اليه بقوله مصحوبا بشئ من التوابع او غير مصحوب واجيب بان المراد بالتقييد بالمتعلق التقييد بالمفعول ونحوه مما يسمى متعلقات الفعل في متعارف هذه الصناعة والتقييد بالوصف او بغيره من التوابع لا يسمى تقييدا فلا يعد من جملة متعلقات الفعل عند ارباب هذا الفن ويرد عليه ان التقييد بالمفعول ايضا جار في المسند اليه كما اذا كان المسند اليه اسم فاعل او مفعول كقولنا الضارب زيدا في الدار والجواب بان المراد انه اكثري لا كلي ليس بشئ على ما لا يخفى على من له ادنى فطرة في عبارة الشرح بل الجواب ان امثال هذه بالحقيقة راجعة الى المسند اذ المقيد في التحقيق فيما ذكر هو المصدر الذي في ضمنه صفة وهو ليس مسندا اليه بل هو مسند والجواب بان المراد المجموع من قوله وجملة اسمية الى ههنا على قياس ما ذكرنا في كونه مفردا فعلا او غيره فاسد لان قوله مقيد قسم براسه وكذا مقابله فضم مع ما يختص لغو بخلاف السابق تدبر قوله ومقام اطلاق الحكم الخ توضيح هذا المقام ان المقام الذي يناسبه تجريد الحكم عن المؤكد مثل زيد قايم يباين المقام الذي يناسبه تقييد الحكم بمؤكد مثل ان زيدا قايم وان المقام الذي يناسبه تجريد التعلق عن اداة القصر مثل ضرب زيد عمروا يباين المقام الذي يناسبه تقييد التعلق باداة قصر مثل ما ضرب زيد الا عمروا والمقام الذي يناسبه اطلاق المسند اليه مثل زيد منطلق يباين المقام الذي يناسبه تقييده بالوصف مثل زيد التاجر منطلق وكذا المقام الذي يناسبه اطلاق المسند وتجريده عن الشرط مثل اكرمك يباين المقام الذي يناسبه تقييد المسند بالشرط مثل اكرمك ان فعلت كذا مثلا وكذا المقام الذي يناسبه اطلاق متعلق المسند وترك تقييده بالمفعول مثل زيد ضارب ابوه يباين المقام الذي يناسبه تقييده بالمفعول مثل زيد ضارب ابوه عمروا وقوله او ما يشبهه اراد به الحال والتمييز ونحوهما فان قيل فقد ظهر من هذا البيان ان قوله ومقام اطلاق الحكم الخ مع قوله يباين مقام تقييده من باب اللف والنشر ولكن النشر على ترتيب اللف وكيف يصح ذلك وقد تقرر ان النشر انما ياتي بكلمة او اذا كان اللف اجماليا مثل قوله تعالى وقالوا كونوا هودا او نصارى قلنا ممنوع فان ذكر النشر بكلمة او مع تفصيل اللف جايز واقع وقد حققنا ذلك في حواشي شرح الكشاف قوله ومقام تقديم المسند اليه الخ اعاد لفظ المقام ههنا وفيما سبق عليه وفيما تاخر عنه حذرا لانه بعيد وبيان تفاوت المقامات واظهار لشدة والاعادة تنادي بهذا المعنى اول واوفق قوله وهذا معنى قوله الظاهر ان هذا اشارة الى جميع ما سبق من قوله ثم شرع الى ههنا وان المراد من قوله قوله فمقام الى قوله وكذا خطاب الذكي لنظيره ما هو بصدده من دعوى تفصيل المقامات وبيان تفاوتها ومن الاشارة الاجمالية الى ضبط مقتضيات الاحوال وجعل هذا اشارة الى ما ذكر بعد قوله اذ تمهد هذا ليكون المراد من قوله هو قوله فمقام كل من التنكير الى قوله يباين مقام خلافه تعسف لا يساعده الكلام والمرام قوله اي خلاف كل منها الخ غير صحيح وانما الصواب ان يقول اي خلاف نفسه للقطع بان مقام كل من هذه الامور الاربعة يباين مقام خلاف نفسه لا مقام خلاف كل من هذه الاربعة فان مقام التنكير مثلا لا يباين مقام خلاف الاطلاق وهو التقييد اذ التنكير والتقييد لا يتباينان بل يجتمعان وهذا ظاهر وكذا لا يباين مقام خلاف التقديم وهو التاخير لجواز اجتماع التنكير والتاخير وكذا الكلام في البواقي وبالجملة ففي الكلام خفاء واختلال ولا يستقيم ما هو المفهوم من ظاهر المقال الا ان الله تعالى قد وفقني للتفصي عن هذا الاشكال بوجهين كل منهما في غاية الحسن ونهاية الجمال الاول ان المراد بكل منها هو كل موصوف بوصف التقابل والتضاد مثلا فقد صح الكلام واتضح المرام لان كلا من التنكير ونحوه مقامه يباين مقام خلاف كل مما يقابل نفسه وح اندفع عن العبارة لزوم كون مقام التنكير مباينا للمقام خلاف التقديم وهو التاخير اذ التقديم وان كان خلاف التنكير الا انه غير مقابل له الثاني انه لا يريد بقوله اي خلاف كل منها ان الضمير بحسب اللفظ

لان المفهوم من قوله مع زيادة او لا اختصاص لا غير كما ذكرنا معه

وجعه لكل منها بل هذا بيان لحاصل المعنى وبيان لما يؤول اليه ما يعنى وبيانه ان الضمير بحسب اللفظ راجع الى الكل من الامور الاربعة
على سبيل البدلية وملاحظة الخصوصية على معنى ان مقام كل منها يباين مقام خلاف نفسه الا انه تسامح فى العبارة فعبر عن خلاف
نفسه بكل منها واراد ان الضمير لكل واحد واحد من هذه الاربعة على الخصوص بملاحظة نفسه فقط مع قطع النظر عن ملاحظة العموم
وغيره وان كان يشعر به ظاهر عبارته تامل فانه دقيق لطيف لا يشتبه الامر لذهن رقيق لطيف **قوله** يباين مقام الوصل لم يقل
خلافه لان الوصل اخصر واظهر بخلاف قوله ومقام الايجاز يباين مقام خلافه فان خلافه هنا اخصر من ان يقال مقام الاطناب والمساواة
لان خلاف الايجاز انما هو هما لا غير **قوله** والثانى انه من الاحوال المختصة الخ تذكير لما سبق من دعوى الاشارة الى مقتضيات الاحوال
على وصف الاجمال وكذا قوله وفصل قوله ومقام الايجاز الخ لكونه غير مختص وتصريح بما مضى من الدعوى وتعيين لموضع الاشارة
والمنبه من كلام المص وهذا الموضع من الدلائل الدالة على مهارة الشارح المحقق رح وتحقيق هذا المقام على هذا النمط من الامارات الناطقة
بان له السبق فى علم البلاغة وله اليد الطولى فى هذه الصناعة **قوله** لكونهما نسبيين حق العبارة لكونه تشبيها لرجوع الضمير الى الكل من
الايجاز والاطناب الا انه جعله من قبيل قولهم من كل كوما مكيثات الوبر لتضمن الكل التعدد والتكثر فهو من قبيل الميل الى المعنى وعليه قوله
عز وعلا كل فى فلك يسبحون **قوله** وكذا خطاب الذكى فصله عما سبق لان ما مر بيان للاحوال الراجعة الى نفس الكلام بل الى صاحبه وهذا
بيان لحال يرجع الى المخاطب من قوة الادراك وعدمها فان قيل بل هذا غير واقع فى محله اذ المص بصدد تفصيل انواع المقامات وبيان
تفاوت مقتضيات الاحوال كما وقع التصريح به فيما سبق وهو بمعزل عنهما قلنا هذا ايضا يدل على تفاوت المقامات واختلاف
المقتضيات كما يشير اليه بقوله فان مقام الاول الخ والظرف اعنى مع خطاب الغبى متعلق بمقدر اى وكذا نسبة خطاب الذكى مع خطاب
الغبى **قوله** وكان الانسب ان يذكر مع الغبى الفطن كان الانسب ايراد المواخذة على القيد الاخير اعنى الغبى لانه المواخذ بطلب لفظ فى
موضعه هو مقابل للذكى وقد يدفع بان ذكر الفطنة انسب لانها اعلى رتبة من الذكاء ولا يخفى ضعف السؤال والجواب بل الجواب
عن مواخذة الشارح رح انه اراد بالذكى ما قوى ذكاوته وجاوزت الى حيث انتهت الى حد الفطانة الا ان العدول مبنى على الملائمة
اللفظية والمناسبة السجعية **قوله** عما من شانه ان يكون فطنا احتراز عن لزوم كون الجمادات غبيات فانه لو عرف الغباوة
بعدم الفطنة مطلقا لزم ان يكون الجدار ايضا غبيا وكذا الاشجار الا ان هذا منقوض بزيد الذى سيوجد فانه يلزم ان يكون غبيا لانه
من شانه ان يكون فطنا وهذا كتعريفهم الموت بانه عدم الحيوة عما من شانه الحيوة فان ظاهره منقوض بالجنين بل زيد الذى سيوجد
وقد يدفع عما نحن فيه بان المضاف مقدر اى عباوة الحى **قوله** فمقابل الغبى هو الفطن اى تقابل العدم والملكة كما اشار بقوله
والغباوة عدم الفطنة وقد يناقش عليه بان الفطانة فوق الذكاوة اذ الثانى كما عرفت عبارة عن شدة قوة النفس والاول جودتها
ونهيؤها والمعتبر فى الغباوة عدم الفطانة التى هى الجودة لا شدة قوة النفس وح لزم ان يكون الذكى والغبى واحدا فضلا عن التقابل
فلا يصح قوله وكان الانسب ان يذكر مع الغبى الفطن بل حق العبارة وكان الواجب اذ لا تقابل بينهما كما يشعر به مجموع كلامه كما عرفت
والجواب ان الذهن عبارة عن القوة المعدة للاكتساب وهذه القوة مشتركة بين الذكى والغبى الا ان هذه القوة لما اشتدت
سميت ذكاوة فالذكى من له شدة هذه القوة والفطن من له جودة هذه القوة والغبى من كان له هذه القوة مجردة عن الشدة والجودة
لكن مقابل الغباوة هذه الفطانة لان القوم اعتبروا الغباوة عدما والفطانة ملكة فهما بالنظر الى اعتبارهم متقابلان فمقتضى
هذا ان يعتبر المص ايضا تقابلا بينهما فظهر ان الغبى والذكى ايضا متقابلان فاستقام كلام المص والشارح رحمهما الله **قوله** ولكل كلمة
مع صاحبتها الظرف اعنى مع متعلق بالظرف الواقع خبرا مقدما اعنى لكل كلمة او بمضاف مقدر صرح بذلك فى شرح المفتاح

اى لوضع كلمة مع صاحبتها
منه

اللوماء الناقة العظيمة السنام
والوبر للبعير الواحد وبرة
وقد ورد النعير بالكثرة نحو
وبر واوبار والثانى كثرة
الوبر كذا فى الصحاح
منه

قوله بل الى صاحبه تنبيه على ان ما سبق
جهتين تشبيه الكلام والخروج بصفة
باعتبار الاخر والحاصل انه يتكلم
الوضع ان لوحظ الاخرين
منه

اى وقد دفع هذا السوال بان المواخذة
على القيد الاول بطلب ذكر الفطن
فى موضعه انسب لان ذكر الفطنة
انسب منه

لان الذكى جامع
وبجانب الغبى
من حيث اللفظ
منه

اى فى قوله والغباوة عدم الفطنة اى غباوة
الحى فحذف المضاف اليه وجعل الالف
واللام دليلا عليه
منه

تغير الذهن على هذا الوجه ذكره الامام رحمه الله
فى شرح الاشارات وقد حققنا ما يتعلق
بذلك فى حواشى شرح المطالع
منه

وعندى

ستة
تتعلق
ان يكون هيئة

وعندى انه حال من المجرور اعنى لكل او صفة كلمة بل الاولى انه من قبيل قوله تعالى ان الدين عند الله الاسلام **قوله** اى مع كلمة اخرى
حق التفسير ان يقول اى مع كلمة اخرى او ما هو فى حكمها ليتناول الجمل على ما يذهب اليه الا انه بنى التقييد على ما هو الاكثر والفهم
اظهر او اعتمد فى ذلك على التفسير اللاحق وهذا واضح لا خفاء فيه اما المختار فى قوله صوحبت معها الا ان صاحب لا يتعدى الا الى مفعول
واحد اما بنفسه كقولك صاحب زيد عمرا او بواسطة مع كقولك صاحب زيد مع عمرو وقد حولها مع مفعول البتة فلفظ معها ان كان
مما اسند اليه الفعل كقولك هند ممرور بها تحق العبارة صوحبت معها شئ له وان جعل التركيب من قبيل الاستعمال الاول
فالواجب حذف معها والاقتصار على صوحبت وبالجملة فعبارته غير صحيحة وقد اشتغل بعض الحذاق من تلامذة الشارح بالتوجيه الخ
بوجوه الاول انه على تضمين معنى الجعل اى جعلت الكلمة الاخرى مصاحبة مع تلك الكلمة الثانى ان قوله معها بيان للفاعل
المحذوف متعلق بفعل محذوف مبنى للفاعل بقرينة المبنى للمفعول اى صاحبت معها قبلين بيان المصاحب للكلمة الاخرى
من الكلمة الاخرى الثالث انه من قبيل قوله تعالى يسبح له فيها بالغدو والاصال رجال على قراءة المجهول وفى الوجهين الاخيرين
نظر اذ قد تقرر ان مدخول مع مفعول بشهادة الاستعمال فكيف يكون معها بيانا للفاعل وكيف يكون جوابا عن سوال مقدر
كما فى الاية اذ لا طريق لنا فى السوال الا بان يقال صاحبت الكلمة الاولى مع اى شئ فقيل معها اى مع الكلمة الاخرى فساد هذا
اظهر من الاول واقوى اذ ضمير صوحبت مفعول معلوم فكيف تسأل عنه ثانيا سيما اذ لم يكن الثانى ظاهرا فالوجه عندى ان يجعل
من قبيل لعدحيل بين العير والنزوان على اسناد الفعل الى المصدر اى مع كلمة اخرى او قعت مصاحبتها معها ان مع الاولى
وفيه تنبيه وارشاد الى ما هو العائدة من هذا التفسير من ان المراد بالمصاحبة هى المصاحبة الجعلية الحاصلة بسبب التاليف والتركيب
ونفى لما لا عبرة به من المصاحبة الكائنة بحسب الاصل من جهة الاشتقاق او الاتفاق فى المعنى **قوله** مع ما يشاركها تلك المصاحبة
فى اصل المعنى التقييد بهذا القسم اعنى الاشتراك فى اصل المعنى تنبيه على تفاوت المقامات فيما لا اشتراك فيه بالطريق الاولى
ووجه الاولوية ظاهر لا يخفى **قوله** الفعل الذى قصد اقترانه الظاهر ان المراد هو الفعل الواقع شرطا وان المراد الاقتران باداة
الشرط فلا حاجة الى ان يراد بالشرط الشرطية ويجوز ان يراد به الفعل الواقع جزاء والاقتران بالشرط واضح بلا تقدير **قوله** فله
مع كل من الفاء مبنى على ما تقرر من ان المبتدأ اذا كان معرفة موصوفة بالموصول وصلته فعل او ظرف كقوله تعالى قل ان الموت
الذى تفرون منه فانه ملاقيكم صح دخول الفاء فى الخبر نحو قولك الرجل الذى يأتينى او فى الدار فله درهم **قوله** اذ المراد بالمصاحبة
ان هذه تعليلية متعلقة بما يدل عليه الكلام اى انما قلت الصاحبة بالجملة اذ المراد بالكلمة ما يتناول الجملة ايضا فالتمثيل بها مطابق
للمقصود **قوله** هكذا ينبغى ان يتصور هذا المقام ان فيه بحث فان مقتضى هذا التوجيه ان يكون قوله ولكل كلمة مع صاحبتها مقام تاكيدا
لما تقدم وتكريرا لما تقرر فالوجه ان يجعل هذا اشارة الى البديع اذ المحسنات البديعية كالطباق والمقابلة والتجنيس ونحو ذلك
من الوجوه المذكورة هناك انما تحصل بمصاحبة الكلام بعضها مع بعض فقوله فمقام التنكير الى قوله وكذا خطاب الذكى اشارة
الى المعانى وقوله وكذا خطاب الذكى مع خطاب الغبى اشارة الى البيان لانه الباحث عن الاحوال والدلالات من جهة الوضوح
والخفاء وذلك بالنظر الى حال المخاطب وفهم السامع بمقدار التتبع وح فكلام المص رح اشارة الى الفنون الثلثة على الترتيب
وجرى على وتيرة الافادة التى هى خير من الاعادة فان قيل لا استقامة لهذا الوجه فضلا عن خيريته لانه يلزم دخول البديع فى المعانى
مع انه خارج فيلزم ان يكون المحسنات البديعية مورثة للحسن الذاتى الداخل فى البلاغة وهو خلاف الاجماع قلنا ان المحسنات
احوال ومقالات قد يقتضى الحال تطبيق الكلام على مقتضياتها وتحقيق ذلك انها من حيث افادتها الحسن بالنظر الى التطبيق

داخلة في البلاغة وموجبة للحسن الذاتي ومن حيث انها مفيدة لحسن عرضي زايد على حصول البلاغة خارجة وعند تغاير الجهتين ظهر صحة كلا الوجهين **قوله** وارتفاع شان الكلام ارتفع الشيء فيه كذا صار عالي الرتبة فيه كامل الدرجة بعد ان كان متوسط الحال فيه او سفليه والانحطاط فيه كذا صار دني الرتبة فيه بعد ان كان فوقها فمن ههنا يعرف ان الارتفاع في الحسن يقتضي ثبوت اصله قبله وكذا الانحطاط في الجانب المقابل فقد انتظم من ههنا اشكال على المصرح فان الكلام الفصيح قبل المطابقة لا حسن له والثابت بالمطابقة اصل الحسن لا الارتفاع فيه فلا يصح قوله وارتفاعه في الحسن بمطابقة فان عدم المطابقة يوجب انتفاء اصل الحسن لا الانحطاط فيه فلا يصح قوله والانحطاط بعدمها والى هذا اشار في المفتاح بقوله واذ قد تقرر ان مدار حسن الكلام وقبحه على انطباق تركيب الكلام على مقتضى الحال وعلى لا انطباقه واجيب عن هذا الاشكال بوجوه الاول ان مبنى الكلام على ان للكلام الفصيح حسنا في الجملة والقول بان مدار الحسن واللاحسن على الانطباق واللاانطباق ليس من مذهبه بل هو كلام ذكره في المفتاح وبنى كلامه عليه والمصنف لم يذهب اليه اذ لا يجب متابعته عليه وفيه نظر اذ المراد بالحسن والقبول مطلق الحسن والقبول وقد صرح الشارح المحقق بخلافه بقوله واراد بالحسن الحسن الذاتي الى اخر فان قبيل الفصاحة داخلة في البلاغة عنده فكذا حسنها قلنا المطابقة لا توجب الارتفاع في هذا الحسن لانه سابق الا ان يراد بحسن البلاغة ما هو اعم من السابق واللاحق بشهادة السوق والسياق ودلالة التقابل فالاتم مراد لكن بشرط التقييد بالبلاغة فاستقام الكلام وحصل المرام الثاني ان المراد بقوله في الحسن من جهة الحسن وبالنظر اليه فتسامح في العبارة فاندفع اقتضاء الارتفاع والمطابقة الزيادة على اصل الحسن الثابت وانتفاء الانحطاط اصل الحسن والانحطاط والارتفاع والمطابقة والعدم مصادر مضافة فكانت مفيدة للعموم فصار حاصل الكلام ان جميع الارتفاعات بجميع المطابقات وجميع الانحطاطات بعدمها فهو في التحقيق من قبيل مقابلة الجمع بالجمع وانقسام الاحاد بالاحاد وكيفية القسمة موكولة الى فهم السامع الثالث ان كلا من الارتفاع والمطابقة مطلق فيراد به الكامل فصح حصول الارتفاع الكامل بالمطابقة الكاملة ويتجه عليه اولا ان مقتضى المناسبة حينئذ ان يراد بالانحطاط الكامل ايضا فلزم السكوت عن بيان احوال الكلام الواقع في الدرجات المتوسطة بين طرفي البلاغة مع ان هذا القسم اكثر وبالتعليم احدر وثانيا ان حصول الانحطاط الكامل بعدم المطابقة الكاملة غير مستقيم لان عدم المطابقة توجب انتفاء اصل الحسن والانحطاط يقتضي وجوده فعاد الاشكال ورجع الاختلال ولو سلم فلا ريب في عدم استقامة القول بان حصول جميع الانحطاطات المتفاوتة في المراتب بعدم نفس المطابقة فيه وفيه نظر اذ القول بعدم صحة حصول الانحطاط الكامل بعدم المطابقة الكاملة بناء على ان عدم المطابقة يوجب انتفاء اصل الحسن والانحطاط يوجب وجوده ناش عن الغفلة من التوفقة بين عدم المطابقة وعدم المطابقة الكاملة فان الموجب لانتفاء اصل الحسن هو الاول لا الثاني لرجوع العدمية والانتفاء الى القيد اعني الكامل الكمال وايضا الرد بان حصول جميع الانحطاطات مع تفاوتها بعدم نفس المطابقة غير صحيح غير صحيح لان مبنى الكلام على ارادة الكامل من الانحطاط والارتفاع لا العموم والاستغراق وهذا واضح وعندي ان المراد بالارتفاع الكامل منه وكذا المطابقة واما الانحطاط فالمراد به ما يقابل الارتفاع بحيث يتناول المراتب المتوسطة والسفلية ومع ذلك فهو اعني لفظ الانحطاط جرى على مقتضى المناسبة لانه وان لم يرد به الكامل الا انه اريد به ما يشتمل جميع المراتب غير المرتبة العالية التي ليس فوقها رتبة فيتكثر افراده فهو بهذا الاعتبار كامل وحاصل الكلام ان المراد بالارتفاع النوع الكامل منه وهو الواقع في الطبقة العليا اعني التي ليس فوقها رتبة وبالانحطاط ما هو دون ذلك فاندرج فيه المراتب الاخر باسرها يعني حصول الطبقة العليا من البلاغة للكلام وهو الارتفاع الكامل بسبب المطابقة الكاملة التي ليس مطابقة

الكل

مكان عليه انه يقول ثبوت الحسن بالمطابقة وانتفاؤه بعدمها منه الا انه ينفي حسن الكلام بانتفاء المطابقة وثبت بثبوتها منه

اكمل منها وكون الكلام منحط الدرجة عن هذه المرتبة انما هو بسبب انتفاء تلك المطابقة الكاملة بشهادة الضمير الراجع اليها وانتفاء تلك المطابقة يحتمل ان يكون بوجود مطابقة متوسطة او ادون فافهم ح لا يلزم اهمال بيان احوال المتوسطات وما دونها فصح الكلام وحسن التقابل وههنا وجه اخر وهو ان المقصود والمصرح ان جنس الارتفاع يحصل بسبب حصول جنس المطابقة في الجملة وان جنس الانحطاط في الجملة مسبب عن جنس عدم المطابقة في الجملة وح يندفع التخيلات والتمحلات باسرها اذ يكفي ح في صدق الكلام تحقق الجنس في ضمن فرد او فردين بمنزلة القضية المهملة وفيه نظر لانه صرح الشارح المحقق بعيد هذا بان اضافة هذه المصادر يفيد الحصر وقد تقرر في النحو ان اضافة المصدر انما يفيد الحصر اذا اريد الاستغراق اذ الحصر ناش منه على ان ذلك قليل الجدوى جدا **قوله** في الحسن والقبول مشعر بان كلا من الحسن والقبول من صفات الكلام الا انه جمع بينهما لان الاول وصف له باعتبار نفسه والثاني وصف له باعتبار السامع وهذا انما يتم اذا جعل القبول بمعنى كونه مقبولا على انه مصدر للمبني للمفعول **قوله** والمراد بالاعتبار ان يريد بيان وجه التسمية اعني تسمية مقتضى الحال بالاعتبار المناسب وفي الكلام تنبيه على ان البلاغة المقصودة بالبحث ههنا اعم من البلاغة المكتسبة والبلاغة الذوقية الفطرية وان كان نوع البديع اخراجا للقسم الثاني كما ستطلع عليه اذا افضيت النوبة اليه **قوله** اولا وبالذات معطوف على اولا وكذا بالعرض معطوف على ثانيا والباء بمعنى في وتقدير الكلام في الاول وفي الذات اي في ذات المعنى بلا واسطة وكذا بالعرض اي بالتبعية وبالواسطة فقوله اولا ظرف لا افعل التفضيل ولذا دخله التنوين **قوله** لكونه اشارة الى ما سبق تعليل لكون الكلام الفصيح مخصوصا بالارادة والقصد ولا يخفى انه كما سبق الكلام الفصيح كذلك قد سبق الكلام البليغ بل هو اقرب وقوله اذ لا ارتفاع الظاهر انه تعليل بعد تعليل وان الاول اشارة الى القرينة اللفظية والثاني الى المعنوية وكلاهما تعسف **قوله** واراد بالحسن الحسن الذاتي الداخل في البلاغة وهذا لا ينافي ارادة الحسن الناشي من جهة الفصاحة ايضا لان حسنها ايضا داخل في البلاغة اذ الفصاحة نفسها ايضا ماخوذة في البلاغة كما تقرر ولو سلم فالحصر اضافي كما مر **قوله** فمقتضى الحال هو الاعتبار المناسب قد نبهناك على انه قد جرى اصطلاحهم على انهم يسمون مقتضى الحال بالاعتبار المناسب فهما اسمان مسماهما واحد فاندفع ما يقال من ان الامور المذكورة التي هي مقتضيات الاحوال كالتاكيد والاطلاق ونحوهما ليست نفس الاعتبار بل هي ما يتعلق به الاعتبار فلا حاجة الى الجواب بان هذا مجاز من قبيل اطلاق المتعلق على المتعلق او المضاف مقدر فان قيل هذا الوجه جيد الا ان تسميته به هل تضمنت نكتة وفائدة قلنا نعم فيه تنبيه على ان مقتضى الحال لفرط احتياجه الى القصد والاعتبار صار كانه نفسه **قوله** وبه يصرح لفظ المفتاح اي بان مقتضى الحال هو التاكيد والاطلاق لان الكلام المؤكد حيث يقول الحالة المقتضية للتاكيد او الذكر او الحذف الى غير ذلك كما فصله وعدده في تفاصيل مقتضيات الاحوال **قوله** يدل على انه تفريع فيه اشعار بان الفاء وان احتمل المعاني الا ان هذا هو الذي يشعر به ظاهر الكلام بقرينة الحال والمقام **قوله** لان اضافة المصدر يفيد الحصر قد تقرر في النحو انها انما يفيد الحصر اذا كان محمولا على الاستغراق اذ لم يوجد قرينة البعض حذرا عن الترجيح بلا مرجح فههنا لم لا يجوز ان يجعل احدى المقدمتين قرينة للاخرى فلا يحمل على الحصر لئلا يفضي الى التنافي او البطلان **قوله** فيجب ان يكون المراد فيه اشعار بان المطلوب هو اتحادهما والا فهو ما فقط فسقط ما يقال من انه على تقدير صحة المقدمتين لا يلزم الا المساواة في الصدق والمطلوب هو الاتحاد في المفهوم **قوله** والا لبطل احد الحصرين او كلاهما اما بطلان احد الحصرين فيما اذا كان بين مقتضى الحال والاعتبار المناسب عموم مطلق اذ يبطل ح الحصر في الاخص لتحقق الارتفاع في افراد اخر للاعم واما بطلان كليهما فعلى تقدير التباين او العموم من وجه اذ يصدق ح كل منهما بدون

وانما يحمل على الاستغراق

الاخر مع تحقق الارتفاع في كل منهما فلا يصح الحصر في شيء منهما ووجه النظر ان الحصر في الاعم مطلقا او من وجه لا يقتضي شموله وثبوته
لجميع الافراد حتى يلزم ما ذكر كقولنا لا ضاحك الا الانسان ولا ضاحك الا الحيوان فان الحصر في الاعم يجوز ان يكون باعتبار بعض
افراده الذي هو هذا الاخص هذا تقرير كلام القوم واعتراض الشارح المحقق رح عليه ولقائل ان يقول لو سلم ان الحصر
يقتضي شموله لجميع افراد الاعم مثلا فالباطل ليس الا احد الحصرين لانه اذا بطل احدهما كان الاخر حقا فما الجهة في بطلانهما جميعا
الا ان يقال المراد ان كلا منهما يبطل الاخر اذ الكلام في انه لا تخصيص هنا **قوله** وهذا اعني تطبيق الكلام لم يقل من اول الامر و
تطبيق الكلام كذا لما فيه من الابهام والتفسير الذي هو شعبة من البلاغة فان في الاجمال اولا ثم في التفصيل ثانيا فوائد منها دفع
الغفلة ومنها الحث على الطلب ومنها المحافظة على المطلوب فان الحاصل بعد الطلب اعز من المنساق بلا تعب **قوله** لمقتضى
الحال حق العبارة ان يقول على مقتضى الحال ولعلنا نوضح هذه القاعدة كما وقع في الايضاح فكأنه جعله معمولا لجزء المعنى
اي جعل الكلام مطابقا لمقتضى الحال ولعلنا نوضح هذه القاعدة في بحث لو ان ساعدتنا المشية الالهية **قوله** وذلك لانه
اشارة الى كون التطبيق هو النظم على ما هو المدعى وبما لم يتم هذه الدعوى بما نقل من كلام الشيخ اذ التوخي هو الطلب القائم بنفس
المتكلم وهو غير التطبيق احتاج الى تبيين المراد من التوخي المذكور في كلامه وتخليص مرامه فاستشهد ثانيا بان مراده بالتوخي
هو معنى التطبيق بعد التشبث بكلام مبهم بتكثير الفائدة وبيان ذلك ان الشيخ قد صرح بانحصار النظم في تجدد الوضع الذي هو معنى
التطبيق فعلم من هذا ان مراده بالتوخي هناك هو معنى الوضع الذي هو معنى التطبيق فيتم الدعوى وهذا حديث اجمالي وتفصيل
الكلام هنا ان تفسير النظم في الموضعين يتضمن الحصر فيجب ان يكون المراد بالتوخي الوضع والا لبطل احد الحصرين ثم الحق انه نبه بتفسير
النظم على معنى التطبيق اذ قد تقرر ان التطبيق باعتبار التعلق بكلام المطبق وغيره قسمان فالتفسير الثاني اشارة الى الاول
والاول اشارة الى الثاني فان معنى التوخي تطلب المعاني النحوية المتعلقة بالكلام الذي سمعه من البليغ على طبق الغرض
المسوق له الكلام ولا تضمن من الحصر اذ التقييد معتبر في جانب ما قصد تفسيره فقوله فيما بين الكلم الظاهر ان ما زائدة وقوله على حسب الاغراض
مصدر اي توخيا كائنا على حسبها **قوله** الموضع الذي ينبغي ان يجعل الموضع مصدرا ميميا للتضع اي تضع وضعا على وفق القوانين
النحوية فان قيل وضع الكلام على وفق القوانين النحوية ليس تطبيقا وليس من البلاغة في شيء قلنا فيه تنبيه لما سيجيء من ان الفضيلة
انما هي في ترتيب الالفاظ على حذو المعاني الاول على ما هو التحقيق الذي نص عليه الشيخ رح كما سيجيء ولو سلم فالقيد محذوف اي على حسب الاغراض
التي يصاغ لها الكلام والقرينة المشعرة به تصريحه بذلك في التفسير الاخر او اعتمد في ذلك على التمثيل والتفصيل فان في ذلك تصريحا
بذلك واما على قانون تقرير صاحب المفتاح فالامر واضح اذ المراد من علم النحو تمامه وتمامه بعلم المعاني والبيان **قوله** في الخبر المراد جنس
المبتدا وشموله للجمل الخبرية تغليب ويجوز ان يعكس **قوله** تسرد اي تنسج وتساق منتظمة بعضها مع بعض من سرد الدرع نسجها
وكذا زرد **قوله** واجبة للالفاظ اي ثابتة لها على سبيل الوجوب وقوله ومن حيث هي الظاهر انه عطف على انفسها الا ان في هذا
العطف نوعا من الخفاء **قوله** بحسب موقع متعلق بتعرض بعد تقيده بالظرف الاول اي بسبب المعاني والاغراض او تتعلق
بتوضع فعلى الاول حاصل الكلام عروض هذه الامور المذكورة مع ملاحظة الاغراض بحسب مناسبة موقع بعض الالفاظ
ونسبة استعمال بعض هذه الالفاظ مع بعض هذه المعاني فالظرف اعني من بعض ومع بعض متعلق بمقدر كما وقعت الاشارة
اليه والموقع اسم مكان ومن هنا كان في قوله تعالى وما ينطق عن الهوى وجعل الموقع مصدرا ميميا على ان يتعلق به الظرف ليس بشيء
لانه قليل الجدوى جدا وعلى الثاني حاصل الكلام وضع الكلام اي سوقه يكون بحسب مقتضى نسبة محل بعض الالفاظ مع بعض

المعاني

المعاني والباقي بحاله فلينظر في هذا التفصيل لهذا الاجمال والتمثيل لهذا المقال كيف ينطبق غاية الانطباق واما جعل ضمير بعضها
راجعا الى المعاني المذكورة فيغني قوله واستعمال بعضها بعض نبوة عنه **قوله** بل وهذه اللفظة معطوف على مقدر اي
بل التنكير ولفظ اخر قبيح بل وهذه اللفظة ايضا بعينها مع ذلك الوصف قبيحة والاضراب بالنسبة الى المجموع فقوله منكرة حال
مما تضمنه اسم الاشارة اعني هذه على وتيرة قوله تعالى هذا بعلي شيخا **قوله** يعني الغرض المصوغ له الكلام هذا تفسير زاده الشارح
المحقق من عند نفسه لانه زعم في حق المصوغ ما زعم وليس في الايضاح ما يدل عليه ويشير اليه وستطلعك على حقيقة الحال في مقامها ان شاء الله تعالى
قوله وذلك لما مر اشارة الى بيان كيفية تفرع هذا الكلام على ما سبق من تعريف البلاغة وتفسيرها والاقرب انه اشارة الى بيان وجه
تقييد الافادة بالتركيب **قوله** او غير مطابق لها فان قيل امتناع اتصافها بالمطابقة مع قطع النظر عن افادة المعنى بالتركيب مسلم
واما امتناع اتصافها بعدم المطابقة كذلك ففي حيز المنع لان سلب المطابقة لا يتوقف على اعتبار التركيب قلنا نعم الا ان عرفهم قاض
على ذلك ايضا بالامتناع لانهم انما يصفون بعدم المطابقة ما من شانه المطابقة فليتأمل **قوله** نصب على الظرف ان اشارة الى الرد على من
زعم ان انتصابه مبني على انه صفة مصدر محذوف اي يسمى تسمية كثيرا ووجه الرد انه لا معنى لوصف التسمية بالكثرة فالصواب هو الاول
كذا ذكره الشارح المحقق هنا وفيه نظر لان التسمية عندهم يطلق على معنيين احدهما تعيين اللفظ بازاء معنى بخصوصه بحيث لا يتناول
غيره ومنه يقال سماه ابوه محمدا وثانيهما اطلاق الشيء على الشيء ومنه يقال سمي زيد انسانا اي يطلق عليه لفظ الانسان لا ان الانسان
اسم له بخصوصه بحيث لا يصح اطلاقه على عمرو وبكر وغيرهما ولست انا اقول ذلك من عند نفسي بل هو شايع ذايع بينهم ويكفيك شاهدا
ما قال جار الله في المفصل فانه بعد ما فرغ من حد الكلام قال ويسمى جملة اي يطلق عليه لفظ الجملة والا فلفظ الجملة ليس باسم له بخصوصه
وقال صاحب المفتاح واخراج الكلام في هذه الاحوال يسمى بالتصريح اي يطلق عليه اسمه وقال وان هذا النوع يسمى في علم البيان بالكناية
واما الثاني فامره سهل اذ لو سلم ان كثيرا بمعنى الفاعل فمبنى الامر على التشبيه او على التنظير مدلول التسمية **قوله** من صفة الاحيان
ناظرا الى ان معناه انه من قبيل صفة الاحيان فانه هو الوجه المطرد في جميع مواقع هذه الكلمة ولا كذلك النصب على المصدرية او الجمعية
باعتبار المواد **قوله** وفي هذا اشارة اشارة الى مجموع الكلام اعني قوله فالبلاغة الى قوله فصاحة ايضا **قوله** ليطلع على ما هو مقصود الشيخ
لان المفهوم من كلامه قطعا في موضع دفع التناقض انه اراد بالالفاظ حيث حصر الفضيلة فيها وبالمعاني حيث ذكر ان الفصاحة راجعة
الى المعاني وما يدل عليه بالالفاظ المعاني الاول وترتيبها في النفس بالطريق المذكور بطريق التجوز وحيث نفى رجوعها الى الالفاظ او
المعاني اراد بالالفاظ الالفاظ المنطوقة وبالمعاني المعاني الثواني فهذا هو المفهوم من كلام الشيخ في غير موضع لا ما ذهب اليه المصنف
من انه اراد بالالفاظ المفردة والكلم المجردة حيث نفى رجوعها الى الالفاظ واراد الالفاظ المنطوقة المركبة المفيدة للمعنى بالتركيب
حيث حكم برجوعها الى الالفاظ هذا خلاصة كلامه رح ولنا عليه كلام سيأتيك بيانه اذا جاء باذن الله وقته واوانه **قوله**
على معناه اللغوي مبنى التقييد باللغوي على ان هذا القسم اكثر وبنظر الاعتبار اظهر فبناء الكلام عليه اجدر والا فكثيرا ما
يقع المجازات والكنايات والمعاني الشرعية والعرفية مثلا معاني اول فاندفع ما سبق الى بعض الاوهام من انه
يلزم ان يكون كثير من الاقوال البليغة المشتملة على المعاني الثواني المحتوية على المعاني الاول الشرعية غير بليغة **قوله** دلالة
ثانية على المقصود في العبارة تسامح والمقصود ان هذه الدلالة واقعة في المرتبة الثانية بالنسبة الى الدلالة الاولى
فالملحوظ في تقييد الدلالة بالثانوية انما هو جانب الجنسية لا الخصوصية تدبر وهذا اشارة الى ما نص عليه الشيخ في دلائل
الاعجاز وصرح به الامام في نهاية الايجاز من ان ههنا معنى ومعنى معنى فالمعنى ما يفهم من ظاهر اللفظ بلا واسطة وهو الذي

سماه ارباب البيان اصل المعنى ومعنى المعنى ما يفهم من اللفظ ثم يفيد ذلك المعنى معنى آخر لتعلق بينهما قوله بل على ترتيبها في النفس
اى ايراد تلك المعاني على وفق ما يناسب الحال والمقام لان الترتيب وضع كل شيء في مرتبة فترتيب المعاني جعلها في مراتبها التي
هي المناسبة للحال والمقام على ما سبق في مقتضى الحال من ان تطبيق الكلام على مقتضى الحال هو الذي يسميه الشيخ عبد القاهر رح
بالنظم اى الشيخ يطلق على الترتيب في النفس المعقب بترتيب الالفاظ على حذوها اسم النظم وفي لفظ ثم تنبيه على كمال التدبر
وطول التدرب اى النظم هو الترتيب المعقب بالترتيب الثاني وفي جعله عبارة عن الاول بملاحظة التقييد بالثاني لا عنهما وان
كان النظم هو مجموع الترتيبين في التحقيق تنبيه وارشاد الى ما حررنا من ان العبرة في باب البلاغة انما هي للقصد والاعتبار دون التلفظ
والاخطار قوله الراجعة اليها اى الى المعاني الاول لا الى الالفاظ المنطوقة ولا الى المعاني الثواني وههنا اشكال قوى اما اولا فهو انه
كيف يكون الفصاحة والبراعة ونحوهما من الاوصاف الراجعة الى المعاني الاول والمعاني الاول هي المعاني اللغوية مثلا ولا فضيلة لها
على ما لا يخفى واما ثانيا فلانه حكم بان المعاني الثواني مطروحة في الطريق ويستوى فيها بين الخاصة والعامة وكيف يصح ذلك وهذه
معان لا يعرفها الا البلغاء اذ المراد بالمعاني الثواني ما يكون واقعا في المرتبة الثانية كنفي الشك ورد الانكار في علم المعاني
وكالمعاني المجازية والكنائية في علم البيان على ما يسميها ارباب البلاغة الخواص في الافادة ولست انا اذهب الى ذلك
بل هو متواتر عندهم مشهور فيما بينهم بل هو نفسه ايضا قد صرح بذلك فيما سبق على ما قال واما الكلام الذى ليس له معنى ثان فهو
ساقط عن درجة الاعتبار عند البلغاء والتفصي عن هذا الاشكال بان المراد بالمعاني الاول حيث اثبت لها المزية وحكم برجوع
الفصاحة والبراعة والبلاغة اليها المعاني الثواني وسماها اول نظرا الى رتبتها وشرفها وبالمعاني الثواني حيث نفى عنها المزية
والبلاغة المعاني الاول نظرا الى ثانويتها من حيث الرتبة والدرجة والحاصل ان المعاني اللغوية مثلا وان كانت اول نظرا الى الوقوع
وهو الخواص في الافادة وان كانت ثواني نظرا الى نفس الامر الا ان الثاني لما كان اشرف كان اول والاول بالعكس رتبة وشرفا
تعسف اذ ذكر المعاني الاول وارادة الخواص في الافادة وذكر المعاني الثواني وارادة المعاني اللغوية مثلا مع ذكر المعنى اللغوى
والمعنى المقصود سيما بعد سبق قوله فهناك معان اول ومعان ثوان نوع من الالغاز وضرب من التعمية لا يناسب المقام ولا يتبادر
اليه الافهام وكيف وقد وصف المعاني الثواني بقوله هي الاغراض التي يريد المتكلم اثباتها او نفيها فكيف يصح ان يراد بها المعاني اللغوية
بل التحقيق في هذا المقام ان المراد بالمعاني الثواني الخواص في الافادة وبالمعاني الاول اللغوية مثلا ومعنى مطروحيتها في
الطريق انها تخطر ببال كل احد كنفي الشك مثلا ونحو ذلك فانها تعرض لانفس الخلايق كلهم والكل يريد افادتها الا ان الكل
لا يقدر كلهم سواهم واما وجه رجوع البلاغة والفصاحة الى المعاني الاول فمعناه ان المعاني الاول اللغوية هي محل الفضيلة و
منشأ البراعة ومعروضها لان ترتيبها في النفس ثم ترتيب الالفاظ في النطق على حذوها على وجه ينتقل الذهن منه بتوسطها الى
الخواص في الافادة بلا اخلال ولا تعقيد كما عرف هو البلاغة فيكون ترتيب المعاني الاول منشأ الفضيلة ومناط
البراعة ومحل الصياغة اذ ليست البلاغة الا تطبيق الكلام لمقتضى الحال والمعاني الاول معروضة لهذه الفضيلة واما الخواص
في الافادة فبمنزلة النتايج لهذا الترتيب وبمنزلة الثمرات لهذا التطبيق لا تنفك عنه البتة بل هي لازمة له لا محالة والترتيب و
التطبيق ملزوم لها فصح قوله فيما سبق واما الكلام الذى ليس له معنى ثان فهو بمنزلة الساقط عن درجة الاعتبار لانه نفي للملزوم
الذي هو البلاغة اعني التطبيق والترتيب بنفي لازمه وسقوطه عن درجة الاعتبار باعتبار انتفاء الترتيب والتطبيق الذي هو منشأ
الفضيلة ولا دلالة له على رجوع الفضيلة الى المعنى الثاني ولو تدبرت وجدت من نفسك شاهد صدق على ذلك اعني ان الفضيلة

للمعنى

والاخطار الاحضار يقول احدث الى البصرة والموضع متحد ركنه اى فى الكلام والمراد بالاخطار ههنا حضور ... عن قاعدة بلا روية خشية الاخطار والاعتبار والوضع في تقدم القصد الشئ والوضع على الاختيار لاجله عليه لانه انسب بالاعتبار صح

بل البعض يقدر على افادتها والتعبير عنها كالبلغاء والبعض لا يقدر ححح

للمعنى الاول فان الذى به يظهر التفاوت بين البليغ وغيره ان الاول يقدر على ترتيب كلام ينتقل الذهن من معناه الاول
الى المعنى الثاني المقصود كنفي الشك مثلا دون الثاني والا فكل منهما مشترك في القصد والغرض وتوضيحه انه اذا كان المخاطب
منكرا او شاكا في قيام زيد فالبليغ وغير البليغ مشتركان في انه يخطر ببال كل منهما انه ينبغي ان يرد انكاره وينفى شكه الا ان البليغ
يعلم انه ينبغي ان يقال ان زيدا قايم او لقايم باعتبار زيادة المقتضى حتى ينتقل الذهن من معناه الاول وهو قيام زيد على
وجه التاكيد الى الغرض المصوغ له الكلام وهو نفي الشك ورد الانكار وغير البليغ لا يعلم انه ما يقال وكيف يعبر وبم يعبر
عن هذا الغرض فيكون الفضيلة راجعة الى المعاني الاول ويكون هي محلا لها وترتيبها منشأ لها بلا ريب ولا شبهة و
مصداق ذلك في المحسوسات الصياغة والتصوير الذى هو فعل الصائغ والمصور فان النقوش المعجبة والصور المتفاوتة
المليحة امر يعرفه كل احد يشترك فيه الصائغ وغيره ويستوى فيه المصور وغير المصور الا ان الترتيب المودي الى ذلك امر يمتاز فيه
صاحبه عن غيره فالفضيلة والشرف انما هو في الترتيب الذى هو فعل صاحبه لا فيما هو اثر له ولو تدبرت في ذلك وجدت المحسوسات
من هذا القبيل وفي التشبيه بذلك على ما سيجيء رمز الى هذا فان قيل هذا التحقيق حسن الا ان المعاني الثواني ايضا قد يكون محلا للفضيلة
كالمعاني المجازية والكنائية مثلا اذا انكر المخاطب انبات الربيع تقول الموحد ان المنبت للبقل هو الربيع وكما اذا انكر جود زيد تقول
انه لكثير الرماد فان كلا منهما من المعاني الثواني مع انه معروض للبلاغة وقس على هذا قلنا هذه المعاني وان كانت ثواني بالنظر الى علم
البيان الا ان هذه معان اول بالنظر الى علم المعاني والمقصود نفي الشك ورد الانكار ونحو ذلك وتحقيق ذلك ان الكلام قد
يشتمل على البلاغتين البلاغة من جهة علم المعاني والبلاغة من جهة علم البيان ولا بد لكل منهما من معان اول ومعان ثوان فيحصل لنا اربعة
معان اثنان معانيان واخران بيانيان وقد يكون بعض من هذه الاربعة اول بالنسبة الى احدى البلاغتين وثانيا بالنسبة الى
الاخرى كما في المجازات والكنايات المكيفة بالكيفيات المذكورة فبالنسبة الى علم البيان المعنى الحقيقي معنى اول والمعنى المجازي
معنى ثان وبالنسبة الى علم المعاني المعنى المجازي معنى اول وما ينتقل الذهن منه اليه من نفي الشك ورد الانكار معان ثوان وبالجملة
فالمراد بالمعنى الاول ما ينتقل اليه منه سواء كان اللفظ حقيقة فيه او مجازا وسواء استعمل فيه اللفظ اولا ومن المعنى الثاني ما ينتقل
اليه هذا التحقيق كلامه وتبيين مرامه وتوضيح ما قصده في مقاله فالآن اردنا ان نشتغل ببيان اختلاله فنقول وبالله التوفيق
هذا الاعتراض ساقط عن المصنف وكلامه عنه بمراحل فان ما ذكر من قوله فالبلاغة صفة راجعة الى اللفظ باعتبار افادته المعنى
عند التركيب معناه ان الموصوف بالبلاغة عرفا هو اللفظ الا ان اتصافه به باعتبار المعاني الاول اذا ركب اللفظ تركيبا ورتب
الكلام ترتيبا مخصوصا على ما هو معنى التطبيق فان المراد بالتركيب هو التركيب الصادر عمن له فضل تمييز ومعرفة لا الصادر عن نحو الهايم
كما صرح به صاحب المفتاح وح يكون هذا الكلام بعينه هو ما اشار اليه الشيخ عبد القاهر رح من ان الموصوف بالبلاغة عرفا هو الالفاظ
الا ان منشأ الفضيلة هو المعاني الاول وترتيبها في النفس فان قلت هذا جيد الا ان قوله راجعة الى اللفظ يأبى ذلك ويشعر
بان منشأ الفضيلة هو اللفظ ولولا تغيير المعنى في كلامه بالغرض المصوغ له الكلام وهو المعاني الثواني لاستقام ذلك على انه
بعيد والاستنتاج من التعريف السابق قلت اما الاول فعلى تقدير تسليمه يتضح المراد منه بقرينة قوله باعتبار افادته المعنى
فانه كالتصريح بان المراد مجرد اتصافه به واما الثاني فقد نبهناك على ان هذا التفسير وهم نشأ من جانب الشارح المحقق بناء على زعمه
في حق المصنف ما زعم والا فليس في الايضاح ما يدل عليه ولا ما يشير اليه واما الثالث فجوابه انه ليس في هذا التحقيق ما يمنع الاستنتاج ضرورة
انه اذا كان البلاغة تطبيق الكلام بمقتضى الحال كان البلاغة وصفا للكلام الخاص بملاحظة المعنى الخاص نعم لو اريد باللفظ

اى ترتيب النقش بالعكس او الصور وتشبيه ... ويسمى كلام الشيخ لانه المعنى منه صح

هذا هو الموعود فيما سبق بقولنا كلام الشيخ ... ساعده بجانبه او زعامه ... ودقته واداته صح

المعاني الاول لما استقام الكلام ولما اتضح المرام اذ المصرح بصدد الاستنتاج وهذا ليس بنتيجة للكلام السابق ولا مشتملا
على ما ذكر من تعريف البلاغة الا بضرب من العناية فليتأمل في هذا المقام فانه لم يسبقني احد من الانام والله اعلم بالمرام **قوله**
تجوزوا آه يعني انهم تسامحوا اي التعبير عن ترتيب المعاني بترتيب الالفاظ فاطلقوا اسم الدال على المدلول والمتعلق اعني الالفاظ على
المتعلق اعني الترتيب الذي هو متعلق بالالفاظ اذ هي المرتبة حقيقة وقوله بما يدل على تفخيم او علو رتبته وجلالة قدره **قوله**
والسبب لما بين انه من قبيل المجاز وفيه تسامح اراد ان يبين الباعث على هذا التجوز والحامل على هذا التسامح اذ لا بد
لارتكاب التجوز من نكتة وحاصل النكتة انهم لو لم يعبروا عن المعاني الاول بالالفاظ لظن ان المراد بالمعاني هي المعاني الثواني لا الاول
المرادة فاصطلحوا فيما بينهم فاطلقوا الالفاظ وارادوا المعاني الاول تنصيصا على المقصود ونفيا لتوهم غير المراد وهذا تبيين لكلامه
وتوضيح لمرامه وفيه بحث اما اولا فلان لفظ المعاني مشترك بين المعاني الاول والمعاني الثواني ولفظ الالفاظ في المعاني الاول
كما سبق مجاز وكل منهما لا بد له من قرينة معينة للمراد فاذا جعلوا المواضعة والاصطلاح قرينة دالة على تعيين المعنى المجازي
فهذا يصلح قرينة لتعيين المراد في الاشتراك ايضا فلا حاجة الى العدول عن الاشتراك الى المجاز بل هو ارتكاب امر زائد بلا فائدة
زائدة واما ثانيا فلان المحذور بعد اللتيا والتي باق على حاله اذ التوهم موجود لانهم يطلقون المعاني على المعاني الثواني ايضا
فلا طائل تحت هذا العدول والجواب عن الاول ان المجاز خير من الاشتراك فظهر فائدة العدول وهذا انما يتم اذا كان لفظ
المعاني بين المعنيين مشتركا لفظيا اما اذا كان مشتركا معنويا وهو الظاهر فهذا ايضا مجاز لانه حينئذ يكون من قبيل تخصيص العام
او اطلاق العام على الخاص بشهادة قرينة وعن الثاني انهم لما اصطلحوا على اطلاق الالفاظ على المعاني الاول وجعلوا البلاغة
وصفا لها واحتاطوا في ازالة وهم غير المراد زال الوهم وان اطلقوا المعاني على المعاني الثواني ايضا اذ ذاك اقوى قرينة وادل
شيء على تعيين المراد **قوله** بحذف الترتيب يريد انهم يعبرون بالالفاظ عن ترتيب المعاني يعني انهم كانوا اولا يذكرون الالفاظ
ويريدون المعاني والحاصل انهم يطلقون الالفاظ تارة على ترتيب المعاني واخرى على المعاني وطورا على الصور الحادثة في تلك المعاني
فاشار الى الاول بقوله ثم بالالفاظ بحذف الترتيب والى الثاني بقوله واذا وصفوا اه والى الثالث بقوله ان يقولوا اللفظ اه فبعض
هذه الاطلاقات اختصار للبعض **قوله** اعني الزيادات والكيفيات آه تفسير للمعاني الاول ولا يستبعد تفسير المعاني الاول بنفس تلك
الخصوصيات والمزايا اذ قد سبق تصريحه بان الشيخ يطلق على المعاني الاول اسم النظم والصور والخواص والمزايا والكيفيات فهذا
على وتيرته الا انه من قبيل اطلاق الحال على المحل اذ الزيادات والكيفيات والخصوصيات قائمة بها وهذه محلها كما صرح به بقوله
يريدون الصور التي حدثت في المعنى الاول والخاصة المتجددة فيه وفي هذا الاطلاق ايضا مبالغة لطيفة كما لا يخفى وقد يقال انه
تفسير للضمير في انها في قوله لما فهم انها صفات للمعاني الاول وهذا مع انه خلاف الظاهر امر لا حاجة اليه **قوله** فجعلوا كالمواضعة ه
المواضعة الاصطلاح وحقيقته انه من وضع قانون ووضع القانون اصطلاح فاطلقوا وضع القانون على الاصطلاح ثم حذفوا
القانون ايضا للعلم به واستعملوا المواضعة في الاصطلاح **قوله** ان يقولوا اللفظ ان يذكروه فان قلت هذا الكلام في معرض
النتيجة للكلام السابق والقرينة المشعرة بذلك لفظة الفاء في فجعلوا والمفهوم من السابق انهم يستعملون الالفاظ في المعاني
الاول انفسها والمفهوم من هذا انهم يستعملون ذلك في الصور الحادثة في المعاني الاول فبين الكلامين تناف قلت قد
عرفت انهم يتسامحون في اطلاق الخصوصيات والكيفيات على المعاني الاول وجعلها نفسها مبالغة وادعاء واطلاقا للعارض على
المعروض وجعلوا الحال نفس المحل تنبيها على انه لما كانت اولية المعاني رتبة وسبقها في الاعتبار بتلك الزيادات والخصوصيات صارت

او ذاك اقوى قرينة لان الاصطلاح في مقام التوصيف بالبلاغة اقوى قرينة منه

صارت تلك المعاني كانها نفس تلك الكيفيات على وتيرة قولهم علم المعاني هو تتبع تراكيب البلغاء ومرادهم العلم الحاصل من
التتبع وعلى نمط قوله فيما سبق وهو مقتضى الحال اي اعتبار الخصوصية ومثله غير عزيز فيما بينهم والحاصل ان مبنى النتيجة على التحقيق
ان الهوية داخلة في ماهية الفرد بالاربية وفيه تنبيه على انهم وان كانوا يطلقون الالفاظ على نفس تلك المعاني الاول الا ان مدار
توصيفها بها انما هو على ما في تلك المعاني من الصور والخواص والزيادات والخصوصيات فافهم فقوله ان يقولوا مفعول اول
لجعلوا وقوله وهم يريدون في الظاهر حال وفي التحقيق من تتمة المفعول الاول معطوف عليه اي جعلوا اطلاق اللفظ وارادة
الصور الحادثة كالمواضعة والاصطلاح **قوله** والخاصة التي تجددت فيه فاطلاق اللفظ على الصورة والخاصة الحادثة مجاز
في الدرجة الثالثة اذ الاصل ترتيب الالفاظ والمدلول ترتيب المعاني فتجوزوا اولا فحذفوا الترتيب من الالفاظ فاطلقوا الالفاظ
وارادوا ترتيب المعاني ثم تجوزوا ثانيا فحذفوا الترتيب من المعاني ايضا واطلقوا الالفاظ على المعاني ثم تجوزوا ثالثا واطلقوا الالفاظ
على الصور الحادثة في المعاني فالاطلاق الثالث مجاز في الدرجة الثالثة وقد جرت الاشارة الى ما يفيد هذه المجازات في ضمن تفاصيل
الاطلاقات فاللاحق منها اختصار للسابق وفي الثالث توضيح لسابقه فافهم **قوله** وقولنا صورة اه يريد ان هذه الخصوصيات الكائنة
في المعاني الاول في المعقولات بمنزلة التشخصات التي يتميز بها بعض افراد الانسان عن بعض في المحسوسات ومن هذا القبيل قولهم
صورة المسئلة كذا وصورة الحال كذا وفي هذا الكلام اشارة خفية الى تفسير المعاني الاول نفسها بنفس الخصوصيات والكيفيات
وارشاد الى وجه اطلاق الالفاظ عليها مع انها نفس تلك المعاني الاول فليتدبر فانه دقيق جدا **قوله** وانما الشعر صياغة وضرب
من التصوير استدل بكلام الجاحظ على ان الكلام المشتمل على البلاغة مشتمل على الخاصية التي يسمى هذه الخاصية صورة لكونها جهة الامتياز
ووجه الاستدلال انه جعل ترتيب الكلام الذي على الوجه الاليق تصويرا وكونه ذلك باعتبار اشتماله على الصورة التي هي الخاصية
المذكورة وانت خبير بان هذا الاستدلال انما يتم اذا حمل الشعر على تطبيق الكلام على مقتضى الحال وقد استمرت عادة الشيخ عبد القاهر
على انه يسميه بالنظم **قوله** سبب الفساد وعدم التمييز حاصل هذا الكلام انهم لما وجدوا الفصاحة يوصف بها اللفظ توهموا
انها وصف له من حيث كونه ملفوظا ومنطوقا وصوتا وحرفا وخفي عليهم انها وصف له بملاحظة اشتمال معناه على الصور والخواص
قوله ثم انا لا ننكر دفع لما يقال قد اشتهر فيما بينهم ان الالفاظ لها جودة لا من حيث انها مشتملة على الخاصية المندرجة تحت معناها بل
لاجل كونها صوتا وحرفا وكيف لا وقد اتفقت كلمتهم على انها كالماء في اللطافة وكالعسل في الحلاوة وكالنسيم في الرقة والطراوة
فكيف يصح نفي ثبوت الجودة لها من حيث ذاتها وبملاحظة انفسها وحاصل الجواب انه لا نزاع في ذلك انما النزاع في كونه مدار الامر في البلاغة
ومرجعا للمزية والبراعة وعمدة في امر الفضيلة والصناعة **قوله** كالممتنع ان يوصف بانه دال فان قيل الم يسبق وصف المعنى بالدلالة
على ما قال الشيخ فيما سبق ثم تجد لذلك المعنى دلالة ثانية على المعنى المقصود قلنا مبنى الكلام على ما اشتهر بينهم ان الدلالة فهم
المعنى من اللفظ وما ذكر مبني على انه من قبيل استعمال المقيد في المطلق تجوزا **قوله** كذا في الايضاح قيد به ليتضح به وجه الفساد
في عطف وما يقرب منه يعني ان كون الاعلى منتهى البلاغة يوصف الاطلاق انما هو بتصحيح المصرح وتنصيصه فلا يصح جعل ما يقرب منه
من الطرف الاعلى بهذا المعنى **قوله** فان قيل ليست البلاغة ان حاصل السؤال ان ما ذكر من ارتقاء الكلام الى حد تعجيز البشر عاجزا عن الاتيان
بمثله ممنوع اذ البلاغة عنده عبارة عن امرين المطابقة والفصاحة وهذا العلم ضامن باتمامهما وموصل لمن احاط به حقه الى الاتيان
بما ذكر وحاصل الجواب ان كون هذا العلم كافلا ممنوع لان هذا العلم لا يكفل الا مقدارا مخصوصا هو ان هذا الحال كالانكار المخاطب
مثلا يقتضي اعتبارا ما كالتاكيد واما الكمية والكيفية فامر خارج عن تحت الكفالة ولو سلم الكفالة فامكان احاطة البشر ممنوعة فلا

الاول ويصفون تلك الالفاظ بالبلاغة والبراعة ويريدون بها المعاني الاول منه

قوله الا مقدارا مخصوصا منصوب مفعول ليكفل على الحذف والايصال من قولهم كفلت به كفالة والاصل كفيل الحقيقة او مبني على المعنى لان كفلت به معناه ضمنته فاجراه مجراه واعطاه حكمه منه سلمه

احاطة به الا لعلام الغيوب ولو سلم امكان الاحاطة لغير علام الغيوب فامكان رعاية حقها للبشر ممنوع اذ العلم لا يستلزم
العمل فالعلم امر والعمل امر اخر وكيف لا وقد شاهدنا من مهرة هذا الفن لا يقتدر على تاليف كلام صحيح على وفق قانون الاعراب
فضلا عن كونه فصيحا فضلا عن كونه بليغا فضلا عما هو في الطرف الاعلى بل التاليف نور الهي لا يوفق له الا الاوحدي من احاد الفضلاء
يهدي الله لنوره من يشاء هذا حاصل كلامه من السوال والجواب وعليه اشكال ظاهر اذ الظاهر كما اشرنا اليه ان السوال
المذكور انما هو بطريق المنع مع ذكر السند والقرينة المشعرة بذلك هو قولهم لا يجوز فصار الاجوبة الثلثة خارجة عن قانون
التوجيه ولا طريق الى حمله على المعارضة اذ لا اثر للدليل ويمكن التفصي عن هذا الاشكال بحمل الكلام على المعارضة بالالتزام
ترك الدليل وطيه وتقريره على قانون التوجيه ان الاعجاز وهو ارتقاء الكلام في باب البلاغة الى حد يمتنع للبشر ان ياتي بمثله ثابت
لانا نعلم قطعا ويقينا ان بعض افراد الكلام البليغ واقع في مرتبة لا يحوم حولها البشر وكل ما هو كذلك فهو معجز فالاعجاز ثابت
فيقول المعترض دليلكم وان دل على ما ادعيتم من ثبوت الاعجاز الا ان عندنا ما ينفيه وهو انه لا يمكن ثبوت الاعجاز لان هذا
العلم كافل باتمام البلاغة وكل كافل اذا احيط به وروعي حق رعايته يقتدر به وباحاطته على الاتيان بالطرف الاعلى فبهذا
العلم يقتدر به على الاتيان بالطرف الاعلى فقد امكن للبشر معارضته فلا يثبت الاعجاز فيصير المعلل ح سائلا لان المعلل اذا منع
في الدليل بصير المعلل الاخر سائلا وبالعكس فيتوجه له المنع فمنع اولا صغرى القياس وهو كونه كفيلا وثانيا ما يتضمنه موضوع
الكبرى اعني امكان الاحاطة وحق الرعاية وثالثا ما يتضمنه محمول الكبرى اعني جواز الاتيان على تقديري الاحاطة والرعاية فقوله
وكثير من مهرة هذا الفن الخ في قوة المنع لذلك فانه في التحقيق سند لهذا المنع وقرينة مشعرة بذلك فتمت الاجوبة الثلثة على
قانون النظر بكذا يجب ان يفهم هذا المقام ولا يصغى الى خرخفات الاوهام وان كان عنه ضرب نبوة لظاهر الكلام فان المناقشة والمضايقة
على ظاهر العبارة بعد وضوح المرام انما هو من داب الاوغاد واللئام **قوله** وما يقرب منه اه عندي انه معطوف على الخبر اعني حد الاعجاز
وهو اشارة الى انقسام الاعلى الى قسمين حقيقي كحد الاعجاز ونوعي كما يقرب منه يعني ان الاعلى على نوعين نوع هو حقيقي وهو الجزئي
الذي لا جزئي فوقه ونوع هو اضافي كالاعجاز وتفسير الاعلى بمنتهى البلاغة كما في الايضاح غير قادح اذ الاعجاز النوعي ايضا منتهى
البلاغة اذ ليس فوق الاعجاز نوع اخر يتحقق فيه البلاغة ونظيره الكلي المنحصر في فرد وقولهم الضحك ينتهي بالانسان وههنا وجه
اخر وهو ان يكون معطوفا على طرفان وضميره منه راجع اليه اما بتشبيه الضمير باسم الاشارة على ما صرح به صاحب الكشاف وباعتبار
كل من الطرفين فيكون اشارة الى الوسط وهذا احسن لان في الكلام توضيحا للمراتب الثلثة للبلاغة الطرفين والوسط ان
ان للبلاغة طرفين ووسطا وعبر عن الوسط بما يقرب منه من كل من الطرفين ليكون اشارة الى بيانه بنوع تفصيل له فان قلت هذا
الوجه جيد الا ان فيه فصلا بين المعطوف وهو واسفل والمعطوف عليه اعني اعلى بالاجنبي وعلى تقدير صحته لا فائدة في هذا التوسيط
قلت اما صحته فلا كلام فيه اذ القوم يصرحون بامتناع الفصل بين المعطوف المجرور والمعطوف عليه واما في المعطوف والمعطوف
المرفوعين او المنصوبين فلا كلام لهم في صحة وقوع الفصل بينهما بل الامتناع في المجرورين ايضا ليس على اطلاقه انما الممتنع
الفصل بالجزء لا غير وغيره مجوز ورسلمنا امتناع الفصل ههنا ايضا الا ان هذا المعطوف مقدم على الاعلى تقديرا اي ولها طرفان
وما يقرب من كل منهما وهو الوسط الا ان هذا لما كان اشارة الى المرتبة المتوسطة كان فضيلة المناسبة قاضية بتوسيطه
ومثل هذا لا يعد فصلا اصلا ومصداق هذين الوجهين ما ذكره صاحب الكشاف في قوله تعالى يسئلونك عن الشهر الحرام قتال فيه
قل قتال فيه كبير وصد عن سبيل الله وكفر به والمسجد الحرام واخراج اهله منه ان قوله وكفر معطوف على صد مع توسطه بين سبيل

سبيل الله وما عطف عليه اعني والمسجد الحرام لامتناع عطفه على المجرور في به ووجه هذا العطف ان الكفر في معنى الصد
عن سبيل الله واتحادهما هو الذي سوغ ذلك كانه لا فصل فكانه قيل وصد عن سبيل الله والمسجد الحرام والوجه الاخر
ان موضع قوله وكفر به عقيب قوله عن المسجد الحرام الا انه قدمه لفرط العناية كقوله تعالى لم يكن له كفوا احد فان حقه ان يقال ولم يكن
احد له كفوا الا انه فعل ذلك لفرط الاهتمام وكمال العناية وما نحن فيه اعني قوله وما يقرب منه اي من كل من الطرفين لفرط اتصاله
وقوة اشتباكه بهما صار كانه نفس الطرفين فلا فصل كالاتصال بين الكفر والصد فلينظر فيما ذكرنا ليظهر ان ما ذهب اليه الشارح المحقق
ههنا من الاعتراض والجواب كلام عليه ملام وان ما سنح له من التحير في حل هذا التركيب والتفحص لحقيقة الجواب لا شوبة ممن لم
يشم رائحة من علم الاعراب والله هو الهادي الى السداد والصواب وهو الموفق للصراط السوي في كل باب **قوله** ولا جهة لجعله
من الطرف الاعلى اه اشارة الى الكبرى القياس الذي هو المثبت للمدعى وهو الف ودتقريره ان هذا فاسد لان ما يقرب منه انما
هو من المراتب العلية وكل ما هو كذلك لا يستقيم جعله من الاعلى فما يقرب منه لا يستقيم جعله من الطرف الاعلى وهذا هو المدعى اما بيان
الصغرى فظاهر واما بيان الكبرى فلان المرتبة العلية ما يكون فوقها مرتبة اعلى منها والاعلى ما لا يكون فوقه مرتبة اخرى فينافيان فلا يستقيم
جعل احدهما مندرجا في الاخر وقد يقال ان قوله ولا جهة لجعله اشارة الى صغرى قياس اخر هو معطوف على صغرى القياس الاول
بيانه ان ما يقرب منه انما هو من المراتب العلية وكل ما هو كذلك لا جهة لجعله من الطرف الاعلى فما يقرب منه لا جهة لجعله من الطرف الاعلى
وكل ما لا جهة لجعله من الطرف الاعلى فجعله من الطرف الاعلى فاسد فما يقرب منه جعله من الطرف الاعلى فاسد وهذا هو المدعى وانت
خبير بان مبنى ما ذهبنا اليه على طي النتيجة وحدها ومبنى هذا الوجه على ان كلا من كبرى القياسين مع كل من النتيجتين مطوي واعلم ان ما ذكرنا
مبني على ان المراد بالجهة في قوله ولا جهة لجعله جهة المصححة ولا يخفى ان ما ليس له جهة صحة فهو فاسد وما ذهبوا اليه مبناه على ان المراد بالجهة
هو الامر الموجب لا ثباته وح يتوجه المنع على كبرى القياس الثاني وهذا ظاهر **قوله** اذ المناسب ان تعليل لقوله لا جهة لجعله وحاصل
ذلك ان الاعلى يجب ان يراد به احد القسمين اما الحقيقي وهو الجزئي الذي لا جزئي فوقه واما النوعي كالاعجاز فان اراد المصنف القسم الاول
كما يشير اليه تفسيره بمنتهى البلاغة فلا يصح عطف قوله وما يقرب منه على حد الاعجاز وان اراد القسم الثاني كما يشعر به العطف المذكور
لم يصح التفسير بمنتهى البلاغة والحاصل ان كلا من الامرين ينافي الاخر ويدفعه وهذا بين والجواب عنه ما مر على انا لو سلمنا قدح التفسير
في العطف فمن الجائز ان يكون صحة التفسير مبنية على احد القسمين فليتدبر فليظهر هنا تحقيق غير الوجوه المذكورة وتحقيق ذلك انه يجوز
ان يجعل قوله وما يقرب منه معطوفا على نفس الاعلى فان موقعه من الاعراب انه خبر مبتدا محذوف اي احد الطرفين اعلى وما يقرب
من الاعلى فعن الكلام اذن اشارة الى ان الطرف قسمان حقيقي وهو الذي فسره بحد الاعجاز بمعنى نهايته على ان الاضافة لامية لا بيانية
ونوعي كالذي يقرب من الاعلى قربا منتهيا الى الاعجاز فالاول منتهى الجزئيات والثاني منتهى الانواع فالعبارة على هذا من قبيل
قولهم الكلمة اسم وفعل وحرف وبهذا يظهر ان التفسير مبني على احد التقديرين وهو جعل الطرف حقيقيا والا فالنوعي هو ما يقرب
من الاعلى لا الاعلى نفسه **قوله** المراد ان الطرف الاعلى حد الاعجاز اه لما زيف كلام المصنف بان المناسب ان يجعل الاعلى حقيقيا
كالنهاية او نوعيا كالاعجاز اورد تزييف ذلك بطريق المعارضة بوجهين حاصل الاول انه يمكن توجيه كلام المصنف بتقييد الاول
بكونه كلام غير البشر والثاني بكونه كلام البشر فح يكون الاعلى حقيقيا لكن الحقيقي في كلام غير البشر هو حد الاعجاز وفي كلام البشر ما يقرب
من حد الاعجاز وفيه بحث اما اولا فلانه ان اريد بقوله ما يقرب منه حد حقيقي في كلام البشر ما يقرب منه قربا حقيقيا فهو فاسد لان
ماله القرب الحقيقي هو الجزئي الذي هو بعد الجزئي الذي لا جزئي فوقه ومن اول مرتبة الاعجاز الى هذا اعني الجزئي الذي به ينقطع الاعجاز

ولا اعجاز بعده طبقات ومراتب للبلاغة والبشر لا يمكن وصوله الى اول مرتبة الاعجاز فضلا عما يقع بعد حده وان اريد ما يقرب منه
قربا اضافيا فهو ايضا فاسد لانه منقوض بما فوقه وما دونه والاول لا يمكن وصول البشر اليه والثاني لا يمكن مجاوزته عنه فان قيل
مبنى الاعتراض على ان الاعلى حقيقي وعلى ان الحد في قوله حد الاعجاز بمعنى النهاية وكلاهما ممنوع بل الاعلى نوعي كالاعجاز والمراد ان ما يقرب
منه في كلام البشر حد حقيقي والاضافة في حد الاعجاز بيانية قلنا مبنى الكلام على ان الحد بمعنى النهاية وعلى ان الاعلى حقيقي صرح به الشارح
المحقق ههنا ولو لم يكن الامر كذلك لم يصلح هذا توجيها لكلام المص فيفوت غرض الس بل ان التوجيه انما يستقيم اذا كانت المناسبة
باقية في كلام المص كما قرره واما ثانيا فلان المتبادر من ظاهر بيان الحديث بقوله فالاول حد لا يمكن للبشر معارضته والثاني لا يمكن
مجاوزته ان مبنى الحدية في الاول على ان الاول محل انقطاع المعارضة والثاني محل انقطاع المجاوزة وليس كذلك لان مبنى
الحدية في الاول على انه جزئي لا جزئي فوقه ينتهي اليه البلاغة وحاصل الثاني ظاهر ثم اجاب عن السوال الاول بوجهين حاصل
الاول ان هذا من باب ارادة ما لا يفهم من اللفظ وحاصل الثاني انه لا معنى لتقييد الكلام بهذا القيد اذ المقصود بالنظر والبحث
ههنا مطلق بلاغة الكلام من حيث هو هو مع قطع النظر عن المضاف اليه وانت خبير بان مبنى الجواب الاول على صحة السوال الاول
واستقامته وقد عرفناك انه فاسد ويمكن توجيهه بان مبناه على تقدير التسليم لو سلم صحته واستقامته فهو غير مفهوم من اللفظ
الا ان الانصاف ان تزييف الاول بما ذكر والثاني بكونه فاسدا غير واقع للف ولان المتبادر منه بشهادة الفطرة السليمة ان
الاول غير فاسد الا ان يقال الكلام في الف والمعهود بقرينة اللام فليفهم وعن الثاني بان الاشكال المذكور اعني لزوم كون
ما يقرب منه طرفا اعلى مع انه من المراتب العلية باق بحاله والمطلوب اندفاعه **قوله** على ان الحق ان لما كان مبنى المباحث السابقة
على ان الحد في قوله حد الاعجاز بمعنى النهاية والاضافة لامية منع ذلك بان الاضافة بيانية والحد بمعنى الطبقة والمرتبة ثم استعان في
تاييد ذلك وتقويته بنقل من كلام الكشاف وحاصل ذلك ان ضمير فيه في قوله قاصرا عنه يكون معارضته راجع الى حد الاعجاز فلولا ان الحد بمعنى
الطبقة والمرتبة لم يلزم امكان المعارضة بمجرد القصور عن حد الاعجاز الذي هو عبارة عن اعلى الجزئيات مع ان صاحب الكشاف اثبت
الامكان بمجرد القصور عن حد الاعجاز فهذا دليل على ان المراد بالحد المرتبة والاضافة بيانية كما ادعاه وفيه بحث لان صاحب الكشاف
بصدد بيان كثرة الاختلاف المنصوص عليه ومعلوم ان اعتبار القصور عن حد الاعجاز بمعنى نهايته واقع فاعتبار القصور عن حد الاعجاز
بمعنى طبقته بحيث يخرج عن مرتبة الاعجاز انسب في هذا الكلام واوفق بهذا المرام وتحقيق ذلك عندي ان الموصوف بالكثرة حقيقة
هو نفس الاختلاف كما يشهد بذلك ظاهر الاية الكريمة والكثرة مستعارة للعظم والفخامة الا ان عظم التفاوت وفخامة الاختلاف
لا يتبين حال المختلف من القلة والكثرة يحتمل ان يكون على تقدير قلته على السوا كثرة المختلف ويحتمل ان يكون على تقدير قلته على السوا لكن
كثرة الاختلاف وكثرة المختلف لما كان اقوى في هذا المطا اعني انه لو كان القران من عند غير الله واظهر في الف وذهب صاحب الكشاف
الى ان مبنى كثرة الاختلاف على كثرة المختلف فغيره بقوله لكان الكثير مختلفا اي اختلافا كثيرا وحاصل ذلك ان المراد تحقق هذا الكلي في ضمن
هذا النوع دون قلة المختلف الا ان كثرة الاختلاف لما كان امرا معلوما من الاية سكت عن ذكره لظهوره ثم اخذ في تفصيل التفاوت و
تبيين ذلك الاختلاف فقال فكان بعضه بالغا حد الاعجاز وبعضه قاصرا عنه يمكن معارضته وانت خبير بان هذا اعني بيان عظم التفاوت
الذي وقعت الاشارة اليه بكثرة الاختلاف انما يحصل اذا لم يجعل الاضافة بيانية في حد الاعجاز ليتم ما هو مقصوده لان
الاختلاف الفاحش انما يتبين اذا اعتبر خروج البعض عن طبقة الاعجاز وهذا بين ومن شوق الكلام واخذ بعضهم بحجزة بعض واندفع
ما ذهب اليه الشارح المحقق في حواشي الكشاف من ان ظاهر النظم ان الكثرة صفة الاختلاف وقد جعلها صفة المختلف وهو عدول عن

عن ظاهر النظم بلا ضرورة داعية اليه ولا حاجة الى ما ذهب اليه بعض اصحاب الحواشي ههنا من تلامذة الشارح المحقق من ان في العدول
جهة ظاهرة وهي انه لا خفاء انه ليس لهذا الاختلاف كثرة بمعنى التعدد اذ الاختلاف واحد فاعتبر الكثرة في المختلف اذ لا معنى لكثرة
الاختلاف ثم انه مع انه لا حاجة اليه فلا يخفى ما فيه وما عليه لانه لما اعتبر المختلف كثيرا صح اتصاف الاختلاف بالكثرة بمعنى التعدد فلا مجال
للقول بانه لا معنى له سيما وقد دل على تحققه ظاهر التنزيل نعم يبقى على ظاهر كلام الكشاف اشكال وهو انه لو كان القران من عند غير الله
امتنع تصور بلوغ بعضه مرتبة الاعجاز فضلا عن حد الاعجاز اذ الاعجاز عبارة عن ارتقاء الكلام الى حد يمتنع للبشر معارضته ويكون
البشر عاجزا عن الاتيان بمثله فكيف صح اذن تفسير الجزاء اعني قوله لوجدوا فيه اختلافا كثيرا ببلوغ بعضه حد الاعجاز وقصور بعضه عنه
والجواب ان مبنى البيان على التنزل وارخاء العنان اي لو كان من عند غير الله لكان الكل قاصرا عنه ولئن لم يكن الكل قاصرا فبعضه لا محالة
يكون قاصرا وبعضه بالغا على نمط قوله تعالى وان يك صادقا يصبكم بعض الذي يعدكم ومثل هذا كاف في المط والمرام بل هو اوكد في التطوع
على الخصوم بالالزام لان فيه ارخاء للعنان وتنبيها على الغلبة على الخصم في البيان وقد يجاب بان الضمير في هو ولو كان لمعظم القران
لبعد زعم كون الكل من عند غيره وضمير فيه للكل ويكون هذا مبنيا على ان يكون ذلك البعض البالغ حد الاعجاز ماخوذا من كلام الله تع
على وجه الاقتباس ونحوه ولا يخفى ضعفه هذا وقد يناقش على الجواب الاول بان المتصلة اللزومية لا تتركب من مقدم صادق
وتال كاذب والتالي ههنا اعني قوله لكان بعضه بالغا كاذب وهذا غلط لان المقدم ايضا كاذب كقولنا ان كان زيد حجرا فانه جماد
اذ هو مركبة من كاذبين **قوله** وحمل البحث ان قد تحير في حل الكلام فاستعان في توجيهه بكلام سماه بالالهام وانما هو من جملة الاضغاث
والاحلام اما اولا فلفوات ما هو المقصود في هذا المقام من توصيف الاعلى لانه ان اريد بالاعلى الاعلى الحقيقي فالواجب اذن ان يكون
حد الاعجاز بمعنى نهايته لا بمعنى مرتبته واللازم توصيف الاعلى الحقيقي بالنوعي وفساده ظاهر واذا كان حد الاعجاز بمعنى نهايته لم يصح
جعل ما يقرب من الاعلى حد الاعجاز بهذا المعنى وان اريد بالاعلى الاعلى النوعي والحد بمعنى المرتبة فاتت المناسبة المطلوبة اذ الاعلى مقابل
للاسفل والمراد بالاسفل الاسفل الحقيقي فمقتضى المناسبة ان يراد بالاعلى ايضا الاعلى الحقيقي واما ثانيا فلان قوله وما يقرب منه في
لغو الكلام ولهو الحديث بمنزلة ان يقال الانسان وزيد حيوان اذ النوعي مشتمل على ما يقرب منه فذكره يكون لغوا واما ثالثا
فلان ما يقرب من الاعلى ليس بمعجز قطعا اذ الاعلى ح اريد به الاعلى النوعي ولا يخفى ان الوصف من الاعجاز ليشمل جميع افراده على ان المحدود
تفسير الاعلى بما ينتهي اليه البلاغة على ما قرره باق ههنا واما رابعا فلان القول بان الاعلى وما يقرب منه كلاهما معجز لغو ان اريد بالاعلى
الاعلى الحقيقي وفاسد ان اريد به النوعي كما قررناه وبالجملة فلا يدرى انه ما قصد بهذا الالهام وكيف وان وجهه غير مبين وما هو
بتاويل الاحلام بعالمين فان قيل بل يرد عليه ايضا ان عطف ما يقرب منه على الضمير يقتضي ان لا يكون ما يقرب منه من مراتب الاعجاز
من الاعلى فيلزم ان لا يكون الايات التي هي من قبيل ما يقرب منه في اعلى مراتب البلاغة واللازم باطل لاتفاقهم على ان جميع القران
في اعلى طبقات البلاغة فكيف التوفيق قلنا مرادهم بالاعلى فيما اشتهر النوعي وفيما نحن فيه الحقيقي فلا تنافي **قوله** ما اي طرف البلاغة
في جعل ما كناية عن الطرف على ما نقل عنه رح وههنا تنبيه على ان الطرف الاسفل ايضا من البلاغة ورد لما ذكره الامام رح في نهاية الايجاز
من ان الطرف الاسفل ليس من البلاغة وانت خبير بان هذا مبني على ان طرف الشيء داخل فيه ومن ذهب الى ان الطرف الاسفل ليس من
البلاغة يمنع لزوم كون الطرف داخلا والعجب ان الخصم يقول الطرف الاسفل خارج فكيف يكون التصريح بالطرف ردا له بل الظاهر
ان الحق هذا لانه قد نص الشيخ عبد القاهر رح على ذلك فانه قال الطرف الاسفل هو ان يقع الكلام على وجه لو صار اقل تناسبا
منه لخرج عن كونه مفيدا وليس هو من البلاغة في شيء ولو سلم فكلام المص رح صريح في رده حيث يقول هو ما اذا غير الكلام الى ما دونه

قوله وربما يشعر لفظ المقام الى آخره عبارة شرح الفاضل الشهيدي حيث قال وبها اي بالبلاغة يحترز عما هو اعلى واسفل منه الى الاسفل حد البلاغة وهو القدر الذي اذا انتقص منه شيء التحق ذلك الكلام بما شبهنا في صدر الكتاب باصوات الحيوانات فعبارته تشعر بما ذكره من ان الاسفل من البلاغة وان الكلام الواقع فيه قبل التنقيص غير شبيه باصوات الحيوانات فعلم ان قوله وليس من البلاغة في شيء تتمته لما صار اقل تناسبا واعلم ان المذكور ههنا معرفة فعلا وقد وقع في المفتاح بلفظ المنكر معناه في غير هذا الموضع بغير في صدر الكتاب حيث قال تشبه والحاقه في شناعة البلاغة بمنزلة اصوات حيوانات تصدر عن محالها بحسب ما يتفق

منه سلمه

التحق عند البلغاء باصوات الحيوانات فهذا الكلام قد دل بظاهره على ان الكلام الواقع فيه على تقدير عدم التغير غير ملحق باصوات
الحيوانات وكل كلام غير ملحق بها فهو عند البلغاء بليغ ولو اردنا تطبيق المشهور الذي يشعر به كلام المص على كلام الشيخ لجعلنا قوله
وليس هو من البلاغة في شيء متعلقا بالكلام الذي صار اقل تناسبا وبه يشعر لفظ المفتاح ايضا فالظرف الاول اعني فيه متعلق
بقوله غير بتضمين معنى حط والظرف الثاني اعني قوله الى ما دونه حال من فاعله اي واصلا الى مرتبة هي ادنى **قوله** باصوات الحيوانات
عرف الحيوانات اشارة الى ان المراد نوع معين هو غير الانسان وقد وقع في المفتاح بلفظ المنكر وهو ايضا حسن اما لان التنوين
للتحقير او لانه تنبيه على ان المراد غير معين او مبني على ان المراد نوع معين كما في نحو ابصارهم غشاوة والجملة اعني تصدر حال منها
وفي المفتاح وصف وجعلها وصفا ههنا على نمط قوله تعالى كمثل الحمار يحمل اسفارا غير بعيد **قوله** ما يتفق ما مصدرية اي بحسب اتفاق
الاصوات اي حصولها بدون القصد اليها وبدون العلة المقتضية لها او موصولة اي بحسب ما يتفق من الاسباب اعني الامور
الموجبة لها والمقتضية اياها فضمير يتفق على الاول للاصوات وعلى الثاني للموصول **قوله** وجوه اخر سوى المطابقة مشعر بان كلا منهما
تابع مع ان البلاغة عبارة عنهما فوجهه انه سيجيء ان الكلام المثبت كالمنفي يعتبر توجه النفي والاثبات تارة الى القيد واخرى بعكس ذلك
فههنا يعتبر الحكم اولا على الوجوه بالمتابعة ثم يعتبر بقيد تلك الوجوه بالمغايرة للاخرين فكانه قيل تلك الوجوه تابعة الا انها تغاير
الوصفين وفيه اشارة الى وجه الاشارة ان التابع غير المتبوع فاذا جعل بلاغة الكلام متبوعة لهذه الوجوه علم قطعا ان
الحسن الثابت بهذه الوجوه غير داخل في البلاغة وكذا الكلام في النكتة الثانية اعني الاشعار بان كونها محسنة انما تعتبر اذا تحققت
فيها تان الصفتان اعني الفصاحة والمطابقة اذ التابع من حيث انه تابع لا توجد بدون المتبوع الا ان في تخصيص النكتة الاولى
بكونها مستفادة من نفس الكلام والثانية بلفظ تتبعها بعض نبوة عنه **قوله** لانها ليست مما يجعل الى مبني على العرف لانه لا يقال
محسن ومرصع عرفا والا فكل من صدر عنه فعل فهو موصوف به بطريق الاشتقاق والحكمة الاجتناب عن التكثير والتطويل اذ وقع
في الكلام ضروب من المحسنات وللاسم يحتوي على الكل وينبئ عن الخصوصية فلفظ المحسن لا ينتهض نقضا **قوله** والبلاغة في
المتكلم في التعريف المذكور ضرب من الخفاء الا ان محصله ان من له ملكة الاقتدار على تاليف كل واحد بليغ فهو بليغ اذ النكرة المثبتة
موضوعة للفرد المنتشر واجاب عنه بعض اصحاب الحواشي من تلامذة الشارح المحقق رح بان من قواعدهم ان النكرة اذا وصفت بصفة
عامة عمت وفيه نظر لان من البليغ ما هو واقع في طبقات الاعجاز والاقتدار عليها خارج عن طوق البشر والتقييد بوسع البشر خلاف
الظاهر مع انه حينئذ يرد في التعريف شبهة اخرى وهي تساوي طبقات البلغاء في البلاغة وبطلانه ظاهر فان الواقع في وسع امرء
القيس مثلا لا يمكن ان يقتدر عليه الا القليل من القليل الا ان يفسر الاقتدار بالامكان بل الجواب ان النكرة في الاثبات قد يعم بقرينة
المقام ايضا كتمرة خير من جرادة وعليه قوله علمت نفس والمراد كل كلام بليغ يستوفي كل مقصود له او كل كلام بليغ يدخل
تحت قصده وارادته او بقيد توسع ذلك المتكلم لا بكمال لا حاجة الى شيء من التوجيهات لان فيه اخذا بالاقل على نمط قولهم الكلام ما تضمن
كلمتين لا انه تفعل هذا انما يتم اذا كان هذا الاقل مما يصدق عليه المحدود وههنا ليس كذلك **قوله** انحصار علم البلاغة اذ الكلام في البلاغة
المكتسبة دون مطلق البلاغة او في الكلام تنبيه على ان المنحصر انما هو علم البلاغة لا البلاغة نفسها **قوله** وانحصار مقاصد الكتاب في التقييد
بالمقاصد تنبيه على ما سبق وسيجيء من ان المنحصر في ذلك انما هو مقصود الكتاب وان كان ظاهر الكلام مشعرا بانحصار الكتاب **قوله** حيث لم يجعل
البلاغة مستلزمة الى لانه عرف البلاغة ببلوغ المتكلم حدا له اختصاص بتوفية خواص التراكيب حقها وايراد انواع التشبيه والمجاز
والكناية على وجهها وتعريفه هذا لا يقتضي الا رجوع البلاغة الى العلمين لان توفية خواص التراكيب مستفادة من المعاني وايراد

التشبيه ونحوه مستفاد من البيان فلم يلزم منه كما ترى توقف البلاغة على الفصاحة واما المص رح فما ذكره ماخوذ من كلام ابن الاثير
حيث قال في المثل السائر البلاغة اخص من الفصاحة كالانسان والحيوان فكل بليغ فصيح ولا عكس ولا كلام في ذلك انما الكلام في
ترجيح احد القولين على الاخر فمنهم من رجح قول السكاكي بان البلاغة كمال متنوع للبليغ بها يتميز هو عن غيره وله اثار مختصة به وذلك ان
ما يختص به هو التوفية والايراد لا رعاية الفصاحة لاشتراكها بين البليغ وغيره لان مرجعها اما الحس او اللغة او النحو والصرف والحاصل
ان البلاغة فصل للبليغ ولا يعتبر في ماهية الفصل ما يشترك فيه النوع وغيره وما ذهب اليه المص اوفق بما ذهبوا اليه في المحسنات
البديعية من توقفها على البلاغة فان البلاغة امر زائد على الفصاحة فالظاهر انها مترتبة عليها ومعتبرة بعد الصحة باعتبار الفصاحة
والا كان كتعليق الدرر على اعناق الخنازير كما صرحوا به في المحسنات البديعية **قوله** ان كل بليغ اي ما يطلق عليه لفظ البليغ لامتناع
استعمال المشترك في معنييه **قوله** ولا عكس اي العكس اللغوي لا العكس النقيض او العكس المستوي اما الاول اعني عكس النقيض
فلانه مشروط ببقاء الصدق بحاله واما الثاني فلانه مشروط بالبقاءين اعني بقاء الصدق والكيف بحالهما **قوله** وما يجب ان يحصل الى
تفسير للمرجع فيتوجه عليه انه ان كان المرجع هنا اسم مكان فالتفسير صحيح الا انه لا يلائمه كلمة الى وان اريد به المصدر فالتفسير لا يلائمه والجواب
ان المراد هو الاول وكلمة الى مبنية على توهم المصدرية او الثاني والتفسير للمجموع اعني الاحتراز بوصف الرجوع الا انه قدمه لنكتة
هي انه لو اخر لطال الفصل ولما ترتب قوله والا لربما على ما هو المقصود ههنا فان قيل فليذكر بعد الاحتراز قبل الخطاء فكنا يوهم
انه تفسير له باعتبار مفهومه **قوله** حتى يكون حصولها اريد بالامكان الامكان الوقوعي المتعارف عادة لا الامكان الذاتي فيدفع ما يتوهم
على وجوب التخصيص فسقطت المناقشة عليه بان الامكان للممكن ذاتي غير محتاج الى سبب عندهم فلا معنى للتعليقة بتحصيل ذلك الشيء
قوله اي الاحتراز عن الخطاء ان عليه مناقشة ظاهرة وهي انه ان اريد بالاحتراز عن الخطاء عدم الخطاء فلا وجه لايراد رب سواء كان
بمعنى القلة او مستعارة للكثرة على وتيرة قوله تعالى ربما يود الذين كفروا الاية لان عدم المطابقة على تقدير الخطاء او قطعي لا يتصور
تخلفه فلا معنى لجعله كثيرا او قليلا وان اريد به القصد الى الاحتراز عن الخطاء ومحافظة نفسه عنه فان اعتبر المحافظة والقصد مع
عدم الخطاء فالبلاغة ورد عليه ان عدم الخطاء كاف في البلاغة فلا حاجة الى القصد والمحافظة او مع عدم الخطاء فالبلاغة والمحافظة
لا يجتمع معه والجواب ان المراد الاول وعدم العدم المذكور اعني الخطاء لا يقتضي عدم المطابقة البتة اذ الخطاء كما يكون في التادية
يكون باعتبار ايراد لفظ لا يدل على المعنى دلالة صحيحة او الثاني مع عدم الخطاء ولا عبرة بمجرد عدم الخطاء اذا لم يكن عن محافظة و
قصد فلفظ رب اوفق اصاب بحزه لكنه يجب ان يقيد المطابقة في تعريف البلاغة بما يكون عن قصد وشعور ولا يخفى ضعف هذه
المقدمات اما اولا فلان رب ههنا للتحقيق واما ثانيا فلان اعتبار الخطاء في دلالة اللفظ على المعنى دون التادية خطاء اذ المراد — بالانتفاء
انتفاء الخطاء المخصوص اعني ما يكون في التادية بشهادة السوق والسياق ولان هذا يكون غلطا بمنزلة ان يقال الاحتراز عن الخطاء
التادية مرجع لبلاغة الكلام ولا بد في تحققها منه والا كان الكلام مطابقا غير فصيح مع ان تمييز الفصيح عن غيره يكون من مستدركا ويكون
نقض الاول نقضا للثاني فليتدبر فانه مزلة للاقدام واما ثالثا فلان القول بابتناء القصد والمحافظة في الاحتراز عن الخطاء على
ابتناء البلاغة على القصد قول فاسد لان كون امر البلاغة مبتنيا على القصد لا يقتضي تحقق القصد في كل جزء من الامور العدمية
فان هذا قول لا يقبله عقل ولا يوافقه نقل ولا يتفوه به من له ادنى مسكة من علم المعاني واما رابعا فلان القول بوجوب تقييد المطابقة
الواقعة في تعريف البلاغة بالقصد على تقدير الابتناء قول فاسد اذ القصد ماخوذ في البلاغة على ما سبق تحقيقه وبالجملة فقل
فليتامل مما يطيق عن الاحاطة به نطاق البيان **قوله** والا لربما وجه ربما ظاهر اذ على تقدير عدم التمييز يحتمل ان يتحقق الفصاحة

فان عدم التمييز لا يمنع تحققها **قوله** فلا يكون بليغا ايضا فيه وجوه ثلثة الاول ان الكلام لا يكون بليغا على تقدير انتفاء التمييز كما لا يكون بليغا على تقدير انتفاء الاحتراز عن الخطاء في التادية الثاني انه لا يكون بليغا على تقدير انتفاء التمييز كما لا يكون فصيحا على هذا التقدير الثالث انه على تقدير انتفاء الفصاحة لا يكون الكلام بليغا كما لا يكون بليغا على تقدير تحققها في الكلام على تقدير انتفاء التمييز فهذه وجوه ثلثة ذكرناها ارشدناك وليكن زمام الاختيار بيدك **قوله** ويدخل في تمييز الكلام فان قيل فليقدر موصوف الفصيح في عبارة المصنف اللفظ لا الكلام فلا حاجة الى هذا التوجيه قلنا نعم الا ان مقصوده تصحيح ما في الايضاح اذ المصنف قد صرح فيه بموصوفه هذا **قوله** علما صرح به المصنف في الايضاح حيث قال والبلاغة في الكلام مرجعها الى كذا الا ان المناسب ان يقول فيما سبق والثاني ان البلاغة في الكلام كذا في الايضاح لينضح المراد **قوله** وفي ده واضح لان المطابقة وصف للكلام اذ هي عبارة عن البلاغة وهي وصف للكلام ولا معنى لتعليل وصف الكلام بما ذكر ولا جهة للقول بان هذا غرض من هذا الوصف اذ العلة الغائية والغرض ما يكون باعثا ومترتبا على شيء ولا يخفى ان الاحتراز والتمييز بالنسبة الى بلاغة الكلام ليس بهذه المثابة على ان العلة الغائية ما يتاخر عن المعلول ويترتب عليه ولا كذلك ما نحن فيه بل الاشبه ان الامر بالعكس **قوله** لان غاية ما علم الخ يريد انه لو حمل البلاغة على بلاغة المتكلم مع انه خلاف تصريح المصنف لما صح قوله يعلم الخ لان غرضية المرجع بمعنى العلة الغائية لم يعلم مما تقدم اذ المعلوم مما سبق ان بلاغة الكلام ايضا موقوفة على هذين الامرين واما توانهما غايتان لها ومرجعان بمعنى العلة الغائية وكلام المصنف عنه بمراحل **قوله** فالرجوع الى الحق خير من التمادي في الباطل يريد انه اذا ظهر عليك فساد ما ذهبوا اليه من حمل المرجع على العلة الغائية والغرض فيجب عليك التلقي بالقبول لما ذهبنا اليه من تفسير المرجع بالجب ان يحصل فقوله خير مبني على ارخاء العنان ان جعل اسم تفضيل والا فالامر ظاهر **قوله** والاقتدار عليهما اي على البلاغة لا يمكن الا بعد الاتصاف بهذين الامرين فان قيل الاقتدار عليها غير متوقف على الاتصاف بهما بل على الاقتدار بهما ايضا قلنا اريد بالاقتدار الاقتدار الوقوعي او بالاتصاف التمكن والاقتدار ففي العبارة تسامح والمقصود واضح **قوله** اجزاؤه تمييز السالم هذه الجملة المركبة من المبتدا والخبر صفة للمركب وضميرانه للتاء اعني تمييز الفصيح عن غيره يعني ان تمييز الفصيح من غيره مركب له اجزاء متعددة احدها تمييز السالم من الغرابة عن غيره الثاني تمييز السالم من المخالفة عن غيره الثالث تمييز السالم من ضعف التاليف عن غيره الرابع تمييز السالم عن التعقيد اللفظي عن غيره الخامس تمييز السالم عن التنافر عن غيره السادس تمييز السالم عن التعقيد المعنوي عن غيره وبالجملة فمراده ان تمييز الفصيح من غيره مركب اجزاؤه هذه وفيه بحث لان الظاهر ان تمييز الفصيح من غيره كلي لا كل وان هذه الامور جزئياته لا اجزاؤه لانا قاطعون بصحة حمله على كل واحد واحد من هذه الامور المذكورة والجزء لا يحمل عليه كله وقد اتفق اهل المعقول على ان الكل الذي يصح حمله على جزئه منحصر في جنس النوع وفصله اللهم الا ان يقال ان حاله بالنسبة الى هذه الامور في باب البلاغة شبيهة بحال الكل بالنسبة الى اجزائه للقطع بان البلاغة مفتقرة الى تمييز الفصيح واقسامه بهذه مجتمعة ثم هي منتفية اذا انتفى واحد منها فكان التمييز كل وهذه اجزاؤه يعني كما ان الكل لا يتحقق له الا بتحقق كل جزء من اجزائه فكذلك التمييز في البلاغة فافهم فعلم المعاني يعني **قوله** وكالسرايج معطوف على ما قبله من حيث المعنى اي بخلاف غيرهما كاجتمعهم وكالسرايج هكذا قيل والاظهر ما ذكره بعض اصحاب من انه معطوف على قوله اجتمعهم لانه محكي تقديره بخلاف كالسرايج المذكور في معنى مسرجا فليتدبر **قوله** لان من تتبع الخ تعليل لقوله تتبين في علم متن اللغة بل العلم بعرف في قوله اذ به يعرف ان في تكاكاتم الخ والاشارة الى ان معنى تبنيه في علم اللغة انه بعد ما احيط باللغات التي اشتملت عليها كتب اللغة وتضمنها بالتصريح بها عرف ان ما عداها لا يحصل الا بالتفسير او التخريج فيكون غير سالم الا انما يتوهم من ان معناه انه بين وصرح في علم متن اللغة ان هذا سالم عن الغرابة

وذلك

وذاك غير سالم حتى يرد على المصنف ان هذا الكلام غير واقع لان متن اللغة غير مفيد لهذا المعنى بهذا الطريق **قوله** فهو غير سالم يحتمل ان يكون هذا نتيجة للكلام السابق ومتفرعا عليه فيكون قوله مما يفتقر خبر القول لان ما عداها ومن ابتدائية ويحتمل البيانية فقوله غير سالم خبر للمبتدا والفاء مبنية على ان المبتدا موصول وصلته فعل ان جعل عدا فعلا او ظرف ان جعل حرفا **قوله** منه ما يبين اي بعضه على ان من تبعيضية ومجموع ما يبين باحد الطرق المذكورة بعض المركب الذي هو الكل اعني تمييز الفصيح عن غيره والبعض الآخر هو التعقيد المعنوي اذ التعقيد بقسميه ماخوذ في تعريف فصاحة الكلام واما ذكراه فمبني على ما تقرر من ان اللف اذا كان اجماليا فالشايع ذكر النشر بكلمة او وهكذا الجب ان يفهم هذا المقام واعلم ان حق العبارة ان يقول منه ما يستفاد من علم اللغة اما اولا فلحصول الاختصار بل يدرك واما ثانيا فلان المراد بما يبين التمييز اذ هو خبر الثاني وليس لقولنا التمييز يبين في علم كذا وكذا كثير معنى **قوله** كضعف التاليف والتعقيد اللفظي فيه بحث لانه قد سبق ان التعقيد اللفظي قد يكون بسبب اجتماع كل امور كل منها شايع في الاستعمال جار على القوانين في يلزم ادخاله في النحو مع انه لا يمكن الاحتراز به عنه او اهماله اذ لم يضعوا له علما على حدة الا ان يقال النحو باحث عن ان الاصل في كل ما ازيل عن مكانه هو اثباته في موضعه فيمكن ان يستفاد منه انه لا ينبغي ان يركب ذلك سيما اذا كثر سيما اذا اخل بالفهم واوجب صعوبة في الكلام وخفاء في المرام **قوله** او يدرك بالحس فسره بعضهم بحس السمع اذ اللفظ ما لم يسمع لم يدركه الذوق او هو متنافر ام غير متنافر والاظهر ان المراد به الحس الباطني اعني الوجدان الذي هو الذوق الذي هو المدرك للامور الذوقية **قوله** اي ما يبين في العلوم او يدرك بالحس يشير الى ان الضمير راجع الى ما المقيدة بقيد به المنقسمة الى قسمية وفيه رد على من زعم انه راجع الى ما يدرك بالحس ووجه الرد انه يلزم منه ان يكون ما يدرك بالحس كل ما عدا التعقيد المعنوي وليس بذاك لان هذا اعني ما يدرك بالحس ليس كله بل بعضه ولا يخفى ان ما عدا التعقيد المعنوي كلي لا كل وان كلا مما يدرك بالحس وما يبين جزئي منه لصدقه على كل منهما فصح الحمل ح بل الوجه ان الظاهر المتعارف من حال الشارحين في امثال هذه المقامات ان المقصود الحصر والقصر فليفهم **قوله** والغرض من هذا الكلام ان حاصل كلامه هنا انه لما ادعى ان البلاغة لها مرجعان الاحتراز عن الخطاء وتمييز الفصيح من غيره وكان القسم الثاني مركبا من اجزاء وقد عين طريق العلم بكل جزء منها وبقي منها واحد هو التعقيد وكان القسم الاول ايضا باقيا بتمامه حاول الان ان يتبين ما يتوصل الى كل من هذين الباقيين فافاد انهم وضعوا لهما علمين وعينوا للاول علما سموه بعلم المعاني وللثاني علما سموه بعلم البيان فقد تم امر البلاغة وانتظم المدعي فان لها مرجعين يتوسل بهذا البيان الى مطلوبه اعني ما ادعاه في الخطبة من ان كتابه مشتمل على الفنون الثلثة وان مقاصده منحصرة فيها الا ان الكلام المصرح يفتقر الى مزيد تامل وزيادة تفحص لتحصيل هذا المطلوب وتتميم هذا المراد **قوله** لمكان مزيد اختصاص المكان مصدر ميمي بمعنى الكون والاوجه انه اسم مكان وانه من باب الكناية على نمط قوله تعالى ولمن خاف مقام ربه الاية وعلى وتيرة قولهم نفيت عنه مقام الذئب وحضرة فلان ومجلسه وكتبت الى جهته والى جانبه العزيز يريدون نفس الشيء وذاته على ما صرح به في الكشاف فان مكان الشيء وجهته تنزل منزلة ذات الشيء ونفسه **قوله** فالمراد ان حاصل هذا الكلام ان المراد بالاول الاول الفهم لا الاول الذكري وتحقيق ذلك انه لما عين الكل جزء من اجزاء القسم الثاني طريقا به يتوصل اليه علم كل احد انه بقي هنا امران الاول الخطاء في التادية والثاني التعقيد المعنوي فالاول لا بد له من طريق ليحترز به عنه وكذا الثاني حسن الكل منهما طريقا فاشار الى الاول بلفظ الاول من غير سبق ذكر وفيه رمز الى ان المخاطب الخايض في كتابه هذا ينبغي ان يكون ذا نفس نقطي ويكون من اولي الفطنة العليا ليفهم امثال هذه الاشارات من امثال هذه العبارات في امثال هذه المقامات وههنا بحث لان الاول ان المناسب تبادرية هذا الكلام ان يجعل الامر الاول نفس الخطاء والثاني نفس التعقيد المعنوي في المقدمة المسوق لبيان الغرض لا الاحتراز ولا التمييز الثاني ان المناسب ح ان يقول والآخر به

عن الاول علم المعاني وما يختبر به عن الثاني علم البيان فالحق ان ههنا مقدرا اي وما يختبر به عن متعلق الاول ولا يخفى ان متعلقه
الحفاء في القادرية وبهذا القدر يندفع الخلل ويرتفع الاشكال والله اعلم بحقيقة الحال **فوله** فانه من مزال الاقدام اشارة الى انه
وقع التنبيه عليه من ان فهم كلام المصنف على الوجه المقصود يحتاج الى مزيد تامل ومزية تفطن ليحصل الوقوف والاطلاع على ما هو مقصوده
من سوق هذه المقدمات لئلا ينحصر فهمه على مجرد هذه المذكورات ولا يجمد على ظاهر الكلام فيقع في ورطة الحرمان عن المرام **فوله** ولا يخفى
وجوه المناسبة سواء كان التسمية بمعنى الاطلاق او بمعنى تعيين اللفظ بازاء مسماه بخصوصه كما هو القانون في الاعلام اما وجه
التسمية بعلم المعاني فلما تقرر من انه باحث عن الكيفيات والخصوصيات وهي امور تعتبر في المعاني اولا وبالذات وفي الالفاظ ثانيا وبالعرض
ففي التسمية به اشعار بتعلقه بالمعاني وتنبيه على انها هي العمدة فيه واما التسمية بعلم البيان فلان البيان عبارة عن بيان تمام المراد وعن اظهاره
بطرق مختلفة وضوحا وخفاء واما التسمية بعلم البديع فلانه متعلق بامور بديعة واشياء عجيبة غريبة كالتجنيس والترصيع وما يشاكل
ذلك وبهذا يظهر وجه تسمية الكل بعلم البيان اذ البيان اصل وعمدة في الجميع اما في البيان فظاهر واما في المعاني فلان البلاغة كما عرفت
عبارة عن التطبيق وهو البيان المطابق لمقتضى الحال وكذا البديع وكذا تسمية العلمين اعني البيان والبديع بالبيان لان ابواب
الكل ناسب البعض بلا مرية واما تسمية الكل بالبديع فلتعلقه بالامر البديع على الوجه المطلوب ومنهم من ذهب الى ان المناسبة في تسمية
الاخيرين بعلم البيان هو التغليب ولا يخفى على من له ادنى مسكة ان التغليب مصحح والكلام في المرجح سواء كانت التسمية بمعنى الاطلاق او لم
يكن هذا اخر الكلام والحمد لله على الاتمام والصلوة على خير الانام وعلى اله الكرام وصحبه العظام **فوله الفن الاول علم المعاني**
ذهب الشارح المحقق رح الى ان اللام في الفن للعهد كما صرح بذلك فيما سبق بقوله فصار كل منها معهودا وفيه تعريف العهد وههنا
مناقشة اما اولا فلان الفن غير معهود بل المعهود هو علم المعاني واما ثانيا فلانه لو جعل عهدية باعتبار اتحاد الذات لزم ان يكون
حمل علم المعاني عليه لغوا بمنزلة ان يقال علم المعاني علم المعاني ولا يخفى انه بعد تسليم ان اتحاد الذات كاف في المعهود ارتفع الاشكال
لان معنى اتحاد الذات شيء اخر وتحقيقه انه لما علم ان الكتاب مشتمل على الفنون الثلثة وقد ذكر ان مرجع البلاغة اجزاء وقد ذكر انحصار
كتابه في الفنون الثلثة فهم السامع اجمالا بقرينة التعارف بين ارباب التصنيف ان ههنا ايضا فصولا ثلثة او ابوابا ثلثة
او ما يجري مجراه ويؤدي مؤداه ليقع كل منها بازاء كل من الفنون الثلثة وقد علم ان بعضا من هذه الفصول يقع اولا بالضرورة
الا انه لم يعلم بالتعيين ان هذا الاول هو علم المعاني ام غيره فافاد المصنف هذا المعنى بقوله الفن الاول علم المعاني فان قيل
فاللغوية لازمة في الفن الثالث اذ الانتساب هناك معلوم بلا شبهة قلنا نعم الا انه مدفوع لبعد العهد وطول الفصل
وبهذا ظهر ان كلا من طرفي الجملة اعني المحكوم عليه والمحكوم به معلوم وانما المجهول هو الانتساب فقط كزيد اخوك مثلا اذا
تعلق علم السامع بكل من طرفي الجملة الا ان معلومية الشطر الاول باعتبار الذات وعلى الاجمال بخلاف الثاني فان قيل
جميع ذلك حسن مليح الا ان الفن الاول عبارة عن الالفاظ والعبارات لانه من اجزاء الكتاب وعلم المعاني عبارة
عن المعاني فكيف صح حمله عليه قلنا لو سلم فالمضاف مقدر اما في الاول او في الثاني اي معاني الفن الاول علم المعاني او الفن
الاول الفاظ علم المعاني **فوله** لكونه منه بمنزلة المفرد من المركب ان كلمة من في منه اتصالية كما في قوله عليه السلم انت مني بمنزلة هرون
من موسى اي اتصال المعاني بالبيان ونسبته اليه مثل اتصال المفرد بالمركب ونسبته اليه الا انه من حيث اللفظ صفة مصدر
محذوف اي كونا كائنا منه بمنزلة كون المفرد من المركب فالظرف الثاني متعلق بالمضاف المقدر وقوله لان البيان تعليل لهذا الحكم
اعني كونه منه بمنزلة المفرد من المركب وقوله فقيه زيادة اعتبار تصريح بالنتيجة وتنبيه على الثمرة واما ان هذا الاعتبار الزايد داخل

في تعريفه

في تعريفه وجزء من حده او لا فسيجيء تحقيقه وبيانه اذا جاء وقته باذن الله وادائه **قوله** والمفرد مقدم على المركب طبعا فان قيل طبعا
تمييز مع انه ليس بفاعل اصلا لامتناع ان يقال مقدم طبعه وقد تقرر عندهم ان التمييز عن النسبة الى الفاعل فاعل وعن النسبة
الى المفعول مفعول قلنا كونه تمييزا ممنوع بل هو صفة مصدر محذوف بتقدير المضاف اي تقدما ذا طبع او بتقدير الباء النسبة
اي تقدما طبعيا او ظرف اي في الطبع ولو سلم فالتمييز لا يجب ان يكون فاعلا للفعل المذكور بخصوصه بل يكفي كونه فاعلا لما يلاقيه
في الاشتقاق كما صرحوا به في قوله تعالى وفجرنا الارض عيونا من ان التقدير تفجرت عيون الارض ولا يجب كونه فاعلا للملاقي في الاشتقاق
بطريق الحقيقة بل يجوز ان يكون فاعلا مجازيا كما ذهب اليه صاحب المفتاح في قولهم طاب زيد فرحا من ان التقدير طيبة الفرح زيدا **قوله**
اشار جعل تعريف العلم مشارا اليه مع انه مصرح به تنبيها على جلالة قدره وعلو رتبته عرفا لانهم يقولون للعظماء قد اشار الى كذا
مع انه صرح به على ان استعمال الاشارة في التصريح اذ لم يقع في مقابلته كثير بل اكثر من ان يحصى واظهر من ان يخفى **قوله** فهي مسائل كثيرة
الفاء زائدة في خبر المبتدأ على ما هو راي الاخفش في مثله ونبه بزيادتها على دفع التباس الخبر بالصفة او الصفة مقدرة اي كل علم
يعد علما واحدا او كل علم يفرد بالتدوين ومبنى الطي على وضوح القرينة المشعرة بها فصح الفاء على مذهب الجمهور ايضا **قوله** تضبطها
جهة وحدة ان المشهور في كتب القوم ان جهة الوحدة هي الموضوع والمذكور ههنا ان جهة الوحدة حد العلم وكلاهما جيد لان كلا منهما جهة ضابطة
لوحدة العلم اما الموضوع فظاهر واما حده فلتضمنه حصول مقدمة كلية هي ان كل مسئلة من مسائله لها مدخل في ذلك الامر فاذا وردت على
العارف تجده مسئلة من مسائله لكن لا ان يعرف انها من هذا العلم **قوله** وهو علم اي ملكة ان تفسير العلم هنا بالملكة لا يلائم كلام المصنف فيما يجيء
من قوله وينحصر المعاني في ثمانية ابواب لدلالته على ان المراد نفس الاصول والقواعد وههنا بحث وهو ان المذكور في كتب القوم ان الملكة في مراتب
الادراك يستعمل على وجهين لا غير الاول ملكة الانتقال الى النظريات وهي تحصل للنفس في المرتبة الثانية والثاني استحضار النظريات في المرتبة
الرابعة وتحقيق هذا المقام يقتضي زيادة بسط ليتضح المرام فنقول وبالله التوفيق للنفس الناطقة جهتان جهة الى عالم الغيب وجهة الى عالم
الشهادة فهي باعتبار الجهة الاولى متاثرة مستفيضة بالفيوض الفائضة من المبادي العالية وباعتبار الجهة الثانية مؤثرة متصرفة فيما
تحتها ولا بد لها بحسب كل جهة من قوة لينتظم الجهتان ويتحقق هذان الامران اعني التاثر والتاثير فالقوة التي باعتبارها يستفيض ويتاثر
يسمى قوة نظرية والتي باعتبارها يؤثر ويفيض يسمى قوة عملية وما نحن فيه هو القوة النظرية وهي على اربع مراتب المرتبة الاولى مرتبة النفس
في مبدأ الفطرة اذ هي خالية عن العلوم والادراكات مستعدة لها قابلة اياها والا امتنع اتصافها بها والقوم يسمونها عقلا هيولانيا
واليه الاشارة الالهية بقوله والله اخرجكم من بطون امهاتكم لا تعلمون شيئا المرتبة الثانية مرتبتها اذا استعملت الاتها من الحواس الظاهرة
والباطنة وحصلت لها علوم اولية واستعدت لاكتساب النظريات ويسمونها عقلا بالملكة لما وقعت الاشارة اليه من ان النفس لها
بسبب تحصيل تلك الاوليات ملكة الانتقال الى النظريات المرتبة الثالثة المرتبة الحاصلة اذا رتبت تلك الاوليات وادركت النظريات
ويسمونها عقلا مستفادا والمرتبة الرابعة مرتبتها اذا صارت تلك النظريات مخزونة عندها حاصلة لديها وحصلت لها ملكة الاستحضار
متى شاءت من غير تجشم كسب جديد ويسمونها عقلا بالفعل وبهذا يظهر ان القوم يستعملون الملكة في المرتبتين الثانية والرابعة فان اريد بالملكة
هنا الملكة الاولى اعني ما يحصل في المرتبة الثانية فظاهر ان هذا غير مستقيم اذ المرتبة الثانية قبل اكتساب النظريات وما نحن فيه بعده وان
اريد بها ما يحصل في المرتبة الرابعة لزم ان لا يحصل علم المعاني لاحد الا بعد تحصيل جميع المسائل وبعد صيرورتها مخزونة لديها وبعد تحصيل
ملكة الاستحضار للجميع متى شاءت بلا تجشم كسب جديد وذلك متعذر او متعسر على ان من لا شك في فقاهته كابي حنيفة ومالك رحمهما الله
لم يكن بهذه المثابة نعم لو اريد بالملكة كيفية للنفس بها تتمكن من استحضار المسائل المعلومة واكتساب المسائل المجهولة لم يبعد الا ان

في تطبيق كلامه عليه ضرب من الصعوبة والمراد بالادراكات الجزئية الالتفاتات المخصوصة المتعلقة بالاصول الكلية تسامح فان الادراك
المتعلق بالكلي جزئي وان كان المدرك كليا بل هذا الكلي ايضا جزئي من مطلق الاصول الكلية والاوجه ان يراد بالادراكات الجزئية الادراكات
المخصوصة المتعلقة بالجزئيات المخصوصة فان الملكة لما كانت وسيلة الى استحضار الاصول الكلية وكانت تلك الادراكات الجزئية
مستفادة من تلك الاصول الكلية صح القول بان الملكة جهة القدرة على تلك الادراكات الجزئية فان قيل ذكر الاقتدار بها على
الادراكات الجزئية ههنا يقتضي ضربا من التكرار المستهجن قلنا ممنوع بل المراد الاشارة الى قانون الملكة لا تفسير المراد فافهم **قوله** عدة
اصول اي طائفة مخصوصة معدودة من الاصول وهي في الاصل من العد في الصحاح عددت الشيء عدا احصيته والاسم العدد والعديد
وتقول انفذت عدة كتب اي جماعة كتب فقوله عدة اصول في الظاهر بيانية وفي التحقيق من قبيل اضافة الصفة الى الموصوف **قوله** ولذا
قالوا اي لما مر من ان العلم يستعمل في الملكة يصح قولهم وجه الشبه بين العلم والحيوة كونهما جهتي ادراك والا فلا صحة له اذ لا معنى لكون الادراك
جهة الادراك وعليه منع ظاهر لجواز ان يكون ذلك مبنيا على ان المراد الاصول والقواعد لانها طرق مفضية الى الادراكات الجزئية الا
ان يقال لم يرد بذلك حصرا وان كان ظاهر عبارته مشعرة به بل المراد انه لابد في تصحيح كلامهم من العدول عن كون العلم بمعنى الادراك وفيه
ايضا بحث سوف نبينه في مباحث التشبيه **قوله** فلان يعلم النحو مبني على ان المراد بالعلم الملكة لا بالنحو فسقط ما يتوهم من انه كيف
يراد بالنحو الملكة ولا معنى لقولنا فلان يعلم الملكة ولا حاجة الى ان يقال المراد يحصل له هذه الملكة الا ان في المبنى الذي ذكرناه ايضا ضربا
من الخفاء **قوله** حالة بسيطة اجمالية تصريح في ان المراد بالملكة الحالة البسيطة الاجمالية فيتوجه عليه المناقشة المشهورة وهي ان
الملكة ليست نفس تلك الحالة بل سابقة عليها وكالمبدا بالنسبة اليها وتحقيق ذلك ان القوم يجعلون الملكة عبارة عن
القوة المترتبة على ادراك تلك الاصول ويصرحون بانها تجتمع مع الغفلة عن تلك الاصول وانها مبدا لحالة اخرى متميزة عن
تلك الملكة بعد التوجه الاجمالي الى تلك الاصول لاحتها الكلية وتيلوها اعني هذه الحالة الثانية حالة ثالثة هي العلم التفصيلي
فالحالة الاولى باقية حال غفلته عن تلك الاصول بالمرة فللانسان بعد ادراك تلك الاصول وممارستها حالات ثلث والقوم
يصرحون بان الاولى يسمى ملكة وعقلا بالفعل وان الثانية تسمى علما اجماليا وهو حالة بسيطة هي مبدا التفاصيل تلك المعلومات السابقة
وان الثالثة يسمى علما تفصيليا والحاصل ان الحالة الاولى مبدا الثانية والثانية مبدا الثالثة والشارح المحقق رح جعل الثانية
عين الاولى مع ان الاولى مبدا لها فتسامح في العبارة حيث جعل مبدا الشيء نفس ذلك الشيء وكانه نبه بذلك على ما بين الحالتين
من شدة الالتصاق وفرط الاتصال او يقال مراده ان العلم في المثال المذكور عبارة عن الحالة البسيطة لا الملكة الا ان هذا
يثبت المدعى اعني ثبوت تلك القوة التي هي الملكة المترتبة على الادراك والممارسة لان الحالة البسيطة مترتبة على تلك الملكة
غير منفكة عنها او موقوفة عليها وعلى هذا ففي الكلام مقدمة اخرى مطوية حذفها لوضوحها واشتهارها في كلام القوم او يقال
سمى الحالة الاولى اعني نفس الملكة حالة بسيطة اجمالية لانها ايضا في الواقع كذلك وان لم يسمها القوم حالة بسيطة ولا باس
اذ لا اعتبار للمعنى فلا يقدح فيه اطلاقهم تلك الحالة البسيطة الاجمالية بحسب الاصطلاح على العلم الاجمالي على ~~معنيين احدهما~~ العلم
المتعلق الحاصل بالتوجه الاجمالي بعد حصول الملكة التي نحن بصددها والقوم يطلقون العلم الاجمالي على معنيين احدهما العلم
المتعلق بالامور المتعددة المتكثرة بوجه كلي شامل للكل لتعلق التعقل بالكل بطريق الاجمال ويقابله العلم التفصيلي وهو العلم
المتعلق باعيان كل منها على سبيل التفصيل وثانيهما الملكة الحاصلة من ادراك تلك الامور اعني الحالة البسيطة التي هي مبدا
لتفاصيل تلك الامور ومثلوا تلك الحالة البسيطة بما اذا علم مسئلة ثم غفل عنها فاذا سئل عنها حضر عنده حالة بسيطة هي مبدا لتفصيل

سيفر كلامه توجيه الاول انه تسامح في العبارة والحالة البسيطة ههنا مستعملة في المعنى المصطلح عند القوم فليس في هذا الكلام مخالفة للمشهور الثاني انه تجوز اخر في الكلام لحذف الثالث ان العبارة محمولة على ظاهرها من غير تسامح الا انه اطلق الحالة البسيطة على نفس الملكة ايضا حالة بسيطة وليس المقصود ان الحالة البسيطة المعنى المصطلح المشهور

لتفصيل

لتفصيل تلك المسئلة وقال الامام رح في منطق الاشارات الحكماء يقولون ان التعقلات اقسام ثلثة الاول التعقل الذي يكون
بالقوة كما اذا لم يكن الانسان عالما بشيء الا انه يمكنه تحصيل العلم بذلك الشيء الثاني التعقل الذي يكون بالفعل على التفصيل كالعلم المتعلق
بمسئلة معينة مع تفصيل جميع مقدماتها بالفعل الثالث العلم البسيط كما اذا كان الانسان عالما بمسئلة من المسائل ثم ذهل
عنها فاذا سئل عنها حضر الجواب في ذهنه دفعة واحدة ثم ياخذ في تفصيله فالذي حضر في ذهنه بغتة ليس علما بالقوة ولا علما تفصيليا
لان التفصيل يحصل بعده وبهذا يظهر ان الانسان العالم بماهية من الماهيات ربما يكون علمه باجزاء تلك الماهية بسيطا ويكون بحال
متى حاول استحضار تلك الذاتيات امكن له استحضارها مفصلة ولا يخفى انه قبل حضور هذا التفصيل في ذهنه لم يكن خاليا عن
العلم بتلك الذاتيات بل يكون كان عالما بها على الوجه البسيط وهذا هو المطلوب وفي التجريد مراتب العلم ثلث قوة من كل وجه وقوة
من وجه دون وجه وفعل فالاولى عدم العلم عما من شانه العلم والثانية العلم الاجمالي كمن علم مسئلة ثم غفل عنها فان الجواب
يحضر في ذهنه اذا سئل عنها ولا يخفى انه ليس ذلك بالقوة المحضة بل عنده حالة بسيطة هي مبدا لتفاصيلها فكان هذا بالقوة
من وجه وبالفعل من وجه الثالثة العلم التفصيلي وهو ظاهر وبهذا يظهر ان المراد بالحالة البسيطة ههنا المرتبة الثانية التي هي بين
القوة المحضة والفعل المحض وان هذه الحالة البسيطة طريق لاستحضار المدركات المغفول عنها وان هذه الحالة وان كانت
تابعة لتلك المدركات في الحصول الا ان تلك المدركات تابعة لها في البقاء وانه لو اريد بهذه الحالة العلم الاجمالي بالمعنى الاول
جاز على بعد وفائدة الجمع بين البسيطة والاجمالية هي التنبيه على ان المراد بهما في هذا المقام واحد كما يشعر به ذكر التفصيل وان احدهما
يتضمن الاخر وبهذا الاعتبار حسن التقابل فليتامل في هذا المقام فانه حقيق بان يتامل فيه الاقوام **قوله** نفس الاصول والقواعد لما
سكت عن حمل العلم على الادراك على ما هو المعنى الحقيقي لاحتياجه الى تقدير المتعلق فان قيل اطلاق العلم على المعلوم كالاصول والقواعد
مجاز بلا شبهة وقد تقرر ان المجاز كالتقدير في ان كلا منهما خلاف الاصل وهما مستويان في اقتضاء القرينة المانعة فما ترجيحه قلنا
نعم الا ان هذا المجاز مشهور وفي قوله لانه كثيرا ما يطلق عليها ايماء الى هذا المعنى يعني انه لكثرته ووضوحه واشتهاره كانه لا يحتاج الى
قرينة **قوله** دون علمته ثم اتى بالضمير وان كان مقتضى المقام هو الظاهر احترازا عن التصريح به على سبيل التمثيل ايضا فافهم فان له موقعا لطيفا
ولا يخفى ان هذا منقوض بقوله صلى الله عليه وسلم ان من العلم كهيئة المكنون لا يعلمه الا العلماء بالله **قوله** ثم ذهل ثانيا ثم ادرك اي في كون
هذا ادراكا ثانيا بحث اذ الذهول عن الشيء لا يوجب نفي العلم به عنه بل هو احضار والتفات اليه والا يكون الا التفات الى الاصول و
القواعد التي حصلناها اولا ومارسناها حتى حصل لنا ملكة ادراكها ثانيا فحق العبارة ان يقول ثم نسي بحيث يحتاج الى الاكتساب
ثانيا كما تشاهد في كثير من المسائل العلمية اللهم الا ان يقال المراد ذهول يفضي الى النسيان المحوج الى الكسب جديد **قوله** للادراك المجرد
من هذين يعني تجرده عنهما انهما غير ملحوظين لا وجودا ولا عدما يعني انه ادراك مع عدم اشتراطهما لا مع اشتراط عدمهما للفرق
البين بين عدم اعتبار الشيء واعتبار عدمه **قوله** والمص قد جرى التصريح بذلك في الايضاح حيث قال واثار يعرف على يعلم مبني
على ما ذهب اليه بعض الفضلاء من تخصيص العلم بالكليات والمعرفة بالجزئيات لا انه استدل بمجرد وقوعه ههنا عليه حتى يتوجه عليه
ان هذا لا ينهض حجة عليه **قوله** ادراكات جزئية ظاهر في كون الادراك جزئيا ولما استشعر ان مقتضى ذلك اعني استعمال المعرفة
في الجزئيات ان المدرك جزئي لا غير وان جزئية الادراكات غير لازمة حاول دفعه فاشار بتغييره الى ان مراده بجزئية الادراكات
جزئية مدركاتها **قوله** كل فرد فرد من باب وصف الشيء بنفسه قصدا الى الكمال والشاهد كقوله كم عاقل عاقل اي كامل العقل متناه
يريد كل فرد منفرد منفصل عن الاخر لا مقارن مجتمع معه وحاصله ان يعرف كل فرد على سبيل التفصيل والانفراد دون الاجتماع

لان الادراك المتعلق بالجزئي يجوز ان يكون على الوجه الكلي

والاجتماع وجعله من باب التاكيد كقولهم زيد زيد غير بعيد واما جعله من باب بوتيته بابا بابا فليس مما يصغى اليه قوله بمعنى اي اي
فرد من تفسيره للتفسير وفيه تنبيه على ان المعنى على الاستغراق العرفي واشعار بان امكان المعرفة كاف فلا حاجة الى المعرفة بالفعل
قوله او البعض الغير المعين لا يريد به البعض المطلق اذ لا تعريف بالمجهول ههنا بل اللازم ح هو حصول العلم لمن عرف بعضا في الجملة
بل اراد البعض المجهول كالنصف والثلث والاكثر ووجه الجهل انه لما كانت كل الاحوال مجهولة كانت الكسور المضافة
اليها ايضا مجهولة بلا شبهة والمراد بالبعض المعين مثل التعريف والتنكير والتاكيد ونحو ذلك من الاحوال المعلومة من غير ان
يحتاج فيهما على العلم بكل الاحوال كالكسور فان قلت اللازم من الشق الاول لا ينحصر فيما ذكر وكذا الثاني فان عدم دلالة اللفظ
عليه ايضا وارد وكذا كون العالم بالبعض من اهله وظاهر كلامه يابى ذلك قلت لا يعنون بمثله الحصر بل يتركون في البعض
تعويلا على انسياق الذهن اليه قوله لكل من عرف مسئلة منها فان قيل المذكور ههنا هو الاحوال بلفظ الجمع واقله ثلثة فمن اين يلزم
حصول العلم للعارف بمسئلة واحدة اجيب بانه يجوز ان يوجد مسئلة واحدة متضمنة لثلثة احوال قوله وهو قرينة خفية
اي الوصف المذكور اعني وصف الاحوال بكونها سبب مطابقة اللفظ لمقتضى الحال ولا كلام في ذلك انما الكلام في ان هذا من باب
تعليق الحكم بالوصف المطابقة علة للمعرفة المستفادة من قوله يعرف بان يراد بالعلة العلة الغائية او لا بان يراد معرفته بهذا الوصف
وبملاحظته وفيه تردد قوله مثلا ان الظاهر انه بالنسبة الى الامثلة المذكورة ويمكن ان يجعل بالنسبة الى قوله بان يتصور يعني ان ذكر
التصور بطريق التمثيل دون الحصر والتخصيص والمنع من التصديق فان معرفة الشيء يعم الادراك التصوري والتصديقي قوله اذ ما
وقف دا اما ان وما قلنا من انه لا يفهم من معرفة الشيء الا ادراكه باحد الطريقين اعني طريق التصور والتصديق وهذا انما يتم اذا لم
يكن المراد بمعرفة احوال اللفظ معرفة احكام الاحوال الجزئية الا انه ذهب اليه وصرح به كما قال بعضهم ان اي فرد يوجد امكننا ان نعرفه
بذلك العلم واما فساده فلانه يلزم منه ان يكون كل من يتصور معنى التعريف والتنكير وغيرهما صاحب علم المعاني وفساده بين قوله
فكيف يصح قوله لا ان اللازم ان يكون الشيء الواحد كالتنكير مثلا طريقا ووسيلة بل سببا لاتصاف اللفظ بمطابقة لنفس ذلك الشيء ولا شيء
من الاحوال بهذه المثابة قوله قد تسامح ان التسامح تبيه شعر بما الذي دعاه الى ذلك واي شيء حمله وحداه على ان قال ان مقتضى الحال
في التحقيق كلام مؤكد والظاهر على ما هو المشهور ههنا امور الاول ما وقع في المفتاح في تعريف المعاني من قوله تطبيق الكلام على ما يقتضي
الحال ذكره اذ المذكور حقيقة هو الكلام لا الاحوال وبه صرح في شرح المفتاح الثاني ما نحن فيه والا لزم ان يكون الشيء الواحد وسيلة
لاتصاف شيء بمطابقته له الثالث ان المطابقة على ما هو المشهور من اصطلاح المنطق معناها الصدق وظاهر ان هذه الاحوال لا تصدق
على اللفظ وبالعكس والكل تعسف اما الاول فلان عبارة المفتاح تثبت كلا المعنيين على السوية اذ الكلام الكلي المؤكد ايضا
ليس بمذكور حقيقة كما ان الاحوال كذلك فان جعل الكلام الكلي مذكورا في ضمن الجزئي فالاحوال ايضا كذلك مذكورة في ضمن الفاظها
وبتبعية العبارة الدالة عليها والحاصل ان الامتناع بطريق الاصالة امر مشترك والجواز بطريق التبعية ايضا كذلك فلا تحصيل
المطلوب واما الثاني فجوابه بطريقين احدهما ان من الاحوال ما هو كلي كمطلق التاكيد مثلا ومنها ما هو جزئي كالتاكيد الفلاني مثلا
والجزئيات لحصولها وتحققها في الكلام تصير اسبابا لان يتصف اللفظ بمطابقته وموافقته على الكليات بمعنى اشتماله عليها اذ المشتمل
على الخاص مشتمل على العام لتحقق العام في ضمن الخاص وثانيهما ان يجعل الكلي مطلق مقتضى الحال والطريق ما ذكر ومعنى المطابقة في هذين
الطريقين الاشتمال والانطباق واما الثالث فجوابه ان توافق الاصطلاحين ليس بواجب ولم يثبت تفسير المطابقة ههنا بذلك فيحمل
على ما هو الظاهر المتبادر الى الفهم فالحق ان مقتضى الحال هو نفس الخصوصيات والكيفيات وان ما ذهب اليه تعسف للقطع بان الذي

[illegible]

اقتضته الحال حقيقة انما هو نفس الخصوصيات والكيفيات وكيف وكلام المفتاح صريح في ذلك في تفصيل مقتضيات
الاحوال فان كلامه في تفاصيل الحالات المقتضية اظهر من ان يخفى واكثر من ان يحصى فلا وجه للعدول عن الحق الصريح
بعبارة صدرت عنه في تعريف المعاني وفيه زيادة تحقيق ذكرناها في حواشي شرح المفتاح قوله انه كلام مؤكد ان ظاهره
مشعر بان مقتضى الحال عند انكار قيام زيد مثلا هو الكلام المؤكد على الاطلاق وليس بذاك بل هو الكلام المؤكد الذي حكم فيه
بثبوت القيام لزيد وهذا ايضا كلي يتصور وجوده على انحاء شتى واطوار مختلفة متفاوتة الا انه اخص من الاول قوله
واحوال الاسناد اعتذار عما يقال قد سبق في تعريف المعاني ان المعلوم به انما هو احوال اللفظ واحوال الاسناد
غير مندرجة تحته لعدم كونها لفظا مع انه من باب ابواب هذا الفن كما صرح به المصنف في بيان الانحصار في ثمانية ابواب ووجه
الدفع ظاهر من كلامه وضمير اليها راجع الى احوال اللفظ قوله وتخصيص اللفظ لما قيد المصنف اللفظ بالعربي في التعريف كما ترى
اعترض عليه قاضي مصر بان الفن عبارة عن معرفة احوال اللفظ الموصوفة بما ذكر سواء كانت تلك الالفاظ عربية
او فارسية فلا وجه للتقييد فاجاب عنه المصنف بان المقصود من وضع الفن معرفة اعجاز القران فيكون مختصا باللفظ العربي
بالنظر الى الغرض ثم لما تلاقيا وقع بينهما في هذا المقام ما وقع من المنازعات والمجادلات وايرادها ههنا اطالة واكثار وههنا بحث
وهو ان المراد باللفظ في التعريف على ما لاح من تحقيق مقتضى الحال وكيفية المطابقة هو اللفظ المركب فيخرج الاحوال الطارية لمفردات الكلم
كالاعلال والادغام والرفع والنصب وما اشبه ذلك وقد صرح فيما سبق بانها خارجة بوصف الاحوال بالمطابقة والجواب انه
لو سلم خروجها باسرها عنه فبعض الكلام تجوز ولا بد منه ليندرج بعض الاحوال المطلوبة كالتنكير والتعريف ونحو ذلك مما هو من احوال
الجزء لا الكلام وعند ذلك تلك الاحوال ايضا من هذا القبيل الا انها خارجة بالقيد الاخير على ما ذهب اليه رح قوله وانما عدل ان المذكور رفع
الايضاح ان العدول مبني على ثلث جهات الاول ان ما ذكر ههنا والثالث ان قوله وغيره مبهم ويجب صيانة الحد عن الالفاظ المبهمة
وكانه تركه لزعمه ان الاشتمال على مثله لا يوجب تركه مطلقا قوله في الافادة ان الظرف في موقع الحال من خواص اي حال كونها كائنة في الافادة
معتبرة فيها متعلقة بها وبهذا القدر ينطبق الحد ويحصل الاحتراز عن سائر العلوم مما لا يتعلق باحوال اللفظ او يتعلق باحوال المفردات
وضعا من حيث المادة كاللغة او الهيئة كالصرف او بحال التركيب اعرابا كالنحو او اختلاف دلالة في الوضوح والخفاء كالبيان والكلام في التعريف
هذا وما يتعلق به من المباحث موضعه كتاب المفتاح قوله فقد جاء الدور ان لا كلام في لزوم الدور بهذا التقرير في تعريف البلاغة
اذ البليغ ماخوذ في تعريفها فيتوقف معرفة البلاغة على معرفة البليغ من هذه الحيثية ومعرفته من هذه الحيثية كانت متوقفة على البلاغة
فيلزم الدور وانما الكلام في ان هذا الدور لا يوجب العدول عن التعريف الاخر الذي هو تعريف المعاني بل لا مدخل له في ذلك ويمكن المقصى عنه
بلزومه فيه ايضا لان معرفة علم المعاني موقوفة على معرفة البلاغة الماخوذة في تعريفه في ضمن تراكيب البلغاء والبلاغة ايضا موقوفة على
علم المعاني اذ الكلام في البلاغة الكسبية دون الذوقية الفطرية كما تقرر والكلام بعد علمه تمام يحصل ذلك للمتأملين في المقصود والمرام
واعلم ان الدور اللازم بين التعريفين اعني تعريف المعاني وتعريف البلاغة يوجب العدول عن تعريف المعاني لنكتة ما وهي ان كلام التعريفين
ح باطل في الجملة والمصير بصدد الفرار عن الباطل مطلقا قوله كما صرح به في كتابه حيث قال في اخر الفصل الثلثي واذ قد تحققت
ان علم المعاني هو معرفة خواص التراكيب قوله على انه معرفة حاصلة من تتبع ان يريد انه من باب اطلاق السبب على المسبب والقول بان فيه
جمعا بين الحقيقة والمجاز وانه من باب الكناية لا المجاز مبني على الجهل اذ الجمع الممنوع بينهما ان يكون كل منهما مناط النفي والاثبات
فلا يقدح فيه كون احدهما ملحوظا تبعا واعلم ان مبنى الكلام على ما تقرر عندهم من ان القول المنصور انه اذا استعمل السبب في المسبب

[illegible]

بالعكس فالمراد به المسبب المخصوص او السبب المخصوص مثلا لا يراد بالغيث في قولهم رعينا الغيث النبات الحاصل لا تنزما المطر
قوله وتوبيخات الادباء مشحونة بالمجاز فلا يستبعد اشتمال التعريف عليه سيما عند ظهور القرينة سيما عند تصريح المتكلم به سيما عند محاوله
النكتة والارشاد الى طريق تحصيل الفن والتنبيه على تشمير الذيل ولو اريد بالتتبع الملكة المبنية على التتبع لم يبعد **قوله** بعد تسليم دلالة
كلام السكاكي يعني انا لا نسلم اولا انه فسر التراكيب بتراكيب البلغاء بل فسرها بالتراكيب الصادرة عمن له فضل تمييز ومعرفة وقوله
وهي تراكيب البلغاء جملة معترضة ليست من تتمة التعريف بل هي مسوقة لبيان ان تلك التراكيب في الواقع وفي نفس الامر تراكيب البلغاء
لا انها ماخوذة في التعريف من هذه الحيثية ولو سلم فلا يلزم الا توقف معرفة البلاغة الاصطلاحية على معرفة الموصوفين بالبلاغة
ومعرفتهم انما يتوقف على معرفة البلاغة بمعنى اخر وفي الجملة هذا حاصل كلامه في تقرير الجواب الثاني المبني على تقدير التسليم وارخاء العنان
لا يفهم من قوله عليه مناقشة ظاهرة وهي ان حصر الفهم فيما ذكره ما لا معنى له بل التوفية معناها معنى التطبيق على ما اشار اليه في
اثناء التقرير بقوله وهذا بعينه معنى تطبيق الكلام لمقتضى الحال وقد بين معنى التطبيق في غير هذا الكتاب بانه اسم من الكلام الذي
تؤلفه وتطبيقه ان تورده على ما ينبغي ومن الكلام الذي تتبعه وتطبيقه ان تحمله على ما ينبغي ولو سلم فهذا لا يقتضي ان يجعل التراكيب تراكيب
ذلك المتكلم بل يجوز ان يراد تراكيب البلغاء ولا خلاف فيه وانما يلزم الخلف واذا كان المراد بالتشبيهات والمجازات عين ما ورد
في تراكيب البلغاء اعني الاشخاص المعينة المرعية في كلامهم وليس كذلك بل المراد انواعها كما ينادي عليه قوله وايراد انواع التشبيه
والمجاز وقد يقال غاية العناية من قبله انه لما زيف المصنف كلام المفتاح بما زيف واستدل عليه بان الظاهر ان المراد بالتراكيب تراكيب
البلغاء توجه عليه المنع بانا لا نسلم ان المراد بالتراكيب تراكيب البلغاء فضلا عن ان يكون هو الظاهر بل المراد تراكيب ذلك المتكلم وهذا هو الظاهر
ونحن نقول اما الكلام على الحصر المذكور بالطريق المذكور فليس بشيء لان لفظة تادية المعاني وايراد انواع يدلان على ان معنى التوفية هو ما ذكر
فان قيل بل المراد بالتوفية ما هو اعم كمعنى التطبيق ترجيحا للتاسيس على التاكيد قلنا فيلزم تشتت الكلام واخراجه عن النظام وتجويز الاحتمالين
في المعنى وتجويز واحد منهما بالثاني واما الجواب عن اصل الاشكال بانه لو اريد بالتوفية المعنى الاعم لزم عموم المشترك وهو ممتنع فساده
ظاهر لان معنى التوفية هو المعنى الشامل للقسمين فلا اشتراك هنا واما الكلام على تخصيص التراكيب بتراكيب ذلك المتكلم فالكشف
عن حقيقته لا يتاتى الا بعد سوق كلام يفصح عن حقيقة المرام فنقول حاصل جوابه عن اعتراض الايضاح انا نختار الشق الثاني من شقي
الترديد والملازمة ممنوعة فان عدم التبيين انما يلزم لو لم يكن في الكلام ما يشعر بان المراد بالتراكيب تراكيب ذلك المتكلم وهو ممنوع فان
الظاهر من التوفية والتادية والايراد حيث كانت هذه الافعال مضافة اليه ان يكون التراكيب ايضا بهذه المثابة اجراء للكلام على
سنن واحد ودفعا للحاجة الى مؤنة التاويل في البلغاء لو حمل التراكيب على تراكيب البلغاء اولا مؤنة الا ارتكاب اعني ارتكاب
ان القصد الى تعلق التوفية بنوع الخواص فان الحمل خلاف الظاهر ويكفي في دفع الاعتراض مجرد الاحتمال خصوصا اذا كان هذا الاحتمال
احتمالا ظاهرا يشير به السوق والسياق ونبه على الاول بقوله فالمراد بالتراكيب في تعريف البلاغة تراكيب ذلك المتكلم وبنى ذلك على افصاح
التادية والايراد عن هذا المعنى وعلى الثاني بقوله وليس المعنى على انه يورد تشبيهات البلغاء ولو شئنا دفع الشغب ابتداء لقلنا ان
مبنى جوابه هذا على اختيار الشق الثاني وعلى تقدير تسليم الشق الاول مع ان الكلام ولا خلاف واذ لا خير في السكوت عن بيان ما فيه وبعض
والاشتغال ببيانه في بعضها وهذا غاية ما لزم ههنا فليتامل فان لاصحاب الحواشي ههنا كلمات لا طائل تحتها ولعلك اعرضت عنها بعد الاطلاع
عليها او ردنا **قوله** حكما مشوبا بصواب وخطاء اي شاملا للقصر بانواعه الثلثة فالمخاطب على تقدير الافراد من يعتقد انك ضربت زيدا
وعمروا وعلى تقدير القلب من يعتقد انك ضربت عمرا دون زيد وعلى تقدير التعيين من يعتقد انك ضربت احد الكنه اما زيد واما عمرو ولا

ولا حوما عين المخاطب على وجه كلي دون طريق تخصيص **قوله** لان خاصية ان زيدا قائم ان يكون لنفي الشك تنبيه على انه وصف للكلام وتذكير
لما سبق من ان الخصوصيات والكيفيات ونحوها صفات للالفاظ **قوله** وليس المعنى على انه يورد تشبيهات البلغاء لا انه فاسد كما توهمه
بل لما سبق من ان الكلام في الشق الثاني او لانه لو اريد ذلك لربما توهم عود الدور فيضيع الاحتياج الى القول بان المراد ذوات البلغاء
الا يرى الى انه لو اخذ على قوله المراد تراكيب ذلك المتكلم بانه ان اعتبر ذلك المتكلم بليغا فقد عاد الدور والا فلا خواص لتراكيبه ولعمري ما صدق
الشارح المحقق ما قال ههنا ومفاسد قلة التامل مما تضيق عن الاحاطة بها نطاق البيان **قوله** والعجب من المصنف غيره لما كان هذا المعنى
معنى جليا وبالطبع عليقا وكان ظاهر الكلام شاهدا او السوق والسياق دالين عليه ولم يطلع عليه هؤلاء القوم صار ذهولهم سببا للتعجب من حالهم
وعلة للاستغراب فهمهم وبالهم فقوله العجب مبتدا خبره الظرف الذي بعده اي من المصنف وهو في الاصل لغو الا انه صار مستقرا بعوض الخبرية
كقولنا الحمد لله وكل من الجملتين المصدرتين باداة الاستفهام بعده تنبيه على تكرر معنى التعجب والتعجيب وهذا كما يقال العجب من زيد كيف فعل
كذا وكيف قال كذا ومحل كيف النصب على الحال اذ قد تقرر ان كيف اذا وقع بعده كلام تام فهو في محل النصب على الحال ولذا يجاب بالحال في مثل
كيف جاء زيد فيقال راكبا والكلام في الظاهر تعجب وتعجيب وفي التحقيق انكار للخفاء والطعن بانكار لا زمهما على الوجه الابلغ والطور الاكمل
نطاق البيان في المغرب النطاق والمنطق كل ما تشد به وسطك والمنطقة اسم خاص ومنها حديث عمر رض في اهل الذمة ويشدوا مناطقهم
وراء ثيابهم وفي موضع اخر يتنطقون اي يشدون في موضع المنطقة زنانير فوق ثيابهم **قوله** والاوضح كونه اوضح ان المقصود فيه مصرح
مع الاستغناء عن التوسل بوسيلة القرينة الخفية على اعتبار الحيثية وسلامته عن ورود الاشكال بخلاف غيره من التعاريف فانها محتوية
على ضروب الغموض والاشكال **قوله** وينحصر المقصود من علم المعاني الظاهر من عبارة المتن ان ضمير ينحصر لعلم المعاني وان مورد الحصر انما هو علم
المعاني لا المقصود منه لكن لما زاد المصنف في الايضاح لفظ المقصود ونقل الشارح المحقق هو لا عبارته ثم اشتغل ثانيا ببيان فائدة هذه
الزيادة اذ لا بد في ارتكاب الاعراض من فائدة زائدة فقال وظاهر هذا الكلام مشعر بان هذا الكلام اعني قوله وينحصر المقصود من علم
المعاني في ثمانية ابواب يدل على شيئين احدهما ان العلم عبارة عن الاصول والقواعد لا الملكة اذ الظاهر ان هذا من قبيل حصر الكل في الاجزاء
والصالح لكونه كلا انما هو الاصول لا الملكة والاجزاء انما هي تلك الابواب التي هي عبارة عن المسائل والقواعد وهذه ليست اجزاء للملكة المذكورة
وثانيهما ان ما سبق ههنا من تعريف العلم وبيان الانحصار والتنبيه الاتي ذكره خارجة عن المقصود وان كانت داخلة في علم المعاني فمن ههنا قوى
الاشكال بان هذه الامور ليست داخلة حتى يصير خارجة للقطع بان تعريف العلم خارج وكذا الاخيران اذ لا مدخل لهما فيه وان تاملت ففي هذا
المقام اشكالات الاول انه كيف صح القول بان الانحصار من قبيل انحصار الكل في الاجزاء وقد تقرر ان اجزاء العلوم ثلثة المبادي والموضوعات
والمسائل فلا يكون الكل اعني علم المعاني منحصرا في الاجزاء الثمانية الثاني انه لما جعل مورد الحصر المقصود لا نفس علم المعاني كان هذا من قبيل
انحصار الكلي اعني المقصود في جزئياته لا الكل في اجزائه للقطع بصحة حمل المقصود على كل من تلك الابواب لان كلا منها مقصود في الجملة مع ان
هذا لا ينطبق على قوله والا لصدق علم المعاني فان مورد الحصر لما كان هو المقصود فلا ضير في عدم الصدق اعني صدق علم المعاني الثالث ان كلمة من
في قوله المقصود من علم المعاني اما تبعيضية او بيانية او ابتدائية صلة للقصد لا سبيل الى الاول والا لكان من قبيل حصر الكلي في الجزئي اذ
المقصود الذي هو بعض علم المعاني يصدق على كل من الابواب الثمانية فلا يصح القول بانه من قبيل حصر الكل في الاجزاء ولا الى الثاني اذ لا
فائدة تحت هذه الزيادة اعني زيادة المقصود ولانه لما كان هو نفس المعاني فكل ما يخرج منه يخرج منه فان هذه الامور ان اندرجت
في المعاني لزم اندراجها في المقصود وايضا لانه نفسه لا لما كان ذكره لغوا فلا فائدة فيه ولا الى الثالث لان هذه الابواب نفس علم المعاني
لا امر يقصد منه فان هذه الابواب عبارة عن نفس المسائل والقواعد كما لا يخفى الرابع ما ذكرنا من ان تعريف العلم خارج قطعا وكذا الاخيران

وكلامه يدل على انها داخلة في المفتاح خارجة عن المقصود والخامس ان الظاهر من كلامه مشعر بان الارادة الملكة ههنا شاغرا وليس كذلك
لانه ليس من قبيل حصر الكل في الاجزاء ولا الكلي في الجزئيات والجواب عن الاول ان القول بان المبادي والموضوعات من اجزاء
العلم فيه تسامح بل انما جاوا ولو ابذلك التنبيه على انها لشدة اتصالها بالعلوم بمنزلة الجزء واليه الاشارة في قولهم حقيقة كل علم
مسائل ذلك العلم ولو سلم فظهر الفائدة في لفظ المقصود ح لان علم المعاني مثلا وان اشتمل على هذه الامور الثلثة الا
ان الجزء المقصود هو المسائل والباقي تمهيد وتوطئة اي الجزء المقصود من علم المعاني ينحصر في ثمانية ابواب فان قيل فتبين
لي وجه الانطباق اعني انطباق قوله انحصار الكل في اجزائه وقوله والا لصدق علم المعاني على كل باب قلنا هذا الجزء المقصود
وان كان جزءا الا انه كل بالنسبة الى اجزائه وهي الابواب المذكورة واما الثاني فالمراد والا لصدق مقصود علم المعاني لا يقال والامر
كذلك لانا نقول المقصود الذي هو جزء علم المعاني لا يصح حمله على كل باب وهذا ظاهر ولا يستبعد كون الشيء جزءا من شيء مع كونه كلا بالنسبة
الى اجزاء اخر كالحيوان فانه جزء الانسان مع انه مشتمل على اجزاء متعددة وعن الثالث بان المقصود من المقصود كل المقصود فيكون
من قبيل حصر الكل في الاجزاء لان كل باب من الابواب الثمانية جزء من هذا المقصود وهذا لا ينافي كونه مورد الحصر نفس علم المعاني اذ
المقصود ان علم المعاني موصوف بكونه مقصودا صار مورد الحصر فينطبق عليه قوله والا لصدق علم المعاني ولو سلم فالمضاف محذوف
وعن الثالث انا اثرنا ان كلمة من تبعيضية وصح القول بانه من قبيل انحصار الكل في الاجزاء لان المقصود بالمقصود الذي هو بعض
علم المعاني هو المسائل وهذا المقصود جزء بالنسبة الى العلم وان كان كلا بالنسبة الى الابواب الثمانية واثرنا انها بيانية والاشياء الثلثة
خارجة بوصف القصد لانه بمنزلة قولنا علم المعاني بوصف القصد ينحصر ولا شك في خروجها عنه وان اندرجت في علم المعاني والثالث
ما ذكر من انها ليست بصلة فجوابه انها ابتدائية صلة للقصد والمقصود واما الملكة او الاحتراز عن الخطاء في التطبيق على ما اشار اليه صاحب
المفتاح والكلام من قبيل انحصار المسبب في السبب لا من قبيل انحصار الكل في الاجزاء والكلي في الجزئيات الا ان هذا توجيه اخر لكلام المص
مع قطع النظر عن كلام الشارح المحقق لان حديث الانحصار بهذا النمط نفيا واثباتا انما هو كلام يوذن به الشارح المحقق والمص ساكت عنه ومن
الرابع ان هذه الاشياء الثلثة وان كانت خارجة عن علم المعاني حقيقة وفي نفس الامر الا انها لشدة اتصالها به وفرط اشتغالها
معه للتدوين ذكرها في فنها هذا علم المعاني شامل لها عرفا فاخرجها من المقصود لانها وان كانت مندرجة تحته بهذا الاعتبار لكنها ليست
بمقصودة اصلا واما الجواب عن الخامس فقد ظهر مما ذكرنا من انه من قبيل حصر المسبب في السبب وههنا وجه اخر وهو ان يكون من قبيل
لقيت من زيد اسدا وتحقيق هذا المقام على هذا الوجه من نفايس الفوائد فاحفظها فانه شو ما قطر الفارس الا انا **قوله** لا محالة
اي لا تحول ولا انقلاب وخبر لا محذوف اي موجود كقولهم لا بأس وما يقال في تفسيره من ان معناه البتة فهو اخذ بحاصل المعنى وابراز
لما هو المقصود والمغزى وقوله يشمل خبران فلانه والجملة اعني لا محالة موجود معترضة بين الاسم والخبر تنبيها على ثبوت مضمون النسبة
بطريق التوكيد **قوله** قائمة بنفس المتكلم ذهب الشارح المحقق الى ان المراد بالنسبة هو تعلق احد جزئي الكلام والاخر وانها قائمة بنفس المتكلم
فتوجه عليه ان النسبة بالمعنى المذكور لا محالة قائمة بالطرفين ووصف لهما لا بالمتكلم وهذا امر معلوم لدى كل احد قطعا ويمكن التفصي
بان المراد بقيامها بنفس المتكلم انها حاصلة في ذهنه موجودة في عقله واما نحو زيد قائم اذا صدر عن النائم او الساهي او المجنون فينبغي انه
ليس بكلام على راي المحققين وليس بخبر ولا انشاء والتحقيق ههنا ان النسبة التي اشتمل عليها الكلام لها وجود في الذهن ووجود
في الكلام ووجود في الخارج فالخبر والانشاء يشتركان في النسبتين الاوليين ومناط الفرق انما هو النسبة بملاحظة الحيثية الاخيرة
نسبة وهي ان من تكلم بالقران فهو متكلم بالكلام اجماعا مع انه قد يكون غير عالم بمعناه اصلا الا ان يقال النسبة اعم من ان يكون

تفصيلية

تفصيلية او اجمالية والاولى وان كانت منتفية ههنا الا ان الثانية متحققة فليفهم **قوله** او بايقاع النسبة او انتزاعها يمكن توجيهه
بان من قال به فقد اراد بايقاع النسبة احداثها وايجادها في الكلام فان من اوجد التكلم بانه ضرب مثلا فقد اوجد النسبة المشتمل هو عليها
الا ان هذا خلاف المشهور وايضا يلزم ان يكون ذكر الانتزاع لغوا مفسدا فان قيل فليكن قوله والامر باب رجوع النفي الى القيد والمقيد
جميعا والمقصود نفي النسبة المخصوصة اعني الايقاع فلا خطاء قلت فحق الكلام ح ان يقول ان كان لنسبة نحو الخبر والا فانشاء والباقي
مستدرك **قوله** سواء كان ايجابا او سلبا رد عليه ان التعليق المذكور يمتنع ان يكون ايجابا او سلبا اذ قد تقرر انه وصف للكلام
الا ان يقال هذا من قبيل اطلاق اسم السبب على المسبب والاوجه ان يحمل الكلام على حذف المضاف اي سواء كان ذلك التعلق تعلق
ايجاب او تعلق سلب ففي العبارة تسامح والمقصود واضح ولا ينبغي ان يتوهم من ظاهر هذا الكلام ان مدلول الخبر هو الايجاب والسلب
وان مرجع الصدق والكذب هذا ان اذ الكلام في الوجود والتحقق اعني تحقق ان هذا المعنى موجود في الخبر واما كونه مرجعا فلا **قوله**
في احد الازمنة اي ازاح لمثل سيقوم زيد لاشتماله على النسبة الاستقبالية التي باعتبارها تعد صادقا او كاذبا والالزام كذب كل
خبر استقبالي والحاصل ان الزمان الذي هو مدار الصدق والكذب لا ينحصر في الماضي والحال بل يعم الثلثة والالزام احد الامرين اما
دخول مثل هذا في الانشاء او خروجه عن الصدق والكذب بل لكلاهما ولا يخفى استحالته **قوله** تطابقه او لا تطابقه ذكر المطابقة واللامطابقة
تتميم للفائدة وتكثير لها او توطئة وتمهيد للمباحث المذكورة في التنبيه الاتي وبهذا يشعر كلام الشارح في تفسير التنبيه **قوله** فالخبر اي فالكلام خبر اي
من جهة احتماله الصدق والكذب فان الكلام الخبري من حيث اشتماله على ذلك يسمى خبرا ومن حيث اشتماله على الحكم قضية ومن حيث انه الى الفهم
اخبارا ومن حيث وقوعه في علم من العلوم وكونه مسؤولا عنه مسئلة ومن حيث كونه جزءا من الدليل مقدمة ومن حيث كونه يطلب بالدليل
مطلوبا ومن حيث حصوله من الدليل نتيجة فالمسمى واحد وان اختلف العبارات باختلاف الاعتبارات **قوله** اي وان لم يكن كذلك من قبيل
رجوع النفي الى القيد الاول اعني الخارج لا القيد الثاني اعني قيد هذا القيد على ما هو الاكثر والاظهر المتبادر الى الفهم اذ النسبة لا محالة
موجودة في الانشاء بلا خفاء دون الخارج ودون قيده **قوله** والمسند قد يكون له متعلقات بفتح اللام وكسرها والثاني انسب والتقييد
بجنس الفعلية وما في معناه تنبيه على ان الجامد لا متعلق له والشارح المحقق وان صرح في البيان في مباحث التشبيه بان الظرف اعني قوله
على في مثل اسد علي وقولهم الطير اغربة عليه متعلق بالجامد الا ان الملحوظ في التعلق هو حيثية المشتقية لا الجامدية فان قيل المسند اليه
قد يكون له متعلق كالتمييز في قولهم عندي عشرون درهما قلنا نعم الا انه لما لم يكن له اثر في هذا الكتاب تركه بالكلية فان قيل المسند اليه ايضا
قد يكون لها متعلقات اذا كان في معنى الفعل كقولهم الضارب في الدار زيد ونحوه قلنا هذه الامور في التحقيق قيود للمسند فقط فافهم
واعلم انه اراد بمعنى الفعل ما يعم شبه الفعل ايضا لانه كثيرا ما يطلق عليه الا فالمصدر واسم الفاعل والمفعول والصفة المشبهة على ما فصلوه
في النحو من قبيل شبه الفعل واما الظرف فهو من قبيل معنى الفعل اذ المراد بمعناه ما يستنبط منه معنى الفعل كحرف التنبيه واسماء الاشارة
والظروف والتمني والترجي وغير ذلك على ما فصل في النحو وعبر المص في الايضاح عن القسم الاول بالمتصل بالفعل وعن القسم الثاني بما في معناه
فقال ثم المسند قد يكون له متعلق اذا كان فعلا او متصلا به او في معناه فاراد بالمتصلات المشتقات وبما في معناه المستنبطات
وقد يفسر المتصل بالفعل بما يتضمن حروفه مع معناه وما في معناه بما يتضمن معناه فقط وبالجملة فالمتصل والمشتق وشبه الفعل
الفاظ مختلفة معانيها واحدة **قوله** وهذا لا جهة لتخصيصه بالخبر يمكن ان يكون الوجه التخصيص ان الخبر اكثر ايجادا وافراشكالا وغموضا
واغزر وجودا ووقوعا واسبق في الاعتبار لكونه اصلا للانشاء ومرجعاله بلا خفاء **قوله** وكل جملة قرنت اشارة الى الفصل والوصل
وقوله والكلام البليغ اما زائد اشارة الى الاطناب والايجاز والمساواة **قوله** والايجاز ومقابليه يريد به الاطناب والمساواة

قوله ففـ وكلامه اكثر واظهر تنبيه الا ان الفساد في كلام المص كثير ظاهر لكن من حاول الحصر العقلي الداير بين النفي والاثبات ففي كلامه
اكثر واظهر فيرد عليه ان كلام المص لم يكن فاسدا بل كان قاصرا عن المط الا ان يقال المط بالبحث ههنا هو بيان خصوصية يصلح ان يكون جهة
لجعل كل منها بابا براسه دون غيره على وجه يظهر الرجحان وما ذكره المص في معرض الدليل لهذه الدعوى وفي موقع البرهان على هذا
المعنى فاذا كان قاصرا عن اثبات المدعى كان فاسدا اذ لا نعني بالفساد ههنا الا عدم انطباق الدليل على الدعوى قوله جعل الا
بابا ثامنا كون الانشاء بابا ثامنا انما هو بالنظر الى تقسيم الشارح والا فهو باب سادس بالنظر الى ترتيب المص وكذا الفصل والوصل
فانه باب سابع وكذا الكلام في غيره وقد يقال فيه تنبيه على ان الترتيب الاقرب هذا لا ذاك قوله تنبيه التنبيه عبارة عن فائدة يندرج
تحت قاعدة سابقة بحيث لو جرد النظر عما بعده لفهم ذلك مما قبله واليه الاشارة بقوله لانه قد سبق الخ وتوضيحه ان التنبيه موقعه
ان يستعمل فيما سبق عليه ضرب من العلم فيه او كان بمنزلة المعلوم من البديهيات كما هو شان البديهيات لاستغنائها عن الدليل فيكفي فيها
مجرد التنبيه المشعر بتوهم الغفلة قوله فالخبر على هذا ان المشهور في كتب القوم ان الخبر هو الكلام المحتمل للصدق والكذب فذهب صاحب
المفتاح الى ان هذا التعريف باطل اذ العالمون به يعرفون الصدق بانه الخبر عن الشيء على ما هو به والكذب بانه الخبر عنه لا على ما هو به فمقتضى
اخذ الصدق في تعريف الخبر ثم اخذ الخبر في تعريف الصدق ان تعريفه دوري وذهب الشارح المحقق الى ان ما ذكره صاحب المفتاح مردود
بوجوه ثلثة حاصل الاول ان الخبر الثاني اعني الواقع جزء المحدود غير الاول اعني الواقع محدودا فان الاول بمعنى المخبرية والثاني
بمعنى المصدر اعني الاخبار ومبنى الدور على اتحاد الجزئين وحاصل الثاني ان الصدق الثاني اعني الواقع محدودا غير الاول اعني
الواقع جزء المحد اذ الاول صفة للكلام والثاني صفة للمتكلم ومبنى الدور على اتحاد الصدقين وحاصل الثالث ان اللازم فساد احد
التعريفين لا تعريف الخبر على القطع ولما كان ضعف الاخير ظاهرا اذ نسبة البطلان الى الحد اعني حد الخبر لا يقتضي الجزم بذلك سكت عنه
ههنا واقتصر على الاولين فان قيل القول بان المراد بالخبر الثاني الاخبار توسيع لدائرة الدور لانه يقتضي التجاوز عن مرتبة بعد ما كان
بمرتبة واحدة اذ الاخبار معناه الاتيان بالخبر قلنا المراد بالاخبار الاعلام بوقوع النسبة او لا وقوعها ثم لما كان ههنا مظنة
ان يورد على الوجه الثاني بان الصدقين متحدان لان معنى صدق الكلام صدق متكلمه اجاب عنه بان الصدق الذي هو صفة الكلام
معناه مطابقة نسبته للواقع والذي هو صفة المتكلم معناه الاخبار عن الشيء والاعلام به بهكذا الجواب ينفهم هذا المقام ولا تلتفت
الى زخرفات الاوهام قوله هو الخبر عن الشيء على ما هو به الظاهر من هذا التعريف ان المراد بالشيء هو المحكوم عليه يرشدك
لفظ الخبر وعن اليه ولو صرف اللفظ عن ظاهره واريد بالاخبار عنه مجرد تبيين حاله والاعلام بشانه فيحتمل ان يراد بالشيء المحكوم به
ويحتمل ان يراد به النسبة التي تضمنها الطرفان والكل جيد اما الاول فلان المحكوم عليه يلزمه احد الامرين ويقتضي لذاته احد الكونين
فانه اما على وصف كونه مسلوبا عنه المحكوم به او ثابتا له فان الاخبار عنه ان وقع على وفق الوجه الذي هو كائن عليه من ثبوت المحكوم
له او بانتفائه عنه فهو صدق والا فكذب واما الثاني فلان المحكوم به ايضا على احد الوجهين اما على وجه ثبوته للمحكوم عليه او انتفائه عنه
فبيان حاله ان وقع على وفق ما هو عليه فصدق والا فكذب واما الثالث فلان كل نسبة معتبرة بين الشيئين فهي في نفس الامر اما
بالثبوت او بالانتفاء فافادتها واعلامها ان وقع على وفق ما هي عليه من الثبوت والانتفاء فصدق والا فكذب وبالجملة ففي الكناية
عن الوجه على ما اشرنا اليه في اثناء التقرير والضمير الاول عائد الى الشيء والثاني عائد الى ما والتقدير على الوجه الذي ذلك الشيء متحقق
به وكائن عليه قوله فذهب الجمهور الخ يريد ان هذا هو القول الفحل والمذهب الجزل وعليه الاعتماد صرح به المص في الايضاح حيث قال
واختلف الناس في انحصار الخبر في الصادق والكاذب فذهب الجمهور الى انه منحصر فيهما ثم اختلف القائلون بالانحصار فقال الاكثر
منهم

منهم صدقه مطابقة حكمه للواقع وكذبه عدم مطابقة حكمه له هذا هو المشهور وعليه التعويل قوله اي مطابقة حكمه يريد ان المطابقة صفة
للخبر صورة ووصف لحكمه معنى فان قيل الحكم فيما بينهم عبارة عن الايقاع او اللاايقاع او الوقوع او اللاوقوع ولا معنى لرجوع الصدق والكذب
الى شيء منها على ان ما سبق من ان النسبة هو تعلق احد طرفي الكلام بالآخر سواء كان ذلك التعلق ايجابا او سلبا يدل على ان مرجع الكذب هو
الايقاع والانتزاع وفي بعض الصور قلنا قد نبهناك على ان في العبارة تسامحا وان المقصود سواء كان تعلقه تعلق ايجاب وتعلق سلب
والتحقيق ههنا ان الحكم فيما بينهم يطلق على معنيين احدهما ما مر والثاني نفس النسبة التي اشتمل عليها الكلام واللفظ فحيث حكموا بان الحكم مرجع الصدق
والكذب حاولوا به المعنى الثاني وحيث ذكروا ما يلائم الاول حاولوا الاول قوله اي عدم مطابقته للواقع يشير الى ان المعتبر في مرجع الضمير
هو القيد اعني الطرف المتعلق بالمطابقة كما يقال جاءني رجل كريم فاكرمته اي ذلك الرجل الكريم وقد تقرر ان الاضافة كاللام في افادة العهد ثم
نعم اعتبار التجرد عن القيد كثير الا انه خلاف الاصل ولا كلام فيه قوله دل على وقوع نسبة الخ اعلم ان حصولها وتحققها في الذهن ونحوه اعم من ان
يكون ايجابية او سلبية فالوقوع ههنا غير الوقوع المقابل باللاوقوع فانطبق التقسيم الى القسمين على هذا قوله مع قطع النظر الخ متعلق بقوله
لا بد وهو خبر ان والفاء بالحقيقة داخلة عليه والاشبه ان مبنى الفاء على مذهب الاخفش وهذا الكلام اجمالي وتفصيله مع خبر ان اما قوله اما بالثبوت
على معنى ان الكلام الذي دل على كذا كائن اما بالثبوت او بالانتفاء وقوله لا بد وان يكون بينهما فان جعلنا الخبر الاحر الاول كما يقتضيه النظر
الظاهر وتبادر اليه الفهم فقوله مع قطع النظر الخ تفريع على ما تقدم تفريعا معهودا في العبارات الفصيحة اي اذا كان كذلك فهذا امر ضروري
لا بد منه وان جعلنا الخبر قوله لا بد منه وهذا هو التحقيق الذي يقتضيه جانب المعنى اذ الاول قليل الجدوى جدا فقوله اما بالثبوت في موقع الصفة
المقدر اي دل على وقوع نسبة وقوعا اما بهذا الطريق او بذاك وحاصله وقوعا باحد الطريقين فالظرف متعلق بالخبر والفاء بالحقيقة
داخلة عليه على نمط قوله تعالى ان الذين فتنوا المومنين الآية لانه لما كان معمولا له كان حقه التاخر عنه فلما وقع موقعه اخذ حقه وهو الفاء والنظير
الفاء الداخل على الجزء الثاني من جزئي جواب اما والنكتة ههنا هي الاحتراز عن لزوم اعمال ما بعد الفاء فيما قبلها وبالجملة فالرابطة في جملة الخبر معنوية
سببية فافهم فانه الكل دقة وتقديم معمول النفي في لا جبار قوله وهذا معنى مطابقة الكلام للواقع والخارج وما في نفس الامر يريد ان الواقع
والخارج ونفس الامر الفاظ مختلفة وعبارات متفاوتة معانيها واحدة وهذا هو المطابق لما نص عليه الشارح المحقق في شرح المقاصد من ان
المعتبر في صحة الحكم مطابقته لما في نفس الامر وهو المراد بالواقع والخارج اي خارج ذات المدرك والمخبر ومعناه ما يفهم من قولنا هذا الامر
في نفسه كذا وليس كذا اي في حد ذاته ومع قطع النظر عن ادراك المدرك واخبار المخبر على ان المراد بالامر في قولهم نفس الامر الشان والشيء
وبالنفس الذات واما المواخذة بان المعدوم سيما الممتنع لا ذات له ولا شيئية فامر ذلك سهل بل لا يجب ان يتصور ههنا المقام قوله
بخلاف نعت الانشاء المشهور في الاستدلال على انشائيته انه ان كان اخبارا فهو ان كان صادقا لزم الدور لانه يتوقف صدقه على
وقوع مدلوله ووقوع مدلوله يتوقف على صدقه لان وقوعه لا يكون الا بهذا اللفظ وما في معناه وان كان كاذبا كان لغوا غير معتبر اصلا
والمذكور في شرح اصول ابن الحاجب ان من قال هو اخبار اراد انه اخبار عما في ذهنه لا عن خارج وهو الموجب لخبرية الكلام والله اعلم بالمرام
قوله ولا يقدح في ذلك الخ شروع في دفع اشكال ظاهر الورود على المقام بطريق الاصالة والتوجيه الخ وان سبق منه اشارة الى
دفعه في اثناء تقريره على ما نبهناك عليه وتقرير الاشكال انه قد سبق ههنا واشتهر على السنة القوم ان النسبة التي تعتبر التوافق بالنظر
اليها ويدور صدق الكلام وكذبه عليها خارجية مع ان النسبة من الامور الاعتبارية العقلية التي لا تحقق لها في الخارج اصلا فانا قاطعون
في قولنا زيد قائم فانه ليس هناك وراء الطرفين في الخارج امر ثالث يطلق عليه وبازائه النسبة او الحصول او نحو ذلك بل المعتبر عندنا بالنسبة
ونحوها امر اعتباري قائم بالطرفين في العقل فكيف صح توصيف النسبة بذلك اي بكونها خارجية وتقرير الجواب على ما يقتضيه الراي الصائب

والفكر الثاقب ان كون النسبة من الامور الاعتبارية دون الخارجية انما ينفي كون حصول القيام لزيد امرا محققا موجودا في الخارج
اي في الاعيان على ما هو المقتضى العبارة الثانية اعني قولنا حصول القيام له امر محقق موجود في الخارج ولا ينفي كون القيام حاصلا
لزيد في الخارج اي في نفس الامر وصادقا عليه بعد اعتبار الاشتقاق كما هو مقتضى العبارة الاولى اعني قولنا القيام حاصل لزيد في
الخارج على ان المراد بالخارج في الاول نفس الامر وفي الثاني الاعيان وحاصل التوجيه ان المراد بالخارج في قولهم النسبة الخارجية
ما اشرنا اليه من انه بمعنى نفس الامر وان النسبة الخارجية هي النسبة الثابتة الحاصلة في نفس الامر وفي حد ذاتها على ما ذهب اليه
المحققون من ائمة المعقول من ان معنى كل ج ب ان كل ج في نفس الامر فهو ب في نفس الامر وطعنوا على القدماء بانهم لم يفرقوا
بين نفس الامر والخارج فذهبوا الى ان المراد بنفس الامر الخارج وان المراد بالخارج هو الاعيان فورد عليهم ان ههنا قضايا
كثيرة محمولاتها ليست امورا خارجية نحو زيد اعمى والانسان لا جماد والجماد لا عالم والحيوان جنس والانسان نوع الى غير ذلك من الجمل
الخبرية ويكون من قوله فانا لو قطعنا النظر الخ في معرض التعليل والتبيين لكون المراد بخارجية النسبة حصولها وثبوتها في نفس
الامر كما هو مقتضى العبارة الاولى اي الامر كذلك للقطع بان ثبوت القيام وحصوله امر محقق ثابت في نفس الامر وهذا معنى
كون النسبة خارجية اعني الحصول والتحقق في نفس الامر مع قطع النظر عن ادراك الذهن وحكم المخبر وبالجملة فكلامه في هذا
المقام سابقا ولاحقا يصرح تارات بان المراد بخارجية النسبة ما قررناه كما قال فيما سبق في قطع النظر عما في الذهن لا بد ان يكون
بينهما نسبة ثبوتية او سلبية وكما قال وهذا معنى مطابقة الكلام للواقع والخارج وما في نفس الامر وكما قال فانا لو قطعنا
النظر عن ادراك الذهن وحكمه فهو حاصل له وكما نبه عليه بقوله وهذا اعني الحصول والتحقق في نفس الامر مع قطع النظر عن
ادراك الذهن معنى النسبة الخارجية حيث لم يقل و ذلك معناه ومن لم ينفعه الذوق السليم والطبع المستقيم والتامل
في سياق الكلام والتنبه لحقيقة الحال والمقام والتفطن للرموز والاسرار والتيقظ لملاحظة الجهة والاعتبار فوقع
في المرية فيما ذهبنا اليه والتردد فيما قرعنا سمعك عليه فعليه بالرجوع الى تصريحه بالمرام في شرح مقاصده في علم الكلام
ولعلك لا تشتبه عليك انه قد اتسق الكلام وبني التركيب على النظام وكاد ان يلتحق الاول بالاخر والاخر بالاول
نعم بقي ههنا شيء وهو ان الظاهر ان المراد بالخارج في المثالين امر واحد هو الاعيان او نفس الامر لا ان الاول نفس الامر
والثاني هو الاعيان الا ان امره سهل لان صرف الكلام عن ظاهره عند دلالة القرينة امر غير عزيز فيما بينهم فان قلت فليجعل
الخارج في الموضعين بمعنى نفس الامر تلفيقا ودفعا للصرف عن الظاهر قلت فعدم صحة الثاني في حيز المنع وهذا ظاهر
وهذا اعني ما ذكرنا من ان الظاهر ان المراد بالخارج في الموضعين شيء واحد هو الذي اغتر به بعض اصحاب الحواشي فحفظ
شيئا وغاب عنه اشياء حتى ذهب الى ما ذهب واشتغل بتحصيرا ولا ثم اعترف بفساده اخرا وحاصل كلامه انا اذا قلنا
هذا الشيء خارجي فله اعتباران احدهما ان يكون الخارج ظرفا لنفس ذلك الشيء وذاته لا لوجوده وحصوله على ما يقتضيه العبارة
الاولى وثانيهما ان يكون الخارج ظرفا لحصول ذلك الشيء وتحققه على ما يقتضيه العبارة الثانية والاول لا يستلزم كون ذلك الشيء
موجودا خارجيا بخلاف الثاني فانه يستلزمه قطعا اذ الموجود الخارجي ما يكون الخارج ظرفا لحصوله وتحققه لا لذاته ونفسه
وحيث قالوا النسبة خارجية يريدون به المعنى الاول وكونها من الامور الاعتبارية لا ينافي الاول بل ينافي الثاني فليس
اللازم في المثال الاول بناء على وقوع الخارج ظرفا لنفس النسبة اعني حصول القيام الا كون القيام موجودا خارجيا لكون الخارج
ظرفا لحصوله وتحققه واما كون الحصول الذي هو النسبة موجودا خارجيا فغير لازم اذ الخارج ظرف لنفسه لا لحصوله وتحققه ثم تنبه
ان قوله

صرح بذلك الشيخ في الشفاء واشار اليه في الاشارات منه

وههنا مناقشة وهي انهم صرحوا في المشهورة فقالوا الوجودات المتعلقة لكل شيء اربع وجود في الاعيان ووجود في الاذهان ووجود في الكتابة ووجود في العبارة ولا يخفى ان الوجود في نفس الامر خارج عن هذه الاقسام الا ان يجعل احد هذه الاقسام من الوجود الخارجي ... فافهم منه

ان قوله فانا لو قطعنا النظر الخ يلزم ان يكون لغوا لا طائل تحته هذا تقرير جوابه مع ما سنح لي من اشكاله وفيه نظر اما اولا فلان النسبة
الخارجية على هذا المعنى لا ينطبق على جميع صور الجمل الخبرية لخروج كثير من الكلمات الخبرية نحو ما يكون كلا طرفيه او احد طرفيه عدميا
سيما اذا كان ممتنعا وتوضيحه ان النسبة الخارجية بهذا المعنى ما يكون الخارج ظرفا لذاته ولحصول المحكوم به فيكون المحكوم به موجودا
خارجيا البتة فيلزم ان لا يكون نحو شريك الباري ممتنع وزيد معدوم ونحو ذلك خبرا وهو باطل والمبني على الباطل باطل واما
ثانيا فلان ما ذهب اليه هذا المحقق من ان القيام موجود خارجي فاسد اذ القيام من مقولة الوضع الذي هو من الاعراض النسبية
التي لا اصلية لها على ما بين في الكلام واما ثالثا فلان اول الكلام واخره ينادي على خلاف ما ذهب اليه وبما سبق من التحقيقات
ظهر ضعف ما يقال ان قولهم النسبة خارجية مبني على ان طرفيها خارجيان قوله اي عدم مطابقته لاعتقاد المخبر ولو كان خطاء ان لم يقل
ولو كان صوابا كما وقع في بعض الشروح لامرين احدهما ان ضمير عدمها للمطابقة المذكورة مع قيودها كقولنا وأب الرجل الكريم ان يفعل
كذا وثانيهما ان الواجب في لو هذه ان يكون نقيض الشرط اولى باللزوم للكلام السابق وتحقيقه ان مخالفة الاعتقاد الذي هو خطاء
لما كانت سببا للكذب فمخالفة الاعتقاد الذي هو الصواب يكون سببا لتحقق الكذب بالطريق الاولى على ما لا يخفى مثلا قولنا السماء تحتنا
خبر غير مطابق للواقع واعتقد المخبر عدم مطابقته للواقع فكذبه صريح اولى لان عدما واحدا لما اثر في كونه كذبا فتاثير العدمين اولى فليتامل
ليظهر ان الصواب خطاء وان كان ظاهر النظر لا يقتضيه وان الصواب خطاء وان كان ظاهر النظر يقتضيه قوله والواو في قوله ولو خطاء
للحال اذ ذهب الجمهور الى ان الواو في مثل هذا المقام للعطف على مقدر هو ضد المذكور وان التقدير في قولهم زيد بخيل وان كثر ماله او كثر
وذهب صاحب الكشاف والاكثرون الى ان الواو للحال والعامل ما تقدم من الكلام حتى صرح في قوله تعالى ولو اعجبكم بان التقدير والحال
كذا وذهب بعض النحويين الى ان الواو اعتراضية ويعنون بالجملة الاعتراضية ههنا ما يتوسط بين اجزاء الكلام متعلقا به معنى
مستانفا وسيجيء لهذا المقام زيادة توضيح له ولما كان مذهب الجمهور انه للحال ارتضاه الشارح المحقق ولما كان كونه للعطف اقرب
من كونه للاعتراض اوحى الى التفاوت درجتهما بذكر الاول مشيرا الى ضعف العطف بالنسبة الى الحالية وبترك الثالث وطرحه بالكلية
وبالجملة ففي كلامه ايماء الى بيان درجات المذاهب الثلثة قوة وضعفا وسيجيء في اواخر الفصل والوصل ما يرد على العطفية ايضا
قوله لا يقبل التشكيك هذه العبارة اولى من العبارة المشهورة في كتب القوم لا يحتمل النقيض لاشتمالها على ضرب غموض ووقوع خفاء
حرف في موضعه قوله اللهم ان قد سبق ان هذه كلمة جرت على عادتهم بتصدير الكلام بها ليكون التصدير مشعرا بضعفه وخفائه
كان هذا امر يستعان بالله لتيسيره لمعاونته وجها ووجه الضعف ههنا ان المفهوم في المحاورات من مثل قولنا هذا الخبر لا يطابق
اعتقاده مخبره ان له اعتقادا الا انه غير مطابق ولو تاملت في ذلك وجدت من نفسك شاهد صدق على ان مبناه على ان الغالب
الراجح رجوع النفي الى القيد على ما صرح به قوله فكلامه خبر اذ قد سبق ان الخبر كلام يكون لنسبته خارج تطابقه او لا تطابقه
ولم يكن ذلك مشروطا بكون تلك النسبة كائنة في اعتقاد القائل به او لم يكن قوله وتمسك النظام ان ظاهر الكلام ان هذا
في اثبات ما ذهب اليه من تفسير الصدق والكذب بما مر فورد عليه اولا ان احدهما ان هذا تفسير وتعريف وقد تقرر في موضعه ان الحدود
لا تجري فيها اقامة البراهين ولذا لا يجري فيها المنع ايضا لان مرجعه الى طلب الدليل واقامة الدليل ممتنعة اذ التعاريف من
قبيل التصورات وانما المعرف مصور وبمنزلة نقاش ينقش لك في ذهنك صورة مفهوم او موجود فليس بين الحد والمحدود
حكم حتى يمنع او يستدل عليه وبالجملة فامتناع اقامة الدليل على الحد ومما لا شبهة فيه على ما تقرر في كتب المعقول فكيف يتمسك
ههنا على اثبات هذا التعريف وثانيهما ان الاية لا يدل على ان الصدق عبارة عن مطابقة الاعتقاد كما هو مذهبه نعم يمكن مذهب الجمهور

زيد بخيل لو لم يكثر ماله وان كثر يعني ان بخله ثابت في الحالين البتة سواء قل ماله او كثر

وثبت مذهبه في الكذب فاما انتفاء الصدق فيجوز ان يكون مبنيا على كونه عبارة عن مجموع المطابقتين فلما ينتهض الدليل على ما هو
بصدده والجواب عن الاول ان ارباب المعقول وان صرحوا بامتناع اقامة الدليل على التعريفات الا انهم يعترفون بان هذا انما
يكون اذا حاولوا بمثله افادة التصور اما اذا حاولوا بقولهم الانسان حيوان ناطق ان هذا مدلوله لغة او اصطلاحا فكلا الامرين
اعني الدليل والمنع يجريان فيه فيقع الاحتياج ح في اثباته الى نقل او استعمال وقد صرح الامام رح بهذا في نهاية العقول فقال
ان قولهم الانسان حيوان ناطق يمكن ان يكون على وجه لا يمكن منعه ويمكن ان يكون على وجه يمكن منعه ويطلب عليه الدليل اما الاول فهو
ان يكون مراد القائل بذلك الاشارة الى هذه الماهية المتصورة بلا حكم عليها بنفي او اثبات فعند هذا لا يمكن منعه ولا مطالبته بالدليل
واما الثاني فهو ان يكون مراده ان ذات الانسان محكوم عليه بالحيوانية والناطقية وح يتوجه عليه المنع والمطالبة بالدليل ولا يكون حدا بل
دعوى وعن الثاني انه لما ثبت مذهبه في الكذب ثبت في الصدق ايضا اذ لا قائل بالفصل فان من ذهب الى ان الصدق مجموع المطابقتين
ذهب الى ان الكذب مجموع العدمين فليتدبر واعلم ان مبنى التخصيص اعني تخصيص الصدق بالذكر على انه يريد ان يشير الى ان الاية
بنفسها لا تدل على مذهبه في الصدق بل لا تدل الا على نفي مذهب الجمهور اللهم الا ان يضم اليها ضميمة وذكر المصنف رح في الايضاح
من جانب النظام تمسكا اخر مضمونه ان مجرد مخالفة الواقع ليس بكذب بدليل ان من اعتقد امرا واخبر به ثم ظهر انه غير مطابق للواقع لا
ينسب قائله الى الكذب ولا يقال هو كاذب ولكن يقال هو مخطئ بدليل قول عائشة رض فيمن فعل ذلك ما كذب ولكنه وهم فلو كان
الكذب عبارة عن مخالفة الواقع لما صح هذا فالمذكور ههنا متعلق بجانب الصدق وما ذكر في الايضاح من التمسك بقول عائشة رض
مخصوص بجانب الكذب ولا يخفى ان كلا من تمسكيه قاصر عن افادة الدعوى لكن لما كان قادحا في مذهب الجمهور وجب الاشتغال
بدفعه فوجه الدفع في الاية ما ذكر ههنا وفي قول الصديقة رض ان المنفي تعمد الكذب لا الكذب نفسه اي ما كذب عمدا اذ الاجماع
منعقد على تكذيب اليهودي اذا قال الاسلام باطل وعلى تصديقه اذا قال الاسلام حق فلو لم يكن الصدق والكذب عبارة عما ذكره
الجمهور لما صح ذلك قوله ورد هذا الاستدلال ان لما كان المذهب المنصور ما ذهب اليه الجمهور حاول المص رد مذهب النظام برد استدلاله
اذ الدعوى الخالية عن البرهان كالامور الخالية عن الارواح من الابدان فاشار الى دفع تمسكه بالاية بوجوه ثلثة حاصل الاولين منع رجوع
الكذب الى قولهم انك لرسول الله فلا تفاوت بينهما بهذا الاعتبار انما التمايز بينهما باعتبار ان السند في الاول جواز رجوع الكذب الى
نشهد فقط لان الشهادة من المشاهدة وهي المعاينة فهؤلاء اخبروا عن انفسهم انهم شاهدوا وعاينوا رسالة محمد صلى الله عليه وسلم ونبوته
بناء على ان نشهد اخبار واما ما ذهب اليه الشارح المحقق من حمل كلام المص على رجوع الكذب الى قولهم نشهد باعتبار تضمنه خبرا اخر كاذبا
بشهادة ان واللام والجملة الاسمية بناء على ان نشهد انشاء وان كونه خبرا ممنوع فلا يخفى ضعفه اما اولا فلاحتياجه الى التكلف في تطبيق كلام
المص عليه والذي اغتر به هو عبارة الايضاح حيث قال بعد تقرير الاستدلال بالاية واجيب بوجوه احدها ان المعنى نشهد شهادة واطات
فيها قلوبنا البتة كما يترجم عنه ان واللام واسمية الجملة فذهل في بادي الراي عن ان هذا جواب والمذكور في الايضاح جواب اخر
اختاره صاحب المفتاح صرح بذلك الشارح العلامة رح في شرح المفتاح فجعل هذا جوابا وجعل المذكور في المفتاح جوابا اخر فقال والجواب
ان رجوع الكذب الى قولهم انك لرسول الله ممنوع لم لا يجوز ان يكون راجعا الى الشهادة ثم اورد على نفسه اشكالا بان قولهم نشهد انشاء للشهادة
فكيف يجوز اطلاق الكاذب عليهم باعتبار الشهادة ثم قال لا نم انه انشاء لجواز ان يكون اخبارا عن انفسهم ثم قال بطريق الاشكال فلو كان
اخبارا عاد المحذور لانه مطابق للواقع ثم قال في دفعه لا نم المطابقة لنفس الامر بل الشهادة الصادقة يستدعي العلم والمعاينة
لقوله تعالى وما شهدنا الا بما علمنا فالمنافقون لما شهدوا على الرسالة والنبوة بلا علم ومعاينة واخبروا عن انفسهم بانهم موصوفون

اراد بتخصيص الشارح ... بقوله فلو كان الصدق عبارة عن مطابقة الواقع لما صح هذا منه

وهم بوهم ... في المصادر ... في الصحاح ... اذا ذهب وهمه اليه وانت تريد غيره منه

بذلك كذبهم الله تعالى في اخبارهم هذا واما ثانيا فلان منع كون نشهد خبرا منع على السند على ان مجرد الاحتمال قادح في الاستدلال
ولا مر ما تراه رجع في غير هذا الكتاب عن هذا الجواب وبين ان كلا منهما جواب على حدة وان نشهد خبر لا انشاء والحق حقيق بان
يتبع واما السند في الوجه الثاني فيجيء بيانه قوله بشهادة ان واللام والجملة الاسمية ان لما اشتمل كلام هؤلاء المنافقين على
قولهم انك لرسول الله على جهات من التاكيد وكان فائدتها غير ظاهرة لظاهر عدم استقامة كونها لنفي شك ورد انكار على ما هو المشهور
في المؤكدات ذهب صاحب المفتاح الى ان فائدتها ليست ما اشتهر بل الفائدة هي الدلالة على ان هذا الخبر صادر عن صميم القلب وخلوص
الاعتقاد وصدق الرغبة ووفور النشاط وهذا الوجه ماخوذ مما ذكره صاحب الكشاف في قوله تعالى واذا خلوا الى شياطينهم قالوا
انا معكم انما نحن مستهزءون من ان مخاطبة اخوانهم في الاخبار عن انفسهم بالثبات على اليهودية فهم فيه على صدق رغبة ووفور نشاط
وهو رائج عنهم متقبل منهم وهذا الوجه من البلاغة بمكان لا يتنبه لها الا العارفون باسرار التراكيب وخواص البلاغة بل هذه الاية
بعينها بهذا الطريق ذكرها صاحب الكشاف فقال معناها انهم لكاذبون في قولهم نشهد وادعائهم المواطاة او انهم لكاذبون فيه لانه
اذا خلا عن المواطاة لم يكن شهادة في الحقيقة فهم كاذبون في تسميته شهادة او اراد والله يشهد انهم لكاذبون عند انفسهم لانهم كانوا
يعتقدون ان قولهم انك لرسول الله كذب وخبر على خلاف ما عليه حال المخبر عنه فهذه اجوبة ثلثة ذكرها في الكشاف وحاصل الاول
واضح من التقرير المذكور وحاصل الثاني ان الشهادة خبر خاص وهو ما وافق فيه اللسان القلب واما شهادة الزور فتجوز كاطلاق البيع
على غير الصحيح فهم كاذبون في قولهم نشهد المتفرع على تسمية قولهم ذلك شهادة وهو المراد بقوله في تسميتهم شهادة وحاصل الفرق بين
الوجهين على ما اشار اليه صاحب الكشاف انه لا حاجة في تحقق كذبهم الى ادعائهم المواطاة لان اللفظ موضوع للمواطئ وبهذا
يظهر ان ما ذهب اليه الشارح المحقق في الوجه الثالث من ان تسمية الشئ بالشئ من باب الغلط لا الكذب من باب الغلط وانا احكي لك
حقيقة كلام القوم في هذا المقام ليظهر لديك ان ما ذهب اليه الشارح المحقق ههنا ناشئ من الاوهام فنقول القوم لم يقصدوا بقولهم
الكذب يرجع الى تسميتهم ان هؤلاء قصدوا ان يقولوا الخبر فجرى على لسانهم غلطا او سهوا نشهد او انهم اطلقوا لفظ الشهادة على الاخبار
لجهلهم بالوضع او لتعمد الغلط كاستعمال الفرس مثلا في الجدار بان يقال للجدار المشار اليه هذا فرس او للكتاب المشار اليه هذا جدار
او نحو ذلك بل مرادهم ان هؤلاء يدعون ان ما صدر عنهم من الاخبار هذا هو شهادة اي هو صادر عن علم ومواطاة مثلا وهذا
كما يقال من في الدار فيقول المجيب عالما بان فيها وانه جاهل في الدار رجل عالم تقي لا نظير له في العصر فان هذا كاذب لا محالة وان خبره
كذب البتة ولم يقل احد من اهل اللسان انه غلط حيث استعمل العالم في الجاهل وكما يقال لمن في كيسه شئ وهو يعلم ان فيه فلوسا مموهة
ردية ما في كيسك فاجاب بان فيه دنانير جيادا او ان فيه ذهبا احمر فانه لا يتصور من احد ان ينسبه الى الغلط بل يقال انه قد كذب فهؤلاء
ايضا ادعوا ان اخبارهم الخالي عن العلم والمواطاة شهادة اي كائن مع العلم واقع على وجه المواطاة ترغيبا للمؤمنين في شانهم وخداعة
للمسلمين ليغتروا بهم فيسمعوا قولهم ويعتمدوا عليهم فاين هذا من باب الغلط وكيف يكون غلطا بل ليس الغلط الا القول بان هذا غلط
وبالجملة فهذا ليس شيئا محققا عند المص بل هو كلام القوم والمقصود ما قررناه وكان الشارح المحقق لم يتصفح كتاب الكشاف ولم
يتفحص منه ما هو الشافي فان قلت هذا جيد حسن الا ان مبناه على ادعاء ان اخبارهم شهادة وقد منعتموه سابقا ببيان حاصل الفرق
بين الاول وبينه بان مبنى الاول على الادعاء دون الثاني فانه موضوع للمواطاة وعلى ان المواطاة شرط للشهادة والشارح المحقق
قد منعه حيث قال ولو سلم فاشتراط المواطاة في مطلق الشهادة ممنوع فهل له وجه صحة قلت لا بل هذا فساد على فساد اما اولا فلان
فيه منعا على السند وهو خارج عن قانون النظر واما ثانيا فلان ما اشتهر من قولهم هذا شهادة زور وشاهد زور لو ظهر كذب الشاهد

او نحو ذلك من باب التسامح والتجوز وحاصله انه ليس شاهد في الاولين كما يقال بالفارسية امير دروغين ومن هذا قال
من قال ان امير دروغين بين با اسپ و بازينك فان المراد انه ليس بامير واما الثالث فهو مجاز وحاصله انه بصورة
الشاهد وانه شاهد في حق زعمه والتحقيق ان الشهادة على ما صرحوا به عبارة عن خبر خاص واقع بطريق العلم و
المواطاة فالمنع عليه حرج دفعه الى النقل من الائمة وتحقيق معنى اللفظ فلا مجال للمنع واما حديث الانبناء على
الادعاء فجوابه ان الادعاء هنا راجع الى كون خبرهم هذا خبرا موذونا بوصف العلم والمواطاة ولا كذلك الاول فان
الادعاء فيه راجع الى المواطاة المدلول عليها بالموكدات فالفرق واضح فان المواطاة في احدهما مستفادة من لفظ
الشهادة وفي الاخر من الموكدات ومن حاول ان يتضح الفرق عليه وينقطع علالة الشبهة لديه فليضع لفظ الخبر مكان
نشهد وليتامل هل يصح الحكم عليه بالكذب وكيف لا ونحن قاطعون بصدق اليهودي اذا قال الاسلام حق وكيف لا
وقد انعقد الاجماع على ذلك على ما صرح به كما مر فان قيل بعض اصحاب الحواشي اجاب عن رده وتزييفه على رجوع الكذب
الى التسمية بان معنى كلام القوم رجوع الى ما يتضمنه بهذه التسمية من معنى الاخبار بكونه مسمى بالشهادة وهذا كذب فهل له
وجه ودفع ام لا قلنا سلامة الذوق يشهد على ركاكته سيما في كلام الله فليجتنب العاقل عن حمل الاية على انهم كاذبون في قولهم
هذا مسمى بما انه ليس له كثير معنى ولا حسن موقع **قوله** مستندا بهذين الوجهين هو حال من المصدر اعني المنع ان بني على
لفظ المفعول ومن فاعل المصدر المحذوف ان بني على لفظ الفاعل **قوله** لكن لا في الواقع بل في زعمهم حاصل كلامه ان الكذب
على ما ذهب الجمهور هو عدم مطابقة الخبر للواقع فان لم يطابق الواقع كان كاذبا في الواقع وبالنظر الى نفس الامر وان طابق الواقع
في الواقع لكن زعم المتكلم انه غير مطابق للواقع كان كاذبا في زعم المتكلم لكن لا بالنظر الى الواقع وهذا معنى قوله فبين المعنيين
بون بعيد **قوله** وظهر بما ذكرنا في دما قيل ان وجه الظهور ما صرح به من ان مبنى الجواب الثالث على تسليم رجوع الكذب الى قولهم
انك لرسول الله اذ لو كان مبنيا على منعه لم يستقم الحكم برجوعه الى المشهود به اذ المنع بعينه هو المثبت هذا تقرير كلامه وتبيين مرامه
وفيه نظر اذ القائلون بذلك قد لاحظوا تغاير الجهتين وحاصل التوجيه على قانون تقريرهم انا لا نسلم رجوع الكذب الى المشهود به
في الواقع وبالنظر الى نفس الامر لا يجوز رجوعه اليه بالنظر الى زعمهم الباطل واعتقادهم العاطل فتم كون الوجوه الثلثة مبنية
على المنع وصح كونها سندا والله اعلم **قوله** الى حلف المنافقين الحلف بكسر اللام مصدر حلف يحلف من باب ضرب فان قيل الحلف
عبارة عن التكلم بالمحلوف به ورجوع الكذب اليه بالمعنى المصدري غير معقول فتعين رجوعه الى المحلوف به فلزم رجوع الكذب
الى ما هو انشاء والصدق والكذب من اوصاف الخبر قلنا المراد رجوع الكذب الى قولهم لم يقولوا والحلف بمنزلة البينة له وكالبرهان عليه
فانهم **قوله** وزعمهم انهم لم يقولوا ان كلمة او لاراد انهم ابرزوا انفسهم في معرض من يزعم ذلك والا فهو لا كانوا عالمين جازمين بما صدر
عنهم وانما حلفوا كتمانا وتلبيسا والظاهر انه لا حاجة الى ذلك اذ الزعم جاء بمعنى القول ايضا نص عليه الجوهري حيث قال زعم زعما وزعما
وزعما اي قال وعلى هذا فالمعنى واضح اذ المعنى الكذب راجع الى القول بعدم القول **قوله** حتى ينفضوا اي يتفرقوا في الكشاف
وقرئ وينفضوا بضم الاول من انفض القوم فنيت ازوادهم وصدر الاية هم الذين يقولون لا تنفقوا على من عند رسول الله حتى
ينفضوا والضمير هم للمنافقين واراد بمن عند رسول الله فقراء المهاجرين وحاصل القصة ان اعرابيا نازع انصاريا في بعض الغزوات
على ماء فضرب الاعرابي رأس الانصاري بخشبة فشكى الانصاري الى ابن ابي فقال ابن ابي لا تنفقوا اي لا تعطوا اهل الطعام
حتى ينفضوا من عند رسول الله صلى الله عليه وسلم وكان زيد بن ارقم حاضرا سامعا لهذا الكلام فحكاه الى عمه فذهب عمه وحكى ذلك عند رسول الله

صلى الله

صلى الله عليه وسلم فدعى رسول الله صلى الله عليه وسلم زيد بن ارقم وسأل عنه حقيقة الحال فطلب رسول الله صلى الله عليه وسلم
ابن ابي فحضر وحلف انه لم يصدر عنه مثل هذا الكلام فادعى رسول الله عليه السلام وكذب زيد بن ارقم فانزل الله
تعالى اذا جاءك المنافقون الاية **قوله** ابن سلول بالنصب لانه غير منصرف للعلمية والتانيث لانه اسم ام عبد الله وفي
الصحاح سلول قبيلة من هوازن وسلول اسم امهم نسبوا اليها بنو مرة ابن صعصعة ابن معوية ابن ابي بكر بن هوازن
وسلول اسم امهم نسبوا اليها منهم عبد الله ابن همام الشاعر السلولي **قوله** ولو رجعنا من عنده اي من مكان فيه رسول الله
صلى الله عليه وسلم ليخرجن الاعز على لفظ المبني للفاعل والاعز فاعله والاذل مفعوله فاراد بالاعز نفسه وبالاذل رسول الله
صلى الله عليه وسلم لعنه الله كذلك وضمير منها للمدينة **قوله** فذكره النبي عداه الى مفعولين وفي الصحاح اذكرته غيري وذكرته
بمعنى **قوله** ما اردت الا ان كذبك يحتمل ان يريد ان ارادتك باي شيء تعلق واي شيء كان مرادك حتى انتهى الى تكذيب رسول الله
صلى الله عليه وسلم اياك والحاصل انك اي شيء تريد ان يكون غاية لفعلك ونتيجة له حتى تحلف عنه ما ترده وترتب عليه ما لا تريده
فالظرف متعلق بالمذكور بتضمين معنى الانتهاء **قوله** ومقتك اي جعلك ممقوتا مبغوضا من المقت وهو البغض في الصحاح مقته
مقتا ابغضه فهو مقيت وممقوت ونكاح المقت كان في الجاهلية ان يتزوج الرجل امراة ابيه وبالجملة فالتشديد خطاء لان التمقيت
لم يجئ **قوله** فقال ان الله صدقك يا زيد روي انه لما قال عبد الله ابن ابي ليخرجن الاعز منها الاذل قال زيد ابن ارقم انت والله الذليل ومحمد
في عز من الرحمن وقوة من المسلمين فقال عبد الله اسكت فانما كنت العب فلما اخبر زيد رسول الله صلى الله عليه وسلم قال عمر رضي الله عنه دعني
اضرب عنق المنافقين يا رسول الله فلما قال النبي صلى الله عليه وسلم انت صاحب الكلام الذي بلغني قال عبد الله والذي انزل عليك الكتاب
ما قلت شيئا من ذلك وان زيدا كاذب فلما نزلت الاية لحق رسول الله صلى الله عليه وسلم زيدا من خلفه واخذ اذنه وقال وفت
اذنك يا غلام ان الله صدقك وكذب المنافقين فلما بان كذب عبد الله قيل له قد نزلت فيك اية شديدة فاذهب الى رسول الله
صلى الله عليه وسلم يستغفر لك فلوى راسه فقال امرتموني ان اومن فامنت وامرتموني ان ازكي مالا فزكيت فما بقي الا ان اسجد لمحمد
صلى الله عليه وسلم فنزلت واذا قيل لهم تعالوا الاية فلم يلبث بعد ذلك الا اياما قلائل حتى اشتكى بطنه ومات واعلم ان ههنا وجها اخر لم
يذكره القوم وهو ان يكون معنى انهم لكاذبون ان عادتهم الكذب وشيمتهم الخلف وديدنهم التلبيس والتدليس فلا نعتمد عليهم ما لم يصدر
عنهم كلام واحد مطابق للواقع مضمونه اخبارهم برسالتك وشهادتهم على نبوتك فان الكذوب قد يصدق وهذا المعنى هو الذي يرتضيه
صاحب البلاغة وفي بابها من القبول بمكان يشهد بذلك وصفهم بالنفاق اولا وايراد الجملة الاسمية التي معناها الثبوت والدوام
مع ان واللام ثانيا ووقوع النبي صلى الله عليه وسلم في العجب من اجسامهم حتى يقبل ما يسمع منهم ويحسب انه حق وصدق ثالثا وجعل هولاء بمنزلة
الخشب المسندة اي المائلة الى الجدار رابعا والامر باحتراز رسول الله صلى الله عليه وسلم عن هولاء بقوله فاحذرهم خامسا **قوله** الى خط قد جرى
عادة المصنف على حذف احد شطري الكلام طلبا للاختصار الا ان الكلام في المحذوف فظاهر كلام الايضاح مشعر بان المحذوف هو الفعل
والمذكور فاعله وظاهر كلام الشرح مشعر بان المحذوف خبر والمذكور مبتدا والاول اولى لان حذف المفرد اسهل من حذف الجملة **قوله**
مع الاعتقاد بانه مطابق لا اخفاء في انه ليس في كلامه ما يشعر بموقع الظرف اعني قوله مع الاعتقاد من الاعراب فضلا عن انه حال فضلا عن
انه حال عن خبر المبتدا والقول بان الظاهر انه جعل الظرف حالا عن خبر المبتدا فرية ما فيها مرية **قوله** والباقي اعني الاربعة الباقية
فقد التصريح بالتحقيق اولا وبتعيين المعدود ثانيا وبالعدد ثالثا وبتعيين الصادق والكاذب رابعا وباخراج الباقي خامسا تنبيه
على شدة الاعتناء وفرط الاهتمام وذلك لانه قد كثر خبط الاقوام في هذا المقام ولهذه النكتة وصى بالتدبر وعلله بكثرة الخبط

دو قوع العجب وكيف وقد وقع من المصر ههنا في تقرير مذهب الجاحظ في الايضاح كلام يشبه ظاهره ان يكون خبطا وان كان الخبط
مندفعا بالتعمق في معناه ومن ههنا زلت فيه قدم البعض فخبط في شرحه خبط عشواء ولنتل عليك كلامه اولا ثم نبين وجه الخفاء فيه
ثانيا ثم نشير الى ما خبطوه ثالثا اما عبارته فهي انه قال وانكر الجاحظ انحصار الخبر في القسمين وزعم انه ثلثة اقسام صادق وكاذب وغير
صادق ولا كاذب لان الحكم اما مطابق للواقع مع اعتقاد المخبر له او عدمه واما غير مطابق مع الاعتقاد او عدمه فالاول اى المطابق
مع الاعتقاد هو الصادق والثالث اى غير المطابق مع الاعتقاد هو الكاذب والثاني والرابع اى المطابق مع عدم الاعتقاد
وغير المطابق مع عدم الاعتقاد كل منهما ليس بصادق ولا كاذب فالصدق عنده مطابقة الحكم للواقع مع اعتقاده والكذب عدم
مطابقته مع اعتقاده وغيرهما ضربان مطابقته مع عدم اعتقاده وعدم مطابقته مع عدم اعتقاده هذا كلامه وهو بظاهره [illegible]
مشعر اشعارا ظاهرا بان مجموع الاقسام في مذهبه اربعة فقط وان اثنين منها صدق وكذب واثنين اخرين واسطة وهذا بحسب الظاهر
خبط لان الاقسام العقلية ستة والواسطة اربعة الا ان هذا الخفاء يزول بالتامل في معناه لان عدم اعتقاد المطابقة في الثاني و
الرابع اعم من ان يكون بانتفاء الاعتقاد ونفسه وبانتفاء متعلقه الا انه تسامح في العبارة فجعل كلا من العدمين قسما واحدا وان كان لكل منهما
قسمين تقليلا للاقسام واعتمادا على وضوح المرام فصارت الاقسام ستة وصار الاثنان منها صدقا وكذبا وصارت الاربعة واسطة
كما هو القول الصحيح والحق الصريح وبعض من تصدى لشرحه خبط ههنا في امرين احدهما انه قال فالاقسام العقلية المتصورة ههنا اربعة
لا غير وثانيهما انه اشتغل بامثلة الكل فمثل للاول اعني الصدق بقول المتكلم العالم حادث وللثاني اعني الكذب بقول الفلاسفة
العالم قديم يعني اذا صدر هذا القول منهم ولا يخفى على ذي دراية ان المثال الثاني لتصوير معنى الكذب خبط ظاهر لان الفلسفي يعتقد
قدم العالم فيكون من قبيل غير المطابق مع اعتقاد المطابقة وهذا القسم في مذهب الجاحظ ليس بكذب بل هو من اقسام الواسطة فتعسا
لدهر هؤلاء فحوله وتبا لعصر هؤلاء فحوله فالحمد لله على ان مثله في زماننا فحوله وان كان منهم الان ثملة وحموله قوله مع الاعتقاد
بانه غير مطابق اى زيدان ضميره معه لاعتقاد المطابقة وان الظرف اعني معه لغو معمول للعدم مندرج تحت الانتفاء كقولهم المطلوب
عدم مجي زيد مع عمرو وعلى ان الظرف متعلق بالعدم الا ان الانتفاء لما وقع على اعتقاد المطابقة الواقع رجع النفي على القيد اعني المضاف
كما هو الظاهر الغالب فيؤول حاصله اذن بمعونة المقام الى الاعتقاد بانه غير مطابق كما صرح به وفيه توجيه اخر وهو ان المذكور مطلق الاعتقاد
الا انه لما اعتبر في الاول كان المناسب تقييده بالمطابقة ولما اعتبر في الثاني كان المناسب تقييده بعدم المطابقة وفي الكلام رمز خفي الى
ذلك حيث قال ويلزم في الاول ان يريد ان كلا من القيدين ناش من قضية اللزوم الناشي من قضية التناسب لا انه مذكور وهذا اعني ما قلناه
من توجيه المقام بهذا النمط لما كان دقيقا مفتقرا الى مزيد دقة وخبرة فطانة لم تنبه له اصحاب الحواشي فزعموا ما زعموا وذهبوا الى ما ذهبوا الخسبو
ان الشارح المحقق رح قد خبط في هذا المقام حيث جعل ضميره معه راجعا الى الاعتقاد المذكور مع ان السابق في الذكر هو اعتقاد المطابقة
وتفسيره الضمير بالاعتقاد بانه غير مطابق فلم يتحد الراجع والمرجع مع ان هذا هو الذي جعله خبطا على الشارح العلامة رح على ما سيعرفه في قوله
ما يقضي منه العجب وكلا الامرين اعني حديث اختلاف الراجع والمرجع وان هذا بعينه ما جعله خبطا على الشارح العلامة رح توهم اما الاول
فلما عرفت من تحقيق كلامه وتفسير مرامه ومبناه على عدم الفهم وقلة التدبر واما الثاني فستعلمه في بيان ما يقضي منه العجب واعلم ان
ضمير مطابقته للخبر والظرفان اولهما حال عن ضمير مطابقته او متعلق بالمطابقة لقوله وثانيهما متعلق بالعدم كما نبهناك عليه فليتدبر في هذا
المقام فلطالما فيه حرفة اقدام ولهم في ذلك كلمات شتى مثل ان ضمير مطابقته للواقع ومثل ان الظرف الاول لغو متعلق بضمير مطابقته مفعول له
والثاني متعلق بضمير عدمها ونحو ذلك من الكلمات التي لا طائل تحتها الا الاطناب قوله ضرورة توافق الواقع والاعتقاد ان الظاهر انه

هو مولانا الفاضل جلال الدين [illegible] رح منه

التمول جمع [illegible] ويقال له بالفارسية [illegible] وهي مستعار للقدوة منه

فيقع الاحتياج الى نوع تكلف تصحيحا للعلية فان قيل ما ذكره من حديث التوافق غير لازم من تعريف الجاحظ ولا هو منطبق على المواد كلها فانك اذا
قلت في الدار انسان مثلا معتقدا ان الكاين فيها زيد مع ان الكاين في الواقع فيها عمرو فان هذا الكلام مطابق للواقع والاعتقاد بانه مطابق
ايضا متحقق مع انه لا توافق بين الواقع والاعتقاد ومقتضى تعريف الجاحظ انه صدق وكذا الكلام في قولنا جميع من في الدار ثلثة معتقدين
ان جميع من فيها خمسة مع ان الكاين في الواقع اربعة فانه غير مطابق للواقع مع الاعتقاد بانه غير مطابق والواقع والاعتقاد مختلفان
فعلم ان التوافق المذكور غير لازم قلت القوم كانهم ارادوا بالتوافق بينهما توافقهما في القدر المفهوم من لفظ الخبر لا في الامور الخارجة منه
وبهذا القدر اندفع الاشكال وانكشف المقال قوله اكتفوا بواحد منها ولما تحقق الامران بتحقق احدهما من غير عكس فيكون ان تفسير الجاحظ اخص منهما
بكل من تفسيري الجمهور والنظام قوله فكثيرا ما يقع الخبط في هذا المقام اما الاول فلان القوم ذكروا ههنا في تقرير مذهب الجاحظ ان الخبر ان طابق
الواقع واعتقد المخبر مطابقته فصدق وان لم يطابقه واعتقد عدم مطابقته فكذب وان طابقه واعتقد عدم مطابقته او لم يطابقه واعتقد مطابقته
فليس بصادق ولا كاذب والظاهر ان هذا خبط اذ جوانب الواسطة اربعة كما سبق تحقيقه واما الثاني فلانهم ذكروا في تقرير مذهب النظام
ان المشكوك ليس بخبر وقصدوا بذلك التحرز عن لزوم الواسطة على مذهبه وهو ايضا خبط اذ قد سبق ان المشكوك خبر وانه واسطة
على مذهبه وان اثبات الواسطة لا يكون الا على مذهب الجاحظ قوله فقد وقع في شرح المفتاح ما يقتضي ان المذكور في المفتاح في تقرير
الصدق والكذب ان مرجع كون الخبر صدقا او كذبا عند الجمهور الى مطابقة ذلك للواقع او غير مطابقته له وهو المتعارف وعليه التعويل
وعند بعض الى طباق الحكم لاعتقاد المخبر او ظنه والى لا طباقه لذلك سواء كان الاعتقاد او الظن خطأ او صوابا ثم ذكر بعد ذلك لتاييد
هذا المذهب واثباته قوله تعالى اذا جاءك المنافقون قالوا نشهد انك لرسول الله والله يعلم انك لرسوله والله يشهد ان المنافقين لكاذبون
وذكر الشارح العلامة في شرحه ان المراد بهذا البعض هو الجاحظ ومن تقفوا اثره لا النظام على ما توهموه وان المراد بالحكم في قوله الى طباق
الحكم المطابق للواقع وان ضمير طباقه راجع الى الحكم الغير المطابق للواقع وان قوله الى طباق الحكم في تقرير المذهب الثاني حيث لم يقل الى ذلك
الحكم كما في مذهب الجمهور اشارة الى ان هذا الحكم المعهود الذي هو المطابق للواقع وذهب الشارح المحقق رح الى ان هذا خبط عظيم صدر من الشارح
العلامة رح حيث حمله على مذهب الجاحظ وهو ان يعتبر في الصدق مطابقة الواقع والاعتقاد وجعل ضمير لا طباقه للحكم الغير المطابق مع انه
عائد الى الحكم الذي فسره بالمطابق فصار الكذب هو لا مطابقة الاعتقاد وبقيت الاقسام الاربعة واسطة ولم ينظر الى قوله سواء
كان ذلك الاعتقاد خطأ او صوابا ولا الى قوله تعالى والله يشهد ان المنافقين لكاذبون ليس ظاهره ملائما لهذا المذهب حتى يقع
الاحتياج الى التاويل بل هو مخالف له هذا ما ذهب اليه من تقرير الخبط وتبيين وجه الغلط ولا يخفى على العارف المتدرب في اساليب
الكلام ان محصل وجه الخبط احد امرين احدهما انه لما حمل الكلام على مذهب الجاحظ كيف صح قوله سواء كان ذلك الاعتقاد او الظن
خطأ او صوابا اذ على تقدير كونه خطأ كيف يكون صادقا وعلى تقدير كونه صوابا كيف يكون كاذبا وقد تقرر ان الصدق على مذهب
الجاحظ عبارة عن الامرين مطابقة الواقع واعتقاد المطابقة والكذب عبارة عن الامرين عدم المطابقة واعتقاد عدم المطابقة
وثانيهما ان الاية لا تلائم مذهب الجاحظ فكيف وقع الاحتياج الى التاويل واما حديث المخالفة بين الراجع والمرجع فهو تاييد
للخبط المذكور وتقوية له فاذ حمله على مذهب الجاحظ لاشتماله على مخالفة الظاهر كما يشهد له قوله مع اعتقاد وانه عائد لا انه احد
وجوه الخبط كما يذهب بعض الخابطين المتعسفين في هذا المقام وكيف يكون مثل هذا خبطا ورجوع الضمير الى المطلق في ضمن المقيد
اظهر من ان يخفى واكثر من ان يحصى سيما في كلام الله جل وعلا كما صرح به الكشاف وغيره من التفاسير وبهذا التقرير اندفع عن الشارح المحقق رح
ما ذهب اليه بعض اصحاب الحواشي الخابطين من انه في قوله عدمها معه وقع في الخبط الذي نسبه الى الشارح العلامة رح حيث اخذ الاعتقاد

السابق مطابقا ورجح ضميمه اليه وفسره بالاعتقاد والغير المطابق فعليك بالتدبر البالغ في هذا المقام من شرح الكتاب فانه من مواقع خبط الاصحاب وتقدير الشارح المحقق رح واحاطته بدقايق الكلام كيف وصى بالمحافظة على هذا المقام مع انه لم ينفعهم وصيته ولم يغنهم كلمته وهذا ما قرعنا به سمعك فيما سبق قوله ما يقضي منه العجب يعني يبلغ الى نهاية من قضيت حاجته اذا يؤدي من قضيت دينه اذا ديته او يحكم بالعجب من قضيت كذا اذا حكمت به في الصحاح القضاء الحكم وقضى اي حكم وعليه قوله تعالى وقضى ربك الا تعبدوا الا اياه وقد يكون بمعنى الفراغ تقول قضيت حاجتي وقد يكون بمعنى الاداء والانهاء تقول قضيت ديني وعليه قوله تعالى وقضينا اليه ذلك الامر اي انهيناه اليه وابلغناه ذلك قوله واستدل الجاحظ اي استدل الجاحظ على ما ادعاه من انحصار الخبر في القسمين واثبات الواسطة فلذا قدر الشارح المحقق رح المحذوف فيما سبق لفظ انكر في الايضاح فليتدبر ليظهر ان هذا استدلال على مجرد اثبات الواسطة لا على ان الصدق عبارة عن الامرين كما هو مذهبه للقطع بان الاية لا تدل على هذا المعنى اصلا ولهذا المعنى صرح المصرح بالنتيجة والثمرة المترتبة على الاستدلال بعد تقرير التمسك بالاية بقوله فيجب ان من الخبر ما ليس بصادق ولا كاذب بتصريحا بالمرام ودفعا للاوهام قوله افترى اصله اافترى حذفت الهمزة الثانية وابقيت همزة الاستفهام وقيل بالعكس والاول اولى وبقواعدهم اوفق اذ العلامات لا تحذف قوله على سبيل منع الخلو اشارة الى ان ام هذه متصلة لا منقطعة لانها مشعرة باحد امور ثلثة الخبر المحض وهمزة غير الاستفهام واستفهام بغير همزة والكل هنا منتف فسقط ما توهم من ان الاستدلال انما يتم اذا كان ام متصلة وهذا ممنوع وفساده بين اما اولا فلما ذكرنا واما ثانيا فلان المقصود على ذلك التقدير ايضا حاصل فليفهم قوله لا يريدون بكلامه تصريح بالمقصود وتنصيص على ان الظرف اعني قوله لانهم لم يعتقدوه تعليل لقوله المراد غير الصدق اي انهم ارادوا غير الصدق لانهم لم يكونوا معتقدين صدقه وتنبيه على منشأ غلط القوم حيث زعموا ان الدليل وارد على اثبات عدم كونه صادقا فقالوا اما ثانيا وحاصله انهم لما كانوا غير معتقدين صدق رسول الله صلى الله عليه وسلم كيف يصح ان يراد بكلامهم ما ينبئ عن صدقه ويثنى عليه وفي الكلام دفع لما يتوهم من ان التعليل غير منطبق اذ اعتقاد الصدق لا يصلح حجة على عدم ارادة الصدق لجواز ان يكون مرادا بين الصدق والكذب وحاصل الدفع ظاهر من قوله المراد فليتدبر قوله فيجب ان يكون من تصريح بنتيجة التمسك وتنبيه على ثمرة الاستدلال وتنصيص على ان المطلوب اثبات الواسطة فقط والاية مثبتة لهذه الدعوى وقد نبهناك على ان هذه عبارة المصنف نفسه قوله لانه الكذب عن عمد فقوله كذبا تصريح بحاصل المعنى تاكيدا سواء جعل حالا او مصدرا او مفعولا به وهذا هو الوجه بشهادة ساير الايات الناطقة بذلك كقوله تعالى انما يفتري الكذب الذين الاية وكقوله ان الذين يفترون على الله الكذب وكقوله وتخلقون افكا فان الافتراء هو الاختلاق والافك هو الكذب صرح به في الصحاح وغيره ولا يخفى ان هذا الكذب هو الذي دل عليه الافتراء لا غيره لتحققه في الصادق ايضا فافهم والكذب والكذب بالحركة والسكون وكلاهما بمعنى كذا في الصحاح قوله ولو سلم ان الافتراء ترديدا بانا لا نسلم ان الافتراء هو الكذب المطلق بل هو الكذب المقيد بكونه عن عمد كما ذكرنا ولو سلم فالمطلق مقيد بقرينة المقام قوله فان قلت الافتراء اه سوال على الشق الاول وتوجيهه انكم فسرتم الافتراء لغة بالكذب عن عمد وتقييد الكذب بالعمد في تفسير الافتراء مخالف الاصل فلا بد لارتكابه من دليل يدل على هذا فالجواب ظاهر الانطباق على ذلك فان حاصله ان العمدة في تفسير الالفاظ هو اللغة واستعمال العرب وهما شاهدان مثبتان لذلك ومن ذهب الى توجيه السوال على الشق الثاني فقد تعسف في تطبيق الجواب عليه واحتاج الى التمحل كما لا يخفى قوله وفيه بحث لتصريحه بان المحققين على ان كلام النائم او الساهي والمجنون ليس بخبر كما انه ليس بانشاء بل هو واسطة وقد تحال لما سيجيء من ان قصد الاعلام والاخبار شرط حيث قال في تفسير المخبر اي من يكون بصدد الاخبار والاعلام قوله ان عبر عنها

بكلام

بكلام تام يسمى خبرا لمن ليس على لطافة اذ النسبة فيه ضرب بهذه المشابهة مع انه لا يسمى خبرا فيقع الاحتياج الى نوع تمحل قوله وفيه نظر حاصل وجه النظر انهم ان ارادوا بقولهم لا فرق انه لا فرق مطلقا على ما يقتضيه ظاهر العبارة ففساده ظاهر للقطع بتوقف النسبة التقييدية على العلم بها ولا كذلك الاخبارية وان ارادوا انه لا فرق يوجب اختصاص النسبة الخبرية باحتمال الصدق والكذب دون التقييدية فكذلك اذ النسبة في التركيب التقييدي هي المعلومة باشتراط الواضع والحاصل ان النسبة في الخبري هي النسبة مطلقا وفي التقييدي هي ذات النسبة التي هي مع العلم بحكم الوضع الا ترى انه اذا انتفى العلم ينقلب خبرا وهذا معنى قوله ظاهر ان النسبة المعلومة لها وجه النظر انه اذا كانت النسبة هي المعلومة فهي من حيث هي معلومة يمتنع جريان الصدق والكذب فيها والتحقيق الذي لا حول حوله شك ان المركبات التقييدية موضوعة للاشارة الى نسب مخصوصة معلومة للمخاطب فهي في الحقيقة من قبيل التصور المعتبر في الحدود والرسوم فلا معنى لاحتمال الصدق والكذب هنا اصلا على ما صرح به الشيخ في الشفاء واشار اليه الامام رح في نهاية العقول ولهذه النكتة ترى ارباب العربية يصرحون بان الموصول مع صلته بمنزلة اللام اعني لام العهد الخارجي في افادة العهد والاشارة الى معروفه المخاطب ولا يخفى على ذي فطانة ان هذا ليس من قبيل اعتبار حال المخاطب والمتكلم وملاحظة خارج او عارض بل المعنى ان النسب التقييدية من حيث هي هي لا يتصور فيها احتمال الصدق والكذب اصلا لان معنى قولنا من حيث هي هي ان الماهية الوضعية هي هذه او لا ماهية لها سوى ما اعتبره الواضع واما النسب الخبرية فماهيتها من حيث هي هي اعني ما اعتبره الواضع في وضعها محتملة للصدق والكذب لانها بنظر الوضع موضوعة لنسب ذهنية كلامية موازية لنسب اخرى خارجية فان وجدت المطابقة فالصدق والا فالكذب فعلم ان تلك النسب احد داخل في ماهية النسب التقييدية خارج عن الخبرية فلاحظة ذلك العلم الماخوذ في ماهيتها المخصوصة في القسم الاول لا تخرجه عن النظر الى نفس مفهومه ولا تحل بقطع النظر عن الامور الخارجية اصلا والى ما ذكرناه مفصلا اشار الشارح المحقق رح مجملا بقوله فظاهر ان النسبة المعلومة من حيث هي معلومة لا تحتمل الصدق والكذب تريد ان وضع هذا القسم للاشارة الى النسبة المعلومة كوضع الحدود والرسوم فكان في التحقيق من قبيل التصور بل التصوير وعدم جريان الاحتمال هناك امر ظاهر لا شك فيه عاقل ثم كرر الاشارة الى هذا المعنى بان الجهل هناك لا يقدح كالعلم في القسم الثاني وهذا تصريح بان العلم هنا خارج فملاحظته ملاحظة الخارج والعارض والكلام فيه نفسه وفي الاول داخل فملاحظته ملاحظة ماهيته من حيث هي هي يعني ان ملاحظة الجهل في الاول كملاحظة العلم في الثاني فظهر بطلان ما زعمه هذا البعض من انه ليس هناك فرق يوجب اختصاص الاحتمال بالخبر وعدم الجريان في غيره وبهذا يظهر ان القول بان الفرق المذكور لا طائل تحته مبناه على قلة التدبر في كلامه وعدم التفحص لمرامه وظهر ان القول بان كون تلك النسب معلومة لا مدخل له في نفي ذلك الاحتمال لانه منقوض بالاخبار البديهية المعلومة لكل احد منشاره عدم الفرق بين العلم الداخل في الماهية المخصوصة وبين الخارج منها وظهر ان كلام الشارح المحقق رح هنا في غاية الدقة ونهاية اللطافة وكان على وجه الحسن والاستقامة ولا حاجة الى الجواب عنه بان الشارح المحقق رح قد ضرب عليه خطه الا ترى الى انه لو لم يكن ذلك لم يتوجه النظر على القايلين بهذا الكلام لانهم ربما يختارون الشق الاخير على ما هو الظاهر من حال القايل دون الكلام فتامل فانه مزلقة للافهام قوله كما ان الاخبار بعد العلم بها اوصاف ظاهره منقوض بما صرح به بعده من ان الاخبار بعد العلم بها قد يكون خبرا كما اذا كان المراد المتكلم لازم فائدة الخبر قوله الى ما قصد المتكلم اثباته او نفيه) اشارة الى ضابطة كلية نافعة في هذا الكتاب وحاصلها ان مورد الصدق والكذب انما هو الامور التي هي مناط النفي والاثبات اعني الامور التي هي المقصود الاصلي للمتكلم بالاثبات والنفي ولا شك ان هذا المعنى لا يتحقق الا في النسبة الخبرية فقط واما النسبة التقييدية فهي الة لملاحظة غيرها وليست بمقصودة لا نفيا ولا اثباتا فهي في هذه الحالة ليست محكوما عليها ولا محكوما بها ومن هنا ترى النحويين يصرحون بان الجملة الواقعة خبرا للمبتدا او صفة للنكرة او حالا او مضافا اليها ليست بكلام بل هي جملة كالجملة التي هي صلة

والجملة اعم فكل كلام جملة دون العكس فلا يكون شيء منها خبرا لان النسبة المفهومة من كل منها ليست مقصودة بالذات ولامر ما ذهب
المحققون من النحاة الى ان الكلام عبارة عن القول المفيد بالقصد الاصلي والجملة اعم نعم النسبة التقييدية اشارة الى نسبة اخرى خبرية
كما صرح به الشيخ في الاشارات وغيره فلا يجري فيها احتمال الصدق والكذب اولا وبالذات بل ثانيا وبالعرض وهذا المعنى اعني الجريان
بهذا النمط لا يختص بالمركبات التقييدية بل هو جار في المركبات الانشائية باسرها فليفهم قوله وجهل المخاطب الخ ظاهره غير منطبق
على ظاهر ما سبق من قوله الا انه منطبق عليه بعد التعمق فيما ذكرنا من تحقيق كلامه وتوضيح مرامه في وجه النظر المذكور والله اعلم بحقائق الامور

الباب الاول احوال الاسناد الخبري ظاهر تفسير الاسناد بما ذكر منقوض باسم الفاعل والمفعول والصفة المشبهة
والمصدر اذا كانت هذه مستندة الى فواعلها لان ظاهر التعريف يشمل هؤلاء مع ان اسانيدها ليست باسناد خبري للقطع بان كلا
منها مع فاعله ليس بكلام اللهم الا ان يراد بالضم الضم الاصلي والاظهر انه لا حاجة اليه لان هذه الامور خارجة بقوله بحيث يفيد الحكم بان احدهما
ما وقوله او ما يجري مجراه كما اذا كان احد الطرفين مركبا تقييديا او اضافيا او جملة فافهم قوله بحيث يفيد الحكم اراد بالحكم المعنى
المصدري لا المعنى الاصطلاحي الذي فسره القوم به بقولهم الحكم اسناد امر الى آخر ايجابا او سلبا فلا دور بان يقال الحكم
مفسر بالاسناد وقد فسر الاسناد به دار وقوله لمفهوم الاخرى اراد به لذات الاخرى الا ان الذات ايضا لما كانت امرا يصدق
عليه المفهوم عبر عنه به فافهم قوله ثم قدم اي ذكر التقديم مباحث الاسناد على الطرفين وجها حاصله ظاهر من كلامه وللتقديم وجه آخر
لطيف وهو ان الاسناد اعلى رتبة من الطرفين لانه هو المقصود الاصلي والغرض الاولي من الكلام قوله اي من يكون بصدد
الاخبار والاعلام ان تصريح بوجوب تحقق القصد في الخبر اعني قصد الاخبار وتنبيه على ان مجرد التلفظ بالجملة الخبرية غير كاف فظهر بهذا
ان كلام النائم والساهي والمجنون ليس بخبر وكذا المشكوك اذ لا قصد فيه اللهم الا ان يعتبر ما يشعر به ظاهر الكلام قوله اظهارا
للتحسر تعليل لمقدر اي قالت ذلك اظهارا فترك التصريح بها لوضوح دلالة المقول على القول وانسياق الذهن منه اليه
او نصب حال او مصدر وفعله محذوف في موضع الحال او الاستئناف قوله لئلا يأنف القاعدون اي لئلا يستنكف عنه ويجعله عارا عليه
من الانف وهو الاستنكاف يقال انف من الشيء يأنف انفا وانفة اي استنكف كذا في الصحاح قوله ومثله هل يستوي الذين
يعلمون الخ وجه الفصل عما سبق امران احدهما ان الجملة فيه ليست بخبرية بل انشائية فوق الكلام او ارشاد الى جريان هذا المعنى اعني
الاستعمال في غير ما هو له في الانشائيات ايضا فلا يتوهم كونه مخصوصا بالاخبار يعني ان الخبر كما يستعمل في معنى الانشاء كذلك يستعمل الانشاء
في معنى الخبر الثاني ان هذا وان كان انشاء صورة الا انه يتضمن كلاما آخر خبريا وهو قوله لا يستوي العالمون والجاهلون وهذا هو المطابق
لما صرح به الشيخ في النهج الثالث من منطق الاشارات من ان الصدق والكذب لا يجريان في الانشاءات بصريحها بل بما تتضمنه هذه من
الاخبار وستسمع لهذا الكلام زيادة تحقيق وتوضيح في احوال المسند ان ساعدنا الارادة الالهية فقوله ومثله معطوف على ما قبله من حيث
المعنى كانه قيل الاية السابقة كذا ومثل هذه الاية ايضا وقوله تحركا تعليل لمقدر على قياس ما عرفته انفا قوله قومي هم
قتلوا اميم البيت للحارث ابن وعلة الذهلي من قصيدة مطلعها شعر قومي هم قتلوا اميم اخي * فاذا رميت يصيبني سهمي * فلئن
عفوت لاعفون جللا ولئن سطوت لاوهنن عظمي فقوله اميم اي ليس مفعولا لقتلوا بل اميم اصله اميمة وهو منادى وحرف
النداء محذوف واخي مفعول قتلوا والى هذا اشار الامام المرزوقي رح حيث قال في تقرير معناه يقول قومي يا اميمة هم الذين
فجعوني باخي فاذا رمت الانتقام منهم عاد ذلك بالنكاية في نفسي لان عز الرجل بعشيرته ثم قال وهذا الكلام تحزن وتفجع
وليس باخبار انتهى فقوله سهمي من باب التنازع لانه تنازع فيه رميت ويصيبني فالاول على جهة المفعولية والثاني

على

قوله ويرفع ضعفه الى التشدية
اي يرفع ضعفه او للالعاب وبه
المناسب للمقام اي بمعنى الرفعة
ضعفه او للاستغاثة تحسبه بضعفه
بالله الشمل على نمط كتب بالقلم
مبالغة واختصارا ... يقال
قائم بهذا الا ضعفه فافهم

فقوله بالنكاية اي ان ما شره قال اصل
ذلك من النكث وهو ... في الارض
... فيقال
... على راسه
... فانكث كذا في الصحاح

على جهة الفاعلية يقال عفا عن المذنب والذنب عفوا اذا صفح وحذف حرف الجر فوصل لاعفون بنفسه والكلام تحسر وتوجع
يقول ان تركت مواخذتهم واطرحت طلب الانتقام منهم صفحت عن امر عظيم وان سطوت عليهم اضعفت عظمي واهدرت
ركني قال الامام المرزوقي رح والجلل زعم العرب انه من الاضداد وتقع على الصغير والكبير وههنا يراد به الكبير وكذا قوله
ومن الارزاء وجلل والسطو الاخذ بعنف وفي كل واحد من المصراعين يمين مضمرة جوابها في الاول لاعفون وفي الثاني
لاوهنن واللام في الموضعين موطئة للقسم قوله اما الحكم او كونه عالما به عليه مناقشة ظاهرة وهي انه لا خفاء في ان
هذه قضية منفصلة فيتوجه عليه انها ليست من قبيل المنفصلة الحقيقية لانها التي حكم فيها بالتنافي في الصدق والكذب معا
كقولهم هذا العدد اما زوج واما فرد ولا من قبيل غير الحقيقية لان القوم قد حصروا غير الحقيقية في قسمين الاول منع الخلو
وهو الحكم بالمنافاة في الكذب فقط والثاني منع الجمع وهو الحكم بالمنافاة في الصدق فقط وما نحن فيه خارج عن القسمين اما
الاول فلان قانون منع الخلو ان يستلزم نقيض كل من الطرفين عين الآخر ولا يخفى ان نقيض اللازم لا يستلزم عين الملزوم بل
نقيضه وهو ظاهر واما الثاني فلان قانون منع الجمع ان يستلزم عين كل منهما نقيض الآخر ولا شك ان عين الملزوم لا يستلزم نقيض اللازم
بل عينه والواجب في الحقيقية كلا الامرين فلا يصح كونه من اقسام المنفصلات مطلقا والجواب ان ههنا قسما آخر لما اخو غير مانعة الجمع
والخلو اهملها المتاخرون وسكت عنها الكتب المشهورة والى هذا اشار الشيخ في النهج الثالث من منطق الاشارات حيث قال بعد ذكر
المنفصلتين الحقيقية وغير الحقيقية وبعد ذكر القسمين لغير الحقيقية اعني منع الجمع ومنع الخلو وقد يكون لغير الحقيقي اصناف اخر وفيما اوردناه
ههنا كفاية وقال الامام رح في شرحه وتلك الاصناف كما يقال لقيت اما زيدا واما عمرا عند الشك وكما يقال العالم اما ان يعبد الله
او ينفع الناس اي غالب اوقاته مشغول باحد هذين الامرين وقس على هذا واعلم ان قوله او كونه عالما تصريح بان العلم المضمون للجملة
الخبرية لا يخرجها عن كونها خبرا وقد صرح فيما سبق بان الاخبار بعد العلم بها اوصاف وفي الكلام تنبيه على ان العلم بكون المخبر عالما بالحكم
ايضا فائدة راجعة الى المخاطب وفي تاخير ذلك عن الاول تنبيه على ان الاول هو الاصل والعمدة والثاني بالنسبة اليه كالفرع منه
اذ الاصل استعمال اللفظ فيما وضع هو موضوع له ولا كذلك فانه من مستتبعاته كما يشعر بذلك تسميتهم له بلازم الفائدة ثم في الكلام
تنبيه خفي على ان الخواص في الافادة والمعاني الثواني التي هي مطمح نظر ارباب البلاغة لا يلزم ان يكون مما استعمل فيه اللفظ بل هي اعم من
ان يكون مما استعمل فيه اللفظ حقيقة او مجازا او كناية او يكون من مستتبعاته بدون الاستعمال وقد حققنا ذلك في حواشي شرح
المفتاح لسيد المتاخرين الشريف الجرجاني طيب الله مرقده وجعل الفردوس الاعلى منزله ومقامه قوله والمراد ههنا وقوع النسبة
يجوز ان يكون الحكم ههنا بمعنى النسبة اعني تعلق احد جزئي الكلام بالآخر على ما ذهب اليه فيما سبق قوله مثلا اشارة الى ان التعبير عن
الحكم بوقوع النسبة تمثيل وايراد لاحد فرديه لا حصر وتخصيص ليخرج عنه اللاوقوع وقد يقال مبني على التسوية في التعبير عنه بالوقوع
والحصول وغيرهما من الالفاظ المترادفة قوله قد اتفق القوم الخ حاصل السؤال ان الحكم فسر ثم الحكم الذي هو مضمون الجملة بوقوع النسبة
او اللاوقوع وهذا مخالف لما انعقد عليه اجماع القوم ووقع عليه اتفاقهم من ان مدلول الخبر هو ايقاع النسبة وقد صرحوا بان الكلام
لا يدل على ثبوت النسبة ووقوعها او انتفائها وقد عللوا ذلك اعني وقوع النسبة او اللاوقوع مدلول الخبر بوجوه ثلثة الاول انه
لو كان مدلوله الثبوت او الانتفاء امتنع الشك من السامع للقطع بانه بعد سماعه حصل منه على القطع علم بمدلوله واللازم منتف اذ الشك
واقع بلا شك الثاني انه لو كان مدلوله الوقوع او اللاوقوع لم يصح التكلم بالكلام الخبري الا بعد ثبوت مدلوله والا لزم خلو الكلام
عما هو موضوع له وعلى هذا امتنع كذب الكلام لتحقق مدلوله سابقا على التكلم به الثالث انه لو كان مدلوله ما ذكر لزم اجتماع

النقيضين وتحققهما في الخارج اذا اخبر عن امرين متناقضين ومعلوم ان تحقق النقيضين في الخارج محال هذا وانتفاء الكذب ولزوم
تحقق النقيضين في الخارج كما يترتب على كون مدلول الخبر هو الوقوع او اللاوقوع كذلك يترتب على كون مدلوله الايقاع او
او اللاايقاع فح يمكن ان يجعل قوله وح لا يتحقق مع لزوم التناقض نتيجة لسوال السائل الا ان ما ذهبنا اليه ارجح من جهة ترتب
السوال على تفسير الحكم بالوقوع ترتبا خاليا عن شائبة المسامحة ومن جهة ان الظاهر من كلامه ان قوله ولزم معطوف على قوله لما وقع
ولما مر كما لا يخفى على العارف بنظم الكلام فقوله وح لا يتحقق الكذب معناه على الاول حين كان مدلوله حكم المخبر فصار حاصل
الاشكال ح مركبا من امرين احدهما ان التفسير السابق غير مستقيم رواية ودراية وثانيهما ان تفسير القوم ايضا يستلزم محذورين
انتفاء الكذب مطلقا ولزوم التناقض وعلى الثاني حين كان التكلم بالكلام الخبري كاذبا بعد ثبوت مدلوله في الواقع دائما فقوله
والا معناه ان كان مدلول الخبر ثبوت المعنى في الواقع او انتفائه فيه وبهذا يظهر ان الاشكال المذكور ههنا بطريق المعارضة كانه
قيل دليلكم وان دل على ما ادعيتم وهو ان مدلول الخبر هو الوقوع لا الايقاع الا ان عندنا ما ينفيه وهو ان القوم متفقون على ان مدلوله
الايقاع ومصرحون على نفي الوقوع مستدلين فيه بدلائل فقوله وح لا يتحقق الكذب مع قوله ولزوم ما على التفسير الاول
اشارة الى اشكال آخر بعد تمام المعارضة المذكورة وعلى ما اردناه من تتمة المعارضة المذكورة فليفهم قوله اذ لا دلالة
الا افادته حق العبارة ان تقول اذ لا معنى لدلالة الخبر على الثبوت او الانتفاء الا انفهامهما منه وافادته اياهما فحاصل
معناه على قانون تقريره انه ان كان مدلوله ذلك انتفى الشك مطلقا اذ ليس الدلالة الا عبارة عن افادة العلم والعلم اعني
العلم المتعلق بالنسبة ينافي الشك قطعا قوله الا وقد وجد منه الضرب تقدير الكلام لما صح في حال من الاحوال الا في هذه — بدليل قوله العلم بثبوت الشيء او انتفائه ما ينفي والا فالعلم المطلق لا ينافي الشك لان المنافي للشك انما هو العلم بمعنى التصديق لا العلم بمعنى التصور منه مد ظله
الحالة فهو استثناء مفرغ والمستثنى منه محذوف قوله ولزم التناقض اي في الخارج اي التحقق وثبت النقيضين في الخارج
ولا ريب في بطلانه فاندفع ما يقال من ان حق العبارة ان تقول للزوم اجتماع النقيضين لان التناقض لازم قطعا قوله
ظاهر ان العلم بثبوت الشيء ثم قد نبهناك على ان محصول السوال مقدمتان الاولى انهم اطبقوا على ان مدلول الخبر الايقاع والثانية
انهم صرحوا بنفي كون مدلوله الوقوع وباقي المقدمات المذكورة في السوال في معرض التعليل للمقدمة الثانية ولما كانت
المقدمة الثانية اقوى في توجه السوال وورود الاشكال لوجهين الاول انها صريحة في نفي ما ادعاه سابقا من ان مدلول
الخبر هو الوقوع اذ ليس مضمونها الا ان ليس مدلول الخبر الوقوع بخلاف الاولى فانها يدل على نفيه ضمنا وتبعا الثاني
ان المقدمة الاولى عارية عن التعليل بل هي مجرد دعوى بلا دليل ولا كذلك الثانية فانها دعوى مقرونة بالبرهان موبدة
بالبيان من الوجوه الثلثة على ما حررناها وفصلناها ومعلوم ان الدعوى المبنية على البرهان اقوى في العقول واجدر بالقبول
بادر الشارح المحقق ره في الجواب الى دفع الثانية اخذا اولا في دفع تعليلها متدرجا شيئا فشيئا الى دفع المقدمة الاولى
فبدأ بابطال الدليل الاول اعني المقدمة القائلة بانه لو كان مدلوله الوقوع لكان الشك باطلا لتحقق العلم ح لا محالة فذكر انه هب
انه علم وهذا لا ينفعه لان العلم بثبوت الشيء لا يستلزم ثبوته فان العلم المتعلق بالنسبة وان كان منافيا للشك الا ان العلم بهذا
المعنى ايضا لا يقتضي ثبوت المعلوم في نفس الامر لجواز التخلف اعني تخلف الجزم بالشيء اعني ثبوت ذلك الشيء في الواقع ولما بطل هذا
الدليل وجب حمل كلامهم في نفي كون الوقوع مدلوله على معنى صحيح لائق بجلال القوم ان يقصدوه فكأنه قال لما قصر دليلهم عن
دعويهم وجب حمل كلامهم على معنى صحيح والى هذا اشار بقوله فكأنهم ارادوا الخ وحاصل دفع الدليل الثاني انهم لما ارادوا هذا
المعنى لم يلزم عدم صحة ضرب زيد الا بعد تحقق الضرب منه لان غاية الامر ان يدل الخبر بظاهره على الوقوع اللفظي والوقوع — اللفظي

اللفظي لا يستلزم الوقوع الخارجي وحاصل دفع الدليل الثالث ان الثبوت اللفظي لما جاز تخلفه عن الواقعي لا يلزم ثبوت النقيضين
في الخارج عند الاخبار بامرين متناقضين ومجموع هذه الاجوبة الثلثة مفهومة من قوله فكأنهم ارادوا الخ الا انها يتفاوت وضوحا وخفاء
لان محصول هذا المعنى ملزوم للاخيرين كما اشرنا اليه في التقرير فافهم فلما فرغ عن بيان بطلان الادلة الثلثة على الترتيب حاول
زيادة تاكيد وبيان لامر البطلان اعني بطلان الدعوى الاولى فاشار الى بطلانها بنقل كلام من قبل القوم يصرح بان مرادهم من هذا — وهو قوله ثم التحقيق
الكلام معنى آخر والى هذا اشار بقوله ولو كان مفهوم القضية فليتأمل في هذا المقام فانه مزلة للاقدام وموضع حيرة للاقوام وانما — اي لامر البطلان
الكاشف عن استاره انا او مثلي قوله ثم ما ذكره بعض المحققين يشير الى ما صرح به المحقق الرضي الاسترآبادي ولقد جرت عادته في الاشارة
اليه بهذه العبارة وفي الابهام تنبيه على تعظيمه واشعار برفع رتبته ودرجته على نمط قوله تعالى ورفع بعضهم فوق بعض درجات كما ان في ذلك
ذكره بوصف التحقيق وبالجملة فالمقصود ان هذا المحقق قد صرح بان الاخبارات كلها من حيث الظاهر مدلولها الصدق فقط واما الكذب
فهو بمعزل عن ان يكون من مدلولاته بل هو نقيض مدلوله واما قولهم الخبر يحتمل الصدق والكذب فليس مرادهم ان الكذب مدلول لفظ الخبر كالصدق
بل مرادهم انه يحتمله من حيث العقل اي لا يمتنع عقلا ان لا يكون مدلول اللفظ ثابتا فان قيل فالظاهر من هذا الكلام ان عقلا في قولهم الخبر يحتمل الصدق
والكذب عقلا قيد للثاني فقط مع ان الصدق ايضا بهذه المثابة فما وجه التخصيص قلنا المراد ان الكذب عقلي محض لا يساعده الظاهر بخلاف
الصدق فانه لفظي وعقلي معا فليتدبر قوله ان الفائدة الاولى بدون الثانية ممتنع يعني اذا قصد تحصيلها من الخبر نفسه كما صرح به المصنف في الايضاح
والا فلا امتناع والى هذا اشار في اثناء بيان الملازمة بقوله ومعنى اللزوم انه كلما افاد او استفيد ولهذا الكلام زيادة بسط بيانا لما فيه
وما عليه ثم الواقع في عبارة المفتاح بعد ذكر فائدة الخبر ولازمها ان هذه بدون الاولى لا يمتنع كما هو حكم اللازم المجهول المساواة ولا يخفى
ان هذه اشارة الى الثاني اعني لازم فائدة الخبر فالظاهر حينئذ ان يقول هذا فما وجه التانيث فيه فذهب الشارح العلامة ره في توجيهه الى
ان التانيث مستفاد من المضاف اليه او مبني على ملاحظة مدلوله اعني الاستفادة ونبه الشارح المحقق ره بذكر الفائدة ههنا على انه لا حاجة
الى مثل ذلك اذ التانيث باعتبار ان لازم الفائدة ايضا فائدة فهذا نقل لكلام المفتاح من حيث المعنى قوله اي اللازم الاعم بحسب الواقع
او الاعتقاد وتفسيره باللازم المجهول المساواة وفي اثناء التفسير رمز الى النكتة في هذا التعبير يعني انه انما عبر عن اللازم الاعم باللازم المجهول
المساواة ليعم اللازم الاعم بالاعتبارين قوله ومعنى اللزوم ان تبيين لمعنى الملازمة وتصريح بان اللزوم انما هو بالنظر الى الافادة وتنبيه على
ان ليس مبنى الملازمة على ملاحظة ذاتيهما وبالنظر الى انفسهما مع قطع النظر عن ذلك وتذكير لما سلف من حديث امتناع الاولى بدون الثانية
دون العكس وتوضيح لوجه الامتناع ودفع للاعتراض على ما نبهناك عليه فليتدبر قوله كما في حفظت التورية ان تمثيل لتحقق الفائدة
الثانية بدون الاولى لا استشهاد فاندفع ما يقال من ان هذا ليس نصا فيما هو بصدده لوجود احتمالات اخر مثل ان يكون غافلا عن حفظه
ومثل ان يكون ناسيا له ومثل ان يكون منزلا منزلة الجاهل الى غير ذلك من الاحتمالات ولو سلم فلا علم ههنا اصلا تدبر قوله وزعم العلامة ما
يشعر اشعارا ظاهرا بان ما ذهب اليه فاسد وان منشأه انما هو توهمه في معنى كلام المفتاح وليس بذاك اذ لا وجه لاسناد الزعم
اليه بعد ما يحتمله عبارة المفتاح احتمالا ظاهرا حيث قال ههنا ومرجع كون الخبر مفيدا للمخاطب الى استفادة المخاطب منه ذلك الحكم ويسمى
هذا فائدة الخبر او استفادته منه انك تعلم ذلك الحكم كقولك لمن حفظ التورية قد حفظت التورية ويسمى هذا لازم فائدة الخبر فان قيل
الكلام انما هو في تفسير مرجع اسم الاشارة في الموضعين فالشارح المحقق ره فسره بالحكمين والشارح العلامة ره فسره بالاستفادتين والظاهر
هو الاول اما اولا فلان فيه رد الاشارة الى المشار اليه الاقرب واما ثانيا فلان التذكير يساعد ذلك وفي رجعه الى الاستفادتين مخالفة
للظاهر من هذين الوجهين قلنا نعم الا ان اعتبار الاصل والعمدة اقرب الى التحقيق وفي جعل الاستفادة مرجعا للافادة تنبيه على ذلك

وكلام الشارح المحقق رح هنا ايما اليه حيث قال اعتبره كونه مخالفا لكلام المفتاح في بحث تعريف المسند اليه ولو سلم ففي كلامه تجوز وتنبيه
على ان مرجع اللزوم انما هو الاستفادة والا فلا لزوم بينهما ذاتا على ما ينبهك عليه اذ الاستفادة لما كانت هي العمدة في كون الاول
ملزوما وكون الثانية لازما عبر عنهما بنفس الاستفادة تنبيها على انها المرجع في ذلك والتحقيق في هذا المقام ان ما اعتبره الشارح المحقق رح
هنا من مخالفة كلامه لكلام المفتاح في بحث تعريف المسند اليه مبني على اتفاق المخالفة هنا لان ظاهر الكلام اعني حديث المرجعية يساعده وان
ههنا امورا اربعة معلومان هما الحكم وكون المخبر عالما به وعلمان متعلقان بهما وافادتان واستفادتان فان جعل اللازم والملزوم نفس
المعلومين فهذا هو الذي ذهب اليه الشارح المحقق رح وصرح به اولا واشعر به كلام المصنف في الايضاح سابقا وعليه مدار الكلام في هذا المقام لكن يجب
ان يتنبه ان اللزوم باعتبار العلم لا الوجود وان جعل اللازم والملزوم عبارة عن العلمين المتعلقين بهما فهذا هو الذي دل عليه كلام
المصنف في الايضاح بصريحه حيث قال اي يمتنع ان لا يحصل العلم الثاني عند حصول الاول وهذا هو الذي اختاره العلامة الشيرازي شارح حيث
فسرهما بالاستفادتين لان حاصل العلم والاستفادة واحد وبهذا يظهر انه لا مخالفة بين الكلامين اعني كلام المفتاح اما لو جعل اللازم والملزوم
نفس المعلومين فظاهر واما لو جعلا نفس الاستفادتين فلان في ذلك تنبيها على جواز الوجهين واما جعلهما عبارة عن الافادتين فمع انه
مما لم يذهب احد اليه يتوجه عليه انه لا ينطبق على قولهم قصد المخبر بخبره افادة المخاطب اما الحكم او كونه عالما به والاول فائدة الخبر و
الثاني لازمها وانه لا يناسب ان يسمى الافادة فائدة على ما لا يخفى واما كونهما مختلفين بان يكون احدهما معلوما والاخر علما ونحو ذلك
فهو وان جاز عقلا الا انه لا يناسب اصلا ولهذه الجهة لم يلتفت اليه القوم لما فيه من مخالفة الظاهر بلا داع يدعو اليه **قوله** لكنه يوافق
ما اورده المصنف لانه جعلهما نفس العلمين كما يدل عليه عبارته حيث قال اي يمتنع ان لا يحصل العلم الثاني عند حصول الاول فان قيل
يجوز ان يحمل كلامه على ان المراد العلم المتعلق بالثاني وكذا الاول فلا يكون كلامه قطعيا فيما ذكر قلنا المراد ان ظاهر الكلامين اعني كلام المصنف
والعلامة رح يشعر بمعنى واحد وباعتباره يتوافقان والا فلو جوز التاويل فهو جار في كلام العلامة ايضا فلا مرد له اصلا فما ذهب اليه البعض من
التوفيق من امكان التاويل في عبارة المصنف دفعا للموافقة ليس بشيء منشاه على قصور الفهم وقلة التدبر **قوله** والاول باطل اي حصول
العلم الثاني قبل الاول لان حصول العلم بكون المخبر عالما بالحكم متاخر عن الحكم جزما لان هذا المعنى لا يتصور بدون تصور الحكم اصلا فان قيل امتناع
ذلك ممنوع وكيف وانه واقع فان الله تعالى لما اخبرنا بخبر فالعلم بالحكم حاصل بعد الاخبار مع ان علمنا بكونه عالما بهذا الحكم كان حاصلا قبل
ذلك لانا قاطعون في جميع الاوقات بان الله تعالى احاط بكل شيء علما فلما كان علمه بالاشياء كلها ثابتا كان هذا ايضا كذلك اجيب
بالمنع اي لا نسلم ان علمنا حاصل بذلك بخصوصه بل السوال انه يمكن حصول الثاني بخصوصه قبل الاول وصورته انا اذا شاهدنا عمروا
يخاطب زيدا بالكلام الذي لا نفهمه بلساننا لتفاوت الالسنة فلما سمعنا منه هذه الجملة الخبرية علمنا قطعا انه تعلق بها حكم مخصوص لا محالة
وعلمنا ايضا انه عالم بهذا الحكم فلما تفحصنا منه وبين مضمون هذه الجملة بلساننا حصل لنا العلم بالحكم مع ان العلم بكونه عالما كان حاصلا
قبل ذلك فان قيل الكلام في استفادة من المخاطب بخطابه هذا المتكلم وهو بمعزل عن ذلك قلنا لو سلم فلنفرض ذلك فيما خاطب به ايانا
ويمكن ان يقال كون الكلامين واحدا ممنوع للقطع بان قولنا جاء الغضنفر غير قولنا جاء الاسد وان كان المعنى واحدا على ان المجمل غير المفصل
قوله لكنه اما تسمع ان حاصل هذا الاشكال وجهان احدهما يرجع الى القول بامتناع الفائدة الاولى بدون الثانية وثانيهما يرجع الى القول
بعدم امتناع الثاني بدون الاول وحاصل الاول انكم قلتم يمتنع ان يحصل الفائدة ولا يحصل لازمها وهذا ممنوع لانه كثيرا ما يحصل الفائدة
اذا سمعنا خبرا ولا يخطر ببالنا ان المخبر عالم بهذا الحكم او ليس بعالم فظهر ان حصول الفائدة من الخبر ينفك عن حصول لازمها وحاصل الثاني انكم
قلتم يمكن حصول لازم الفائدة من الخبر بدون الفائدة كما اذا سمعنا خبرا وعلمنا منه ان المخبر عالم به يحصل في ذهننا ايضا صورة هذا الحكم البتة

النسبة فظهر ان حصول الفائدة لازم للازمها فنبه على الاول بقوله كثيرا ما وعلى الثاني بقوله وايضا اذا سمعنا **قوله** وفيه نظر وجه النظر
ان الضرورة ممنوعة وانما يكون ثابتة اذا كان السامع علة تامة وهو ممنوع **قوله** ويمكن ان يقال ان هذا الوجه واضح لا كلام فيه انما الكلام
في ان الفائدة ايضا على هذا الوجه عبارة عن المعلوم كلازمها او عن العلم فعلى الاول يتوجه عليه ان هذا الوجه يمكن ارجاعه الى اول
الوجوه وقد كان اللزوم فيه باعتبار العلم وقد نفي هذا المعنى ههنا بقوله او لم يعلم وحاصل الاشكال انه لو كانا معلومين وجب ان يكون
اللزوم بينهما باعتبار العلم اذ لا لزوم الا بهذا الاعتبار لكن قوله او لم يعلم يمنع ان يكون اللزوم بهذا الاعتبار واما على الثاني وهو ان
يكون الفائدة عبارة عن العلم ويكون معنى اللزوم انه كلما تحقق علم المخاطب بالحكم من الخبر نفسه تحقق كون المخبر عالما به من غير عكس ففيه بعد
لفوت التناسب واجيب بان مبنى الكلام على الشق الاول واللزوم باعتبار التحقق والوجود **قوله** مستحضر المخبر اي لمضمون الخبر فاندفع
ما يقال انه كان يجب عليه ان يقول مستحضر للحكم مشاهدا اياه **قوله** وان كان عالما بالفائدة ان اريد بالفائدة ما يترتب عليه ويقصد حصوله
منه على ما هو المعنى اللغوي كما يشعر به تقرير المفتاح بيان ملزومية الاولى فيشمل لازم الفائدة ايضا فاندفع ما يقال من انه لا وجه لتخصيصها على
الانفراد اذ العلم بها وحدها لا يقتضي عدم الالقاء ولا حاجة الى توجيهه بان مبنى التخصيص على انها هي العمدة على ان هذا في [illegible] كلام
المصنف يظهر ذلك بالتامل وفي بعض النسخ وان كان عالما بالفائدتين وعلى هذا فلا خفاء يبقى ههنا شيء وهو ان هذا اعني قوله وان كان عالما بالفائدة
مستدرك في البيان لا حاجة اليه ولا طائل تحته ومن تصدى لبيانه فعليه البيان وكلمة قد اما للتحقيق على نمط قوله تعالى قد يعلم الله فلا تنافي
ما يجيء من ان الاخراج على خلاف مقتضى الظاهر كثير او للتقليل والمراد انه قليل بالاضافة الى الاول وان كان هو في نفسه ايضا كثيرا فلا تنافي
بين القلة والكثرة بهذا المعنى ثم المتبادر الى الفهم من الجاهل ههنا هو الجاهل مطلقا وهو خالي الذهن واما السائل والمنكر فاما ان
يعتبر ادراجهما فيه على خلاف الظاهر ويجعل اللاحق في معرض التفصيل لهذا الاجمال او يحال علمهما على شيء اخر كالعقل في الاول واللفظ
في الثاني فافهم **قوله** هو والجاهل سواء فان قيل قوله والجاهل معطوف على هو ومن شرط العطف انه لو حذف المعطوف عليه واقيم المعطوف
مقامه صح الكلام وحصل المرام قلنا ممنوع فان هذا الشرط اكثري لا قطعي **قوله** فكانه جاهل بموجبه بكسر الجيم على صيغة اسم الفاعل اي كانه
جاهل بما هو المقتضي للعمل وهو العلم بل المعلوم فقوله فكانه جاهل جواب اما بطريق الميل الى جانب المعنى او من قبيل قوله تعالى فلما نجاهم الى
البر فمنهم مقتصد على راي **قوله** ومثله هي عصاي شبهه بالمثلية على ان الاية مثل ما سبق في ان العارف هو السائل وفي سوق المعلوم
مساق غيره فقط والا فظاهر ان الاية لا يستقيم جعلها من امثلة تنزيل العالم منزلة الجاهل والمشهور ههنا ان المجيب بقوله هي عصاي
ليس بصدد الاخبار والاعلام بل انه تعجل لما سال لزمه الجواب فعلم منه نوع اخر من الاخبار وهو ما يكون مبنيا على مجرد الجواب للسوال
فقط فليتنبه له ولقد ذكر بعض اصحابي المحصلين من الافاضل في هذه الاية نكتة جيدة وهي انه يجوز ان يكون النكتة في هذا السوال اظهار القدرة
القاهرة وتحقيق ذلك انه سال عن المجيبة بانه عصى ليتقرر انه خشبة حقيرة فبعد تقرر ذلك واعتراف المجيب به امره تعالى بالالقاء لقوله القها فالقاها
فاذا هي حية تسعى يعني تامل في قدرتنا يا موسى انه كيف يجعل هذه الخشبة الحقيرة ثعبانا وحية تسعى وتقدر على الافعال الخارقة عن
طوق البشر بل عن طوق امثالها **قوله** بحسب كثرة العلم فالمراد ان ظاهره يتكثر بحسب ملاحظة مقتضيات العلم وملاحظة المقتضي ثم
الترك وغيره فافهم **قوله** وان شئت اي اريد انك ان طلبت شاهدا على اثبات تنزيل العلم منزلة الجهل ووجه الاحتياج الى الشاهد
ان الشاهد انما يطلب في امر غريب وتنزيل المحقق الموجود منزلة المعدوم امر غريب يحتاج الى البيان ويفتقر الى الشواهد فضلا عن شاهد
واما ان مفعول ان شئت ما هو فسيجيء التعرض له **قوله** ولقد علموا ان اللام فيه جواب قسم محذوف وفي لمن اشتراه اللام ابتداء ومن اشترى مبتدا
خبره ما له في الاخرة من خلاق والخلاق النصيب وضمير اشتراه لكتاب السحر والشعوذة وهو ما تتلوا الشياطين والمعنى ولقد علم اليهود

ان الذي اختار كتاب السحر والشعوذة على كتاب الله تعالى ليس له في الآخرة نصيب اصلا قوله ولبئس اللام فيه جواب قسم محذوف او الجملة معطوفة على لقد علموا على انه من قبيل عطف الانشاء على الاخبار فان قيل فليكن عطفا على لمن اشتراه وليكن اللام لام ابتداء مثلها في لمن اشتراه وهذا هو الظاهر يرشدك اليه اعادة اللام في لبئس مثلها في لمن اشتراه قلنا قد تقرر في النحو ان لام الابتداء يمتنع دخولها على الجوامد فامتنع جعلها في لبئس اياه وقوله شروا به انفسهم اي باعوا انفسهم بالسحر والشعوذة والبيع هنا حقيقة الا انهم لما اخذوا كتاب السحر والشعوذة وتركوا سعادة انفسهم وراحتها وطرحوا انفسهم في النار بهذا الاخذ عبر عن مجموع الاخذ المركب والترك والطرح ببيع انفسهم على ما هو قانون الاستعارة التصريحية قوله لو كانوا يعلمون ان جواب محذوف اي لما اشتروا ارجعوا المتعلق يعلمون هو لبئس وفي الآية اشكال اهتدى اليه بعض اولي التوفيق من ذوي التدقيق وتقريره ان كون الآية من قبيل التنزيل يتوقف على ان يكون مورد النفي والاثبات واحدا وليس كذلك لان متعلق لقد علموا هو انه لا خلاق ولا منفعة له في ذلك الشرى في الآخرة ومتعلق يعلمون هو مضمون لبئس اعني غاية المضرة ونهاية المذمة في الآخرة على ما يقتضيه كلمة بئس الموضوعة للذم العام فقد اثبت في صدر الآية علمهم بعدم المنفعة ونفى اخرها جهلهم بغاية المضرة وفرق كثير بين الموردين فان المباحات ليست لها منفعة ان ثواب في الآخرة ولا مضرة ايضا فيتصور ان يكونوا عالمين بان لا خلاق لهم في الآخرة ولم يحط علمهم بما يلحقهم من المضرة والدفع بان موردهما واحد ليس بشيء اذ تبين الفرق والجواب ان المراد من نفي الخلاق نفي الخلاق على الاطلاق بشهادة وقوع النكرة في سياق النفي وحرف الصلة لا نفي الخلاق في ذلك الشرى اي لا خلاق له بوجه من الوجوه اصلا وهذه غاية المضرة ونهاية الرداءة ولا يخفى ان من كان بهذه المثابة كان كافرا فان التعدد وفي المؤدى اتحادا واحدا وتحقيق هذا المقام على ما اورده الامام حجة الله على الانام نصرة الدين والملة ابو المحامد فخر الدين الرازي في التفسير الكبير ان الامام ان العالم بالاول هو العالم بالثاني بل العالم بالاول هو الفريق المشار اليه بقوله تعالى نبذ فريق من الذين اوتوا الكتاب كتاب الله وراء ظهورهم كانهم لا يعلمون وهولاء هم القائلون بتعليم السحر ودعوة الناس الى تعلمه والثاني هو الفريق المتعلم اعني الجهال الذين يرغبون في تعلمه وتحصيله ولو سلم ان القوم واحد فلا نسلم ان متعلق العلم واحد بل علموا اشياء وجهلوا اشياء علموا انه لا خلاق لهم في الآخرة وجهلوا مقدار ما فاتهم من منافع الآخرة وما حصل لهم من مضارها ومن العقوبات المترتبة على ذلك ولو سلم ان المتعلق ايضا واحد فمبنى الامر على التنزيل او العلم الخالي عما يترتب عليه من اثاره وثمراته يجعل كالجهل وبمنزلة العدم ومصداق ذلك ان الله تعالى سمى الكفار صما بكما وعميا وان كانت هذه الحواس ثابتة لهم لانها خالية عن الثمرات المترتبة عليها وبهذا يظهر ان الاشكال مذكور في التفسير الكبير مع الاجوبة الكثيرة التي فصلناها وليس هذا مخصوصا بهذا الفاضل المتصلف وان التنزيل مبني على تقدير التسليم فلا اشكال هنا قوله كيف يجدان حال من ضمير عليك اي الزم وحافظا ومن المجرور في بكلام رب العزة اي حال كونه مقولا فيه كيف يجد او استئناف في موقع الجواب للاحرى عليك اي الزم وحافظ يجد وتصف حال من صدره وهذا الكلام مع سياقه صريح في انه ليس القصد الى ان في الآية خبرا القي الى المخاطب هو عالم بفائدته ولازمها لكن نزل منزلة الجاهل ووجه كونه صريحا انه اثبت العلم لاهل الكتاب والخبر هو ما تعلق به علموا ويعلمون وليس في الكلام القاء هذا الخبر اليهم قوله يعني ان يثبت ان نعرف ان شعورا ان مفعول يشعر هو المحذوف وقد تقرر ان مفعول المشية انما يحذف لو كان من جنس المذكور قوله اعم من فائدة الخبر لانه يريد انه اعم من فائدة الخبر الذي القي الى المخاطب نزل علمه منزلة جهله يريد ان الشيء الذي نزل وجوده منزلة العدم لا يلزم ان يكون فائدة الخبر ولازمها بل يجوز ان يكون شيئا اخر غير ذلك فالعموم بالنسبة الى المواضع فليفهم فعلى هذا دلالة الآية على العموم ظاهرة لان من اشتراه ما له في الآخرة وان كان من خبر الا انه ليس خبرا القي بصدده فاندفع ما ذهب اليه صاحب الحواشي من ان الآية انما دلت على جعل وجود العلم بالحكم المذكور

وهو ان من اشتراه ما له في الآخرة من خلاق منزلة عدمه وهذا الحكم ليس اعم من فائدة الخبر تدبر قوله بناء على ان تعليل للمنفي لا للنفي وقوله لان هذا الكلام تعليل للنفي لا للمنفي قوله وهذا هو الخبر الملقى اليهم اشارة الى قوله ليس لهم علم فلا يمتنعون قوله يلوح عليه اثر الاجمال لان اعتبار القاء مثل هذا الخبر الضمني اليهم تعسف لا تشبث ذا اليه الفهم اصلا ولو سلم فهذا الخبر غير ملقى اليهم اذ المخاطب بذلك هو النبي صلى الله عليه وسلم واصحابه رضي الله عنهم ولو سلم فلا معنى لاثبات علمهم بعدم العلم برداءة الشرى ولو سلم فلا وجه لتنزيل علمهم بعدم العلم منزلة الجهل لانه انما يكون حيث لم يقع الجري على مقتضى العلم ولو تدبرت ههنا تحققت ان الامر على خلافه وبالجملة فوجه الاجمال مما يضيق عن الاحاطة به نطاق المقال قوله او على ان قوله ان معطوف على قوله على ان قوله لو كانوا يعلمون وقوله لان هذا الخطاب تعليل للنفي وههنا وجه اخر وهو انه لا معنى لتنزيل علمهم بعلمهم بان من اشتراه لا نصيب له منزلة الجهل لما ذكرنا فليفهم قوله لا يوافق ما في المفتاح اذ قد تبين ان كلامه صريح في انه اثبت العلم لاهل الكتاب والخبر هو ما تعلق به علموا ويعلمون وليس في الكلام القاء هذا الخبر اليهم قوله ثم اشار الى زيادة التعميم اذ العموم في الآية انما كان في متعلق العلم وههنا في نفس العلم فكان هذا العموم زائدا على ذلك قوله وما رميت اذ رميت ذهب بعض اصحاب الحواشي الى ان المعنى ما رميت حقيقة اذ رميت صورة وفيه نظر لان مبنى التنزيل على اتحاد الموردين فان تعدد المورد فلا تنزيل فوجه التنزيل ان مثل هذا الفعل لما كان خارجا عن طوق البشر جعل صدوره منه كلا صدور تنبيها على هذا المعنى ووجه خروجه عن طوق البشر انه ترتب عليه اثار غريبة ونتائج عجيبة يستحيل ترتبها على فعل البشر حقيقة وتوضيح ذلك انه لما طلعت قريش من شق الوادي بالعدوة اليمانية وكان النبي صلى الله عليه وسلم واصحابه بالعدوة الشامية قال رسول الله صلى الله عليه وسلم اللهم وهذه قريش قد اقبلت بخيلائها وفخرها تحادك وتكذب رسولك اللهم نصرك الذي وعدتني فنزل عليه جبرئيل صلوات الله عليه فقال خذ قبضة من تراب فارمهم بها فلما التقى الجمعان قال لعلي اعطني قبضة من حصباء الوادي فاعطاها اياه فرمى بها في وجوههم فقال شاهت الوجوه فلم يبق مشرك الا شغل بعينه فانهزموا باذن الله فنزلت وما رميت اذ رميت ولكن الله رمى قوله واذا كان قصد المخبر لم يشر الى ما ذهب اليه الصدر ودل عليه كلامه في الايضاح بقوله واذا كان غرض المخبر بخبره افادة المخاطب احد الامرين فينبغي ان يقتصر فان قيل ترتبه عليه غير مستقيم لان ما ذكره ههنا كلام مستقل تام بجملته فلا معنى للتفريع والترتب اللهم الا ان يراد واذا عرفت هذا فاعرف هذا قلنا اما حديث الترتب فالمقصود هو ان المقصود انه اذا كان المراد من الخبر الحكم مثلا فينبغي ان يقتصر على قدر حصول هذا المرام في التركيب والكلام وقوله حذرا تعليل للمعلل ولو تدبرت فهو في الحقيقة تبيين للعلية وتوضيح للملازمة كانه قيل لم وجب الاقتصار على قدر الاحتياج اذا كان الغرض الحكم فاجيب بانه لو لم يقتصر على هذا التقدير لزم اشتمال الكلام على الحشو واللغو والعاقل ينبغي ان يجتهد في الاجتناب عنه واما جعل هذا من قبيل الاعلام فليس بلائق للمقام ولا يساعده اللفظ والكلام تدبر ويجوز ان يجعل من قبيل الاجمال والتفصيل ولا اخفاء في ذلك انما الخفاء في انه اذا كان هذا متعلقا بقصد المتكلم احد الامرين فالمناسب اذن تقديمه على حديث التنزيل سواء جعل توزيعا او تفصيلا فما معنى توسيط حديث التنزيل ثم الرجوع الى الاول بالتفصيل فالوجه ان يقال ههنا مجملان ومفصلان احد الاولين متعلق بالاصل وثانيهما بخلاف الاصل وكذا احد الثانيين على وفق الاصل والثاني على خلافه فمقتضى المناسب ذكر المجملين معا رعاية لجانب التقابل ثم تعقيبهما بالمفصلين بطريق اللف والنشر المرتب الا انه ترك في التفصيل الثاني بعض الاقسام تعويلا على وضوح المرام بقرينة المقام فليفهم قوله حذرا عن اللغو ان تعليل لمنع الزيادة على القدر المحتاج اليه واما العلة للمنع عن النقصان عن ذلك القدر فهو دفع اخلال الكلام بالافهام وتركه احالة علمه على الحصول بطريق المقايسة فان قيل مفهوم الاقتصار على قدر الحاجة منع الارتكاب بالزيادة عليه لا منع النقصان عنه

ولا ما هو اعم ولو سلم فمعنى اللغو ما لا يعتد به وعدم الاعتداد اعم من ان يكون لارتكاب الزيادة والنقصان قلنا لا بل المفهوم الظاهر من الاقتصار على قدر الحاجة ان يكون على وفق اقتضاء المقام وعلى طبق الاحتياج لا ازيد فيلغو ولا انقص فيخلو وكيف لا وفي المفصل تصريح على كلا الوصفين اعني الزيادة والنقصان فوجوب التاكيد اشارة الى المنع عن الثاني والاستغناء تنبيه على المنع عن الاول

قوله فان كان المخاطب خالي الذهن الظاهر ههنا ان المراد بالحكم ههنا ما هو المراد بالحكم سابقا اذ الظاهر ان المعرفة اذا اعيدت كانت عين الاولى وظاهر عبارة الايضاح يشعر بان المراد بالحكم ههنا هو التصديق اعني ادراك ان النسبة واقعة او ليست بواقعة فانه قال فان كان خالي الذهن من الحكم باحد طرفي الخبر على الاخر والتردد فيه وكلام الشارح المحقق رح ايضا ربما يشعر بذلك كقوله فهو مطلع الحكم اي لا يكون عالما بوقوع النسبة فانه فسر الحكم بالعلم بوقوع النسبة وكقوله في اخره ولا يحكم بشيء من النفي والاثبات وكقوله بل الحكم الذهني والتردد متنافيان لا يجتمعان فان اريد بالحكم الحكم بالمعنى الاول استقام القول بان قوله والتردد فيه غير محتاج اليه اذ خلو الذهن من الحكم عبارة عن انتفاء كونه متصورا او مصدقا به اذ الخلو على الاطلاق ينصرف اليه واذا انتفى تصور الحكم لزم نفي التردد فيه اذ التردد يقتضي حصوله فصح القول بعدم الاحتياج الى قوله والتردد فيه فاندفع ما توهمه الشارح المحقق من ان هذا ليس بشيء مستدلا بان قولنا ان زيدا في الدار اذا القي الى المخاطب المتردد يصح مع انه متردد مع ان ذهنه خال عن الحكم اذ لا يحكم بشيء من النفي والاثبات وان اريد بالحكم الحكم بالمعنى الثاني ورد عليه امران احدهما ان القانون ان المعرفة اذا اعيدت كانت عين الاول وثانيهما ان ضميره فيه راجع الى التصديق فلزم وقوع التردد في التصديق وانه محال اذ الحكم الذهني والتردد متنافيان لا يجتمعان كما صرح به والجواب عن الاول ان هذه القاعدة اكثرية لا كلية وعن الثاني بانه من قبيل الاستخدام فاراد بصريح لفظة التصديق وبضميره وقوع النسبة هذا والاشكال بعد لم ينقلع مادته اذ للمعترض ان يعود ويقول ذكر الحكم كاف فاي حاجة الى الباقي والظاهر ان مقصوده هو لا غير كما يشعر به ظاهر عبارته قوله لا يجتمعان قط استعمال قط في المضارع المنفي خارج عن القانون الا ان هذا كثير في استعمالات المصنفين وكانهم نبهوا بذلك على انهم عبروا عن الماضي بلفظ المضارع تنبيها على تحقق وقوعه ونظير ذلك قوله سابقا هل هي واقعة ام لا ولاحقا هل هو فيها ام لا فانه استعمل ام مع هل وهذا ايضا خارج عن القانون اذ قد تقرر ان ام المتصلة لازمة لهمزة الاستفهام لا تنفك عنها الا ان مثل هذه العبارة ايضا كثيرة جدا في عبارات المصنفين وان لم تكن عبارة عربية اصلية وسيجيء في بحث الالتفات من ديوان ابي العلاء ما يشيد ذلك قوله على لفظ المبني للمفعول رواية وهو ظاهر ودراية لانه اوفق لسائر الاجزاء المقابلة له مثل حسن ووجب اذ لا يعرض هناك للمتكلم او المخاطب قوله عن مؤكدات من قبيل وضع الظاهر موقع الضمير كقوله تعالى وبالحق انزلناه وبالحق نزل والنكتة زيادة التمكين قوله واسمية الجملة اي صيرورتها اسمية ففي الكلام تنبيه على ان الجملة الاسمية انما يكون من قبيل المؤكدات اذا كان مقتضى الظاهر الفعلية حتى يكون في العدول اليها هذه الفائدة وهذا هو المطابق لما هو القانون كما صرح به في شرح المفتاح وهذا هو النكتة في العدول عن العبارة المشهورة وهو قولهم والجملة الاسمية وهو الموافق لما سيجيء من ان نحو لا ريب فيه والاسلام حق عارية عن التاكيد فليتامل فان قيل المذكور في كتب القوم ان منشأ الثبوت والدوام انما هو كونه اسما فقط لان الاسم لا دلالة له على الزمان وان منشأ التجدد في الفعل انما هو كونه فعلا لان الفعل دال على الزمان وبذلك صرح الامام الرازي رح في نهاية الايجاز حيث قال في الفصل العاشر من فصول القسم الثاني في احكام الدلالات في بيان الفرق بين الجملة الاسمية في المعنى الاسم له دلالة على الحقيقة دون زمانها فاذا قلت زيد منطلق لم تفد الا اسناد الانطلاق الى زيد فاما الفعل فله دلالة على الحقيقة وزمانها فانك اذا قلت انطلق زيد افاد ثبوت الانطلاق في زمان معين لزيد وكل ما كان زمانيا فهو

اي يخلو الكلام عن الفائدة التي الكلام موضوعة لاجلها وهو الافهام منه

فان الظاهر ان المراد بالحكم ادراك وقوع النسبة منه

لانه لو كانت الجملة الاسمية على الاطلاق من المؤكدات لكان القول بان لا ريب فيه والاسلام حق عارية عن التاكيد لم يصح منه

في بيان الفرق متعلق بالفصل العاشر لا بعبارة الامام نحو الفرق بين الجملة الاسمية والفعلية في المعنى ثم قال الاسم منه

فهو متغير والمتغير مشعر بالتجدد وفائدة الاخبار بالفعل تقييده واصل الثبوت كون الثابت متجددا هذا كلامه وهو صريح في ان مدار الثبوت والدوام على الاسمية وان مناط التجدد على الفعلية ولا فرق في ذلك بين ان يكون في مقام العدول او لم يكن فما معنى هذا التقييد قلنا الثبوت والدوام عام ولا دلالة للعام على الخاص الا بالقرينة فيجب اشتراط العدول وتحقيق هذا الكلام ان الثبوت قسمان ثبوت في ضمن التجدد الزماني وثبوت لا بهذه الحيثية والجملة الاسمية مضمونها مطلق الثبوت فاذا اريد بها الخاص فلا بد هناك من قرينة مشعرة بذلك بخصوصه ولست انا اقول ذلك من عند نفسي بل القوم يعترفون بذلك ويصرحون بالعموم والاطلاق كما قال في نهاية الايجاز في موضع ويشبه ان يكون الاسم في صحة الاخبار به اعم وان كان الفعل فيه اكمل واتم لان الاخبار بالفعل مقتصر على الزمانيات والاخبار بالاسم لا يقتضي ذلك وكما قال بعد ذلك فان الغرض من الاخبار الاثبات المطلق غير المشعر بزمان وجب ان يكون الاخبار هناك بالاسم كقوله تعالى وكلبهم باسط ذراعيه بالوصيد فان الغرض هنا اثبات البسط للكلب فاما زمان نسبة ذلك البسط اليه فغير مقصود وان كان الغرض من الاخبار الاشعار بزمان ذلك الثبوت فالصالح لهذا الغرض انما هو الفعل وعليه قوله تعالى هل من خالق غير الله يرزقكم الاية فان الالوهية لا تتم بمجرد كونه معطيا للرزق بل يتم بكونه معطيا للرزق في كل حين واوان فلفظ يرزقكم تادية لهذا المعنى وهذا واضح لا شبهة ولا خفاء فلا بد اذن من اعتبار العدول تحقيقا لقرينة الخصوص فان قيل العدول انما يكون قرينة الخصوص اذا كان علما مخصوصا وهو ممنوع لم لا يجوز ان يكون العدول لارادة العموم لما عرف انا قلنا التقييد بالعدول تنبيه على ان هناك ماثلثة الثبوت الزماني والثبوت المقابل له ومطلق الثبوت فالموضوع بازاء الاول هو الفعل وبازاء الثاني هو الاسمية بقيد العدول وبازاء الثالث هو مطلق الاسمية بل الاسمية المطلقة وحديث العدول تحقيق لوجوب القرينة فاندفع الاشكال وانكشف حقيقة الحال هكذا ينبغي ان يتصور هذا المقال قوله واما الشرطية احتراز عن العاطفة فانها ليست من المؤكدات هكذا صححه بعضهم والاظهر انه بفتح الهمزة وان التقييد بالشرطية ليس احترازيا بل فيه تنبيه على منشاء التاكيد وان عدها من المؤكدات انما هو بهذا الاعتبار والله اعلم بحقايق الاسرار قوله وحروف الصلة اعني الحروف الزايدة وقد جرت عادة القوم فانهم يعبرون عنها بحروف الصلة تنبيها على انها واصلة معنى الافعال الى معمولاتها فالصلة مصدر متعد يقال وصلت الشيء وصلا وصلة كذا في الصحاح فهذا في التحقيق من قبيل اضافة الموصوف الى الصفة قوله تقوية اي الحكم فسره به لئلا يتوهم رجوعه الى المتكلم بطريق اضافة المصدر الى الفاعل والتحقيق ههنا ان التركيب يحتمل وجوها ثلثة الاول ان يرجع الضمير الى الكلام اضافة للمصدر الى المفعول الثاني ان يرجع الى المتكلم اضافة للمصدر الى الفاعل الثالث ان يرجع الى الحكم والكل ههنا صحيح الا ان الارجح هو الثالث اما رجحانه على الاول فلان فيه قطعا للمسافة واما على الثاني فلان تصريحا بالمقصود وهذا هو النكتة في التخصيص في التفسير فافهم قوله بحكم الاستقراء قيد للنسبة ومتعلق بها لكن بملاحظة القيد في المحكوم به اي الكلام موقع انه هو الجواب المقيد بان يكون للسائل ظن على خلاف الجواب بحكم الاستقراء والغرض ان ثبوته بالاستقراء قوله فاما ان يجعل مجرد الجواب اصلا فيها حاصله انك لو جعلت مجرد الجواب اصلا فيها لزم ان لا يستقيم الجواب بدون ان واللازم باطل فالملزوم مثله وفيه نظر للقطع بان كون مطلق الجواب اصلا فيها لا يقتضي عدم استقامة الجواب بدون ان بل الامر بالعكس الا ترى ان قولهم الاصل في المبتدا التعريف معناه ان المبتدا لا يتصور بدون التعريف لا ان التعريف لا يوجد بدون المبتدا وكذا قولهم الاصل في المبتدا التقديم الى غير ذلك مما لا يعد ولا يحصى قوله حتى يقول انه صالح مشعر بجواز وقوع انه صالح في جواب كيف زيد وانه في الدار في جواب اين زيد غاية الامر انهما ليسا متعينين للجوابية فيرد عليه انه قد تقرر ان كيف واين وان واشالها انما هو لطلب التصور فقط والتاكيد بان لا يتصور الا في التصديقات فالتوجيه ان التصديق بكون زيد في مكان يغاير التصديق بكونه في الدار لان الثاني اخص من الاول فاذا قلت اين زيد فانت مصدق بالاول وطالب للثاني فصح التاكيد بان الا ان التصديق الثاني لما كان اصلا وعمدة ولم يتميز

كما يقال في وعد وعدة منه

وجه كونه اصلا وعمدة ان المقصود المتكلم لا غير كما انه عليه فانت مصدق بالاول وكذلك الثاني في منه

عنه الثاني الأزيادة اعتبار فالوا المطلوب بها التصور دون التصديق **قوله** وكلما ازداد في الانكار زيد في التاكيد لا يخفى
ان الفعل معدى بنفسه فينبغي ان يجعل التركيب من قبيل قولهم يجرح في عراقيبها نصلي والمعنى كلما اوقع المخاطب الزيادة في الانكار
اوقع الزيادة في التاكيد وتمام هذه المباحث مع ما يتعلق بها من النكتة في العدول الى في قد حققناه في شرح لباب الاعراب فقد
ذكرنا هناك ان قوله تعالى واصلح لي في ذريتي معناه اجعل ذريتي معدنا للصلاح ومكانا استقر فيه الصلاح **قوله** اذ كذبوا قد اعتنى الناظرون
بهذا المقام واستصعبوه من جهة ان هذا الظرف بم يتعلق وما العامل في ذلك والوجه عندي انه معمول لمقدر هو في موقع المفعول
للحكاية اي حكاية عن رسل عيسى عليهم السلام قولهم اذ كذبوا او جعله معمولا للقال او للحكاية باعتبار امتداد الزمان بعيد لا يتبادر الى الذهن
وكذا جعله بدلا عن المجرور في قوله عن رسل عيسى عم اي حكاية عن عيسى عم وقت تكذيبهم وكذا جعله صفة للحكاية بجعلها بمعنى المحكي
وكذا جعله متعلقا بمحذوف ورسل عيسى بدل منه وبيان له اي عن القائلين **قوله** موكدا بان واسمية الجملة فيه اشكال اذ قد سبق ان
قدر التاكيد يكون بقدر الانكار والكافرون قد انكروا في اول الوهلة انكارا واحدا حيث قالوا ما انتم الا بشر مثلنا فلا جهة للتاكيدين
اذ يكفي احدهما كاف والجواب انهم وان انكروا انكارا واحدا الا انهم عدلوا في نفي الرسالة عن الصريح الى الكناية وهي ابلغ واقوى
فيناسبه ان يوكد بتاكيدين على ما لا يخفى **قوله** موكدا بالقسم لان قوله ربنا جار مجرى القسم كشهد الله صرح به في الكشاف فان قيل يجب
عده اي عد الجاري او عد القسم بنفسه حين تعداد الموكدات ولا اثر لها قلنا لعلهم قصدوا بذلك تعديد الموكدات التي هي من اجزاء
الكلام الملقى وليس شيء من هذين بهذه المثابة ضرورة **قوله** فكان الرسل ان مبني على رجوع عدم القطع الى القيد اعني بنا فلا يقدح
فيه ما ذكره في الكشاف من انه لما سال اهل انطاكية من ارسلكما فقالا الله الذي خلق كل شيء وليس له شريك في الملك وفي الكلام
تنبيه على ان الاسلام لا يختص بملة نبينا صلوات الله وسلامه عليه بل هو عبارة عن كل ملة حقة **قوله** بنا في موقع المفعول له
لدعواهم بملاحظة قيوده او في موقع الحال او مصدر لمقدر هو استيناف او حال هذا والقول بانهم دعوا على هذا الوجه
لما ذكر بعيد للقطع بانهم انما ارسلوا الى اصحاب القرية ليدعوهم الى عيسى عم ليصدقوا بنبوته وينقادوا لدينه ويذعنوا لملته
فاما لهم ذلك وابراز انفسهم بصورة كونهم انبياء ورسلا واصحاب وحي من الله وعدم الالتفات الى عيسى عم بعيد كل البعد
خارج عن القانون هذا ما ذهب اليه بعض اصحاب الحواشي ههنا ثم ذهب الى ان اسناد الارسال الى الله تعالى في قوله اذ ارسلنا اليهم اثنين
مبني على ان ارسال عيسى عم كان بامر الله وان قولهم انا اليكم مرسلون معناه مرسلون من رسول الله بامره وان تكذيبهم للرسول
انما هو في كونهم مرسلين رسولا من الله لا في كونهم مرسلين من ذلك المرسل وان الخطاب في قوله ان انتم يتناول الرسل والمرسل معا بطريق
التغليب فنفي الرسالة عنهم تغليب له عليهم كانهم احضروا عيسى عم وخاطبوه بنفي الرسالة مبالغة في انكارها ونظير ذلك ان يبلغ جماعة
من خدم سلطان حكمه الى اهل بلد فيقولون في ردهم ان حكمكم لا يجري علينا لان فينا من هو اعلى يدا منكم هذا والذي يقتضيه النظر الصائب
عندي ان ابرازهم انفسهم في هذه الصورة وتصويرهم بصورة كونهم رسلا وانبياء مبني على التاويل المقدر في قلوبهم والنكتة
في هذا التصوير ارادة الشفقة والمرحمة باصحاب القرية وتبعيد ساحة عزة عيسى عم عما لا يليق بجنابه لانهم قد رووا في انفسهم انهم
لو اظهروا حقيقة الحال ابتداء فلعلهم يكذبونه فيكفرونه بلا ريبة فاما تكذيب هولاء فليس بكفر ونظير ذلك ان سليمان عم لما ارسل
كتابه الى بلقيس يدعوها ويرشدها الى دين الله قدم اسمه في صدر الكتاب على اسم الله بقوله انه من سليمان وانه بسم الله الرحمن الرحيم
والنكتة في ذلك على ما ذكره المفسرون انه خاف ان تمزق وتستخف فاراد بذلك انه ان وقع ذلك وقع على اسمه دون اسم الله تعالى
فلهم في ذلك نظر صحيح وتاويل صحيح ولا بد في ذلك من هذين الامرين اما التاويل الصحيح فظاهر ولو لم يكن لزم الافتراء على الله

بدعوى

لانه قال دعوهم الى الاسلام وبهذه العبارة وقع في شرح المفتاح للعلامة منه

بدعوى الوحي والرسالة منه ولا يخفى ان هذا كفر يجب تنزيه هولاء عن ذلك اذ لو كانت هذه المقدمة اعني ان الرسالة من رسول الله
رسالة من الله كما ذهب اليه الشارح المحقق رح او ان ارسال عيسى عم اياهم كان باذن الله تعالى وباذنه كما ذهب المحقق الاخر كافية
في صحة الدعوى صح دعوى الوحي والرسالة من الاحاد الذين ارسلهم رسول الله صلى الله عليه وسلم الى الاطراف بل صح هذه الدعوى
من علماء امته ايضا لانهم مامورون بامر الله بواسطة امر رسول الله صلى الله عليه وسلم بتبليغ الاحكام الى الانام ولا يخفى ان الافتراء على الله تعالى
بمثل هذه الدعوى امر لا يختلف باختلاف الملل والامم بل هو كفر في جميع الملل بلا شبهة كما شهدت به الادلة الشرعية فاما اذا كان
هناك تاويل صحيح مقدر في خاطرهم وكان كلامهم مبنيا عليه اندفع المحذور واما النكتة والفائدة في ذلك فلو لم يكن لكان هذا عدولا
عن الظاهر بلا فائدة وهو عبث لا يليق بهولاء فاذا تم الامران حصل الخلاص عن مضيق التكلفات المذكورة كحمل قولهم انا اليكم
مرسلون على انهم مرسلون من رسول الله وكالتجوز بالتغليب وكيف وقد صح في الرواية انهم قالوا ارسلنا الله الذي خلق كل شيء وليس له شريك
في الملك ولم يذكروا عيسى عم على ما صرح به في الكشاف وغيره من التفاسير فكيف صح ان يحمل مرسلون على هذا المعنى وكيف صح التغليب ولا شعور
لاصحاب القرية بذلك ويكفي في اسناد الارسال الى الله كونهم مامورين ومرسلين بامر رسوله وارساله فليتامل **قوله** هو يونس
في تفسير الثالث اقوال بولس ونولس وفولس وحبيب النجار رض عليه الشارح المحقق في شرح المفتاح واما قوله فعززنا ففيه قراءتان
تخفيف الزاء ومعناه غلبنا اهل انطاكية من غيره بمعنى غلبه فالمفعول محذوف وتشديدها والمفعول ايضا محذوف من عز بمعنى قوي
وفي الصحاح وقوله تعالى فعززنا بثالث يخفف ويشدد اي قوينا وشددنا قدير **قوله** والا فالبشرية في اعتقادهم هذا مسلم الا انه يجوز
ان يكون نفيهم مبنيا على نفي كون مرسلهم رسولا فالمنافاة باقية على حالها وقد عرفت ما فيه **قوله** ويسمى الضرب الاول اي من الكلام لا الحكم
على ما توهم اما تسمية الاول بالابتدائي فلانه غير مسبوق بطلب من جانب المخاطب ولا بانكار من قبله بل حاله مبنية على ابتداء صرف واما
تسمية الثاني بالطلبي فلانه مسبوق بطلب المخاطب واما تسمية الثالث بالانكاري فلانه مسبوق بانكار المخاطب وقد يطلق
الانكاري على ما لا مبالغة في انكاره والذي في انكاره مبالغة يسمى اصراريا لاصرار المخاطب على انكاره فالانكاري بهذا المعنى اخص من الاول
وبالجملة فالملحوظ في هذه الاسامي انما هو جانب المخاطب واما الكلام الطلبي فيطلق على معنى اخر اعني ما يكون انشائيا كما يقال هذا الكلام
خبري وهذا كلام طلبي فالطلب على هذا يقابل الخبر وعلى الاول يقابل الابتداء والانكار وتعيين المراد عند استعماله في الكلام مفوض الى القرينة
المقام واخراج الكلام عليها القوم عن اخرهم ذكروا في هذا المقام الاخراج وارادوا به ايجاد المتكلم والتكلم به ولعلهم انما فعلوا ذلك للتنبيه
على وجوب القصد اذ لو لم يوجد القصد لم يكن الكلام ولا صاحبه بليغا ففي هذا تذكير لما سبق من القانون الممهد في البلاغة اعني وجوب
القصد وتكرير للاشارة اليه ووجه التنبيه ان المراد الاخراج عن النفس واخراج الكلام عن النفس يقتضي ثبوته في النفس اولا وهذا
يقتضي القصد والظرف اعني عليها حال عن المفعول اي حال كون الكلام كائنا على الوجوه المذكورة او متعلق بالاخراج بتضمين معنى
البناء والله اعلم بحقايق الاشياء **قوله** كما في صورة الاخراج لا على مقتضى الظاهر تقديره كما في صورة الاخراج على شيء لا على مقتضى الظاهر
فكلمة لا هذه تحتمل العاطفة بان يكون معطوفها مقدرا ويحتمل ان يكون من قبيل قولهم زيد لا في الدار ولا في السوق اي شيء كائن
غير كائن على مقتضى الظاهر فالمراد بالشيء على الاول خلاف مقتضى الظاهر اعني ما يقابل مقتضى الظاهر وعلى الثاني الوصف المجامع
له **قوله** الا بالتاكيد وعدمه اي بمعونة القرينة بعد العلم بالانكار فاندفع ما يتوهم من ان التاكيد ليس علما للانكار لجواز ان يكون لغيره
من المعاني كالتردد ونحوه فلا يكون دليلا على اعتبار الانكار لان العام لا دلالة له على شيء من الدلالات والله اعلم بحقائق الحالات
قوله كثير في نفسه يريد انه لو جعلت الكثرة اضافية لزم قلة الاخراج على مقتضى الظاهر وكثرة الاخراج على خلافه فيرد عليه ان الامر بالعكس وههنا

لان كلا منهم مع دعوى النبوة والرسالة [illegible] انسب بالدعوة لطريق التحرز فتكلمهم [illegible] او اصدر عن المتكلم منه

وجه اخر لطيف وهو ان يجعل الكثرة كناية عن علو الرتبة وشرف الدرجة يرشدك الى هذا المرام قول ابي تمام شعر ان الكرام كثير في
البلاد وان ٭ قلوا كما غيرهم قل وان كثروا ٭ وبهذا الاعتبار شاع قولهم رب واحد يعدل الفا قوله فيستشرف له لا معنى لتعدية
الاستشراف باللام لانه متعد الى مفعوله بنفسه في الصحاح واستشرف الشي اذا رفعت نظرك تنظر اليه وبسطت كفك فوق
حاجبك كالذي يستظل من الشمس ومنه قول ابن مطير ٭ فيا عجبا للناس يستشرفونني ٭ كان لم يروا بعدي محبا ولا قبلي ٭ وفي قوله استشرف
الشي اشارة اليه ولا يجوز ان يجعل لام التقوية اذ هي في الصفات مطلقا وفي الافعال عند التقديم كقوله تعالى ان كنتم للرويا تعبرون
والجواب ان مبنى الكلام على تضمين الاستشراف معنى التهيؤ او التركيب من قبيل ردف لكم او اللام لام الاجل والضمير للملوح لا
للخبر قوله فصار المقام مقام ان يتردد مبني على اضافة المقام الى المقتضي بالكسر اعني التردد اذ التردد مقتضي لا غير وقد صرح بخلافه في
مباحث بلاغة الكلام في وجه الفرق بين الحال والمقام وجوابه ان الاضافة ههنا مبنية على ان المضاف اليه مقتضي بالفتح وفيه دقة تدبر
وقد فصلنا ذلك فيما سبق فلا تنس قوله كاد صدره اشارة الى ان للتردد ههنا مساغا والمحل محله كما نبه عليه بقوله فصار لا انه متردد
بالفعل وحاصل معنى الكلام انه انما نزل نوح عليه السلام منزلة السائل والمتردد حتى القي اليه انهم مغرقون اذ المقام مقام ان
يتردد وان لم يحصل له التردد بالفعل فليفهم قوله ومثله نبه بذلك على ان الغالب وروده بعد الامر والنهي وفي الحكم الكلام
اشارة الى ذلك وتغيير الاسلوب بعده ايضا رمز لطيف اليه ويحتمل ان يجعل المثلية تنبيها على ان بين هذه الاية وبين ما نحن فيه انه يكون
هناك تاكيد واحد والاية مشتملة على تاكيدين بل اذا تدبرت ففي الاية ثلث تاكيدات ان واللام واسمية الجملة لان مقتضى الظاهر ان يقول
وما ابرئ نفسي بل اتهمها فالطريق ان يقال احد هذه التاكيدات مبني على تقديم الملوح والباقي تنبيه على صعوبة قبول هذا الحكم وكيف
لا تصعب قبوله وفي النفس من هو بخلافه جزما فان الظاهر ان اللام للاستغراق بشهادة الاستثناء والقول بالعهد بعيد جدا اذ لا يساعده
الاستثناء فليتامل قوله ويغني غناء الفاء تصريح بان الفاء اصل في هذا المعنى اعني تصحيح الكلام السابق وكون اللاحق بمنزلة البينة والبرهان
على السابق وكون اللاحق بمنزلة الثمرة والنتيجة لسابقه وتعيين البعض مستفاد من المقام لا ان الكل مراد معا فانه فاسد
قطعا اذ لا يخفى ان المدلول فايدة الدليل دون العكس فقوله يغني غناءها اي تفيد فايدتها ومنفعتها من قولهم ما يغني عنك هذا
اي ما يجدي عنك وما ينفعك والغناء بالمد والفتح النفع وبالكسر من السماع وبالقصر والكسر اليسار كذا في الصحاح فغناء الفاء
ههنا مصدر او مفعول به قوله عارض رمحه سمعت استاذي قطب المحققين مد الله ظله الى يوم الدين ان المراد بعرض الرمح هو
ادارته على رؤس الاعادي كما هو عادة الشجعان في الميدان وقت اظهار رجلادتهم وابراز شجاعتهم لا وضع الرمح على العرض كما ذهب
اليه الشارح المحقق تاسيا في ذلك بصاحب المفتاح وهو اقتدى فيه بشيخ الكل في الكل عبد القاهر الجرجاني رح فان هولاء قد سهوا في
حمله على هذا المعنى واما وجه التاكيد بان في المصراع الثاني فهو انه وان عرض الرمح ههنا مشعرا بالحرب الا ان معه رمحا واحدا انكاره
اعتقد ان مع هولاء ايضا رمحا واحدا وانكر ان فيهم رماحا شاكي صار معذورا وجارا بهذه الصفة فكانه قيل معك رمح واحد ومع هولاء
رماح كثيرة فكيف تيسر الامر على هذا النمط وزيف بان ما ذهب اليه هولاء المحققون قوي يساعده الوضع واللغة فان كتب اللغة
مشحونة بذلك في الديوان عرضه على النار وضعه عرضا وفي الزوبين يعرضه اي يضعه عرضا وفي بعض الكتب العرض وضع الخشبة على العرض
والسيف على الفخذ وبالجملة فارباب اللغة مصرحون بان ما ذهبوا اليه معنى العرض قوله امارة انه يعتقد هم يريد ان مجيئه على هذه الصفة
والهيئة علامة انكاره الرمح فيما بينهم وفيه بحث لان دلالته على الانكار غير متعينة لجواز ان يكون امارة خلو ذهنه بل هو انسب بالفراغ
بالطاق وقلة نظاهر حاله عزل قوله العزل جمع اعزل كالحمر جمع احمر في الصحاح الاعزل الذي لا سلاح معه وقوم عزل

قوله ان بني عمك فيه التفات واحد عند الجمهور من الغيبة الى الخطاب والتفاتان عند السكاكي اولهما الالتفات من الخطاب الى الغيبة لان
الخطاب له والكلام معه فكان مقتضى الظاهر الخطاب وثانيهما عكسه كما في مذهب الجمهور واعلم ان التقدير فعلت له ذلك والا فلا خفاء في عدم
ترتب هذا الكلام على ما قبله بدون هذا التقدير والمعنى جيت باشقيق مظهرا على الناظرين رمحك وشي عنك او واضعا اياه على العرض
فاقول لك ان بني عمك فيهم رماح قوله اي شي من الدلايل يريد ان الموصول عبارة عن الدليل والضمير المنصوب في تامله راجع اليه وفي المستتر
راجع الى المنكر وان هذا هو الوجه الظاهر الذي لا يشوبه شي من التعسف والباقي تعسف كما سيرد عليك في وجوه الحل قوله معلوما او
محسوسا فسر المعية بالمعلومية والمحسوسية وفسر الموصول بالدليل فيتوجه الاشكال فلم يتوقف الارتداع على التامل فوجه دفعه
حينئذ انه يريد بالدليل ههنا ما اصطلح عليه ارباب الاصول وهو ما يمكن التوصل بصحيح النظر فيه الى مطلوب خبري لا ما هو المشهور من انه ما يلزم
من العلم به العلم بشي اخر فلا خفاء لا في المعلومية ولا في المحسوسية تدبر قوله وجوه متعسفة هي الاول ان ما عبارة عن العقل ومعنى تامله تاملا
الثاني ان ضميره معه للجنس المنكر اي مع الجنس شي من الدلايل لو تامله المنكر لارتدع الثالث انها عبارة عن العقل وضمير الفاعل في تامله عايد اليه وفي المنصوب
للجنس الرابع انهم فسروا المعية بكونه موجودا في نفس الامر والتعسف في الكل سوى الاخير بين غني عن البيان وفي الاخير ان مجرد وجوده لا يكفي
في الارتداع ما لم يكن حاصلا عنده صرح به في المختصر وفيه نظر لان المعتبر في الارتداع ليس مجرد المعية بهذا المعنى بل المعتبر فيه ذلك بشرط التامل
فيه والاطلاع عليه ولا يخفى على ذي قريحة ان هذا كاف في الارتداع واما الوجه الاول وان صح باعتبار الحذف والايصال الا انه لا يخرج بذلك
عن التعسف وهو الخلط والحذف والايصال وان كان مشتركا بينه وبين ما اختاره الا ان ذاك مما يتبادر الى الفهم بخلاف الثاني فانه لا يتبادر
اليه الذهن الا بكلفة فكان هذا تعسفا دون ذاك لانه مشهور والعسف والتعسف الاخذ على غير الطريق وكذا الاعتساف فقوله متعسفة
على لفظ المبني للمفعول على الحذف والايصال كقولهم المال مشترك قوله ظاهر في التمثيل لما نحن بصدده يريد ان الظاهر المتبادر الى الفهم ان
ان لا ريب فيه من قبيل امثلة تنزيل المنكر بمنزلة (?) لا ريب فيه منزلة غير المنكر واما كونه نظيرا اي شبيها لما نحن بصدده بتنزيل وجود الشي
منزلة عدمه كجعل الريب كلا ريب على نمط قوله وما رميت اذ رميت وان صح الا انه امر فيه بعد لا يتبادر اليه الفهم ولا ينساق اليه الذهن
قوله فيكون نظير التنزيل وجود الشي منزلة عدمه كلا ريب والرمي مثلا فان قلت فاذا جعل الاية من قبيل تنزيل وجود الشي منزلة عدمه
كان نظير ما نحن فيه ومثالا لتنزيل الموجود منزلة المعدوم قلت اراد انه يكون نظيرا لما نحن فيه لاجل التنزيل فقوله للتنزيل ليس مفعولا للنظير
بل اللام لام الاجل واما القول بانه اراد بالنظير ههنا المثال فليس بشي لانه يأباه المقام ولا يساعده المقصود والمرام ثم لا يخفى
ان جعله نظيرا وان كان مما لا يتبادر اليه الفهم الا انه قوي من جهة المعنى وقوته مستفادة من قوله وهكذا اعتبارات النفي فانه متعلق بما
ما قبله من قبيل الاثبات لا غير قوله ومع لا يكون مثالا لما نحن فيه يريد انه لو بني الامر في الاية اعني لا ريب فيه على تنزيل الريب المحقق منزلة
المعدوم لوجود المزيل لا يكون مثالا لما نحن فيه بهذا الاعتبار يعني ان في الاية لاعتبار الاعتبارات مساغا وبحسبها يتفاوت حكم الاية
في بعض هذه الحيثيات من مثال لما نحن فيه ومن بعضها نظير ولو ضم الى هذا الاعتبار اعتبار اخر مثل ان يعتبر انكار هولاء لكون ريبهم الموجود
منزلة المعدوم لانكارهم وجود المزيل فلزم انكارهم الحكم في لا ريب فيه لكن ترك التاكيد لتنزيل انكارهم هذا منزلة المعدوم فبهذا
الاعتبار يجوز ان يكون مثالا وقد غفل عن هذا التحقيق بعض اولي التوفيق فاورد شبهة على قوله ومع لا يكون مثالا لما نحن فيه ثم ذكر من
هذه الشبهة جوابا اما الشبهة فهي ان قوله هذا ليس بجيد لانه اذا جعل وجود الريب منزلة عدمه لوجود المزيل فقيل لا ريب فيه فهذا
الحكم اعني التنزيل ينكره هولاء لانكارهم تحقق المزيل فلزم انكارهم للحكم الموجود في لا ريب فيه واما جوابه عن الشبهة فهو ان المخاطب بهذا الحكم
هو النبي واصحابه عليه وعليهم السلام ولا ريب انهم لا ينكرون وجود المزيل اصلا فلا ينكرون الحكم ايضا هذا الكلام هذا الفاضل ان (?) زيفا وتحقيقا ولعمري

لا الشبهة بشيء ولا الجواب والله اعلم بالصواب اما بطلان الشبهة فلان مبنى الامر على اختلاف الاعتبارات باختلاف الحيثيات كما فصلنا
واما بطلان حله فلانه ان وجب كون المنكر هو المخاطب لم يستقم الوجه المنقول من الكشاف اذ المنكرون هم الاشقياء وان جعل المخاطب
الكل اعني النبي واصحابه صلى الله عليه وسلم والمنكرين لم يستقم الحل ولا يتم الامر وبالجملة فكل ما هو توجيه الكشاف فهو توجيهنا هنا قوله ما ذكره
صاحب الكشاف في عبارة الكشاف في تقرير هذا المعنى بهكذا ما نفي ان احدا لا يرتاب فيه وظاهر هذه العبارة ان قوله ان احدا فاعل نفي فيكون
النفي واردا على عدم الارتياب والمقصود وروده على وجوده ومن هنا ذهب شارحوه الى ان لا زائدة ولما كان عبارة الكشاف
هذه مشتملة على ضرب غموض ونوع خفاء غير الشارح المحقق رح عبارته الى ما ترى واشار في اثناء التقرير الى حل العبارة على ان نون
الوقاية ووجه الحل ان فاعل نفي ضمير عائد الى الريب والباء المحذوف من ان والتقدير ما نفي الريب بان احدا لا يرتاب فيه يعني ما نفي الريب
بهذا المعنى قوله ليس محلا لوقوع الارتياب وهذا كما يقال بعد تقرير المسئلة وتحقيقها هذا مما لا شك فيه ولا خفاء يريدون ان هذه المسئلة
يقينية في نفسها وليست محلا للشك والخفاء فافهم قوله وعن الثاني يرد عليه ان هذا الجواب لا يدفع اصل السوال اذ التاكيد المعنوي كاللفظي
في الامرين فالاشكال باق بحاله اللهم الا ان يقال سماه جوابا تجوزا باعتبار ايراد مناقشة على بعض مقدماته وان كان اصل الاشكال غير منقطع
بذلك قوله دفعا لتوهم السهو ذهب بعض اولي التحقيق الى ان هذا سهو لان التاكيد المعنوي لا يدفع السهو كما نص عليه الشارح المحقق رح
في مباحث التاكيد فلا يدفعه ما هو بمنزلته من حيث كذلك واقول القول بان هذا سهو منه سهو منه وتقريره ان المانع من دفع السهو في التاكيد
المعنوي هو الاجمال الذي يحتوي عليه ضمير نفسه مثلا حتى لو صرح به وعدل عن الضمير الى الظاهر فلا اجمال وصح القول بكونه دافعا وهذا الاجمال
الموجود في التاكيد المعنوي غير محقق في الاية لان مناط التاكيد في لا ريب فيه انما هو التنزيه عن العيب الذي هو الريب ولا اجمال
ولا ابهام في هذا المعنى اصلا بل لا يخفى ان الثاني اصرح من الاول في هذا المعنى فظهر ان الساهي هو المسهي فان قيل مقتضى العبارة
الاشتراك في هذا المعنى وكونه مذكورا في مباحث الفصل والوصل بهذا الطريق والاول غلط والثاني كذب فكيف وجهه قلنا
كلاهما ممنوع بل المراد انه بمنزلته في تاكيد المطلوب وتثبيته بل اقوى منه والاول هو المؤثر في الفصل والوصل والثاني هو البديهي الذي
لا شك فيه فقوله دفعا حال من معنى الكلام اي اقيم مقامه حال كونه دافعا هكذا يجب ان يتصور هذا المقام قوله ان ايراد الكلام الخ
ذهب صاحب المفتاح الى ان الكناية هي ان يذكر اللازم ويراد به الملزوم وفسرها بعضهم بانها لفظ اريد به لازم معناه وفسرها
الاخر بانها ان يستعمل اللفظ الدال على اللازم ويراد به الملزوم فمقتضى التعريف الاول ان الكناية عبارة عن نفس الذكر
ومقتضى الثاني انها نفس اللفظ ومقتضى الثالث انها نفس الاستعمال فكلام الشارح المحقق رح ان كان مبنيا على الاول وهو
اوجه لكونه اوفق بكلام صاحب المفتاح كان قوله ايراد الكلام على ظاهره اذ الايراد بمعنى الذكر وكذا قوله قولك لمنكر الاسلام وان
كان مبنيا على الثاني فمعنى ايراد الكلام الكلام المورد على انه من قبيل اضافة الصفة الى الموصوف وقوله قولك بمعنى المقول وبالجملة
فوجه الكناية ان الكلام المجرد عن التاكيد في مقام انكار المخاطب لفظ استعمل في معناه واريد به الملزوم لان معنى هذا الكلام في
عرف البلغاء خلو ذهن المخاطب فاذا استعمل في مقام الانكار فقصد به ان انكاره منزل منزلة الخلو فيكون كناية اذ التنزيل المذكور
ملزوم للايراد المذكور وهذا المعنى لائح من كلامه بلا خفاء فالقول بان هذه ليست كناية مصطلحا عليها بين القوم اذ هي ان يذكر
اللفظ الدال على اللازم ويراد به الملزوم ولا يخفى ان التنزيل والايراد المذكورين فعلان من افعال المتكلم والاول ملزوم للثاني
فيكون انتقالا من نفس احد فعليه الى الاخر فلا يكون كناية مصطلحا عليها اذ ليس هناك استعمال لفظ كما في قولك طويل النجاد مثلا مبني
عليه ازالة الاهمال والله اعلم بحقيقة المقال قوله هذا المقام والحال المتحقق كمقام الانكار في قولنا الاسلام حق اذا كان المخاطب

منكرا

منكرا وكخلو الذهن في ان زيدا قائم اذا كان المخاطب خالي الذهن قوله ونظيره ذلك في الظاهر تمثيل وفي التحقيق استشهاد بكلام صاحب
اللباب اي نظيره ما ذهب اليه من تنزيل المحقق منزلة المقدر وضمير قوله لئلا يعود على ما هو المتعارف من الاضمار اعتمادا على القرينة المشهورة
بالمرام لانه راجع الى صاحب اللباب وان كان يتوهم من ظاهر الكلام قوله عن سعادة جده الجد هنا البخت لا ابو الاب وهو اي البخت
قد يتصف بالسعادة وقد يتصف بالشقاوة فاحتاج هنا الى اضافة السعادة اليه قوله جملة مستانفة لعل مراده بهذه الاستيناف
السوال عن السبب المطلق اي ما الدليل والسبب على هذا التعلق فاجيب بانه سطوع البرهان على نمط قوله سهر دائم وحزن طويل
فلذلك ترك التاكيد تدبر قوله فسيق الكلام معه اي مع هذا السامع الغير السائل قوله المشرئب مجرد صفة بعد صفة من
اشرأب للشيء مد عنقه لينظر اليه كذا ذكره الجوهري قوله دفعا لتوهم التخصيص غير سديد لانه صرح بان لا ريب فيه من قبيل الامثلة
دون النظائر ولذلك صح استشهاده وهو من قبيل النفي فقد حصل دفع التوهم جزما بلا شبهة اللهم الا ان يراد الدفع القوي الكامل
وفي الايضاح وهذا كله اعتبارات الاثبات وقس عليه اعتبارات النفي ولا يخفى ان هذه العبارة صريحة في انه لا منفي فيما سبق
فيقع الاحتياج اذن الى تمحل تصحيح لهذا الكلام فظاهر كلام الشارح المحقق رح ههنا يشعر بان الاية من قبيل المستثنى فان التاكيد
بلفظ الكل لا يمنع الاستثناء على نمط قوله تعالى فسجد الملائكة كلهم اجمعون الا ابليس وقد تقرر في الاصول وكلامه سابقا
يشعر بان الاية نظير وبالجملة فكلامه سابقا ولاحقا اشارة تومي الى التوجيهين فليفهم قوله وهكذا اعتبارات النفي معطوف على ما قبله
من حيث المعنى كانه قيل هذا الذي ذكر اعتبارات الاثبات وهكذا اعتبارات النفي قوله لا ينحصر فائدة ان في تاكيد الحكم اي التاكيد الذي
لنفي الشك ورد الانكار على ان النفي راجع الى القيد فان قوله نفيا وردا تعليل للتاكيد او النفي راجع الى المجموع وهذا اظهر يعني يشعر بان لها
فوائد أخر قوله وكذا المجرد عن التاكيد اي لا يجب ان يكون مع خالي الذهن قوله كان من المتكلم لك جعل كان ناقصة فخبرها انه لا يكون وان
جعل تامة وهو الاظهر فقوله انه لا يكون مفعول الظن من باب ضعيف النكاية اعداءه وجعل كان زائدة على نمط قوله تعالى من كان
في المهد صبيا تعسف من جهة المعنى والمعنى انه قد يستعمل ان تنبيها على ان ما وقع خلاف ما يترقبه المتكلم وانه كان ظانا ان هذا الذي
وقع هو الذي كان لا يخطر بالبال وقوعه والامثلة ظاهرة فقوله كان من المتكلم اي حصل وثبت منه وقوله في الذي كان اي وقع وقوله
انه لا يكون اي لا يقع ويتوهم وقوعه قوله وهو بمراى من المخاطب ومسمع اي بحيث يراه المخاطب ويشاهده ويسمع كلامه ثم فهمه وحقيقة
التركيب بمراى متصل بالمخاطب تدبر قوله بل لا يصلح معطوف على ما قبله من حيث المعنى اي من خصائصها انه لا يحسن ضمير الشان بدونها
بل لا يصلح او ومن خصائصها ان لضمير الشان معها حسنا بل عدم جواز مع غيرها وعدم صلاحية الا معها بالتاويل الملفى جانب المعطوف
او المعطوف عليه قوله ان شواء الخ البيت من ابيات سلم ابن ربيعة من قصيدة مطلعها شعر ان شواء ونشوة ٭ وخبب البازل الامون ٭
يجشمها المرء في الهوى ٭ مسافة الغائط البطين ٭ والبيض يرفلن كالدمى ٭ في الريط والمذهب المصون ٭ والكثر والخفض آمنا ٭ وشرع
المزهر الحنون ٭ من لذة العيش والفتى ٭ كالعدم والحي للمنون ٭ الشواء اسم من شويت اللحم شيا والاسم الشواء والنشوة السكر والخبب
والخبيب ضرب من السير والبازل التي استكملت لها تسع سنين فتناهت قوتها في الصحاح بزل البعير يبزل بزولا فطر نابه
اي انشق فهو بازل ذكرا كان او انثى وذلك في السنة التاسعة وربما بزل في السنة الثامنة والجمع بزل وبزّل وبوازل والامون
الموثقة الخلق وخبر ان قوله من لذة العيش وقوله يجشمها المرء من صفة البازل كمثل الحمار يحمل اسفارا وقوله في الهوى اي فيما يهواه
ويحبه والمعنى يكلفها صاحبها قطع المسافة البعيدة فيما يهواه والمسافة ماخوذة من السوف وهو الشم وكان الدليل يفعل ذلك
اذا اشتبه عليه الطريق والغائط المطمئن من الارض والبطين الواسع الغامض وقوله والبيض منصوب معطوف على المنصوبات

للدهر والدهر ذو فنون ٭
واليسر كالعسر والغنى كالعدم ٭
يقال شوى يشوي شيا كما يقال
غشي بالفتح يغشى غشيا

الواقعة اسم ان واراد بالبيض النسا . والبيض بكسر البا جمع ابيض في الصحاح واصله بيض بضم البا وانما ابدلوا من الضمة كسرة
لتصح اليا . ويرفلن يتبخترن والريط الملاة الواسعة في الصحاح الريطة الملاة اذا كانت قطعة واحدة والجمع ريط ورياط والمذهب
المصون اراد به الثياب الفاخرة المطرزة بالذهب وفسره الجوهري اعني المذهب المصون بالثياب التي فيها تصاوير وكانه اراد
تصاوير الذهب والمصون المحفوظ اي الذي يجب حفظه عادة لنفاسته وكثرة قيمته وغلائه والظرف اعني في الريط متعلق بيرفلن
وكالدمى في موضع الحال والدمى جمع دمية وفي الصحاح الدمية الصنم والجمع الدمى وهي الصورة من العاج ونحوه ثم اورد هذا البيت
اي قوله والبيض البيت والمعنى والنسا البيض يتبخترن في المصونات من الثياب الجميلة والكثر منصوب والمراد به كثرة
المال وساعده الحال وضده القل ومنه قولهم الحمد لله على الكثر والقل وقال الاصمعي كثر الشي اكثره وقله اقله واراد بالخفض خفض
العيش وآمنا نصب حال والشرع جمع شرعة وهي الاوتار في الصحاح الشرعة الوتر والجمع شرع وشرع والشراع جمع الجمع والمزهر العود
في الصحاح المزهر العود الذي يضرب به والازدهار بالشي الاحتفاظ به وفي الحديث ازدهر بهذا فان له شانا اي احتفظ به ولا تضيعه
والحنون يريد به الصوت من الحنين وحاصل المعنى ان لذات الدنيا من ماكول ومشروب وملبوس ومركوب قد استعمله صاحبه فيما
يهواه وكلفه قطع المسافات فيما يدعوه اليه نفسه والنسا البيض بالصفة التي ذكرناها والغنى والراحة في الامن وجميع ذلك
من لذة العيش ثم قال والغنى للدهر والدهر ذو فنون اي ذو ضروب يريد ان كل ذلك مما يلتذ به العايش لكن الغنى متهدف للدهر
والدهر ذو تارات كما يجي يرجع وكما يسلم يعتل وكما يصفو يتكدر وقوله واليسر كالعسر يريد ان شيا من هذه الاحوال لا تدوم لاربابها
ما يتسلط عليه القواطع والمغيرات فاليسار اذا حصل كالاعسار في سرعة الانقضاء وعدم البقاء وغنى النفس كفقرها في الانتهاء واليه
الاشارة بقوله والغنى كالعدم اي الغنى كالفقر والعدم بضم العين وسكون الدال الفقر من العدم مصدر عدمته في الصحاح عدمت
الشي بالكسر اعدمه عدما بالتحريك على غير قياس اي فقدته والعدم ايضا الفقر وكذلك العدم اذا ضممت اوله خففت وان فتحت ثقلت وكذلك
الجحد والجحد والصلب والصلب والرشد والرشد والحزن والحزن ثم انتهى كل ذلك للحي الى المنون اعني الموت الذي لا غاية وراه
ولا يمكن التخلص منه بحيلة تنفذ ورقية تغني اينما تكونوا يدرككم الموت ولو كنتم في بروج مشيدة وفي الكلام تنبيه على ان مال امر الانسان
لما كان الى الموت كان كانه خلق لاجله على نمط قوله لدوا للموت وابنوا للخراب تشبيه المرتب على الشي بعلته الغائية فاستعمل
في الاول اللام الموضوعة للثاني على ما هو القانون في الاستعارة التصريحية التبعية قوله يلف شملي اي الف الجمع والشمل جا بمعنى التفرق
وجا بمعنى الاجتماع في الصحاح وجمع الله شملهم اي ما تشتت من امرهم وفرق الله شمله اي ما اجتمع من امره والبا في بسعدى متعلق بيلف
وسعدى اسم موضع او اسم محبوبة فان كان اسم موضع وكان متعلقا بقوله يلف فالبا بمعنى في اي يجمع التفرقة في هذا الموضع او متعلق بشملي
اي برفع التفرقة الكائنة بهذا الموضع وان جعل سعدى اسم محبوبة فالبا للسببية فلو تعلقت باللف كان المعنى يلف بسبب وصالها
وان تعلقت بالشمل كان المعنى بسبب تعلق القلب بها والتفات الخاطر اليها ويهم اي يقصد وحاصل معنى البيت ان الزمان الذي تبدل
تفرقي بسعدى بالجمعية زمان قاصد الي بالاعانة ودافع عني نوائب الحدثان قوله او لم بمعنى بل لم يجز وعدل اليه دفعا للمناقشة قوله عليه
جديرا باقوى الكلامين اي بهذه عبارة الكشاف وعليها مناقشة ظاهرة وهي انه لا قوة لهما ولا شركة في اصل القوة ونفس التاكيد
فضلا عن ان يكون احدهما اقوى واوكد واجيب بجوابين احدهما ان افعل التفضيل قد جرد من المعنى التفضيلي على نمط قوله تعالى وهو اهون
عليه اي ليس جديرا بقوى الكلامين واكيدهما وفيه نظر اذ قد تقرر ان افعل التفضيل انما يجوز تجريده اذا لم يكن معه شي من الامور الثلاثة
كالامثلة المذكورة وما نحن فيه ليس بهذه المثابة وثانيهما ان ليس المعنى الا على الاولوية والمعنى ليس جديرا بقوى الكلامين فضلا عن

الاوكد

التوكيد لعدم الباعث عليه من توهم او لعدم رواجه عنهم مع اختيار وافية جملة الاسمية المؤكدة نحو انا مؤمنون وان استقيدوا فى كلامهم او عادتهم وحديثهم في الاولى
مستمرون عليه تحقيقا فلا ينبغي ان يشك فيه شاك مع انهم لا يدعون ذلك اما لان انفسهم لا تحدثهم عليه واما لا نه
لا يروج عنهم مثل لفظ التوكيد بذاته والمبالغة بايراد الكلام جملة اسمية

١٢

وعلى هذا التقرير لا يكون الحرف مشتقا لانه لا تصاريف له ومراد اهل العربية في قولهم التسويف مشتق من سوف كونه ماخوذا منه
ومثله قول بعض اهل التصريف المضارع مشتق من الماضي

١٢

الاوكد والاقوى وسلك هذه الوتيرة ذهابا الى نفي الشي بنفي لازمه لانه اوكد في المقصود وابلغ في المرام قوله او صدقيون جمع او صديق
بالحاق يا النسبة للتاكيد والمبالغة كاحمري قوله ومثله للتوكيد في المكتوب المثنة مفعلة من ان التوكيدية وحقيقتها انه يستحق ان يقال فيه
انه عالم او انه فقيه وفي الحديث ان طول الصلوة وقصر الخطبة مئنة من فقه الرجل المسلم اي مخلقة ومجدرة وعن ابي عبيدة معناه ان هذا مما
يعرف به فقه الرجل قوله ليطابق ما ادعاه الضمير عائد الى المتكلم الاول او الثاني وعلى الاول معنى المطابقة هو الاشتمال على التاكيد وعلى
الثاني معناها التاكيد بنا على ان الظاهر عند انتفاء المانع صدق المتكلم الاول فليتامل قوله ثم الاسناد اشار بلفظ ثم الى ان ما بين هذه
المباحث وما قبلها من التفاوت فان الاول مطمح انظار البلغاء وان كان هذه الاوصاف للاسناد متقدمة بالذات بل في تقدمها
على تقدم القصد اذ الحقيقة والمجاز يتغيران بتغير القصد فافهم قوله ولذا ذكره بالاسم الظاهر دون الضمير فيه بحث من وجوه الاول ان الاصل
في التعريف هو العهد الخارجي ومن قواعدهم ان المعرفة اذا اعيدت كانت عين الاول فكان الاسناد اشارة الى المذكور
الذي قبله فذكره بالاسم الظاهر بلفظ المعرفة دلالة على ان المراد بالاسناد هنا هو الاول فكيف صح القول بانه عدل عن
الضمير الى الظاهر اشعارا بالمغايرة الثاني ان الضمير والظاهر مشتركان في ان الظاهر الغالب والاصل الراجح ان المراد بهما عين
السابق وكما ان الظاهر يحتمل ان لا يراد به عين ما سبق على وجوجية كذلك الضمير فما ذكر من حديث العدول وترجيح الظاهر
على الضمير او ليس له وجه ظاهر فما معناه الثالث ان كلام المصنف فيما سيجي وهو غير مختص بالخبر يدل دلالة ظاهرة على ان مورد
القسمة هنا هو الاسناد الخبري لا مطلق الاسناد اذ لولا الامر كذلك لما وقع الاحتياج اليه والجواب عن الثاني ان الضمير وان
جاز عوده الى ما في ضمن المذكور من وجه الا انه اقل قليل بخلاف الظاهر المعرفة المعادة فان القصد الى التغاير هنا اكثر وان كان كل منهما
خلاف الظاهر وعن الثالث ان ما سيجي بيان لعدم اختصاص المجاز بالخبر والكلام في مطلق الاسناد المتناول للحقيقة والمجاز وزيف
بان عدم اختصاص المجاز يستلزم عدم اختصاص الحقيقة ايضا فذكره اذ قد تقرر ان لكل مجاز حقيقة عند المصنف والسكاكي تدبر
بل الجواب ان قوله وهو غير مختص بالخبر في موقع القرينة المشعرة بان مورد القسمة هو مطلق الاسناد قوله لم يقل اما حقيقة او مجاز اذ
يريد ان ظاهر هذه العبارة مشعرة بالحصر وهو خلاف مذهبه وتحقيق ذلك ان الظاهر المتبادر الى الفهم من مثل هذه العبارة
في مثل هذا المقام هي المنفصلة الحقيقية او منع الخلو لا منع الجمع اذ بذلك يحصل الحصر وينضبط الاقسام وهي عبارة مشهورة والمصنف عدل عنها
فلا بد له من نكتة وما ذكر يصلح نكتة قوله فكانه قال بعضه حقيقة وبعضه مجاز اشارة الى ان قوله منه مبتدا وما بعده خبره دون العكس
وهذا اعني جعل المقدم مبتدا والمؤخر خبرا في مثل هذا المقام هو الذي اختاره الشارح المحقق رح واصر عليه وهذا ادخل في القبول
على ما صرح به الفحول وتحقيق ذلك على قانون العربية ذكرناه في حواشي شرح الكشاف فليطلب هناك قوله وانما اخترناه من حاصل ما ذهب
اليه ان الحقيقة منسوبة الى العقل كالمجاز اتفاقا لانهم يقولون حقيقة عقلية ومجاز عقلي فلولا انتسابهما لا يتصور فيه نزاع وعلى ما ذهب اليه
الى العقل بلا واسطة وعلى ما ذهب الشيخ والسكاكي مشتمل على الواسطة والاول اولى اعلم ان القول بان الشيخ جعل الحقيقة والمجاز صفة
للكلام مبني على ما يشعر به ظاهر كلامه في دلائل الاعجاز والا فالمذكور في اصول ابن الحاجب انه جعل ذلك صفة للاسناد قوله يحصل
بقصد المتكلم اي بعقله اذ المجنون لا قصد له اذ لا عقل له كما سبق يريد ان الاسناد امر يتعلق بالقصد والقصد مبني على العقل
قوله قد زعم انه داخل لح مبني اعتراضه على المصنف على تعرضه للتعليل والا فله وجه ظاهر بان يقال ذكره مبني على الاستطراد كبحث
الدلالات بل الالفاظ في المنطق وكبحث المبنيات في علم الاعراب وامثال ذلك غير عزيز فيما بينهم والحق ان هذا الاعتراض مندفع
عن المصنف لانه لم يتعرض لوجه الايراد وكان الشارح المحقق رح استدل عليه بظاهر ذكره والا فالمصنف بري من ذلك قوله وهو اسناد الفعل
بالمقام

او معناه فسر معنى الفعل بالصفات المشتقة من الفعل والمصادر وافعل التفضيل والظروف والمذكور في كتب القوم ان هذا
من قبيل شبه الفعل سوى الظروف وان معنى الفعل حروف التنبيه واسماء الاشارة والظروف والجار والمجرور
والتمني والترجي والتشبيه ونحو ذلك وتحقيق الفرق الذى عليه مبنى الكلام القوم ان شبه الفعل ما يفهم منه معنى الفعل
بصيغته كالمشتقات والمصادر ونحوهما ومعنى الفعل ما يفهم منه لا بصيغته كالمستقر من الظروف واسماء الاشارة
وحروف التنبيه نحو ها هو زيد مقبلا ونحو ليت ولعل وكأن والشارح المحقق رح جعل الظرف الذى هو من قبيل شبه
الفعل من قبيل معنى الفعل وما ذهب اليه ضرورى يجب حمل كلام المصنف عليه اللهم الا ان يجعل ذلك مبنيا على ان معنى الفعل
ما يفهم منه معنى الفعل ويدل عليه سواء كان بالصيغة او بغيرها فيعم الامرين جميعا كما انهم يطلقون شبه الفعل تارة على ما
يفهم منه معنى الفعل مطلقا سواء كان بالصيغة او بغيرها حتى يندرج فيه معنى الفعل ايضا حيث قالوا في تعريف الفاعل هو
ما اسند اليه الفعل او شبهه فاراد وا بشبه الفعل المصادر واسم التفضيل واسماء الافعال والظروف والجار والمجرور
المشتقات سوى اسم المفعول وحاصل ذلك ان كلا من شبه الفعل ومعنى الفعل موضوع لمعنى خاص احدهما يغاير الاخر باعتبار
ثم يطلق كل منهما بالمعنى الاعم بحيث يندرج فيه الاخر اما باعتبار ان الفرق المذكور لكونه الاكلى واما باعتبار الاشتراك واما باعتبار
التجوز ونحو ذلك من الاعتبارات المصححة للاطلاق والله اعلم بحقيقة الحال قوله متعلق بالظروف تعلقه به يحتمل الوجهين احدهما ان
يتعلق بعامله وثانيهما ان يتعلق به على طريق النيابة والقوم يعبرون كلا منهما والحاصل واحد والتمايز باعتبار اختلاف الجهة قوله وهذا
ليدخل الخ يريد انه انما زيد قوله عند المتكلم في التعريف ليدخل فيه ما يطابق الاعتقاد دون الواقع فانه قد كان خارجا عن قوله الى
اسناد الفعل او معناه الى ما هو له وذلك لان مضمون ما هو له ثبوت الفعل او معناه لذلك الشىء والمتبادر منه الى الفهم ما هو له
بحسب الواقع والاعتقاد معا وما هو له بحسب الواقع فقط والحاصل ان الاقسام اربعة المطابق للواقع والاعتقاد معا وغير
المطابق لهما معا والمطابق للواقع دون الاعتقاد والمطابق للاعتقاد دون الواقع فالاقسام باسرها اربعة وما هو له يتناول
القسمين من هذه الاقسام الاول والثالث ولا يتناول الباقيين اعنى الثاني والرابع فبالقيد الاول اعنى قوله عند المتكلم
دخل فيه الرابع وبالقيد الثاني اعنى قوله في الظاهر دخل فيه الثاني واليه الاشارة بقوله لكن بقى خارجا ما لا يطابق الاعتقاد سواء
طابق الواقع او لا فادرجه بقوله في الظاهر الا ان نسبة بقاء الخروج الى القسمين اعنى ما لا يطابق الاعتقاد والواقع وما لا
يطابق الاعتقاد ويطابق الواقع جميعا تغليب اذ قد تبين ان الثاني لم يكن خارجا من قوله ما هو له فان قيل القول بان زيادة
التقييد لزيادة التعميم والاحاطة وادخال ما ليس بداخل فيما سبق ليس بسديد لان مبنى التعريف على تاخير الاخص فالاخص
على ما عرف من القانون في تقديم الجنس وتاخير الفصل قلنا التقييد في التحقيق تحقيق للمرام وتعبير عن المعنى المراد بما هو له وتنبيه على
ان المراد غير مقتصر على ما هو المتبادر منه الى الفهم بل المراد هو الى معنى اخر اعم منه والكيفية مفوضة الى الفهم بعد التأمل والتدبر
قوله سواء كان مخلوقا لله او لغيره غير منطبق على قانون اهل السنة والجماعة اذ الكل مخلوقة لله عندنا والله خلقكم وما تعملون اللهم الا ان
يجعل مبنيا على قانون الاعتزال والله اعلم بحقيقة الحال قوله وهذا المثال غير مذكور في المتن رد لما وقع في بعض الشروح من ان هذا
المثال مذكور في المتن لكن بلفظ اسم الفاعل اى خالق الافعال كلها هو الله تعالى فاعترض بان الصواب ان يقول خلق الافعال
بلفظ الفعل اذ المسند ليس بفعل ولا معناه فلا يكون حقيقة ولا مجازا فان قيل هذا الاعتراض وان كان مندفعا عن المتن اذ لا
تعرض فيه لهذا المثال اصلا الا انه بعينه مذكور في الايضاح فما يفعل به قلنا مبناه على اشتماله على المسند الفعلي ضمنا اى خلق الافعال

فيه

فيه شائع اذ الملحوظ انما هو المسند الفعلي الضمني لا غير قوله بتقديم المسند اليه يريد ان تقديم المسند اليه ههنا لافادة الحصر كقولهم انا عرفت
في حاجتك بل ينقسم الى قسمين اى بهذا الطريق الذى ذكره واعتبره والا فهذا ينقسم الى ثلاثة اقسام لا الى قسمين اذ علم المخاطب اما
مقرون بعلمه وهو القسم الاول او لا علم للمخاطب بعلمه وهو القسم الثاني او المخاطب عالم بانه لم يعلم وهو القسم الثالث الا انه لم يلتفت
اليه وبت القول بالانقسام الى قسمين لامرين احدهما ان الكلام فيما اذا كان علم المتكلم بعدم المجى ثابتا كما اشار اليه بقوله احتراز
عما اذا كان المخاطب ايضا عالما وثانيهما انه لو سلم ذلك فالثالث بحسب مفهومه داخل في الثاني الاختصار قوله عالما بان المتكلم يعلم انه لم يجى
زيد علمه بعلمه حال المتكلم وهذا هو المقصود وبالاثبات ههنا وبالنفى فيما يقابله اعنى القسم الثاني تدبر قوله بناء على سهو او نسيان ذكر
في كتب الكلام في الفرق بينهما ان السهو هو زوال الصورة عن المدركة مع بقائها في الحافظة والنسيان زوالها عن المدركة والحافظة
جميعا فيقع الاحتياج حينئذ في حصولها الى كسب جديد وبعبارة اخرى السهو ذهول الصورة عن خزانة الخيال بعد العلم بها بحيث لو حصل
التوجه اليها يحصل اما بسهولة او بتعسر والنسيان هو سقوط الشيء عن خزانة الخيال بعد العلم به بحيث لو حصل التوجه لم يحصل وذهب
الامدى الى ان السهو والنسيان مترادفان كالغفلة والذهول فان قيل جعل الاحوال الثاني مبنيا على السهو والنسيان غير سديد اما اولا
فلان كلا منهما في المشهور انما يكون بعد العلم فاذا كان المخاطب عالما بان المتكلم سهى او نسى بعد علم بان المتكلم عالم بانه لم يجى وهو القسم الاول
والكلام في القسم الثاني واما ثانيا فلان تجويز كونه اسنادا الى ما هو له عنده لاجل السهو والنسيان جائز في القسم الاول فعدم تجويز الاول
بطريق الحقيقة دون الثاني تحكم قلنا اما الاول فقد نبهناك على ان المراد بالعلم في صورة النفى والاثبات هو العلم حال المتكلم فقط وكذا
الثاني فليفهم قوله والمص للاسناد من قبيل العطف على معمولى عاملين مختلفين ولا تقدم للمجرور كقولهم في الدار زيد والحجرة عمرو الا ان يجعل من قبيل
الحذف قوله على ان الحكم المفاد بها اى بتلك الجملة وخبران واقع موقعه والظرف اعنى على ما هو عليه صفة مصدر مقدر اى واقع موقعه وقوعا
كائنا على الوجه المذكور او خبر وقوله واقع خبر بعد خبر ومعنى قوله على ما هو عليه على الوجه الذى هو اى ذلك الحكم كائن على ذلك الوجه فضمير هو
راجع الى الحكم وضمير عليه الى ما قوله على نحو قولها اى قول الخنساء والبيت من ابيات الخنساء من قصيدة مطلعها شعر وما عجول على بو تطيف
لها حنينان اصغار واكبار ترتع ما رتعت حتى اذا ادكرت فانما هى اقبال وادبار يوما باجزع منى حين فارقنى صخر وللدهر
احلاء وامرار البو ولد الناقة كما رج التبن لئلا ينقطع لبنها والعجول من الابل الواله التى فقدت ولدها والمراد ههنا الناقة الواله
الفاقدة له وقوله تطيف صفة بو وضميره له اى تطيف خياله فقوله تطيف من قولهم طاف الخيال يطيف طيفا ومطافا وطيف الخيال مجيئه في النوم
وعليه قوله اتى الم بك الخيال يطيف ومطافه لك ذكرة وشعوف لا من قولهم طاف المشى حول الشىء لان مضارعه يطوف ولم يرد يطيف
وهو مجاز عقلى لانه اسند الحقيقة الطيف اليه وهو لخياله وهو غير ملتبس لانسياق الذهن اليه او المضاف محذوف وضميره للعجول والتذكير باعتبار
اللفظ وقوله لها حنينان هذه الجملة صفة اخرى لعجول وتانيث الضمير ههنا باعتبار المعنى والاصغار والاكبار جعل الشىء صغيرا وكبيرا وصوت
القرية حين تزهقها صغيرة كذا في الصحاح وهذا بيان للحنينين على التجوز ويوما متعلق بما النافية لانه في معنى النفى والظرف اعنى قوله باجزع
خبرها وصخر اسم رجل هو اخو الخنساء وهو صخر بن عمرو بن الشريد والصخر الحجارة العظام ايضا والجمع الصخور والاحلاء مصدر احليته
اى جعلته حلوا ويقال احليته اذا وجدته حلوا والامرار مصدر امر الشىء امرارا اى جعله مرا وامر الشىء صار مرا لازم وكذلك مر
الشىء بالفتح مرارة فهو مر والامران الفقر والهرم كذا في الصحاح وقوله ما رتعت اى ما دام رتعت قوله شئ مغسول اى عار خال
عن المزايا والخصوصيات التى بها التفاضل والنكت والاغراض التى بها يقع التفاضل كانه شىء غسل عنها وفي دلائل الاعجاز مغسول بالخاء
المعجمة والنسخة المقروة على الشارح رح بالغين المعجمة وهو اوفق بالدراية قوله شابة اى الذى فيها كالشارة علامة وفي بعض النسخ بعد قوله

وفي الصحاح المخسول المرذول ورجل مخسول بالخاء جميعا والمخسول بالشين ايضا المرذول

وفي الصحاح رجل شابة في الملمح كما يتم من الرجال الاشاب والامنا وتكلم الاعلة
اى علم بالانساب ... انه ذاهبة ... ا

فان مقتضى هذا الجواب ان يكون هذه الاسانيد كلها مجازات مع انها حقايق والدليل على انها حقيقة انه ذكر الفاعل (الفعل) الحقيقي يدل على ان المراد سلب الصوم عن النهار والجرى عن الانهار والربح عن تجارة التجار فكانت هذه الاسانيد حقايق لان هذه الامور مسلوبة عن هذه الاشياء في الواقع واما وجه اللزوم فظاهر اذ لو اعتبر الكلام مجردا عن النفي وادى بصورة الاثبات لم يكن الاسناد اسنادا الى ما هو له ولما كان في هذا الجواب نوع ضعف وخفاء فذهب الشارح المحقق رحمه الله الى ان هذا جواب ظاهري والتحقيق انه ان اريد بما صام نهاري افطر وبما نام ليلي سهر وبما ربحت التجارة خسرت فالاسناد مجازي وان اريد نفي الصوم حقيقة عن النهار فالاسناد حقيقة وكذا البواقي وحاصل التحقيق ان ما صام نهاري بالمعنى الاول مجاز داخل في تعريفه وبالمعنى الثاني حقيقة فيختار الشق الثاني ودخول ما صام نهاري في تعريف الحقيقة ممنوع لان الصوم المنفي بمعنى الافطار غير ثابت للنهار **قوله** وكذا الكلام في سائر الانشاءات مثل ليتم نهارك صائم او التحقيق الذي ذكرناه انما يمكن اعتباره ههنا بانه ان اريد بالصوم عدم الافطار فالاسناد ينبغي ان يكون حقيقة اذ عدم الافطار بالحقيقة له شائبة الثبوت بالنهار وان اريد به الامساك عن المفطرات فالاسناد يشبه ان يكون مجازا والحق ان هذا المقام مشكل بعد ولكونه محلا للاشكال امر بالتامل بقوله فليتامل **قوله** وسمي مجازا حكميا اما باعتبار ان كل مجاز عقلي متضمن للحكم والاسناد اما تحقيقا او تقديرا واما باعتبار ان المجاز العقلي وان كان جاريا في الاضافة والايقاع ايضا الا ان الحكم اشرف فاعتبر التسمية بالاشرف واما باعتبار ان هذا القسم اكثر فاعتبر التسمية بالاعم الاغلب واما وجه التسمية بالمجاز في الاثبات فبملاحظة الاصالة اذ النفي فرع للاثبات كما سبق او باعتبار الاعم الاغلب او باعتبار ان النفي ما لم يجعل بمعنى الاثبات لا يتحقق مجازيته كما عرفته في الجواب التحقيقي واما وجه التسمية بالاسناد المجازي فاما باعتبار التضمن تحقيقا او تقديرا واما بملاحظة الشرف كما مر **قوله** اي اسناد الفعل او معناه يريد ان الضمير راجع الى كل منهما على طريق البدلية وهذا هو الوجه في افراده **قوله** الى ملابس له يريد الملابسة بالفعل او بمعناه كما صرح بقوله له اي الى ملابس للفعل او معناه اذ لولا الملابسة لما صح اعتبار المجازية فيه لما سيجيء فذكر الملابسة في التعريف امر ضروري لا بد منه وبهذا يظهر فساد ما ذكره بعض اصحاب الحواشي ههنا من انه لا يظهر للتقييد بالملابس فائدة اذ يكفي في تعريف المجاز ان يقول اسناد الفعل الى غير ما هو له وكذا ما يقال من انه يكفي ان يقول اسناد الفعل الى ملابس لا يكون له ثم لا يخفى ان المعتبر عند المص شهادة السوق والسياق بلبس هذا المسند اليه المجازي بذلك المسند لا بالمسند اليه الحقيقي للقطع بان ضمير له راجع الى ما رجع اليه ضمير اسناده وسيجيء لهذا الكلام ثمرة تكثر نفعها ان شاء الله تعالى **قوله** متعلق باسناده يريد انه متعلق به تعلق الاستقرار اي مقارنا بتاول عند من جوز الحال عن خبر المبتدا فالاوجه ان يجعل صفة لمقدر اي اسنادا ملابسا بتاول **قوله** ما يؤول اليه من الحقيقة من هذه بيانية اي تطلب الحقيقة ومن الثانية في قوله او الموضع الذي يؤول اليه من العقل ابتدائية حال من الموضع اي تطلب الموضع كائنا من العقل او متعلق بقوله يؤول اليه وحاصل هذا الكلام ان مراد الشيخ ان التاويل طلب المآل وهذا اعني المآل الواقع في تفسير التاويل يحتمل ان يكون مصدرا بمعنى المفعول اي ما يرجع اليه الشيء وينتهي اعني نفس الحقيقة واليه الاشارة بقوله انك تطلب ما يؤول اليه من الحقيقة حيث بين ما يؤول اليه بنفس الحقيقة ويحتمل ان يكون اسم مكان اعني موضعه من العقل واليه الاشارة بقوله او الموضع الذي يؤول اليه من العقل يريد ان موضعه من العقل ما هو وكيف ينبغي ان يكون حتى يكون على ما هو عليه في العقل فان قيل لم لا يجوز ان يكون التفسير الاول اعني قوله تطلب ما يؤول اليه من الحقيقة مبنيا على كون المآل اسم مكان والتفسير الثاني اعني قوله او الموضع الذي يؤول اليه من العقل مبنيا على كونه مصدرا بمعنى المفعول قلنا مبنى التخصيص على قضية المناسبة للقطع بان ذكر الموضع انسب بكونه اسم مكان وذكر الحقيقة اليق بكونه مصدرا بمعنى المفعول كما لا يخفى على العارف بجهات المناسبة فان قيل هذا جهة

والحاصل ان نحو ما صام نهاري باعتبار المعنى الاول مجاز داخل في تعريف المجاز وباعتبار المعنى الثاني حقيقة داخل في تعريف الحقيقة فلا اشكال ١٢ منه

يعني ان التسمية مبنية على ان هذا القسم اصل للاخر مختص به والا فقد يكون في النفي تقديرا كما في نحو ما ربحت تجارتهم منه

صحيح الذوق وكلاهما واحد معنى **قوله** وجوابه ان لفظ ما في التعريف اه حاصل الجواب عن الاشكال الوارد على التعريف بقولها فانما هي اقبال وادبار ان ما في قوله لما هو له كناية عن الملابس المخصوص الذي هو الفاعل او المفعول به يعني انه تخصيص على تخصيص والاسناد في المثال المذكور الى المبتدا الاخير وهو على مذهبه واسطة ليس بحقيقة ولا مجاز وفيه نظر لان ما ذهب اليه من ارتكاب الخصوص فوق الخصوص غير نافع له ولا دافع للاشكال من اصله للقطع بان مرادهم بالفاعل والمفعول فيما نحن بصدده ليس ما يكون لفظيا والذي يدل على ذلك امران احدهما ما ذكره الشارح المحقق رحمه الله من عدم اشتراطهم صحة الحمل والانجح ما يكون المسند فيه مصدرا فان هذا يدل قطعا على ان المسند اذا كان مصدرا والمسند اليه فاعلا او مفعولا كان الفاعل والمفعول غير لفظي وثانيهما ما ذكره القوم في عيشة راضية من ان هذا من قبيل ما اسند فيه الى الملابس الذي هو المفعول ولا يخفى على ذي مسكة ان العيشة انما هو مفعول حقيقي لا انها راضية لا لفظي لانه فاعل لفظي وكذا قولهم الاسناد في جرى النهر وصام نهاره وبنى الامير المدينة الى الملابس الذي هو المكان والزمان والسبب للقطع بان المكانية والزمانية والسببية في هذه الامور انما هي بحسب الحقيقة دون اللفظ واذا كان مرادهم بالفاعلية الفاعلية المعنوية الحقيقية فنقول انما هي اقبال وادبار حينئذ مندرج في تعريف الحقيقة العقلية لان فيه اسناد معنى الفعل وهو المصدر الى الملابس الذي هو الفاعل الحقيقي اذ الاقبال والادبار قايمان بالناقة فكل منهما وصف لها وبهذا يظهر ان تخصيص ما يلابس (الملابس) ثم تخصيص الملابس بالفاعل والمفعول اجز غير نافع واجيب بان مرادهم بما هو له الثبوت شامل على وجه الاسناد في اللفظ وهذا ليس كذلك اذ الاسناد فيه على وجه الحمل بالمواطاة والثبوت على وجه الاشتقاق فقد اختلف الجهتان جهة الاسناد وجهة الثبوت وهذا جيد لولا تصريحه بعدم اشتراط صحة الحمل وقد صرح ويدل عليه تصريحه به بقوله ولا يشترط صحة حمله مع التوصيف والاشتراط فان قيل قول الشيخ ان كان حجة صح تمسكا وتزييفا للكلام المص لمجرد مخالفته له فلا يستقيم ما ذهب اليه المص من ان الاسناد الى المبتدا واسطة لان الشيخ قد نص على مجازيته والا فما ذهب اليه الشارح المحقق رحمه الله من ان تعريف المص غير منعكس لانه يخرج ما لا يكون المسند فيه فعلا او معناه غير مستقيم لان كونه حقيقة انما هو على راي الشيخ والمص يمنعه ولا غير مطرد ولا يصدق على قولها فانما هي اقبال وادبار لان مجازيته على مذهب الشيخ والمص يخالفه فلنختار الاول وحديث عدم استقامة الواسطة مدفوع بان هذا بعينه ما ذكره الشارح المحقق رحمه الله سابقا بقوله فتعريف المص غير منعكس لخروجه عنه ونختار الثاني وحديث عدم الانعكاس والاطراد مدفوع بان قول الشيخ في معرض التاييد فليتدبر **قوله** على ما صرح به فيما بعد حيث يقول واسناده الى الفاعل والمفعول به اذا كان مبنيا له حقيقة والى غيره مجاز فان كلامه كما ترى ينادي على ان مدار الحقيقة على تحقق الملابس المخصوص الذي هو الفاعل والمفعول به وعلى انه اذا انتفى هذا الملابس بخصوصه انتفت الحقيقة فانطبق ما ادعاه من التصريح الموعود وقد يقال مبناه على انه سيذكر بعد التعريفين ان للفعل ملابسات شتى ويفهم منه ان الحقيقة هي الاسناد الى ملابس هو فاعل او مفعول ثم زيف هذا القائل وجهه بان المفهوم منه ان الاسناد الى الملابس المذكور حقيقة وهذا لا يقتضي ان يكون كل حقيقة اسنادا الى الملابس كذلك غاية الامر ان يكون هذا كليا لكن الايجاب الكلي لا ينعكس كليا ولو سلم فالمذكور سابقا هناك الفعل دون معناه ولا استقامة له فلا يصلح للاستشهاد ثم اجاب عن شبهته هذه بان الظاهر ان قصد المص بقوله وللفعل ملابسات تفسير التعريفين هذا كلامهم وفيما ذكرناه غنية عن امثال هذه الكلمات **قوله** فنمت اه اوله لقد لمتنا يا ام غيلان في السرى السرى السير بالليل عند الصباح يحمد القوم السرى وفي الصحاح سريت سرى ومسرى واسريت بمعنى اذا سرت ليلا وذكر الليل في قوله تعالى سبحان الذي اسرى بعبده ليلا وان كان السرى لا يكون الا بالليل للتاكيد كقولهم سرت امس نهارا والبارحة ليلا ويقال اسراه واسرى به مثل اخذت بالخطام واخذت الخطام والمذكور في بعض التفاسير ان سرى واسرى لازم لانه عداه بالباء في قوله بعبده **قوله** وجوابه لحو حاصل هذا الجواب المكشوف لا ستره به الا انه يشكل بنحو ما صام النهار بل الانسان فيه وما جرى النهر بل الماء فيه وما ربحت التجارة بل التاجر

تمامه [illegible] لقد لمتنا [illegible] على السرى [illegible] ١٢

الخطام ككتاب [illegible] الزمام [illegible] كذا في فصل الخاء المعجمة من باب الميم وفي فصل الحاء المهملة الحطام [illegible] ما تكسر من اليبس [illegible]

فان

الا انه لو اقتصر الشيخ على الاول اعني قوله ما يؤول اليه من المعنى الحقيقة لكان شاملا للوجهين فما باعثه على ذكر الموضع الذي يؤول اليه
من العقل وما فائدة ذكره قلنا فائدته الاشارة الى انه لا يلزم ان يكون لكل مجاز حقيقة على ما هو راى الشيخ كما سيجي شرحه ووجه
الاشارة ان تطلب الموضع الذي يحكم به العقل معناه كون العقل متخصصا للموضع الاصلي الذي يقوم الاسناد به حقيقة وكون العقل
متخصصا له لا يتصور الا بعد توقف العقل ان هذا الاسناد الظاهري ليس اسنادا الى ما هو له فمعنى الكلام انك تطلبت الحقيقة الموجودة
ان كانت موجودة او الموضع العقلي ان لم يكن موجودة فان قيل هذه الفائدة حاصلة على تقدير اقتصاره على الشق الاول لان
تطلب الحقيقة لا يقتضي وجودها لجواز ان يطلب الحقيقة ولا يظفر بها قلنا الكلام في الصحة بل الكلام في التنبيه وتوضيحه انه لو اقتصر على
الشق الاول لكان هناك مظنة للغفلة فذكر الشق الثاني والتصريح بجعل الموضع عقليا تنبيه للسامع على انه عقلي صرف وازالة للغفلة
وتخصيص له على تخصص الحال والتيقظ للنكتة في هذا المقال ولهذا يجب ان يفهم هذا المقام **قوله** فعدلت وتغفلت يحتمل ان يكون خبران والظرف
اعني قوله من الا الاخر تقييد للخبر ويحتمل ان يكون صفة للاسم ان والظرف خبر وعلى الوجهين فقوله لان تعليل لاعتبار معنى الاول والرجوع
في الثاني ولا لاعتبار معنى التطلب **قوله** وحاصله ان نصب لجعل الحال من مجموع الكلام نصب القرينة الصارفة عن كون الاسناد
الى ما هو له يريد ان القرينة مانعة عن كون هذا الاسناد الظاهري اسنادا الى ما هو له فقوله الى ما هو له متعلق بالضمير المستتر في كون الرجوع
الى الاسناد على من يرى جوازه اذا كان الضمير حالي للعمل وكان تامة اي مانعة للاسناد عن ان يوجد الاسناد الى ما هو له او كان
ناقصة والظرف معمول المقدر اي يكون الاسناد اسنادا الى ما هو له وهذا اعني ما قررناه من حاصل كلام الشيخ منطبق على كلامه
مطابق لمرامه من انه لا يلزم ان يكون لكل مجاز حقيقة واما ما ذكره الشارح المحقق رح ههنا في الحواشي من ان الحاصل ان يصرف الاسناد عن
ظاهره الى حقيقة واصله وذلك بنصب القرينة فغير ملائم له الا ان يتمحل **قوله** وله اي للفعل ان ترك معنى الفعل لان الفعل اصل فذكره
ذكره او تانيس بالايضاح وفيه تعسف اما اولا فلان بعض الملابسات كالمصدر من معنى الفعل فلا يصح جعله ملابسا والا لا يتبين نفسه
واما ثانيا فلان بعض معنى الفعل كاسم التفضيل والظرف لا يلابس المفعول اذ هما لا ينصبانه **قوله** جمع شتيت او ذهب بعض
الثقات كالامام الواحدي رح ومن تبعه الى ان شتى جمع لا واحد له كالمثل وصرح بذلك في قوله تعالى فاخرجنا به ازواجا من نبات
شتى وذهب الاخرون الى انه جمع شتيت وهذا هو الموافق للقياس قال الامام المرزوقي رح شت الامر شتا وهو شتيت وشتى
وهم اشتات وشتى فاشتات جمع شتيت وشتى جمع شتيت ولما فيه من بعض الخفاء نبه الشارح المحقق رح واشتغل بالتمثيل بقوله
كمريض ومرضى **قوله** والسبب لم يريد بالسبب ما هو اعم من المفعول له يرشدك اليه تمثيله ومنهم من يقول بل اراد المفعول له خاصة
واليه ذهب الشارحون في هذا المقام فقد صرحوا به وهو الظاهر من عبارة المصرح بانه اذا اسند الفعل المبني للمفعول الى المفعول له
يكون مجازا ويتوجه عليه انه اطبق ارباب النحو على امتناع اقامته مقام الفاعل وعلل صاحب لباب الاعراب امتناعه بان شرط حذف
الفاعل من المفعول له ان يكون فعلا لفاعل الفعل المعلل واذا بني الفعل للمفعول فلا فاعل فلا فعل فيفوت الشرط ومن النحاة من
علل الامتناع بان المفعول له في المعنى علة غائية فلو اقيم مقام الفاعل لم يفهم منه العلية ولا ينتقض بالمفعول به والظرف لانهما
وان اقيما مقام الفاعل الا انه يفهم وقوع الفعل عليه وفيه ومنه وايضا المفعول له قد يقع في بعض الصور علة لافعال متعددة باعتبار المجموع
اي يكون علة للاجتماع فلو اقيم مقام واحد فان اشير في الفعل الاخر كان علة للبعض والمفروض علية للمجموع والا فلا يكون للبعض
فاعل ولا قائم مقامه وفيه اخلاء للفعل عن الفاعل وبدله واما وجه الامتناع في المفعول معه فهو امتناع تخلل الواو بين الفعل
وفاعله لكونه كالجزء منه فالفاصل بينهما كالفاصل بين الفصي ولحائهما واما وجه الامتناع في الحال فلانها مشروطة بكونها بيانا لهيئة

لهيئة الفاعل او المفعول والاقامة تفويت لهذا الغرض هذا كلامهم وفيه تعسف لا يخفى **قوله** فاسناده الى الفاعل والمفعول به
اذا كان مبنيا له حقيقة منقوض بقول الجاهل انبت الله البقل فانه يصدق عليه انه اسناد الى الفاعل فيما بني للفاعل مع انه مجاز
لا حقيقة والجواب ان الاسناد الى الفاعل ههنا ممنوع اذ المراد بالفاعل ما يقوم به الفعل عند المتكلم في الظاهر **قوله** ولا مجاز ولا استعارة لم
اذ قد تقرر ان المجاز الذي سمياه استعارة اصطلاحا هو لفظ استعمل في غير ما وضع له والاسناد ليس بلفظ فسقطت المناقشة
ههنا بانه لم لا يجوز ان يكون من قبيل الاستعارة الاصطلاحية بان يعتبر استعارة الاسناد من الفاعل الحقيقي لغيره بعلاقة المشابهة
في ملابسة الفعل كما يستعار اسم الاسد للرجل الشجاع لمشابهته الاسد في الجراءة فالاسناد مستعار والفاعل مستعار منه والمسند اليه
مستعار له فان قيل هذا انما يفيد اذا جعل المستعار نفس الاسناد واما اذا جعل المستعار الفعل فلا فليفعل كذلك فانه قد يكون
حقيقة كما في انبت الربيع البقل وقد يكون مجازا مرسلا كما في ركع المقام بمعنى صلى وقد يكون استعارة كما في احيى الارض الربيع قلنا
فلا يكون التجوز في الاسناد نفسه والكلام فيه وبهذا يظهر ان المراد انه يسند الفعل الى غير الفاعل بناء على المشابهة كما هو في نوع الاستعارة
الاصطلاحية ولما كان هذا المعنى واضحا من كلام الشيخ رح في دلائل الاعجاز نقل الشارح المحقق عبارته بعينها **قوله** ما يتبعونه به اي يتبعون
الشيء الذي يراد مبالغته بالمشتق فالضمير المنصوب في يتبعونه راجع الى الشيء الاول وضمير به راجع الى ما هو مفعول يتبعون يقال اتبعت
زيدا بعمرو اي جعلت الثاني تابعا للاول هذا هو المفهوم من اللفظ وهو المختار عند الشارح المحقق رح ومنهم من عكسه وسيجي لهذا مزيد تحقيق
في مقامه ان شاء الله تعالى وفي الصحاح اتبعت القوم على افعلت اذا كانوا قد سبقوك فلحقتهم واتبعت ايضا غيري يقال اتبعته الشيء فتبعه
قال الاخفش تبعته واتبعته ايضا بمعنى ردفته واردفته ومنه قوله تعالى فاتبعه شهاب ثاقب ومنه الاتباع في الكلام نحو حسن بسن وقبيح شقيح
احدهما وصف الفاعل ان الظاهر ان ذكر هذا الاخر مع جوابه مستدرك لان كلا منهما قد سبق فلا فائدة في هذه الاعادة **قوله** وكلامه ظاهر
يريد ان هذه الصورة ايضا خارجة عن تعريف المجاز كوصف الشيء بوصف محدثه وصاحبه **قوله** والاليم هو المعذب على صيغة المفعول وقد يجاب
بان العذاب هو الالم الفادح فكانه قيل الم اليم فيكون من قبيل جد جده ولا يخفى انه تعسف فان قيل فليجعل الاليم بمعنى المولم كالسميع
بمعنى المسمع فيحصل الخلاص قلنا هذا ليس بشيء نص عليه صاحب الكشاف في قوله تعالى بديع السموات الاية **قوله** بانه ليس عنده بمجاز لما انه ليس
بحقيقة لان المعتبر في كل من المجاز والحقيقة عنده هو الاسناد الى الملابس ولا ملابسة بين المبتدا والخبر ولا بين الصفة والموصوف وقد
نبهناك على ان مرادهم بالفاعل هو الفاعل الحقيقي فتحققت الملابسة في كلتا الصورتين فليتدبر **قوله** وعن الثاني بان الملابسة اعم سواء
كانت بواسطة حرف الجر او بدونها وفيه اشكال لان الملابسة لما كانت اعم اندرج في المفعول الزمان والمكان والسبب لان هذه كلها مغاير
بواسطة فلا حاجة الى ذكرها اللهم الا ان يقال النكتة مزيد التصريح ازالة الغفلة **قوله** والمعتبر عند صاحب الكشاف يريد ان مذهب صاحب
الكشاف يخالف مذهب القوم فان مذهبهم ان المعتبر ملابسة الفاعل المجازي بالفعل المذكور ومذهبه ان المعتبر ملابسة الفاعل المجازي
بالفاعل الحقيقي يتضح ذلك بما ذكر في تفسير قوله تعالى فما ربحت تجارتهم والمص ذهب الى مذهب القوم كما نبهناك عليه من ان كلامه ظاهر فيه
فعلى رايه يرد النقض بالامثلة المذكورة اعني قولهم الكتاب الحكيم والاسلوب الحكيم والضلال البعيد والعذاب الاليم واما على راي صاحب
الكشاف فالانتقاض بهذه الامثلة مندفع لان التلبس المعتبر عنده موجود فيها اذ الكتاب متلبس بالحكيم الذي هو الذات وكذا
الاسلوب والضلال متلبس بمن هو ضال حقيقة والعذاب متلبس بالمعذب **قوله** يلبس بالذي هو في الحقيقة له وليل على مغايرة
مذهبه لمذهب القوم وذهب الشارح المحقق الى انه يجوز ان يراد يتلبس ما اسند اليه بما هو له عليه به في انهما من ملابسات الفعل
او مشابهة الفاعل المجازي بالفاعل الحقيقي في ملابسة الفعل ايضا ملابسة فيكون مذهبه عين مذهب القوم فعبارة الكشاف

في بعض المواضع ما مثله الى ان المعتبر ملابستها فقط مع قطع النظر عن اعتبار تعلقها بالفعل وفي بعض المواضع مشعرة بما يوافق المذهب الجمهور فالحق ان يحمل على المشهور الذي عليه الجمهور اذ هو القول المنصور فقوله بالذي هو في الحقيقة له اي تلبس الفاعل الذي هذا الفعل في الحقيقة ثابت له فضمير هو للفعل وضمير له للموصول وحاصله تلبس الفاعل المجازي بالفاعل الحقيقي وقوله لتلبس التجارة بالمشترين تصريح بهذا الحاصل قوله فما ربحت تجارتهم يجوز ان يكون الاية من قبيل الاسناد الى المفعول بواسطة اي ما ربحوا في تجارتهم كما في الاسلوب الحكيم قوله امثال هذا اشارة الى قوله تعالى فما ربحت تجارتهم لكونه اقرب فالاشارة اليه اولى ومنهم من يجعله اشارة الى جميع الامثلة السابقة وهذا بعيد لفظا ومعنى قوله يا سارق الليلة اهل الدار اهل الدار منصوب بمفعول اول للسارق في الاقناع سرقه مالا وفي الصحاح سرق منه مالا يسرق سرقا بالتحريك والاسم السرق والسرقة بكسر الراء فيهما جميعا وربما قالوا سرقه مالا قوله ان المجاز العقلي اي يريد ان المجاز سواء كان في الاسناد او في غيره انما سمي مجازا لانه جاوز موضعه الاصلي ومكانه الاولي وهذا المعنى جار في النسب كلها سواء كانت اسنادية او اضافية او ايقاعية فكما ان الاسناد الى غير ما هو له مجاز كذلك الايقاع على غير ما حقه ان يوقع عليه وكذا الاضافة الى غير ما حقه ان يضاف اليه يصدق على كل منها انه جاوز موضعه الاصلي فكان مجازا قوله اعم من ان يدل عليه الكلام بصريحه او يكون حق العبارة ان يقول ويكون بالواو دون او والجواب ان الاعمية معناها الاشتمالية وكون الاسناد اشمل من الصريح معناه ان الاسناد يتحقق في موضع لا يتحقق فيه الصراحة بان يكون ضمنيا ولا بالعكس فلو قال بالواو لكان المعنى انه اشمل من الصريح وغيره وهذا غير مستقيم اذ لا تحقق له بدون احدهما فتدبر فان فيه دقة قوله فالمذكور في الكتاب اي تفريع على ما سبق من حديث التعميم وتحقيق له يريد ان المجاز العقلي لما كان جاريا في النسب كلها كان الوظيفة الا ان تصحيح كلام المصنف والاهتمام لدفع المحذور عنه فذكر في دفع الاشكال عنه طريقين احدهما ان تعريف المجاز بما ذكر ليس تعريفا لمطلق المجاز العقلي بل هو تعريف لقسم واحد من اقسامه اعني المجاز العقلي الاسنادي فلا ضير اذن في خروج المجاز الاضافي والايقاعي واليه الاشارة بقوله اما تعريف المجاز العقلي في الاسناد خاصة وثانيهما ان التعريف المذكور ليس تعريفا لقسم خاص هو الاسنادي بل هو تعريف لمطلق المجاز اسناديا كان او اضافيا او ايقاعيا الا ان المراد بالاسناد مطلق النسبة وهذا الجواب حسن دافع للاشكال المذكور بالطريق المذكور وهذا هو الحق الظاهر واما ما ذهب اليه الشارح المحقق رح من جعل التعريف للمطلق اولا ثم تعميم الاسناد ثانيا بحيث يعم الصريح وغيره فلا يظهر استقامته للقطع بان المجاز في صورة الاضافة والايقاع لما كان الاسناد الضمني المدلول عليه بالاضافة والايقاع خرج نفس الاضافة والايقاع فحديث جعل التعريف لمطلق المجاز اخر فاسد لا يتحصل منه منفعة اصلا ما لم يعتبر العموم في الاسناد على الوجه الذي اعتبرناه والحاصل ان بين الاطلاق بالمعنى المذكور والتعميم بالمعنى المذكور تنافيا احدهما يفسد الاخر وغاية التوجيه ههنا ان يقال هذا اعني قوله باعتبار ان يجعل الاسناد المذكور في التعريف اعم من ان يدل عليه الكلام بصريحه متعلق بالشق الاول وبيان تعلقه به ان التعريف لما كان للقسم الخاص اعني الاسنادي وجب ان يجعل الاسناد اعم من الصريح ومن الضمني المتحقق في ضمن الاضافة والايقاع فخرج المجاز خاصا بالاسناد ولا ضير واما وجه الاطلاق وهو مضمون الجواب الثاني مما ذكرنا من ان الاسناد مطلق النسبة على ما صرح به في مختصره وهذا الوجه متروك لظهوره بالنسبة الى وجه الجواب الاول ولما كان الوجه الثاني ذكرناه في توجيه الجواب الاول اعني ما ذكرنا من ان التعريف للقسم الخاص وهو الاسنادي ظاهرا وما ذكره الشارح المحقق رح من تعميم الاسناد للصريح وغيره خفيا بالنسبة الى غيره فصل ما فصل جريا على قانون بيان الخفي وترك التعرض للجلي الا ان مبنى الوجه الذي ذهبنا اليه على جريان المجاز في نفس الاضافة والايقاع ومبنى الوجه الذي ذهب هو اليه على عدم

جريانه

اما لفظا فظاهر واما معنى فلان جميع الامثلة السابقة لا يصلح للتسبيه بل المراد بامثال ذلك ما هو مثله في السببية فافهم منه

جريانه فيهما والفرق كثير والتفاوت واضح هذا غاية توجيه كلامه ههنا ولا يخفى ما فيه من التعسف وتبتر النظم ويمكن توجيه كلامه بطريق آخر وهو ان مضمون الاول ان هذا تعريف لقسم خاص هو المجاز العقلي الذي هو في الاسناد الصريح ومضمون الثاني انه تعريف للمطلق الاسناد سواء كان صريحا او ضمنيا فقوله في الاسناد اي في الاسناد الصريح خاصة والقرينة المشعرة بذلك التقابل فانطبق مع حديث العموم على الاطلاق وهذا الوجه وان ساعده ظاهر السوق والسياق ويشوبه ظاهر النظم والكلام الا انه قليل الجدوى جدا كما لا يخفى على العارف بتنسيق الكلام وبسنية والمتدرب في بيانه وتحسينه فان قيل كيف يكون التعريف للمطلق والمذكور في الكتاب انما هو المجاز الاسنادي على ما صرح به بقوله ومن الاسناد مجاز عقلي وحمل الاسناد هناك على مطلق النسبة بعيد كل البعد وكون القسم اعم من المقسم ابعد قلنا لو سلم فمرجع الضمير في قوله وهو اسناده مطلق المجاز الموجود في ضمن المذكور وهو الاسنادي ورجوع الضمير الى المطلق في ضمن المقيد اكثر من ان يحصى واظهر من ان يخفى هذا تحقيق هذا المقام على وجه لا مزيد عليه فالمحققون اذا انعموا النظر فيما قررناه وتاملوا عن ساق الجد فيما حققناه لعلهم يكتبونه على المقل والاحداق ولا يسوغونه كتبه على الصحائف والاوراق قوله او يكون حشو لها له فانه جعل فيها السن شاقا ان اشارة الى ما يذهب اليه المحققون من ان كل نسبة تقييدية فهي متضمنة لنسبة اخرى خبرية صرح به الشيخ في الاشارات وغيره وبهذا الاعتبار يجري فيها احتمال الصدق والكذب وقد مر عليك هذا الكلام ولا تنس قوله وكما في قولهم سل الهموم من التسلية وهي ازالة الحزن في الصحاح سلاني من همي تسلية واسلاني اي كشفه عني واسلى عنه الهم وتسلى بمعنى انكشف وبالجملة فايقاع التسلية على الهموم دليل على ان الهموم محزونة اذ لا يتصور ازالة الحزن الا عن المحزون اعني من اصابه الحزن وقد يقال عليه المجاز فيه صريح للايقاع المذكور وهذا الايقاع مجاز عقلي واجيب بان الكلام في هذا المجاز انما الكلام في المجاز المكني عنه بهذا المجاز وهو اسناد الحزن بمعنى المحزونية الى الهموم اذ التسلية انما توقع على من اصابه الحزن ففي التركيب اذن مجازان احدهما صريح ايقاعي والاخر مكني اسنادي ولقائل ان يقول احد المجازين يغني عن الاخر قوله من ظاهر كلام السكاكي والمص اما الاول فلانه فسر المجاز بالكلام المفاد به والمفهوم الظاهر منه ان الكلام هو المصطلح دون اللغوي واما الثاني فلما سبق من انه جعل المجاز العقلي قسما من الاسناد ثم اخذ الاسناد في تعريف المجاز ولا يخفى ان المفهوم المتبادر منه ان الاسناد هو المصطلح بالمعنى الخاص وان قسم الشيء اخص منه مطلقا قوله اي سر في بيان هذا القيد ان حاصل السؤال الاستفسار عن شيئين احدهما الاستفسار عن تخصيص البيان والتعرض بهذا القيد بخصوصه دون سائر القيود وثانيهما الاستفسار عن تخصيص قول الجاهل بالاخراج مع ان الخروج مشترك بينه وبين الاقوال الكاذبة فالاول استفسار عن تخصيص التعرض بالمخرج هذا بخصوصه والثاني استفسار عن تخصيص التعرض بالخارج هذا بخصوصه قوله افادة للخلاف لا بواسطة وضع فائدة هذا القيد الاحتراز عن المجاز اللغوي فان قيل لا حاجة الى الاحتراز عنه لانه خارج عن التعريف بقوله هو الكلام المفاد به لانه ليس بكلام كما صرح به السكاكي ايضا حيث قال المجاز اللغوي هو الكلمة المستعملة في غير ما وضعت له قلنا لو سلم انه ليس بكلام مع ان المجاز اللغوي قد يكون كلاما على ما صرح به فوجه الاحتياج اليه ان حمل الكلام على المجاز العقلي لما كان بطريق التجوز باعتبار اشتماله على ما هو له مجاز وهذا يعم العقلي واللغوي لان الاشتمال مشترك غاية الامر ان المشتمل عليه في احدهما هو الكلمة وفي الاخر هو الاسناد وكل منهما من اجزاء الكلام الا ان احدهما جزء عقلي والاخر جزء لفظي حاول بذكر هذا القيد لاخراجه بقي ههنا شيء وهو ان المجاز اللغوي لما جاز ان يكون مركبا وكلاما فتعريفه في كتابه بالكلمة لا يخلو عن ضرب تامل ونوع خفاء قوله لئلا يمنع طرده بمثل قول الدهري الاطراد التلازم في الثبوت يعني ان كل ما صدق عليه الحد صدق عليه المحدود وهو معنى المنع والانعكاس

الهجان من الجمل الكريم والهجين ... الهجان من الابل البيض ويستوي فيه المذكر والمؤنث والجمع وارض هجان كريمة التربة وامراة هجان ... الاعين وهو من الهجنة ... بين الهجنة ويقال هجنت الكلام ... وبالجملة ... الكلام ... منه

اللازم في الانتفاء بمعنى انه كلما انتفى الحد انتفى المحدود وهذا معنى الجمع فلو قال بدل قوله خلاف ما عند المتكلم خلاف ما عند العقل لدخل فيه قول الدهري مع انه حقيقة فلا يكون مانعا ويخرج عنه نحو قولنا كسا الخليفة الكعبة مع انه مجاز فلا يكون جامعا قوله لان معنى ما عند العقل ما يقتضيه العقل ويرتضيه تعليل لقوله المراد بخلاف ما عند العقل خلاف ما في نفس الامر وذلك لان معنى قولنا ما عند العقل ما يرتضيه ومعلوم ان ما لا يكون موافقا لنفس الامر لا يرتضيه العقل فثبت ان المراد بخلاف ما عند العقل خلاف ما في نفس الامر قوله فاشار ههنا الى ان التاويل لا يختص باخراج الاقوال الكاذبة اه ما مر كان تمهيدا وتوطئة للجواب والجواب في الحقيقة انما هو هذا يريد ان فائدة اشتغال المصنف ببيان فائدة هذا القيد بخصوصه اولا لا تخصيص فائدته بالاخراج بقول الجاهل ثانيا الرد على صاحب المفتاح حيث زعم ان قيد التاويل مخصوص باخراج الاقوال الكاذبة فقط دون اخراج قول الجاهل ولما اندرج في هذا الزعم زعم بطلان طرد التعريف وانه مبنى على ان قيد التاويل لا بد فيه خص المصنف بيانه بهذا القيد بخصوصه ردا لذلك فافهم والمقصود ظهور الجواب عن الاستفسارين المذكورين في السوال قوله كما يتوهم من المفتاح قد يتوهم ان مبنى التوهم ما ذكر ان قيد التاويل يخرج الكذب ولم يذكر اخراجه لقول الجاهل وهو وهم لان عدم القول لشى ليس قولا بعدمه بل الوجه الصحيح ان يقال ان معنى قوله لئلا يمتنع طرده انه لو قال خلاف ما عند العقل امتنع طرده بنحو قول الجاهل فلو كان التاويل مخرجا له ايضا امتنع امتناع الطرد لان مبنى امتناعه على دخوله في التعريف فان قيل فلا يكون هذا المعنى متوهما من المفتاح لدلالة السوق عليه قطعا قلنا نبه بذلك على ضعف المفهوم نفسه لا على ضعف سنده واصله بدلالة السوق والسياق قوله ولقائل ان يقول ان حاصل قول القائل ان اعتراض المص على السكاكي في بطلان عكس التعريف مبنى على ان قوله ما عند العقل معناه ما يرتضيه وهو بعينه معنى في نفس الامر لان العقل لا يقتضي ولا يرتضي ما هو بخلاف نفس الامر وهذا اعني الامر الذي بنى عليه المص اعتراضه على السكاكي من المعنى المذكور لقوله ما عند العقل امر خارج عن قانون اللغة لان معنى قولنا ما عند العقل على قانون اللغة ما حصل عنده وثبت لديه وهذا اعم مما في نفس الامر لامكان ادراك الكواذب فيكون الكاذب ثابتا حاصلا عند العقل فما عند العقل يتناول ما في نفس الامر وما هو بخلافه فلا يجوز ان يراد في هذا التعريف ما في نفس الامر وحده اذ لا دلالة للعام على الخاص هذا تقرير كلامه وتوضيح مرامه واعترض عليه بان هذا الجواب مناف لكلام السكاكي قطعا لان ما عند العقل بهذا المعنى يتناول الامور الكاذبة كما صرح به فنحو قول الدهري انبت الربيع البقل يكون مندرجا فيما عند العقل لانه يحصل عنده ويثبت لديه وان كان كاذبا فيخرج عن تعريف المجاز بقوله خلاف ما عند العقل فلا يبطل به طرده كما ذهب اليه ودل عليه بقوله لئلا يمتنع طرده ويمكن دفعه بوجهين احدهما ان المراد بقوله لئلا يمتنع طرده وعكسه انه يترتب عليه بان ان الفائدتان معا عدم امتناع الطرد وعدم امتناع العكس يعني ان وجه العدول هو حصول هذا المجموع ولا كذلك قوله خلاف ما عند العقل لانه وان حصل منه احدهما لا يحصل منه الاخر وثانيهما ان المراد تزييف ما ذهب اليه المص من التفسير على ان الغرض اظهار الحق لا نصرة السكاكي بحيث لا يرد عليه شىء وفيه ما فيه هذا والذي يقتضيه الراي الصائب ان المراد بما عند العقل ما يجوزه وبخلافه ما يمتنع عنده ودل عليه كلام السكاكي على ما قال اذ ليس في العقل امتناع ان يكسو الخليفة نفسه الكعبة وتعليل امتناع الطرد في كلام السكاكي ايضا قرينة مشعرة بذلك والشارح المحقق رح كانه اراد بالحصول والثبوت لديه الجواز عنده وفي التعليل بامكان تصور الكواذب تنبيه لطيف على ذلك ولذا لم يعلل ذلك بامكان تصور المشتبهات والمتخيلات فاراد بالكواذب ما جوزه العقل بحيث لا يندرج فيه المستحيلات وعلى هذا فقد سقط ما توهمه المعترض المذكور من النقض بقول الدهري لانه لا يصدق عليه انه ما عند العقل فصح التعليل بامتناع الطرد

واستقام التفسير بما حصل عنده وثبت هكذا يجب ان يتصور هذا المقام اذ قد زلت فيه اقدام الاقوام والله اعلم بحقيقة المرام وعلى هذا كان الانسب لا يخفى ان ذكر الانسبية وجعل هذا مناقشة في مجرد العبارة يدلان على الصحة ووجهها ان المراد عدم امتناع الطرد بالنسبة الى هذا القيد فيتوجه ان هذا خلاف الظاهر فكان مناقشة في العبارة بعد وضوح المقصود قوله ما ذكر من كلام المص وجه الاشعار ان المفهوم من اعتراضه على السكاكي انه يجوز تعريف المجاز بالكلام المفاد به خلاف ما عند العقل بمعنى خلاف ما في نفس الامر وهذا بظاهره قد دل على ان غير ما هو له في تعريفه في عبارته ما يكون غيرا له بالنظر الى نفس الامر وعند العقل قوله بقرينة ما ذكره في مقابله يعني ان التقابل قرينة مشعرة بان المراد غير ما هو له عند المتكلم في الظاهر يعني ان الحقيقة لما كانت هي الاسناد الى ما هو له بشرط التقييد بقيدين عند المتكلم وفي الظاهر كان المجاز على مقتضى التقابل الاسناد الى غير ما هو له بملاحظة تقييده ايضا بهذين القيدين فقد دل هذا الكلام بظاهره على ان الظرف اعني عند المتكلم متعلق بالظرف الاول اعني له على ما اعتبره في تعريف الحقيقة الا ان الشارح المحقق قد نص على انه متعلق بمعنى الغير سواء كان الغير غيرا في الواقع او عند المتكلم في الظاهر وبين هذين التعلقين فرق ظاهر والتحقيق ان جعله معمولا للغير هنا ابراز التعلقه بقوله له في تعريف الحقيقة اذ النفي في مثله يرجع الى القيد البتة فالمعنى ان الثبوت عنده منتف بمعنى انتفاء العندية فقط على ما هو القانون فليفهم قوله وصار قوله بتاول ضايعا اذ لا فايدة تحته ووجه فساد الاخراج اليه ان الاخراج لا يتصور الا بعد الدخول في قول الجاهل قد كان خارجا فاخراجه تحصيل للحاصل قوله مفهوم الظاهر الاعم قد يناقش عليه بان قولنا ما هو له اذا اطلق يتبادر الفهم منه الى ما هو في نفس الامر لا ما هو اعم منه والجواب ان لما هو له اعتبارين احدهما ما هو له في نفس الامر وهذا هو المفهوم من ظاهره عند الاطلاق اعني الاطلاق الاول وثانيهما وهو المفهوم منه بعد الانس بانه كثيرا ما تقيد بالواقع وغيره ما هو له بوجه ما اي باحد الاعتبارات الثلثة فالذي اعتبره الشارح المحقق رح هو مفهوم الظاهر بالمعنى الثاني والذي ذهب اليه المعترض هو مفهوم الظاهر بالمعنى الاول فلا نزاع في التحقيق قوله ويدخل نحو قول الجاهل اراد به ما هو المفهوم الظاهر من اطلاقه يعني انبت الربيع البقل لا ما ذكر في السوال من انبت الله البقل فلا محذور قوله اي ولان مثل قول الجاهل خارج عن المجاز اشارة الى التقدير المشار اليه بهذا وخص الاشارة بذلك دون اشتراط التاول لان مساق الكلام يقتضي هذا المعنى ولان هذا اقرب ولانه هذا مذكور وذاك مفهوم قوله او لم يظن اعادة الجازم تنبيه على ان يظن مجزوم معطوف على المجزوم الاول وان المعنى على عموم النفي وان النفي منسحب على الامرين جميعا وان التركيب من قبيل عطف المنفي على المنفي على نمط قوله تعالى ولم يطمثهن انس قبلهم ولا جان او كفورا لا انه مرفوع معطوف على مجموع الجازم والمجزوم وان المعنى على نفي العموم يريد ان انتفاء الحمل مستند الى هذه الغاية اعني حين انتفاء العلم والظن جميعا حتى اذا وجد احدهما وجد الحمل وههنا وجه اخر وهو ان يجعل المعنى الى ان او الاصح به صاحب الكشاف في قوله تعالى لا جناح عليكم ان طلقتم النساء ما لم تمسوهن او تفرضوا لهن الاية والمراد ان الحمل منتف ما دام انتفاء العلم حاصلا الا ان يوجد الظن فانه يكفي في وجوب الحمل وان وجد انتفاء العلم قوله مثل الاستدلال تنبيه على ان قوله كما استدل منصوب المحل على انه صفة مصدر محذوف اي استدلالا مثل الاستدلال وذكر لم يعلم لاتحاده مع فعله اعني لم يستدل من حيث المعنى قوله من اثار متعلق بالفعل المذكور اعني يبدي ومن تعليلية على نمط قول الفرزدق يغضي حياء ويغضى من مهابته يعني يجوز على لما رأتني شيخا عاجزا بهذه المثابة وكله مرفوع مبتدأ او منصوب تاكيد ذنبا ولا يجوز ان يكون مفعولا لم اصنع لما تقدم عليه لما يستحق بيانه اذا جاءت باذن الله وقته واوانه اي قنعا بعد قنع يريد ان عن في قوله قنزعا عن قنزع بمعنى بعد على نمط قوله تعالى لتركبن طبقا عن طبق قال الامام المرزوقي رح ومما جاء فيه عن بمعنى بعد على قولهم كابرا عن كابر لان معناه كبيرا بعد كبير ويجوز ان يراد قنزعا متجاوزا عن قنزع عنه من ترى صحته بهذا المعنى قوله جذب الليالي اراد بالليل مطلق الزمان الشامل لليوم ايضا وخص الليالي بالذكر لان العرب يورخون الشهور والسنين بالليالي لان غرة الشهور

ان خرج قول الجاهل مذكور في المتن بطريق الحقيقة وقولنا بتاول نحو يخرج قول الجاهل
منه

تسمحا باراده علمها جميعا مجرور على اصلها ثم سمحت ذلي فاسمعب جرته فانجر كذا في الصحاح
منه

برؤية الهلال وبذلك يثبت ابتداء الشهور والسنين وجذب الليالي عبارة عن مضيها واختلافها على ما قال وفي التحقيق طلب النهار
الليل وبالعكس قوله ابلى او اسرعي كلمة او هنا للتسوية على نمط قولهم جالس الحسن او ابن سيرين واليه الاشارة في اثار التقرير
بقوله فلا يتفاوت الحال عندي بعد ذلك ولا ابالي وقوله على تقدير القول يعني مقولا في حقها ابلى او اسرعي وفي تقدير القول تنبيه
على ان الانتظام والارتباط المطلوب فيما لنسبة الى صاحبها لا يحصل الا به وقوله او كونه مجرور معطوف على تقدير يريد ان الحالية اما
بتاويل القول او بتاويل بكون الامر بمعنى الخبر اي حال كونك ايتها الليالي بطيئات او مسرعات قوله اي ابا النجم يشير الى ان الضمير
في افناه يرجع الى ما عبر عنه بقوله علي في قوله علي ذنبا على طريقة الالتفات من التكلم الى الغيبة وهذا ظاهر لا خفاء فيه انما الخفاء في
رجوع الضمير الى شعر الراس فحق التركيب ان يقول او شعر راسي الا ان يجعل من قبيل قوله تعالى وان كنتم في ريب مما نزلنا على عبدنا فاتوا
بسورة من مثله قوله ان امره وارادته فسر القيل بالامر والارادة لدلالة قوله اطلعي عليه ومعنى اطلعي كوني طالعة ان ظاهرة خارجة
من افق الخفاء وليس المعنى على انشاء الطلوع واحداثه فصح كون قوله حتى اذا واراك غاية له فليتدبر فان قيل اي سر في صرف الاول اعني قوله
ميز عن ظاهره وجعله مجازا وفي جعل الثاني اعني افناه قيل الله قرينة صارفة ولم لم يعكس لان شخصا واحدا اذا صدر عنه كلامان واحدهما
يدل على خلاف ما دل عليه الاخر ولا علم بحال القائل فكل منهما يصلح قرينة على صرف الاخر عن ظاهره قلنا صدق احد الكلامين ومطابقته
للواقع مرجح وقرينة قائمة على صرف الاخر فليفهم فان قيل الثاني ايضا اعني افناه قيل الله مجاز لان المفني هو الله قلنا لفظ القيل
متحمل فكان حقيقة ولو سلم انه مجاز وان كانت مجازية فالمجموع يدل على اسلامه واسلام المرء راجح فافهم قوله واقسامه خص القسمة
بالمجاز وان كانت جارية في الحقيقة ايضا اعتناء بشان المجاز لانه هو المقصود في هذا الباب ولان المجاز اخفى فازالة الخفاء عنه اولى
والعلم بجريانها في الحقيقة حاصل بطريق المقايسة قوله احيى الارض شباب الزمان لا يخفى ان هذا تمثيل لما هو بصدده لا تمسك فلا
يقدح فيه مجرد الاحتمال وكذا غيره فلا يتوجه المناقشة بانه لم لا يجوز ان يكون هناك مجازان احدهما في النسبة الايقاعية والاخر في
النسبة الاسنادية بل ثم الاضافية ايضا فافهم قوله ومن صفة تقتضي الحس والحركة الارادية يريد ان الحيوة حقيقة في القوة الحساسة
او ما يقتضيها وبهذا الاعتبار سمي الحيوان حيوانا مجاز في القوة النامية لانها من طلايعها ومقدماتها وكذا الكمالات الانسانية كالعقل
والعلم والايمان ونحو ذلك فان الحيوة مجاز فيها من حيث ان هذه الامور كمالها وغايتها قوله لا يخرج طرفيه عما هو عليه على لفظ المثنى هكذا وقع
في اكثر النسخ الا انه لما لم يكن ظاهر الاستقامة اذ هو مرجع لضمير هو شر به الشارح المحقق بخطه وكتب في مقامه الطرف ولا حاجة الى ذلك
لصحة تثنية الضمير باسم الاشارة على ما تقرر قوله واما على مذهب السكاكي ففيه اشكال وجه الاشكال انه يجوز عنده ان يكون طرفا الحقيقة
والمجاز العقليين غير مفردين والواجب في كل من الحقيقة والمجاز الوضعيين ان يكون مفردا لانه عرفهما به على ما قال في المفتاح الحقيقة
هي الكلمة المستعملة فيما وضعت له والمجاز هو الكلمة المستعملة في غير ما هي موضوعة له فما يكون احد الطرفين جملة خارج عن الاقسام
المذكورة اللهم الا ان يجعل التعريف في الموضعين تعريفا للقسم الخاص اعني الحقيقة والمجاز المفردين لا المطلقين اذ كل منهما قد يكون
مركبا والذي يكون بعض اجزائه حقيقة وبعضه مجازا يجعل من قبيل المجاز اذ يصدق على المجموع انه غير مستعمل في الموضوع له والحاصل
ان الحقيقة في التحقيق اثبات والمجاز نفي ويكفي في النفي سلب الحكم عن بعض الاجزاء بخلاف الحقيقة كالصحة والالف والله اعلم بالصواب
والسداد فقوله لانه اشترط في المسند ان يكون فعلا او معناه مبنية على ان افراد المسند عنده ناش من هذا الاشتراط واما السكاكي فلما
لم يشترط جاز عنده ان يكون المسند جملة فبطل الانحصار عنده فبطلان الانحصار ناش من عدم الاشتراط وكون كل من الحقيقة
والمجاز اللغويين مفردا اعتماد على ما قررناه فافهم قوله وهو في القرآن كثير يريد انه كثير في نفسه لا بالاضافة الى مقابله حتى يكون الحقيقة العقلية

قليلة

تقديره في القرآن على الكثير المجرد لا بهام قوله واذا تليت عليهم آياته على المؤمنين الذين اذا ذكر الله وجلت
قلوبهم وعلى تقدير الاقتباس تنبيههم يرجع الى المنكرين للمجاز العقلي في القرآن اذا تليت على المنكرين
١٢

قليلة فان قيل الكثرة امر اضافي لا يتصور بدون ملاحظة القلة قلنا لو سلم فمعناه انه كثير في القرآن بمعنى انه واقع في مائة موضع مثلا في
خمسين فليفهم قوله انه لها من الناصحين الظاهر ان الظرف اعني لها معمول للناصحين صلة له فيتوجه عليه ان من قواعدهم انه يمتنع تقدم ما في
حيز الصلة على الموصول وانه يمتنع تقدم ما في حيز المجرور على الجار فقد اجتمع ههنا امتناعان والجواب انه معمول لمقدر يفسره المذكور ومن
حاول تحقيق هذا المقام فعليه بمراجعة كتابنا شرح لباب الاعراب قوله وهذا كناية عن شدته يحتمل ان يراد بالكناية الاصطلاحية ويحتمل
ان المعنى هذا عبارة عنها قوله اي يعم على الكفر يشير الى ان المعنى فيه ان كونهم على تجار الكفر والا فالمعنى طلب بهذا هو الكفرة قوله وغير مختص بالخبر
ذهب الشارح المحقق رح الى انه معطوف على كثير وفيه اشكال لان من قواعدهم انه اذا عطف شيء على شيء هو مقيد بقيد متقدم في الذكر على المعطوف
عليه فهذا القيد المتقدم معتبر في المعطوف عليه ايضا كقولهم يوم الجمعة سرت وضربت زيدا وقد فصلنا هذه القاعدة فيما سبق فيكون المعنى
انه في القرآن غير مختص بالخبر وهذا الاشكال مندفع بما ذكره الشارح المحقق رح في مباحث الفصل والوصل من هذا الكتاب من ان هذه القاعدة
اكثرية لا كلية الا انه لا محيص عنه بما ذكره في شرح الكشاف لانه بالغ في وجوبها وقطعيتها حتى صرح بانه لو لم يعتبر ذلك كان غلطا من القول
خارجا عن القانون قوله كما يتوهم من تسميته بالمجاز في الاثبات منشاء التوهم ان الاثبات لا يتحقق في الانشاء اذ الاثبات يقابل الانتزاع
وكل منهما حكم ولا حكم في الانشاء قوله وهو فعل الله حقيقة اي فعل الملك المامور بامر الله والا فالاخراج الذي هو فعل الله غير مفتقر الى المكان
انما المفتقر اليه فعل من احتاج اليه قوله ان من جهة العقل يشير الى ان عقلا نصب بتمييز من النسبة الفاعلية ان جعلت الاستحالة لازمة والقيام
فاعلا او من النسبة الايقاعية ان جعلت متعدية والقيام مفعولا وبالجملة ففي الوجهين استقام كونه تمييزا اما على الاول فلان الواجب
في التمييز في النسبة الفاعلية وان كان ان اقامته مقام الفاعل الا ان الفاعل لا يلزم ان يكون فاعلا حقيقة بل يكفي كونه فاعلا مجازا كما سبق
بيانه في قوله تعالى اولئك شر مكانا واضل سبيلا فان المحال وان كان قيام المسند حقيقة الا ان العقل يجوز ان يقع فاعلا مجازا للملابسة
بينه وبين القيام فانه هو الذي يحكم بامتناعه ومما يجب التنبيه له ههنا ان الفعل الذي يكون مسندا الى التمييز في الاصل قد يكون هو الفعل المذكور
بعينه كما في قولنا طاب زيد نفسا وقد يكون غيره مما يلائمه في الاشتقاق كما صرحوا به في قولهم طار زيد فرحا من ان التقدير طير الفرح
زيدا على الاسناد المجازي فكذا ههنا يجوز ان يعتبر احال العقل او استحال العقل بمعنى عده محالا واما الثاني فلان العقل يصح ايقاع
الاستحالة عليه مجازا كما في قولهم ولا تطيعوا امر فلان للملابسة بينهما وخلاصته اعني خلاصة هذا المقام حرف واحد وهو ان الفاعلية
والمفعولية في التمييز يجوز ان يكون باعتبار المجاز وان الفعل المسند يجوز ان يكون فعلا اخر غير المذكور مما يلائمه في الاشتقاق فالقول بان جعل
عقلا تمييزا كما يشعر به عبارة الشرح غير مستقيم لعدم صلاحيته ان يقع فاعلا او مفعولا مبني على عدم التمييز ومنشاه الغفلة عن اصول النحو و
قواعد القوم واعجب منه انه شيء ما قدمت يداه اولئك شر مكانا واضل سبيلا نعم يصح ان يجعل عقلا ظرفا او مصدرا لنوع تجوز الا انه
لا كلام فيه فليحافظ على هذا المقام فانه مزلة للاقدام قوله لكن امثال هذا البيت مما تخيله العقل اي بالبداهة وبدون النظر الصحيح
وترتيب المقدمات فاندفع القول بان هذا ينافي ما سبق من قول الدهري انبت الربيع البقل خلاف ما عند العقل على ما صرح به السكاكي
في وجه العدول من خلاف ما عند العقل الى خلاف ما عند المتكلم وحاصل الجواب ان الانبات من الربيع ممتنع عند العقل لا بالبداهة بل بالنظر
الصحيح وترتيب الادلة القاطعة بالامتناع فالدهري قد استحق اللعن بتقصيره في ذلك فليفهم قوله ومعرفة حقيقة يريد ان المجاز لا بد له
من حقيقة غاية الامر ان الحقيقة تتفاوت وضوحا وخفاء ففي بعض المواضع واضحة وفي بعضها خفية فضمير حقيقته للمجاز وحقيقة المجاز من
قبيل كوكب الخرقاء قوله فمعرفة فاعله تنبيه على ان المراد بمعرفة حقيقته معرفة الفاعل والمفعول اذ لو اريد بالحقيقة الاسناد بطريق الحقيقة
كان حديث الوضوح غير ملايم له اذ الوضوح والخفاء في الفاعل والمفعول الحقيقيين لا غير قوله اي فما ربحوا في تجارتهم يشير الى ان الفعل

الكناية

اي ان الاستحالة جارية لازمة ايضا صحيح في العقل فيقال استحال الكلام اي صار محالا محالا فاستحالة القيام صحيحة منه
فيه اشارة الى ان اللام للاستعمال للتعدية

يريد انه لا خفاء في معرفة نفس الاسناد فانه معنى ظاهر معلوم لا ينقسم معرفته
الى ظاهرة وخفية واما الخفاء والوضوح يجريان في معرفة الفاعل والمفعول
الحقيقيين وهذا ظاهر
منه

اعني ربيع مسند الى المفعول بواسطة كالاسلوب الحكيم وقد نبهناك عليه هناك **قوله** اي يزيدك الله حسنا في وجهه ناظرا الى ان
المجاز في يزيدك وجهه حسنا مبني على اسناد الفعل الى المفعول بواسطة كالاسلوب الحكيم والكتاب الحكيم وعلى ان المسند اعني يزيد حقيقة
لغوية وان المجاز في الاسناد فقط وليس بذاك اذ لا معنى لايقاع زيادة الله على الحسن الكاين في وجه المحبوب فالمعنى يظهر الله
عليك الحسن في وجهه على ان الزيادة مجاز عن الاظهار ومنهم من يذهب الى ان المعنى يزيدك الله حسنه في علمك ومنهم من يذهب
الى ان المسند على الحقيقة والمضاف مقدر اي يزيدك الله علم حسنه فعلى الاول يرد ان المنصوب الثاني من باب يزيد يجب ان يكون
بحيث يصح اضافته الى المنصوب الاول ويكون اضافته حقيقية على نمط قوله تعالى فزادهم الله مرضا وزاده خيرا وزاده مالا اي
مرضهم وخيره وماله ولا يصح حسنك في علمك على الحقيقة لانه ليس بمتصف بالحسن وعلى الثاني ان هذا خفي لا دلالة للفظ عليه ويجوز
ان يكون مبني المجاز على السبب اذ الوجه سبب لاظهار الحسن ومظهر له ففي الكلام جري الى حاصل المعنى وبيان لمآل ما يقصد ويعني
قوله اي اقدمني نفسي لاجل حق لي عليه تصريح بالحق واشعار بان الفاعل منزلة القدرة لا نفس القدرة كما يشعر به ظاهر عبارة المفتاح
حيث قال وحاصله يرجع الى معنى اقدمني قدرتي على القدوم للقطع بان الفاعل هو القادر لا القدرة نفسها وحاصل الكلام الرجوع
الى اصل موقوف بيننا وبين المعتزلة فعندهم الفعل لا يحتاج الا الى قادر ذي داعية خالص عن الصوارف وعندنا الفعل بعد
الداعي والقادر يحتاج الى الخلق والايجاد من الله تعالى والمذكور في الكلام ان القدرة والداعي من الشرايط وان الفاعل والموجد
هو الذي اتصف بالقدرة والدليل ان الفعل هل يجب مع القدرة وخلوص الداعي ام لا وان هذا الوجوب لا ينافي كون الفعل
اختياريا **قوله** وصيرني هواك من ابيات شعر لقد افنيتني شوقا ولما * ينقض لي الاجل * فحبك عائذا بك منك * لما ضاقت الحيل * وصيرني
هواك وبي لحيني * يضرب المثل * فان سلمت نفسي لكم فما لاقيته جلل * وان قتل الهوى رجلا * فاني ذلك الرجل * واللام والباء
في لحيني وبي متعلقان بيضرب والمعنى صيرني هواك بهذه الحالة وهي انه يضرب المثل بي لهلاكي في هواك بل يقصر ذلك علي و
الواو زايدة في ثاني مفعولي صير لتاكيد اللصوق بينهما كالواو المتوسطة الداخلة في الخبر والنعت كما صرح به الشارح المحقق رح
في اواخر مباحث الفصل والوصل وقد يجعل حالية والمفعول محذوف اي صيرني هواك والحالة هذه والمبتدا مقدر على نمط
قوله قمت واصك وجهه ومن جوز دخول الواو على المضارع المثبت فلا تقدير في الكلام عنده وقد يروى بجنبي بالباء على
انه بدل من بي او الباء سببية والجلل من الاضداد يقع على الصغير والكبير وقد سبق تفصيله **قوله** ليس بواجب في هذا ان ظاهر
هذا الكلام مشعر بنفي اللزوم اعني لزوم ان يكون لكل فعل له فاعل مجازي فاعل حقيقي اذا اسند اليه يكون حقيقة فان
قوله اذا انت انقلب الفعل اليه هذه الجملة صفة لفاعل اي لا يجب ان يكون له فاعل بهذه المثابة وموصوف بهذه الصفة
وان احتملت هذه العبارة معنى اخر وهو ان يكون مراده فاعلا قد اسند اليه الفعل اولا ثم نقل عنه الى الفاعل المجازي ثانيا ثم
اذا نقل عن ذلك الفاعل المجازي الى الفاعل الحقيقي كان اسناده اليه حقيقة وسيجيء تتميم هذا الكلام فيما بعد ان شاء الله تعالى
قوله صارت حقيقة اي صارت النسبة الاسنادية حقيقية فالضمير للاسناد بتاويل النسبة **قوله** سوى الحق استثناء من
قوله فاعلا والظاهر حذفه واسقاطه اذ المراد بالفاعل هو الفاعل الحقيقي بدليل الحصر فلزم كونه كذلك ولهذا ضرب الشارح المحقق رح
بخطه وفي الكلام اشارة الى ان التقدير اعني تقدير الفاعل هو النفس كما زعمه المصنف والسكاكي ليس بشيء لان نفسه هي ذات في متعارف
اللغة فكيف يكون مقدمة له حقيقة بل هي قادمة لاجل الحق والمقدم غير القادم **قوله** فالاعتبار اذن هو تفريع على ما تقدم من
حديث عدم اللزوم ونتيجة له يريد ان النظر في هذه الامثلة الى تحقق الفعل المقصود في الخارج ولا تحققه فيه فان الموجود الخارج

الخارجي فيهما هو القدوم والصيرورة والزيادة لا الاقدام والتصيير والازدياد وكان هذه الامور موجودات خارجية
كذلك هذه مقاصد اصلية اذ ليس القصد فيها الى الاقدام والتصيير بل الى القدوم والصيرورة واذا لم يكن هذه الامور موجودات خارجية
بل كانت امورا اعتبارية لم يكن محتاجة الى فاعل حقيقي لو اسند كل منها اليه كان الاسناد حقيقة فيكون الحق والوجه والهوى
فواعل مجازية وليس هنا فاعل حقيقي فثبت ما ادعيه الشيخ رح من عدم اللزوم بالطريق المذكور وهذا معنى صحيح ينطبق عليه عبارة
الشيخ رح وينطبق به كلام الشارح المحقق رح في شرح المفتاح وسيتلى عليك عبارته بعد ذلك فان قيل لو سلم ذلك فكلام الشيخ رح
عنه بمراحل لان قوله فالاعتبار اذن ان يكون المعنى الذي يرجع اليه الفعل موجودا في الكلام على الحقيقة ان اراد به معنى الفعل الموضوع
له لفظ الاقدام والتصيير فالقول بان وجوده يقتضي ان لا يكون مجازا في اللفظ نفسه مسلم الا ان وجوده ممنوع والتمسك على وجوده
بوجود القدوم والصيرورة على الحقيقة فاسد وهو ظاهر وان اراد به ما يشعر به ظاهر عبارته وهو القدوم لاجل الحق وهذا هو المراد من
الكلام فوجوده مسلم الا ان هذا لا يقتضي انتفاء المجاز في اللفظ نفسه على ما هو المطلوب اذ المذكور هو الاقدام ونحوه ووجود القدوم
لا ينفع في انتفاء التجوز في نفس الاقدام وكيف والمعنى الحقيقي للفظ هو الاقدام وهو غير القدوم لا محالة وبالجملة ففي الكلام اشكال
واختلال لا يتضح المراد من هذا المقال ولهذا ذكر الشارح المحقق رح في حاشيته له ههنا انه بقي ههنا شيء وهو ان لفظ اقدام لا يكون حينئذ
حقيقة وقد استعمل استعمالا صحيحا فيلزم ان يكون مجازا وهو في اللفظ فلا يكون من قبيل المجاز في الاسناد اللهم الا ان يقال الاقدام الحقيقي المسند
الى الحق مجاز احاصل معناه ومحصل مؤداه القدوم لاجل الحق فالقدوم ههنا معنى حقيقي للاقدام المسند الى الحق مجازا فكانه اراد بما يرجع اليه
الفعل ما ينتقل من الفعل اليه كالقدوم بالنسبة الى الاقدام فان الاقدام مستعمل في معناه الموضوع له لكن لا لانه مناط النفي والاثبات بل
للانتقال الى القدوم الذي هو المقصود والاصلي فح لا يكون اقدم مجازا بل يكون كناية والكناية حقيقة ومع انه لا مجاز لم يتحقق المعنى الموضوع له
ههنا كما في قولهم كثير الرماد وطويل النجاد فصح الاستنتاج والاستدلال وارتفع الاشتباه والاختلال واتضح المراد والمرام من هذا المقال
واضمحل الاشكال الذي نشا من قبل الشارح المحقق رح من ان لفظ اقدام ليس بحقيقة وهو استعمال صحيح فتعين التجوز في الكلمة والجواب بان
الاقدام المقيد حاصل معناه ذلك تعسف ظاهر لان ذلك ليس معنى موضوعا له للفظ الاقدام فلا يحصل المرام فان قيل كل ذلك حسن واضح
لا خفاء فيه الا ان اخرين احدهما ان الاقدام مستعمل في الاقدام الموهوم فيكون اللفظ مجازا البتة الا ترى الى ان التخييلية مجاز على
قول السكاكي على ما سيجيء اذ الاظفار لم يوضع الا للاظفار المحققة فاستعمالها في الموهومة مجاز لا غير وثانيهما ان القدوم ونحوه كيف يكون موجودا
خارجيا وقد تقرر ان المصادر امور عقلية لا اعتبار لها في الخارج اصلا قلنا اما الاول فوهم محض اذ لم يرد بالاقدام هنا الاقدام المحقق
غاية الامر انه مفروض الوجود ومدار الحقيقة على الاستعمال والارادة وكلاهما موجود ان هنا لا على الوجود الخارجي والا لزم ان يكون الالفاظ
الدالة على الامور الاعتبارية كلها مجازات ولا يخفى بطلانه والقياس على التخييلية فاسد اذ الاظفار هناك مستعمل في صورة شبيهة بالاظفار
المحققة والنكتة في ذكر الاقدام مع انه موهوم ولا وجود الا للقدوم هي التنبيه على المبالغة التي مضمونها ان للحق مدخلا تاما في القدوم
الى حيث انتهى الاحوال انه كانه مقدم وان الاقدام وصف قائم به حقيقة وانه مؤثر فيه واما الثاني فجوابه ان القدوم ونحوه اريد به القدوم
بالمعنى الموجود لا القدوم الذي هو عقلي محض **قوله** على الحقيقة اي على طريق الحقيقة المقابلة للمجاز يعني يجب ان يكون المنتقل اليه مفهوما
من الكلام واللفظ بطريق الحقيقة لا المجاز وهي طريق الكناية التي تقابل المجاز لان الكناية من اقسام الحقيقة وقوله فان القدوم موجود حقيقة
يحتمل الامرين يحتمل ان يراد بالحقيقة الواقع والخارج وان يراد ما يقابل المجاز بالطريق المذكور واما قوله اذا كان معنى اللفظ موجودا على الحقيقة
فالمراد بالحقيقة ههنا ما يقابل المجاز واعادته معرفة تنبيه عليه **قوله** فيكون في الحكم يريد انه اذا انتفى التجوز في الكلمة تعين التجوز في الاسناد

زيد ان الاقدام ليس امرا خارجيا موجودا محققا ههنا لانهم قد صرحوا بان الاقدام عبارة عن امر ... علاج ... او اقتضت ... ان الاقدام ههنا ليس ... الاقدام ههنا موهوم لا محققا منه

قوله فالقدوم ... يريد ان رجوع معنى الاقدام الى القدوم انما هو بملاحظة التجوز في الاسناد منه

قوله والكناية حقيقة يريد ان الكناية من قبيل الحقيقة دون المجاز صرح به في المفتاح لانه قال والحقيقة في المفرد والكناية تشتركان في كونهما حقيقتين وتفترقان في التصريح وعدمه وهذا القدر من الكلام كاف في هذا المقام وستجيء ابحاث هذه المسئلة من التفاصيل والاختلافات وما يتعلق بها ... من كتب القوم منه

فان قيل قد سبق ان مجازية احد الطرفين او كليهما لا ينافي مجازية الاسناد واجيب بان ذاك انما يكون اذا كان قيام المسند بفاعله
المجازي غير صحيح وههنا صحيح نعم بقي ههنا شيء وهو انه لما دل الدليل على ان التجوز في الاسناد لم لا يجوز ان يكون التجوز في الكلمة فان قيل
هذا ثابت اذ الاصل عدم التجوز والشيخ رحمه الله غير مفتقر الى ذلك لان من تصدى لمنازعته كالامام وصاحب المفتاح والمص معترفون
بذلك اي بان التجوز في هذه الامثلة غير لغوي اجيب بان هذا جواب الزامي ولو كان هؤلاء معاصريه او متقدمين عليه صح ذلك
الا انه متقدم بالزمان ولا منازع له يومئذ فهو بصدد تاسيس القاعدة فحيث استدل على مدعاه بان التجوز حكمي منعناه ولا بد لهذا
المنع من دفع صحيح مبني على قانون صحيح اللهم الا ان يقال لما كان بصدد تاسيس القاعدة فلا مجال للمنع اصلا فتمثل تلك الامور
توضيحا وقد تصدى بعض الفضلاء لاثباته بان المفهوم من هذا التركيب اعني اقدمني بلدك حق لي القدوم لاجل الحق وهذا انما
يحصل من الاقدام الحقيقي المسند الى الحق مجازا **قوله** فاذا عرف هذه الجملة آه اشارة الى ان ما ذكر في موضع التعليل لاثبات مدعاه بالطريق
المذكور كلام صعب الوصول متعسر المسلك يجب بذل المجهود لدرك المقصود وتوقف المراد ولا حرما وصى بالمحافظة عليه لضرب
التاكيد وفنون المبالغة وكانه علم توهم المتوهمين وتبعد المتاخرين عن حقيقة كلامه وعن الوصول الى حرامه **قوله** لامتناع صدور
الفعل لا عن فاعل وجوابه ظاهر على قانون التحقيق المذكور لانه ان اراد بالفعل في قوله لامتناع صدور الفعل الفعل الحقيقي
الخارجي فمسلم الا ان الكلام في الاعتباري كما ذكرنا وان اراد الاعتباري المحض فالاستحالة ممنوعة وهذا ما قال الشارح المحقق رح في شرح
المفتاح وانا اظن كلام الشيخ اقرب الى الصواب بالنظر الى مقصود الكلام اذ ليس القصد ههنا الى اقدام وتصيير بل الى قدوم وصيرورة
على ما صرح به الشيخ دفعا لما يتوهم من اعتراض الامام ثم زاد في تنقيح هذا الكلام فقال يعني ليس الموجود ههنا اقداما وتصييرا حتى يطلب له
فاعل وانما هو متوهم مقدر والمحقق الموجود هو القدوم والصيرورة كلاعبه انتهى كلامه وههنا تحقيق نفيس وهو ان معنى كلام الشيخ رح
ان المنفي ليس مطلق الفاعل الحقيقي بل المنفي هو فاعل حقيقي موصوف بانه قد نقل الاسناد منه الى الفاعل المجازي وعبارة
الشيخ رح صريحة في ذلك لانه قال ولا تستطيع ان تزعم ان له فاعلا قد نقل عنه الفعل فجعل للهوى ولوجهه فان هذا كالصريح في ان
المنفي انما هو الفاعل المخصوص لا مطلق الفاعل وباقي الكلام سابقا ولاحقا وان كان ساكتا الا انه محتمل وهذا ناطق والقانون حمل
الساكت على الناطق وحمل المحتمل على المحكم وبهذا التحقيق يظهر ههنا امران الاول ان اعتراض الامام ساقط عن كلامه واضمحل ما توهمه
صاحب المفتاح من لحته لضعه ان اعتراضه حق والثاني ان مذهب الشيخ رح هو عين مذهب الجمهور والله اعلم بحقايق الامور فليتدبر في
هذا المقام فانه من مزال الاقدام **قوله** ما اضيف اليه الفعل اي اسند اليه ونسب فالمراد من الاضافة اما الاسناد او مطلق النسبة
قوله والكره آه حاصل كلامه في المجاز العقلي انه استعارة بالكناية ذكر الفاعل المجازي واريد به الفاعل الحقيقي بعلاقة المشابهة وقوله
وجعل مصدر مجرور معطوف على مدخول الباء في بواسطة وهذا ايضا عبارة المفتاح وجعله على لفظ الفعل معطوفا على قال نيتوهم ولو كان
وبجعل لكان اولى كما لا يخفى **قوله** ان يكون المراد بعيشة آه ان اراد بعيشة الضمير الراجع اليها في راضية فمسلم صحيح لكنه لا يلزم ان يكون المعنى في عيشة
راضية وان اراد بعيشة ما هو مجرور في عيشة فممنوع لان مذهبه على ما ذكرنا انه يذكر الفاعل المجازي ويراد به الفاعل الحقيقي
والمجرور ليس بفاعل وهو ظاهر وكذا اللام في قوله تعالى خلق من ماء دافق فان قيل وعلى تقدير التسليم يكون المراد بعيشة الفاعل
نفسه لا هو مع العيشة لانه ليس مذهبه على ما ذكرنا قلنا فيه تنبيه على حاصل المعنى وارشاد الى تعيينه وتصريح بجهة تعيينه لا انه
اريد به كلاهما فافهم **قوله** لا معنى لقولنا خلق من شخص يدفق الماء آه ممنوع فان هذا معنى صحيح اذ الانسان مخلوق من شخص هو
ابوه موصوف بانه يدفق الماء اي يصبه على وجه فيه دفع فان الدفق صب فيه دفع والجواب ان هذا المعنى وان كان صحيحا في نفسه
الا ان

ثم اذا كان المراد بالضمير هو الصاحب ... الاعتراض عليه الا انه يلزم منه الاعتراض ضمنا لانه اذا كان المراد بالعيشة في الضمير والظاهر هو الصاحب فقط فلا خفاء في بطلانه ضرورة انه اذا كان المراد بالضمير هو الصاحب
على الوجه المذكور ... كان المراد بالعيشة في عيشة ايضا هو الصاحب ولهذا ذكر الشارح المحقق في المختصر بان معنى هذا الاعتراض على ان يكون المراد بعيشة والضمير الراجع صفة واحدا
ودفع المقال من ان المجاز عند السكاكي انما هو في النسبة الاسنادية لا في النسبة التقييدية فيجوز ان يراد بعيشة في قوله في عيشة
وبالضمير في راضية صاحبها فيكون المعنى هو في عيشة راض صاحبها بها
منه

الا ان ههنا ما يمنع صحته لانه وصف هذا الماء بانه يخرج من بين الصلب والترائب اي صلب الرجل وتريبة المراة وهي عظام الصدر
حيث يكون القلادة ولا يخفى ان هذا الشخص وهو ابوه لا يدفق الماء الموصوف بانه يخرج من صلب الرجل وتريبة المراة وهذا ظاهر
الا ان يقدر ذلك على وجه يعم الشخصين كليهما اي خلق ممن يدفق الماء **قوله** كالاستخدام آه يريد انه يجوز ان يراد بالنهار المضاف
معناه الحقيقي وبالضمير الراجع اليه المعنى الآخر اعني المجازي على ما هو قانون الاستخدام فاندفع اضافة الشيء الى نفسه **قوله** وان لا يكون
الامر بالبناء لهامان آه هذا انما يتوجه اذا كان المسند عنده على الحقيقة الا ان له ان يمنع ذلك بان معنى يا هامان ابن لي يا هامان مر
بالبناء لي واوقد لي يا هامان مر بالايقاد لي فصح النداء له والخطاب معه **قوله** لا حقيقة ولا مجازا تنبيه على ما هو الحق من ان الاطلاق
المجازي كالاطلاق الحقيقي في المنع والتوقف ورد لما يذهب اليه البعض من اختصاصها بالاطلاق بطريق الحقيقة ومبنى الكلام
على القول بالمنع والتوقف مطلقا لا على القول بجواز الاطلاق اذا كان المعنى لايقا على ما صرح به حجة الاسلام رح في شرح اسماء الحسنى
قوله وجوابه ان مبنى هذه الاعتراضات آه يريد ان ما ذهب اليه المص من لزوم المفاسد على مذهب السكاكي في المجاز العقلي من رجعه الى
الاستعارة بالكناية مبني على حرف واحد وهو ان الاستعمال هناك في ذاك حقيقة لا ادعاء وليس كذلك لانه معلوم قطعا ومذكور
في كلام السكاكي صريحا ان المراد بالمشبه به في الاستعارة بالكناية هو المشبه به ادعاء لا حقيقة فاندفع المحذور المذكور وفيه نظر للقطع
بان الانبات الحقيقي يمتنع قيامه بالقادر الادعائي الذي هو الربيع فيلزمه الاعتراف بما هرب منه بالآخرة وهو المجاز العقلي وهذا اشكال
صعب لا محيص عنه فليتامل **قوله** او لاخو لجين الماء لانه من باب اضافة المشبه به الى المشبه اي ماء كاللجين اي كالفضة في الصفاء
والبياض وههنا بحث وهو ان نهاره صائم ولجين الماء كلاهما يشتركان في التركيب الاضافي ويشتمل كل منهما على ذكر طرفي التشبيه غاية
الامر ان الاول من باب اضافة المشبه الى المشبه به والثاني عكسه فالقول بان الاول لا يمتنع حمله على الاستعارة دون الثاني تحكم
صرف اللهم الا ان يقال طريق الانباء في لجين الماء انه معلوم قطعا ان المقصود منه التشبيه البتة اذ لا معنى لاعتبار الاستعارة ههنا
بخلاف نهاره صائم فان الانباء القطعي ههنا معدوم اذ يجوز ان يراد بالنهار ههنا الصائم الا انه اضافه الى الضمير فلان تعيينا للصوم
فلان واثباتا له لانه هو المقصود فليتامل فالحق هو الجواب الثاني اعني ما اشار اليه بقوله على ان المشبه به ههنا هو شخص صائم مطلقا وحاصل
هذا الجواب انا لا نسلم ان كلا الطرفين مذكور ههنا اذ المشبه هو النهار والضمير راجع الى فلان مطلقا مع قطع النظر عن كونه صائما او غير صائم
وهو ليس بمشبه به وهو مذكور والمشبه به هو الشخص الصائم وهو غير مذكور فلا يشتمل الكلام على ذكر طرفي التشبيه **قوله** نحو قوله قد زر
ازراره على القمر آه اوله لا تعجبوا من بلى غلالته ٭ البلى بكسر الباء مصدر بلي الثوب يبلى بلى اي صار خلقا وفي الصحاح بالمصدر مكسور
فان فتحتها مددت قال العجاج **شعر** والمرء يبليه بلاء السربال ٭ كر الليالي واختلاف الاحوال ٭ وابليت الثوب جعلته خلقا ويقال للمجد
ابل واخلف اخلف والغلالة شعار يلبس تحت الثوب وتحت الدرع ايضا كذا في الصحاح وزر معناه شد وفي الصحاح الزر بالفتح
مصدر زررت القميص ازره بالضم زرا اذا شددت ازراره عليه وازررت القميص اذا جعلت له ازرارا والازرار
جمع زر كالاثواب جمع ثوب او جمع زر كالاقراء جمع قرء والمراد بالقمر نفسه على طريقة الاستعارة بشهادة السوق والسياق
وذكر نفي المتعجب **قوله** والضمير لفلان نفسه من غير اعتبار كونه صائما او غير صائم قيده به لانه عند ملاحظة هذه الصفة يبعد الحمل
عن مظان كونه مشبها به وتاكيدا لقوله على ان المشبه به هو شخص صائم اذ المعتبر فيه هو كونه صائما كما لا يخفى فان قيل هذا حسن
الا انه يلزم ان يكون من قبيل اضافة العام الى الخاص وهذا بعينه هو الجواب الذي اختاره غيره واشار اليه بقوله فيكون من اضافة
العام الى الخاص وزيف بان اضافة العام الى الخاص مستقبح عند الجمهور صرح به الشارح المحقق رح في حواشي الكشاف في سورة

البنوة قلنا ممنوع فان النهار مستعمل فيما وضع له حقيقة لكن باد عاء الصائمية له ولو سلم انه مستعمل في شخص صائم فيحتمل ان يكون زيدا او غيره فلا يتعين كونه من اضافة العام الى الخاص مطلق فافهم **قوله** في عيشة حسنة مبني هذا اعني ذكر الوصف على التنبيه على انها مما يرضى بها اي يرضى بها جميع الناس وهذا التوجيه وان كان حقا الا ان مقصوده انه يدل على ان مذهبه ان المراد هو المشبه به حقيقة وليس كذلك ولا يخفى ضعفه وما في هذا التصلف من التعسف **قوله** ولم يعرف انه لو صح ذلك لوجب عند القائلين ان لقائل ان يقول الجهة مختلفة فالجهة عند القائلين هو المجاز العقلي وعند غيرهم هي الاستعارة بالكناية فالصحة متفق عليها والجهة مختلف فيها وقد يقال او الوجوب غير لازم لان السكاكي لما جوز ذلك فالظاهر انه اعتقد في البلغاء السليقية الاسلامية والجاهلية انهم ايضا على التجويز فحكم على تراكيبهم بتصرفات على حسب اعتقاده فانه لم يعتقد في ارباب البلاغة المذكورين من يذهب الى التوقف فلا الزام الا ان يبين بطلان اعتقاده وان فيهم من يذهب اليه هذا اخر الكلام في احوال الاسناد الخبري والله هو المشكور على نواله والصلوة على رسوله محمد واله **الباب الثاني احوال المسند اليه** في تفسير الاحوال تنبيه على ان المصرح وان اجرى احوال المسند اليه على اطلاقه بحيث تعم جميع الاحوال الا ان المراد هو الخاص بقرينة المقام وحاصل الكلام ان احوال المسند اليه شامل لجميع احواله ولا يخفى ان جميع الاحوال غير مذكور في هذا الباب فوجب المصير الى تفسير الاحوال بحيث يتضح المراد ويندفع الفساد وفي قيد الحيثية تنبيه على خروج الاعتبارات العارضة له من حيث الوضع ككونه حقيقة او مجازا او من حيث خصوصية كونه مسندا اليه باسناد ابتدائي او طلبي او انكاري او من حيث خصوصية كونه مسندا اليه للمسند معلوم مقدم او مؤخر ونحو ذلك مما هو بواسطة جزء اخر وبواسطة شيء اخر فانه لا يعد في هذا الباب ولا اثر له في هذا الكتاب فان قيل فمع هذا التخصيص والتفسير ينتقض بالرفع فانه عارض له من هذه الحيثية مع انه لا اثر له فيه قلنا لو سلم انه من الامور العارضة فان مرادهم بالعارض ما ينفك عن المعروض وما نحن فيه ليس بهذه المثابة والمراد بالامور العارضة هي التي بها يطابق اللفظ مقتضى الحال اي يكون سببا قريبا لتلك المطابقة والرفع ليس كذلك والقرينة المشعرة بذلك ان علم المعاني انما يبحث عن المعاني الزائدة على صحة التركيب نحوا ولغة وصرفا على ما تقرر فان قيل كيف يكون هذه عوارض وهي مستندة الى المسند اليه من حيث هو هو اي لذاته وماهيته على ما هو الظاهر من قولهم هذا الشيء من حيث هو كذا او ليس كذا سيما وقد اقترن بقوله لذاته فان ما هو من مقتضيات الذات يمتنع انفكاكه عنها قلنا عنوا باسنادها الى الذات قطع النظر عن ملاحظة الغير في انتسابها اليه لا ما يكون ذاتها غير منفك على ما هو المعنى المشهور والى هذا اشار بقوله لا بواسطة الحكم يعني مرادهم بالذاتي ما يقابل المشتمل على الواسطة و ملاحظة امر خارج تدبر **قوله** قدمه على سائر الاحوال الخ وللتقديم هنا وجوه اخر الاول ان المذكر لكونه اصلا لا يستدعي نكتة زائدة مقيدا بها فالحذف اقوى في اقتضاء المعاني الزائدة المطلوبة ههنا في علم المعاني فيكون بالتقديم اولى الثاني انه لو اخر عن الذكر فان ذكر بعد جميع انواعه واقسامه فات مقتضى التقابل والا ففيه تشتت النظم والاخلال بالترتيب الثالث ان الحذف يقتضي في الجملة الى الاستقلال المسند بالحلول في منزلة صورة وهذا تقديم له لان موضعه متاخر فلما كان سببا للتقديم في الجملة كان هذا سببا للتقديم هذا وفيه تصور للتقديم جهات كثيرة فان الذهن جواد والطبع نقاد وبين ابن سباق ونظيم حيث يطار **قوله** عبارة عن عدم الاتيان مبني على الواقع ونفس الامر لان التحقيق انه لم يوت بالمسند اليه اصلا لا انه اتي به ثم حذف وما سيجيء من النكتة في ذكر الترك في مطلع احوال المسند مقام الحذف من انه انما ذكر ههنا الترك وفي المسند اليه الحذف تنبيها على ان المسند اليه لكونه العمدة والركن الاعظم شديد الحاجة كانه ذكر اولا ثم حذف ولا كذلك المسند مبني على انه بالنظر الى مفهوم الحذف فيلائم الكلامان ونظم الجانبان في الكلام تنبيه على ان الحذف لكونه اصلا لا يقتضي نكتة زائدة على الاصالة المذكورة كالذكر فسقط القول بان الانسب تعليله بان الحذف اشد واقوى في اقتضاء الامور الزائدة فليتامل فائدة

فانه دقيق لطيف **قوله** لما هو الموجود الحادث احتراز عن الوجود الغير الحادث فانه لا ناخر له عن عدمه اذ لا عدم له والحذف يفتقر الى امرين يريد ان الحذف يحتاج الى امرين احدهما ما يدور عليه صحته ويسمى موجبا ومصححا وثانيهما ما يدور عليه رجحانه ويسمى نكتة ومرجحا وليكن هذه الفائدة على ذكر منك ينفعك في مواضع ولنا ههنا كلام سيجيء في موضعه **قوله** مع اشارة ما تضمنه الخ وجه الاشارة انه لما ذكر حديث الاحتراز عن العبث دل هذا الكلام على وجود قرينة لفظية وهذه هي المبحوث عنها في النحو **قوله** بل بناء على الظاهر ظاهر الكلام مشعر بان بناء متعلق بالعبث لكن ظاهر كلام المتن مشعر بانه متعلق بالاحتراز وعلى الوجهين فالمنصوب هذا اما حال او مفعول له **قوله** وقيل ان معناه الخ يشير الى ان هذا ضعيف اما الاول فلان القول بانه عبث نظرا الى ظاهر القرينة دون باطنها لا يخلو من ركاكة واما الثاني فلانه اذا تعلق به غرض كالتبرك والاستلذاذ ونحوهما كان الحذف ممتنعا لا جائزا **قوله** اقوى الدليلين من العقل واللفظ ذكر الواو دون او تنبيها على الرد على من ذكر في امثال هذه المقامات او مكانه فقالوا يجب اقل الامرين من كذا او كذا وهذا كقولهم سواء كان كذا او كذا والصواب في الاول الواو وفي الثاني ام نعم ان او في قولهم اعم من كذا او كذا اصاب لحق وطبق المفصل على ما سبق ههنا تحقيقه وبالجملة فمن هذه بيانية لا متعلق باسم التفضيل **قوله** وهو اقوى لاستقلاله بالدلالة اي لاستقلال العقل في الجملة كما في العقليات الصرفة فانه مستقل هناك وان لم يكن مستقلا ههنا فيكلام اللاماني هذا وقوله فلا غنى الذكر يكون الاعتماد الخ **قوله** هل يتنبه ام لا لا ريب ان ام هذه متصلة عاطفة فيرد عليه ايرادان احدهما ان حذف المعطوف وابقاء العاطف غير جائز ولا معهود في كلامهم والتقدير ام لا يتنبه وثانيهما انه قد تقرر في النحو ان ام المتصلة شرطها ان يقع قبلها احد الامرين اما همزة التسوية كقوله تعالى سواء عليهم استغفرت لهم ام لم تستغفر لهم وسواء علينا اجزعنا ام صبرنا وثانيهما همزة يطلب بها التعيين كقولهم ازيد في الدار ام عمرو والجواب عن الشبهتين ان مثل هذا الاستعمال وان لم يكن على القانون المهد الا انه من قبيل اطلاقات المصنفين ومساهلاتهم في استعمالاتهم ونظيره استعمال قط في المضارع المنفي والذي يشهد بصحة ما ذهبنا اليه ما صرح به الشارح المحقق رح في مباحث الفصل من ان قولهم ما زيد الا قائم لا قاعد خارج عن القانون لانهم ابوا ان يجمعوا بين النفي والنفي والاستثناء الا انه واقع في تراكيب المصنفين كثير جدا في اطلاقاتهم فان قلت المذكور في قوله تعالى افلا تبصرون ام انا خير ان الوقف على ام والتقدير ام تبصرون وقوله انا خير جملة مبتداء فقد جاز حذف المعطوف مع بقاء العاطف قلت القائل به من لا وثوق عليه وما ذهب اليه ممنوع بل الوجه ما ذهب اليه الجمهور من ان المعطوف جملة انا خير ونصوا على ان القول بحذفه هنا باطل ووجه المعادلة بينها وبين الجملة قبلها ان الاصل ام تبصرون ثم اقيمت الاسمية مقام الفعلية والسبب مقام المسبب لانهم اذا قالوا انت خير كانوا عنده بصراء وهذا هو الذي نص عليه سيبويه وبالغ في رد الاول واوصى بالمحافظة على هذه الجملة في الاية والاعتماد عليه ولو تدبرت فيما نحن فيه وجدته لا من قبيل حذف المعطوف مع بقاء عاطفه اذ الحذف انما وقع بعد لا لا بعد العاطف واحرف الجواب تحذف بعدها كثيرا والسر فيه ان لا تقوم مقام تلك الاحرف في الظاهر الغالب والتحقيق ههنا ان بلى ونعم ولا تقع مقام الجملة فالمعطوف فيما نحن فيه غير محذوف اذ الممتنع انما هو الاسقاط لا بدلا وما نحن فيه ليس كذلك **قوله** بالاخوة على وزن الثمرة ومعناه الاخاء في الصحاح جاء فلان باخوه بفتح الخاء وما عرفته الا باخوة اي اخباره وههنا لغة اخرى هي الاخ بالضمتين فقوله الى العقل ظرف مستقر اي راجع عائد اليه فاندفع ما يقال من انه كان حق العبارة ان يقول على العقل لانه معمول للاعتماد ومتعلق به **قوله** او ايهام ان الايهام الايقاع في الوهم كالتخييل الايقاع في الخيال وهذا مجرد اختلاف في العبارة ورعاية للتفنن والا فليس القصد في الاول الى انه من المعاني الوهمية وفي الثاني الى انه من الصور الخيالية وبالجملة فالمراد منهما ان ما تجعله مخيلا وموهوما مبناه على الوهم دون التحقيق اذ لا تحقق لهما اصلا اما في الثاني فلما نص عليه

ان رح المحقق رح من انه لما حذف فقد خيل انه ترك الدليل الاضعف بالكلية وهو اللفظ واعتمد على العقل بالكلية وليس كذلك لان له اى للفظ ايضا مدخلا في الدلالة عند الحذف فلا يكون متروكا راسا وحاصله ان الدال عند الحذف اللفظ والعقل جميعا فجعل الدال العقل فقط عند الحذف يكون ايهاما وايهاما ليس له شائبة تحقق اصلا واما في الاول فلان الايهام وان تعلق بظاهر صونه اى حفظ المسند اليه عن اللسان الا انه ليس المراد به تركيبه عن اللسان بل المراد تطهيره عن اللسان على ما نطق به كلام المفتاح وصرح به المصنف رح في الايضاح على ما قال واما الايهام ان في تركه تطهيره عن لسانك او تطهير اللسان عنه ومعلوم ان التطهير موهوم محض لا تحقق له اصلا للقطع بان تنجس اسم الجرجان ذكره على لسان خسيس وتنجس اللسان بذكر لفظ يدل على خسيس امر متباه على الوهم لا تحقق له بوجه من الوجوه فليتامل في هذا المقام فانه مزلة للاقدام **قوله** او تعسر او ادعائه ان ذكر التعيين ههنا مع ان الاحتراز عن العبث متضمن له تنبيها على ان قصد احدهما مغاير لقصد الاخر فجاز ان يقصد كل منهما مع الذهول عن الاخر وجاز ان يجتمعا في القصد اذ لا يخفى ان الكلام في تفصيل الاغراض المندرجة تحت القصد اذ قد عرفت مرارا انه لو لم يتحقق القصد هناك فلا بلاغة ولا اعتدادا بها فالقول بان ذكر التعيين مستدرك لاندراجه تحت الاحتراز عن العبث تعسف ولا حاجة الى الجواب بان ذكره تمهيد وتوطئة لادعائه واما سلك المصنف رح في بيان الاغراض وتفصيل الحالات المقتضية للحذف مسلك العطف بكلمة او تنبيها على ان كل واحد منها يصلح جهة مستقلة وعلة على حدة كافية في الحذف المذكور فان قيل كلمة او لاحد الامرين والظاهر المفهوم منها في امثال هذه المقامات انما هو منع الجمع وكثيرا ما يستعمل لمنع الخلو ولا ثالث ولا طريق ههنا الى شيء من الامرين اما الاول فلجواز اجتماع هذه الحالات في موضع واحد واما الثاني فلجواز خلو الحذف عن هذه الاعتبارات اذ الانحصار فيما ذكر ههنا ممنوع قلنا قد نبهناك فيما سبق على ان الانحصار في المتعين ممنوع وشيدناه بنص من كلام الشيخ في الاشارات وههنا فائدة جليلة وهى ان القوم وان سلكوا في تفصيل الاغراض والحالات المقتضية طريقة الحذف باو الا انه لا امتناع في اجتماع الكل على مقتضى واحد ولا امتناع في الخلو عن الكل والحاصل انه لا يشترط فيها الطرد ولا العكس وليكن هذه الفائدة مضبوطة عندك محفوظة لديك ينفعك في مواضع من هذا الفن **قوله** بسبب ضجر الضجر بفتحتين القلق من الغم وقد ضجر فهو ضجر ورجل ضجور واضجرني فلان والسآمة الملالة وزنا ومعنى قال ابو زيد سئمت من الشيء اسام سأما وسآمة وسآما وسامة اذا مللته كذا في الصحاح **قوله** وشنشنة اعرفها من اخزم اوله ان بني زملوني بالدم التزميل التلفف والشنشنة العادة واخزم اسم رجل وذكر ابو عبيدة ان ابن الكلبي اخبره ان هذا القول لابي اخزم الطائي وهو جد حاتم الطائي الموصوف بالسخاوة او جد جده وكان له ابن يقال له اخزم فمات وترك اولادا فاجتمعوا يوما في مكان واحد على جدهم وهو ابو اخزم فرموه بالسهام فقال ابو اخزم في حق هؤلاء شنشنة اعرفها من اخزم يريد ان هذه عادة قديمة بقيت من اخزم يريد ان اخزم كان هو ايضا عاقا كهؤلاء فلو صدر مثل هذه الفعلة منهم فليس ذلك امرا غريبا وشيئا عجيبا لان اباهم ايضا كان على هذه الصفة فصار مثلا في العادة القديمة والجملة فالواو من الشرح لا من البيت **قوله** كما في الرفع في المدح او الذم او الترحم يريد ان كلا من هذه الامور امر مستفاد من خصوصية المقام وان المسند في كل منها مرفوع وان المسند اليه محذوف وقد جرت عادة النحاة بانهم يسمون مثل ذلك رفعا على المدح ورفعا على الذم ورفعا على الترحم فالاول مثاله مذكور في الشرح والثاني نحو امراته حمالة الحطب والثالث نحو جاء زيد مسكين وقد ينصب الاسم في هذه المواضع ويسميه النحاة نصبا على المدح والشتم والترحم نحو الحمد لله الحمد والحمد لله اهل الملك وحمالة الحطب فيمن نصبها ومررت به المسكين وقد افرد سيبويه لهذا بابا على حدة في الكتاب فقال هذا ما ينصب على المدح والشتم وظاهر كلام الخليل مشعر بان هذا الباب من قبيل باب الاختصاص وتمام تحقيقه يطلب من كتابنا شرح لباب الاعراب **قوله** اما الاول فمن الجزع الجزع نقيض الصبر وقد جزع من الشيء بالكسر واجزعه غيره كذا في الصحاح

قوله

قوله واما ذكره ذكر ههنا الذكر وفيما سبق الحذف وان كان الذكر يقابله الترك لا الحذف تنبيها على ان العمدة كانه اتي به اولا ثم اسقط ثانيا **قوله** ولا مقتضى للعدول عنه الظاهر ان الظرف اعني للعدول متعلق بالمنفي وهو غير مستقيم والا لنون كما في لا خيرا من زيد اذ قد تقرر ان هذا القسم من اسم لا معرب لانه مشابه للمضاف والمشابهة ترجح جانب الاسمية المرجحة لجانب الاعراب على البناء ولذا صرحوا بان الظرف في قوله تعالى لا تثريب عليكم اليوم اعني عليكم لا يجوز ان يتعلق بالمنفي والا لشابه المضاف فيجب التنوين فالوجه في مثله ما ذهب اليه ابن مالك رح واشرنا اليه في شرح لباب الاعراب من انه لما شابه المضاف انتزع عنه التنوين لاجل المشابهة والحاصل من مذهبه ان ما جعله القوم سببا لوجوب التنوين جعله هو بعينه سببا لانتزاع التنوين وهذا قول دقيق وهذا القول عندي اقرب الى الصواب من ان يقال هذا الظرف خبر وظرف مستقر لا لغو اذ الطبع السليم يرشدك اليه من طريق المعنى وكذا الكلام عندي في قولهم ولا بد منه ولا راد لقضائه ولا دافع لعذابه ونحو ذلك من العبارات الواردة على هذا النمط والحاكم الفيصل في ذلك هو الطبع السليم ولا سيك مثل عليهم **قوله** ومنه اولئك هم المفلحون اى ومن قبيل ما نحن فيه وهو ذكر المسند اليه لمزيد الايضاح والتقرير فانه ذكر اولئك في الموضعين وعلى وجه التكرير فالذكر مبني على مزيد التوضيح والتقرير والتكرير مبني على ما ذهب اليه صاحب الكشاف من حديث التنبيه وحاصله ان النكتة في التكرير التنبيه والاشعار بان هؤلاء موصوفون مستقلون بالفلاح كما انهم موصوفون مستقلون بالهدى كافية في امتيازهم عمن وكل واحد من الاثرتين اعني استقلالهم بالفلاح واستقلالهم بالهدى كافية في امتيازهم عمن سواهم فقوله كما ثبت في موقع المصدر لقوله ثابتة في قوله فهى ثابتة والفاء في فهى زائدة تجاوز تقدم ما في حيزها عليها والاثرة بفتح الهمزة والثاء التفرد والاستبداد واسم من استاثر بالشيء استبد والظرف اعني بالفلاح متعلق بالمبتدا اعني فهى ارجوعه الى الاثرة التي تصلح ان تكون عاملا فان قيل فيلزم الفصل بالاجنبي الذي هو الخبر ومثله ممتنع على ما صرحوا به قلنا فليقدر مثله قبل الخبر وليجعل المذكور مفسرا له والظرف اعني في تميزهم متعلق بجعلت او بالظرف الواقع موقع المفعول اعني بالمثابة وهى في الاصل الموضع الذي يثاب اليه اى يرجع اليه مرة بعد اخرى ويقال للمنزل مثابة لان اهله ينصرفون في امورهم ثم يثوبون اليه ومن ههنا سميت الكعبة مثابة على ما يشير اليه قوله تعالى واذ جعلنا البيت مثابة للناس ومعنى على حيالها على انفرادها واستقلالها واصله حوال الشيء وقعدت حياله وبحياله اى بازائه **قوله** اى في مقام يكون ان اشارة الى ما ذكره القوم من ان الغالب في حيث النصب على الظرفية او الخفض بمن يريد ان حيث ههنا منصوب على الظرفية على ما هو الغالب الراجح وتنبيه على ان المراد ههنا هو المكان على ما هو المعنى الموضوع له وذهب الاخفش الى انها قد ترد للزمان واليه الاشارة بقوله ويجوز ان يكون مستعارا للزمان يريد ان كلام المصنف رح يمكن ان يجرى على القولين ويساق على راى كلا الفريقين وقد تتصل بحيث ما الكافة وح قد تضمنت معنى الشرط فيجزم الفعلين كقوله شعر حيثما تستقم يقدر لك الله نجاحا في غابر الازمان وبعض المدققين استدل بهذا البيت على مجي حيث للزمان واعلم انه لو بدل لفظ الاصغاء بالسماع لكان احسن ليشمل ح بسط موسى ام اذ الاصغاء لا يستعمل في حق الباري تعالى وتقدس **قوله** ان يكون الخبر عام النسبة يريد ان يكون عام النسبة في الموضع المخصوص الذي استعمل فيه الخبر وحاصله انه مبني عموم النسبة على المقام لا بالنظر الى نفس الامر فان نفس الخبر وان كان عاما نظرا الى مفهومه وصالحا بمفهومه لان يسند الى الاشياء الا انه لما دلت القرينة على ان المراد نسبته الى المعين لم يكن عام النسبة ولا شك ان عموم النسبة بالمعنى المذكور تفصيل لانتفاء قرينة الحذف مطلقا هكذا ينبغي ان يفهم هذا المقام ليحصل الوصول الى حقيقة المرام وبهذا يظهر صحة ما ذهب اليه الشارح المحقق رح في الجواب من ان عموم النسبة وارادة التخصيص تفصيل لانتفاء قرينة الحذف وتحقق له الا ان الظاهر من سوق كلامه في الجواب بشهادة الذوق السليم مشعر بان المراد العموم بالنظر الى مفهوم الخبر **قوله** اى جعل المسند اليه معرفة حق العبارة ان يقول

ايراد المسند اليه معرفة كما لا يخفى وكان حق التشبيه هكذا فكذلك حق عبارة المصنف ان يقول واما تعريفه بالاضمار فلان المقام للتكلم او
قوله وهو ما وضع ليستعمل في شيء بعينه مبني على ما ذهب اليه البعض من ان المعتبر في المعرفة هو التعين عند الاستعمال لا عند الوضع
ليندرج فيه الاعلام الشخصية وغيرها من المضمرات والمبهمات وساير المعارف فذهبوا الى ان لفظ انا مثلا لا يستعمل الا في اشخاص معينة
اذ لا يصح ان يقال انا ويراد به متكلم لا بعينه وليست موضوعة لواحد معين منها والا لكان في غيره مجازا ولا لكل واحد منها والا
لكانت مشتركة فيجب المصير الى القول بانها موضوعة لمفهوم كلي شامل لتلك الافراد ويكون الغرض من وضعها له استعمالها في افرادها
المعينة هذا ما ذهب اليه القايلون بالتعريف المذكور وانت خبير بانه لو صح ما ذكروه لكان انا وانت وهذا مجازات لا حقايق لها
للقطع بانه لا يستعمل فيما وضعت هي لها من المفهومات الكلية بل لا يصح استعمالها فيها اصلا فالحق ما ذهب اليه المحققون من انها
موضوعة لكل معين وضعا واحدا عاما فلا مجاز ولا اشتراك ولا تعدد في الاوضاع فليتامل قوله وحقيقة التعريف ان هذا مخطوط
ضرب به الشارح المحقق رح لخبطه واسقاطه اولى من اثباته لانه مع ابهامه ليس له كثير معنى فليتدبر قوله والنكرة وان امكن ان مبتداء
وقوله لكنه لا يكون في قوة تخصيص المعرفة قايم مقام الخبر وليس بخبر وتقدير الكلام والنكرة وان كان كذا لا يوتى بها عند القصد
الى الفايدة الاقوى وانما يوتى بها لو كانت في قوة تخصيص المعرفة لكنه لا يكون في قوة تخصيص المعرفة فلا يوتى بها وكذا الكلام
في قولهم زيد وان كان مطيعا لي لكنه ليس بعبد لي اي زيد وان كان مطيعا لي لا يجب عليه اطاعتي وانما يجب عليه اطاعتي لو كان
عبدا لي لكنه ليس بعبد لي وهذا اعني على المقدمة الواقعة في موضع الخبر مع سابقها غير مختص بما ذكر بل هو جار في باب الشرط يعتبرون
طي الجزاء مع ما يتبعه ويضمون المقدمة المحتوية على الاستثناء والاستدراك مقامه ويعتمدون على وضوح المراد كقولهم ان كان زيد
فقيرا لكنه ليس بخيل فالتقدير ان كان زيد فقيرا فلا عيب له وانما يكون عيبا اذا كان بخيلا لكنه ليس بخيل فتامل واستخرج ما يوافق القانون
فاحفظ هذه الضابطة تكن على بصيرة من الامر قوله واصل الخطاب ان يكون لمعين اي اللايق به الواجب فيه بحكم الوضع وقوله لمعين
حيث نقل مع معين كما وقع في المفتاح تنبيه على ان القانون مخاطبه وهذا الخطاب له لا مخاطب معه والخطاب معه قوله الى حيث يمتنع
خفاؤها قد سبق ان الظاهر الغالب في حيث ان يكون منصوبا على الظرفية او مجرورا بالجار وفيه تنبيه لمن ينتبه على انه قد لا يكون كذلك و
ذلك على ما ذكره القوم اما بان يكون منصوبا على انه مفعول به كقوله تعالى الله اعلم حيث يجعل رسالته فان المعنى على ما نص عليه الشيخ الفارسي
انه سبحانه يعلم نفس المكان المستحق لوضع الرسالة فيه لا شيئا في المكان فان قلت فيه اعمال لا فعل التفضيل في المفعول به وهو
ممتنع قلت لو سلم فهو ماول بعالم ولو سلم فالناصب محذوف وهو يعلم او بان يكون مجرورا بغير من نحو الى والمعنى يناسب في
الظهور والانكشاف الى حيث يمتنع خفاؤها كالنار على علم قوله فقوله ليفيد العموم متعلق بقوله فلان زيد لما وقع من المصنف في الايضاح
في بيان ما نحن فيه كلام ظاهره يشتمل على اشكال واغلاق حاول الشارح المحقق رح حله على وجه يتبين منه المراد ويضمحل منه الحزازة
والف دازالة لو هم من اجرى كلامه على ظاهره فلا جوم عين العامل ونفى تعلق الظرف بقوله فتحجبه لانه تورث الفساد
ووجه الفساد ان افادة العموم لا يصلح سببا لان تخرج الكلام عن صورة ان اكرم او احسن الى صورة الخطاب اعني ان اكرمت
او احسنت وذلك لان مدلول الاول هو العموم ومدلول الثاني هو الخصوص بحكم الوضع فتعليل العدول عن الاول الى
الثاني بافادة العموم غير مستقيم وهذا الدليل بعينه هو الدليل على جعل الظرف متعلقا بما هو المدلول من فحوى الكلام بعد التامل
في المقصود والمرام قوله يشعر بذلك لفظ المفتاح المذكور في المفتاح حق الخطاب ان يكون مع مخاطب معين ثم يترك الى غير
معين كما تقول فلان لئيم ان اكرمته اهانك وان احسنت اليه اساء اليك فلا تريد مخاطبا بعينه كانك قلت ان اكرم او احسن اليه

قصدا الى ان سوء معاملته لا يختص واحدا دون واحد وانه في القرآن كثير يحمل عليه قوله ولو ترى اذ المجرمون ناكسوا روسهم على العموم
قصدا الى التفظيع فانظر في هذه العبارات توصلك الى المرامات قوله بايراده علما تنبيه على ان العلمية وان كان معناها
كون اللفظ علما لان اليا للمصدرية الا ان المراد ههنا ايراد اللفظ علما اذ ليس لقولهم جعل المسند اليه معرفة بكون اللفظ
علما لكذا كثير معنى قوله وهو ما وضع لتشخص مع جميع مشخصاته تنبيه بتفسير العلم ههنا وتعريفه على ان المراد بالعلم فيما نحن بصدده
هو العلم الحقيقي لا ما يتناول الاعلام الجنسية ايضا يرشدك اليه بيان النكتة في ايراده علما فان قيل كيف يكون وضع العلم
بملاحظة المشخصات وهي تتفاوت زيادة ونقصانا حسب تقضي الازمنة والساعات فان زيدا مثلا موضوع لذات
مخصوصة صغيرة عند الولادة ثم تزيد جسمه وتشخصه شيئا فشيئا منتقلا من الطفولية الى الشباب ثم منه الى الكبر قلنا كانهم
عنوا بالمشخصات ما يمنع تصوره عن وقوع الشركة يعني يكون سببا لان يكون هذا الاسم بحيث يكون نفس تصوره مانعا عن
صدقه على كثيرين فكانهم لا يعتبرون هذا القدر من التفاوت بناء على انه مما لا يعد تفاوتا عرفا هذا والكلام بعد محل خفاء لان هذا
في التحقيق يقتضي اما تعدد الاوضاع او كلية الموضوع له فليفهم قوله وقدمها الضمير راجع الى العلمية بتقدير مضاف اي قدم
مباحث العلمية وكذا الكلام في قوله لانها اي لان لفظة العلمية اي اللفظة المحتوية على العلمية اذ الاعرف انما هو العلم لا العلمية
قوله لاحضاره الضمير راجع الى المسند اليه لكن باعتبار معناه اذ قد سبق ان المسند اليه والمسند في عرفهم انما هو من صفات الالفاظ
والتحقيق انه من باب الاستخدام قوله بعينه حال من مفعول المصدر الذي هو الاحضار اي ملتبسا بتشخصه على وجه يكون ممتازا عن
جميع الاغيار او نعت لمصدر مقدر اي احضارا ملتبسا بتشخصه اي ببيانه وافادته قوله ابتداء نصب على المصدر اي احضارا اذا
ابتداء او على الظرف اي في الابتداء وتفسير الشارح رح ربما يشعر به قوله واحترز به عن احضاره ثانيا بالضمير الغايب تريد المضمر
الغايب الذي تعود الى العلم على ما صرح به الشارح المحقق رح في غير هذا الكتاب وفي الكلام ههنا ايضا اشارة اليه وههنا اشكال
وهو ان المسند اليه في قولهم جاء زيد وهو راكب ان كان حاضرا في ذهن السامع امتنع احضاره ثانيا والا لزم تحصيل الحاصل وان لم
يكن حاضرا فلا احضار ثانيا فان قيل يجوز ان يكون حاضرا مغفولا عنه قلنا فالاتيان بالضمير لا يسمن ولا يغني من جوع اذ هو لا يدفع الغفلة
ولا السهو ولا النسيان ونظيره ما ذهبوا اليه في التاكيد بنفسه وعينه ونحوه اللهم الا ان يقال مرادهم بالاحضار ما يكون سببا
للالتفات اليه في الجملة تدبر قوله بحيث لا يطلق على غيره اي من حيث الوضع الواحد فاندرج فيه الاعلام المشتركة قوله بعد التسليم اشارة
الى منع انحصار الاسم المختص بشيء معين في العلم فانه يجوز ان يكون الاسم المختص بشيء معين غير العلم كما ذهبوا اليه في رحمن فانه
مختص بالله تعالى مع انه صفة لا علم وحاصل الكلام انه لو سلم الانحصار المذكور فلا ضير في ذكر القيود اذ المقصود الاصلي من ذكرها
تحقيق مقام العلمية والاحتراز تابع ونظيره ما ذهبوا اليه في قيود الحدود من ان المقصود من ذكرها شرح الماهيات وكشف الحقايق
والاحترازات تابعة فلو حصل تمام الاحترازات بقيد واحد لما كان في ذلك ضرر ولقايل ان يقول هذا المنع انما يفيد اذا خرج
باحد القيدين الاولين الاسم المختص غير العلم لكن الخارج بالاول هو النكرة وبالثاني هو المضمر الغايب على ما ذكره والجواب
ان الكلي المنحصر في فرد واحد اسمه مختص به في الظاهر مع انه لا احضار ههنا بعينه فقد اخرجه القيد الاول ولا يخرجه القيد الاخير فيكون
المنع المذكور مفيدا مثمرا قوله لانا نقول هذا موقوف الخ حاصله ان من ذهب الى ان قوله ابتداء احتراز عن المضمر الغايب والمعرف
بلام العهد والموصول فقد ارتكب امورا شنيعة الاول ان حصول هذا المعنى يتوقف على ان يكون معنى قوله ابتداء بنفس اللفظ
يعني يكون العلم بالوضع كافيا في الحضور لا يكون متوقفا على شيء اخر كتقدم الذكر ونحوه من الامور الخارجية الثاني ان هذا المعنى

لا يلائم لفظ الابتداء الثالث ان هذا التفسير يستلزم ان يكون معنى قوله ابتداء ومعنى قوله باسم مختص واحدا يعنى يلزم
ان يكونا متحدين في المراد لانه اذا كان العلم بالوضع كافيا في الحضور كان باسم مختص لا محالة فاحدهما عين الاخر فذكر
احد هذين القيدين يغني عن ذكر الاخر وليس مراده ان يكونا متحدين في فائدة الاحتراز حتى يرد عليه ما سبق من ان
الاحتراز تابع فليكن ذكره لتحقيق مقام العلمية فان قيل كيف كانا متحدين مفهوما ومرادا وان قولنا هذا الرجل يفيد المعنى بنفس لفظه
يعني العلم بمعناه كاف في حضور المعنى من غير توقف على شيء اخر وكذا ضمير المتكلم والمخاطب كل منهما لاحضار المعنى بعينه ابتداء
اي بنفس لفظه مع انه ليس باسم مختص فلا يكونان متحدين مفهوما قلنا كون العلم كافيا في هذه الصورة ممنوع فان الوضع فيها
كلي والتعيين ناش من القرائن الخارجية الرابع انه بعد ارتكاب هذه التكلفات البشعة لا جهة لتخصيص الامور الثلثة بالذكر لخروج
جميع المعارف لان كون العلم بالوضع كافيا في الحضور لا يكون الا في اللفظ الموضوع لمعين وهذا اللفظ لا يكون الا العلم فقوله
ابتداء بالتفسير المذكور يكون اخراجا لجميع المعارف فلا يظهر للتخصيص بالمذكور وجه هذا توضيح كلامه وتبيين مرامه وفي الوجه الاول
نظر لان التوقف المذكور ممنوع فليكن الابتداء بالمعنى الذي اختاره الشارح والمقصود وحاصل لانا اخترنا ان معنى قوله
ابتداء ان يكون الاحضار ابتدائيا اي اوليا فهو احتراز عن الاحضار الثانوي وبهذا التقدير استقام قول هذا القايل حتى انه احتراز
عن الامور الثلثة اما في الضمير الغايب فواضح على ما اعترف به الشارح المحقق رح واما في المعرف بلام العهد فلانه اشارة الى المعلوم
الحاضر ففيه احضار ثان فيكون خارجا لا محالة واما الموصول فلانه معلوم حاضر سابقا بالصلة اجمالا ففيه احضار ثان وبهذا ظهر
ان حصول الاحتراز غير متوقف على ان يكون ابتداء معنى نفس اللفظ فليتامل قوله وبعد اللتيا والتي ان اللتيا تصغير التي والصلة
محذوفة اي بعد الفذات التي من شانها كيت وكيت وحذفوا الصلة في قولهم جاء بعد اللتيا والتي اي بعد الخطة التي من شانها
كذا وكذا ايهاما لقصور العبارة عن الاحاطة وذكر الميداني في جمع الامثال انه انما يقال فيما يكنى بها عن الشدة قوله وما سواه
انما وضع ليستعمل الخ فان قيل هذا مخالف لما سبق لانه ذكر في تعريف مطلق المعرفة الشاملة للعلم وغيره انه ما وضع ليستعمل
في شيء بعينه فان كلامه هناك يشعر باندراج العلم فيه وما نحن فيه مشعر بعدمه قلنا مبنى الكلام هنا على انحصار اللفظ الموضوع
لمعين في العلم وانحصار ما سواه في الوضع لاجل الاستعمال فلا ضير في الشمول ثم الامتياز بما به حمايزه قوله اصله الاله
حذفت الهمزة وعوضت اه هذه عبارة الكشاف نقلها الشارح المحقق رح بعينها ولم ينبه على ما فيها من التسامح وذلك لانه
لما كان الاصل الاله مع الالف واللام فبعد حذف الهمزة لا تعويض فيجب المصير الى ان يجعل عوضيتها بمعنى جعلت عوضا عنها
وتحقيقه ان الله اصله اله فحذفوا الهمزة فصار لاه ثم ادخل الالف واللام عوضا عما تطرق اليه من النقصان بحذف الهمزة وادغم
اللام في اللام فصار الله فحق العبارة ان يقال اصله اله بدون الالف واللام فلما ذكر ذلك معه لزم المصير الى ما ذكرنا وحاجب
التنبيه له ان حذف الهمزة هنا شاذ اذ قد تقرر انه لا تحذف الهمزة في اول الكلمة لقوة المتكلم في الابتداء ولهذا قالوا ان تخفيفها في ناس
واصله اناس شاذ والمذكور في كتب القوم هنا وجه اخر وهو ان اصله الاله فحذفوا الهمزة ثم نقلوا حركة الهمزة الى اللام فصار
اللاه ثم ادغم فصار الله فان حملنا ما نحن فيه على هذا الوجه فلا تسامح في العبارة الا في ذكر الاصل لان المتعارف والمتبادر الى الفهم
من قولنا اصل الكلمة كذا ان هذه الحروف اجزاؤها الاصلية واذا كان هذا اصل هذه الكلمة وكانت اللام هذه الحروف اجزاؤها
الاصلية لم يصح القول بتعويض حرف التعريف تسامحا وتجوزا لانه صورته صورته كما انهم يسمون اللام في اسم الفاعل الذي بمعنى
الحدوث حرف التعريف مع انه اسم الموصول لان صورته صورته وفيهنا يعرف سر الترك اعني ترك توضيح التعيين المراد من العبارة

اطلق حرف التعريف نظرا الى ان صورته صورة حرف التعريف
اللام في اسم الفاعل بمعنى الحدوث حرف التعريف مع انه اسم الموصول

المنقولة من الكشاف لانها لما كانت ذات وجهين سكت عن التعيين ليذهب بنفس السامع كل مذهب ممكن فقوله عوضت
على لفظ التانيث لان فاعله وهو حرف التعريف في معنى اداة التعريف قوله ومن زعم ان تحرير هذا الكلام ان من الناس من يذهب
الى ان الله اسم لمفهوم الواجب لذاته او المستحق للعبودية وكل من هذين المفهومين كلي الا انه منحصر في الخارج في فرد واحد كالشمس
فلما كان مفهومه كليا لم يكن علما لما بينهما من التضاد فذهب الشارح المحقق رح الى ان هذا باطل لوجهين حاصل الاول انه لو كان
الله كليا ولا يكون علما كما ذهب اليه هذا القايل لم يكن قولنا لا اله الا الله كلمة توحيد واللازم باطل اذ قد اجمع العلماء وارباب الملة
من اخرهم على ان هذه الكلمة توحيد يدل قطعا على التوحيد ونفي الشركة من غير ان يتوقف على امر خارج ولو كان كليا كما زعمه لما افاد التوحيد
وحاصل الثاني انه لو كان الله بمعنى الواجب لذاته او المعبود بالحق كما زعمه هذا الزاعم فالله في قولنا لا اله الا الله ان كان بمعنى المعبود
بالحق لزم استثناء الشيء من نفسه وان كان بمعنى مطلق المعبود لزم الكذب لكثرة المعبودات الباطلة فثبت ان الله علم وليس بكلي
فصح حديث التوحيد لان الاله بمعنى المعبود بالحق والله علم لفرد منه فيلزم التوحيد وينطبق على الاجماع المذكور والله اعلم بحقايق الامور
قوله في الوجود اه اشارة الى ان الخبر في قولنا لا اله الا الله محذوف وهذا هو الذي ذهب اليه الجمهور وهو القول المنصور على ما يشعر به
كتب القوم ونص عليه جار الله في الكشاف وفي المفصل وبالجملة فقد صرحوا بان الخبر محذوف اي موجود او في الوجود وان الا الله بدل من
محل اسم لا والبدل هو المختار بل صرح بعض النحاة بان الابدال هنا واجب ولا مساغ للنصب على الاستثناء فيه اصلا فان قيل لم لا يجوز
ان يكون الا الله خبرا فلم يقع الاحتياج الى ارتكاب الحذف ولا الى التزام البدل وهذا هو المنقول عن الزمخشري ايضا وان صرح بخلافه في
بعض كتبه قلنا المانع من جعله خبرا على مذهب الجمهور ما اشرنا اليه في شرح لباب الاعراب وهو انهم منعوا كون الخبر معرفة محضة والمبتدا
نكرة صرفة كانت او مخصصة صرح بامتناعه صاحب الكشاف والمفتاح وغيرهما واما على مذهبي فلا مانع من كونه خبرا وقد شيدنا اركانه
وقوينا بنيانه في شرح لباب الاعراب من حاول الاطلاع عليه فعليه بالمراجعة اليه واما الذي نقلوه عن جار الله العلامة فبعد صحته محمول
على التقديم والتاخير ضرورة وتقريره على ما صرح به ان الاصل الله اله ثم قدم الخبر فصار اله الله ثم لما حاولوا معنى الحصر ادخلوا الا في الخبر المقدم
والا في المبتدا المؤخر فصار لا اله الا الله ولا يخفى ما في هذا التوجيه من التعسف وبشاعة النظم وذكر بعض المدققين من النحاة ههنا وجها اخر
في عدم جعلهم الا الله خبرا وهو ان المقصود والغرض المسوق له الكلام التنزيه والاخراج اعني اخراج المستثنى من المستثنى منه اخراج
زيد من القوم وهذا معنى زايد على الكلام من حقه ان يتم بدونه بحيث لو حذف لم يلزم الاخلال فلا يكون خبرا ثم لما كان القصد في هذه الكلمة
الى الحصر والاثبات والنفي لما سواه امتنع جعل الا بمعنى غير خبرا كما في قولنا لا اله غيرك اذ لا قصد الى بيان المغايرة بل الغير هنا ايضا
بمعنى الا فان قيل لم جعلوا الخبر الوجود دون الامكان قلنا لانه لا يفيد التوحيد مع ان التوحيد ثابت بهذه الكلمة اجماعا ومن مفيدة
له اتفاقا ولا كلام فيه انما الكلام في انه لا ينفي الامكان وههنا مباحث اخر دقيقة وشحنا بها ساير مصنفاتنا قوله ومعنى قول
صاحب الكشاف لما كان ظاهر عبارته مشعرة بان الله اسم لمفهوم كلي هو المعبود بالحق على ما يذهب اليه من لا وثوق به وكان هذا الحقا
حاول ازالة هذا الوهم من عبارته بتبيين كلامه وتوضيح مرامه قوله كما في الالقاب الصالحة ان اللقب علم يشعر بمدح او ذم والكنية
علم صدر باب وام او ابن وبنت والاسم عم والالقاب الصالحة للتعظيم ما ينبي في اصله من معنى شرف وكمال مثل زين المعالي
وصدر الافاضل وفخر الاسلام وساير ما اشتهر من الالقاب المضافة الى الدين والاسلام والالقاب الصالحة للذم والاهانة ما ينبي
في اصله عن صفة بها يستحق الذم عادة كما في جهل وكلب ونحوه قوله او كناية مجرور معطوف اما على احضاره او على تعظيم واهانة على
اختلاف المذهبين فان قيل ايراد المسند اليه بلفظ العلم لاجل الاحضار الذي هو الغرض والمقصود صحيح لا شبهة فيه وكذا التعظيم

والامانة غرض مسوق له الكلام فما معنى الايراد المذكور لاجل الكناية اذ هي ليست بغرض اصلا قلنا ممنوع فان الاغراض مع كثرتها
الى الغاية شتى يتفاوت فمنها ما هو الغرض بالعرض ومنها ما هو الغرض الاصلي والمقصود الاولي والكناية وسيلة وطريقة الى ما هو
المقصود بالاصالة فيكون غرضا بالعرض واما تقرر معنى الكناية على ما قرره فهو مكشوف لا سترة به في مثل ابي لهب لا حاجة الى التصدي
لبيانه قوله وفي التنزيل تبت يدا ابي لهب ظاهر في التمثيل لما نحن بصدده فان قيل هذا مضاف اليه والكلام في المسند اليه فكيف
صح التمثيل قلنا نعم الا ان لفظ يدا ههنا مقحم في المعنى كانه قيل تبت ابو لهب ولو سلم فمصب الغرض في التمثيل انما هو الكناية لا غير وقال
الشارح العلامة في شرح المفتاح الكنية ههنا مسند اليه تقديرا كانه قال ابو لهب يداه تبتا قوله واللهب الحقيقي ان دفع لسؤال مقدر
تقريره انا سلمنا ان ابي لهب معناه الملابس للهب لكن الملابس لا يلزم ان يكون جهنميا وتقرير الجواب ان المطلق اذا اطلق ينصرف
الى الكامل والكامل من اللهب هو لهب جهنم قوله انتقال من الملزوم او من اللازم وذلك لان الملابسة بلهب جهنم مقتضية لكون
الملابس جهنميا وبالعكس فهما متساويان في اللزوم اذ اللزوم من الطرفين فانطبق اذا على كلا القولين وصح القول بجواز الوجهين
وانحلت الشبهة المتوهمة على الانتقال من اللازم فليتأمل قوله دون الثاني اعني العلم ان يريد ان اللزوم ههنا ليس الا باعتبار الوضعين
جميعا لا ان يكون باعتبار الوضع الثاني فقط من غير ان يكون للاول مدخل فيه وتحقيق ذلك ان هذا اللفظ مسماه وان كان ملزوما للجهنمية
ومتصفا بها الا ان هذه الذات كما له هذه الصفة فله اوصاف اخر فلا بد للانتقال الذهن منه الى اتصافه بهذه الصفة المخصوصة
من شيء يوجب ذلك الانتقال بخصوصه وهو هذا اللفظ اعني ابا لهب والحاصل ان هذا الوصف ملحوظ في ضمن ما اشتهر به من هذا الاسم فظهر ان
منشا اللزوم انما هو الوصفان كلاهما لا احدهما فصح التعليل بانتفاء الكناية في هذا الرجل مشيرا الى ابي لهب وانطبق الدليل اعني ان
المسمى موجود ههنا مع انتفاء الكناية على الدعوى وهو ان الكناية ليست لمجرد المعنى العلمي بل باعتبار المعنيين فاندفع الاعتراض
عليه بان انتفاء الكناية في هذا الرجل مشيرا الى ابي لهب لا يدل على ان الكناية مبناها على الوضع الاول فقط لجواز ان يكون مبنية
على الوضعين فانتفاء احدهما يوجب انتفاء الكناية وانطبق اخر الكلام اعني قوله ويجب ان يعلم الى الاخر على اوله اعني ما ذهب اليه من ان
الكناية مبناها على الوضع الاول دون الثاني بالمعنى المذكور فان قيل هذا المعنى جيد الا ان العبارة ابية عنه اشد الاباء لان الحصر
فمعنى قوله الا ان هذا اللزوم انما هو بحسب الوضع الاول ان ليس اللزوم الا باعتبار الوضع الاول فحصر اللزوم كما ترى على الوضع الاول
تلزم نفي الثاني قلنا معنى الكلام انما هو بحسب الوضع الاول ايضا فمرجع الحصر هو معنى الاشتراك والقرينة المشعرة بذلك اخر الكلام
كما نبهناك عليه قوله في الكنى الكنى جمع كنية كالدجى جمع دجية والمنى جمع منية قوله ويجب ان يعلم اشارة الى ما هو القاعدة في الكناية
على ما ذهب اليه المحققون من ان لفظ الكناية مستعمل في الموضوع له لكن لا يكون مناط النفي والاثبات بل لينتقل منه الى ما هو المقصود
بالذات وسنوضح لك هذا المعنى في مباحث الكناية مزيد ايضاح ان ساعدنا التوفيق الالهي قوله يكون استعارة ان شخصا مشبها بابي
لهب في كونه كافرا جهنميا ووجه تعين الاستعارة ههنا ان الكناية كما سيجيء مبناها على ان اللفظ مستعمل فيما وضع له لكن لا يكون مصب
النفي والاثبات بل للانتقال منه الى المقصود بالذات كما قررناه انفا والقرينة ههنا قد دلت على امتناع معنى العلم فلا يكون كناية
اذ اللفظ بحسب اصله لا ينبئ عن هذا المعنى ومبنى الكلام على انه يشترط في الكناية امكان المعنى الحقيقي في محل اللفظ على ما يميل اليه كلام صاحب الكشاف
في بعض المواضع قوله بحرف مدلوله بالقلب والعين ان يشير الى ما ذكره القوم من ان فائدة اسماء الاشارة ان يشار بها الى المحسوس
مشاهد قريب او بعيد اللهم الا لنكتة كما سيجيء في ضمن تفصيل النكات قوله بواسطة جملة معلومة ان اشارة الى ما هو قانون الصلة من
انه يجب ان يكون جملة خبرية معلومة في نفسها وبوصف انتسابها الى المشار اليه اي امر معين حسا او عقلا وبهذا يتميز عن الجملة الواقعة

مظهر فمصب الغرض كما يجوز ان يكون مقصودا بالتمثيل مع قطع النظر عن كون اللفظ مسندا اليه وغيره منه

الواقعة صفة فانها وان لزم كونها معلومة الا انه لا يجب كونها معلومة الانتساب الى معين بل الى شيء ما وهذا هو السر في ان القوم
يحكمون على امتناع وقوع الجملة الا صفة للنكرة فقوله الى مشار اليه اي امر معين يشار اليه كما اشرنا اليه قوله او استهجان التصريح مجرور
معطوف على ما هو في معرض الغرض لايراد المسند اليه موصولا فان قيل كيف يكون هذا غرضا وغرض الشيء ما يترتب عليه ولهذا ذهب العلامة
ناصر الدين الترمذي رح في شرح المفتاح الى تاويله بكراهة الاستهجان قلنا ارادوا بالغرض ما يكون باعثا على ايثار الموصول سواء كان
غاية يقصد حصولها او فائدة يترتب عليه كزيادة التقرير او لم يكن كذلك كهذا وفي الشرح تنبيه على ذلك حيث قال ثم المراد بالغرض
الباعث الموجب له او المرجح واما حديث التاويل بكراهة الاستهجان فلا يسمن ولا يغني من جوع اذ الغرض بالمعنى المذكور غير منطبق على
هذا جدا وهذا مكشوف لا سترة به وفي تقدير الاغراض المقتضية للموصولية في المفتاح اشعار بهذا الجواب والله اعلم بالصواب قوله
اي تقرير الغرض المسوق له الكلام اختار ههنا ان التقرير تقرير الغرض لا المسند ولا المسند اليه كما ذهب اليه الاخرون واختار في شرح
المفتاح ان المراد تقرير الحكم على ذلك المسند اليه وهذا اقرب من الاول يرشدك اليه الذوق السليم ولا ينبئك مثل عليم قوله فخادعته عن نفسه
المذكور في كتب النحو ان عن في مثل هذه المواضع مثلها في قوله تعالى وما كان استغفار ابراهيم لابيه الا عن موعدة وعدها اياه وما نحن
بتاركي الهتنا عن قولك وان هذا اعني وقوع عن في مثل هذه المواضع للتعليل قسم من اقسام العلة على حده اي خادعته لاجل نفسه
ولو تدبرت وجدت هذا بالحقيقة من باب النعت لمصدر الفعل المذكور اي خادعته خداعا ناشيا من نفسه وحاصلا بواسطتها وسببها فيفيد
العلية والسببية قوله ان يغلبه في موضع المفعول له اي يحتال عليه لان ياخذه كقوله تعالى عبس وتولى ان جاءه الاعمى قوله عن التمحل
لموافقته اياها يريد ان هذه عبارة عن التوسل بوسائل الحيل الى الوقاع وطلب الوطي قوله مثله منصوب على انه صفة مصدر محذوف اي
لا يتقرر ولا يتعين تقررا وتعينا مثل التقرر والتعين في المذكور قوله اعباد المسيح هو البيت لابي العلاء المعري من قصيدة مطلعها
الاح وقد راى برقا مليحا • سرى فاتى الحمى نضوا طليحا • كما اغضى الفتى ليذوق غمضا • فصادف جفنه جفنا قريحا • اذا ما اهتاج
احمر مستطيرا • حسبت الليل زنجيا جريحا • وما قبله • بارض للحمامة ان تغنى • بها ولمن تاسف ان ينوحا • اعباد المسيح يخاف صحبي • ونحن
عبيد من خلق المسيحا • رايتك واحدا ارجحت عزما • ومثلك من راى الراي النجيحا • الاح من الاحة خافه واصله الخوف من الاشياء البراقة لانه
من اللوح وهو اللمعان ولاح البرق والنجم لمعا والاح قال المتلمس وقد الاح سهيل بعد ما هجعوا • والمليح بضم الميم اسم فاعل من الاح سرى
اي سار بالليل والحمى اسم موضع والنضو بالكسر الذي انضاه السفر اي جعله مهزولا والطليح الذي اصابه الضعف والفتور حتى يعجز
عن الامور يقال طلح فهو طليح وطلح وتحامل يقول خاف صحبي اذ راى برقا لامعا من حيث يبتدي وفاز اليهم لا حيث ينتهي وكانه اضمر الفاعل
تنبيها على ثوره ووضوح امره والا فليس في الكلام ما يصلح له لا سابقا اذ قد تقرر انه مطلع القصيدة ولا لاحقا وهو ظاهر ثم زاد في وصف البرق
في البيت الثاني بقوله كما اغضى الفتى اي كاغضاء الفتى والاغضاء ادناء الجفون واغضى الليل اظلم والمراد بالغمض بالضاد المعجمة النوم
فصادف وجد والقريح الذي اصابه الجراحة في الصحاح القرحة واحدة القرح والقروح وقيل لامرئ القيس ذو القروح لان ملك الروم بعث
اليه قميصا مسموما فتقرح منه جسده فمات والقرح والقرح لغتان مثل الضعف والضعف وقرحه فهو قريح يصف
تتابع لمعان البرق فيقول هذا البرق في سرعة لمعانه كانه رجل اجفانه قريحة وصار يغلبه النوم ويعتريه النعاس فيغمض العين
لينام فيالم اجفانه القريحة عند الالتقاء فيفتح سريعا ثم يعتريه النعاس فيغمض فيمنعه الالم ثم زاد في وصف البرق في البيت
الثالث بقوله اذا ما اهتاج اهتاج افتعل من الهيجان والمستطير المنتشر وفي التنزيل يوما كان شره مستطيرا وفي السنة الفقهاء الفجر
فجران مستطيل ومستطير يريدون بالمستطير المنتشر يمنة ويسرة وهو الصادق والمستطيل الكاذب وهذا البيت في معرض التعليل

فيه اقتباس لطيف

الالاح من الاحة كما ... الطلح والطليح ... وكذا الطلح ... اللغة صح

لقوله الاح يريد كيف لايخاف البرق وقد راى الليل بذلك البرق فى صورة مجروح من الذبح متلطخ بالدم اعضائه وقد ناطح هامه
هام الافلاك والحاصل انه شبه حمرة البرق فى الليل بذى اصابه القرح فسال دمه على جسده وقوله بارض متعلق بالفعل
المذكور فيما قبله وهو نقم فى قوله متى نصبح وقد فينا الاعادى نقم حتى تقول الشمس روحا اى نقيم بارض فيها الامن والامان
ولم يحم حولها الافات حتى يسر فيها الحمام الغناء وللمتاسف المحزون النوح والبكاء وقوله وقد فينا اى قد ثبت فينا الاعادى
فلفظ قد داخل على المقدر وهو غرب وقوله اعباد المسيح منصوب على انه مفعول لخاف يريد ان صحبى كيف يخافون من النصارى
الذين يعبدون المسيح ونحن عبيد من خلق معبودهم فالاستفهام معناه الانكار ففى هذا اعنى ذكر المضاف اليه بلفظ الموصول
مع الصلة دون ان يقول نحن عبيد الله من الدلالة والاشعار بعدم خوف هولاء من النصارى ما ليس فى قولنا نحن عبيد الله وقوله
ابرحت ء ما جيت بالبرح وهو العجب وانتصاب ءما على التميز يقول لمن تعجبت منه ابرحت رجلا وابرحت فارسا والبرح والبرحاء
الشدة والاذى ولقيت منه البرحين بضم الباء وكسرها اى الشدائد والدواهى وبرحاء الحمى وغيرها شدة الاذى تقول منه
برح به الامر تبريحا اى جهده وضربه مبرحا وتباريح الشوق توهجه وهذا الاعز ابرح من هذا اى اشد وقولهم ابرح قيل انه
يقال ما ابرح هذا الامر والبراح بالفتح المتسع من الارض لا زرع فيه ولا شجر وجاءنا بالامر براحا اى بينا والبراح مصدر قولك برح
مكانه اى زال عنه ولا ابرح افعل كذا اى لا ازال افعله كذا فى الصحاح وشعى نجيح دراى نجيح ذو نجح يريد ان لك ءما كالسيف الغشق
وراياً مصحوبا بالتوفيق فان قيل جميع ذلك حسن واضح الا انه ما ذهب اليه الشارح المحقق رح ههنا ودل عليه لفظ البيت من عدم خوف
هولاء من النصارى بناء فى الكلام السابق اذ المفهوم من السابق ان هولاء يخافونهم حيث قال متى نصبح وقد فينا الاعادى
نقم حتى تقول الشمس روحا فان معنى البيت متى جاوزنا ارض الاعداء وتركنا السرى بالليل واقمنا بالمنزل الى وقت طلوع
الشمس فاذا طلعت ارتحلنا فى ضوء النهار او متى تركنا وراءنا العدى ومنا من جبهتهم الروع فتح نقيم طول النهار نبوح ولا يكاد
زوح فان الاعادى ههنا اراد بهم النصارى نص عليه صدر الافاضل فى الضرام والله اعلم بحقيقة المرام قلنا كانه مبنى على وتيرة الاعراض
او مبنى على الترقى او الاول مبنى على التدبر والجزم فى المرور والثانى مبنى على التحقيق فى الامور قوله والمشهور ان الاية تريد ان
الجارى على السنة الشارحين ههنا ان الاية مثال لزيادة التنوير فقط والذى يقتضيه سياق كلام المفتاح انه مثال لهما جميعا
وكذا سوق كلام المصرح اما الاول فلما يجى واما الثانى فلان اللازم من جعلها مثالا لزيادة التنوير فقط فوت مثال الاستهجان
سيما وقد عرف ان قانون هذا الكتاب ذكر الشى مع مثاله الا نادرا وحاصل الكلام انه ما ذهب اليه الشارح رجوع من وجوه نقلا وعقلا
فليفهم قوله لا نحو ذكر زيادة التنوير عن الحكاية يريد ان ايراد حديث العدول عن التصريح بعد التمثيل بقوله تعالى وراودته
مشعر بانه مثال لاستهجان التصريح ولزيادة التنوير جميعا وكلاهما ظاهر من الاية اما الاول فلاستقباح التصريح باسم المراة فى
حكم المراودة والاحتيال فى طلب المواقعة واما الثانى فلان فى كونه فى بيتها وتمكنها من طلب وصاله ومطالعة جماله تقرير وتحقيقا
للمقصود وليس فى ذكر اسمها مثل زليخا وامراة العزيز وحق العبارة ان يقول ثم اورد حكاية شريح وعدى ابن ارطاة لانه
على ذلك التقدير كان الواجب تاخيره عن الحكايتين جميعا قوله فغشيهم من اليم ما غشيهم يريد ان الاشياء التى غشيتهم لا يدخل تحت حصر
الحاصرين والامور التى اصابتهم تضيق عن الاحاطة بها ذكر الذاكرين قوله ولقد نهزت مع الصحاح نهزت بالدلو فى البير اذا ضربت بها
فى الماء لتمتلى والنهزة الفرصة ويقال نهز راسه اى حركه ويقال نهزت الدابة اذا نهضت بصدرها للسير والمراد ههنا المعنى الاول
اى ضربت مع الغواة دلوهم فى الماء يعنى وافقت هولاء فيما سلكوا وقوله واسمت اى اخرجت الى الرعى من الاسامة وهى
الاخواج

الاخواج الى الرعى فى الصحاح سامت الماشية تسوم سوما رعت فهى سائمة واسمتها انا اذا اخرجتها الى الرعى وقوله سرح اللحظ من باب
عاصى العروق اى اللحظات اى النظر السريع الى ما وقع القصد عليه من قولهم امر سريح اى سريع كذا فى الديوان وفى الصحاح وناقة سرح ومسرحة
اى سريعة قال الاصمعى ملاط سرح الجنب اى المنسرح للذهاب والمجى والعصارة بضم العين البقية من الشى وفى الصحاح العصارة ما سال
من العصير وما بقى من الثفل ايضا بعد العصر والثفل ما سفل من كل شى والاثام بفتح الهمزة الاثم كذا فى الديوان وفى الصحاح الاثام جزاء الاثم وفى
التنزيل يلق اثاما وما نحن فيه مبنى على الاول واذا هذه للمفاجاة فلذا دخل على الاسم ومعنى البيت ولقد وافقت اهل الغى والضلال
فى جميع الاحوال والافعال وفعلت كل ما يفعله المرء فى الشباب واسبت معه حيث اصاب فما وجدت غاية هذه الاشياء الا الاثام وما
اصابنى على التزام هذه الموافقة الا الملام قوله ان الذين ترونهم بفتح التاء فيكون من الرؤية القلبية بمعنى العلم او من الرؤية العينية اى ان
الذين تعتقدونهم اخوانا وتظنونها من الارادة وحاصل معناه تظنونهم والرواية الضم والذى فسره الشارح المحقق رح به لانه اوثق بالمقصود رواية
ودراية وقوله يشفى حزازات وغليل الصدر وحقدها كالغل او اصرافها وحرارة عطشها كالغلة فى الصحاح الغل بالكسر الغش والحقد ايضا وقد
غل صدره يغل بالكسر غلا اذا كان ذا غش او ضغن وحقد والغل بالضم واحد الاغلال والغل ايضا والغلة حرارة العطش وكذلك الغليل
والغليل الضغن والحقد مثل الغل وقوله ان تصرعوا مرفوع لانه فاعل يشفى اى صرعكم والصرع فى اللغة الالقاء على الوجه للاهلاك يقال صرعه
اى القاه على وجهه للهلاك وظاهر كلام البعض انه من الاصراع وهو الالقاء على الوجه فان جعل الاهلاك ماخوذا فى مفهومه كما يشعر به التفسير
الاول فالاهلاك ان كان حقيقيا فهو ما اشار اليه بقوله اى يهلكوا اى اهلاك انفسكم حقيقة وان كان مجازيا كان عبارة عن اهلاك الاموال دون
الانفس لان هالك المال يلحق بهالك النفس اى حالة شبيهة بحاله ولذا ترى كثيرا من الناس يوثرون اهلاك انفسهم على هلاك اموالهم ويرضون
بالاول دون الثانى والى هذا الوجه اشار بقوله او تصابوا بالحوادث فاللفظ على الاول حقيقة وعلى الثانى مجاز وهذا ان جعل اصابة الحوادث
عبارة عن هلاك الاموال وان جعلت عبارة عن عوارض الانفس كالامراض وما يلحق النفوس من الزحمات فهو ايضا مجاز لان ذلك شبيه
بالهلاك وليس بهلاك حقيقة فالتجوز اما فى الكلمة او فى الاسناد والى الوجه الثالث وان جعل الصرع عبارة عن مجرد الالقاء على الوجه كما يشعر به
التفسير الثانى كان اللفظ مجازا البتة من قبيل ذكر اللازم وارادة الملزوم اعنى القتل والهلاك الحقيقى او الحالة الشبيهة بذلك كعوارض الانفس
وهلاك الاموال وعلى الثانى فى اللفظ مجازان او مجاز واحد ان جعل الملزوم مجرد سوء الحال ويجوز ان يعتبر الملزوم ذلك على الوجهين جميعا
وبالجملة فكلام الشارح المحقق رح ينطبق على جميع ذلك بعد التامل وامعان النظر وليس العيان كالخبر قوله اى على طرزه وطريقته او رد عليه
مناقشة وهى ان تخصيص الوجه فى قوله او الايماء الى وجه بناء الخبر بالطرز والطريقة غير سديد لانه يلزم ح ان يكون البناء فى قوله وجه بناء الخبر
مستدركا اذ الخبر يكون على وجوه مختلفة وطرق متفاوتة ولا كذلك البناء فانه ليس اجناسا مختلفة حتى يشار بايثار الموصول الى واحد منها
فلا معنى للايماء الى طرز بناء الخبر وطريقته والجواب ان الخبر لما كان مختلفا كان البناء المضاف اليه ايضا متفاوتا فلفظ البناء مقحم والنكتة
فيه شموله لما اذا كان الخبر محذوفا فليتدبر واما ان البناء بمعنى المبنى او الخبر مطلق لا يوصف بالبناء فمن لغو الكلام ولهو الحديث لا ينبغى للمحصل
ان يحوم حوله قوله كالارصاد والارصاد على ما سيجى ان يجعل قبل العجز من الفقرة او من البيت ما يدل على العجز اذا عرف الروى كقوله تعالى
وما كان الله ليظلمهم ولكن كانوا انفسهم يظلمون قوله ثم انه ربما جعل ذريعة الى التعظيم وغيره من الاغراض كالتحقير والاهانة سواء كان
فى الخبر او فى غيره وههنا اشكال مشهور وهو ان هذه الاغراض حاصلة من ايثار الموصول على حدة فما السر فى انهم جعلوا هذه المعانى متفرعة
على الايماء وما النكتة فى توسيط الايماء واجاب عنه الشارح المحقق رح فى غير هذا الكتاب بان الايماء فى مثل هذه الامثلة متحقق وجعل
تلك المعانى متفرعة عليه مناسب من جهة ان اثبات الامر المهم بعد التوطية والتمهيد والتنبيه عليه والتايد اياه فجريا على مقتضى هذه المناسبة

هذا الكلام والاولى ان يقال التعظيم والتحقير ونحوهما للخبر او لغيره انما يثبت بعد التنبيه للخبر والاطلاع عليه والاهتداء اليه وتحقيق ذلك
ان هذه المعاني امور زايدة على اصل الخبر وبمنزلة الوصف له والفرع عليه فلتقدم اعتباره تمكن اتصافه بهذه الصفات والله اعلم بحقايق
الحالات قوله دعائمه اعز اي اقوى من دعايم كل بيت كقوله تعالى فعززنا بثالث اي قوينا بهما او من كل شيء والدعائم جمع دعامة بكسر
الدال وهي عماد البيت قوله وتعظيم لشان شعيب عم رد عليه ان هذا صحيح الا ان هذا الايماء ذريعة الى تعظيم شانه لبقائه على حاله
في نحو قولنا قد خسر الذين كذبوا شعيبا بل الذي يشعر بتعظيمه انما هو نسبة الخسران الى من يكذبه ويمكن ان يقال الايماء وسيلة اليه واما كونه
مستفادا من غيره فغير قادح لما عرف من بطلان اشتراط الاطراد والانعكاس في النكات والمقتضيات قوله غالت ودها غول من قوع على
انه فاعل غالت ومفعوله ودها والغول يقال انها حيوان يذهب بالناس في المهالك والبراري الخالية ويهلكهم وانث غالت لان
الغول مؤنث في الصحاح الغول بالضم من السعالي والجمع اغوال وغيلان وكل ما اغتال الانسان فاهلكه فهو غول يقال غالته
غول اذا وقع في مهلكة والغضب غول الحلم لانه يغتاله ويذهب به يقال اية غول اغول من الغضب وقوله مهاجرة بلفظ اسم الفاعل
حال من ضمير ضربت وقوله بكوفة متعلق بضربت والباء بمعنى في وقوله زوال المحبة وانقطاع المودة يريد به الزوال والانقطاع
عن موضع قصدت الهجرة والارتحال من ذلك الموضع بل عن الاحباب والخلان الساكنين بذلك الموضع واراد بكوفة البلدة المعروفة
وهي التي بناها ابو حنيفة رح واضافها الى الجند لانها كانت تسكنها الجنود والعساكر يومئذ قوله ثم انه تحقيق زوال المحبة اي جعله محققا
مقررا ثابتا لا شبهة فيه بمنزلة الدليل له والحجة عليه فان في ضرب البيت بالكوفة مهاجرة اليها ايماء الى ان بناء الخبر من جنس زوال المحبة وعدم
بقاء المودة ثم انه تحقق ذلك وتقرره بمنزلة البينة له والبرهان عليه وبهذا يظهر الفرق بين الايماء الى وجه بناء الخبر وتحقيق الخبر الاترى
ان في قوله ان الذين ترونهم ايماء الى ان بناء الخبر من جنس العداوة والبغضاء وعدم تحقق المودة والاخاء كما يشهد به سوق الكلام بلا اخفاء
ولا تحقيق فيه للخبر لان ظنهم اخوانا لا يحقق كونهم اعداء ومن هنا يعرف ان التحقيق يستلزم الايماء دون العكس فربما يجتمعان كما في قوله تعالى
ان الذين يستكبرون الاية وكما في قولنا ان الذين امنوا لهم درجات النعيم والذين كفروا لهم دركات الجحيم وربما يتحقق الايماء بدون
التحقيق كالبيت وفي قوله ثم انه تحقيق الايماء الى هذا يريد انه ايماء مع امر زايد عليه وهو كونه بمنزلة الحجة والبرهان فافهم قال الشارح
العلامة رح في شرح المفتاح واما تحقيق الموصول والصلة للخبر في ان التي ضربت فواضح لانها لما اخبر عنها بانها ضربت بكوفة الجند بيتها
حقق انها ضربت جلها وغالت ودها غول وليس هذا مثل الذين امنوا لهم درجات النعيم على ما توهمه البعض اذ الصلة هناك وهي امنوا
علة لثبوت درجات النعيم لهؤلاء والصلة هنا وهي ضربت بيتا مهاجرة ليست علة لاغتيال الغول لودها بل الامر بالعكس لوقوع التدبر
فيه حق تدبره ولكنه تحققه وتقرره قوله والفاضل العلامة يريد انه ذهب الى تفسير الوجه في قولهم الى وجه بناء الخبر بالعلة والسبب لمضمون
الخبر وهو مع ذلك جعل هذا في قوله ثم يتفرع على هذا اشارة الى ايثار الموصول لاجل الايماء الى وجه بناء الخبر فلزم الاشكال في ان الذي سمك
السماء وان الذين ترونهم فلا يتم الكلام وذهب بعض الشارحين للمفتاح الى تفسير الوجه بالعلة والسبب لبناء الخبر واثباته للمبتدا لا
لنفس مضمون الخبر وثبوته للمسند اليه فاستقام في الاكثر او الكل فعلى هذا لفظ البناء اصاب نحره وطبق مفصله فليتامل فاعلم
انه ان فسر البناء بالثبوت فكلام الشارح العلامة رح فاسد وان فسر بالاثبات والاسناد فكلامه صحيح لان سبب الاسناد لا يلزم ان
يكون سببا لثبوت مضمون الخبر للمبتدا بل قد يكون كقوله تعالى ان الذين يستكبرون الاية وقد لا يكون كضرب البيت بكوفة والحق
ان اعتراضه عن الشارح العلامة رح مندفع اذ ما علمت فالاشارة به لانه وان فسر الوجه بالعلة الا انه لم يفسر البناء بالمعنى الاول
بل اقتصر على مجرد ذلك فلم لا يجوز ان يختار المعنى الثاني في تفسير البناء وهذا هو الحق الجلي الذي لا يحوم حوله شك وريبة لان القوم

بذلك على ما يجي وكيف لا والبناء فعل الباني لا وصف الخبر الا ان يجعل مصدر الفعل المبني للمفعول وهو تعسف ظاهر لا حاجة اليه ومن
ههنا يظهر نكتة اخرى في اقحام لفظ البناء والله اعلم بحقايق الاشياء قوله ومن الناس من اقتفى اثره يريد العلامة الترمذي رح وفي الكلام تعريض له
بناء على تحقير زعمه وفسر بعض الشارحين للمفتاح الايماء الى وجه بناء الخبر بدلالته على مفهوم الخبر ثم اعترض بانه منقوض بسمك السماء اذ لا دلالة
له على بيت بهذه صفته ثم اجاب بنفسه عن هذا الاشكال بجوابين احدهما ان فيه ايماء الى متعلق الخبر وهو ان بيت مجده دعائمه اعز واطول
فكانه ايماء الى نفس الخبر لان متعلق الشيء حكمه حكمه وثانيهما ان الضمير في ربما جعل ذريعة الى الموصول لا الى الايماء واما نحن فلا نفعل ههنا الا
التعجب والسكوت قوله وسوق الكلام يريد ان سوق كلام صاحب المفتاح على ما يشهد له الفطرة السليمة ينادي كنداء المؤذن على المنارة
على ان هذا في قوله ثم يتفرع على هذا اعتبارات لطيفة اشارة الى ايثار الموصول لاجل الايماء الى وجه بناء الخبر وهذا المعنى انما يتضح على من نظر في كلامه
وتامل في مرامه قوله يا ايها الذي نزل عليه الذكر وجه التهكم في الاية ان هؤلاء وهم الكفار القائلون بهذا الكلام لا يعتقدون بتنزيل الذكر عليه بدليل
قولهم انك لمجنون فاثبات التنزيل يكون تهكما لا محالة قوله بواسطة الاشارة الحسية اليه حسا نصب على المصدر اي اشارة حسية والاشارة
الحسية على ما نطق به كتب القوم هي الاشارة بالجوارح والاعضاء بحيث يكون المشار اليه محسوسا بحس البصر وهذا هو المراد بما وقع في كتب
القوم من ان الاشارة الحسية هي الاشارة بالجوارح فاندفع ما يقال عليه من ان الاشارة بالجوارح لا يستلزم كون المشار اليه محسوسا بحس
البصر هكذا يجب ان يتعقل هذا المقام قوله الى مشاهد محسوس هكذا وقع في عبارة القوم وحق الترتيب تقديم المحسوس على المشاهد لان
الثاني اعم من الاول على قياس الحد ودفع ترتيب الجنس والفصل وفي قوله فان اشير بها الى محسوس غير مشاهد اشعار بما ذكرنا من حديث الاعمية
فالمراد بالمحسوس ما ادرك باحد الحواس الخمس وبالمشاهد ما ادرك بالبصر فقط فكان هذا اخص فالتقييد بالمحسوس احتراز
للمعقول وبالمشاهد احتراز لما يدرك بغير حس البصر قوله او الى ما يستحيل احساسه نحو قوله عز وعلا ذلكم الله ربكم والاول نحو تلك الجنة التي
اورثتموها قوله اكمل تمييز فان قيل وجه صحة القصد في ايثار اسم الاشارة الى اكمل التمييز والتعيين على ما هو المسطور في كتبهم انه لا تمييز فوق الاشارة
الحسية ووضع اليد اذ لا اشتراك ولا اشتباه اذ ذاك اصلا ولا كذلك العلم فان مدلوله وان كان جزئيا مانعا من الشركة لكن ربما يكون مشتركا
لفظا او يكون مسماه غير معلوم للسامع فلا يحصل التمييز فضلا عن كماله فيلزم ان يكون اسماء الاشارة اعرف المعارف وقد سبق ان
الاعرف المضمر ثم العلم قلنا فليكن ولا ضير فان منهم من يذهب الى انها اعرف المعارف ووجه الاعرفية ان مدلول اسم الاشارة في اصل الوضع
امر معلوم بالقلب والعين وما سواه بالقلب فقط فليكن مبنى ما نحن فيه على هذا واما ما ذهب اليه سيبويه ومن تبعه من اعرفية المضمرات
ثم الاعلام ثم المبهمات فلان في المضمرات المتكلم الذي لا يتصور فيه شبهة اصلا ومدلول العلم متعين متشخص بحسب الوضع والاستعمال
بخلاف غيره فانه بحسب الاستعمال لا غير ولو سلم ان مبنى الامر على مذهب الجمهور فالمراد التميز فيما يكون مظنة الاشتباه والاشتراك ولا يكون محل
التكلم والخطاب فاني يتاتى بضمير المتكلم او العلم فليتامل وقد يقال اكمل التمييز منحصر في الاشارة الحسية اذ التمييز الكامل بحيث لا يمكن المشاركة فيه
اطلاق اللفظ بوجه من الوجوه لا يوجد الا فيها اذ قد تقرر في العلوم الحقيقية ان الشيء لا يصير جزئيا حقيقيا بحيث لا يمكن صدقه على كثيرين الا بهذا
الطريق لان الذي ليس هو مشارا اليه ان كان نكرة فالمشاركة هناك واضحة لا اخفاء فيها اصلا وان كان معرفة فان كان غير علم فالمشاركة
فيه ايضا ظاهرة وان كان علما فالعلم ايضا متى لا يشار اليه بهذا الطريق كلي لانه لو قيل في زيد مثلا انه ابن عمرو فهو ايضا كلي وكذا لو قيل ولد
في ساعة كذا وتقييد الكلي بالكلي ايضا لا يفيد الجزئية وعلى ظاهر بعض هذه المقدمات ضعف ظاهر يظهر بالتامل في الفرق بين المعرفة والتعريف
قوله فوانصب على المدح الاوجه هو الوجه الثاني اعني كونه حالا اذ المنصوب على المدح وان جاز نكرة ايضا الا ان الغالب عند التعريف وقد
استوفيناه في شرح لباب الاعراب واما اذا جعل حالا فالعامل فيه معنى الاشارة على نمط قوله تعالى هذا بعلي شيخا فان قيل الحال تقييد

وانتفاء القيد يقتضي انتفاء المقيد لا محالة فلزم ان لا يكون المشار اليه ابا الصقر اذا لم يكن فردا ولا يخفى انه يمكن ان يجاب اقلنا ارادوا ان
هذه حال موكدة لاشعاره بذلك ادعاء والقوم يصرحون بان الحال الموكدة تاكيد لا تقييد كما ينبئ عن ذلك لقبها وبهذا اعني ما ذهبنا
اليه من ان الحال موكدة هو الوجه في قول ابن الرومي شعر امد بقيك لنا سالما * اراك تبجيل وتعظيم * حيث وقع الجملة اعني اراك تبجيل
وتعظيم حالا فاندفع ما اشتهر بين اهل العصر من انه يلزم تقييد البقاء بهذه الحالة اذ الحال تقييد وهو مما يأباه الفطرة السليمة
سيما في الدعاء وسيجي حقيقة الحال في مباحث الحال قوله من نسل شيبان اشارة الى ذكر نسبه بعد بيان حسنه فهو خبر ثان او حال
على قياس الاول والاولى ان يجعل ظرفا لغوا لقوله فردا يريد انه متفرد من هولاء ممتاز عنهم بصفات الكمال وحاصله تفضيله بالحسب
على ما هو مشارك له في النسب تدبر والظرف الاول اعني في محاسنه متعلق بقوله فردا اي متفرد في محاسنه لا مشاركة لغيره معه فيها
والظرف الثالث اعني قوله بين الضال والسلم حال من شيبان على نمط قوله تعالى واتبع ملة ابرهيم حنيفا او من نسل شيبان اي
حال كونهم ساكنين هناك يريد انهم من خلص العرب وفصحائهم وكرمائهم وما بعده * كانه الشمس في البرج المنيف به * على البرية لا نار
على علم * فابو الصقر كنية الممدوح الذي يجعله شمسا كائنة في برج الشرف والنسل الولد والذرية وشيبان من قبائل العرب والضال بتخفيف
اللام جمع ضالة وهي شجرة السدر البري والسلم جمع سلمة وهو نوع من الشجر له شوك عظيم وظاهر كلام الشارح مشعر بانهما اسمان لشجرتين
مشخصتين فالاولى ان يقال انهما نوعان من اشجار البادية والمنيف العالي من اناف على كذا اذا علا عليه والبرية الخلق من برا تركت همزتها
والظرف اعني به متعلق بالمنيف والباء في به للسببية يريد ان علو البرج على البرية انما هو بسببه وشرفه وقوله نار على علم يريد انه في
الوضوح والاشتهار وفي الظهور على الخلق كالشمس في البرج لا كالنار على العلم وذكر البرج ترشيح للتشبيه قوله اخر ذكر التوسط لان
ان قضية المناسبة قاضية بتوسيط حديث التوسط بين الطرفين الا ان المصنف نظر الى جهة اخرى وهي ان التوسط بمنزلة النسبة
بين المنتسبين فيكون متاخرا عن الطرفين كذا قوله كون ذا للقريب الخ حاصل السوال ان الاشتغال ببيان كون ذا للقريب وذلك
للبعيد وذاك للمتوسط وظيفة لغوية لا مدخل لها في علم المعاني فلا جهة للاشتغال بها ههنا وحاصل الجواب ان ههنا حيثيتين باحديهما
تلك لغوية وبالاخرى معانية وتوضيحه ان هذا امر واحد الا انه متعدد بتعدد الحيثية فكون ذا للقريب وذلك للبعيد وذاك
للمتوسط وظيفة لغوية اذا لم يعتبر مع ذلك شي اخر فاذا لوحظ معه امر اخر فيقال اذا اقتضى المقام اعتبار بعد المسند اليه لنكتة فالواجب
ان يعبر عنه بلفظ ذلك الموضوع للبعيد وان كان المشار اليه حقيقة وكذا اذا اقتضى المقام اعتبار قربه بناء على نكتة يجب ان يعبر عنه بلفظ
هذا وان كان المشار اليه بعيدا اقتضى ايراد هذا في مقام يليق به اعتبار البعد لنكتة مع كون المشار اليه قريبا حقيقة احد الوظيفتين اعني
اللغوية موجودة دون الاخرى اعني الوظيفة المعانية وفي العكس بالعكس وبهذا اتضح ما ذكرنا من صورة الافتراق والانفكاك بين الوظيفتين
يظهر تغاير الجهتين وهذا هو المعنى الذي قصده الشارح المحقق رح ههنا كما اشار اليه بقوله وعلم المعاني من حيث انه اذا اريد قرب المسند اليه
يوتى بهذا يريد انه اذا اقتضى قربه يوتى بهذا وان كان المشار اليه بعيدا فقد تسامح في العبارة اعتمادا على وضوح المراد ومنهم من زعم
ان هذا الكلام مجرى على ظاهره وان هذا جار في الالفاظ كلها فان زيدا مثلا موضوع لشخص معين واما ان المتكلم قصد بذكره تفهيمه للمخاطب
فامر خارج عن مدلوله على انه يلزم ان يكون ذكر الزيادة اذن لغوا لا طائل تحته اصلا قوله ولو سلم يريد انا لا نسلم اولا ان البحث عن ذلك
وظيفة لغوية مطلقا بل تتفاوت الامر بتفاوت الجهة ولو سلم فذكره توطئة لما يترتب عليه وتمهيد لما سيجي من الاغراض التي اشار اليه
قوله نحو هذا الذي يذكرهم فان القرب ههنا عبارة عن دنو رتبته وسفالة درجته ووجهه ان الشخص كلما كان اعلى قدرا واشرف
درجة فاحتياج الوصول اليه الى الوسائط اكثر واشد عرفا وعادة فارتفاع الوسائط والاستغناء عنها دليل ظاهر على دنو قدره
كما لا يخفى

كما لا يخفى قوله ذلك قال كذا ان الظاهر ان قول الامير ذلك اشارة الى نفسه على طريقة الالتفات كقوله في مقام التعبير عن نفسه امير المومنين
يامرك بكذا وكذا فالتعبير عن نفسه بذلك مع كمال قربه كناية عن رفعة درجته وعلو مرتبته حتى يشتد الوصول اليه من جهة علوه كالوصول
الى المسافة البعيدة ففيه تشبيه للمكانة بالمكان والوجه الثاني ان يجعل ذلك اشارة الى بعض حاضريه على ما هو الظاهر من العبارة ووجه
تعظيم المشار اليه ان بعض الحضار مع قربه لما عبر عنه بلفظ البعد دل ذلك على جلالة قدر المشار اليه لدلالته على انهم مع قربهم منه صورة بعيد عنه
معنى لتعسر وصولهم اليه لاحتياجه الى واسطة اكثر واكثر قوله الى كل غائب عنا كان او معنى ان المراد بالغائب ما غاب عن الحس والحس حس
السمع والبصر وبالحاضر خلافه والمراد بالعين ما كان قائما بنفسه وبالمعنى خلافه فالمعنى يتناول الحاضر والغائب فالضرب معنى غائب
عن حس السمع ونحو يا عبد العظيم معنى حاضر يدرك بحس السمع والقسم عبارة عنه والى هذا اي الى كون الاول غائبا والثاني حاضرا اشار الشارح
المحقق رح بقوله لان المحكي عنه غائب وبقوله وقد يذكر المعنى الحاضر المتقدم بلفظ البعيد نحو يا عبد العظيم وقد زاد في التوضيح بقوله لان المعنى غير مدرك
حسا فكانه بعيد فهذا هو النكتة في الاشارة اليه بلفظ البعيد مع كونه حاضرا فان قيل القسم وهو هذه الالفاظ المخصوصة الدالة على
المعنى المخصوص في عرف العرب غير قار الذات ولا وجود له فضلا عن الاحساس او كونه حاضرا في الحس فكان القسم كالضرب فصار كل منهما
غائبا فما وجه الفرق قلنا نعم الا ان العرف يجعل مثل هذا القسم مع كونه معدوما مطلقا حال التكلم بلفظ اسم الاشارة باقيا موجودا حتى
يتحقق ما يناقضه كما ان الشرع يجعل مثل البيع باقيا ما لم يوجد ما يزيله بخلاف الضرب فانه مع كونه منعدما سابقا على زمان التكلم لم يجعله العرف
باقيا بجهة من الجهات فافترقا قوله لان المحكي عنه تعليل لما يتضمنه الكلام السابق من كون المشار اليه في المثالين غائبا اي انما كان هذا غائبا
لانه محكي عنه وكل محكي عنه غائب فهو تعليل لمقدر قوله لان المعنى غير مدرك حسا اراد به حس البصر دون السمع لفساد المعنى فالظاهر انه
نصب على الظرف قوله وهو الذين يومنون بالغيب الخ مبني على ان اولئك خبر المبتدا الذي هو الذين يومنون بالغيب فلا جرم
بين المشار اليه وفسره بقوله الذين يومنون دون المتقين الا ان حق العبارة ان يقول وهو الذين في قوله تعالى الذين يومنون
الى ان يا من جملة الاوصاف على ما صرح به قوله تنبيها على ان المشار اليهم احقاء وجه التنبيه ان اسم الاشارة اشارة الى الذات ملاحظة
تلك الصفات وتحقيق ذلك ان المقام يقتضي ذكر الضمير لتقدم الذكر فلما اورد اسم الاشارة الدال على زيادة التمييز دل ذلك على
ملاحظة تلك الصفات الاوصاف كانه قيل اولئك المخصوصون الموصوفون بهذه الصفات من جهة اتصافهم بها استحقوا بهذه
المرتبة العلية والدرجة الرفيعة والى هذا اشار في الكشاف بقوله وفي اسم الاشارة الذي هو اولئك ايذان بان ما يرد عقيبه فالمذكورون
اهل لاكتسابه من اجل الخصال التي عددت لهم ولو تدبرت وجدت هذا من قبيل تعليق الحكم بالوصف المشعر بالعلية واما الضمير الغائب
فلا دلالة له على هذا المعنى قوله او كنايته اراد بالكناية ههنا فهم المعنى من اللفظ لا بطريق التصريح لا ما اصطلح عليه علماء البيان من ذكر الملزوم
وارادة اللازم او بالعكس قوله والكلمة لفظ مفرد رد لما ذهب اليه المحققون في شروح الكافية من ان اللام في الكلمة للعهد ووجه الرد
ظاهر من كلامه قوله لمطابقة ذلك الواحد الحقيقة معنى المطابقة على ما ذهب اليه الشارح المحقق رح حمل تلك الحقيقة على ذلك الواحد وعند ابن
الحاجب معناها اشتماله عليها وعلى الوجهين فالمفرد المبهم باعتبار مطابقته للماهية المعلومة صار كانه معهود اي معلوم فله عهدية بهذا
الاعتبار فيسمى معهودا ذهنيا قوله المتحدة في الذهن قد يقرا على لفظ اسم الفاعل بالحاء المهملة من الاتحاد ويلايمه ذكر التعدد وبقوله تجار
التعدد وقد يقرا على لفظ اسم المفعول بالحاء المعجمة وبالجملة فالمعنى واضح قوله فاسد موضوع مبني على ما هو القول الفصل والمذهب الجزل
من ان مدلول اسم الجنس هو الفرد المنتشر لا انه موضوع للماهية من حيث هي كما ذهب اليه الاخرون فالاول اعني لفظ اسامة مثال العلم
الجنس والثاني اعني لفظ اسد مثال لاسم الجنس قوله فالمجرد وذو اللام الخ حاصل هذا الكلام المقام ان ههنا امورا اربعة النكرة والمحلى

بلام العهد الذهني وعلم الجنس واسم الجنس ولا يخفى ان مدلول كل من الاولين بعض الحقيقة وكذا الثاني اعني الاخيرين فكل من الاولين
محل الالتباس كما ان كلا من الاخيرين كذلك فلا بد من بيان الفرق بين هذه الامور وحاصل الفرق ان البعضية وان كانت مرادة من كل
الا ان البعضية في النكرة ناشئة من الوضع وفي المحلى باللام ناشئة من القرينة وكذا الاخيران فالبعضية المشتركة ممتازة بالدخول
وعدمه فالاشتراك انما هو بالنظر الى المراد والامتياز انما هو بالنظر الى الخروج والدخول فامتازت الامور الاربعة بعض عن بعض واندفع
الالتباس واندفع الاشتباه قوله كما يشعر به لفظ الايضاح وجه الاشعار انه قال والمعرف باللام قد يأتي لما وجه اولوية ما ذهب اليه
الشارح المحقق رح من عود الضمير الى المعرف بلام الحقيقة فهو انه لو لم يعد اليه كان الكلام ظاهر الدلالة على المقصود والاصل الذي هو الحق الجلي
على ما يشعر به كلام المفتاح في تحقيق اللام الجنسي من اندراج المعهود الذهني تحت المعرف بلام الحقيقة وان عاد الى المطلق كان الكلام قاصرا
عن افادة المرام وان كان صحيحا لا ايلام قوله ولقد امر على اللئيم يسبني فمضيت ثمت قلت لا يعنيني اورده لما نحن بصدده من ان المعهود
الذهني من حيث المعنى كالنكرة حتى جاز وصفه بالجملة كالنكرات وبالجملة فقوله يسبني وصف اللئيم واللام فيه للعهد الذهني اذ لا عهد ولا
الكل ولا دلالة على التعيين ليكون للاستغراق او العهد اي امر على لئيم يسبني فان قيل بل هو حال منه وهذا اظهر لما فيه من الاستغناء
عن بيان العذر في توصيف المعرفة بالجملة قلنا ليس المعنى على انه يشبه حال المرور بل الغرض ان ذلك دأبه وبحياه وهذا هو السر في ان
القوم لا يمنعون الحالية ويثبتون الوصفية ولا يخفى عليك انه ان جعل الحال موكدة فلا محذور في ما مر من الاشارة اليه وكونه لئيما يلايم
ذلك اذ الظاهر المتبادر الى الفهم منه دوام سبه لا تقيده بحال المرور وقوله فمضيت معطوف على امر ووجه العطف ان مضيت وقلت
اما في معنى امضي واقول عدل الى الماضي دلالة على التحقق والثبوت واما ان امر بمعنى الماضي عدل الى المضارع ليشعر بالاستحضار
ويشير الى الاستمرار ولقد مال الامام المرزوقي رح الى الثاني حيث قال وما يستمر ويتصل من الافعال اذا اريد منه الاخبار عن الماضي
قد يوتى بلفظ المستقبل فيوضع موضع الماضي وعليه قوله ولقد امر على اللئيم يسبني فمضيت ثمت قلت لا يعنيني الا ترى انه قال اخر
ثم قال فمضيت ثمت قلت وثمت من حروف العطف لحقتها التاء وذلك في عطف الجمل خاصة وتحقيق ذلك على ما نص عليه الامام المرزوقي
رح ان التاء في ثمت علامة التانيث وهو تانيث الخصلة وكما تتصل هذه العلامة بالاسم نحو احمر وحمراء وبالصفة نحو قائم وقائمة
كذلك يتصل بالفعل وفي الحرف تلحق دخولها فاذا دخل الحرف حرك بالفتح نحو ربت وثمت وتبقى تاء في كل حال وفي الاسم تبدل ها
في الوقف وتنتقل الاعراب عن اخر الاسم اليها وفي الفعل يسكن الا ان يلاقيها ساكن وتكون تاء في الوصل والوقف جميعا وبالجملة
فالغرض ان التاء هذه للتانيث باعتبار الجملة وهذا هو الذي سميه الامام المرزوقي رح تارة تانيث القصة وتارة تانيث الخصلة
فالمقصود واحد وان اختلفت العبارات واعلم انه لا نزاع في ان المحلى بلام العهد الذهني معرفة ولهذا المعنى اجروا عليه احكام
المعارف من جعله مبتدأ وذا حال ووصفا للمعرفة وموصوفا بها ونحو ذلك وقد وقع ههنا في شرح الكشاف للفاضل العلامة
قطب الملة والدين الرازي رح ما يقضي منه العجب لانه قال وانما لم يجعلوا الجملة اعني يسبني حالا من اللئيم لانه نكرة وشرط ذي الحال ان لا يكون
نكرة قوله لا يوقت فيه اي لا تعيين فيه لان تعيينهم الاشياء كان بالاوقات فان قيل المذكور في كتب النحو ان غير ههنا معرفة لاشتهاره
بالمغايرة ولذا وقع وصفا للمعرفة اعني الذين انعمت عليهم فكيف وجهه قلنا وجه ذلك ان المحلى بلام العهد الذهني له جهتان فله حالة
التنكير من جهة المعنى وحالة التعريف من جهة اللفظ فتارة ينظر الى الجهة الاولى فيصفونه بالنكرة كالبيت المذكور وتارة ينظر الى الجهة الثانية
فيصفونه بالمعرفة كما انهم جعلوا غير المغضوب عليهم معرفة بناء على اشتهار المنعم عليه بمغايرة المغضوب عليه كما في قولهم عليك بالحركة
غير السكون وقد ذكر ههنا في الكشف كلاما حاصله انا لا نسلم ان غير المغضوب على تقدير الوصفية صفة للمعرفة ولو سلم فلا نسلم انه نكرة قوله بل حقيقة لم ينقل

حقيقة

فان قيل هذا انما يلزم اذا كان جاز يسبني اذا الحال قيد للعامل ورد بالعكس فلم لا يجوز تقييد السب بحال المرور فما لزم الا انه لم يلتفت الى القوم مثل قولنا جاء زيد راكبا اذا كثر ايضا في حال المجيء لانه وجود الركوب في غير هذه الحالة امر زائد لا يعرف الا بدليل خارج وغاية الامر ان المعنى الاول امر مستفاد من صريح التقييد لكون الثاني فليفهم منه

حقيقة بدون بل مع ان مقتضى ظاهر سوق الكلام ذلك لانه كانه اشارة الى رد ما قالوا من انه مجاز فزيد انه ليس بمجاز كما توهم بل
هو حقيقة فان قيل كيف يكون حقيقة وقد اطلق على الماهية بقيد الوجود والموضوع له هو الماهية المطلقة والمطلق بجاز المقيد قلنا الموضوع له
هو الماهية لا بشرط شيء وهي تتحقق في ضمن الماهية بشرط شيء وتجتمع معها الماهية بشرط لا شيء حتى يمتنع اجتماعها مع ما هو بشرط شيء فافهم
والى هذه النكتة اشار الشارح المحقق رح اشارة اجمالية في اخر هذه المباحث بقوله وعدم اعتبار الشيء ليس باعتبار عدمه قوله وقصد
ارادته بنصب قصد لانه معطوف على ما هو في معرض خبر كان وهو طلب دلالتها ولفظ القصد مقحم لتاكيد المقصود كما قال المكان حزيد اختصاص
ولا كلام فيه انما الكلام في ان اسم الجنس عنده لما كان موضوعا للواحد من احاد جنسه فاذا عرف بلام الحقيقة واريد به مفهوم المسمى من غير اعتبار
ما صدق عليه من الافراد كما ذكر فقد استعمل في جزء معناه فيكون مجازا قطعا اللهم الا ان يدعى ان المجموع المركب من اسم الجنس واللام موضوع
بازاء الحقيقة وضعا اخر مغايرا لوضع المفرد المجرد عن اللام قوله بدليل صحة الاستثناء ان قيل ان الاستثناء في قوله تع ان الانسان لفي خسر
الا الذين امنوا دليل قطعي على ان اللام هذه للاستغراق وصرح الشارح المحقق رح في حواشي الهداية بان الاستثناء لا يمنع كونه للجنس
لان مجرد الشمول والتناول كاف في صحة الاستثناء وهذا المعنى حاصل في الجنس ايضا وصرح بان القائلين بان اللام في الاية للاستغراق
ان ارادوا ان هذا معنى اللام فهو باطل قطعا اذ اللام ليس للاستغراق وان ارادوا ان الاستغراق مستفاد بمعونة القرينة وهو
عدم قرينة البعض فهو حق لا شبهة فيه اصلا قوله فالحاصل ان حاصل الكلام في هذا المقام ان وضع اللام للتعريف لا غير ومعناه الاشارة
والتعيين والاشارة اما الى نفس الماهية وهو لام الجنس واما الى حصة معينة من الحقيقة فردا كان او فردين او اكثر وتسمى المعهود الخارجي والاول
اما ان يقصد به الماهية من غير ان يكون في ضمن الوجود كما في قولهم الانسان حيوان ناطق والانسان نوع والحيوان جنس وتسمى لام الطبيعة والحقيقة او
يقصد به الماهية باعتبار الوجود وح اما ان يكون مع قرينة البعضية كما في اكلت الخبز وشربت الماء وتسمى المعهود الذهني او بدون قرينة
البعضية فيحمل على العموم لئلا يلزم الترجيح بلا مرجح وتسمى لام الاستغراق وبهذا يظهر ان اللام موضوع للعهد الخارجي ولتعريف الجنس
وتعريف الجنس ينقسم الى ان يراد به نفس الحقيقة فقط وهو لام الطبيعة والى ان يراد به جميع الافراد وهو الاستغراق او البعض وهو المعهود
الذهني فظهر من هذا البيان ان المعهود الخارجي يقابل الجنس وان تعريف الجنس مورد القسمة الى الاقسام المذكورة وهذا هو المفهوم
من كلام الشارح المحقق رح في شرح الكشاف والمفتاح وكلام المصنف رح ههنا ايضا يشير اليه لانه قال وباللام للاشارة الى حصة معينة او نفس
المسمى وذكر العهد الذهني والاستغراق بلفظ قد يأتي وقد يفيد تنبيها على انهما اصلان والثاني فرع عليهما وهذا هو المطابق لما صرح به
المحققون من ان الاستغراق والعهد الذهني راجعان الى التعريف الجنسي ومستفادان من الامور الخارجية وفي التلويح فالعهد الذهني
والاستغراق من فروع تعريف الحقيقة ولهذا ذهب المحققون الى ان اللام لتعريف العهد والحقيقة لا غير الا ان القوم اخذوا بالحاصل وجعلوه
اربعة اقسام توضيحا وتسهيلا هذا كلامه وبهذا يظهر سر ما ذكر في المفصل من ان اللام اما لتعريف العهد واما لتعريف الجنس واما صاحب المفتاح
فقد جعل الاستغراق مقابلا للجنس والعهد في بحث تعريف المسند اليه باللام جريا على ظاهر كلام بعض ائمة النحو وارباب الاصول
لكن كلام الشارح المحقق رح في بيان الحاصل كما ترى لا يتضح في هذا المرام والله اعلم بحقيقة معنى اللام قوله ومثله كل مضافا نصب
على الحال من الخبر فيمن يجوزه واما على مذهب الجمهور فهو حال من الفاعل وهو كل لان مثله بمعنى مماثله اي مماثله كل حال كونه
مضافا والجنس في هذا المقام يريدون به ما يشمل القليل والكثير على ما هو معنى الكلي الطبيعي سواء كان جنسا باصطلاح المنطق او
لم يكن وظهر من المقدمات السابقة انهم يطلقون كلا من الجنس والحقيقة على الاخر ويستعملون كل منهما في موضع الاخر واعلم ان مرادهم
بالحصة في هذا المقام بعض الحقيقة واحدا او اكثر وان الاستغراق وان جعلوه من فروع الحقيقة الا انه اصل بالنسبة الى غيره بعد ما

صرح المحقق الشريف رح في شرح المفتاح بهذه العبارة منه

وقد صرح بذلك الشارح المحقق رح في التلويح بقوله ثم الاصل اي الراجح من معاني اللام عند الاطلاق هو العهد الخارجي لانه حقيقة
التعيين وكمال التمييز ثم الاستغراق لان الحكم على نفس الحقيقة بدون اعتبار الافراد قليل الاستعمال جدا هذا كلامه وهو
صريح في ان الاستغراق وان كان فرعا للحقيقة باعتبار الوضع الا ان الحقيقة فرع له باعتبار التبادر الى الفهم فكل منهما اصل من وجه
فرع من وجه فلا منافاة لتغاير الامر لتغاير الحيثية قوله وعدم اعتبار الشيء ليس باعتبار عدمه يريد ان تعريف العهد قصد فيه الى
الحصة من الحقيقة باعتبار حضورها لا الى نفس الحقيقة بهذا الاعتبار واما اسم الجنس النكرة فالقصد فيه الى الحقيقة لكن لا باعتبار
الحضور وان كانت حاضرة فالحضور معتبر في الرجعي والذكر الموقوفين ماخوذ في مدلول اللفظ غير معتبر في رجعي وذكري نكرتين
ولا يلزم من عدم اعتبار الحضور اعتبار عدمه حتى ينافي تحققه هنا والحاصل ان الحضور موجود في الصورتين متحقق في تعريف الحقيقة
والعهد جميعا الا انه ملحوظ في المحلى باللام غير ملحوظ في المجرد عنها وحاصل الجواب منع الملازمة اي لا نسلم انه لو كان المراد بتعريف الحقيقة
القصد اليها باعتبار حضورها ومن حيث حضورها لم يتميز تعريف الحقيقة عن تعريف العهد وذلك لان الاشارة في الحقيقة من حيث
الحضور في تعريف الحقيقة والى الحصة منها في تعريف العهد فان قيل الحقيقة مع قيد الحضور حصة من الحقيقة فيكون معهودا قلنا قد نبهناك
على ان مرادهم بالحصة الفرد من الحقيقة لا مجرد ما يكون اخص منها ولو باعتبار وصف اعتباري فليتامل لا يقال اذا كان تعريف الحقيقة
اشارة الى الماهية المقيدة بقيد الحضور امتاز عن تعريف العهد لكنه يشكل باسم الجنس الدال على الحقيقة من غير دلالة على البعضية
والكلية لان فيه اشارة الى الحقيقة مع الحضور لانا نقول الحضور متحقق لكنه ليس بملحوظ بخلاف الحقيقة على ما قررناه انفا فقوله وهذا
المعنى غير معتبر في اسم الجنس النكرة جواب لسوال مقدر وهكذا يجب ان يفهم هذا المقام ولا يصغى الى خزعبلات الاوهام قوله وهو ان يراد
كل فرد مما يتناوله اللفظ بحسب اللغة يشكل من جهة ان قولنا اعدنا ناصر للاسود اي الرجال الشجعان استغراق حقيقي مجازي ولا يشمله التعريف
وجوابه انا لا نسلم ان قوله بحسب اللغة قيد احترازي بل ذكره مبني على ان اللغة اصل او لانه الاكثر او بحسب التمثيل اي بحسب اللغة مثلا فيكون تعريفا
لبعض الافراد ولو سلم فمعناه ما يكون للوضع فيه مدخل ولو بواسطة او الاكثر فليتامل قوله فان الصاغة جمع صائغ كما ان الباعة جمع بائع والقادة
جمع قائد فهذا من قبيل السحرة والفسقة وسميه الكملة قوله فانه لا يصح اذا كان فيها رجل او رجلان الا ان يقول فانه لا يصح اذا كان فيها
رجلان او رجال اذ لا يتخيل خفاء في شمول كل واحد من هذه الثلثة لمدلوله وانما الخفاء في شمول ما يشمله الاخر فكان ذكر ذلك بالبيان
اجدر وبالتعرض اهم وفي سلوك هذا النمط جرى على وتيرة التناسب لظاهر كلام المتن قوله وقد يستعمل اي النكرة الواقعة في الايجاب
فيه اي في الاستغراق يريد ان هذا القسم مع تسميته قليل في نفسه وان كان احد قسميه كثيرا بالنسبة الى الاخر فلا تنافي بين قد وذكر الكثرة
قوله يا اهل ذا المعنى وقيتم شرا اخره ولا لقيتم ما بغيتم ضرا ... البيت مبني على ان النكرة اعني شرا وقع في الايجاب ومع ذلك فالمراد
منه العموم والاستغراق والجواب ان هذا راجع الى النفي لانه في معنى لا اصابكم شر وعطف لا لقيتم عليه قرينة مشعرة بهذا المعنى وبهذا
يظهر وجه اخر في دخول لا في الماضي وهو كونه دعاء والمعنى المنزل وذا من اسماء الاشارة وقوله وقيتم اي حفظتم والمفعول الثاني قوله شرا
قوله او مقدرة المذكور في كتب النحو ان اسم لا لنفي الجنس اذا كان مفردا فهو مبني وبينوا وجهه بانه متضمن للحرف فيكون مبنيا والمباحث المتعلقة
بذلك مستوفاة في كتابنا شرح لباب الاعراب ففيه كلية ما يتعلق بهذا الباب فقولهم لا رجل معناه لا من رجل قوله ولقائل ان يقول ان حاصل
اعتراضه على المصنف ان قوله واستغراق المفرد اشمل يقتضي ان يكون اشمل بطريق الوجوب مع انه اشمل ايما وقع وهذا منقوض بالجمع
المحلى فانه في الشمول كالمفرد فلا اشملية للمفرد بالنسبة اليه والجواب ان معنى الكلام انه يكون اشمل في الجملة لا انه ضروري وفي لفظ المفتاح
اشارة الى ذلك لانه يقول واستغراق المفرد يكون اشمل من استغراق الجنس يريد انه اشمل في بعض الصور كما في النكرة المنفية وكما في
الموف

ومنع بيانه التعميم لا يجوز بيانه فانه شرحي اذ يهذه تعليلية تعقل نحو عن الا عباه وتجعله متعلقا بادخله الله تعسف

المعرف باللام ولو بمعونة القرينة وهذا هو الجواب الذي افاد ثنية تلميذ الشارح المحقق رح استاذنا استاذ المحققين عين
اعيان العالمين صاحب الذهن البهي جلال الملة والدين يوسف الاوبهي ادخله الله دار السلام اذ كان في زمانه اسوة
علماء الانام وبهذا يظهر بطلان الاعتراض الذي اورده الشارح المحقق رح على صاحب المفتاح على ما صرح به بقوله فظهر بطلان
ما ذكر صاحب المفتاح او تسوضح لهذا المعنى هناك ايضا ما لا يبقى معه شيء من الخفاء والله اعلم بحقايق الاشياء قوله فان قيل
لما ادعى ان استغراق الجمع المحلى باللام مثل استغراق المفرد وكان هناك دليل يدل على انه في المفرد اشمل والمنع كونه
الجمع مثله فيه حتى ان بعض الفضلاء جعله دليلا على ان في المفرد اشمل واتخذه مذهبا كما قال الفاضل العلامة ناصر الدين الترمذي
رح في شرح المفتاح انه كيف لا يكون استغراق المفرد اشمل والمفرد يقتضي استيعاب الاحاد والجمع لا يقتضي الا استيعاب
الجموع حاول الان ان يبين ان هذا الدليل لا يمنع كون المحلى باللام مثل المفرد في الاستغراق التام وتقريره ظاهر من كلامه
لمن تامل في مرامه ولا كلام فيه وانما الكلام في انه اذا دخل في الحكم غير الواحد والاثنين لم يبق هناك شيء اخر يضم الى الواحد
والاثنين لتحصل هناك جمع اخر فاجاب عنه الشارح المحقق رح بان هذا مع انه كلام على السند مدفوع بان دخول الغير في الحكم
لا يمنع صحة ضم شيء منه الى الواحد والاثنين لان هذا مجرد اعتبار لا يتوقف على التصادق واجتماع في زمان او مكان والحاصل انا لا نسلم صحة
قولنا الرجال في الارض على قصد الاستغراق الحقيقي كيف وصحة استثناء عيسى عليه السلام مما لا يتصور فيه نزاع اما اذا كان الحكم على كل فرد
كما هو الحق فظاهر واما اذا كان الحكم على كل جمع بناء على الغرض والتقدير فلان عيسى عليه السلام مع نحو زيد وعمرو جمع من الرجال وليسوا على الارض
ودخولها في الحكم لا يمنع صحة اعتبارها مع عيسى عليه السلم جمعا من الرجال واعترض عليه بعضهم بان الضم والاعتبار يقتضي في مفهوم الجمع المستوفى
ضربا من التكرار والجواب ان التكرار اذا تضمن فائدة فلا باس به يبقى هنا شيء وهو ان ما ذهب اليه من ان عيسى وزيدا وعمرا جمع من
الرجال وليسوا على وجه الارض مشكل لانه ان اريد بقوله المجموع ليسوا على وجه الارض ان المجموع من حيث هو مجموع ليس على وجه الارض
فمسلم الا ان هذا غير نافع فيما نحن بصدده اذ الكلام في ثبوت الحكم للكل فردا على حدة وهذا هو الذي سماه اول المسئلة وان اريد ان الكل
ليس على وجه الارض باعتبار ثبوت الحكم لكل واحد من هذه الثلثة فهذا ظاهر البطلان للقطع بان عيسى عليه السلم في السماء وبلا خفاء فليتامل
قوله فظهر بطلان ما ذكره صاحب المفتاح لان كلامه يدل على ان المفرد اشمل البتة وقد عرف بطلانه والجواب انه ان اراد ان هذا مستفاد من
قوله واستغراق المفرد يكون اشمل فهو ممنوع وقد قررناه وان اراد انه مستفاد من كلامه في هذه الاية فهذا ايضا غير المنع بل معنى
كلامه هنا انه عدل عن الجمع لئلا يتوهم ان هذا من قبيل اسناد الفعل الى الجمع بطريق التجوز على نمط قولهم فلان ركب الخيل وبنو فلان قتلوا زيدا
لان هذا وان كان مجازا الا انه مشهور وتوسع شايع وعلى هذا فقد صح كلامه وذهب عن قوله طعنه وملامه ومن ادعى ان مذهبه ذلك
فلا بد له من دليل قطعي من كتابه ونص صريح من كلامه وتجرد الاستبعاد او ظاهر الالفاظ قوله وهل هذا الا تهافت التهافت التساقط
يريد ان هذا الكلام ساقط عن عين الاعتبار ووجه السقوط ان ادعاء عدم تعلق الحكم بكل فرد يوجب عدم تناول الحكم للجنس اعني جنس
العالم الذي هو فرد قوله واسما لا دالة ان يريد ان عبارته صريحة في ان الغرض من الاتيان بلفظ الجمع هو الشمول والاحاطة لا التنبيه على اختلاف
الاجناس وان اختلفت قوله لا يؤيدها عقل ولا نقل وذلك لان الجمع لا يقتضي الا تناول افراد مفرده واما ان تلك الافراد ماهيات
مختلفة او امور متفقة فلا مدخل له في ذلك قوله نعم فرق ان حاصل هذا الكلام انه لا فرق بين المفرد والجمع المدخول عليهما للام الجنس
في جانب الكثرة اصلا الا ان بينهما في جانب القلة فرقا لانه يصح ان يراد في المفرد البعض الى الواحد وفي الجمع لا يصح الا الى الثلثة وهذا ما قال
صاحب الكشاف المفرد صالح لان يراد به جميع الجنس وان يراد به بعضه الا الى الواحد لان وزانه في تناول الجمعية في الجنس وزان المفرد

في شان لما الجنس والجمعية في جمل الجنس لما في وحده انه يريد ان القصد في المفرد الى الجنس والجنسية قائمة بكل فرد فيصح ان يراد كل ما يقوم
الجنسية والغرض في الجمع الجمعية وهي قائمة بالثلثة فلا يصح فيه ان يراد الا ما يقوم به الجمعية المقصودة وههنا اشكال وهو انه
ان اراد بلام الجنس في قوله بين المفرد والجمع المعرف بلام الجنس لام الحقيقة من حيث هي هي فلا كلام فيه لانه بصدد التفرقة بين
المفرد والجمع المستغرقين في جانب القلة وان اراد بلام الجنس لام الاستغراق فكيف صح التمثيل بقوله تعالى ان ياكله الذئب وكيف
يصح ارادة الواحد من المفرد المستغرق قوله فنحو قولهم فلان جواب لسوال مقدر حاصل السوال انه قد سبق ان الجمع المحلى باللام
لا يجوز ان يراد به البعض الى الواحد وقولهم فلان يركب الخيل اريد به الخيل اذا ركب واحدا من الخيول وحاصل جوابه ان هذا مجاز والكلام
في الحقيقة قوله مما يتنافيان فان حق العبارة ان يقول من الامور المتنافية فان ضمير المثنى للموصول لا للوحدة والتعدد فهو من باب الميل الى
جانب المعنى بجعل ما عبارة عن الامرين اي من الامرين اللذين يتنافيان قوله مجرد عن الدلالة على معنى الوحدة مبني على ما هو
المختار عنده وعليه الجمهور من ان اسم الجنس موضوع لواحد من احاد الجنس واما التجريد فظاهر بلا شبهة واما على القول بانه موضوع للماهية
فقد اجيب عنه بان معنى الوحدة مفهوم صريح اذ الاكثر في العرف واللغة انهم يحكمون على الماهيات من حيث الوجود في ضمن الفرد قوله
وانما امتنع وصفه لما كان المانع من الوصف بنعت الجمع على هذا الجواب لفظيا لا معنويا اجاب بان ذلك مبني على المحافظة على المشاكلة
اللفظية وقدم هذا الوجه على الجواب الثاني لان المانع هناك معنى وهذا جيد الا ان حق الترتيب ان ينظم قولهم الدينار الصفر والدرهم
البيض في هذا السلك اذ لا يخفى انه ليس المراد به كل فرد ليكون المانع معنويا كما هو مقتضى الجواب الثاني بل المراد به الجنس باعتبار
تجريده عن معنى الوحدة فيكون المانع لفظيا والذي يدل على ان المراد به الجنس لا كل فرد ان هذا من تتمة قول علي رضي الله عنه
اهلك الناس الدينار الصفر والدرهم البيض ولا يخفى ان كل درهم لا يهلكهم قوله ولانه بمعنى كل فرد اشارة الى جواب
ثان من الاشكال المذكور وتقريره ظاهر من كلامه الا ان حق الترتيب تقديمه على الجواب الاول لانا لو تاملنا وجدنا الثاني مبنيا على المنع
والاول مبنيا على التسليم يعني انا لا نسلم اولا المنافاة اذ المنافاة انما يتحقق اذا اريد به مجموع الافراد ولكنه ممنوع بل المراد به كل فرد
ولو سلم فاعتبار الدخول انما هو بعد اعتبار التجريد تامل قوله نحو الدينار الصفر الظاهر من كلامه ان هذين ليسا من قبيل ثوب
اسمال فيرد عليه احد المحذورين اما تقديمه كما نبهناك عليه هناك واما انتظامه في سلك ثوب اسمال لانه يجري فيه الاعتبار
المذكور في قولهم ثوب اسمال قوله ثوب اسمال الاسمال جمع سمل كالاطراف جمع طرف والسمل بالفارسية جامه كهنه وخلق
الشيء بضم اللام معناه كهنه شد والخلق بتحريك اللام جامه كهنه في الصحاح خلق الثوب بالضم خلوقة اي بلي واخلق الثوب مثله
واخلقته انا يتعدى ولا يتعدى وملحفة خلق وثوب خلق اي بال يستوي فيه المذكر والمونث لانه في الاصل مصدر الا خلق والاملس
والجمع خلقان وملحفة خليق صغروها بلا هاء لانه صفة والهاء لا تلحق تصغير الصفات والمشيج الخلط ومزج الشيء بالاخر قوله لانها اخصر
طريق يريد انها اخصر الطرق الحاصلة عند المتكلم بالنظر الى مقصوده لان مقصوده تادية المقصود بطريق نسبة شيء ما الى اخر
ولا شيء اخصر من الاضافة وكذا المضمر والمعرف باللام فليتامل في هذا المقام فانه مزلة للاقدام وعدل المص رح عن عبارة المفتاح
حيث قال وبالاضافة اذ لم يكن طريق سواها اخصر لان فيها اشارة بان الشارح الا ان المفهوم من مثل ذلك عرفا انه لا اخصر منها وقد
نبهناك على مثله في الخطبة قوله الى الاحضار متعلق بالطريق لما فيه من معنى التوسل والافضاء او صفة له اي طريق موصل اليه قوله
بهواي البيت من ابيات الحماسة من قصيدة لجعفر بن علبة الحارثي وما قبله شعر الما فحيت ثم قامت فودعت * فلما تولت كادت
النفس تزهق * فقوله الما اي نزلت والضمير للعشيقة من الالمام وهو النزول في الصحاح الالمام النزول وقد الم به اي نزل وقوله

فحيت

اي في سلك حديث التجريد عن معنى الوحدة والتعدد منه

حاصل الكلام ههنا ان محصول الجواب الاول ان الاسم المفرد اذا جرد عن معنى الوحدة صح وصفه بنعت الجمع معنى اذ ليس معه شيء ينافي نعته الا ان امتناع الوصف مبني على مراعاة امر لفظي ومحصول الجواب الثاني ان امتناع وصفه بنعت الجمع مبني على ان المانع معنوي ولا يخفى ان الدينار الصفر والدرهم البيض ليس من قبيل الثاني بل من قبيل الاول وغاية ما في الباب ان مراعاة تلك الامر المذكورة مفقودة ههنا ولهذا نظرنا ان حق الترتيب نظمه في سلك الاول فليفهم منه

بالنظر الى هذا المقصود بطريق فاندفع الاعتراض عليه بان العلم اخصر من الاضافة وكذا منه

العكموس الكلية في الصحاح عكمس السواد اظلم وليل عكمس ... ارشد بالكلية الغلبية المانعة من قبول الحق من الوصول الى مرتبة التحقيق ... منه
التقليد وفي المتجمد تنبيه على برودتهم وهذا هو الملايم لعدم تنبيههم وسرعة انتقالهم الى ... منه
الدروس جمع درس من درست الكتاب درسا ودراسة ودرسته ... لفظ الدروس مصدر ... كذا في الصحاح
دروسا عفت ودرسته الريح يتعدى ولا يتعدى كذا في الصحاح منه

فحيت اي شرفني بالتحية والتسليم وفي الكلام تنبيه على حسن ادبها وحسن خلقها حيث اخرت التحية عن الالمام وعقبته بها بلا مهلة ولفظ
ثم تنبيه على طول جلوسها وفرط اعتبارها وتمدني بفرط محبتها حيث اخرت ما يشق على نفسها وما لا يرضى به قلبها وتاخير الوداع عن القيام
مشعر بكمال عقلها وعلمها بالامور كتاخير التحية عن الالمام وفي هذا الكلام من الاختصارات اللطيفة لوجازة الالفاظ وكثرة المعاني ونظيره في الفارسية
قولهم آمدند وكندند وكشتيند وسوختند وكرفتند وبروند فانه قد اتفق فصحاء العجم على انه ليس في الفارسية عبارة اوجز من هذه لفظا واكثر
منها معنى وبالجملة فالغرض المسوق له الكلام بيان شدة تحسره وحسن صبره على البلاء وقلة فراره عن الموت والفناء وانه ما نسي عهود الاحبة
في اليم وان طالت الاحزان والمحن قوله اي مهوي بثلث يا آت واصله مهووي اجتمع الواو والياء وسبق احدهما بالسكون فقلبت
الواو ياء وادغمت فصار مهوي والياء الثالثة ياء الاضافة اعني ياء المتكلم لانه تفسير لهوى وحكي ان الاستاذ تغمده الله بغفرانه واسكنه
بحبوحة جنانه ان اصل النسخة التي نسخها الشارح المحقق رح بخطه كان بيائين اي مهوي ومضى على ذلك حين من الدهر وبرهة من الزمان
فلما انتهت القراءة عنده اليه بسمرقند وقرئ عنده هكذا اورد عليه من اسافل مجلسه من تنبه له فقال صوابه مهوي بثلث يا آت فاقبل الكل
على انكاره اخذين في الضحك على مقالته كما هو داب الحضار في مجالس الدروس وشيمة الطلاب المجبرين على التقليد والعكموس فان الجهال
كما ترى على قلوبهم اكنة فلا يكادون يفقهون حديثا الا من عصمهم الله وقليل ما هم فتفطن الشارح المحقق رح في ضمن شغب هولاء ذلك
المقصود والقائل فانكر على المنكرين انكارا وانتهر هولاء في ذلك انتهارا واستصوب قائله وصدق ناقله وغير اللفظ الى مهوي بثلث
يا آت والله اعلم بحقائق الحال قوله والركب جمع راكب واليمانين جمع يمان بتخفيف الميم مع توسيط الالف عوضا عن احدى اليائين والظرف
اعني مع الركب خبر لهواي او حال من ضميره مصعد وقوله جنيب خبر بعد خبر والجنيب فعيل بمعنى مفعول كما اشار اليه بقوله والجنيب المجنوب
المستتبع اي الذي يريد الانسان ان يجره الى جنبه ويقوده هناك وقربها قال في الصحاح الجنيبة الدابة التي تقاد وكل طائع منقاد فهو
جنيب والمراد بالاستتباع ههنا هو معنى الجر المذكور الذي حاصله طلب قربه لا جعله تابعا فان هذا ظاهر الفساد ويجوز ان يراد بالجنيب
الغريب لانه جاء بمعناه نص عليه الجوهري قوله والجثمان الجسمان وفسرهما الخليل بالجسد وقال الاصمعي الجثمان الشخص والجسمان الجسم والشخص
انما يستعمل في بدن الانسان اذا كان قائما قوله لشان المضاف اليه الاولى تقديم المضاف في الذكر الا انه لما كان المضاف اليه مقدما في
الاعتبار اخره عنه بهذا الاعتبار قوله كوكب الخرقاء يريد ان الاضافة اعني اضافة الكوكب الى الخرقاء وهي اسم امراة لادنى الملابسة وتلك
الملابسة هي ان هذه المراة كانت تضيع وقتها طول ايام الصيف فلما طلع سهيل وهو كوكب بقرب القطب الجنوبي يطلع عند ابتداء البرد
تتفطن الخرقاء وفرقت القطن على اهاليها استعدادا للشتاء فاضيف الكوكب اليها بهذه الملابسة ولما كان مبنى هذا الامر على تنزيل
تلك الملابسة بمنزلة الملابسة الكاملة كان هذا منسوبا الى المجاز قوله سوى الاضافة نحو غلام زيد بالباب يرد عليه ان النسبة الاضافية
تجب ان تكون معلومة للمخاطب فامكن الاختصار بطريق الموصولية فيقال الذي هو غلام لزيد بالباب اللهم الا ان يقال مراده انه لا طريق
مع الاختصار سوى الاضافة ثم مرجع الحصر انما هو مجموع الامرين بخلاف ما ذكر هنا في صدر البحث فان الباعث هناك انما هو مجرد كونه اخصر لا غير
فافهم قوله انه للتعظيم ان التنوين في غشاوة يحتمل الامرين التعظيم والنوعية جميعا اي نوع عظيم كما ان التنوين في رسل للتعظيم والكثرة معا
قوله في كل امر شينه اي يجعله موصوفا بعيب يريد ان في ذاته موانع عظيمة تمنع ما يوجب اتصافه برذيلة فاذا كان للشيء موانع يلزمه
ان ينتفي انتفاء قطعيا فالملحوظ في هذا انما هو هذا اللازم الذي هو الانتفاء بالطريق المؤكد وحاصله ان فيه تكرير الانتفاء وهذا هو
الغرض الاصلي فيسقط المناقشة عليه بان هذا لا يلائم مقام المدح بل يخل به لان هذا الحكم ضروري في كل واحد بل المدح انما يحصل اذا لم يكن
هناك مانع او كان وهو حقير قوله عن طالب العرف حاجب الظرف معمول للحاجب ولا يخفى انه لا معنى للمنع عن ذات الطالب في المنع

تعالى نهره وانتهره اي زجره كذا في الصحاح ... منه

الاكنة واحدها كنان والاكنة الاغطية ... وجعلنا على قلوبهم اكنة ... منه

اي واجهه ... نيل شيل مثل نغب ينغب ... كذا في الصحاح منه

انما هو الافعال دون الذوات فلا بد هنا من تقدير اى احيا ء طالب الاحيا ء وتقدير الطلب لا يلايم المقام لان عدم المنع عن الطلب لا يستلزم عدم المنع عن الاحيا ء ولا يخفى ان المتبادر من مثله عرفا هو عدم المنع من الاحيا ء لان من منع الاحيا ء يكفى هذا دليلا فى عدم الطلب والمنع عنه ويحتمل ان يكون عن بمعنى على بتضمين معنى الحجب معنى الرد اى حاجب راد على الطالب ويحتمل ان يكون عن بمعنى فى اى ليس له فى شان الطالب حاجب وبالنسبة اليه مانع فيوافق اخر الكلام اوله **قوله** او تقديرا ذهب اليه المحقق رح الى ان التكثير فى الرضوان تقديرى وفى تقدير التكثير فيه ضرب من الخفاء وجوابه انه اذا كان القليل من الرضوان اكثر من كل شى كان هذا القليل الكثير **قوله** لعدم علم المتكلم عدم العلم من جانب المتكلم كما يكون جهة للتنكير كذلك عدم العلم من جانب المخاطب حقيقة يصلح جهة للتنكير صرح بذلك فى المفتاح لانه قال واما الحالة التى تقتضى تنكيره فهى اذا كان المقام غير صالح للتعريف اما لانك لا تعرف منه حقيقة الا ذلك القدر وهو انه رجل واما لانه لا طريق لك الى التعريف الزايد على هذا القدر لسامعك وذلك اذا كان السامع لا يعرف منه الا ذلك القدر فتخصيصه بالمتكلم ليس له كثير فائدة **قوله** كقوله اذا سمت الخ البيت لابى العلاء المعرى من قصيدة مطلعها • اعن وخد القلاص كشفت حالا • ومن عند الظلام طلبت مالا • وما قبله • يبيت مسهدا والليل تدعو • بضوء الصبح خالقه ابتهالا • اذا سمت مهنده يمينا • لطول الحمل بدله شمالا • اى والمرهفات ضياء عزم • فصار على جواهرها صقالا • يبيت اى الممدوح والمسهد من التسهاد وهو خلاف النوم يقال سهد وسهر اذا لم ينم والظرف اعنى بضوء الصبح متعلق بقوله يدعو يقال دعى احد بالعافية ودعى احد بالمغفرة والابتهال الاجتهاد فى الدعاء يقول الممدوح يبيت يقظان ليكفى المسلمين ما يهمهم من الذب عن حوزتهم والمحاماة دون بيضتهم وذلك فى ليل قد كاثرت فيه الاهوال حتى كان الليل فدعى احد لله ان يعيد عليه الصبح لينجو مما فيه من مخاوف والحاصل انه يبيت ويسهر طول الليل ويجتهد فى الحروب حتى يفزع الليل من هوله فيدعو احد ويبتهل اليه فى طلب الصبح ليتخلص الليل بما فيه من الفزع وهذا من قبيل دعاوى الشعراء يا لغون فى المقال الى ان يدخل الكلام فى المين او المحال اذا سئمت اى اذا اصابته الملالة والسامة وفاعله يمين وقوله مهنده على الحذف والايصال اى من مهنده والمهند السيف المنسوب الى الهند وشمالا نصب مفعول ثان لبدله يقال بدل خوفه امنا قال صدر الافاضل فى ضرام السقط نكر يمينا وشمالا لشبابه التعريف فى مهنده عن التعريف فيهما واحتوى التنكير فيهما على حسن ادب وذلك لان فيه تفاديا عن التصريح باسناد السامة الى يمين الممدوح وشماله واقول وايضا فى التعبير عن ان اعيت يده بسامة المهند اشعار بتنزهه عن الاعيا ء والاعيا ء مبنى على ان السامة منبئة عن العقل والشعور والاعيا ء مبنى على العجز المنبئ عن الضعف والفتور والمرهفات جمع مرهف وهو السيف الرقيق الشفرتين وتسميه صار لضياء العزم وصفه بنفاذ العزم ومضاء الهم ان صحة عزمه اورثت السيوف مضاء وافادتها نفوذا وتصميما فى الضريبة فان قيل مضمون البيت الذى اورده الشارح المحقق رح هنا ليس الا ان هذا الممدوح لا يفارقه السلاح ولا يخلو فى ساعة من الساعات من الات الحروب واسلحتها وهذا المفهوم ينافى ما سبق من قوله ويكفيه مهابته النيل الا فان معناه ان له مهابة مغنية عن ان يقاتل احدا او ينازله لانه مشعر بانه لا حاجة الى حمل الاسلحة والاول يدل على احتياجه اليها فما وجهه قلنا الصافة بالات الحرب وادوات السلاح وان كان لمهابته مستغنيا عن ذلك اولانه يلزمه لان التزامه فى الحزم ادخل فى القبول وكونه على هذا الوصف احسن لدى ذوى العقول **قوله** ممنوع لانه يجوز ان يكون التحقير مستفادا من الامور الثلثة الاول البناء اى وزن الكلمة وهو الفعلة الدالة على مرة واحدة الثانى جوهر الكلمة وهو النفح الذى هو نسيم ضعيف الثالث التنكير فيما يكد الدلالة على ان المراد شى يسير فقوله بنا المرة اشارة الى الامر الاول ونفس الكلمة اشارة الى الثانى واما الثالث فواضح لا شبهة فيه وبالجملة فهذا الجواب للفاضل

للفاضل الكاشى رح فى شرح المفتاح وحقيقته ما اوضحناه انفا **قوله** ولا دلالة للفظ المس واضافة العذاب الى الرحمن على ترجيح الثانى لان من تامل فى سياق الاية وتفكر فى ذكر الرحمن بخصوصه من بين اسمائه الحسنى جزم بترجيح الثانى على الاول وتحقيق ذلك ان هذا الكلام محكى عن ابرهيم عليه السلام مع ابيه مسوق فى نصيحته مع رعاية التادب مع اعد بجهات حيث خاطبه ابتداء بقوله يا ابت استعطافا ولا دفع شفقة بضلال ابيه وهداية نفسه ابرز نفسه فى معرض من جهل باحسن احتجاج وارفقه حيث استفسر عن عناده بقوله لم تعبد ولم نصرح بضلاله بل طلب منه بيان الجهة فى الاشتغال بعبادة ما لا يسمع له فيسمع قولك ولا ابصر فيبصر حالك ليدفع ضرا وجلب نفعا ثم لما نصحه باظهار الحق وهو كلامه على رعاية التادب وكان ابوه لم يستقبله بالقبول استانف النصيحة مراعيا فيها طريق الترقى حيث ذكر ما يكون مشتملا على ادب اقل بقوله يا ابت انى قد جاءنى من العلم ما لم يأتك فاتبعنى اهدك صراطا سويا ثم ثبطه ومنعه عما كان عليه بانه مع خلوه عن النفع مستعمل على ضرر كثير بقوله يا ابت لا تعبد الشيطان ان الشيطان كان للرحمن عدوا واعظم وداوم استعمل بمتابعة عدو وسلطان صار عدوا للمحبة لا محالة ثم قال يا ابت انى اخاف ان يمسك عذاب من الرحمن فانه بنى كلامه مع تلك الاشياء على الاستعطاف الذى يدل عليه لفظ يا ابت والتادب بلفظ الخوف الدال على احتمال عدم المس ولفظ المس المبنى عن القلة وذكر اسم الرحمن المبنى عن قوة رحمته وغاية كرمه وعفوه وبالجملة فتحقيق هذا المقام على وجه التمام ذكرناه فى ملتقى البحرين فى سورة مريم وقد شيدنا هناك ترجيح الثانى وبينا هناك ما فى الاية من اللطايف والمعانى فمن يجتنب عن سمة الاعتساف ويحلى نفسه بحلية الانصاف يتيقن ان ما ذكرناه حق لا يحوم حوله شك ومن ثم الاستدلال بقوله ثم المسلم فيما احدهم فيه عذاب عظيم فاسد **قوله** اى كل فرد ان مشكل من جهة ان ادم وحواء وعيسى عليهم السلام لم يخلقوا من نطفة ولا من ماء وكذا التراب والفار والعقرب على ما صرحوا به ومن هذا القبيل القفنس لانه يحصل من رماد قفنس اخر على ما بينوه فى التواريخ واجيب بوجوه الاول ان هذه الامور فى حكم المستثنى لظهور العلم بذلك الثانى ان كلمة كل للتكثير لا للاحاطة وكمال التعميم الثالث انه اراد بالدابة معناها العرفى لا اللغوى والضمير فى قوله فمنهم من يمشى للدابة بالمعنى اللغوى على انه من الاستخدام المذكور فى علم البديع وفى بعض التفاسير ان مبنى الاية على تنزيل الاكثر منزلة الكل واعلم ان ما ذهب اليه من اعتبار الافراد فى كلا الطرفين والنوعية او منباه على المناسبة والا فيجوز ان يعتبر الافراد فى جانب الدابة والنوعية فى جانب الماء بمعنى ان كل فرد من الدابة مخلوق من نوع الماء مختص بنوع ذلك الفرد من الدابة فليتامل ثم انه صرح بالافراد فى جانب الدابة ولم يصرح بالافراد فى جانب الماء على هذا التقدير تنبيها على ان الثانى يحتمل الامرين اعنى النوعية والفردية على تقدير فردية الاول لكن بالطريق المذكور اى بان يعتبر اختصاص النوع بنوع ذلك الفرد كما اعتبرناه وبهذا يظهر ضعف ما ذهب اليه الشارح العلامة فى شرح المفتاح من انه لا يجوز ارادة النوع من الثانى على تقدير ارادة الفرد من الاول اذ ليس كل شخص من اشخاص الدواب مخلوقا من نوع من الماء مختص بذلك الشخص بل هو مخلوق من شخص من الماء مختص به وصرح بالنوعية فى الثانى على تقدير نوعية الاول تنبيها على انه لا معنى لارادة الفرد من الثانى على تقدير ارادة النوع من الاول للقطع بانه لا يستقيم ان يقال كل نوع من انواع الدواب مخلوق من شخص من الماء مختص به وهذا هو السر فى اجمال الثانى فى الاول على تقدير شخصية الاول والتصريح فى الثانى على تقدير نوعية الاول فصار الحاصل ان الاقسام الصحيحة هنا ثلثة لا غير نوعيتهما وفرديتهما وفردية الاول ونوعية الثانى وقد انكر العلامة القسم الثالث وقد قررناه فليفهم **قوله** وتعسفه ظاهر رد على الشارح العلامة رح لانه جعل الاية من قبيل المسند اليه فى التحقيق الظاهر ان الحق معه لان ظاهر عبارة المفتاح بشهادة السوق والسياق مشعر بان ذلك من قبيل المسند اليه واما ما ذهب اليه الشارح المحقق رح من ان التعميم كثير فى المفتاح فمسلم الا ان ما نحن فيه ليس كذلك لانه وان جرت عادته بمثله الا ان عادته يستمر على انه ينبه على مثله بنوع تنبيه وتغيير اسلوب على ما هو دابه فلعله فى كل لفظة لحظة واما هذا فعن ذلك بمراحل يرشدك اليه الذوق السليم **قوله** اذ التلفظ جار مجرى

الشدة والضعف اشارة الى تحقيق معنى الاستثناء واشعار بتقريره لكون الاول عاما والثاني خاصا فتحقيق التناول المطلوب
على ما هو قانون الاستثناء وتنقيح وتوضيح لدفع الاشكال المورد على الاستثناء في مثل هذا المقام وحاصل الدفع والحل ان
المستثنى في المعنى محذوف فيكون اخص والاول اعم يشمله وغيره فصح الاستثناء وارتفع الشبهة والخفاء قوله اي ان يحل الاطلاع
فائدة التقديم والتاخير انه كانه قيل حينئذ ما نحن على صفة من الصفات الا على صفة النطق فصح الاستثناء بهذا الاعتبار قوله فكذلك
اراد اصح بلفظ البعض الى حاصل الكلام ههنا انه قد يقصد بلفظ البعض التعظيم وقد يقصد به التحقير ووجه القصد ان مبنى الابهام ان
كان على تطهيره عن اللسان فالاول وان كان على تطهير اللسان عنه فالثاني قوله او يرتبط بعض النفوس حمامها البيت للبيد من قصيدة
مطلعها * عفت الديار محلها فمقامها * بمنى تابد غولها فرجامها * وما قبله * او لم تكن تدري نوار بانني * وصال عقد حبائل جذامها *
تراك امكنة اذا لم ارضها * او يرتبط بعض النفوس حمامها * وما بعده * بل انت لا تدرين كم من ليلة * طلق لذيذ لهوها وندامها * عفى لازم
ومتعد يقال عفت الريح المنزل فعفى المنزل نفسه عفوا وهو في البيت لازم والمحل موضع الحلول والنزول والمقام موضع الاقامة ومنى
موضع غير منى الحرم يذكر ويؤنث وتابد توحش والغول والرجام جبلان معروفان والضميران في غولها ورجامها للديار والمعنى عفت
ديار الاحباب وانهدمت منازلهم ما كان موضعا للنزول وما كان موضعا للاقامة وهذه الديار كانت بالموضع المسمى بمنى وقد توحشت
الديار الغولية والرجامية منها لارتحال قطانها وانتقال سكانها فقوله تابد غولها اي ديار غولها وديار رجامها على حذف المضاف
ونوار اسم عشيقته وحرف النداء محذوف اي يا نوار والحبائل جمع الحبالة وهي مستعارة للعهد والمودة والجذام القطاع من الجذم وهو
القطع والمعنى او لم تكن تعلم يا نوار اني وصال عقد العهود وقطاعها يريد انه يصل من يستحق الصلة ويقطع من يستحق القطيعة وقوله
تراك مرفوع على انه خبر ثاني على انه خبر بعد خبر وهو فعال صيغة مبالغة بمعنى تارك وقوله يرتبط مجزوم معطوف على الفعل الواقع
بعد لم اي ارضها والحمام الموت والمعنى اني تارك اماكن اذا لم اكن راضيا بها واذا لم يدرك الموت نفسي لان الموت اذا ادرك نفسي
لا يتصور مني الترك لهذا المكان والانتقال الى مكان اخر فاراد ببعض النفوس نفسه والقول بان المراد ببعض النفوس كل النفوس
وهم وعلى هذا فالجزم في يرتبط واضح ومعنى البيت صحيح لا غبار عليه كما حققناه واجيب بوجوه اخر الاول انه من اجراء الوصل
مجرى الوقف الثاني انه مبني على تقدير ان المصدرية على ان ان المصدرية جازمة عند بعض النحاة الثالث انه مبني على ضرورة
الشعر الرابع انه مبني على توهم العطف على المجزوم نظرا الى ظاهر لفظه او فتوجه الاشكال في الجزم فيقع الاحتياج الى الدفع ولا يخفى
ان ما ذهبنا اليه هو الحقيق بان يعول عليه وانه مبني على ان النفي يفيد العموم بدليل او والمقصود ان ترك الامكنة والانتقال منها
انما يكون اذا انتفى كل واحد من الرضا والارتباط وحاصله ان الانتقال انما يتحقق عند تحقق الامرين جميعا الكراهة والحيوة وعلى
ان تراك كما اشرنا اليه مبالغة تارك وعلى انه خبر ان ومنهم من زعم انه اسم فعل بمعنى اترك وقوله بل انت لا تدرين بل ههنا لمجرد
الانتقال من كلام الى كلام ليلة طلق وطلقة ساكنة لا حر فيها ولا برد والندام المنادمة من النديم وهو الجليس والمعنى انت
يا نوار لا تعلمين كم من ليلة ساكنة غير موذية بحر ولا برد لذيذة اللهو والمنادمة قوله الى ان ضمير الفصل انما يكون مع تعريف المسند اليه
مبني على ما ذهب اليه الجمهور وهو المذهب المنصور من ضمير الفصل لا يكون الا مع تعريف المسند اليه اذ قد تقرر في النحو ان ما قبله
لا يكون الا معرفة واجاز الفراء وهشام ومن تبعهما من الكوفيين كونه نكرة فهم لا يجوزون ما ظننت احدا هو العالم وكان رجل هو
العالم ويحملون عليه قوله تعالى ان تكون امة هي اربى من امة فهم يجعلون اربى منصوبا وتحقيق المقام ان ضمير الفصل قد اشترط فيما
قبله امران احدهما كونه مبتدا في الحال او في الاصل نحو اولئك هم المفلحون وانا لنحن الصافون كنت انت الرقيب عليهم تجدوه

عند الله

وان لم يكن ههنا للعطف بالجملة فالمقصود ان او بمعنى الى ان او ان فتوجه

الندام بفتح النون مصدر وبالكسر جمع نديم كذا في الصحاح منه

عند الله هو خيرا ان ترني انا اقل منك مالا واجاز الاخفش وقوعه بين الحال وصاحبها نحو جاء زيد هو ضاحكا وذهب اليه في قوله تعالى
هؤلاء بناتي هن اطهر لكم فيمن نصب اطهر وثانيهما كونه معرفة كما بينا وكذا اشترط فيما بعده امران احدهما كونه خبر المبتدا في الحال او
في الاصل وثانيهما كونه كالمعرفة في عدم قبول حرف التعريف وهذا القدر من المباحث مهم ههنا وباقي المباحث المتعلقة به
يطلب من كتابنا شرح لباب الاعراب قوله لكثرة وقوعه واعتباراته مشكل من جهة ان العطف بالحرف اكثر واعتباراته اوفر قوله
وهو الانسب مراعاة للمشاكلة مع اخواته من الابدال والبيان ونحو ذلك فان قيل العمل بهذا الانسب يفوت المناسبة في ضمير
الراجع اليه اذ المبين والكاشف هو التابع لا غير قلنا هو من باب الاستخدام فاراد بذكره الصريح معنى المصدر وبضميره الراجع
اليه نفس التابع فالمناسبة محفوظة قوله قول اوس بن حجر بتقديم الحاء المهملة على الجيم اورده في الصحاح في فصل الحاء المهملة
ثم قال حجر اسم رجل وهو حجر الكندي الذي يقال له اكل المرار وحجر بن عدي الذي يقال له الادبر ثم قال ويجوز حجر مثل عسر وعسر وتقديم
الجيم على الحاء كما توهمه الكثيرون والمرثية بتخفيف الياء مصدر رثيت الميت مرثية ورثوته ايضا اذا بكيته وعددت محاسنه وكذلك
اذا نظمت فيه شعرا قال ابن السكيت قالت امراة من العرب رثات زوجي بابيات وهمزت قال الفراء ربما خرجت بهم فصاحتهم
الى ان يهمزوا ما ليس بمهموز قالوا رثات الميت قوله ابن كلدة كلدة اسم رجل كذا في الصحاح واللام ساكنة هو المحفوظ في السماع
والمصحح في نسخ الصحاح قوله اجلي خرج عائر كلي والالف فيه وقعت للاشباع قوله اودى اي هلك والاشاحة الاحتراز والحاول اي
يطلب والبدع جمع بدعة وهو الشيء الغريب يعني ان المرء قد هلك فلا ينفع الاحتراز عن امر واجب الوقوع اعني احترازه ممن يطلب
الاشياء الغريبة كدوام وجود شخص في الدنيا ونحو ذلك من الامور المستبعدة عند ذوي العقول قوله خلق هلوعا الظاهر ان
هلوعا حال والاوجه ان يجعل مفعولا للخلق بتضمين معنى الجعل والمنصوبان بعده وصفان له وبذلك يتم المرام والظرف الاول متعلق
بجزوعا والثاني متعلق بمنوعا وذهب الشارح المحقق رح في شرح المفتاح الى ان المنصوبات الثلثة احوال مقدرة او محققة لانها
طبايع جبل الانسان ولا يخفى ان هذا تعسف ظاهر قوله وبهذا الاعتبار افاد هذا الوصف زيادة التعميم والاحاطة لان للفرد افرادا مخصوصة
قد يتحقق وقد لا يتحقق بخلاف الجنس فان افراده متحققة لا محالة فاذا وجد في الكلام ما يدل على ان المقصود الجنسية دون الفردية
تحقق هناك تعميم زايد وشمول الكل ويستفيد لهذا زيادة بيان ان شاء الله تعالى قوله والمفرد الذي يسبك من الجملة ثم السبك في الاصل
الاذابة في الصحاح سبكت الفضة وغيرها اسبكها سبكا اذبتها والفضة سبيكة والجمع سبائك وبهذا يظهر ان حق المناسبة ان يجعل
الجملة سبيكة والمفرد خلاصتها كالفضة التي تسبك لتحصيل الفضة الخالصة برفع الزوايد وحذف الغش المختلط بعينها فحق العبارة
ان يقول والمفرد الماخوذ من الجملة المسبوكة اللهم الا ان يقال معناه ان المفرد الذي يحصل بطريق السبك الواقع على الجملة
فقوله من الجملة معمول للسبك باعتبار معنى التحصيل كما قدرناه فليفهم قوله لانه انما يكون باعتبار الحكم اي لان اخذ المفرد من الجملة و
تحصيله منها انما هو بملاحظة ما هو محكوم به في الجملة ولا يخفى ان حق المحكوم به ان يكون نكرة وان جاء معرفة كما ان حق المحكوم عليه ان
يكون معرفة ومن تامل في مواقع الاخذ والتحصيل وكيفية ذلك سهل عليه التصديق بذلك فقوله الحكم اراد به المحكوم به واطلاقه عليه
شايع وذكر المناسبة لتجويز جانب التعريف ايضا قوله مراده ان الصلة من حيث انها صلة هو الجواب فقط وان القسم قيد له وتقييده به
لا يخرجه عن حقيقته المحتملة للصدق والكذب كما ان تقييد الجملة الخبرية في قولنا والله لزيد قائم لا يخرج هذه الجملة عن الخبرية قوله وهذا
كما ان الشرطية خبرية الشرطية معناها الجملة المنسوبة الى الشرط وهذا الوصف يصدق على الجملة الجزائية وعلى الجملة التي هي شرط والشرطية
بالمعنى الاول خبرية وبالمعنى الثاني انشائية لا غير فصح القول بان الشرطية خبرية دون الشرطية بالمعنى الثاني

قوله قلنا يمكن ان يقال لم يشبه بذكر الامكان على ان في هذا التوجيه ضربا من البعد ووجه البعد امور الاول ان القوم صرحوا بان
التحريم مدنية فكيف صح القول بان الاية في سورة التحريم نزلت اولا بمكة الثاني ان هذا مخالف للقانون الممهد من ان كل ما فيه يا ايها الناس
مكي وما فيه يا ايها الذين امنوا مدني واية التحريم مصدرة بالثاني فكيف صح القول بانها مكية الثالث انه لما حمل كلام الكشاف
على هذا المعنى لزم عليه ان لا يتم التقريب اذ المقصود بيان النكتة في التنكير هناك وفي التعريف هنا وعند ذلك تفوت هذه المعنى
اذ الورود في الوصفين ح بعد تعلق علم المخاطبين بذلك فلا معنى للتنكير في احديهما والتعريف في الاخرى بل هذا الكلام صريح في ان العلم
بمضمون الصلة شرط البتة دون مضمون الصفة فلما كان في هذا التوجيه هذا الضعف من هذه الجهات جعل القول بذلك امرا
ممكنا في نفسه تنبيها على ضعفه فان قيل مقتضى الوجوه المذكورة ان لا يصح هذا التوجيه فيكون ممتنعا فلا يصح الامكان بل الامكان لا بد من
اصل الصحة قلنا اما الصحة فلا كلام فيها اذ الوجوه المذكورة قد دلت على ان هذا الوجه خلاف الظاهر واقتضاؤها العدم صحته ممنوع اما
الاول فلان المذكور في التفسير ان هذه الاية مستثناة منها ولهذا قد يكتب في المصاحف في اول السورة سورة التحريم مدنية الا اية
واحدة منها ولو سلم فيجوز نزولها مرتين واما الثاني فلان القانون الممهد وان صرح به صاحب الكشاف في سورة البقرة الا انه اكثري لا كلي
بدليل انه صرح بخلافه في كثير من المواضع على ان الامام رح قد انكر ذلك انكارا واصر على انكاره اصرارا واما الثالث فلان ظاهر العبارة وان دل
على ذلك الا ان القول بوجوب العلم في الصفة قول لا يتفق عليه بين الجمهور فكيف يظن بمثله انه لا يقول به فلا بد من صرف كلامه عن الظاهر بنوع
توجيه يصححه ولهذا اصلح الشارح المحقق رح في حواشي الكشاف ههنا بورود الاعتراض عليه من هذا الوجه هكذا يجب ان يفهم هذا المقام ولا يلتفت
الى ما يوهمه الاوهام قوله او عن حمله على معناه اي عن ان يكون محمولا على معناه على ان فاعل المصدر متروك والمصدر بمعنى المفعول
قوله ومثل هذا اي اعني مثل هذا الكلام اعني ما يشتمل على التاكيد نحو جاءني زيد زيد وهذا رد لما اورده الشارحون على المصرح من الاشكال
وحاصله ان كلامه صريح في ان هذا القسم اعني ما يكون للتقرير قسيم للاقسام الباقية اعني ما يكون لدفع توهم التجوز او السهو وعدم الشمول ومقابل
لها وهو فاسد لان ما لا يتحقق فيه المضيف التقرير ليس بتاكيد اصلا يشهد له عبارة القوم في النحو التاكيد تابع تقرر امر المتبوع في النسبة او الشمول
فالتقرير امر يمتنع انفكاكه عنه وحاصل الدفع ان التقابل ليس باعتبار انتفاء التقرير في بواقي الاقسام بل باعتبار تحقق التقرير فقط في القسم الاول
وباعتبار تحققه مع ساير الاغراض في البواقي وتحقيقه ان التقرير لازم قطعا الا انه قد يكون مطلوبا بنفسه فقط مع قطع النظر عن ملاحظة
معنى اخر كالشمول وغيره وقد يكون مطلوبا ووسيلة الى غرض اخر اقوى منه في كونه مطلوبا والى ما ذكرنا اشار بقوله لمجرد التقرير فقط
تدبر قوله ولم يتبين ان اي موضع لم يريد ان الشارح العلامة رح فسر التقرير في عبارة المفتاح بتقرير الحكم لا المسند اليه وزيفه الشارح المحقق رح
بوجهين احدهما ان فصل اعتبار التقديم والتاخير مع الفعل لا يطلع عليه فلا تصح الحوالة الواقعة في عبارته وثانيهما انهم قد صرحوا
بان تاكيد المسند اليه لا يفيد تقرير الحكم اصلا بل لا يكون الا لتقرير المحكوم عليه لا غير ثم لما كان ههنا مظنة ان يدفع الاول الثاني بان يراد
بالتاكيد الواقع في عبارة المفتاح مجرد التكرير لا التاكيد الشايع وصح القول حينئذ بان مجرد التكرير قد ياتي لتقرير الحكم نحو انا عرفت
وانت عرفت لتضمنهما ان فيهما تقرير الحكم بلا شبهة اجاب عنه رح بعد تقرير الاشكال بان حمل التاكيد في كلام المفتاح على غير المصطلح
يتضمن امرين احدهما انه يلزم ان يكون المفيد لتقرير الحكم في المثالين المذكورين نفس التكرير فقط وهو فاسد اذ المفيد هو التقديم لا غير
على ما صرح به والدليل عليه انه لا تقرير في صورة التاخير اصلا بدليل تنصيصهم على انتفائه في عرفت انا وثانيهما انه يلزم منه ان يكون
الحوالة المستفادة من قوله كما يطلعك عليه فصل اعتبار التقديم والتاخير مع الفعل محمولة على خلاف الظاهر بان يسند الاطلاع
الى ذلك الفصل والمراد نسبته الى ما هو واقع بقرب هذا الفصل على ان الاسناد مبني على التوسع والى الاول اشار بقوله قلنا

قلنا لا نسلم ان المفيد لتقرير الحكم هو التكرير بل التقديم والى الثاني بقوله على ان السكاكي لم يورد تحقيق تقوى الحكم في فصل التقديم والتاخير
مع الفعل بل في اخر بحث تاخير المسند يريد انا لا نسلم ان الحوالة محمولة على خلاف الظاهر وانما اراد معناها الغير الظاهري ولو سلم انه اراد
هذا المعنى مع كونه خلاف الظاهر فقد ذكر في المفتاح في ذلك امرين تقرير الحكم وتقرير المحكوم عليه فمع ارتكاب هذه المسامحة ينبغي
ان يجعل الحوالة اشارة الى تقرير المحكوم عليه وهذا احسن واولى اذ لا يلزم منه حمل التاكيد على غير المصطلح ولا يرد عليه ان التقرير مستفاد
من التقديم دون التكرير ولا يرد عليه ان التعرض للتخصيص كان اولى بل ليس فيه الا ارتكاب المسامحة في ظاهر الحوالة هكذا يجب ان
يفهم هذا المقام فانه مزلة الاقدام قوله انه لم يرد التاكيد الصناعي لم اشارة الى توجيه كلام العلامة رح بدفع اعتراض الثاني عليه اما او ضمنا
فضمير انه لصاحب المفتاح لا للعلامة قوله على ان السكاكي لم هذه الجملة مسوقة في معرض المنع لما يتضمنه التوجيه المذكور لكلام العلامة
بحمل التاكيد على غير المصطلح يريد انا لا نسلم انه اراد بالحوالة معناها المخالف للظاهر كما تضمنه التوجيه السابق ولو سلم انه اراد ذلك
فليكن كذا فقوله ولو سلم اشارة الى تسليم هذا الممنوع الضمني لا ما هو الظاهر المتبادر الى الفهم من كونه اشارة الى قوله لا نسلم ان المفيد لم
فليتامل قوله بل في اخر بحث تاخير المسند لم هذا سهو منه والصواب ان يقول في بحث تقديم المسند لان ما نحن فيه لا اثر له في الحالة المقتضية
لتاخير المسند بل هو مذكور في الحالة المقتضية لتقديم المسند وهذا المعنى يتضح على من تتبع المفتاح والجواب انه كان اراد ببحث تاخير
المسند الابحاث المتعلقة بتاخير الفعل نحو قولهم انا سعيت في حاجتك بتاخير وحاصله انه اراد المعنى اللغوي لا الاصطلاحي قوله
ولو سلم فكان ينبغي ان يتعرض للتخصيص لم يريد انا نمنع اولا كون الحوالة اشارة الى تقرير الحكم بل نقول اللايق ان يجعل اشارة الى تقرير المسند اليه
ولو سلم ان ليس الواجب جعله اشارة الى تقرير المسند اليه بل جعله اشارة الى تقرير الحكم جيد ورد عليه اخرا وهو انه كان على صاحب المفتاح
تعرض التخصيص ايضا بان يقول وربما كان القصد الى مجرد التقرير والتخصيص بل التعرض للتخصيص اولى على ما بينه هذا والجواب القاطع
لجميع هذه الاعتراضات على العلامة عندي ان المراد بالحكم في كلامه المحكوم عليه ولا حاجة في ذلك ح الى النقل او سماع لان الحكم مصدر
ومجي المصدر بمعنى المفعول مجاز شايع غير محتاج الى نقل او استعمال غاية الامر ان المفعول قد يكون بلا واسطة وهو ظاهر وقد يكون
بواسطة كقولهم الاضافة لكون اللفظ مضافا اليه والاسناد لكون اللفظ مسندا اليه وما نحن فيه من هذا القبيل وعلى هذا فلا يرد
على العلامة شي اصلا فليفهم قوله والاظهر لم فرغ من اتيان تزييف ما ذهب اليه العلامة في توجيه الحوالة شرع في الاتيان بتبيين
ما هو الحق المرضي عنده في توجيهها فذهب في هذا الكتاب الى ان معنى الحوالة الاشارة الى ما اورده في فصل التقديم والتاخير
مع الفعل من ان نحو انا سعيت في حاجتك وجد لا غير لتقرير وتاكيد للتخصيص الحاصل من التقديم وفي شرح المفتاح الى ان هذه الجملة
اعني قوله كما يطلعك لم ليس متعلقا بقصد مجرد التقرير بل بما قبله فقد ذكر في ذلك الفصل انك اذا قلت سعيت انا في حاجتك
لافادة وجود السعي في حاجته منك من غير شائبة تجوز او سهو او نسيان صح بخلاف انا سعيت في حاجتك فانه لا يكون لذلك
بل للرد على من زعم انفراد الغير بالسعي او مشاركته لك وانت خبير بان مبنى ما ذهب اليه ههنا على تعلق هذه الجملة الدالة
على الحوالة بقوله وربما كان القصد الى مجرد التقرير وما ذهب اليه في غير هذا الكتاب مبني على كونه غير متعلق به ولا ريب في ركاكة الوجهين
يظهر ذلك بعد التدرب والتعمق في الكلام واما نحن فنقول اراد بفصل اعتبار التقديم والتاخير مع الفعل ما ذكر في الحالة المقتضية لتقديم
المسند من ان قولهم انت لا تكذب اقوى للحكم بنفي الكذب عن المخاطب من قولك لا تكذب من غير شبهة ومن قولك لا تكذب انت فان انت ههنا
لتاكيد المحكوم عليه بنفي الكذب عنه بانه هو لا غيره دون الحكم فان ما ذهب اليه من الفرق بين صورة التقديم والتاخير يطلع على ما نحن فيه من
ان تاكيد المسند اليه يكون لتقرير المحكوم عليه لا غير وهذا الوجه هو الوجه الصحيح الذي لا غبار عليه من الخلل فلا يرد عليه ما اراده في مثل هذا المقام

المبتدأ
يعني ان المتبادر الى الفهم في اخر بحث تاخير المسند
المراد ان هذا مذكور في فصل عقد لتاخيره
ولو اريد به المعنى لزم ان الف[illegible]
فينبغي ان يراد به المعنى المفعول اعني
المتعلق بالتاخير ولا يخفى ان تقديم
المسند مشتمل على ذلك ايضا فليتامل
منه

مثل ايراد كل رجل عارف في التاكيد الذي ليدفع توهم عدم الشمول ولا لزوم كون جملة الحوالة غير متعلقة بقصد التقرير ثم سبق على ما ذهب
اليه ان الظاهر ان المراد تفصيل اعتبار التقدم والتاخير هو الفصل الموعود على ما هو مصطلح المفتاح الا انه لا باس به لما نراه تفصيل اعتبار
اعتبار التقديم والتاخير البحث الذي ينطوي على البحث عن اعتبار تقديم الفعل وتاخيره وعن البحث عن انه اذا قدم الفعل فله في الحالة
كذا واذا اخر فله كذا كما ذكر من انه اذا قدم المسند اليه على الفعل كما في قولهم انت لا تكذب فهو لتقرير الحكم البتة واذا عكس كما في قولهم لا تكذب
انت فهو لتاكيد المحكوم عليه وتقرير المسند اليه لا غير **قوله** ومثل هذا اي تريد ان مثل هذا الايراد اعني ما يكون مبنيا على ادنى مناسبة
في الجملة كثير لكتابه في كتابه **قوله** غلط فاحش اي وجه ما ذهب اليه في المختصر من ان تاكيد المسند اليه لا يكون لتقرير الحكم خطا قطعا وتوجيه
عليه ان عبارة المفصل صريحة في ان تاكيد المسند اليه يكون لتقرير الحكم حيث قال وجدوى التاكيد انك اذا كررت فقد قررت المؤكد و
ما علق به في نفس السامع ومكنته في قلبه وامطت شبهة ربما خالجته او توهمت غفلة وذهابا عما انت بصدده فازلته وكذلك
اذا جئت بالنفس والعين فان لظان ان يظن حين قلت فعل زيد ان اسناد الفعل اليه تجوز او سهو او نسيان وكل واجمعون
يجديان الشمول والاحاطة فان عبارته كما تراها تنادي على ان تاكيد المسند اليه يكون لتقرير الحكم في الجملة **قوله** اي التكلم بالمجاز نفسه
للفظ التجوز يريد ان التجوز معناه التكلم بالمجاز يقال تجوز في كلامه اي تكلم بالمجاز صرح به الشارح العلامة رح ثم قال ومن هيهنا
ذهب من ذهب الى امتناع وقوع المجاز في القران لان وقوعه فيه يستلزم ان يصح وصفه تعالى بالمتجوز وهو لا يصح لان اسماء الله تعالى
توقيفية ووجود المعنى غير كاف بل لا بد من الاذن الشرعي ايضا هذا كلامه وفيه نظر لانه لو سلم ان وجود المعنى غير كاف فلا يقدح
في ذلك الاطلاقات الضمنية اصلا ولا منع من ذلك شرعا على ما صرحوا بذلك الا ترى انه جاء فتاب عليه ولا يصح ان يقال الله تائب
بل قد تقرر في الاسماء ان جواز استعمال الفعل بالنسبة اليه لا يستلزم جواز اطلاق اسم الفاعل عليه اذ الاطلاقات الضمنية غير
معتبرة شرعا وكيف وجاء تبارك الله ولا يجوز ان يقال متبارك والله يدعوا الى دار السلام ولا يجوز الله داع وبالجملة فمثله في
الكتاب والسنة اكثر من ان يحصى وقد حققنا ذلك في شرح البزدوي وذكرنا هناك ان هذا لا يختص باسم الله بل بالنسبة الى الانبياء
ايضا كذلك فليفهم **قوله** لئلا يتوهم ان اسناد القطع اليه مجاز ظاهر في التجوز عقلي لا لغوي الا ان هذا بظاهره يقتضي جواز كون
تاكيد المسند اليه لتقرير الحكم كما دل عليه ظاهر كلام العلامة ويقتضي اعتراف الشارح هنا بما انكره هناك وقد سبق منا ان التقرير في مثله
وسيلة الى الغرض الاخر فتدبر **قوله** ولا يدفع هذا التوهم بالتاكيد المعنوي اذ لا يتصور اندفاعه بذلك لوضوح ان من قال جاء زيد
وتوهم السامع كونه ساهيا في التلفظ بلفظ زيد مكان عمرو فلفظ نفسه لا يدفع هذا التوهم اذ الضمير راجع الى ما ذكر
والمفروض ان المذكور سابقا هو عمرو والتلفظ بلفظ زيد وقع سهوا منه والمذكور في المفتاح هنا السهو والنسيان
جميعا والمصنف رح ذكر الاول فقط جريا على انهما مترادفان كالغفلة والذهول كما هو مذهب الامدي فذكر احدهما ذكر
للاخر واما صاحب المفتاح فقد ذكرهما جميعا لان مذهبه ان السهو غلط ينتبه له صاحبه بادنى تنبيه والنسيان غلط لا ينتبه له
صاحبه بادنى التنبيه ولذا صرح بانه لا عيب للانسان في السهو **قوله** الا انك لم تعدهم الى قوله كالواقع من الكل فيه بحث
لان هذا صريح في انه اريد به الكل لكن يتوهم ان الفعل المنسوب الى الكل لم يصدر عنهم بل عن بعضهم وانما نسب الى الكل
لجهة ذكرها لا اجمعون فلا يكون توهم عدم الشمول لاح في لفظ القوم مع ان اللازم منه ان هذا مجاز عقلي وفي كون التاكيد بكل
دافعا له ضرب انكار والله اعلم بحقايق الاشياء **قوله** فلا دلالة لاجمعون على كون سجودهم في زمان واحد فذكر الشيخ عبد القاهر
ان من ذهب الى ان فائدة اجمعون في الاية هي الاشعار بالاجتماع دفعة واحدة فقد افسد الكلام لانا قاطعون بصحة قولهم جاءني القوم

القوم كلهم اجمعون وان جاؤا متفرقين وبصحة قولنا ما ظرت علماء الشرق والغرب اجمعين مع ان ذلك ليس بدفعي والمذكور في بعض
شروح المفصل ان هذا القايل لم يرد ان هذا مفهوم اجمعين ومعناه بل المراد ان هذه نكتة في ذكر اجمعين بعد ذكر الكل وتحقيقه انه
ذكر الكل قد ذكر اجمعين بعده في الظاهر مستغنى عنه فلا بد لهذا من نكتة وما ذكر ان يصلح ان يكون نكتة بحكم ماخذ الاشتقاق وبالنظر الى اقتضاء
المقام والله اعلم بحقيقة المرام **قوله** اذا كان المتبوع اعني لفظ القوم وهذا الكلام صريح في ان التجوز هنا لغوي واقع في لفظ القوم لا عقلي
واقع في الاسناد وظاهر الكلام السابق ان التجوز عقلي فعلم من مجموع الكلامين ان التجوز المذكور في هذا الباب تجوز مطلق اعم من العقلي
واللغوي نعم ظاهر كلام المفتاح ان التجوز عقلي لانه قال واما الحالة التي تقتضي تاكيده فهي اذا كان المراد ان لا يظن بك السامع في حكمك
ذلك تجوزا فان قوله في حكمك يقتضي ما ذكرنا من ان التجوز عقلي فالتجوز في كلامه لما كان مخصوصا كان ذكر عدم الشمول في المفتاح مهملا واجب
التعرض والتجوز في كلام المص لما كان مطلقا والمطلق باطلاقه يتناول كل ما اندرج تحت عمومه كان ذكر عدم الشمول لا توضيحا في المعنى وتصريحا
ببعض ما عنى ولهذه النكتة ذهب الشارح المحقق رح ان هذا من قبيل التوضيح وتخصيص المفتاح لا يقدح في توضيح المتن فليفهم وههنا بحث وهو
ان التجوز سواء كان عقليا فقط كما يشعر به صريح لفظ المفتاح او اعم كما يشعر به كلام المتن يقتضي ان يكون تاكيد المسند اليه وافيا فيلزم ان يكون
تاكيد المسند اليه لتقرير الحكم البتة وهو خلاف ما زعمه الشارح المحقق رح كما صرح به وصرح بان القول بذلك غلط فاحش فكيف يكون غلطا فاحشا
وهو صريح ما نطق به كلام المفتاح وكلام المص وكلام القوم فليتامل فانه مزلة للاقدام **قوله** ولا يلزم ان يكون الثاني اوضح خلافا لصاحب المفتاح
اذ قد نص في قسم النحو على انه يجب ان يكون اوضح لانه قال وعطف البيان ما يذكر بعد الشيء من الدال عليه الدال على بعض احواله بيانا لكونه اعرف وذكر
الشيخ المحقق ابن الحاجب رح واما قولهم عطف البيان اعرف فمبني على الاعم الاغلب وهذا اعني ما ذهب اليه الشارح المحقق رح من عدم اللزوم
ازالة لما عسى يخطر بالبال من عبارة المص رح من انه لما كان تعقيب المسند اليه بعطف البيان معللا بالايضاح كان موضحا والظاهر منه انه اوضح كما
ان الفائدة من الجملة المسوقة لنفي الحصر فائدة في الايضاح ازالة مثل هذا الوهم على ما هو الظاهر المتبادر من عبارة المتن **قوله** وان
كان البيان حاصلا بدونه فيه ضرب من الخفاء لانه قال في الكشاف عاد الاولى قوم هود وعاد الاخرى ارم وعن بعضهم ان الاولى هي القدماء
لانهم اول الامم بعد قوم نوح بل صرح التنزيل بما نطق بذلك لانه قال واهلك عادا الاولى فان الظاهر من تقييد عاد بالاولى ان هناك عادين
وعلى هذا فلا يتم البيان بدونه اذ البيان انما يتم اذا كان عاد اسم علم مخصوص اذ ليس هناك اذ ان اجمال وابهام حتى يقع الاحتياج في دفعه الى
عطف البيان واذا كان عاد مشتركا كان فيه ابهام محقق يجب دفعه بالبيان بقوم هود وليمتاز عن عاد الاخرى **قوله** ان يكون اسما مختصا بمتبوعه
يريد انه لا يجب اختصاصه به مطلقا على الاطلاق واما الاختصاص بوجه ما فلا بد منه واقله بالقياس الى البعض ما يطلق عليه لفظ المتبوع انما الحقيقة ان قصد
بعطف البيان ازالة ابهام محقق واما تقديرا ان قصد به دفع ابهام مقدر واعلم ان ظاهر كلام المص رح مشعر بامور ثلثة كل منها ليس كما ينبغي
الاول وجوب كون الثاني اوضح الثاني ان فائدته الايضاح فقط الثالث انه يجب ان يكون اسما مختصا بمتبوعه ولما كان الكل غير مطابق للواقع حاول
الشارح المحقق رح ازالة الوهم من كلامه فنبه على ما هو الحق في كل منها وهذا اعني ما ذكرنا من وجوب الاختصاص بوجه ما انما يجب اذا قصد به دفع
الابهام بقسميه واما اذا قصد به المدح فلا وجوب هناك اصلا **قوله** في نحو قوله والمومن البيت للنابغة الذبياني من قصيدة مطلعها
يا دارمية بالعلياء فالسند اقوت وطال عليها سالف الابد ثم قال بعد عدة ابيات والمومن العائذات الطير يمسحها ركبان مكة بين
الغيل والسند ما ان اتيت بشيء انت تكرهه اذا فلا رفعت سوطي الي يدي فقوله يا دارمية خطاب لدار المراة بالمكان المرتفع
من الارض فالعلياء والسند ما ارتفع من الارض والجبل ثم اخبر عنها بقوله خلت عن اهلها فطال عليها مر ما مضى من الزمان فقوله
اقوت معناه خلت في الصحاح منزل قواء اي لا انيس به ويقال اقوت الدار وقويت اي خلت واقوى القوم صاروا بالقواء وقوله

والمؤمن مجرور على ان الواو للقسم والمؤمن من صفات الله تعالى والعائذات الطير التي لاذت بالبيت والتجأت اليه حفظا لنفسها
من الاخذ والاصطياد والغيل والسند اجمتان كانتا بين مكة والمدينة يريد ان ركبان مكة لا ياخذون هذه الطيور ولا يصطادونها
بل هم يمسحون ايديهم على هولاء ولا يضرونها فالعائذات نصب مفعول لمسح من قبيل زيدا ضربته او رفع من قبيل زيد ضربته والاظهر
ان العائذات نصب مفعول المؤمن والطير عطف بيان والجملة اعني قوله يمسحها استيناف في موضع البيان كانه قيل كيف جعلهن
امنة فقال لان الركبان يمسحونها ولا يتعرضون لها بالاخذ والاصطياد وبالجملة فقد صرحوا بان الطير عطف بيان للعائذات وبهذا
يظهر ان الاختصاص لم يكن او مقتضيا وقوله ما ان ابيت ان هذه زائدة كقولهم ثم المعول فقد جئنا خواسها وقوله فلا رفعت ما ان رايت وما احلى الشيخ
فاؤها فصيحة كقولهم ثم القفول فقد جئنا خراسانا ان لو اتيت بشيء مكروه لشلت يدي والاظهر ان هذا دعاء ولذا دخل لا في الماضي
ان انه فعلت فانا كاذب فلا رفعت اقسم بما ذكر انه لم يجن وانه لم يصدر عنه شيء مكروه ولو اتى به لشلت يده حتى لا يقدر على رفع
السوط وحمله والظرف اعني الى متعلق برفعت على نمط قوله تعالى بل رفعه الله اليه قوله فالاحسن لا يريد ان الاظهر في مثل قولهم بل
اولئك على افضل الناس واكرمهم زيدا ان زيدا عطف بيان للافضل الاكرم لا بدل اما اولا فلكونه مبينا وموضحا للصفة المبهمة والايضاح
من شان عطف البيان واما ثانيا فلما ذهب اليه من الاشعار بكونه علما في الفضل والكرم فجعله عطف بيان اولى من جعله بدلا كما ذهب اليه
صاحب الكشاف قوله فوصف الهين باثنين واله بواحد وان كان هذا المعنى مفهوما من نفس الموصوف بطريق التضمن اما في الالهين فظاهر
واما في اله فلان الوحدة ماخوذة في معنى الاسم مع التنوين والتنكير ولئن نوقش في ذلك فبالالتزام وبالجملة فانما وصفا بذلك تنبيها على ان
مصب الغرض انما هو العدد في الاول والوحدة في الثاني وان كان للجنسية ايضا مدخل في الغرضية قوله فمن التاكيد الصناعي كلام الشارح العلامة
في شرح المفتاح في تقرير مذهب صاحب الكشاف وان لم يكن صريحا في كون التاكيد صناعيا الا انه بالاخرة ينساق اليه لانه قال اعلم ان مذهب
صاحب الكشاف ان اثنين وواحدا تاكيد للالهين واله كواحدة في نفخة واحدة ثم قال ورد عليه ابن الحاجب بان حد التاكيد وهو تابع
يقرر امر المتبوع في النسبة او الشمول لا ينطبق عليه وهو واضح لان تقرير التابع امر المتبوع في احدهما موقوف على دلالة التابع على المتبوع
اما بطريق المطابقة كما في التاكيد اللفظي او بالتضمن كما في التاكيد المعنوي مع اتحاد المفهومين او الذاتين ولا كذلك واحدة وواحد
واثنين اذ لا دلالة لواحدة على النفخة وواحد على الاله والاثنين على الالهين فضلا عن اتحاد مفهوميهما او ذاتيهما واما حد الصفة فينطبق
عليه لانه تابع يدل على معنى في متبوعه فيكون صفة لا تاكيدا وعليه الاكثر ثم قال ونظر السكاكي في هذا الباب ادق لانه جعله من قبيل البيان والتفسير
لا من قبيل الصفة والتاكيد ثم قال وبيانه يتوقف على مقدمة ذكرها ابن الحاجب وهي ان الحدود النحوية ينبغي ذكرها لما قد حذف عنها للاختصار
هذه اللفظة وهي ما ذكر ليدل مثلا المفعول به هو ما ذكر ليدل على انه وقع عليه فعل الفاعل لا ما وقع عليه فعل الفاعل والا يلزم ان يكون
زيد في قولنا زيد ضربته مفعولا به لانه وقع عليه فعل الفاعل وليس كذلك وذلك لان زيدا وان وقع عليه فعل الفاعل لكنه ما ذكر ليدل على هذا المعنى
حتى يكون مفعولا به بل ذكر ليدل على انه اسم مجرد عن العوامل اللفظية مسند اليه فيكون مبتدأ وعلى هذا فحد الصفة انه تابع ذكر ليدل على
معنى في متبوعه مما يدل على معنى في متبوعه كاثنين على التثنية في الهين وواحد على الوحدة في اله ولكنه لم يذكر ليدل على هذا المعنى وهو ان
في المتبوع هذا المعنى بل ذكر ليدل على ان المراد من المتبوع الذي هو مناط النفي والاثبات هو معنى التثنية والوحدة لا الجزء الاخر وهو الجنسية فلا يكون
صفة بل يكون بيانا وتفسيرا لانه تابع غير صفة توضح متبوعه فلا يكون صفة ولا تاكيدا ثم قال وهذا النظر هو في غاية الدقة ونهاية اللطافة ولدقة
هذا النظر غفل عنها بعضهم فحاولوا الجمع بين مذهبي الصفة وعطف البيان بان المراد ان ذلك صفة لفظا عطف بيان معنى وغفلوا عن انهما متباينان
لاستحالة اجتماعهما في ذات لانهما نوعان مختلفان مندرجان تحت جنس التابع فان كان صفة لفظا كان صفة من حيث المعنى ايضا لانه انما يكون

صفة في اللفظ لانه صفة في المعنى لا انه عطف بيان معنى اللهم الا ان يقال مرادهم انه صفة صناعية وليس عطف بيان صناعي لانه لا يشبه العلم في خصيصة
الاسم لكن لما كان مؤداه مؤدى عطف البيان الصناعي جعلوه عطف بيان في المعنى كما جعل السكاكي كل رجل عارف من قبيل التاكيد
في المعنى فيصح هذا كلام العلامة وقد حصل من كلامه امور الاول ان مذهب صاحب الكشاف ان ذلك تاكيد صناعي في ظنه واعتقاده كما دل
عليه حديث تطبيق حد الصفة وامتناع تطبيق حد التاكيد الثاني ان المرضي في زعمه ان ذلك عطف بيان صناعي لا صفة صناعية ولا تاكيد
صناعي الثالث ان ما اختاره الشارح المحقق رح اولا من ان ذلك صفة لفظا وعطف بيان معنى وان اراده في باب العطف على نمط ايراد كل
رجل عارف في بحث التاكيد هو وجه ذكره العلامة ايضا ورضي به صحة الرابع ان اعتقاده انه يجب ان يكون عطف البيان اسما مختصا بمتبوعه
وقد نبه الشارح المحقق رح في هذا المقام على حال كل من هذه الامور قوة وضعفا فليتامل ههنا فانه من مواقع التامل قوله فالحق ان كلام يتوجه
عليه انه يكون كيف يكون حقا وحد الصفة لا ينطبق عليه بالطريق الذي حققه ابن الحاجب واشار اليه والجواب انه كانه يمنع صحة تحقيقه كما يشعر به بيان
ز بفيه بعده قوله وبه تبين ان لا خلاف لما في بحديث الافتراق بين الاثنين والتصريح بان القصد في دابة وطائر الى الجنس فظهر انه لا خلاف بين
الشيخين السكاكي والزمخشري وههنا اشكال وهو ان السكاكي وان صرح بان فائدة الوصف ههنا هو التنبيه على ان المقصود هنا الجنس اعني جنس الدابة والطائر الا
ان صاحب الكشاف لم يصرح بذلك بل صرح بان معنى التكرير ههنا الاستغراق وان الاستثناء في قوله الا امم امثالكم محمول على المعنى وان فائدة هذا الوصف
زيادة التعميم والاحاطة كانه قيل وما من دابة قط في جميع الارضين السبع وما من طائر قط في جو السماء من جميع ما يطير بجناحيه الا امم امثالكم محفوظة احوالها
غير مهمل امرها وان الغرض المسوق له الكلام هو التنبيه على باهر قدرته وعظم سلطانه وانه هو المدبر لتلك الخلائق المتفاوتة الاجناس المتكاثرة الاصناف
وهو الحافظ لما لها وما عليها والمهيمن لاحوالها وما يدور حوالها لا يشغله شان عن شان غير مختص حفظه وتدبيره بكم بل هؤلاء ايضا مثلكم في انها محفوظة
بحفظه الكامل قائمة بتدبيره الشامل فان معنى كلامه ان النكرة في سياق النفي يفيد العموم الا انه يجوز ان يراد بها دواب ارض واحدة وطيور
جو واحدة فيكون استغراقا عرفيا فذكر هنا وصف نسبته الى كل طبقة من طبقات الارض وكل جو على السوية ليتضح ان الاستغراق حقيقي يتناول
كل دابة من دواب الطبقات السبع وكل طائر من طيور الافاق والاقطار المختلفة فظهر بذلك معنى زيادة التعميم والاحاطة ولما كان ههنا
مظنة ان يقال النكرة في سياق النفي يدل على كل فرد فرد فلا يصح الاخبار عنها بقوله الا امم امثالكم لان كل فرد لا يكون امما وكذا نوع اجاب بان هذا
من قبيل الميل الى جانب المعنى كانه قيل ليس المجموع الا امما هذا خلاصة كلامه وهو مخالف لكلام المفتاح لتصريحه بان المقصود الجنس كانه قيل وما من جنس
من هذين الجنسين الا امم امثالكم فالاشكال في الجزاء اذ لا يتصور زيادة التعميم والاحاطة من جهة الوصف ايضا اذ الجنس مفهوم واحد فيتخالف
الكلامان فكيف يتوهم اتحادهما والجواب ان زيادة التعميم والاحاطة ناشئة من اعتبار الجنسية وهي ناشئة من اعتبار الوصفية المختصة بالجنس والعموم
الناشي من الجنسية سارية في عموم الارض والجو ايضا غاية الامر ان كلام المفتاح ساكت عن ذكر عمومهما وسكوته لا يوجب المخالفة بين الكلامين
وتحقيق ذلك ان الكلامين متحدان في ان الغرض من بيان الوصف هو القصد الى الجنس غاية الامر ان كلام الكشاف ناطق بان عموم الارض والجو ايضا
لازم وكلام المفتاح عنه ساكت وسكوته اما لعدم اعتباره او لعدم اعتباره وايا ما كان فاصل التعميم حاصل بوقوع النكرة في سياق النفي فذكر الوصف
زيادة تعميم وعموم الارض والجو زيادة على زيادة فالقول بان زيادة التعميم مختصة بكلام الكشاف وهم فاما الحمل على المعنى في الاستثناء
فمشترك بين الكلامين او المستثنى منه في الظاهر نكرة مستغرقة على كل حال فمنشأ الاشكال عدم الوصول الى حقيقة الحال فافهم هذا ان فسر
الضمير اعني ضمير به في قوله وبه يتبين بحديث الافتراق وبالتصريح بان القصد في النكرتين الى الجنس كما يشعر به قربه واتصاله به ويؤيده انه لم يقل
وبذلك يتبين واما ان فسر الضمير بما جرى من التحقيق المتعلق بقوله تعالى لا تتخذوا الهين اثنين انما هو اله واحد من قوله ملت الى ههنا فالمراد اتحاد
كلام هولاء النحويين في هذه الاية فيكون هذا توطئة لاتحاد كلام الشيخين في هذه الاية اعني قوله تعالى وما من دابة فالقول بان الشارح رح توهم اتحاد كلاميهما

في هذه الآية وهم والذي يشعر بهذا التقييد امران الاول ان الكلام في هذا كما دل عليه السؤال والجواب بخلاف هذه لان ذكرها هنا بطريق
الاستطراد والثاني انه لم يقل وبهذا تبين فليفهم قوله على ما نقل عن ابن الحاجب لو يريد ان الشارح العلامة رح ذهب الى ما ذهب
اخذا بظاهر كلام المفتاح وتمسكا بما ذهب اليه ابن الحاجب في تعريف المفعول به بما وقع عليه فعل الفاعل مع ان معناه ما ذكر ليدل على
ذلك ليخرج عنه المبتدا في مثل زيد ضربته فمعنى قولهم النعت تابع يدل على معنى في متبوعه على هذا القياس تابع ليدل اذ ذكر ليدل
عليه الا انهم حذفوا هذا القيد عن الحدود النحوية مع انه مراد طلبا للاختصار وتعويلا على القرينة وههنا التابع لم يذكر ليدل على
معنى في متبوعه بل ليتبين ويفسر ما هو الغرض الاصلي والمقصود الاولي في المتبوع فيكون تابعا غير صفة توضيح متبوعه وهو
معنى عطف البيان الصناعي قوله واقول لو تزييف لتحقيق ذكره ابن الحاجب وتبيين لبطلانه وانه لا تعويل عليه اقول
وايضا ان كان هذا الارتكاب لدفع الانتقاض بنحو زيد ضربته كما يشعر به ظاهر عبارته فلا حاجة اليه لان ما في تعريف المفعول به عبارة
عن المنصوب كما هو المشهور في اكثر الحدود النحوية فاندفع النقض به قوله لانا لا نسلم لو منع لما اشتهر في النحو من المقدمة القائلة بان المبدل
في حكم التنحية يريد ان هذه المقدمة اكثرية لا كلية قطعية وهذا المنع حق لا كلام فيه الا ان التعريف غير حاصل اذ للعلامة ان يقول
يكفي لعدوله عنه كونه على خلاف الظاهر فلا يليق به حمل فصيح الكلام عليه ولهذا لم يصرح بعدم الجواز تنبيها على انه وان جاز الا انه ضعيف
فالاولى حمله على غيره والقول بالابدال في الآية المذكورة في الكشاف مبني على الجواز كما هو داب صاحب الكشاف في تكثير التجويزات
النحوية تنبيها على الارشاد فليفهم قوله وفي لفظ المفتاح ايماء الى ذلك لانه جعل المبدل منه تمهيدا وتوطئة لا نعتا واما الحالة
التي تقتضي البدل عنه فهي اذا كان المراد تثنية تكرير الحكم وذكر المسند اليه بعد توطئة ذكره ولا يخفى ان جعل المبدل منه توطئة وتمهيدا
للبدل وتسمية البدل مسندا اليه دليل على ان المسند اليه بالحقيقة هو البدل فقط قوله فلزيادة التقرير يعني تقرير المسند اليه
اي تحقيقه وتثبيته وانه ذلك المذكور بعينه وذلك لما في السهو والتكرير من التثبيت والتقرير هذا هو المفهوم من المفتاح
قوله وسكت عن بدل الغلط الاضافة لادنى الملابسة اذ الغلط انما هو في المبدل منه لا في البدل نفسه فصارت الاقسام
اربعة لا غير ومنهم من يزعم انها خمسة وان ههنا قسما خامسا اهمله النحويون وهو بدل الكل من البعض نحو نظرت الى القمر فلكه
وقد اتممناه في النحو فليرجع اليه قوله لم قال لزيادة التقرير اقول الوجه فيه ظاهر مكشوف وهو ان في التاكيد تقرير المسند اليه فقط
وفي البدل تقريره مع تقرير الحكم ايضا فيكون زيادة للتقرير وفي لفظ المفتاح تنبيه على هذا لانه قال واما الحالة التي تقتضي البدل عنه
فهي اذا كان المراد تثنية تكرير الحكم فان في تكرير الحكم تقريره كما اشرنا اليه في اثناء التقرير ووجه تكرير الحكم ما اشار اليه الشارح العلامة
من ان البدل في حكم تكرير العامل فقولهم جاءني اخوك زيد جاءني زيد فقد تكرر الحكم وقوله للدرس استضعفه المحقق
منهم وليل على هذا علما صرح به واما ما اختاره الشيخ المحقق رح فمع كونه محالا تبادر اليه الفهم يأباه تعليل المصنف قوله بخلاف التاكيد
اذ المقصود تقرير النسبة الى المؤكد مثلا القوم في قولنا جاءني القوم كلهم مقصود نسبة المجيء وكلهم مقرر لهذه النسبة وحاصل هذا
ان المراد نسبة المجيء الى القوم على وصف الشمول والاحاطة قوله اذ الواو انما هو للجمع المطلق كانه اراد به مطلق الجمع والا فمدلول الواو
انما هو مطلق الجمع لا الجمع المطلق على ما صرح به جوابه والفرق مكشوف وعلى تقدير تسليمه فتفسير الجمع المطلق على هذا الوجه غير سديد اذ لا ينطبق
على المواد كلها ولا يتناول مثل جاء زيد وذهب عمرو ولا مثل قام وقعد زيد والتحقيق ههنا ان الجمع ينقسم الى ثلاثة اقسام الجمع في ذات
نحو قام وقعد زيد والجمع في الحكم مثل جاءني زيد وعمرو والجمع في الوجود نحو جاء زيد وذهب عمرو والتفسير المذكور لا ينطبق الا على
قسم واحد وهو الجمع في الحكم لكنه مبني على المقام والله اعلم بالمرام فالطف منى قوله مع اختصار في موقع الحذف فان تفصيلا كما يشاع

البيع
تحقيق ذلك ان الغلط في الاصل مصدر غلط في الامر وغلط والعرب تقول غلط في منطقه وغلت في الحساب وبعضهم يجعلهما لغتين بمعنى وباء لمجاهد فالغلط في قولهم بدل الغلط ان كان مصدرا كما هو الظاهر فلا شك ان الاضافة بهذه الادنى الملابسة لان بين البدل والغلط ملابسة باعتبار ان نشأ له غلط ويجوز ان يكون من قبيل اضافة المسبب الى السبب لانه يكون مسببا عن الغلط لانه وضع البدل لتدارك ما هو غلط بالمعنى المصدري وان جعل الغلط اسما لما وقع فيه الغلط كما هو الشائع في الاستعمال على انه من قبيل اطلاق المصدر على المفعول فالظاهر ان الاضافة ملابسة اذ بدل اللفظ هو غلط لا هذا الجعل اذ يفهم من المقام وبالجملة فصارت صح صح

اختصا

اختصار وجعله معمولا للتفصيل لغوا فاسد فافهم قوله واحترز عن جاءني زيد وعمرو وبعده بيوم او ليلة او سنة وفيه بحث لان معنى قولهم
واما العطف فلتفصيل المسند مع اختصار ان منشأ التفصيل المذكور هو العطف المذكور ويرشدك اليه الحالات السابقة ولا مدخل
للعطف فيما نحن فيه على تفصيل المسند انما هو ينشأ من تقييد المسند بالظرف فالمثال المذكور لم يكن داخلا حتى يحترز عنه بقيد
الاختصار والتحقيق في التفصيل ان التفصيل مقابل للاجمال وحقيقته ان يشار الى تعدد شيء وامتياز بعضه عن بعضه فالاجمال
في نحو جاءني زيد وعمرو باعتبار انه يمكننا ان نقول جاءني رجلان فلما عدل عنه الى العطف صار مفصلا معلوما مشخصا ممتازا بعضه عن
بعض امتيازا ناشيا من العطف المذكور وفي جاءني زيد فعمرو باعتبار ان الواو كان دالا على مطلق مجيئهما غير دالة على امتياز
فلما عدل عنه الى الفاء دل ذلك على مجيء عمرو وبعد مجيء زيد فامتاز المجيء بحسب الوقوع في الازمنة من جهة التعاقب او التراخي على ما هو
المعتبر في باب العطف والى هذا اشار سيبويه في الكتاب بقوله ان المرور في قول القائل مررت برجل ثم امرأة مروران لانهما شيئان
في الزمان بدليل ثم لا متحدان كما في مررت برجل وامرأة لاحتماله ذلك وحكم اخوي ثم وهما الفاء وحتى حكم ثم في اقتضاء تفصيل المسند
والا فله اعتبارات كثيرة بحسبها يحصل الامتياز كالقوة والضعف والمحل والمتعلق وما شبه ذلك ولا عبرة لها في باب العطف
بل العبرة لما نبهناك عليه اي التفصيل ناشيا من العطف وصار مستفادا منه وما نحن فيه ليس بهذه المثابة الا ترى انه لو كذلك
وان لم يكن الواو هنالك واما حديث الاضراب على تقدير عدم الواو فيدفعه التقييد بالظرف فافهم فالوجه ان هذه ضابطة للعطف على
المسند اليه بغير الواو وقانون الضابطة ان يكون مساويا لما هو ضابطة له وهي بمنزلة التعريف والاول بمنزلة المحدود وقانون
الاحتراز الاخراج عن التعريف لا عن المحدود فاندفعت الشبهة قوله وجاء القوم حتى خالد وفي التمثيل بالمفرد تنبيه لطيف على ان حتى
العاطفة مخصوصة بالمفرد البتة لا تقع في الجمل وتحقيقه في شرح لب الاعراب وانما لم يقل وخالدا اذ من شرطها ان يكون متبوعه ذا
اجزاء كما اشار اليه بقوله والتحقيق ان المعتبر في حتى ترتيب اجزاء ما قبلها ذهنا من الاضعف الى الاقوى او بالعكس فان قيل في المثال
اعني قوله مات كل اب لي حتى آدم ليس للمتبوع ههنا اجزاء حتى ينتهي الى آدم وهو ظاهر وشرطها ان يكون متبوعها ذا اجزاء كما صرح
قلنا كون حتى مشروطة بذلك كما يشعر به ظاهر العبارة ممنوع بل شرطها ان يكون متبوعه ذا تعدد وتحقق فيه بعض وانتهاء ولهذا
قال في المفتاح ولا بد في حتى من التدريج كما ينبئ عنه قوله • وكنت فتى من جند ابليس فارتمى • بي الحال حتى صار ابليس من جندي • والتعرض
للجزء ههنا بطريق التمثيل او المراد بالاجزاء ههنا التعدد بل التحقيق في حتى على ما صرح به القوم ان معطوفه اما بعض من جمع قبله كقدم الحاج
حتى المشاة او جزء من كل نحو اكلت السمكة حتى رأسها او جزئي نحو ما نحن فيه بل صرح النحويون بانه يجوز ان يكون غير ذلك بان يكون كالجزء نحو
اعجبتني الجارية حتى حديثها ولو سلم فهذا المثال مأول لان معناه مات آبائي حتى آدم فصح الكلام وحصل المرام قوله لمن اعتقد ان عمرا جاء
دون زيد الخ يريد انه من باب قصر القلب وقصر الافراد اذا اعتقد المخاطب انهما جاءاك وسكت عن قصر التعيين اذ المخاطب في قصر التعيين
شاك فلا حكم هناك حتى ترد عن الحكم الخطأ الى الصواب قوله كذا في المفتاح المذكور في المفتاح انه لا يستعمل في القصرين القلب
والافراد وانه لكن يستعمل في القلب فقط وهو وان لم يتعرض لدليل ذلك الا ان الظاهر ان ذلك مفوض الى الاستعمال وذكر الشيخ
المحقق رح ان مقتضى كلام النحاة ان لكن يستعمل في صورة النفي في الافراد فقط لا في القلب كما ذكره في المفتاح هذا والمذكور
في دلائل الاعجاز ان الاول ايضا اعني لا مخصوص بالقلب فقط وهو ايضا لم يتعرض لدليله وكانه هو الاستعمال والا فلا يتصور
هناك مانع آخر قوله فلم يقل به احد لما نبهناك عليه من انه لم ينطق به في الاستعمال لا لعدم استقامة اعتباره هناك فانه ظاهر
الفساد ومنهم من حاول ذلك بانه يلزم ان لا يكون للاثبات الذي بعد لكن فائدة اذ هو امر معلوم للمخاطب لا نزاع له فيه وهذا الخ

فانهم يشترطون ... في واحد بعينه ... مستفيدا ... [illegible] ... الاخر ... [illegible]
قوله والا وان لم يحصل التفصيل من العطف فلا كلام فيه لكن التفصيل ... اسبابا اخر ودعنا الكلام في التفصيل الذي ... من العطف ... منه

وكذا الاثبات بعد الاثبات مثل النفي في التوصل الى القصد بعد الدخول فان المراد بالدخول الداخل في الاعتبار وهذا الاعتبار يعد لاحقا كما ان المراد بالقصد الاتي قبله المتقدم في الاعتبار وهذا الاعتبار يعد سابقا وهذا المعنى جار في الاثبات ايضا فليفهم على ان تجويز ان يكون الكلام ملحوظا على الاجمال سابقا مدرج ملاحظة الاعراض قوله فلا دلالة فيه تعسف لان هذه ضوابط والظاهر انها ... شهادة القيود والاحترازات فاللزوم في شكله اوضح فليتأمل
صح صح صح

الف واذ الفائدة من التقرير على الصواب ولو كان الامر كما زعمه هذا القائل لزم ان لا يكون قصر قصر افراد وقلب وتعيين قوله وفي كلام
ابن الحاجب انه يقتضى اصرح بذلك في الامالي ومنهم من لم يقف على ذلك فاتخذ عجزه وسيلة الى طعنه قوله فقيه اشكال اذ الحكم ههنا هو النفي
ولا يخفى انه غير مصروف الا التابع على مذهبهم ويمكن توجيهه بان مبنى الكلام على غير مذهب الجمهور وبان الحكم على مذهبهم عبارة عن
الاثبات كما يشعر به تقرير مذهبهم فليفهم قوله فيكون من الاعتبارات الراجعة الى المسند اليه ذهب صاحب الكشف الى ان دخول لام الابتداء
على ضمير الفصل يدل على انه من احوال المسند بناء على قيامه مقام الخبر اللهم الا ان يتمحل تدبر قوله فكان المعنى لما كان الاختصاص والتخصيص
والخصوص الخ ظاهر مفهوماتها الاصلية مقتضية لان يكون الواقع بعد الباء المتعلقة بها مقصورا عليه ويكون الواقع قبلها مقصورا
وكان هذا المعنى متبادرا الى الفهم وكان المعنى الموضوع له لهذه الالفاظ قاضيا بهذا الامر الا ترى انه اذا قلنا اختص الجود بزيد
فمعناه بحسب الوضع ان الجود مقصور على زيد غير متجاوز الى عمرو وكان العكس امرا مخالفا للوضع غير متبادر الى الفهم لا دلالة للفظ عليه
حاول الشارح المحقق توجيه العبارة بطريق تطبيق التركيب على هذا المعنى وتوضيح وجه دلالته عليه فقصره بان المعنى في تخصيص المسند اليه
بالمسند جعل هذا المسند اليه من بين سائر افراد هذا النوع مخصوصا بهذا المعنى اي ثبوت المسند له او باثباته له كما يقال زيد مخصوص من بين
سائر افراد النوع الانسانى بهذه الفضيلة بمعنى ان هذه الفضيلة له لا لغيره فالمعنى ههنا ايضا ان ثبوت المسند له دون غيره من هو المطلوب
هذا تقرير كلامه وتوضيح مرامه ولا يخفى على الفطن ان هذا التفسير غير دافع لاصل الاشكال لان المفروض ان هذه الالفاظ بحسب مفهوماتها الاصلية
قاضية بكون ما بعد الباء مقصورا عليه فيكون قوله مختصا بان يثبت له المسند باقيا على الحالة الاصلية من الاشكال فحق التفسير ان يقول مكانه
متميزا بان يثبت له المسند ليتضح وجه دلالة التركيب عليه وان الباء هذه متعلقة بالتخصيص بملاحظة معنى الافراد والتمييز على ما هو قانون
التضمين او اللفظ مجاز في التخصيص مجاز عن التمييز مجازا مشهورا متعارفا في العرف ولما كان المعنى الاول مستندا الى الوضع واللغة
وكان المعنى الثاني مبنيا على اعتبار التسامح والتجوز سماه القوم اعنى المعنى الاول بل استعمال اللفظ فيه استعمالا عربيا وسموا استعماله
في الثاني استعمالا عرفيا تنبيها على ضعف الثاني وقوة الاول هكذا يجب ان يفهم هذا المقام قوله وتحققوا ما هم اى بصيغة المجهول اى اعلموا
ما هم فقوله ما هم مفعول ثان لتحققوا وهل يسمى مثله تعليقا ام لا فيه خلاف ذهب جماعة الى انه من باب التعليق وذهب بعضهم الى خلافه
والاضطراب في ذلك كلام صاحب الكشاف فصرح في سورة هود في قوله تعالى ليبلوكم ايكم احسن عملا بانه من باب التعليق وانه انما جاز
تعليق فعل البلوى لما في الاختبار من معنى العلم لانه طريق اليه فهو ملابس له وصرح في سورة الملك بان مثله لا يسمى تعليقا قوله
فهم الضمير راجع الى الذين وهذا هو العائد في الصلة في قوله الذين ان حصلت الخ والحاصل ان الصلة مجموع الشرط والجزاء والعائد
موجود في الجزاء فقوله هم فهم هم مبتدأ وخبر فالضمير الاول للموصول الذي هو عبارة عن المتقين والثاني للمفلحين اي المتقون هم المفلحون
لا مغايرة بينهما العلاء يريد ان الحقيقة متحدة وقوله لا تعدوهم اي لا تتجاوزهم اعني المتقين تلك الحقيقة اي حقيقة المفلحين تاكيد لمعنى الاتحاد
والعينية قوله اعلم ان الخبر المعرف باللام معنى غير ما ذكر دقيقا حاصل هذا المعنى الدقيق ان المسند المعرف بلام الجنس قد يجي لغير قصر على
المسند اليه بان يكون الغرض من تعريفه ان هذا المسند اليه هو عين هذا الجنس المشار اليه وانه متحد به وان حقيقته هي عين حقيقته وليس
هذا مغايرا لذلك ولا يخفى لدى ذي فطرة سليمة ان هذا المعنى امر آخر مغاير لمعنى العهد ولمعنى قصر الجنس ولمعنى ظهور الاتصاف بالمسند
وانه لا قصر في هذا المعنى اصلا لا للمسند على المسند اليه ولا بالعكس وان في هذا المعنى مبالغة لطيفة كما اشار اليه الشيخ بقوله فانه لا حقيقة
له وراء ذلك وبقوله فزيد هو هو بعينه وسماه الشيخ دقيقا لانه امر دائر بين النفي والاثبات وواقع بين الاعتراف والانكار ولذلك
قد ينكره المعرف وقد يعترف به المنكر ونظيره ما قال بعض الاكابر شعر از دهان او سخن گفتن خطاست كز عدم دادن خبر انكار نيست

وبهذا

قوله الا ان يتمحل يجوز ان يكون الدخول مبنيا على انه ... لا انه ضمير ... قائم مقامه ... التعريف منه

وبهذا يظهر ان هذا المعنى انما هو من فروع التعريف الجنسي ليتضح اعتبار الاتحاد في الحقيقة فقوله ونحو ذلك منصوب معطوف على ما هو
في موقع المفعول الا ترى يعني لا تريد باللام ههنا العهد ولا قصر الجنس بطريق المبالغة اما في نفس المقصور عليه باعتبار الترقي الى
حد الكمال كانه الجنس كله كما اشار اليه من قال فان تفق الانام وانت منهم فان المسك بعض دم الغزال واما في ما عداه بانه
بلغ في النقصان الى حيث صار كانه خرج عن دائرة العد اى عدة من افراد هذا الجنس ولا تريد ايضا ما يناسبهما من ظهور الاتصاف
على نمط والدك العبد كما سيجيء في احوال المسند فالاول مبالغة في جانب الكمال والثاني في جانب النقصان فقوله وكيف ينبغي
معطوف على الجملة الاستفهامية او معطوف على ما هو في موقع المفعول لقوله حصلت اى وهل حصلت كيفية كون الرجل هو بعينه
كيف اقرن مسلخة عن معنى الاستفهام وكان في قوله ان يكون الرجل تامة وبالجملة فهذا الكلام مبنى على الحقيقة وبالنظر الى الواقع
ودعوى العينية والاتحاد مبنية على اعتبار البلاغة المبنية على المبالغة فلا تنافي بينه وبين قوله لا حقيقة له وراء ذلك وقوله
فزيد هو هو بعينه وليس مبنيا على دعوى الكمال حتى تقدح فيما نحن فيه ولا حاجة الى دفعه بانه يدفع الاشعار بالكمال تعقيبه بقوله
لا حقيقة له وبقوله هو هو بعينه قوله او قصر المسند اليه على المسند فان قلت هذا ينافي ما سبق من القدح على من زعم ان الفصل كما يكون
لقصر المسند على المسند اليه يكون لقصر المسند اليه على المسند فان هذا صريح في الانكار لقصر المسند اليه على المسند قلت مبنى الانكار
هناك على التعليل بكلام الكشاف والانكار انما يكون كان في وجه دلالته على ما ادعاه لا على قصر المسند اليه نفسه فلا تنافي
فالحيوة من الحمام الحمام بكسر الحاء الموت وبالفتح من الطير ذات الاطواق قوله ولا بد من تحققه قبل الحكم الخ قد يعترض عليه بانه ان اريد بالحكم
وقوع النسبة او لا وقوعها فعدم المحكوم عليه بطريق الوجوب مسلم الا انه لا يتم التقريب اذ المدعى اثبات تقدم
المسند اليه على المسند والدليل لا يدل الا على اثبات تقدم المسند اليه على النسبة فاين هذا من ذاك وان اريد بالحكم المحكوم به
فان اريد بالتحقق التحقق العقلي فلا نسلم انه واجب بل هو بطريق الاولوية وان اريد به التحقق الخارجي فالوجوب مسلم الا
انه لا يتم التقريب لان ترتب الالفاظ لفظا وفي المعاني انما يكون بحسب ترتب تلك المعاني في العقل لا في الخارج والجواب القاطع
لهذه الامور ان المراد ولا بد من تحققه من حيث الاولوية وان كان ظاهره الوجوب والقرينة المشعرة به ان المراد اثبات الاصالة
التي معناها الرجحان والاولوية قوله ولا مقتضى للعدول عنه قد سبق تحقيق هذا التركيب في مطلع الباب وحاصل معناه
ان اصالته انما تكون سببا مؤثرا في تقدمه اذا لم يكن معه مانع يمنع عن ذلك والا فلا قوله كقوله اى قول ابي العلاء المعري
من قصيدة مطلعها غيرُ مجدٍ في ملّتي واعتقادي نوحُ باكٍ ولا ترنّمُ شادي وشبيهٌ صوتُ النعيّ اذا قيس بصوت
البشير في كل ناد ثم قال بان امر الاله واختلف الناس فداع الى ضلال وهاد والذي حارت البرية فيه حيوان مستحدث من جماد
واللبيب لا ريب من ليس يغتر بكون مصيره للفساد فقوله مجد اسم فاعل من اجدى يجدي اى غير نافع والنوح النوحة وباك اسم
فاعل من بكى يبكي وشادي من الشدو وهو رفع الصوت والتركيب من قوله تعالى غير المغضوب عليهم ولا الضالين وحاصل المعنى ان
بكاء الباكي على الميت ورفع الصوت عليه غير نافع لا ينفع الباكي بكاؤه ولا يرد عليه ما فاته بهلاك المبكي عليه والنعي بالتشديد الذي
ينعى الميت اى يخبر بموته وهو بمعنى ناع فعيل بمعنى فاعل نحو عالم وعليم في الصحاح النعي خبر الموت يقال نعاه له نعيا ونعيانا
بالضم وكذلك النعي على فعيل يقال جاء نعي فلان والنعي ايضا الناعي وهو الذي ياتي بخبر الموت قال الاصمعي كانت العرب اذا مات
فيهم ميت له قدر ركب راكب فرسا وجعل يسير في الناس ويقول نعاء فلانا اى انعه اظهر خبر وفاته وهي مبنية على الكسر مثل
دراك ونزال بمعنى ادرك وانزل الخ تنظر الى حال الدنيا وسرعة زوالها وانه لا وثوق بايامها يستوي عنده النعي بالبشير

اقول لا توجيه لهذا السؤال الا ان الشارح العلامة في مقام القدح انما انكر دلالة ضمير الفصل على قصر المسند اليه على المسند وما اورده من قوله ههنا او قصر المسند اليه على المسند افادة لام الجنس الا انها غير المسند او قصر المسند اليه على المسند فلا تنافي بينهما كما لا يخفى فافهم منه

والبشارة بالمولود اذ مصير المولود الى الموت والفنا فكمآل الى الوجيع والبكاء قوله وبهذا تبين انه ذهب صاحب تنوير السقط
الى ان المراد بالحيوان المستحدث ادم عليه السلام فزيفه الشارح المحقق بان هذا المعنى لا يناسب المرثية القفنس طير ابيض
في الهند له منقار وفي منقاره الف ثقبة يظهر وقت التصويت من كل ثقبة منه صوت حسن فاذا جاء اجله جلس بين الحطب
فانبعث منه نار فاحرقته حتى صار رميما فيظهر من الرميم ققنس اخر فالحيوان المستحدث من الجماد هذا القفنس على زعم هذا الزاعم
قوله لا نفس الخبر بالرفع لانه معطوف على الضمير الذي في تكون وهو راجع الى كونه متصفا ونصبه بعطفه على المطلوب غلط قوله
وان اراد بذلك وقوع الخبر يريد ان الانحصار في المعنيين ثابت وكلاهما باطل فابطله الشارح المحقق بمنع الانحصار بان هناك
ثالثا وهو الخبر الذي بمعنى الاخبار فيبطل الانحصار وههنا جواب اخر لم يذكره الشارح وهو انا نختار ان المراد وقوع الفعل لكن لا مطلقا
بل وقوعه من المسند اليه المعين وح لا يتوجه انه لا يتعرض للمسند اليه وهذا حديث اجمالي تفصيله ان ههنا امور ثلثة الاول موصوفية
الزاهد بالشرب الثاني الشرب وصفاته الثالث وقوع الشرب مطلقا ولا يخفى ان كلا من هذه الامور اعتبار مغاير للاخر ولكل منها عبارة
مخصوصة يجب على البليغ استعمالها في معناها الخاص فالعبارة اللائقة بالاول الزاهد يشرب بتقديم المسند اليه لانه اهم اذ الغاية
حصر وقفه الى بيان موصوفيته واليه الاشارة في المفتاح بقوله ولان كونه متصفا بالخبر هو المطلوب اي المقصود بيان موصوفيته
فجعل هذا المعنى من المقتضيات اعني مقتضيات تقديم المسند اليه والعبارة اللائقة بالثاني يشرب الزاهد اذ الاهتمام بالشرب
اذ هو الكثر فهو بالتقديم اجدر وهذا القسم هو الذي سميناه بوقوع الخبر عن المسند اليه المعين لا مطلقا والعبارة اللائقة بالثالث
وقع الشرب وهذا القسم هو الذي لا تعرض فيه للمسند اليه اصلا وهذا هو المذكور في احوال متعلقات الفعل وبهذا يظهر ان
اعتراض المعترض على المفتاح ساقط وانه يصح ان يراد بقوله لا نفس الخبر وقوعه من المسند اليه المعين وان هذا احتمال ثالث ليس من
قبيل الاول حتى يجب تقديم المسند اليه ولا من قبيل الثالث حتى يجب ترك التعرض للمسند اليه وهذا التحقيق نفيس مع تدقيق شريف
فليحافظ عليه قوله متى تهز اي تحرك بمعنى تبعثهم على امر من حرب او غيرها في الصحاح هززت الشيء هزا فاهتز اي حركته فتحرك
والهزة بالكسر النشاط والارتياح وصوت غليان القدر بني قطن قبيلة سيوفا في المضي والنفاذ والجملة الظرفية او الاسمية اعني في عواتقهم
سيوف صفة سيوفا وفي هذا رد الى ان نحو زيد اسد استعارة على ما يذهب اليه الشارح المحقق لا تشبيه بخلاف الاداة على
ما يذهب اليه القوم اذ لا وجه لقولك تجدهم كسيوف في عواتقهم سيوف العواتق جمع عاتق وهو المنكب في الصحاح العاتق
موضع الرداء من المنكب يذكر ويؤنث يقال رجل اميل العاتق اي موضع الرداء منه معوج جلوس جمع جالس ورزان جمع رزين
مثل كرام جمع كريم وفصال جمع فصيل من الرزانة وهو الوقار في الصحاح والرزانة الوقار وقد رزن الرجل بالضم فهو رزين اي وقور
وهما خبران لمبتدا محذوف والجلوس جمع جالس كالقعود جمع قاعد والسجود جمع ساجد والخفوف جمع خاف بمعنى خفيف نحو راقد
رقود وذكر الشارح العلامة رح ان الاظهر انه جمع خفيف نحو ظروف جمع ظريف وبمثله صرح العلامة التفتازاني والمذكور في الصحاح
ان الظروف جمع ظرف بمعنى الوعاء ثم قال وقد ظرف الرجل ظرافة فهو ظريف وقوم ظرفاء وظراف ثم قال وقد قالوا ظروف كانهم
جمعوا ظرفا بعد حذف الزوايد وبالجملة فمعنى البيت انك متى تحرك هؤلاء عند نزول الامر العظيم وتطلب منهم المساعدة وقت
حدوث الخطب الجسيم تجدهم في النظرة كالسيوف الماضية في القطع والنفاذ وهؤلاء جلوس في مجالس الحكم على الهيئة الهيبة والاقتدار
رزان في محافل الامر والنهي على السكينة والوقار وان نزل ضيف في ساحتهم او توسل في حد سماحتهم فهم في خدمته يخفون ذفر امنه
والغرض تشبيههم وصيف فاعل فعل نفسه الم قوله لظهور ان الحصر في فهم خفوف غير مناسب للمقام يتوجه عليه انا لا نسلم ان الحصر هنا

غير مناسب

تنبيه على ان الم معتزل

غير مناسب للمقام وكيف والخفة في وقت نزول الضيف والاسراع في الخدمة فضيلة جميلة من مكارم الاخلاق والمقام مقام
المدح فقصد الحصر هنا في غاية المناسبة والجواب ان المراد انه لا تناسب بالنظر الى مقابليه لان قوله جلوس ورزان خبران للمبتدا وهما
مقابلان له ولا حصر فيهما فليفهم قوله وما انت علينا بعزيز الظرف اعني علينا متعلق بعزيز كيف صح ذلك وقد منعوا تقدم ما في
خبر حرف الجر عليه قلنا قد جوزوه اذا كان في خبر الجر زائدا قوله وقد تقدم انه من قبيل عطف التلقين ويجي تحقيقه وهو معطوف على قبله
من حيث المعنى كانه قيل تقدم المسند اليه لما ذكر وقد تقدم ليفيد قوله اي قصر الخبر الفعلي عليه هذا جيد لان هذا المعنى مستفاد
من التقديم بلا شبهة وانما الشبهة في التمثيل بقوله ما انا قلت هذا حيث صرح بان التقديم فيه يفيد نفي الفعل عن المذكور وثبوته لغيره
على الوجه الذي نفي عنه من العموم والخصوص فقد اتضح بان التقديم هنا لم تفد قصر الخبر على المسند اليه لا يقال مرادهم هنا قصر نفي
الفعل عليه بمعنى ان نفيه مقصور عليه لا يتجاوزه الى غيره لانا نقول هذا انما يصح في مثل قولهم انا ما قلت هذا حيث وقع حرف النفي
جزء من المحمول دون قولهم ما انا قلت هذا لان هذا سالبة والاول معدولة والفرق واضح اعترف به المصرح ايضا فيما يجي وهذا
الاعتراض قد تعرض له الشارح المحقق رح في حين التعرض لكسر قارورتهم كما يجي هناك بيانه ان شاء الله وقته واوانه
قوله ولهذا حمله كثير من الناس الخ اي ولان المفهوم من قولنا ما انا رايت احدا نفي الرؤية الواقعة على فرد من افراد الناس لا نفي الرؤية
الواقعة على كل احد ذهب كثير من الناس الى ان هذا المثال بدون لفظ كل سهو والصواب ما انا رايت كل احد ليكون المثبت هو
الرؤية الواقعة على كل احد ويلزم المحال والحاصل ان من غفل عن قانون النكرة الواقعة في سياق النفي ولم يعرف ذلك جعل هذا سهوا
فزعم ان الصواب انما هو التصريح بلفظ كل وهذا الكلام مسوق لتقوية الاعتراض القايل بان المفهوم من المثال المذكور هو الرؤية
الواقعة على فرد من الافراد لا الواقعة على كل فرد وان كان ناطقا بصحة الثاني لتتميم الاستحالة المطلوبة فافهم وانا اقول الكل
ساقط عن درجة الاعتبار لانه يجوز ان يكون كلام المص بناء على الحاصل المعنى بان يكون مراده ان الوقوع متعلق لكل احد بعد تسليط النفي
وملاحظته على انه من قبيل عموم النفي لا انه مقيد به قبل اعتبار النفي حتى يكون من قبيل نفي العموم فيرجع حاصل التعليل اذن الى انه من قبيل
السلب الكلي فيتم الاستحالة المطلوبة ويحصل المرام ويندفع الملام كله ويرجع الى صاحبه كله قوله وعدم جريان هذه الاحكام الخ جواب
لسوال مقدر تقرير السوال انه لم لا يجوز ان يكون صحة دخول بين على لفظ احد وعود ضمير الجمع اليه وتغليبه المفسرين مبنية على
انه لما كان نكرة في سياق النفي كانت في معنى الجمع معنى فصح اعتبار معنى الجمعية فيه بهذا الاعتبار وتقرير الجواب ان هذه الامور
لو كانت مبنية على ما ذكر لوجب ان يكون هذا الاعتبار جاريا في كل نكرة في سياق النفي لتحقق العلة فيجب ثبوت المعلول قطعا
قوله فظاهر كلام الصحاح من ثمة اعتذار المعتذر يريد ان كون احد مستعملا في معنى الجمع كثير مستفيض فيما بينهم بل استعماله بهذا المعنى
حقيقة كما يشعر به ظاهر عبارة الصحاح وعلى هذا فاحد اسم وعلى القول الاخير اعني ما اشار اليه بقوله وقيل هو مبني على ان احدا اسم
هو صفة قوله وكلاهما فاسد الخ يريد ان كلا من وجهي الاعتذار عن ترك لفظ كل فاسد اما الثاني فلان الامتناع والاستحالة لو كان
مبنيا على كون احد بمعنى الجمع لكان ان الاستحالة المذكورة ناشية من خصوصية لفظ احد فيلزم ان لا يكون نحو ما انا رايت رجلا وما انا
اكلت شيا وما انا قلت شعرا محالا واللازم باطل فالملزوم مثله فلا يكون لخصوصية لفظ احد وعلى ظاهره مناقشة ظاهرة وهي
انه لم لا يجوز ان يكون وجه الامتناع مختلفا متعددا وقدم تزييف الوجه الثاني من وجهي المعتذر على الاول مع ان مقتضى الترتيب
تأخيره لانه اقرب الى المتعلقه ولانه اخصر بالنسبة الى التزييف الاخر لهذا الوجه هذا ان جعلنا قوله لان هذا الامتناع الخ اشارة
الى تزييف الوجه الثاني بشهادة ان كليهما قائلان بان الامتناع انما هو بسبب خصوصية لفظ احد فوجه التقديم مكشوف لا ستر به

وقد اشار الى تزييف الوجه الاول بقوله وايضا يجوز ان يكون احد مبدل الهمزة من الواو وحاصل ذلك ان ما ذكر من ان احدا ههنا همزته ليست بدلا من الواو فلا يكون في الايجاب الا مع لفظ كل ممنوع لم لا يجوز ان يكون همزته بدلا من الواو ومثله في قوله تعالى قل هو الله احد وقوله وان لا يكون بمعنى الجمع اشارة الى تزييف الوجه الثاني وحاصله ان ما ذكر من ان احدا ههنا بمعنى الجمع ممنوع يعني لا نسلم انه بمعنى الجمع ولو سلم فكونه بمعنى الجمع ايضا باطل لان المعنى حينئذ ما انا رأيت جمعا من الناس والمنفي هو الرؤية الواقعة على جماعة من الناس وهو ليس بمحال وما ذكره من ان المعنى ما انا رأيت جميع الناس وان كان محالا الا انه ليس بلازم هذا تقرير كلامه وتبيين مرامه ولقائل ان يقول ان جمعا نكرة واقعة في سياق النفي فيفيد العموم فيكون المنفي الرؤية الواقعة على جمع من جماعات الناس فيكون ردا على من زعم انه قد رأى كل جماعة من جماعات الناس وهو ايضا محال على ان الاستغراق في الجمع يستلزم اعتبار الاستغراق في الآحاد الحقيقية ايضا على قانون ما ذهب اليه الشارح المحقق في استغراق المفرد والجمع من ان كلا منهما يساوي الآخر فيتم الاستحالة المطلوبة والجواب انه اذا كان مبنيا على وقوع النكرة في سياق النفي فليعتبر في اول الامر لئلا يحتاج الى اعتبار توسيط كونه بمعنى الجمع ثم جعله نكرة في سياق النفي فاعتبار الواسطة يكون لغوا تدبر فان قيل هذا جيد الا ان مجرد الجوازين اعني جواز كون احد ههنا مبدل الهمزة وجواز ان لا يكون بمعنى الجمع غير كاف فيما هو بصدده من بطلان قول المعتذر لانه بصدد توجيه كلام صدر عن المصنف ولو حمل كلامه على هذا يتصف بالاستقامة وكلامه صالح للحمل عليه فينبغي ان يحمل عليه دفعا للفساد فمجرد الجواز لا يكفي لمن هو بصدد الفساد بل هو للاعتذار كاف قلنا نعم الا ان الكلام في اثبات الاستحالة فلو كان هناك احتمال لما تم المدعى اصلا فليتأمل قوله فالحاصل الخ اي حاصل الاعتراض في هذا المقام والسبب لذلك اعني تفسير الحاصل بحاصل الاعتراض المضاف الى المقام ان هذا غير متحقق بابطال دليل المصنف ولا بابطال دعواه وتوضيحه ان ما ذكره القوم واشار اليه المصنف من ان هذا المثال غير صحيح لاستلزامه المحال غير تام لان مبنى البطلان ان كان على مفهومه الصريح كما ذكرناه اولا من ان مفهومه الصريح عموم النفي فيجب ان يكون الثبوت ايضا على وجه العموم فهذا غير تام لان غاية الامر اذن ان يكون النفي بطريق العموم مخصوصا بالمتكلم وهذا لا يقتضي ان يكون الثبوت ايضا على وجه العموم لان السلب الكلي يرتفع بالايجاب الجزئي وان كان البطلان مبنيا على مفهومه الضمني اعني السلب الجزئي كما اشار اليه المصنف بقوله لان المنفي هو الرؤية الواقعة على كل احد فهذا وان كان تاما الا ان الدليل القطعي قائم على ان المفهوم الضمني غير معتبر فان المعتبر انما هو المفهوم الصريح لا غير والى الشق الاول اشار بقوله وقولك ما انا رأيت احدا يفيد عموم النفي الذي هو سلب كلي وتخصيصه بالمتكلم الى الاخر والى الشق الثاني اشار بقوله لا يقال الخ وبهذا التحقيق ظهر حاصل الحاصل وظهر ان الحاصل معناه حاصل المقام وظهر ان حاصل المقام ان كلامهم هذا اعني الدعوى والدليل على هذه الدعوى غير تام فليفهم قوله لان نفي ضرب زيد يستلزم نفي الضرب الواقع على كل احد وذلك لان زيدا من الآحاد فاذا لم يكن الضرب واقعا على زيد لم يكن واقعا على كل احد قوله وتحقيقه اي تحقيق الجواب اي تخصيص الملزوم بالشيء اي قصره عليه لا يستلزم تخصيص اللازم لجواز ان يكون اللازم اعم وههنا المقصور على المتكلم هو السلب الكلي المذكور صريحا فلا يلزم قصر السلب الجزئي اللازم عليه ليلزم ثبوت الايجاب الكلي لغيره قوله وليس هذا اول قارورة كسرت في الاسلام يريد ان هذا الخطأ ليس اول خطأ وقع منهم بل امثال ذلك منهم كثيرة وباقي الكلام واضح لا سترة به قوله زعم انه انت تحريريه انه اما قصر قلب ان اعتقد الزاعم ان الساعي هو المتكلم فقط والسعي مقصور عليه او قصر افراد ان اعتقد ان السعي مشترك بينه وبين غيره والوجه الاول واضح لا خفاء فيه لان دلالة اللفظ عليه واضحة لان تقديم المسند اليه لما افاد قصر الخبر عليه كان النفي راجعا اليه وكان مضمون الكلام نفي القصر والتخصيص يعني ان السعي غير مقصور علي وفي التخصيص في التحقيق نفي للوحدة ولوضوح ذلك شاع هذا المعنى بينهم كما اشار اليه من قال شعر

مه گرفتارم بدام زلف زیبایت * که هر کس با سر زلفت سری دارند و سودایی وأما الوجه الثاني فليس بذلك الوضوح لان في دلالة اللفظ عليه نوع خفاء لان نفي التخصيص لا يقتضي قطع المشاركة وان جعل من قبيل تخصيص النفي فمع انه لا يطابق ما هو فيه يتجه عليه ان هذا المعنى انما يتأتى فيما كان حرف النفي جزءا من المحمول وان بني الامر على مجرد نفي الفعل لما في نفيه من قطع المشاركة فليس في الكلام اذن قصر ولا تخصيص فضلا عن ان يكون التقدم له مثبتا [illegible] فانه محل [illegible] ومن هذا يظهر ان قوله فهو للتخصيص قطعا لا يطابق هذا التفصيل قطعا سواء حمل التخصيص هناك على تخصيص النفي مع الجزم ببطلانه او على نفي التخصيص كما هو اللائح من بيانه ويدل عليه ظاهر لسانه قوله وكان نفي المناظرة في شيء ثبت انه مقول فان قيل فاذا كانت المناظرة في ذلك الشيء الذي هو المقول لم يكن الخطار في الفاعل والمعروض خلافه يرشدك اليه صدر الكلام كيف نفيت ان يكون القائل لهذا القول قلنا المراد وقوع المناظرة فيه باعتبار فاعله وقائله فلا اشكال قوله ولهذا اي ولانه لا بد فيه من ثبوت الفعل قطعا على الوجه الذي المذكور في النفي من العموم والخصوص ثبت ههنا امران احدهما كون المنفي عاما وثانيهما بطلان القول حين يقال ما انا قلت شعرا قط وما انا اكلت اليوم شيئا وما انا رأيت احدا فقوله ان يقول فاعل كان وخبره خلفا من القول اي باطلا منه قوله فلا بد وان يقول لو صح التركيب ان يقال فلا بد ان يقول وحله انه من قبيل ادخال الواو على خبر المبتدا بعد دخول الناسخ على ما صرح به المحققون في قول الحماسي فامسى وهو عريان على نمط قولهم ما احد الا وله نفس امارة والسر فيه هو التنبيه على شدة الالصاق والاشعار بمزيد الاشتباك والاتصال كدخول الواو بين الصفة والموصوف الا ان الشارح المحقق يذهب في مثله الى ان الخبر محذوف والمذكور ليس بخبر وعلى هذا فهو عطف على الخبر المقدر قوله لانه يقتضي ان يكون انسان غيرك هذا مبني على قانون تقرير المصنف لما سبق من ان تقديم المسند اليه لقصر الخبر عليه والقصر رد للمخاطب في اعتقاد مشوب بصواب وخطاء وانت تريد تقرير صوابه ونفي خطائه وهذا كذلك اذ المعنى لست الذي ضرب كل احد سوى زيد بل هو شخص اخر وهذا محال قوله وفي هذا اشارة الى الرد على الشيخين اي في تقديم المعمول على العامل في قوله ولهذا لم يصح فان هذا التقديم لقصر المؤخر على المقدم اي عدم الصحة مقصور على هذه العلة لا يتجاوز الى علة اخرى فكان ردا على الشيخين لظنهما انه يتجاوز الى علة اخرى فان قيل فكان الكلام صريحا في الرد لا اشارة قلنا المراد الرد على الشيخين ولا تصريح بذلك على انه قد سبق ان الاشارة كثيرا ما يستعمل بالمعنى الاعم قوله يقتضي ان لا يكون ضربته اذ قد سبق ان هذا رد على من زعم ان المتكلم قد ضرب كل احد سوى زيد واصاب في ذلك لكنه اخطأ في ان هذا الفاعل هو المتكلم فيكون الاستثناء من الاثبات فلا يكون زيد مضروبا له قوله وجوابه اي الجواب عن اعتراض المصنف على الشيخين فيما ذهب اليه من المنع على المقدمة الثانية القائلة بان التقديم والايلاء يقتضي ان لا يكون زيد مضروبا للمتكلم وتقرير الجواب ظاهر من تقرير الشارح المحقق رح وههنا بحث وهو ان التقديم والايلاء اذا كانا دالين على القصر الدال على الاستثناء من الاثبات لم يكن ما نحن فيه من قبيل نقض النفي بالا وانما يكون من قبيل النقض اذا كان استثناء من النفي وليس كذلك واجيب بان هذا مسلم الا ان ظاهر الكلام على انه استثناء مفرغ من النفي فيكون النفي منتقضا بالنظر الى الظاهر وان لم يكن هناك انتقاض بالنظر الى الحقيقة ولا كلام في قوة السؤال وضعف الجواب والله اعلم بحقيقة الحال وما هو التحقيق والصواب فقوله فاذا كان النزاع في هذا الضرب المعين اي في فاعله فهو مبني على التقدير او على التقييد قوله فلا يكون زيد مضروبا لك ولا لغيرك يريد انه اذا كان الخطار في فاعل فعل معين هو هذا الضرب كان المعنى ان هذا الضرب الواقع على من عدا زيدا حاصل لكن فاعله غيري لا انا فلا يكون زيد مضروبا لك كما لا يكون مضروبا لغيرك ثم المنتقض بالا هو نفي هذا الضرب الذي وقعت المناظرة في فاعله فيكون هو واقعا على زيد ويلزم كون زيد مضروبا به غير مضروب به هذا محال الا ان الشارح المحقق رح اقتصر على ابطال هذه المقدمة لانه بصدد الدفع للمنع اورده المصنف على حديث التقديم والايلاء واقتضائهما الانحصار المذكور واما نفيه

لان الكلام في ان وجود الفعل [illegible] الفعل صواب وانما النزاع في فاعله [illegible] تخصيص نفي الفعل [illegible] اذ ان [illegible] هناك تخصيص [illegible] بين التخصيص [illegible] سعى واصاب لكنه اخطأ في ان فاعله الذي [illegible] لمطابق فانه دقيق منه

حسب ما شنع عليهم بانهم لم يعرفوا [illegible] حرف النفي في المسند اليه المقدم وتقديمه عليه منه

لزوم التناقض فقد تقررت سابقا فان قيل لم نسبوا الفصل الى التقديم والا ملا جميعا وهلا اكتفوا بواحد منهما قلنا لان التقديم لا يكفي في افادة هذا المعنى لانك لو قلت انا ما ضربت الا زيدا كان هذا صحيحا لانه في معنى انا الذي لم اضرب الا زيدا ولا شبهة في استقامته فالامتناع ناش من الامرين جميعا **قوله** وهذا التحقيق ما ذكره العلامة في شرح المفتاح ان التقديم يريد التقديم المخصوص المذكور المقرون بالايلاء لتقدم معرفته انفا تركه الشارح اعتمادا على ما سبق والا فالواقع في عبارة العلامة تقديم الفاعل مع حرف النفي **قوله** فيتاتي التوفيق من تتمة كلام العلامة اي التوفيق بين الاثبات والنفي في ما ضربت الا زيدا فلا تناقض فيكون صحيحا ولا يمكن التوفيق فيما انا ضربت الا زيدا فلا يكون صحيحا ولما كان ههنا مظنة ان يقال مثل هذا التوفيق يمكن ان يعتبر في ما انا ضربت الا زيدا ايضا فيكون هو ايضا صحيحا وهذا معنى قوله لا يقال يجوز ان يكون هناك ضرب ان اجاب بان المنتقض بالا هو نفي هذا الضرب الذي وقعت المناظرة في فاعله فيلزم التناقض ولعمري لا الشبهة شيء ولا الجواب والله اعلم بالصواب **قوله** وعندي ان قولهم نقض النفي بالا يقتضي ان يكون المراد انكم قلتم لا تناقض في قولنا ما ضربت الا زيدا لامكان التوفيق بالطريق المذكور بخلاف قولهم ما انا ضربت الا زيدا فان التناقض فيه لازم جزما لامتناع اعتبار التوفيق المذكور بناء على ان المنتقض بالا هو نفي ذلك الضرب الذي وقعت المناظرة في فاعله فالتناقض فيه موجود لا محالة وذهب الشارح المحقق رح الى ان احتياج قولهم ما ضربت الا زيدا الى التوفيق اشد من قولهم ما انا ضربت الا زيدا لتحقق النقض بالا فيه على سبيل القطع بخلاف قولهم ما انا ضربت الا زيدا فانه لا تناقض فيه اذ لا نقض فيه قطعا حتى تقع الاحتياج فيه الى التوفيق فكيف صح ان يقال لا يمكن التوفيق فيه وحاصله انه لا نقض فيه فلا تناقض فلا حاجة الى التوفيق فضلا عن ان يقال التوفيق ممتنع فيه وهذا اعني توجيه الكلام بهذا النمط جيد من جهة انه مرتبط بكلام العلامة صورة وفي التحقيق منع للمقدمة القائلة بالنقض فهذا التوجيه محافظة للارتباطين الصوري والمعنوي ويجوز ان يقال ابتداء هذا راجع الى تزييف المقدمة القائلة بالنقض وتقريره ان الشيخين ومن تبعهما قد عللوا الامتناع بطريق يشتمل على مقدمتين احديهما ان نقض النفي بالا يقتضي ان يكون زيد مضروبا للمتكلم وثانيهما ان التقدم والا ملا يدلان على انه ليس مضروبا له والمصرح قد اورد المنع على المقدمة الثانية فحاول الشارح المحقق رح ان يبين ان ايراد المنع على المقدمة الاولى اظهر واولى وتقريره واضح من كلامه فمرجع التزييف على الاول كلام العلامة اصالة وكلام الشيخين تبعا وعلى الثاني فمرجعه كلام الشيخين اصالة و يرجع الى المصرح تبعا فليفهم وتحقيق ذلك انه لا تناقض فيه ولا نقض على ما اشار اليه بقوله فيقال ان النفي لم يتوجه الى الفعل اصلا ان في قولهم ما انا ضربت الا زيدا بل النفي راجع الى الفاعلية فقط فالاستثناء يكون من الاثبات كانه قيل ضرب كل احد سوى زيد ثابت واقع لكن فاعله غيري لا انا واذا كان كذلك لا يكون من نقض النفي بالا اصلا وهذا هو الاشكال الذي قررناه في صدر البحث على الشيخين في تقريرهما التناقض في ما انا ضربت الا زيدا وقد شرحناه هناك بالا مزيد عليه واعترض بعض المحققين من اصحاب الحواشي على هذا بانه زاد في الكسر القارورة لانه قد هدم بهذا الكلام التوجيه الذي قد تصلف به انفا اذ يقال ح لا نسلم ان نفي الروية في قولك ما انا رايت احدا عام لكل احد لان النفي متوجه الى الفاعل والى كونه فاعلا ولا تعلق له بالفعل والمفعول اصلا فيكون الكلام دالا على ان المتكلم ليس فاعلا للروية المتعلقة باحد فيلزم ان يكون هناك انسان قد راى احدا كانه قيل لست الذي راى احدا من الناس ولا محذور فيه وحاصله ان النفي لما كان خاصا بالفاعل لم يكن النكرة الواقعة في هذا الكلام اعني احدا في ما انا رايت احدا واقعة في سياق النفي فلا يكون عامة واذا لم يكن النفي على وجه العموم لم يكن الاثبات ايضا على وجه العموم فلا يكون فيه استحالة والجواب عنه من وجوه الاول ان هذا الكلام على السند لان ما ذكره الشارح المحقق رح في التحقيق منع وسنده اي لا نسلم ان فيه نقضا فان النفي لم يتوجه الى الفعل اصلا بل الى الفاعلية فقط الى الاخر الثاني ان كون النكرة في سياق النفي ليس معناه ان يكون متعلقة بالنفي بل معناه على ما صرح به القوم انه اعم من ان يكون متعلقة بفعل منفي او متعلقة بفعل

ما ظهرت في الوجه الاول انما هو بالنسبة الى قولنا ما ضربت الا زيدا وفي الثاني الى المقدمة الثانية منه

صرح به الفاضل قطب الرازي في شرح الكشاف عند قوله تعالى ربنا يود الذين كفروا لو كانوا مسلمين الاية منه

بنفي مثبت متعلق بمنفي واياما كان فالعموم لازم جزما والذي نحن فيه من قبيل الثاني او النكرة متعلقة بفعل مثبت هو راي وهذا الفعل المثبت متعلق بمنفي هو الفاعل الذي ورد عليه النفي فيكون عامة فيلزم الامتناع المطلق في ما انا رايت احدا فلا يهدم ولا كسر في القارورة اصلا فضلا عن الزيادة عليه الثالث ان ما ذهب الشارح المحقق رح من التوجيه الذي تصلف به مبني على ان وجه الامتناع في ما انا رايت احدا هو هذا على ما اعتبره الشيخ عبد القاهر وسائر العلماء يشهد بذلك اطلاقاتهم تارة وتصريحاتهم اخرى لا ما ذهب اليه البعض فانه مخالف لكلامهم وتصريحاتهم وخارج عن قانون المعاني فالتصلف انما هو بهذا الاعتبار حيث لم يطلعوا على حقيقة الحال ولم يتصفحوا الكلام الشيخ وكتب الفن فلا يقدح في ذلك ما اورده من المنع على كلام الشيخين هنا اذ المراد ان كلامهم هذا فلا باس لو ورد على الكل منع فانه لا ينافي التصلف بل توجيهه ولا مذهب للمعترض فليفهم فقوله احد ربما يعترض عليه اي كان يورد عليه اشكال التناقض المبني على النقض وحاصله ان ورود الاشكال على قولهم ما ضربت الا زيدا اظهر من وروده على قولهم ما انا ضربت الا زيدا لان الاشكال مبني على وجود النقض والنقض يوجد في ما ضربت الا زيدا دون ما انا ضربت الا زيدا فيكون هو بالاعتراض اولى وبورود الاشكال احرى هذا على الوجه الاول واما على الوجه الثاني فقد قررناه بقوله فيقال ان النفي الى تفصيل للاعتراض اي في ما انا ضربت الا زيدا الا في ما ضربت الا زيدا هكذا يجب ان يفهم هذا المقام فانه من مزال الاقدام ومعارك الافهام ومزالق الاقلام **قوله** بان لا يكون في الكلام نفي اصلا او يريد ان انتفاء المجموع المركب اي كون المسند اليه واقعا عقيب حرف النفي كائنا بعده بلا فصل باحد الامرين اما باعتبار انتفاء حرف النفي او باعتبار كونه واقعا بعده بان يكون مقدما على حرف النفي فان قيل هذا اعني ما ذهب اليه الشارح المحقق رح من جعل انتفاء الايلاء اعم لا يلايم كلام المصرح اعني قوله وكذا اذا كان منفيا لانه يفهم منه انه لم يجعل عدم الايلاء اعم بل يشعر بان اراد المعنى الاول فقط والا فلا معنى لقوله وكذا اذا كان الفعل منفيا قلنا اراد المعنى الاعم ونظم الكلام هكذا وان لم يل حرف النفي فهو على قسمين الاول ياتي للتخصيص وياتي للتقوى وكذا الثاني ياتي لهما جميعا واليه الاشارة بقوله فقد ياتي للتقوى وهذا كما ترى متسق غاية الاتساق منتظم غاية الانتظام **قوله** فيكون على الاول قصر قلب وعلى الثاني قصر افراد فيه بحث لان قصر التعيين خارج ولا معنى لاخراجه لجريان هذا الاعتبار فيه فالوجه ان يحمل عبارة المصرح على ما يشمل قصر التعيين ايضا بجعل المشاركة اعم من شركة المعية او البدلية فكما ان المشاركة متحققة في قصر الافراد وكذلك في قصر التعيين ايضا بناء على ان المخاطب فيه من يجوز الشركة لا على التعيين كما صرح به الشارح المحقق في مباحث القصر اللهم الا ان يحمل المشاركة على شركة المعية اخذا بالظاهر كما فعله الشارح رح اذ الظاهر المتبادر الى الفهم من الشركة المعية دون الاعم في قصر التعيين على المعاينة **قوله** وكذا اذا كان الفعل منفيا معطوف على مقدر تقديره وان لم يل حرف النفي فقد ياتي للتخصيص وقد ياتي للتقوى اذا كان مثبتا وكذا اذا كان منفيا **قوله** ومعنى لا غيره دفع لما يتوهم من ظاهر عبارة المفتاح حيث قال فان انت هنا لتاكيد المحكوم عليه بنفي الكذب عنه بانه هو لا غيره لا لتاكيد الحكم ولما كان ظاهر قوله لا غيره مشعرا بالقصر والاختصاص وكان هذا مضرا لانه بصدد منع الحصر والتخصيص اورد كلام المفتاح وفسره بما يتضح المراد ويندفع به الفساد **قوله** وليس اذا قلت اسم ليس ضمير الشان وخبره الجملة الشرطية او قوله يحب واذا ظرف لغو متعلق بليس لتضمنه معنى النفي كانه قيل انتفى في زمان القول كذا فلا يتوجه عليه ان النحاة يمنعون اعمال ليس في الظروف لنقصانه في الفعلية فليتامل وفاعل يحب ان يكون وفاعل يكون وهو تامة ان مع اسمه اعني وجود سعي وخبره الظرف اعني عند ال مع وضميره منه في قوله قد وقع خطاء منه للسامع والجملة هذه اعني قوله قد وقع خطاء منه في موقع الخبر صفة سعي او في موقع النصب حال منه ولفظ قد ربما يروح الثاني وضمير فاعله للسعي وفي قصد منصوب معطوف على يكون وضمير اذا قلته للمثال اعني سعيت انا في حاجتك كما اشار اليه بقوله اي المثال الاخر ووجه التخصيص انه هو الذي يفاد به وجود السعي من غير شائبة تجوز في الاسناد والى المتكلم او سهوا ونسيانا على ما هو فائدة التاكيد بخلاف سعيت في حاجتك فانه لا دلالة فيه على دفع التجوز والسهو

معنى ليس النفي لانه من قبيل النفي في زمان القول كذا فلا يتوجه عليه ان النحاة يمنعون اعمال ليس في الظرف لنقصانه في الفعلية منه

والنسيان اذ لا تاكيد ده وذهب الشارح العلامة رح في شرح المفتاح الى ان الضمير راجع الى المثالين بطريق البدلية فقال في تفسيره
اى كلام من المثالين فلا جرم اضطر اخو الاحوال الى ان جعل قوله غير مشوب بتجوز او سهو او نسيان متعلقا بقوله صح فلذا قال في تفسيره
صح من غير ارتكاب اخذ هذه الثلثة قوله قد اورد في هذا المقام على سبيل التجوز او السهو او النسيان يريد ان العلامة ان اراد
فيما ذكره واورده ما هو المتبادر منه فانه لم يعرف فساده لكن بحيث اذا نبه تنبه بادنى تنبيه كان سهوا وان عرف ونسى
بحيث لو توجه اليه لا يدركه كان نسيانا وان اراد معنى اخر لا زما لذلك المعنى كان تجوزا ولا يخفى حسن موقع هذا الكلام في
هذا المقام وبالجملة فوجه التعجب والتحير في كلام العلامة امور الاول ما ذكر من قصة انا سعيت في حاجتك فيما اما قصته في
شرحها طول احوالا تعلق له بهذا الكلام ولا ارتباط له بالمقصود والمرام الثاني انه ما ذكر مراد السهو والنسيان والتجوز على
التقدير الاول من المخاطب كلام لا يساعده عقل ولا نقل الثالث ان قوله انا سعيت في حاجتك انما يستعمل لرد الخطاء في الفاعل
قصر له على هذه الحالة وليس بذاك اذ قد سبق انفا انه كما ياتي للقصر كذلك ياتي للتقوى وبالجملة فوجه الاهمال مما تضيق عن
الاحاطة به نطاق المقال والله اعلم بحقيقة الحال قوله تم بنى على كلامه هذا تحقيره واشارة الى اهانته على نمط قوله تعالى اهذا الذى يذكر آلهتكم
كان اللفظ ثم تنبيه على التشنيع والبناء على مثل هذا الكلام قوله والشجرة بنى عن الثمرة يعنى بالنسبة الى ما ذكر الثمرة يريد كان الثمرة
تنبئ عن الشجرة لم لا يريها الا انه اثر الاول مع اشعار الثاني لان الشجرة اصل للثمرة كما ان هذا الكلام اصل يبتنى عليه غيره فهذا انسب بالمقام
قوله هذا الذى ذكر من التفصيل اى من التخصيص تارة والتقوى اخرى ما في قوله اذا بنى الفعل على معرف رمز الى تعيين المعطوف عليه للكلمة
الشرطية اعنى قوله وان بنى الفعل على منكر يريد ان هذه الجملة معطوفة على مقدر تقديره هكذا فان قيل فمقتضى الظاهر ايراد كلمة ان فلم
عدل الى كلمة اذا قلت نعم الا ان البناء على المعرف لما شيد اركانه بالامثلة صار كانه امر محقق فناسبه كلمة اذا المنبئة عن التحقق
والثبوت وكذلك البناء على المنكر فانه سيتحقق فههنا نكتة اخرى وهى الاشارة الى قوة الاول وشرفه والتنبيه على ضعف الثاني
وسفالة محله تدبر قوله وان بنى الفعل على منكر اى جعل الفعل حكما عنه واسند اليه مقدما هو عليه يقال هذا مبنى على ذاك يريد
انه خبر له او صفة او حال منه وقد سبق منه بعض تحقيقه قوله تخصص الجنس او الواحد به اى قصر الفعل على الجنس والواحد على
ان المقصور هو المذكور بعد الباء على ما هو الاستعمال العرفى الشايع على ما سبق وفي قوله اى لا اجراره اشارة اليه فان هذا
تنبيه لطيف على ما هو القانون في القصر من ان المعتبر في النفى الماخوذ في القصر انما هو نفى المقصور من المقصور عليه وان كلمة النفى في
الظاهر ترد على ما يقابل المقصور عليه فليتامل فان قيل كيف صح وقوع النكرة مبتدأ في مثل قولهم رجل جاءنى قلنا لانه تخصص النكرة
ههنا بكونه فاعلا في المعنى على ما صرح به في قولهم شر اهر ذا ناب فانهم قالوا المعنى ما اهر ذا ناب الا شر فههنا المعنى ما جاءنى الا رجل فافهم
بهذا الكلام الباء بمعنى في وهو متعلق بمحذوف هو حال من الاعتقاد المدلول عليه بالفعل اى على قانون التضمين او لا عليه اى
اعتقد المخاطب حال كون اعتقاده معتبرا في هذا الكلام اعنى رجل جاءنى وقوله ان قد اتاك لو في الظاهر مفعول اعتقد وفي التحقيق
بيان للاعتقاد وقوله ولم يدر جنسه اشارة الى قصر التعيين وقوله واعتقد انه امراة اشارة الى قصر القلب ان كان المراد انه امراة
فقط والى قصر الافراد ان كان المراد انه امراة ايضا فلذا اطلقه فاندرج في كلامه قصر الافراد ايضا ففي الكلام تعرض للقصر بانواعه الثلث
فليفهم قوله عن انه يدخل في تخصص الجنس تخصص النوع يريد انه مندرج في تخصيص الجنس واللفظ شامل له كشمول الانسان لافراده فذكره
ذكره قوله ولعلنا نور وكلامه فان قلت لعل للترجى اى الترجى المتكلم عن مدخوله وترجى الشخص من نفسه محال قلت هذا من باب التجريد
الانسان لما كان في مشكل على عمره خائفا من الاجل كل حين لا وثوق له على بقائه في الزمان المستقبل كان حاله عند عزمه وجزمه على ان
يفعل

يفعل في الزمان المستقبل كذا شبيهة بحال من يرجى انه يفعل يحتمل ان يحصل منه ويحتمل ان لا يحصل تدبر قوله وصح باقتران الحكم بين
الصور الثلث الاولى ما يكون المسند اليه مضمرا نحو هو عرف الثانية ما يكون المسند اليه مظهرا معرفة نحو زيد عرف الثالثة ما يكون
المسند اليه نكرة نحو رجل عرف ووجه الافتراق بين الصور الثلث انا اذا قلنا عرف هو لم يكن هو فاعل عرف لان ذلك ليس من
مواقع جواز انفصال ضمير الفاعل واذا لم يكن فاعلا جاز تقديمه اذ لا مانع ههنا يتصور سوى كونه فاعلا واجزاء الجملة يجوز تقديم
بعضها على البعض اذا لم يمنع مانع واذا جاز تقديمه فقولنا هو عرف كان له احتمال التقديم لعدم المانع واحتمال الابتداء اى كونه مبتدأ
في اصله من غير اعتبار تقديم وتاخير لكونه في موضعه الذى هو ما قبل المسند وعلى شرطه الذى هو حصول تمام الفائدة بالاخبار عنه لكونه
معرفة واذا قلنا عرف زيد كان زيد فاعل عرف لان اعتبار ضمير مبهم في الفعل ثم ابدال الاسم المظهر منه قليل في كلام العرب جدا
فلا وجه لحمل الكلام الشايع الاستعمال الكثير النظاير عليه فان قيل فكيف صح هذا في التنزيل واسروا النجوى الذين ظلموا وقد ذكروا
فيه ان الذين بدل من الضمير قلنا الواقع في التنزيل انما هو مع ابراز الضمير ولا التباس فيه مع احتمال ان لا يكون الواو ضميرا بل حرفا
دالا على كون الفاعل جمعا على ما هو لغة اكلونى البراغيث ويجوز ان يجعل الذين ظلموا نصبا على الذم او رفعا عليه او مبتدأ ما خبره
لعدم الالتباس بالفاعل بخلاف عرف زيد واذا كان زيد فاعلا لم يجز تقديمه للاجماع والالتباس فلم يكن لزيد عرف سوى احتمال الابتداء
دون التقديم واما رجل عرف فلا يحتمل الابتداء لفوات شرط المبتدأ وهو التعريف والتخصيص فيحمل على انه كان في الاصل موخرا بدلا من الضمير
يعتبر في عرف هذا حاصل كلام المفتاح في وجه الافتراق بين الصور الثلث قوله ان جاز وقدر فان قيل فما السبب في ذكر الجواز والتقدير
ان يقال وقدر لان التقدير يستلزم الجواز دون العكس مع انه اخصر فما السبب في ذكر الجواز قلنا ممنوع لان كثيرا من المقدرات مما لا
يتعلق به الجواز الا ترى الى انهم يقدرون رجل عرف بعرف رجل على ان يكون رجل بدلا مع ان القول بان المرفوع في مثل عرف رجل
بدل مما لم يقل به احد كيف وانه يستلزم ان يقال عرفا رجلان وعرفوا رجال قوله اذ لا سبب للتخصيص سواه فيه بحث لان صاحب المفتاح
قائل بالقصر الفردى فلا حاجة الى ما ذهب اليه اذ المعنى رجل واحد عرف لا رجلان ولا رجال اللهم الا ان يراد نفى التخصيص بالنسبة الى النوع
الاخر قوله فلا امتناع ان يراد المهر شر لا خير يريد ان عدم صحته مبنى على اختصاص الاهرار في نفسه بالشر لا يتجاوز غيره وفيه نظر لان امر الاختصاص
لا يمنع ذلك كيف وان السكاكى ذكر في بحث القصر انه يجوز مجامعته لا مع التقديم الدال على القصر مع كون الصفة مختصة بالموصوف
وعكسه بخلاف انما فان شرط مجامعتها مع انما ان لا يكون الوصف بعد انما مما له في نفسه اختصاص بالموصوف المذكور كقوله تعالى انما يستجيب
الذين يسمعون فان كل عاقل يعلم انه لا استجابة الا ممن يسمع ويعقل انما انت منذر من يخشيها اذ لا يخفى على احد ممن له مسكة ان الانذار
انما يكون انذارا او يكون له تاثير اذا كان مع من يؤمن بالله وبالغيب وبالقيامة واهوالها ويخشى عقابها وتحقيق هذا المقام في مباحث قصر
المفتاح قوله اذ ظهور الخير للكلب لا يهره ولا يفزعه مبنى على ما اشتهر عند العرب ان الكلب انما يصيح عند روية الشرور والمكاره لا عند روية
الخيرات ومرادهم بالشرور الامور الغير المالوفة وسموها شرورا لانها شرور في الاعم الاغلب كما ان الامور المانوسة خير كذلك
وقد يجاب بالمنع المستند الا بما نص عليه الشيخ عبد القاهر رح حيث قال قدم شر لان المعنى ان الذى اهره من جنس الشر لا من جنس الخير و
سيتعرض له المصنف بعد هذا فقوله لا يهره اى لا يجعله ذا صوت في الصحاح الهر الاسم من قولك هر زيد هرا اى كرهته وفي المثل فلان
لا يعرف الهر من البر اى ما يكرهه ممن يبره ويقال الهر في هذا المثل دعاء الغنم والبر سوقها وهرير الكلب صوته دون نباحه من قلة
صبره على البرد وقد هر الكلب يهر هريرا واما قوله ولا يفزعه اما بتشديد الراء او بتخفيفها فعلى الاول من التفزيع وعلى الثاني من الافزاع وكلاهما
بمعنى الاخافة صرح به في الصحاح حيث قال الافزاع الاخافة والاغاثة ايضا يقال فزعت اليه فافزعنى اى لجأت اليه فاغاثنى

وكذلك التفزيع من الاضداد ويقال فزعه اى اخافه وفزع عنه اى كشف عنه الخوف ومنه قوله تعالى حتى اذا فزع عن قلوبهم اى كشف
عنها الفزع قوله واذ قد صرح الائمة ظرف لمحذوف تقديره لزم طلب وجه اذ قد صرح الائمة والفاء فى قوله فالوجه مترتب ومتفرع
على هذا المحذوف لا فاء جواب اذ لان الفاء لا يقع فى جوابه وههنا وجهان اخران لم يذكرهما القوم الاول ان الفاء هذه يجوز ان يجعل جوابا
لاذ لانه وان لم يقع الفاء فى جوابه حقيقة الا انه قد يدخل الفاء فى جوابه تشبيها لاذ بان على ما صرح به بعض المحققين من النحاة لكونهما على حرفين
وبين افتهما فى الحركة والسكون الثانى ان يجعل اذ هذه تعليلية تعليلا لما بعدها ميلا فى ذلك الى جانب المعنى كانه قيل لتصريح الائمة وجب
التوفيق بطلب وجه فان معناه هذا لا غير قوله يقطع شان الشدائد اى تشديد لامره وتكميل لوجوده من جهة قطع الامر بالضم وقطاعة
فهو قطيع اى شديد جاوز تشيع جاوز المقدار كذا فى الصحاح ثم قال وكذلك اقطع الامر فهو مقطع واستقطعه اى وجده قطيعا قوله
ولقائل ان يقول لم حاصل الاشكال ان مذهبه يقتضى اعتبار التقديم والتاخير البتة وكون النكرة مخصصة يقتضى ان لا يعتبر ذلك ووجوب
ان يكون اعتباره لغوا محضا وحاصل الجواب انا لا نسلم ان مذهبه يقتضى ذلك فى جميع مثل هذا المقام بل انما يقتضيه اذا كان الحصر
ناشيا من شىء اخر فلا حاجة اليه وههنا ناش من التقييد بالوصف اذ يصير المعنى ح شر فظيع امره لا شر غير فظيع لانه اى لان
صاحب المفتاح هو الذى يقول بمفهوم الصفة حتى ذهب فى قولهم ما ضربت اكبر اخوتك الى انه بمعنى اخاك الاكبر وان المعنى
ضربت اخاك الاصغر قوله فيتاتى التوفيق معطوف على ليفيد اى لا بد من هذا الاعتبار ليترتب عليه الحصر والتوفيق قوله تحكم اى قول
بطريق الحكومة والتسلط من غير ان يقوم عليه دليل وبرهان واما التهكم بالهاء فمعناه السخرية والاستهزاء قوله بنيت بها اى
دخلت بتلك المراة فى الصحاح بنى فلان بيتا وبنى على اهله بناء فيهما زفها والعامة تقول بنى باهله وهو خطا وكان الاصل فيه
ان الداخل باهله كان يضرب عليها قبة ليلة دخوله بها فقيل لكل داخل باهله بان هذا كلامه ومنه يعلم ان حق العبارة ان يقول
بنيت عليها وان بها خطا والظاهر انه حكاه لا حاجة اليه لان الظرف متعلق به بتضمين معنى الالتباس اى بنيت عليها ملتبسا بها
نفى الكلام تنبيه على ان الامر غير مقصور على الدخول بل الدخول مقرون بالدخول والمحاق من الشهر ثلث ليال من اخره ومحاق
الهلال تغيبوبته كذا فى الصحاح وقوله فكان محاقا ان يحتمل الوجهين النفرة والرغبة والتعيين الى المقام قوله لو كان يشكى الى كان
ناقصة واسمه ضمير الشان والجملة بعده خبره والظرف اعنى الى متعلق بيشكى يقال شكا اليه قال الشاعر شكوت الى وكيع سوء حفظى
وفى التنزيل انما اشكوا بثى وحزنى الى الله وكانه باعتبار معنى الرفع وقوله ما لقى الظاهر انه مفعول يشكى ويحتمل ان يكون جواب
لو فعلى الاول كلمة من فى قوله من هذه الكمد بيانية وعلى الثانى زايدة لان ما نافية اى لو كان الشكاية مرفوعة اليهم لما كان الامر
كذلك والكمد الغم والحزن فى الصحاح الكمد الحزن المكتوم وقوله ثم اشكيت الظاهر انه معطوف على كان وقوله لاشكانى جواب لو اى
لو كانت الشكاية اليهم واقعة ولو اشكيت لاشكانى قبر وساكنه اى لازال شكايتى ولا ذهب حزنى وغمى من قولهم اشكيته اى ازلت
شكايته على ان الهمزة للسلب والمذكور فى الصحاح ان هذا من قبيل الاضداد يقال اشكيته اى اوقعته فى الشكاية واشكيته اى
ازلت شكايته وسنجار اسم موضع وفى الصحاح وسنجار والساجور اسم موضع وكذا تهمد قوله عليك ورحمة الله السلام
اوله الا يا نخلة من ذات عرق وانما قال على وجه لان منهم من يجعله معطوفا على الضمير المستكن فى عليك وذات عرق اسم موضع
ثم لا نسلم انتفاء التخصيص ان الظاهر المتبادر من كلامه ان المراد بالتخصيص التخصيص النحوى اعنى كون النكرة مخصصة مصححة لوقوع
النكرة مبتدا وفى اصل الكلام على هذا ان ما ذهب اليه السكاكى من انه لا بد فى صورة المنكر من اعتبار التقديم والتاخير ليصح وقوع النكرة
مبتدا ممنوع اذ التخصيص حاصل بالوصف المستفاد من التاخير والى هذا اعنى ما ذكرنا ان مذهبه ان التخصيص النحوى محتاج الى
اعتبار

اعتبار التقديم والتاخير يشير عبارة المفتاح حيث يقول وانما يرتكب ذلك الوجه البعيد عند المنكر لفوات شرط المبتدا وهو كونه
مخصوصة اذا كان نكرة ويجوز ان يراد بالتخصيص التخصيص الحصرى ويريد ان ما ذهب اليه من انه لا بد فى صورة المنكر من اعتبار التقديم
والتاخير لقيد الحصر ممنوع اذ الحصر حاصل بغيره والى هذا الوجه يشير عبارة المجيب حيث يقول التنكير انما يدل على النوعية بالتهويل او غيره
والحصر مستفاد من تقدير التقديم فلا بد منه بحال فقوله ثم لا نسلم معطوف على ما قبله من حيث المعنى كانه قيل وفيه نظر لانا لا نسلم جواز
تقديم الفاعل المعنوى ثم لا نسلم انتفاء التخصيص قوله لفوات شرط المبتدا فقد دل عبارته هذه على انه لو كان للتخصيص سبب
سوى ارتكاب ذلك الوجه لم يرتكب هذا الوجه البعيد قوله لا يقال التنكير الخ هذا جواب عن اعتراض المصنف على السكاكى
وتقريره ان ههنا امرين النوعية والتخصيص والدال على الاول التهويل وعلى الثانى التقدير فالتقدير امر ضرورى لا بد منه البتة
وحاصل تزييف الشارح المحقق رح هذا الجواب انه لا يمكن فى مثل هذه الصورة ان يكون الحصر مستفادا من التقدير والا كان اعتبار
التقدير لغوا لا حاجة اليه بل الحصر فى مثل هذه الصورة مستفاد من الوصف لا غير وبعبارة اخرى ههنا احتمالان الاول ان اعتبار
التقدير ممتنع فى المقيد بالوصف الثانى ان الحصر يجب ان يكون مستفادا فى المقيد بالوصف من التقييد وعند ضم ما ثبت من المقدمتين سقط
القول بان التوجيه مستفادة من التهويل والتخصيص مستفاد من التقدير فليتامل قوله والا فلا توجيه لكلامه اى الكلام المفتاح يريد ان
كلام المفتاح يلزمه امتناع اعتبار تقدير التاخير فيما تخصصت النكرة فيه بالوصف وان الحصر مستفاد من الوصف ولو لم يعتبر هذا المعنى
اعنى ان اعتبار تقدير التاخير ممتنع وان الحصر مستفاد من الوصف لما ظهر التوفيق بين الكلامين اعنى كلام المفتاح والائمة حيث
يأولونه بما اهر ذا ناب الا شر قوله بل الجواب متصل بقوله لا يقال يريد ان الجواب عن اعتراض المصنف على السكاكى هو هذا الاول لانه
فاسد قوله اذا لم يقصد به التخصيص النوعى فيه بحث لانه قد نبهناك على انه اذا قصد التخصيص الفردى ايضا لا حاجة الى اعتبار التقديم
والتاخير قوله ثم لا نسلم امتناع ان يراد المهر شر لا خير قد سبق هذا بتوريد هذا الاعتراض على وجه لا مزيد عليه قوله ثم قال ويؤيد الخ معطوف
على قوله قال التقديم يفيد الاختصاص فان قيل لفظ ثم موضوع للترتيب مع التراخى وهو دليل قطعا على ان هذا القول صادر عن السكاكى
بعد القول بان التقديم يفيد الاختصاص الى اخر ما سبق من الشعب والسوق الشقوق والاقسام وهو باطل لان هذا القول فى كتابه
مقدم على حديث الاختصاص قلنا كما ان لفظ ثم يكون لما سبق كذلك يكون للترتيب فى الاخبار كما يقال بلغنى ما صنعت اليوم ثم ما صنعت
امس اراد ثم اخبرك ان الذى صنعته امس اعجب وان كان صنعه امس مقدما على صنعه اليوم فالمعنى ههنا بعد ما اخبرتك عن القول
السابق اخبرك الان عن قوله الاخر وان كان هذا القول مقدما على ذاك وههنا كلام اخر ذكره الامام المرزوقى رح وحاصله ان دلالة
ثم على الترتيب مع التراخى مخصوصة بعطف المفرد واما فى عطف الجملة فلا قال فى قوله لا يكشف الغماء الا ابن حرة يرى غمرات الموت
ثم يزورها فان روية الغمرات وان كانت معقبة بزيارتها اذ الزيارة واقعة عقيب الروية بلا مهلة الا ان كلمة ثم وان كانت
دلت على الترتيب والتراخى فى عطف المفرد الا انه لا دلالة لها عليه فى عطف الجملة فلا اشكال فى ايراد ثم ههنا هذا كلامه وهو
وان كان ثقة فى العربية اسوة للناس فى هذا الباب الا انه لا حاجة ههنا الى ما ذهب اليه بل ههنا وجهان كل منهما الطف
من الاخر الاول انه تنبيه على طول تدربه وتمحصه ففيه تنبيه لطيف على ان الزيارة انما هى من جهة شجاعته لا من جهة حماقته وانها مبنية
على خبرته لا على غفلته الثانى ان كلمة ثم تنبيه على استبعاد الاحجام عن الروية على نمط قوله تعالى يعرفون نعمة الله ثم ينكرونها فان
قيل نفى الاستبعاد اخلال بالشجاعة قلنا لا بل تنبيه على كمال شجاعته بمعنى انه يفعل ذلك مع انه مستبعد لا انه يستبعده
ولو سلم ففيه تنبيه على عقله وتنزيه له عن جهله وان اخره هذا شجاعة لا حماقة فليفهم قوله وقد تصحف قوله وشبهه تخفيفا ذهب بعض

هذا التعسيف لمولانا ركن الدين الخوافي رحمه الله منه

الشارحين الى ان قوله وشبهه منصوب بخفض على انه مفعول معه لان معنى القرب مشتمل على شيئين احدهما ثبوت معنى
التقوى وثانيهما عدم كمال التقوى فالعلة الاولى اعنى تضمن الضمير علة للاول والثانية اعنى المشابهة بالخالي من الضمير
علة للثاني وذهب الشارح المحقق الى ان هذا تعسف وتعسف وخروج عن الصواب الى ما هو في قوة الخطاء لاشتماله
على التكلفات وتحقيق ذلك انه اذا جعل قوله وشبهه مفعولا معه كان معمولا للتضمن شريكا مع مفعوله اعنى الضمير على ما عرف
من قاعدة المفعول معه انه لمصاحبة معمول فعل مذكور قبله فيصير حاصل الكلام لتضمنه الضمير ولتضمنه المشابهة المذكورة
في صاحبه يؤول الى ان قائم متضمن للشيئين احدهما الضمير والثاني المشابهة المذكورة وانت خبير بان ارتكاب كون الواو بمعنى
مع واستعمال لفظ التضمن هنا وجعله متعلقا بالضمير الذي هو لفظ تارة وبالمشابهة التي هي معنى اخرى مع ظهور الوجه الصحيح السالم
عن شوائب التكلف الخالي عن سمة التعسف في قوة الخطاء عند العارف بطرق التركيب واساليب الكلام ولقد نصره بعض
المحققين من اصحاب الحواشي قائلا لعل هذا القائل انما ارتكب التعسف في جانب اللفظ رعاية لجانب المعنى اذ لا يخفى ان تضمن
الضمير وحده لا يعتبر علة للقرب واما الجواز ادى هذا المعنى الا انه باختيار النصب على ان تضمن الضمير هو الاصل في العلية
وشبهه بالخالي عنه تتمة له كما ان ثبوت التقوى هو الاصل في المعلولية وعدم كماله تتمة له فاسند الاصل الى الاصل والفرع الى الفرع بهذا الكلام
ويتوجه عليه ان مدخول مع متبوع واصل والمشابهة المذكورة فرع وتبع فكيف يجعل مفعولا معه على ان فيه ركاكة كما بيناها باعتراف
صاحب النصرة بذلك ايضا فان قيل كما ان لفظ مع يدخل على المتبوع الذي هو الاصل كذلك يدخل على التابع الذي هو الفرع فكما يقال
جاء الوزير مع الامير يقال جاء السلطان مع جنود قلنا لما كان السلطان والقوة والغلبة والاستيلاء مبنية على الجنود كان الجنود من
هذه الجهة اصلا وان كان كل فرد فردا بالنسبة الى السلطان فافهم قوله احدهما المقارنة في التقوى حق العبارة ان يقول احدهما ثبوت
التقوى لان المقارنة كالقرب في الاشتمال على المعنيين على ما اشرنا اليه فاشار التوزيع قوله ليكون اوضح فيما قصده من المعنى المقصود
والسلم عن التعسف قوله ولا عومل من قبيل قوله تعالى فلا صدق ولا صلى وههنا اشكال قوي وهو انهم ان جاوزوا لو اجري الحكم عليه تركيب
بالنسبة الى المجموع اعنى صيغة اسم الفاعل مع الضمير فالاعراب في مثل رجل قائم ورجلا قائما ورجل قائم لا يدل على نفي مثل هذا
البناء لان اعراب الجزء لا يمنع بناء الكل للقطع بان الجملة اجزاؤها معربة مع ان المجموع من حيث المجموع مبني وان جاوزوا لو اجري الحكم بالنسبة
الى صيغة اسم الفاعل مجردا عن الضمير فهي بمنزلة جزء الجملة لا الجملة فلا حاجة للبناء ههنا اصلا بل لا معنى فرق المحدث بالمتمثلة ما
وترك الحكم بالبناء فليفهم قوله اي جعل تابعا لعارف المسند او يريد ان الضمير المستتر في اتبعه عائد الى عارف المسند الى الظاهر
والبارز المنصوب عائد الى عارف المسند الى المضمر يقال اتبعت زيدا عمرا اي جعلت زيدا تابعا لعمرو وعمرا متبوعا له وهذا ما ذهب
اليه من ان المفعول الاول في هذا الباب تابع والمفعول الثاني متبوع هو الذي اختاره جمهور الشارحين في شرح المفتاح فقد صرحوا
بان الضمير المستتر في اتبعه راجع الى عارف المسند الى الظاهر والبارز المنصوب لعارف المسند الى الضمير وان المعنى جعل الاول تابعا
والثاني متبوعا وفيه بحث لانهم ان ارادوا ان هذا المعنى اعني كون الاول تابعا والثاني متبوعا حتم مقتضى البتة فهو ممنوع بل الامر بالعكس
الا يرى الى قوله تعالى في شأن فرعون وقومه واتبعوا في هذه الدنيا لعنة فان المفعول الثاني ههنا تابع قطعا للقطع بان اللعنة تابعة
لهم لا رد به بهذا يشهد ظاهر كلام الصحاح ايضا لانه قال اتبعت القوم على افعلت اذا كانوا قد سبقوك فلحقتهم واتبعت
ايضا غيري يقال اتبعته الشيء فتبعه فالحق في هذا المقام ان يقال كلا الطرفين جائز اذ كل منهما واقع اما كون الاول متبوعا والثاني
تابعا فبدلالة الاية الكريمة واما العكس فبدلالة قوله عليه السلام الكيس من دان نفسه وعمل لما بعد الموت والاحمق من اتبع نفسه هواها

وتمنى

جعل الشيء متعلقا باللفظ والمعنى ركيك صرح به المحقق الشريف في شرح المفتاح في قوله الفصل الاول في ضبط معاقد علم المعاني والكلام فيه وتحقيق قد بيناه هناك في حاشية منه

وبما ذكرنا من ان لفظ مع لا يدخل الا على ما هو اصل ومتبوع صرح الشارح في مباحث الكناية من هذا الكتاب منه

وتمنى على الله فان هذا ايضا دليل قطعي كالاية للقطع بان النفس ههنا تابعة والهوى متبوعة فنحن لما تتبعنا موارد استعمال
هذا اللفظ وجدناه مستعملا في كل من المعنيين فلا معنى لبت القول باحدهما ونفي الاخر فلا منشأ للبت الا عدم التتبع وقصور
الاحاطة بموارد الاستعمال وكما ان الاستعمال يساعدهما فكذلك علم العربية ايضا مساعد لكلا الاستعمالين اذ المفعول
الاول كان تابعا قبل نقله الى باب الافعال وبالهمزة تحقق المفعول الثاني في الصحاح تبعت القوم تبعا وتباعة بالفتح اذا مشيت
خلفهم او مروا بك فمضيت معهم وكذلك اتبعتهم وهو افتعلت واتبعت القوم اذا كانوا قد سبقوك فلحقتهم واتبعت ايضا غيري
فلكل من المفعولين اذن جهة اصالة وجهة فرعية فما فيه معنى الفاعلية فهو مفعول اول على ما هو القانون في باب اعطيت
والذي يحصل بالتعدية فهو مفعول ثان فان نظر الى اصالة الاول ناسب ان يكون متبوعا والثاني تابعا وان نظر الى اصالة الثاني
ناسب ان يكون تابعا والاول متبوعا هكذا يجب ان يفهم هذا المقام فانه مما لم يسبقني فيه احد من الانام قوله ولعله سهو لوجهين
الاول ان كون الافراد ههنا في مقابلة الجملة مكشوف لا سترة به وكلام القوم ينادي على ذلك لانهم يقولون ولما بينه
بالخالي عن الضمير تركوا الحكم عليه بكونه جملة الى الحكم بكونه مفردا والمصرح زعم انه في مقابلة التثنية والجمع يرشدك اليه قوله مفردا
كان الظاهر او مثنى او مجموعا الثاني انه اذا اسند الى الظاهر فلا صلاح لتثنيته وجمعه كالفعل فلا معنى لجعل افراده بطريق تبعية
كذا ذكره الشارح المحقق رح وفي كل من المقدمتين مناقشة ظاهرة قوله لفظ مثل وغير كان ارباب البلاغة لا يعتبرون نظيرك و
شبهك وشبههما لقلة استعمالها في هذا المعنى والا فقد صرح بعض المحققين من النحاة بانهما قد يستعملان في الكناية ايضا قوله مثلك
لا يبخل فان قيل لفظ مثل وغير لا يصير معرفة وان اضيف الى المعارف بل هو نكرة فكيف صح وقوعه مبتدأ قلنا نعم الا انه نكرة
مخصصة وهذا القدر كاف في الابتدائية قوله فالاول اعني لفظ مثل مطلقا سواء كان واقعا في الاثبات او في النفي وكذا قوله
والثاني اعني لفظ غير مطلقا فقوله عن ثبوت الفعل اشارة الى الواقع في الاثبات وقوله او عن نفيه الى الواقع في النفي الا انه اثر
في العطف كلمة او في الاول لانه على طريق اللف والنشر واللف اجمالي وقد بينا هناك جوازا على ان المعهود في اللف الاجمالي ذكر النشر
بكلمة او واثر الواو في الثاني اذ لا لف ولا نشر ههنا بل صرح ههنا بمتعلق كل من قسمي الامرين فلا معنى لاو ههنا وقوله من مقتضى القياس
وموجب العرف تنبيه على خلافه ان العلاقة ظنية عرفية كما هو اللائق بالخطابيات لا قطعية قوله ولم يقع الاستعمال على خلافه
يريد ان ليس معنى قوله يرى تقديمه كاللازم ان التقديم لكونه كثيرا او اكثريا بمنزلة الشيء اللازم بمعنى انه قد لا يتقدم وقد
لا يتقدم بل المراد انه قطعي كلي لا يجوز خلافه قطعا قوله قيل وقد يتقدم قائله ابن مالك ومن تبعه وقوله وقد يتقدم معطوف على قوله
لما سبق ولاجل كذا وهذا اعني العطف بهذا الشق سماه القوم [illegible] عطف تلقين كما في قوله تعالى
لك سائر [illegible] ولهذا اشار في الكشاف في قوله تعالى قال اني جاعلك للناس اماما قال ومن ذريتي
قوله والتاخير لا يفيد الا سلب العموم لا يخفى ان عموم السلب معناه السلب الكلي وان سلب العموم معناه السلب الجزئي والاول يستلزم الثاني
من الثاني ضرورة انه كلما صدق السلب الكلي صدق السلب الجزئي دون العكس ولهذه النكتة ترك طريق الحصر في الاول وسلك
في الثاني فليفهم قوله وكان هذا القائل جواب لسؤال ربما يختلج في قلب الناظر من ان هذه الدعوى اعني دعوى ان التقديم يفيد عموم النفي
والتاخير يفيد نفي العموم امر مبني على الوضع والاستعمال ومستند الى اعتبار اللغة فلا معنى لاثباته بالبينة والبرهان كيف واللغة
لا تثبت بالدليل والقياس وحاصل الجواب ان هذا الدليل ليس دليلا على اصل الدعوى المذكور بل هو في معرض البيان للجهة
والسبب للاستعمال والسر لاعتبار اللغة وتوضيحه ان الدعوى مبنية على الوضع والاستعمال والدليل بيان للحكمة الا ان الوضع والاستعمال

لما كان مكشوفا لدى كل احد وكانت الجهة خفية ترك التعرض للجلي وخص البيان بالخفي جريا على مقتضى الحكمة قوله موجبة معدولة
المذكور في كتب المنطق ان القضية منقسمة الى قسمين معدولة ومحصلة لان حرف السلب ان كان جزءا من الموضوع او المحمول او منهما
سميت القضية معدولة وان لم يكن جزءا اصلا سميت محصلة فان كانت موجبة سميت موجبة محصلة وان كانت سالبة سميت سالبة
محصلة وربما يسمى سالبة بسيطة لان البسيط ما لا جزء له وحرف السلب وان كان موجودا الا انه ليس جزءا من طرفيها والفرق بين الموجبة
المعدولة والسالبة المحصلة او البسيطة انما يظهر اذا لم يكن الموضوع موجودا اذ لو كان موجودا صدق الايجاب والعدول كما يصدق
السلب ايضا واذا كان معدوما يصدق السلب ولا يصدق الايجاب ولذا قال ولا فرق بينهما عند وجود الموضوع فقيد انتفاء وجه
الفرق بوجود الموضوع فليتامل قوله وانما قال في الاول المستلزمة اه يريد انه انما اثر لفظ الاستلزام هناك ولفظ الاقتضاء
ههنا اذ الاول ينبئ عن الخفاء وعدم الصراحة والمفهوم الصريح من السالبة الجزئية النفي عن البعض والنفي عن الجملة يتصل بهذا الا انه مفهوم
الصريح بخلاف السالبة الكلية فان مفهومها الصريح نفي الحكم عن كل فرد قوله بل الجواب ان نفي الحكم اه متعلق بقوله لا نقال دلالة قولنا
لم يقم انسان اه يريد ان ليس الجواب عن اعتراض المص على هذا القايل ذلك بل هذا قوله ان المهملة هي التي يكون موضوعها كليا اراد بالكلي
ههنا ما يقابل الجزئي فلا اشكال قوله فلا بد لهذا البيان من شيء اه يريد انه لما كان المفروض انه قد بين فيها ان الحكم مسلوب عن كل فرد
وجب ان يبين انه ما مبين هذا او اي شيء يبينه قوله فلم يقصد والظاهر اسقاط الفاء لانه خبر المبتدا وليس من مواقع الفاء الا ان
يجعل مبنيا على مذهب الاخفش او من قبيل الميل الى جانب المعنى كانه قيل والقوم الذين جعلوا كذا فينطبق على القول المشهور
ايضا قوله ان كان ادخال الالف واللام اه هذه عبارة الشيخ في الاشارات نقلها الشارح المحقق رح لاثبات ما ادعاه من
عدم انحصار السور في المشهور وان اللام والتنوين ايضا سور وفيها اشكال اذ الظاهر المتبادر منها الى الفهم انا لو جعلناهما سورين
لزم ان لا يكون في لغة العرب مهملة والظاهر ان اللازم باطل للقطع بوجودها في هذه اللغة وبطلان اللازم ملزوم لبطلان الملزوم
فيجب حينئذ ان لا يكونا سورين وبطلانه ظاهر من وجهين الاول انه لا يتم التقريب ح بل يكون ايراد هذا الكلام ههنا حشوا مفسدا
لدلالته على نقيض ما هو المدعى الثاني ان لكل منهما سورا في بعض الاحوال فيلزم كذب هذا المقال والذي يخطر في هذا المقام بالبال
لدفع هذا الاشكال ان مراد الشيخ بهذا الكلام نفي الوجوب اعني وجوب كونهما سورين اي ان كانا يوجبان تعميما وتخصيصا البتة وفي
جميع الاحوال لزم انتفاء المهملة قطعا وهو باطل وهذا الباطل ناش من الوجوب واللزوم فيكون الوجوب باطلا وبطلان الوجوب
لا يستلزم بطلان الجواز وهذا حديث اجمالي تفصيله ان معنى هذا الكلام اما انهما يوجبان التعميم والتخصيص البتة بحيث لا ينفكان
منهما او انهما يوجبانهما في الجملة وفي بعض الاحوال فان حمل على الثاني فلا يترتب عليه ما هو المطلوب من انتفاء الاهمال اذ الجواز لا يستلزمه
ولان الجواز حق لا يورث باطلا فتعين حمله على الاول فيحصل ما هو المطلوب ويترتب عليه المحذور فيكون الوجوب باطلا اذ الموجب
للباطل باطل فيتم الكلام اذن ويحصل المرام لانه يلزم ح بقرينة المقام ان كلا من هذين سور في الجملة فيحصل مدعى الشارح اذ من
عدم الانحصار ففي عبارة الاشارات اذن اشارة متضمنة الى ما هو المقصود ومدعاه نفي الكلام اذن قيد مقدرا اي ان كان يوجب
تعميما وتخصيصا البتة وهذا القيد مفهوم من الكلام بدلالة السوق والسياق وبهذا التحقيق يظهر ههنا امور الاول اندفاع الاشكال
من كلام الشيخ الثاني اندفاعه عن كلام الشارح المحقق الثالث انه يحل الشبهة المورودة على هذا المقام من انه كيف يكون اللام
سورا وقولنا الانسان في خسر مهملة مع ان الموضوع ذو اللام وحاصل الحل ان اللام قد يكون سورا وقد لا يكون فالثاني كما اذا كان
للجنس والاول كما اذا كان للاستغراق والعهد وكذا الكلام في التنوين فانه قد لا يكون سورا كقولنا بعض يقول كذا اذا كان

كانه لو جود به كل من طرفيها كان كل من الطرفين امرا موجودا محصلا منه رجا تحت التحصيل منه

يعني ان هذا مفهوم اخر مغاير لمفهوم الا ان قال العضر نفي الحكم عن بعض الافراد ومفهوم التزم مستلزم كانه مغاير له الا انه منه

التنوين

التنوين للابهام فان القضية ح مهملة هكذا يجب ان يفهم هذا المقام فانه مما لم يستغن فيه احد من الانام قوله وقال عبد القاهر رح
معطوف على قوله قيل ولما زيف كلام هذا القايل حاول الآن ان يشير الى الكلام هو مرضي عنده وحاصله انه اذا وقعت كل في حيز
النفي كان النفي موجها الى الشمول خاصة وافاد الكلام بمفهومه ثبوت الفعل لبعض الافراد كالامثلة المذكورة وان وقع النفي
في حيزها اقتضى السلب عن كل فرد كالمثالين المذكورين والمذكور في كتب القوم ان كلا اسم موضوع لاستغراق افراد المنكر
نحو كل نفس ذائقة الموت والمعرف المجموع نحو وكلهم آتيه واجزاء المفرد المعرف نحو كل زيد حسن فاذا قلت اكلت كل رغيف
لزيد كانت لعموم الافراد فان اضيفت الرغيف الى زيد صارت لعموم اجزاء فرد واحد ولهذا وجب في قراءة غير ابي عمرو وابن ذكوان
كذلك يطبع الله على كل قلب متكبر جبار بترك تنوين قلب تقدير كل بعد قلب ليعم افراد القلوب كما عم اجزاء القلب فان قيل لا وجوب
بل لا حاجة اليه لان تعليق الحكم بالوصف ناظر الى العلية فيعم افراد القلوب ايضا كما عم اجزاء القلب الواحد قلنا نعم الا ان النكرة واقعة
في الاثبات وهي موضوعة للفرد المنتشر على الاصح على ما عرفت فيؤول الى ما ذكرنا واعلم ان لفظ كل وان كان مفردا مذكرا الا ان معناه بحسب
ما يضاف اليه فان كان مضافا الى المنكر وجب مراعاة معناه ولذلك جاء الضمير مفردا مذكرا في قوله تعالى وكل شيء فعلوه في الزبر وكل انسان
الزمناه وفي كلام الصديق رض الله عنه كل امرئ مصبح في اهله والموت ادنى من شراك نعله الى غير ذلك من الامثلة والشواهد ومفردا
مؤنثا في قوله تعالى كل نفس ذائقة الموت كل نفس بما كسبت رهينة ومثنى في قولهم كل رفيقي رجل بما اخوان قوله فلا يحسن عطفه عليه باو
اذ العطف باو انما يكون اذا كان مقابلا والخاص مندرج تحت العام لا مقابل له قوله فان خصصت التاخير باللفظ رح جواب سؤال مقدر تقريره
السؤال انه يحسن العطف باو لانه اراد بالتاخير في قوله بان اخرت عن اداة التاخير اللفظي اعني ما يكون مؤخرا لفظا وتقرير الجواب انه مع
ذلك يفوت التقابل المطلوب غاية الامر انه يخرج المعمول المقدم على الفعل المنفي فيبقى القسم الاخر اعني ما يكون معمولا للفعل المنفي
ويكون مؤخرا لفظا داخلا فيه قوله فالاقرب ان استصعب الشارح المحقق رح وغيره من المحققين هذا العطف وليس الامر بتلك الصعوبة
اذ الظاهر المتبادر من التاخير عن الاداة التاخير اللفظي فالطريق اذن ان يجعل او معموله معطوفا على اخرت بتقدير الفعل اي او قدمت
معموله وكل من المعطوفين افراد تفصيل للدخول في حيز النفي ويظهر حسن موقع التقابل اذ التقديم مقابل التاخير وكل منهما تفصيل للدخول
وينطبق الكلام حينئذ على كلام الشيخ انطباقا ظاهرا وهذا الوجه لظهوره وتبادر الفهم اليه وقيام القرينة المشعرة الدالة عليه ينبغي ان يذكر
الصريح على ما قال الشيخ من انه قد يكون في اللفظ دلالة على امرين ثم يقع القصد الى احدهما دون الاخر فيصير ذلك الاخر بان لم يدخل
تحت القصد كانه لم يدخل تحت دلالة اللفظ وباقي الوجوه المذكورة ههنا تعسف لا يخفى فليتامل قوله على ما بين في النحو قد تقرر
في النحو انه يجوز تقديم ما في حيز النفي عليه في لا ولم ولن ويمتنع في ما وان وعللوا ذلك بان ما يدخل على القبيلين فيشبه الاستفهام ولم ولن
يختصان الفعل ويكونان كالجزء منه واما لا فانها وان دخلت القبيلين الا انها حرف متصرف فيها فجاز عمل ما قبلها فيما بعدها مثل جئت
بلا شيء واريد ان لا تخرج فجاز العكس ايضا قوله وافاد ثبوت الفعل اه لما كان ظاهر معنى الثبوت القيام به والصدور عنه كالفاعل وكان في
المفعول خارجا حاول اندراجه بذكر التعلق بقوله او تعلقه به وبعض المحققين اكتفى بذكر الاول في تحقيق الضابطة اذ المراد بالثبوت
هو التعلق وهو موجود في القسمين جميعا قوله وفيه نظر لانا نجده اه الجواب عنه ظاهر مكشوف لان دلالة المفهوم انما يعتبر اذا
لم يكن هناك مانع ومعارض والمانع ههنا موجود لان الدليل القطعي قائم على تحريم الاختيال والافتخار وعلى انه لا يحب الكفار الاثيم مطلقا
ولا الحلاف المهين كذلك يرشدك اليه قوله اذا تاملنا يريد انا اذا تأملنا في مفهوم الكلام يعني ان ذلك الوجه انما هو في مفهوم
الكلام بعد التامل والتدبر فيه لكن اذا نظرنا الى الامور الخارجية والمعارضات العقلية او النقلية وجدنا الامر بخلافه فليتفطن له

قوله اي وان لم يكن داخلة في حيز النفي بان قدمت لما اشارة الى ان النفي راجع الى القيد اعني قوله بان اخرت عن اداته لسقط ما يقال ان عدم
الدخول اعم من ان يكون متقدمة او لا يكون موجودة اصلا فلا يستقيم قوله والا عم النفي قوله مما يدعيه علي من الذنوب رجح الى ان الذنب
في قوله علي ذنبا كله لم اصنع بمعنى الذنوب لانه اسم جنس يقع على القليل والكثير فصح الاخبار عنه بانه كله لم اصنع وصح التاكيد له به قوله ولقايل
ان يقول بهذا الاعتراض مندفع عن المص اذ قد تقرر انه لا منع من تعدد المقتضيات وان المقتضي اعم من الموجب المرجح فيجوز ان يكون
للعدول سببان احدهما لفظي والاخر معنوي مرجح والمص خص البيان بالثاني لانه مما له تعلق بمقصوده وترك الاول اذ لا كلام فيه فيكون
احد السببين موجبا لا ينافي كون الاخر مرجحا ولا امر ما اشتغل الشارح المحقق به بحديث التنظير ولم يقتصر عليه بل قيده بان عين ما نحن فيه
ثانيا بشطره وكمه السورة استبعاد وتوهم وروده عليه فلم يرض به فليجعل ذلك في معرض التنبيه على نوع اخر فهذا في الظاهر تزييف وفي
التحقيق تحقيق فليتامل فانه دقيق قوله ونظيره بعينه ان نظير قول المص واعتراضنا عليه هو بعينه ما ذكره سيبويه واعترض ابن الحاجب عليه
ان نظير هذا المجموع هو هذا المجموع قوله اذ لا ضرورة تلجئه اليه تعليل للجواز على السعة وههنا بحث من وجهين الاول انما ذكره سيبويه ليس نظيرا
لما ذكره المص لان سيبويه منع الضرورة وهو ينافي الاضطرار فتوجه اعتراض ابن الحاجب عليه واما المص فلم يمنع الضرورة فلا يتوجه عليه ثبوت
الاضطرار فلا يكون هذا نظيرا لذلك فضلا عن ان يكون عينه الثاني انه يجوز ان يراد بالضرورة في كلام سيبويه الضرورة الشعرية بل الظاهر انه
المراد وذلك بشهادة ذكر السعة فح منع هذه الضرورة ونفيها لا ينافي ثبوت الضرورة من وجه اخر فصح كلام سيبويه وسقط اعتراض ابن الحاجب
عليه قوله في احوال ما اضيفت اليه حق التركيب ايراد الضمير اذ الفعل جار على غير من هو له الا انه اعتمد على قرينة المقام لدلالتها على المقصود
والمرام لان الوجوب في الصفات مطلقا وفي الافعال في موضع الالتباس قوله كان الجملة متقدما ذكرها اراد بالجملة ما اشتملت على الاجزاء
لانه لا يؤكد بكل الا ذو اجزاء يصح افتراقها حسا او حكما قوله الا انهم استعملوها استدراك عما سبق يعني ان ما سبق وان كان يقتضي
عدم جواز وقوعه مبتدا الا انهم استعملوها مبتدا على خلاف القياس نظرا الى ان وقوعها كذلك لا يخرجها عن الهيئة التي هي عليه وهي كونها
غير معمولة لعامل لفظي قوله ولا يقال الاخوان كلهما لانها اذا اضيفت الى الضمير لم يقع معمولة لعامل لفظي فان قيل منقوض بقول علي
رضي الله عنه فلما تبينا الهدى كان كلنا على طاعة الرحمن والحق والتقى والحق ان هذا الحكم اكثري لا كلي لانا نقول اذا تتبعنا موارد
استعمالها في التراكيب وجدناها معمولة للعامل اللفظي في مواضع لا تحصى والتاويل تكلف بارد وتعسف مارد قوله هذا الذي
ذكره من الحذف يريد ان اسم الاشارة اشارة الى المذكورات المعلومة المبنية اعني الحالات المقتضية على تفاصيلها فان قيل كيف
جاز ان يشار بهذا الى الجمع المؤنث وانما هو للاشارة الى الواحد مذكر قلنا نعم الا انه قد سوى في اسماء الاشارة بين احوالها صرح بذلك
صاحب الكشاف فقال جاز في اسم الاشارة ان يشار به الى الجمع والمثنى على تاويل ما ذكر وما تقدم للاختصار في الكلام كما جعلوا افعل
نائبا عن افعال جمة ذكرت قبله تقول للرجل نعم ما فعلت وقد ذكر لك افعالا كثيرة وقصة طويلة ثم قال والسر في هذا ان اسماء الاشارة
تثنيتها وجمعها ليست على الحقيقة لانها في معنى الحرف وهذا اعني معاملتهم باسماء الاشارة بهذه المعاملة لشيوعها وكثرتها صار بمنزلة
الذي يقاس عليه غيره حتى اجري الضمير مجراها في ذلك ويقاس عليها فان قيل هذا جيد الا ان الكلام في ان هذا موضوع للاشارة الى
القريب وهذه الحالات المقتضية بعيدة قلنا هؤلاء اللواتي وان كان لهن بعد بالنظر الى ابتدائها الا ان لهن ضربا من القرب بالنظر الى
تتمتها اعني تاخير المسند اليه والنكتة فيه هي التنبيه على كمال تيقظ السامع الناظر في هذا الكتاب والاشعار بقوة تحفظه على الحالات المفصلة
لانها مع بعدها كانها حاضرة في ذهنه قريبة عنده من جهة انها كانها لا تغيب عن خزانة خياله حاضرة في صميم باله وحقيقته الارشاد يعني
يجب ان يكون الناظر في كتابنا هذا بهذه المثابة قوله كله مقتضى الظاهر فان قيل بل بعضه من خلاف مقتضى الظاهر كترك الخطاب الى الغير

معين

فعلى هذا سقط اعتراض ابن الحاجب على سيبويه لان المراد بالضرورة في كلامه الضرورة المطلقة الشعرية فليتامل منه

معين في مباحث الاضمار قلنا لو سلم فالمراد ما وقع عليه الذكر بالاصالة كالحالات المقتضية لا ما ذكر تبعا واستطرادا قوله كقولهم اي
قول العرب وهذا ايضا من وضع المضمر موضع المظهر لشهرة امره ووضوح شانه وكونه في حكم المذكور ولا يخفى لطف موقعه وهو في
موقع المصدر اي بوضع المضمر موضع المظهر وضعا مثله في قولهم قوله مكان نعم الرجل نصب على انه ظرف والعامل فيه المصدر المذكور
اعني كقولهم لا يقال لفظ مكان لا ينصب الا بالفعل الذي فيه معنى الاستقرار على ما صرحوا به والقول بمعزل عن ذلك لانا نقول المدعي
ان تكلمهم بهذا مكان ذاك امر مستقر ثابت دائم قوله ولا يلتبس بالنصب لانه معطوف على يعلم فان قيل هذا الالتباس قائم ههنا فيما
اذا حذف كقوله تعالى نعم العبد اذ لم يعلم انه مخصوص او فاعل قلنا وضوح الامر يدفع الالتباس والقرينة في الاية قائمة على ان المخصوص
ههنا هو ايوب عليه السلام واليه الاشارة في كلام القوم حيث قالوا وقد يحذف المخصوص اذا علم مثل نعم العبد قوله في احد القولين
المشهور في كتب القوم في اعراب المخصوص قولان احدهما انه خبر مبتدا محذوف وثانيهما انه مبتدا والجملة المتقدمة خبر له وذكر بعض
المدققين من النحاة ههنا قولا ثالثا وهو ان يكون مبتدا الخبر محذوف اي زيد الممدوح والتحقيق ههنا ان الخلاف ههنا فرع للخلاف الاخر المذكور
في النحو وذلك لانهم اختلفوا في انه اذا دار الامر بين كون المحذوف مبتدا او كونه خبرا فايهما اولى فذهب الواسطي وجماعة من النحاة الى
ان كونه مبتدا اولى وعللوه بان الخبر محط الفائدة فلا يناسبه الحذف لانه اخلال وذهب العبدي وجماعة اخرى الى ان كونه خبرا اولى و
عللوه بان الحذف باخر الجملة انسب فالقائلون بالاول يؤثرون الاول وبالثاني يؤثرون الثالث ثم القائلون بان المخصوص
مبتدا والجملة المتقدمة خبر له يرد عليهم انه لا عائد اذن وقد تكلموا في ذلك فمنهم من يذهب الى ان الرابط عموم يشمل المبتدا ورد
بانه لم يعهد كون مثله رابطا والا لجاز زيد مات الناس وذهب المحققون الى انه لا حاجة الى العائد اذ الخبر في تقدير المفرد اي زيد رجل
جيد وهذا هو القول الجزل والمذهب النخل فقوله في احد القولين متعلق بوضع المضمر موضع المظهر اي بوضع المستفاد من
الكلام بقرينة المقام او خبر مبتدا محذوف اي كونه من الباب في احد القولين وظاهر كلام الشرح ربما يميل الى الثاني قوله فليس من
هذا الباب على القطع يريد انه لا قطع على هذا القول بكون المضمر موقع المظهر لجواز ان يعود الى المخصوص وكون التزام افراد الضمير من
خواص هذا الباب وحاصله ان كونه منه على هذا القول ليس امرا قطعيا بل يحتمل ان يكون منه ويحتمل ان لا يكون منه وليس معناه انه على هذا المذهب
ليس منه قطعا فانه غلط والتعليل بالاحتمال مبني على ان الضمير يجوز ان لا يرجع الى المبتدا والا لما احتاج الى التفسير بل هو ضمير قبل الذكر على
ما صرح به بعض المحققين من النحاة فسقط ما يقال من انه يجب ان يكون الضمير راجعا الى المبتدا فذكر الاحتمال حشو مفسد فتدبر قوله يجوز ان يكون التمييز
للتاكيد قال جار الله في المفصل وقد يجمع بين الفاعل الظاهر وبين المميز تاكيدا فيقال نعم الرجل رجلا زيد قال جرير شعر تزود مثل زاد ابيك فينا
فنعم الزاد زاد ابيك زادا وبالجملة فلما كان هناك اشتباه بان المميز انما يذكر اذا كان في الفعل ضمير مبهم يفسره المذكور فلا معنى للاتيان به بعد ذكر
الفاعل الظاهر اذ لا جهة للجمع بينهما دفعوا ذلك بان فائدة الجمع هي التاكيد قوله قولهم بالجر وهذا ايضا من قبيل وضع الضمير موضع الظاهر
قوله ويختار تانيث هذا الضمير تعريض لصاحب الكشاف حيث قدر الضمير شانا في قوله تعالى ان تلكم الجنة فقال التقدير انه تلكم الجنة ثم هذا
اعني ضمير الشان والقصة واحد الا انه اذا كان مؤنثا يقال له ضمير القصة واذا كان مذكرا يقال له ضمير الشان فمعنى هو زيد عالم الشان
زيد عالم ومعنى هي هند مليحة القصة هند مليحة فان قيل كيف صح هذا ولا عائد في الخبر الجملة قلنا من جهة انه في حكم المفرد اي الشان
هذا الحكم والقصة هذه القصة قالوا هذا اعني هذا الضمير مخالف للقياس من وجوه احدها انه يعود الى ما بعده البتة فلا يجوز للجملة المفسرة
ان يتقدم هو ولا شيء من اجزائها عليه ولذا اجمع النحاة على انه قد غلط يوسف بن السيرافي في قوله شعر اسكران كان ابن المراغة اذ هجا
تميما بجوف الشام ام متساكر فانه قال ان سكران وابن المراغة مرفوعان على انهما مبتدا وخبر وكان شانية والجملة خبر كان فقد هوا

اعلم ان المشهور في البيت في اعراب سكران وجهان رفعه ونصبه فعلى الاول ... وعلى الثاني ... منه

لا ان الصواب ان كان زائدة كما في قوله تعالى كيف نكلم من كان في المهد صبيا وثانيها ان مفسره لا يكون الا جملة ولا يشاركه في هذا المعنى
ضمير خلافا للكوفيين والاخفش فانهم يجوزون تفسيره بمفرد وثالثها انه لا يتبع بتابع فلا يوكد ولا يعطف عليه ولا تبدل منه ورابعها
انه لا يعمل فيه الا الابتداء او احد نواسخه والمجرور برب مستثنى عن هذا الحكم كالمرفوع بنعم وبئس كانه ممتاز عن مرفوعهما بلزوم التذكير
لانه يقال ربه امراة لا ربها قال الشاعر ربه فتية دعوت الى ما قوله ويقال نعمت امراة هند وخامسها انه ملازم للافراد فلا يثنى
ولا يجمع وان فسر بحديثين او احاديث وبالجملة فقد تبين بذلك انه لا يصار اليه الا بعد ان يتعذر غيره واعلم ان قولهم الابهام ثم التفسير
ثانيا كلمة ثم اشعار بانه في طلب المفصل من التشوق حتى ان ذكر المفسر وان كان قريبا بلا مهلة بقيد حتراخ عنه في الزمان ونظيره ما قال
بعض الاكابر شعر هر روز فراقت صد سال مينمايد از انجا قياس ميكن با خود حساب سالي فان التشوق اذا بلغ اقصاه يستكثر
المشتاق ما هو في نفسه قليل بل تعد النفس الواحد من قبيل الزمان الطويل قوله ولم يسمع نحوهم الا جبرئي العرفه رد على المصود وتعريض به
حيث قال هو ادهر زيد عالم وكيفية الرد عليه انه لم يعهد تانيث الضمير مع اشتمال الجملة على المونث الفضلة فضلا عن انه اذا لم يكن في الجملة
مونث اصلا والجواب انه يجوز نحو هو زيد عالم ابتداء بل جعله مرددا بين هو او هي زيد عالم ولو تدبرت فيه وجدته من قبيل المشاكلة لقصد
الاختصار تدبر قوله فقضيهن سبع سموات المذكور في الكشاف ان ضمير فقضيهن ضمير مبهم وسبع سموات يفسره كقولهم ربه رجلا وذهب بعضهم
الى انه عايد الى السماء والسماء في معنى الجنس قوله ابو موسى هو المخصوص بالمدح الا انه قدمه والفاء في فجدك زايدة بين المبدل والمبدل منه
لان قوله فجدك بدل من ابو موسى وفي دخول الفاء بينهما رد وباقي الكلام لا يسره به قوله ليس سديد يتوجه عليه ان السامع اذا سمع المضمر
وعلم ان فيه ضمير احصل له ابهام وخطر في قلبه شيء مجمل فاذا سمع المخصوص بالمدح حصل التفصيل غاية الامر ان هذا النوع من التفصيل والاجمال
مغاير للاول ولا يخفى ضعفه فاين عدم الفهم من الضمير شيا واين الانتظار تدبر قوله لاشتهاره ووضوح امره اما حقيقة او ادعاء فان
ادعاء الاشتهار ووضوح الامر قد يكون من مقتضيات وضع الضمير مقام الظاهر كما مر في حذف المسند اليه قوله كقوله اقول انا العلاء المعري
ففيه ايضا وضع الضمير موضع المظهر كقوله كقولهم والتقييد بالمطلع تنبيه على ما هو بصدده من انه وضع المضمر موضع المظهر اقول انا العلاء
المعري من مطلع قصيدة له زارت عليها للظلام رواق ومن النجوم قلايد ونطاق والطوق من لبس الحمام عهدته وظباء وجرة
ما لها اطواق زارت اي الحبيبة وضع الضمير موضع الظاهر مع ان المقام مقام الاظهار تنبيها على ان الحبيبة يجب ان تكون حاضرة في القلب
دايما واشعارا بانها لكمالها بل لكونها الكل من غيرها متعينة لكونها حبيبة بحيث لا يذهب الذهن الى غيرها اصلا والرواق ما بين
من الظلام في الصحاح والرواق ستر يمد دون السقف وربما قالوا روق الليل اذا مد رواق ظلمته والقى اروقته والجملة اعني عليها
للظلام رواق حال من الضمير المستتر في زارت وكان اللام في للظلام للاختصاص كقولهم الجل للفرس اي زارت كاينا عليها رواق
كاين من الظلام مخصوص به وفي الصحاح والظلام اول الليل والنطاق ما يشد على الوسط يريد ان الحبيبة مستترة بظلام الليل
كان ستر الظلام رواق ممدود عليها ونطاقها الذي على وسطها متحلي بالجواهر عليها قلايد منظومة من الجواهر وذكر صدر الافاضل في
ضرام السقط انه شبه ما في قلادتها ونطاقها من اللآلي بالنجوم يعني زارت الحبيبة وهي مستترة بالغياهب متحلية بعقد ونطاق
مرصع بدرر كالكواكب وقوله والطوق من لبس الحمام اللبس بالكسر من لبس الكعبة وكشفها الهودج لبسة اي ما يلبس ووجرة
موضع للوحش بين مكة والبصرة اربعون ميلا والمعنى هذه الحبيبة بمنزلة الظبي وما عليها من القلادة بمنزلة الطوق ثم الطوق
انما يكون للحمام لا للظباء وحاصله لم ار ظبية مطوقة ومن هذا الباب قول ابي العلاء في قصيدة له مطلعها هو الهجر حتى ما يلم خيال
وبعض صدود الزايرين وصال يريد ان هذا البين الذي ابتلينا به هو البين البليغ والاعراض الشديد بحيث لا يزورنا الخيال
ولا

ولا يحوم حولنا الطيف وكم صدود اي هجر وبعد لو قيس الى الصدود الذي وقعنا فيه لعد هنيا بل كان لسهولته وقرب ارتفاعه
بمنزلة الوصال يرشدك الى هذا المقال قول من قال ولدي نار ليت قلبي مثلها فيكون فاقد وقده وسخايم جعل النار فاقدة
الوقدة بالاضافة الى ما يهيج قلبه هكذا يجب ان يفهم هذا المقام وقد وقع هنا في تنوير السقط يقضي منه العجب وهو ان المعنى بعض
مهاجرة من يزور وصال يعني من الناس من يزور ويواصل ولو ترك الزيارة لكان يحمد عليه كما يحمد غيره على الزيارة قوله اي قول ابن
الراوندي كان ابن الراوندي عالما كاملا متبحرا في العلوم متدربا في الفنون مشهورا في زمانه مذكورا بالالسنة في اوانه كان من اشهر
صيته في الافاق ومن الكملة المشهورين بالاتفاق الا انه كان عاملا محتاجا ذكر في التواريخ انه كان مع ذلك قد تزندق فروي
حديث تزندقه عند بعض الكبراء في بعض الامصار فتعجب من ذلك وعزم ان يذهب اليه ويبين ارشده من الغي عليه فذهب اليه حتى
لقيه فتفحص عنه حقيقة الامر فاعترف لديه بما نسب اليه فاستفسر السبب في ذلك فوعده السبب بعد غد فلما جا اليه بعد غد اخذه بيده
وذهب به الى باب من كان سلطانا في هذا العصر في ذاك المصر فانتظر على باب قصره حتى اخرج من القصر سرير مكلل بالجواهر فخرج من القصر
رجل وجلس على السرير فجاء احد يستغيث عنده قائلا اني كنت قد غرست القطن فاهلكه البرد والعمال يطلبون مني المال فقال السلطان
لا تغرس القطن حتى لا يذهب به البرد بل اغرس الصوف حتى لا يتضرر عن البرد فلما سمع كلامه قال ابن الراوندي لصاحبه هل
سمعت حديثه قال نعم قال تفكره فلو كان لهذا العالم صانع هل يكون الامر كذلك هو في منتزه وتمكين مع هذا العقل وانا في حضيض
الذلة واسفل السافلين مع هذا الكمال انا ردي الحال وهو رخي البال وما يناسب هذا المقال قول من قال كم اديب فهيم في عقله
مستكمل العقل مقل عديم ومن جهول مكثر ماله ذلك تقدير العزيز العليم هذا ولو علم هذا الجاهل الزنديق الذي في بحار التردي غريق
انه لو كانت الدنيا تزن عند الله جناح بعوضة لما شرب كافر منها شربة ماء لم يتخذ الهه هواه ولما جعل محبة الدنيا جهنم مثواه ولكنه اخلد
الى الارض واتبع هواه فمثله كمثل الكلب ان تحمل عليه يلهث او تتركه يلهث ذلك مثل القوم الذين كذبوا باياتنا فاقصص القصص لعلهم يتفكرون
قوله اي اعيته يريد ان الجملة هذه خبر للمبتدا المذكور اعني كم في قوله كم عاقل فان كم هذه خبرية مضافة الى مميزه المجرور المفرد في
موقع الرفع على انه مبتدا والجملة اعني قوله اعيت خبره فلا بد له من ضمير يعود الى المبتدا والضمير عايد الى كم والمعنى كثير من العقلاء اعجزته
او صعبت عليه طرق معاشه كما صرح به جار الله في قولهم كم غلام لك بان كم مبتدا وان المعنى كثير من الغلمان كاين لك قوله بمعنى كامل
العقل متناه فيه يريد ان هذا من باب وصف الشيء بنفسه تنبيها على كماله وتناهيه ونظيره بعينه ما اورده الترمذي ان رسول الله صلى الله عليه وسلم
قال من صلى صلوة الفجر في جماعة ثم قعد يذكر الله تعالى حتى تطلع الشمس ثم صلى ركعتين كانت له كاجر حجة وعمرة تامة تامة تامة فان التكرير
والتوصيف تنبيه على الكمال والتناهي وكذا قوله جاهل جاهل في المصراع الثاني يريد ان الكمال في الجهل معتبر هنا كما ان الكمال في العلم معتبر في
الجانب الاخر والى هذا اشار من قال شعر بنا دانا ز جنان روزي رساند كه دانا اندر ان حيران بماند ومن هنا انتظم الجواب عما اورده
ابن الراوندي من الشبهة فافهم قوله ولا يخفى ما فيه من التعسف اما اولا فلان معنى اختصاص الشيء بالشيء ليس ما عممه هذا القايل بل الظاهر المتبادر
منه مغايرته له واما الثاني فلان ما ذهب اليه من تفسير البديع خلاف الظاهر قوله عطف على كمال العناية غير سديد بل هو معطوف على اختصاصه بحكم
بديع لان كلا من الاختصاص والتهكم في معرض السبب لكمال العناية بتمييزه واخص منه فليس للعطف عليه ما وكبير معنى فان قلت انما يستقيم
العطف على الاختصاص بحكم اذا كان كمال العناية بتمييزه وسيلة الى التهكم كما يكون وسيلة الى الاختصاص بحكم بديع وليس كذلك قلت
ممنوع للقطع بان الابراز في صورة المحسوس الذي هو المتميز على الكمال لاجل التهكم بهذا السامع وبالجملة فلا يخفى ان كمال العناية وسيلة
وفي عبارة المفتاح ايضا تصريح بهذا المعنى لانه قال وذلك اذا المكنت العناية بتمييزه اما لانه اختص بحكم بديع عجيب الشان واما لانه

لهث الكلب بالفتح يلهث لهثا ولهاثا بالضم اذا اخرج لسانه من التعب والعطش وكذلك الرجل اذا اعيى فقوله ان تحمل عليه يلهث يعني انك ان حملت على الكلب نبح وولى هاربا وان تركته شد عليك ونبح فيتعب نفسه مقبلا عليك ومدبرا عنك فيعتريه عند ذلك ما يعتريه عند العطش من اخراج اللسان ... وفي الكشاف الاية نزلت في حق بلعم بن باعورا ...

قصد التهكم بالسامع والسخرية منه وكذا البواقي كل ذلك اسباب لكمال العناية وتفصيل لها تدبر قوله اولا يكون ثمه مشار اليه اصلا او
زيد انه اذا لم يكن هناك مشار اليه محسوس كان المشير مستهزيا بالسامع لاغيا بفعله ولا يخفى ان انتفاء المشار اليه بالكلية
لا يستلزم انتفاء ما يصلح لان يكون مرجعا للضمير فسقط ما وقع في بعض شروح المفتاح من انه اذا لم يكن هناك مشار اليه اصلا لم يكن
من قبيل وضع الظاهر موضع الضمير قوله كي احوز على زنة انصر لانه صيغة المتكلم والواو في ومابك للحال وقوله ربذين اما
او حال او بدل من تعاللت قوله اي بعلي لا يقال القتل هو الفعل المخصوص وهو استعمال آلة الضرب على الوجه المخصوص
لانا نقول نعم الا ان القتل المضاف الى ياء المتكلم في هذه الحالة غير محسوس قوله فان تغفر فانت لذاك اهل اي للعفو
والمغفرة على مقتضى الكرم والظرف اعني لذاك متعلق باهل لقوله لانه في معنى مستاهل وتقديم المعمول على العامل لافادة معنى
الحصر والغرض منه المعنى الآخر وهو التنبيه على كمال كرمه والاشعار لمزية الرحمة اعني غلبة صفاته الجمالية على صفاته الجلالية على ما هو قانون
الكناية ان كان بهذه المثابة من الرحمة والمغفرة لا يستاهل الا ان يعفو عن عبده الملتجي الى بابه المعترف بذنوبه وهفواته وهنا وجه
آخر لطيف وهو ان المراد بالجملة اعني بالجملة الاسمية مجرد الثبوت والاتصاف على سبيل الدوام كما سبق في قوله تعالى والله يشهد انهم
لكاذبون اي فان تغفر فذاك دأبه وبجراه تغفر دايما ومحو ساحة فساحة ومن كان بهذه المثابة كيف يليق به ان يخيب عبده المتوجه الى
جنابه المعترف بعجزه في رجوعه وايابه ما يوسا عن عفوه قنوطا عن مغفرته ورحمته ومن هذا القبيل قوله تعالى ولم اكن بدعائك رب
شقيا على ما حققناه في ملتقى البحرين في سورة مريم اي كان من قديم الايام لطفك بي ايها الله مطلا معالى غير منفك عني كلما دعوتك اجبت دعوتي
ففي هذه الحالة اعني حالة الضعف والشيخوخة وهي حالة وهن العظم واشتعال الراس شيبا بالطريق الاولى ونظير ذلك ما روي
ان ايازا كان بحضرة السلطان الغازي المجاهد في سبيل الله يمين الدولة امين الملة محمود الغزنوي طيب الله ثراه فاحضر عنده بعض
عبيده لجناية صدرت عنه فحاول ان يجري سياسته عليه فاخرها الى ان غاب من حضرته اياز ثم حكم ان يجري عليه سياسة شديدة
وعقوبة بليغة ثم سيل عن سبب التاخير فقال ان ايازا قد انس بالطافنا واعتنا وملاطفتنا فلم ير منا الا آثار الجمال فخشيت ان يتألم
بمشاهدة صفات الجلال واستحييت ان يتاثر بملاحظة هذه الاحوال فاذا كان بهذه المثابة المحمود فما ظنك بالمعبود وجلت
معالي قدس وحده ذاته عن ان يطور بها ذوو الاطوار هيهات ان تصطاد عنقاء البقاء بلعابهن عناكب الافكار
وان تطر ومن يرحم بالجزم اعني جزم يرحم ووجهه مع ان من استفهامية انه من قبيل اجراء الوصل مجرى الوقف كذا ذكره الشارح
المحقق رح وعندي انه من قبيل الجزم على الغرض والتقدير ونظيره ما ذهب اليه المحققون في قوله تعالى انه من يتقي ويصبر ان من موصولة
بدليل ثبوت الياء في يتقي ويصبر مجزوم على الغرض والتقدير وقد فصلنا هذا المقام في شرح لباب الاعراب تفصيلا لا مزيد عليه وذكرنا
فيه ان القوم يسمون مثل هذا الجزم على التوهم والنصب على التوهم ونحو ذلك واما نحن فقد سميناه الجزم على الغرض والتقدير وكذا
ولا يحب تسميته بما سماه القوم لوقوعه في التنزيل ووقوعا كثيرا وبالجملة فالشرط في الموضعين سبب الاعلام والاخبار بالجزاء كقوله
تعالى وما بكم من نعمة فمن الله وقد سبق تحقيقه مرارا فلا نعيده قوله انا العاصي اتيتك عليه مناقشة ظاهرة وهي انه ينبغي ان تقول
انا العاصي اتاك لذهابه الى ان العاصي بدل ام مقصود بالنسبة فيكون هو مرجعا للضمير لا غير والجواب انه لما كان المقصود هو
الاخبار عن نفسه وكان الثاني هو الاول لم يبال برد الضمير الى الاول بل مال الى جانب المعنى لامنه من الالتباس ثم حديث
الابدال اعني ابدال الظاهر من غير ضمير الغايب بدل الكل وان كان ممنوعا عند الجمهور الا ان جمعا من النحاة كالاخفش ومن تبعه
قد جوزوه في ضمير المتكلم والمخاطب نحو قولهم بي المسكين وعليك الكريم المعول والادلة من الجانبين وترجيح الراجح من القولين

موضعها علم النحو لا يليق بهذا المقام ولا يناسب هذا الكتاب الا القدر المذكور نعم اجاز الكسائي وصف الضمير وان كان ممنوعا
عند الجمهور فعلى هذا لا يبعد ان يجعل العاصي صفة انا وليكتف بهذا القدر في امثال هذه المقامات اذ قد رفضت التسامح بعد
خطر والتحقيق الواجبات وما فرضت على نفسي سننهم من تطويل الواضحات قوله وفيه ايضا يكمن من وصفه حق العبارة ان يقول
وفيه يكمن من وصفه ايضا اي فيه هذه الفايدة ايضا كما فيه الفايدتان السابقتان اعني استحقاق الرحمة وترقب الشفقة ما ليس في لفظة انا
قوله كاينا من كان المذكور في كتب النحو في قولهم لا قتلنه كاينا من كان ولا فعلنه كاينا ما كان ان كاينا حال ومن وما في موضع النصب
بانهما خبران لكاينا وهما موصوفتان والضمير في الجملة الواقعة صفة محذوف اي كانه وهذا مشكل اذ القوم يصرحون بامتناع حذف
خبر كان نص عليه صاحب لباب الاعراب وغيره من المحققين اولي الايدي والابصار اللهم الا ان يراد انه ليس بقياسي وهذا ان
المثالان سماعيان ثبتا على خلاف القياس قوله انا او غير خبر مبتدا محذوف اي هو اي من كان انا او غيري ولا يستقيم ابدال من كان
اللهم الا ان يجعل من قبيل ما انا كانت يعني من باب استعارة الضمير قوله ماخوذ من التفات الانسان من يمينه الى شماله ذهب الشارح
الشارح المحقق رح في شرح الكشاف والمفتاح الى انه ماخوذ من التفات الانسان نحو اليمنة واليسرة وذهب ههنا الى انه ماخوذ منه
من اليمنة ومن اليسرة والاول اقيس وانسب بمعنى الالتفات المعتبرة عندهم يشهد له الذوق السليم القاضي بان مقتضى الظاهر
ما يواجه الانسان صدره اعني ما يحاذي جهته فالاعراض الى كل من جهتيه يمينه وشماله التفات ولو شئنا لذكرنا هنا ما يوجب مزيد التحقيق
بشرط انضمام اصل التوفيق وتقريره ان ههنا امرين مقتضى الظاهر الذي هو الاصل المتقدم على الاطلاق ومقتضى الظاهر الذي ينقلب
اياه اي يصير مقتضى الظاهر لعارض بعد ان كان خلاف مقتضى الظاهر كالاستمرار على الوتيرة الملتفت اليها كما سيجي في الفاتحة فمقتضى
قصة المناسبة بالاول هو الطريق الاول وبالثاني هو الثاني فلكل وجهة هو موليها فلا حاجة الى صرفه عن الظاهر بان يراد بالتفات
الانسان من يمينه ميله وعدوله من جانب السواء الى احد الجانبين من اليمين او الشمال فانه مع بعده لا ينفع كثير نفع قوله وهذا يشعر كلام
المصنف في الايضاح وجه الاشعار ما سيجي في بيان الالتفات في قوله تعالى وما لي لا اعبد الذي فطرني واليه ترجعون وحاصله انه قال هناك
الالتفات عند السكاكي لا ينحصر في مقتضى الظاهر والتقييد يدل على الانحصار فيه عند غيره قوله فلو لم يعتبر هذا القيد لم يرد بالاعتبار الاعتبار
الذكري يرشدك اليه ان انتفاء الاعتبار الحقيقي والواقعي لا يستلزم امرا باطلا وحاصله ان المعلوم من اطلاقاتهم واعتباراتهم قطعا هو
انهم يجعلون هذا داخلا في حقيقته الاصطلاحية فلو لم يذكر لم يبق التعريف مانعا قوله اشياء ليس منها حق التركيب ان يقول اشياء ليست منها
الا ان يجعل مبنيا على تشبيه الضمير باسم الاشارة على ما هو القانون عندهم وقد سبق تحقيقه مرارا اوعلى ان الضمير راجع الى الكل منها قوله بالاسم
المظهر او ضمير الغايب ذكر الاول بطريق الوصف اذ الاسم نفسه مظهر بخلاف الثاني فانه للغايب لا انه غايب على انهم لما استكرهوا وصف
الضماير كره وصفه ايضا وان لم يكن ضميرا قوله وان كان يصدق على كل منها الى عليه مناقشة ظاهرة وهي انا لا نسلم صدقه عليه فان هذا الطريق
بعينه هو السابق في ان كلا منهما طريقة الخطاب واجيب بانه بالنسبة الى الطريق الاصل المتقدم على الاطلاق قوله وهو مع ذلك
قبيح عند النحويين فيه اشكال وهو ان مثل ذلك واقع في التنزيل بل انتم قوم تجهلون فيمن قرا بالتاء الفوقانية فان الصفة والصلة سيان
في وجوب العايد الغايب اليهما اذا كان الموصوف محمولا على المتكلم والمخاطب نحو نحن او انتم قوم فعلوا وقول المازني لولا اشتهار
مورده وكثرته لرددته مما يؤيد هذا السؤال ويزيد في قوة الاشكال والله اعلم بحقيقة المقال قوله لولا اشتهار مورده او قد يقرأ انجم
المبهم على صيغة الفاعل او قائله وكثرته بضم الكاف والثاء الموحدة التحتانية اي لولا كان قائله من الكبراء المشهورين لرددته قوله ومن الناس
من زاد تحقيرا لهم واستبعادا لكونهم هولاء من جملة الناس فحصلت الفائدة كقوله تعالى ومن الناس من يقول آمنا الى غير ذلك

قوله تناول ليلك الخطاب في ليلك لا نفسه فان قيل فيلزم ان يكون شخص واحد مخاطبا ومخاطبا قلنا مبنى الكلام على اعتبار التجريد
وكلام الكشاف يفصح عن ذلك في غير موضع فقد جعل احد اقسام التجريد اعني مخاطبة الانسان نفسه من باب الالتفات قوله
ونام الخلي الخالي من الهم والحزن وبات يعني نفسه فهو التفات من الخطاب بلك في ليلك الى الغيبة واسناد وبات
الى ليلة مجازي يريد صاحبها وكليلة وصف لهذا الفعل المجازي اي ليلة شبيهة بليلة صاحب العائر الغائر فهذا اعني عطف
وبات له ليلة مع سابقه على بات في الظاهر من عطف المباين على المباين وفي الحقيقة من عطف المقيد على المطلق والارمد
صاحب الرمد من رمد بالكسر وذلك اشارة الى ما ذكر في البيتين من تطاول الليلة ويوم الخلي مع سابقه قوله وفي عينه عوار العوار
العيب يقال سلعة ذات عوار بفتح العين وقد تضم والعوار بالضم والتشديد القذى في العين يقال بعينه عوار اي قذى والعائر
مثله والعائر الرمد كذا في الصحاح وقوله اي غمصه بالصاد المهملة وبفتح الميم في الصحاح في باب الصاد المهملة الغمص في العين ما سال
من الرمص وقد غمصت عينه بالكسر غمصا وقوله تمضض بفتح التاء وضم الميم وبالضاد المعجمة من قولهم مضضت يا رجل بالكسر تمض مضضا
ومضيضا ومضاضة اي غمصه يحصل للعين وجع منها اي بسبب تلك الغمصة قوله فان قيل يجوز ان مورد السوال ما سبق من القول
بان في الابيات المذكورة لامرئ القيس ثلث التفاتات على مذهب السكاكي دون مذهب الجمهور وتحقيقه ظاهر من كلامه لا سترة به
وبل هو خطاب لمن يتلقى منه الكلام اي لمن يأخذ الكلام من المتكلم كذا في الايضاح وحاصل كلامه ان الكاف المتصل باسم الاشارة في مثل ذلك
ليس خطابا لمن توجه اليه الخطاب السابق بل هو خطاب لمن يأخذ الكلام من المتكلم بدليل افراده في قوله تعالى ثم عفونا عنكم من بعد ذلك فلو كان
اشارة الى ما توجه اليه الخطاب في عنكم فحق العبارة ان يقول من بعد ذلكم هذا وظاهر كلامه في التلويح ان الخطاب في ذلك متوجه الى الجماعة
كما يوجه اليها الخطاب في عنكم لانه قال ان افراد كاف الخطاب المتصل باسم الاشارة جائز في خطاب الجماعة كقوله تعالى ثم عفونا عنكم من بعد
ذلك قوله ولكن المراد بقوله وما لي المخاطبون فيه اشكال وهو ان القصد اعني قصد المعبر من الالتفات مشروطة بالصحة ولم يعهد
في العربية استعمال لفظ المتكلم في الجماعة الغيب ولم يثبت ذكر وما لي واراد ما لكم وكونه من قبيل الالتفات هو اول النزاع اللهم الا ان
يجعل من قبيل التعريض على ما سيجيء في آخر البيان قوله وقد قطع المصنف بانه وارد على مقتضى الظاهر لانه قال في الايضاح لا يقال الالتفات
عند السكاكي من خلاف مقتضى الظاهر فلا يكون في البيت الثالث التفات لوروده على مقتضى الظاهر ثم اجاب بانا نمنع انحصار الالتفات
عنده في خلاف المقتضى هذا كلامه فقد استفيد منه كما ترى امرين احدهما انه قد جزم بان الالتفات في البيت الثالث من ابيات امرئ القيس
وارد على وفق مقتضى الظاهر وثانيهما ان التقييد بمذهب السكاكي ظاهره مشعر بثبوت الانحصار على مذهب غيره قوله ولم يجئ ذلك في الغائب
والمخاطب فان قيل اما الاول فمنقوض بقوله تعالى نعم الماهدون واما الثاني فبقوله يا ايها النبي اذا طلقتم الخ ومبنى الكل على التعظيم
كالاول قلنا اما الاول فعائد الى المتكلم اذ التقدير فنحن نعم الماهدون واما الثاني فمن باب التغليب اي طلقت انت وقومك واتباعك ولئن شعروا
لم يسلكوا هذا المسلك واي شيء دعاهم الى ارتكاب التاويل المذكور من غير حاجة داعية اليه ثم جعلهم اياه من قبيل استعمال المولدين ولم
لم يجعلوا من قبيل استعمال لفظ الجمع في الواحد للتعظيم كالمتكلم مثيا مثل قوله او على انه خطاب للقلب قد يناقش عليه بان شرط الالتفات
صحة اجرائه على مقتضى الظاهر الذي عدل عنه والالتفات الذي وجه الخطاب في طحا بك الى المتكلم في تكلفني لو جعل راجعا الى اصله على
تقدير التفات القلب لصار مقتضى الظاهر تكلفك تبا لخطاب وهو ممتنع والجواب ان المشروط في الالتفات هو صحة التعبير في الجملة
وهي متحققة ههنا على تقدير رجع التفات القلب ايضا الى اصله فصار مقتضى الظاهر تكلفك تبا الغيبة وهو صحيح بلا ريبة نعم يمتنع رجعه عند
عدم رجع التفات القلب لكنا نعتبر رجعهما معا فلا اشكال قوله انهم شرطوا الالتفات ان يكون المخاطب الخ او بالمخاطب من يتلقى الكلام

في الصحاح رمد الرجل بالكسر يرمد رمدا
هاجت عينه فهو رمد وارمد وارمدت الله عينه
فهو رمدة وحكى الشيباني نار رمد اذا
كان اجنبا

لانه يتوجه اليه اداة الخطاب الواقعة في الكلام اعني المعبر فيكون الالتفات على هذا التفسير اخص من تفسير الجمهور لانهم ما شرطوا في الالتفات
الا الاتحاد في المعبر عنه فسكتوا عن اشتراط الاتحاد في من يتلقى الكلام وصاحب الضرام قد اشترط الاتحاد في من يتلقى مع اشتراط
في المعبر عنه فيكون تفسير الجمهور اعم هكذا يجب ان يفهم هذا المقام وتحصيل ما هو المرام فان هذا مصرح به في عبارة الضرام قوله ومن
عند الخليفة بالنجاح معطوف على بالعد في قوله تعنى بالعد والتقدير يعني بالعد وبالنجاح من جانب الخليفة اي بالفوز والظفر بالبغية
وقوله يا فداك اي يا خليفة فداك امي وابي والظرف اعني سيب متعلق باغنى والسيب العطاء والارتياح النشاط وجعل
ذا ارتياح مبني على انه لما قدر على اعطاء العطايا المستلزمة للسرور من اخذها كان كانه نشط للارتياح قوله لان المخاطب بالبيت الاول
امراته وبالبيت الثاني هو الخليفة الى ههنا كلام الضرام قال فان المخاطب بالبيت الاول امراته لانه حكاية الكلام دار بينه وبينها
واما قوله فهذا اخص الى قوله وهو قال فليس من كلام صدر الافاضل بل هو زيادة من الشارح وكيفية كونه اخص قد بيناها
على وجه لا مزيد عليه قوله الوك الالوك هو الرسالة قوله وهو قال انه اضراب عما يريد ان الجمهور يذهبون الى ان فيه التفاتا
وصدر الافاضل يمنع كونه من باب الالتفات بناء على مذهبه من وجوب اتحاد المخاطب في الحالين على ما عرفته ثم قال وهذا وان
لم يكن التفاتا الا انه مليح يريد انهم لا يتاهلون للخطاب بل المتاهل انت المستفاد من الاك وذكر الاك مع الوك لطيف
قوله صرف عدو قلوبهم اي ثبت اعدو قلوبهم عليه فلا تحصيل للحاصل قصم اي كسر قوله بذي طلوح اسم مكان وقوله سقيت على لفظ المبني
للمفعول والضمير المتصل به قائم مقام الفاعل خطاب للخيام والغيث نصب مفعول ثان ان قلنا انه متعد الى مفعولين ونصب
بنزع الخافض ان عديناه الى واحد وظاهر كلام الصحاح مشعر بالاول لانه قال وسقاه الله الغيث واسقاه قال صدر الافاضل
ولا التفات في سقيت من الغيبة في الخيام الى الخطاب اليها لان قوله متى كان الخيام بذي طلوح كلام مع غير الخيام لانه سوال
عن الخيام والسوال كلام مع المسئول لا المسئول عنه وقوله سقيت الغيث كلام مع الخيام فاختلف المخاطب في الحالين كقوله رجع
البيت بفرع بشامة اي بغصن من اغصانها وبشامة شجر طيب الرائحة والظرف متعلق بتصقل وقوله سقي البشام دعاء له وهذا
هو محل الاستشهاد وهو المقصود من الايراد وفي الصحاح البشام شجر طيب الريح يستاك به ثم ذكر هذا البيت هكذا اتذكر يوم
تصقل عارضيها بفرع بشامة سقي البشام وذكره في باب الضاد ايضا هكذا وقال هناك عارضا الانسان صفحتا خديه واخراه نقيه
العارض اي نقية عرض الفم قال جرير اتذكر البيت ثم قال قال ابو نصر يعني به الاسنان ما بعد الثنايا والثنايا ليست من العارض وقال
ابن السكيت العارض الناب والضرس الذي يليه قوله فلا صرمه يبدو اي فلا قطعه يظهر علينا بحيث حصل الياس لان الياس احدى الراحتين
وليس قوله فيكاره التفاتا لقوله وفي الياس راحة لان محل السوال ومورد الاستعمال هو طلب الانقطاع من الحبيب لا الوصل فانه
مطلوب على الاطلاق بالاتفاق قوله ووجهه لما شرع في بيان فائدة الالتفات وثمرته بعد اثباته بالشواهد والامثلة من كلام الله الذي
لا ياتيه الباطل من بين يديه ولا من خلفه وقدم الكلام في الاثبات لانه بالنسبة الى فائدته بمنزلة الشجرة من الثمرة ثبت العرش ثم انقش ثم زين
ان الفائدة في مطلق الالتفات امران احدهما وهو يرجع الى المتكلم قصد التفنن في الكلام والتصرف في التركيب بالتعبير بوجوه مختلفة وطرق
متفاوتة ليظهر اقتداره على صنوف التراكيب البهية التي هي بمنزلة الوان الاطعمة الشهية وثانيهما وهو يرجع الى السامع حسن تنشيطه ولطف
ايقاظه حيث يجد له امر الذيذا فان لكل جديد لذة الا ان المصرح سكت عن الاول ههنا اكتفاء بما سبق في التفسير من ذكر النقل والتعبير اذ النقل
والتعبير ينبي عن قوة تصرفه بوجوه مختلفة وخص الذكر بالفائدة الراجعة الى السامع لاصالتها بالنسبة الى الفائدة الاولى لان مطمح النظر في
تاليف الكلام وتركيب الالفاظ باعتبار الوضع انما هو ملاحظة جانب السامع بافادة الفائدة يرشدك اليه تفسيرهم صحة السكوت في تعريف

الكلام بعدم استدعاء ذلك المركب لشي آخر استدعاء المحكوم عليه للمحكوم به وبالعكس ثم تقييدهم ذلك بان يكون بحيث لا يكون
المخاطب منتظرا لشي آخر كانتظاره للمحكوم عليه بعد ذكر المحكوم به وبالعكس جار اراد بوجه الالتفات ما هو بمنزلة الثمرة والنتيجة المحسنة
له مع كونه خلاف الظاهر الاصل فتغيير الشارح المحقق رح بقوله اي وجه حسن الالتفات اخذ بحاصل المعنى وبيان لما آل اليه ما يعني لا تفسير
لمرجع الضمير قوله على الاطلاق اي اينما وقع او الالتفات اعم من ان يكون على مذهب السكاكي او على مذهب الجمهور فهذا التعميم له بعد تعيينه
اذ الضمير راجع الى الالتفات المتقدم المخصوص فخرج الالتفات بالمعنيين الاخيرين فلا يقدح بعد ذلك هذا الاطلاق والتعميم قوله
كان احسن اي ذلك الكلام او ذلك النقل والثاني اقرب لفظا ومعنى والتطرية بالهمزة من طراء اذا ورد وبالياء من طريت الثوب
اذا عملت به ما صار بسببه كانه جديد في الصحاح طرأت على القوم اطرأ طرأ وطروءا اذا طلعت عليهم من بلد آخر وفي باب المعتل
الواوي واليائي شيء طري غض بين الطراوة وطريت الثوب تطرية فعلى الاول معناه احسن ايرادا للنشاط وعلى الثاني معناه
احسن تجديدا واحداثا للنشاط ولما كان الاول مشتملا على ضرب من التكلف في تعلق نشاط السامع به اورد الطريقة الثانية لانه اسلم
قوله للاصغاء اليه اللام للعلة لكونه علة لكونه احسن واكثر ايقاظا له من جهة الاصغاء والاوجه ان يجعل اللام للتقوية متعلقا
بالايقاظ على تضمين معنى الحث والتحضيض اي النقل من اسلوب الى آخر ادخل في كونه باعثا للاصغاء اي لنفسه الا انه الحم الاصغاء لانه
ابلغ في افادة المقصود وادنى الى سادية المرام او على اعتبار حذف المضاف اي لصاحب الاصغاء وح يلايم الكلام ويجاوب النظم ههنا
بحث لا بد من التنبيه له والاصغاء اليه وهو ان ما ذهبوا اليه من الفائدة العامة في مطلق الالتفات لا ينطبق على بعض الصور وهو
ما اذا كان السامع هو الخالق تع وتقدس لتنزهه عن النشاط وتعاليه عن الايقاظ والعجب منهم انهم عقبوا ذلك بحديث
الالتفات في الفاتحة ولم يتعرضوا لكيفية انطباقه على ذلك اللهم الا ان يقال هذه الفائدة لازمة لذات الكلام الالتفاتي في جميع المواقع
وتعذر اعتبارها في بعض الصور لمانع من خارج كتعاليه عن النشاط وتنزهه عن الايقاظ لا ينافي ذلك اذ المنع لم ينشأ من جهته بل
نشأ من جهة السامع وحاصله ان الالتفات اينما وقع صالح لان يقصد به هذه الفائدة بالنظر الى ذاته ومع قطع النظر عن العوارض
المانعة منه يعني كانها كائنة فيه لازمة لذاته مع قطع النظر عن الخارج وكلام الشارح المحقق رح في شرح المفتاح في مطلع احوال المسند اليه
ربما يشعر بان هذه الفائدة متحققة في الفاتحة ايضا الا انه يعبر عنها بما يستقيم في حق الباري تع وتقدس قوله وقد تختص مواقعه
بلطايف يريد ان الالتفات مع اشتماله على الفائدة العامة الثابتة في جميع المواضع قد يكون له في مواقعه المخصوصة وموارده الجزئية
فوائد مخصوصة بذلك الموضع مقصورة عليه على ان الباء داخلة على المقصور ولفظة قد للتحقيق فقوله وقد تختص على لفظ المبني
للمفعول لانه متعد لانه من اختصه بكذا اي خصه به كذا في الصحاح وقوله اي قد يكون لكل التفات بحسب المنع قوله ليشعر بالعلية اذ قد تقرر
عندهم ان تعليق الحكم بالوصف مشعر بالعلية فكان التعليق بلفظ اياك بمنزلة التعليق بلفظ المتميز بتلك الصفات فلطيفة الالتفات
في هذه الطريقة هي التنبيه على ان الملحوظ في ذلك هو تلك الصفات العظام وان الحكم مرتب على الوصف المناسب كانه قيل ايها الموصوف
المتميز بهذه الاوصاف نخصك بالعبادة والاستعانة واللطيفة على الطريقة الثانية هي الارشاد الى ان العبادة المعتبرة الحقيقة
هي مظنة للقبول هي التي في مقام الاحسان الذي حاصله ان تعبد الله كانك تراه وتشاهده فقرن الخطاب اوان المشاهدة والاقبال
والاول هو الاحسان والثاني هو الاعراض عن غيره فنبه على الاول بقوله كانه يشاهد ربه ويراه وعلى الثاني بقوله ولا يلتفت الى ما سواه
فالانقطاع عما سواه مستفاد من الاقبال وبهذا يظهر ان اللطيفة في هذه الطريقة غير مقصورة على التنبيه على مقام الاحسان بل
فيها ذلك مع التنبيه على ما هو اعلى منه ويجوز ان يقال اللطيفة على هذه الطريقة هي التنبيه على ان الحمد والثناء ينبغي ان يكون منتهيا بالاخرة
ال

الى هذه الصفة يعني ينبغي ان يكون على وجه اوجب ترقي العبد من حضيض الحجاب الى ذروة الخطاب ومن بعد المغايبة الى قرب
المخاطبة والمشاهدة وهذا الوجه جيد الا ان اللفظ في الاول اظهر واليه اميل قوله والباء في تعبد للتعدية يقال تلقاه بكذا اي استقبله به
قوله اي يتلقى المتكلم المخاطب اشارة الى ان قوله تلقي المخاطب من قبيل اضافة المصدر الى المفعول والفاعل متروك ولم يذهب الى العكس
لان رجوع الضماير الى المذكور اولى قوله انه اي ذلك الغير سبيل الى جانب المعنى اي غير ما اراده من كلامه اعني خلاف مراده فسقط ما يقال من ان جعله
راجعا الى غير ما يترقب سهو ظاهر والصواب جعله راجعا الى خلاف مراده على ان هذا ايضا مستقيم يظهر بالتامل في المرام ويجوز ان يرجع
الضمير الى حمل كلامه والاشارة بقوله فنبه على ان الحمل على الوصف الادهم هو الاولى قوله لان يكون حديدا من الحدة وهي السرعة وفي ذهنه
حدة اي سرعة ينتقل الى الدقايق فيتفطن لها باسرع وجه ويقال السيف احد وهو الانسب لمكان التقابل بقوله بميدان البلادة
وهي خلاف حدة السيف ويقال له بالفارسية كند قوله ثم يتزايد قليلا قليلا اي متدرجا في القلة الى حيث ينتهي فيمتلي فيستوي
نصبا على المصدرية اي زايدا متدرجا في القلة كما قدرنا وفي كلام النحاة ما يشعر بانه محمول على حذف العاطف اي قليلا ثم قليلا فقد
قالوا في قوله تع دكت الارض دكا دكا وجاء الملك صفا صفا اي دكا بعد دك وصفا خلف صف وفي الكواشي فهو اما حال او مصدر
اي يتزايد حال كونه قليلا ثم يتزايد حال كونه قليلا او يتزايد تزايدا قليلا ثم قليلا والاوجه عندي انه لا حاجة الى حذف العاطف وانه
مصدر في جميع المواقع وانه بمعنى متكررا اي يتزايد تزايدا متكررا واحدا بعد واحد فالتعاقب والبعدية مستفاد من معنى
التكرر لا من العاطف المحذوف وفي كلام الكشاف تنبيه على ذلك حيث قال في قوله تع دكا دكا كرر عليها الدك حتى صارت
هباء منثورا فان قيل فليجعل من باب كم عاقل عاقل وجاهل جاهل وفي الحديث كانت له حجة حجة وعمرة تامة تامة على ان
حيث وصفوا الشيء بنفسه للتنبيه على تناهيه في ذلك قلنا اي ولا باس لكن على تقدير ان يكون المنصوب مصدرا لا حالا فلينتبه له
قوله هكذا في النسخ والصواب ففزع لان نظم التنزيل في سورة النمل يوم ينفخ في الصور ففزع وفي سورة الزمر ونفخ في الصور فصعق
واما على الوجه الذي اورده المص فتغيير وارد في القرآن اللهم الا ان يكون مبنيا على التمثيل المجرد لا على نظم القرآن كما يشهد له نحو قوله
وح يكون معنى لو اقع ليقع هذا غير مستقيم للقطع بان القول بان اللام اذا دخل في المضارع في مثل ان زيدا ليفعل خلص المضارع للحال
كتخليص السين وسوف اياه للاستقبال حديث مشهور في النحو معلوم للمشتغلين بهذه الصناعة يستوي فيه الراجل والراكب ويستوي
فيه بين الخاصة والعامة فكيف صح جعل ليقع بمعنى الاستقبال فالصواب اسقاط اللام اللهم الا ان يجعل مبنيا على ما ذهب اليه البصرية
لان حديث التخليص وان كان مشهورا معلوما لدى كل احد الا ان ذلك مبني على راي الكوفية على ما صرح به المحققون من النحاة قوله
كالمستقبل تمثيل لما لم يقع اي كزمان المستقبل وكذا قوله كالحال اي كزمان الحال قوله وكذا الماضي عند الاكثرين اي الماضي حقيقة فيما
وقع مجاز فيما لم يقع والتقييد بالاكثرين تنبيه على ما فيه من الخلاف وههنا بحث وهو ان القول بان كلا من اسم الفاعل والمفعول حقيقة فيما
هو واقع كالحال مشعر بان كلا منهما موضوع لزمان الحال فيلزم ان يكون الزمان ماخوذا في مفهومهما بحسب الوضع فيلزم ان يكون الاسم مقترنا
بالزمان وهو باطل اجماعا اللهم الا ان يقال لكثرة الاستعمال جارية مجرى الوضع بجامع التبادر وانسياق الذهن اليه فعبر عن التبادر
بالحقيقة وعن غيره بالمجاز بطريق التجوز فافهم قوله والكلام بعد محل نظر المحفوظ بطريق السماع عن الشارح المحقق رح في وجه النظر ان
السكاكي ذكر ان اخراج الكلام لا على مقتضى الظاهر يسمى في علم البيان بالكناية وفي تخصيص هذا المجاز بخلاف مقتضى الظاهر ايضا بحث
قوله كما اذا وقع ما هو في موقع المبتدا نكرة من قواعدهم ان كون المبتدا نكرة محضة او مخصصة وكون الخبر معرفة محضة ممتنع في كلام العرب
سواء كان هذا بعد دخول النواسخ او قبله فان ذلك ممتنع بالاتفاق نطقت به الكتب المشهورة واما نحن فقد ظفرنا في ذلك بنص من قبل

من كلامه حجة بان ذلك جايز وقد حققنا ذلك في شرح لباب الاعراب من اراد الوقوف عليه فعليه بالمراجعة اليه قوله كقوله اي البيت للقطامي
من قصيدة يمدح بها زفر بن الحارث الكلابي وقد كان القطامي اسيرا له فاطلقه ورد عليه ماله واعطاه مائة من الابل مطلعها • قفي قبل التفرق
يا ضباعا • ولا يك موقف منك الوداعا • قفي امر لضباعة قبل التفرق اي قبل تفرقنا يا ضباعا اي يا ضباعة على انه ترخيم وضباعة
اسم بنت الممدوح اعني زفر بن الحارث فموقف نكرة اسم كان والوداع بفتح الواو في الصحاح التوديع عند الرحيل والاسم الوداع بالفتح
معرفة على انه خبر كان ولما كان وقوع المبتدا نكرة صرفة او مخصصة والخبر معرفة محضة على ما سبق تحقيقه الا ان ممتنعا ذهبوا الى
انه هذا من باب القلب اي لا يك موقف الوداع موقفا منك على ان المضاف محذوف قوله لان المعروض ههنا لا يخفى ان المعروض عليه
انما وقع يجب ان يكون له ادراك وميل والا فلا يكون معروضا عليه اصلا فلا بد للتقييد ههنا فائدة ففائدة التقييد في التنبيه على ان العرض
ان كان مستعملا في معناه الحقيقي فالامر كذلك والا فلا حاجة اليه كما اذا كان العرض مجازا من الاظهار ونحوه او استعارة والعرض
ههنا حقيقة فافهم قوله واما قوله فانك لا تبالي بعد ما اختلف في قائله فقيل انه للشمردل بن فزارة بن عبد يغوث وقيل لخداش ابن زهير
وبالجملة فلما لم يتعين قائله سكت عن التعرض له بالذكر لكنه مع ذلك ثقة من كلام الفصحاء الذين يستشهد بكلامهم في اثبات المطالب ولذا
اورده سيبويه واستدل به قوله الهجينا كان الهجين ما كان له هجنة ورجل هجين بين الهجنة في الصحاح الهجنة في الناس والخيل يكون من
قبل الام فاذا كان الاب عتيقا والام ليست كذلك كان الولد هجينا والهجان من الابل البيض يقال بعير هجان وامراة هجان كريمة فعلى هذا
كان الانسب ان يقول الهجينا كان ام هجانا على ما لا يخفى قوله بخلاف هل زيد قايم لان هذا كما سيجيء في باب الانشاء قبيح قوله والمعنى اظبيا كان ام
ام حمار قدم ظبيا اذ قد تقرر عندهم ان تقديم الخبر في مثل هذه الصورة لازم مطرد مستمر عندهم اعني اذا كان المقصود التسوية في الكلام
قوله ويشجع عليه كمال البلاغة اي يشجع المرء اذ البليغ على اعتبار القلب كمال بلاغته فالمفعول محذوف وفاعله كمال البلاغة او من
الالباس عطف عليه وفيه تنبيه على انه لا بد هناك من قرينة مشعرة بالمطلوب رافعة للالتباس والا فلا يجوز ارتكابه اصلا قوله غير نفس
القلب الذي جعله السكاكي من اللطايف مشكل من جهة ان السكاكي جعله من خلاف مقتضى الظاهر وقد تقرر ان خلاف مقتضى الظاهر غير مقبول الا
بنكتة مقبولة فكيف يجعل القلب بنفسه لطيفة مقبولة فكانه من قبيل ذكر السبب وارادة المسبب لان الملاحة لما كانت لازمة لذات القلب
كان ذات القلب بمنزلة ذات تلك الملاحة قوله لاشعاره بان لون السماء قد بلغ من الغبرة الى حد يريد ان لون السماء مع كونه فرعا ومشبها ولون
الارض مع كونه اصلا ومشبها به صار الامر فيهما بالعكس ههنا ولما كان القلب وافيا بتادية هذا المقصود اعتبره في الكلام ومما
يناسب هذا المقام ما اشار اليه الفردوسي في قوله • ز سم ستوران در ان پهن دشت • زمين شش شد و آسمان گشت هشت
فانه لما اشتد الغبار وهاج من الارض مرتفعا الى جانب السماء كان كانه انتقص من الارض طبقة واتصلت بالسماء فصارت طبقات
الارض ستا وطبقات السماء ثمانية وهذه مبالغة لطيفة اصاب محزها وطبقت مفصلها قوله كقول القطامي بضم القاف لقب
شاعر من بني تغلب واسمه عمير بن شييم كذا في الصحاح بالسمن السمن على وزن الصغر مصدر في الصحاح وقد سمن سمنا فهو سمين وسمنه
مثله وسمنه غيره والسمين خلاف المهزول وبالجملة فالسمن مصدر الا ان المراد ههنا الحاصل بالمصدر وكلمة ان في قوله فلما ان جرى
زائدة على نمط قوله تعالى فلما ان جاء البشير قوله السياعا في مجمل اللغة السياع ما يطين به الحايط من جص او طين ثم اورد هذا البيت
وفي الاساس هو بالكسر ما يطين به ويقال له بالفارسية كل ماله وبالفتح التطيين وفي الديوان السياع بالكسر ما يطين به والتطيين
وفي الصحاح السياع الطين بالتبن الذي يطين به وقال الطين معروف ويقال طينت السطح وبعضهم ينكره ويقول طنيت السطح
فقوله وطينت بالفدن السياعا من قبيل قولهم اسقيت اليه اذني وفي رواية الصحاح كما بطنت بالفدن السياعا وكانه من قولهم بطنت الثوب

تبطينا اذا جعلت له بطانة وفيه تنبيه على ان ظهارته ما هو اعلى منه كما هو اللايق بالقصور وعلى هذه الرواية فلا حاجة الى ان يجعل من قبيل القلب
بحسب المعنى ولا يخفى على الفطن ان هذه الرواية اولى لما فيها من التخلص عن التكلف والركاكة بشهادة الوجه وسلامة الذوق قوله ان
لن تستطاعا اي كنا ظننا ان لا تكون تلك الناقة من جهة سمنها وقوتها داخلة تحت القدر والاختيار من استطاع يستطيع على انه مجهول
يستطيع ومعناه ان لن يقدر عليها قوله كقوله ثم انصرفت الى البيت للقطري ابن فجاءة المازني من ابيات لحماسة مطلعها لا يركنن الا كما ذكره
ههنا قوله لان ما قبله من الابيات يدل على انه جرح وتحدر منه الدم وما قبله قوله لا يركنن احد الى الاحجام يوم الوغى متخوفا لحمام
فلقد اراني للرماح دريئة من عن يميني مرة وامامي حتى خضبت بما تحدر من دمي اكناف سرجي او عنان لجامي قوله وما بعده ثم انصرفت
مع البنين مسومات • حنينا وهي دامية الحوامي • قوله لا يركنن اي لا يميلن من الركون وهو الميل وعليه قوله جل طوله ولا تركنوا الى الذين
ظلموا الى الاحجام اي التاخر عن الاقدام في الصحاح الاحجام الكف يقال احجمته عن الشيء احجمه كففته والوغى الحرب والحمام الموت قال الامام
المرزوقي في شرح الغرض الذي سيق الكلام لاجله البعث والتحضيض على التغرير بالنفس والتوبيض يحث بهذا الكلام على ترك الفكر في العواقب
ورفض التحرز خوفا من المعاطب وينبه على ان الحذر لا ينجي من القدر وانه اذا جاء الاجل لا يغني عنه قوة الامل والدريئة ما يتعلم بها الطعن
يهمز ولا يهمز قال الامام المرزوقي في شرح الدريئة يهمز ولا يهمز فيجعل من الدرء وهو الدفع ومن الدرى وهو الختل ولهذا سميت
الدابة التي يختل بها الصيد ليمكن فيرمى دريئة والحلقة التي يتعلم عليها الطعن دريئة ويمكن حمل البيت عليهما جميعا فاذا جعلت
الدريئة الحلقة يقول لا يفعلن ذلك احد فلقد رايت نفسي في غير وقت وحال وكاني للرماح بمنزلة الحلقة التي يتعلم عليها الطعن
فيا بني الرماح من جوانبي ثم سلمت واذا جعلت الدريئة الدابة الموصوفة يكون المعنى فلقد اراني وقد اتقى بي فصرت سترة لغيري من الطعن
كما يكون تلك الدابة المتخذة دريئة سترة للصايد والطعن يتناولني وعلى هذا يكون معنى للرماح من اجل الرماح والاول احسن وترك اليسار
تعويلا على العلم به بمقايسة على اليمين والقدام فاما الظهر فالفارس لا يمكن منه احدا وضمير اراني للاحد والمعنى رايت نفسي اذ المراد
التعريض والظرف اعني من عن يميني متعلق بمحذوف دل عليه المذكور وهو اراني اي يا تيني وما يشبهه وعن في عن يميني اسم بمعنى
الجانب والمعنى من جانب يميني وبما تحدر متعلق بخضبت واو للشك ولو تدبرته وجدته مما يجوز فيه الجمع لان اصله للاباحة يريد انه خضبت
للرماح حتى خضبت بما سال من دمي اما عنان فرسي واما جوانب سرجي قوله لان الجذوعة حداثة السن ومنه الجذع في الحافر الذي هو في
السنة الثانية في الصحاح فرح الحافر فروحا اذا انتهت اسنانه وانما تنتهي في خمس سنين لانه في السنة الاولى حولي ثم جذع ثم ثني ثم
رباع ثم قارح وبهذا يظهر ان الجذوعة حداثة السن في السنة الثانية والقروح قدمه في السنة الخامسة قوله اقدام غر اي غير مجرب
في الصحاح رجل غر بالكسر وغرير اي غير مجرب وجارية غرة وغريرة والاسم الغرة والغرارة وهو الغفلة والغار
الغافل وهذا في الاصل قول البحتري لانه قال اقدام غر واغترام مجرب وههنا بحث وهو انا لا نسلم ان البيت من باب القلب بل لا حاجة
اليه اذ البصيرة على ما حققه المرزوقي عبارة عما يستدل به الرجل من رايه وعقله على ما يغيب عنه فمن وصف البصيرة بالجذوعة انه قد حصل له
بعد هذه الحالة تعلم اخر جديد لم يكن حاصلا قبلها ومعنى وصف الاقدام بالقروح طول الممارسة فكل منهما كناية عن المقصود والحاصل انه
وان اشتهر وصف الراي بالقروح والاقدام بالجذوعة باعتبار المعنى المشهور الا ان هذا لا ينافيه لان الاول كناية عن الترقي في الاطلاع على
دقايق لم يكن مطلعا عليها قبل هذه الحالة والثاني كناية عن طول ممارسته في الحروب على ما اشار اليه الاعشى بقوله تمهل في الحرب
حتى استحن وقد نبه ابو الغول على هذا المعنى تنبيها لطيفا بقوله • ولا تبلى بسالتهم وان هم • صلوا بالحرب حينا بعد حين • يريد ان
شجاعتهم لا تنتهي ولا تبلى وانهم دخلوا في الحروب حينا بعد حين فاكسب لهم الشجاعة وصلوا بالحرب فحملوا شدته من صلى بالامر اذا

شرح المرزوقي في شرح الحماسة
هذا الاسم بهذا الضبط مذكور
في الصحاح

التغرر حمل النفس على الغرر وقد غرر بنفسه تغريرا
وتغرة كما يقال حلل تحليلا وتحلة وعلل تعليلا
كذا في الصحاح

الختل الخدع في الصحاح ختله وخاتله اي خدعه
والتخاتل التخادع

فاسی حره وشدته وفی طریقته قول ابی زبید • وقد تصلیت حر حربهم • کما تصلی المقرور من قرس • ای قاسیت حر الحرب مقاساة شبیهة
فی الشدة بمقاساة من اصابه البرد فان القرس والقرس البرد والمقرور من اصابه البرد یقال یوم قر ولیلة قرة ای باردة کذا ذکره
الجوهری ومنه قولهم للولد قرة العین قوله لان قوله وقد اصبت ان جرحت یصلح قرینة فیه بحث لان من یذهب الی انه لم اصب بمعنی لم اجرح
لم یجعل اصبت بمعنی جرحت حتی یجعل قرینة علی ما ذکر بل جعله بمعنی وجدت ای لم رجعت من الحرب ووجدت ما اردت الا انه حذف
المفعول قصدا الی التعمیم ولم الف ما اراد وامنی قوله مفعولا ثانیا لا حالا هذا جید من جهة ان معنی الحالیة لم الف فی هذه الحالة
ومعنی المفعولیة لم الف بهذا الطریق الا انه لما کان معنی الحالیة قریبا من معنی الوصف والکل راجع الی المقصود ولو یغیر بان التجعل
جعل المفعولیة انسب واحسن بتأدیة هذا المقصود قوله لم یبطی ای لم یظهر لی البدا ای الندامة من الاقتحام فی الحروب والدخول فی
المعارک وادخل لان الماضی لتکرره قوله بلی قد صار هو جواب لسوال مقدر ای لیس یلزم کون الاقدام فارحة فقال بلی ای یلزم کقوله تعالی
الست بربکم قالوا بلی ولو اوقع لفظ بلی علی لفظ نعم ربما لیکن الاقدام فارحة ولا ضیر لانه عبارة عن طول الممارسة وتکرر المبادرة
الدالین علی کمال جرأته ومتانته فی الاقتحام فیکون ادل علی المقصود وهاد فی بادیة المرام وهذا اوان ان نختم الکلام فی احوال المسند الیه
اذ قد نبهنا علی ما یجب التنبیه علیه حامدین لرب العزة حق حمده ومصلین علی محمد رسوله وعبده وعلی آله وصحبه من بعده الباب
الثالث احوال المسند قوله ومن یک امسی بالمدینة جملة شرطیة جوابها قوله فانی وقیار علی انه من قبیل قوله تعالی وما بکم من نعمة فمن الله
او من قبیل قوله تعالی وان یکذبوک فقد کذبت رسل من قبلک والمعنی ومن یک امسی بالمدینة فقد حسن حاله وطاب عیشه
فانی وقیار لغریب فهذا مترتب علی المحذوف المذکور ومسلم به وامسی فیه ضمیر راجع الی من والجملة حالیة ای ومن یک
امسی حال کون رحله بالمدینة ولو جعل رحله فاعل امسی مجازا وبالمدینة متعلقا بامسی لم یبعد بل هو اوجه لانه المتبادر الی
الفهم وما قبله • دعاک الهوی والشوق لما ترنمت • هتوف الضحی بین الغصون طروب • یجاوبها ورق الحمام لصوتها •
فکل لکل مسعد ومجیب • ومن یک امسی بالمدینة رحله • فانی وقیار بها لغریب • فقوله دعاک خطاب الی نفسه علی طریقة
قوله تطاول لیلک ای حملک هوی الحبیب وشوق دیاره علی الارتحال الی جانبه وهذا حین ترنمت الطیور وقت الضحی
وخص هذا الوقت بالذکر اذ هو وقت یشتغل کل احد بنفسه ویرجع کل شخص الی العمل بمقتضی ما فی قلبه اذ هو وقت الاستراحة
التی حاصلها ذلک ولما ترنمت ظرف دعاک والترنم ترجیع الصوت یقال ترنم اذا رجع صوته والهتوف جمع الهتف
وهو الصوت یقال هتفت الحمامة تهتف هتفا اذا صاحت ومنه الهاتف والظرف اعنی بین الغصون اعنی غصون
الاشجار متعلق بترنمت وجعله معمولا للهتوف بعید وطروب صفة للهتوف ولم یقل طروبة لان فعولا من الاشیاء
التی یستوی فیها المذکر والمونث واما الاضافة سهل اذ هو بتقدیر الانفصال ای هتوف فی الضحی والمجاوبة المحاورة
والمکالمة وقوله ورق الحمام من قبیل اضافة الصفة الی الموصوف والورق جمع اورق وهو الذی فی لونه بیاض یضرب الی
سواد ومنه قیل للرماد اورق وللحمامة ورقاء وقال ابو زید هو الذی یضرب لونه الی الخضرة لصوتها ای وقت صوتها
او لاجل صوتها وقوله فکل ای من هتوف الضحی والحمام الاورق لکل مسعد ای معین لهدیر الآخر ونوحه ومجیب له وقوله
وقیار رفع معطوف علی محل اسم ان وقوله لغریب خبر ان ولا یجوز ان یکون خبر قیار لانه لا یجوز دخول لام الابتداء علی
خبر المبتدأ المجرد عن العوامل اللفظیة فان قیل العطف علی اسم ان باعتبار المحل قبل مضی الخبر ممتنع علی الصحیح قلنا یجعل من قبیل
الاضمار والتقدیر قوله ای ضابی ابن الحارث البرجمی الضابی بالضاد المعجمة من الصحاح فی فصل الضاد المعجمة ضبا لصق بالارض ضبابة

ضبا وضبوا ومنه سمی الرجل ضابیا وهو ضابی ابن الحارث البرجمی انتهی والبرجمی نسبة الی البرجم بل الی البراجم والبراجم
قوم مخصوص من بنی تمیم ولم یقل البراجمی اذ قد تقرر انه اذا ارید النسبة الی الجمع رد الی الواحد فی الصحاح البراجم قوم من بنی تمیم قال
ابو عبیدة خمسة من اولاد حنظلة ابن مالک بن عمرو بن تمیم یقال لهم البراجم والبراجم فی الاصل واحدها برجمة بالضم وهی مفاصل بالاصابع
التی بین الشاجع والرواجب وهی روس السلامیات من ظهر الکف اذا قبض القابض کفه نشزت وارتفعت قوله ومعناه التحسر علی الغربة
ظاهر فانه لا نشأ التحسر وان الکلام لیس بخبر وان کان لفظه لفظ الخبر ولو جعل خبرا لکان وجها وجیها لما هو اوجه بشهادة السوق والسیاق
ودلالة ما قبله من الابیات ای فانی وقیار رحل الی جانب الحبیب اذ قد هیجنی الهوی والشوق ولا اقدر علی ضبط نفسی والقرار بالمدینة
فافهم قوله کما تقول لیت زیدا قائم وعمرو منطلق اعترض علیه بان هذا سهو لما فیه من عطف الخبریة علی الانشائیة وجوابه ان المسئلة علی
الخلاف فمنهم من اجازه مطلقا ومنهم من منعه مطلقا بل وفی کلام القوم ما یشعر هذا المثال بخصوصه قوله لان ثبوت الحکم للاقوی قد
تقرر فیما بینهم ان الاولیة الذکریة لا یدل علی الاولیة الواقعیة فکیف صح ذلک وجوابه ان هذا مسلم الا ان المفهوم بشهادة الذوق السلیم
فی نظر ارباب البلاغة انما هو اول فی الذکر فهو اول بحسب التحقق والوجود وسیجی لهذا الکلام مزید تحقیق فی علم البدیع فی قوله نهبت
من الاعمار ما لو حویته قوله وهذا الوجه هو الذی قطع به صاحب الکشاف تأنیس لما ذکر وتشیید لارکانه فانه لما ذکر ان تقدیم قیار
مبنی علی قصد التسویة احتاج الی النقل من الکشاف توضیحا له وزیادة تأنیس به قوله ان الذین امنوا ای بالسنتهم من غیر مواطاة القلوب
وهم المنافقون والذین هادوا ای تهودوا یقال هاد یهود وتهود اذا دخل فی الیهودیة وهو هائد والجمع هود سموا بذلک لقولهم
انا هدنا الیک ای ملنا الیک واما لانهم هادوا ای تابوا عن عبادة العجل واما لانهم مالوا من دین الاسلام وعن دین موسی علیه السلام
قال ابو عمرو بن العلاء سموا بذلک لانهم یتهودون ای یتحرکون عند تلاوة التوریة ویقولون ان السموات والارض تحرکتا حین اعطی الله
موسی التوریة وقوله والصابئون ای الخارجون عن دین الیهودیة من صبأ اذا خرج من الدین وهم قوم عدلوا عن دین الیهودیة
والنصرانیة وعبدوا الملائکة وقرئ والصابون بترک الهمزة واصله الخروج کما ذکرنا یقال صبأ فلان اذا خرج من دین الی دین آخر
وصبأت النجوم اذا خرجت من مطلعها وصبا ناب البعیر اذا خرج قال جمع من المفسرین هم قوم بین الیهود والنصاری یحلقون اوساط
رؤسهم وقال قوم هم قوم یقرؤن الزبور ویعبدون الملائکة ویصلون الی الکعبة ویقرون بالله تعالی وحده اخذوا من کل دین شیئا
وبالجملة فلهم فیه اختلاف واقوال کثیرة وفی ذکرها اطالة واما النصاری ففی الکشاف انه جمع نصران یقال رجل نصران وامرأة نصرانة
والیاء فی نصرانی للمبالغة کالتی فی احمری سموا بالنصاری لانهم نصروا المسیح لقولهم نحن انصار الله او لانهم نزلوا بقریة یقال لها ناصرة او
لانتسابهم الی قریة یقال لها نصرة کانت ینزلها عیسی علیه السلام وقوله من امن بالله والیوم الآخر وعمل صالحا فلهم اجرهم عند ربهم ولا خوف علیهم
ولا هم یحزنون فان قیل کیف یقول من امن بالله وقد ذکر فی صدر الآیة ان الذین امنوا والذین هادوا والصابئون والنصاری من امن بالله
الی الآخر قلنا قد نبهناک علی ما یدفع هذا السوال حیث فسرنا الذین امنوا بالذین امنوا بالسنتهم من غیر مواطاة القلوب وهم المنافقون
ای من امن من هولاء الکفرة ایمانا خالصا ودخل فی ملة الاسلام دخولا کاملا فلهم کذا من الاجر والمفسرون قد انقسموا فی دفع الاشکال المذکور
الی اقسام فمنهم من یذهب الی ان المراد بالذین امنوا فی صدر الآیة هم المومنون علی التحقیق ثم یذهب الی ان المراد بقوله من امن من ثبات علی الایمان
ای من مات من هولاء وهو مومن لان حقیقة الایمان انما یتحقق اذا تحقق الموت علیها ومنهم من یذهب الی غیر ذلک وفی ذکر ذلک هنا اطالة
وقوله من امن مبتدأ خبره فلهم اجرهم والجملة خبر ان وقوله وفائدة تقدیم الصابئون ای علی خبر ان اعنی هذه الجملة قوله مع کونهم ابین المذکورین
ضلالا ای مع کون هذه الفرقة وهم الصابئون ابین هذه الفرق الثلثة اعنی الذین امنوا وهم المنافقون والذین هادوا والذین تنصروا

ضلالته والكلام عيانا بناب عليهم اى يقبل منهم التوبة ان صح منهم الايمان وبهنا ابحاث لا يحتملها المقام مثل ان قوله لغريب يجوز ان يكون خبر قوله
وقيل وخبر الاول محذوف واللام بهنا على نمط قوله ام الحليس لعجوز شهربه ومثل ان اى وجه من الوجهين المذكورين ارجح ومثل انه
اذا جعل المذكور خبر الاول وقدر للثانى خبر فان جعل من قبيل عطف المفرد فهل يجب ان يعتبر تاخير المقدر عن الخبر المذكور لئلا يلزم تقدم
المعطوف المقدر على المعطوف عليه الملفوظ وان جعل من قبيل عطف الجملة فان اعتبر تقديم المقدر على المذكور لزم تقدم المعطوف بتمامه على
بعض اجزاء المعطوف عليه وتوسيطه بين اجزائه وان اعتبر تاخير المقدر لزم تقدم بعضه على بعض والاخفى ان المجوز فى الجميع نية التاخير
ومثل ان صاحب الكشاف لاى نكتة جزم بهذا الوجه ولم يجعل الواو اعتراضية الى غير ذلك من المباحث التى يظهر للمتفطن المتعمق
فى المقام بعد التامل الصادق فى المرام **قوله** وخبر كنت محذوف فيه بحث لتصريحهم بامتناع الحذف فى خبر كان وقد ذكرنا بناء امثله فيما سبق
فان قيل فليجعل تربا خبرا عن المجموع معا وليجعل والدى معطوفا على لفظ اسم كان لا على محله ويرى فعيل يستوى فيه المذكر والمؤنث والتثنية
والجمع والافراد نص عليه الشارح المحقق رح فى شرح المفتاح فى قوله وقيل ما هم قلنا فيلزم العطف على المرفوع المتصل من غير تاكيد بمنفصل وفيه
نظر لمكان الفصل بالظرف بل الحق ان تربا خبر عن المجموع والتقدير تكلف لا حاجة اليه وان لم يذكره احد **قوله** بهذا صريح فى ان المذكور خبر عن
الثانى مبنى على الظاهر والا فيجوز ان يكون المذكور خبر عن الاول وخبر الثانى محذوفا بتقدير الموصوف اى نحن قوم راض بل يجوز ان يكون
المذكور خبرا عن المجموع بهذا الاعتبار لانه لما جاز كونه خبرا عن الاول بهذا الاعتبار جاز كونه خبرا عن المجموع بهذا الاعتبار بالطريق
الاولى **قوله** فهو عنده من عطف المفرد وقد اضطرب كلامه رح فى مرجع الضمير فتحير الناظرون فى طلب المرجع فمنهم من زعم انه راجع الى صاحب الكشاف
وليس بذاك ومنهم من زعم انه راجع الى المصنف وليس بوجه ومنهم من زعم انه راجع الى من جعل تربا خبر الوالدى وخبر كنت محذوف والاقرب
انه عايد الى المفهوم من الكلام بقرينة السوق والسياق اى فهو اى فالكلام عند جعل تربا خبر الوالدى وجعل خبر كنت محذوفا من قبيل عطف المفرد
بل السببية التى يراد بها اى اشارة الى ان الفاء هذه وان سميناها سببية الا انها مستعملة فى مجرد معنى اللزوم فلا يرد الاشكال بانه
كيف يكون سببية ولا سببية بهنا اصلا **قوله** اذ لا معنى لقولنا فى المكان زيد بالباب فان قيل فليجعل بالباب بدلا من بالمكان بدل الكل
اجيب بان المبتدا يقع فاصلة بين البدل والمبدل منه وهو غير جائز اللهم الا بالاضمار والتفسير **قوله** لا رجوع لهم مستفاد من قوله
مهلا اى فى السفر من الدنيا الى الاخرة بعد ومهلة وطول والمراد بالبعد والمهلة والطول عدم الرجوع بقرينة المقام ويروى مثلا
مكان مهلا اى فان فيهم مثلا واعتبارا لمن بقى بعدهم واما قوله اذ مضوا فقيه خفاء منهم من جعله حالا من ضمير الظرف الواقع خبرا ومنهم من جعله
بدلا من السفر بجعله اسما غير ظرف بمعنى الوقت اى فى السفر فى زمان مضيهم وان جعل اذ ظرفا فهو بدل لا من قوله فى السفر والمعنى واحد ومنهم
من جعله منصوبا بمعنى اى اعنى وقت مضيهم ويجوز ان يكون تعليلية اى ان فيهم مهلة لانهم مضوا مضيا لا ينفك عن عدم الرجوع وبالجملة
ففى الكل تعسف ولولا اعتبار الاستناد فى ذلك لما صح بهذا اصلا فافهم **قوله** لم يحسن الحذف فاما يجز الظاهر ان كلمة او للتخيير فى التعبير عنه
بعدم الحسن او بعدم الجواز فالمعنى سواء لا يتفاوت عند البلغاء وذلك لان ما لم يحسن لهم فى عرف هولاء لم يجز قطعيا **قوله** ولم يقصد انه
بدون ضيق المقام يريد ان مبنى التشبيه على مجرد ملاحظة معنى حذف الخبر فى باب ان من غير ملاحظة معنى اخر **قوله** تقديره لو تملكون تملكون
حق العبارة ان يقول تقديره لو تملكون لان فيه جمعا بين المفسر والمفسر وكذا قوله فحذف تملكون الاول الى حق العبارة ان يقول فحذف
الفعل فصار الضمير المتصل منفصلا لتعذر الاتصال **قوله** فانتم فاعل الفعل المحذوف تفريع على ما تقدم اعنى القول بان لو لا ينفك عن الفعل
ونتيجة له يعنى اذا ثبت ان الامر كذلك لزم الاضطرار الى جعل انتم فاعل الفعل المحذوف ولا يجوز جعله مبتدا والا انهدم تلك القاعدة
الممهدة فامتناع الابتدائية بالحقيقة مترتب على القاعدة المذكورة واما امتناع جعله تاكيدا فمبنى على امرين اخرين احدهما جح ثانيها

موجب وللتنبيه على هذا المعنى زاد لفظة ايضا بهنا يعنى على ان النفى وان لم يعد علته فافهم فانه دقيق **قوله** لان حذف المفرد اسهل
تعليل لقوله اسم فاعل لا تاكيدا اى انما جعل فاعلا لا تاكيدا لوجهين احدهما انه لو جعل تاكيدا لكان المحذوف الفعل مع فاعله ولو كان
فاعلا لكان المحذوف مجرد الفعل بدون الفاعل وحذف المفرد اسهل من حذف الجملة وثانيهما انه لو جعل تاكيدا لزم حذف المؤكد
والعامل مع بقاء التاكيد بحاله وهو غير جائز وفيه بحث لان حذف المؤكد والعامل مع بقاء التاكيد جائز عندهم اللهم ان يراد انه لا يعهد
وقوعه فى كلام العرب يعنى انه وان جاز الا انه لم يقع وللتنبيه على هذا المعنى قال ولانه لا يعهد ولم يقل ولانه لا يجوز فان انتفاء المعهودية
لا يستلزم انتفاء الجواز فافهم واما تعليل الاول اعنى انه ليس بمبتدا فظاهر على ما قررناه لان كلمة لو انما يدخل على الفعل لا غير **قوله** وان
الناس هم المختصون بالشح المتبالغ بمعنى ان البخل الكامل مقصور عليهم غالبا وادخله على المقصور فهذه الاية اعنى لو انتم تملكون
خزاين رحمة ربى اذا لامسكتم خشية الانفاق على وجهين الاول ان ذلك من باب تعليق الاختصاص الثانى انه من باب اختصاص التعليق
اما الاول فوجهه ان لو للتعليق وما بعده مفيد للتخصيص واما الثانى فوجهه انه قد يقصد به اختصاص التعليق ونظيره اسم ان الامتناع
اذا دخل لو فى المضارع لكن التقدير اذن انتم لو تملكون لامسكتم وعلى الكل فلما قصد المالكية على هولاء لزم قصر الشح عليهم لان البخل انما يتصور
اذا كان هناك ملك لا محالة **قوله** لكونه مثله فى الصورة بهنا بحث لان المثلية فى الصورة لو كانت كافية فى افادة ذلك لزم ان يكون
زيد اعرفته مطلقا مفيدا للقصر سواء قدر المضمر قبل المعمول او بعده وليس بذاك لما سيجىء من ان الاختصاص من لوازم معنى الاهمية
لا من صورتها وانه انما قد يقصد فيها تاكيد والاختصاص وسيجىء لهذا مزيد توضيح فى احوال متعلقات الفعل ان شاء الله تعالى **قوله**
فالعجب ممن استدل به ضعفه ظاهر ولهذا اضرب الشارح المحقق رح بخطه الى قوله فهو حجة عليه لا له **قوله** على وجه يكون المبتدا موقوفه
اولى هذا الوجه معارض بانه كما ان الاصل فى المبتدا التعريف المحض كذلك الاصل فى الخبر التنكير المحض **قوله** الهة ثلاثة يعنى
ان ثلاثة صفة موصوف مقدر او مميزه محذوف كذا فى الايضاح **قوله** او لا يقولوا الله والمسيح وامه ثلاثة ذكر فى الايضاح انه قيل التقدير
ولا تقولوا الهتنا ثلاثة ورده بانه تقرير لثبوت الالهة لان النفى انما يكون للمعنى المستفاد من الخبر دون معنى المبتدا كما يقال ليس امراؤنا ثلاثة
فان المنفى هو ان يكون عدة الامراء ثلاثة دون ان لهم امراء وذلك اشراك بالله تعالى الله عن ذلك علوا كبيرا وللقائل ان يقول هذا منقوض بتقدير
لنا لهذا الدليل بعينه **قوله** جوابا لسوال مقدر الظاهر المتبادر الى الفهم من لفظ السوال المحقق ان هناك سائلا صدر عنه ذلك السوال وتحقق منه
لكن الاية ليست بهذه المثابة فاحتاج الشارح المحقق رح الى ما ذهب اليه من ان كلام الجواب والسوال محقق على تقدير وقوع الشرط والجزاء الواقعين
الاية على ما هو بصدده والحاصل ان السوال فى الاية وان لم يكن محققا حقيقة الا انه محقق فرضا وتقديرا وان اريد بالسوال المحقق الجملة الدالة
على السوال صح بحاسواه كانت هذه الجملة صادرة عن سائل موجود حقيقة او محكية عن سائل مفروض فالاية منطبقة على هذا الكون من القسم
الثانى الا ان هذا المعنى خلاف الظاهر المتبادر من لفظ السوال المحقق فتامل وانصف من نفسك لعلك يساعدك التوفيق او تجد من نفسك حلاوة
التحقيق **قوله** وهو حاصل فى قولنا الله خلقها اى تقدير الفعل حاصل فى ذلك يعنى ان القرينة قد دلت على ان المقدر هو الفعل لا الاسم الفاعل وهذا
المعنى لازم اخر الفعل كما فى صورة المبتدا والخبر كقولنا الله خلقها او قدم كما فى قولك خلقها الله وحاصله ان دلالة القرينة على تقدير الفعل
لا يوجب تقديم الفعل بتصوير الجملة فى صورة الفعل والفاعل كقولنا خلقها الله بل يكفى ان يجعل المفعول احد جزئى الكلام بتصويره فى صورة
المبتدا والخبر كقولنا الله خلقها الا يرى ان المذكور فى جانب السوال ايضا هو الفعل لكن بطريق تركيب الكلام من المبتدا والخبر بتاخير
الفعل وجعله خبرا فقوله لظهور ان السوال جملة اسمية تعليل لقوله وهو حاصل فى الله خلقها يعنى ان ذكر الفعل فى جانب السوال بطريقة
تاخيره وجعله خبرا دليل على ان تقدير الفعل بهذا الطريق كاف فى العمل على مقتضى القرينة **قوله** والجواب

يريدان ماسبق من ان تقديره مبتدا وخبر ايضا يودي الى هذا المعنى وان كان صحيحا في الواقع الا ان تصوير الجملة بصورة الفعل والفاعل
اولى من تصويرها بصورة المبتدا والخبر لما في الاول من حمل الكلام على جملة واحدة هي الجملة المركبة من الفعل والفاعل ولما في الثاني من
جملة على جملتين احديهما الجملة الواقعة خبرا وثانيهما مجموع الجملة المركبة من المبتدا والخبر **قوله** وان الواقع عند عدم الحذف جملة فعلية يرد عليه
ان الواقع عند عدم الحذف كما جاء جملة فعلية كذلك جاء جملة اسمية كقوله تعالى قل من ينجيكم من ظلمات البر والبحر قل الله ينجيكم فان قيل نعم الا انه لا ريب
ان السوال جملة اسمية فعند ورود الجواب جملة فعلية كقوله خلقهن العزيز العليم مخالفة بينهما وترك مطابقة والمطابقة بينهما احرى
عندهم على ما صرح به في قولهم ماذا صنعت فما الحكمة الباعثة على ذلك اجيب بان السوال ذات وجهين فله جهة بالاسمية لانها اسمية
صورة وله جهة بالفعلية لانها فعلية معنى وتحقيقه ان من قام اصله اقام زيد ام عمرو ام خالد الى غير ذلك لا ازيد قام ام عمرو ام خالد
لان الاستفهام بالفعل اولى فلما حاولوا الايجاز وضعوا الكلمة من الدالة على تلك الذوات المفصلة موضعها وضمنوها معنى الاستفهام
فقد سوها وصوروا الجملة بصورة الاسمية فالمطابقة حاصلة مطلقا سواء كانت جملة الجواب فعلية او اسمية لان كلا منهما مبني على ملاحظة
جهة ولقايل ان يقول كون الاستفهام بالفعل اولى لا يوجب ان يكون التقدير ذلك من قواعدهم ان المسئول عنه بالهمزة هو ما يليها حتى صرحوا
بان قولهم اضربت زيدا مبني على الشك في الفعل وانت ضربت زيدا على الشك في الفاعل قايلا بالهمزة بالفعل دليل على ان الشك في
الفعل وليس هناك اذ الفعل مجزوم به والمطلوب تعيين الفاعل على ان المتضمن للاستفهام هو بعينه المتضمن لتلك الذوات المطلوبة
فلا معنى للفصل تدبر فالجواب عن المناقشة المذكورة ان الحمل على الفعلية اولى وان جاء الجملة اسمية ايضا لاتحاد الحكم **قوله** وانهم يعتقدون
مشعر بان اعمال اسم الفاعل مطلقا سواء كان عاملا عمل النصب صورة او عاملا في الظرف مشروط بالاعتماد وليس هناك لتصريحهم بان
المشروط بالاعتماد انما هو كونه ناصبا ولو سلم فقد اعتمد هنا على الموصوف المقدر لاسم الفاعل اي شخص ضارع ورجل ذليل فان قيل
كان عمله مشروطا بالاعتماد مشروط بان يكون بمعنى الحال او الاستقبال وهنا ليس كذلك لان مقتضى المناسبة انه من قبيل الموضع
والكا فر قلنا الاشتراط ممنوع فانهم قد صرحوا بجواز عمله في الظرف مطلقا **قوله** ليس يتقوى من جهة المعنى لان مبنى البكاء في الحال على كونه
ذليلا ومبنى كونه ذليلا الان على انه صدر عنه من الخصومات مع الاعداء الاقوياء في الزمان الماضي فيكون المذلة سببا قريبا للبكاء
والخصومة مع الاعداء سببا بعيدا له والاسناد الى السبب البعيد مع وجود السبب القريب تعسف **قوله** على غير القياس اي القياس
ان يجمع المطيحة على المطاوح كالذبيحة على الذبايح **قوله** وفضله فان قيل اي فائدة لهذا الكلام في هذا المقام فانه بصدد بيان الحالات المتعلقة
بالمسند فاي مدخل لبيان فضل هذا التركيب على ذاك في هذا المعنى قلنا هذا بالحقيقة ايضا راجع الى حذف المسند فان هذه الفوايد
اعني الجهات الثلثة للشرف على ما فصلها ههنا ناشية من حذف المسند اعني يبكيه المقدر وراجعة اليه ثم في الكلام رد لما يذهب
اليه بعض المدققين من النحاة من ان هذا التركيب اعني ذكر المبني للمفعول بهذا الطريق غير جايز لان ذكر المفعول القايم مقام الفاعل
يشعر بان الاهتمام به فوق الفاعل وذكر الفاعل نقض لهذا الغرض والعجب من هذا المدقق كيف جعل الجهة المحسنة سببا للرد
والامتناع وما هو الا قصور الباع فقوله اجمالا متعلق بالاسناد اي اسنادا اجماليا ثم تفصيليا لا بالتكرار لانه ظاهر الفساد فافهم
قوله فعلم ان هناك باكيا ظاهره انه جواب لما فيرد عليه انه لم يعهد في جواب لما الا كونه فعلا ماضيا بدون الفاء نعم قد صرح ابن مالك بتجويز
الفاء في جوابه لكن بشرط ان يكون جملة اسمية كقوله تعالى فلما نجاهم الى البر فمنهم مقتصد لكن الجمهور على ان الجملة الاسمية لا يقع جوابا للما
فالوجه ان يجعل الجواب محذوفا في موضعين والمذكور في معرض المترتب عليه بل التفسير والارشاد اليه ولما قيل ليبك يزيد لزم الاجمال
في الكلام ولما قيل ضارع لزم التفصيل وكلاهما حط **قوله** لان اول الكلام غير مطمع في ذكره عليه مناقشة ظاهرة وهي ان اول الكلام
هو قوله

هو قوله ليبك يزيد وهو محتو على الاجمال كما ذكره والاجمال ايضا مطمع ولو لم يكن مطمعا لما صح السوال بانه من يبكيه والجواب
ان اول الكلام هنا بالنظر الى الاجمال مطمع لانه على وجه يصير السامع طالبا للفاعل مشتاقا اليه على ما هو قانون الاجمال والتفصيل
ولا كلام فيه انما الكلام في ان اول هذا التركيب بالنظر الى وضعه ليس على وجه يكون ذكر المتكلم الفاعل مطموعا للسامع بلا طلب
وتفحص من جانبه لان وضع المبني للمفعول على ترك الفاعل لا على ذكره فبعد سماعه كيف يطمع السامع وينتظر ذكره بخلاف
المبني للفاعل فان وضعه على ذكر الفاعل فالسامع بعد سماعه يكون طامعا لذكره وفي قوله غير مطمع بذكره اي بحسب الوضع
تنبيه على هذا والمعارض ان يفصل بما ذكر المصرح في تفضيل ذلك التركيب على المبني للفاعل ثلث جهات حاول الشارح
المحقق رحمه الله ان يذكر الان ثلثا اخرى في معرض المعارضة ليكون دليلا على تفضيل المبني للفاعل على المبني للمفعول والكل واضح من تقريره
لا ستره عليه ولقايل ان يقول يرد على الاول ان القرينة اذا كانت واضحة على المحذوف وكان معنى الكلام منصبا اليه بحيث
ينكشف المراد على الناظر كان الحذف والاضمار تكثيرا للمعنى بتقليل اللفظ وهو من محسنات الكلام كما صرح به صاحب المفتاح في مباحث
الاشتقاق فالاشتمال على الحذف والاضمار يكون محسنا لا موجبا لكونه مرجوحا وعلى الثاني ان الثاني ايضا مشتمل على ايهام الجمع بين
المتناقضين كما ذكرنا من ان ذكر المفعول القايم مقام الفاعل مشعر بان الاهتمام به لا بالفاعل وذكر الفاعل يهدم لهذا الغرض
وعلى الثالث ان الاوقعية والاعزبية لا تعارض الالذية لكونها اقوى من الاوقعية **قوله** فيفيد الثبوت او التجدد من قبيل اللف والنشر المرتب
فالثبوت مستفاد من الاسم والتجدد من الفعل قال الشيخ عبد القاهر المقصود من الاخبار ان كان الاثبات مطلقا ينبغي ان يكون بالاسم كقوله تعالى
وكلبهم باسط ذراعيه بالوصيد وان كان الغرض لا يتم الا بالاشعار بزمان ذلك الثبوت ينبغي ان يكون بالفعل كقوله تعالى هل من خالق غير الله
يرزقكم من السماء والارض فان المقصود لا يتم بمجرد كونه معطيا للرزق بل المراد انه معطي للرزق في كل حين واوان فالاخبار بالفعل
اخص من الاخبار بالاسم **قوله** وحصول التعجب بدون الذكر ممنوع رد لما وقع في الايضاح حيث قال فيما ذهب اليه السكاكي من انه قد
يذكر المسند لقصد التعجب كما اذا قلت زيد يقاوم الاسد مع دلالة قراين الاحوال نظر لحصول التعجب بدون الذكر اذا قامت القرينة
فاجاب عنه الشارح المحقق رحمه الله بالمنع اي لا نسلم قصد التعجب لا نفس التعجب بل اي دلالة لذكر المسند فغلط على ان قصده التعجب دون افادة
النسبة وان قامت القرينة على نفس المسند وههنا جواب اخر وهو ان ما ذكره المصر على تقدير تسليمه منقوض بساير الحالات المقتضية لذكر
المسند كالتقرير والتعريض والاستلذاذ ونحو ذلك فان الكل مشروط بوجود القرينة فيكون حينئذ حاصلا بدون الذكر فلا يكون ذلك
من مقتضيات الذكر فافهم وقوله بالذكر المستغني عنه في الظاهر معناه انه اذا ذكر ما لا حاجة اليه في افادة النسبة لوضوح القرينة
الدالة عليه بحيث يصير ذكره كانه لغو لوجود الامارات الدالة عليه اشتغل العقل ههنا بطلب فائدة في ذكره ولما كان قصد التعجب
مناسبا حمل عليه ومنهم من اجاب بان مراد المفتاح ان التعجب وان كان حاصلا بدون الذكر لكن التعجب الحاصل بالذكر لا يكون بدونه وهذا
من لغو الكلام ولهو الحديث وقد يقال قصد التعجب يورث الاهتمام به وهو يقتضي التصريح به ليكون نصا في المقصود وقد يقال الاكتفاء بالقرينة
ربما لا يفيد المطلوب اذ يجوز ان لا يتنبه السامع للمسند او لا يلتفت اليه **قوله** مع عدم افادة التقوى اي حال كونه منضما اليه ومقيدا به
والمقصود ان المقتضي لافراد المسند هو مجموع الامرين احدهما كون المسند غير سببي احترازا عن نحو زيد قام ابوه وثانيهما ان لا يكون
المقصود بنفس التركيب تقوي الحكم احترازا عن نحو زيد قام فان المسند فيه وان كان غير سببي الا انه قصد به تقوي الحكم والتقييد بنفس
التركيب على ما ذهب اليه الشارح المحقق رحمه الله في تقدير الفاعل المصدر وابرازه مستفاد من عبارة المفتاح حيث قال واما الحالة المقتضية
لافراد المسند فهي اذا كان المسند فعليا ولم يكن المقصود من نفس التركيب تقوي الحكم وهذا اعني التقييد بنفس التركيب تنبيه على ان القادح ان ما هو

التقوي المستفاد منه حتى لو كان التقوي يستفاد من المؤكدات الخارجية كالتكرير وان واللام لكان هذا غير قادح في افراد المسند وعدل المصنف
في بيان ضابطة الافراد عن عبارة المفتاح حيث قال واما الحالة المقتضية لافراد المسند فهي اذا كان المسند فعليا ولم يكن المقصود نفس التركيب
تقوي الحكم لما اشرنا اليه من ان المقصود ان المقتضي للافراد مجموع الامرين وتمام القيدين وطريق العطف وان كان صالحا لهذا المعنى الا انه ليس
بنص فيه بل لا يدل عليه بخلاف ما آثره المصنف من لفظ مع فانه نص في المقصود وصريح في المعية والتقييد والتركيب نعم ذكر ابن مالك ان
الراجح من الواو المعية والترتيب كثير وعكسه قليل لكن اين هذا من ذاك قوله اذ لو كان سببا او مفيدا للتقوي فهو حالية تنبيه على ما اشرنا اليه من ان
العلة هي مجموع القيدين واشعار بان المقتضي هو تمام الامرين حتى لو انتفى احدهما انتفى الافراد قطعا هذا خلاصة كلامه على ما يشعر به لفظ عبارته
وهذا بظاهره منقوض بنحو زيد قايم ابوه فان المسند ههنا سببي مع انه ليس بجملة قطعا اذ قد تقرر ان اسم الفاعل مع فاعله ليس بجملة البتة
فيخرج ما يفيد التقوي تفريع على تفسير افادة التقوي بل على اعتبار الفاعل في نفس التركيب ونتيجة له فيكون صريحا في ان المراد بالخروج الخروج منها
فاذا كان خارجا عن افادة التقوي كان داخلا في حد جهاده هو المطلب لما اشرنا اليه في اثناء التقرير من ان مثل هذه الصورة لا يمنع افراد المسند
ولا يقدح فيه وان الخروج على الدخول حيث لم يقل فيدخل اذ لو قال ذلك لكان الكلام ظاهرا في ان المراد الدخول في الافادة وهذا فاسد لانه لو كان
داخلا في الافادة كان خارجا عن حدها فيخرج عن الضابطة وقد عرفت ان المقصود دخوله فيها فليتامل قوله ليشمل اخراجه صورة التخصيص
اي ليشمله من حيث الاخراج لا من حيث الادخال وحقيقته ليشمل اخراجه هذه الصورة بخلاف عدم قصد التقوي فانه وان كان يخرج بعض الصور
الا ان اخراجه لا يشمل هذه الصورة وهذا هو المراد بقوله اعم في قوله فعدم افادة التقوي اعم اي اكثر اخراجا واشمل وسيجي ما يريد لهذا وضوحا
وينبغي ههنا ان اطلاق الاعم والاشمل عندهم بهذا المعنى كثير وحاصله ان الاعمية ههنا الاشملية والاشملية ههنا الاخصية فالقول بان نقيض
الاعم اعم من نقيض الاخص في التحقيق راجع الى انه اخص من نقيض الاخص فليتامل فلم يرد بالشمول معنى الدخول ولا بالاعم الاعم بحسب الصدق
على ما هو مصطلح المنطق فسقط ما ذهب اليه بعض اصحاب الحواشي من ان هذا اعني قوله ليشمل وقوله اعم خطاء نشاء من طغيان القلم والصواب
ليخرج واخص اما الاول فلان المطلوب اخراج صورة التخصيص لا ادخالها واما الثاني فلان افادة التقوي اعم مطلقا من قصد التقوي ونقيض الاعم مطلقا
اخص من نقيض الاخص مطلقا فيكون عدم افادة التقوي اخص لا اعم فظهر ان هذا غلط نشاء من جانب المخطي دون ظاهر هذه العبارة
حيث وقعه في هذه العبارة قوله وقد عرفت ما فيه اي ما فيه من الضعف والخفاء عرفته في مباحث تقديم المسند اليه عند قصد التقوي او التخصيص
فقد تبين بما مر هناك ان انا مبتدا البتة اذ التاكيد يمتنع تقدمه ما دام تاكيدا ولا خفاء في جميع ذلك قوله بما يكون مفهومه محكوما بثبوته
من قواعدهم انه لا يجوز تعلق حرفي جر بمعنى واحد بفعل واحد حيث لا يصح الابدال مثل مررت بزيد بعمرو بخلاف مررت بزيد بارض كذا
لان الثانية للظرفية ولهذا ذهب صاحب الكشاف في قوله تعالى كلما رزقوا منها من ثمرة رزقا ان الظرفين لم يتعلقا بفعل واحد بل تعلق
الاول بالمطلق والثاني بالمقيد ولو سلم فليس الحرفان بمعنى واحد بل الاولى لابتداء الغاية والثانية للبيان لكن قد اتضح لديك والكشف
عليك ان الاحتياج الى مثل هذه التوجيهات انما نشاء اذا لم يصح الابدال هناك والابدال ههنا صحيح لانه يجوز ان يكون بدل اشتمال بتكرير
العامل في المعنى بثبوته وليس المعنى ان اللام عوض عن المضاف بل المراد ان التعين ناش من المقام والله اعلم بالمرام قوله لان الجملة الواقعة
خبر مبتدا قد اسندت اليه ضرورة قد يناقش عليه بانا لا نسلم ان الجملة من حيث هي مسندة الى المبتدا بل الانطلاق مثلا في نفسه
مسند الى الاب ومع تقيده به مسند الى زيد الا ترى انهم يأولون زيد انطلق ابوه بانه منطلق الاب واما ما وقع في عبارة القوم
من ان الجملة بر اسها خبر فمن الاتساعات التي اعتمد فيها على وضوح المراد وساعدها عن الفساد وعلى هذا فمعنى كلامه ان المسند الفعلي ما يكون
مفهومه في نفسه من غير تقييده بشي وانتسابه اليه محكوما به بالثبوت او بالانتفاء فظاهر ان الجملة في المثالين على تعريف الفعلي لما عرفت

من ان

ثم ان الجملة ليست مسندة ولا يلزم صدق المسند السببي على الفعلي وجعل المسند السببي مقابلا للفعلي وتفسيره بما يكون مفهومه مع الحكم
عليه بانه ثابت للشي مطلوب التعليق بغيره على ما سيتلى عليك قرينة على ان المراد وهذا اي من غير تقييده بشي اخر والعجب من الشارح المحقق رح
ان الفاضل الكاشي رح قد دفع اعتراض المصنف في شرح المفتاح بهذا النمط وحقق هذا الكلام بهذا الطريق ثم انه لم ينظر فيه ادنى نظرة واورد ذلك
وذهب اليه واصر عليه وحاصله بطريق الايجاز ان مطلق الخبر للمبتدا او ان وجب ان يكون محكوما به بثبوته للمسند اليه الا ان المحكوم به بالثبوت
للمبتدا انه قسمان احدهما ما يكون محكوما به بالثبوت لمبتداه بلا توسط شي اخر وثانيهما ان يكون بالتوسط والاول هو المسمى بالمسند الفعلي
والثاني هو المسمى بالمسند السببي ورح اندفعت تلك الكلمات راسا وهذا اعني ما ذهبنا اليه من تفسير المسند الفعلي بما ذكر جيد الا انه يلزم منه ان يكون
منطلق في زيد منطلق ابوه خارجا عن المسند الفعلي بل عن ضابطة افراد المسند مع انه مفرد وقد اخرجه السكاكي عن المسند السببي ايضا
فيكون واسطة وقد يجاب بان هذا مندرج تحت الفعلي اذ المسند مع معموله لما كان مفردا غير جملة جعلوهما بمنزلة شي واحد يثبت للمسند اليه
او ينفى عنه وبان معنى كلامه في تفسير الفعلي ما يكون مفهومه اي في نفسه من غير انتساب الى غيره انتسابا جمليا الحكم فيه بالثبوت او بالانتفاء
وكلاهما تعسف اما الاول فظاهر واما الثاني فلانه مع كونه بمعزل لا يتبادر اليه الفهم من مثل هذه العبارة ظاهر التعسف ولانه يلزم ان يكون زيد
انطلق ابوه من قبيل الفعلي بمقتضى هذا التفسير فافهم فانه دقيق قوله وما ذكره الفاضل العلامة في شرح المفتاح قال صاحب المفتاح واعني بالمسند
الفعلي ما يكون مفهومه محكوما به بالثبوت للمسند اليه او بالانتفاء واشار الشارح العلامة رح الى الامثلة فقال نحو ضرب زيد وزيد ضارب او ضارب
اخوه او مضروب او كريم لان المسند في هذه الصورة هو المحكوم به بالثبوت للمسند اليه بخلاف قولنا زيد ابوه منطلق او انطلق وعمرو ضرب اخوه
فان مفهوم منطلق او انطلق وكذا مفهوم ضرب ليس محكوما به بالثبوت لزيد ولعمرو بل هو مع ما ذكرناه ولا نظن احدا ان زيد ضارب
في ان المسند فيهما هو مفهوم ضارب مع الغير فانه في الثاني كذلك لا في الاول لان اسم الفاعل ليس جملة مع فاعله مضمرا كان او مظهرا واذا لم يكن
جملة كان المحكوم به هو المفرد وظهر فاعله او لا فاتضح الفرق بين الصورتين هذا كلام الشارح العلامة رح بعبارته فتمح تشتغل اولا بتحقيق مراده
ليظهر فساد ما اورده الشارح عليه من خبطه وفساده والتحقيق انه فرق بين طائفة من الامثلة وطائفة وجعل الطائفة الاولى من الامثلة
من قبيل المسند الفعلي ليلزم كون المسند مفردا فيها وجعل الطائفة اللاحقة من قبيل المسند السببي ليلزم كون المسند جملة ثم علل كون الطائفة
الاولى من قبيل الفعلي والثانية من قبيل السببي بان مفهوم المسند في الاولى مع قطع النظر عن غيره ومع عدم انضمامه الى شي اخر محكوم به
بالثبوت للمسند اليه او بالانتفاء عنه وفي الثانية ليس محكوما به بالثبوت او بالانتفاء للمسند اليه بل هو مع الغير مسند ولما كان ههنا مظنة
ان يقال هذه العلة مشتركة بين زيد ضارب اخوه وبين زيد اخوه ضارب فيلزم ان يكون ضارب اخوه في زيد ضارب اخوه
ايضا مسندا سببيا كالمثال الثاني فيكون جملة مثله اجاب بانه وان كان كذلك الا انهم جعلوا اسم الفاعل مع فاعله مطلقا مفردا لا جملة وهذا
اعني كونه مفردا معه لا جملة شاهد صدق بان الفاعل في هذا الباب بمنزلة العدم فكان المسند هو اسم الفاعل فقط والى هذا اشار بقوله واذا لم يكن
جملة كان المحكوم به هو المفرد وظهر فاعله او لا يريد ان انتفاء كونه جملة مبني على ان فاعله في حكم العدم ولا فرق في هذا بين الفاعل الظاهر وبين
الفاعل الضمير لما عرف في مباحث تقديم المسند اليه من ان اسم الفاعل حال اسناده الى الضمير بمنزلة الخالي عن الضمير وحال اسناده الى الظاهر مثل
ذلك فاذا كان الفاعل في حكم العدم كان المسند اسم الفاعل وحده وهذا هو المدعى وبهذا التحقيق يظهر ان نحو زيد قائم ابوه من قبيل المسند الفعلي
وانه ليس واسطة بين القسمين وهذا هو السر الخفي الخفي بالقبول وبه سقط حيرة الكل والفحول وبه اندفع التحكم الذي توهمه الشارح واما ترك
مثال الاخر سهل وهذا المعنى من التحقيق المذكور على النمط المذكور واضح من كلامه لمن تامل في مرامه فقوله بخلاف قولنا زيد ابوه منطلق الى
قوله بل هو مع ما ذكرنا معناه ان هذه الامثلة من قبيل المسند السببي فيكون المسند فيها جملة والامثلة السابقة مسندها فعلية فيكون

قوله وهذا التحقيق لا ينطبق كلام المفتاح لان صاحب المفتاح فسر المسند السببي قسمه الى قسمين وعبارته في القسم الثاني هكذا او تكون المسند اليه فعلا يستدعي الاسناد الى ما بعده بالاثبات او النفي فتطلب تعليقه على ما قبله بنوع اثبات او نفي لكون ما بعده سببا مما قبله نحو عمرو ضارب اخوه لا شياد متصلا نحو زيد ضارب اخوه او مضروب او كريم لم يطلعك عليه قوله لا شيار متصلا معطوف على قوله فلا يستدعي الاسناد وهذا صريح بان نحو زيد ضارب اخوه ليس من قبيل المسند السببي ونفي نفي السببية على التسوية الموعود وان الموعود بجواز اسم الفاعل مع فاعله الظاهر لهو مع الضمير وهو مع الضمير مفرد فمع الظاهر ايضا يكون مفردا كان فاعله كالعدم وانه في فاعله كالعدم كان المسند اسم الفاعل فقط فثبت المدعى العلامة فكر سر مع ان هذا الكلام صريح في كون رح المفتاح
منه

المسند فيهما مفردا الا انه سكت عن التعرض للنتيجة لوضوحها وتبادر الذهن اليها فتقطن مع ما ذكرناه معناه ان ههنا معية مقتضية لان يكون
كل من الامرين المذكورين في جانب المسند جزءا منه واخلا في المسندية كما هو شان الخبر اذا كان جملة بخلاف المسند الفعلي في نحو زيد
ضارب اخوه فان المسند هناك ايضا وان كان مع الغير الا ان هذه المعية غير قادحة لانه متبوع عنه في حكم العدم كما يتضح عليك الان وقوله
ولا نظن احد انه جواب للسؤال المقدر على الوجه المذكور وقوله في ان المسند فيهما هو مفهوم ضارب مع الغير معناه انهما كان كل منهما
بهذه المثابة كان المسند في المثال الاول ايضا سببيا فيكون جملة كالمثال الثاني الا انه لم يذكر النتيجة لما ذكرنا انفا وقوله فانه في الثاني
كذلك اي المسند في الثاني مع الغير بخلاف الاول فانه لا معية هناك فهو سببي وجملة فقوله كذلك اشارة الى هذه المعية الموصوفة لانها
لوضوحها والبحث فيها بمنزلة المذكور ولما كان غير مذكور حقيقة وكانت في حكم المذكور اخر اسم الاشارة الموضوع للبعيد فانها لكونها في حكم
المذكور كانها بعيدة عن ساحة الحضور فانطبق الدليل على الدعوى وصح التعليل بقوله لان اسم الفاعل ليس جملة وبهذا يظهر اندفاع ما اورده
الشارح المحقق على الفاضل العلامة وان مبناه على انه قصر النظر على ظاهر الكلام وترك التعمق في المقصود والمرام قوله كان القياس
ان يجعل نحو زيد منطلق ابوه مسندا سببيا لان منطلق ابوه بعينه مثل كريم اباه في قولنا رجل كريم اباه فكما ان ذاك سببي كذا هذا
واذا كان هذا سببيا لزم ان لا يجعل كون المسند سببيا مطلقا سببا لكون المسند في الكلام جملة بل يستثنى منه قولهم زيد منطلق ابوه
الا ان السكاكي اعتبر السببية المذكورة على الاطلاق حيث قال واما الحالة المقتضية لكونه جملة فهي اذا اريد تقوي الحكم بنفس التركيب
او اذا كان المسند سببيا فجعل كون المسند سببيا مطلقا كما ترى سببا لكون المسند جملة قوله وجميع ذلك خبط ظاهر لانه مبني
الكل على ان هذه الامثلة امثلة لافراد المسند وهو فاسد لسر نتلو عليك وانت تعلم ان المبني على الفاسد فاسد قوله وهذا انما
للفطن العارف به لان توسيط الامثلة بين تفسيري القيدين المذكورين في ضابطة افراد المسند دليل ظاهر عند من له فطرة
سليمة على انها امثلة للمسند الفعلي لا لافراد المسند فلا يقدح في ذلك المسند في البعض جملة ومفيد للتقوي مثل الكرم الجر
بشاس وفي الدار خالد على اقوى الاحتمالين وهذا اما وعدناك من السر انفا قوله ويمكن ان يقيد بانه جملة انه اعترض عليه بانهم
جعلوا كون المسند سببيا ماخوذا في معرفة كون المسند جملة حيث قالوا واما كونه جملة فللتقوي او لكونه سببيا فلا بد
ان يعرف اولا كونه سببيا حتى يحصل يتوصل به الى معرفة كون المسند جملة والتقييد المذكور ههنا يقتضي عكس ذلك بل يلزم من هذا التقييد
في التحقيق الدور لان معرفة كون المسند جملة متوقفة على معرفة كونه سببيا ومعرفة كونه سببيا على معرفة كونه جملة لان امثال هذه
الحالات وبيان مثل هذه الضوابط بمنزلة الحدود والتعاريف والجواب ان المقتضي هو ايراد المسند جملة وقولهم واما الحالة
المقتضية لكونه جملة من باب التسامح والمراد الحالة المقتضية لايراد المسند جملة يرشدك اليه قولهم في مقابلة ذلك واما الحالة
المقتضية لافراد المسند اي ايراد المسند مفردا فاندفعت المحذورات راسا قوله فعلى هذا المسند السببي هو مجموع الجملة
وجه التخصيص ان كلام المفتاح يقتضي ان يكون المسند السببي في مثل زيد ابوه منطلق منطلقا وفي عمرو ضرب اخوه ضرب كما سيجي
هو ان يكون مفهوم المسند مع الحكم عليه المذكور في المفتاح في تفسير المسند السببي هكذا هو ان يكون مفهومه مع الحكم عليه بالثبوت
لما هو مبني عليه او بالانتفاء عنه مطلوب التعليق بغير ما هو مبني عليه تعليق اثبات له بنوع ما او نفي عنه بنوع ما كقولك زيد ابوه انطلق
او منطلق والبر الكر بستين او يكون المسند فعلا يستدعي الاسناد الى ما بعده بالاثبات او بالنفي فيطلب تعليقه على ما قبله بنوع اثبات او نفي
لكون ما بعده سبب ما قبله بالاثبات او بالنفي فيطلب تعليقه على ما قبله بنوع اثبات الخ نحو عمرو ضرب اخوه لا اسنا متصلا بالفعل نحو زيد ضارب
اخوه او مضروب او كريم انتهى والظاهر من كلامه ان هو في قوله هو ان يكون مفهومه كذا راجع الى المسند السببي فيرد عليه انه لا يستقيم بتغيير

المسند السببي بكون المفهوم كذا فذهب علامة التهذيب الى ان الضمير راجع الى كون المسند سببيا فصح التعريف والحمل وجوز الشارح المحقق ان
الضمير راجع الى المسند السببي بتقدير المضاف لما هو ذو ان يكون وجوز كونه ضميرا الى قوله اذا كان سببيا زمانا اسم للوقت بتقدير مضاف
اي هو الوقت اي وقت كون المسند سببيا وقت كونه كذا مع الاشعار بضعف هذا الوجه اذ المقصود وجود الاشارة الى الاوجه لانه
حرفي يرشدك اليه اشعاره بضعفه وستسمع فيه كلاما بعيد هذا وقوله مع الحكم عليه اي على ذلك المفهوم الذي هو المسند فان قيل كيف
سمي المحكوم به محكوما عليه مع القطع بان المسند اليه قلنا ليس المعنى ان ذلك المفهوم محكوم عليه في ذلك الكلام فانه محكوم به قطعا بل معناه
ان كل جزء من اجزاء الكلام قد حكم عليه بما هو له وهذا اشارة الى اصل ذكره المحققون وهو ان الحكم قسمان اصلي وضمني فالاصلي ثابت لما هو
محكوم عليه صريحا في الكلام والضمني ثابت لكل جزء من اجزاء الكلام عمدة كان او فضلة مثلا حكم على المسند بانه ثابت للمسند اليه وعلى المفعول
به بانه وقع الفعل عليه وعلى الحال بانها او ثابت لصاحبها ونحو ذلك وقوله لما هو مبني عليه تفسيره ما اشار الشارح اليه بقوله بانه ثابت
للشي الذي بني عليه ذلك المسند ثم فسر كونه مبنيا عليه بجعل ذلك خبرا عنه ورد على من زعم ان قوله مبني عليه اعم من ان يكون خبرا او فاعلا اذ
العرف شاهد بذلك وقوله مطلوب التعليق منصوب خبر ان يكون وتعليق اثبات مصدر التعليق قوله ولا يخفى انه سهو اما اولا فلما فيه من العدول
عن الماضي الشائع الاستعمال بعدا الى المضارع القليل الاستعمال مع الالتباس والاشتباه واما ثانيا فلانه يلزم جعل المسند في زيد ابوه
انطلق سببيا بخلاف زيد انطلق ابوه واما ثالثا فلان القسم الثاني اذا لم يكن سببيا على زعمه كان فعليا اذ لا واسطة فدخل ح في ضابطة الافراد اذ هي
مشتملة على قيدين كل منهما صادق عليه الاول كون المسند والثاني ان لا يكون المقصود من نفس التركيب تقوي الحكم وكلاهما صادق عليه اما الاول
فظاهر لانه فعلي اذ من ذكر الثاني اذ لا قصد الى التقوي اصلا فوقع الاحتياج في تحقيق ضابطة الافراد الى قيد ثالث يخرجه ضرورة ان المسند ههنا
ليس ههنا جملة لا مفرد وهذا اعني القول بالاندراج لصدق القيد الاول فاسد اذ المسند ههنا ليس فعليا عند المصنف اصلا وهذا اعني فعلية
من معنى الاندراج والاحتياج بالطريق المذكور هو مراد من قال وايضا لا احتياج في ضابطة افراد المسند الى قيد ثالث يخرج به نحو انطلق ابوه
في زيد انطلق ابوه لان المسند ههنا ليس فعليا كما حققه وليس المقصود من نفس التركيب تقوي الحكم فلا بد من اخراجه من قيد اخر الا ان الشارح
في العبارة فاعتبر الحذف في المعلل والتعليل اعتمادا على وضوح المرام بقرينة المقام واقتصارا في ظاهر الكلام فقوله لان المسند ههنا ليس
فعليا تعليل لمقدر تقديره وهذا فاسد لان المسند ههنا ليس فعليا اصلا فكيف يتوهم انه فعلي وانه مندرج تحت القيد الاول حتى يحتاج الاحتياج
الى قيد ثالث وهذا اعني طي المعلل اكتفاء واعتمادا واختصارا غير عزيز فيما بينهم بل هو ليس لا يحصى سيما في افصح الكلام كلام الله تعالى وعلى قوله
تعالى في سورة الانفال ليحق الحق ويبطل الباطل وكقوله في سورة الفتح ولتكون اية للمومنين وكقوله ليدخل الله في رحمته من يشاء فان كلا منها
هولاء تعليل لمقدر وان ظاهر الكلام انه متعلق بالمذكور قال صاحب الكشاف تقدير الاول ذلك ما فعله الا لهما وهو اثبات الاسلام واظهاره
وابطال الكفر ومحقه وتقدير الثاني وعدكم المغانم فجعل هذه الغنيمة وكف الاعداء لينفعكم بها ولتكون اية للمومنين وتقدير الثالث كان
الكف ومنع التعذيب ليدخل الله في رحمته من يشاء وهذا اعني التوجيه بالطريق المذكور هو الوجه الجزل والقول الفصل ح بالقبول وبه
يندفع حيرة العلماء والفحول ومن الحيرة بالجمود على ظاهر الكلام انهم افترقوا فرقا وسلكوا طرقا فمن الذين فرقوا دينهم وكانوا شيعا من قال
ان النسخة سقيمة معيرا اياها الى ان المسند ههنا فعلي ومنهم قائل ان الفا سقطت عن القلم اي لا احتياج وان الفا في التفريع بمعنى حتى ومنهم قائل
هو ساكت وقائل نطق المخبرين الكلام واما رابعا فلما فيه من التكرار المحض اذ اريد بقوله مبني عليه اعم من ان يكون خبرا او فاعلا او بالجملة فارتكاب
الوجه البعيد المحتوي على ضروب من التكلف في امثال هذه المقامات مع ظهور الوجه الصحيح السالم عن هذه الافات سهو عند البلغاء وفي نظر البلاغة
قوله والمعنى ان المسند السببي يكون اذا كان مفهوم المسند مبني على تقدير المضاف الذي هو الزمان والضمير راجع الى المسند السببي والعبارة الواضحة

ان يقال ان المسند السببي كاين وقت كون مفهومه كذا فكانه اعتبر المضاف كلمة اذا في قوله اذا كان عند من جعل اذا مضافة الى الجملة
التي بعدها واما قوله يكون فمبني على انه لما كان المقدر كلمة اذا المضافة الى الجملة بعدها لزم ان يقدر لها عامل لان المضاف اليه لا يعمل في المضاف
ومن جعل ما بعد اذا عاملا لا يجعل اذا مضافة اصلا والا لزم اعمال المضاف اليه في المضاف واما قلب المضارع ماضيا حيث لم يقل اذا يكون
فمبني على ما ذكرنا من ان الشارح بعد اذا هو الماضي والمضارع قليل قوله او وقت كون المسند اشارة الى الوجه الثاني وهو ان يجعل
الضمير راجعا الى اذا في قوله اذا كان المسند سببيا عند من يجعل اذا اسما بمعنى الوقت لا ظرفا ولما جعل الضمير راجعا اليه لزم ان يقدر المضاف
وان يكون اي وقت كون المسند سببيا بهذا الوقت ولما كان ههنا مظنة ان يقال يرد على الوجهين ان هذا تعقيد للمسند السببي قطعا
الوجهين ان وقت كذا او وقت كذا وهو ليس بتفسير اشار الى الجواب بقوله ومع كون المسند السببي ماخوذا من مجموع كلامه قوله وهو الزمان
الذي قبل زمانك عليه مواخذة ظاهرة وهي ان كلمة قبل انتصب ظرفا لوجود الزمان فيلزم ان يكون الماضي زمانا يوجد في الزمان
الذي قبل زمانك فيلزم كون الشي ظرفا لنفسه ان يكون للزمان زمان اخر هو ظرف له وكذا يترقب دال على زمان مستقبل
فيلزم ترقب المستقبل في المستقبل ودفعه الشارح في شرح المفتاح بان هذا تدقيق فلسفي واستفسار منطقي لا يلتفت اليه ارباب العربية
ولا ينظر اليه العرف واللغة على انه يجوز ان يكون هذه الظرفية بطريق اشتمال الكل على الجزء بمعنى ان كل زمان هو من اجزاء الزمان الذي
اشتمل عليها ما مضى قوله على اخصر وجه مصدر او حال اي تقييدا كائنا على هذا الوجه او حال كونه كائنا عليه وكذا الظرف الثاني اعني
مع افادة قوله بخلاف الاسم يريد انه احتراز عن الاسم لانه وان كان صالحا للتقييد الا انه يكون لا محالة بتقييد واما الفعل فان الزمان
جزء من مدلوله قطعا وفيه بحث اذ قد سبق ان كلا من اسم الفاعل والمفعول حقيقة في الحال مجاز في الاستقبال اللهم الا ان يصار
الى ما ذكرناه ههنا كان التمحل قوله وتجدد الجزاء يريد ان هذا المعنى مستفاد من الفعل بالنظر الى مفهومه وبعد التامل في صيغته واما لو كان
هناك مانع نحو قولنا علم الله فهذا فيه قادح في ذلك غاية الامر ان وجود المانع يوثر في منع الارادة لا في منع الدلالة فسقط الاعتراض
عليه بان تجدد الزمان لا يستلزم تجدد ما يقارنه بل المقارن للزمان الماضي جاز ان يكون حادثا كضرب زيد وجاز ان لا يكون كعلم الله
ونحو ذلك قوله او كلما معطوف على مقدر اي استحضر وقت وبعثوا الى عريفهم عند الورود في عكاظ او لم يعرفوه وعلى هذا فالجملة حالية
بمعنى ان بعثهم لا ينفك عن الورود وفا لاستعمل على الاول للتوبيخ وعلى الثاني للانكار فافهم قوله فلا فادته عدمهما ليس كما ينبغي بل
حق العبارة ان يقول فلعدم افادتهما وهو ظاهر وفي عبارة المفتاح اشعار بذلك ثم انه قد يرجع الضمير الى التقييد المذكور وافادة
التجدد وفساد تقديره واما كونه سماعا فلا قائم عدم التجدد والاولى ان يفسر بالزمان والتجدد قوله لا يالف الدرهم يريد الا يبقى الدرهم
في الصرة زمانا يتحقق الالفة فيه بين الدرهم المضروب والصرة وهذا ابلغ من ان يقال لا يبقى الدرهم في الصرة ونظيره قول من قال
قرار بركف ازادكان نكيرد مال نه صبر در دل عاشق نه اب در غربال قوله او به معطوف على مطلق وشبهه ان يكون من قبيل
العطف على جزء الكلمة بملاحظة المعنى الاصلي وبالجملة فالتقييد بالمفعول به في مثل قولك ضربت زيدا لتربية الفائدة من جهة ان الفعل
المتعدي وان توقف تعقله على تعقل مفعوله معه الا ان الفعل لما وجد فاعله صار كلاما تاما من غير شبهة وانتظار للسامع فذكر المفعول به
تربية للفائدة قوله لانها الاعطاء الخبر حكم معناها من قبيل اضافة المصدر الى المفعول والفاعل محذوف اي ليعطي هذه الافعال الخبر حكم معناها
او من قبيل اضافة المصدر الى الفاعل اي ليقيد الخبر حكم معناها واضافة الحكم الى المعنى من اضافة العام الى الخاص وحكم المعنى عبارة عن الامور الثابتة
لمعانيها كالانتقال في صار والاستمرار في كان وما اشبه ذلك واليه الاشارة بقوله فان للغني في هذا المثال حكم الانتقال قوله او خوف
ان يتصور معطوف على قوله عدم العلم في قوله لعدم العلم بالمقيدات او لخوف انقضاء الفرصة او غير ذلك على انه من جملة الموانع من تربية الفائدة

قوله نحو اكرمك ان تكرمني فقوله اكرمك هو الدال على الجزاء وليس بجزاء اذ قد تقرر ان جزاء الشرط يمتنع تقدمه عليه فان قيل التمثيل فاسد
لان المذكور في كتب القوم ان الجزاء اذا كان مدلولا عليه بما تقدم على الشرط فالشرط ماض لا محالة قال بعض المحققين واعلم انه اذا تقدم على
الشرط ما هو جواب في المعنى فالشرط لا يكون الا ماضيا صريحا او غير صريح كالذي لم ولا يجي الشرط مضارعا الا في ضرورة الشعر وعلل ذلك
بانه لما لم يمكن ان يعمل الاداة في الشرط الذي هو اقرب اليها استكره اعمالها في الذي هو ابعد منها قلنا هذا معارض بما ذهب اليه صاحب المفصل
وصاحب المفتاح في قسم النحو وصاحب اللباب فان هؤلاء قد صرحوا بصحة كون الشرط مضارعا اذا تقدم عليه ما هو جواب في المعنى ومثلوا
بقولنا اتيك ان تاتني على ان تعليله منقوض بما اذا كان الشرط ماضيا والجزاء مضارعا فانهم قد جوزوا فيه وجهين ومقتضى تعليله ان لا يكون فيه
الا الرفع قوله مثل المفعول له ونحوه اراد بالمثلية في مجرد اخراجه عما هو عليه في قوله ولا يخرج الكلام بتقييده اي تنبيه على ذلك وتفسير للمثلية المرادة
فلا يقدح اذن لو كان الشرط ممتازا عن سائر القيود بافادة التعليق اعني جعل مضمون الجزاء معلقا بمضمون الشرط وموقوفا عليه ومسببا عنه
فانه لا يقول به عاقل ولا يتفوه به مجنون ومعتوه وستوقف فيه مزيد تحقيق قوله من ان جزاءه اي الاجزاء لا بالات ربط العلاقة وانما يتحقق
بالجزاء بخصوصه الا انه ذكر كلاما حاصله ان الجزاء جملة خبرية ثم فيه تصريح بان المراد بالجملة الشرطية الواقعة في عبارة المفتاح حيث قال وقد ظهر
من هذا ان الجملة الشرطية جملة خبرية مقيدة بقيد مخصوص محتملة في نفسها للصدق والكذب هي الجملة الجزائية لا الشرطية المركبة من جملة الشرط والجزاء
وهذا ايضا تعسف او الظاهر ان المراد ذلك نظهر بالتامل في المقصود قوله بناء على انه في تقييد بحيث تقييد المسند الخبر يعني ان الاطلاق
بملاحظة التقييد ويجوز ان يكون بملاحظة التاويل بمعنى ان قولهم ان جاءك زيد فاكرمه معناه فانت مامور باكرامه او هو اهل لان يوجر بالاكرام فلا
صرف في اللفظ عن الظاهر اذن قوله فالجزاء ان كان خبرا فان قيل منقوض بقولهم ان اكرمتك تكرمني فان الجزاء ههنا خبرية وليس الجملة باسرها
خبرية كما ذكره قلنا الاستفهام اذا دخل على الشرط فهو في الحقيقة داخل على الجزاء فلا يكون الجزاء جملة خبرية نص عليه ابن الحاجب في ايضاح المفصل
قوله لان الحرف قد اخرجه الى الانشاء وليس بشي لان نفس الشرط بدون الجزاء ليس بكلام فضلا عن ان يكون انشاء صرح به القوم حيث يقولون الجملة
اعم من الكلام ويفسرون الكلام بما يشتمل على نسبة اصلية هي مقصودة بالذات والجملة بما يشتمل على نسبة مقصودة او غير مقصودة فالشرط وحده
جملة ليس بكلام وكذا الجمل الواقعة مواقع المفردات هذا كلامهم واعترف به الشارح في غير هذا الكتاب والكلام في الشرط بعد دخول الحرف كما صرح
به والا فمع قطع النظر عن الحرف يكون خبرا ايضا كما يكون انشاء فافهم قوله مقدما او تاليا حال من مفعول جعلت اعني جزاء فان الشرطية عندهم مركبة
من قضيتين وسمي الاول مقدما لتقدمها في الذكر والثانية تاليا لانها تلوها قوله وتعلق الاحتمال بالربط بين القضيتين اي التعلق بينهما بل الحكم
بالتعليق اي اللزوم فان طابق الواقع فالقضية صادقة والا فكاذبة سواء كان الشرط والجزاء صادقين او كاذبين او مختلفين قوله اما عند
المنطقيين فالمحكوم عليه هو الشرط صرح به في اشراق الحكمة وصرح بذلك العلامة الشيرازي ايضا في شرحه ومثله صرح صاحب القسطاس في شرحه
وكلام الشيخ في الاشارات وان لم يكن صريحا في ذلك الا ان سياق كلامه يدل عليه ويرشد اليه قوله وصدقها باعتبار مطابقة الحكم بثبوت الوجود
للنهار حين تحقق شرطه وسببه لا مطلقا اذ قد حرج عليك جارا وقع سمعك سرا وجهارا انه ما من كلام فيه حكم زائد على اثبات
او نفيه عنه الا وهو الغرض الخاص والمقصود الكلي ولا يخفى ان الشرط ههنا قيد ومفيد لجعل الثاني موقوفا على الاول وجعل الاول موقوفا عليه
بمعنى ان الثاني مترتب عليه ترتب المسبب على السبب فقولك ان اكرمتني اكرمتك معناه ان الثاني مترتب على الاول وواقع عقيبه فالثاني وان كان
كلاما خبريا قد حكم فيه باسناد الاكرام الى المتكلم الا ان صدقه ليس بتحقق الاكرام مع قيده بل صدقه بتحققه لو تحقق سببه وان لم يتحقق شي
منهما اصلا ابد الدهر فهذا الاتصال والتعليق وان كان من التقييد بالشرط الا انه واقع في الدرجة الثانية بناء على القاعدة السابقة من
رجوع الاثبات الى المقيد وهذا المعنى كون الجزاء كلاما خبريا ولا كون الاتصال والتعليق مقصودا اصليا كما ان كون التعقيب في قولنا جاء زيد

فهو مقصود واصلي لا ينافي كون هذا الكلام كلاما تاما خبريا مشتملا على نسبة اصلية تفصيلية فظهر الفرق بين الاعتبارين اعني
اعتبار اهل العربية القائلين بان الشرط قيد للجزاء والجزاء باق على حاله كلام تام مقصود بالنسبة واعتبار المنطقيين القائلين بان كلا
منهما اي من الشرط والجزاء قد خرج عن الاحتمال والخلع عن لباس القضية تبين بهذا التحقيق ان الربط والانفصال وان كان معتبرا
في كلا الاصطلاحين الا ان احدهما بالواسطة في احد العلمين والاخر بدونها في الاخر فلذا كان الجزاء كلاما تاما عند العربية دون المنطقيين
فقد اضمحلت بذلك الاوهام الواهية واما القول بان هذا كلام تفرد به صاحب المفتاح فليس كما توهموه بل كلام النحاة صريح في ذلك
وكيف والمحققون يصرحون بان الشرط جملة لا كلام والجزاء وحده جملة وكلام فتبين ان تحقيق هذا المقام من نفائس الفوائد وعزيز
الفوائد فالحمد لله الذي هدانا لهذا وما كنا لنهتدي لولا ان هدانا الله قوله وصرحوا بانه انما يستعمل في المعاني المحتملة المشكوكة تصحيح
بان شرط ان ان يستعمل في مقام الشك فلا يستعمل في المظنون ولا في الموهوم والتحقيق ان ههنا امورا ثلاثة الاول ان يكون الشرط مشكوكا
اي مستوي الطرفين وهذا مقام يستعمل فيه ان الثاني ان يكون موهوما مظنونا اي يكون طرف الوقوع راجحا وهذا المقام يستعمل فيه اذا الثالث
ان يكون موهوما اي يكون طرف الوقوع مرجوحا وهذا ليس فيه موقع لا لان ولا لاذا اللهم الا ان يكون هناك نكتة او اعتبار مناسب لان
في كلام المصنف من الاجمال لان غاية الامر هو القول بان ان يستعمل في مقام عدم الجزم بوقوع الشرط ولا وقوعه وعدم الجزم لا يقتضي
وجود الشك فافهم قوله وقد بينها الفاضل الشارح المذكور في المفتاح بعد تمهيد القانون الدال على ان ان يستعمل في مقام عدم
الجزم بوقوع الشرط انها اذا استعملت في مقام الجزم لم تخل عن نكتة وتلك النكتة اما التجاهل واما كون المخاطب غير جازم واما تنزيل
المخاطب منزلة الجاهل لعدم جريه على موجب العلم ثم اورد للاخير المثال المذكور ففسر الشارح العلامة المخاطب في الاخير بالعالم
بوقوع الشرط ثم قال ويشعر به قوله منزلة الجاهل هذا كلامه وذهب الشارح المحقق الى ان تقييد المخاطب بالعالم بوقوع الشرط ههنا سهو
اذ لا يخفى ان الابن عارف بان هذا ابوه وجازم بابوته له والشرط ههنا هو انتفاء الابوة لا الابوة نفسها فلو كان الابن جازما بهذا الشرط
لكان جازما بانه ليس بابه له وليس كذلك ولا يخفى ان ما ذهب اليه الشارح المحقق صحيح بالنظر الى ظاهر الكلام واما بعد التامل في المقصود
فلا لانه يمكن ان يكون اضافة الوقوع الى الشرط في قوله بالعالم بوقوع الشرط من قبيل الاضافة لادنى الملابسة اي بعالم بوقوع متلبس
بالشرط في الجملة ويكفي في التلبس كونه عالما بوقوع نقيض الشرط فالشارح زعم انه من باب اضافة المصدر الى الفاعل كما هو الظاهر
فاعترض فجزم بانه سهو فليفهم فان الجزم سهو قوله كان الحكم النادر موقعا لان كانه يريد ان كونه موقعا لان اقرب من كونه موقعا
لاذا اذ النادر لكونه لا وقوعه راجحا اقرب الى الشك الذي هو موقع ان من الظن الذي هو موقع اذا لان درجة الوهم اقرب الى الشك
منه الى الظن لتجاوزه حد التساوي الذي هو كالواسطة بين الظن والوهم قوله كالخصب والرخاء لما كان المراد بالحسنة جنس الحسنة
على وجه الاطلاق وكان الخصب والرخاء حصة معينة من هذا الجنس ذكرهما بطريق التمثيل واراد بعض انواع الجنس توضيحا بخلاف
السيئة فان المراد بها نوع مخصوص ولهذه النكتة عدل المصنف عن السنن المسلوك حيث لم يقل كالجدب والبلاء بل قال
اي جدب وبلاء قوله اي هذه مخصصة بالاشارة الى ان تقديم الخبر على المبتدا لافادة الاختصاص والحصر اي حصر المؤخر على المقدم
قوله فانه لا بكثرة جنسها تنبيه على ان النوع ايضا وان كان كالواجب لكثرته واشاعته الا انه دون جنسها في هذا المعنى وتوجيه
ان هذه عبارة الكشاف وفيها دلالة على ان النوع المطلق وان كان كالجنس في ان كلا منهما مقطوع الا ان المقطوعية في الجنس
اظهر لانه اوسع واعم والنوع اخص منه فحصول القطع به يحتاج الى امر زائد وبهذا يندفع البحث ويتضح الفرق بين اذا جاءتهم
الحسنة وبين وان تصبهم حسنة اذ المراد بالحسنة في الثاني النوع المطلق او الفرد المطلق وكلاهما مقطوع الا ان المقطوعية
هنا

هنا دون مقطوعية الجنس ففي ايراد لفظ الماضي في الاول ولفظ المضارع في الثاني تنبيه على ما بينهما من التفاوت وايذان
بان الثاني دون الاول وهذا القدر من التفاوت كاف في المقامات الخطابية في تغيير الاسلوب وتحقيق العدول وسيجي
ههنا وجه اخر به يندفع البحث ويتضح الفرق قوله كثرة وقوع واشاعا نصب على التمييز او على المصدر اي تكثر كثرة وقوع و
يشيعون اشاعا وجعله مفعولا له خلاف مقتضى الظاهر قوله قول الجمهور وبهذا يظهر فساد ما قيل لهذا اي بما ثبت من بطلان
ارادة العهد على مذهب الجمهور ظهر فساد ما ذهب اليه العلامة الترمذي في شرح المفتاح في توجيه كون العهد اقضى لحق
البلاغة لان ظاهره انه عهد على مذهب الجمهور وعلم ان كلا من التقريرين اعني تقرير العلامة الشيرازي والعلامة الترمذي في توجيه
كون العهد اقضى لحق البلاغة صالح لحمله على العهدين وليس في شيء منهما ما يقتضي اختصاصه باحد العهدين بل كل منهما وبطلان
كل منهما بطلان لكل منهما ولا يخفى ان سوق كلام الشارح ههنا يدل على اختصاص الاول بالاول والثاني بالثاني ونحن لا نجد في شيء
منهما ما يقتضي الاختصاص المذكور والله اعلم بحقايق الامور قوله مع جعل السيئة القليلة غير قطعية الحصول الظاهر ان يقال
مع جعل السيئة قليلة غير قطعية الحصول لان قلتها يؤكد كونها غير قطعية الحصول ويقتضي كونها بهذه المثابة فلا يظهر فيه دلالة
على فضل الله وعنايته فضلا عن كونه ادل الا ان يجعل القليلة منصوبة على انها مفعول الجعل المذكور وقوله غير قطعية الحصول
مفعول بعد مفعول لكن الظاهر انها مجرورة لكونها صفة قوله وبهذا يبطل لهذا اي بما ذكر من بطلان ارادة العهد على مذهب الجمهور
يبطل قوله لابتنائه عليه ظاهر الكذا قالوه ولا يخفى انه خلاف الظاهر ولو كان القصد الى هذا المعنى لكان مقتضى الترتيب تقديم ذلك
على الشق الثاني من شقي الترديد وكذا جعله اشارة الى ما تقرر من ان المقدر ان المراد بالحسنة المطلقة المقطوع بها لكثرة وقوعها
واشاعها لان مراده ان المقصود بها نوع معين منها هو الخصب والرخاء قوله اما معنى الحاصل ان هؤلاء كانوا يدعون استحقاقهم
بعظايم النعم ومع ذلك تركوا الشكر والمطلب بيان سوء حالهم ولا يخفى ان جعل اللام للعهد ادل على هذا المعنى واوفى بتادية هذا المرام لان
المعهود كثير بالنسبة الى الجنس ودعوى استحقاق النعمة العظيمة الكثيرة مع ترك الشكر ادل على سوء معاملة المدعي والتارك
اذ قد تعذر في القليل لعدم الاعتداد به قوله على انا نقول له شروع في التزييف بطريق اخر اعني تزييف الوجهين اللذين احدهما
وجه معنوي والاخر وجه لفظي وكلاهما يشعر بكون العهد اقضى لحق البلاغة على طريق اللف والنشر المرتب وحاصله ان الوجه
الاول مردود لان دعوى استحقاق الجنس واختصاصه يتضمن دعوى المعهود ولا احتواء الجنس على العهد فدعواه دعواه وترك
الشكر عليه ترك الشكر عليه فلا يكون العهد اوفى واقضى وفيه نظر لان مدار الاسوئية وترك الشكر لما كان على العهد وعلى اعتباره
فجعل اللام للعهد ابتداء واعتبار ترك الشكر عليه بلا واسطة اقضى لحق البلاغة ولو سلم فهذا يقتضي اضمحلال الاشكال الذي اورده
الشارح المحقق في صدر الكلام على القوم اذ القطع بالجنس يتضمن القطع بالنوع او بالفرد ويدخل فيه دخولا اوليا وان الوجه الثاني
مردود بوجهين حاصل الاول ان الجنس اذا لوحظ من حيث هو هو فوجوده وتحققه ممتنع فجعل اللام للجنس ممتنع لا محيص
والمدعي انه مرجوح وان العهد راجح اذ هو بتادية المقصود اوفى ولحق البلاغة اقضى وحاصل الثاني ان اذا زيد بالحسنة
الواقعة الموجودة لم يكن المراد مطلق الحسنة والمفروض خلافه كما عرفته قوله فاذا مس الناس ضر نظم التنزيل واذا مس
الانسان الضر دعانا لجنبه كذا في سورة يونس وفي سورة الروم واذا مس الناس ضر دعوا ربهم وفي سورة الزمر واذا
مس الانسان ضر دعا ربه مبنيا على ان لفظ الفاء ليست موجودة في التنزيل وبالجملة فنظم الاية على هذا الوجه مما لم يجد
في كلام الله وقع سهوا منه ومنشاؤه ايضاح المثال الا ان لفظة الفاء هناك ايضا مفقودة قوله اما الاول فلتنظر الى

اي لفظ المس المبنيء عن معنى القلة فيه اعتراف بما ذكرنا فيما سبق في قوله تعالى اني اخاف ان يمسك عذاب من الرحمن فينتظم ههنا مناقشة
ظاهرة وهي ان هذا ينافي ما سبق حيث صرح الشارح هناك في قوله تعالى اني اخاف ان يمسك عذاب من الرحمن فانه لا دلالة
للفظ المس واضافة العذاب الى الرحمن على التقليل والجواب ان ما سبق كان بطريق المنع على كلام اورده المص حيث ذهب
الى ان لفظ المس واضافة العذاب الى الرحمن كل منهما دليل على التقليل ورجحانه على التعظيم والمذكور ههنا منقول من الايضاح
وسكت عن اعادة المنع اكتفاء بما سبق فلا منافاة ولو سلم فالمنفي فيما سبق هو الترجيح لا نفس الاستاد والحقيقة ان قوله تعالى اني
اخاف ان يمسك عذاب من الرحمن محتمل للامرين التعظيم والتقليل على السواء فالاول بالنظر الى المقام ولفظ الخوف وبالنظر
الى ان عقوبة الكريم الحليم شديد والثاني بالنظر الى لفظ المس المبنيء في الاصل من معنى القلة هذا والانصاف ان لفظ المس مبني على
القلة لكن اذا منع هناك مانع لا يعتبر هذا المعنى كما في قوله تعالى لمسكم فيما افضتم فيه عذاب عظيم فالاية لا تنتهض حجة على عدم الدلالة
فليتامل قوله فلان الضمير للانسان المعرض لو تعسف لا طايل تحته اما اولا فلانه كيف يرجع الضمير الى ذلك والبلاغة لا ترضى بمثل ذلك
وتحقيق ذلك ان نظم التنزيل هكذا في سورة فصلت واذا انعمنا على الانسان اعرض ونأى بجانبه واذا مسه الشر فذو دعاء عريض
فالله تعالى اثبت للانسان حالتين متغايرتين ثم اثبت له باعتبار كل من الحالتين حكما مغايرا للحكم الاخرى فالحالة الاولى هي حالة
السعة والصحة وقد اشار اليها بقوله واذا انعمنا وحكم هذه الحالة الاعراض عن ذكر الله والتولي عن شكره واليه الاشارة بقوله
اعرض ونأى بجانبه فان الاعراض عن الشيء ان توليه عرض وجهه والنأي بالجانب ان يلوي عنه عطفه ويولي ظهره فالنأي
بالجانب تأكيد لمعنى الاعراض بطريق الكناية والواو تأكيد لهذا المعنى او هو كناية عن الاستكبار على ما هو عادة المستكبرين فالنأي
تكميل للاول والحالة الثانية هي حالة الضر والعسر والفقر واليها الاشارة بقوله واذا مسه الشر فعبر عن كل ما يسوءه بالشر وحكم
هذه الحالة الاشتغال بالدعاء والتضرع والتخشع والاخذ في الابتهال والتضرع واليه الاشارة بقوله فذو دعاء عريض فعبر عن كثرة
الدعاء ودوامه بانه عريض بطريق الاستعارة اذ العرض من صفات الاجسام ولا يخفى ان المحكوم عليه في التحقيق في جميع ذلك
هو الانسان مطلقا وان الحالة الثانية بمقتضى هذا التقسيم مقابلة للحالة الاولى كما ان الحكم الثاني قسيم للحكم الاول وحاصل معنى الاية
ان الحكم الاول مقتضى الطبيعة البشرية في الحالة الاولى والحكم الثاني مقتضى الجبلة الانسانية في الحالة الثانية فكيف يصح ان يعتبر
في الحالة الثانية الحالة الاولى وكيف يصح ان يرجع الضمير الى الانسان في الحالة الثانية بملاحظة الحالة الاولى وهل هذا الا ابتر
النظم وفك التركيب عن مقتضاه الاصلي واخراج للكلام عن النظام واخلال بالبلاغة الالهية واما ثانيا فلان حصول المقصود
لا يتوقف على ذلك لان مس الشر بمطلق الانسان ايضا مقطوع به بل القطع هناك اظهر واقوى على ما لا يخفى فالوجه عندي في الاية
ان يرجع الضمير الى الانسان المذكور اولا ويقال ان كلا من المسين لجنس الانسان ومطلقه امر مقطوع لان فيهم المطيع والعاصي والزاني
والقاصي فكلا المسين مقطوع به البتة هكذا ينبغي ان يفهم هذا المقام فان تحقيقه على هذا الوجه لم يذكره احد من الانام قوله تجاهلا
مصدر اي يستعمل استعمالا بطريق التجاهل لا بطريق الاعتقاد يعني يرى في الظاهر انه مشكوك وفي اعتقاده هو له معلوم
فيكون من باب سوق المعلوم مساق المشكوك فيكون من قبيل اخراج الكلام لا على مقتضى الظاهر لنكتة او مفعول له اي للتجاهل
فافهم والعطف عليه بقوله اولعدم جزم المخاطب يؤيد ذلك الثاني والعدول مبني على انه ليس فعلا للمستعمل وان كان باعتبار فقي الكلام
تنبيه على ان كلمة ان قد يستعمل لشك المخاطب في الحكم كما صرح به في المفتاح على ما مر قوله لم يكذب فيه بحث اذ التكذيب متضح بان المخاطب
جازم بلا وقوع الشرط فلا يكون من مواقع ان اللهم الا ان يراد بالتكذيب عدم الجزم بالصدق بمعنى انه شاك متردد قوله اي انهلكم

اشارة الى ان الفاء عطف على مقدر اي انهلكم فنضرب عنكم الذكر صرح صاحب الكشاف والاستفهام للانكار وعن الكلبي يقول الله عز وجل
لاهل مكة افنترك عنكم القرآن والوحي ونسقط عنكم التكاليف القرآنية اي لا نفعل قوله اعراضا او للاعراض ان تنبيه على ان المنصوب اعني صفحا
يجوز ان يكون مصدرا من معنى نضرب اي نضرب اضرابا ويجوز ان يكون مفعولا له ويجوز ان يكون حالا وبالجملة فالصفح مصدر قولهم صفحت عنه
اذا اعرضت عنه وفي الكشاف يجوز ان يكون صفحا منصوبا على الظرفية بمعنى الجانب من قولهم نظر اليه بصفح وجهه على معنى افننحيه عنكم جانبا فيكون
صفحه جانبا وامش جانبا ويعضده قراءة من قرأ صفحا بالضم قوله يستفاد من الجزاء لانك اذا قلت كان زيد منطلقا فالمنطلق يدل على
كونه بصفة الانطلاق قوله فان قيل لما كان ان اشارة الى ما وقع في بعض شروح المفتاح من ان مبناه على التغليب اذ البعض مرتاب قطعا
والبعض غير مرتاب قطعا فجعل الجميع كانه لا قطع بارتيابهم ولا بعدم ارتيابهم هذا كلام هذا القائل وزيفه الشارح بان جعله من باب التغليب
غير مستقيم قطعا اذ الفريق الاول ارتيابهم قطعي والثاني عدم ارتيابهم قطعي وليس ههنا ما لكون غير مقطوع بالارتياب حتى يغلب اذ
جعل الجميع بمنزلة ما لا قطع بارتيابهم ولا بعدم ارتيابهم كان تغليبا هذا حاصل كلامه وخلاصة مرامه ولقائل ان يقول قوله غير مرتاب
قطعا يحتمل ان يكون من باب نفي القيد والقيد هو قوله قطعا فيكون تقديره والبعض ليس له الارتياب بطريق القطع اي ليس ارتيابه
قطعيا اي لا قطع بارتيابهم ولا بعدم ارتيابهم فاذا جعل الجميع بمنزلة ما لا قطع بالارتياب ولا بعدم الارتياب كان تغليبا لما
لا قطع بارتيابه ولا بعدم ارتيابه على ما كان ارتيابه قطعيا واعلم ان ههنا فرقا ثلثة الاول الفرقة المرتابة قطعا الثاني الفرقة
الغير المرتابة بمعنى ان عدم ارتيابهم مقطوع به الثالث الفرقة المشكوكة الارتياب والمذكور ههنا لا يشمل الاقوام الثلثة
وهو ظاهر واما قوله فلا تحيص الى اخره فمعناه ان المغلب عليه هو الفرقة الذين عدم ارتيابهم قطعي نص عليه في شرح المفتاح فالاشكال الذي
ذكرناه قوي لا محيص عنه اصلا فافهم قوله والتغليب يجري في فنون كثيرة في المفتاح وباب التغليب باب واسع يجري في كل فن ولما كان قضية
المناسبة قاضية باعتبار الجريان فيه لا باعتبار جريانه في الفن لان هذا هو المناسب بكونه بابا واسعا اسقط ههنا لفظ الباب دفعا
لهذا الخفاء وكان استادنا الفاضل البهي جلال الملة والدين يوسف الاوبهي تغمده الله بغفرانه واسكنه بحبوحة جنانه كثيرا ما يقول
هذه العبارة محمولة على القلب بشهادة الذوق السليم ثم ان القوم سكتوا عن تعريف التغليب لاحتوائه على عقايق مختلفة وفنون
متباينة وكانهم لم يجدوا قدرا مشتركا يندرج فيه الكل ويشمله وههنا اشكال صعب لا محيص عنه وهو ان التغليب من باب المجاز كما صرح
به ولا يخفى ان فيه جمعا بين الحقيقة والمجاز كما يلوح عليك في ضمن التتبع للامثلة لا يقال الكل معنى مجازي اذ اللفظ لم يوضع له فلا جمع
لانا نقول فيلزم ان لا يوجد الجمع اصلا لجريان هذه العلة في كل جمع فافهم قوله ويحتمل ان لا يكون من للتبعيض لم يقل ويحتمل ان يكون
من لابتداء الغاية مع انه اخصر واظهر ليكون تنبيها على ان مبنى الاول على ان من تبعيضية قوله لان الغرض مدحها لا يقال المدح حاصل
على تقدير كونه من للابتداء لان كونها من اعقاب هرون اخي موسى ايضا نوع شرف لها خصوصا اذا دل لفظ على اتصاف الاعقاب بالقنوت
الذي هو شرف باهر وفضل ظاهر لانا نقول نعم الا ان مبنى الشرف في الاول على الحسب وفي الثاني على النسب والاول اعلى واقوى
فالحمل عليه في نظر البلاغة اجدر واولى لا يقال بل الثاني اولى لان فيه جمعا بين الامرين لانا نقول ممنوع بل الحسب انما يتم اذا كان
هناك امران وهو التصديق الايمان وهو التصديق بما يجب تصديقه والاسلام وهو ما يظهر على الجوارح والاركان مما فيه اطاعة
الرب فالاول وظيفة القلب والثاني وظيفة القالب فاشار الى الاول بقوله وصدقت بكلمات ربها وكتبه والى الثاني
بقوله وكانت من القانتين فافهم فالحمل على التغليب اولى ونكتة التغليب هي التنبيه على ان مريم عليها السلام وان كانت في النساء خلقة
الا انها التحقت بالرجال شرفا ورتبة فهي لكمال حالها من الرجال الكاملين لا من النسوة الا ان قصة العقل والدين ومنه تغليب

اي الوجه الاول وهو كون من تبعيضية منه
اي الوجه الثاني وهو كون من ابتدائية منه

جانب المعنى على جانب اللفظ لان القوم له جانبان جانب لفظه وهو غيبة لكونه اسما مظهرا وجانب معناه وهو الحاوي ذوانا باشتم جانب الخطاب ففيه تغليب جانب الخطاب وهو جانب المعنى والذات على جانب الغيبة وهو جانب اللفظ لا تغليب المخاطب على الغايب واليه اشار بقوله فغلب جانب المعنى على جانب اللفظ اذ الجهتان موجودتان في لفظ القوم قوله الا ان يكون احد اللفظين مذكرا فانه يغلب هذا المذكر وان كان ثقيلا على المونث وان كان خفيفا كالقمرين في لفظ الشمس والقمر فان قياس الخفة والثقل يقتضي تغليب الشمس لكونه اخف على القمر لكونه اثقل ووجه الخفة اما لفظا فظاهر لان كلا منهما وان كان ثلاثيا الا ان الاول ساكن الوسط والثاني متحركه واما معنى فلان لفظ القمر لكونه مذكرا ثقيل من جهة المعنى اذ الذكور اقوى من الاناث قوله ان ابوان وقمران ابوان مبني على ملاحظة انه هو المحكي السابق والثاني مبني على الازدواج او كلاهما محكي عن قولك جاءني ابوان وقمران قوله عد ابليس مبني على ان الاستثناء متصل وانه جني اذ لو جعل الاستثناء منقطعا او جعل ابليس من الملائكة على ما ذهب اليه بعض المفسرين فلا تغليب قوله او لتعودن فيه تغليبان احدهما تغليب المخاطب وهو شعيب على الذين امنوا وهو غايب وثانيهما العكس اعني تغليب هولاء عليه في صفة العود اذ العود لم يكن ثابتا له اصلا بل هو صفتهم اذ العود في الشي يقتضي سابقة الخروج من ذلك الشي البتة وفيه بحث لانه يجوز ان يكون تعودن من الافعال الناقصة اي او لتنتقلن في ملتنا فلا يقتضي سابقة الخروج الا ان هذا الاحتمال لا يقدح ههنا لان الاية تمثيل لا استشهاد فالتغليب الاول في الفاعل والثاني في الفعل فلا يكون من قبيل اجتماع المجازين في كلمة واحدة على ما توهم قوله نحو انا وانت فعلنا قد سبق ان اتفاق جميع باب التغليب من باب المجاز وكون فعلنا وضعنا مجازا في هذا المعنى ممنوع لان هذا تكلم مع الغير كما هو وضعه والقوم لا يخصون الغير بشي حتى وجب ان يكون هذا مجازا فليتامل قوله ومنه تغليب المخاطب على الغايب قد نبهناك على ان التغليب في اهل انتم قوم تجهلون ليس تغليب المخاطب على الغايب بل هو تغليب لجانب الخطاب على جانب الغيبة اعني الجانبين اللذين اجتمعا في كلمة واحدة هو لفظ القوم وههنا تغليب المخاطب على الغايب والمحل مختلف فلذا ذكر كلا منهما اذ هما نوعان متباينان قوله من المكلفين وغيرهم اشار بلفظ الغير الى شموله لمثل الانعام والبهايم ففيه تغليبان احدهما تغليب المخاطب وهو النبي عم على الغايب وهم المكلفون ومن سواهم وثانيهما تغليب العقلاء المدلول عليهم باختصاص الخطاب بالعقلاء فالتغليب الاول مترتب على الثاني اذ غير العاقل يمتنع ان يكون مخاطبا حقيقة فغير العاقل جعل حاضرا اولا صالحا للخطاب جعلا بطريق الانضمام بعد اعتبار انضمام غير العاقل الى العاقل وجعل هذا المجموع مخاطبا بطريق تغليب العاقل على غيره فلما صار المجموع صالحا للخطاب تغليبا اعتبر هناك تغليب اخر هو تغليب المخاطب على الغايب الذي يندرج فيه غير العاقل ايضا فهذا التغليب لا يستقيم اعتباره ما لم يعتبر التغليب الاول قوله لامتناع ان يخاطب في كلام واحد اثنان او اكثر بدون عطف او اعتبار تثنية او جمع لا يقال يعلمون جمع فيجوز لانا نقول المخاطب في قوله وما ربك هو النبي عم فلو اعتبر المخاطب بقوله يعملون ما سواه واجري هذا على حقيقة الخطاب لتعدد المخاطب في كلام واحد بدون ما ذكر فمعنى قوله لامتناع ان يخاطب في كلام واحد اثنان او اكثر من غير اعتبار لما ذكر انه يجوز في كلام واحد ان يخاطب اثنان بلفظ التثنية او العطف والكثير بلفظ الجمع او العطف والاية ليست بهذه المثابة اذ التعدد فيها باعتبار تعدد المحل واختلاف جهة الدلالة تدبر والاية المذكورة لما كانت مظنة لهذا الاشكال اذ يتعسر فيها انكشاف حقيقة الحال امر بالفهم والتيقظ بقوله فافهم اي كن متيقظا لجهات الكلام متفحصا عن حقيقة المرام قوله اذ لا معنى لقوله اعبدوه لعلكم تتقون قد تعلل ذلك بان لعل للترجي فان اريد الترجي من جانب المتكلم فالله منزه عن ذلك وان اريد به الترجي من جانب المخاطب فعبادة هولاء ليست لرجاء التقوى بل لرجاء الثواب فتعين ان يكون متعلقا بقوله خلقكم ففي هذا التقدير لعل مستعارة تشبيها للارادة بالترجي والجامع استعمال كل منهما على طلب المحبوب بمعنى ان في كل منهما طلبا لما هو محبوب

عند الطالب وما يقال ان الجامع هو معنى الطمع اعني ارتقاب المحبوب فليس بجيد قوله فلو جعل لعل متعلقا بالفعل الاول فلا تغليب في الكلام وهو ظاهر ولو جعل متعلقا بالثاني فان كان هذا التعلق بملاحظة المعطوف عليه ففيه تغليب والا فلا لكن الحال هذه على بعض التقادير مقدرة على نمط قوله تعالى وبشرناه باسحق نبيا اي مقدرا نبوته ففي الاية احتمالات ثلثة ومبنى كلام الشارح على الوجه الثالث والاية تمثيل للتغليب لا استشهاد فلا يقدح الاحتمال الى ههنا للارادة وقيل مجاز مرسل اذ الترجي يقتضي الارادة وقيل استعارة تمثيلية لان الله تعالى خلقهم واقدرهم على التقوى وهداهم النجدين ونصب الدواعي والزواجر فصار وجودها ارجح فاشبهت هذه الحالة حال من يرجى التقوى وقيل لعل مستعملة في الغاية مجازا دون الغرض فلا يلزم الاستكمال ويرد عليه ان العبادة قربة الى الحق فيجوز ان يكون عبادتهم لرجاء التقوى بمعنى ان يجعلوا هذه القربة وسيلة عند الله للوصول الى هذه الدرجة اعني الاتصاف بصفة التقوى بسبب هذه القربة والزلفى والغرض من الوصول الى هذه الدرجة هو رجاء الثواب فهو واقع في الدرجة الثانية على ان جعل لعل بمعنى الارادة سواء كان حالا اي حريدا او علة للارادة يستلزم اتصاف هولاء بالتقوى البتة لامتناع التخلف في مراد الله بعد ما اراد اللهم الا ان يكون الارادة مجازا عن مجرد الطلب فالوجه عندي في الاية ان لعل مجاز عن الطلب اذ الترجي ملزوم له فصح اذن ان يجعل معمولا لكل من الفعلين بطريق الحالية سواء جعل حالا عن الفاعل او المفعول وقوله تعالى ان اكرمكم عند الله اتقيكم برهان قطعي على ان التقوى منتهى درجات السالكين ومنتهى مقامات الطالبين وكيف والتقوى في عرف الشرع عبارة عن الاحتراز عما يضر في الاخرة وله مراتب الاولى التوقي عن العذاب المخلد بالتبري عن الشرك واليه الاشارة بقوله تعالى والزمهم كلمة التقوى الثانية التجنب عن كل فاحش من فعل او ترك وهو تقوى الاوساط واليه الاشارة بقوله تعالى ولو ان اهل القرى امنوا واتقوا الثالثة التنزه عن كل ما يشغل سره عن الحق وهو تقوى ارباب النهاية واليه الاشارة بقوله تعالى فاتقوا الله حق تقاته فلو جعل لعل متعلقا بالفعل الاول فلا تغليب في الكلام وهو ظاهر ولو جعل متعلقا بالثاني فان كان هذا التعلق بملاحظة المعطوف ففيه تغليب والا فلا لكن الحال هذه على بعض التقادير مقدرة على نمط قوله تعالى وبشرناه باسحق نبيا اي مقدرا نبوته ففي الاية احتمالات ثلثة ومبنى كلام الشارح على الوجه الثالث والاية تمثيل للتغليب لا استشهاد فلا يقدح الاحتمال قوله لان الانعام غيب بفتح الياء جمع غايب كخدم وخادم قوله ففي لفظكم تغليبان فيه اشكال ظاهر لانه يلزم اجتماع مجازين في كلمة واحدة وهو ممتنع اتفاقا ولولا هذا التفصيل والتصريح لامكن تقريره بوجه يكون هناك مجاز واحد بان يقال ان في لفظكم تغليب المخاطبين العقلاء على غير المخاطبين غير العقلاء ففيه تغليب مركب لا تغليبان اللهم الا ان يقال احد المجازين في الهيئة والاخر في الجوهر والمادة فيختلف المورد فيجوز الاجتماع قوله لكم فيها دفء الدفء نتاج الابل والبانها وما ينتفع منها قال الله تعالى لكم فيها دفء ومنافع كذا في الصحاح والمراد ههنا مطلق النتاج وما ينتفع به اذ المذكور هو الانعام بوصف الاطلاق وهذا انسب بنظم الكلام اما اولا فلان فيه تصريحا بالمقصود وهو رجوع المنفعة في الكل الى الناس واما ثانيا فلان فيه اعتبار المقيد المقدم في الكل واما ثالثا فلتجرده عن تكلف توجه الخطاب الى الانعام مع انه لا حاجة اليه واما رابعا فلاستغنائه عن الحذف اعني حذف قوله للانعام وقد نبا قش ههنا بان ما ذهب اليه الشارح وان كان تصريحا برجوع المنفعة في خلق الانعام ازواجا الى الناس والامتنان بذلك عليهم الا انه لا يقتضي كون المخاطب في يذرؤكم خاصا بهم بل سياق الكلام وجزالة النظم والنظام على اقتضاء العموم في الخطاب وذلك انه تعالى ذكر في الناس صفة هي منشأ التكثير والابقاء وذكر تلك الصفة في الانعام ايضا ثم صرح بان تلك الصفة هي معدن التكثير ومنبعه فالذي يشهد به الذوق السليم والطبع المستقيم ان هذه الفائدة تتناول الجنسين معا والا لكان المناسب تقديم ذلك اعني ذكر الفائدة وتقييدها بالتكثير بقوله يذرؤكم لانه من تتمة خلق الناس ازواجا ولا تعلق له بخلق الانعام

ازواجا فالوجه ان يختار هذا التقدير ويجعل الخطاب عاما ولا منبر في اختيار عمومه جعل لخلق الانعام ازواجا منفعة راجعة الى الناس
كانه قيل خلقكم ازواجا وخلق لكم من الانعام ازواجا يكثركم واياها في هذا التدبير هذا الكلام من ادرد هذه المناقشة ونحن نقول قد تقرر
ان المعطوف عليه اذا تقيد بقيد متقدم في الذكر فهذا القيد معتبر في كل ما عطف عليه وقد فصلنا ذلك فيما سبق تفصيلا وما نحن فيه بهذه
المثابة لان قوله ومن الانعام معطوف على قوله من انفسكم وهذا مقيد بقيد متقدم عليه في الذكر وهو لكم فيكون هذا القيد معتبرا في الثاني
ايضا فيكون كل من الجعل والخلق فيهما معللا بالمنفعة الراجعة الى الناس ولا يخفى ان قوله يذرؤكم بيان لهذه الفائدة الراجعة اليهم فاضافة
هذه الفائدة الواقعة في معرض التفسير والبيان اذن الى الانعام سخيف جدا وجعل الخطاب عاما على هذا التقدير وان كان مستقيما
الا انه ركيك قطعا ولو تدبرت وجدت السخافة والركاكة عند التصريح مثلا في قولنا خلق الله لمنفعة الناس من الناس ذكورا واناثا
ومن الانعام ذكورا واناثا لمنفعة الناس والانعام اظهر والذوق السليم شاهد صدق بهذا المعنى فان قيل ذكر في الناس صفة هي منشأ
التكثير وتلك الصفة بعينها في الانعام ايضا موجودة والجعل وارد على الكل فالذوق السليم والطبع المستقيم يقتضيان تناول هذه الفائدة
للجنسين معا وايضا فقضية المناسبة قاضية بتاخير قوله ومن الانعام عن قوله يذرؤكم لا تدرج في تتمة الاول ولا مدخل فيه للثاني
قلنا اما الاول فمبناه على الغفلة والذهول عن اعتبار القيد المتقدم في المعطوفين جميعا والذوق والطبع كيف يقتضيان الشاذ كل
وجها عنه بل ما فيه حرا واما الثاني فوجهه ان قوله يذرؤكم في معرض التعليل للجعل المتعلق بهما جميعا على ما لاح لك فكيف يصح تاخيره
فضلا عن ان يكون مناسبا فتبين بهذا التحقيق ما ذهب اليه الشيخان جار الله والسكاكي من ان التقدير جعل للانعام ازواجا والخطاب عام
والحاصل ان قضية المناسبة اقتضت خصوص الخطاب على تقدير اعتبار القيد في كل منهما وعموم الخطاب على تقدير عدم اعتباره في الثاني
ومن هنا ذهب الى الخصوص من اعتبر والى العموم من لم يعتبر لكن لا يخفى على العارف باساليب نظم الكلام ان القيد معتبر في المعطوفين
جميعا وان التقدير والتجوز كلاهما خلاف الاصل لا حاجة اليه **قوله** ذلك بما قدمت ايديكم خصه بالذكر وان كان هذا بالحقيقة من تغليب
الاكثر على الاول على ما سبق لانه ممتاز عنه بكون هذا في المركب وذاك في المفرد لان ما قدمت ايديكم مخصوص بالاكثر على ما يشعر به عبارته
وقد اطلق على الجميع تغليبا **قوله** متعلق بغيره يحتمل وجوها احدها ان يكون تعلقه به بطريق الاستقرار اما بكونه حالا منه او صفة له وثانيها ان يكون
بطريق اللغوية لان ذلك الغير عبارة عن حصول مضمون الشرط والحصول يصلح عاملا في الظرف على قياس الضمير الذي في رجعه صالح
للعمل وثالثها ان يكون متعلقا بمحذوف هو مضاف في الموضعين اي التعليق حصول او بحصول غيره فالاحراز عبارة عن مضمون
الجزاء كما ان الغير عبارة عن مضمون الشرط فان قلت كيف صح جعله حالا والحال قيد للعامل فيكون التعليق في زمان الاستقبال قلت
في الوجه الثالث ما يدفعه **قوله** فلا يكون طلبيا اذ الطلبي لا يحتمل الصدق والكذب ولا يمكن فرضها قيدا للشرط يجب ان يكون متعرض
الصدق والكذب **قوله** ان جعلت كلتاهما او احديهما اسمية لا ظاهر في انه يجوز ان يكون الشرطية جملة اسمية وقد تقرر في النحو امتناعه
اللهم الا ان يعتبر في التركيب ضرب من التقديم والتاخير ان جعلت كلتاهما فعلية واحديهما اسمية **قوله** وتاويل الجزاء الطلبي بالخبر وهم
التركيب ان تقدم ذكره هذا الكلام قد ذكر في قوله ويجب ان يثبته ان الجزاء يجوز ان يكون طلبيا ولا يخفى وجه المناسبة هناك **قوله** فيا وطني
ان فاتني البيت لابي العلاء المعري من قصيدة مطلعها * مغاني اللوى من شخصك اليوم اطلال * وفي النوم مغنى من خيالك محلال *
ثم قال بعد عدة ابيات * يحاذرني من لسع الاسنة لا اهتدي * مخبرها ان الازمة اشكال * فيا وطني ان فاتني بك سابق *
من الدهر فلينعم لساكنك البال * وان استطع في الحشر آتك زائرا * وهيهات لي يوم القيمة اشغال * المغاني جمع المغنى وهو المنزل
واللوى منقطع الرمل والاطلال جمع الطلل وهو ما شخص من اثار الدار والظرف اعني من شخصك متعلق باطلال المتضمنة

بلفظ الكاف لانه خطاب للاحبة ... في بيان ... المعنى منه

معنى الخلو لاشتهاره به ومحلال مفعال من الحلول وهو النزول يقال مكان محلال يحل فيه كثيرا اي لهم طريق ينتابونه كثيرا والظرف
من خيالك متعلق بمغنى ويجوز ان يتعلق بمحلال نص عليه صدر الافاضل في ضرام السقط وحاصل المعنى ان منازل اللوى خالية عن الحبيبة لا ترى بها
الا اطلالا قائمة ولكن في النوم منزل لخيالها يريد ان خيالها يلم بنا ويحل منزلا في النوم وجعل هذا المنزل محلالا لكثرة الحلول والنزول فيه استعارة
للنوم معنى لحلة الخيال وضمير يحاذرني للوطن في البيت السابق والاسنة جمع سنان الرمح وهو ايضا علامة السفر والاصلال جمع صل وهو الحية
يريد ان الشوق بهذه الكثرة ما اصابها من الشدائد والمتاعب في الاسفار والانتقال من ديار الى ديار صارت بعد ذلك تحاذر الازمة اي يحترز
من الازمة احترازه من الاسنة كلها كانها حيات تلدغها فالازمة جمع زمام كالاحمرة جمع حمار يعني لكثرة الاسفار صرن بحيث متى رأين الزمام
تحسب انه حية تلدغهن وعدل عن تحذرن الى يحاذرن تنبيها على كمال الحذر وقوته وقوله لا اهتدى دعاء عليه فيجاز دخول لا في الماضي على
قولهم لا سلت الله عنك ولا زالت عينك جامدة ونحو ذلك وقوله صافيا وطني كلام وارد على سنن قوله فيا قبر معن كيف واريت
جوده وقوله اتا منازل سلمى ابن سلمك فان الكل من باب نداء الاطلال والمنازل اظهار المعنى التحسر والتدله والتحير وقوله ان فاتني
اي في الزمان الماضي سابق اي زمان سابق من الدهر يريد ان فاتني السكون في وطني في الزمان السابق فلو لم يجعل بمعنى الماضي لزم قرب
الزمان السابق في المستقبل وهذا محال ولذا قال الشارح المحقق رح لظهور ان المعنى على المضي وقوله فلينعم لساكنك البال اي فليكن قلوب
ساكنيه طيبة واحوال مقيمة حميدة من نعم الشيء بالضم نعومة اي صار ناعما لينا وكذلك نعم ينعم مثل حذر يحذر وفيه لغة ثالثة مركبة بينهما نعم ينعم
مثل فضل يفضل ولغة رابعة نعم ينعم بالكسر فيهما وهو شاذ كذا في الصحاح فالبال بمعنى القلب او الحال وقوله وان استطع في الحشر يريد انه وان
حال الدهر بيني وبين وطني في هذه الحيوة الدنيا الا اني سازوره في القيمة ان كنت قادرا على زيارته فصار لما فات الا ان هذا بعيد هناك لكثرة الاشتغال
وهجوم الاهوال وتشتت الاحوال فيه لكل امرء منهم يومئذ شان يغنيه **قوله** وان ذهلت عما اجن البيت لابي العلاء المعري من قصيدة مطلعها
طربن لضوء البارق المتعالي ببغداد وهنا ما لهن ومالي ثم قال بعد عدة ابيات * ستنسي مياها بالفلاة نميرة * كسا نهار وابعين اثال *
وان ذهلت عما اجن صدورها * فقد الهبت وجدا نفوس رجال * ولو وضعت في دجلة الهام لم تفق * من الجرع الا والقلوب خوال *
ضمير طربن للابل اضمر الفاعل لدلالة الكلام عليه والبارق ذات البرق يريد السحاب الكاين مع البرق والظرف اعني ببغداد متعلق بطربن
لا بالبارق اذ البرق قد كان من الشام وهي يومئذ كانت في بغداد وبغداد بالذال المعجمة وغير معجمة وكان الاصمعي يسميها مدينة السلام ويسموها
دار الخلافة لانها كانت سرير الخلافة في زمن دولة العباسية وقد ورد النهي عن ان يقال لها بغداد لانه ثبت في الحديث ان بغ صنم وداد
بالفارسية عطية فكانه قيل عطية صنم واللام في قوله لضوء البارق للتعليل على نمط قوله تعالى ونضع الموازين القسط ليوم القيمة او مستعار
للوقت على نمط قوله اقم الصلوة لدلوك الشمس وهنا اي برهة من الليل نصب ظرف لطربن اي وقت مضى قطعة من الليل والاستفهام
للتعجب من حال الابل وحال نفسه وهذا اعني الاستفهام لا يتصل بما قبله من ظاهر الكلام بل هو متصل بما يدل عليه فحواه ويساق اليه معناه اي
طربت الابل كل الطرب وطربت ايضا كذلك ومعنى الكلام لما رأت الابل في مدينة السلام برقا لامعا من جانب الشام بعد ما مضى برهة
من الليالي وقعن في الطرب ووقعت انا ايضا فيه وقوعا يفضي الى ان يقضي منه العجب بحيث يستحق ان يقال ما لهن ومالي وضمير ستنسى للابل
واثال بضم الهمزة وبالثاء المثلثة اسم جبل وقيل هو ماء وقيل هو عين ماء وقيل هو واد ذهلت غفلت صدورها رفع فاعل ذهلت واجن
على صيغة المتكلم هنا اصح الالتفات اي اضمره في قلبي واخفيه عن غيري ونفوس رجال نصب مفعول الهبت ووجدا تمييز لان الهاب النفس يحتمل
الهابها بالنار والهابها بالعشق والهابها بالوجد فاذا صرح باحد هذه المحتملات فقد حصل التمييز والمعنى ان هذه الابل وان كانت صدورها
ذاهلة عن العشق والغرام فقد احرقتها نار الوجد بالضرام والله اعلم بالمرام وتوضيحه ان هذه قد احرقت بحنينها قلوب رجال يعني راكبيها وهي وان خلت

الغرام العذاب الشديد كذا في الصحاح والمراد ههنا العذاب المتدرج في منع العشق منه

صدوريا عن الوجد الذى اضمره انا فى نفسى واخفيه عن غيرى الا ان شوقها اشد الى حيث يلتهب به قلوب الرجال مع ان شوقى
اشد وعشقى اقوى قوله ولو وضعت اى ولو وردت هذه الابل دجلة نهر بغداد وسميت بذلك لانها دجلت بمائها اى غطت والهام
الرأس وعنى بالقلوب قلوب الابل اى لو وضعت هذه الابل رؤسها فى دجلة شرب مائها لا تترك شرب المار منها الا ان هذه
الصفة اعنى كونها متصفة بحلو قلوبها من محبة مياه اوطانها يريدان لذة ماء دجلة الى حيث لو شربت نسيت ساير المياه بل اللذة
هذا الماء يصير هذه الابل عند الاشتغال بشربها سكارى ففى لفظ الافاقة مبالغة لا يخفى قوله لقوة الاسباب المتاخذة
اى المتعاونة المتظاهرة من التاخذ وهو التفاعل وهو الاخذ من الجانبين بمعنى ان بعضها اخذة بيد البعض فى حصول المسبب
يعنى ان كلا من الاسباب يعاون الاخر وينصره وكل منها ظهير ومعين للاخر فى تحقق المسبب وهذا هو المعنى المراد من هذا اللفظ
وهو المناسب للمقام فافهم قوله او التفاؤل او اظهار الرغبة ذهب شارح العلامة الى ان المراد التفاؤل من المتكلم واظهار الرغبة
من المتكلم وبالجملة فجعل الاية اعنى قوله تعالى ولا تكرهوا فتياتكم على البغاء ان اردن تحصنا من هذا القبيل مشكل الانطباق جدا لتنزهه تعالى عن
اظهار الرغبة والجواب ما قد نبهناك عليه فى بيان فايدة الالتفات من انه يعبر من ذلك بما يليق ويستقيم فى حق الله تعالى كاظهار الرضى
ونحوه وبه يشعر كلام الشارح ويجوز ان يقال مبناه على وقوع مثله فى كلام العباد فهو اى كلام الحق تعالى فى معرض التعليم والارشاد قوله
وعليه قوله تعالى ان يعنى على اعتبار اظهار الرغبة فى وقوع المعنى المستفاد من لفظ الماضى الواقع بعدان وسبب النزول انه كان لعبد الله بن ابى
رئيس المنافقين جاريتان وكان يكلفهما بالزنا ويكرههما عليه فشكتا الى رسول الله صلعم فنزلت والفتيات جمع الفتاة وهى الجارية والبغاء
بكسر الباء مصدر كالبغى يقال بغت الجارية تبغى بغاء وهى بغى فقوله ان اردن تحصنا اى تعففا وامتناعا عن الزنا جى بلفظ
الماضى تنبيها على ان ارادة العفاف امر مرغوب فيه ينبغى ان يرغب فيه وبهذا خرج جوابا عن الشبهة اظهار الرغبة فافهم قوله لانه غلط منشأه اشتراك لفظ الشرط بين الموقوف عليه والمذكور بعد ادوات الشرط بطريق التعليق ففهم بعضهم بناء على هذا الاشتراك
ان احدهما هو الاخر ولم يفرق بينهما واعلم ان ظاهر الجواب منقوض بظاهر ما سبق فى مباحث التقييد بالشرط من ان الشرط قيد للجزاء اى الجزاء
جملة خبرية مقيدة بقيد مخصوص هو الشرط ووجه الانتقاض انه اذا كان الشرط قيدا فلا يخفى ان انتفاء القيد يستلزم انتفاء المقيد فعلى
هذا يلزم جواز الاكراه عند انتفاء الشرط والقول بان الشرط النحوى ملزوم والجزاء لازم لا يدفع الانتقاض فليتامل قوله الثانى انه
حاصل هذا الجواب انا لا نسلم تعليق النهى عن الاكراه بالارادة يقتضى جواز الاكراه عند انتفاء الارادة بل ان هذا الاقتضاء انما يكون اذا لم
يظهر للتقييد فائدة اخرى سوى انتفاء الحكم وههنا ظاهرة لان فائدة التقييد من التنبيه على الاولوية ولو سلم فمبنى التقييد على انه كذلك ههنا انما
ذكر الارادة ههنا لانها موجودة لان الاية نازلة فيمن تحقق منهم الاكراه والارادة وحاصله ان مبنى التقييد على التنبيه على تحقق الارادة
فى هذه الجارية بخصوصها لا على انها مما يتوقف عليه المتعلق حتى ينتفى بانتفائه ونظيره ما ذكروه فى قوله تعالى لا تاكلوا الربا اضعافا مضاعفة
من ان الاية نزلت فى حق اقوام اكلوه كذلك فاندفع الاشكال بانها مشعرة بحل الربوا اذا لم يكن مضاعفة فان قيل فاذا كانت الاية نازلة
فى حق هؤلاء الذين تحقق منهم الارادة والاكراه فلا يكون الاية مثالا لما نحن فيه من ابراز غير الحاصل فى معرض الحاصل قلنا هب ان الامر
كذلك ولا ضير لان هذه الاجوبة اجوبة عن اصل الاشكال الوارد على الاية مع قطع النظر عن كونها مثالا للابراز ولهذا ترى الاصوليين
يذكرون هذه الاجوبة بعد ذكر الاشكال هذا فقوله اولان الاية نزلت معطوف على ما سبق من حيث المعنى كانه قيل هذا الاقتضاء انما يكون
اذا لم يظهر للتقييد فائدة اخرى والفائدة الاخرى موجودة ههنا لان المبالغة يصلح ان يكون فائدة ههنا اولان التنبيه على الوجود والتحقق فى حق
من نزلت الاية فائدة كما مر قال الامام رح فى دفع الاشكال المذكور الغالب ان الاكراه لا يحصل الا عند ارادة التحصن والكلام الوارد

على سبيل الغالب لا يكون له مفهوم الخطاب اصلا الا يرى ان الخلع جائز مطلقا الا انه قيده بحال الشقاق بقوله تعالى وان خفتم الا يقيما
حدود الله فلا جناح عليهما فيما افتدت به لان هذا الكثير وكذا قوله تعالى واذا ضربتم فى الارض فليس عليكم جناح ان تقصروا من الصلوة ان
خفتم فان القصر لا يختص بحال الخوف لكنه لما كان اغلب قيده به هذا كلامه وهذا الوجه حسن لو كان ما نحن فيه من هذا القبيل لكنه ممنوع اذ
القول بان الاكراه فى هذه الحالة اعنى حالة ارادة العفة والتحصن هو الغالب يقتضى جواز اجتماع الاكراه مع غير هذه الحالة ولا يخفى
ان ذلك ممنوع بل هو غير معقول اذ لا معنى لوجود الاكراه اذا لم ترد ن العفة اذ الاكراه على فعل انما يتصور اذا كان المكره يريد خلافه
فقياس الاكراه على الخلع والقصر غير سديد قوله لا تكرهوا معناه يحرم الاكراه اه اشارة الى ما ذهب اليه المحققون من ائمة الاصول من ان صيغة
لا تفعل حقيقة فى التحريم مجاز فى غيره مطلقا سواء كان ذلك الغير الكراهة او لم يكن وتنبيه على ما صرح به فى الميزان من ان حكم النهى صيرورة الفعل
المنهى عنه حراما وثبوت الحرمة فيه فان النهى والتحريم واحد وموجب التحريم هو الحرمة كموجب التمليك ثبوت الملك فهذا حكم النهى من حيث
انه نهى وكذا قوله او طلب منكم الكف اشارة الى ما ذهبوا اليه من ان النهى انما هو طلب الكف من الفعل على جهة الاستعلاء فان قيل هذا
اعنى ما اعتبره الشارح المحقق رح من التقابل بينهما على ما يدل عليه العطف بكلمة او غير سديد اذ لا تقابل بينهما بهذا المعنى اذ الاول على ما قررنا
اخذ بمقتضاه واثره والثانى اخذ بتفسيره قلنا مبناه على اعتبار التقابل بينهما فى رجوع القيد الى كل منهما والحاصل انه جعل النهى ما ولا التحريم
او الطلب لان اعتبار القيد اذن اظهر والى الفهم اقرب فمدار التقابل على هذا المعنى تدبر ثم تحقيق الكلام فى هذا المقام ما افاده الشارح المحقق
ههنا من ان القيد الوارد بعد النهى قد يكون قيدا للفعل مثل لا تصل ان كنت محدثا وقد يكون قيدا للترك مثل لا تبالغ فى الاختصار ان حاولت
سهولة الفهم وقد يكون قيد الطلب مثل لا تشرب الخمر ان كنت مؤمنا والظاهر ان الاية من هذا القبيل فلا يدل بحكم المفهوم الا على انتفاء الطلب
طلب ترك الاكراه عند عدم ارادتهن التحصن بمعنى لا طلب ترك الاكراه على الزنا ان لم يردن ترك الزنا لانه لا يتصور الاكراه حينئذ فلا معنى
لطلب تركه وفيه بحث اذ لو كان التقييد راجعا الى الطلب لزم ان يكون الطلب فى الاستقبال ضرورة امتناع تحقق المقيد قبل تحقق
قيده قوله فالخطاب لمحمد صلى الله عليه وسلم الا ان نصيبه من هذا الخطاب التهييج والالهاب وانما المخاطب فى الحقيقة من باشر هذا الفعل فللاول الالهاب
والتهييج وللثانى التعنيف والتوبيخ فان قيل فكيف يختص الخطاب به ومفعول اوحى بالنسبة الى القيدين هو عين هذه العبارة اعنى
لئن اشركت ليحبطن عملك فيجب ان يكون الوحى بالمستفاد من تاء اشركت مشتركا بينه وبينهم وقد جزم الشارح المحقق بان الخطاب له وظاهره
مشعر بالاختصاص قلنا لا نسلم انه اراد بالخطاب الخطاب المستفاد من التاء او من اداة خطاب بل المراد به القاء الكلام نحو من يتلقى ولا شك
فى اختصاصه به بهذا المعنى وان كان الخطاب بالمعنى الاخر اعم ولو سلم فمبنى الكلام على ان الذين من قبلك باق على الجمعية وتحقيقه ان ههنا وجهين
لان المعنى اما ولقد اوحى اليك لئن اشركت ليحبطن عملك والى الانبياء من قبلك مثل هذا الكلام لكن بعبارة يليق بهم على نمط قوله تعالى وان
كنتم فى ريب مما نزلنا على عبدنا على ما يجئ تفصيله فى مباحث الفصل والوصل واما ولقد اوحى اليك والى كل من الانبياء من قبلك ومبنى الكلام
على الوجه الاول قوله ابراز الاستخبار الى تحقيق لكون التعبير عن غير الواقع بلفظ الماضى المبنى عن الوقوع وسيلة الى التعريض انما ذكر الشرط
بلفظ الماضى الدال على انه قد وقع ونظرنا فيه فوجدنا ان حقيقة هذا اللفظ اعنى الوقوع فى الماضى ممتنع ههنا فلما امتنع المعنى الحقيقى صار
هذا سببا لان يتفحص السامع البليغ لهذا معنى مجازيا واذ ناسب المعنى التعريضى حمل عليه بخلاف لفظ المضارع فانه لا يفيد التعريض فانه جرى
على حقيقته ومحمول على اصله فانسلخ عن هذا الاعتبار ره هذا معنى قوله والمضارع لا يفيد التعريض لكونه على اصله يعنى ان الاصالة كافية
فى عدوده عن هذا الاعتبار وهذا معنى المنوال فان ظاهر لا يطلب له نكتة اذ لا معنى لطلب النكتة فى استعمال اللفظ فى المعنى الموضوع له فافهم
وهذا اعنى قصد المعنى التعريضى بهذا اللفظ لنمط اعز بطريق ان يكون الخطاب لاحد والفعل منسوبا اليه صورة والمراد غيره حقيقة

ابلغ من التصريح بنسبة الفعل الى مباشره وتوجيه الخطاب اليه صورة لان في هذا النمط نوع تجاهل عنهما وتعنيفا شديدا للمباشر حيث لم يجعلوه
لسفاهته محله وخساسة منزلته مخاطبا يعني انه ليس محلا للخطاب ولان فيه تنبيها على ان غيره ليس محلا لهذا الفعل اصلا حاله كذلك على تقدير
فرض وقوعه منه فالذي هو المتصف به حقيقة كيف يكون حاله فالمخاطب في الظاهر هو النبي عم وفي التحقيق هو من باشر هذا الفعل حقيقة او فرضا
على صاحب المفتاح بان كلامه هذا اعني القول بانه عدل عن المضارع الى الماضي تنبيها على نكتة هي المعنى التعريضي مشعر بان ايراد المضارع
ههنا صحيح الا ان العدول لهذه النكتة وهذا غير مستقيم اذ قد تقرر ان الشرط بعد اللام الموطئة للقسم لا يكون الا ماضيا والشارح المحقق قد
يدفع ذلك تارة بانه لا تنافي بين الاغراض والمقتضيات واخرى بان الاتيان باللام والتزام الماضي لغرض التعريض ولنا عليه كلام
ذكره في مطلع باب المساواة ان شاء الله تعالى **قوله** لا معنى للتعريض بمن لم يصدر الخ فان قيل التعريض بمن لم يصدر الا انه بصدد وان يصدر عنه
سديد قلنا المعنى التعريضي ان كان بلفظ المضارع فلا معنى له وان كان بلفظ الماضي فقصد التعريض بلفظ الماضي المبني عن الحصول والوقوع
بمن لم يصدر ليس له كثير معنى **قوله** من الضعف والخفاء اشارة الى بيان النكتة في اثار نسبة هذا الكلام الى السكاكي دون ما قبله مع ان الكل
مذكور في كتابه ووجه الضعف والخفاء قد يفسر بما سبق من اعتراض لزوم المضي على المفتاح وقد يفسر بما مضى من كونه وسيلة الى التعريض
قوله وليس هذا في كلام السكاكي دفع لما يتوهم من ظاهر كلام المصنف **قوله** ويسمى هذا النوع من الكلام المنصف وصفا له بوصف صاحبه ووجه
التسمية امران احدهما انه انتصف من نفسه ولم يجعل له مزية على مخاطبه الثاني انه يقول كل من سمعه قد انصفك صاحب الكلام وحقيقة
الانصاف كانه التسوية واعطاء النصف **قوله** اي تمنوا ان يرتدوا عن دينكم اشارة الى ان لو تكفرون بمعنى المصدر اي كفركم وتنبيه
على ان المراد بالكفر هنا الارتداد عما كانوا عليه من الدين ووجه الاول ان لو للتمني بها حرف مصدري يجعل ما بعدها في تاويل المصدر كان
المصدرية والمذكور في كتب القوم ان لو هذه اكثر موارده ما بعد ود ويود وفي التنزيل ودوا لو تدهن فيدهنون ودوا لو تكفرون
الى غير ذلك **قوله** وودوا قبل كل شيء فيه وجهان احدهما ان يراد قبل كل شيء من الاشياء التي يريدونها بالنسبة الى المومنين يرشدك
اليه التعليل بقوله لانهم يريدون ان يلحقوا بهم مضار الدنيا والدين وقوله واسبق المضار وثانيهما ان يراد قبل كل شيء من الاشياء
الواقعة في العالم يريد ان كفر المومنين وارتدادهم عن طريقتهم عندهم احب من كل شيء في العالم والاول انسب بسياق الكلام والثاني
ابلغ بالنسبة الى المقصود والمرام **قوله** لانهم يبذلون الارواح دونه اي عنده او غيره يريد انهم يبذلون الارواح ولا يبذلون
الدين وعلى كل تقدير فضميره للدين **قوله** وثانيهما وهو المذكور في المفتاح حاصل هذا الوجه ان كلا من الاجوبة الثلثة وان كان لازما
للشرط المذكور اعني ان يثقفوكم الا ان الجزاء الثالث لزومه للشرط المذكور اوضح واقوى وانتفاؤه ابعد واخفى فعبر عنه بلفظ الماضي
الدال على التحقق والثبوت لانه لما كان انتفاؤه ابعد واخفى كان ثبوته وتحققه عند تحقق الشرط اوكد واقوى فعدل فيه عن سنن الاولين
تنبيها على هذا التفاوت الوادادة بفتح الواو التمني وبالكسر المحبة والاحام الانقطاع والظرف متعلق بقوله اتقها المشركين المشاجرة المخالفة
وقوله فاسجح اي فاعف من الاسجاح وهو حسن العفو يقال اذا ملكت فاسجح ويقال اذا سألت فاسجح اي سهل الفاظك وارفق كذا في الصحاح
وقوله بان يسلم من الاسلام لا من السلامة وان كان السلامة في الاسلام والله اعلم بالمرام **قوله** فان قلت واذا عطف شيء قد شاع في عباراتهم في
مثل هذا المقام يعني اذا ما ولو ان يتعرضوا لضرب من السوال ذكر الشرطية بهذا النمط اي بطريق تصديرها بالفا حتى ان الفا صارت كالجزء
اللازم منها لا ينفك عنها في الاستعمالات حتى لو حذف الفا لذهب برونق الكلام ولصار ركيكا عند اولي النهى والاحلام ثم انهم كما
التزموا ذكر الفا التزموا ذكر ان من بين سائر ادوات الشرط مع كثرتها ويرون سلوك هذا النمط امرا متفقا عليه لا ترى احدا ان
العدول عن هذا النمط وكما انهم التزموا ذكر ان بخصوصها التزموا ايضا في الشرط لفظ الماضي مع ان الظاهر هو المضارع وذكر هذه الامور

[illegible]

الثلثة

الثلثة او قطعي عندهم لكن ذكر الفا بعد ذكر الشرطية اكثري فلكثرة ما يقال فان قلت فلذا لكن ذكر الواو كما وقع في كلام الشارح المحقق
قليل والحاصل ان ههنا خمسة اشياء ثلثة منها قطعية الذكر لا ترى احدا خالف في ذلك والباقيان الفا مع ان كونهما غير قطعيين يتفاوتان
كثرة وقلة فلا بد لكل من هذه الامور الخمسة من جهة ونكتة فنقول اما حديث التصدير بالفا فمبني على ان الغالب في امثال هذه المقامات
كون الكلام السابق على هذه الشرطية منشاء وسببا لهذا السوال الذي هو مضمون تلك الشرطية نعم قد لا يكون منشاء وذلك قليل
فاما ان يكون يجعل من قبيل الحاق القليل بالكثير واو راجحة لان القليل لا حكم له فلا اعتداد به واما ان يجعل الفا للتعقيب اي التعقيب الاخباري
وتحقيق ذلك ان الفا كما يكون للتعقيب الزماني كذلك يكون لتعقيب الاخبار وهذا من السبيل التي اخرجنا من القوة الى الفعل فليجعل ما نحن فيه
من هذا القبيل مع الاشعار بالمنشائية والسببية ولا منع واما الفا بعد ذكر الشرط فمستعملة في هذا المعنى بعينه فان قلت فذكر الفا مستدرك
قلت هو تذكير له وتنبيه عليه وازالة للغفلة ربما سنحت للناظر على ان الاولى لكثرة استعمالها مع الشرطية وقطعية تصدير الشرطية بها وصيرورتها
بمنزلة الجزء اللازم لها صار هذا التركيب بهذه الهيئة كانه علم في هذا المعنى بحيث لا يتبادر الذهن منها الا ما سبق من المنشائية والسببية واما
حديث التزام ان بخصوصها فالنكتة هي التنبيه على ان هذا السوال وان لم يكن سائله محققا الا انه لقوة سببه ولزومه مما سبق وظهور ما سبق
في سببيته كانه امر استوى طرفاه وان كان طرف اللاوقوع محققا واما حديث ايثار الماضي على المضارع فلابراز غير الحاصل في معرض الحاصل لقوة اسبابه
الموجبة لذلك فهو في التحقيق تذكير وتاييد لما دل عليه ان اي القوة اسبابه كانه استوى طرفاه بل صار طرف الوقوع راجحا ومضمون الشرط
حاصلا واما حديث الاتيان بالواو فليس له كثير معنى فهو حرف عطف على مقدر كانه قيل اذا نظر الى جانب الماضوية في الجزاء الثالث والاستقبال
في الجزائين الاولين تم الكلام وارتفع الاشكال لظهور النكت في ذلك واذا عطف الى جانب العطف فقد العطف اشكالا وتقريره واضح فلا منه
وهذا وان كان معنى صحيحا الا انه لا يخفى انه ليس له كثير معنى ولا له حسن موقع يعتد به فليتامل في هذه الفوائد الابكار فانها ما منتهاية الافكار
قوله فهو على وجهين اي ههنا وجهان اخران احدهما ان يكون للشرط واحد ثلثة اجزية متعاطفة ويكون مجموع هذه الثلثة لازما واحدا غير ان
يتوقف المعطوف على المعطوف عليه كقولك مشيرا الى الضرب والشتم والقتل ان اعطى الامير بهذه الثلثة اضرب واشتم واقتل وثانيهما ان
يكون للشرط ثلثة اجزية متعاطفة ويكون الجزاء الثاني معطوفا على الاول وموقوفا عليه ولا يكون الثالث موقوفا على شيء منهما كقولك
ان رجع الامير استاذنت وخرجت وفاتت القوافل **قوله** لم يصح ما في المفتاح اي لان صاحب المفتاح كما لاح من كلامه جعل كل واحد منها لازما للشرط
الاصلي المذكور على حده واذا صار المجموع لازما واحدا بطل كلامه فان قيل جعل الاية من قبيل الضرب الثاني لا يقتضي كون المجموع لازما واحدا
لان الضرب الثاني ايضا يقتضي التعدد في اللازم غاية الامر ان يكون اللاحق لازما للسابق فلا يصح قوله ليكون مجموع الجمل الثلث لازما واحدا
قلنا نعم الا ان الضرب الثاني يقتضي ان يكون المجموع لازما واحدا للشرط المذكور البتة اذ الاخيران اذا كانا لازمين للجزاء الاول كانا تابعين له
فيرجع حاصل مجموع تلك الجمل الى لازم واحد وهذا ظاهر واذا كان المجموع لازما واحدا للشرط المذكور كان مخالفا لكلام المفتاح فيتم الغلط فالقول
بانه اعتبر في الضرب الثاني ايضا تعدد اللزوم فلا يكون لازما واحدا تعسف وغفلة عن المقصود وههنا بحث من وجهين الاول ان ظاهر الكلام
مشعر باختصاص الجزاء الاول بالشرط الاول واختصاص الثاني بالثاني مع ان اللازم الثاني وارد على الشرط الاول ايضا اذ ردع من
تقييد ودادة الكفر بالشرط المقدر خال عن الفائدة لانها حاصلة بسطوا ايديهم اولا والثاني ان جعل الاية من الضرب الثاني يستلزم كون
الجزاء الثالث لازما للشرط المحقق ~~وجعل لزومه له اوضح من غيره~~ بواسطتين فجعلها منه يناقض كلام المفتاح لانه جعل الجزاء الثالث لازما
للشرط المحقق وجعل لزومه اوضح من غيره واللازم بواسطتين كيف يكون اوضح من اللازم بلا واسطة او بواسطة واحدة فلا حاجة في ابطال
كلام المفتاح على هذا التقدير الى التوسل بصيرورة المجموع لازما واحدا كما ذهب اليه الشارح بقوله ليكون المجموع لازما واحدا والجواب عن الاول

هذا نظير ان الشرط في الانفعال من استواء الطرفين الا رجحان جانب الوقوع فالاستواء مستفاد من ان والرجحان من الماضي بخلاف اذا مع الماضي فانه ليس بهذه المثابة على ان الكلام في فرض المستوى فلا يكون محلا لاذا فافهم منه

[illegible]

انه اعتمد في ذلك على معرفة المحذور الثاني على التقدير الاول بطريق المقايسة وعن الثاني انه اعتبر حديث الوحدة لانه ايضا يبطل حديث
الاوضحية اذ لا يتصور في لازم واحد كون بعضه واضحا وبعضه اوضح كما انه يبطل حديث التعدد ايضا ولم يعكس لانه افيد تدبر قوله
لا يقال ان الاية هي هذا السؤال متوجه على الجواب المذكور بان المراد اظهار الودادة واظهار العداوة وتقرير السؤال انه لا حاجة الى تاويل
اللفظ باظهار الودادة واظهار العداوة لان الخطاب في قوله ان يثقفوكم متوجه الى الخاطب وقبيلته حين ارسل المكتوب الى مشركي مكة
واخبرهم باستعداد النبي عليه السلام فلما وصل المكتوب اليهم فهو اخي ظاهر هذا الارسال انه موافق لهم في دينهم ومع فلا عداوة لهم
ولا ودادة لارتداده لان كلا منهما ثمرة للاختلاف في الدين ولا اختلاف فلا ثمرة لكنهم بعد الظفر به وعثورهم على كونه مومنا يتحقق
عداوتهم به ويسطلهم الايدي وودادتهم ارتداده وحاصل الجواب ان مبنى ذلك على تحقق وصول الكتاب الدال على الموافقة المانعة عن
العداوة والودادة والمذكور في السير انه لم يتحقق الوصول وانه لما ارسل نزل جبريل عليه السلام فاخبر النبي عم بذلك فبعث اصحابه
فاخذوه في الطريق وجاؤا به الى رسول الله صلى الله عليه وسلم فطلبه وعاتبه على ذلك فلما حضر قام عمر بن الخطاب رض فقال دعني اضرب عنق هذا
المنافق يا رسول الله فقال خله يا عمر فانه بدري وبالجملة فاعتذر الخاطب اليه واقسم بالله ان الدين دينك وانا مومن بالله وبك الا ان ارسال
المكتوب كان لمصلحة لي في ذلك قوله فرضا مبني على ان الحصول في الجانبين فرضي وتقديري فلا ينافي القطع بانتفاء الشرط وهو نصب على التمييز او مصدر
او حال قوله في الماضي متعلق ومعمول للمعنى المندرج في مفهوم لفظ الشرط اعني حصول مضمون الشرط لا ظرف لمفهوم لفظ الشرط بطريق
الاصالة اذ التعليق في الحال لا في الماضي وتحقيقه انه قد يجعل بعض اجزاء مفهوم اللفظ عاملا في ظرف وان لم يصح كون اللفظ عاملا باعتبار
الاجزاء وهذا من بدايع القواعد وعلى هذا النمط قولهم ان للشرط في الاستقبال وجعله خبر لو بعد جبر بمعنى داخل في الماضي ليس ببعيد
الا ان المقصود بهذا التركيب هو الاول كما لا يخفى على من له دربة باساليب الكلام قوله بانتفاء الشرط مقتضى الظاهر ان يقول بانتفائه
لقربه وظهوره وعدم اشتباهه الا انهم عدلوا عن الضمير الى الظاهر تنبيها على ان الثاني غير الاول اذ الشرط الاول بمعنى التعليق
والثاني ما يقابل الجزاء وقد حرر سيتم عليك نظيره وقوله مع القطع حال من الشرط او مصدر او وصف له بتقدير متعلقة معرفة
اي كلمة لو للشرط بملاحظة القطع بانتفاء الشرط والمقصود ان الثاني ايضا داخل في مفهوم لو كالاول لا ان الثاني قيد خارج وقد
جرى من كلام الشارح ما يدل على هذا فيما سبق وتحقيقه ان ههنا امورا ثلثة الراجح للوقوع والذي استوى طرفاه والممتنع الوقوع
فالاول موقع اذا والثاني موقع ان والثالث موقع لو وعبارة القوم في هذا المعنى اظهر حيث قالوا لو لامتناع الشيء لامتناع
غيره وقد يقال هذا تفسير باللازم لانها موضوعة لتعليق حصول امر في الماضي بحصول امر اخر معلوم الانتفاء فيه فيلزم
انتفاء المعلق به اذ المعلق بالشيء المنتفي منتفي البتة فالانتفاء والامتناع لازم لمعناها الموضوع له قوله على سبيل القطع ذهب
العلامة الشيرازي الى انه متعلق بامتنع وهو بعيد اما لفظا فواضح اذ المناسب ان يقول لتعليق ما امتنع على سبيل القطع
واما معنى فلان القوم اعتبروا القطعية في جانب الشرط والجزاء وجهه قالوا وجه ان يجعل متعلقا بامتناع غيره قوله مع وضوح فساد كل
منهما اذ الصواب تعليق الامتناع بالامتناع او تعليق الممتنع بالممتنع فان قيل بل الصواب تعليق الممتنع بالممتنع اذ لو كان التعليق
الامتناع بالامتناع لزم في قولهم لو جئتني لاكرمتك ثبوت الاكرام مع ثبوت المجيء وهو تعكيس للمرام وافساد للكلام قلنا مبنى الكلام
على ان التعليق بمعنى السببية بمعنى جعل الامتناع الاول سببا للامتناع الثاني فلذا جعل مال العبارتين امرا واحدا
بقوله والمال واحد قوله بعض من اطلع عليه يعني ان الكثيرين عثروا على هذا التركيب ولم يطلعوا على هذا لكن من اطلع عليه ذهب
في توجيهه الى ما ذهب اليه فالمطلع هو البعض من الجميع والاضافة في بعض الشيء بيانية تدبر قوله يشعر بالحيثية اي بعلية الوصف

هذا بحسب خصوصية المقام لان النظر الى معناه كلي لا يطلق فيصح اطلاقه على المضاف وكل غيره فيكون الاضافة بيانية فافهم منه

للحكم فغاية الامر ان يكون علة كون ملزومات الجزاء معلقا على الامتناع لكن ذاته لا يخرج عن كونه معلقا فيعود الاشكال الى حاله
والجواب انا وان سمينا الوصف في مثله علة لكن اذا تحققنا وجدنا رجوع الحكم اليه بمعنى ثبوته له اذ هو المقتضي لذلك مثلا اذا قلنا اكرم
العالم فحقيقة رجوع الاكرام الى علم العالم وان جعلنا المكرم ذاته بعلة علمه لكن الشارح المحقق سمى هذا معنى لطيفا وليس له زيادة
لطافة بل الالطف ان يجعل ما مصدرية فيكون تعليق الامتناع بالامتناع فان قيل له زيادة لطافة بل الالطف لا يخفى ان في
امتنع في قوله تعليق ما امتنع ضميرا راجعا الى ما وضمير غيره في قوله بامتناع غيره ايضا راجع اليه فليكن ما موصولة عبارة عن نفس الجزاء
اذ المصدرية حرف البتة فلا يكون مرجعا للضمير قلنا لا نسلم ان المصدرية حرف بل هي اسم عند بعض النحاة ولو سلم فالفاعل مضمر
بدلالة المقام اي ما امتنع الشيء ولو سلم فرجوع الضمير باعتبار توهم الاسمية واما ضمير غيره فراجع الى الجزاء المفهوم من الكلام بدلالة
المقام اي لتعليق امتناع الجزاء بامتناع غيره وقد يناقش ههنا بان محصول الكلامين واحد الا ان مبناهما على ان المراد بالتعليق
هو مجرد الربط خبرا اذ لو اريد التعليق الشرطي بتقدير ان امتنع الشرط امتنع الجزاء لزم ان لا يكون الجزاء مقطوعا به مع ان الانسب
بهو لان مفهوم لو هو التعليق بين جملتيها من حيث التحقق والوجود فرضا وتقديرا ويلزمه الحكم بامتناع الثاني لامتناع الاول وفيه
بحث لان الابتناء ممنوع على انه ان اراد بتقدير ان يجرد ارادة معنى التعليق الشرطي تجريد الا ان اللازم بالاخرة لو امتنع امتنع فيلزم
بعكس المقصود كما اشرنا اليه وان اريد ان اللازم هو ما يكون بطريق ان فممنوع اذ لا مدخل لان ههنا فالوجه ان يعلل منع التعليق الشرطي
بما سبق من تبديل المرام وافساد الكلام ثم ذهب هذا القائل في توجيه عبارة المفتاح الى انه اراد بها التعليق الجزاء بالممتنع بامتناع
الشرط اي بالشرط الممتنع فتساهل في العبارة اعتمادا على وضوح المعنى وذكر الامتناع تنبيه على ان التحقق فرض وتقدير فهو بمنزلة
الغوص في كلام غيره فعلى هذا يكون لفظ التعليق يجري على ظاهره مستعملا في معناه الحقيقي ولا يخفى انه انسب واولى والله اعلم بحقيقة المعنى
قوله فانتفاء السبب بحاء اي انتفاء سبب خاص يريد ان انتفاء سبب مخصوص لا يوجب انتفاء المسبب لجواز ان يكون هناك سبب اخر
ثم لا يخفى ان المفهوم من لو في الاستعمالات انها لتعليق الثاني بالاول وحصول معنى التعليق بجعل الثاني موقوفا على الاول فالاول موقوف عليه
والثاني موقوف وحصول الموقوف بدون الموقوف عليه غير معقول ومقتضى التوقف ان الثاني منتف لانتفاء الاول قطعا قوله
ان انتفاء السبب والملزوم بحث ظاهره مشعر اشعارا ظاهرا بان الشرط ملزوم لكنه ليس معناه ما زعمه الشيخ من انه ملزوم في الذهن
بل معناه انه ملزوم في الخارج كما صرح به في تفصيله وهذا منقوض بمثل قولنا لو كان هذا انسانا كان حيوانا فانه كيف يصح ان يقال ان علة
انتفاء الحيوانية انتفاء الانسانية في الخارج فان انتفاء الملزوم في الخارج في شيء لا يستلزم انتفاء اللازم لجواز ان يكون اللازم اعم
والحاصل انه ان اعترف بكون الشرط ملزوما والجزاء لازما فذاك والا فلا معنى لمنعه بل هذا منع يكذبه حديث العلية اذ العلة ملزوم
البتة اذ لا معنى للملزوم الا المقتضي فافهم قوله علم ما ذكرنا قطعا الى ان مراد القوم ان انتفاء الاول علة للثاني في الخارج ووجه
الاحتجاج انه صرح فيه باستثناء نقيض المقدم فلو كان كلام القوم مبنيا على قاعدة المعقول لما صح استثناؤه فثبت انه مبني على قاعدة اللغة
وان كلام النحاة مبني على هذه القاعدة قوله لا تنتج شيئا اصلا لا عين التالي ولا نقيضه لجواز ان يكون التالي اعم من المقدم فانتفاء
الخاص لا يوجب انتفاء عين العام ولا نقيضه فلا ينتج شيئا اصلا ولهذا تقرر في المنطق ما تقرر قوله ولو دامت الدولات ذكر في تنوير السقط
ان معناه ولو دامت دولات هولاء الذين يرغبون عن الطاعة للممدوح وانقياده لكانوا لهم رعايا له منقادين لامره مطيعين لحكمه
ويحتمل ان يكون معناه لو كان للدولة بقاء وثبات لكان جميع السلاطين في الدنيا رعايا للاول وهذا اظهر بظاهر الكلام والاول انسب
بالنظر الى المقصود والمرام وفي ضرام السقط قوله كغيرهم جنركانا وقوله رعايا عطف بيان للكاف قوله وكم من عايب قولا صحيحا اخ

وافية من الفهم السليم وكم هذه يحتمل الاستفهامية والخبرية وقوله نصب مفعول عابث اعمل اسم الفاعل لاعتماده على حرف الجر وان
لم يكن حرف الجر من الامور المذكورة في النحو قال صدر الافاضل في ضرام السقط انهم كانوا كما يعملون اسم الفاعل اعتمادا على اعتماده على
احد الاشياء الخمسة كذلك يعملونه لاعتماده على كم كقوله • وكم صائن عن قبلة خده • سلطت الارض على خده • وحامل ثقل الثرى جيده •
وكان يشكو الضعف عن عقده • فانه اعمل صاين في خده وحامل في ثقل الثرى لاعتماد الاول على كم والثاني على رب وقال في موضع
اخر في قوله • سهرت وقد يحج الدليل بلابس • برد الحباب معيد فعل الضيغم • فقال برد الحباب نصب مفعول لابس فقد اعمل اسم الفاعل
لاعتماده على حرف الجر وان لم يعتمد على احد الاشياء التي ذكرها النحويون وتشهد بصحة هذا الاعمال بيت السقط بمنتطق حراقبة السوار جر وقول
ابن هرمة كتاركة بيضها بالعراء وملبسة ثم قال والنحويون لم يجوزوا اعمال اسم الفاعل اذا لم يعتمد على احد الاشياء الخمسة وهذه الابيات
حجة عليهم هذا كلامه ولا يخفى ان الاحتجاج ممنوع لان للنحويين ان يقولوا الاعمال في هذه الصور مبني على الاعتماد على الموصوف مقدر ومن
اراد ان يطلع على هذه المباحث كما هو فعليه بالمراجعة الى شرح لباب الاعراب ففيه ما يشفي العليل ويروي الغليل قوله قد يستعمل ان ولو للا
اشارة الى قاعدة اخرى في لو بعد الاشارة الى قاعدتها الاصلية المشهورة من كونها لامتناع الثاني لامتناع الاول ونبه في اثناء التقرير
الى قلة هذه بالنسبة الى الاول وزاد في الجواب كلمة ان مع ان المذكور في جانب السوال هو كلمة لو فقط تكثيرا للفائدة والمذكور في كتب القوم ان لو
على قسمين الاول ما يكون مستعملا في الامتناع ومفيدا له الثاني ما يستعمل لتثبيت الجواب وتقريره ثم قسموا هذا القسم الى قسمين احدهما ان يراد به تثبيت وتعميما للقاعدة
الجواب وجد الشرط او فقد ولكنه مع فقده اولى كالاثر المذكور فان حاصله ان عدم العصيان مقرر على كل حال ثابت في جميع الاوقات مع
القصد الى الاولوية نظرا الى ان انتفاء المعصية مع ثبوت الخوف اولى وثانيهما ان يراد به تقرير الجواب وتثبيته على كل حال وفي جميع الاوقات
مع قطع النظر عن ملاحظة معنى الاولوية ومثلوه بقوله نح ولو ردوا لعادوا لما نهوا عنه فهذا وامثاله يعرف ثبوته بعلة اخرى مستمرة
على التقديرين وحاصل كلامهم في هذا القسم تحقيق ثبوت الثاني واما الامتناع في الاول فانه وان كان حاصلا الا انه ليس بمقصود وظاهر
كلام الشرح مايل الى القسم الاول من قسم التقرير والتثبيت وناظر اليه حيث فان قيل هذا جيد لا كلام فيه انما الكلام في الكيفية اعني
كيفية افادة القسم الثاني لهذا المعنى اعني التقرير والثبوت والدوام فباي طريق يعرف ذلك قلنا الوجه في ذلك احد امرين احدهما
ان انتفاء الجزاء منشاه مفهوم المخالفة وعدم المعصية في الحديث الماثور منشاه مفهوم الموافقة لانه اذا انتفت المعصية
عند عدم الخوف فعند وجوده انتفاؤه اولى واذا تعارض المفهومان فالترجيح لمفهوم الموافقة وثانيهما انه لما فات المناسبة
انتفت العلية فلم يجعل عدم الخوف علة لعدم المعصية فعلم ان عدم المعصية معلل باخر هو الحياء والمهابة ونحو ذلك وذلك
مستمر مع الخوف فيكون عدم المعصية عند عدم الخوف مستندا الى ذلك السبب وحده وعند الخوف مستندا اليه فقط او اليه والى الخوف
معا قوله فيناقض اي يتناقض الاعتباران او يقع التناقض ووجه التناقض ان النفي مفيد للعموم فيكون الجزاء انتفاء العصيان مطلقا
اي ولو لم يوجد الخوف لا يبقى العصيان مطلقا يعني انه سلب كلي فلو كان الجزاء المنفي عدم العصيان المرتبط بعدم الخوف كان عدم العصيان المرتبط
بالخوف ثابتا والحاصل ان اعتبار الارتباط ههنا موجب للتناقض بين المفهوم والمنطوق فليتامل قوله على تقدير ان الله يعلم فيهم خيرا الاتصل
منهم التولي لان علم الله فيهم خيرا هو القبول لكلمة الحق والانقياد لها يستلزم وجود الخير فيهم ووجود الخير فيهم لا يوجب التولي والاعراض بل
يوجب القبول والانقياد والمذكور في كتب القوم في التفصي عن اشكال الاية ثلثة اجوبة اثنان منها مبناهما على المنع اعني منع القياسية
وثالثها مبني على التسليم فالاول انا لا نسلم انه قياس متحد الوسط بل التقدير لاسمعهم سماعا نافعا ولو اسمعهم سماعا غير نافع لتولوا والثاني ان
التقدير ولو اسمعهم على تقدير عدم علم الخير فيهم والثالث انه قياس متحد الوسط مستقيم الانتاج والتقدير ولو علم الله فيهم خيرا وقتا ما لتولوا بعد

بعد ذلك ولا يخفى على المتامل ان الكل تعسف والسكوت عنه خير منه ولهذا سكت عنه الشارح المحقق رح قوله بانها مهملتان ثم
لا يخفى ان مبنى الجواب على منع القياسية وانتفاء الشرايط ودليل عليه وسنده بخلاف الجواب الثالث فان مبناه على التسليم بقرينة
تصحيح النتيجة وقوله وهذا غلط اشارة الى القول المتقدم اعني ما سبق من قوله واما قوله تعالى ولو علم الله فيهم خيرا فهو من باب القياس الاقتراني
وقوله وكيف يصح راجع الى قوله ولو سلم فاستحالة النتيجة ممنوعة يريد انه لا ينبغي ان يعرف بقياسية تسليمها في كلام الله تعالى ان مثل هذا
التسليم في مقام المناظرة وان لم يستلزم كون هذا معتقده ومرضيا عنده الا ان مثله موهم لذلك في الجملة وذلك غير لايق بكلام
الحكيم تعالى وتقدس وهذا من باب المبالغة بتنزيه القران عما لا يليق به قوله واقول لا يجوز ان يكون التولي الخ فان قيل كيف يكون التولي منفيا
وما بعده صريح في ثبوت التولي والاعراض حيث قال وهم معرضون قلنا هذه الجملة حال موكدة والانتفاء منسحب على الكل وقد يقال
ههنا بان انتفاء التولي في الواقع لانتفاء سببه لا مدخل له في ذمهم ولا هو مناسب للمقام اعني مقام الذم والتوبيخ وفيه نظر لان
مثل ذلك ادخل في الذم بشهادة العرف كما يقال بالفارسية فلان كس را اكر از دست بر امدى زار حاجيان را در راه نگرفتى
واليه الاشارة اللطيفة في ضمن التمثيل بقوله فلان لا خير فيه لو كان به قوة لقتل المسلمين قوله لجعلنا ذلك الملك اشارة الى ان
الضمير في جعلناه على الوجه الاخير للملك البتة ليظهر ما هو المدعى من حديث الانتفاء في الجزاء بخلاف الوجه الاول فانه راجع الى ما يرجع
اليه الضمير الاول قوله واذا كان لو للشرط في الماضي فيلزم الخ يريد ان قوله فيلزم تفريع على كون لو للشرط اي للتعليق اذ التعليق يلزمه عدم
الثبوت اذ الثبوت ينافي التعليق والحصول الفرضي كما صرح به وقد يقال اراد انه متفرع على ذلك الى اخره اي على قوله للشرط في الماضي
مع القطع بالانتفاء على ما هو عادة الشروح قوله يصف تاسفه على مفارقة بغداد وظاهر في انه ذهب الى ان قوله ولو وضعت مبني
على انه في حين مفارقته من بغداد وعلى انه بعيد وبيان اشتياق الابل الى ماء دجلة حتى يظهر منه ان المعنى على ان اي ان وضعت اي
بعد المراجعة الى بغداد ونهر دجلة والحاصل ان مدار الكلام على حرفين الاول ابتناؤه على اعتبار المفارقة من بغداد والثاني ابتناؤه
على بيان ان اشتياق الابل الى ماء دجلة هذا خلاصة مرامه واعترض عليه بان هذا غلط وكانه لم ينظر في القصيدة وابياتها ولم يراجع
شرح السقط فان المكتوب فيها على صدرها وقال ببغداد في الطويل ومطلع القصيدة • طربن لضوء البارق المتعالي • ببغداد
وهنا ما لهن ومالي • سمت نحوه الابصار حتى كانها • بناريه من هنا وثم صوالي • تمنت قويقا والصراة حيالها • تراب لها من اينق وجمال
وبعده • وكم هم نضوان يطير مع الصبا • الى الشام لولا حبسه بعقال • الى ان قوله ولو وضعت في دجلة الهام لم تنق من الجرع الاو
يذكر ان مرادها ما اجمعنا عليه من الارطى في ورود هذا الى قوله ببغداد متعلق بطربن ولا يجوز تعلقه بالبارق لانه كان يلمع لهام الشام كذا
صدر الافاضل في الضرام سمت مالت نحوه نحو البارق يعني لما شاء البرق من جانب الشام مالت الانصار نحوه شوقا اليه حتى كانت الابصار
تصطلي بناري البارق من جانبيه اذ السحاب ذو بروق استعار له نارا وللابصار اصطلاء وقويق على باب الحلب والصراة نهر ببغداد حيالها
اي قدامها اي قدام الابل تراب لها وعار عليها بالخيبة والحنين ان يريد انهن رغبن عن ماء دجلة مع كونها عذبة طيبة حاضرة لديها واشتاق
الى قويق اي الى وطنها وهو الشام فلا شربت بعد هذا بل كان لها بدل الماء التراب ثم قصد النضو البعير المهزول والناقة نضوة
اي كم اراد البعير المهزول ان يطير شوقا مع ريح الصبا الى وطنها وهو الشام لولا منعه عن ذلك بالعقال العقال يكسر العين ما يعقل به وجمعه
العقل وهو الحبل كذا في الصحاح ودجلة نهر ببغداد ولم يبق لم يمسك من الشرب المناظر موضع والاجن الماء الذي يغير طعمه ولونه الهدال الشجر
معين قال صدر الافاضل هذا البيت في مقام التعليل لترك وضع الهام في دجلة يقول لم تشرب من ماء دجلة اذ هي تذكرت بالمناظر ماء
حرا وفي تنوير السقط اي لو وردت هذه الابل دجلة شاربة ماءها لجحدت اياها وخلت قلوبها عن مياه اوطانها بالجملة فالحاصل

ان اوطان تلك الابل من الشام وهي يومئذ كان ببغداد وماء دجلة مع كونها عذبة طيبة لم تقنع هذه الابل رؤسها فيها تمنيا لماء
الغوير فظهر من الابيات ومن كلام الثقات ان لو في قوله ولو وضعت ليست بمعنى ان بل بمعناها وسوق الكلام وسياقه ايضا يدل
على ذلك فالقول بانه مبني على تاسفه على مفارقة بغداد واشتياق هذه الابل الى ماء دجلة فاسد والبناء على المقدمتين ان لو بمعنى ان
نظرا الى ملاحظة المراجعة الى بغداد وبناء على الفاسد والجواب انه اراد بمفارقة بغداد والمفارقة اليها من جانب الشام على ان الاضافة مجازية
لمكان التلبس ونظيره ما سيجي من قوله بكاء القتلى اي البكاء على القتلى وتشكيه متعارف واراد بشوق ركائبه الى ماء دجلة شوق ركائبه
الى ماء الشام مع ماء دجلة اي مع حضوره لديها كانها بين يديها على ان الى بمعنى مع على نمط قوله تعالى ولا تاكلوا اموالهم الى اموالكم لا صلة
الشوق بل صلته محذوف كما اشرنا اليه وهذا المعنى مستقيم غاية الاستقامة واما حديث اقتضاء سوق الابيات فجوابه ان جعل لو
بمعنى ان ايضا مناسب هنا بل هو اولى بتادية المرام اذ الغرض المسوق له ههنا ذم الاول وذم الابل الثاني بيان جودة ماء
دجلة وانه بحيث ان شربته الابل لزالت همومه مع كثرتها وهجومها الا ان الابل لن تشربها فلا شربت والحاصل ان هذه الابل صبرت
على حبس النفس من شرب ماء دجلة الى هذه الغاية بملاحظة مياه الشام فاشتد الامر عليها بعد ذلك اذن بهجوم الهموم والاحزان بملاحظة الاوطان
وماء دجلة عذبة طيبة بحيث ان شربته الابل مع هذه الهموم المتكثرة لخلصت عن تلك الهموم لكن هذه الابل لن تشرب فلن تخلص وهذا
كما يقال بالفارسية رندبا وجود كه كار او خراب شد سكوح شود اگر توبه كند لكن او بد بخت كسى ست توبه نخواهد كرد وعلى هذا
فقضية المناسبة قاضية بان يجعل تذكرن بمعنى تذكرن فيما ذهب اليه ووقع اشارة عليه تنبيه على ان هذا ايضا مناسب بل هو انسب
كما قررناه واما تصريح صدر الافاضل او غيره بخلافه فلا يصلح تزييفا للكلام وليس هذا قدحا في حرامه اذ العبرة في مثله انما هي للدراية
لا للرواية اذ لا محذور بهما من جهتها والمعترض لما راى ظاهر الابيات وشاهد تصريح هولاء الثقات اغتر بمجرد ذلك بتزييف المقال
من غير ان يتعمق في حقيقة الحال قوله وشوق ركائبه الركاب الابل التي يسار عليها الواحدة راحلة ولا واحد لها من لفظها والجمع
الركب مثل الكتاب والكتب كذا في الصحاح قوله بدليل قوله في كثير من الامر لان معناه ان استمراره على طاعتكم منتف في الكثير بسبب
هذه العلة اعني الوقوع في الجهد والهلاك ففهم منه انه غير منتف في البعض الاخر وهو غير الكثير فلو لم يكن اراد نفي استمرار طاعته في جميع
الامور لما كان لهذا الكلام كثير معنى تدبر واستعمال العمل بعلى مبني على تضمين معنى الوجوب قوله والثاني ايضا وجه اقتصر على
مجرد التجويز من غير ان يشتغل ببيان الجهة المجوزة المزيلة لاستبعاد السايل بقوله فهو خلاف ما يفهم اي هو خارج عن قانون الفهم والضمير
مع انه هو المطلوب وتحقيقه ان هذا امر يدور على القصد وينتاط بالاعتبار فان اعتبر النفي اولا ثم قيد كان لاستمرار الامتناع وان
عكس كان لنفي الاستمرار والتعويل على القرينة قوله وان جعلت الخطاب للنبي لا مشكل من جهة انه لا مدخل للخطاب في ذلك بل الاستشهاد
منتف قطعا سواء جعل الخطاب خاصا او عاما وكيف وقد جوز فيه الوجهان في صدر البحث وههنا بحث وهو ان لو في الاية يحتمل ان يكون
للتمني فلا يتم التمسك بالاية فالطريق ان يجعل الاية تمثيلا لا استشهادا فافهم قوله لتقليل النسبة اي يريد نسبة الودادة وقلة
الودادة مبنية على قلة الافاقة اذ الافاقة مبنية على تخفيف العذاب عنهم وهو في غاية القلة قوله ولو انهم امنوا واتقوا لمثوبة اي
مبني على ان الجملة الاسمية اعني قوله لمثوبة من عند الله خير جواب لو وهذا ضعيف اذ الجمهور على ان جواب لو لا يكون الا فعلا ماضيا
وان الجواب في الاية محذوف والمذكور جواب القسم قوله واما الجملة الاولى فلا يكون الا فعلية منقوض بقوله ولو قلم القيت في شق
رأسه من الضعف ما غيرت خط كاتب فان اعتبار التقدير هنا متعذر اللهم الا ان يقدر ولو حصل قلم ويدخل فيه ما اذا قصد حكاية
المنكر قد نوقش عليه بان قصد حكاية المنكر مغاير لقصد عدم الحصر والعهد وان كان مجامعا له وان كلا من القصدين مستقل في اقتضاء

معنى البيت على ما اشار اليه بعض الفضلاء بالفارسية [illegible] ... كه در شق قلم ... [illegible]
منه سلمه

قوله وههنا بحث وهو ان هذا الحقيقة رد لما يفهم من ظاهر كلام الشارح او المتبادر منه بحسب الظاهر ان الاية استشهاد فيتوجه عليه [illegible] شرط الاستشهاد وكونه نصا في المقصود
فالاحتمال يبطله والحاصل ان هذا البحث في التحقيق متوجه على المؤاخذة في كلام الشارح [illegible] الاول انه مشعر بان الاية استشهاد والثاني انه اذا احتمل لو للتمني فلا استشهاد
ومال الثاني ان مجرد الاحتمال كاف في بطلان الاستشهاد ولا حاجة في بطلانه الى جعل لو بالفعل للتمني كما هو المفهوم من ظاهر كلامه وهذه المناقشات متوجهة
على ظاهر كلام الشارح الا انها في التحقيق ساقطة عنه لانه يحتمل ان يكون مراده من هذا الكلام التحقيق [illegible] ان مراده من الاية تمثيل
لا استشهاد والقيام الاحتمال والله اعلم بحقيقة الحال والمقال
منه سلمه

اقتضاء التنكير فجعل احدهما واخلاء الاخر ركيك جدا وجوابه ان دخوله فيه بملاحظة عمومه لا ينافي امتيازه عنه في الموارد المفصلة
وقت الوقوع بخصوصية بها يمتاز عن غيره بحسب المقامات الجزئية ولا يخفى ان حمل الكلام على هذا اولى من حمله على ما عليه فافهم قوله
نحو ما زيد شيئا الخ فان قلت قد صرحوا بان معناه ما زيد شيئا يعتد به ويعتمد عليه وهذا هو الموافق لما ذهب اليه المصنف من ان التنوين
للتحقير ولا يخفى ان نفي الحقارة اثبات العظمة مع ان المقصود من هذا التركيب تحقيره قلت المقصود ان زيدا ليس شيئا حقيرا ايضا فضلا
عن العظيم اي هو ملحق بالمعدومات لا يتصف بالحقارة كما لا يتصف بالعظمة قوله وقد صرحوا في جميع ذلك الخ اي قد صرحوا بتجويز كون
اسم الاستفهام مبتدأ بقرينة قوله لانهم يجوزون كون المبتدأ نكرة اسم استفهام فالمقصود هو بيان مجرد التجويز فلا ينافي ما ذهب
اليه بعضهم من ان ابوك مبتدأ ومن خبره قدم لطلبه الصدارة نعم ظاهر العبارة مشعر بانه كانه امر متفق عليه لكن المناقشة في العبارة
بعد وضوح المقصود ليست من شعار اهل التحقيق اما اذا صرح بالاتفاق فليس الامر على هذا المنوال فما ذكره الشارح المحقق في شرح
المفتاح من ان المراد انه ليس في كلام العرب في باب الخبر واما في الاستفهام فقد اتفقوا في من ابوك على ان من مبتدأ وابوك خبره ظاهر
الفساد قوله براء بفتح الباء وضمها وهو مصدر ولذلك يستوي فيه الواحد والاثنان والجماعة والمذكر والمؤنث ذكره في الكشاف
في قوله تعالى انني براء مما تعبدون من دون الله قوله يعني ان الناصر للجاني والجاني سيان في ذهب فيه الى ما ذهب والاولى ان يجعل من قبيل القصر
يعني ان الجاني في التحقيق هو ناصر الجاني حتى كان الجناية مقصورة عليه غير متجاوزة اليه وهذا معنى يناسبه السوق والسياق ويشهد
بصحته العقل والنقل قوله ولهذا قيل في بيت السقط اشارة الى ما ذكره صدر الافاضل في ضرام السقط في قوله يخوض بحار نقعه ماره
بحمله السابح في لبده حيث قال قوله نقعه ماره كذا وقع والصواب ماره نقعه كما تقول رايت اسودا غابها الرماح ولا تقول رماحها
الغاب انتهى وتوضيحه انه لما شابه الحرب بالبحر عرف السامع ان هناك ان له ماء فيكون طالبا لتعيينه فيجب ان يجعل هذا مبتدأ ونقعه خبره
لكونه معلوما كقولك رايت اسودا غابها الرماح فانه لما جرى ذكر الاسود عرف السامع ان هناك غابا الا انه يطلب تعيينه فالواجب اذن
ان يقال غابها الرماح وضمير يخوض راجع الى مرسل الغارة في البيت السابق وهو مرسل الغارة مبثوثة من ادهم اللون ومن ورد اي
ورب مرسل الغارة الغارة هي الخيل المغيرة قوله مبثوثة اي متفرقة في ديارهم ومن ادهم اللون بيان للغارة ولون ادهم اي اسود
وفرس ورد ذو لونه كلون الورد اي رب رجل شجاع يقود الخيل الى الاعداء ويرسلهن اليهم حال كونها متفرقة في ديارهم يخوض
اي مرسل الغارة بحارا اريد بحر الحرب بانقعه اي غبار ذلك البحر لما جعل الحرب بمنزلة البحر جعل غبارها بمنزلة ماء البحر والسابح جملة فعلية
في موقع الحال من الضمير المستكن في يخوض قوله محل نظر لان حق العبارة من التائب زيد حتى لو اقتصر على ذكر زيد كان خبرا لا مبتدأ لانك
قد عرفت ان انسانا تائب وانك طالب ان تحكم عليه بانه زيد او عمرو او غيرهما الا ان هذا النظر قد صدر عن البعض في النظر الظاهر
فنقله الشارح ههنا وسكت عن رده وتزييفه لكنه قد ساق الكلام في حواشي الكشاف سياقا ظاهرا في ان هذا ليس بمرضي عنده ومع
ذلك اجاب عنه بان من السؤال في قولهم من هو مبتدأ والضمير الراجع الى التائب خبر عنه فمن السؤال طلب لتعيين من تحكم عليه بالتائب فيكون
من التائب في معنى ازيد التائب ام عمرو ام غيرهما فينبغي ان يجاب بزيد التائب بتقديم زيد ليكون على وفق السؤال ولان ذكر المسؤول عنه
اهم ثم اجاب عن هذا الجواب بان هذا حسن جيد من جهة وجود المطابقة المعنوية التي هي المطلوبة عند علماء المعاني الا انه منقوض بقوله تعالى قال من
في جواب من قام قال الله تعالى ولئن سالتهم من خلق السموات والارض ليقولن خلقهن العزيز العليم وكذلك قوله يحييها الذي انشاها في جواب
من يحيي العظام من جهة قرب المطابقة اللفظية من جهة ان السؤال جملة اسمية والجواب فعلية وبالجملة فلا يرد على الشارح ههنا شي اصلا
فتامل ولا تتبع اهواء الذين لا يعلمون ويحسبون انهم يحسنون قوله اي قصرا حقيقيا اشارة الى ان قوله تحقيقا صفة للمصدر وقوله مبالغة

لان كون من في قوله من ابوك مبتدأ انما هو مذهب سيبويه والجمهور [illegible] ... بالاتفاق ظاهر الفساد
منه

اما العقل فيستقبح الجناية دون العقوبة عليها من ناصر الجاني
ولو لم يكن ناصر لا يصدر منه الجناية اما النقل فبشهادة
العرف حيث يقولون لولا ذنبك لهذا او ان لحبيبي على
الذنب على ذنب علي فاك اذ هو بقوته فعل
ما فعل وفي ايجاب الدية على العاقلة في الشرع
تحقيق لهذا المعنى فافهم
منه

فيه رمز خفي الى ان جعل المصدر هنا اعني تحقيقا بمعنى اسم المفعول الجزاء ولم يحسن اذ القصر محقق لا شبهة فيه انما الشبهة في انه حقيقي او ادعائي فافهم واما القول بحذف باء السببية فتعسف لا يخفى فتعين حذف المضاف فكلام الشارح بيان لحاصل المعنى منه

معطوف عليه اي قصرا اشتمالا على المبالغة واذا تحققت فالمضاف محذوف وقوله مبالغا تنبيه على ان المصدر بمعنى اسم الفاعل بل المفعول
مصدر ربولغ فيه فهو مفتوح اللام على انه صيغة المفعول قوله اكمل الرجل اي كل فرد من افراد الرجال الا انه قد تقرر ان لفظ كل
يفيد احاطة الاجزاء اذا دخل على المعرف واحاطة الافراد اذا دخل على المنكر فقولهم اكلت كل الرغيف معناه العموم في اجزاء
فرد واحد بحيث لم يبق منه شيء اصلا وقولهم اكلت كل رغيف معناه احاطة الافراد قوله وفيه نظر قد قصد واوجه النظر بوجوه الاول
ان المشهور في مثل زيد انسان او قائم ان المحمول هو مفهوم الانسان والقائم وح فاسم الجنس ان كان موضوعا للماهية من حيث هي هي
فالمقتضي للحصر مشترك بين المعرف والمنكر لانه ما اعتبره في المعرف جار في المنكر وان كان موضوعا للماهية بقيد الوحدة اعني مفهوم
فرد ما منها فكذلك لان هذا المفهوم اذا اتحد بزيد وانحصر فيه لزم ان لا يكون للانسان فرد اخر والا لصدق عليه هذا المفهوم فلا يكون
متحدا بزيد ولا منحصرا فيه والقول بانه لا يلزم من اتحاد من فرد من افراد الانسان بزيد اتحاد سائر افراده به مغالطة من باب اشتباه
العارض اعني مفهوم فرد من الانسان بالمعروض اعني ما صدق عليه هذا المفهوم ولا يخفى ان المحمول في المنكر هو الاول ويلزم منه الانحصار
الثاني لظهور بطلانه الثاني ان صدق فرد من افراد الانسان على زيد في الخبر المنكر يستلزم صدق ماهية الانسان عليه ويلزم الانحصار
فيه الثالث انه ما ذكره من اقتضاء الصدق والحمل على الاتحاد والانحصار يستلزم ان لا يصدق عام على خاص اصلا فبطل العموم مطلقا
من وجه وعندي ان وجه النظر ان اتحاد الجنس والحقيقة بالموضوع في الخارج لا يستلزم الحصر ولا يقتضيه اصلا لان معنى اتحاده به انه
لا تميز بينهما في الخارج وهذا المعنى لا يقتضي التساوي فلا يلزم الحصر وكيف والنوع بالنسبة الى افراده بهذه المثابة مع انه لا انحصار هناك
على ان في بعض المقدمات المذكورة في وجه النظر ضعفا لا يخفى قوله وبهذا يظهر الى اخره يريد انه قد ظهر بما قرر من ان المعرف بلام الجنس اذا
وقع مبتدأ فهو مقصور على الخبر ان الحمد في قولنا الحمد لله مقصور على الخبر ووجه الظهور في غاية الظهور او لو اريد بلام الجنس الاستغراق
فلا شبهة في الحصر وان اريد الجنس من حيث هو هو فكذلك لما صرح به من ان الجنس اذا اتحد معه فلا يوجد بدونه وعلى كل حال
ففيه قصر للمبتدأ على الخبر وبهذا التحقيق يضمحل ما توهموه من ان هذا المعنى انما يظهر على التقدير الاول واما على التقدير الثاني فانما يلزم
اختصاصه بالله بدلالة اللام على الاختصاص كانه قيل جنس الحمد مخصوص بالله فيلزم اختصاص افراده كلها به وليس ذلك من قصر
المبتدأ على الخبر بل هو في المعنى نظير قولك الكرم مختص بالعرب لا يراد به ان الكرم مقصور على المختص بالعرب لا يتعداه الى المختص بغيرهم بل
المراد انه مختص بهم لا يتعداهم الى غيرهم وهذا المعنى مستفاد من لفظ الاختصاص هنا ومن اللام هناك هذا كلامهم وفيه ظاهر لانا
لا نسلم ان اللام هنا للاختصاص بل هو للاستحقاق على ما صرح به المحققون من النحاة في ذلك بخصوصه ولو سلم كما هو المشهور ففيه تكرير
للحصر والاختصاص المط وكونه لا ينافي كون الاول له كما هو الطريق في كل موضع اجتمع فيه السببان نحو انما الاعمال بالنيات وانما الكرم
في العرب وانما الامام في قريش ونحو ذلك مما لا يحصى واعلم ان قوله لان الجنس حينئذ يتحد مع واحد مما يصدق عليه الخبر فلا يتحقق بدونه
مشعر اشعارا ظاهرا بان ليس المراد بالاتحاد هنا المعنى المشهور فانه حاصل في ضمن المنكر ايضا بل المراد انه عينه ليس له حقيقة وراءه وهذا
معنى جيد الا انه يرجع حاصله الى ما سماه الشيخ عبد القاهر معنى دقيقا وهذا معنى مغاير لقصر الجنس والافراد فليتامل فانه مما يختص به الافراد
قوله انت الحبيب ينبغي ان يحمل على تقدير الظرف اي انت الحبيب لي ليظهر صدق ما ذكره من النكتة فان قيل فحينئذ ذلك من قبيل قصر الجنس المخصوص
اختصاصا فانما نشأ من قبل التقييد بالظرف وتعيده في المعنى نظير القولك زيد المنطلق في حاجتك كما صرح به فيكون مندرجا فيما ذكر سابقا من انه
قد يكون المقصود جنسا مخصوصا باعتبار تقييده بظرف ويكون نظير القولنا هو الوفي حين لا يفي احد لاحد غاية الامر ان القيد هنا مقدر
وفيما سبق مذكور ومع ذلك كلاهما مندرج تحت التقييد بالظرف وهذا القدر من التفاوت لا يقتضي جعله نكتة متفردة كما لا يقتضي ذلك

كون الظرف محتويا على امر خفي اعني ضمير المتكلم اذ التقييد منطبق على الكل فما معنى هذا الكلام اعني قوله وههنا نكتة ذكرها الشيخ
في دلائل الاعجاز قلنا لا يخفى ان سوق كلامه مشعر اشعارا ظاهرا بان هذه وان كانت نكتة الا انها نكتة مخصوصة بالمثال المذكور
ولا يخفى ان فهم هذا المعنى من هذا المثال يحتاج الى زيادة تنقير وتفتيش اذ المتبادر منه الى الفهم انه نظير قولهم انت الشجاع او قولهم انت
المظلوم فلما كان في هذا المعنى دقة ونوع لطافة سماها نكتة لان النكتة ماخوذة من نكت في الارض وكل معنى فيه وصف الدقة واللطافة
فهو نكتة سواء كانت عامة جارية في مواضع عديدة او خاصة متعلقة بمورد مخصوص فتسميته نكتة لا تنافي اندراجها تحت القاعدة
السابقة بل امتيازه بمزيد دقة ونوع لطافة كاف في هذا المعنى فليتامل يحصل لك العثور ويدفع لك الغبار ويجوز ان يكون هذا من
قبيل والدك العبد يعني ان اتصافك بهذا المعنى امر ظاهر لا شك فيه قوله من القتلى بيان للغيرة جمع قتيل كمرضى في جمع مريض فان قيل
فيكون التقدير يخرجه من جنس بكاء القتلى وليس بذاك بل حق التركيب ان يقال من جنس البكاء على القتلى قلنا اضافة البكاء الى القتلى على
طريقة الوقوع عليه اي البكاء على القتلى وهو المط قوله وكذا المعنى الذي اشرنا اليه اراد به ما نقل عن الشيخ عبد القاهر من ان للخبر المعرف
باللام معنى اخر دقيقا والاشارة اراد بها المعنى الاعم المتناول للصريح ايضا وقد سبق الاشارة اليه غير مرة قوله لان القصر وعدمه
صريح في امتناع جريان القصر في العهد وامتناع جريان عدمه وليس بشيء اما الاول فلانه يجوز ان يجري فيه قصر القلب والتعيين والثاني فلانه
ان لم يجر فيه القصر كان عدم القصر فيه ثابتا والا ارتفع النقيضان وهو محال والجواب عن الاول انه لا كلام في الجريان بل المراد ان تعريف
الجنس من طرق القصر دون العهد فافهم وعن الثاني ان المراد عدمه بشرط ان يكون من شانه كونه من طرق القصر ففيه تنبيه على ان الكلام في الدلالة
لا في الجريان فلا استدراك فليفهم قوله ومثل هذا الاختصاص لا يقال له يريد ان الاختصاص وان كان موجودا في هذه الصور الا انه ليس
قصرا اصطلاحا اذ القصر الاصطلاحي ما يكون بالطرق الاصطلاحية والصور المذكورة ليست كذلك قوله وقيل انه معطوف على ما قبله من حيث
المعنى كانه قيل المقدم مبتدأ والمؤخر خبر لا فرق بين ان يكون المقدم اسما او صفة وقيل الفرق ثابت قوله كما سبقت الاشارة اليه في تفسير
المسند السببي بانه جملة علقت على المبتدأ بعائد بشرط ان لا يكون ذلك العائد مسندا اليه في تلك الجملة فانه لا يخفى ان المسند السببي بهذا التفسير
يتناول الصورة المذكورة قوله وهو ان الاسم لا يؤتى به معرى عما لا يخفى ان هذا الاعتبار جار في الافعال ايضا فالتقييد بالاسم اما اتفاقي او مبني
على ان الاصل في الاعراب الاسم فالعدول عن سنن الاصالة تنبيه على هذه النكتة بخلاف الافعال فان الاصل فيها البناء فلا عدول فافهم قوله
اذ هي اي الظرفية اراد ان الضمير للظرفية بطريق الاستخدام للقطع بان اليا في الظرفية واخواتها مصدرية ومعلوم انه لا معنى للظرفية
بهذا المعنى بل المعنى ان الظرفية اي الجملة الظرفية مقدرة بالفعل قوله ولانه قد ثبت تعلقها بالفعل اي قد ثبت تعلق الجملة الظرفية
بالفعل على سبيل القطع وفيه نظر اذ لا معنى لكون الجملة الظرفية متعلقة بالفعل او اسم الفاعل على انه يلزم ان يكون تعلق الجملة الظرفية
باسم الفاعل غير قطعي وفساده واضح والعجب من الشارح المحقق انه كيف عاب على المصنف وغاب عن نفسه ومن خو بيد لاخيه وقع فيه قوله
نحو لا فيها غول يريد ان تقديم الخبر مبني على افادة الحصر والتخصيص وفيه بحث لانه قد صرح في باب المساواة بان تقديم الخبر في مثله لا يفيد الاختصاص
قطعا وثبت القول هناك بان من ذهب الى ان في قوله تعالى ولكم في القصاص حياة حصرا وتخصيصا من جهة تقديم الخبر فقد سهى فان قيل نعم لكنه فرق
بين صورة النفي وهو ما نحن فيه وصورة الاثبات فان النكرة في سياق النفي لافادة العموم والاستغراق مصححة للابتداء فيصح ان تقديم الخبر
في مثل هذه الصورة مفيد للحصر قلنا هذا انما يصح اذا لم يجعل ما نحن فيه من قبيل المعدولة لكن الشارح المحقق جعلها معدولة فتارة يعتبر النفي
في جانب المسند اليه واخرى في جانب المسند وهذا المعنى لا يخلو عن بكلامه على من تامل في مراده وسيجيء لهذا المقام تحقيق زائد في باب المساواة
ان شاء الله تعالى قوله وجوابه ان عدم الغول به مبني على ما يذهب اليه الظاهريون من عدم التوفقة بين ما انا قلت هذا وانا ما قلت وان كان الشارح المحقق

فالمها بالفرق كما شيد اركانه في موضعه ولو سلم ففرق كثير بين ما نحن فيه وما انا قلت هذا فان ما نحن فيه ذات وجهين يحتمل ان يكون حرف
النفي جزءا من المسند اليه ويكون التقدير لا غول فيها فلما اخر المبتدا للضرورة اعتبروا هذه الضرورة بقدرها وجعلوا الا باقيا كما كان ويحتمل
ان يكون التقدير غول لا فيها ولا كذلك ما انا قلت هذا اذ المقدم ههنا من قبيل الفارق في مكانه وما نحن فيه من قبيل المزال فاندفع الاشكال
وانكشف المقال فسقط الاعتراض بان هذا هدم للقاعدة الفرقية الممهدة في ما انا قلت هذا وانا ما قلت فانه قد فرق بينهما هناك واعتنى به
قوله ثم ان الاختصاص ليس على معنى انه مبني على انه لو بني الاختصاص على ذلك لزم قصر ديني على لي لا يتجاوز اليكم وهذا غلط منشاه
الجهل بكون الاية منسوخة قوله من الخبط والخروج عن القانون اما الخبط فلان المقصود بالنفي الذي يتضمنه القصر على ما هو قانون علماء القصر
انما يكون ما يقابل المقصور عليه لا ما يقابل المقصور فاذا جعلنا القيام مثلا مقصورا عليه وقلنا ما زيد الا قايم كان المعنى لا قاعد لا عمرو وكما اعتبره
الشارح العلامة ههنا فانه خبط منشاه على عدم الوقوف على قاعدة القصر فكيف يصح قوله المختص بكم دينكم لا ديني والمختص بي ديني لا دينكم على
ان المفهوم الظاهر من نفي المقصورية عن دينكم وديني في الصورتين هو الاشتراك بين الفريقين واما الخروج عن القانون فلانه لم يجعل تقديم
الخبر على المبتدا لقصر المبتدا على الخبر اذ قد تقرر ان مقتضى جعل لكم ولي مقصورا عليه ان يقال في الاول لا لي وفي الثاني لا لكم لان هذا معنى كون
الشيء مقصورا عليه وانه لم يفعل ذلك فلم يجر على مقتضى كون المسند مقصورا عليه فلم يجعل تقديم المسند الخبر لاجل قصر المسند اليه على المسند قوله
في سائر كتب العداري في باقي كتب بعد من السؤر وهو بقية الشيء يقال اسارت في الاناء ابقيت فيه كذا ذكره الامام المرزوقي قوله لجواز ان يكون قايم
مبتدا ورجل بدلا منه ويجوز ان يكون رجل فاعل يحتج قايم وهذا الاحتمال اقرب وكانه تركه لانه كانه اعتقد ان اسم الفاعل انما يعمل ان اعتمد على
احد الاشياء المشهورة وليس بذاك لان ذلك شرط العمل في المنصوب فقط وتمام تحقيقه في شرح لباب الاعراب وفي قوله لان الالتباس باق تنبيه
على ان وجوب تقديم الخبر في صورة كون المبتدا نكرة مبني على دفع الالتباس بالصفة كما ان قوله هذا التقديم اشارة اليه قوله وارد على نحو في
الدار رجل لحاشرة الى اعتراض اورده المحقق الرضي على القوم وحاصل اعتراضه ههنا امران احدهما مبني على المنع وثانيهما مبني على التسليم
اما الاول فحاصله انا لا نسلم ان في تقديم الخبر تخصيصا للحكم اعني المحكوم عليه ولو كان تقديمه سببا لصيرورة المبتدا وهو رجل مخصصا كان الحكم واقعا
قبله فيلزم وقوع الحكم على ما ليس بمخصص فالمحذور بحاله والجواب انه اذا قيل في الدار فقد خطر بالبال ان شيئا من الاشياء كاين فيها فحصل
الحكم على شيء من الاشياء وهو يصح ان يكون مبتدا لما فيه من العموم فرجل تفصيل لهذا المحكوم عليه الضمني الاجمالي ولا تعدد في الحكم حتى يلزم
ان يكون هناك حكمان فافهم واما حاصل الثاني فهو انه لو سلم ان الاختصاص الحاصل من الخبر كاف لجاز الابتداء باي نكرة كانت سواء
تقدم الخبر عليها او تاخر لان المخصص في الصورتين حاصل عند المتكلم فلو كان حصول الاختصاص عند المتكلم كافيا لجاز الابتداء باي نكرة
كانت قوله وهو ان جواز تنكير المبتدا مبني على حصول الفائدة جرى على ما ذهب اليه المتقدمون والتحقيق في هذا المقام ان الاوايل لم يهتدوا
قاعدة كلية في مسوغات الابتداء بالنكرة بل فوضوا ذلك الى حصول الفائدة الا ان المتاخرين لما راوا ان كل احد لا يهتدي الى مواطن
الفائدة ولا يتيسر له معرفتها حاولوا ضبطها فذكروا امورا عشرة وجعلوا تلك الامور ضابطة الابتداء بالنكرة ومسوغات له الاول
كون النكرة موصوفة لفظا او تقديرا او معنى نحو واجل مسمى عنده والسمن منوان بدرهم ورجل جاءني الثاني كونها عاملة رفعا او نصبا
او جرا نحو قايم الزيدان عندي من جائزة وامر بمعروف صدقة وافضل منك جاءني وغلام امراة جاءني وخمس صلوات كتبهن الله الثالث
العطف بشرط كون احد المعطوفين صالحا للابتداء نحو طاعة وقول معروف اي امثل وقول معروف ومغفرة خير من صدقة يتبعها اذى
الرابع ان يكون خبرها ظرفا نحو ولدينا مزيد ولكل اجل كتاب الخامس العموم الذاتي او العرضي السادس ارادة الحقيقة من حيث هي نحو رجل خير
من امراة السابع ان يكون في معنى الفعل فيندرج فيه نحو عجب لزيد وضابطه ان يراد بها التعجب ونحو سلام على ال ياسين وويل للمطففين

وضابطته ان يراد بها الدعاء ونحو قايم الزيدان عند مجوزه ففيه اذن مسوغان على نمط وعندنا كتاب حفيظ ومنعه الجمهور لفوات شرط
العمل وهو الاعتماد والثامن ان يكون الحكم امرا غريبا نحو شجرة سجدت وبقرة تكلمت التاسع كونها بعد اذا المفاجاة نحو خرجت فاذا اسد العاشر
ان يكون في صدر الجملة الحالية كقوله سرينا ونجم قد اضاء هذا ما ذكره المتاخرون من المسوغات وعولوا عليها تحصيلا للضبط وتتميما للفن وهذا
اقرب بقواعدهم وهو الحق الذي لا عدول عنه ومن اراد الاطلاع على التفاصيل لهذا المقام فعليه بالرجوع الى كتابنا شرح لباب
الاعراب ففيه جملة ما يتعلق بهذا الباب وبالجملة فما ذهب اليه الشارح المحقق ههنا من ان الحق ما ذكره ابن الدهان لشبهة وهمية
زينت عنده فمما لا وجه له بل هو كلام لا دليل عليه ولا برهان قوله نحو سعدت لو حيث لم يقل الايام سعدت فالمسند ههنا الفعل
والمسند اليه الفاعل وفيما سبق خبر ومبتدا وهذا على عادة صاحب المفتاح من التعميمات بعد التخصيصات قوله هذا المسند المقدم
لانه يمتنع ان يكون المبتدا نكرة مخصوصة والخبر معرفة محضة قوله وهو سهو لان الاول فلانه من لغو الكلام ولهو الحديث لانه بمنزلة ان يقال من زيد
عمارة الدنيا وبالجملة ففي كل منهما عدول عن الظاهر القوي الى الضعيف الخفي واما حديث اللغو فجوابه ان الاشتراك شامل لجميع الدنيا غير مختص
بمكان هو لا كما يقال زيد عالم الدنيا الا عالم مصر واحد قوله علينا من الرحمن ما يستحقه ما يستحقه مبتدا وعلينا خبره ومن الرحمن حال منه
قوله اما وجه تقدم الاول حاصل كلامه ان هذه الاسانيد الثلثة مترتبة بعضها مقدم على البعض فالاسناد القصدي مقدم على الضمني
والضمني مقدم على الالتزامي فحيث حكم السكاكي بتقدم الضمني على الاسناد الى المبتدا اراد به الالتزامي وحيث حكم بتقدم الاسناد الى
المبتدا على الضمني اراد به القصدي المتقدم على الاطلاق فلا تناقض بين كلامي المفتاح قوله خارجة بقوله في الدرجة الاولى هذا ظاهر الفساد
اذ الاسناد الاولي في هذه الامثلة هو القصدي المتقدم على الكل وهذا واقع في الدرجة الاولى فلا يخرج بذلك بل يجب ان يكون داخلة واردة
بطريق النقض على القاعدة القائلة بوجوب تقدم الفعل على ما اسند اليه في الدرجة الاولى قوله ثم انه تصدى لمناظرته بعض الفضلاء وزعم
القايل بهذه الكلمات فاضلا مع ان هذه الكلمات لا يتفوه بها عاقل فضلا عن فاضل بل لا يليق الا بالمجانين تنبيها على ان الشارح المحقق كان
واقعا في دهر هؤلاء فضلاؤه بل الغرض الذي بني عليه الشارح المحقق ههنا ايراد هذه الكلمات من اولها الى اخرها هو التنبيه على مثل هذا المعنى
ولهذا قال هذا خلاصة ما اورده بعض مشايخنا فسمى القايل بمثل هذه الكلمات بعض مشايخه تلويحا الى ان افاضل الناس في اغراض هذا
الزمن يخلو من الهم احلامهم من الفطن ويكمل الى القوله رسميست در زمانه كه هركم بضاعتي رتبت بيش از اهل هنر بيشتر بود
ومن ههنا قال بعض الاكابر لفظ وانا سي نميدانم جه لفظست اي حكيم كلي ز جمله جزئيات جهان منطبق واقول رحم الله الشارح
المحقق لو ادرك زماننا هذا لما شكى عن زمانه ولرضي عن حاله في دهره وامثاله قوله ولم يره الى ان مقصود السكاكي بعينه ولا بصورته
الحاكية له وهذا معنى لطيف قوله يحتمل الثبوت والتجدد اه تصريح بان معنى من قدر عامل الظرف اسم الفاعل جعله بمعنى الثبوت البتة وبهذا
الاعتبار يجعل تمام الجملة مفيدا للثبوت وتنبيه على انه ليس بمعنى الحدوث ولا بمعنى التجدد واشعار بانه من قبيل المومن والكافر حتى لو
دخلت الالف واللام عليه كانت حرف تعريف وبالجملة ففيه تصريح وتصحيح بما ذهبنا اليه في صدر الكتاب في قوله فالفصاحة الكائنة في المفرد
تدبر قوله فالقول بان كل جملة اسمية تفيد الثبوت وهم مع انه قد ذهب اليه الشيخ الشارح فان قيل ليس دعواه ذلك فانه ليس في كلامه
قلنا لازم عنه ضمنا لانه يقول الامثلة المذكورة اعني انا عرفت وانت عرفت وزيد عرف يفيد الثبوت البتة دون التجدد والحدوث
لان كلا منها جملة اسمية فلو لم تقل بذلك لما صح كلامه ولما حصل مدعاه ومرامه قوله لا يخفى عن اعتراف بذلك لانه قال كلامه انما يدل على اولية
اسناد الفعل الى الضمير والظاهر اولية اسناده الى المبتدا ففهم منه ان السكاكي لا يجعل اسناده الى المبتدا واقعا في الدرجة
الاولى وان ما سماه به ليس بذلك قوله واحد بالذات الى قوله ولم يستلزم التناقض حاصل كلامه بطريق الوضوح ان ههنا ثلثة اسانيد

ورتبة في التقديم والتاخير الاول اسناد الفعل الى الضمير من حيث انه فاعل وهذا لا يتوقف تحققه الا على تحقق الفعل والضمير الثاني اسناد
هذا المجموع المرتبط احد جزئيه بالاخر الى المبتدا وتحقق هذا موقوف على تحقق الفعل والضمير والارتباط الذي هو الاسناد والثالث اسناد
الفعل الى المبتدا بملاحظة ان الضمير الذي اسند اليه عائد اليه ولا يتحقق هذا الاسناد الا اذا تحقق هناك امور اربعة الفعل والضمير
والارتباط وملاحظة عود الضمير الى المبتدا وهذه الاسانيد وان جعلناها ثلثة الا ان الاول والثالث واحد بالذات متغاير بالاعتبار
لما اشرنا اليه في اثناء التقرير من ان حصول الاول بملاحظة الفاعلية والثالث بملاحظة الراجعية ثم النسبة بين هذه الاسانيد في التقدم
والتاخر ان الاسناد الاول مقدم على الاطلاق اذ قد تقرر انه متوقف على تحقق امرين والاسناد الثاني متقدم على الثالث لتوقفه على امرين
وعلى ثالث والاسناد الثالث متاخر عن الاولين لتوقفه على هذه الثلثة وعلى رابع فزيادة التوقف يقتضي التاخر ونقصانه يقتضي التقدم
كما ترى فحيث حكم السكاكي في بحث التقوي بتقدم الاسناد الى المبتدا على الاسناد الى الضمير اراد بالمتقدم الاسناد الثاني وبالموخر الثالث
وحيث جعل الاسناد الى الضمير في بحث تقديم المسند واقعا في الدرجة الاولى والاسناد الى المبتدا واقعا في الدرجة الثانية اراد بالاسناد
الى الضمير الاسناد الاول وبالاسناد الى المبتدا الاسناد الثاني فلا تناقض في كلام المفتاح ولا اختلال فيه اصلا لكن الشارح المحقق
قد تصدى لتادية هذا المعنى بتطويل واطناب ومع ذلك فكلامه غير واضح فيه ولا شاف اذ ليس الري بالنشاف قوله على الوجه المستبعد
اشارة الى ان ما ذهب اليه وان كان مشتملا على الاعتراف بثلاثة اسانيد الا ان هذا على الوجه المستحسن وذاك على الوجه المستبعد
المستبدع

الباب الرابع احوال متعلقات الفعل بكسر لام المتعلقات وان صح الفتح ايضا اذ المراد بها معمولات الفعل والمتعارف الباب الرابع
في الطالب فانهم ان المعمول متعلق بكسر اللام والعامل متعلق بالفتح وسره ان التعلق لغة معناه التشبث وحقيقة طلب النصرة والقوة
وهذا المعنى يكون من جانب الضعيف بالنسبة الى القوي ومن قبل المحتاج بالنسبة الى المحتاج اليه والضعيف هو المعمول لانه هو المحتاج والعامل
قوي محتاج اليه واقتصر على ذكر الفعل لانه الاصل قوله اشارة اجمالية لانه قال هناك كثير من الاعتبارات المذكورة في البابين
غير مختص بهما بل يجري في غيرهما من المفاعل والملحق بها قوله واراد بالاحوال بعضها وان كان ظاهر اللفظ هو الاستغراق على ما هو القاعدة
في الجمع المضاف قوله الفعل مع المفعول الظرف اعني مع في الموضعين متعلق بمقدر هو مضاف الى ذكر الفعل مع المفعول كذكره
مع الفاعل وبهذا يشعر عبارته في الايضاح لانه قال حال الفعل مع المفعول كحاله مع الفاعل وبهذا يظهر ان اللائق بعبارة المتن والمناسب
بحالها ان يجعل ضمير ذكره للفعل وضمير معه لكل من الفاعل والمفعول وان معناه ان الغرض من ذكره معهما يرشدك اليه تلبسه به وعكسه الشارح
المحقق من جهة ان الكلام في احوال متعلقات الفعل من ذكرها وحذفها وتقديمها لا في احوال الفعل ولفظ مع تنبيه على ان كلا من الامرين
اصل وعمدة وسابق في الاعتبار على ما سيجي توضيحه قوله ان يلبس الفعل بكل منهما حق العبارة ان يقول ان يلبس الفعل بما ذكر معه اذ ليس
الغرض من ذكر كل منهما افادة تلبسه بكل منهما فليفهم قوله ومن هذا يعلم ان ما ذكر من ان تلبسه بالمفعول من جهة وقوعه عليه ظاهر ان المراد بالمفعول
المذكور هنا المفعول به ليس الا لكن ينبغي ان يقول كذا في الايضاح بعد قوله من جهة وقوعه عليه لان هذا تصريح المصنف وهو حجة في المطول والمختصر
فلا قوله ان من غير اعتبار عمومه في الفعل في قسم الاطلاق بعدم اعتبار العموم والخصوص في الفعل وبعدم اعتبار تعلق الفعل بمن وقع عليه
ومعنى الاطلاق بالنسبة الى الاول ترك التقييد به وجودا وعدما يعني ان وجوده وعدمه سيان في التنزيل وبالنسبة الى الثاني ترك التقييد
باعتبار تعلقه بمن وقع عليه بل بالتقييد بملاحظة عدم تعلقه به فليفهم قوله ويكون كلاما مع من اثبت له اعطاء غير الدنانير قد نياقش عليه بان حق
العبارة ان يقول ويكون كلاما مع ما اثبت له اعطاء ولا يدري ما معطاه يرشدك اليه قوله كان الغرض بيان جنس ما تناوله الاعطاء لا بيانه
كونه معطيا اذ الكلام يشعر اشعارا ظاهرا بان سوق الكلام انما هو لبيان ما هو المعطى قوله كناية عنه صرح فيه انه جعل المطلق كناية عن المقيد

لانه هو المجهول

ومبنى الكناية على الانتقال من الملزوم الى اللازم ولا يخفى ان المطلق لازم لا ملزوم فكيف يصح ذلك وجوابه ان الملزوم هنا ادعائي
لا عقلي وتحقيق ذلك ان الكناية وان كانت انتقالا من الملزوم الى اللازم الا ان اللزوم لا ينحصر في العقلي بل يكفي اللزوم بوجه ما
عرفيا او عقليا او ادعائيا وسيجي تفصيله في الكنايات قوله فيها مفعول له وكذا ايهاما الا ان الاول واقع والثاني غرض قوله ويوجد هذه
الحقيقة تنبيه على ان اللام في يفعل الاعطاء للحقيقة ويفهم منه في المقام الخطابي عموم الاعطاءات لعدم ايهام ان القصد الى فرد دون فرد
تعد والى ترجيح احد المتساويين على الاخر قوله وتحقيقه ان معنى يعطي ما يشير اليه ما ذكره الشيخ عبد القاهر حيث قال ان الفعل المتعدي قد لا يكون
له مفعول يمكن ان ينص عليه فيكون متروك المفعول بمنزلة غير المتعدي مثل فلان يامر وينهى بمعنى اليه الامر والنهي وانه هو الماشي وحي
او منه الامانة والاحياء فلا يذكر له مفعول ولا يقدر ايضا لئلا ينتقض الغرض قوله فمصدر هذا الفعل معرف بلام الحقيقة سره ان الملحوظ هو نفس
الحقيقة بخلاف المنكر فان له دلالة على الفرد قوله لا يقال ان مبنى السوال على اعتبار قيد الاطلاق على الوجه المذكور فلا يرد الا على من اعتبر ذلك القيد
فيتجه على المفتاح كما يتجه على المصنف اما الاول فلان عبارة المفتاح هكذا والقصد الى نفس الفعل تنزيل المتعدي منزلة اللازم وهذه العبارة بظاهرها
مشعرة بقطع النظر عن اعتبار العموم والخصوص في افراد الفعل وبدل قطعا على قطع النظر عن التعلق بالمفعول واما الثاني فلان المصنف صرح بقيد الاطلاق
وفسره بما نقله الشارح المحقق وحمل كلام المفتاح على ذلك ثم ورود السوال على المصنف اظهر من وروده على المفتاح قوله لانا نقول انه رد بان هذا
الاعتذار ركيك جدا اذ قد تقرر عندهم ان المعتبر عند ارباب البلاغة هو المعاني التي قصدها المتكلم الا ترى انه صرح السكاكي في تعريف علم المعاني
بان الخاصية هي الخاصية المقصودة وكذا صرح الشيخ في قصة من المتوفى بان المتكلم اذا لم يكن بليغا لا يلتفت الى ما يفهم من كلامه لانه غير معقول له
وبالجملة فمفهومات التراكيب اذا لم تكن مقصودة ساقطة عن درجة الاعتبار لا يعتد بها ولا يعد من خواص التراكيب فالقول بان التعميم مفاد
غير مقصود غير جيد والجواب ان مراده بقوله غير مقصود انه غير مقصود بالقصد الاول الا انه مفاد مقصود بالقصد الثاني وتحقيق ذلك
ان المتكلم بقوله يعطي يقصد اولا معنى يفعل الاعطاء فيقدر المصدر معرفا باللام في مقام الخطابي فيقصد ثانيا معنى العموم احترازا عن الترجيح
فكل منهما مقصود في مرتبة فوقع الشارح في العبارة اعتمادا على وضوح الامر فافهم والى هذا المعنى اشار بقوله فمصدر هذا الفعل معرف
بلام الحقيقة فيجب ان يحمل ما تدبر قوله سجو حاسداه انهم هولاء وحزنهم يقال شجاه يشجوه شجوا اذا احزنه والعدى بكسر العين الاعداء
وهو جمع لا نظير له يقال قوم عدى اي اعداء كذا في الصحاح قوله ما لم يكن في طرف المختار ثم الحذف يكون للبيان في هذه المدة قوله فلا بد من
ذكر المفعول صريح في انه اذا كان التعلق امرا غريبا وجب ذكره ولا يجوز حذفه فيرد عليه انه اذا تعلق بالحذف نكتة وقامت القرينة القوية
على تعيين المفعول فمنع الجواز غير موجه والحاصل ان مجرد الغرابة لا يصير سببا لوجوب الذكر وامتناع الحذف عند قيام القرينة وانكشاف المراد
فلا معنى لمنع الجواز في هذه الحالة والجواب ان مراده بوجوب الذكر وجوبه بطريق الاستحسان لا الوجوب المقابل للامتناع نص عليه الشيخ
عبد القاهر في دلائل الاعجاز فقال اذا كان تعلق فعل المشية بمفعوله غريبا فحذفه غير مستحسن والنكتة في التعبير عن غير المستحسن بالواجب
هي التنبيه على ان كل ما هو غير مستحسن فهو عند البلغاء في حكم الممتنع وكل ما هو مستحسن فهو عندهم في حكم الواجب قوله افناني النحول الضعف
والهزال مصدر قولهم نحل جسمه ينحل وجمل ناحل مهزول ومريث جفوني اعصرتها طلبا للدموع في الصحاح مريت الناقة مريا اذا مسحت
ضرعها لتدر وامرت الناقة اذا درلبنها قوله متعلق بالتوهم قد نياقش عليه بانه لم لا يجوز ان يكون متعلقا بالدفع فيدل له وقد يدفع بتوجيه
الاول بان الدفع اولى البتة فلا وجه لتقييده به لا يقال يجوز ان يذكر المفعول لدفع هذا التوهم بقوله الى العظم فالدفع اذن يا نوى
فصح تقييده به لانا نقول قوله الى العظم بعد تحقق ذكر المفعول رفع للتوهم لا دفع والفرق ظاهر وهم يتسامحون في اطلاق اسم احدهما على الاخر اذ لو ذكر
الدفع في مقام الرفع اذا تعلق به نكتة والحق ان الكل فاسد اذ لا شبهة في شي ولا الجواب بل كل من الوجهين جائز قال المصنف في الايضاح

[illegible]

اللحم لربما توهم قبل ذكر ما بعده وهو قوله الى العظم ولا يخفى ان هذا الكلام يدل دلالة ظاهرة على ان هذا قيد للتوهم واما كونه متعلقا
بالدفع فنبه عليه الشارح المحقق في اثناء التقرير حيث قال ليدفع من اول الامر هذا الوهم ويتصور في نفسه من اول الامر فصرح بالاول
اتفاقا بالمصراذ هو بعيد وبيان لكلامه على وفق مرامه ولما كان الثاني اوفق بقواعد العربية اثر فيه طريق الايماء اذ ليس هو بذلك
الخفاء تنبيها على جواز الوجهين بالطريقين المختلفين قوله حززن الى العظم هذا اعني ما ذهب اليه القوم من ان المفعول هنا محذوف
والنكتة هي الدفع جيد الا انه كان استادنا الفاضل الاوحدي ذلك الامام الذي لن يسمح بمثله الاعصار ما دار الفلك الدوار تغمده الله
بغفرانه وبواه اعلى منازل جنانه كثيرا ما يقول الذي يقتضيه الذوق السليم ولا ينبئك مثل عليم ان المفعول هنا متروك لا محذوف اي
وصل الحز منتهيا الى العظم يرشدك اليه قولهم كارد باستخوان رسيد فاما ما فاطعوف بان ليس القصد هنا الى ان السكين قطع اللحم ثم وصل
الى العظم فاين محل فيه دقة قوله فترك ذكر اللحم ليدفع لا يخفى ان دفع التوهم لا يوجب الحذف لحصوله بتاخير المفعول مثل حززن الى العظم
اللحم وجوابه انه قد مر عليك مرارا انه لا اطراد ولا انعكاس في المقتضيات على انه يلزم تقديم المفعول بالواسطة على المفعول بلا واسطة
مع ان ذكر اللحم اذن لغو لا طائل تحته قوله على صريح لفظه مبني على ان المتكلم يريد سوق الكلام على مقتضى الظاهر والا فليذكر المظهر مقام المضمر
يحصل تلك النكتة قوله ان يكون اصاب مالا اي بان يكون غنيا ذا ثروة لان حذف حرف الجر من ان وان قياسي قوله يفيد العموم مبالغة
اذ لا يتصور ايلام شخص واحد لكل فرد من الافراد الموجودة في العالم الا بطريق المبالغة قوله وههنا بحث لم حاصله انه لا مدخل للحذف في
التعميم اذ القرينة ان دلت على عموم المقدر فالعموم ناش من المقدر لا من المحذوف والا فلا عموم وحاصله هذه شبهة اوردها بعض
الاكابر على كلام القوم ودفعها الشارح في شرح المفتاح بان القرينة يدل على ان هناك محذوفا وقام غيره دالة على العموم او الخصوص لكن يحمل
في المقام الخطابي على العموم حذرا عن الترجيح بلا مرجح فللحذف اذن مدخل في التعميم فلا وجه لنقل كلامه من هناك الى هنا ثم القدح عليه بان هذه الشبهة
غير واردة قوله ولا وجه للتخصيص بمجرد الاختصار ممنوع فان المط في هذه الصور بالحذف انما هو المجموع المركب من الوجود والعدم والحاصل
ان المط هناك مركب من النفي والاثبات بخلاف ما سبق من الاقسام فان المط هناك هو الاثبات لا النفي ويدان الحذف لمجرد الاختصار
انما يتصور اذا كان المقام حاكما بالاختصار فائدة الحذف في الاختصار بخلاف الصور السابقة فانه لا حصر هناك فافهم قوله وعليه قوله
ارني انظر اليك اختصار الغاية ينافي الاختصار ممنوع فان ذلك اعني طلب الرؤية لما كان امرا عظيما مع انه صرح بطلبه استعظمه
ايضا مع ذلك فلم يصرح به استعظاما لذلك واستبعادا للتحقق واستحياء منه بجرأته على الحضرة الالهية تحاشيا عن ان يرى في هذه الدنيا
بهذا البصر الظاهر او ان يسوم لذاته ما يدل على شاكلته للاجسام والجواهر قوله وقد عرضت هذا البحث لم لفظ العرض ينبئ عن فخامة قدره
اعني المعروض عليه وجلالة منزلته فابهام لفظ البعض اذن تنبيه على علو مكانه على نمط قوله تعالى ورفع بعضهم فوق بعض درجات وهذا
هو الملايم للمقام ويشهد بصحة المراد والمرام وبالجملة فهذا اشارة الى الاشكال المتقدم الذي بيّنه بما لم قوله وههنا بحث لم تحقيق النظم
ان يقدم على حديث الاختصار وامثلته الا انه اخره لشدة اتصال الاختصار بالبحث المتقدم فلم يرض بالافتراق بينه وبين امثلته مخافة
الاشتغال بهذا المقال مع ما هو من المثال بفراغ البال قوله القرم القرم السيد الهمام كثير الهمة الليث الاسد الكتيبة العسكر المزدحم
موضع الازدحام والاقتتال قوله لا يصح فيه او ممنوع لم لا يجوز ان يكون الدعاء بمعنى النداء او للتجريد في التعبير ادعوا المسمى بلفظ الله او بلفظ
الرحمن وهذا معنى صحيح لا غبار عليه قوله ولما ورد الخ موسى عليه السلام ومدين قرية شعيب لم وجد عليه اي على ذلك الماء امة اي جماعة يسقون
اي مواشيهم من دونهم اي من دون هذه الامة امرأتين هما ابنتا شعيب لم تذودان يجب ان اغنامهما وتمنعانها عن الماء الا ان يفرغ
هذه الامة عن السقي ويخلو لهما البئر ومعنى الذود الكف والطرد والدفع قال اي موسى لهما ما خطبكما ما شأنكما لا تستقيان قالتا اي

او [illegible] على الخصوص

النداء اما بهذا الاسم او بهذا [illegible] في المعنى اذ الذات واحدة [illegible]

امراتان

او انا ان حتى يصدر الرعاء اي حتى يصدر رعاة مواشيهم من وردهم فيخلو لنا الموضع والرعاء جمع راع فقال موسى اين الماء فانطلقتا
به اليه فاذا هو بحجر عظيم على رأس البئر لا يزيله الا عصابة من الناس فرفعه موسى بيده وحده ثم اخذ الدلو فادلى دلوا واحدا فافرغه
في الحوض فرويت الغنم هذا والشيخان قد ذهبا الى ان المفعول هو الابل والغنم ولم يجعلا المضاف اليه داخلا في المفعول والحاصل ان
المفعول هو الابل والغنم على الاطلاق مع قطع النظر عن الاضافة وعن المضاف اليه عندهما فالفعلان عندهما من قبيل تنزيل المتعدي
منزلة اللازم واللازم عليه كل من الابل والغنم للترحم والمط عليه كل من الذود والسقي للترحم وذهب صاحب المفتاح الى ان المفعول
محذوف وان الاضافة والمضاف اليه كل منهما داخل في المفعولية والعلية راجعة اليه وهذا دقيق حسن بل هو ادق معنى واوفق
بمقصود الاية قوله اي ما قلاك هذا اولى مما يقال اي قلاك كما وقع في بعض نسخ المفتاح اي ما ابغضك يا محمد وهذا رد لما زعمه
المشركون من انه قد ودعه ربه وقلاه وذلك حين انقطع عنه الوحي مدة لانه سئل عن اصحاب الكهف والروح فقال ساخبركم ولم
يستثن او كان في بيته جرو كلب قوله ليدخل فيه القصر بانواعها الثلثة كذا وقع في النسخ وفي نسخة قرئ عليه ولا وجه لتانيث الضمير
اللهم الا ان يجعل القصر بتأويل هذه الحقيقة القصرية في كل نوع من الانواع الثلثة وبالجملة فقد يجاب عن الاول بانه ترك اعتقاد اعلم
المغايرة ومن الثاني بانه لم يعمم بحيث يتناول الانشاء لانه في مباحث الخبر ولا يخفى ان المدعى هو الاحسنية والمذكور في معرض التصحيح
لا يصلح لدفع الاحسنية والا فيمكن تطبيق العبارة على القصر بوجوهه بل يمكن ادراج الانشاء ايضا بادنى تمحل في العبارة قوله ان ليس
القصر والتخصيص الا تاكيدا على تاكيد اي بالطريق المخصوص والا فكل تاكيد بهذه المثابة لا يلزم ان يكون للقصر والتخصيص فان قولنا ان
زيدا القائم كذلك مع انه لا حصر فيه ولا تخصيص وكذا قولنا زيد قائم البتة البتة فقوله لما فيه من التكرير المفيد للتاكيد اراد به تاكيد معنى الاختصاص
اذ التخصيص مركب من النفي والاثبات والتكرير يفيد الجزء الاول وتوكده فصح انه مفيد لتاكيد الاختصاص في الجملة قوله ولم يعتبر فيه التخصيص
لا يقال فلزم ان لا يكون المفسر عين المفسر لانا نقول هما متحدان نوعا لا شخصا فمبنى التفسير على الاول ومبنى العطف على الثاني ولا كلام فيه
انما الكلام في عطف احد المترادفين على الآخر بحرف الفاء فما فائدته وما وجهه والجواب ان الفاء تنبيه على ان بين المعطوفين تفاوتا
اما بطريق الترقي او التنزل والتعويل على المقام قوله ويظهر لك من هذا التحقيق لا يخفى ان تحقيقه هذا لا يدل على ان مثل هذا التقديم ليس
للتخصيص وكيف وقد صرح في الكشاف بان مثل هذا التقديم يفيد الاختصاص لانه قال في اياي فاعبدون انه حذف الشرط وعوض من حذفه
تقديم المفعول مع افادته الاختصاص فيكون التقديم هنا للامور المذكورة لا يمنع كونه للقصر لجواز الاجتماع في المقتضيات اللهم الا
ان يقال في العبارة تسامح ومقصوده انه ظهر منه ان فائدة التقديم لا ينحصر في التخصيص فليتامل قوله قد يكون للتخصيص عدل عن
العبارة المشهورة اي قد لا يكون للتخصيص اذ قد تقرر ان قد الحرفية مختصة بالفعل المتصرف الخبري المثبت المجرد من الجازم والناصب وحرف
التنفيس وهي معه كالجزء فلا يفصل بينهما بشيء قوله وهم ببيانه اعني هذه عبارة سيبويه في الكتاب والمذكور في كتب القوم ان اعني ههنا
ما بني للمفعول وهو صريح عبارة الشيخ في دلائل الاعجاز وهذا يشعر ظاهر كلام المفصل وحاصل كلامهم ان اعني من عني بكذا صرفت العناية اليه
وقد وقع في الكشاف في سورة مريم في قوله تعالى اراغب انت عن الهتي انه قدم الخبر على المبتدأ في اراغب انت لانه كان اهم عنده وهو عنده
اعني ولا يخفى على ذي دربة ان اعني ههنا من المفعول فاما في كلام سيبويه فلا ضرورة في حمله عليه بل المعنى هناك على الفاعل الا انهم يقومون
الذي هم ببيانه اشد عناية منهم بغيره فالتغاير بين المفضلين بالاعتبار على نمط قولهم هذا بسرا اطيب منه رطبا قوله وفيه نظر لانه قد تقرر
ان التقديم له فوائد كثيرة فاذا امتنع بعضها ينبغي ان يحمل على ما لا يمتنع فالخلو عن البعض لا يستلزم الخلو عن الكل وهذا النظر انما هو النظر الظاهر
ما نقله الشارح من لفظه وعبارته الا انه في التحقيق ساقط لانه تصرف في عبارة دلائل الاعجاز فغيرها تغييرا اوجب ظاهره ورود نظره فتفطن

اي بطريق الاثبات والنفي [illegible]

اما على القصر بوجوهه فبان يراد بالتعيين المعنى الشامل للتقرير وهو موجود في كل قصر لان الحكم في كل تعيين والحاصل ان التعيين اعم من ان يكون بطريق القلب او الاشتراك او البدلية فيشمل الاقسام الثلثة واما ادراج الانشاء فبان يعتبر رد الخطأ باعتبار انه جرى في الوهمية على واحد معين منه

قوله اما بطريق الترقي فكانه قيل فارهبون رهبة اقوى واعلى من الاولى واما بطريق التنزل فكانه قيل حصره الرهبة عقيبها رهبة فان المعنى على سبيل الاستيفاء الرهبات الى آخرها واما ان الفاء قد تجيء للتنبيه على التفاوت بين المعطوفين بمعنى انهما يتعلقان بما ينتظر على ترتيبها فقد صرح به صاحب الكشاف في سورة والصافات ولفظه ثم هذا المعنى اظهر واشهر منه

ننقل اولا بعبارته كلامه ونبين ثانيا مقصوده ومرامه وثالثا فساد ما توهمه الشارح وملامه فنقول وبالله التوفيق اعلم ان الشيخ
لما شرع في تفصيل القول في التقديم والتاخير مهد اولا مقدمة ثم فرع عليها ما نحن فيه اما المقدمة فمحصولها ان التقديم قسمان احدهما تقديم
يقال انه على نية التاخير وذلك في كل شي قدمته فتركته بعد التقديم على اسمه ورسمه كتقديم الخبر على المبتدا والمفعول على الفاعل في قولك
منطلق زيد وصدق عمرا زيد وثانيهما تقديم لا على نية التاخير وذلك بان ينقل الشي من بابه ويدخله في غير بابه كقولك زيد المنطلق و
المنطلق زيد فان كل ما هو مقدم فهو مبتدا واظهر من هذا قولنا ضربت زيدا وزيد ضربته واما التفريع فقد اشار اليه بقوله واذ قد عرفت
هذا التقسيم فان اتبعه بكلمة من الشيخ اعلم انا لم نجدهم اعتمدوا فيه شيئا يجري مجرى الاصل غير العناية والاهتمام كما اذا تعلق الغرض بوقوع فعل
بان ان بعينه دون من اوقعه نحو ان خارجيا يخرج فيفسد ويكثر به الاذى فالمطلوب قتله دون قاتله فيقولون قتل الخارجي زيد وكما اذا اشتهر
زيد بالصلاح ولا يتوقع من مثله قتل فيقول قتل زيد رجلا فالذي هو النادر والبعيد من الظن هو الفاعل لا المفعول ثم قال وهذا جيد بالغ
الا ان الشان في انه ينبغي ان يعرف في كل شي قدم في موضع من الكلام مثل هذا المعنى ويفسر وجه العناية بهذا التفسير وقد وقع في ظنون الناس
انه يكفي ان يقال انه قدم للعناية ولان ذكره اهم من غير ان يذكر من اين كانت العناية وبم كان اهم ثم بالغ في التشنيع والطعن في هذا الظن وساق
في ذلك كلاما في ورقة ثم قال واعلم ان من الخطاء ان يقسم الامر في تقديم الشي وتاخيره فيجعل مفيدا في بعض الكلام وغير مفيد في بعض وان يعلل تارة
بالعناية واخرى بانه توسعة على الشاعر والكاتب حتى تطرد لهذا قوافيه ولذاك اسجاعه لان من البعيد ان يكون في جملة النظم ما يدل ولا يدل اخرى
فمتى ثبت في تقديم المفعول مثلا على الفعل في كثير من الكلام انه قد اختص بفائدة لا يكون تلك الفائدة مع التاخير فقد وجب ان يكون تلك قضيته
ومقتضاه في كل شي وفي كل حال ثم قال ومن سبيل من يجعل التقديم وترك التقديم سواء ان يدعي انه في عموم الاحوال كذلك فاما ان يجعله
نوعين فيزعم انه للعائدة في بعضها وللتصرف في اللفظ من غير معنى في بعض فمما ينبغي ان يرغب عن القول به وهذه حايل لا يستطيع احد ان
من التفرقة بين تقديم ما قدم فيها وترك تقديمه هذه عبارة الشيخ في دلايل الاعجاز وبهذا يظهر ان ما نقله الشارح اعني قوله ومن الخطاء ايضا
ان يجعل التقديم مفيدا في كلام فائدة وغير مفيد في اخر بان يقال انه توسعة على الشاعر والكاتب في القوافي والاسجاع بهذا النمط ليس عبارة
الشيخ ولا هو محصول معناه بل حاصل كلام الشيخ ههنا ان ههنا امرين التقسيم والتعليل اما التقسيم فحاصله ان التقديم قسمان مفيد وغير مفيد
واما التعليل فحاصله ان التقديم باعتبار موجبه قسمان احدهما التقديم المعلل بالعناية المجردة وثانيهما التقديم المعلل بالمحافظة
على السجع والقافية وما اشبه ذلك وقد عد الشيخ من كلا الامرين خطاء الا انه صرح ههنا بدليل الخطاء في الاول بقوله لان من
البعيد ان يكون في جملة النظم ما يدل تارة ولا يدل اخرى وترك دليل الثاني اعتمادا على انه فصل القول في بطلان التعليل
بالعناية المجردة فلا معنى اذن للتعليل تارة بالعناية المجردة واخرى بالمحافظة على السجع والقافية ونحوهما اذ لا معنى للعناية المجردة
بدون التفصيل والتبيين للموجب والسبب فان بطلان هذا المعنى مكشوف عقلا ونقلا واما دليل فساد التقسيم فحاصله انه يبعد عن
العقول السليمة والفطرة الصحيحة ان يكون في كلام البليغ امر هو خلاف مقتضى الظاهر من غير نكتة او فائدة حاصلة في ضمن ارتكابه اما
التعقيد بكلام البليغ فمستفاد من التعقيد بالنظم اذ النظم على ما فسره الشيخ في ساير المواضع معناه تاليف الكلمات مترتبة المعاني
متناسقة الدلالات حسب ما يقتضيه العقل واما التقييد بخلاف مقتضى الظاهر فلان الكلام في التقييد الذي حقه التاخير على ما ينادي
عليه حديث التمهيد والتفريع وقد سبق تفصيل القول فيه فثبت ان القول بان نوعا من التقديم لا فايدة فيه ووجوده وعدمه سواء
في كلام البليغ خطاء صريح وهذا معنى صحيح لا غبار عليه من الخلل وهو خال عن ورود النظر بمراحل بل الخلل انما نشا من تصرف الشارح
وتغييره عبارة الشيخ ومنشا الخلل امران احدهما ان قيد المفيد بفايدة وثانيهما انه جعل القول بالمحافظة على القافية والسجع

وكما

ونحوهما في معرض التفصيل لغير المفيد لتلك الفائدة في الموضع الاخر فيتبادر من الاول ان معناه انه لا يجوز ان يكون التقديم مفيدا
لفائدة مخصوصة في بعض المواضع ولا يكون مفيدا لتلك الفائدة بخصوصها في ساير المواضع وهذا معنى فاسد لانا قاطعون
بجوازه على ما يشهد بذلك تفصيل المقتضيات للتقديم والتاخير ويتبادر من الثاني انه لا يجوز ان يقال التقديم في هذا الموضع لرعاية القافية
او السجع او ما اشبه ذلك وساير الاغراض ههنا منتفية وهذا ايضا فاسد ومنشا الفساد انما هو تصرف الشارح وتغييره حيث
جعل التقسيم والتعليل اللذين هما امران متغايران امرا واحدا وجعل الثاني من تتمة الاول فوقع في الفساد وكما ترى هذا ما تيسر من الكلام
في هذا المقام والله اعلم بحقيقة المرام قوله بعد المحذوف في بسم الله مؤخرا ذكر بعض المدققين ان المحذوف في بسم الله ينبغي ان يقدر مؤخرا
عن معموله اذ لو قدم لعاد على موضعه موضوعه بالنقض اذ الحذف ينبي عن عدم الاعتناء بشانه والتقديم ينبي عنه فالجمع بينهما كالجمع
بين الضب والنون قوله الاصل تقديم المفعول المطلق انه هو جزء من مفهوم الفعل فاتصاله به اشد ولا كلام فيه وفي غيره سوى تقديم
المفعول فيه الزمان على المفعول فيه المكان والاحرى فيه ايضا يبين فان قيل قوله ثم المفعول معه تقديره ثم الاصل تقديم المفعول معه
وكذا قوله ثم البدل والاشبه بعده حتى يكون تقديمه بالنسبة اليه قلنا مبناه على المشاكلة مع اخواته قوله وقال رجل مؤمن من ال فرعون
الانسب ان يقال قدم هذه الصفة على الصفة الثالثة وهي يكتم ايمانه لانها اهم اذ الاستبعاد في انه مع كونه من ال فرعون كان مؤمنا
مباحث القصر
وحاصله ان المستبعد حصول الايمان لمن هو من ال فرعون لا ما ذكره مع ذكر الايمان فذكره بجنبه الباب الخامس القصر قوله
هو في اللغة الحبس يقال قصرت الشي اقصره قصرا حبسته وقصرت الشي على كذا اذا لم تجاوز به الى غيره يقال قصرت اللقحة على فرسي اذا جعلت
در لبنها له ويقال قصر الشي بالضم يقصر قصرا خلاف طال وقصرت من الصلوة اقصر قصرا كذا في الصحاح وحاصله ان الذي هو خلاف الطول فهو
القصر على وزن الصغر وهو خلاف الكبر وفعله ايضا كفعله واما الذي هو بمعنى الحبس فهو القصر بسكون الصاد وفتح القاف وقد جاء
بمعنى النقص ومنه قصر الصلوة فالقصر في كلام الشارح اضافي والمراد انه لم يجي بمعنى خلاف الطول فافهم قوله وهو غير حقيقي بل اضافي
اشارة الى ان الحقيقي هنا مقابل للاضافي ومنهم من يقول الظاهر ان الحقيقة ههنا مقابل للمجازي لان حقيقة القصر بنفس الاشتراك عن اصله
لا يوجد الا في الحقيقي واما التخصيص للشي باخر بالاضافة الى بعض الاغيار فلا ينافي الشركة بل يجامعها ولذلك يحتاج فهمه الى القرينة واما ما ذهب
اليه الشارح فيرد عليه ان التخصيص مطلقا من قبيل الاضافات فلا جرم يحتاج الى التعسف الذي ارتكبه من ان المراد بالاضافي ما يكون بالاضافة
الى بعض ما عدا المقصور عليه وبالحقيقي ما يكون بالاضافة الى جميع ما عداه الا انه يلزم على هذا ان الاضافي بهذا المعنى انما يقابله المطلق في العبارة
لا الحقيقي وفيه بحث اذ الحقيقي بهذا المعنى ايضا انما يقابله المجازي لا الاضافي فالحق ما ذهب اليه الشارح اذ الاصطلاح منعقد على تسميته اضافيا
لا مجازيا وكون القصر مطلقا من قبيل الاضافات لا يقدح في ذلك لما سيجيء وتحقيق هذا المقام على قانون الشرح ان الملحوظ في تسمية القسم الاول
بالحقيقي هو التنبيه على ان القصر فيه انما هو بالنظر الى الحقيقة ونفس الامر لان الملحوظ في تسميته هو القصر بالاضافة الى كل ما عداه نعم هذا المعنى
لازم لكنه فرق بين الملحوظ والملازم والملحوظ في تسمية القسم الثاني بالاضافي هو التنبيه على ان القصر فيه انما هو بالاضافة الى بعض
المغايرات وبالجملة فتسمية كل باسمه مبني على ما قصدوه وجعلوه وجها للتسمية فاندفع المحذورات وارتفع الاشكالات قوله لا ينافي كون التخصيص
ربما يذهب اليه بعض القاصرين من ان تقسيم القصر الذي هو التخصيص الى القسمين تقسيم للشي الى نفسه والى غيره لان مطلق التخصيص يشتمل على
معنى الاضافة فالتقسيم والتسمية يدلان على وجود معنى الاضافة في احد القسمين دون الاخر وحاصل الدفع ان ذلك لا ينافي وجود معنى
الاضافة في مطلق التخصيص غاية الامر ان الاضافة متفاوتة والتفاوت لا ينافي التقسيم والتسمية وقد يقال حل الاشكال ان معنى كونه
من قبيل الاضافات ان التخصيص من مقولة الاضافة لانه نسبة بين المقصورين وكيفية الدفع بحالها وفيه نظر اذ التخصيص من مقولة

الفعل لان مقولة الاضافة اذ الاضافة هي النسبة العارضة للشيء بالقياس الى نسبة اخرى كالبنوة مثلا والتخصيص ليس نسبة بل اثر
وفعل والنسبة هي ما يعرض لهما غالبا مل قوله لقلة جدواه الظاهر ان المراد قلة جدوى التصريح يريد انه ساق الكلام على وجه يتضح
فيه القسمان فالتصريح بالتقسيم قليل الفائدة اذ المقصود حصول القسمين وقد حصل فلا طايل تحت التصريح وفيه تعسف وقد يقال معنى هذا
الكلام ان الاشتغال بالتقسيم قليل الجدوى اذ الحقيقي ببعض اقسامه كقصر الموصوف على الصفة غير موجود بل ممتنع والبعض الاخر
كقصر الصفة على الموصوف وان كان جائزا الا انه غير واقع فلا فائدة في الاشتغال ببيان الممتنع وغير الواقع وهو ايضا تعسف اما
اولا فلان كلا النوعين اذا كان ادعائيا حكمه بل كثير واقع واما ثانيا فلان القسم الثاني اذا لم يكن ادعائيا كثير واقع فالحق ان يكتفي
بمجرد تزييف كلام الايضاح حيث قال اهمل صاحب المفتاح ذكر الحقيقي لزعمه الفاسد ان المراد بيان واحد الواحد فقط وان يترك تعليل
تصريح المفتاح بالتقسيم بما علله قوله او بوصف مكان اخر ادراج لقصر القلب اذ الافراد والتعيين قد اندرجا في دون ثان قوله لخروج كثير
من امثلة غير الحقيقي وذلك اذا كان المنفي المقابل للمقصور عليه اكثر من واحد كالمثالين المذكورين قوله نعم انه قد اورد جواب لسوال
مقدر وهو ان يقال لما كان القصر الحقيقي ايضا مندرجا في كلام المفتاح ومقصودا فيه بالدليل المذكور كان مقتضى المناسبة التعرض
لامثلته ايضا كالتعرض لامثلة غير الحقيقي بل تخصيص البيان بامثلة غير الحقيقي والاعراض عن امثلة الحقيقي بالكلية دليل على ان القصد
من هذه العبارة ليس الا غير الحقيقي وان كانت العبارة صالحة للانطباق عليه ايضا فاجاب الشارح المحقق بوجهين حاصل الاول المنع
اي لا نسلم ان علة الذكر بل علة الترك ههنا النكتة هي الاحتراز عن وصمة الكذب نظرا الى الاعلم الاغلب وان صح نحو ما في الدار الا زيد فليتامل
بل في تخصيص التعرض بالاول وترك الثاني تنبيه على ان الاول كثير الوقوع والثاني عديمه تدبر وحاصل الثاني التسليم اي لو سلم ان علته
الذكر فقد ذكره والى الاول اشار بقوله اعتبار الكثرة الوقوع واحترازا عن وصمة الكذب والى الثاني بقوله وكلامه لا يخلو الخ وقوله اذا
تاملت وجدته اه اشارة الى جواب اخر بطريق الترقي يريد انه قد ذكر الامثلة بل تعرض للتقسيم فكيف يصح ان يقال ترك الامثلة فضلا عن
ان يجعل الترك وسيلة الى عدم الاعتداد والقصد الى الحقيقي فليتامل قوله الوصف المسلم ثبوته يريد ان الوصف مقرر ثابت عند المتكلم
والسامع لا نزاع فيه انما النزاع في الموصوف به اهو زيد او عمرو وكلاهما او احدهما لا على التعيين او عمرو دون زيد قوله الى ثبوته اي ثبوت
الوصف المسلم للمدعى له اي الذي ادعي ثبوته له فالمستتر للثبوت والبارز للام المدعى ويرد عليه ان حق الضمير الاول اذن الابراز فالوجه
ان يجعل الوصف مسندا الى الظرف اعني له بعده ان عاما اي ان كان المدعى له عاما يتوجه النفي اليه بصيغة العموم وان كان خاصا فبطريق الخصوص
قوله فيتناول معطوف على جواب متى اعني توجه على نمط قوله متى اشبع الحماة تتوفر فيه اسم الشرط ونكتة العدول عن الماضي هي التنبيه
على ان التناول امر دائم الوجود وكاين في جميع الاحيان لذلك اي للمدعى له قوله نوعان لا الا زيد ولا العكس ووجه الانحصار ان القصر لا يتصور
الا بين الشيئين اللذين بينهما نسبة وهذا يقتضي ان يكون احدهما منسوبا والاخر منسوبا اليه فان اريد قصر المنسوب اليه على المنسوب فهو قصر
الموصوف على الصفة والا فهو قصر الصفة على الموصوف وقد يعلل الانحصار بالاستقراء او التتبع قوله تابع يدل على ذات ومعنى يصدق
على حسنه في اعجبني زيد حسنه مع انه ليس بنعت بل هو بدل الاشتمال وتحقيق كونه دالا على ذات ومعنى فيها سيجيء في تحقيق اعجبني هذا العلم وقوله
غير الشمول احتراز من التاكيد نحو جاءني القوم اجمعون مثلا وههنا بحث وهو انه ينتقض التعريف بمثل قولنا جاءني القوم المجتمعون يوم
الجمعة فقولنا المجتمعون نعت نحوي بلا خلاف مع انه يفيد معنى هو الشمول فيلزم خروجه منه فان قيل المراد بالشمول هو ان لا يشذ فرد
واحد من احاد المتبوع عن الحكم المذكور وهذا هو المعتبر في التاكيد واما المستفاد في المثال المذكور اعني صفة الاجتماع فليس شمولا بهذا المعنى لان
معناه انهم جاءوا بصفة الاجتماع لا بصفة التفرق وهذا لا يمتنع ان لا يشذ فرد من افراد المتبوع اذ لو تحقق المجيء للبعض بصفة الاجتماع صدق هذا

اذ القصر ... للغفلة ... حصوصيا ... ما توهم ... ولهذا التشبيه ... الانقباض ... فكيف يقال ... قليل الجدوى

صدق هذا الكلام ولا يصدق التاكيد اصلا قلنا التاكيد في قولهم جاءني القوم اجمعون ايضا معناه الاجتماع كما صرح به ونص عليه الشيخ عبد
القاهر فان كان الاجتماع شمولا ثم مطلوبنا ههنا والا لا يصح ما ذكره الشيخ فافهم قوله لتصادقهما على العلم في قولنا اعجبني هذا العلم قد يعترض عليه
بان هذا لا يصدق على العلم في اعجبني هذا العلم اذ لا يدل على ذات ومعنى وهذا ساقط لانهم ارادوا بالذات ههنا ما يقوم به وصف
سواء كان من الذوات المتحققة المتاصلة في الوجود الخارجي كزيد وعمرو ونحوهما او لا كما اذا كان معنى من المعاني كالعلم مثلا لكن العلم في
قولنا اعجبني هذا العلم خاصة يدل على ذات وهي التي اشير اليها باسم الاشارة بهذا وعلى معنى قايم بهذه الذات وهو التعين والتشخص الحاصل
يمتاز عما عداه لكنه دلالته على هذا المعنى مخصوصة بهذا الموضع لا يوجد في جاءني الرجل وفي كتب القوم تصريح بذلك لانهم قسموا النعت الى
ما يدل على عرض المعنى عموما وما يدل عليه خصوصا وجعلوا مررت بهذا الرجل من قبيل الثاني دون جاءني الرجل فافهم قوله وكذا بين النعت
والصفة اه قد يقال النسبة بين معنيي المعنوية هي المباينة اذ المعنى الاول هو نفس الامر العالم بالغير كالعلم والمعنى الثاني هو ذات
ذات ما مع انتساب ذلك الامر اليه كالعالم ويتوجه عليه انه ان اريد بالمباينة المباينة بمعنى الصدق والحمل فلا فرق بين الصفة المعنوية
والنعت النحوي المذكور وبين معنيي المعنوية في ان كلا منهما متباينان وان اريد النسبة باعتبار التحقق في الجملة فبينهما عموم من وجه فلا جهة
لجعل المعنويين متباينتين وجعل المعنوية والنحوية متشاركتين على العموم من وجه قوله والاول انسب لان اطلاق المعنوية بالمعنى الاول
عندهم اشهر وفي المقصود اظهر قوله فمن قصر الموصوف على الصفة انما يتم هذا لو اعتبر التاويل في جانب المقصور عليه كما اعتبره واما اذا اعتبر في
في جانب المقصور فهو من قصر الصفة على الموصوف يعني ان الهوية مقصورة على زيد والكون زيدا مقصور على اخيك والبابية مقصورة
على الساج وبالجملة فلا بد من تاويل في احد الجانبين ليستقيم المعنى قوله لتعذر الاحاطة بصفات الشيء هو غير جيد اذ لو اريد بتعذر الاحاطة
اجمالا فممنوع وان اريد تعذرها تفصيلا فمسلم الا انه غير نافع لانه يجوز ان يعتبر القصر بملاحظة الاحاطة الاجمالية وتوقف صحة القصر
على الاحاطة التفصيلية ممنوع الا يرى انه يصح ما في الدار الا زيد فانه من قبيل قصر الصفة على الموصوف مع ان فيه سلبا للصفة عن جميع الموصوفين
مع تعذر الاحاطة التفصيلية ههنا فافهم وبالجملة فمن حاول اثباته فعليه البيان كيف والاجمال كاف في غير الحقيقي بل في الحقيقي
ايضا على ما صرح كلام المفتاح ان عاما كقولك في الدنيا شوا قوله اللهم الا ان يراد الصفات الوجودية يريد ان هذا النوع يقتضي المحال
الا ان تخصيص الصفات المنفية بالوجودية وهذا التقييد في التقييد في مفهوم القصر الحقيقي لانهم فسروه بنفي ما عدا المذكور بحسب الحقيقة
ونفس الامر فيجب اذن ان يقيد ما عدا المذكور بما عداه الوجودي ويرد الاشكال اذ ان النقيضين قد يكونان وجوديين وارتفاع النقيضين
محال والجواب ان كون النقيضين وجوديين محال فان نقيض كل شيء رفعه فوجوديته غير متصور وهذا واضح قوله كثير تصريح بصحة
هذا القسم ولا يخفى ان فيه سلبا للصفة المعينة عن جميع الاغيار فان كانت الاحاطة الاجمالية كافية في صحة القصر فهذا صحيح الا ان ما ذكر
في القسم الاول منقوض به وان لم يكن الاحاطة الاجمالية كافية فكيف يصح هذا ايضا ولا يخفى ان المطلوب والمطلوب عنه سيان
في وجوب العلم به اجمالا او تفصيلا قوله لما سيشير اليه حيث يقول في الصفحة المقابلة لهذه الورقة ان الاقتضاء مختص بالقصر غير الحقيقي
الا يرى انهم اتفقوا على صحة ما في الدار الا زيد قوله اي بالثاني فسر مرجع الضمير بالقسم الثاني من الحقيقي فيلزم تخصيص الدعاء به فيقع الاحتياج
الى ان يقال يمكن اجراء هذا الاعتبار في القسم الاول ايضا فالحق ان يفسر مرجع الضمير بمطلق الحقيقي دفعا للمؤنة وتطبيقا للكلام بالمرام قوله العدم
الاعتداد بغير المذكور من الصفة في الاول والموصوف في الثاني لان غير المذكور قد لا يعتد به بوجه خطابي وان كان هو حاصلا كما يقال ان غير الحاتم
الاجواد بمنزلة غير الجود بمنزلة العدم وعكسه يا جواد الا حاتم قوله ويبقى فليتامل اي بان الحق لدقته باعتبار اشتراكهما في جواز
الموصوف بصفات مغايرة للصفة التي وقع قصر الموصوف على تلك الصفة وان امتاز احدهما عن الاخر بملاحظة ان المعتبر في مفهوم

الحقيقي الادعائي سلب جميع ما عدا المذكور ولا يشترط فيه اعتقاد المخاطب بالطريق المذكور في الاضافي وذلك السلب يقتضي عدم الاعتداد
بما عدا المذكور والمعتبر في غير الحقيقي سلب بعض ما عدا تلك الصفة ويشترط فيه اعتقاد المخاطب بالطريق المعهود وليس فيه عدم
الاعتداد بما عدا المذكور والله اعلم بحقايق الامور **قوله** معناه متجاوزا الى ريد انه حال من فاعل المصدر الذي هو التخصيص اعني المتكلم يشير
اليه قوله والمتكلم يخصصه باحديها ويتجاوز الاخرى ومعنى التجاوز نفي سائر الصفات فان قلت فما يفعل بما هو معطوف على دون اعني او
مكانها فانها ظرف البتة نص عليه في شرح المفتاح قلت هو ايضا في حال بمعنى او واضعا تلك الصفة مكان اخرى **قوله** اعتقد اشتراكه في صفتين
من باب القلب اي اعتقد اشتراك صفتين فيه ولو قال اشتراكه بين صفتين لم يحتج الى تاويل كذا ذكروه والاوجه انه لا حاجة الى اعتبار القلب
بل انما يقع الاحتياج اليه اذا كان الظرف اعني في صفتين متعلقا بالاشتراك كما هو الظاهر فالعوالة اذ يلزم حينئذ ان يكون الصفتان مشتركا فيهما مع ان المشترك
فيه انما هو الامر اعني الموصوف فاما اذا جعل متعلقا باعتقد فلا اذ اعتقد في صفتين وفي حقهما كون الامر مشتركا فيه بينهما والتحقيق ان الامر
المذكور مشترك اي مشترك فيه على الحذف والايصال كقولهم المال مشترك بين زيد وعمرو اي مشترك فيه فقوله اشتراكه من قبيل اضافة المصدر
الى المفعول اي اعتقد كونه مشتركا اي مشتركا فيه فلا حاجة اذن الى ان يعدل في بين كما لا حاجة الى اعتبار القلب فليتامل **قوله** ادنى مكان
من الشيء الظرف اعني من الشيء ينبغي ان يجعل متعلقا بادنى باعتبار اصل المعنى كما في قولهم دنى منه وضده قرب منه على الطريق المعهود في
صلته لا متعلقا به باعتبار المعنى التفضيلي والا لزم الجمع بين الاضافة ومن ومعنى دون في الاصل اقرب مكان بالشيء وحالة ان دون
في الاصل موضوعة للقرب المكاني وفي قوله اذا كان احط منه قليلا بعض نبوة عن هذا المعنى **قوله** ثم استعير لتفاوت الاحوال والرتب ثم اتسع فيه فاستعمل في كل تجاوز حد الى حد والحسي
المعنيين من الواسطة التي هي بمنزلة التراخي وتحقيق ذلك ان دون في الاصل موضوعة للقرب المكاني ثم نقل منه الى الانحطاط الحسي مع
غير الظرف في تعظيم العامة يقال هذا دون ذاك اي قامته اقصر منه ثم نقل الى القرب شرفا ورتبة ثم نقل الى معنى التجاوز المطلق اي
قطع النظر عن اعتبار التقارب والانحطاط فاستعماله في القرب الرتبي مجاز في الدرجة الثانية وفي التجاوز المطلق مجاز في المرتبة الثالثة
وقوله ثم اتسع مبني على المناكلة اذ ليس لوجه التراخي هنا كثير ظهور **قوله** ولقائل ان يقول انه دفع هذا الاعتراض ظاهر اذ الصفة
مقدرة بعد اخرى او بعد اخوال دون صفة اخرى اشبها المخاطب لذلك الموصوف ودون امر اخر اعتقد المخاطب اتصافه بتلك الصفة
والقرينة المشعرة بهذا المعنى قوله بعد ذلك والمخاطب بالاول من ضرب كل من يعتقد الشركة وبالثاني من يعتقد العكس وبهذا القدر
اندفع جميع المحذورات من اخرها **قوله** فقد خرج ما اذا اعتقد ان كلمة ما موصوفة او موصولة او القصر الذي حصل اذا اعتقد
اعتقد **قوله** فان قلت تخصيص امر حاصل السوال ان القول بانه ازار دائم من الواحد فقد دخل فيه القصر الحقيقي غير مستقيم اذ التعريف
لاشتماله على قيد يخرج القصر الحقيقي وهو التخصيص اذ هو يقتضي الاعتقاد بالطريق المذكور واجاوزه في الحقيقي ممتنع والا انتفى الحقيقي
والحاصل ان التعريف مشتمل على قيد هو ملزوم لشيء هو ملزوم لانتفاء الحقيقي في نفسه فقوله وهذا مما لا يقع انه هذا مما يفضي الى عدم كون
الحقيقي واقعا ان اعتبر فلا يعتبر اذ لو اعتبر لزم المحال واللازم باطل فالملزوم مثله وهذا في التحقيق جواب لما يقال ههنا ان التخصيص مقتضى
للاعتقاد المذكور لكن يجوز اجراء هذا الاعتقاد في الحقيقي فدفعه بانه لو اعتبر فيه لزم المحال وحاصل الجواب انا لا نسلم ان مطلق التخصيص يقتضي
الاعتقاد بالطريق المذكور بل هو امر مختص بغير الحقيقي وبهذا يظهر انطباق هذا الجواب على هذا السوال وتبين كيفية توجه الاشكال على
ما سبق من المقال تبيينا خاليا عن شائبة الخفاء والاختلال ومنهم من لم يهتد لتحقيق هذا السوال وتطبيق هذا الجواب فوجه السوال
بطريق مرتفع منه في حيرة واشكال فقال هذا اعني الاعتقاد المذكور بالطريق المذكور غير واقع اذ العاقل لا يعتقد اتصاف امر بجميع
الصفات كيف وهي الصفات ما هي متقابلة يمتنع اجتماعها فلا يتصور ان تخصيص امر بصفة دون سائر الصفات واذا لم يكن هذا التخصيص

لان هذا المعنى اعني معنى التجاوز لغة ملزوم لهذا المعنى للمقرر بالمصطلح الموضع احوز مجموع الاسكتة وسوت فيه وجاوزت الشيء الى غيره وتجاوزت فيه وتجاوزته بمعنى اي جزته عفا اي عفى عنه

حاصله الدفع ان المختار الشق الثاني وهو انه الذي الاول اعتقدتها محذوفا والا فالقصر الحقيقي اي الكلام يخرج على المذكور اذ فيه المنع

واقعا فلا يلزم صدق حد المصنف اذا اريد به المعنى الاخير على امر موجود خارج عن المحدود وكذا الكلام في البواقي فان تخصيص صفة بامر دون
سائر الصفات الامور يقتضي ان يعتقد المخاطب اشتراكها بين جميع الامور وهذا مما لا يقع في الصفات المعتبرة عرفا فلا يكون تخصيص صفة
بامر دون سائر الامور واقعا فلا يلزم صدق الحد على امر موجود خارج عن المحدود وقس عليه ما عداه والحاصل انا نختار ان المصنف اراد بقوله دون اخرى
ودون اخر ما هو اعم من الواحد ولا نسلم انه يدخل في تفسيره اذن الحقيقي فقوله لانه تخصيص امر بصفة دون سائر الصفات او تخصيص صفة بامر
دون سائر الامور قلنا التخصيص بالمعنى الذي ذكرتموه غير واقع لابتنائه على ما لا يوجد اصلا هذا تقرير كلام هذا الفاضل في تحقيق الاشكال
وتوجيه السوال ثم اورد عليه اشكالا حاصله ان تخصيص امر بصفة دون سائر الصفات معناه ان يثبت المتكلم تلك الصفة لذلك الامر
ويتجاوز سايرها بان ينفيها وهذا المعنى حاصل في قصر الموصوف على الصفة اذا كان حقيقيا وهو موجود قطعا اذا كان ادعائيا وكذلك
تخصيص صفة بامر دون سائر الامور معناه ان يثبت المتكلم تلك الصفة لذلك الامر ويتجاوز سائر الامور بان ينفي تلك الصفة عنها وهذا
المعنى موجود في قصر الصفة على الموصوف اذا كان ادعائيا او حقيقيا وكلا القصرين موجودان فانكار وقوع التخصيص بذلك المعنى المذكور انكار
للقصر الحقيقي وهو باطل قطعا هذا حاصل الاشكال الذي اورده على المقام وفيه نظر اما اولا فلان هذا الاعتراض انما هو على ما فهم من كلامه وقد
عرفت انه لم يسلك الى مرامه واما ثانيا فلان القول بان التخصيص المذكور موجود غير نافع جدا اذ الكلام مبني على ان التخصيص هذا ملزوم
للاعتقاد المفضي الى المحال فوقوع ذلك لا يعقل الا بمنع اللزوم والاقتصار وهو عين الجواب الذي ذكره في الشرح بقوله قلت هذا الاعتقاد
مختص به اذ اللزوم لو سلم فمجرد القول بوجوده غير نافع قطعا ثم لا يخفى على ذي خبرة ان حاصل الكلامين واحد **قوله** الاول يريد ان
كلا من القصرين ضربان الضرب الاول من قصر الموصوف على الصفة ما هو دون اخر والثاني ما هو مكان اخر وكذا قصر الصفة ينقسم الى القسمين
بملاحظة الدونية والمكانية وعدل الشارح عن بيان الضربين بهذا النمط مع ان هذا هو مقتضى ظاهر ما سبق الى اعتبار الدون في القصر بين
حرة والمكان فيهما اخرى ليستقيم كلام المصنف والمخاطب بالاول من ضرب كل من يعتقد الشركة وبالثاني من يعتقد العكس فانه لولا هذا الادراج
بهذا النمط لما صح هذا الكلام فافهم **قوله** ولفظ الايضاح صريح في ذلك لانه قال والمخاطب بالثاني اما من يعتقد العكس واما من تساوى عنده
الامران **قوله** لانه اذا تساوى الامران هو حاصل النظر المذكور ان المصنف جعل قصر التعيين من القصر الذي اعتبر فيه اثبات شيء مكان اخر وليس بمستقيم
اذ المكانية انما يصح اعتبارها اذا كان المنفي الذي يعتبر المثبت مكانه مما اعتقده المخاطب بالنفي والاثبات وهذا غير موجود في القصر المعتبر فيه
مكان اخر بل الصواب ان يجعل من القصر الذي اعتبر فيه شيء دون اخر لا مكانه والجواب عنه ان هذا النظر في غاية الوضوح وهو انه يكفي في اعتبار
المكانية مجرد التجويز كما ذكره في السوال الثاني الا ان اعتبار المكانية لما كان خفيا واعتبار دون اخر جليا مذكورا في كتب القوم خص البيان
باجراء قصر التعيين في القسم المشتمل على المكانية واضرب عن ذكر الثاني اعتمادا على الذكر في الوضوح وههنا جواب اخر وهو ان يجعل قوله او تساويا
معطوفا على ما قبله من حيث المعنى كانه قيل المخاطب في القسمين من اعتقد الاخر كذلك او تساويا عنده وبالجملة فعلى كل تقدير اندفع الاشكالات من القطع
المحذورات ولا حاجة الى التطويل الذي ارتكبه الشارح وتصدى له والتحقيق الذي تشبثه وهواه **قوله** اذا اراد حالا من قصر الموصوف والمضاف وان لم يكن
جزءا من المضاف اليه ولا فعلا له الا انه من باب الميل الى جانب المعنى اذ الشرط بمعنى ما يتوقف عليه فكانه قيل وما يتوقف عليه قصر الموصوف ونظيره
من كلامه ما سبق من كلامه قوله ومثله كل مضاف وكلام صدر الافاضل في ضرام السقط مشعر بان الخارج من القسمين وان كانت قضية القياس تقتضي عدم
جوازه الا انه قد جاء على نمط هذا النمط قال ابو الطيب ◦ ما قوبلت عيناه الا ظنتا ◦ تحت الدجى نار الفريق حلولا ◦ فانه قد نص على ان قوله حلولا حال
من المضاف اليه وهو الفريق مع ان المضاف خارج من القسمين وقال ابو العلاء المعري ◦ واستجابت لها ح الرياض وقد هاجت ◦ فان قوله وقد هاجت
حال عن المضاف اليه وهو الرياض والمضاف وهو الاهاج جمع هاجة وهي الضفدعة الصغيرة خارج عن القسمين والاظهر ان يجعل افراد صفة

قوله ولا يخفى على ذي خبرة انه يريد ان هذا المعترض مشغل في ان هذا الاعتراض في بيان الدفع من حيث لا يشعر لان حاصل كلامه في اعتراضه وحاصل جواب الشارح في التحقيق واحد وهو لا يدري لان القول بوجود القصرين في التحقيق قول بمنع الاقتضاء اذ لو كان الاقتضاء ثابتا البتة لما كان للقصرين وجود اصلا لانه ملزوم المحال والمحال غير موجود واذا كان للقصرين وجود دل ذلك على ان الاقتضاء منتف قطعا لان القول بالوجود دون تحكم الاقتضاء تنافيا قطعا لا يقول به احد عاقل فضلا عن فاضل فافهم والله اعلم بحقيقة المقال منه

نار الفريق نصب مفعولا ثانيا لظنتا والمفعول الاول ما تقدم الف على اذ الفعل مبني للمفعول كما يقال اعطي زيد منطلقا واقامه مفعوله الاول مقام الفاعل لا كلام في جوازه اما التنازع في المفعول الثاني ومن هذا الباب فمنعه المتقدمون وجوزه المتأخرون والدجى جمع دجية وهي الظلمة والمراد بالظلمة بهما سواد حاجبيه فانه من صفات الحسن البيت وقع نظر احد على عينيه الاظن ... شبه الحاجبين بالظلم الشديد الظلمة من جهة سواده والعينين من جهة لمعانهما واضاءتها بالنار المشتعلة تحت الدجى فالظاهر ان المفعول الثاني تقدم عليه فتامل حلولا منه

صفة مصدر محذوف قوله وعلى تحقق بنا فيهما ظاهر انه من قبيل العطف على معمولى عاملين مختلفين اذ العامل في افرادا اما
الشرطا او ما هو عامل في موصوفه والعامل في الجنس هو الابتدائية وامر ذلك سهل اذ العامل متحد في التحقيق قوله ليكون اثباتها مشعرا
حاصل التعليل ان شرط قصر الصفة القلب هو التنافي بين الوصفين في الواقع ليكون مجرد الاثبات اعنى اثبات المتكلم الذى هو احد جزئى
القصر مشعرا بانتفاء الصفة الاخرى عقلا وخلاصته انه انما شرط التنافي ليمكن الاستدلال من احد جزئى القصر وهو مجرد الاثبات مع قطع النظر
عن جزئه الاخر وهو النفى على انتفاء الصفة الاخرى خصوصا اذا كان القصر بطريق التقديم نحو قولهم تميمى انا فان النفى فيه خفى لكن الاثبات
ظاهر فشرطنا التنافي ليثبت المقصود اعنى انتفاء الصفة الاخرى بطريق اوكد واقوى وهو طريق العقل لا اثبات المتكلم بطريق القصر
وان كان مشعرا بانتفاء الغير الا انه دليل ضعيف والمقصود الاشعار بطريق اقوى فاندفع الملام ووضح ضح المرام فان قيل فاذا كان
مجرد الاثبات مشعرا بانتفاء الغير فما فائدة جزئه الاخر وهو النفى القصر قلنا فائدته التنبيه على رد الخطاء اذ القصر تحقيق للصواب ورد
للخطاء فظهر ان الشارح المحقق رح لم يحم حول المراد بل قال ما اراد قوله لجواز ان يكون انتفاء الغير معلوما هذا ايضا ضعيف لان جواز حصول
معلومية بوجه اخر لا ينافي ما نحن فيه لان مبنى الكلام على حصول دليل الانتفاء في جميع الاوقات فليتدبر قوله وايضا يخرج له هذا ايضا
ضعيف فليخرج ولا ضير وتصحيح المفتاح لا ينتهض حجة على ذلك اذ السكاكى غير قايل بهذا الاشتراط والمصر شرط فمنع كونه قصر قلب
ولا باس في منعه والحاصل ان الذاهبين الى هذا الاشتراط يمنعون كون هذا المثال من قبيل قصر القلب والذاهبين الى عدمه قايلون
بانه من قبيل فمذهب احد الطائفتين لا ينتهض حجة على الاخر وللناس فيما يعشقون مذاهب فان قيل فالاشكار يعد بحاله اذ يرد
انه لا ينحصر الاقسام في الثلثة عند المصر اذ المثال المذكور خارج وهو ظاهر قلنا له ان يقولوا انه من قبيل قصر الافراد لوجود جواز الشركة
لان هذا هو اللايق بحال العاقل غاية الامر ان قصر الافراد عنده قسمان احدهما ما يكون الشركة بملاحظة الاتصاف وثانيهما ما كان الشركة
فيه بملاحظة الجواز فليفهم قوله لانه قد علم ان قصر القلب لم هذا ايضا ضعيف لان اعتقاد العكس لا يستلزم اعتقاد التنافي وبهذا اظاهر
وح اندفع الاعتراض الاخير ايضا فافهم وبالجملة فجميع هذه الوجوه وجوه واهية اسقاطها خير من اثباتها قوله فكل مادة يصلح له اشارة الى ان عدة
الاخرى في اطلاق الاعم والاخص يشير الى ان المشهور المتعارف في الشئ الذى يقال هو اعم من الاخر ان يصح حمل الاول الاعم على الثانى الاخص
كما يقال الحيوان اعم من الانسان فانه يقال الانسان حيوان وما نحن فيه ليس بهذه المثابة بل الاعمية بمعنى الصلوح المذكور فهذا استعمال
اخر للاعم ونظيره ما سبق في خطبة الكتاب ان الشواهد اخص من الامثلة وقد نبهنا هناك على هذا المعنى هناك فلا نتنبش قوله وللقصر طرق كثيرة
ان طرقه كثيرة والمذكور في الكتاب بعضها ارشدك اليه المنهيات فليس في العبارة ما يشعر بنفي غير المذكور فلا حاجة الى التوجيه ولا التاويل
غاية الامر انه ترك البعض وذكر البعض وفي ضمنه نكتة فالقول بانهم كانهم جعلوا القصر بحسب الاصطلاح عبارة عن تخصيص مخصوص ظاهر
هو ما يكون بطريق من الطرق المذكورة تعسف لا انه عمل بالتيمم مع وجود الماء بل مع حضور الماء وظهوره نعم عبارة المفتاح يشعر اشعارا
بنفى غير المذكور لانه صرح بتعيين العدد بقوله وللقصر طرق اربعة فلو نقل هذا التوجيه الى هناك لكان له وجه مع ان مقصوده ايضا لا يرتضى
به فايا ما قوله مع التعرض لها فيما سبق به اشارة الى جواب اخر يعنى انه انما ترك ذكرها لانها مذكوران سابقا ولما كان هذا التوجيه منتقضا بالعطف
اجاب بان ذكره مبنى على نكتة هى التنبيه على جريانه في باب غير باب المسند اليه والمسند قوله منها العطف لم قدم طريقة العطف على الكل ثم ذكر
طريقة النفى والاستثناء ثم طريقة انما ثم طريقة التقديم والوجه في هذا الترتيب ان الثلثة الاول وان كان دلالتها على القصر بالوضع الا ان العطف
اصرح في النفى والاثبات بخلاف غيره اذ المنفى هناك ضمنى ثم النفى والاستثناء اصرح من انما ووجه تاخير التقديم عن الكل ظاهر لما سيجئ من ان دلالته
ذوقية لا وضعية واعلم ان التقييد بالقصرين ربما يشعر بنفى جريانه في قصر التعيين وليس كذلك لصحة اعتباره فيه على ما صرح به الشيخ في دلائل

الايجاز

الاعجاز حيث قال اذا قلت جاءنى زيد لا عمرو وليس المعنى على قطع الشركة فانه لا شبهة في انه ليس ههنا جائيان وانه ليس الا جاء واحد وانما
الشبهة في ان ذلك الجائى زيد ام عمرو فانت تحقق على المخاطب بقولك جاءنى زيد لا عمرو انه زيد وليس بعمرو هذا كلامه وهذا ظاهر
فيما ذكرناه بل ربما يشعر بنفى جريانه في قصر الافراد قوله ولم يذكره ههنا لشبه الاعتراض وجوابه ان مبنى الترك على انه بصدد ذكر الطرق
العامة الجارية في كل قصر وهو ليس بهذه المثابة قوله فللقصر ودلالة على هذا المعنى اشارة الى ما نبهناك عليه من ان مجرد الاثبات وان
كان مشعرا بانتفاء الغير الا ان فائدة القصر هى التنبيه على رد الخطاء قوله لا عمرو فيه تنبيه على قانون القصر من اعتبار النفى فيما يقابل المقصود عليه
لا المقصور ولهذه النكتة اعتبر النفى فيما سبق من قصر الموصوف في جانب الصفة بقوله لا كاتب وههنا في الموصوف بقوله لا عمرو فليفهم
قوله وهو غلط فاحش اذ قد ذكر انفا ان النحاة قد اجمعوا على صحة هذا التقديم وعلى بطلان العمل وفيه نظر لان كون ذلك اجماعيا
ممنوع له بل ذلك مختلف قال ابن عصفور وتبعه جماعة ان كان الخبر المتقدم ظرفا لا يبطل عملها وقال ابو على ان قوما جوزوا اعمالها
اذا تقدم الخبر ظرفا كان الخبر المتقدم او غير ظرف وقال الربعى الاعمال عندى هو القياس لبقاء معنى النفى قال الفرزدق • فاصبحوا
قد اعاد الله نعمتهم • اذ هم قريش وما مثلهم بشر • فان سيبويه حكى نصب مثلهم فكيف يكون بطلان العمل مجمعا عليه قوله مشعر بمبنى على
اقل الامرين لانه هو الثابت بالتعيين ان لم يكن قطعيا فلا اقل من الاشعار الذى هو الدلالة في الجملة ففيه دفع للشغب وقطع
لسان الخصم واعلم ان كلام الشيخ في دلائل الاعجاز يدل على ان النفى والاستثناء مخصوص بقصر القلب لا يجرى في قصر الافراد لانه قال
اعلم ان الامرين في قولنا ما زيد الا قائم انه ليس المعنى على نفى الشركة ولكن على نفى ان لا يكون المذكور ويكون بدله شئ اخر الا ترى ان ليس
المعنى ههنا على انه ليس له مع القيام صفة اخرى بل المعنى انه ليس له بدل القيام صفة ليست بالقيام قوله انها ينفى عن الثانى
اى تنفى عن الثانى كونه مشاركا للاول في الفعل وحاصله انها ليست لقطع الشركة فقوله ان يكون مفعول ينفى وقد شارك خبر يكون
وذكر قد مبنى على ان الماضى لا يقع خبر الكان الا مع لفظة قد قوله الا ترى انه ليس له تشييد لاركانه وتنوير لبرهانه وحاصله انه ظاهر كظهور
المحسوسات بحيث يرى بالبصر ان معنى قولنا جاءنى زيد لا عمرو قصر القلب لا قصر الافراد وعلله الشيخ بانه هو السابق الى الفهم وهذا حق
اذ ليس في الكلام ما يشعر بقطع الشركة في الجملة من مثل وحده ونحوه بل الكلام ظاهر في نفى المقابل والمفهوم من نفى المقابل والمتبادر منه
الى الفهم هو قصر القلب كما يشهد به الذوق السليم وهذا المكشوف لا ستر به انما الخفاء في انه حيث جعله من هذا القبيل وليس له كثير ظهور فان
السابق الى الفهم من مثل انما جاءنى زيد هو قصر الافراد اذ هو المفهوم الظاهر من انحصار المجئ في زيد لان معناه ما جاءنى الا زيد فدعوى قصر القلب
ههنا دعوى انه من قبيل لا لا بد له من دليل والسبق الى الفهم ههنا ممنوع قوله لانه السابق الى الفهم هو تعليل للقول بان كلا من لا وانما للقصر
القلب وهذا هو التعليل الذى قد نبهناك عليه وقد عرفت انه مسلم في الاول ممنوع في الثانى واعلم ان الشارح المحقق رح قد غير عبارة دلائل
الاعجاز فجعلها موافقة لما هو بصدده من دعوى القلب ونفى الافراد وما ذكره وان كان بيانا اى من بعض كلامه لكن البعض يدل
على خلافه والحاصل ان كلام الشيخ يدل تارة على قصر القلب ويميل اخرى الى قصر التعيين فنحن نتلو عليك عبارته اولا ثم نبين لك الحق
وحقيقته ثانيا لانه قال اعلم ان قولنا في لا العاطفة انها تنفى عن الثانى ما وجب للاول ليس المراد به انها تنفى عن الثانى ان يكون قد شارك الاول
في الفعل بل انها تنفى ان يكون الفعل الذى قلت انه كان من الاول قد كان من الثانى دون الاول الا ترى انه ليس المعنى في قولك جاءنى زيد لا عمرو
انه لم يكن من عمرو مجئ اليك مثل ما كان من زيد حتى كانه عكس قولك جاءنى زيد وعمرو بل المعنى ان الجائى هو زيد لا عمرو فهو كلام تقوله مع من
يغلط في الفعل الذى قد كان من هذا فيتوهم انه كان من ذلك والنكتة انه لا شبهة في انه ليس ههنا جائيان وانه ليس الا جائى واحد وانما الشبهة
في ان ذلك الجائى زيد ام عمرو فانت تحقق على المخاطب بقولك جاءنى زيد لا عمرو وانه زيد ليس بعمرو وههنا نكتة اخرى وهى انك لا تقول جاءنى

زيد لا عمرو حتى يكون قد بلغ المخاطب انه كان مجي اليك من جاء الا انه ظن انه كان من عمرو فاعلمته انه لم يكن من عمرو ولكن من زيد واذ قد عرفت
هذه المعاني في لا العاطفة فاعلم انها بجملتها قائمة لك في انما فاذا قلت انما جاءني زيد لم يكن غرضك ان تنفي ان يكون قد جاء مع زيد غيره ولكن
ان تنفي ان يكون المجي الذي قلت انه كان منه كان من عمرو وكذلك يكون الشبهة مرتفعة في ان ليس ههنا جائيان وان ليس الا جاء واحد وانما يكون
الشبهة في ان ذلك الجائي زيد ام عمرو فاذا قلت انما جاءني زيد حققت الامر في انه زيد وكذلك لا تقول انما جاءني زيد حتى يكون قد بلغ
المخاطب ان قد جاءك جاء ولكنه ظن انه عمرو مثلا فاعلمته انه زيد فان قلت يصح ان يقول انما جاءني من بين القوم زيد وحده وانما اتاني
من جملتهم عمرو فقط فان ذلك شي كالتكلف والكلام هو الاول وبه الاعتبار اذا اطلق فلم يقيد بوحده وما هو في معناه ومعلوم انك
اذا قلت انما جاءني زيد ولم تزد على ذلك انه لا يسبق الى القلب من المعنى الا ما قدمناه من انك اردت النص على زيد انه الجائي وان
تبطل ظن المخاطب ان المجي لم يكن منه ولكن كان من عمرو حسب ما يكون اذا قلت جاءني زيد لا عمرو فاعرفه هذه الكلام بعبارته ولا يخفى على المتامل
المتمعن ان قوله فهو كلام تقوله مع من يغلط في الفعل قد كان من هذا فيتوهم انه كان من ذاك بظاهره يدل على قصر القلب وان قوله وانما الشبهة
لا اخره بظاهره يدل على قصر التعيين لانه هو الظاهر المتبادر من هذه العبارة ثم لا يخفى ان قوله وههنا نكتة اخرى الى ساقه مضمونه ليس الا قصر
القلب في لا فان حمل اول كلامه على قصر القلب كما فهمه الشارح المحقق كان قوله وههنا نكتة اخرى الى اخر ما يتعلق به لغوا في السن لانه بعينه
هو الاول فلا يكون نكتة اخرى غيره وان حمل الاول على قصر التعيين كما ذهبنا اليه صار حاصل كلام الشيخ ان لا العاطفة يستعمل في القصرين
التعيين والقلب لا القلب فقط كما فهمه الشارح المحقق فعلى هذا قوله فهو كلام تقوله مع من يغلط في الفعل قد كان من هذا فيتوهم انه
كان من ذاك محمول على قصر التعيين بحمل التوهم عبارة عن تجويز الامرين وترديد الفعل بين هذين فثبت ان كلام الشيخ في دلايل الاعجاز
يدل على ان لا وانما يستعملان في القصرين دون الثالث وهو الافراد وقد عرفت ما فيه قوله اذ فرق اه اشار الى ما ذكره الشيخ في دلايل الاعجاز
من ان القوم وان جعلوا انما بمعنى ما والا الا انهم لا يعنون ان هذا ذاك بعينه وان سبيلهما سبيل اللفظين يوضعان لمعنى واحد اذ فرق بين
ان يكون في الشي معنى الشي وبين ان يكون الشي الشي على الاطلاق فيبين لك انهما لا يكونان سواء انه ليس كل كلام يصلح فيه ما والا يصلح فيه
انما الا ترى انها لا يصلح في قوله تع وما من اله الا الله ولا في نحو قولنا ما احد الا وهو يقول ذاك اذ لو قلت انما من اله الله وانما احد وهو يقول
ذاك قلت ما لا يكون له معنى والسر فيه في ذلك ان احدا لا يقع الا في النفي وما يجري مجراه من النهي والاستفهام وان من المزيدة لا يكون
الا في النفي وكما لا يصلح انما فيما لا يصلح ما والا في مثل قولك انما هو درهم لا دينار اذ لو قلت ما هو الا درهم لا دينار لم يكن شيئا قوله هو
المطابق لقراءة الرفع اه دفع لما عسى يخطر بالبال من انه كيف صح قول ائمة التفسير ان معنى الاية ما حرم عليكم الا الميتة والكلام يحتوي على
معنى القصر والقراءة الاخرى وهي رفع الميتة عارية عن الدلالة على هذا المعنى بل هي مشعرة بجواز ان يكون المحرم غير الميتة وحاصله ان بين القراءتين
تنافيا وحاصل الجواب انه لا تنافي اصلا لاحتواء القراءة الاخرى على القصر كما اشار اليه بايراد حديث المطابقة قوله ما في انما كافة اي مانعة لان من
العمل اي انتصاب الاسم والخبر من الكف وهو المنع كذا ذكره الشيخ في دلايل الاعجاز والمذكور في كتب القوم انه اذا اتصل ما بان يجوز اعمالها وتجويز
اهمالها فاذا اعملت فما حرف زايد واذا اهملت فما كافة واما ان ما الكافة حرف او اسم ففيه خلاف فالجمهور على انها حرف وابن درستويه
ومن تبعه على انها اسم يعني انها نكرة مبهمة بمنزلة ضمير الشان فيكون اسما والجملة بعد ما خبرها قوله لبقاء ان بلا خبر اه علل امتناع كون ما موصولة
على هذا التقدير بثلثة اوجه الاول انه يلزم بقاء ان بلا خبر الثاني بقاء الموصول بلا عايد الثالث انه يلزم عراء الكلام عن معنى مفيد ولقايل
ان يقول قد سبق ان الخبر يجوز حذفه كقولهم ان محلا وان مرتحلا والعايد المفعول يجوز حذفه واما نصب الميتة فعلى المدح اي ان الذي حرم
عليكم اعني الميتة والجواب انه لا معنى لارتكاب هذه التكلفات مع ظهور الوجه الصحيح السالم عن كل محذور قوله لاثبات ما يذكر بعده

على قانون

قوله الحامي الزمار من قبيل الفارس الرجلي مجاز نصبه وجوه والزمار فسره بعضهم بالعهد وبعضهم بما يحق على الرجل ان يحميه فانهم قالوا حامي الزمار كما قالوا حامي الحقيقة
ويسمى زمارا لانه يجب على اهله التنحر له وسميت حقيقة لانه يحق على اهلها المحافظة اهـ
وان كان كذلك فالكلام من هذا تكلف
وتعسف اذ لا يخفى ان المراد ذلك

على قانون تقريره ان يجعل الاضافة اعني اثبات ما يذكر لا وفي التلبس والتلبس اعم من ان يكون بطريق الاثبات له او بطريق اثباته
لغيره فاستقام الكلام وسلم عن الافة والملام بقي ههنا شي وهو انه لا يخفى ان القول بان المراد انه لاثبات الجزء الاخير مما بعده للموصوف
او لاثباته على صفة مع نفي ما سواه تحقيق للمراد وتبيين للمقصود وافصاح عن حقيقة المعنى قوله حماه وحريمه على لفظ الاسم في
كليهما وفي الحديث ان لكل ملك حمى وحمى الله محارمه وبالجملة فالحمى بكسر الحا معناه بالفارسية قرق وهو الشي الذي لا يجوز لاحد ان
يدخل ويتصرف فيه وكذا الحريم في الصحاح حميته حماية دفعت عنه وهذا شي حمى على فعل اي محظور لا يقرب واحميت المكان جعلته حمى
وفي الحديث لا حمى الا لله ولرسوله قوله لانه كان يصح ان يقال وعليه انه عطف عليا ومثلي ولا يصح ان يقال انا دافع مثلي اللهم الا ان يجعل على قانونه
اسكن انت وزوجك فليفهم قوله في العدول عن لفظه يمكن ان يقال نكتة العدول هي ان المراد الوصف اي قويا يدافع انا كما اشير اليه
في الكشاف في قوله تعالى لا اعبد ما تعبدون الى اخر الايات قوله فان قلت لما كانت الشبهة ظاهرة على قوله لان القصر ليس الا تاكيد الحكم على
تاكيد اوردها واشتغل برفع الاشتباه ولا خفاء فيه الا باعتبار ان القول بان الاثبات الصريح تاكيد لنفس الحكم لانه علم الثبوت
قبل ذكره يحتوي على ضرب من التعسف ولهذا ذهب بعض الفضلاء المشهورين الى ان هذا تكلف بارد لا حاجة في اثبات التاكيد على
التاكيد الى ذلك بل الوجه ان يقال المثال المذكور لما كان مشتملا على نفي المجي من عمرو نفيا بدليل اي بدليل اثباته لزيد صريحا وقد تقرر ان
النفي بدليل اوكد فاذا انضم اليه الاثبات السابق الصريح كان تاكيدا على تاكيد صح القول بانه تاكيد على تاكيد هذا كلام هذا الفاضل مع
اشتهاره بالدقة والزكاوة ولا يخفى على العاقل ما فيه من الضعف والتعسف حيث جعل الاول تاكيد الثاني مع ان مقتضى القياس
عكسه على ان القول بان ما ذهب اليه الشارح تكلف بارد تشنيع مجرد وتزييف مبرد وكيف وما ذهب اليه في توجيه كون الاول تاكيدا
كلام حق ما فيه مرية وليس وراء عبادان قرية وتحقيق الكلام فيه انه لا شك ان المتكلم يقصد بالجملة الخبرية اما افادة المخاطب فايدة الخبر
او لازمها وقولنا جاءني زيد لا عمرو جملة خبرية مشتملة على القصر وقد تقرر ان المخاطب في الجملة الخبرية القصرية يجب ان يكون حاكما حكما
مشوبا بصواب وخطاء وانت تريد تقرير صوابه او نفي خطائه فالصواب ههنا انه جعل المجي دائرا بينهما والخطاء انه حكم بكون الجائي عمرا
لا زيدا مثلا فاذا قلت جاءني زيد كان تاكيدا لا غير لانه تقرير للصواب وتحقيق له قوله ومنها التقديم اه فسره بالمثال احترازا عن القار
وهذا جيد الا انه يشكل بقولنا انا كفيت مهمك للقطع بان التقديم ههنا من قبيل القار لا المثال على ما مر في تقديم المسند واجيب بان
المراد التقديم بالطريق الاعم اي سواء بقي بعد التقديم على حاله كما في زيدا ضربت اولا كما في انا كفيت مهمك وههنا بحث وهو
انه قد سبق ان تقديم المسند اليه يفيد القصر مع انه نص على انه من قبيل القار واعلم ان التقديم اذا تعلق بالخبر بان يجعل الخبر مقدما
على المبتدا فالتقديم يفيد قصر المبتدا على الخبر فالمقدم مقصور عليه والمؤخر مقصور كما مرت الاشارة اليه فيما سبق حيث قال
واما تقديم المسند فلقصر المسند اليه عليه كما في لا فيها غول واذا تعلق التقديم بالمسند اليه بان يقدم على المسند فالتقديم يفيد قصر المسند
على المسند اليه وعلى كل تقدير فالمؤخر هو المقصور والمقدم هو المقصور عليه والحاصل ان مطلق التقديم المزال يدل على قصر المؤخر
على المقدم فليتامل قوله بعد اشتراكها اه توضيح المقام ان ههنا امرا واحدا هو ما به الاشتراك اي يشترك فيه الطرق المذكورة كلها
وامورا كثيرة هي ما به الامتياز والثاني سيجي تفصيله واما الاول فتحقيقه انه يجب في كل من هذه الطرق ان يكون المخاطب حاكما حكما مشوبا
بصواب وخطاء وفايدة القصر تحقيق صوابه والتنبيه على خطائه وتحريره على قانون تقريره واصح الا في قصر القلب والتعيين فتحقيقه
في الاول ان حكم المخاطب في قصر القلب مشوب باطلاق لازم هو صواب وتعيين صريح هو خطاء والمتكلم يقرر اطلاقه الصواب
لكن في ضمن معين اخر وينفي خطاءه الصريح بتعيين معين اخر وفي الثاني اي قصر التعيين ان المتردد بين قيام زيد وعمرو مثلا الحكم

في الكشاف فان قلت فلم جاء على ما دون من
قلت لان المراد الصفة كانه قال لا اعبد الباطل
ولا تعبدون الحق وقال في قوله تعالى والسماء وما بناها
ان ما هذه ليست مصدرية لفساد النظم
الوجه ان يكون موصولة وانما اوثرت على من
لارادة معنى الوصفية كانه قيل والسماء والقادر
العظيم الذي بناها ونفس والحكيم الباهر
الحكمة الذي سواها وفي كلامهم سبحان
ما سخركن لنا فهذا كلام صريح يظهر
نكتة العدول كما هو المقصود
منه

المراد بالفضلاء المشهورين الفاضل العلامة
حواجه يوسف ... منه

بثبوت القيام لاحدهما وهو صواب ثم يحكم ايضا بان ذلك الواحد في الخارج يحتمل ان يكون هذا ويحتمل ان يكون ذاك احتمالا واقعيا اي بالنظر الى الواقع
والخارج لا احتمالا عقليا والى الاول اشار بقوله فالصواب كونه لاحدهما والى الثاني بقوله والخطا تجويز كل منهما على التساوي فان المراد بالتجويز
هو الحكم بالطريق المذكور وهو خطا فيكون حكمه مشوبا بصواب وخطا وقد يقال القول بان المخاطب في قصر التعيين حاكم حكما مشوبا بصواب
وخطا خطا بل هو حاكم حكما صوابا ومتردد بين امرين احدهما واقع والاخر على خلافه والمقصود بالقصر تحقيق صوابه وازالة تردده بتعيين
ما هو واقع ثم بين هذا المعترض الخطا بانه ان اراد بتجويز كل منهما على التساوي تردده وشكه فذلك ليس بحكم فضلا عن ان يوصف بالصواب
او الخطا وان اراد به الحكم بان كلا منهما جائز الوقوع مناف للاخر في جواز الوقوع وامكانه فلا شك انه حكم لكنه صواب قطعا وان اراد به الحكم
بتساويهما في الوقوع قطعا فان المتردد خال عن هذا الحكم ضرورة انه يعلم ان الواقع احدهما متعينا في نفسه لكنه اشتبه عليه من حيث تعيينه كيف ولو حكم
بتساويهما في الوقوع لكان حاكما بوقوعهما معا او بعدم وقوعهما معا وهو باطل هذا كلامه وبما ذكرنا من تحقيق معنى التجويز ظهر ان المخطئ مخطئ وان الكلام
مشوبا بصواب وخطا فليتامل وفيه اشكال وهو انه يصح القصر حيث لا يصح هذا الاعتبار اعني اعتبار كون المخاطب حاكما حكما مشوبا بصواب
وخطا كقولك اياك نعبد واياك نستعين واجيب بان مبناه على الفرض والتقدير اي لو كان المخاطب ممن يجوز عليه الخطا لكان الامر كذلك قوله بالمعنى فسره
بما يفهم من الكلام سواء كان مستفادا من الوضع او العقل والى هذا اشار الفاضل المحقق في شرح الاشارات في مباحث الخصوص والاهمال حيث قال
محصول الكلام هو ما يفهم منه سواء دل عليه بالوضع او بالعقل قوله الذوق السليم اي القوة المدركة لخواص التراكيب ولطائف اعتبارات البلغاء من غير
ان يكون هناك دال من الوضع او العقل ولهذا انكره كثير من المهرة مع كمال قوتهم العقلية الادراكية والسابق الى المعاني الفكرية ومصداق ذلك ما قال
الشيخ المحقق ابن الحاجب يعني من ان التقديم في اعبد احمد للاهتمام وما يقال انه للحصر فلا دليل عليه ومن ههنا ترى المحققين يقولون وللبلغاء ولالة رابعة
وراء الدلالات الثلث كما ان العادة طبيعة خامسة وراء الطبايع الاربع قوله والاصل اي الكثير الراجح كما يقال الاصل في المبتدا التقديم قوله
تشبيها بالغايات يشير الى ما عليه المحققون من ان التسمية لا لغير صحة بنائها وان غير اشبهت بالغايات كقبل وبعد وذهب قوم الى ان صحة اعرابها لا صحة بنائها
لانه ليس باسم زمان كقبل وبعد ولا مكان كفوق وتحت وانما هو بمنزلة كل وبعض وعليه الاخفش وتابعوه واعلم ان بعض النحاة يمنعون صحة
قولهم لا غير لان غير الاسم ملازم للاضافة في المعنى ويجوز ان يقطع عنها لفظا لكن بشرطين احدهما ان يكون المضاف اليه مفهوما بدلالة حالية او مقالية وثانيهما
ان يقع بعد ليس فقط فيقال قبضت عشرة ليس غيرها
نصبه على اضمار ان يكون هو الباقي عليها والداخل عليها فيها من كلمات النفي كلمة ليس لا فقولهم لا غير خطا واما قولهم قبضت عشرة
فيحتمل وجهين احدهما رفع غير على حذف الخبر اي ليس غيرها مقبوضا وثانيهما نصبه على اضمار الاسم اي ليس المقبوض غيرها وقد يقال ليس غير
بفتح غير من غير تنوين على اضمار الاسم على حذف المضاف اليه لفظا بنية ثبوته كقراءة بعضهم لله الامر من قبل ومن بعد بالكسر من غير تنوين
قوله ليس العالم بالنحو الا هو حق العبارة ان يقول الا اياه الا ان يجعل من قبيل ما انا كانت قوله فليتامل لم ار في هذا الجواب لينظر ان هذا
الجواب حسن لا غبار عليه ولا خلل لان حاصل هذا الجواب ان الشرك في طريقة العطف يكون بطريقين احدهما ابقاء العاطف فقط
بان يقام مقام المعطوف المنفي الحقيقي لفظ هو اخص كما صرح به المصنف في المثال بقوله لا غير وثانيهما طرح المعطوفين جميعا بذكر الاخص مقامهما
نحو ليس غير ونحو ذلك قوله النص على المثبت فقط دون المنفي منقوض بقولهم ما زيدا ضربت وما انا ضربت مما يشتمل على التعرض للمنفي
من صور التقديم وجوابه ان معنى الكلام امتناع الجمع بين المقصورين في الحقيقة يريد انه لا يذكر المنفي اذا جمع معها ههنا ليس كذلك
فانه في التحقيق لقصر الفعل على غير المذكور لا لقصر نفي الفعل على المذكور فالمثبت المقصور عليه متروك هنا قوله لان الحكم مختص بلا يريد انه
ح يلزم كون الدعوى اعم والدليل اخص فاراد بالحكم ما اشتمل عليه المقدمة الواقعة في معرض التعليل فاندفع ما يقال من ان كلامه يدل
على جواز ما زيد الا قايم بل قاعد في المعنى القصر فليتامل من ان اختصاص الاول ايضا لا يستلزم جوازه فوقوله دونه بل شاع قوله

في تراكيب المصنفين وقد كثر ذلك في الكشاف كما قال ما هي الا شهوات لا غير وكما قال وما كان ذلك الا انفيا وعنادا والا شبهة في الاسلام
وبالجملة فمن تتبع كتاب الكشاف احاط بتفاصيل ذلك خبرا قوله لان شرط ما اوجبه المتبوع صريح فانه يجب في لا هذه ان يكون مورد
الايجاب والنفي واحدا فينتقض بنحو قولهم زيد قايم لا قاعد فان المثبت هو القيام والمنفي هو القعود واجيب بانهما متحدان اذ المنفي عن الثاني
هو كون زيد مسندا اليه له وهو بعينه مثبت للمتبوع اعني قايم فليتامل قوله والتمثيل بنحو زيدا ضربت احسن يريد ان التمثيل بما ذكر في المتن حسن
من جهة انه وان احتمل غير التخصيص الذي هو المقصود بالتمثيل وهو التقوي الا انه احتمال مرجوح من جهة ان قوله لا عمرو قرينة واضحة على ان المراد هو
التخصيص الا ان التمثيل بنحو زيدا ضربت احسن من جهة انه لا يحتمل التقوي اصلا وبهذا يظهر ان ما ذكره الشارح المحقق في شرح المفتاح من ان قولهم هو يأتيني
لا عمرو فيه احتمال التخصيص والتقوي على السواء ضعيف قوله فالشبه بقوله امتنع الى عبارة المفتاح صريحة في هذا المعنى لانه قال ووجه مجامعة
لا العاطفة انما مع امتناع مجامعتها ما والا عين وجه صحة ان يقال امتنع عن المجيء زيد لا عمرو مع امتناع ان يقال ما جاء زيد لا عمرو وهو كون
معنى النفي وانما في قولك امتنع عن المجيء ضمنا لا صريحا فقوله وهذا كما يقال اي كقولهم انما انا تميمي لا قيسي وهو يأتيني لا عمرو وكقولهم
امتنع زيد عن المجيء لا عمرو فان النفي فيهما ضمني فيجوز قوله لعدم الفايدة في ذلك عند الاختصاص فيه بحث لانه يجوز ان يكون المخاطب
جاهلا او منكرا وان كان هو في نفس الامر مختصا فالاختصاص الواقعي لا يستلزم انتفاء الفايدة فان قيل فاذا كان مختصا فكل عاقل
لا يجهله ولا ينكره بل يعلمه ويقر به قلنا فح امتنع القصر كما امتنعت المجامعة لما عرف من قانون القصر قوله فكان دلالة على القصر اضعف
منقوض بما صرح به في شرح المفتاح من ان التقديم اقوى من انما فقال اذا اجتمع هناك طريقان او اكثر من طرق القصر فالقصر منسوب
الى الاسبق او الاقوى ففي مثل انما جاءني زيد لا عمرو الى الاسبق وهو انما وفي مثل زيدا ضربت لا عمرا الى التقديم وفي مثل انما زيدا
ضربت وانما تميمي انا الى التقديم حتى يكون المقصور عليه زيدا وتميمي اذ التقديم اقوى هذا كلامه وهو صريح في ان التقديم في افادة القصر اقوى
من انما والجواب ان كلا منهما ضعيف من وجه قوي من وجه فانما اقوى من جهة ان دلالة التقديم على القصر ليست بالوضع وحكم العقل بخلاف
انما والتقديم اقوى من جهة انه يستفاد بالذوق السليم وهو ادخل في البلاغة فافهم قوله وفيه بحث لان الكلام في المنفي بلا العاطفة وفيه
بحث لان عبارة الشيخ في دلايل الاعجاز هكذا ومما يجب ان يعلم انه اذا كان الفعل بعدها اي بعد انما فعلا لا يصح الا من المذكور ولا يكون
من غيره كالتذكر الذي يعلم انه لا يكون الا من اولي الالباب لم يحسن العطف بلا فيه كما يحسن فيما لا يختص بالمذكور ويصح من غيره تفسير هذا انه
لا يحسن ان يقال انما يتذكر اولو الالباب لا الجهال كما يحسن ان يقال انما يجيء زيد لا عمرو ثم قال ثم ان النفي فيما يجيء فيه النفي يتقدم تارة ويتاخر
اخرى فمثال التاخير ما تراه في قولك انما يجيء زيد لا عمرو وكقوله تع انما انت مذكر لست عليهم بمسيطر ومثال التقديم ما جاءني زيد وانما
جاءني عمرو هذا كلامه وبهذا تبين انه خص الكلام اولا بالنفي بلا العاطفة ثم عمم النفي فجعله اعم من ان يكون بلا العاطفة او بغيرها يرشدك
اليه قوله ثم ان النفي فيما يجيء فيه النفي فان العدول عن الضمير مع ان المقام مقامه الى الظاهر تنبيه على ان المقصود مطلق النفي سواء كان
بالمذكور او غيره وكيف لا وقوله فيما نحن فيه النفي تنبيه اخر لانه تعميم اخر ونظيره ما سبق من قوله ثم الاسناد ويجيء من قوله التشبيه فاضمحل
بذلك اعتراضه على الشيخ راسا قوله وكان مراد الشيخ لم فيه اشكال لان الشيخ مصرح بخلافه في دلايل الاعجاز حيث قال اعلم ان موضوع
انما على ان يجيء لخبر لا يجهله المخاطب ولا يدفع صحته او لما ينزل هذه المنزلة تفسير ذلك انك تقول للرجل انما هو اخوك وانما هو صاحبك
القديم لا تقوله لمن يجهل ذلك ويدفع صحته ولكن لمن يعلمه ويقر به الا انك تريد ان تنبهه للذي يجب عليه من حق الاخ وحرمة الصاحب
ومثله قوله انما انت والد والاب القاطع احق من واصل الاولاد فانه لم يرد ان يعلمه انه والد فانه لا يحتاج الى الاعلام فيه ولكنه
اراد ان يذكره بالامر المعلوم ليبني عليه استدعاء ما يوجبه كونه له بمنزلة الوالد ومثل ذلك قولهم انما يعجل من يخشى الفوت فان المعلوم

الثابت في النفوس انهم لم يخش الفوت لم يعجل ومثاله في التنزيل قوله تعالى انما يستجيب الذين يسمعون وقوله عز وجل انما تنذر من اتبع الذكر
وخشي الرحمن بالغيب وقوله انما انت منذر من يخشاها كل ذلك تذكير بامر ثابت معلوم لان كل عاقل يعلم انه لا استجابة الا ممن يسمع
ويعقل فان من لم يسمع ولم يعقل لم يستجب وكذلك معلوم ان الانذار انما يكون انذارا ويكون له تاثير اذا كان مع من يؤمن بالله ويخشاه و
يصدق بالبعث والساعة فاما الكافر والجاهل فالانذار وتركه معه واحد ثم قال فهذه الامثلة امثلة ما الخبر فيه خبر بامر يعلمه المخاطب
ولا ينكره بحال البتة واما مثال ما ينزل بهذه المنزلة فقوله شعر انما مصعب شهاب من الله تجلت عن وجهه الظلماء ادعى في كون الممدوح
بهذه الصفة انه امر ظاهر معلوم للجميع على عادة الشعراء اذا مدحوا ان يدعوا في اوصاف الممدوحين انها ثابتة لهم وانهم قد شهروا بها وانهم
لم يوصفوا الا بالمعلوم الظاهر الذي لا يدفعه احد كما قال شعر وتعذلني افناء سعد عليهم وما قلت الا بالتي علمت سعد هذا كله كلام الشيخ بعبارته
وبهذا يظهر ظهورا لا يحوم حوله شك ان مراده بقوله لا يجهله المخاطب ولا ينكره انه يعلمه ويعترف به كما صرح به في الايضاح لا انه من شانه ان لا يجهله
المخاطب ولا ينكره حتى ان انكاره يزول بادنى تنبيه لانه لا يصر عليه والعجب من الشارح المحقق رح كيف فسر كلام الشيخ بذلك مع المبالغة والتكرير
في التصريح بالمقصود هنالك فكانه لم يتصفح دلائل الاعجاز حق التصفح ليطلع على ما هو مقصود الشيخ فان قيل هذا خروج عن قانون القصر وهذا
هو الذي حمله انه حمل كلام الشيخ على هذا كما صرح به فكيف وجهه قلنا ممنوع فان المعلومية لا تنافي القصرية لجواز ان يكون من قبيل قصر التعيين
والتعارف في التصوية والتسوية في ضمنها المعلومية فافهم قوله ان حال كونه قصر افراد يريد انه حال من فاعل ينزل وهو المعلوم اي حال كون
ذلك الحكم المعلوم قصر افراد اي مشتملا عليه والاوجه ان يجعل مصدرا اي تنزيلا بطريق قصر الافراد قوله لا بعدها الى السر في ذهب المصنف وغيره
الى ان قوله تعالى وما محمد الا رسول قد خلت من قبله الرسل من قبيل قصر الافراد وتقريره ظاهر من كلامه والاوجه ان يجعل من قبيل قصر القلب
يرشدك اليه توصيف الرسول بقوله قد خلت من قبله الرسل لان معناه على ما صرح به في الكشاف ما محمد الا رسول قد خلت من قبله
الرسل فسيخلو كما خلوا وكما ان اتباعهم بقوا بعدهم متمسكين بدينهم كذلك هولاء فكانهم اعتقدوا انه رسول متبري عن الهلاك فعكس
هذا الحكم وقيل ما محمد الا رسول موصوف بانه سيخلو فمثال التنزيل في هذا المثال هو حال المخاطبين فقط ومثاله في الاية
الثانية هو حال المتكلم مع حال المخاطب قوله فكانهم سلموا انتفاء الرسالة وذلك لان ثبوت احد المتنافيين خصوصا اذا كان بطريق
القصر يستلزم انتفاء الاخر قوله حيث يراد تبكيته ظرف متعلق بالمجاراة وهي الموافقة في الجري معه على نسق جراه والتبكيت مصدر بكته
بالحجة غلبه قوله واما اثباتها بطريق القصر جواب سوال مقدر تقرير السوال ان الجواب بانه من باب مجاراة الخصم والمماشاة معه بتسليم
بعض مقدماته حيث يراد الزامه بمنع مقدمة اخرى كانه قيل سلمنا ثبوت بشريتنا لكنا لا نسلم انها تنافي الرسالة ليلزم انتفاؤها انما يصح
لان هذا الجواب انما يستقيم اذا كان تسليم البشرية لا بطريق القصر لكنه بطريق القصر الدال على نفي الرسالة فح لا يستقيم الجواب المذكور
واللازم اثبات الرسالة على تقدير نفيها وهو باطل وتقرير الجواب ان ذلك مبني على مجرد الموافقة معه حتى كانه تسليم المقدمة بعينها نظرا
الى الصورة وليس القصد في جانب النفي الا ما قصده الخصم من نفي الرسالة حتى يلزم اثباتها على تقدير نفيها قوله والاول اوفق لما كان
الاشكال المذكور اعني لزوم الاثبات على تقدير الانتفاء متوجها على الجواب المذكور في المتن في دفع اصل الاشكال السابق غيره اعني السوال
السابق بعض من هو العمدة في شروح المفتاح وقرره هكذا كيف يصح من الرسل عليهم السلام ان نحن الا بشر مثلكم بالنفي والاستثناء مع ان المخاطبين
وهم الكفار لا ينكرون ذلك بل يدعونه بطريق الاصرار فذهب الشارح المحقق الى تقرير السوال على هذا المنوال لا يلائم كلام المطول لان قوله
لتسليم انتفاء الرسالة لا ينطبق عليه بل يأبى عنه اشد الاباء قوله لكنه حمله صاحب المفتاح مع عبارة المفتاح في تقرير هذا المعنى ليست الا في قال
وقوله تعالى وما انزل الرحمن من شيء ان انتم الا تكذبون فلم اوسلم في دعواكم للرسالة عندنا بين الصدق وبين الكذب كما هو كظاهر حال المدعي

او ادعى بل انتم عندنا مقصورون على الكذب لا تتجاوزونه الى الحق كما تدعونه فذهب الشارح الى ان مراده ان قوله ان انتم الا تكذبون
من قصر الافراد ثم فسر قصر الافراد بالقسم الذي يكون المخاطب فيه مترددا او مدعيا ثبوت احد الوصفين من غير تعيين ليكون ابلغ في رد دعوى الرسل
فقال يعني الذي سماه المصنف قصر التعيين للقطع بان اعتقاد الشركة منتف ههنا وحاصل ذلك انا نرى ان ما انتم عليه من الجزم بالصدق مما لا ينبغي
ان يخطر ببال العاقل بل غاية امركم التردد بين الصدق والكذب وادعاء انكم على احد الوصفين كما هو شان المدعي عند الدعوى للتكلم المستلزم لذلك
بل انتم مقصورون على الكذب لا تتجاوزونه الى الصدق والحق هذا كلامه على ما تنادي اليه لفظه وعبارته واعترض عليه بعض الافاضل بان
هذا فاسد من وجهين الاول ان قطع الرسل بكونهم صادقين معناه انهم قاطعون بصدقهم في نفس الامر لا عند الكفار فاذا اريد التنبيه
لهم على قطعهم بصدقهم ما لا يليق بالعاقل وان غاية امرهم التردد بين الصدق والكذب كان معناه لا ينبغي منكم قطعكم بكونكم صادقين او كاذبين
في نفس الامر بل غاية ما ينبغي لكم ان تكونوا مترددين بين كونكم صادقين او كاذبين في نفس الامر فح لا يصح تشبيه حال هولاء بظاهر حال
المدعي اذ ليس ظاهر حاله ان يتردد في صدقه وكذبه بحسب نفس الامر وان اريد بظاهر حاله تردده في كونه صادقا عند السامع او كاذبا
عنده كما يشعر به قوله عند السامعين كان معنى الكلام اذن ينبغي لكم ان تترددوا في صدقكم وكذبكم بحسب نفس الامر كما يتردد المدعي في صدقه
وكذبه عند السامع فلزم فك النظم وصار المعنى ركيكا اذ المقصود انكم تدعون فينبغي ان تقتصروا على ما هو حال المدعي الثاني ان قوله عندنا ظرف
للخبر لا محالة اذ لو جعل ظرفا للمدعي للدعوى كان الكلام مما لا طائل تحته واذا جعل معمولا للخبر كان التردد من جانب المتكلم لا من المخاطب كما فهمه الشارح اي
لستم عندنا كاينين بين الصدق والكذب اي لسنا مترددين بين كونكم صادقين وكاذبين بل نحن جازمون بانكم كاذبون فاتضح التشبيه
اذ من ظاهر حال المدعي لا من ظاهر حاله ان يتردد السامع في صدقه وكذبه هذا ما ذهب اليه هذا الفاضل في تزييف كلامه وتحقيق مرامه ونحن نقول
هذا الاعتراض بوجهيه ساقط عن درجة الاعتبار لكنه لظهوره وانكشافه يتوقف على تحقيق كلام المفتاح ليحصل الخلاص عن هذه المزلقة
ويحصل النجاح فنقول وبالله التوفيق وبيده ازمة التحقيق مضمون قوله لستم في دعواكم للرسالة عندنا بين الصدق والكذب ان ترددكم
بين صدقكم وكذبكم بحسب حالنا وبالنظر الى اعتقادنا خطأ صريح لانا لا نجوز كونكم صادقين اصلا بل نجعلكم كاذبين البتة ففيه تنبيه على ان
جزمهم بصدقهم بحسب نفس الامر لكونه غير لائق بان يخطر ببال العاقل غير محتاج الى ان يشتغل بنفيه ويتعرض لدفعه بطريق القصر لان قانون
القصر وان كان رد الخطأ الا انه انما يدفع به ما فيه شائبة الجواز ورائحة الثبوت على ما اشير اليه في وجه امتناع مجامعة لا العاطفة مع انما
ثم لا يخفى انه كما ان الجزم بالصدق بحسب نفس الامر غير لائق بالعقلاء كذلك التردد بين الصدق والكذب بحسب نفس الامر ايضا غير لائق
بحال العقلاء لان بطلانه في الوضوح والجلاء كوضوح الشمس في وسط السماء وانما اللائق بحالهم والجدير بالخطور ببالهم ان يكونوا مترددين
بين صدقهم وكذبهم بالنظر الى حالنا ومقتصرين على ظاهر حال المدعي بالنسبة الى السامع فلما كان هذا حكما له شائبة الجواز ورائحة الوقوع
من العاقل وقع الاحتياج الى دفعه ومنعه بطريق القصر بقوله ان انتم الا تكذبون يريد انكم عندنا مقصورون على الكذب لا تتجاوزونه الى الصدق
يعني ترددكم بين صدقكم وكذبكم بالنظر الى اعتقادنا باطل لانا جازمون بكذبكم ولا نجوز صدقكم فظهر بهذا التحقيق ان التشبيه بظاهر حال المدعي
مستقيم غاية الاستقامة وان حديث بتر النظم وركاكة الكلام واخراجه عن النظام غير واقع ان انتم الا تكذبون وظهر ايضا ان الظرف اعني
عندنا معمول الصدق والكذب يتحمل او الكلمة ليس وظهر ان التردد من جانب المخاطب كما ذهب اليه الشارح لكن لا بالمعنى الذي فهمه هذا القائل
بل بطريق الذي اسسنا بنيانه وشيدنا اركانه هذا تحقيق هذا المقام من المفتاح على وجه الايجاز وهذا القدر كاف في التنبيه على الزلل
والالغاز ولنا في هذا المقام دقائق اخر وشحنا بها حواشي شرح المفتاح قوله رققه عليه اي جعله رحيما رقيق القلب قوله مشاركه له في
كاشتراك الطرق الاربع لما مر من انه يجب ان يكون المخاطب في كل منها حاكما حكما مبنيا على قانون القصر قوله ومن ثمة اي ومن اجل ان ما على العطف كما هو

بالمعية اى بمعية النفى والاثبات فى الفهم بخلاف العطف فان الامر هناك على الترتيب فيذهب الوهم الى غيره قبل الوصول الى الثانى ولا يخفى ان هذه العلة مشتركة بين العطف وطريق النفى والاستثناء واما الشيخ عبد القاهر فقد رجحه على العطف بوجهين احدهما المعية المذكورة وثانيهما التنبيه على ظهور الحكم فيه دون العطف فسمى الوجه الثانى مزية ثانية قوله واحسن مواقعها التعريض لان هذا ظاهر لا خفاء انما الخفاء هنا فى شيئين الاول احدهما المعية وثانيهما المعية بتحقق التعريض على تقدير وجود انما والمعية قوية على تركه فهنا سؤالان والشيخ بين الثانى فى دلائل الاعجاز واما الاول فلم يذكره احد فتحقيق الاول انه قد تقرر ان موقع انما ان يستعمل فى حكم معلوم يعلمه المخاطب ويعترف به فلا فائدة اذن فى هذا القصر والتعريض فائدة جديدة فصار المعنى التعريض كالفائدة لهذا الكلام فحسن موقعه لمكانه حسنا لا يوجد بدونه واما الثانى فقد بالغ الشيخ فى بيانه وقضى العجب ممن يعلم ذلك ولا يفحص عن سببه قائلا ان العجب ان فى هذا التعريض الذى ذكرت لك لا يحصل من دون انما فلو قلت يتذكر اولو الالباب لم يدل على التعريض وان كان الكلام لا يتغير فى نفسه وليس الا انه ليس فيه انما والسبب ان التعريض انما نشأ من تضمنه معنى النفى والاثبات فانه يتضح بامتناع التذكر ممن لا يعقل واذا اسقطت انما فقيل يتذكر اولوا الالباب كان مجرد وصف لهم بانهم يتذكرون وليس فيه نفى التذكر عمن ليس منهم ثم قال وهذا موضع فيه دقة وغموض وهو مما لا يكاد يقع فى احد انه ينبغى ان يتعرف سببه ويبحث عن حقيقة الامر فيه قوله فيرجع فى التحقيق الى قصر الصفة اما التحقيق الاول فى قولنا ما ضرب زيدا الا عمرو فهو ان معناه قصر ضرب زيد على عمرو ولمعنى ان مفهوم الكون ضاربا لزيد صفة مقصورة على عمرو واما التحقيق الثانى فهو ان زيدا مقصور على كونه ضاربا لعمرو ولا يتعداه الى كونه ضاربا لبكر قوله ومنه قول الشاعر لا يريد ان من قبيل تقديمهما جالا على المقصور لانه من قبيل قصر الفاعل على المفعول او على العكس فان البيت يعزل عن ذلك قوله لا اشتهى الا اشتهاء الشىء ان لم يكن مستلزما للارادة فلا اشكال فى الاستثناء اذ لا منافاة اذن بين الاشتهاء وبين الكراهة فيجوز ان يكون شىء مشتهى ومكروها كاللذات المحرمة عند الزهاد كما جاز ان يكون شىء مرادا ومتنفرا عند الطبع كشرب الادوية المرة عند المرض وان كان مستلزما للارادة فوجه الجمع بينه وبين الكراهة اعتبار اختلاف الجهة فالدخول على الامير مرغوب من حيث انه قربة اليه ومكروه من حيث انه مذلة وهتك للعرض وفيه دفاع الحاجب واليه اشار من قال • طعام حرب وشرب سلاطين • جواب تلخ دربانى نيرزد قوله باب الامير ولا دفاع الحاجب بنصب الباب وما يتوجه اليه على انه مفعول فان قيل لم لا يجوز ان يكون مفعولا لكاره فقط قلت لان لا دفاع الحاجب يدفعه قوله واعلم ان تقديمهما المذكور فى كتب القوم هنا تفصيل وحاصله انه اذا تقدم المستثنى على المستثنى منه فهناك اقسام الاول ان يكون المستثنى منه مذكورا فى الكلام وهذا ينقسم الى قسمين احدهما ان يتقدم المستثنى على المستثنى منه فقط دون الفعل العامل نحو ما جاءنى الا زيدا احد وثانيهما ان يتقدم على المستثنى منه والفعل جميعا نحو الا زيدا قام القوم وصورة اخرى وهى ان يتقدم المستثنى على الفعل فقط دون المستثنى منه نحو القوم الا زيدا ضربت القسم الاول ان يكون الاستثناء مفرغا يعنى لا يكون المستثنى مذكورا فى الكلام بل هناك شيئان العامل والمستثنى وقدم فيه المستثنى على الحكم اعنى العامل فيقال الا زيدا لم اضرب فحكم القسم الاول من قسمى الاول الجواز وحكم القسم الثانى منه الامتناع خلافا للكوفية فالبصريون يمنعون تقدمه عليهما فى حالة الاختيار والكوفيون يجوزونه واما حكم الصورة الثالثة فالجواز لانه اذا تقدم المستثنى على العامل وجب تاخره عن المستثنى منه كالمثال المذكور واما حكم القسم الثانى اعنى ما كان الاستثناء فيه مفرغا فالجواز عند الكوفية والامتناع عند البصريين وتحقيق الامتناع على ما صرحوا به ان المستثنى امر مخرج من المستثنى منه فاخرجوه اولا ثم نسبوا الحكم الى المجموع فالمستثنى مخرج عن الحكم ايضا فالمخرج منه اذن اعم من المستثنى منه والحكم ورتبة المخرج ان يكون بعد المخرج منه فكان حق ان يذكر بعد الحكم والمستثنى منه جميعا الا انه لما كثر تقدم احد المخرجين على الآخر فى الاستعمال نحو قولهم جاءنى القوم الا زيدا والقوم الا زيدا اخوتك جوزوا هذا القسم ولم يجوزوا تقديمه عليهما معا فى حال السعة واما المفرغ الذى ليس فيه الا الحكم فلم يجوزوا تقدمه عليه لانه فى التحقيق تقدم عليهما وهو ممتنع واذا تمهدت هذه المقدمات فلا يخفى ان الاستثناء فى هذه الامثلة التى نحن بصددها مفرغ اما الآية فظاهر

قوله وما نريك اتبعك الا الذين هم اراذلنا بادى الرأى معناه وما نريك اتبعك احد الا الاراذل وكذا البيت الاول فان كارها حال والتقدير لا اشتهى باب الامير فى حال من الاحوال الا فى حال الكراهة على نمط قولهم ما جاءنى الا راكبا واما البيت الثانى اعنى قوله لم يلم الا الفتى فى اعتذاره فالمستثنى منه وهو على احد فيه مذكور لكنه مقدم على المستثنى فان قيل فليس فى هذه الامثلة ما يوجب الامتناع اذ لا تقدم للمستثنى على المستثنى فيها فما معنى قوله تقديمهما بحالهما مما منعه النحاة قلنا لا كلام فى ذلك بل الكلام فى ذكر المستثنى مع الا قبل ان ينقضى المقصور بتمامه ومتعلقاته فان الظرف فى الآية معمول اتبعك فيكون من جملته فالصفة المقصورة على الاراذل هى الاتباع المتعلق ببادى الرأى وكذا البيت الاول فان باب الامير من تتمة لا اشتهى وكذا البيت الثانى والامر هنا اظهر اذ النوائح فاعل وبالجملة ففى الكل قصر قبل تمام ما يتعلق بالمقصور ولهذه النكتة اعتبر الشارح المحقق فى تمسك القائلين بالمنع اضمار فعل آخر وجعل هذه المعمولات معمولة لهذا المقدر فرتب القول باضمار عامل الظرف على منع التقديم بقوله فقالوا الظرف لا يكون بيانا له وتفسيرا او تعليلا له وسببا والمحققون من النحاة مصرحون بان ما قبل الا يمتنع ان يعمل فيما بعدها كما يمتنع ان يعمل ما بعدها فيما قبلها فعلى هذا امتنع ان يكون هذه الامور معمولات للفعل قبل الا فتعين الاضمار لكن الشارح المحقق زيف القول بالاضمار بان الفعل المذكور اعنى لم يعم فى البيت الثانى يبقى بدون الفاعل واضمار الفاعل تعسف صريح وههنا فائدة نفيسة يجب التحفظ عليها وهى ان العامل فى المستثنى والمستثنى منه لا يجب ان يكون واحدا بل يجوز اختلاف عاملهما نحو قولهم القوم الا زيدا اخوتك فيمن يجعل عامل المبتدأ معنى الابتداء لا الخبر واعلم ان الشيخ ابن الحاجب رح صرح بامتناع قولنا ما ضرب الا عمرا زيد وما ضرب الا زيد عمرا وعلل الامتناع بان شأن جواز تعدد المستثنى المفرغ بعد الا فى القبيلتين بان معنى الثانى اعنى ما ضرب الا زيد عمرا ما ضرب احد الا زيد عمرا كان الحصر فيهما جميعا والمقصود الحصر فى احدهما وان لم يجوز تعدده كان المثال الاول ممتنعا اذ يبقى الفعل بدون الفاعل وما يقوم مقامه اذ التقدير ضرب زيد فيبقى الاول بلا فاعل وفى المثال الثانى يكون عمرا منصوبا بفعل مقدر غير ضرب الاول فيصير جملتين ولا تقديم هناك لفاعل على مفعول ولما كان هذا ضعيفا لما عرف من قانون القصر من ان الواقع بعد الا هو المقصور عليه فقط فلا التباس جوزه المصنف وغيره والله اعلم قوله فعلى هذا لا يكون ما ذكره الا فى الاقتصار على عمرو ولم يكن مستقيما لما عرف من القانون المذكور قوله وما بقيت الا الضلوع الجراشع اوله طوى النحز والاجراز ما فى غروضها طوى الضمر وهزل النحز بالنون والحاء المهملة والزاء المعجمة الضرب بالاعقاب والاستحثاث والاجراز بالجيم والراء المهملة والزاء المعجمة الدخول فى الارض الجرز وهى التى لا نبات بها كانه انقطع عنها او انقطع عنها المطر والغرض بوزن الفلس للرحل كالحزام للسرج والضلوع الاضلاع والجراشع جمع جرشع وهو من الابل العظيم صار صفة للضلوع والمعنى ان الركض الجنب النوق بحيث لم يبق منها الا عظام الجنب قوله للنظر الى ظاهر اللفظ اى بالنظر الى ظاهر لفظ المستثنى اعنى صيحة وصالكم والضلوع حيث جعل فاعلا والفعل مسندا اليه والا فالفعل للعام المقدر فى التحقيق قوله فرغ الفعل تنبيه على ان قولهم المستثنى المفرغ او الاستثناء المفرغ من قبيل التجوز من قبيل وصف الشىء بوصف صاحبه اذ المفرغ فى التحقيق هو الفعل المذكور قبل الا لانهم جعلوه فارغا عن العمل فى المستثنى منه وجعلوه عاملا فى المستثنى قوله ولعل صاحب المفتاح حاصل الجواب عن الاشكال المذكور ان صاحب المفتاح نظر الى ان الفعل بحسب المعنى مسند الى ذلك العام ولم يجز حذف الفاعل فاعتبر هناك ضميرا راجعا الى ذلك العام على قانون قولهم اذا كان غدا فأتنى وجعل المذكور بعد الا بدلا من ذلك الضمير كما يبدل منه فى الكلام التام وزعم بعضهم ان هذا التوجيه مردود ولان قوله للنظر الى ظاهر اللفظ ينبو عنه اذ الفعل على تقدير الابدال لا يكون مسندا فى الظاهر الى المؤنث المذكور بعد الا فكيف يؤنث بالنظر اليه وهذا وهم اذ الابدال غير مبنى على الظاهر وهذا ظاهر قوله وفى نحو ما جاء الا راكبا فيه اشكال لان هذا المعنى يؤدى الى المحال وذكر الشيخ ابن الحاجب فى حله وجهين احدهما انه من باب التأكيد والمبالغة بجعل ما سوى الركوب فى حكم العدم الثانى انه نفى لما يكون انتفاؤه من الصفات المضادة للكلام ولا يخفى ان مبنى الكل على ان يكون هذا من قبيل القصر الحقيقى وهو ممنوع

بل هو من قبيل القصر الاضافي ومن فلا اشكال اصلا قوله وفي الحديث ما ايس الشيطان الخ في الحديث اشكال مشهور حاصله ان معناه لا يائس
الا في حال الاتيان من قبل النساء والمقصود عكسه وهو انه لا يائس له في تلك الحالة البتة والمذكور في كتب القوم في دفعه وجوه ثلثة
الاول ان التقدير ما فعل الشيطان شيئا عند يأسه من اغواء بني آدم الا ان اتاهم من قبل النساء الثاني ان ما بعد الا في موقع الوصف
لحين محذوف اي ما ايس حينا الا موصوفا بانه يأتيهم فيه من قبل النساء فيكون قصر الزمان الياس على وصف الاتيان ونفيا ان يكون
له زمان ينفك عنه من غير تعرض لنفي الياس في غيره ودل بحسب المقام على ان الاتيان لازالة الياس فصار الحاصل انه كلما ايس اتاهم
من قبلهن الثالث ما ذكره الشارح المحقق ههنا وحاصله ان الجملة بعد الا في موقع الحال وان النفي والاستثناء لما دل على لزوم الثاني
للاول كالشرط استعمل فيه واريد انه كلما ايس من جميع جهاتهم اتاهم من قبل النساء وهذا معنى قوله وذلك لانه قصد لزوم تعقيب مضمون
ما بعد الا لما قبلها فاشبه الشرط والجزاء وذهب الشارح الى ان الاقرب الى الصواب من هذه الاجوبة هذا الجواب اما الاول فلانه ليس
وافيا للاشكال بل هو بيان لما يوهمه كل احد من المقصود وان اريد ان ما ايس في معنى ما فعل عند يأسه وانا هم من قبيل تنزيل الفعل
منزلة المصدر فلا بد من بيان جهة التجوز واما الثاني فلما فيه التعسف والتكلف ما لا يخفى والاقرب عندي في معنى الحديث انه ضمن ايس معنى
فقد اي ما فقد الشيطان يأسه في حال من الاحوال الا في حال اتيانهم من قبل النساء وعلى هذا احمد اليك على ما صرح به صاحب الكشاف
وغيره فعلى هذا اندفع الاشكال وارتفعت التكلفات والتعسفات والله اعلم بحقايق الحالات **الباب السادس الانشاء** قد تقدم القول
بان الانشاء باب من ابواب علم المعاني على ما قال هناك وعلم المعاني في ثمانية ابواب وقد وقع التصريح هناك ايضا بان الانشاء الذي هو من ابواب
المعاني انما هو الانشاء بمعنى الكلام الذي ليس لنسبته خارج تطابقه او لا تطابقه ومن الظاهر البين ان قوله الباب السادس الانشاء اشارة
الى هذا المعهود فالقول بان المراد ههنا هو الثاني غير صحيح وتعليله ايضا بانه قسمه الى الطلب وغيره كذلك والحاصل ان دليله ايضا غير منطبق على
دعواه للقطع بان الانشاء المنقسم الى التمني لا يصح ان يفسر بالقاء الكلام الانشائي لحديث التقسيم لا يتم المقصود والجواب عن الاول انه من قبيل
الاستخدام فاريد بالانشاء باسمه الظاهر ما هو المعهود اولا وبضميره الراجع اليه في قوله ان كان طلبا المعنى المصدري وعن الثاني ان الطلب بالمعنى
المصدري له معنيان لغوي وهو امر قلبي باطني واصطلاحي وهو القاء الكلام الدال على التمني وضعا بصيغة مخصوصة وهذا امر يتعلق باللسان
ولهذا صرح صاحب الكشاف بان التمني فعل اللسان لا فعل القلب وكذا اخواته من الامر والنهي والاستفهام والنداء وكذا الانشاء
وجميع هذه المعاني مفهومة من كلام المفتاح لمن تأمل فيه وقد حققناه في حواشي شرح المفتاح هناك بالاغريد عليه فصح ان التقسيم قرينة مشعرة بان
المراد من الانشاء هو المعنى المصدري فقوله الانشاء ان كان طلبا معناه القاء الكلام ان كان القاء كلام يدل على الطلب وانواع الطلب اعني
اللغوي المندرج في الاصطلاحي كثيرة فالتمني في كلام المصنف اراد به التمني اللغوي المندرج في الاصطلاحي بقرينة قوله واللفظ الموضوع له واراد
الاصطلاحي والموضوع له من باب الاستخدام وكذا اخواته واعلم انه يجوز ان يراد بالانشاء بالظاهر وبالضمير الكلام بالمعنى المذكور ويحمل
الطلب عليه تسامحا لان قولنا هو طلب معناه مشتمل على الطلب وهذا واضح لا يورث التباسا ولا اشتباها اصلا للقطع بان الانصاف
ان سوق كلامه ينادي عن الاستخدام فليفهم قوله ان السابق في الاعتبار يعني في المفتاح والسابق في الاعتبار في كلام العرب شيئان
الخبر والطلب وما سوى ذلك نتايج امتناع اجراء الكلام على الاصل قوله والا فهو الامر عليه منع ظاهر يدفع بالاستقراء قوله منها التمني قدم
التمني لعمومه وجريانه في الممكن والممتنع وعقبه بالاستفهام لكثرة مباحثه ثم بالامر لاقتضائه الوجود ثم بالنهي لمناسبة الامر في احكام
قوله اللفظ الموضوع له اي للتمني لا يريد بذلك انه لفظ مرادف للتمني بل يريد بذلك انها ليست موضوعة لكل تمن مخصوص عارض للمتمني مخصوص
على ما وقعت اليه اشارة القوم في تحقيق معنى الحروف قوله فيستعمل فيه كلعل او عسى اي يستعمل فيما هو الترجي لعل ان كان فيه توقع او عسى ان كان فيه

لان قوله والمراد ههنا هو الثاني معناه ان المراد بالانشاء المذكور اولا باسمه والظاهر لو كان المقصود الاستخدام لكان المناسب ان يراد بهذا الكلام في قوله ان كان طلبا كما لا يخفى على العارف بنظم الكلام منه

طمع والعطف باو دون الواو مبني على ما تقرر من ان اللف اذا كان اجماليا فالنشر باو والفرق بين التوقع والطمع ان التوقع اقوى من
من الطمع ولهذا اخره بقوله او طمعية قوله وقيل انها لو التي الخ اختلفوا في لو هذه فمنهم من يقول هي مصدرية بمنزلة ان الا انها لا تنصب
واكثر وقوعها بعد ود او تود ونحوهما مما فيه معنى التمني والوداد كقوله تعالى ودوا لو تدهن فيدهنون وكقوله يود احدكم لو يعمر وقد يقع
بخلاف ذلك كقول امرئ القيس تجاوزت احراسا عليها ومعشرا علي حراصا لو يسرون مقتلي والاكثرون على انها ليست مصدرية اذ لم يثبت
في العربية كون لو مصدرية واستدل الاولون على مصدريتها بقراءة بعضهم ودوا لو تدهن فيدهنوا بحذف النون فعطف يدهنوا
بالنصب على تدهن لان معناه ان يدهن وبهذا يظهر ان ما ذكره الشارح المحقق من انها حرف مصدرية ليس عند الطائفة وان هذا مذهب
شرذمة قليلة من النحاة والجمهور على خلافه فان قيل كيف يصح القول بمصدريتها وقد دخلت على ان في قوله تعالى وما عملت من سوء تود لو ان
بينها وبينه امدا بعيدا قلنا الفعل بعده مقدر تقديره تود لو ثبت ان بينها وقوله وقيل بنيه على ان هذا القول ضعيف وان القول المتقدم
لوجهين احدهما ان لو هذه اكثر مواردها ان يكون بعد فعل فيه معنى التمني وثانيهما ما اشرنا اليه من ان في القول بكونها مصدرية خرما من الضعف
قوله مركبتين حال من ضمير منهما والعامل هو الاخذ فيلزم ان يكون التركيب حاصلا حين الاخذ وفيه قلق وفي العدول عن مركبة الى مركبتين
رمز الى ان عبارة المفتاح ليست كما ينبغي لانه قال وكان الحروف المسماة بحروف التقديم والتخصيص وهي هلا والا ولولا ولوما ماخوذة منهما
مركبة مع لا وما المزيدتين مطلوبا بالتزام التركيب التنبيه على الزام هل ولو معنى التمني فقوله ماخوذة خبر كان ومركبة خبر ثان له فهو اسناد
التركيب الى هذه الحروف تجوز والمراد مركبة اجزاؤها الاول مع ما ولا وهذا ان قرئ مركبة مرفوعا بانه خبر بعد خبر وان قرئ منصوبا على انه حال
من الضمير المجرور في منهما فلا وجه للعدول عن التثنية الى التانيث سوى تنزيلهما منزلة كلمة واحدة وعلى كل تقدير ففي عبارته تسامح وحقها ان
يقال مركبتين كما فعله المصنف او مركبة منهما ومن لا وما والحاصل ان هل ولو اذا كانتا مفردتين تفيدان مجرد معنى التمني على سبيل الجواز واذا ركبتا
مع لا وما الزمتا معنى التمني لا لافادته بل ليتولد منه معنى التنديم في الماضي ومعنى التخصيص في المستقبل فان تمني ما مضى يلايم التنديم
وتمني ما ياتي يلايم التخصيص فقوله مطلوبا حال من ضمير مركبة والتثنية رفع فاعله والرابط لام التركيب فافهم وسر التوسيط ما بينه الشارح
قوله والاشفاق ارتقاب المكروه الاشفاق ترسيدن وتعدية بمن وعهرباني تمودن وتعديته بعلى قوله فالمطلوب في جميع ذلك معلوم بوجه
اجمالي يريد ان المط في جميع هذه الامثلة المتعلقة بالهمزة سواء كانت لطلب التصديق او لطلب التصور امر معلوم بطريق الاجمال والمقصود
بالسؤال ان يصير معلوما بطريق التفصيل اما في الاول فلان هناك تصديقين احدهما اجمالي وثانيهما تفصيلي وبهذا الاعتبار متغايران ويمتاز
احدهما عن الاخر واما في القسم الثاني فلان كلا من الامرين متصور بوصف كونه مسندا او مسندا اليه اجمالا بطريق البدلية والمقصود والمطلوب تعيين
اياه بتا وتفصيلا والحق تغاير التصورين هناك كتغاير التصديقين هناك وانه لا يزيد الثاني على الاول الا بوصف التفصيل وهذا التحقيق وقد يقال
القول بان الهمزة في القسم الثاني لطلب التصور مبني على الظاهر توسعا والا فالتحقيق انها لطلب التصديق ههنا ايضا اذ لم يحصل بعد الجواب شيء آخر
بل التصور ان بحالهما كما كانا قوله لا يخلو عن تعسف اذ الفعل في المثال المذكور مما يلي الهمزة مع ان المط بالسؤال غيره وهو التصديق ولو تدبر
فيه تبين انه لا تسامح لان الذي يلي الهمزة ههنا تصدق على المفرد كالفعل وتصدق على الجملة كالفعل مع فاعله وكل منهما واقع بعد
الهمزة بلا فصل والتعيين للقراين وعلى كل تقدير يصدق هناك ان المسؤول عنه بالهمزة هو ما يليها فافهم قوله والمط تصور احدهما
على التعيين وتصحيح ما قررناه سابقا من ان هناك تصورين اجمالي وتفصيلي واجماع القوم على ان ام المتصلة لطلب التصور فقط بناء
على ما قررناه كما صرح به الشارح فهل لا يكون الا لطلب التصور والقول بان تصور احدهما على التعيين لا معنى له الا ان يعلم نسبة القيام الى احدهما
بعينه فيرجع في التحقيق الى طلب التصديق مردود بان طلب المفعول في نحو ازيدا ضربت ايضا ماله الى طلب نسبة وقوع الضرب الصادر منك

المنسوبون هم الفراء وابو علي وابن مالك والباقون يانون منه

على زيد وكذا سائر القيود المتعلقة بالفعل فيجب ان يكون هذا في التحقيق من قبيل طلب التصديق وهذا قول لم يقل به احد بل لا يقول به
عاقل فالحق ان يقال فرق بين ان يكون الشيء مقصودا وبين ان يكون لازما عقليا او عرفيا فليس كل ما يستلزم شيئا حكمه حكم ذلك
الشيء قال الشيخ في دلايل الاعجاز لا يستطيع احد من انكار التفرقة بين تقديم ما قدم في باب الهمزة وبين ما اخر فيها فان هذا فرق لا يدفعه
دافع ولا يشك فيه شاك ولا يخفى ف والتقديم في موضع التاخير وبالعكس قوله لان التقديم يستدعي حصول التصديق بنفس الفعل فيه
اشكال لانه ان اراد ان هذا الاستدعاء امر كلي قطعي فهو ممنوع لانه قد سبق ان التقديم قد يجي لاغراض اخر سوى التخصيص وهذا ظاهر
وان اراد انه اكثري اغلبي بمعنى انه قبيح لكونه خلاف الغالب الراجح فهو ايضا غير صحيح لان مخالفة الغالب لا يقتضي القبح كيف والقران مشتمل
على مثله وايضا يلزم ان يكون وجه الجيب المحشي لقصد الاهتمام قبيحا وهو مما لا يقول به احد وهذا اشكال صعب لا مخلص عنه سوى ان يعتبر في
المسئلة تقييد قوله وههنا نظر لان هذا النظر انما يرد اذا كان مراد المصنف ما زعمه الشارح من انتفاء الحكم مطلقا ومن جميع الجهات اما اذا كان مراده
انتفاء قبحه من هذه الجهة فلا والظاهر ان مراد المصنف هو الثاني وان كان ظاهر عبارته مائلا الى الاول قوله بالقوسين بفتح الغين المعجمة وكسر الراء
المشددة وتشديد الياء في الصحاح الغريان بناءان قبر امالك وعقيل نديمي جذيمة الابرش سميا غريين لان النعمان ابن منذر كان يغريهما بدم
من يقتله اذا خرج في يوم بؤسه قوله بحكم الوضع اي وضع اخوات القايل به غير القايل بالاول فلا ينافي ما سبق من ان هل بمعنى قد وهو يقرب
الماضي من الحال كما هو وضعه قوله وانما امتنع ذلك من جهة ان الفعل المستقبل لا يتقيد بالحال اي بالحال التي يبين هيئة الفاعل او المفعول
لا الحال التي هي بمعنى الحاضر المقابل للماضي والمستقبل كما فهمه الشارح المحقق فاعترض عليه بما ذكره وتحقيق ذلك ان الفعل المستعمل في معنى الاستقبال
لا يتصور ان يتقيد بالحال التي مضمونها واقع في زمان الحال لانتفاء المقارنة التي هي قانون الحال فلا يصح ان يقال هل يضرب زيد وهو اخوك لان
هذه الحال اعني جملة وهو اخوك مضمونها اعني اتصاف زيد باخوة المخاطب امر واقع ثابت في زمان التكلم ومضمون العامل غير واقع فيه فانتفى
المقارنة المطلوبة فصح المعنى وانطبق الدليل على الدعوى لكن بقي ههنا شيء وهو ان هذه الحال اعني وهو اخوك ان جعلت مؤكدة فالمؤكدة لا يكون
بالواو وان جعلت منتقلة فمضمونها ليست مما ثبت تارة ويزول اخرى اللهم الا ان يجعل قسما ثالثا غير المؤكدة والمنتقلة ويسمى دائمة وثابتة
ويجوز كونها بالواو ولو فرضنا ان الامر كذلك فلا يخفى ان المقارنة المطلوبة معناها انه لا يجوز ان يتحقق مضمون العامل ولا يتحقق معه مضمون
الحال اذ الحال قيد ووجود المقيد بدون القيد محال واما وجود القيد بدون المقيد فلا كلام في جوازه ومن ينبغي ان لا يمتنع قولنا هل تضرب زيدا وهو
اخوك لان مضمون العامل وان كان استقباليا الا انه اذا وجد في الاستقبال يوجد معه مضمون الحال لانها دائمة ثابتة ومع تحقق المقارنة
المطلوبة فوجه الامتناع انه اذا استعمل يضرب في الحال يمتنع لمكان هل هذا والاظهر ان يقال ان هذه الحال منتقلة اذ المراد بالاخوة الصداقة
والتاخي ونظير ذلك ما قال جار الله في المفصل ولو قلت زيد اخوك منطلقا او اخوك اصلت الا اذا اردت التبني والصداقة فليفهم قوله
بجاليا حال من فاعل ساغل وفاعله قضا اهد ومفعوله ما كان جاليا والرابط على ومعناه اي افعل ذلك مرجحا بادوا بادفافهم قوله كان لها
مزيد اختصاص اي تعلق وارتباط لا الحصر والتخصيص اذ لا ثبوت له فضلا عن مزيده قوله ما موصولة ويحتمل ان يكون موصوفة والجملة المركبة
من المبتدا والخبر صفة قوله والنفي والاثبات انما يتوجهان الى الصفات اراد بالصفات الاحداث والمراد الصفات الممكنة الانتفاء القابلة
للزوال لتخرج ما يمتنع زوالها كالطول والقصر والسواد والبياض فان حكمها حكم الذوات في امتناع الانتفاء بل المراد بالصفات المحقق
هي النسب الحكمية من حيث انها ملحوظة بين اطرافها والملاحظة احوالها واما الاجسام فقد قيل يمتنع فناؤها بل الضرورة قاضية ببقائها
وما يطرأ من التغيرات فهي تبديل الصورة النوعية وليست باعدام قوله اي حقيقته التي هو بها تغيير الماهية تنبيه على ما هو المختار عنده من ان الحقيقة
قوله والماهية امر واحد هو ما به الشيء هو هو ويفرق بان ما به الشيء هو هو باعتبار تحققه حقيقة وباعتبار تشخصه هوية ومع قطع النظر عن ذلك ماهية

قوله فقد سبق المفودون بتشديد الراء وتخفيفها كلاهما مروي قوله وفيه نظر اي يرد عليه ان بنت الكتاب امني قوله ابو ابا ربي فقلت منون
انتم فقالوا الجن فقلت عموا ظلاما وليس واضح على ان المسؤول عنه بمن هو الجنس لان قوله فقالوا الجن معناه قالوا نحن الجن فلولا ان
المطلوب هو الجنس لما صح الجواب بذلك والجواب عنه المنع اي لا نم ان المسؤول عنه هو الجنس بل المشخص اذ السايل يزعم انهم من جنس البشر
فيسئل بقوله منون انتم اي من اي قبيلة انتم فاجابوا بان السائل من جنس البشر حتى تخصصوا عن المعين والمشخص ففيه تنبيه على خطائه في هذا الظن
قوله احد المتشاركين اخذ بالاقل والا فهو تميز احد المتشاركات كذلك فقوله يعمهما زيادة تاكيد وايضاح والا فالامر المشارك فيه لا يكون الا كذلك
وهو ظاهر قوله وذكر بعض المحققين انه قد نبهناك فيما سبق على ان عادته جارية في انه يريد بهذه الكلمة المحقق الرضي الاسترابادي كما في ذلك الا انه
ورفع لرتبته وبالجملة فالمقصود ان هذا المحقق ذكر بهذه العبارة ان تمييز الاستفهامية لم اعثر عليه مجرورا بمن في نظم ولا نثر ولا دل على جوازه
كتاب من كتب النحو واعترض عليه الشارح المحقق بان قوله تعالى سل بني اسرائيل كم اتيناهم من اية بينة في هذا المعنى لان كم فيها استفهامية ومع ذلك
تمييزه مجرور بمن فكيف صح انكار ذلك مع وجود مثل هذه الحجة القاطعة به هذا حاصل اعتراضه عليه ونحن نقول الاية المذكورة انما تصير حجة
عليه اذا كان نصا في ان كم فيها استفهامية البتة وهذا ممنوع لم لا يجوز ان يكون كم ههنا خبرية وكيف وقد صرح صاحب الكشاف ههنا بتجويز الامرين
ولو سلم ان كم ههنا استفهامية فمراده انه لا يكون مجرورا بمن اذا لم يقع الفصل بينه وبين تمييزه بفعل متعد واما اذا وقع هناك فصل فالاتيان
بمن واجب دفعا للالتباس ورفعا للاشتباه والقرينة المشعرة بهذا المعنى امران احدهما ان الكلام في دخول من في تمييزي الكميتين بلا فصل
لانه قال ويدخل من في تمييزيهما اما في الخبرية فكثير نحو وكم من ملك في السموات وكم من قرية اهلكناها واما تمييز كم الاستفهامية فلم اعثر عليه مجرورا
بمن في نظم ولا نثر ولا دل على جوازه كتاب من كتب النحو هذه عبارته ههنا وهي صريحة فيما ذكرنا وثانيهما انه قال قبل هذا الكلام بخطوط واذا كان
الفصل بين كم الخبرية وتمييزها بفعل متعد وجب الاتيان بمن لئلا يلتبس المميز بمفعول ذلك المتعدي نحو قوله تعالى كم تركوا من جنات وكم اهلكنا
من قرية ثم قال وحال كم الاستفهامية وجر تمييزها مع الفصل كحال كم الخبرية في جميع ما ذكرنا هذه عبارته انظر هل اشتبه عليك الحال كما اشتبه الامر
على الشارح المحقق وبالجملة فالعجب من الشارح المحقق كيف اجترا على الاعتراض على مثله ولم ينظر ادنى نظرة لا في الاية ولا في كلام من هو بصدد
تزييف مقالته ولم يلتفت الى خلاصة مرامه ونقاوته ولم يتفكر في انه يتهدف لاعتراضه الدراية والرواية فلينا مل فقوله تنبيه يرد بالجر على انه
من نظم التنزيل وبالرفع على انه خبره مبتداه او ما قبله من النظم فاقول على الاول بمعنى اقرا وفيه تنبيه على ان الاية لو شوهدت في هذا المعنى مجرد قراءتها
كافية لا حاجة الى ان يزاد عليها قوله اما ان يوم القيمة مقول قول الكفار قالوا ذلك استهزاء بالمسلمين وباعتقادهم الحشر والنشر فقوله يوم القيمة
مبتدا وخبره ايان فان قلت فيلزم وقوع ظرف الزمان خبرا عن غير الحدث قلت المضاف محذوف اي وقوع يوم الدين قوله اني شئتم اي كيف شئتم
وعلى اي وضع اردتم من الاستلقاء وغيره بعد ان يكون المأتي موضع الحرث وهو الفرج دون الدبر وسبب نزولها ان اليهود كانوا يقولون
من جامع امرأته من جانب دبرها في قبلها كان الولد احول قوله اي لك هذا هذا خبره احد الظرفين المتقدمين والاخر متعلق به قوله ما يعطي
العلوق بالرفع فاعل يعطي والعلوق بفتح العين الناقة التي يعطف على غير ولدها والظرف اعني به متعلق بيعطي بمعنى يسمح ريان بكسر الراء مصدر
رامت الناقة ولدها رئمانا احبته واما الريان بفتح الراء فهو اسم موضع نص عليه صدر الافاضل في ضرام السقط فقوله ريان يروى مرفوعا
بدلا من ما يعطي ومجرورا بدلا من الضمير المجرور في به وريان انف من قبيل الاضافة لادنى الملابسة وضمن بالتين يحل به قوله عالم بحيم احد حوله وقد
يريد انهم لم يتعرضوا لتحقيق وجه المجازية ولبيان العلاقة اما لخفاء علاقة المجاز وصعوبتها او لعدم اهتمامهم بشانها وقلة التفاتهم اليها وقد
تصدى بعض المحققين من المتاخرين لبيان العلاقة اما في الاول فلان الاستفهام عن عدد دعائه اياه يستلزم الجهل به والجهل يستلزم استكثاره
عادة او ادعاء اذ لو كان قليلا فالظاهر ان يكون معلوما والاستكثار يستلزم الاستبطاء عادة او ادعاء واما في الثاني اي في متى نصر الله

اما الدراية فظاهرة لانه لم يتامل في مقصوده القايل ولم يتعمق في مرامه حتى يفهم مقصوده واما الرواية فلانه صرح صاحب الكشاف في الاية بتجويز الامرين منه

فلانه استفهام عن زمان النصر وهذا يستلزم الجهل بزمانه والجهل به يستلزم استبعاده عادة او ادعاء اذ لو كان قريبا كان معلوما بنفسه او باماراته
الدالة عليه والاستبعاد يستلزم الاستبطاء واما في الثالث اعني التعجب فلان الاستفهام عن سبب عدم روية الهدهد يستلزم الجهل به والجهل
بسببه يستلزم التعجب واما في الرابع اعني التنبيه على الضلال فلان الاستفهام عن الطريق يستلزم تنبيه المخاطب عليه وتوجيه ذهنه اليه فاذا
سلك طريقا واضح الضلالة يزعم المخاطب كانه هو غافل عنه فاذا نبه عليه ووجه ذهنه اليه كان تنبيها له على ضلالته واما في الخامس فلان الاستفهام
يستلزم تنبيه المخاطب على جزاء اساءة الادب وهذا يستلزم وعيده لاتصافه باساءة الادب واما في السادس فلان الاستفهام عن
امر معلوم للمخاطب يستلزم حمله على اقراره لانه معلوم له واما في السابع فلان انكار الشيء بمعنى كراهته والنبوة عن وقوعه يستلزم عدم توجه
الذهن اليه وهو يستلزم الجهل به والجهل يستلزم الاستفهام عنه او يقال الاستفهام عنه يستلزم الجهل به والجهل يستلزم عدم توجه الذهن
اليه وعدم توجه الذهن يستلزم انكاره هذا كلامهم في بيان العلاقة في هذه الصور المذكورة ولا يخفى على العارف بقانون المجاز ان هذا لا يكفي
في المقصود والذي هو تعيين العلاقة المجازية حتى يظهر انه من اي نوع من انواعه لان مطلق اللزوم ما هو موجود في مطلق المجاز بل الطريق الى البيان
ان يتعرض لخصوصية العلاقة فالطريق في الاول ان يقال الاستفهام عن عدد دعائه مسبب عن جهله به وجهله مسبب عن كثرته والكثرة سبب
لاستكثاره والاستكثار مسبب عن استبطاءه فالاولى ح ان يسقط بعض هذه الوسائط لانه لا حاجة اليها فيقال الاستفهام عن العدد سبب
عن تكرير الدعوة سبب الاستبطاء اذ لولا طلما وقع التكرير وعلى هذا فاعتبر وتدبر في ساير الامثلة واعتبر ما يقتضيه عقلك قوله مالي لا ارى
الهدهد لا يخفى ان الحمل على التعجب انما هو اذا امتنع الحمل على حقيقة الاستفهام ولا مانع هنا اي امر وقع لي ولبس علي في حال عدم رؤية
الهدهد امانع وحائل ام هو غايب ثم لا يخفى انه ان كان الاستفهام عن نفسه فهو مجاز وان كان عن الحاضرين بان يسئل سبب عدم رؤيته
اياه فالظاهر انه حقيقة واما غيرها واي صح انه كذا وقع في النسخ ويرد عليه انه ترك فاء جواب اما وهو ممتنع في سعة الكلام قوله فان المنكر
هو اتخاذ غير الله بمعنى ان منشأ الانكار هو القيد والا فنفس الاتخاذ غير منكر اصلا بدليل صحة الاتخاذ المتعلق بالله قوله اتتخذ اصناما
الهة فيه اشكال اذ المنكر هو اتخاذ الاصنام لا مطلق الاتخاذ كما مر فيجب ان يقال اصناما تتخذ الهة على نمط قوله اغير الله اتخذ وليا وغاية
ما يمكن من التوجيه هنا ان يقال الفعل المتعدي الى مفعولين اذا كان احد مفعوليه منكرا بحيث لو اسقط ذلك المنكر صح ان يقام
مقامه ما هو غير المنكر يجب تقديمه على الفعل واما اذا كان كلا مفعوليه منكرا فلا والاية المتقدمة من قبيل الاول والثانية من قبيل الثاني
فليفهم قوله والانكار اما للتوبيخ لما كانت الامثلة المذكورة مشتركة في معنى الانكار وكان الانكار في كل منها نوعا اخر اذ الانكار في
البعض بمعنى ما كان ينبغي ان يقع ما وقع في الماضي كقوله اعصيت ربك اي لم عصيت وما كان ينبغي ان يكون ذلك العصيان وفي البعض بمعنى
لا ينبغي ان يقع ما يقع في المستقبل كقوله اتعصي ربك اي لم تعص ولا ينبغي ان يكون منك العصيان وفي البعض بمعنى لم يكن ذلك في الماضي
كقوله افاصفيكم اي لم يقع ذلك الاصفاء وفي البعض بمعنى لا يكون في الاستقبال كقوله انلزمكموها اي لا يكون هذا الالزام حاول
تفصيل هذه الانكارات والتنبيه على التفاوت بين هذه المختلفات فقال اما للتوبيخ الى اخر ما ذكر قوله بمعنى التثبت اي التثبيت لما يوقع فيه
المخاطب من الحكم في هذه الجملة كانه جاء عليه انفا . احوف البدر يوشع لي حاد اخره . ام الجوزاء تحت يدي وساد قوله ونقسمكم القسمة الغلبة
والقهر من قسره قسرا او قسره اقتسر الذي بجمل اللغة قوله وهل يذخر الضرغام الضرغام الاسد وضرغم الابطال بعضهم بعضا كذا في
مجمل اللغة قوله والتهكم في الاية المذكورة مستفاد من الاستفهام اذ الاستفهام مسبب عن اعتقاد المتكلم بان المخاطب اعتقد ذلك
اعني كون الصلوة آمرة وهذا اعني اعتقاد المخاطب هذا المعنى سبب التهكم والاستهزاء ففيه انتقال من المسبب الى السبب ومن السبب الى السبب
واما التحقير في من هذا فلان السوال من جهة الجهل والجهل مسبب عن حقارته ففيه انتقال من المسبب الى السبب الذي هو الجهل ومنه الى سببه

وهو

وهو الحقارة اذ الحقير لحقارته غير ملتفت اليه فلا يصير معلوما وكان الحقارة سبب لان يصير غير معلوم كذلك العظمة سبب الجهل لانه
لرفعته وكماله بان ان يحفظ به علم ولهذه النكتة يقولون لا يعرف الله الا الله ومن هنا يقولون ان كل معروف فهو داخل تحت سلطنة
العارف والاستفهام سبب الاستبعاد والوقوع لان قريب الوقوع معلوم عادة او ادعاء قوله على جهة الاستعلاء اي على طرزه
وطريقته كقولهم على جهة قياسه بان يطريق عد نفسه عاليا سواء كان عاليا حقيقة او لم يكن كما اذا كان ادنى ولهذا ينسب الى سوء الادب
قوله وفيه نظر لانه يخرج عنه نحو الكف عن القتل وجوابه ظاهر اذ المنفي من الكف بقوله غير كف ما يكون ما هو يكون مستفادا من الصيغة والكف
فيما ذكر مستفاد من المادة فلا نقض فان قيل فينتقض بنحو لا تكفف قلنا الكف المعتبر في النهي ما يكون مستفادا من الصيغة فلا محذور
ومنهم من يقول الصواب ترك هذا التقييد واعتبار الحيثية فان الكف له اعتباران احدهما من حيث ذاته وانه فعل في نفسه وبهذه الحيثية
هو مطلوب في قولك الكف عن القتل وثانيهما من حيث انه كف عن الفعل وآلة لملاحظته وبهذا الاعتبار هو مطلوب في قولك لا تزن فاذا
قيل طلب فعل من حيث انه فعل دخل فيه الكف عن القتل وخرج عنه لا تزن واجاب الشارح المحقق في التلويح عن الاشكال المذكور بان
المراد غير كف عن الفعل الذي اشتقت منه صيغة الاقتضاء قوله وقيل القدر المشترك مبني على ما ذهب اليه الكثير من ان الطلب على سبيل الاستعلاء
قدر مشترك بين الايجاب والندب وصاحب المفتاح خالفهم في ذلك وتفصيله الى المفتاح قوله اي حال كون الطالب لا يريد ان المصدر بمعنى
اسم الفاعل حال من فاعل المصدر اي لطلب الطالب الفعل والاظهر ان يجعل صفة مصدر محذوف اي طلبا ذا استعلاء بحذف المضاف قوله
بعد كونها حقيقة له اي بعد كون تلك الصيغ موضوعة للطلب بطريق الاستعلاء الا ان لفظ الامر حقيقة في الطلب استعلاء فتحرير الكلام هنا
ان المدعى ان هذه الصيغ مثل قم وليقم موضوعة للطلب بطريق الاستعلاء وايد هذا المدعى بان تلك الصيغ في الاطلاقات اللغوية مضافة
الى الامر وهو حقيقة في هذا المعنى بحيث اضافوها الى ذلك وتركوا الاضافة الى الندب او الاباحة كان ذلك دليلا على انها موضوعة لذلك وهو
المدعى ولما كان الاستدلال في ذلك بقولهم صيغة الامر اجاب عنه المص بطريق المنع اي لا نم ان الامر في قولهم صيغة الامر بمعنى طلب الفعل
استعلاء بل لفظ الامر في عرفهم حقيقة في هذه الصيغ فقولهم صيغة الامر من قبيل قولهم صيغة الماضي وصيغة المضارع واجاب الشارح المحقق
عن ذلك بقوله ويمكن ان يجاب الخ وحاصله ان ما ذهب اليه المعترض من ان الامر في عرفهم حقيقة في نحو قم وليقم ان اراد به ان مطلق الامر في عرفهم
موضوع لهذا فغير مستقيم وكيف وقد اجمعوا على ان الامر طلب فعل بطريق الاستعلاء ولو سلم فهذا غير قادح اذ التمسك انما هو باعتبار
اللغة فكونه حقيقة في تلك الصيغ بالنظر الى عرفهم لا يقتضي كونه كذلك بنظر اهل اللغة وان اراد به ان الامر الواقع في هذا التركيب المخصوص اعني
قولهم صيغة الامر كذلك على معنى انهم يريدون في عرفهم هذا ما ارادوا بقولهم صيغة الماضي وصيغة المضارع فمسلم الا ان هذا ايضا لا ينافي قولنا
بانهم يطلقون على تلك الصيغ لفظ الامر الذي عرفوه بانه طلب الفعل بطريق الاستعلاء واطلاق لفظ الامر دون الاباحة يدل على المطلوب فان قيل
فيتم مقصود المعترض اذ الاستدلال اذن يشتمل احتمالا بما ذكر قلنا قد نبهناك في اثناء التوجيه على ان هذا غير قادح اذ قد تقرر في علم المناظرة
ان منع المقدمة قد لا يضر المعلل وتمامه يطلب مما ذكرنا في شرح اداب البحث ولما كان الشق الاول من شقي الترديد ظاهر الفساد لكثرة على ما ذكرنا
سكت عنه الشارح وبنى الامر على ما هو الظاهر المناسب من كلامه كانه قيل ان اراد الشق الاول فظاهر الفساد فتعين الشق الثاني ودفعه
ما ذكر ويجوز ان يقال وجه التاييد ان الظاهر ان قولهم صيغة الامر من قبيل قولهم كلمات الاستفهام لان الاصل في مثل هذه الاضافة هو الاضافة
الى ما هو المدلول الحقيقي كالفاظ الاستفهام وكلمات الشرط وحروف النداء واسماء الاصوات وافعال المقاربة ونحو ذلك من الاشياء لا من
قبيل قولهم صيغة الماضي هكذا يجب ان يفهم هذا المقام ولا يلتفت الى الاضغاث والاحلام لعل المرام يبرز من وراء الظلام قوله بان لا يكون لطلب الفعل
اي الطلب المعتبر في الامر اعني ما يكون مقرونا بالاستعلاء فان هذا المعنى هو الظاهر الى الفهم فلو كان فيه نوع اخر من الطلب كان هذا غير قادح فليتامل

اعلم ان المص ذكر في الايضاح بعد نقل الكلام السكاكي وفيه نظر ولم يبين وجه النظر فنبه الشارح لما تركه والمذكور في بعض شروح الايضاح ان وجه النظر انا لا نم ان اضافة الشيء الى الشيء تدل على كونه حقيقة فيه اذ يجوز ان يكون الاضافة لادنى التلبس ولا يخفى على ذي مسكة ان هنا فائدة منه

وحينئذ يفسر التعجيز بان الطلب الذى يكون مطلوبه خارجا عن وسع المامور تحصيلا للغرض الذى هو التعجيز وقيل التعجيز هو اظهار عجز من يدعى فعلا ليس فى
وسعه والتهديد هو الطلب الدال على سخط الاتيان بالمامور به و**هو** التحقيق اخبار بشئ بكون وقوعه فى المستقبل سببا لضرر المامور به والتسخير هو
التذليل والقهر وسمى هذا تحويل كقوله تعالى يا نار كونى بردا وسلاما على ابراهيم **قوله** وتلك المبالغات بهم يريد ان الغرض بيان ان هؤلاء اهون عنده
تعالى بحيث لا مبالاة ان يكونوا حجارة او حديدا اذ ليس الغرض منه التكوين والتمنى نحو قول امرئ القيس الا قد يتهاك على ان القسم الاول ما يعتبر فيه
الطلب المخصوص المشروط بامكان المطلوب والتمنى وان اشتمل على معنى الطلب على ما مر الا انه نوع اخر فلا منافاة تدبر **قوله** تباريح الجوى فى مجمل اللغة
الجوى داء القلب وتباريح الشوق توهجه وتوهج الجوهر تلالاه وتوهجت رائحة الطيب توقدت وفيه البلح حرارة الحب فى الفؤاد ولبيح الضرب
الخدا حرقه ولا بجه ذلك الامر اشتد عليه فمعنى لواعج الاشواق حرقاتها وشدايدها جمع لبيح **قوله** وفيه نظر لانا لا نسلم جوابه ظاهر لان مفهوم ان
كان هو الطلب مع الاستعلاء الا ان الظاهر من هذا الطلب لمن الصف من نفسه هو الفور ثم ان معنى الفور وجوب تعجيل الفعل فى اول
اوقات الامكان ومعنى التراخى جواز تاخير المامور به لا وجوب تاخيره عن اول الاوقات حتى لو اتى به فيه لا يعتد به اذ لا قايل به فالتقابل
بينهما باعتبار القيدين جميعا **قوله** لطلب الدوام والثبات او لا تباطل اليس ينتظم ذلك فى سلك قاعدة الاستمرار كقولك للمتحرك تحرك لانا
نقول لا فرق بين الصورتين فان معنى الاستمرار حدوث الفعل مرة بعد اخرى ومعنى الدوام ابقاء الفعل الصادر مرة فمعنى اهدنا الصراط
المستقيم ثبتنا على هذه الهداية ومعنى الهداية توفيق الايمان والاسلام وسلوك وسيرة النبى عليه السلام فلا يتصور هنا استمرار **قوله** والطلب
لا ينفك عن سبب حامل اه اعترض عليه بان هذا التوجيه يقتضى ان يعتبر الجزاء المذكور مترتبا على الطلب مسببا عنه وليس كذلك فان قولك اكرمنى
اكرمك معقد بقولك ان تكرمنى اكرمك لا بقولك ان تطلب اكرامى تكرم فالجزاء المذكور مترتب على نفس الاكرام لا على طلبه فالسببية المعتبرة
فى الكلام انما هى بين الاكرامين والجواب عنه ظاهر لان هذا الوجه وان اقتضى ذلك الا انه وسيلة الى المقصود الاولى والتحقيق انه لا يخفى ان
طلب الاكرام سبب لحصوله وان وجوده سبب لاكرام المتكلم فاكرام المتكلم يكون مسببا عن اكرام المخاطب الذى هو سبب قريب له
وعن طلب اكرامه الذى هو سبب بعيد له لكن لما كان الظاهر ان هذا المسبب مسبب عن الطلب بتوسط الاكرام وكان مشعرا ومترتبا عليه بلا شبهة
اكتفوا فى الكلام بذكر الطلب عن ذكر السبب القريب الذى هو الشرط لدلالة طلبه مع ذكر ما لا يترتب الا عليه على تقدير الشرط فقدروا الشرط بعد
هذه الاشياء لهذه النكتة فالتعرض للسببية بين الطلب والجزاء التى هى مقتضى ما ذكره الشارح انما هو لاجل انه قرينة واضحة على السببية
المعتبرة المقصودة ووسيلة اليها كما صرح به بقوله فاغنت هذه القرينة عن ذكر حرف الشرط والسبب فليتامل فى هذا المقام ففيه كلام
اقدام لا اقوام **قوله** لان العلة الغائية بوجودها معلولة للعلة الفاعلية فى العبارة تسامح والمقصود واضح اى معلولة لمعلولها فحق
العبارة ان يقول فان العلة الغائية بوجودها معلولة لمعلولها وان كانت بماهيتها علة له تدبر **قوله** جوز المخاطب لا يخفى انه
اذا لم يذكر بعد الطلب فانه يصلح توقفه على المطلوب فالظاهر المتبادر الى الفهم ان هذا المطلوب مقصود لنفسه واما كونه مطلوبا لغيره
فهو احتمال عقلى لا يابى عنه ودليل لفظى كما ان كونه مطلوبا لنفسه على تقدير ذكر ذلك بعده احتمال عقلى والظاهر كونه مطلوبا
لغيره فليتامل **قوله** فانه لا يحسن الا بالواو والحالية منقوض بقوله احاول ان ارشادى فعقلى مرشدى ام اشمت
تاذى فهدى مؤدبى فانه اتى بالفاء فى الموضعين فليتامل **قوله** او الاختصاص اى باب الاختصاص باب عظيم الشان
رفيع المكان كثير الذيول والاذيال عزيز الشعب والاقوال وكلام سيبويه فى الكتاب مشعر بذلك وكلام المفتاح ايماء اليه وقال
جار الله فى المفصل ومن كلامهم ما هو على طريقة النداء وليس به فاضاف هذا الباب الى العرب رحمهم الله ان هذا الباب هكذا ثبت عن
العرب وان كان القياس الظاهر يا ابناه **قوله** بنا متعلق بالفعل بعده اعنى يكشف وتميما نصب على اعنى واخص والبيت لرؤبة

جمع ضبابة وهى سحابة يغشى الارض كالدخان وفى مجمل اللغة الضباب شئ كالغبار وهى عبارة عن الدواهى والبلايا اى يحفظ اللذين
ينابيعهم الدواهى **قوله** احلاسك اى رفاقك والاحلاس جمع حلس وفى الحديث كن حلس بيتك اى لا تبرح واحلاس البيوت ما يبسط
تحت حر الثياب والاشياع جمع شيعة وهى التى تتبع عوضا للتقصد كذا فى الصحاح **قوله** ويحتمل ان يجعل كناية فى بعضها كما فى قول العبد للمولى
ينظر المولى الى ساعة فان صحة الاخبار بحصول النظر فى الاستقبال من لوازم طلب النظر والله اعلم الباب السابع الفصل والوصل
الفصل والوصل لشدة اتصال كل منهما بالاخر لا منزلة اسم علم بمنزلة هذا الباب او هذا الفصل ولا جرم جعلهما المصنف بابا واحدا
وفى عبارة المفتاح اشعار بذلك لانه قال ومدار الفصل والوصل وهو ترك العطف العاطف وذكره على هذه الجهات ولما كان الفصل
عدميا والوصل وجوديا قدم الاول على الثانى فى الذكر ولما كان معرفة الاعدام بملكاتها انعكس القضية فى مقام التعريف وعكس فى المفتاح
نظرا الى اصالته **قوله** مقبولا بالواو ونحوه ذهب الشارحون عن اخرهم الى ان هذا غير مستقيم لان معناه انه شرط كون عطف الجملة على الجملة مقبولا
بالواو ونحو الواو ان يكون بينهما جهة جامعة فدل هذا الكلام بجملته على ان نحو الواو من الفاء وثم وغيرها مشروط بوجود الجهة الجامعة وهذا غير صحيح
لان غيرها مشروط بذلك لان لكل من غيرها معنى خاصا اذا وجد فالعطف مقبول والا فلا فنقل الشارح المحقق اعتراضهم على الوجه المذكور
وزاد عليه لفظ الظاهر دفعا للمناقشة على ما هو دابه فى مثله واما نحن فنقول معنى هذا الكلام والله اعلم بالمرام ان شرط عطف الجملة بالواو
ونحو الواو مما ينسلخ عن معناه ويستعمل فى مجرد التشريك وجود الجهة الجامعة وحاصل ذلك ان بعضا من حروف العطف كالفاء وثم
مما له معنى خاص قد يستعمل فى غير ما وضع له مجازا او قد مر عليك ان الامام المرزوقى قد صرح بان كلمة ثم فى عطف الجمل بمنزلة الواو البتة
فعند ذلك يشترط الجهة الجامعة ووجود المناسبة والا فلا قبول هناك اصلا فليتامل **قوله** الظاهر انه اراد قد يتهاك على ان التقييد
بالظاهر معناه دفع الشغب ولو سلم فههنا احتمال اخر صحيح وهو ان يجعل ونحوه منصوبا معطوفا على مقبولا ويجعل ضميره راجعا الى المفرد
اى شرط كونه شبيها بالمفرد فى القبول وجود الجهة الجامعة وهذا معنى صحيح لا غبار عليه من الخلل فالقول بانه كان عليه ان يترك لفظ الظاهر
كالفاء وثم وحتى مشعر اشعارا ظاهرا بان حتى يجرى فى عطف الجمل وليس بسديد لان حتى لا يجرى فى عطف الجمل كما يقع التصريح به بعيد ذلك
قوله صبر اى حبس صعب على النفس شديد عليها **قوله** سواء كان نواه او نوى غيره او لا ولما ذهب اليه الشارحون من انه يمكن توجيه الكلام
بطريق يكون العطف مقبولا بان يراد بالنوى كالنوى اى الحسين وحاصل رده ان هذا فاسد ان جعل من قبيل عطف المفرد على المفرد اذ لا مناسبة
بين حرارة نوى ابى الحسن وكرمه وان جعل من قبيل عطف الجملة ففساده اكثر واظهر اذ لا يبحث عن وجود الجهة الجامعة بين المسندين
والمسند اليهما كما سيجئ هذا تقرير كلامه وتوضيح حرامه وفيه نظر اذ الجامع هنا خيالى لانه صادر عن استانس بلا التفات الى الحسين والتلذذ بها
والانسان اذا نال احوال الذى يتصور حرارة فرقته ويخطر بباله حرقة فرقته فاذا جعل من عطف المفرد فالجامع خيالى فليتامل **قوله**
فان الاحضار لسدى عقيب نزول المطر فيه بحث للقطع بان الاحضار لا يبتدى عقيب نزول المطر اللهم الا ان يتجوز **قوله** والتدريج فى
درج الارتقاء لما الدرج الطريق الذى يدرج بالسلوك اى يطوى يقال هم يطوى كما درج السيول اى سرعون متباعدون فمعنى التدرج
فى درج الارتقاء الشروع فى طى طريق الارتقاء بالسلوك **قوله** شئت الاشكال اذ لو لم يكن له اعراب لغات فايدة الواو **قوله** احتمل ان يكون رجوعا له
هذا لا يجرى فى جميع الصور اذ من الصور ما يكون الجملة الاولى لازمة او بالعكس ومنها ما يكون هناك دليل قاطع على منعه فلا يرد النقض
بقولنا لا اله الا الله محمد رسول الله **قوله** وبعد تسليم ان العامل ما حاصل ذلك انا لا نسلم انه اذا ظرفية بل هى شرطية واذا كانت شرطية
فلا نسلم ان العامل فيها هو الجزاء بل العامل فيها شرطها وهو الذى عليه المحققون واذا عيد هو لا ليست بمضافة حتى يرد عليه ان المضاف اليه لا
يعمل فى المضاف واعلم انهم اختلفوا فى ان العامل فى اذا ما هو فالمحققون على ان العامل شرطها والباقون على ان العامل هو الجزاء والاول

هو القول الفصل والمذهب الجزل وفي التسليم تنبيه على ذلك قوله ثم انه ليس يقتضي هذا بظاهره بخلاف ما صرح به الشارح في شرح الكشاف لانه قال في قوله تعالى وما على الذين يتقون من حسابهم من شيء ولكن ذكرى لعلهم يتقون اذا عطف مفرد على مفرد لا سيما بحرف الاستدراك فالقيود المعتبرة في المعطوف عليه البتة في ذكر عليه معتبرة في المعطوف البتة بحكم الاستعمال تقول ما جاءني يوم الجمعة او في الدار راكبا ومن هذا القوم رجل لكن امراة يلزم ان يكون مجي المراة يوم الجمعة وفي الدار وبصفة الركوب ويكون من ذلك القوم البتة لا يجوز الاستعمال بخلافه ولا نفهم من الكلام سواه هذا كلامه ولا يخفى ما بين الكلامين من المخالفة بحسب الظاهر فقوله تعالى الآن خفف الله عنكم وعلم ان فيكم ضعفا على الاول لا شبهة فيه واما على الثاني فالتقييد بملاحظة متعلق العلم دون نفسه فلا يلزم تقييد علم الله بالزمان ولا حدوثه فافهم واما الشيخ عبد القاهر فقد بت القول بذلك في دلايل الاعجاز ونص على ان هذه القاعدة قطعية كلية لا اكثرية اغلبية حتى صرح بانه لو عطف الله يستهزئ على قالوا فالذي يتصور في ذلك ان يكون من الضرب الثاني من ضربي جواب الشرط فاما كونه من الضرب الاول فامر لا يتصور قطعا قوله فلم لا يجوز ان يكون عطف الله يستهزئ بهم من هذا القبيل فيه بحث لان هذا لا ينفعه لبقاء المحذور بحاله اذ التقدير اذن هكذا اذا خلوا قالوا واذا قالوا استهزأ الله بهم فيلزم اختصاص استهزاء الله بهم بحال الخلوة لانه اذا كان الاستهزاء مختصا بزمان القول كان مختصا بزمان الخلوة اذ القول مختص وههنا ضرب اخر من جواب الشرط ما ذكره القوم وهو ان يكون الاول موقوفا على الثاني كقولنا ان عادني عن السفر صليت وتوضأت قوله لا نسلم يفيد المعنى ان حاصل الجواب ان استهزاء الله تعالى غير مترتب على مجرد القول والتلفظ بهذا الكلام اعني انا معكم انما نحن مستهزءون بل هو مترتب على نفس الاستهزاء والقصد اليه فان جعل من الضرب الثاني لزم الاول وهو فاسد وفيه نظر لان معنى الاية اذا خلوا الى شياطينهم قالوا قولا معروفا بالمواطاة صادرا عن صميم القلب لان الاية سيقت لبيان ذم هؤلاء واظهار نفاقهم ومصداق هذا المعنى ما ذكره صاحب الكشاف في وجه التاكيد في انا معكم حيث قال واما مخاطبة اخوانهم في الاخبار عن انفسهم بالثبات على اليهودية فهم فيه على صدق رغبة ووفور نشاط وهو رايج عنهم متقبل منهم فكان مظنة للتحقيق ومئنة للتاكيد فالقول بان ذلك غير مترتب على مجرد الاخبار مسلم الا ان المذكور ههنا اخبار صادر عن صميم القلب وصدق الرغبة ووفور النشاط ولا يخفى ان الاستهزاء مترتب على هذا المذكور قوله والوجه ما ذكرنا اذ المصراع الثاني اعني قوله فكل حتف امرئ يجري بمقدار ربما يا الاطراء وليس له كثير علاقة بهذين الوجهين يظهر بالتامل قوله ولما لا يظهر سواه انشاء لفظا ومعنى صرح به ان ترك العطف مبني على كمال الانقطاع بين ارسواه ولكن هذا المعنى على ذكر منك فلعله ينفع فيما سيجي واعلم ان هذا الكلام مع سابقه اعني حديث عدم الجزم صريح في ان القصد في هذا المثال الى حال المحكي قبل اعتبار الحكاية فان تعليل الامر وانعكاس المعنى انما يتصور في كلام الزايد حين تكلم الزايد به واما الشاعر فليس له الا حكاية ما صدر عنه على الوجه الصادر باي طريق كان ولكن هذا ايضا محفوظا عندك فانه يظهر عن قريب قوله والاحرى الجزم بالعكس اعني بصيغة الارساء فيه ضعف لان عكس ذلك انما هو تصيير الامر بالارساء علة للمراولة ومثله قوله قلت لما ذكر حاصل هذا الجواب واضح لا خفاء فيه بل الخفاء في استقامته للقطع بان مقصود المص تمثيل كمال الانقطاع على وجه يوجب الفصل بين الجملتين والشارح ايضا معترف به لانه قال ولما كان انشاء لفظا ومعنى وهو والخبر كذلك لم يعطف عليه على ما اشار اليه وان كان للاولى محل من الاعراب فات هذا المعنى على ما لا يخفى قوله لان المثال انما هو هذا المصراع مسلم لكن بملاحظة المحكي قبل اعتبار الحكاية وبملاحظة زمان صدوره عن الزايد وفي كلامه ايضا اعتراف بذلك على ما وقع التنبيه عليه في حديث عدم الجزم وقاسه ههنا على الاية فهو فاسد اذ في الاية دليل على ملاحظة الحكاية لان قوله الله يستهزئ بهم كلام الحاكي فان جعل معطوفا على المحكي لزم اعتبار الحكاية المستلزم لكونه مما له محل من الاعراب ولا كذلك البيت المذكور فليتامل فانه دقيق جدا قوله واما كمال الاتصال فلكون الثانية موكدة للاولى في الكشاف ان توسط حرف العطف بين الجملتين في قوله تعالى انه فكر وقدر الى قوله فقال ان هذا الا سحر يؤثر مبني على ان الجملة الثانية

ليس العكس الا ما ... قوله لا يخفى ان المراد بالعكس ... وكيف وهو لا ينطبق على ... جواب الامر كما ان ... المطرف بعض ... الكاشية فان اردت الوسط الى ... فانظر الا سحر اخرى

من الاولى مجرى التوكيد من المؤكد هذا كلامه وهذا بظاهره منقوض بالحق فيه لان كون الثانية بمنزلة التوكيد للاولى من اسباب الفصل وقد جعله ههنا من موجبات الوصل فافهم قوله لا عليه اي لا على المتبوع نفسه والبيان بالعكس اي البيان يدل على المتبوع نفسه لا على احوال المتبوع قوله وهذا المعنى مما لا يتحقق له اي التمييز بهذا الوجه بان يكون بعينه والاعم بعض احوال المتبوع غير متحقق في الجمل والا كانت محكوما عليها بذلك والحاصل انه لا امتياز بينهما الا بهذا الاعتبار وهذا الاعتبار غير متحقق في الجمل فالبيان في هذا الباب بمنزلة النعت هناك فذكره ذكره فلا حاجة الى ذكره على حدة فافهم فان قيل كلام الشيخ في دلايل الاعجاز مشعر بان الجملة تتنزل منزلة النعت من الجملة الاخرى لانه قال اعلم ان الجمل على ثلاثة اضرب جملة حالها مع التي قبلها حال الصفة مع الموصوف والتاكيد مع المؤكد فلا يكون فيها العطف البتة لشبه العطف فيها لو عطفت بعطف الشيء على نفسه وجملة حالها مع التي قبلها حال الاسم يكون غير الذي قبله الا انه يشاركه في حكم ويدخل معه في معنى مثل ان يكون كلا الاسمين فاعلا او مفعولا او مضافا اليه فيكون حقها العطف وجملة ليس فيها شي من الحالين وحق هذا ترك العطف البتة قلنا مقصوده بيان امتناع العطف يعني ان جملة تمتنع فيها العطف كما يمتنع بين الصفة والموصوف فليفهم جزافا بالكسر مصدر جازف مجازفة اخذ بغير تقدير ومعرفة بالكمية وهو نصب على المصدر اي رمي جزافا اي رميا بطريق الجزاف قوله على لفظ المبني للمفعول قد اتفق الشارحون على انه على لفظ المبني للفاعل اي فاتبع المتكلم ذلك الكتاب بقوله لا ريب فيه وجزم الشارح بانه على لفظ المبني للمفعول لانه كان اعتقد ان المفعول الاول ههنا تابع والثاني متبوع ومن جهة ان احد المفعولين محذوف والحق ان الاول يكون تابعا ويكون متبوعا وعليه قوله جل طوله او لم نهلك الاولين ثم نتبعهم الاخرين وعكسه قوله صلى الله عليه وسلم من اتبع نفسه هواها وقد فصلناه فيما سبق فلا نعيده قوله فوزانه وزان نفسه في قولهم وزان هذا وزان ذاك فيه نوع خفاء والمراد مجانسه ونسبته وهو في الاصل مصدر وازن الا انه ليس المعنى على اعتبار الموازنة وان كان بعض المواضع صالحا لذلك وحاصل معناه ان نسبة لا ريب فيه بالتاكيد نسبة نفسه اليه قوله وهذا معنى ذلك الكتاب الى تمهيد وتوطئة لجعل هدى للمتقين بمنزلة التاكيد اللفظي وجعل لا ريب فيه بمنزلة التاكيد المعنوي على ما قرره قوله فوزانه وزان زيد الثاني اي وزان هدى للمتقين وزانه وزيف ذلك بان المناسب اذن عطف التاكيد على المؤكد فاما عطف احد التاكيدين على الاخر فلا امتناع فيه واجيب بانه لو عطف لتوهم انه عطف على ذلك الكتاب ففي العطف ايهام لخلاف المقصود فلهذا تركه قوله ولكن ذكر الشيخ في دلايل الاعجاز ما يريد ان تقريره يشعر استعارة الظاهر بان قوله لا ريب فيه بمنزلة اللفظي لذلك الكتاب فيكون مخالفا لما عليه المص ومن تبعه لذا بهم الا انه بمنزلة التاكيد المعنوي قوله الا ان لفظه غير لفظ متبوعه مبني على راي من لا يجوز كون الثاني بلفظ الاول والا فبعض النحاة يجوزونه ففي يا زيد زيد قايلون بابدال الثاني قوله وهذا المعنى مما لا يتحقق له في الجمل لا قد فصلنا هذا المعنى فيما مضى تفصيلا اغناك عن التكرير ههنا قوله اي ان لم ترحل فكنت ما يعني ان عدم الرحلة سبب للامر بذلك ووجه السببية لحوق الضرر منه اليه فافهم قوله لكمال اظهار الكراهة اي لكمال اظهار كمال الكراهة الا انه ترك الكمال في جانب الكراهة لان كمال الاظهار يشعر به في الجملة قوله فدلالته يكون بالالتزام دون المطابقة يدفع ذلك بان مبناه على راي من لا يفرق بين الطلب والارادة فان طلب الفعل من الغير هو ارادته منه فيكون مدلول الامر هو الارادة وهو النهي هو الكراهة قوله حقيقة في اظهار كراهة اقامته يريد انه صار حقيقة في كراهة الاقامة الا انه اقحم الاظهار تنبيها على ان التكلم بهذا اللفظ يوجب اظهار الكراهة وان كان معناه عرفا الكراهة الاقامة فالتاكيد يوجب كمال الاظهار الحاصل من التكلم به تدبر قوله وقريب منه هذا اي يؤول حاصله الى حاصله اذ المعنى اذا فهم من اللفظ قصدا اليه مجازا انما هو لاجل صيرورة هذا اللفظ حقيقة عرفية في هذا المعنى او لاجل انه مجاز مشهور قريب من حد الحقيقة وايا ما كان فحاصله يؤول الى حاصله قوله ويمكن ان يقال انه مبني الى فيه تطلع من وجوه الاول ان القول بان الامر بالشي يتضمن النهي عن ضده ليس معناه

لان المحكوم ... وصف ذات فيحكم عليها بالصفة حقيقة فلو جوز كون الجملة موصوفة لزم كونها محكوما عليها حقيقة ... حقيقة لا تقدر ... محذوفا في نفسه ... والجملة بمنزلة عن ذلك ... منه

النهي عن الضجر من المعنى المذكور حتى يكون دلالة عليه تضمنا مصطلحا مقابلا للمطابقة بل معناه انه نعصه ويستلزمه عقلا وتفصيله
ان كتب الاصول الثاني انا سلمنا ان الاول كذلك لكن ارحل متضمن لفظه لا تقيمن عندنا باعتبار معناه الاصلي اعني النهي عن الاقامة ومع
ليس بمطابق المط تضمنه له باعتبار معناه العرفي اعني اظهار كراهة الاقامة وهو غير لازم منه اظهار الثالث انه لو كان دلالة ارحل
على لا تقيمن عندنا دلالة التضمن كانت الجملة الثانية اعني لا تقيمن عندنا بدل البعض من ارحل وقد جعلوه بدل الاشتمال كما صرح به المصنف فان
قيل القايل بدلالة التضمن انما هو صاحب المفتاح ولعله لم يجعله بدل الاشتمال والقايل ببدل الاشتمال هو المصنف وهو غير قايل بدلالة
التضمن فلا اشكال قلنا ذهب صاحب المفتاح الى انه بدل الاشتمال والمصنف قد تبعه وحققه لا المفتاح نص على ذلك الشارح هناك في
شرحه وبالجملة فالكلام في قوة هذا الكلام ومتانته اللهم الا ان يقال اشتمال ذلك على الامر زايدا اعني التاكيد الحاصل من النون فاخرجه عن
البعضية الى الاشتمال فليتامل **قوله** لان عدم الاقامة مغاير للارتحال غير سديد اذ المغايرة لا تدل على المنع اعني منع كونه بدل الكل
فان شرطه ايضا ان يكون مفهومه مغايرا للمبدل وان اتحد ذاتاهما ولما لم يتحقق الذات في الجملة جعل حاصل المعنى نازلة منزلته **قوله** منصوب
المحل مفعول اقول ظاهر الف داذ هو مبني على الفاسد وقد فصلناه تفصيلا او روت في ضمنه تحقيقا فلا نعيده **قوله** فوسوس اليه
اي انهى اليه وسوسته فعداه بالى بتضمين معنى الانهاء كما في قولهم احمد اليك اي انهى حمده اليك ومعنى اضافة الشجرة الى الخلد انها
سببه بزعمه وملك لا تبلى اي لا تزول **قوله** من باب عطف البيان للفعل اي الفعل المجرد مع قطع النظر عن الفاعل لان مطلق القول لا يصلح
بيانا لمطلق الوسوسة لانه اعم منه مطلقا فلا بد في التبيين من ملاحظة الفاعل بل ملاحظة التعلق بالمفعول ايضا فاعتبار البيانية
انما هو بين الجملتين دون الفعلين المجردين **قوله** وفي سورة الرعد سهو والصواب في سورة ابراهيم اذ ليس له اثر في سورة الرعد
لا بالواو ولا بدونها والذي هو في سورة ابراهيم انما هو بالواو **قوله** ليلا يتوهم لحريرد عليه انه لا مجال لهذا التوهم اذ لا جامع بين المسندين
اللهم الا ان يقال روية المحبوب في الضلال ونسبته اليه توهم الانتفاء في الجملة وههنا اشكال قوي وهو ان في الفصل ايضا ايهاما لخلاف
المقصود لانه يتوهم ان اراه خبر بعد خبر لا فيفيد المعنى ايضا كتوهم عطفه عليه ويمكن دفعه بانه لا مساغ لهذا التوهم الا ان هذا مبني
على اصل اورده عبد القاهر في المسايل المشكلة وهو انه اذا وقع الجمل خبرا وكان الخبر متعددا فلا بد هناك من الواو وهذا كلامه وظاهر
من كلام الشيخ من انك اذا قلت زيد يضر وينفع بدون الواو ويحتمل ان يكون الثاني رجوعا عن الاول تاييدا لهذا الكلام ولا يخفى ان مقصود نافي
هذا المقام وان كان حاصلا الا ان هذا ايضا في المسايل المشكلة لانه قد ذكر صاحب الكشاف في قوله تعالى الرحمن علم القران خلق
الانسان علمه البيان ان الرحمن مبتدا وان الافعال مع ضماير اخبار مترادفة واخلاؤها من العاطف لكونه في مقام تعديد النعماء
لمجيئها على نمط التعديد كما تقول زيد اغناك بعد فقر اعزك بعد ذل كثرك بعد قلة فعل بك ما لم يفعل احد باحد فما تنكر من احسانه هذا كلامه
ومن انصف من نفسه عرف مطابقة الكلامين في التحقيق **قوله** لانه لم يبين امتناع عطفه الخ فيه اشكال اذ قد تقرر ان الجملة عنده هي الجزاء
والشرط قيد وقد تبين امتناع العطف على الجزاء اعني قالوا ولا الزم اختصاص استهزاء الله بهم بالظرف اعني وقت الخلوة كما مر كما وجه
بين الشرط والجزاء حكم حتى يوجد هناك جملة اخرى هي المجموع المركب منهما حتى يقع الاحتياج الى بيان امتناع العطف فليفهم وقد يورد
ههنا مناقشة فاسدة وهي ان العطف على الجزاء المقيد يتصور بطريقين احدهما ان يجعل القيد جزءا من المعطوف عليه بان يلاحظ
التقييد اولا ثم يعطف عليه ثانيا فلا يلزم الاشتراك اذ ان في ذلك القيد لانه جزء من اجزاء المعطوف عليه داخل فيه لا حكم من احكامه
حتى يشاركه المعطوف فيه وثانيهما ان يعتبر العطف عليه اولا ثم يقيد به ثانيا فذلك القيد اذن مشترك بين المعطوف والمعطوف عليه
لانه حكم من احكامه فلم لا يجوز ان يجعل الله يستهزئ بهم معطوفة على قالوا بالاعتبار الاول فانه لا محذور فيه هذا كلامهم ولا يخفى

اما اولا فلانه اذا كان القيد سابقا في الاعتبار على العطف كما هو مضمون الوجه الاول كان هذا من قبيل عطف المقيد واذا انعكس الامر
كما هو مضمون الوجه الثاني كان من قبيل قيد العطف على قانون نفي القيد وقيد النفي واذا كان كذلك كان العطف في الصورة الاولى واردا
على القيد متوجها اليه كنفي القيد يعني ان الغرض من العطف اعتبار القيد وبيان اشتراكه بين الاول والثاني وهذا القايل نفى الاشتراك
وهو خروج عن القانون اذ القانون في مثله ان يكون السابق في الاعتبار مضافا اليه واللاحق مضافا واللاحق متوجها الى
السابق البتة واما ثانيا فلان الشيخ بت القول في دلايل الاعجاز بان القيد المتقدم معتبر في الثاني البتة من غير هذا التفصيل **قوله**
ولو ان لنا طلا لقضي الامر فان هذه الجملة الشرطية معطوفة على قالوا البتة نص عليه الشيخ في دلايل الاعجاز مصرحا بامتناع عطفها على
قالوا **قوله** اذا جاء اجلهم لا يستاخرون ساعة ولا يستقدمون ذهب الشارح المحقق رح الى ان قوله ولا يستقدمون عطف على الجملة الشرطية
لا على الجزاء اعني لا يستاخرون اذ لا معنى لقولنا اذا جاء اجلهم لا يستقدمون وفيه نظر من وجهين الاول انه قد سبق انفا انه صرح في مباحث
المسند بان الشرط قيد من قيود الجزاء وان معنى ان تكرمني اكرمك على قانون الوهبية اكرمك وقت اكرامك اياي فلا يجوز اذن عطفه على الشرط
فلو عطف على الجزاء الوقع الوقوع في الذي هو يفر عنه الثاني انا لا نسلم انه لا معنى لقولنا اذا جاء اجلهم لا يستاخرون ساعة ولا يستقدمون فان
معناه اذا جاء اجلهم لا يستطيعون تغييره اصلا لا بالتقديم ولا بالتاخير ونظيره قوله تعالى لا رطب ولا يابس الا في كتاب مبين ومثله كثير في التحصيل
والحق ان الجملة الثانية معطوفة على الجزاء وان المراد بيان امتناع تطرق التغيير والتبديل اليه اذ لا يخفى ان المتبادر من ظاهر هذه العبارة وذلك بحكم
الذوق وشهادة الفطرة السليمة وان ما ذهبوا اليه من عطفه على الشرطية لا يتبادر اليه الفهم ولا يرتضيه الذوق اذ لا جامع بين المعطوفين
اذن وقد يقال هي معطوفة على الجزاء الا انه لا اشتراك في القيد اذ الظاهر يدفع بالقاطع لامتناع الاستقدام حين مجيئه امتناعا ظاهرا فلا
فائدة في نفيه ثم اجاب لما كان هذا سببا لان يجعل عطف الله يستهزئ بهم من هذا القبيل اجاب هذا القايل بانه ليست القرينة اضعف ههنا كالقرينة
هناك في الظهور فلا يلزم من مخالفة الظاهر لقرينة اقوى منه مخالفته لقرينة اضعف هذا كلامهم وفيما ذهبنا اليه نجاة من جميع التعسفات
التي هي نتيجة الحيرة وعدم الوصول الى المقصود **قوله** لما مر من المشاركة في الاختصاص بالظرف المتقدم في الاول وكونه من مقولات هولاء المنافقين
في الثاني يعني لما علل قطع هذه الجملة بذلك بعدم الجامع لزم منه بطريق الايماء ان الجامع موجود **قوله** واما كونها كالمتصلة بها الخ التحقيق ان بين
الجملتين شبه كمال الاتصال يريد انه اذا كان هناك جملتان والاولى منشا السوال والثانية جواب لهذا السوال فحكم الثانية القطع اعني ترك عطفها
على الاولى التي هي منشا السوال المقدر لانه اذا كانت الاولى منشا السوال المقدر كانت شبيهة بجملة السوال فكان الاولى سوالا والثانية
جوابا فيجب فصل الثانية عن الاولى على ما هو القانون في الجواب بالنسبة الى سواله فههنا امور الاول انه هل يجب قطع الجواب عن السوال الثاني
انه اذا كان الجملة جوابا لسوال مقدر وكان منشا هذا السوال المقدر الجملة السابقة فهل يجب قطع هذه الثانية عن هذه السابقة ام لا الثالث
انه اذا كانت الجملة السابقة منشا لهذا السوال المقدر والثانية جوابا له فهل يحتاج تحقق شبه كمال الاتصال هنا الى تنزيل الاولى منزلة
السوال ام يكفي كون الاولى منشا بلا تنزيل فهذه امور ثلثة ولا يتضح حقيقة هذا المقام الا بعد اتضاح حقيقة كل من هذه الامور الثلثة اما
الاول فتحقيقه يفتقر الى معرفة حال الجواب بالنسبة الى سواله اهي الاتصال ام الانقطاع ام التوسط والشارح المحقق رح جزم بالاول وبت
القول به كما قال لما كان بينهما من الاتصال اي كمال الاتصال اذ الثاني مرتبط بالاول ارتباطا ذاتيا عقليا وهذا يشعر كلام الشيخ عبد القاهر في
دلايل الاعجاز لانه قد رهما بالشرط والجزاء بمعنى انه ان قلتم قلنا اولا ان الثاني في التحقيق بيان للاول وبالجملة فالقوم مصرحون بوجوب القطع
هنا ومتفقون عليه بحيث لا مجال لتوهم خلافه وهذا هو الموافق لما هو المفهوم من دلايل الاعجاز وهو المفهوم من ظاهر لفظ المفتاح ايضا لانه
قال تاركا للعطف على ما عليه ايراد الجواب عقيب السوال وصرح به جمهور الشارحين ايضا هناك كما قال الشارح العلامة رح لان قانون الجواب

ان يورد بالعطف على سواله وبالجملة فلا نزاع في حكمه انما النزاع في دليله فقوم يعللونه بكمال الاتصال كما فصلناه انفا وقوم يعللونه بكمال
~~الاتصال كما فصلناه انفا~~ الانقطاع لانهما مختلفان في التحقيق خبرا وطلبا ولان القايل مختلف حقيقة او فرضا وقوم يعللونه
بانه لو جي بينهما بالواو لفهم ان الجواب من جملة السوال وهو باطل وهذا التعليل تنبيه على ان بينهما تغايرا وتناسبا في التحقيق الا ان المانع
خارجي وهو توهم خلاف المقصود وان ههنا قسما اخر اهملوه وهو التوسط بين الكمالين مع الايهام واما الثاني فالذي ينطق به ظاهر
كلام المفتاح انه يجب القطع ههنا ايضا لانه قال النوع الثالث من الحالة المقتضية للقطع ان يكون الكلام السابق بفحواه كالمورد للسوال
فينزل ذلك السوال منزلة الواقع ويطلب بهذا الثاني وقوعه جوابا له فيقطع عن الكلام السابق لذلك فقوله فيقطع معناه فيجب قطعه
صرح به جمهور الشارحين في شرحه وهذا اعني وجوب القطع في هذا القسم هو المفهوم من دلايل الاعجاز فقد صرح بذلك تصريحات لا تحتمل
بحيث لا مجال لتوهم خلافه قطعا وهذا هو المفهوم من ظاهر كلام المص ايضا لانه صرح بشبه الاتصال وحكمه القطع قطعا كما عرفته وههنا اشكال لان
هذا منقوض بقوله تعالى ما كان للنبي والذين امنوا ان يستغفروا للمشركين ولو كانوا اولي قربى من بعد ما تبين لهم انهم اصحاب الجحيم
وما كان استغفار ابرهيم ~~الى الاخر~~ جواب لابيه الا عن موعدة وعدها اياه فلما تبين له انه عدو لله تبرا منه فان قوله وما كان
استغفار ابرهيم الى الاخر جواب لسوال منشاوه الكلام السابق اعني قوله ما كان للنبي الى اخره مع انه عطف الكلام الثاني على الاول
بالواو فلو كان وجوب القطع في مثله قطعيا فكيف يصح ذلك وبالجملة فمثله بالعطف بالواو اكثر من ان يحصى في تراكيب الكتب الا انا اقتصر
على الاية اذ لا مجال ههنا للانكار واذا عرفت هذه الامور فاعلم ان من علل قطع الجواب عن سواله بكمال الاتصال فالجواب فيما نحن فيه قطعه
لشبه كمال الاتصال ومن علله بكمال الانقطاع فقطعه ههنا لشبه كمال الانقطاع واما الثالث فظاهر كلام المص انه لا بد من تنزيل
الاولى منزلة السوال وهذا هو الموافق لما نص عليه الشيخ في دلايل الاعجاز حيث قال واذا استقريت كلامهم وجدت هذا
الذي ذكرت لك من تنزيلهم الكلام اذا جاء بعقبه ما يقتضي جواب سوال منزلة السوال اذا صرح به وظاهر كلام الكشاف انه لا حاجة
اليه واما كلام المفتاح ففيه شبهة والشارح الكرد لالته على التنزيل والظاهر انه لازم اذ لا معنى لتنزيل السوال الناشي من السابق
منزلة الواقع سوى تنزيل منشاه منزلة نفس السوال والله اعلم بحقايق الاحوال قوله ولا حاجة الى ذلك لان جوابه ظاهر
لان ما عبره المص من تشبيه الاولى بالسوال اعتباره مبني على انه الين وانسب لا على انه واجب حتى يرد عليه ان مجرد كون
الاولى منشا للسوال كاف واما انه الين وانسب فظاهر اذ مشابهة الجملة الثانية اذن بالمتصلة بالاولى اقوى على ما لا يخفى
قوله فبين الجملتين تباين في الغرض والاسلوب اما الغرض فظاهر اذ الغرض من الاولى اعجاز القران ومن الثانية انه ينعى على
الكفار ما هم فيه من التعامي عن ايات الله تعالى واما الاسلوب ففي الاولى طريق الاداء فهو الحكم على الكتاب بانه كذا وكذا وجعل
المتقين من تتمة ما حكم به عليه وفي الثانية الحكم على الكافرين قوله جار على المتقين صفة مجرورة له قوله فلما اذا ابتدائية اي جعلته جملة
مبتداة مستقلة وجعلته مرفوعا بتقدير هم الذين قوله وانه مبني على تقدير سوال هذا هو المطابق لكلام الكشاف فانه يدل دلالة ظاهرة
على ان مجرد كون الاول منشا للسوال المقدر كاف قوله ويسمى الفصل لذلك استينافا اي الاستيناف على الاول حقيقة في معناه المصدري
وعلى الثاني اصطلاح او مجاز كما يشعر به الاسم الاخر وايا ما كان فيسمى استينافا بيانيا وظاهر كلام الشيخ في دلايل الاعجاز مشعر بالاول
اعني ان الفصل استيناف قوله ما بالك عليلا سوال عن حال المخاطب معناه احرارة تشتعل ام رطوبة تغليك حال كونك
عليلا قوله سوال عن السبب المطلق وتضمنه وهو المقصود وقال الشيخ في دلايل الاعجاز لما كان في العادة اذا قيل للرجل كيف انت
فقال عليل ان يسال ثانيا فيقال ما بالك وما علتك قدر كانه قد قيل له ذلك فاتى بقوله سهر دايم جوابا عن هذا السوال المفهوم

هذا التعليل ذكره الفاضل الكاشي في شرح المفتاح وهذه عبارته بعينها منه

هذا التصريح وقع من الفاضل الكاشي ولا يحتمل غيره منه

من فحوى الحال فافهم هذا كلامه ولا يخفى ان العبارة الاولى من عبارتي السوال اظهر في المطلوب اولى عبارتي القوم لان قولهم ما بالك
عليلا معناه ما شانك وما حالك حال كونك عليلا وهذه العبارة بظاهرها سوال عن الحال لا عن سبب العلة كما ان العبارة الثانية
من عبارتي القوم اظهر من الثانية في عبارة الشيخ قوله كانه قيل هل النفس امارة بالسوء لما تعلق السماع بالكلام السابق وكان
معناه ما اطهر نفسي وما ازكيها وعلم السامع ان معناه الحكم على النفس بانها غير مطهرة ولاحظ السامع خصوصية السبب اعني كونها
امارة لكن تردد في سببية ذلك لهذا الحكم حصل الجزم بامور الاول ان المط هو السبب الخاص الثاني ان المط التصديق دون التصور
اذ هو حاصل لما عرفته الثالث ان هذه العبارة صحيحة في تقرير السوال عن السبب الخاص لان معناها هل السبب عدم تطهير
النفس وتزكيتها كونها امارة بالسوء ام لا وبهذا التحقيق يظهر سر التاكيد في هذا القسم وسر عدم التاكيد في القسم الاول وتحقيق
ذلك ان المط في القسم الاول بالسوال هو التصور فلا معنى للتاكيد هناك والمط في الثاني هو التصديق كما شهد به هذا التحقيق فيقصد
التاكيد فيه ويحسن واما ان المط هناك التصور فلانه اذا سمع ان فلانا مريض وصدق بذلك تصديقا حصل له التصديق بان لمرضه
سببا في الجملة من غير ان يلاحظ هناك خصوصية شيء من الاسباب الغير المتناهية فالمط بعد ذلك هو التصور اعني تصور سبب بخصوصه
والتصديق بهذا السبب بخصوصه غير مقصود له بل هو تبع للمطلوب الاول اعني التصور فالحاصل انه بعد سماع الحكم سببه ينقسم الى
قسمين الاول انه بعد ملاحظة الحكم لاحظ معه سببا خاصا ثم يسال عنه الثاني انه بعد ذلك لم يلاحظ سببا خاصا اصلا لكن يسال عنه
فالسوال في الاول يرجع الى التصديق لا محالة وفي الثاني الى التصور لا محالة فالقوم سموا الاول سوالا عن سبب خاص والثاني سوالا عن
سبب مطلق فمرجع السوال في الاول هو طلب التصديق بالسبب الخاص الملحوظ له اولا وفي الثاني هو طلب التصور في الجملة اي سبب كان
وبهذا الاعتبار سموه مطلقا وان كان مطلوبه سببا خاصا فليفهم ففيه دقة هكذا يجب ان يفهم هذا المقام قوله وهذا ابلغ الوصلين عليه
مناقشة وهي ان كلامه في هذه الاقسام امر يتعلق بالمقام وبلاغة كل منها امر يدور على مصادفة المقام لما يليق به وتفصيل ذلك
انك اذا قلت اعبد ربك فان كان المخاطب منكرا لاستحقاقه العبادة او مترددا فيه او خالي الذهن مع امارة انكار او سوال
كان قولك ان العبادة حق له جيدا في الغاية لمصادفته مقتضى المقام وكان قولك العبادة حق له زيادة ردا بالخلوه عن ذلك
وكان قولك فالعبادة حق له متوسطا لاشتماله على نوع تاكيد واشعار بالسببية وان كان خالي الذهن من غير امارة انكار وتردد
او منكرا او مترددا مع اعتبار ما يزيل الانكار والتردد كان قولك العبادة حق له جيدا في الغاية وان العبادة حق له رديا وفالعبادة
حق له متوسطا لقربه من الكلام الابتدائي وان كان ممن لا يناسبه الا وصل الكلام بما قبله بحرف ظاهر دال على السببية كان فالعبادة
حق له جيدا في الغاية والعبادة حق له رديا وان العبادة حق له متوسطا لانه لا يغني غناء الفاء في الجملة وان كان يناسبه الوصل
الخفي المعنوي كان الاجود العبادة حق له وقس هذا وبالجملة فقد ظهر من هذا التفصيل ان قولنا العبادة حق له انما يكون ابلغ الوصلين
اذا كان المناسب هناك وصلا خفيا معنويا حتى لو كان المناسب الوصل الظاهر كان هذا رديا فكيف يحكم عليه بانه ابلغ الوصلين
على الاطلاق وغاية التوجيه ان يقال بعد اقتضاء المقام للوصل الخفي له مزيد فضل على الوصل الاخر من جهة ان فيه احالة على العقل
الذي هو اقوى الدليلين قوله جمع عاذلة الى جمع عاذل لان فاعلا صفة لا يجمع على فواعل قوله اسم ما استونف عنه الظاهر ان الفعل
مسند الى الظرف بعده وهو عنه وهذا يشعر ظاهر عبارته بعد ذلك لانه قال وانما ما ذا استانف المصنف عنه لكن تفسيره بقوله
اوقع عنه الاستيناف لا يلايمه قوله لما ذا احسن اليه على صيغة المبني للمفعول فان قلت ليس هو المخاطب وسيجي التحقيق قوله على وجه
اي اذا جعل الذين يومنون بالغيب موصولا بالمتقين واعتبر الاستيناف على اولئك على هدى كان هذا وجه مرجوح وانما قيده به لان

قوله وبهذا الاعتبار تنبيه على وجه تسميته بالسبب المطلق وفيه دفع ما يتوهم ان مقصوده بالسوال سبب في الجملة اي سبب كان كما صرح به ولا تنبيه انه مطلق في اعتقاده ولانه هو المقصود دون وصف الاطلاق منه

الاظهرية على هذا التقدير فاما على التقدير الراجح وهو ان يجعل الذين يومنون بالغيب استينافا فهو من هذا القبيل بلا شبهة لا انه اظهر
قوله ووجهه انه اذا اثبت له قد تزيف ذلك بان هذا كلام مختل فان الحكم المثبت لزيد في المثال المذكور هو احسان المخاطب اليه وليس
يقدر هناك سوال من المخاطب عن سبب احسانه كيف وهو اعلم من غيره بالاسباب الحاملة له على افعاله الاختيارية والجواب ان المقدر السوال
لكن لا من المخاطب على ما اشرنا اليه من ان احسن في قوله لماذا احسن اليه على صيغة المبني للمفعول وهذا القايل معترف بان للسوال من غيره
ح غاية ما كذا قالوه وفيه تعسف فالجواب القاطع للاشكال عن اصله ان او في قوله او هل هو حقيق بالاحسان للاضراب بمعنى
بل ومعنى الاضراب ابطال تقدير السوال المذكور ففيه تنبيه على الرد على من زعم ان المقدر هو فليتامل قوله واريد ان يجاب بان سبب
ذلك انه مستحق فان قيل ففي القسم الثاني لا مطابقة اذ المطابق اذن هو الجواب بالطريق الاول اعني زيد حقيق بالاحسان قلنا قد
زاد فيه على قدر الجواب بذكر ما هو علة الاستحقاق تنبيها على العلة الاصلية قوله فليس يجري هذا في سائر صور الاستيناف هكذا وقع في النسخ
ولما لم يكن هذا ظاهر الاستقامة مع قوله ولهذا قال منه اي ضرب الشارح بخطه وغيره هكذا فليس جميع صور الاستيناف منحصرة في هذين النوع
القسمين وعلى هذا فما بعده ظاهر الانطباق عليه قوله كانه قيل من يسبحه فقيل رجال فالفعل الذي هو صدر الاستيناف هنا محذوف
وههنا اشكال وهو انه صرح الشيخ في دلايل الاعجاز بانه اذا كان السوال المشتمل على الفعل مقدرا غير مصرح به فحذف الفعل في الجملة الجوابية
غير جايز اصلا وذلك لانه قال في قول المتنبي وما عفت الرياح له محلا عفاه من حدا بهم وساقا ان قوله عفاه من حدا بهم وساقا
جواب لسوال مقدر كانه قيل فما عفاه اذن اي اذا لم تعفه الريح فقيل في جوابه عفاه من حدا بهم ثم قال واعلم ان السوال اذا كان
ظاهرا مذكورا في مثل هذا كان الاكثر ان لا يذكر الفعل في الجواب ويقتصر على الاسم وحده فاما مع الاضمار فلا يجوز الا ان يكون يذكر الفعل
تفسير هذا انه يجوز لك اذا قيل ان كانت الرياح لم تعفه فما عفاه ان تقول من حدا بهم وساقا ولا تقول عفاه من حدا كما تقول في جواب
من يقول من فعل هذا زيد ولا يجب ان تقول فعله زيد واما اذا لم يكن السوال مذكورا كالذي عليه البيت فانه لا يجوز ان يترك ذكر الفعل
فلو قلت اذن من حدا بهم وساقا احلت لانه انما يجوز تركه حيث يكون السوال مذكورا لان ذكره فيه يدل على ارادته في الجواب فاذا لم
يوت بالسوال لم يكن الى العلم به سبيل فاعرف هذا كلامه وبمثله صرح في قول الوليد بن يزيد قوله عرفت المنزل الخالي عفا من بعد احوال
عفاه كل حنان عسوف الوبل هطال فقال لما قال عفا من بعد احوال قدر كانه قيل فما عفاه فقال عفاه كل حنان ولو قلت
كل حنان احلت انتهى فان قلت فما قول الشيخ في الاية قلت له ان يقدر فما المسبحون له فقيل رجال اي هم رجال فصدر الاستيناف
هو الاسم لا الفعل فيجوز حذفه قوله لهم الف الالف بالكسر مصدر الف المكان سكن اليه واحبه والالاف مصدر آلفه على فاعله مولفه
والافا والايلاف مصدر آلفه على افعله قوله موكدا للجواب المحذوف او بيانا له لان هذا اعني قوله لهم الف وليس لكم الاف هو
عين المعنى الحاصل لقوله كذبتم لان المراد بكذبتهم انكم مخالفون لهم في مقتضى الاخوة وهذه الجملة بيان للمخالفة فيصلح بيانا وتاكيدا
قوله الا عند التصريح بالنداء اذ لو لم يصرح بالنداء لاشتبه على السامع وزعم ان المخاطب بالاجوبة واحد كما هو المتبادر الى الفهم
وبعد التصريح به يزول هذا الاشتباه حتى لو كان هناك قرينة واضحة دافعة فلا حاجة الى التصريح به فاندفع النقض بمثل قوله تعالى
يوسف اعرض عن هذا واستغفري لذنبك قوله ليس المعتمد بالعطف هو الامر اعني الجملة الامرية بل المعتمد بالعطف هو مجموع القصة
التي بين فيها ثواب المومنين على مجموع القصة التي بين فيها عقاب الكافرين فلم يرد بالامر مجرد فعل الامر بلا فاعل ولا بالجملة ما يقابل
المفرد بل اراد بالاول الجملة الامرية وبالثاني المجموع بالطريق المذكور بحيث يندرج كل ما يتعلق بفعل الامر عمدة كان او فضلة على
ما قررناه بعض ليس من باب عطف الجملة الانشائية على الجملة الاخبارية حتى يطلب هناك مناسبة الثانية مع الاولى بل من باب عطف

جمل

جمل مسوقة لغرض على جمل اخرى مسوقة لغرض اخر فالملحوظ في هذا العطف هو مجموع القصتين وشرطه المناسبة بين مجموعي القصتين
لا بين الجمل الواقعة في الطرفين وهذا بعينه هو ما صرح به صاحب الكشف وحمل عليه عبارة الكشاف وذكر ان نظير هذا العطف في
المفردات العطف الواقع في قوله تعالى هو الاول والاخر والظاهر والباطن فان الواو الثانية هنا انما هي لعطف مجموع الصفتين الاخيرتين
على مجموع الصفتين الاوليين اذ لا تناسب في عطف الظاهر على واحد من الاوليين فليس في عبارة الشارح ما يدل على انه حمل الامر والنهي
الواقعين في عبارة الكشاف على الفعل فقط بدون الفاعل بل في كلامه ما يدل على خلافه حيث قال بل يوجد عطف الحاصل من مضمون
احدى الجملتين على الحاصل من مضمون الاخرى فانه اراد باحدى الجملتين جملة وصف ثواب المومنين وبالاخرى جملة وصف عقاب
الكافرين كما صرح به لفظ الكشاف فكان هذا من باب عطف القصة على القصة فصح القول بان هذا دقيق واضمحل التوهمات الفاسدة التي
اوردها الاخرون ههنا فليتامل قوله لكن من شرط اتفاق الجملتين اه اعترض عليه بعضهم بان اشتراط اتفاق الجملتين خبرا في عطف الجمل التي
لا محل لها من الاعراب امر متفق عليه لا نزاع فيه لاحد وهذا غلط لان عطف الانشاء على الاخبار وبالعكس في الجمل التي لا محل لها من الاعراب امر
مختلف فيه منعه قوم وجوزه قوم ذكره ابن مالك في كتاب التسهيل وابن عصفور في شرح الايضاح فمن المجوزين لذلك ابن الصفار
وجمع كثير من النحويين وكيف وقد جوز سيبويه ذلك فصرح بصحة جاءني زيد ومن عمرو على ان من استفهامية وبالجملة فانه المعترض اوان
كثرة شغفه بالرد والاعتراض وقلة تتبعه لكتب القوم وكلام مهرة من السلف عفى الله عما سلف قوله لانه قد اورد لو اريد ان قوله وان
كنتم في ريب لوح داخل في حيز القول فيكون رسول الله صلى الله عليه وسلم مامورا بتبليغ هذا الكلام فيتوجه عليه ان حق العبارة اذن ان يقال
مما نزل على بدل نزلنا على عبدنا فذكر الشارح لهذا توجيها وحاصله ان المراد انه مامور بتادية معنى هذا الكلام بعبارة لايقة به حين ادايه
كالمثال المذكور وربما يجاب بانه لا حاجة الى اعتبار التادية من حيث المعنى لجواز ان يحكي لهم هذا الكلام بلفظه بلا تغيير ولا تبديل كذا ذكره الفاضل
في شرح المفتاح وصرح به صاحب المفتاح في بحث الايجاز وحمل عليه قوله تعالى قل للذين كفروا ان ينتهوا يغفر لهم قوله بين الشعر والكتابة اذ المراد
بالكتابة هو تاليف النثر فيناسبه الشعر الذي هو تاليف النظم قوله بسبب من المحدث عنه اي مرتبطا به ومتصلا بحصوله بان يكون بينهما نسبة
قوله بعد غيبتها عن الحس المشترك اشارة الى ان الحس المشترك مدرك للصور المحسوسة باحدى الحواس الظاهرة وحافظها الخيال والضابطة
في هذا المقام ان المفهوم اما كلي او جزئي والجزئي اما صور او معان جزئية ومرادهم بالصور ما كان محسوسا باحدى الحواس الخمس الظاهرة
وبالمعاني ما يكون منتزعا منها واليه الاشارة بقوله ونعني بالصور الخ ولكل من هذه الامور الثلثة مدرك وحافظ فالمدرك للكليات وما في
حكمها من الجزئيات المجردة عن اللواحق الخارجية هو العقل وحافظها المبدا الفياض ومدرك الصور هو الحس المشترك وحافظها الخيال ومدرك
المعاني الجزئية المنتزعة من تلك الصور هو الوهم وحافظها الذاكرة قوله وان استعملها اه اي ان استعملت النفس الناطقة القوة المتصرفة
التي وظيفتها التحليل والتركيب بين الصور والمعاني بواسطة القوة العاقلة اعني العقل وفي الكلام تنبيه على ان القوة العاقلة امر مغاير للنفس الناطقة
لا انهما عبارتان عن شيء واحد كما زعمه البعض وكيف يتصور الاتحاد والنفس الناطقة عبارة عن الروح الانساني والقوة العاقلة عبارة
عن العقل والمجنون محاله الاولى دون الثانية قوله لان العقل مجردا لا يدرك بذاته الجزئي اه المشهور عن الحكماء ان مدرك الجزئيات هو القوى
البدنية والالات الجسمانية دون النفس الناطقة وان المدرك للكليات هو النفس الناطقة والمحققون على ان مدرك الامرين جميعا هو النفس
الناطقة الا ان ادراكها للجزئي بواسطة الالات والقوى وللكلي بلا واسطة وقد علل الامام هذا المعنى في كتبه ببراهين عقلية وقطعية فههنا
خلافان احدهما فرع للاخر الاول ان النفس هل هي مدركة للامرين جميعا ام لا والثاني ان صور الجزئيات الجسمانية هل ترتسم في النفس ام لا
بل ترتسم في الاتها والصحيح في الفصلين ان النفس مدركة للامرين وان صور الجزئيات الجسمانية مرتسمة في النفس فالقايلون بان محل الارتسام

صرح به في شرح حكمة العين وصرح به الامام في الملخص وبهذا تبين ضعف ما وقع في شرح المطالع من انهم اتفقوا على ان المدرك للامرين هو النفس الناطقة منه

هو النفس يعرفون العلم والتصور بانه حصول صورة الشيء في العقل اذ الصور بأسرها مرتسمة هناك والقائلون بان محل ارتسام صور
الجزئيات هو القوى والالات يقولون في تعريفه هو حصول صورة الشيء عند العقل فان كان كليا فصورته في العقل نفسه وان كان جزئيا فصورته
في الته فهذا الخلاف راجع الى خلاف اخر وبالجملة ففي كلام الشارح تنبيه على فوايد الاولى ان مرادهم بالنفس الناطقة هو الروح الانساني كما يشعر
التصريح به وبالقوة العاقلة هو العقل وان نسبة الثاني الى الاول كنسبة السكين الى فاعله فالقطع الحاصل من السكين قد
يسند تارة الى الشخص باعتبار انه هو الفاعل له واخرى الى السكين باعتبار انه هو الالة فافهم الثانية ان مرادهم بالجزئي الذي هو محل الخلاف
هو الجزئي الجسماني لان هذا هو المعروض للعوارض المانعة من التعقل والارتسام واما الجزئيات المجردة من العقول والنفوس فلا خلاف
في ان مدركها هو العقل البتة اذ لا يتصور هناك ما يمنع الارتسام والتعقل الثالثة ان المدرك في الاخرين هو العقل على ما عليه المحققون
غاية الامر ان الادراك في الجزئي بالواسطة قوله والجواب الى فان قيل ما ذكره السكاكي من ان العقل بتجريده المثلين عن التشخص في الخارج رفع
التعدد عن البين يقتضي ان يكون التماثل بمعنى الاتحاد في الحقيقة لا بمعنى الاشتراك كما زعمه الشارح قلنا انه كانه جعل الوصف بمنزلة الحقيقة
وما عداه بمنزلة الوصف المشخص لهما فليتامل قوله زيد في احدهما عارض وهو الصفوة فكان العام بدعوى الصفوة بياض زيد فيه شيء من السير
ولا يخرجه ذلك عن حقيقته قوله مع ان العدم معتبر في مفهومهما تحقيق كيفية اعتبار العدم في مفهوميهما ما اشار اليه الامام من ان مفهوم الاول
هو الذي يكون سابقا على الغير ولا يكون الغير سابقا عليه ومفهوم الثاني ما يكون واحد سابقا عليه ولا يسبقه غير ذلك الواحد فكل منهما اخذ عدم
اذ العدم ماخوذ في مفهوم كل منهما قوله ترتبا ووضوحا اي تقدما وتأخرا وثبوتا واستقرارا اذ الترتب جعل كل شيء في مرتبته وهو في
الاصل ماخوذ من الرتوب بمعنى الثبوت والاستقرار ومنه المرتبة وحاصله ان الصور متفاوتة في التقدم والتأخر والثبوت والاستقرار
فبعض مقدم في الخيال على بعض الصور وبعضها اقدم واقدم وهكذا والشارحون يفسرون الترتب بانتقاب صورة في خيال
فيقولون اختلف ترتب الصور اي انتقاب صورة في خيال تعقب انتقاب صورة اخرى فيه فكثيرا ما يدرك صورة عقيب صورة ولا
يلتفت اليها غيره وفيه ما فيه فقوله ترتبا ووضوحا تمييز وفاعلية مستقيمة اذ الترتب والوضوح يختلف ويتفاوت ومنهم من ينصبه على
نزع الخافض قوله فان جمعه من اضافة المصدر الى الفاعل والمفعول محذوف اي فان جمع الجامع الخيالي الجملتين او معناه فان جامعيته قوله
وبيان الاسباب رفع مبتدأ خبره مما يفوته الحصر العدم تناهيه قوله كانت جزئيات ظاهره مشعر بان الاضافة الى الجزئي مطلقا توجب
كون المضاف جزئيا وليس كذلك لانه اذا قيل عداوة زيد واريد مطلق عداوته كانت العداوة كلية وان كانت مضافة الى الجزئي نعم اذا
اريد عداوته مع عمرو في زمان معين بسبب معين الى غير ذلك من القيود المشخصة كانت جزئية قوله فكيف يصح جعل بعضها على الاطلاق
عقليا وبعضها وهميا والجواب عنه ظاهر وهو ان التماثل والتضايف بين الشيئين اقتضى الجمع بينهما لان كلا منهما في نفسه صالح لكونه
سببا للانضمام والاجتماع من غير احتياج الى احتيال من جهة الوهم بخلاف التضاد ونحوه فانه محتاج الى احتيال الوهم والحاصل ان كل
مادة يفتقر الى احتيال الوهم في الانضمام والاجتماع فهي منسوبة الى الوهم وما لا يفتقر فهي منسوبة الى العقل فلا جرم جعل التضايف والتماثل
عقليا والتضاد وشبهه وهميا فليتامل قوله قد رد هذا الكلام على السكاكي نص عليه في الايضاح لانه قال واما ما يشعر به ظاهر كلام السكاكي
في موضع من كتابه انه يكفي ان يكون الجامع باعتبار المخبر عنه او الخبر او قيد من قيوده فهو منقوض بنحو قولك هزم الامير الجند يوم الجمعة وخاط
زيد ثوبي فيه ولعله سهو فانه صرح في موضع اخر بامتناع العطف في خفي ضيق وخاتمي ضيق قوله كلام في غاية السقوط لان تقديم الفاعل
على الفعل اذا لا يخفى بطلانه وقد يقال هو قول كوفي وامتناعه بصري قوله فكان هذا تتميم لباب الفصل والوصل يريد ان كون الجملة الحالية تارة مع الواو
بشبه الوصل واخرى لا معها بشبه الفصل لان واو العطف الحال في الاصل واو العطف استعيرت للوصل والربط على ما سيجيء فهذا الاعتبار

تم مباحث الفصل والوصل بذلك قوله والحق ان الحال الى يعني لا يتوهم اطلاقاتهم المشعرة بالاختصاص ولا تعريفاتهم الدالة عليه بل
الحق انها لا تختص وتفصيل هذه المباحث يطلب من كتابنا شرح لباب الاعراب قوله معلق اخر بكسر اللام اي شيء اخر مفيد للتعلق
قوله ولذا جاز اي ولهذا الفرق بين الحال والوصف امتنع وقوع ما لا انتقال فيه حالا وجاز وقوعه وصفا وههنا بحث وهو ان
هذه التفرقة لا يوجب امتناع وقوعه حالا اذ الامر الثابت لما كان ثابتا لذي الحال في جميع الاوقات والازمان صدق انه صفة له حال
المباشرة والجواب ان العامل قيد له وانتفاء القيد يقتضي انتفاء المقيد فعند انتفاء المجيء يكون مضمون الحال ايضا منتفيا وفي كلامه اشارة
الى هذا لانه قال الا انك يقصد في الحال ان صاحبها كان على هذا الوصف حال مباشرة الفعل قوله فلما صرح الشر اي ظهر وفشى بين الناس
قال المرزوقي صرح الشيء كشف عنه واظهره وصرح هو اذا انكشف ومثله بين الشيء وبين هو اي تبين وفي المثل قد تبين الصبح لذي عينين وفعل
بمعنى تفعل واسع يقال وجه بمعنى توجه وقدم بمعنى تقدم ونبه بمعنى تنبه ونكب بمعنى تنكب انهر كلامه واخره ولم يبق سوى العدوان دناهم
كما دانوا قوله ولما بين ان اي جملة الى ولما وقع في بعض الشروح ههنا وحاصله ان ههنا كلامين احدهما قوله فالجملة اذا خلت الى وثانيهما
قوله وكل جملة خالية الى لو اقتصر المصنف على واحد منهما بان قال وكل جملة خالية عن ضمير ما يجوز ان ينتصب عنه الحال يصح ان يقع حالا بشرط الواو
والا المصدرة بالمضارع المثبت لسلم عن وصمة التكرار هذا كلامهم ولا يخفى على المحصل المتامل اندفاعه بما ذكره الشارح قوله اولى بالزوم
اي بالملزومية ونظيره ما سبق في التعقيد من تفسيره بكون الكلام معقدا فاندفع ما يقال من ان الصحيح ان يقال اولى بالاستلزام قوله فليفهم
الى انها للحال تفصيل الاقوال الثلثة في هذه الواو قد سبق في مباحث الصدق والكذب ثم لا يخفى ان جعلها للحال وان ذهب اليه الجمهور
وهو المذهب المنصور الا ان مقتضاه ان ما وقع بعد الواو من الفعل والحرف في موقع الحال وليس هذا بجار على الاستقامة ولا ملايم لتقدير
الكشاف لانه قال في قوله تعالى ولو اعجبتكم كثرتكم ولو كان الحال كذا والقول بالعطف ايضا تعسف لان ما اعتبروه من تقدير المعطوف عليه
امر ليس بملحوظ في هذا الكلام على ما يشهد به موارد استعماله على ان الاصل عدم الحذف واما جعلها اعتراضية فضعفه اظهر وههنا فائدة لا بد
من التنبيه لها وهي ان كلمة لو وان في امثال هذه المقامات ليست لانتفاء الشيء لانتفاء غيره ولا للمضي ولا لقصد التعليق والاستقبال بل كل
منهما مستعملة في معنى ثبوت الحكم البتة ولهذه النكتة ترى القوم يقولون انهما للتاكيد ثم لا يخفى ان معنى الحالية هو الموافق للمرام والملايم للمعنى
هذا الكلام ولهذا كان هذا هو المذهب المنصور وعول عليه الجمهور قوله فانت طلاق والطلاق البتة اخره بها المراد بنحو شباك الطلوع
الالية اليمين والشباك الحبايل والطوامث الحيض من طمثت المراة حاضت وفي وقوع هذه الجملة متوسطة نوع خفاء قوله ترى
كل ما فيها وحاشاك فانيا اخره ونحسو الدنيا احتقارها قوله اي لا تعط حال يريد ان هذه الجملة اعني تستكثر حال ولها معنيان
احدهما ما ذكره وثانيهما ان الاستكثار معناه طلب الكثير وفيه نهي عن الاستقرار وهو ان يهب شيئا طامعا ان ياخذ من الموهوب
له اكثر من الموهوب فالاستكثار على الاول معناه عده كثيرا وعلى الثاني طلب الكثير وبالجملة فقوله تستكثر ان كان مرفوعا منصوب المحل
على الحالية فلا غموض فيه وان كان مجزوما وساكن الراء ففيه ثلثة اوجه الاول الابدال من تمنن كانه قيل ولا تمنن ولا تستكثر وتمنن من
المن لان هذا شان المنان حيث ترى ما يعطي كثيرا الثاني ان سكونه سكون الوقف الثالث ان يشبه ثر بعضد فسكن تخفيفا كذا في الكشاف
وقري بالنصب باضمار ان على نمط قوله الا ايهذا الزاجري احضر الوغى ويويده قراءة ابن مسعود ان تستكثر وفي الكشاف
ويجوز في الرفع ان يحذف ان ويبطل عملها على نمط احضر الوغى فيمن رواه مرفوعا واما النهي ففيه وجهان احدهما انه مخصوص
برسول الله صلى الله عليه وسلم لان الله تعالى اختار له اشرف الاداب واحسن الاخلاق الثاني انه نهي تنزيه لا تحريم لا له ولا
لامته قوله واما المقارنة فلكونه مضارعا او مضارعا مثبتا والمضارع المثبت شبيه بالحالة المفردة لفظا ومعنى على ما تقرر

في النحو واذا كان شبهابه لفظا ومعنى فيكون دالا على المقارنة مثلها فحصل المط وبهذا التقرير للكلام المصوا اندفع النظر المذكور عن كلامه وظهر ان ما ذكره الشارح بمراحل عن حرامه قوله على حصول ما يقابل الصفة المنفية كالكفر مثلا في قولنا وما لنا لا نومن بالله قوله ويشترط الى قوله لتناقض الحال والاستقبال في الجملة ههنا مناقشة ظاهرة وهي انهم لما اشترطوا تجريد المضارع عن حرف الاستقبال لتنافيهما ظاهرا كان الواجب عليهم تجريده عن الحرف الدال على المضي ايضا مثل لم ولما وغير ذلك لان دليل الامتناع بعينه قائم ههنا ايضا والا فلا بد هناك من فرق به يتميز احدهما عن الاخر والجواب ان التنافي فيما نحن بصدده من جهتين من جهة الصيغة اذ الصيغة الاستقبال وهي تنافي الحال ومن جهة العلامة فان علامة الاستقبال تنافي الحال ايضا واما الماضي المنفي بلم ولما فان التنافي فيه من جهة علامة المضي وان كانت تنافيه الا ان الصيغة صيغة استقبال فليفهم قوله اقادوا من دم اقدت القاتل بالقتيل قتلته بسببه والمعنى طلبوا القود من دمي توعدوني تهددوني بالقتل نهنهة كففته قوله ان كان تامة يرد عليه انه قد تقرر ان كان التامة حقها ان يدخل على الاحداث دون الاشخاص على ما اشير اليه في قوله تعالى وان كان ذو عسرة فالاولى ان الواو زايدة وكان ناقصة اي وكنت غير ممتنع بوعيده قوله وقد بلغني الكبر يرد عليه ان الكلام في المنتقلة والكبر بعد طلوله غير منتقل اصلا اللهم الا ان يقال مضمون الحال بلوغ الكبر وهو كالحقق بمحل فقوله ولم يمسني بشر حال وفي الانتقال نوع خفاء قوله لوجب تصدير المضارع اي لوجب اعتبار جواز التصدير فيه والقرينة المشعرة به ما وقع في بعض النسخ لجاز فيتوافق النسختان قوله وغاية ما يمكن ان تمسك الشارح بهذا الوجه جزئين والغريق يتشبث بكل حشيش ولا يخفى ان هذا الوجه بشيع جدا فالاولى ان يصار الى ما ذكره بعض المحققين من ان الافعال اذا وقعت قيود الماله اختصاص باحد الازمنة الثلثة يفهم منها استقبالها وحاليتها وماضويتها بالنسبة الى ذلك المقيد لا بالنسبة الى زمان التكلم فعلى هذا اذا قلت جاءني زيد ركب كان المفهوم كون الركوب ماضيا بالنسبة الى المجي متقدما عليه فلا يحصل المقارنة المطلوبة واذا دخلت عليه قد فقد قرنته من زمان المجي ويفهم المقارنة المطلوبة فكان ابتداء الركوب متقدما على المجي لكنه قارنه دواما وبقاء وعلى هذا القياس وبهذا يظهر صحة ما ذهب اليه السخاوي واندفع الاستبشاع المذكور والله اعلم بحقايق الامور قوله لمجرد استحسان اللفظ لا لانه شرط يتوقف عليه صحته كما يشعر به ظاهر عبارة المص قوله اصدقه في حرمه البيت لابي العلاء من قصيدة مطلعها • بني من الغربان ليس على شرع • يخبرنا ان الشعوب الى صدع • بني اي تحبر الغربان جمع غراب وقوله ليس على شرع تنبيه على تحقيق ان النبي بمعنى مخبر وقطع توهم النبوة ثم بين ما يخبر به وهو ان الاجتماع صاير الى الافتراق والصدع الشق اريد به ههنا معنى التفرق وهذا مبني على عادة العرب من التطير بالغراب فقد سموه غراب البين وضربوا به المثل في التشاؤم فقالوا اشام من غراب البين وقوله اصدقه الضمير اي الغراب وقوله في حرمة اي حال كوني واقعا في حرمة اي اصدقه في هذا الاخبار بهذا الصدع مع الشك وهذا تكذيب له والايات التسع الطوفان والجراد والقمل والضفادع والدم والعصا واليد والسنون ونقص الثمرات وذكر بعضهم مكان السنين فلق البحر فقوله وقد امترت حال بتاويل القصة اي اصدقه في حرمة والقصة انه امترت او اصدقه وانا اعلم باخذ اصحابه موسى عليه السلام علي نمط قوله تعالى كيف تكفرون بالله وكنتم امواتا فاحياكم اي كيف تكفرون وانتم تعلمون اي حالكم هذه وهذا التاويل لتحقيق المقارنة المهمة ههنا مجرد التصدير بلفظة قد كما فعله الشارح لا يسمن ولا يغني من جوع قوله وذلك لانهم ارادوا ان يشيروا الى ان السبب والحكمة في ان وقوع الضرب في جزء من اجزاء الزمان الماضي كاف في صدق المثبت وهو ضرب وان الاستيعاب شرط في صدق المنفي وهو ما ضرب انهم حاولوا ان يكون المنفي والاثبات في طرفي نقيض وذلك يتحصل بالطريق المذكور فلما لاحظوا هذا السبب حكموا بان المفهوم من الاول هو ما ذكر ومن الثاني هو الاستيعاب لكن انفهامه منه بملاحظة الاصل المتقدم وهو ان الاصل في جانب النفي هو الاستمرار والحاصل

ان

ان هذا مفهوم لكن بملاحظة ذلك الاصل المذكور وحكمهم بان هذا مفهوم مبني على الحكمة المذكورة فليتامل قوله والمراد ان استمرار العدم لا يحتاج الى سبب بخلاف ما اورده المحشي على المص من ان قوله استمرار العدم لا يفتقر الى سبب باطل لانه ان اريد انه لا يفتقر الى السبب اصلا وهو الظاهر من كلامه فبطلانه واضح لان عدم الممكن يفتقر الى انتفاء علة الموجود اذ لو تحققت لتحقق الوجود فاستمرار العدم يفتقر الى استمرار انتفاء علة الوجود وان اريد انه لا يفتقر الى سبب جديد غير سبب العدم فذلك ايضا باطل لانه منقوض بما كان عدمه على سبيل التجدد وحاصل جواب الشارح ان المراد بالسبب المنفي هو السبب الموجود والمؤثر فيه لا مطلق السبب للقطع بان افتقاره الى استمرار انتفاء علة الوجود ومكشوف للاستتار به وفي عبارته تسامح والمقصود انه مفتقر الى استمرار انتفاء علة الوجود قوله وقد عرفت ما فيه اشارة الى الاشكال المتقدم وهو ان المعتبر في الحال مقارنة حصول مضمونها لحصول مضمون العامل لا بزمان التكلم واللازم من الاستمرار المذكور هو المقارنة بزمان التكلم فاين هذا من ذاك قوله فيمن رفع عوده على الابتداء ذكر ابن الانباري في الاسرار ان عوده منصوب من المصادر التي اقيمت مقام الحال نحو ارسلها العراك وطلبته جهدك وطاقتك ثم قال وذهب بعض النحويين الى انه نصب مفعول به رجع لانه يكون متعديا كما يكون لازما قال الله تعالى فان رجعك الله الى طائفة منهم وصاحب الصحاح بعد ما اورده منصوبا فسره بان معناه رجع في الطريق الذي جاء منه واما صاحب المفتاح فقد اورده مرفوعا واعترض عليه الفاضل الشريف بانه ليس بثبت وانه مخالف لنص هولاء الفحول فهو بمعزل عن القبول والجواب ان الشيخ عبد القاهر قد نص على انه يكون مرفوعا بالابتداء وكفى شاهدا وحجة تصريحه به وتنصيصه عليه فانه معدل عن كل لسان ومن حاول زيادة التفاصيل لهذا المقام فعليه ان يرجع الى ما ذكرناه في شرح لباب الاعراب قوله اي فاتتم من اهل العلم والمعرفة اشارة الى انه امام من قبيل تنزيله منزلة اللازم او من قبيل حذف المفعول قوله حتى ذهب كثير من النحاة مرتب على قوله اولى قوله حتى يدخل في صلة العامل غاية لعدم ترك الواو بمعنى ان انتفاء الترك ممتد الى حين الادخال فاذا تحقق زمان الادخال انتهى انتفاء الترك وتبدل بوجود الترك وعبارة الشيخ في دلايل الاعجاز هكذا لا يترك الا ان تدخل وهذه اظهر والمراد بالادخال في صلة العامل جعله قيدا من قيوده وتابعا له في الاثبات وعدم جعله اثباتا ثانيا والمراد بالاستيناف جعله اثباتا ثانيا وحاصل الكلام ههنا ان ترك الواو في الجملة التي هي حال جائز لكنه مشروط بشرط وهو ان يجعل تلك الجملة منضمة الى عاملها في الاثبات وهذا اعني جعلها متضمنة الى عاملها في الاثبات فيما نحن فيه اعني ما يكون المبتدا فيه ضمير ذي الحال ممتنع وتحقيق وجه الامتناع ان المبتدا لو كان صريح لفظ ذي الحال بان يكون لفظه معادا امتنع الانضمام وضمير المنفصل بمنزلة صريح لفظه فكما امتنع الانضمام في صريح لفظه امتنع في الضمير الذي هو عبارة عنه والدليل على الامتناع في صورة الصراحة انه لو لم يقصد الاستيناف اعني الاثبات الثاني لكان ذكر المبتدا ثانيا ضايعا محضا لانه يكفي ان يقول زيد يسرع فذكر زيد مرة ثانية وتعليق الاسراع به يستدعي قصد الاستيناف وتحقق الاثبات الثانوي وكذا الكلام في اعادته بضميره بعينه فاذا كان ترك الواو مشروطا بالانضمام والانضمام ممتنعا فيما نحن فيه ثبت ان ترك الواو ممتنع فيما نحن فيه فيكون ذكره واجبا وهذا هو المدعى الاول حيث قال ان كان المبتدا ضمير ذي الحال وجبت الواو فان قيل مقتضى هذا التعليل اعني تعليل وجوب الواو فيما نحن فيه ان لا يكون ترك الواو في مطلق الجملة الاسمية جائزا وليس كذلك لانه جائز بلا شبهة قلنا قد اشار الشيخ الى جوابه على ما قال وما جاء بدونه فسبيله سبيل الشي الخارج عن قياسه واصله بضرب من التاويل ونوع من التشبيه لكنه يتفاوت بحسب تفاوت المقامات واما تحقيق الانضمام الذي هو الاصل السابق فهو ان يجعل قيدا من قيوده وتابعا له في الاثبات على ما نص عليه الشيخ حيث قال اذا قلت جاءني زيد يسرع فهو بمنزلة جاءني زيد مسرعا في انك تثبت مجيئا فيه اسراع وتصل احد المعنيين بالاخر وتجعل الكلام خبرا واحدا كانك قلت جاءني زيد بهذه الهيئة وهذا التحقيق لا مزيد عليه قوله وهذا مما يمنع اي الادخال في صلة العامل واعتبار الضم اليه في الاثبات وتاولها بالمفرد في عدم الاستيناف وعدم كونه مقصودا بالقصد الاول قوله

شيخ زيرك اي منبهة عن الشيخ زجره وكفه
صحاح

كان بمنزلة اعادة اسمه صريحا مع ان الاصل في ذلك ما ذكر بلفظة الصريح والذي هو بضميره جار مجراه وبمنزلة الفرع له حتى يأخذ منه
حكمه قوله لا يكون حتى يقصد اي لا يقع ولا يثبت الا ان كان تامة وحتى يقصد غاية للنفي ينتهي بوجوده يعني اذا تحقق قصد الاستيناف
انتهى الانتفاء وعبارة دلايل الاعجاز لا يكون الا ان يقصد قوله والا لكنت اي وان لم يكن المقصود عند اعادة ذكر الاستيناف لكنت
جعلت المبتدا ضايعا وذكرا له بلا فائدة على ما قررناه قوله ثم تزعم بالنصب لانه معطوف على تقول ثم قوله ان تقول يريد ان الف وناش
من المجموع اي من القول والزعم قوله والذي يلوح منه شبهة ان يكون اشارة الى اعتراض على المص اذ الظاهر المتبادر الى الفهم من المتن ان وجوب
ذكر الواو انما هو في صورة تكون المبتدا فيها ضمير ذي الحال وان ما عداه على المشهور من جواز الامرين واولوية الذكر والمفهوم من دلايل الاعجاز
ان ما عداه وهو ما يكون المبتدا اسما صريحا لفظه مثله في وجوب الذكر بل هو اولى وفي ذلك اقوى ووجه ما نبهناك عليه قوله حذفت الواو
اي واو العطف فان قيل هلا حذف واو الحال قلنا لاحتواء الباقي على معنى الذاهب وفي العكس يفوت هذا المعنى وكلامه يشير اليه اشارة
واضحة قوله دان او اسرى اليك اي الاسراء اليك بالليل اليك بالكسر خطاب للحبيبة ودونه اي قربه من الارض بيان موماة وبيداء وسملق
الموماة البادية وجمعها الموامي وفي تسميتها وجه لطيف ذكره صدر الافاضل في ضرام السقط وهو انه لما فيها من المخاوف والمهالك يوحي
بعض من سالكها الى البعض لانه لا يقدر على رفع صوته حذرا من لحوق الهلاك بهم والبيداء البادية من باد يبيد اي اذا هلك سميت بها لانها
مهلكة وتسميتها بالمفازة من باب تسمية العطشان ناهلا واللديغ سليما دارا وبالسملق القاع الصفصف لا ترى فيها عوجا ولا امتا واعلم انهم
يجرون هذه اعني المفازة مجرى الصفة فيتعلق بها الظرف يقال هي مفازة الى الماء اي متعطشة اليه ونظيره ما سبق من قولهم انا من هذا
الامر فالج ابن خلاوة لانه هو اسم رجل بريء من الجناية فاجرى الاسم مجرى الصفة وهو بريء وههنا مباحث شريفة متعلقة بهذا البيت
وما بعده ذكرناها في شرح لباب الاعراب والمقصود ههنا ان الماضي جاء بواو الحال لان قوله ودونه مع ما فيه جملة حالية اذ
التقدير وثبت دونه مفازة وموماة مع ما عطف عليها رفع على الظرف لاعتماده على ذي الحال فان قيل التمسك به ممنوع فليكن
هذه رفعا على الابتداء والظرف خبرها فيكون الجملة اسمية فلا يثبت الاستدلال قلنا انه لم يقصد التمسك به بل اراد به التمثيل
ولو سلم فالتمسك بنص بعض الثقات على هذا التقدير وقوله ملحتها الفعل الماضي والتانيث لمكان الكلمة قوله رد التبجيل
تعظيم اي يقابلك احد سالما مشتملا عليك بالتبجيل والتعظيم اشتمال البرد على صاحبه والمقصود بالطلب بقاؤه على وصف السلامة
وكونه مبجلا معظما فان قيل فلا يناسبه الحال لانه تقييد وهو مخل بالدعاء قلنا لو سلم فهي موكدة لا غير قوله وقال بعضهم هذا
تفصيل مقابل لقول الشيخ قوله نصف النهار البيت من اصلاح المنطق والسخاوي نسبه الى الاعشى والجوهري الى مسيب ابن علس
والجملة فهو صفة الغواص ووقع في بعض الكتب انه صفة الغايص فصحفه بعضهم بالقانص بالقاف والنون ففسره بالصياد والكفي
انه لا معنى لوصف الصياد بذلك اللهم الا ان يراد صيد البحر وتمام البيت ورفيقه بالغيب لا يدري نصف النهار انتصف اي
بلغ نصفه على ان نصف لازم والنهار رفع فاعله كذا في الصحاح او جعله نصفا على ان نصف متعد من نصفت الشيء والنهار نصب مفعوله او ذكر
الفاضل الترمذي في شرح المفتاح ان من نصبه فقد اخطا والجملة فالغوص طول مكث الغايص في الماء والماء غامرة اي ساترة من غمره
الماء ستره والمقصود ان هذه الجملة اعني الماء غامرة حالية من الضمير من جعل نصف لازما او مشتملة على الضمير لكن لا فيما صدر به الجملة واما
ما كان فهو ضعيف فقوله والا اي وان لم يكن الضمير واقعا فيما صدر به الجملة سواء لم يكن هناك ضمير اصلا او يكن لكن لا يكون واقعا فيما صدر به
الجملة والبيت منطبق عليه بكلا معنييه فليتامل الباب الثامن الايجاز والاطناب والمساواة
جعل الجميع بابا واحدا تنبيها على ما بينها من شدة الاشتباك وفرط الالتصاق اذ هي بمنزلة الامور المتضايفة وجعلها اخر الامور

النسبية

النسبية التي يكون تعقلها بالقياس الى تعقل الآخر اشعار بذلك وتقديم الايجاز على اخويه تنبيه على ان الايجاز يناسبه التقديم
وقدم الاطناب لانه يقابله واخر المساواة اذ هي بمنزلة النسبة فتاخرت عن المنتسبين قوله بالنسبة الى كلام ازيد منه يكفي ان يقال
بالنسبة الى كلام زايد عليه اذ الايجاز يتحقق بمجرد الزيادة ولا حاجة الى الازيد الا انه نبه على ان الموجز هذا مع انا سميناه موجزا
لا يقدح فيه كونه زايدا على اخر فافهم وكذا قوله الى كلام انقص منه او يجعل التركيب من قبيل قولهم الشتاء ابرد من الصيف والعسل احلى
من الخل قوله وهو متعارف الاوساط اي هو كلام هو متعارف الاوساط على ان المراد بالمتعارف الكلام المعهود بين الاوساط ولذا
فسره في المتن بقوله اي كلامهم فهو تفسير للمتعارف يريد ان المراد بالامر الذي هو متعارف بينهم كلامهم اي ما يتكلمون به في عرفهم في تادية
المعاني فهو تفسير له بملاحظة النسبة الاضافية ولذا زاد عليه في التفسير فذكر في مجرى عرفهم وليتميز عن كلامهم غير المتعارف عند تكلف
تقليل او تكثير فالظرفان متعلقان بالكلام لكن الثاني متعلق به بعد تقييده بالاول على نمط قولهم الكلث في بستانكم من تمر فقوله الذين
ليس لهم الخ تفسير للاوساط من قولهم شيء وسط بين الجيد والردي لا من الوسط الذي هو بمعنى الخيار كما في قوله تعالى وكذلك جعلناكم امة وسطا
قوله لا يحمد ولا يذم منهم نحو اصلا فان قيل ان كان هذا مطابقا لمقتضى المقام ينبغي ان يحمد والا ينبغي ان يذم لانخراطه في سلك اصوات الحيوانات
تصدر عن محالها بحسب ما يتفق قلنا لما عرى عن مقتضيات المقام ونكات الكلام خلت عن المذمة في تلك المرتبة المحمدة ولما وقع الاكتفاء
فيها بدلالات وضعية وافية بمقاصدهم كافية لمطالبهم خلت عن المذمة في تلك المرتبة من هولاء نعم اذا نسبت الى مراتب البلاغة عدت كالصوت
الحيوانات واذا صدرت من البليغ يمدح ايضا وقد نبه المصنف على ذلك بقوله منهم اي هولاء يستحق المحمدة ولا المذمة منهم وفي تلك المرتبة فليتامل
قوله من عبارة المتعارف اي من الفاظ الكلام المتعارف وكلماته او الاضافة بيانية تدبر قوله اي الى كون عبارة المتعارف اكثر منه فان
قيل حق التفسير ان يقول الى كونه اقل من عبارة المتعارف لان هذا معناه ولان هذا هو المذكور سابقا حيث قال فالايجاز اداء المقصود
باقل من عبارة المتعارف قلنا وجهه انه جعل ما سبق مرجعا له فلو فسره بما ذكر لكان ذكر المرجع غير واقع موقعه لان هذا صريح معناه
ومفهومه المطابقي فلا معنى للقول بان ذلك مرجعه وكذا الكلام في قوله وتارة اخرى الى كون المقام خليقا بابسط مما ذكر حيث لم يقل الى كونه
اقل مما اقتضاه المقام وقد نبه الشارح على ما ذكرنا في موضعين احدهما قوله يعني قد يوصف به وثانيهما قوله فعلم ان للايجاز معنيين
احدهما كون الكلام اقل من عبارة المتعارف الثاني كونه اقل مما هو مقتضى ظاهر المقام فليتدبر قوله وليس المراد بما ذكر متعارف الاوساط
ذكر الشارح المحقق ان ما ذكره اشارة الى عبارة متعارف الاوساط فقال الايجاز نوعان نوع يكون اقل من عبارة متعارف الاوساط
مطلقا وهو ان يعتبر له اصل واحد ولا يعتبر فيه الا جهة الايجاز ونوع يكون اقل من عبارة متعارف الاوساط لا مطلقا بل بالنسبة بان
يعتبر له اصلان ويعتبر فيه جهتان جهة الاطناب وجهة الايجاز معا وهذا هو المراد بقوله والى كون المقام خليقا بابسط مما ذكر انتهى ولما كان
هذا ظاهر الفساد للقطع بانه اذا جعل ما ذكره اشارة الى متعارف الاوساط كان تقدير الكلام واخرى الى كون المقام خليقا بابسط
من عبارة المتعارف وهذا لا يقتضي كونه اقل من عبارة المتعارف وهذا ظاهر نبه الشارح المحقق واكتفى بمجرد النفي واحال علمه الى فهم الناظر
لوضوحه عليه وظهوره في بادي الراي لديه والكلام بعد محل نظر قوله فعلم ان للايجاز معنيين كان ينبغي ان يقول فعلم ان للاختصار معنيين
لكنه اراد بالايجاز الاختصار ونبه بذلك على ان كلا منهما يطلق على الاخر ويويد ذلك ما ذكره الفاضل الترمذي في شرح المفتاح حيث يقول
لا فرق بين الايجاز والاختصار عند السكاكي الا انه استعمل الايجاز مرة والاختصار اخرى افتنانا في الكلام وهذا اعني ما ذكره الشارح
منقوض بما سيجيء بعد ذلك من ان الايجاز اخص باصطلاح السكاكي لانه لم يطلقه الا على ما هو بالنسبة الى مقتضى ظاهر المقام قوله والنسبة بين
الاطنابين اي الاطناب بالمعنى الاول وهو اداء المقصود باكثر من عبارة المتعارف والاطناب بالمعنى الثاني وهو اداؤه باكثر مما اقتضاه

الشتاء في برودته اكمل من كمال الصيف في حرارته وكذا العسل في حلاوته اكمل من كمال الخل في حموضته فهو استعمال اخر لافعل التفضيل منه

لان معنى كون المقام خليقا بابسط من عبارة المتعارف ان الكلام الواقع فيه اقل وهذا ظاهر فلا يتم اعتراض الشارح قدس سره منه

المقام وتحقق هذه النسبة اي العموم من وجه بين الاطناب بين ان الاطناب بالمعنى الثاني الاول موجود في قوله تعالى رب اني وهن العظم
مني واشتعل الراس شيبا فانه اطناب بالمعنى الاول لان المتعارف يا رب شخت ولا اطناب فيه بالمعنى الثاني لانه ليس اكثر من مقتضى
المقام بل هو اقل منه لما سبق من ان المقام مقام انقراض الشباب والمام المشيب فهو جدير بان يبسط فيه كل البسط وبالعكس
فيما اذا قيل هذا غزال اذ المقام لضيقه يقتضي ترك المسند اليه والمسند جميعا كما اذا قيل هذا غزال فاغتنموه فانه اطناب بالمعنيين
قوله وكذا الحال بين الايجاز بالمعنى الثاني وهو كونه اقل من مقتضى المقام وبين الاطناب بالمعنى الاول وهو كونه اكثر من المتعارف لتحققهما جميعا في
قوله تعالى رب اني وهن العظم مني واشتعل الراس شيبا فانه اقل مما اقتضاه المقام واكثر من المتعارف كما مر تحقيقه ولوجود الاطناب بالمعنى الاول
فيما اذا قيل هذا غزال فاصطادوه فانه اطناب بالمعنى الاول لكونه اكثر من المتعارف ولا ايجاز بالمعنى الثاني لانه ليس اقل من مقتضى المقام وبالعكس
كما اذا قيل يا رب شخت فانه ايجاز بالمعنى الثاني لكونه اقل من مقتضى المقام كما مر ولا اطناب بالمعنى الثاني ففي ايضا عموم من وجه لكن الشارح المحقق
تركه لظهوره وانسياق الذهن اليه بعد الاحاطة بما سبق فليتدبر قوله نعم لو قيل ان المفهوم من هذه الاطلاقات كما ثبت عليك انه لا فرق بينهما
من هذا الوجه وقد نبهناك عليه قوله اي مكدرة واشعر باشارة الى ان المصدر بمعنى المفعول كقولهم الدرهم ضرب الامير اي مضروبه وكذا انتصب حال
من فاعل عاش اي حال كونه ذا كدر من العيش واما ما قيل من تقديره نوع خفاء فتدبر قوله وتنبه على ذلك لفظ الظلال لانه انما يستعمل في معنى الجانب
بجانبه وبعد اعظميا خطيرا فيكون العيش في ظلال النوك عيشا معتدا به لان النوك اذن شيء له خطر حتى يلتجا الى ظلاله وكل من يلتجا الى ظلال غيره عيش
حال الملتجى اليه فالعيش الملتجم في ظلال النوك يكون عيشا ناعما طيبا فاذا قوبل ذلك بالعيش بطريق الكد فهم منه بمعونة المقام ان هذا العيش
متعلق بالعقل والعلم اللذين هما ضد الحمق والجهل وهذه الدلالة واضحة والى هذا المعنى ينظر قول من قال تاريك خاطر ان همه در راحت مند
اي روشني طبع تو بر من بلا شدي قوله عدي بن الابرش البرش في شعر الفرس نكت صغار تخالف سائر لونه والابرش اسم رجل كان به
برص فكنوا به عنه كذا في الصحاح قوله غدر الزبا بجذيمة اسم الزباء علم امراة كانت ملكة وجذيمة علم رجل كان ملكا وقصة الزباء مع
جذيمة ابن الابرش في شرحها طول وقد ذكرناها مفصلة في شرح لباب الاعراب لكن نذكر ههنا هذه القصة بطريق الاختصار وبالجملة
فالقصة ان الزباء قتل اباها جذيمة فلما انتظم شمل ملكها كتبت الى جذيمة ان ملك النساء لا يخلو عن ضرب خلل ونوع ضعف ولم
احد غيرك كفوا لي فاقبل الي لاجمع ملكي الى ملكك تريد به الغدر فلما وصل الكتاب الى جذيمة جمع جذيمة اهل الراي من ثقاته وهو
يومئذ ببقة من شاطي الفرات فاتفق ارائهم بالاخرة على ان يسير اليها جذيمة وخالفهم في ذلك قصير وقال راي فاتر وغدر حاضر
وفكر قاصر بل الراي ان تكتب اليها وتطلب حضورها ههنا فان صدقت جائت والا لا يقع جذيمة في حبالتها فانها مكارة سيما وقد
قتل ابوها بيد جذيمة فلم يقبل جذيمة راي قصير وجزم بان يذهب اليها فركب واستخلف على ملكه عمرو بن عدي وجذيمة خاله واخذ
على شط الفرات من الجانب الغربي يسير ثم قال لقصير ما الراي فقال ببقة خلعت الراي فاستقبلته رسل الزباء باصناف الهدايا
فقال يا قصير كيف ترى فقال قصير خطر يسير في خطب كبير ثم قال له قصير سيستقبلك جيوشها فان ساروا امامك فالمراة صادقة وان
هم احاطوا بك فهي غادرة فوقع الثاني الى ان دخل جذيمة على الزباء وجلس معها فدعت الخمر فسقته ثم امرت بقطع رواهشه
فقطعت وقدم اليه طشت فسال منه الدم حتى هلك وهذا معنى قوله وقدت اي الزباء اي قطعت الاديم الرواهش اي الجلد الذي لها
والتي وجد جذيمة تولهما اي ما وجدته من قصة التزوج كذبا ومينا حيث تريد به الغدر معه فان قيل ينبغي ان يجعل المثنى زايدا اذ هو
الذي حصل به التكرار فتعين الزايد فلعل المراد ان كلا منهما لاتحاد المعنيين لو اسقط وبقي الاخر استقام الكلام ولا يفوت شيء من
المرام قوله لولا شعوب بفتح الشين علم المنية سميت بها لانها تفرق وهي معرفة لا يدخلها الالف واللام كذا في الصحاح

النوك الحمق قيل وهو داء
النوك ليس له دواء

وجذيمة الابرش وهو ابن
مالك بن فهم ملك الحيرة
صاحب الزباء
قاموس

بخلاف الباذل ماله لحرير وعليه ان ههنا جهة اخرى وهي انه قد اشتهر في العرف انه اذا تلف مال لاحد تقول ينبغي ان يكون النفس سالمة
والا فالمال غاد ورائح فالمال له عوض والنفس لا عوض لها فيفرحون بهلاك المال اذ فيه بقاء النفس فالانسان اذا تيقن
بخلوده فانه علية بذل المال اذ هو مرجو العوض بخلاف ما اذا تيقن موته فقد يشق عليه بذل ماله اذ هو يتفكر في انه سيموت
فلعله يعرض له قبل موته ضعف وعجز هو تمهيد وتوطئة للموت فيمكث في هذا العجز فيحتاج الى المال فظهر بهذا انه لا فضل للندى على تقدير عدم
الموت فليتامل فيه دقة قوله وما يقال ان ذكر المصرع الايضاح ان بعضا اجاب عن البيت بان المراد بالندى بذل النفس لا بذل المال لانه يستعمل
فيه ايضا قال مسلم بن الوليد يجود بالنفس ان ضن الجواد بها والجود بالنفس اقصى غاية الجود ثم زيفه بان لفظ الندى لا يكاد يستعمل في بذل النفس
ولو سلم فبطريق الاضافة قوله من شانها الاهلاك يرد عليها علية ان الاهلاك لا يتصور على تقدير عدم الموت قوله الامام ابن جني قد نبهناك في مباحث
فصاحة الكلام على ان ابن جني سكن الياء وان التحريك والتشديد غلط فاعرفه قوله واعلم علم اليوم الظاهر ان علم اليوم مفعول به لاعلم فان اريد به المعلوم
فليس له كثير معنى ولا وجه صحة وكذا ان اريد به معناه الاصلي اللهم الا ان يقال اعلم بمعنى احصل والمعنى العلم باليوم والامس حاصل لي دون العلم بما في
غد فهذا هو المعنى المطابق اللايق بالمقام وان جعل علم اليوم نصبا بالمصدرية بمعنى اي اعلم علما متعلقا بهذين اليومين دون الغد لا يبعد عن
الصواب قوله لانها الاصل والمقيس عليه اذ هي الميزان الذي يوزن به كل من الايجاز والاطناب فتحصيل العلم بها بانه ان كان زايدا فاطناب وان كان
ناقصا فايجاز وهذا مبني على ما ذكره المصنف وان التقسيم الذي سماه اقرب وجه في ذلك مقتف لابن الرشيق ومن تبعه من متاخري هذا الفن واما الجمهور
فقد ادرجوا المساواة في الايجاز وذكروا تقسيما اخر قال ابن الاثير في المثل السائر الايجاز دلالة اللفظ على المعنى من غير ان يزيد عليه وتقسيمه قسمين
الاول الايجاز بالحذف وهو ان يكون قد حذف من الكلام مفرد او جملة لدلالة فحوى الكلام عليه ولا يكون الا فيما زاد معناه على لفظه الثاني ما لا يحذف منه شيء
وهو ضربان احدهما ما يساوي لفظه معناه ويسمى الايجاز بالتقدير وثانيهما ما زاد معناه على لفظه ويسمى الايجاز بالقصر فالاول ما لا يمكن التعبير
عن معناه بمثل الفاظه وفي عدتها كقوله تعالى فمن جاءه موعظة من ربه فانتهى فله ما سلف فان قوله ما سلف من جوامع الكلم وابلغ من قولنا
ان خطاياه الماضية قد غفرت له وتاب الله عليه لدلالته على ان السالف من ذنوبه لا يكون عليه وانما يكون له وكقوله تعالى من كفر فعليه كفره فيجد
احاط به كل سيئة وكل فان قوله فعليه كفره كلمة جامعة تغني عن ذكر ضروب من العذاب لان من احاط به كفره فقد احاط به كل سيئة وكل
خطيئة وقال رسول الله صلى الله عليه وسلم يوم بيوم هذا يوم له ما بعده فهو كقوله فله ما سلف والثاني اعني ايجاز القصر ينقسم الى ما يدل على محتملات متعددة
يمكن التعبير عنها بالفاظ اخر مثلها وفي عدتها كقوله تعالى فغشيهم من اليم ما غشيهم وكقوله اولئك لهم الامن اي من كل ما يخاف منه والى ما لا يمكن
التعبير عنها بما ذكرنا وانما يمكن بالفاظ كثيرة كقوله تعالى ولكم في القصاص حيوة اذ المعنى انه اذا قتل القاتل امتنع غيره عن القتل فاوجب ذلك
حيوة الناس وكقوله معن لابي جعفر المنصور ذاك اليك لما قال له ايها احب اليك دولتنا او دولة بني امية اذ معناه ان زاد احسانكم
على احسانهم فانتم احب الي واما الايجاز بالحذف ففي شرط المحذوف في علم البلاغة انه متى اظهر صار الكلام الى شيء غث لا يناسب ما كان عليه
ولما كان ..... واسع الظرف متعلق بالمساوي وان كان اسم مكان والاوجه انه متعلق بالخبر قوله علك واسع
اي واسع لتضمنه معنى البعد ولو قدم الخبر لكان نصا في كونه متعلقا بالخبر لا غير قوله اعتبار ذلك امر لفظي ورعاية للقواعد النحوية من غير ان يتوقف
عليه تادية اصل المراد ويؤيده ما ذكره الشارح في شرح الكشاف من ان تقدير المتعلق في قولهم زيد في الدار انما هو امر لفظي نحوي والا فمعنى
اصل المعنى لا يتوقف عليه وهذا جيد الا انه لو سلم ذلك في الاية فلا نسلم ذلك في البيت اذ الشرط يقتضي الجزاء البتة فان كان مذكورا والا فمحذوف
يجب تقديره اذ لولاه لاختل اصل المعنى فتقديره ليس لامر نحوي لفظي كالمثال المذكور نعم اذا جعل تمثيل هذا الشرط غير مفتقر الى الجزاء او هذا
مبني على ان الواو في ان خلت واو الحال لا العطف لئلا يقع الاحتياج الى الحذف قوله اوجز كلام نصب خبر كان واسمه ضمير عايد الى المعنى

منن بالمعجمة
منن بالكسر
فعانه بالفتح
اي البخل
صحاح

ذكر هذا
الشرط العلامة
التفتازاني تحقيق
الايجاز بالحذف
منه

هذا التقييد تنبيه على ان جعل الظرف معمولا
لاسم المكان والزمان مما لا يجوزه النحاة
وصرحوا بامتناعه الا ان المحققين
جوزوه لان الظرف يكفيه رائحة
من الفعل منه

فان كان مذكورا لا اشكال فيه
محذوف فيها ونعمت وهذا
استعمال شايع في كلام العرب
منه

اشارة الى انزجار الناس وتقاعدهم عن المقابلة بسبب القصاص قوله اى رجحان قوله ولكم في القصاص حيوة ينبغي ان يقال
اى رجحان قوله في القصاص حيوة على ما لا يخفى قوله بقلة خبر مبتدا هو قوله فضله وما كناية عن اللفظ ومنه حال من فاعل يناظر اى
فضله بقلة حروف لفظ يناظر قولهم حال كون ذلك اللفظ منه لان قولهم قوله من عيوب الكلام هذه عبارة المصنف في الايضاح واعترض
عليه بانه كيف يكون التكرير من عيوب الكلام وقد وقع في افصح الكلام فحاول الشارح توجيه كلامه دفعا لهذا الاعتراض فقال
بمعنى انه مانع اه وقد يجاب بان هذا التكرير من عيوب الكلام لاشتماله على تكرار القاف الموجب للضغط والشدة وهو عيب قوله حسنه
من جهة رد العجز على الصدر لقائل ان يقول ان حسنه تعارض تكراره فكانه خال عنه فالاوجه ان يقال التكرار المتقارب ليس من محسنات
الكلام وان كان فيه رد العجز الى الصدر قوله عن توالى الاسباب الخفيفة السبب الخفيف ان يكون في الكلمة حرف متحرك وبعده ساكن
وهذا مما يوجب قبح الكلام ونقص سلاسته قوله وفيه نظر الى قوله بقيد الاختصاص اه وذلك لان الحصر والتخصيص نكتة متعلقة بعلم المعاني
والنكات المعانية امور زائدة متفرعة على الصحة النحوية في الكلام فالاختصاص في مثل ذلك انما يصح قصده اذا صح تاخير الخبر حتى تكون
تقديمه لهذه النكتة وههنا تقديمه واجب لاصحة للتركيب في صورة التاخير فكيف يقصد الاختصاص الذى هو نكتة زائدة هذا توضيح كلامه
وتبيين مرامه وفيه نظر لان الشارح المحقق رح قد ذكر في مواضع من هذا الكتاب ما يهدم هذا الكلام وقد ذكر في شرح المفتاح ما ينقض بنيان
المرام وتفصيل هذا المقام انه قد ذكر في هذا الكتاب في اخر مباحث المسند ان تقديم الخبر في قوله لا فيها غول لاجل الحصر والتخصيص فهو مع انه
جعلها معدولة اعتبر الاختصاص على ما قال هناك وان اعتبرت النفى في جانب المسند فالمعنى ان الغول مقصور على عدم الحصول في
الكينونة في خمور الجنة لا يتجاوزه الى عدم الحصول في خمور الدنيا فالمسند اليه مقصور على المسند قصرا غير حقيقي وذكر في مطلع باب المسند اليه
في معرض ان المقتضى اعم من الموجب والمرجح وصرح هناك ان كثيرا من مقتضيات الاحوال بهذه المثابة وذكر في فصاحة المتكلم
والقول بانه لم يقل كلام فصيح او لفظ بليغ ليعم المفرد سهو ظاهر وقد فصلناه هناك تفصيلا وذكر في شرح المفتاح في المسند حين قال
صاحب المفتاح قد يبرز ما ليس بحاصل حين اسند اليه الفعل في الشرط في معرض الحاصل فيورد بلفظ الماضى تعريضا بمن حصل منه ذلك
الفعل كقوله تعالى ولئن اتبعت اهواءهم بعد ما جاءك من العلم انك اذا لمن الظالمين ولئن اتبعت اهواءهم من بعد ما جاءك من العلم ما لك
من الله من ولى ولا نصير ولقد اوحى اليك والى الذين من قبلك لئن اشركت ليحبطن عملك ولتكونن من الخاسرين فان زللتم من بعد ما جاءتكم
البينات فاعلموا ان الله عزيز حكيم فانه قد ذكر الشرط المبنى على الفرض والتقدير في الايات المذكورة مع القطع بعدم وقوعه من المخاطب بلفظ
الماضى تعريضا بالغير وانه قد صدر عنهم اتباع اهواء اليهود والنصارى والشرك والزلل وانهم من الظالمين ولا ولى لهم ولا نصير وقد حبطت اعمالهم
وانهم في معرض وعيد عظيم فان الافعال الواقعة في الشرط لما ذكرت بلفظ الماضى مع القطع بانها لا تقع ممن اسندت اليه طلب له وجه
وناسب ان يكون ذلك الوجه التعريض بخلاف ما اذا ذكرت بلفظ المضارع على ما هو الاصل في الشرط والحاصل انه عدل عن المضارع
الى الماضى تنبيها على نكتة هى المعنى التعريضى هذا حاصل كلام المفتاح وزيفه الشارح بان هذا اعنى القول بان العدول عن المضارع
الى الماضى لنكتة هى التعريض مشعر بان ايراد المضارع في هذا المقام صحيح الا ان العدول انما هو لاجل هذه النكتة وهذا غير صحيح اذ قد
تقرر في النحو ان الشرط الواقع بعد اللام الموطئة للقسم لا يكون الا ماضيا هذا كلامه وانكر الشارح المحقق هناك في شرح المفتاح تزييفهم
هذا ودفع اعتراض الكل بانه لا تنافى بين الاغراض والمقتضيات وبالجملة فكلام الشارح المحقق في مثل هذا المقام مختل غاية الاختلال
فتارة يقول بتقديم الخبر في مثل هذه الصورة يفيد الحصر وان المقتضى اعم من الموجب والمرجح واخرى يقول لا يفيد والمقتضى غير الموجب بل
المقتضى هو المرجح فقط ولو سلم جميع ذلك فتقديم الخبر فيما نحن فيه غير واجب اذ المبتدا نكرة مخصصة اى حيوة عظيمة على نمط قوله تعالى ولهم اعين وانا لكم

وكيف لا والمصنف مصرح بذلك في المتن حيث يقول ان التنكير في حيوة يفيد التعظيم وان التقدير حيوة عظيمة فكيف يكون هذا من قبيل في
الدار رجل واين هذا من ذاك فليتامل في هذه المباحث فانها من النفائس لا ترى احدا سبقنى في ذلك او بيت رجل طرفة عين هنالك
قوله وايجاز الحذف القوم قسموا الايجاز الى قسمين وسموا احدهما ايجاز القصر وثانيهما ايجاز الحذف وفي التسمية تنبيه على ان الوجازة في الاول
ليست باعتبار الحذف بل بملاحظة ان لفظه قليل ومعناه كثير واضافة الايجاز الى القصر دليل عليه اذ القصر ههنا كقصر الصلوة يعنى ان هذا الايجاز
يتعلق بنقص اللفظ وقلته لا بحذف شئ من الكلام وان الوجازة في الثانى انما هى بملاحظة حذف شئ من الكلام والقرينة المشعرة بهذا اضافة
الايجاز الى الحذف يريد ان الوجازة اريد ورعى الحذف كالاول على القصر وبالجملة ففن الايجاز فن شريف لا كحول ولا قوة في البلاغة الا فرسانها
ومن العيون الا انسانها وشبهوه بالجوهرة الواحدة التى قيمتها الالف كثرة من الدراهم فالناظر الى طول الالفاظ يوثر الدراهم الكثيرة والناظر
الى شرف المعانى يوثر الجوهرة لخفتها ونفاستها قوله او موصوف حذف الموصوف كثير شايع في القران وعندهم قاصرات الطرف اى حور قاصرات فليضحكوا
قليلا وليبكوا كثيرا اى ضحكا قليلا وبكاء كثيرا ولدار الاخرة اى ساعة الاخرة كذا ذكره المبرد وقال ابن الشجرى تقديره الحياة الاخرة بدليل قوله وما
الحيوة الدنيا الا متاع الغرور ومنه حب الحصيد اى النبت الحصيد قوله وقيل ان الصفة لحو ذهب المحقق الرضى الاسترابادى الى منع حذف الموصوف
في البيت المذكور قائلا ان الصفة اذا كانت جملة لا يحذف موصوفها الا بشرط ان يكون الموصوف بعض ما قبله بشرط ان يكون ما قبله مجرورا بمن كقولهم منا ظعن
ومنهم دون ذلك اى ومنهم رجل كان دون ذلك او بفى كقوله ما في القوم دون هذا اى ما في القوم رجل كان دون هذا والجواب ان الاشتراط المذكور
انما هو في النثر وفي سعة الكلام واما حذف الموصوف والصفة جملة ففي النظم اكثر من ان تعد قوله لانه محكى اه يريد ان جلا ههنا محكى منقول
من زيد جلا فيكون جملة لانه جلا زيد فيكون مفردا في التشبيه بقوله كزيد في البيت تنبيه على ذلك لانهم قد صرحوا بان يزيد في البيت منقول
من قولك المال يزيد لانه قولك يزيد المال والا لاعرب اعراب غير المنصرف قوله سبب اخوالى بنى يزيد اى نبتت من بنادوهو مثل اعلم
في التعدى الى ثلثة مفاعيل فاولها الثا وثانيها اخوالى وبنى يزيد عطف بيان لاخوالى وثالثها ظلما لهم فديد اى لهم صياح وظلما مفعول له والعامل
معنى الجملة اعنى لهم فديد اى يفدون ويصيحون لاجل الظلم علينا او تمييز اى يصيحون من جهة الظلم لا من جهة العدل وفيه مبالغة لطيفة اذ التمييز
فاعل في المعنى فالظلم كانه يصيح لوضوحه واشتهاره والمعنى اخبرت بان اخوالى وهم بنو يزيد لهم صياح من جهة الظلم وفي البيت مباحث اخر نفيسة
ذكرناها في شرح لباب الاعراب قوله على ما توهمه بعض النحاة ذهب عيسى بن عمرو النحوى الى ان جلا ههنا غير منصرف للعلمية ووزن الفعل وابطله
المحقق الرضى بان شرط وزن الفعل ههنا مفقود وهو الاختصاص بالفعل والزيادة في اوله كزيادة الفعل قال ابن الحاجب يزيد اما منقول من يزيد
المال او من يزيد المال يزيد فالنقل من الاول يقتضى كونه مفردا ومعربا باعراب المفردات ولم يفعل به ذلك فدل على انه منقول من الثانى فيكون
جملة قوله او صفة العلم في ذلك قوله عز وجل ياخذ كل سفينة اى صحيحة بدليل انه جاء في بعض القراءات سالمة وعلله بعض النحاة بان تعييبها
لا يخرجها عن كونها سفينة فلا فائدة فيه ح ومن هذا القبيل قوله تعالى قالوا الان جئت بالحق اى الواضح وقوله قل يا اهل الكتاب لستم على شئ اى
نافع كذا ذكره والاظهر انه لا حاجة اليه وبالجملة فحذف الصفة كثير لكثرة لا يحصى سيما في كلام الله تعالى قوله كما في باب الانشاء يريد به قوله تعالى
ام اتخذوا من دونه اولياء فالله هو الولى اى ان ارادوا اولياء بحق فالله هو الولى والمذكور في كتب النحو ان حذف جملة الشرطية مطرد بعد الطلب
وعليه قوله تعالى فاتبعونى يحببكم الله اى فان تتبعونى يحببكم الله فاتبعنى اهدك صراطا سويا ربنا اخرنا الى اجل قريب نجب دعوتك ونتبع
الرسل اى ان اخرتنا نجب وفي غير الطلب ايضا كثير وعليه قوله تعالى ان ارضى واسعة فاياى فاعبدون اى فان لم تتأت اخلاص العبادة
لى في هذه البلدة فاياى فاعبدون في غيرها وبالجملة فنظائره كثيرة وفي تعدادها اطالة قوله من مؤاخذته اى في مؤاخذته على ان من بمعنى
في على نمط قوله تعالى اذا نودى للصلوة من يوم الجمعة وليس من جعله حالا من ضرب في قوله على ضرب من العذاب فلم يحوم حول اللفظ والمراد

وقوله على ضرب متعلق بنص بالمواخذة قوله اذ قال الشيخ المبح المبيح الذي في صورة تجة وبرحالة مشعرة بمكرس ذلك الشيخ وتناهي قوته لكن
اذا في قوله اذا رايتني شابا ينبغي ان يجعل بمعنى الماضي على نمط قوله تعالى حتى اذا بلغ بين السدين قوله ومنه حتى اذا جاءوها وفتحت ابوابها وجه الفصل
احد ان احدهما ان جواب اذا قوله وفتحت على بعض الاقوال والواو هنا كالواو في فاسمى وهو عريان على ماهر وثانيهما ان الجواب محذوف قوله ولا الحال
اكثر مواقع حذف الحال ما كان الحال فيه قولا اكتفي عنه بالمقول وهو في التنزيل كثير جدا قال الله تعالى والملائكة يدخلون عليهم من كل باب سلام عليكم اي
قائلين سلام عليكم وقال تعالى واذ يرفع ابراهيم القواعد من البيت واسمعيل ربنا تقبل منا اي قائلين ربنا تقبل منا ونحو ذلك قوله وجواب لما نحو
فلما اسلما تقديره كان ما كان مما ينطق به الحال ولا يحيط به الوصف قال الشارح العلامة رح في شرح المفتاح ومن الايجاز حذف الفاعل للقرينة نحو قوله
تعالى كلا اذا بلغت التراقي اي النفس وانما لم يجعلها ذكر الانهار التي تبلغ التراقي عند الموت هذا كلامه ولا يخفى فساده اللهم الا ان يراد بالحذف الاضمار
والمقصود ان الاضمار مجاز بالنسبة الى التصريح قوله او من انفق من بعده وقاتل ودليل التقدير ان الاستواء انما يكون بين شيئين فصاعدا
ودليل المقدر بخصوصه اولئك اعظم درجة من الذين انفقوا من بعد وقاتلوا فانه قرينة مشعرة بان المراد نفي الاستواء بين هذين
الفريقين وتفضيل الفريق الاول على الثاني قيل ومن هذا القبيل قوله تعالى لا نفرق بين احد من رسله اي بين احد واحد منهم وقوله والذين
امنوا بالله ولم يفرقوا بين احد منهم قوله فان ضرب بها فقد انفجرت لفظة قد اذا دخل على الماضي تصرفه الى الحال وان ضربت استقبال محض
فكيف يصح وقوع ذلك جزاء اللهم الا ان يجعل من قبيل قوله تعالى وما بكم من نعمة فمن الله قوله ثم القفول من قفل من سفره رجع منه وقوله
فقد جئنا خراسانا فقيل تقديره فان صح ما قالوا فقد ان القفول لا يا جئنا خراسانا وقيل ان اردنا فقد جئنا خراسانا قوله ان فلا تحزن واصبر
هذا التقدير ايضا غير كاف في السببية المطلوبة فالوجه ان يجعل من قبيل وما بكم من نعمة فمن الله قوله فيه تسامح لانه لا يستقيم الحمل الا انه من قبيل اضافة
الصفة الى الموصوف فكانه قيل منها العقل الدال والشارح المحقق رح يقول المقصود في مثله ماخوذ من مضمون الخبر ولا بد في صحة الحمل
من تقدير مضاف الا ان مثل هذا التركيب شايع ذايع بحيث لو صرح بالمضاف ذهب رونق الكلام قوله اي ادلة تعيين المحذوف كانه قيل
المذكور سابقا هو ادلة الحذف لا ادلة تعيين المحذوف فمن اين له تعيين الضمير بذلك قلنا ادلة الحذف احرسهم الاخرين الا انه يتفاوت بحسب
تفاوت المواضع فقضيت الاحوان تغيير في كل موضع بما هو المناسب والمراد وبهذا يضمحل ما ذكره الشارح النحوي فيهنا بان المصنف تسامح في
العبارة فاقام دليل تعيين المحذوف مقام دليل نفس الحذف فليتدبر قوله وصدري يفيد تفسيره اي الظاهر من هذا الكلام ان الظرف
وهو لي في اشرح لي مستقر صفة لمقدر اي اشرح شيئا لي حتى يكون صدري تفسير لهذا الشيء الا ان المفهوم من نظم التنزيل والمتبادر
الى الفهم من ظاهر عبارة الكشاف ان الظرف لغو متعلق باشرح وان المعنى اشرح لاجلي صدري فعهم ان هناك شيئا متعلقا به يطلب شرحه فيتبين
ذلك بصدري وتحقيق ذلك انه لو لم يذكر لي لما فهم ان هنا مشروحا يتعلق به فلما ذكره فهم ذلك فوقع صدري تفسيرا له وهذا ما قال في الكشاف
في قوله تعالى الم نشرح لك صدرك ان في زيادة لك ما في طريقة الابهام والايضاح كانه قيل الم نشرح لك ففهم ان ثمة مشروحا ثم قيل صدرك فاوضح
ما علم منهما وكذلك لك ذكرك وعنك وزرك قوله للاغراض الثلاثة المذكورة يريد بها ارادة المعنى في صورتين مختلفتين وتمكنه في النفس فضل تمكن وتكميل لذة العلم به قال اعتبار قيل كيف صح ذلك والمخاطب بهذا الكلام هو الله تعالى قلنا المقصود ان التركيب من شانه ذلك وان امتنع
في بعض المواضع لخصوصية ناشئة من جانب احد ركني الكلام قوله وقضينا اليه ذلك الامر عدى قضينا بالى لانه ضمنه معنى اوحينا اليه كانه قيل
واوحينا اليه مقضيا مبتوتا وفسر ذلك الامر بقوله ان دابر هولاء وابر القوم اخرهم يعني يستاصلون عن اخرهم حتى لا يبقى منهم احد كذا في الكشاف
وحاصله ان هولاء يهلكون جميعا وقت الصبح قال الامام الراغب قطع دابر الانسان افنا نوعه قال فقطع دابر القوم الذين ظلموا والحمد لله رب العالمين
قوله اي من الايضاح بعد الابهام هذه عبارة الايضاح وقد ناقش عليها بان الانسب ان يقول من الاطناب للايضاح بعد الابهام والجواب ان المقصود

باب نعم وباب التوشيع من هذا القسم من قسمي الاطناب لا ما يقابله وهو ذكر الخاص بعد العام تدبر معطوف على الاول مبني على انه لم
يرو في كلامهم تفسير ذلك الشيء باسمين بلا عطف قوله وتشيب فيه بالكسر من شب الغلام يشب بكسر الشين وفي قوله نحو يشيب ابن ادم
الى انه لا جرم يكون هذا حديثا بهذا النمط واما عبارته في الايضاح وان كان جزما بذلك لانه قال كما جاء في الخبر الا انه كان مراده انه نقل بالمعنى
والا فنظم الحديث بهذا النمط مما لم نجده في كتب الاحاديث بل المذكور في جامع الاصول وغيره من رواية البخاري ومسلم والترمذي في
مسند انس هكذا يهرم ابن ادم ويشب منه اثنان الحرص على المال والحرص على العمر وفي رواية يكبر ابن ادم ويكبر معه اثنان حب المال
وطول العمر قوله فكانه جعل التعبير عن المعنى الواحد بالمثنى المفسر بالاسمين بمنزلة لف القطن بعد الندف فيه بحث فان مقتضى ذلك
ان يكون التفسير الذي بمنزلة الندف مقدما والحاصل ان ما نحن فيه من قبيل الندف بعد اللف يعني ندف القطن الملفوف لا لف القطن المندوف
كما ذكره الشارح والجواب ان حقيقة التوشيع ذكر مثنى مفسر باسمين في اخر الكلام فههنا ثلثة امور المثنى وذكره وتفسيره والذكر متاخر
في الاعتبار عن تفسيره وذكره بمنزلة اللف وتفسيره بمنزلة الندف فالتوشيع اذن لف الشي المندوف وفي عبارة المصنف تنبيه على هذا
المعنى لانه علق الاتيان بالمثنى بعد تقييده بالتفسير بطريق التركيب التقييدي وقد تقرر ان علم المخاطب بالنسبة في المركب التقييدي يجب
ان يكون حاصلا سابقا فالتوشيع اذن ذكر مثنى سبق تفسيره وحصل العلم بذلك فافهم وقد يجاب عن الشبهة المذكورة بوجهين
اخرين احدهما ان معناه ان التوشيع ذكر المثنى بعد الندف المعدول عنه يعني ان اصله وتشب فيه الحرص وطول الامل كما اشار اليه
بقوله ولو اريد الاختصار لقيل فلما عدل عنه الى ذكر المثنى الذي هو بمنزلة اللف كان هذا لفا بعد الندف السابق تقديرا فافهم وثانيهما ان
المثنى لعمومه بحسب مفهومه بمنزلة المندوف والحرص وطول الامل لتعينهما وتشخصهما بمنزلة الملفوف فيكون من قبيل اللف بعد الندف
ولا يخفى على المتامل ما في الجوابين من الضعف والتعسف فالحق ما قررناه اولا فليتامل قوله ليكون اطنابا لا تطويلا تنبيه على الفرق
بين الاطناب والتطويل واشارة الى ما ذكره القوم وصرح به ابن الاثير في المثل السائر حيث قال واما الاطناب فهو زيادة اللفظ
والمعنى لفائدة بخلاف التطويل فانه زيادة اللفظ على المعنى لا لفائدة وبخلاف التكرار فانه تكرير اللفظ والمعنى واحد ثم التكرير ان كان لفائدة
فهو جزء من الاطناب واخص منه اذ كل تكرير لفائدة اطناب لا غير وليس كل اطناب تكرير الفائدة وهذا ظاهر وان كان التكرير لفائدة فهو جزء
من التطويل واخص منه اذ كل تكرير لغير فائدة تطويل وليس كل تطويل تكرير لغير فائدة هذا كلامه فقوله لا تطويلا معناه انه ان كان التكرير
لا لفائدة ولا لنكتة فهو تطويل البتة لا ان التطويل هو لا غير على ما قد سبق الى بعض الاوهام القاصرة فافهم قوله ما نيتم ما قدامكم ما هذه
موصولة وهو مفعول ما نيتم اي عاينتم الاشياء التي هي كاينة قدامكم حاضرة لديكم قوله والايقاظ مرفوع معطوف على زيادة التنبيه كانه قيل
ومن نكت التكرير الايقاظ او مجرور معطوف على التنبيه او على ما سبق التهمة وتحقيق زيادة التنبيه والايقاظ انه لو لم تكرر يا قوم انما هذه
الحيوة الدنيا ربما يتوهم انه لا يريد لهم خيرا وليس له بهم شفقة فذكره تنبيها على دفع هذه التهمة وايقاظا له عن سنة الغفلة قوله لم يهتم بتقبيله خال
الخال هو المختال وعنى به ههنا الملك المتكبر شبه فاها في الطعم والاستدارة بالكاس الا ان الكاس يكون ابدا منفوحة الفم غير ضيقة فتلافى
ذلك بان شبه فاها مرة ثانية بالخاتم لكنه لا يتحاتم انما يكون شيئا لا يستطاع به اللثم فتلافى ذلك بان جعل الخاتم من الدرهم الكاس في الغالب يكون
متبدلة بحيث يكرع فيها من اهل المجلس كل احد حتى كانها كانه يقبلها فذكر انه لم يقبله ملك عظيم الشان فضلا عن غيره كذا ذكره صدر الافاضل
في شرام السقط وجميع ذلك جيد الا انه يرد على الشارح رح انه اذا كان المقصود ووقع توهم غير المقصود وكان البيت من قبيل التكميل فلا معنى
لارادة في الايغال فافهم قوله على وجه يريد ان الجملة الاولى اعني قوله ذلك جزيناهم بما كفروا وان ذيلت بجملة اخرى اعني قوله وهل نجازي الا الكفور
الا ان يكون ذلك من القسم الاول من قسمي التذييل انما يصح اذا اريد بجازي ذلك الجزاء الخاص المعهود اعني ارسال سيل العرم ذا التذييل افهم

مستقل بافادة المقصود لتوقفه على ما قبله فلا يكون التذييل اذن مثلا واما ان اريد به جنس شامل للجميع من كونه نعمة تعالى كان من الضرب الثاني ومقتضى
الظاهر ان الا العامل لكنه وضع الكفور موضعه لتشاكل قوله بالكفور قوله وهو ايضا الظاهر ان ايضا قيد للمبتدأ متعلق بروح فالظاهر ان
ضميره للضرب الثاني كما ذهب اليه بعض الشارحين وما ذكره الشارح رحمه الله انه لولا قوله ايضا لتوهم ان هذا ايضا تقسيم الضرب الثالث وان ايضا
تنبيه على ان هذا التقسيم للتذييل مطلقا تحكم لا دليل عليه والذوق السليم لا يذهب اليه قوله ودمه تسمى الديمة المطر الذي ليس معه رعد ولا برق كذا
في الصحاح قوله ولست بنظار الى جانب الغنى ناظر مائل الى جانب الراحة واذا كان السعادة في المحنة واحتمال المشقة فالمراد بالعليا السيادة والسعادة
استعير المكان للمكانة في الصحاح العليا كل مكان مشرف والعلى والعلاء الرفعة والشرف يقال علا في المكان يعلو علوا وعلى في الشرف بالكسر يعلى
علاء ويقال ايضا علا بالفتح يعلى وبالجملة فالنظر عبارة عن الميل القلبي واوثر النظار لانه ابلغ فان قيل فنفيه لا يستلزم نفي اصل النظر وهو المطلوب
قلنا ان اريد بجانب الغنى اسبابه فالمبالغة باعتبار الكمية والا فباعتبار الكيفية وهو اما من قبيل وما ربك بظلام للعبيد او فيه تنبيه على ان مطمح القلب الناظر كل
عن اصله غير معتد بالنسبة ولا هو في وسعه وانما الذي هو في وسعه هذا القدر المذكور والله اعلم بحقائق الامور

الفن الثاني علم البيان

الفن ان اريد به المعاني فالحمل ظاهر والا فاللف في معقد رمز الاول او الثاني وباقي الكلام قد سبق تفصيله فلا نعيده قوله قدمه للتقديم وجه
اخر وهو ان البيان لما بينه وبين المعاني شدة الالتصاق وفرط الاشتباك لا يرضى بان يدخله الواسطة في البين ولا جرم ذهب جماعة الى
ان البيان باب من ابواب علم المعاني الا انهم افردوه عنه لكثرة مباحثه وغموض مسائله كالفرائض من الفقه والكحالة من الطب وههنا وجه اخر
وهو انه اخر البديع من الفنين لينطبق على كلا القولين لانهم اختلفوا في ان البديع من لواحق المعاني واليه ذهب الكثيرون او من لواحق البيان واليه
ذهب الاخرون قوله فليس التقدير لكن يريد ان العلم وان كان يطلق على كل من هذه المعاني الثلثة الا ان حمله على نفس الادراك يحتاج الى تقدير او اضمار
والاصل عدمه قوله على ما ذكره القوم تنبيه على تحقق القرينة المشهورة بتعيين المراد وتمهيد وتوطئة لما سيجيء من التزييف المشار اليه بقوله انه
تقييد لا دليل عليه وسنفصله هناك حق تفصيله قوله كل المعنى الواحد اي يشير الى ان اللام في المعنى الواحد للاستغراق العرفي اي كل ما يدخل تحت
قصده وارادته واعلم ان معنى وضوح الدلالة ان الدلالة واضحة على انه اضافة المصدر الى فاعله او وصف لها بوصف صاحبها وهو المدلول
اذ هو المتصف حقيقة بالوضوح والخفاء والاول اظهر يدل عليه قولهم ان هذه الدلالة واضحة او غير واضحة ووجهه ان الانتقال حاصل بسرعة
قوله وتقييد الاختلاف بالاختلاف في الوضوح قد يكون في جانب الزيادة وقد يكون في جانب النقصان وقد يكون في جانبيهما معا قوله فلا حاجة الى ان يقال
يريد انه امر نسبي فيصدق عليه الخفاء ايضا فلا حاجة الى ذكره ويمكن ان يقال اقتصر المصنف قدس سره على ذكر الوضوح لانه المقصود بالتعبير دون الخفاء اذ المقصود
بالكلام هو الافهام الا انه قد يراد زيادته فيكون اوضح وقد يراد نقصانه فيكون واضحا فان قلت فذكره اذن غير سديد مع انه مذكور في المفتاح
قلت لما نبه على ان المقصود هو الوضوح لم يبال بذكره لوضوح ان المراد بالخفاء اذن هو الوضوح بالنسبة الى الاوضح وان سميناه خفاء قوله والمقصود المذكور
قد يقال ان هذا خارج بذكر الطرق اذ الترادف لا يجري الا في المفردات وليس بشيء اذ الاختصاص ممنوع الا يرى الى قولنا جلس الغضنفر وقعد الاسد
فانهما كليهما مترادفان قوله ودل من توفيقه لان فيه تجوزا بذكر المسبب وهو المعرفة وارادة السبب وهو الاصول والقواعد والملكة الحاصلة
من تلك الاصول والقواعد بخلاف تعريف المصرح فانه خال عن هذا التجوز فان اطلاق العلم على الامرين كما عرف اما حقيقة اصطلاحية او مجاز مشهور
والمراد تلك المعرفة فان قيل نعم الا ان فيه اخراجا للمعرفة الحاصلة بالسليقة قلنا وكذلك تعريف المصرح ايضا سواء اريد بالعلم نفس الاصول والقواعد
او الملكة الحاصلة منها وبهذا يعرف ان حمل العلم في التعريف على المصدر بتقدير المتعلق غير سديد فليتامل فان قيل مجرد المعرفة اعني معرفة الايراد غير
كاف فرب شخص يعرف ولا يقدر وكيف وقد سبق ان كثيرا من مهرة هذا الفن تراه لا يقدر على تاليف كلام بليغ قلنا الظاهر اقترانها بالاقتدار الا انه لما
وقد نبه الشارح المحقق رحمه الله على ذلك بقوله والمعنى ان علم البيان ملكة او اصول يقتدر بها على ايراد كل معنى والحاصل ان المراد القوة والقدرة على الايراد الا مجرد المعرفة فله

قس فيه نظر لانه اذا اريد نفس القواعد والاصول وهو مجاز ولكن المجاز ايضا خلاف الاصل فكان ينبغي ان لا يتعرض له ايضا اجيب بانه مجاز مشهور ملحق بالحقيقة
٢١

قوله كدلالة الخطوط والعقود دلالات هذه الامور وان كانت غير لفظية الا انها وضعية اي متعلقة بالوضع وهو جعل الشيء بازاء شيء اخر بحيث يلزم
من فهم الاول فهم الثاني وما يقال من ان الوضع جعل اللفظ بازاء المعنى فهو تفسير وتعريف لوضع اللفظ لا لمطلق الوضع والا فمطلق الوضع
ما ذكرنا فقوله ودلالة الاثر تمثيل للدلالة العقلية وفي ذكر ذلك بعد ذكر دلالة الخطوط تنبيه على ان غير اللفظية قسمان احدهما الوضعية كدلالة
الدوال الاربع وثانيهما العقلية كدلالة الاثر قوله كدلالة اخ اخ بفتح الهمزة وبالخاء المعجمة تدل على الوجع المطلق الطارئ للافظ فان طبعه
يقتضي التلفظ به وفي قوله فان طبع اللافظ تنبيه على وجه تسمية ذلك بالطبيعة يريد انه لما دل على الوجع بهذا الاقتضاء كانت دلالته منسوبة
الى الطبع لصدوره فناسب تسميته بالطبيعة واما اح بفتح الهمزة او ضمها وبالحاء المهملة فيدل على الوجع المخصوص وهو وجع الصدر يقال
اح الرجل يؤح احا سعل كذا في الصحاح وفيه سعل يسعل سعالا والمسعل موضعه من الحلق قوله وكان عليه ان يقيد لا يخفى على الناظر المنصف
ان المتبادر الى الفهم من دلالة اللفظ ما يكون انفهامه منه بواسطة وضعه له ودلالة اللفظ بالنظر الى اصل المعنى الاضافي وان كان اعم بحيث
يندرج فيه الدلالة التي هي بواسطة الطبع او العقل الا ان المفهوم من العبارة هو المعنى الخاص فقط اعني ما يكون دلالته عليه بواسطة الوضع
فقط يشهد بذلك اطلاقاتهم فلا حاجة اذن الى التقييد المذكور كما زعمه الشارح قدس سره فان قلت هذا عين الجواب الذي ذكره بقوله والمصنف ترك
التقييد لوضوحه قلت نعم فان معنى كلامه ان القيد محذوف وانه حذفه لوضوحه والذي ذكرناه اولا معناه انه لا حاجة الى اعتبار التقييد ثم نقل
انه محذوف بل اللفظ خاص بشهادة العرف فافهم قوله مرور الجدار قيد به اذ لولاه يعني بديره وبرأى منه كان وجوده معلوما بالمشاهدة
بحس البصر لا بدلالة اللفظ قوله لعدم توقفهما على العلم بالوضع يتجه عليه ان التوقف وان كان منتفيا فيهما الا انهما لا ينافيان العلم بالوضع بل كل منهما
متحققة سواء وجد العلم بالوضع او لم يوجد فكيف يصح الاحتراز عنهما بهذا القيد فافهم اللهم الا ان يراد بالمعنى المعنى المتلبس بالموضوع له بان
يكون عينه او جزءه او لازمه فليتامل قوله وضع ذلك اللفظ في الجملة يريد ان المعنى في تعريف هذه الدلالة يراد به المعنى المطابقي والتضمني والالتزامي
فلو اريد بالوضع وضع ذلك اللفظ لهذا المعنى لاختص بالمعنى المطابقي فيخرج التضمني والالتزامي فلا يكون التعريف جامعا مع انهم يقصدون بهذا
التعريف مطلق الدلالة اللفظية الوضعية فيجب ان يراد بقولهم بالوضع الوضع المتعلق بهذا المعنى في الجملة والتعليق في التضمني ظاهر وفي المطابقي
اظهر واما الالتزامي فالتعليق فيه من جهة ان الوضع لما تعلق بالموضوع له والخارج لازم لهذا الموضوع ومتعلق به تعلق اللزوم صح ان يقال
ان الوضع متعلق بهذا اللازم ايضا اذ المتعلق بالمتعلق بالشيء متعلق بذلك الشيء وهذا معنى الوضع في الجملة على ما قصده الشارح قدس سره
ههنا والاظهر ان يقال مرادهم بالوضع الموضوع له على ان المصدر بمعنى المفعول بالواسطة كقولهم الاضافة اي كون اللفظ مضافا اليه والاسناد
اي كون اللفظ مسندا اليه والمعنى ان العلم بالموضوع له اللفظ كاف في فهم المعنى ايا ما كان من المعاني فلا حاجة الى ما ارتكبه فليتامل قوله وكثيرا ما
من امثلة احترازا عن الكناية عند التسمية فانها لا تجري الا في المعاني التركيبية قوله وهو بعد موضع نظر يريد ان الكلام في هذا المقام من اول هذه
المباحث الى ههنا محل مناقشة اما اولا فلان ما ذكروا من ان الاختلاف في الوضوح والخفاء غير متصور في الدلالات المطابقية من جهة
ان السامع ان كان عالما بالوضع لم يكن بعضها اوضح والا فلا دلالة مشكل من جهة انهم ان ارادوا بالعلم الاعتقاد الجازم فهو مسلم الا ان التوقف ممنوع
وان ارادوا العلم بمعنى الظن فهو مسلم لكنه مما يقبل الشدة والضعف فيجري فيه الاختلاف وضوحا وخفاء باعتبار الشدة والضعف واما ثانيا
فلان معنى قولهم التضمن تابع للمطابقة انه تابع له في الحصول من اللفظ لا انه متاخر عنه زمانا واما ثالثا فلان تقييد المعنى الواحد بما يدل عليه الكلام
المطابق لمقتضى الحال مما لا يشعر به اللفظ ولا بد منه ليصح الكلام قوله وهذا لا يصح ظاهرا الا في قليل من اقسام [illegible] وذلك لان المجاز على ما سيجيء ينقسم الى اقسام
كثيرة باعتبار العلاقات ومن جملة تلك الاقسام قسم واحد هو علاقة اللزوم فان قلت فتقييد عدم الصحة بقوله ظاهرا غير لائق قلت نعم الا انه
لما كان مرجع الجميع الى اللزوم قيده بقوله ظاهرا الا قليلا قوله فذكر المشبه به [illegible] للاستعارة التصريحية وتخصيص بها واحالة المكنية على العلم

اللازم البين بالمعنى الاخص اللازم الذي يلزم من تصور الملزوم تصوره ويحصل الجزم باللزوم بعد تصور اللازم لا محالة

صارت الدلالة عليهما مطابقة الى المطابقة والجامع كون كل منهما دلالة على تمام ما وضع له اللفظ وان كان اللفظ مستعملا في الموضوع له في المطابقة وفي غير الموضوع له ههنا اما انهما ليستا بتضمن والتزام فظاهر واما مطابقة فلما ذكرناه انفا وبهذا التقرير سقط الاعتراض الذي اورده بعض المحققين من ان القول بان هذه الدلالة مطابقة فاسدة لانه مبني على معتقد فاسد والمبني على الفاسد فاسد على انه يجوز ان يكون هذا من تتمة كلام الذاهبين اورده ترويجا لما هو فيه فليفهم

بالمقايسة قوله وانت خبير بما فيها من الاضطراب يريد به ما ذكر من اول الكلام الى ههنا من الانظار ووجوه الضعف والتزييف على
المشبه اليه بقوله محل نظر قوله اعاد اسم المظهر ولم يأت بالضمير يريد ان مقتضى الظاهر ههنا الاضمار ولما وقع العدول عما هو مقتضى الظاهر
ينبه الطبع السليم ويتفطن الفهم المستقيم ان ههنا امرا يوجب ذلك نكتة ومقتضية له ولما اشتغل بتفحص تلك النكتة وما ذكره الشارح
المحقق رح لهذا المقام جعله الشارح رح نكتة العدول واطلق القول باثباته عليه بطريق قطع المسافة وبهذا يظهر فساد المناقشة المورودة
عليه ههنا بان المعرف باللام والمضمر سيان في العينية بطريق الغلبة وغير العينية في غير الغلبة فليتامل قوله على وجه الاستعارة
كقولهم رايت اسدا او على وجه يبتنى عليه الاستعارة ان غير ذلك نحو قولهم زيد كالاسد وكل هذا ظاهر لا خفاء فيه انما الخفاء في قوله او غير
ذلك نحو قولهم ان غير هذين التشبيهين ما هو والظاهر ان غير ذلك نحو قولهم زيد كعمرو في الجسمية فانه كما ليس باستعارة ليس بتشبيه
يبتنى عليه الاستعارة ايضا لان وجه الشبه في الاستعارة يجب ان يكون اقوى واشد في المشبه به على ما تقرر في مباحث الاستعارة
ونص عليه الشارح رح فيما سيجيء في بحث تقسيم الاستعارة باعتبار الجامع قوله وظاهر هذا التفسير شامل الى تمهيد لتزييف تعريف التشبيه الاصطلاحي
وتوطئة للاعتراض عليه بشموله لمثل هذه الصورة بقوله وينبغي ان يراد بالكاف ونحوه على ما يجيء مع انه ليس تشبيها اصطلاحا وتحقيق للتشبيه اللغوي
بادراجها فيه وحاصله ان تناوله لها امر محقق لكنه قادح باعتبار المعنى الاصطلاحي وان كان غير قادح باعتبار المعنى اللغوي الا انه قيد شموله بالتحقيق
بالظاهر دفعا للمناقشة كقولهم ليس له كثير معنى ولا كثير حسن ولا كثير فائدة ونحو ذلك وحاصله انه ارفع للشغب من الجزم بذلك وبهذا
ظهر ضعف ما ذهب اليه بعض اصحاب الحواشي من ان مثل هذه الصورة وان كان قصد المتكلم فيها الى المشاركة فهي من صور التشبيه اللغوي فلا باس بشموله
له والا فلا شمول فليتامل قوله على وجه الاستعارة التحقيقية كما يجيء ما يكون المشبه المتروك فيه متحققا حسا او عقلا ومقابلها
التخييلية وهو ما لا تحقق لمعناه حسا او عقلا بل هو صورة وهمية محضة كاظفار المنية مثلا قوله وينبغي ان قولنا بالكاف يعني لما تقرر ان تفسير
التشبيه على الوجه المذكور شامل لما ليس تشبيها اصطلاحا وجب اخراج مثل هذه الصورة ليكون التعريف مانعا وهذا ما وعدناك من حديث التوطئة
والتمهيد فافهم قوله لولا دلالة الحال او فحوى الكلام هذه عبارة الكشاف وعليها مناقشة ظاهرة وهي ان يكون اللفظ صالحا لارادة المعنى المجازي
والمنقول اليه على تقدير انتفاء القرينة غير مستقيم اذ المجاز مشروط بالقرينة المانعة واجيب بانه مبني على ادخال المشبه في جنس المشبه به
حتى كانه من افراده يصلح اللفظ كما يصلح لافراده الحقيقية واشتراط نفي القرينة انما هو لصحة ارادة المعنى الحقيقي والجواب بان المراد الصلاحية في الجملة
ولو بعد نصب القرينة غير سديد لان نفي اشتراط القرينة يقع ضايعا لوجود مثل هذه الصلاحية للحقيقي بترك القرينة واعلم ان مراده بالحال
الحالية وبالفحوى القرينة المقالية فلا تكرار قوله وجه التشبيه بينهما كونهما جهتي ادراك تنبيه على ان المراد بالعلم الذي هو احد الطرفين انما هو الملكة
لا الادراك والا فلا معنى لكون الادراك جهة الادراك الا ان يتمحل قوله كل واحد منها مما يدرك بالحس تنبيه على انه يجب في الخيالي ان يكون كل واحد
من اجزائه مادة محسوسا اذ لو كان البعض محسوسا دون البعض لصدق عليه ان الكل ليس بمحسوس ولا ينتقض اذن بالوهمي كانياب الاغوال فان
الناب محسوس بخلاف الغول قوله من باب جرد قطيفة يريد انه من قبيل اضافة الصفة الى الموصوف اي الشقيق المحمر قوله اراد به شقايق النعمان
واحده وجمعه سواء وانما سمي النعمان بفتح النون فهو وارد في طريق الطائف ويقال له نعمان الاراك قوله لانه حمرة يريد ان الاضافة لادنى ملابسة
قولهم كوكب الخرقاء لملابسة انها كانت تعمل وقت طلوعه قوله والمنشرة في الصحاح يقال سيف مشرفي ولا يقال مشارفي لان الجمع لا ينسب اليه اذا كان على هذا الوزن
لا يقال جعافري قوله وسنونه عطف على المبتدأ والخبر محذوف كقولهم زيد منطلق وعمرو على ما سبق في اول احوال المسند قوله وما يجب التنبيه له في هذا
المقام هو ان حاصله ان الخيالي على ما هو المذكور في كتبهم وعليه اصطلاحهم هو الصور المرتسمة في الخيال اعني صور المحسوسات التي ادركها الحس المشترك وفوضها الى الخيال
ليحفظها فان الخيال حافظ لما ادركه الحس المشترك والحس المشترك يدرك صور المحسوسات فيجب ان يكون في الخيال صور المحسوسات المرتسمة فيه وكما ان الخيال

وظيفته

وظيفته حفظ ما ادركه الحس المشترك فكذلك الوهم وظيفته ادراك المعاني الجزئية الموجودة في المحسوسات كصداقة زيد وعداوة عمرو
فيجب ان يكون الوهمي معنى جزئيا موجودا في الخارج محسوس وكلام المصنف لا ينطبق على شيء منهما اما الخيالي فلان الاعلام الياقوتية بالطريق
المذكور ليس من صور المحسوسات حتى يطلق عليه الخيالي واما الوهمي فلان انياب الاغوال ليس معنى جزئيا موجودا في محسوس هذا حاصل
الاشكال وحاصل الجواب انا لا نريد بالخيالي والوهمي ههنا الخيالي المصطلح والوهمي المصطلح بل نعني بالخيالي امورا مركبة متخيلة من الامور المذكورة
بالحواس الظاهرة وبالوهمي ما اخترعته من عند نفسها وهذا ظاهر على ما دل عليه عبارته ههنا لكن حقيقة المقام لا تتحقق الا بان يعرف انهم قسموا
المدركات الى قسمين ظاهرة وباطنة اما الظاهرة فهي الحواس الخمس الظاهرة المشهورة واما الباطنة فخمس الحس المشترك وعرفوه بانه قوة
تدرك صور المحسوسات باسرها ومحله المقدم من البطن الاول من الدماغ الثاني الخيال ووظيفته حفظ ما ادركه الحس المشترك ومحله مؤخر
هذا البطن الثالث الواهمة وهي قوة تحفظ المعاني الجزئية الموجودة في المحسوسات كصداقة زيد وعداوة عمرو ومحلها اخر البطن الاوسط
الرابع الحافظة وهي من الواهمة كالخيال بالنسبة الى الحس المشترك لان وظيفتها حفظ مدركاتها الخامس المتصرفة ووظيفتها تركيب الصور
الماخوذة من الخيال والمعاني الماخوذة من الحافظة وتفصيلها فيسمى متخيلة ان استعملها الوهم ومفكرة ان استعملها العقل ثم البطون واعظمها
المقدم ثم الوسط ثم الاخير ونهايته تصغر وتدق كالذنابة للشيء وسمي هذه نخاعة وصورته على هذا التركيب واعلم ان ايراد هذه المباحث
ههنا وان كانت لا تناسب هذا المقام الا ان معرفة ما ذكره الشارح قدس سره بل ما ذكره المصنف رح لما كانت موقوفة على ذلك ذكرناه تسهيلا
للامر وتحقيقا للمرام قوله ادراك ونيل ذكر الفاضل الرازي في المحاكمة الحاصل ان اللذة لا تحصل بادراك اللذيذ فقط بل بادراكه وادراك
حصوله لا بمجرد ادراك حصوله بل ومع حصوله وهو النيل قوله ككيفية الذائقة بالحلو مثال للخير والكمال فان كمال القوة الشهوية بكيفية الذائقة
بكيفية الحلاوة على ما نص عليه الشيخ في الاشارات وحققه الحكيم الطوسي في شرحها وقال الشارح المحقق في شرح المقاصد المراد بكمال الشيء الامر اللائق
به كالتكيف بالحلاوة للذائقة قوله والافزيد والاسد لما لم يعتبر القصد في وجه الشبه ويكتفى بمجرد الاشتراك من غير تقييده بكونه مقصودا
بالعموم لزم ان يكون وجه التشبيه في قولنا زيد اسد هو الحيوانية او الجسمية الى غير ذلك من الامور التي يشتركان فيها وهذا اعني التقييد بالقصد حسن
ان اكتفى به لكنه صرح بان مجرد القصد في الامر المشترك غير كاف بل لا بد من ان يكون ذلك الامر اخص الاوصاف على ما قال فالمراد المعنى الذي له زيادة
اختصاص بهما وقصد بيان اشتراكهما فانه صرح فيه انه لا بد من خصوصية الاختصاص ولا يكفي مجرد القصد وكلام الشيخ عبد القاهر في هذا المعنى اصرح من ذلك
على ما نقله ههنا والحاصل انه لا بد في وجه الشبه من امور ثلاثة الاشتراك والقصد وخصوصية الاختصاص فيتقوى الاشكال ههنا بان هذا منقوض
بما سيجيء من ان وجه الشبه اما غير خارج عن حقيقتهما بان يكون تمام ماهيتهما النوعية كما يقال هذا القميص مثل ذلك في كونه كرباسا او ثوبا من القطن
ونظيره او قز ف ومما يقال من ان مراده انه لو لم يعتبر القصد لزم ان يكون الحيوانية او الجسمية مثلا وجه الشبه في كالاسد وان لم يقصد لا انه لا يصلح ان يكون
وجه التشبيه حتى ينافي حديث تمام الماهية النوعية فليتامل فانه مقام زلت فيه اقدام قوله بين دجاها صريح في ان الظلمة حاوية النجوم كالبنية وسط
الظلمة وفي بعض النسخ دجاه والضمير لليل وهو اوفق بالبيت السابق اذ المذكور فيه هو الليل دون الليالي وما قبله رب ليل قطعته بصدود
او فراق ما كان فيه وداع والضمير لليالي اي الليالي المفهومة من البيت السابق المذكور لان رب يدل على التكثير والتعدد في الليالي فان قيل هذا جيد
لكنه ما معنى رجوعه الى النجوم وما معنى نجوم الظلمة مع ان النجوم ههنا استعارة للبياض والنور المقابل للسواد والظلمة فليتامل قلنا معناه النجوم
الكائنة وسط الظلمة على ان الاضافة لادنى ملابسة قوله في جوانب شيء مظلم الجوانب جمع جانب بمعنى الناحية والطرف فان قلت علي الجميع علما فواعل
فيا ساطعا والم يكن للعقل رسوا كان اسما او صفة الشيء المظلم السماء فان زواياه ذات ظلمة وان لم يكن نفسها مظلمة والكواكب بحسب رؤيتنا
وابصارنا واشارتنا على جوانبها الا انا نقول هذه الكواكب على الجانب الشرقي من السماء وذلك على الجانب الغربي فان قيل هذا صريح في ان الظلمة

محوية كائنة وسط الاشياء المشرقة البيض كحبيب منبسط في عكسه على ما بينهاك قلنا المراد بالشيء المظلم السماء كما ذكرنا بمعونة النجوم في جوانب منه
فلا تنافي تدبر قوله والشكل لو الشكل عندهم هيئة تعرض للمقدار من حيث هو محاط لحد او الحدود والشارح المحقق اعتبر احاطة النهاية بالجسم ومع ذلك
مثله بالدائرة فيتوجه الاشكال عليه بان الاحاطة في الدائرة انما هي بالسطح لا بالجسم لان الدائرة عندهم سطح مستو يحيط به خط مستدير في داخله
نقطة يكون جميع الخطوط المستقيمة الخارجة منها اليه متساوية فالمثال المطابق لهذا ان يقال كالكرة لانها جسم يحيط به سطح مستدير بل
الحق ان يقال بالمقدار كما وقع في كتب القوم ليشمل الكرة والدائرة وغيرهما وجعله تنظيرا وتشبيها لا تمثيلا بعيد كل البعد قوله حد مشترك
يتلاقى عنده اي يتلاقى الاجزاء في هذا الحد كالخط مثلا فان اي جزء فرض منه فهو بداية ونهاية لجزء كالزمان فان الماضي والمستقبل يشتركان
في الان الذي يسمى حالا فانه نهاية للماضي قوله فان قيل القسمة في الطول الخ وفي جعله من اقسام المقدار اخراج عن تعريفه الجسم الطبيعي كانه قيل الجسم التعليمي
هو مقدار يقبل القسمة في الجهات الثلث اذ الجسم الطبيعي جوهر ينقسم في الجهات الثلث وسموه تعليميا لانه المبحوث عنه في العلوم التعليمية اي الرياضية
قوله مختص بالحركة الاينية اي الحركة المستقيمة التي هي الانتقال من مكان الى مكان وسيم نقله يريد ان التعريف الثاني يشمل الحركة في المعقولات الاربع
اعني الحركة في الكم والكيف وفي الوضع والاين لان هذا التعريف مخصوص بالحركة الاينية قوله على سبيل التدريج فاية هذا القيد الاحتراز
عن مثل تبدل الصورة النارية بالهوائية فانه دفعي ولا يسمونه حركة بل يسمونه كونا وفسادا قوله كالاغاني اوتار الاغاني في متعارف
اهل الالة ذوات الاوتار كالعود والقانون ونحو ذلك وبعبارة اخرى ذوات النغم ويشهد له تسميتهم اياها بالاغاني وهي جمع اغنية ومن التغني
والغناء والمزامير في متعارفهم ذوات النفخ قوله الخفة والثقل من الثقل بوزن العنب مصدر ثقل الشيء ثقلا مثل صغر صغرا كذا في الصحاح
وغيره وفي القاموس الثقل بوزن العنب ضد الخفة وفي بعض كتب اللغة الثقل مصدر وكذا الخفة والثقل كراي وفي المهذب الثقل كراني والخفة
سبكي والظاهر ان ما نحن فيه من قبيل الكسر والسكون اذ الظاهر ليس المعنى على المصدر قوله سقط اثنى عشر وبقي ستة عشر وكان في اصل النسخة
التي ترتب عليه الشارح المحقق سقط تسعة اقسام وبقي تسعة عشر قسما ولما كان هذا مبنيا على النظر الى ظاهر قوله ولكن وجوب كون طرفي الحسي
حسيين لان المختلف ليس بداخل في الحسي فالساقط من الحسي الواحد ثلثة اقسام وكذا الحال في الحسي المركب وفي الحسي المتعدد فالاقسام الساقطة تسعة
والباقي تسعة عشر وكان هذا غير صحيح اذ المختلف لا يجوز ان يكون طرفاه عقليين بتمامهما بل لا بد من الحسية في كل من طرفيه غير الشارح المحقق تلك
النسخة فاقام مقام تسعة اقسام اثنى عشر قسما ومقام تسعة عشر قسما ستة عشر قسما واراد بالحسي في قوله لكن وجوب كون طرفي الحسي اعم من ان
يكون حسيا بتمامه او ببعضه ليندرج فيه القسم المختلف وههنا بحث وهو ان كل واحد من الاقسام السبعة ينقسم الى تسعة اقسام الاول ما يكون طرفاه
حسيين بتمامهما الثاني ما يكون طرفاه عقليين بتمامهما الثالث ما المشبه فيه حسي بتمامه والمشبه به عقلي بتمامه الرابع عكسه الخامس ما كل واحد
من طرفيه بعضه حسي وبعضه عقلي السادس ما المشبه فيه بعضه حسي وبعضه عقلي والمشبه به عقلي بتمامه السابع عكسه الثامن ما المشبه فيه
بعضه حسي وبعضه عقلي والمشبه به عقلي بتمامه التاسع عكسه فالاقسام ستون من ضرب السبعة في التسعة لكن وجوب كون كل من طرفي المختلف
حسيا في الجملة سقط خمسة اقسام ووجوب كون طرفي الحسي في الواحد والمركب والمتعدد حسيين بتمامهما يسقط اربعة وعشرين قسما ووجوب
كون الطرفين في الواحد العقلي غير مركبين على ما صرح به من ان تركب الطرفين يستلزم تركب وجه الشبه يسقط خمسة اقسام والباقي تسعة وعشرون
ويمكن ان يقال تقسيم كل من السبعة الى الاقسام الاربعة على سبيل منع الجمع فلا ينافي وجود اقسام اخر وانما فعل الشارح هذا اقتداء بالمصنف
في جعل الواحد العقلي اربعة اقسام بحسب الامثلة وقياسا للباقي عليه ويجوز ان يقال المراد بالحسي والعقلي من وجه الشبه الواحد ان يكون تمامه حسيا
وتمامه عقليا ومن وجه الشبه المركب ما يكون تمامه حسيا وما يكون عقليا في الجملة سواء كان جميع اجزائه عقليا او بعضه عقليا فقط ومن الوجه الشبه
المتعدد ما يكون تمامه حسيا وتمامه عقليا فالمختلف من وجه الشبه المتعدد لا يكون حسيا ولا عقليا والمراد بالحسي في قوله كل منها اعم من ان يكون
حسيا

حسيا بتمامه او ببعضه فالعقلي المقابل له ما لا يكون حسيا بتمامه ولا ببعضه فعلى هذا انقسام كل السبعة الى الاقسام الاربعة على سبيل الحصر
والساقط من الاقسام اثنى عشر والباقي ستة عشر والله اعلم قوله فيه تسامح فالوجه ان يجعل الخفاء بمعنى الخفي اي الصوت الخفي وكذا الحال
في طيب الرائحة فان اضافة الطيب الى الرائحة من قبيل اضافة الصفة الى الموصوف اي الرائحة الطيبة فاضمحل التسامح قوله لما فيه من شائبة
التركيب من جهة اشتماله على التركيب الاضافي كذا ذكره العلامة الشيرازي في شرح المفتاح وسيجيء بعيد هذا ان المفرد قد يكون مقيدا وانه
لا ينقض التركيب قوله وبيان ذلك ان المراد بالعلم الملكة الخ يريد ان كلا منهما مبني على ان المراد بالعلم الملكة لا الادراك بدليل ان وجه الشبه
كونه جهة الادراك ولا معنى لكون الادراك جهة للادراك ولقائل ان يمنع ذلك ويقول ان بعض الادراكات يجوز ان يكون جهة للبعض
الاخر الا ترى ان العلم بالدليل جهة للعلم بالمدلول وكذا الحد بالنسبة الى المحدود وقد مر في مطلع الفن الاول ان الشارح المحقق جزم
بان وجه الشبه هنا يقتضي التنبيه ان يكون العلم مستعملا في الملكة قوله ما معنى الافراد هذا حاصل السؤال مطالبة حقيقة الافراد والتركيب ههنا
بالتفسير والبيان وثانيهما طلب وجه تخصيص هذا التقسيم بوجه الشبه المركب دون الواحد وحاصل الجواب عن الاول ان المراد بالافراد ان لا يقصد
الى عدة اشياء مختلفة او الى عدة اوصاف لشيء واحد فينتزع منها هيئة ويجعل تلك الهيئة طرفا او وجه شبه وبالتركيب خلافه وحاصل الجواب
عن الثاني ان تركب الطرفين يقتضي تركب وجه الشبه ويمتنع ان يكون الطرفان مركبين فيكون وجه الشبه واحدا فلا يجري هذا التقسيم
في وجه الشبه الواحد والى هذا اشار بقوله ومن لا يخفى عليك ان وجه التشبيه الواحد بهذا المعنى لا يكون طرفاه مركبين لان تركب الطرفين
انما يكون اذا كان وجه الشبه مركبا هذا حاصل كلامه ويجوز ان يكون الطرفان مركبين ويقصد اشتراكهما في مفرد يشملهما لكن الاستلزام
لما كان مبنيا على التفسير المذكور للتركيب والافراد التزم الشارح تقييد الواحد والمركب بهذا المعنى وبالمعنى المذكور لئلا يتوهم انه
نقيضه مطلقا ولذا قال فليتامل هذا وقد يقال خص التقسيم به دفعا لما يتوهم من ان طرفي مثل هذا التشبيه لا يكونان الا مركبين قوله
كما ترى الخ في موقع المصدر اي ظهر ظهورا مثل ما تراه او خبر مبتدأ اي هذا التشبيه ظاهر ظهور المحسوس المشاهد اي لا خفاء فيه
او حال من الثريا او صفة له بجعله في حكم المنكر او بجعل الصفة في حكم المعرف اي الثريا كالثريا الذي ترى كونه على ذلك الوصف والمراد
بقوله كما ترى ان اتصاف الثريا بمشابهة العنقود امر جلي لا خفاء فيه وقد يقال الثريا في الزمان الماضي الذي ظهر فيه في الصبح مماثل
لنفسه في زمان الحال الذي ترى فيه كونه على المشابهة للعنقود وقد يجعل الكاف بمعنى على اي مشتملا على ما تراه من اتصافه بمماثلة العنقود
والرؤية المستفادة من ترى يجوز ان يكون من الرؤية القلبية اي قد لاح مثل ما يعتقده وتظنه سابقا بلا مخالفة ومن الرؤية بالبصر
والمعنى على مماثلة الماضي للحال والله اعلم قوله اذا اخرجت نورها النور بفتح النون الزهر وتنوير الشجرة ازهارها قوله كان مثار النقع اي النقع
المثار على انه من اضافة الصفة الى الموصوف والمثار اسم مفعول لا مصدر على ما ذهب اليه بعض الشارحين ههنا وسيجيء تحقيقه من كلام
الشيخ المنقول من اسرار البلاغة في شرح مغني اللبيب قوله واسيافنا على ان الواو بمعنى مع وتوهم العلامة الشيرازي في شرح العلامة انه
عطف على مثار النقع وسيجيء ما يضمحل به هذا التوهم في اثناء شرح الشارح قوله فقد اخل بكثير من اللطائف وهي الامور المتعددة والمعاني
المختلفة التي اشار اليها الشيخ حيث قال هي تعلو وترسو وتجيء وتذهب وتتلاقى وتتداخل وتصدم فنبه على هذه الدقائق بكلمة واحدة
وهي قوله تهاوى وقد يقال لان المضارع يدل على استحضار الصورة دون الماضي وعلى التجدد والحدوث شيئا فشيئا بخلاف
الماضي وهذا فاسد اما لفظا فلان قوله على ما ستطلع عليه في اثناء شرحه ينادي على فساده اذ لا ذكر لذلك هناك واما معنى فلانه مبني
على ان المعنى على المضي لكنه عدل الى المضارع لاستحضار الصورة وليس بذاك قوله من هوى يهوى بفتح العين بمعنى السقوط نص عليه في الاساس
وسائر كتب اللغة واما بضم العين فمعناه الصعود قوله وهي تعلو وترسو من رست اقدامهم في الحرب تمكنت فيها ولم تزل وفي بعض

الشيخ وترسب من السيف الرسوب اى الماضى الذى يغيب فى الضريبة والاول اوفق بقوله تعلو والثانى بقوله ترسب فى حال احتدام
الحرب اى اشتعال نارها وقوة احرها وتعاظم مقدارها تدافع وتداخل كذا وقع فى اسرار البلاغة فاستعمال الدافع وان لم يكن
مشهورا ولا دل عليه الكتب المشهورة فى اللغة اما مبنى على ان الشيخ استعمله قياسا او وجده لان استعمال امثال هذه الثقات بمنزلة
نقلهم فيتبعه مثله قوله وهذا كما يقال فى تمثيل المعقول بانه فى حكم الصلة وزيادة توضيح له قوله فان قيل ينبغى ان يكون الاسباق داخلة تحت
حكم الاشارة لدخوله تحت حكم الضرب فى المثال المذكور بمعنى ان الضرب مستحب عليه ايضا قلنا الكلام كانه اراد بدخوله تحته مجرد تعلقه به
كما نبه عليه بقوله بل هو مما يتعلق به معنى الاشارة اى تعلق المقارنة والمعية والمصاحبة ولا يخفى ما فيه قوله على ما يسبق الى الوهم على
ما ذهب اليه الشارح الخوارق ههنا حيث قال اعلم ان الشيخ جعل المثار مصدرا عاملا فى الظرف والمفعول معه ولا بد من تاويله باسم المفعول
فلو جعله اسم مفعول من الابتداء لاستقام ايضا قوله شابه زهر الربى البيت هكذا يا صاحبى تقصيا نظريكما تريا وجوه الارض كيف
تصور تريا نهارا مشمسا قد شابه زهر الربا فكانما هو مقمر وسيجى بعد ذلك ما يتضح به معنى البيت مشروحا قوله ما يجى فى الهيئات ظاهر هذه
العبارة ان ما كناية عن وجه الشبه كما صرح به الشارح قدس سره وان وجه الشبه هو ما يجى فى الهيئة لا نفس الهيئة وكذا ضمير يجى فى عبارة الشيخ ايضا
راجع الى ما هو المفهوم من الكلام وهو وجه الشبه فتوجه الاشكال على الكلامين بان هذا لا يطابق ما نحن فيه فان ما نحن فيه هو ان وجه الشبه
ههنا نفس الهيئة لا امر يعتبر فى الهيئة ويجى فيها كما يدل عليه ظاهر العبارتين الا ترى الى تصريح الشيخ بذلك بقوله والهيئة المقصودة
فى التشبيه على وجهين والى تنصيص المصنف قدس سره عليه بقوله من الهيئة الحاصلة من الاستدارة وحاصل الاشكال ان بين السابق واللاحق تنافيا
بل نفس التقسيم اعنى تقسيم وجه الشبه الى القسمين ايضا غير صحيح لانهم قسموا وجه الشبه الى القسمين مع ان كلا من الامرين اعنى الاقتران والتجريد
امر مباين المقسم والمباين لا يتصور جعله قسما من مباين اخر ولا محمولا عليه والجواب عن الاول ان هذا من قبيل اعتبار العام فى الاخص كما يقال
الحيوان ان ههنا كائن فى الانسان والانسان كائن فى زيد فان معنى ظرفية الاخص للعام انه متحقق فيه وهو ههنا عبارة عنه وهذا الاعتبار فى
كون الظرف قسما من المظروف ولا محمولا عليه بهذا المعنى وعن الثانى بوجهين احدهما ان المصدر بمعنى اسم الفاعل ويجى المصدر بمعنى اسم
الفاعل والمفعول لا يتوقف على ان يكون صريحا بل قد يكون غير صريح كما صرح به صاحب الكشاف فى قوله تعالى فافعلوا ما تؤمرون ان ما مصدرية
وان المصدر الغير الصريح بمعنى اسم المفعول فالمعنى ههنا ان احد القسمين الهيئة المقرونة بغير الحركة وثانيهما الهيئة المجردة عن كثير من الحركة
الثانى ان المضاف محذوف وقد مر عليك فى باب المساوات نظيره وان الشارح رح يقول المنتفى فى مثله ماخوذ من مضمون الخبر وانه لا بد
فى صحة الحمل من تقدير مضاف ومثل هذا التركيب كثير ان يحصى الا ان هذا المضاف لو صرح به لذهب برونق الكلام هذا ان جعلنا قوله على وجهين
بمعنى انه على نوعين وان كلا منهما هو قسم من الهيئة نفسها وان قلنا ان معنى قوله على وجهين انه مشتمل على صنفين فلا اشكال لان كلا من الاقتران
والتجرد صفة للهيئة ووصف لها فان قيل هذا الوجه ظاهر فى عبارة الشيخ لان ضمير يقترن للهيئة واما فى عبارة المص قدس سره فلا لان
تقترن مسند الى غيرها قلنا معنى قوله ان يقترن بالحركة ان يقترن بهيئة الحركة غير الحركة وحاصله اقتران هيئة الحركة بتقييد ما فليفهم قوله كانه تارة
من هممت بالشى اهم هما اذا اردته كذا فى الصحاح اى كانه يريد ان ينبسط فهو متعد بالباء وقوله يفيض اى يسيل من فاض الماء يفيض فيضا
وفيوضة اى كثر حتى سال على صفة الوادى قوله يقال بدا له اذا ندم مصدره محذوف محمود ويقال بدا له فى هذا الامر بداء بالمد اى نشأ له
فيه رأى كذا فى الصحاح قوله حفت سروات منهم حفت اى احيطت الرياض والسرو شجر الواحدة سروة والقيان جمع قينة وفى الصحاح القينة الامة
مغنية كانت او مقنية والجمع القيان وبعض الناس يظن القينة المغنية خاصة وليس كذلك وصفر الحرير نصب بنزع الخافض متعلق بتحفت
على الحذف والايصال اى تحفت بخضرة الحرير من قبيل خاتم فضة وقوام الرجل بفتح القاف قامته وحسن طوله ونعيم كانها السرو والجملة اعنى حفت

الصفة بالكسر جانب النهر وصفتان جانباه كذا فى الصحاح منه

بميلها اى بجعلها مائلة فى موقع الحال ومن كان ينبغى اى تطلب والخجل التحير والدهشة من الاستحياء وقد خجل خجلا وحاصل معنى البيت ان تلك الرياض
محفوفة باشجار سرو وتلك الاشجار شبيهة بجوار حسان ملتحفات بالحرير الخضر ذوات قامات معتدلة مستقيمة وتلك الاشجار شبيهة بجوار
مائلة بعضها الى البعض حين هبوب الرياح قاصدة المتقارب طالبة بعضها البعض كانها تريد المعانقة مع صاحبها ثم يدركها الخجالة من جهة
الاستحياء فترجع سريعا الى ما كانت هى عليه ولا يخفى لطف هذا التشبيه وملاحته قوله فان تفق الانام جواب الشرط المحذوف اقيم سببه مقامه
اى فان تفق الانام فلا استبعاد ولا استنكار فان المسك ايضا بهذه المثابة على نمط قوله تعالى وان يكذبوك فقد كذبت رسل الآية وفى بيان
حاصل معنى البيت تنبيه لطيف على هذا المعنى ويوم كظل الرمح اى الطويل ودم الزق كناية عن الخمر والمزاهر جمع مزهر وهو العود الذى
يضرب كذا فى الصحاح قوله كلما كان المشبه به اندر واخوف لا يخفى ان هذا لا يصح اعتباره الا فى الاستطراف فالاشارة الى الاغراض المذكورة بلفظ
هذه الاغراض ليس بظاهر الاستقامة اللهم الا ان يجعل هذه الاغراض المذكورة على غرض الاستطراف باعتبار وجهيه قوله وكذا تشبيه
الشاة الجبلى لم يقل الجبلية لان الشاة والشاء كالتمر والتمرة مما يفرق بين الواحد والجمع بالتاء والمراد بالتاء ارادتها الواحد واما التانيث
والتذكير فمستفاد من الصيغة لان التاء هذه للوحدة لا للتانيث فلا منافاة بينه وبين التذكير ومن ههنا تسمعهم يقولون حمامة ذكر وحمامة انثى
قوله وهو ربيع الكامل برفع الكامل كذا قيده الشارح المحقق قدس سره بخطه الشريف على ان الثانى صفة للاول وكذا الوابل بعد فى عبارة الوابل
واما الاخيران فبالاضافة اذ الثانى فيهما ليس بصفة لانه لا يحمل على موصوفه وقال صاحب الكشف ان جعل ما بعد هذه الاسماء القابا كان قوله
الكلمة تغليبا وان كانت صفات فلا اشكال وفيه ما فيه وكلام ابن الحاجب رح فى الامالى صريح فى انها القاب وقد قيد العلامة الشيرازى رح
فى شرح المفتاح بخطه اللطيف جميع هذه الاسماء بجر الثانى ويرد عليه انه قد صرح ابن الحاجب رح بانه لا يضاف الاسم الى اللقب ان كان اللقب
صفة صالحة للحمل على الاسم قوله وفعل اللحظ والحدث فيه نظر لان الذى يجيئ للحدث هو الفعل بالفتح لا غير كما صرح به الشارح المحقق رح فى شرح هذا
الكتاب قال الجوهرى الفعل بالفتح مصدر فعل يفعل وقرأ بعضهم واوحينا اليهم فعل الخيرات والفعل بالكسر الاسم والجمع منه الفعال مثل قدح
وقداح وبئر وبئار والفعال بالفتح الكرم قوله والمجاز مرسل اه شروع فى تقسيم المجاز الى الاستعارة وغيرها يريد ان المجاز قسمان استعارة
ومرسل فمطلق المجاز يتناول القسمين قال الشيخ رح فى دلائل الاعجاز والقول فى المجاز هو القول فى الاستعارة لانه ليس شيئا
غيرها وانما الفرق ان المجاز اعم من حيث ان كل استعارة مجاز وليس كل مجاز استعارة هذا كلامه وفيه نظر والصواب ان يقول لانها
ليست شيئا غيره قوله ان كانت العلاقة العلاقة بفتح العين يستعمل فى المعقولات وبالكسر يستعمل فى المحسوسات فى الصحاح
العلاقة بالكسر علاقة القوس والسوط وبالفتح علاقة الخصومة والمحبة وهذا على عكس ما يقال فى العوج ومن ههنا بعض اهل اللغة
ان العوج بالفتح لكل شى منتصب ونحوه وبالكسر لكل شى ونحوه واما قوله تعالى لا ترى فيها عوجا ولا امتا فعلى ضرب من التاويل
تامل قوله بل هو مستعمل فى معنى الشجاع فيكون مجازا واستعارة ان المشهور ان نحو زيد اسد تشبيه وان نحو رايت اسدا فالاول حقيقة
والثانى مجاز وان اداة التشبيه فى الاول محذوفة دون الثانى وذهب الشارح المحقق رح الى ان الاول ايضا مجاز واستعارة ولا دليل
لهم على ان الاداة مقدرة والقرينة حمل الثانى على الاول وهذا الكلام حق لا يحوم حوله شك ومنهم من ينكر هذا المعنى المختار ثم يعيد على انكاره
ونحن نعود ان شاء الله تعالى ونفصل ههنا تفصيلا فلا يمكنى ان اورد ذلك التفصيل تطويلا فنقول وبالله التوفيق ههنا امور ثلثة التشبيه والاستعارة
والتشبيه البليغ ولا نزاع فى ان الاول حقيقة كما لا نزاع فى ان الثانى مجاز بقى الكلام فى الثالث بمعنى ان نحو زيد اسد هل هو تشبيه بليغ
ام هو استعارة والشارح المحقق رح ينكر الاول زعما انه قسم من مطلق التشبيه واخص منه فيكون حقيقة فجعله استعارة اصطلاحا
وقوم ينكرون ذلك زاعمين ان كونها استعارة اصطلاحية او باطل لان لفظ اسد اذا كان مستعملا فى معنى رجل شجاع كالاسد

لان التشبيه اقل الغرض منه بيان مقدار المشبه لا ينطبق عليه لوجوب المساواة بين المشبهتين هناك منه

استعارة

وكان رجل شجاع مشبها بالاسد مستعملا فيه مشبه به فان اريد برجل شجاع مفهومه كما هو ظاهر استعداد له لا يتعلق الجار والمجرور به
ومن وقوعه محمولا فلا معنى لتشبيهه بالاسد كما لا يخفى على احد وان اريد به ذات ما مشبهة بالاسد كان الكلام مسوقا لاثبات ان زيدا
هو تلك الذات المشبهة بالاسد وان كان مستعملا في معناه الحقيقي كما هو مدعى القوم كان الكلام مسوقا لاثبات شبه زيد
بالاسد ومصداق الفرق بين المعنيين قولهم في الفارسية هر دو ليه همچو شير است زيد وقولهم شير است زيد است فان
التشبيه في الاول راجع الى ذات ما وفي الثاني الى زيد ولا يخفى ان قولنا زيد اسد بمنزلة قولنا زيد شير است فيكون سياق الكلام لتشبيه
زيد ويكون اسد مستعملا في معناه الحقيقي فظهر ان الحق ما ذكره القوم هذا كلامهم في هذا المقام والشيخ عبد القاهر تارة ينكر في دلائل الاعجاز
كونه تشبيها فيدعي انه استعارة البتة وتارة ينكر كونه استعارة فيدعي انه تشبيه على حد المبالغة البتة ولا تظن قوليه متنافيين فان
الحق لا يتعدد ونحن نقرر كلامه على وجه يعضده المنقول ويساعده المعقول وحاصل كلامه انه فسر الاستعارة اولا بان تريد تشبيه
الشيء بالشيء فتدع ان تفصح بالتشبيه وتظهره وتجيء الى اسم المشبه به فتعيره المشبه وتجريه عليه تريد ان تقول رايت رجلا هو كالاسد في
شجاعته وقوة بطشه فتدع ذلك وتقول رايت اسدا وثانيا بان تجعل الشيء الشيء ليس به وهذا الجعل قسمان احدهما ان تنزله منزلة الشيء تذكره
بامر قد ثبت له فانت لا تحتاج الى ان تعمل في اثباته وتزجيته وذلك حيث يسقط ذكر المشبه من البين ولا يذكر بوجه من الوجوه كقولك
رايت اسدا وثانيهما ان تجعل ذلك كالامر الذي تحتاج الى ان تعمل في اثباته وتزجيته وذلك حيث تجري اسم المشبه به خبرا على المشبه فتقول زيد اسد
والقسم الاول يخرجه مخرج ما لا يحتاج فيه الى الاثبات والتقرير ثم قال والقياس يقتضي ان يقال في القسم الثاني اعني ما اشتمل في اثباته وتزجيته انه تشبيه
على حد المبالغة ويقتصر على هذا المقدار ولا يسمى استعارة هذا كلامه في موضع وهذا كما تراه يدل على ان زيد اسد ليس استعارة بدليل التعريف والتقسيم
كما عرفته وقوله ولا يسمى استعارة يدل على نفي كونه من قبيل الاستعارة ثم قال في موضع اخر من دلائل الاعجاز واعلم ان العقلاء بنوا كلامهم اذا
قاسوا وشبهوا على ان الاشياء تستحق الاسامي لخواص معان هي فيها دون ما عداها فاذا اثبتوا خاصة شيء لشيء اثبتوا له اسمه فاذا جعلوا الرجل
بحيث لا ينقص شجاعته عن شجاعة الاسد ولا يعدم منها شيئا قالوا هو اسد واذا وصفوه بالتناهي في الخير والخصال الشريفة او بالحسن الذي يبهر قالوا هو
ملك واذا وصفوا الشيء بغاية الطيب قالوا هو مسك وكذلك الحكم ابدا ثم انهم اذا استقصوا في ذلك نفوا عن المشبه اسم جنسه فقالوا ليس هو
بانسان وانما هو اسد وليس هو ادميا وانما هو ملك كما قال سبحانه ما هذا بشرا ان هذا الا ملك كريم الاية ثم انهم لم يريدوا ان يخرجوه من جنسه
جملة قالوا هو اسد في صورة انسان هو ملك في صورة ادمي وقال المتنبي • نحن ركب ملجن في زي ناس • فوق طير لها شخوص الجمال • ففي هذه
الجملة بيان لمن يعقل ويسمع ان ليست الاستعارة نقل اسم عن شيء الى شيء ولكنها ادعاء معنى الاسم لشيء اذ لو كانت نقل اسم وكان
قولنا رايت اسدا بمعنى رايت شبيها بالاسد ولم يكن ادعاء انه اسد بالحقيقة لكان محالا ان يقال ليس هو بانسان ولكنه اسد او يقال هو اسد
في صورة انسان كما انه محال ان يقال ليس هو بانسان ولكنه شبيه باسد في صورة انسان هذا كلامه بعبارته وهو ينادي بصوت رفيع
بان زيد اسد استعارة البتة ولا يجوز ان يجعل تشبيها اصلا والحاصل انه قد دل كلامه مرة على ان هذا تشبيه بليغ لا استعارة
ومرات كثيرة على انه استعارة لا تشبيه والذي يتراءى من دلائل الاعجاز على من يتامل فيها ان الاستعارة قسمان قسم اسقط فيه ذكر المشبه
عن البين وقسم ذكر فيه المشبه وحمل عليه المشبه به بان جعل خبرا عنه وهذا القسم مسمى بالتشبيه على حد المبالغة على لسان الشيخ وبالتشبيه البليغ
بلسان القوم فالتشبيه البليغ على هذا قسم من الاستعارة ولم يقصدوا في هذه التسمية الا مجرد التمييز عن القسم الاول وكلام الشيخ في اسرار
البلاغة صريح في هذا المعنى فمن زعم ان التشبيه البليغ من قسم التشبيه لا الاستعارة فقد اخطا والنزاع معنوي لا لفظي لان اللفظ حقيقة
على احد القولين مجاز على الاخر ولما كان هذا اعني كلام الشيخ ملتبسا في هذا المعنى ولم يتيسر الوصول الى مراده تحير القوم في ذلك فوقع بينهم النزاع

اما المرة فلنفيه ولا يسمى استعارة
واما المرات فلان الاولين
بعينه الاول التعريف والثاني
التقسيم والثالث التعليل
فافهم
منه

ما وقع ولا منشأ له الا هذا واما الدليل المعقول فهو ما اشار اليه الشيخ بانه قد يعترف بذلك النفي اعني نفي اسم جنس المشبه عنه فيقال
هو اسد وليس بادمي وهو ملك وليس ببشر وفي التنزيل ما هذا بشرا ان هذا الا ملك كريم الاية فلو كان مثله تشبيها لما صح النفي المذكور اذ لا معنى
لقولنا هو شبيه بالاسد وليس بادمي فان الادمية انما تنافي الاسدية لا كونه شبيها بالاسد وكذا البشرية تنافي الملكية لا الكون شبيها
بالملك والشيخ سمى النفي مع ذلك محالا تنبيها على ان العقل يأباه والطبع لا يرضاه وهذا دليل لطيف غفل عنه المتأخرون لا سيما المتعسفون
القائلون بان سياق الكلام للتشبيه فقط واما الشارح المحقق فهو وان تنبه لكونه استعارة الا انه لم يتنبه لما في ضمنها من النكتة العقلية
القاطعة القاضية بذلك وههنا قاعدة اخرى قاضية بان نحو زيد اسد استعارة لا تشبيه وحاصلها انه اذا وقع التردد بين الاستعارة
والتشبيه ولم يكن هناك ما يدل على تعيين احدهما فالعلامة القاطعة بتعيين احد الامرين الفارقة بين المعنيين ان ينظر فيه فان
كان اللفظ اعني لفظ المشبه به مستعملا في غير ما وضع له اعني المشبه كان استعارة لانه مجاز البتة وان كان اللفظ مستعملا في معناه
الحقيقي كان تشبيها لانه حقيقة البتة ثم لهذا المعنى علامة اخرى بها يعرف ان اللفظ حقيقة ليكون تشبيها او مجاز ليكون استعارة وحاصل
هذه العلامة انه ان صح اسقاط لفظ المشبه به واقامة لفظ المشبه مقامه بحيث لا يفوت هناك شيء الا المبالغة في التشبيه كان اللفظ استعارة
البتة والا فاللفظ تشبيه ولا يخفى ان نحو زيد اسد من قبيل الاول لانا لو اسقطنا لفظ اسد وذكرنا مقامه رجل شجاع وقلنا زيد رجل
شجاع كان هذا صحيحا بلا شبهة ولم يفت هناك شيء اخر غير المبالغة في التشبيه فظهر بهذا الدليل ان زيد اسد استعارة لا تشبيه وهذه
قاعدة نفيسة يكمن نفعها وهي معيار الفرق بين الامرين ومصداق الفصل بين المعنيين ولهذا جعلوا قولهم لقيت به اسدا مثلا رجلا
الماء من باب التشبيه دون الاستعارة وسيجيء تفصيل الكلام بعيد هذا المقام والشارح المحقق وان اشار في ضمن الدعوى الى هذه القاعدة
المصفاة الا انه بطريق لا يجدي نفعا وسيأتيك هناك بيانه قوله واما بعيد انه استعارة غير متحقق لانه يرد بذكر المتخصص على ان الاسد
وان كان مستعملا في رجل شجاع الا انه ليس مستعملا فيه بملاحظة هذا المفهوم فقط بل المراد به الذات لكن لا مطلق الذات بل الذات بملاحظة
اتصافها بوصف الشجاعة ففيه تشبيه اخر على ان تلك الذات هنا ليست مرادة بملاحظة تعينها وامتيازها عما عداها والا فتلك الذات المعينة
ان كانت زيدا فهو حمل الشيء على نفسه وان كانت غير زيد فهو حمل المباين على المباين وقد تقرر ان حمل الجزئي في التحقيق محال
فثبت ان الذات ملحوظة بوصف الموصوفية بالشجاعة فقط ولا يخفى ان الذات بهذا الاعتبار كلي فالمحمول هنا كلي فقط فافهم
قوله فقولنا زيد اسد اصله زيد رجل شجاع يرد عليه انه يقتضي ان يكون قولنا زيد الاسد استعارة اصلا حيث وقد سبق ان الاولى
ان يعد هذا تشبيها اذ المشبه به هنا معرفة وتقدير الاداة فيه حسن والجواب ان الظاهر ان المراد هو دعوى التشبيه فقط فيكون تشبيها
لا استعارة وتحقيق ذلك ان ههنا امورا ثلثة الحمل والاتحاد والتشبيه فان اريد الحمل فالظاهر التنكير اذ لا طائل تحت هذه الزيادة
وان اريد به الاتحاد فظاهر اللفظ يساعده الا ان المقام يأبى عنه بل المقام خاص بالتشبيه فثبت ان زيد الاسد تشبيه وان زيد اسد استعارة
وانه لا يلزم من اعتبار التقدير المذكور في الثاني اعتباره في الاول لافتراقهما بالتعريف والتنكير فان قيل ما القاعدة المصفاة لم تبق كلية اذ يصح جارية
في زيد الاسد لصحة الاسقاط والاقامة مع انه تشبيه لا استعارة قلنا قد نبهناك على ان هذه القاعدة انما تفيد اذا لم يكن هناك ما يدل
على تعيين احدهما وقد افترق الصورتان تعريفا وتنكيرا فالشبهة مرتفعة فافهم قوله تحذف المشبه واستعملنا المشبه به في معناه فيكون
استعارة اشارة الى القاعدة الوضعية المصفاة لكن الاشارة بهذه النمط لا تثبت الدعوى بل ظاهر هذا الاستدلال ان يقال هو استعارة
استعارة لصحة الاسقاط والاقامة الا انه مال الى المعنى اعتمادا على ان هذا الفعل اعني الحذف والاستعمال صحيح فضلا فيكون استعارة
مرتب على محذوف اي تحذف وتستعمل وكلاهما صحيح فيكون استعارة لكن لا يخفى على المنصف ان السوق والسياق يأباه قوله ويدل

ولا يخفى ان الصحة انما تتصور اذا لم يكن
هناك ما نع يمنع عنه ذلك كالتعريف
هناك مانع
منه

على ما ذكرنا من يشعر اشعارا ظاهرا بانه لم يحمل على دعوى الاستعارة دليلا اقوى واول من ذلك وقد قررنا فيما سبق ان هذا المعنى مبرهن بين باثنين شهيرين بحيث لا مجال للانكار ههناك وبالجملة فحاصل الاستدلال انه لك ان لفظ المشبه به قد يعمل في الجار والمجرور في مقام التشبيه كقوله اسد على وفي الحروب نعامة ان الظرف الاول متعلق باسد والثاني بنعامة فلولا ملاحظة الوصف لما صح ذلك وتحقيق ذلك ان تعلق الظرف به ان كان بدون معنى الوصف فهو فاسد لان الاسم الجامد الموضوع بازاء الذات لا يعمل في الظرف اصلا وهذا ظاهر وان كان بملاحظة معنى الوصف فهذا على قسمين احدهما ان يكون اللفظ مستعملا في معناه الحقيقي ويعمل في الظروف باعتبار اشتهاره بالوصف فالوصف ملحوظ هنا لكن لا بطريق استعمال اللفظ فيه بل باعتبار دلالته عليه لانتقال الذهن اليه من جهة اشتهاره به وثانيهما ان يكون اللفظ مستعملا في معنى الوصف فاللفظ في الاول حقيقة وعلى الثاني مجاز فان بني الامر على التقدير الثاني فدلالة تعلق الظرف به على ما هو المقصود من كون اللفظ مجازا واضحة لا خفاء فيها وان بني الامر على التقدير الاول ورد عليه ان هذا الامر انكره المحققون صرح بذلك صاحب الكشاف في قوله تعالى وهل اتاك نبأ الخصم اذ تسوروا المحراب الاية قال ان اريد بالنبأ القصة لا المعنى المصدري فلا يجوز ان يعمل في الظرف اعني اذ وان جوزه تلميذه صدر الافاضل في ضرام السقط وتبعه بعض المتاخرين لحمل الكلام العربي الاصلي الشايع الاستعمال على الوجه الضعيف المحدث غير لايق بالعاقل البليغ بل العاقل البالغ على ان الظاهر المتبادر الى الفهم من تعلق الظرف به كونه مجازا عن الوصف فيتم الدلالة اذ المراد بالدلالة في هذا المقام الاستدلال بالاظهر الانسب على ما هو اللايق بالخطابيات ولم نقصد ان هذا دليل قطعي عليه بحيث لا يتطرق اليه احتمال على انه قد صرح ابن مالك في التسهيل بان اللفظ في مثله مجاز وان العمل باعتبار مجازيته البتة فاندفع الاعتراض ههنا بان استعمال الاسد في معناه الحقيقي لا ينافي تعلق الظرف به لان استعماله فيه مع ملاحظة معنى الوصف كاف في هذا المعنى بقي ههنا اشكالان اخران احدهما ان هذا الاستدلال يدل على ان اسدا في اسد على مستعمل في مفهوم مجترى وصائل فيرد عليه انه لا استعارة ح ولا تشبيه بل اللفظ اذن من قبيل استعمال لفظ الملزوم في معنى اللازم وثانيهما انه اذا جعل الاسد استعارة عن رجل شجاع فليس المراد به انه مستعار لمفهوم رجل شجاع حتى يظهر تعلق الظرف به بل المراد استعارته لذات صدق عليه هذا المفهوم اذ الجراة خارجة عما استعمل لفظ الاسد فيه لان وجه التشبيه في هذه الاستعارة خارجة عن الطرفين فبالاخرة يقع الاضطرار الى ملاحظة معنى الوصف تبعا فلا دلالة لتعلق الظرف على كونه استعارة بل جعله دليلا على كونه تشبيها اقرب والجواب عن الاول انا لا نم ان اسدا في اسد على مستعمل في مفهوم مجترى وصائل بل هو مستعمل في رجل مجترى وتحقيقه ان اسدا في قوله اسد على وفي الحروب نعامة خبر مبتدا محذوف اي هو اسد على وكذا النعامة فان نعامة خبر مبتدا مقدر هو هو فقوله هو اسد على من قبيل زيد اسد وكذا هو نعامة بالتقدير في الاول هو رجل شجاع كالاسد بالنسبة الى وفي الحروب شخص جبان عاجز كالنعامة فهو من قبيل استعمال اسم المشبه به في المشبه فيكون استعارة فقوله اي مجترى على فيه تسامح حذف موصوفه لوضوحه وانسياق الذهن اليه اي هو شخص مجترى وعدل عن رجل شجاع وان كان هو المشهور لان تعلق الظرف به اظهر كما لا يخفى وعن الثاني ان خروج وجه الشبه عن الطرفين لا يقتضي خروجه عن مفهوم لفظ يدل على المشبه ولا خروجه عما استعمل فيه اسم المشبه به وتحقيق ذلك ان المشبه شخص يفيد اتصافه بالشجاعة وكذا المشبه به ذات الاسد والشجاعة وصف له ولا يخفى ان الوصف خارج عن الموصوف ووجه الشبه اعني الشجاعة وان كان مشتركا بين الطرفين الا انه لكونه وصفا لهما يكون خارجا عنهما ضرورة ان الوصف خارج عن الموصوف ثم لا يخفى انه اذا كان لفظ الاسد استعارة كان مجازا فالمعنى المجازي المستعمل فيه اما المشبه فقط بدون وصفه اعني الشجاعة واما المشبه مع وصفه والاول فاسد اذ لا علاقة بينهما فلا دلالة له عليه فتعين الثاني ودخول الوصف في مفهوم اللفظ لا يقتضي دخوله في شيء من الطرفين وهذا بين وقد صرح الشارح المحقق فيما سيجيء في تحقيق الجامع انه داخل او غير داخل في

دخول

دخول الجامع ههنا في مفهوم المستعار له لا ينافي قولهم الجامع ههنا غير داخل في مفهوم الطرفين لانه غير داخل في مفهوم المستعار منه اعني الابتداء او سيجيء هناك زيادة ايضاح لهذا المعنى فظهر ان تعلق الظرف دليل على كونه استعارة فليتامل فان الخطا كثير والوصول الى الحق قليل **قوله** وعلامته ان يصح الخ اشارة الى تلك القاعدة الوفقية المعقاة يريد ان العلامة الفارقة بين الاستعارة المانعة عن التشبيه ان يصح التركيب بترك اسم المشبه به ووضع اسم المشبه مقامه ولا يفوت شيء غير المبالغة في التشبيه ففي كل موضع انتفت هذه العلامة فهو تشبيه والا فهو استعارة وهذه العلامة منتفية في الاثنين فلا يكونان من باب الاستعارة فقوله ان يصح وقوع المعنى الحقيقي موقعه اراد بالمعنى الحقيقي المعنى الاصلي الذي هو المراد حقيقة وهو معنى المشبه وان كان هذا معنى مجازيا للفظ اعني لفظ المشبه به فليس الحقيقي هنا ما يقابل المجازي بل المراد بالحقيقي هنا المعنى المجازي لانه هو المط حقيقة فافهم **قوله** لان قوله ومن كل نا لكونه يريد ان هذا مانع المختصر فصاعدا عن كون الاية استعارة لانتفاء العلامة المذكورة بهذا المانع فيكون تشبيها لا استعارة وفيه نظر لان هذا لم لا يجوز ان يكون زيد تشبيها ولو سلم فلم لا يجوز ان يكون ابتداء الكلام كما ذهب اليه بعضهم **قوله** وقيل انها مجاز عقلي بمعنى ان التصرف في تفسيره بهذا المعنى تنبيه على ان المجاز العقلي بهذا المعنى ليس ما سبق اعني المجاز الحكمي في الاثبات بل هذا مجاز عقلي بمعنى اخر وهذا هو المنقول عن صاحب المفتاح وهو المطابق لما صرح به الشارح العلامة في شرح المفتاح ومن ههنا ذكر المولى في شرح المفتاح ان هذا مجاز مستحدث في عرف علماء البيان ليس بلغوي ولا عقلي وقد يتوهم ان هذا ذاك وليس بذلك **قوله** جمع الكثرة بقرينة المدح الخ دفع لما ذكره بعض الشراح من ان الشاعر ترك مراعات الادب بالنسبة الى الممدوح حيث قلل الروس وحاصل الدفع انه قد تقرر انه قد يستعار كل من صيغتي القلة والكثرة للاخرى والقرينة ههنا مقام المدح ولا حاجة اليه لان هذا ابلغ في مقام المدح وتحقيق ذلك ان الاقران جمع قرن بالكسر وهو الكفو في الشجاعة ففي صيغة القلة ههنا تنبيه على ان مساوي الممدوح في الشجاعة في غاية القلة رتبة ووجودا اما وجودا فظاهر واما رتبة فلحقارتهم عنده بقرينة قلب الخ على روسهم واما الروس فهو ايضا جمع قلة وفي صيغة القلة ههنا تنبيه على ان اقرانه لما كانوا في غاية القلة كان الروس المضافة اليهم ايضا كذلك ضرورة او القلة كناية عن حقارتهم بجنبه مع فرض المساواة فليفهم ليظهر ان مقتضى المقام اعتبار القلة كما يشعر به ظاهر البيت فلا ضير فيه كما توهمه الشارح الاول ولا استعارة كما توهمه الشارح المحقق رح **قوله** لان الرجل وحده الخ ما وقعت انه لا ملازمة بينهما ولا دلالة له عليه فلا يصح ان يكون مستعارا له **قوله** وفرق بين المقيد والمجموع فانه لو كان المستعار له هو المجموع لكان الجامع داخلا في مفهوم اللفظ ولو كان هو المقيد لكان الجامع خارجا فيكون المستعار له هو الرجل الشجاع الموصوف لا يقتضي دخول القيد في مفهوم اللفظ كما ان معنى العمى عدم البصر مع ان البصر خارج وههنا بحثان الاول ان القول بان المستعار له هو المقيد لا المجموع قول يخالف قانون المجاز اذ قد تقرر ان اللزوم في المجاز انما هو بين المعنى الحقيقي والمعنى المجازي الذي استعمل اللفظ فيه وههنا اللزوم انما هو بين المعنى الحقيقي وبين قيد المعنى المجازي لا نفسه ومن تتبع قواعد المجاز علم ان هذا خارج عن القانون فظهر ان الحق ان هذا القيد داخل في مفهوم اللفظ الثاني ان القول بذلك يخالف ما قرره سابقا من ان تعلق الظرف في مثل اسد علي يدل على ان اسدا استعارة ووجه المخالفة ان عمل الظرف انما هو بملاحظة معنى الوصف ومع فان كان الوصف داخلا في مفهوم اللفظ كان القول بالتقييد منافيا له وان لم يكن خارجا عنه مقصودا انتفاء القول بالتقييد الا انه يتوجه عليه ان عمل الظرف اذا كان بملاحظة معنى الوصف الخارج فليجعل اللفظ حقيقة وليقصد الوصف تبعا فعمل الظرف يتوقف على اعتبار المجازية على انه قد صرح ابن مالك في التسهيل بان اللفظ مجاز والوصف الملحوظ داخل في مفهوم اللفظ على ما هو قانون المجاز فالحق في هذا المقام ان يقال صدق القول بان الجامع غير داخل في مفهوم الطرفين لا يتوقف على خروجه عن كل من مفهوم الطرفين بل الخارج عن احدهما كاف في صحة هذا القول وصدقه واعلم ان اسدا في نحو رايت اسدا يرمي ان كان مستعملا في المعنى المجازي بحيث يكون الوصف داخلا كان منافيا بان الجامع غير داخل في مفهوم الطرفين وان كان الوصف خارجا منافيا لما دل عليه قواعد المجاز كما ذكرتم **قوله** وهو ما دل

على نفس الذات بل ليس المراد بالذات ههنا ما يقابل المعنى اعني العين والا فالفعل ليس كذلك بل المراد هو بالذات ما يقع مخبرا عنه وعبر به فذكر الذات يتناول اسم العلم فاخرجه بقيد الصالح للصدق على كثيرين فدخل فيه الصفات المشتقة فاخرجه بقطع النظر عن ملاحظة وصف من الاوصاف والمراد بملاحظة الوصف ملاحظته بوجه تعلقه بهذا الذات فلا يرد ان الفعل وصف وهو ملحوظ وقد يفسر اسم الجنس بالاسم الدال على مفهوم كلي غير مشتمل على تعلق معنى بذات فيدخل نحو رجل واسد من الاعيان ونحو قتل وضرب من المعاني ويخرج عنه الصفات المشتقة واسماء الزمان والمكان وقال بعضهم اسم الجنس ما وضع لمعنى في نفسه من حيث هو لا باعتبار تعلق صفة به سواء كان جوهرا كالجسم او عرضا كالحركة او بسيطا كالنقطة او مركبا كالبيت وفي تقاسيمهم دليل على ان المراد بعدم اعتبار الوصف عدم اعتباره بوجه تعلقه بالذات وبالجملة فليس مرادهم باسم الجنس ههنا ما يشمل القليل والكثير كما اصطلح عليه النحاة اذ هو شامل للمشتقات باسرها قوله كالفعل الاستعارة في الفعل قسمان احدهما ما يكون بملاحظة الجوهر والمادة وثانيهما ما يكون بملاحظة الصيغة والهيئة فالاول ان يشبه الضرب الشديد مثلا بالقتل فيستعار له اسمه ثم يشتق منه فعل فيقال قتله بمعنى انه ضربه ضربا شديدا والثاني ان يشبه غير الحاصل في تحقيق الوقوع بالحاصل فيستعار له لفظه ومن هذا القبيل التعبير عن المضارع بالماضي والحاضر وان يشبه الماضي بالحاضر في كونه نصب العين وواجب المشاهدة فيستعار له لفظه ومن هذا القبيل التعبير عن الماضي بالمضارع عكسه فالتعبير عن الماضي بالمضارع وعكسه من باب الاستعارة ويجوز ان يجعل من باب المجاز المرسل بان يجعل من قبيل اطلاق المقيد على المطلق كاطلاق المشفر على شفة الانسان اذا لم يقصد الى التشبيه على ما حرر قوله لان الاستعارة تعتمد التشبيه اي تبتني عليه كما عرف وهذا اعني تقرير الدليل على هذا النمط كلام ذكره صاحب المفتاح وقيده الشارح العلامة قدس سره بقيود وقال في المفتاح وجه كون الاستعارة اصلية في اسماء الاجناس ويتفرع عليه ان الاستعارة مبناها على تشبيه المستعار له بالمستعار منه وقد تقرر في باب التشبيه ان التشبيه ليس الا وصف المشبه بكونه مشاركا للمشبه به في وجه الشبه والاصل في الموصوفية هي الحقائق مثل ان يقول جسم ابيض او بياض صاف وجسم طويل او طول مفرط والاستعارة الواقعة في غير اسماء الاجناس كالافعال والصفات المشتقة منها وكالحروف تبعية اذ الاستعارة تعتمد التشبيه والتشبيه يعتمد كون المشبه موصوفا والافعال والصفات المشتقة منها والحروف عن ان توصف بمعزل فهذه كلها عن احتمال الاستعارة بانفسها بمعزل وانما المحتمل لها في الافعال والصفات المشتقة منها مصادرها وفي الحروف متعلقات معانيها فتقع الاستعارة هناك ثم تسري فيها هذا كلام المفتاح وقال الشارح العلامة ره في شرحه المراد بالحقائق الذوات الثابتة المتقررة كالجسم والبياض والطول لا غير الثابتة كمعاني الافعال فانها متجددة غير متقررة لدخول الزمان في مفهومها وكالصفات فانها غير ثابتة ايضا وان كان الزمان عارضا لها هذا كلامه ره واعترض عليه الشارح المحقق ره بوجوه الاول ان كلا من الحركة والزمان مع انه ليس من الامور المتقررة الثابتة يقع مشبها بها او موصوفا كقولنا زمان طويل وحركة سريعة الثاني ان المدعى هو ان الحروف والافعال لا تقع مشبها بها ومقتضى الدليل انه يمتنع وقوعها مشبهة فلا ينطبق الدليل على الدعوى الثالث ان هذا الدليل لا يجري في اسماء الزمان والمكان والالة لا جريانه احدها ان هذه ليست بصفات وثانيها انها تصلح للموصوفية ولما كان بعض هذه الوجوه واردة على المفتاح وبعضها على الشارح العلامة ره جمع الشارح المحقق ره في تقرير الدليل بين الكلامين وركبها بحيث صار الكل كلاما واحدا ثم عقبه بالاعتراض واشار الى الاولين بطريق الاجمال بقوله بعد تسليم صحته وفصل الثالث لانه اقوى هذه الوجوه وبعض اصحاب الحواشي اجاب عن الاولين وتعسر لدفعهما فاجاب عن الاول بان المراد بالحقائق ههنا وبالذوات فيما سبق في مباحث الاستفهام المعاني المستقلة بالمفهومية لا ما توهمه من الامور المتقررة الثابتة وكل من الحركة والزمان حقيقة لاستقلاله بالمفهومية ولا كذلك معاني الافعال والحروف وعن الثاني بان التشبيه لا يقتضي كون كل من المشبه والمشبه به موصوفا غايته الا انه قد وقع التعرض لاحدهما لان هذا لا يستلزم الاخر

هذا الكلام

هذا كلام هذا المعترض وكلا الجوابين فاسد اما الاول فلانه مبني على انه توهم ان تفسير الحقائق بالمعنى المذكور اخترعه من عند نفسه وستعرف انه وهذا باطل لما عرفت ان هذا التفسير فعله الشارح العلامة ره تفسير الحقائق بنوع آخر لا يدفع الاعتراض عنه لان الاعتراض انما هو على تفسيره ذلك واما الثاني فلان مقصود الشارح ره ان هذه مناقشة لفظية على ظاهر المفتاح لا انه اعتراض وارد عليه بل هو هذا الوجه علاوة الوجه الثاني والاجمال والمبادرة الى التنزل يدل ان عدم المبالاة انما هو لعدم جدواه كما في الاول لا وباعتباره في نفسه كما في الثاني تنبيها على فضيه وفيه وقد فسر بعض الافاضل الحقائق في هذا المقام بالمعاني المأخوذة من حيث هي لا باعتبار صفة تعلقت بها وهي مسميات اسماء الاجناس واعترض هذا الفاضل على الشارح العلامة بوجهين الاول ان تفسير الحقائق بالذوات الثابتة غير صحيح اذ العلم والسواد والسواد ونحوهما مثلا داخلة في الحقائق مع انه ليست بذوات اذ هي لا تسمى بها الثاني ان الامور المتجددة الغير القارة كالحركة والزمان والتغير داخلة ومقتضى تفسيره انها خارجة عنها هذا كلامه ولا يخفى ان الوجه الاول فاسد اذ المراد بالذات ما يعلم ويخبر عنه كما اشير اليه وعلى صاحب المفتاح بان هذا الدليل لا يتناول الاستعارة التحقيقية اذ ليس المشبه مذكورا هناك حتى يلزم ان يكون موصوفا او جنسا وهذا فاسد اذ التشبيه يقتضيه وان لم يذكر ولا ضرورة في تركه لفظا فافهم فظهر ان الاستعارة لكونها متفرعة على التشبيه يقتضي ملاحظة كل من الطرفين موصوفا بوجه الشبه ومحكوما عليه وبه ومشاركة له فيه قوله فالتشبيه مبتدأ خبره الظرف الثالث اعني قوله بمعنى المصدر فهو ظرف لغو صار مستقرا لوقوعه خبرا كما في قولنا الحمد لله واما الظرف الاول اعني في الاولين فاما متعلق بمقدر في موضع الصفة اي التشبيه الكائن في الاولين بمعنى المصدر واما حال من ضمير الخبر قوله لان الاسمية والحرفية انما هي باعتبار المعنى يعني معنى الحرف وتصريح بان هذه الامور ليست صفات للحروف بل يريد ان الاسمية والحرفية انما هي صفات للالفاظ بملاحظة معانيها انما بملاحظة خصوصيتها فليس تسمية لفظ بالاسم الا ان معناه معنى الاسم اي مستقل بالمفهومية وملحوظ اصالة وكذلك ليس تسمية لفظ بالحرف الا ان معناه معنى الحرف اي غير مستقل بالمفهومية وملحوظ تبعا فهذا الدليل باهر وبرهان ظاهر على ان من ليس معناه مطلق الابتداء اذ لو كان كذلك وهو معنى لفظ الابتداء كان لفظ الابتداء ولفظ من لفظين مترادفين وهذا باطل اذ يلزم ان يكون الاسم والحرف مترادفين وهذا حديث اجمالي تفصيله مسبوق بتمهيد امور الاول ان الوضع قد يكون خاصا والموضوع له ايضا خاص الثانية اذ معنى اختصاص ان يلاحظ الواضع حين وضعه جزئيا حقيقيا ويعين بازائه لفظا معينا كتعيين زيد مثلا بازاء شخص معين الثاني ان الوضع قد يكون عاما ومعنى عمومه ان يتصور الواضع حال وضعه لما تشخص بعينه بملاحظة امر عام اجمالا فيضع لفظا معينا بازاء هذا المعين بتلك الملاحظة الاجمالية كوضع هذا مثلا لكل مفرد مذكر مشار اليه بخصوصه او مفهوما كليا فتعيين بازاء هذا المفهوم الكلي اللفظ معينا كوضع الانسان للمفهوم الكلي فالموضوع له على التقدير الاول خاص اي جزئي حقيقي وعلى الثاني عام اي كلي الثالث ان المعنى قد يكون ملحوظا اصالة بحيث يصح ان يقع محكوما عليه وبه وقد يكون ملحوظا بطريق التبعية الة لملاحظة غيره بحيث لا يصح وقوعه هذا وذاك ونظير ذلك بعينه في المحسوسات المرآة فلنا طرفيها حالتان احديهما ان ينظر والمقصود الاصلي مشاهدة وجهه والاخرى ان ينظر والمقصود ملاحظة المرآة فالذي يقتضيه الحالة الاولى ان المرآة في هذه الحالة لا تصلح ان يقع محكوما عليها وبها اذ هي ملحوظة تبعا وبالعرض والة لتعرف حال الوجه فالمحكوم عليه وبه اذن هو الوجه فقط ومقتضى الحالة الثانية انه يصح ان يقع المرآة محكوما عليها وبها واذا مهدت هذه المقدمات فنقول لا يشتبه عليك ان وضع الحرف من قبيل عموم الوضع وخصوص الموضوع له وان معناه الة لملاحظة معنى الغير مثلا الواضع تصور ابتداءات مخصوصة جزئية الة لملاحظة طرفيها ومرآة لتعرف حاليهما ووضع لفظ من بازائها ولا يخفى ان هذه نسبة مخصوصة لا تتحقق في الذهن والخارج الا بتحقق طرفيها كالسير والبصرة في قولنا سرت من البصرة واما لفظ الابتداء فالموضوع له فيه عام

كالوضع وملحوظ اصالة لا تبعا فلذا صار الاول حرفا والثاني اسما فليست الحرفية والاسمية صفة للفظ الا بملاحظة حال معناه واما لفظ
فوق وذو وسائر الاسماء اللازمة الاضافة فهي موضوعة لمفهوم كلي مستقل بوضع كلي غاية الامر انه اتفق بحسب الاستعمال انه لا بد فيها
من مضاف اليه وهذا لا ينافي اسميتها والقصد الى معانيها قصدا واصالة وعلى هذا فقس واما مفهوم الفعل فهو الحدث وهو ملحوظ استقلالا
ونسبة مخصوصة بينه وبين فاعله وهي ملحوظة تبعا على انها آلة بملاحظتهما وهذا المجموع غير مستقل فلا يقع محكوما عليه الا انه يقع محكوما به
احد جزئيه وهو الحدث والذي سمعتهم يقولون ان الواضع اشترط في دلالة الحرف على معناه الافرادي ذكر متعلقه فمعناه انه لما كان معنى الحرف
من النسب المخصوصة كما فصلت وكان ذكر المتعلق شرطا وربما تمهلنا في التحقيق اشتراط الذكر المتعلق لان ما هو من هذا القبيل لا يفيد
التشخص الا بقرينة معينة لا استواء قرينة الوضع الى جميع المسميات فالقرينة في الحروف هو ذكر المتعلق وفي الضماير هو الخطاب
وفي اسم الاشارة حسية نحو وفي الموصولات عقلية فسقط الاعتراض عليه بان هذا القائل ان اعترف بان معناه هذا على الوضع فلا معنى
لهذا الاشتراط وان زعم اتحاد معناه بمعنى الابتداء الا ان التفرقة بالاشتراط وعدمه فهذا باطل اما ولا فلانه لا جدوى لهذا الاشتراط
واما ثانيا فلانه يلزم ان يكون معناه ايضا صالحا لان يكون محكوما عليه وبه واما ثالثا فلانه لا نص من جانب الواضع على الاشتراط
ودعوى وروده دعوى بلا دليل فظهر ان هذه الامور ليست معاني الحروف بل انها متعلقات معانيها نحو اللام
بها معانيها تعلقا مخصوصا هو تعلق المقيد بالمطلق وهذا هو المعنى بالاستلزام المعتبر في رجوع هذه المعاني الى تلك المعاني
وهذه المعاني المطلقة التي سميناها متعلقات نحو اللام هي معاني مستقلة بالمفهومية صالحة لان يعبر محكوما عليها وبها
فاذا وقعت الاستعارة في الحروف اعتبر التشبيه اولا في تلك المعاني المطلقة واذا كانت معاني الحروف
المعاني اشتمال الانسان على الحيوان وكان اعتبار التشبيه فيها متضمنا الاعتبار في هذه تبعا كانت الاستعارة في تلك
المطلقة اصلية وفي تلك المعاني المخصوصة المقيدة تبعية اذ الاستعارة حصلت فيها بطريق التبعية وبالنسبة
الافعال وهذا هو السر في ان الاستعارة في الافعال والحروف تبعية وفي غيرها اصلية واذا تقررت هذه المقدمات ففي كلام
المصنف اختلال لان قوله وفي الثالث المتعلق معناه ظاهره ان التشبيه في الحروف يعتبر اولا في تلك المعاني المطلقة المسماة
بالمتعلقات وهذا جيد على وفق القانون في تحصيل التبعية الا ان التمثيل بقوله كالمجرور في زيد في نعمة فاسد اما ولا فلانه
على الاول واما ثانيا فلانه خارج عن قانون التبعية بل هو من استعارة مكنية لا تبعية والجواب ان المضاف مقدر اي متعلق المجرور
فتسامح في العبارة اعتمادا على وضوح المعنى لقيام القرينة المشهورة بذلك وتحقيق كلامه ان قولهم زيد في نعمة من قبيل الاستعارة
التبعية وذلك لان مقتضى قوله في نعمة ان تكون النعمة ظرفا لزيد كالدار مثلا ظرفا لزيد ظرفية مكانية وكيوم الجمعة مثلا ظرفا له
ظرفية زمانية ولا يخفى ان النعمة بالنسبة الى زيد ليست كذلك فامتنع حمل اللفظ على الحقيقة فوجب جعله مجازا واستعارة وطريق
الاستعارة انهم شبهوا ما بين زيد والنعمة من التلبس المخصوص بالظرفية فوقع التشبيه اولا في الظرفية المطلقة ثم سرى التشبيه الى الظرفية
المخصوصة التي هي معنى في فاستعمل في المشبه اعني تلبس النعمة بزيد اللفظة الموضوعة للمشبه به الضمني اعني الظرفية المخصوصة فالتلبس
مستعار له والظرفية مستعار منه ولفظة في مستعار فظهر ان المجرور هنا اعني النعمة متعلقا هو الظرفية المطلقة المنفردة في الظرفية
المخصوصة التي هي معنى في وهي موضوعة لها وان التشبيه اعتبر اولا في هذا المتعلق وكان معنى الحرف والظرفية الجزئية تعلقا بالظرفية
المطلقة من جهة اشتمالها عليها وتضمنها لها كذلك للمجرور اعني كونها مجرورة بفي فتبين بذلك ان الظرفية المطلقة كما انها متعلق
معنى الحرف كذلك هي مجرور متعلق المجرور فالتمثيل لمتعلق معنى الحرف بمتعلق المجرور بحذف المضاف صحيح لا غبار عليها في الخلل غايته

الام

الا انه مثل المتعلق المصطلح بالمتعلق اللغوي كافصح التمثيل وصح اعتبار الاستعارة والتبعية على ما هو القانون والقوم لما لم
يفهم كلام المصنف هذا تدبيره وحمله بطريق المذكور افترقوا فرقتين فرقة زعموا ان كلامه غير صحيح وعليه الشارح المحقق واتباعه وفرقة زعموا
ان المتعلق في المثال المذكور معنى هو الظرفية ولذلك المعنى محل قائم به وهو متعلق له وهو الدار او البيت والسوق مثلا مما فيه هو ظرف
حقيقي فمتعلق معنى الحرف هو الدار ونحوه والتشبيه معتبر فيه شبه النعمة بنحو الدار واستعير النعمة كلمة في التي من حقها ان يستعمل في نحو
الدار فالاستعارة في الحرف لكونها تبعية هذا كلامهم وعليه سائر الشارحين وهذا غلط لان اللفظ استعارة مكنية لا تبعية قوله
للدلالة بالنطق كلاهما متعلق بالتشبيه يعني شبه دلالة الحال بنطق الناطق والجامع ايضاح المعنى وايصاله الى فهم الفاهم قوله
فالتقطه ال فرعون ليكون لهم عدوا وحزنا تحقيق الاستعارة التبعية في اللام هذا اعني لام ليكون انه شبه ما بين الالتقاط والعداوة
والحزن من التلبس بالتعليل المطلق ثم بالتعليق الخاص فاستعمل في المشبه وهو المستعار له لفظ اللام الموضوع للمشبه به من المستعار منه
وهو التعليل والجامع هو الترتب والحصول بعده فالمشبه فيه هو النسبة العلية الحاصلة بين العداوة والالتقاط والمشبه به هو نسبة
العلة الغائية للعداوة بعلية الغاية تسامح كما عرفته فافهم قوله في الترتيب على الالتقاط لا يخفى ان المحبة لا ترتب على الالتقاط بل
هي باعثة عليه الا ان يراد بالمحبة اثرها ومحبة الملتقط اعني موسى عم فافهم قوله تخصيص المجاز المركب في الاستعارة اما الحصر فمستفاد
من تعريف المبتدا باللام لقوله واما المجاز المركب فهو اللفظ المجاز المركب منحصر في اللفظ المستعمل في المشبه به وكان الكلام المصنف
مشعر بالحصر كذلك كلام الشيخ رح في دلائل الاعجاز مشعر بهذا الانحصار لانه قال في موضع وانما يكون التمثيل مجازا اذا جاء على حد
الاستعارة قال في موضع اخر واما التمثيل الذي يكون مجازا لمجيئك به على حد الاستعارة فمثاله قولك للرجل يتردد في الشيء بين فعله وتركه اراك
تقدم رجلا وتؤخر اخرى والاصل في هذا اراك في ترددك كمن يقدم رجلا ويؤخر اخرى ثم اختصر الكلام وجعل كانه يقدم الرجل ويؤخرها
على الحقيقة كما كان الاصل في قولك رأيت اسدا رجلا كالاسد ثم جعل كانه الاسد على الحقيقة وكذلك يقال للرجل يعمل في غير معمل اراك
تنفخ في غير فحم وتخط على الماء فيجعله في ظاهر الامر كانه ينفخ ويخط والمعنى على انه في فعله كمن يفعل ذلك وتقول للرجل يعمل الحيلة حتى
يميل صاحبه الى الشيء قد كان يابى ويمتنع منه ما زال يفتل في الذروة والغارب حتى بلغ منه ما اراد فيجعله بظاهر اللفظ كانه كان
منه فتل في ذروة وغارب والمعنى على انه لم يزل يرفق بصاحبه رفقا يشبه حاله فيه حال الرجل يجيء الى البعير الصعب فيحكه ويفتل
الشعر في ذروته وغاربه حتى يسكن ويستأنس وهو في المعنى نظير قولهم فلان يقرد فلانا يعني انه يتلطف له فعل الرجل ينزع القراد من البعير
ليلذه ذلك فيسكن ويثبت في مكانه حتى يتمكن من اخذه ثم قال وهكذا كل كلام رأيتهم نحوا فيه نحو التمثيل ثم لم يتسمحوا بذلك واخرجوا اللفظة
مخرجه اذا لم يريدوا تمثيلا وقال في موضع اخر وحكم التمثيل حكم الاستعارة فانك اذا قلت اراك تقدم رجلا وتؤخر اخرى فاوجبت له
الصورة التي تقع معها بالتحير والتردد وكان ابلغ لا محالة من ان يجري على الظاهر فيقول قد جعلت تردد في امرك فانت كمن يقول اخرج
ولا اخرج فيقدم رجلا ويؤخر اخرى هذا كله كلام الشيخ رح وكلامه في بعض المواضع كما تراه ينطق بالحصر ومع ذلك فقد اثبت في موضع اخر
هذا المجاز اعني المجاز المركب الذي هو ليس باستعارة كما قال وهكذا الكلام رأيته انه مثل التمثيل وليس بتمثيل في الطريق في توجيه كلامه
وكلام المصنف ان يقال المقصود تخصيصه بالتعريف وذكر هذا القسم اعني المجاز المركب الذي هو استعارة فقط بقرينة ايراده في مباحث الاستعارات
وان القسم الاخر لا تعلق له بهذا الباب او يقال فيه اختصاص على الاشهر الاظهر والى هذا اشار الشيخ رح في دلائل الاعجاز حيث قال وانما
اقتصر على ذكر ما هو اشهر واظهر والاسم لما اشتهر بين الاستعارة والتمثيل وكان القسم الاخر لندرته وقلة الاحتياج اليه في حكم
العدم فافهم قوله واما الشيخ عبد القاهر فلم يشعر كلامه بذكر الاستعارة لانه لم يتصفح دلائل الاعجاز حق تصفحه ليطلع على انه ذكر

الاستعارة بالكناية وعرفها وبالغ في توضيحها بما يزيل الابهام وذلك لانه قسم الاستعارة اولا الى قسمين ثم عرف كلا من هذين القسمين
بتعريف فقال في اوايل دلايل الاعجاز في الاستعارة ان تريد تشبيه الشيء بالشيء فتدع ان تفصح بالتشبيه وتظهره وتجيء الى اسم المشبه به فتعيره
المشبه وتجريه عليه تريد ان تقول رايت رجلا كالاسد في شجاعته وقوة بطشه سواء فتدع ذلك فتقول رايت اسدا ثم قال وضرب اخر من الاستعارة
وهو ما كان نحو قوله وغداة ريح قد كشفت وقرة اذ اصبحت بيد الشمال زمامها ثم قال وهذا الضرب وان الناس يضمونه الى الاول
حيث يذكرون الاستعارة فليسا سواء وذلك انك في الاول تجعل الشيء الشيء ليس به وفي الثاني تجعل للشيء الشيء ليس له تفسير هذا انك
اذا قلت رايت اسدا فقد ادعيت في انسان انه اسد جعلته اياه ولا يكون الانسان اسدا واذا قلت اذ اصبحت بيد الشمال
زمامها فقد ادعيت ان للشمال يدا ومعلوم انه لا يكون للريح يد ثم قال في اواخر دلايل الاعجاز اما الاستعارة فانهم وان غلطوا
فيها الذي قلناه من ان المستعار بالحقيقة يكون معنى اللفظ واللفظ تبع من حيث انا لا نقول رايت اسدا ونحن نعني رجلا الا على انا
ندعي انا رأينا اسدا بالحقيقة من حيث نجعله لا يتميز عن الاسد في باسه وبطشه وجراءة قلبه فانهم على كل حال لا يستطيعون ان يجعلوا
الاستعارة وصفا للفظ من حيث لفظ مع ان اعتقادهم انك اذا قلت رايت اسدا كنت نقلت اسم الاسد الى الرجل او جعلته
بهذا الاعتبار [illegible] جاريا في معنى شجاع افترى ان لفظ الاسد لما نقل عن السبع الى الرجل المشبه به بهذا النقل في احد [illegible]
وصفا صار بذلك الوصف فصيحا ثم قال ثم ان من الاستعارة قبيلا لا يصح ان يكون المستعار فيه اللفظ البتة ولا يصح
فيه الا على المعنى وذلك ما كان مثل اليد في قول لبيد اذ اصبحت بيد الشمال زمامها فليس ههنا شيء يزعم انه شبهه باليد حتى يكون
لفظ اليد مستعارا له وكذلك ليس فيه شيء يتوهم انه قد شبهه بالزمام وانما المعنى على انه شبه الشمال في تصريفها الغداة على طبيعتها
بالانسان يكون زمام البعير في يده فهو يصرفه على ارادته ولما اراد ذلك جعل للشمال يدا وعلى الغداة زماما ثم قال [illegible]
ان تزهو او علما بالذي ذكرت لك من امره فانظر الى قوله سقته كف الليل اكؤس الكرى فانه لا يخفى على عاقل انه لم يرد ان يشبه
شيئا بالكف ولا اراد ذلك في الاكؤس ولكن لما كان يقال سكر الكرى وسكر النوم استعار للكرى الاكؤس كما استعار
الآخر الكاس في قوله وقد سقى القوم كاس النعسة السهر ثم انه لما كان الكرى يكون في الليل جعل الليل ساقيا ولما جعله ساقيا
جعل له كفا اذ كان الساقي يناول الكاس بالكف ثم قال ومن اللطيف النادر في ذلك ما تراه في اخر هذه الابيات وهي [illegible]
ولولا اعتصامي بالمنى كلما بدا لي الياس منها لم يقم بالهوى صبري ولولا انتظاري كل يوم جدى غد لراح بنعشي الدافنون الى قبري
وقد راعني وهن المنى وانقباضها وبسط جديد الياس كفيه في صدري ليس المعنى على انه استعار لفظ الكفين للياس ولكنه على
انه اراد ان يصف الياس بانه قد غلب على نفسه وتمكن في صدره ولما اراد ذلك وصفه بما يصفون به الرجل بفضل القدرة
على الشيء وبانه متمكن منه وان يفعل فيه كل ما يريد كقولهم قد بسط يديه في المال ينفقه ويضع فيه ما يشاء وقد بسط العامل يده
في الناحية وفي ظلم الناس فليس لك الا ان تقول انه لما اراد ذلك جعل للياس كفين واستعارهما له فاما ان يوقع الاستعارة
فيه على اللفظ فمما لا يخفى استحالته على عاقل هذا كلامه مع بسطه وتوضيحه ومن تامل فيه وجده مع اوائله
ناطقا بان الاستعارة بالكناية انما هي اثبات شيء للشيء ليس هو له مثلا في قوله اذ اصبحت بيد الشمال زمامها استعارتان احدهما
في يد الشمال لانه شبه الشمال بان له تصريفا وقدرة فاثبت له اليد فذكر اليد قرينة مشعرة بهذا التشبيه والثاني في زمامها لانه
الغداة ببعير له زمام فاثبت له الزمام ثم الشيخ قد نص على ان الاستعارة في هذا القسم ليست واقعة على اللفظ البتة وهذا بعمومه
يتناول لفظ المشبه به المتروك المذكور بطريق الكناية كما هو مذهب صاحب الكشاف ولفظ المشبه المذكور لفظا كما هو مذهب

صاحب

صاحب المفتاح وغيرهما فكما انه صرح بانها ليست غير واقعة على اللفظ البتة صرح بانها واقعة على المعنى البتة فاذا انضم هذا الى تفسيره
بجعل الشيء للشيء ليس هو به افاد علما قطعيا بان الاستعارة بالكناية ليست الا ما ذكرنا وهذا بعينه مذهب المصنف فسقط الاعتراض
عليه بانه ذهب اليه شيء لا مستند له في كلام القوم فان قلت عبارة الشيخ في اسرار البلاغة مصرحة بان الاستعارة واقعة على
اللفظ لانه قال لا خلاف في ان لفظ اليد استعارة فكيف يصح نفي وقوعها عليها مطلقا قلت في عبارته هذه تسامح والمقصود ان ذكر اليد بطريق
الاثبات للشمال استعارة فافهم فان قلت فما وجه تسمية ذلك الاثبات بالاستعارة بالكناية قلت اما التسمية بالاستعارة فمبنية على انه استعير
الاثبات لما هو له عنه الى غير ما هو له واما التسمية بالكناية فليس معناها ان نفس هذه الاستعارة اعني الاثبات بطريق الكناية بل معناها
ان هذه ~~نفس هذه الاستعارة اعني الاثبات بطريق الكناية~~ ان هذه استعارة ملتبسة بالكناية اعني التشبيه النفسي المتعلق
بالمضاف اليه فانه ليس بمصرح فافهم قوله وغداة ريح بالجر على ان الواو واو رب ومفعول كشفت محذوف اي كشفت برودتها ورفعتها
وقرة بالجر عطف على غداة والقرة بالكسر البرودة يقال اشد العطش حرة في قرة كذا في الصحاح واذ ظرف لكشفت واصبحت تامة
[illegible] الضمير فيه وبالجملة اعني بيد الشمال زمامها خبرا او حالا عاملها زمامها والتانيث باعتبار المضاف اليه وضمير اصبحت
[illegible] وعليه جارا اسدا وللغداة وعليه الشيخ عبد القاهر قوله ولا حاجة اليه لجواز ارتكاب القلب وحمل اللفظ عليه
وفيه بحث [illegible] في كتب اللغة ان اقصر مشهور ولا يكون فاعله ذا قدرة واختيار يصح ان يفعل ويترك دون قصر صرح في المغرب وفي
الصحاح اقصرت عنه كففت ونزعت عنه مع القدرة عليه فان عجزت عنه قلت قصرت بلا الف فعلى هذا لابد من اعتبار القلب في الكلام
[illegible] بهذه المشابهة الا ان يجعل مجازا فليتامل قوله وفيه نظر لجريدان هذا فاسد لان افراد الكلام فيه مبني على اعتبار التركيب
وكونه تمثيلا لا ينفك عن التركيب فهذا الكلام صريح في ان الشارح المحقق يعني قايل بان الاستعارة التمثيلية مقتضية للتركيب
المنافي للافراد ومن اعتقد قوم انه لا ينافيه فان قيل كيف يكون الشارح المحقق قايلا بذلك معتقد التنافي وقد ذكر في شرح الكشاف
ما يدل على خلافه وتقريره ان صاحب الكشاف حين اراد ان يفسر قوله تعالى اولئك على هدى من ربهم واولئك هم المفلحون قال بهذه العبارة
ومعنى الاستعلاء في قوله على هدى مثل لتمكنهم من الهدى واستقرارهم عليه وتمسكهم به شبهت حالهم بحال من اعتلى الشيء
وركبه ثم قال الشارح المحقق قوله ومعنى الاستعلاء مثل اي تمثيل وتصوير لتمكنهم من الهدى يعني ان هذه استعارة تبعية
تمثيلا اما التبعية فلجريانها اولا في متعلق معنى الحرف وتبعيتها في الحرف واما التمثيل فلكون كل من طرفي التشبيه حالة منتزعة
من عدة امور وهذه عبارته وهي صريحة في تجويز كون التبعية نفسها تمثيلية فلولا اعتقاده ان لا تنافي لما قال هذا ولا يخفى
ان كون التبعية نفسها تمثيلية امر باطل يشهد ببطلانه صريح العقل والنقل ولهذا انكر عليه قوم ونشا منه من الفتنة ما نشا
[illegible] فيه جماعة وشنعوا عليه قوم من الاعتراض والرد ما شنعوا ولعمري مثلهم كمثل الذي استوقد نارا فلما اضاءت ما حوله ذهب الله
بنورهم وتركهم في ظلمات لا يبصرون ومن حاول ان يتضح عليه هذا المقام فليستمع الى ما نتلو عليه من الكلام فنقول وبالله التوفيق
لا يخفى عليك ان متعلق معنى الحرف اعني على معنى مفرد اذ لا معنى للمعنى المفرد الا ما دل عليه بلفظ مفرد وهو كذلك واعتبار الاستعارة
لا معنى له الا جعله مشبها به وجعله مشبها به قول بان المشبه به مفرد وجعل هذه الاستعارة تمثيلية قول بان المشبه به مركب
والجمع بين هذين القولين كالجمع بين النقيضين فثبت ان اعتبار الاستعارة في الحرف مع جعلها تمثيلية امر غير معقول فاذا
ثبت بطلان هذا المعنى فكيف يحمل عليه لفظ لو كان ظاهره دالا عليه فكيف وما نحن فيه عنه بمراحل لان العبارة تحتمل ان هذه استعارة
تبعية تمثيلا نقوله تمثيلا تمييز اي هذه استعارة تبعية بطريق التمثيل وكون الاستعارة تبعية بطريق التمثيل لا يستلزم كونها

هذه الاستعارة نفسها تمثيلية للفرق الظاهر بين قولنا هذه استعارة تبعية تمثيلية وبين قولنا هذه استعارة تبعية تمثيلية
فان من كان له قلب او له ذوق سليم يفهم من العبارة الثانية ما لا يفهم من الاولى فان مقتضى الاولى انه [illegible] الاخرى
الثانية فان معناها ان هذه الاستعارة بطريق التمثيل ومعنى كونها بطريق [illegible] ان مقتضى المناسبة [illegible]
وصريحا ان يجعل هذه اشارة الى استعارة اخرى تمثيلية جريا على مقتضى المناسبة مثلا اذا جعلت على [illegible] استعارة
تبعية كان معناه انا جعلنا اعتلاء الراكب مشبها به وتمسك المتقين بالهدى مشبها والجامع التمكن والاستقرار
فالكلام اذن استعارة تبعية قصدا وصريحا واشارة الى استعارة اخرى تمثيلية اذ المناسب ح ان يعتبر التشبيه ثانيا في
الهيئة فيجعل الهيئة المركبة من الهدى والتقوى وتمسكه به ثانيا مستقرا عليه مشبهة بهيئة اخرى مركبة من الراكب والمركوب واعتلائه
عليه متمكنا منه فهذه استعارة اخرى غير الاولى والحاصل ان هناك استعارتين احديهما اصلية قصدية والاخرى عرضية ضمنية
واعتبار الاستعارتين في الكلام بهذا النمط لا محذور فيه بل هو من كمال رعاية جهات المناسبات والمحافظة على امور تتعلق
بالبلاغة ومن محض الفطانة فان قيل جميع ذلك دقيق حسن الا ان قوله بعض ان هذه استعارة تبعية تمثيلية [illegible] فان عبارة
الكشاف صريحة في هذا المعنى معناها هذا وانها دالة عليه اذ لو لم يكن لها دلالة عليه لما صح تفسيرها اليه [illegible]
على هذا المعنى قلنا عبارة الكشاف صريحة في هذا المعنى لانه اعتبر التشبيه اولا في المفرد بقوله مثل لتمكنهم وتمسكهم به وثانيا في
الهيئة بقوله شبهت حالهم بحال من اعتلى الشيء فان الاول بيان للتبعية والثاني اشارة الى التمثيلية فان التشبيه الحال بالحال
من قبيل تشبيه المركب بالمركب بلا ريبة وتشبيه التمسك بالاعتلاء من قبيل تشبيه المفرد بالمفرد البتة فاعتبار [illegible]
المذكور تصريح بما ذكرنا فان قيل هذا مسلم الا انه ما الدليل على ان صاحب الكشاف جعل التبعية قصدية [illegible] التمثيلية ضمنية
دون العكس قلنا من كان له ذوق فالامر على ما ادعاه ومن كان له شك اياه وايانا فليفهم وهذا اعني ما ذهبنا اليه في حل هذا المقام
طريق واضح لا مندوحة للعدول عنه فماذا بعد الحق الا الضلال ولا يثنيك تصلف قوم حرموا توفيق الاهتداء الى المحجة
البيضاء فعين البغض تبدي كل فضل وعين الحب لا تجد العيوبا ونعم ما قال [illegible]
[illegible] فان قلت فماذا تقول في قول الشارح اذ قيل له التبعية تنافي التمثيلية لتنافي الافراد والتركيب [illegible]
كل من طرفي التشبيه من امور متعددة يستلزم تركيبا في شيء من طرفيه بل في ماخذيهما فان هذا كالدليل القاطع على انه [illegible]
ما بينته بل هو دليل على اعتقاده عدم التنافي قلت هذا بطريق المناقشة كما هو عادة المناظرة من ايراد المنع [illegible]
ومجرد المنع ليس دليلا على اعتقاد المانع ولا على ان المرضي هذا فافهم يحصل لك النجاة من تطويلات اقوام [illegible]
قوله وما يدل على ان الترشيح ليس بمجاز قد جوز بعضهم كون الترشيح مجازا وظاهر الكشاف يخالفه قوله فيكون استعارة
مرسلا [illegible] قد تقرر انه يجوز ان يكون اللفظ الواحد استعارة ومرسلا باعتبارين فلم لا يجوز ان يكون هذا من هذا القبيل قوله
جاء الامير معه يريد ان لفظ مع لا تدخل الا على المتبوع فلذا لا يصح ان يقال جاء الامير مع الوزير قوله ومرتبته [illegible] اقسام اعلم ان الكناية منحصرة
في ثلاثة اقسام والانحصار مستفاد من الاستقراء وتحقيق ذلك ان ههنا امورا ثلاثة الطرفان اعني الموصوف والصفة والنسبة
بينهما فان كان المطلوب بها نفس الموصوف فهو القسم الاول وفسر المصرح بانه هو الذي يكون المطلوب فيه شيئا غير صفة ولا نسبة [illegible]
التفسير بمفهومه وان كان اعم الا انه لما ثبت الانحصار في الثلاثة المذكورة وثبت ان الصفة غير مطلوبة والنسبة [illegible]
الموصوف مطلوبة البتة فجعل المصرح انتفاء كل من الامرين دليلا على ثبوت الموصوف ففيه تنبيه على ان الانحصار [illegible]

الاوضح في هذا المقام في بيان هذه الاقسام عبارة المفتاح حيث قال واذ قد سمعت ان الكناية ينتقل فيها من اللازم الى الملزوم
[illegible] ان المطلوب [illegible] الكناية لا يخرج عن اقسام ثلاثة احدها طلب نفس الموصوف وثانيها طلب نفس الصفة وثالثها تخصيص الصفة بالموصوف
[illegible] كالجود في الجواد وكالكرم في الكريم وكالشجاعة في الشجاع وما يجري مجراها فالقسم الاول [illegible] ذكر صفة واراده موصوف
[illegible] المضياف [illegible] به زيد لعارض اختصاص للمضياف بزيد لاشتهاره بالمضيافية لكثرة [illegible] او ذكر صفات
مجموعها مختص بموصوف معين كما يقال في رسم الخفاش انه طائر ولود فان كلا منهما وان كان اعم الا ان المجموع [illegible] له وكما تقول في الكناية
عن الانسان حي مستوي القامة عريض الاظفار فان كل واحد من هذه الاوصاف وان كان اعم الا ان المجموع مختص به [illegible] فالنوع الاول
من القسم الاول اعني ما يكون ذكر صفة واحدة كناية عن موصوف معين سمي كناية قريبة والنوع الثاني سمي كناية بعيدة لان طريق الانتقال في الاول
امر واحد ودلالته عليه ظاهرة وفي الثاني امور متعددة وفي اعتبار المجموع نوع تكلف وفي مثل هذه الدلالة نوع خفاء اذ في ذلك صرف [illegible]
[illegible] ظاهره فهي بالنسبة الى النوع الاول بعيدة واما القسم الثاني فحاصله الانتقال الى الصفة المطلوبة من لازم من لوازمها فاللازم الذي هو طريق
الانتقال ان كان [illegible] الى الملزوم وهو الصفة المطلوبة سميت الكناية كناية قريبة مثل ان يقال فلان طويل النجاد فينتقل من طول النجاد وهو قريب
لازم [illegible] وان كان اللازم بعيدا بان يكون الانتقال منه الى ملزومه بوسائط سميت الكناية بعيدة كان الانتقال منها الى الصفة
المطلوبة بوسائط ولوازم سلسلة مثل ان يقال كثير الرماد فينتقل من كثرة الرماد الى كثرة الجمر ومن كثرة الجمر الى كثرة احراق الحطب تحت القدر ومن كثرة
احراق الحطب الى كثرة الطبائخ ومن كثرة الطبائخ الى كثرة الاكلة ومن كثرة الاكلة الى الضيفان ثم من كثرة الضيفان الى انه مضياف واما القسم
[illegible] به في نفس الاثبات لا في طرفيه اعني الصفة والموصوف وهذا ما قال القسم الثالث في الكناية المطلوب بها تخصيص
[illegible] والمراد بالتخصيص التقييد لا الحصر كقوله ان السماحة والمروة والندى في قبة ضربت على ابن الحشرج هذا [illegible]
[illegible] قوله هند طويلة النجاد [illegible] الثاني باعتبار ان الموصوف مؤنث فيلحق فيه ضمير الموصوف وتحقيق هذا ان في كلام
[illegible] الوجه مثلا اصله حسن وجهها فنقلوا هذا الضمير اعني الضمير الذي اضيف اليه الوجه في وجهها الى الصفة كان الحسن شاع في جميع
[illegible] الضمير الراجع الى فلانة مرفوعا بالفاعلية امتنع ارتفاع الوجه اذ لا يرتفع بفعل او في معناه ظاهران ولا ظاهر ولا مضمر [illegible]
[illegible] الموصوف بالحسن من مواضعها اضافوا هذه الصفة الى الوجه فقالوا فلانة حسنة الوجه فالغرض من ذكر المضاف اليه
[illegible] الذي تصف بالحسن حقيقة وقس عليه نظائره هكذا يجب ان يفهم هذا المقام قوله لانه لا يؤدي الى ان يكون كلام [illegible]
[illegible] فليكن ولا ضير وكيف وان مستتبعات التراكيب البلغاء كلها بهذه المثابة فان اللفظ يدل عليها مع انه ليس حقيقة
[illegible] كناية لان اللفظ غير مستعمل فيها فان هذه منفهمة بتبعان غير استعمال وكيف وكل من الحقيقة والمجاز والكناية
[illegible] الاستعمال وقد صرح ابن الاثير بان المعنى التعريضي ليس بحقيقة ولا مجاز ولا كناية قوله ابلغ من الحقيقة اي اكثر مبالغة فان ابلغ
[illegible] البلاغة ومن ههنا ترى الشيخ في امثال هذه المقامات تارة يقول ابلغ وتارة يقول اشد مبالغة قوله بل معنى كلام [illegible]
[illegible] مما لا ريب فيه من تتبع دلائل الاعجاز واحاط بذلك جزما قال في موضع انه سبيلك اولا ان تعلم ان ليست المزية التي
[illegible] هذه الاجناس على الكلام المتروك على ظاهره والمبالغة التي يدعي بها في انفس المعاني التي يقصد المتكلم اليها بخبره ولكنها
[illegible] لاثباته لها وتقريره اياها ثم قال تفسير هذا ان ليس المعنى اذا قلنا ان الكناية ابلغ من التصريح انك لما كنيت زدت في المعنى
[illegible] نفس ذلك المعنى بل انك زدت في اثباته فجعلته ابلغ واكد واشد وكما قال في موضع لا تريدون بالابلغية ان الشجاعة والقرى [illegible]
[illegible] صاحب الكلم المؤدة زيد في نفسها وانما يعنون اثبات معنى هذه الكلم [illegible] له ويخبر بها عنه ثم قال هذا تبصير للعاقل

[illegible] الوجوه ان التحسين من قبيل اضافة السبب الى المسبب كما في [illegible] والطرق الموصلة الى تزيينه سببه قريبة وكلامه خارج عن هذا الحسن عرض خارج [illegible] يرشدك اليه قوله بعد رعاية المطابقة ووضوح الدلالة فيما ذهب اليه الشارح المحقق [illegible] التحسين مفهومها الاعم فيه بعض المحسنات التابعة لبلاغة الكلام كالخلو عن التنافر مثلا مع انه ليس من علم البديع ضعيف وكذلو سمعه صحيحه

انه يجعله علما ذكر منه ابدا وان يعلم ان ليس لنا مع معاني الكلم المفردة شغل ولاهي منا بسبيل وانما نعمد الى ما يحدث بالتاليف [illegible]
وان هذه المزية والمبالغة التي لا يزال يسمع بها وانها في الاثبات دون المثبت الى غير ذلك من التصريحات فهو يحيب [illegible]
حوله شبهة فعلم ان المصنف قد غلط ههنا وان من نصر الجاني فهو الجاني وهذا تمام الكلام في الفن الثاني قال [illegible]
منه الى الفن الثالث وعليك اعتمادي يا كريم **الفن الثالث علم البديع** علم البديع الوجه في تاخير البديع عن المعاني [illegible]
لدلالته على ان ترتب عليهما ومتاخر منهما يرشدك اليه قوله بعد رعاية المطابقة ووضوح الدلالة على ان الحسن العرضي [illegible]
عن الحسن الذاتي ولذا قل التفات صاحب المفتاح اليه حيث قال وعليها الاباس ان يشير الى الاعرف [illegible]
للكثير غير الشايع ولا الشايع على سبيل القصد التام والاستقصاء الكامل قوله ووجوه تحسين الكلام [illegible]
الفهم ان المراد بوجوه تحسين الكلام الامور الموجبة لتحسينه او الطرق الموصلة الى تزيينه وان التحسين عرضي يرشدك اليه [illegible]
الى غاية المطابقة ووضوح الدلالة وايا ما كان فالاضافة في السببية قرينة ظاهرة كما ذهب اليه الشارح المحقق [illegible]
بوجوه التحسين مفهومها الاعم دخل فيه بعض المحسنات التابعة لبلاغة الكلام كالخلو عن التنافر مثلا [illegible]
ضعيف وكذا ما ذهب اليه بعض المحققين من اصحاب الحواشي من انه يندرج فيها الخلو عن التنافر بين الحروف [illegible]
مخالفة القياس والخلو عن ضعف التاليف اضعف من ذلك فليتامل قوله اشارة الى الوجوه المذكورة [illegible]
لكونها بمنزلة التعريف اللامي والاشارة الى المعهود سابقا قوله بعد رعاية المطابقة وهو ههنا بمنزلة [illegible]
وجوه اخر تورث الكلام حسنا قوله لانه يدخل فيها ما يشتمل لقوله ولا يجوز لو فيها ان وجوه تحسين الكلام [illegible]
مفهومها الاعم قوله بحسب الموافقة والاصالة يشير الى ان هذا القسم وان احتوى على تحسين اللفظ ايضا [illegible]
والشبه الى جانب المعنى مبني على ملاحظة ان تحسين المعنى اصيل وفي غيره ليس بهذه المثابة [illegible]
الاصالة قوله بين متضادين مبني على اعتبار الاقل والا فالمطابقة جارية فيما فوق المتضادين ولهذا [illegible]
المقابلة في المطابقة اعتبر في تفسيرها المعنيين والكثر ومثله كثير شايع ولا حاجة في مثل الى اعتبار حذف [illegible]
الشارح المحقق وتحقيق ذلك مبني على اصل وهو ان ما هو نص في المعنى العدد قد يستعمل لنفي الحكم عما فوقه وقد [illegible]
وقد يستعمل عما فوقه وتحته جميعا وما نحن فيه من قبيل الثاني فلا اشكال قوله او تقابل التضايف لما اعترض عليه [illegible]
بان الجمع بين الاب والابن لا يسمى في الظاهر مطابقة بل هو من مراعاة النظير اقرب والجواب المنع وكيف لا [illegible]
بان لا يجوز بين الامرين لو الامور منها تقابل اصلا قليلا مل قوله او حرفين كقول القايل على ان راش [illegible]
منه لا على ولا الينا فانه قد طابق بين على ولا الينا قوله تردى ثياب الموت اي اخذها ولبسها وثيابا بالموت [illegible]
الشجاعة وحمرا حال من المفعول اعني ثياب الموت والمراد ان لها حمرا من جهة صبغ ورتها متلطخة بالدم [illegible]
فان قيل كيف يكون حالا من مفعول تردى والمقارنة واجبة ولا حمرة مع التردي لانه تلطخ بدم قتله قلنا مبني الحالية [illegible]
حمرتها في الكلام رمز الى انه لفرط شجاعته وكمال جراته كانه كان عازما على هلاكه جازما عالما بذلك [illegible]
ادخل في الشجاعة او نقول تردى معناه هلك كما في قوله [illegible] وما يغني عنه ماله اذا تردى في ثياب الموت [illegible]
اللبس اي هلك لابسا ثياب الموت المتلطخة بالدم قوله الا وهي من سندس خضر هذا الحضر وقع على [illegible]
على حركة القسم يدل عليه ساير ابياتها كما قال فتى في الثرى من كان يحمي به الورى ويغني صرف الدهر نائله [illegible]

وتردى ثيابا بالموت اي اخذها ولبسها وثياب الموت ثياب الحرب وقت دخول المعركة وقوله حمرا حال [illegible] هذا ليس بمحرم راجع لسندس
من المفعول اعني ثياب الموت والمراد ان لها حمرة من جهة صبغ ورتها متلطخة بالدم لانه يصير مقتولا كما توهم الظاهر بل هو مرفوع على انه جزاء
يوم مبتدا ومبني الحالية على التقدير اي مقدرا حمرتها في الكلام رمز الى انه لفرط شجاعته وكمال سمعه
جراته كانه كان عازما على هلاكه جازما به اذ الدخول في المعركة ادل على الشجاعة او نقول
تردى معناه هلك سمعه صحيحه

السيف القواضب في الوغا بواتر فهي الان من بعده بتر فقوله القواضب اي القواطع من القضب وهي القطع والوغى موضع [illegible]
[illegible] وهي بسط والاطناب ان شاء الله تعالى قوله ودخل فيه يختص باسم المقابل لما ذهب اليه صاحب المفتاح
[illegible] مقابلة المطابقة فذكر اولا تعريف المطابقة بقوله ان يجمع بين متضادين ثم ذكر امثلته ثم ذكر تعريف المقابلة
[illegible] فقال ان يجمع بين شيئين متوافقين او اكثر وبين ضديهما وذهب المصنف الى ان المقابلة داخلة في المطابقة
لا قسم براسه كما ذهب اليه صاحب المفتاح والحق ما ذهب اليه المصنف وذلك لانه ظاهر ان المقابلة نوع من المطابقة داخل في تفسيرها
لا قسيم براسها تقابل لها لظهور انها جمع بين امرين متضادين مع خصوصية ومجرد هذه الخصوصية لا يوجب جعلها قسما براسه
كان الاصل تقليل الاقسام ولقد تصدى بعض المتاخرين لتوجيه ما ذهب اليه صاحب المفتاح بان المراد في المطابقة ان يذكر
الشيء وحده مع ضده من غير ان يتخللهما امر مناسب متفق وفي المقابلة ان يذكر المتفقان ثم المتضادان فلا يتخالفان اصلا وليس
بشيء لانه لا معنى لجمع المتضادين في الحكم الا ذكر اللفظين الدالين على امرين متقابلين في الجملة سواء كان مع تخلل فاصل اولا
[illegible] قوله فليضحكوا قليلا وليبكوا كثيرا من المطابقة مع انه لم يذكر الضحك مقارنا للبكاء بل مع القلة ثم ذكر البكاء مع
الكثرة [illegible] في صدق تفسير المقابلة عليه قوله بل الاسهم البيت للبحتري في وصف الابل المهازيل شبه الابل اولا بالقسي
في الانحناء [illegible] الاسهم المبرية ثم بالاوتار القسي ووجه التشبيه في الاخيرين هو الاستواء ولما كان هذا المعنى في الوتر اتم واكمل اعتبر
[illegible] الاسهم الى التشبيه بالاوتار فقال بل الاسهم بل الاوتار ومعنى الاضراب ههنا جعل التشبيه الاول مسكوتا عنه
[illegible] الاكمل لا لابطال الاول والقسي جمع القوس والاسهم جمع السهم والاوتار جمع الوتر قوله بل الاسهم اضراب عن التشبيه
[illegible] قوله كالقسي المعطفات وقوله بل الاوتار اضراب عن هذا التشبيه الثاني والقسي جمع القوس والاسهم جمع السهم
[illegible] جمع الوتر ووجه التشبيه في الاخيرين هو الاستواء الا ان الاستواء في الوتر اكمل واتم ولذا اضرب اليه قوله عن الحياء
بالمقصور المطر وقد جاء بمعنى فرج الناقة واما بالمد فمعناه الاستحياء حدثني بعض من تشرف بلقاء [illegible]
[illegible] مقالاته من اكابر السادات بلدة زادها الله شرفها ان بعض صلحاء مكة ممن لم يكن له علم الشريعة قد راى النبي صلعم
[illegible] عنده فقال وانت قلت يا رسول الله الحياء من الايمان بالقصر فقال رسول الله صلعم لا فاستيقظ وتعجب من ذلك
[illegible] عند علماء مكة فتعجبوا من ذلك لانهم تيقنوا بالرواية الصحيحة وعلموا ان الرواة في ذلك ثقات امناء فامروه
[illegible] الحضرة المحمدية في الليلة الثانية ففعل فراى هذه الحضرة على الطريق المذكور ثم حكى ذلك عند العلماء فامروه
[illegible] الى ان بلغ ثلاث ليال وكان الامر كما ذكر فاجتمعوا وكتبوا هذه الواقعة في صحيفة فارسلوها الى سلطان مصر والى العلماء
[illegible] وكان ذلك من زمن الامام ابن حجر فلما سمع ابن حجر ذلك فتعجب وقال لوالي مصر مره ليجبر البيافتراه ونسمع
[illegible] الوالي الى ذلك الراي مبلغا من النقود لتيسر اسباب السفر وطلبه فابى ذلك الرائي عن قبول تلك النقود وذهب
[illegible] فلما وصل استقبله العلماء والكبراء ولاقوه وسالوا منه فحكى عندهم كما ذكر فتعجبوا من ذلك ورفعوا القصة الى الامام
[illegible] فقال اريد ان ارى هذا الرجل واسمع من لسانه ذلك فذهبوا به اليه فبعد الملاقاة حكى عنده كما ذكره فتذكر ما سبق
[illegible] الفرق بين الممدود والمقصور فقال لقد صدق رسول الله صلعم فان الحياء بالقصر المطر او فرج الناقة والحديث ممدود ولكن توجه
[illegible] الحضرة وتفحص عنه ففعل فراى النبي صلعم فاستكشف مرة اخرى فقال له الامر كذلك بارك الله فيك وفي معلمك
[illegible] بغفرانه واسكنه بحبوحة جنانه قوله من الرهط الاماني الاماء جمع امة وقد نسب اليه ابو العلاء على خلاف القياس

والقياس اموي والبيت بهذا قوله تجمل عن الربط الاماي عادة لها من عقيل في حال كونها ربطا الربط الاولا بلد قد ربا بها
المرة والركبة تلبسها الاماء والصبيان والحيض وكان نواع الجاهلية يطوفون عراة والنساء في رباط واحد [illegible]
الجاهة عادة فاعل تجمل والعادة الناعمة والمعنى معظمة هذه الجبيبة ان تلبس ثياب الاماء انها شريفة [illegible]
فانها من ارومة عقيل لها من تجد مهانا من الجواري والاماء ونحو ذلك من الاشياء فكيف يليق بها ان تلبس [illegible]
فضلا عن الاماء قوله ويك لحق اسم رجل وحذف مفاعيل هذه الافعال المجرد الاختصار [illegible]
او وجد هذه الافعال فظاهر كلام الشيخ ناظر الى الاول قوله ان افد حبل ابرمن برى العلم وفسره بنجيبة [illegible] الكلام
في انه فسره بافد فان برى لهذا المعنى بمعنى اصلح لا افد يرشدك اليه المثل المشهور اعط القوس باريها [illegible]
وكانه نظر الى ان البري بمعنى التحسين يكون بطريق الاصلاح وقد يكون بطريق الافساد وتعيينه الى المقام [illegible]
ان يحمل على الثاني لانه مقابل لقوله رشى بمعنى اصلح والمثل من قبيل الاول فليتدبر قوله اقترح الاقتراح [illegible] والسوال
على سبيل الالحاح والتحكم وههنا اشكال مشهور وهو ان المشاكلة ليست بحقيقة وهو ظ ولا مجاز لعدم العلاقة [illegible]
يجعل نفس الوقوع في الصحبة مصححا لاستعمال ذلك اللفظ وعلاقة على حدة من بين العلاقات قوله [illegible]
ضمير المصدر قد يقال لا حاجة الى ذلك فليتوا على لفظ الخطاب ويجعل الفعل مسندا الى بين مع كونه لازم الظرفية [illegible]
الاخفش في قوله تعالى لقد تقطع بينكم وتفصيل ذلك يطلب من كتابنا شرح لباب الاعراب قوله الارواح والديم [illegible]
المطر الذي ليس معه برق ولا رعد قوله مكارم لا تكرى ان لا ينقص قال صدر الافاضل اكرى زاد واكرى الزاد [illegible] قوله
النقاب المحدث من نقب في الامر نذر فيه وتمهر والمحدث معناه انه لكمال احاطته بالامور كانه حدث [illegible]
غاية ما في الباب ان التعيين محتمل قد يناقش عليه بان شرح لا يكون من قبيل اضافة ما لكل اليه على التعيين لان المفهوم
ما لكل على التعيين ان يضاف الى كل منهما ما يرجع اليه ويكون من خواصه ولا يخفى ما فيه بوجه ههنا شيء وهو ان غاية [illegible]
ان يكون البيت صالحا لان يكون من قبيل اللف والنشر والتقسيم يجتمعان في بعض الصور ولا خفاء في صدق كل منهما [illegible]
جعلهما نوعين من المحسنات فان قيل جميع ذلك حسن واضح الا ان الاضافة هل يستلزم التعيين ام لا قلنا نعم [illegible]
انها مستلزمة له حيث قال ان ذكر الاضافة مغن عن هذا القيد لكنه ليس بذاك وهو ظاهر وكيف وقد ذهب [illegible]
قوله او بيان يخرج لا يا كلا فان اذا صحا المرء عن الكبد فهذا طويل كظل القناة قوله وهذا قصير كظل الوتد من قبيل التقسيم
ما لكل اليه مع انه لا تعيين فيه بل لا يتصور فيه التعيين لان [illegible] بين تقابل المذاقين لم يقسم المعنيين ليتصور فيه تعيين
قوله وقد وجد هنا فارسيا [illegible] فقال واما الثالث فكبيت فارسي ترجمته واما البيت الفارسي هذا [illegible]
خدمش كس نديد در ميان او كم قوله فقد فرع على وصفهم لشفاء احلامهم لا يخفى ان قوله احلامكم [illegible] عقولكم لسقام [illegible]
دماؤكم تشفي من الكلب ظاهر فان شفاء الاحلام لسقام الجهل متفرع على شفاء الدماء لداء الكلب يرشدك اليه قوله [illegible]
فقد فرع لم غير منطبق على هذا ولا غير مستقيم اصلا اللهم الا ان يجعل على القلب تدبر قوله وهذه زيادة توضيح للمقصود [illegible]
شيئا منه على تقدير كونه منه مزيد توضيح للمقصود وزيادة توضيح للمرام والاخير مفهوم مستفاد من اعتبار [illegible]
الشاعر فعلى هذا اندفع المناقشة التي اورد عليه بعض المحققين من اصحابنا [illegible] بان الظاهر ان قوله ان كان فلولا السيف [illegible]
يعني الشاعر انهم ان كان فلولا السيف عيبا فذلك قوله فاثبت على صيغة الماضي كلام المصنف متفرع على ما ذكره من ان المراد [illegible]
فسقطت المناقشة بهما
صح صح

مبنيا على الشرط المذكور وجزاء [illegible] الشارح المحقق [illegible] فانه ركيك جدا لفظا ومعنى فلا بد من قوله على تقدير كونه منه هذه كلمات هذا المحقق
قدس سره في حاشيته على الكشاف ولعمري انه من الخيالات التي تعن لبعض الرجال عند اختلال الاحوال قوله تنوه المغني تعليق بالمحال ومن هذا القبيل
قوله تعالى لا يذوقون فيها الموت الا الموتة الاولى على ما ذهب اليه جار الله ونص عليه في الكشاف وههنا وجه جيد لم يذكره احد وهو ان
اصحاب الجنة لما فارقت ارواحهم ابدانهم اتصلت بعالم القدس ودخلت الجنة وابدانهم ميتة مدفونة في الدنيا الى ان يبعثها الله تعالى
[illegible] ارواحهم قبل البعث وقبل يوم الحساب يذوقون في الجنة مفارقة ابدانها الى ان يحييها الله تعالى ويدخلها الله
[illegible] بعد ذلك فلا يذوقون موتها وليس لذوق الموت معنى الا مفارقة الارواح البدن فكانه قيل ان اصحاب الجنة لا تفارق ارواحهم
ابدانهم في الجنة الا المفارقة الاولى وهي التي قبل يوم البعث والله اعلم قوله الا انه البحر زاخرا حال من البحر [illegible] العالي
[illegible] التشبيه مستفاد من قوله هو البحر فانه تشبيه بليغ على ما هو مذهب المحققين في زيد اسد قوله نهب الاعمار دون الاموال [illegible] قيل
هذا انما يصح اذا كان التخصيص بالذكر مستلزما لنفي الحكم عما عداه والاجماع على خلافه فكانه نعم الا انه يفهم منه ما سواه بالذوق السليم في كلام
البلغاء [illegible] قوله قليل التفرج في الساعة يريد ان الضمير في قليلها راجع الى الساعة باعتبار ان التلبس او قليل التفرج في الساعة
وقد [illegible] عليه بان الضمير للتفرج وفيه ما فيه قوله اطنين اجنحة الذباب الهمزة للاستفهام والصوت اجنحة الذباب وسم الذباب
[illegible] قوله او جعل اياد [illegible] قد نوقش عليه بانه لا ضمير فيه وادعاء استتار تعلق الاياد [illegible] بمسعد وبعيد جدا
[illegible] لان الضمير محذوف كما في قوله تعالى ولله على الناس حج البيت من استطاع اليه سبيلا قوله قال ابن جني قد سبق [illegible]
[illegible] قوله عقبان اعلامه من باب لجين الماء اي اعلام كالعقبان ووجه الشبه ان رءوس الاعلام على صورة العقاب وذهب [illegible]
الى ان [illegible] تنصب على رءوس الاعلام من العقبان اي انها تسمى بهذا الاسم في عرفهم قوله هي ان البسوس بفتح الباء اسم جارة كانت جارة
[illegible] مجمع الامثال هي بسوس بنت منقذ التميمية خالة جساس بن مرة بن ذهل الشيباني قاتل كليب وائل [illegible]
[illegible] البسوس بيت جار من جرم يقال له سعد بن شمس وكانت ناقة يقال لها سراب وكان كليبا قد حمى ارضا من ارض العالية
[illegible] لم يكن يرعاه احد الا ابل جساس للمصاهرة بينهما فخرجت سراب في ابل جساس ترعى في حمى كليب ونظر اليها كليب فانكرها
[illegible] حتى بركت [illegible] صاحبها وضرعها يشخب دما ولبنا فلما نظر اليها صرخت بالذل فخرجت البسوس [illegible] ونظرت
[illegible] فضربت يدها على رأسها ونادت واذلاه ثم انشدت تقول لعمرك لو اصبحت في دار منقذ لما ضيم سعد وهو جار لابياتي
ولكنني اصبحت في دار غربة متى يعد فيها الذئب يعد على شاة فلما سمع جساس قولها قال ايتها المرأة ليقتلن غدا
[illegible] جارك ولم يزل جساس يتوقع غرة كليب حتى خرج كليب وتباعد فبلغ جساسا خروجه فخرج على فرسه واخذ
رمحه [illegible] فلم يدركه حتى طعن كليبا فدق صلبه ثم وقف عليه فقال يا جساس اغثني بشربة ماء فقال جساس
تركت الماء وراءك وانصرف عنه فلحقه عمرو فقال يا عمرو اغثني بشربة ماء فنزل فاجهز عليه فضرب بها المثل فقال المستجير بعمرو
عند كربته كالمستجير من الرمضاء بالنار واقبل جساس حتى هجم على قومه فنظر اليه ابوه وركبته بادية فقال ابوه لمن حوله اتاكم جساس
بداهية [illegible] ذلك قال لظهور ركبته فاني لا اعلم انها بدت قبل يومها ثم قال ما حالك يا جساس فقال والله لقد
طعنت [illegible] قال قتلت كليبا قال بئس لعمر والله ما جئت فلما ظهر امر كليب نشب الشر بين تغلب وبكر اربعين
[illegible] المرأة سببا في ذلك الامر اضيفت اليه الحرب فقيل في المثل [illegible] حرب البسوس جعل ذلك مثلا
[illegible] وتعذر وصوله اليه جريا على اسلوب قولهم ودونه خرط القتاد او دونه مارست وطلبت مثل شدايد هذه الحرب

وهي التي وقعت بين بكر وتغلب بسبب الناقة التي اسمها البسوس وهي مثل في الشآم يقال اشأم من البسوس قوله من ناحية العالية
العالية اسم موضع الجرم بفتح الجيم نسبة الى جرم بن ذبان قوله ابدا اي اسكني عزة كليب اي غفلته وذهوله قوله فاجهز عليه اي قتله
قوله لان الواو للحال اي في قوله تعالى هذا وان للطاغين لشر مآب ذهب الشارح المحقق قدس سره الى ان الواو في مثل هذه المواضع للحال وترجيح
على المقام ان جعلها للعطف انسب واقرب للقبول اما اولا فلان هو الاصل في مطلق الواو هو العطف واما ثانيا فلانه قد يقع في
مثل هذه المواقع مقام الواو لفظ ثم مقام الواو وقال صاحب المفتاح هذا ثم انك ترى المفلقين السحرة ينفثون في الكلام لا على مقتضى
الظاهر قوله في علم المعاني والبيان الاولى ان يقول والبديع قوله يظهر ذلك بالتامل فانه يظهر بالتذكران كلا من ذلك وقع موقعه
واصاب محزه بالنظر الى مقتضيات الاحوال وان كلا من الصدر بالنسبة الى المعنى الذي يتضمنه من المشتمل على لطف الفاتحة
ومنطو على حسن الخاتمة ٭ فلنختم الكلام حامدين لله على الائه ٭ ومصلين على افضل رسله وانبيائه ٭ ونعقب صلوته
بالصلوة على آله وصحبه وخلفائه ٭ اذ هو قفاء سلطانه ٭ وجلا برهانه ٭ لتنقيح هذه الفوائد ٭ وتوضيح هذه الزوائد ٭
في شهور سنة سبع وثلثين وثمانمائة بمزار المقام المبارك ببسطام ٭ حماها الله تعالى عن العاهات والآلام ٭
بالمدرسة الخاقانية الشاهرخية ٭ الواقعة بجنب التربة السلطانية البايزيدية ٭ وانا العبد الفقير ٭
احوج خلق الله الى رحمته وغفرانه شيخ علي بن محمد البديع الشاهرودي البسطامي عفا الله ذنوبه ٭
وستر في الدارين عيوبه ٭ وقد كان اتمم افتتاح تسويد هذه اللطائف وتسطير هذه ٭
الصحايف في شهور سنة ثلثين وثمانمائة بدار السلطنة هراة حرسها الله ٭
عن جميع النقمات والنكبات ٭ فنسأل الله الكريم ثم نسأله ان يجعل سعي هذا ٭
مشكورا وان يجعل ذنوبي بذلك ممحوا مكفورا وان يجعل ٭
ذلك وسيلة لان اكون تحت لواء سيد العالمين ٭
منتظما في زمرة صحبه اجمعين ٭ وفي جملة ٭
العلماء الصالحين ٭ وحسن اولئك رفيقا ٭
تم تم تم

الحمد لله على توفيق اتمامه ٭ والصلوة على نبيه وآله ٭ وانا الفقير المحتاج الى مغفرة ربه وكرمه سعد بن مكي محمد الامين
ابن الشيخ محمد بن ابراهيم بن علي الدفتري اللهم اغفر لهم ولنا واحشرهم معهم في تحت لواء
حبيبك يا كريم يا رحيم يا الله بحرمة الفاتحة
تم التحرير في سنة ١٠٩٣